

المكتب القانوني

المترجمين

قانون الاحكام الجنائية

مع تطورات التشريعية ومدكرات الانصاح والاحكام
في مائة عام

حسن صادق المرصفي

١٩٩٧

مكتبة

مكتبة

المريض في نأوى

قانون الجرائم الجنائية

مع تطورات التشريعية ومذكرات الإيضاحية والأحكام
في مائة عام

دكتور
حسن إدريس المرصاوي
أستاذ القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة الزيتونة
والبحراني لدى محكمة النقض

١٩٩٧

الناشر // منشورات الألفية
جلال حزي وشركاه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَنْهُ إِثْلَاثٌ :
صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ

عن رسول الله

إهداء

لفريقتي ...

تقديراً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد
فقد أصدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف متضمنة نصوص قانون الاجراءات
الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتطوراته التشريعية ومذكراته الايضاحية ،
وتخيرت له من بين عديد الأحكام القواعد الأساسية التي أرساها قضاء
النقض المصرى فى خمسين عاما . ولما تلقاه الزملاء المشتغلون بالقانون
لقاء حسنا ، دفعنى هذا الى أن اضمن قانون العقوبات الصادر بموجب
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ - الذى أصدرته من بعده - القواعد الأساسية
لأحكام المحاكم عامة خلال مائة عام . واذ عزمت بمشيئة الله تعالى على
اصدار الطبعة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ، سرت على ذات نهج
قانون العقوبات وضمنته أحكام المحاكم - الموضوع والنقض المصرية - خلال
مائة عام . وحيث يكون الحكم صادرا من محكمة الموضوع أشير الى المحكمة
الصادرة منها .

وانى اذ أضع هذا الكتاب بين أيدي الزملاء أدعو الله مخلصا أن يلقي
منهم لقاء زميلين له سبقاء لحمة الباحث القانونى .

وما توفيقى الا بالله .

دكتور

حسن صادق المرصفاوى

فبراير ١٩٩٦

تقديم

صدر قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، على أن يغفل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ومذاك التاريخ أوجبت دواعي الحياة العملية على المشرع أن يدخل من التعديلات ما يراه محققا للغاية منه في ارساء السبيل الموصّل الى الحقيقة لتعلن براءة البريء ويقضى بادانة من أذنب ، ولقد لمسنا مدى الصعوبة التي تواجه المشتغلين بالقانون في تتبع التطورات التشريعية لنصوص القانون والتي تبرز التطبيقات العملية مدى الحاجة اليها . ورأينا لزاما علينا أن نقدم لمحراب العدالة نصوص قانون الاجراءات الجنائية بصورتها الأخيرة وقت نشر هذا الكتاب . ولكننا لم نقف عند هذا الحد ، بل أوردنا أصل النصوص التي تناولها التعديل حتى يتيسر للباحث تبيان غاية المشرع ومراميها . واقتضى الحال - اتماما للفائدة المنشودة - أن نورد المذكرات الايضاحية التي صاحبت النصوص المعدلة .

ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد حل مكان قانون تحقيق الجنايات ، ولم يكن منبث الصلة عنه ، فقد أشرنا الى ما يقابل النصوص الراهنة من القانون السابق حيث توجد تلك المقابلة ، وعيننا بايراد أجزاء من المذكرة الايضاحية التي صاحبت القانون عند صدوره ، وبعضا من تقارير اللجان البرلمانية حينما رأينا أن هناك ما يفيد منه الباحث .

وكان في نيتنا أن نضيف الى ما تقدم النصوص الخاصة بتشريعات الاجراءات الجنائية في الدول العربية ، ولكن أقعدنا عن هذا أمران ، أولهما طول الوقت الذي يستغرقه هذا الاعداد بما قد يؤخر ظهور الكتاب الراهن مع ما نشعر به من حاجة المجال العمل اليه . والأمر الآخر الحشية من صعوبة ملاحقة التطورات التشريعية السريعة في الدول العربية والاطمئنان اليهما ، بما يمس ببعض ما للكتاب من قيمة علمية ، ومن أجل هذا أرجأنا الموضوع الى وقت لاحق .

وان لمن مفاخر القضاء المصرى تلك الثروة العلمية الضخمة التي خلفها

قضاة أجلاء ، متمثلة فى أحكام محكمة النقض • ولقد أصبح من العسير على رجال القانون بسبب ضيق الوقت وعبء العمل الملقى على عاتقهم البحث فى آلاف الأحكام التى صدرت لاستخراج ما يفيدون منه فى قضاياهم ، فوضعنا فى مسئوليتنا مراجعة أحكام محكمة النقض فى خلال خمسين عاما منذ ١٩٢٨ حتى ١٩٧٨ ، وتخیرنا منها بتدقيق شديد الأحكام التى أرست فيها محكمة النقض القواعد القانونية بالصورة التى يمكن بها أن يستغنى الباحث عن مراجعة تلك الأحكام • هذا فضلا عن أنه أصبح من غير الميسور اقتناء مجموعات الأحكام بعد نفاذ طبعتها بطول الوقت • وقد بدأنا بالأحكام منذ عام ١٩٢٨ لأننا اقتصرنا فى مراجعنا للأحكام - تيسيرا لمن يرغب رجوعا الى الأصل - على مجموعة القواعد القانونية فى المواد الجنائية فى أجزائها السبعة ، وتكملها مجموعة أحكام النقض فى المواد الجنائية التى تصدر عن المكتب الفنى لمحكمة النقض •

هذا ، وقد أضفنا الأحكام التى صدرت عام ١٩٧٩ بعد أن نشرها المكتب الفنى لمحكمة النقض فى أثناء طبع هذا الكتاب •

وانا اذ نقدم هذا الجهد الى كل من يشتغل بالقانون ، فانما نرسى لبنة فى صرح العدالة تيسيرا لعمالها بين أفراد المجتمع •

والله ولى التوفيق •

مارس ١٩٨١

دكتور

حسن صادق المرصفاوى

فهرس

قانون الاجراءات الجنائية

فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

الباب الاول

فى الدعوى الجنائية

الفصل الاول : فيمن له رفع الدعوى الجنائية وفى الأحوال التى يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب (م ١ - ١٠) .

الفصل الثانى : فى اقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات أو محكمة النقض (م ١١ - ١٣) .

الفصل الثالث : فى انقضاء الدعوى الجنائية (م ١٤ - ٢٠) .

الباب الثانى

فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

الفصل الاول : فى مامورى الضبط القضائى وواجباتهم (م ٢١ - ٢٩) .

الفصل الثانى : فى التلبس بالجريمة (م ٣٠ - ٣٣) .

الفصل الثالث : فى القبض على المتهم (م ٣٤ - ٤٤) .

الفصل الرابع : فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص (م ٤٥ - ٦٠) .

الفصل الخامس : فى تصرفات النيابة العامة فى التهمة بعد جمع الاستدلالات (م ٦١ - ٦٣) .

الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

- الفصل الأول : في تعيين قاضي التحقيق (م ٦٤ - ٦٨)
- الفصل الثاني : في مباشرة التحقيق وفي دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها (م ٦٩ - ٨٤)
- الفصل الثالث : في ندب الخبراء (م ٨٥ - ٨٩)
- الفصل الرابع : في الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة (م ٩٠ - ١٠٠)
- الفصل الخامس : في التصرف في الأشياء المضبوطة (م ١٠١ - ١٠٩)
- الفصل السادس : في سماع الشهود (م ١١٠ - ١٢٢)
- الفصل السابع : في الاستجواب والمواجهة (م ١٢٣ - ١٢٥)
- الفصل الثامن : في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار (م ١٢٦ - ١٣٣)
- الفصل التاسع : في أمر الحبس (م ١٣٤ - ١٤٣)
- الفصل العاشر : في الافراج المؤقت (م ١٤٤ - ١٥٢)
- الفصل الحادي عشر : في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى (م ١٥٣ - ١٦٠)
- الفصل الثاني عشر : في استئناف أوامر قاضي التحقيق (م ١٦١ - ١٦٩)
- الفصل الثالث عشر : في مستشار الاحالة (م ١٧٠ - ١٩٢)
- الفصل الرابع عشر : في الطعن في أوامر مستشار الاحالة (م ١٩٣ - ١٩٦)
- الفصل الخامس عشر : في العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة (م ١٩٧)

الباب الرابع

في التحقيق بمعرفة النيابة

(م ١٩٨ - ٢١٤)

الكتاب الثاني

في المحاكم

الباب الأول

في الاختصاص

الفصل الأول : في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية (م ٢١٥ - ٢١٩) .

الفصل الثاني : في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية (م ٢٢٠ - ٢٢٥) .

الفصل الثالث : في تنازع الاختصاص (٢٢٦ - ٢٣١) .

الباب الثاني

في محاكم المخالفات والجناح

الفصل الأول : في اعلان الخصوم (م ٢٣٢ - ٢٣٦) .

الفصل الثاني : في حضور الخصوم (م ٢٣٧ - ٢٤٢) .

الفصل الثالث : في حفظ النظام في الجلسة (م ٢٤٣ - ٢٤٦) .

الفصل الرابع : في تنحي القضاة وردهم عن الحكم (م ٢٤٧ - ٢٥٠) .

الفصل الخامس : في الادعاء بالحقوق المدنية (م ٢٥١ - ٢٦٧) .

الفصل السادس : في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة (م ٢٦٨ - ٢٧٦) .

الفصل السابع : في الشهود والأدلة الأخرى (م ٢٧٧ - ٢٩٤) .

الفصل الثامن : في دعوى التزوير الفرعية (م ٢٩٥ - ٢٩٩) .

الفصل التاسع : في الحكم (م ٣٠٠ - ٣١٢) .

الفصل العاشر : في المصاريف (م ٣١٣ - ٣٢٢) .

الفصل الحادى عشر : في الأوامر الجنائية (م ٣٢٣ - ٣٣٠) .

الفصل الثانى عشر : في أوجه البطلان (م ٣٣١ - ٣٣٧) .

الفصل الثالث عشر : في المتهمين المعتوهين (م ٣٣٨ - ٣٤٢) .

الفصل الرابع عشر : في محاكمة الأحداث (م ٣٤٣ - ٣٦٤) .

الفصل الخامس عشر : في حماية المجنى عليهم الصغار المعتوهين (م ٣٦٥) .

الباب الثالث

في محاكم الجنايات

الفصل الأول : في تشكيل محاكم الجنايات وتحديد أدوار انعقادها (م ٣٦٦ - ٣٧٣) .

الفصل الثانى : في الاجراءات التى تتبع أمام محاكم الجنايات (م ٣٧٤ - ٣٨٣) .

الفصل الثالث : في الاجراءات التي تتبع في مواد الجناسيات في حق المتهمين
الغائبين (م ٣٨٤ - ٣٩٧) .

الكتاب الثالث
في طرق الطعن في الأحكام

الباب الأول
في المعارضة
(م ٣٩٨ - ٤٠١)

الباب الثاني
في الاستئناف
(م ٤٠٢ - ٤١٩)

الباب الثالث
في النقض
(م من ٣٠ - ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩)

الباب الرابع
في إعادة النظر
(م ٤٤١ - ٤٥٣)

الباب الخامس
في قوة الأحكام النهائية
(م ٤٥٤ - ٤٥٨)

الكتاب الرابع
في التنفيذ

الباب الأول
في الأحكام الواجبة التنفيذ
(م ٤٧٠ - ٤٧٧)

الباب الثاني
في تنفيذ عقوبة الاعدام
(م ٤٧٨)

الباب الثالث
في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية
(م ٤٧٩ - ٤٩٠)

الباب الرابع
في الافراج تحت شرط
(م ٤٩١ - ٥٠٤ ألغى بمقتضى قانون السجون)

الباب الخامس
في تنفيذ المبالغ المحكوم بها
(م ٥٠٥ - ٥١٠)

الباب السادس
في الاكراه البدنى
(م ٥١١ - ٥٢٣)

الباب السابع
في الاشكال في التنفيذ
(م ٥٢٤ - ٥٢٧)

الباب الثامن
في سقوط العقوبة بمضى المدة ووفاء المحكوم عليه
(م ٥٢٨ - ٥٣٥)

الباب التاسع
في رد الاعتبار
(م ٥٣٦ - ٥٥٣)

أحكام عامة
في الاجراءات التى تتبع في فقد الأوراق أو الأحكام
(م ٥٥٤ - ٥٥٩)

في حساب المدد
(م ٦٥٠)

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الاجراءات الجنائية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقناه
عليه وأصدرناه .

المادة الأولى

يلغى قانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم الوطنية وقانون
تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم المختلطة ، كما تلغى القوانين الآتية :

- ١ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .
- ٢ - المرسوم بقانون الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بجعل بعض
الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة .
- ٣ - المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار .
- ٤ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية .
- ٥ - المواد من ٩٦ الى ١٠٣ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالى
المؤرخ فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ .

ويستعاض عن هذه القوانين جميعا بقانون الاجراءات الجنائية المرافق .

وكذلك يلغى كل حكم مخالف لأحكام القانون سابق الذكر .

ويستمر ضباط البوليس المنتدبون للقيام بوظيفة النيابة العامة لدى
محاكم المرور فى عملهم ، ويجوز لوزير العدل بناء على طلب النائب العام أن
يندب أحد رجال البوليس لأداء وظيفة النيابة العامة لدى هذه المحاكم .

تظل القواعد والاجراءات المعمول بها حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١
سارية على الأوامر الجنائية فى مواد المخالفات قبل هذا التاريخ .

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٦٩ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠)

- الفقرة قبل الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧/١٠/١٩٥١ ، ونشر في ١٧/١٠/١٩٥١ .

- الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٢/١١/١٩٥١ ، ونشر في ١٢/١١/١٩٥١ .

- أضيفت فقرة قبل الفقرتين الأخيرتين بموجب القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ ثم ألغيت بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكان نصها قبل الإلغاء :

« ولا تبدأ المدة المشار إليها في المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ » .

الأحكام

قواعد عامة

الدستور هو صاحب الصدارة

١ - الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة ، وعلى ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها . فاذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى لزم اعمال هذا النص في يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة - سواء كان سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور - قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلى ، فاذا فعلت السلطة الأدنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو

والصدارة ألا وهو الدستور ، اذا كان نصه قابلا للاعمال بذاته واهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له اذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور .

(١٥ / ٩ / ١٩٩٣ ط ٢٠٥ س ٦٢ ق)

٢ - من المقرر بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تقتضيه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون » ، وان مؤدى هذا النص فى ضوء سائر نصوص الدستور المنظمة للحقوق والحريات العامة وضماناتها ، أن أوامر القبض على الأشخاص أو تفتيشهم أو حبسهم أو منعهم من التنقل أو السفر أو تقييد حريتهم بأي قيد دون ذلك هي اجراءات جائرة تمس الحرية الشخصية - التى لا يجوز تنظيمها الا بقانون صادر من السلطة التشريعية وليس من سلطة أخرى بناء على تفويض ولا بأداة ادنى مرتبة من القانون حتى لا تطلق السلطة التنفيذية يدها فيما فيد الدستور سيطتها فيه ، وأن اصدار الأمر بأي اجراء من تلك الاجراءات بى غير حالة التلبس - لا يجوز الا من القاضي المختص أو النيابة العامة ، ووفقا لقانون ينظم القواعد الشكلية والموضوعية لاصدار هذا الأمر فى ضوء الضوابط التى وضع الدستور أصولها ، وكان أى نص مخالف لهذه الأصول يعتبر منسوخا حتما بقوة الدستور نفسه باعتباره القانون الوضعى الأسمى . ولما كان ذلك وكان الأمر موضوع الدعوى فيما جرى وان منع الطاعن من السفر لم يصدر وفقا لأحكام قانون ينظم قواعد اصداره فانه يكون قائما على غير أساس .

(نفى - دائرة مدنية ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ ط ٢٣٦ س ٥٥ ق)

نشر قانون الاجراءات الجنائية

٣ - اصدار القانون لا يستفاد الا من النشر ، ومهما قيل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية فى تعطيل النشر فان المحاكم لا تستطيع أن تطبق قانونا لم ينشر ما دام الدستور يقضى بأن الاصدار انما يستفاد من النشر . واذن فالتحدى بحكم من أحكام قانون الاجراءات الجنائية الذى لم ينشر بالجريدة الرسمية لا يقبل ، اذ ما دام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول

بأنه صدر وبالتالي لا يمكن اعمال أحكامه .

(١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٢ ص ٧٩٥)

الغاء التشريع

٤ - من المقرر أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨ ،

١٩٨٧/١١/١٩ س ٣٨ ق ١٨٤ ص ١٠١٥)

٥ - لا يجوز الغاء النص التشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على الالغاء أو شموله نصا يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . والتشريع اللاحق لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق .

(١٩٨٦/١٢/١٠ الطعن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٥٦)

المفاضلة بين قانون عام وقانون خاص

٦ - انه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام قانون عام الا فيما لم ينظمه القانون الخاص من أحكام ، وأن التشريع اللاحق لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق ، بل يظل التشريع الخاص قائما .

(١٩٧٦/٤/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٩ ص ٤٠٩ ،

١٩٨٦/١٢/٨ س ٣٧ ق ٢٠٩ ص ١١٠٤)

٧ - من المقرر في تفسير القانون انه لا يرجع الى القانون العام (قانون الاجراءات الجنائية) ، ما دام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الاجراءات في القانون الخاص . (وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) . ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الاجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها في أحراز في صدد قانون الغش .

(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢ ص ٥٩)

٨ - لا يحتاج بما ورد بنص المادتين ٣٤ و ٣١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من أن يكون الحضور أمام محاكم الاستئناف للمحامين المقيدین بجدول الاستئناف دون الابتدائي . اذ أن هذين النصين يتعارضان مع ما نصت عليه المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وأنه لما كان هذا التعارض بين قانون خاص هو قانون الاجراءات الجنائية في خصوص أحكامه المتعلقة بحضور المحامين أمام محاكم الجنايات وقانون عام هو قانون المحاماة لانصرافه الى تنظيم مهنة المحاماة ككل مثلاً يستخلص من هذا التعارض أن الحكم الجديد العام الوارد في قانون المحاماة قد نسخ الحكم القديم الخاص الوارد في قانون الاجراءات الجنائية ، بل يظل الحكم القديم الخاص قائماً وسارياً باعتباره استثناء وارد على القاعدة العامة التي وضعها الحكم الجديد العام . فالعام لا يلغى الخاص بل يسريان معاً على اعتبار أن العام هو الاصل وبقاء الخاص كمجرد استثناء وارد عليه ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز اهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام فان فيه مجافاة صريحة للغرض الذي وضع من أجله القانون الخاص . ولا يغير من هذا النظر ما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة من الغاء كل نص يرد في قانون آخر يكون مخالفاً لأحكام هذا القانون المرافق ، ذلك أن هذا النص هو نص عام لا يقرر سوى مبدأ الالغاء الضمني ولا ينصرف الى الغاء النص الخاص الوارد في قانون الاجراءات الجنائية .

(١٨ / ١٠ / ١٩٩٣ ط ٣٢٧٩ س ٦٢ ق)

٩ - ان أساس المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام وانما نكون وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه . أما اذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآن فان المزاخمة بينهما تمتنع ويمتنع بالتبع الاشكال في تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه .

(١٤ / ٦ / ١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣)

القانون واللائحة

١٠ - حق السلطة التنفيذية دسـنوريا باصدار اللوائح اللازمة

لتنفيذ القوانين دون زيادة أو تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء عن تنفيذها ليس معناه نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين للسلطة التنفيذية .
واللائحة لا تضع قيوداً على خلاف نص في القانون .

(١٩٨٩/١/١٩ ط ٦١٥٦ س ٥٨)

١١ - من المقرر أن صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه ، وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة .

(١٩٨٧/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٤ ص ١٠١٥ ،

١٩٨٩/١/١٩ ط ٦١٥٦ س ٥٨ ق)

تفسير القوانين الجنائية

١٢ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ما تحتل وأنه في حالة غموض النص ، فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم .

(١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٧ ص ٨٧٣)

١٣ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم . والأصل في قواعد التفسير أن المشرع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(١٩٨٤/١٠/٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٦ ص ١٦٧)

١٤ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى من صريح

نص القانون الواجب التطبيق .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٠ ص ٣٣٠)

١٥ - صياغة النص في عبارات واضحة جلية يوجب اعتباره تعبيرا صادرا عن ارادة الشارع ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل بدعوى الاستهداء بالحكمة التي تغياها الشارع منها ، ذلك بأن الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه لا تكون الا عند غموض النص أو ابهامه ، والأحكام التي تدور مع علتها لا مع حكمتها ، ولا مجال للاجتهاد مع صراحة النص .

(١٩٨٧/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٧٦ ص ٤٨٢)

١٦ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن مراد الشارع ، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا اجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(١٩٨٤/١/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١٩)

١٧ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع اذا ما أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣ ،
١٩٨٩/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨ ق)

١٨ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع اذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه الى معناه في كل نص آخر يرد فيه . وذلك توحيدا للغة القانون ومنعا للبس في فهمه والابهام في حكمه وتحريا لوضوح خطابه الى الكافة .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٧/٥/١٩٦٦ أحكام النقض
س ١٧ ق ١ ص ٤١٥)

١٩ - اذا وجد نص في القانون الفرنسى لم ينقله الشارع المصرى فان أول فرض يمكن افتراضه هو أن الشارع المصرى يقرر مخالفة الشارع

الفرنسي فيما ذهب اليه ، ومن ثم لا يصح تطبيقه اللهم الا اذا وجدت اعتبارات قانونية يمكن بها الاقتناع بأن الشارع انما اراد بعدم وضع النص الفرنسي أمرا آخر غير تلك المخالفة .

(مصر الابتدائية ١٠/٣/١٩٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٨)

٢٠ - القانون المتول لقانون سابق يعتبر واحدا هو والقانون المتول .

(استئناف ١/٣/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٥٠)

تفسير الأحكام

٢١ - للقاضي الجنائي الحق في تفسير حكمه في الأحوال وبنفس الشروط المقررة لتفسير الأحكام المدنية . ويشترط لتفسير الأحكام أن يكون هناك لبس أو غموض حقيقى فى الحكم ، وأن يكون لطالب التفسير مصلحة وألا يكون الطلب فى الحقيقة طريقة غير مباشرة للوصول الى تعديل الحكم تعديلا يخالف مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه . فاذا كانت المخالفة المنسوبة الى المتهم هى عدم تنفيذ الاجراءات الصحية بمخبره ، وصدر الحكم بالغرامة والغلق وجب قبول دعوى التفسير المقدمة من المحكوم عليه ، وتفسير حكم الغلق بأن المقصود هو الغلق المعلق على اتمام الشروط الصحية ، لا الغلق الذى يستوجب الحصول على رخصة جديدة .

(شبين الكوم الابتدائية ٢٢/٥/١٩٣٢ المجموعة الرسمية س ٣٣ ق ٢٢)

سريان قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للزمان

٢٢ - الأصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التى لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها شأن قوانين الاجراءات .

(٣٠/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٨ ص ٧٢٩)

٢٣ - القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل ، واذن فمتى

نقض الحكم وأحيلت القضية الى المحكمة الجنائية استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنايات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد .

(١٩٦٥/٥/٣١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٦ ص ٥٢٣)

٢٤ - القواعد الاجرائية تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

(١٩٦٤/١٢/١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٣ ص ٧٧٤)

٢٥ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة الى قانون الاجراءات الجنائية ويتعين الرجوع اليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة عامة تحدد القانون النمر يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون الساري وقت صدوره ، وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القواعد الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، فقد كان الشارع حريصا على تقنين هذه القاعدة فيما سنه من قوانين ، ونص على ذلك في المادة الأولى من قانون المرافعات . وجرى قضاء محكمة النقض تأكيدا لهذه القواعد على أن طريق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

(١٩٦٤/١٢/١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٣ ص ٧٧٤)

٢٦ - التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها واجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون أن ترتد الى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل ، اذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .

(١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦١ ص ٨٨٧)

٢٧ - من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الاجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري

على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها وان كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترتد الى أحكام صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل ، اذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون. يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .

(١٩٦٢/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٢ ص ٧٨٩)

٢٨ - الأصل في القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره ، أخذا بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها .

(١٩٨٤/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٦ ص ٢٧٤)

٢٩ - تسرى القواعد الاجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ومن المقرر أن طرق الطعن في الأحكام ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

(١٩٨٣/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٣ ص ١٣٥ ،

١٩٦٢/١٠/٢ س ١٣ ق ١٤٨ ص ٥٩٠)

٣٠ - من المقرر أن القوانين المنظمة لطرق الطعن في الأحكام عموما - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق .

(١٩٨١/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٥ ص ٧٨٦)

٣١ - من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

(١٩٨٧/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٣ ص ٦٠٨)

٣٢ - الأصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الاجراءات . فاذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت تنتظره من القضايا طبقا

للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى ، فان هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ، ولو كانت الدعوى قد رفعت اليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال .

(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٤ ص ١١٩ ، ١٩٨٠/٢/٦ س ٣١ ق ٤٠ ص ١٩٥ ، ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ق ١٦١ ص ٨٣٦)

٣٣ - النصوص التفسيرية لا تدخل تحت حكم مبدأ عدم سريان القوانين على ما سبقها من الحوادث .

(استئناف ١٩٠٦/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٣)

الأعمال الاجرائية تجرى على حكم الظاهر

٣٤ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع ، كما أن من البدهة أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

(١٩٨٠/١٠/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٣ ص ٨٤٢)

٣٥ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع . وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١ ، ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ق ١١٧ ص ٥٦٥)

٣٦ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وإدارة عليه نصوصه ورتب أحكامه . ومن شواهد أنه اعتبر التلبس بالجريمة يلحق المظاهر الخارجية التي تنبئ عن ارتكاب المتهم جريمة بصرف النظر عما يستقر عنه التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها . وكذلك الحال اذا ما بنى الاجراء على اختصاص انعقدت له بحسب

الظاهر حال اتخاذه مقومات صحته ، فلا يدركه البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخى كشفه ، من ذلك ما نصت عليه المواد ١٦٣ و ٢٦٣ و ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .

(١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٣ ص ١١٨٢)

الرجوع الى قانون المرافعات

٣٧ - قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة الى قانون الاجراءات الجنائية يتعين الرجوع اليه لسد ما يوجد من نقص في القانون الأخير . أو للاعانة على تنفيذ قواعده . فلا يسرى القانون الجديد المعدل للمواعيد على المواعيد التي بدأت قبل العمل به اعمالا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات .

(١٩٩٣/٩/١٣ ط ٥٢٤٩ س ٦٢ ق)

٣٨ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية فيتعين الرجوع الى ذلك القانون لسد ما في القانون الأخير من نقص أو للاعانة على اعمال القواعد المنصوص عليها فيه .

(١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٥٧)

٣٩ - الأصل أنه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٢٢)

٤٠ - الأصل أنه لا يرجع الى أحكام قانون المرافعات في المواد الجنائية الا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الاجراءات وانما تكمل نقصا فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فانه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

(١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٩ ص ٥٥)

٤١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

(١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٥ ص ٤٩٨)

٤٢ - لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٥ ص ٣١٥)

٤٣ - لا يصح الاستناد فى طلب نقض حكم جنائى الى ما ورد فى قانون المرافعات فى صدد ختم الحكم وايداع مسودته ، فان قانون المرافعات لا يرجع اليه فى خصوص الأحكام الجنائية الا لسد نقص أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات . ولا محل لذلك فى صدد أمور استقر قضاء محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات فى شأنها .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٦ ص ٥١٩)

٤٤ - ان القواعد العمومية المنصوص عنها فى قانون المرافعات يجب تطبيقها فى المسائل الجنائية ما لم يوجد نص يخالف ذلك فى قانون تحقيق الجنايات .

(استئناف ١٩٠٠/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٤)

٤٥ - يعمل فى المسائل الجنائية بالنصوص الواردة فى قانون المرافعات متى كانت متضمنة لقواعد عامة .

(استئناف ١٩٠٠/٤/١٨ المجموعة الرسمية س ١ ص ٣٢٢)

٤٦ - يرجع لأحكام قانون المرافعات المدنية فيما يتعلق بالاجراءات القانونية الجنائية عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص يخالفها .

(استئناف مصر ١٨٩٧/١١/٨ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٣٧)

كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يبقى صحيحا

٤٧ - الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعة لأحكام هذا القانون .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٣ ص ٦٧٤)

٤٨ - الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال اجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذى حصل الاجراء فى ظله .

(١٩٨٢/١٢/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٨ ص ٩٥٤ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ ، ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ١ ص ٤ ، ١٩٨٥/٥/٣٠ س ٣٦ ق ١٢٨ ص ٧٢٩)

٤٩ - ليس فى قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى ببطلان اجراء تم وانتهى وقوعه صحيحا وفقا لأحكام التشريع الذى حصل فى ظله . والمشرع لم يقصد من اِبلاحة سريان قانون الاجراءات الجنائية على القضايا التى لم يتم الفصل فيها الا أن يتبع فى كل ما يستجد فيها من الاجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان الحادث قد وقع قبل ابتداء سريانه .

(١٩٥٢/١١/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٤٤ ص ١٠٥)

٥٠ - متى كانت اجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنايات الذى كان ساريا وقت حصولها ، فانه يتعين اعتبارها كذلك بغض النظر عما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من نصوص فى شأنها .

(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٧ ص ٨٧٧)

٥١ - اذا كانت الحادثة التى حكم على المتهم من أجلها قد وقعت فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، وكان المتهم لا ينازع فى أن اجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقا لأحكام القانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقبل الطعن عليها بمخالفتها لأحكام قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٠ ص ٥٠٦)

٥٢ - ان كل اجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر

صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٤ ص ٦٩٦)

اللغة العربية هي اللغة الرسمية

٥٣ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها ، فلا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية الى الانجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الانجليزية الى العربية ، اذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٨٨/٢/٢٤ ط ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق أحكام النقض س ٣٩ ص ٥ ، نقض ١٩٨٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٩ ص ٤٠٣)

المحاكم العادية ومحاكم أمن الدولة

٥٤ - المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة ، ومحاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ محاكم استثنائية ، وإحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام اليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

(١٩٨٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٢ ص ٤٩٣)

٥٥ - محاكمة الطاعن أمام محكمة أمن الدولة العليا طبقاً لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد اعلانها بالقرار الجمهوري رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ، أثره عدم جواز الطعن بأي وجه في الأحكام الصادرة فيها .

(١٩٨٩/٢/١ ط ٦٠٠٦ س ٥٨ ق)

من العلم العام : تفتيش المسافرين بالطائرات

٥٦ - نظام السفر بالطائرات يستوجب تفتيش الأشخاص والأمتعة فيما يفيد رضاهم بالتفتيش وما يقتضيه ذلك من التعرض لحريته بالقدر اللازم للقيام بالإجراء المذكور . وهو من العلم العام المفروض في كل مسافر بالطائرة

أن يكون ملما به فلا يحتاج من المحكمة الى اثبات .

(١٩٨٦/٤/٣٠ . أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٥ ص ٥٣٤)

٥٧ - تفتيش الضابط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب يعتبر اجراء اداريا وقائيا وليس من أعمال التحقيق ، يجوز التمويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .

(١٩٨٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٠ ص ٦٨٨)

الكتاب الأول
في الدعوى الجنائية
وجمع الاستدلالات والتحقيق

الباب الأول
في الدعوى الجنائية

الفصل الأول

فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب

مادة ١

تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ولا ترفع من غيرها الا في الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية او وقفها او تعطيل سيرها الا في الأحوال المبينة في القانون .

الفقرة الأولى تقابل المادة الثانية من القانون السابق .
المذكرة الإيضاحية : لما كانت الدعوى الجنائية عمومية اي ملكا للجماعة ولا يمكن لمباشرتها بالنيابة العمومية بصفتها مثلة للجماعة ، وعلى هذا الأساس نظر إلى أن الدعوى الجنائية لا تقام الا من النيابة العمومية ولا تتوقف قيامها على شكوى أو طلب أو إذن كما لا يمكن الا في الأحوال المبينة في القانون . كما نص على أنه يجوز التسليم عن الدعوى الجنائية بحفظها ولا إيقافها أو تعطيل سيرها أي قطعها الا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٢
يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون . ويجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة من غير ذلك من غير هؤلاء بمقتضى القانون .

لا مقابل لها في القانون السابق ولا يجوز الاعتداء على الدعوى الجنائية استثناء من ذلك من غير هؤلاء .

تختص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ولا ترفع من غيرها الا في الأحوال المبينة في القانون . ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية او وقفها او تعطيل سيرها الا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ١ ومادة ٢

مادة ١ ومادة ٢

مادة ١ ومادة ٢

مادة ١ ومادة ٢

القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة ، ذلك بأن من المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الدعوى الجنائية بل هى من الاجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى حكم الأصل فى الاطلاق تحريا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها فى الأصل غير النيابة العامة .

(١٩٨٢/٤/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٩ ص ٥٣٦)

٦٢ - الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء ، أما حق المدعى المدنى فى ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء . واذن فلا يؤثر فى حق النيابة العامة ما يؤثر فى حقه هو أو ما يعترضه . فاذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى ، ثم أقامت النيابة العمومية الدعوى بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان ذلك قبل أن يبدى المتهم الدفع الذى تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة واقتصرت المحكمة الابتدائية فى حكمها فى الدعوى على قبول هذا الدفع ، فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة العامة ، فاذا استأنف المدعى المدنى الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه واعادة القضية لمحكمة الجناح للفصل فى الدعوى فإن المحكمة تكون عليها أن تنظر أيضا الدعوى المقامة من النيابة ، ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

(١٩٤٠/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥ ص ٢٤٠)

٦٣ - ان النعى بعدم اقامة الدعوى الجنائية على شخص آخر - بفرض مساهمته فى الجريمة - لا يجدى الطاعن ما دام لم يكن يحول دون مساءلتها عن الجريمة المسندة اليهما والتي دلت الحكم على مقارفتها اياها تدليلا سائغا ومقبولا .

(١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

٦٤ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها

طبقا للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع . وقد خلا القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (الخاص بالمخدرات) من أى قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ،
١٩٧٣/٢/١٢ ق ٤١ ص ١٩٢)

٦٥ - تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بجرائم المخدرات لا يقدح في أصله في اختصاصات النيابة العامة بها .

(١٩٨٣/١/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦ ص ٩٥)

٦٦ - تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها ولا يرد على حريتها من القيود في هذا الصدد الا ما قرره المشرع لاعتبارات ارتأها ترجع الى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بارتكابها ، وليس في القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة «بينها بالتحريات والمراقبة قيда على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها» .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٦٧ - ان نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الادارية لا يعدو أن يكون اجراء منمظا للعمل بالرقابة الادارية ولا يعتبر قيда على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٦٨ - متى كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الادارية اجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بارتكابها لاي قيد من العمود الواردة في قانون الاجراءات ، فان ما تتخذه النيابة العامة من اجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت احالة الأوراق اليها من الرقابة الادارية لم يلتزم بشأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ

ما تراه من اجراءات ولو ابلغت اليها الجريمة من آحاد الناس .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٦٩ - أن النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ والذي يقضى بأن يلزم عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تباشره السلطات المدنية على رجال الجيش حضور مندوب من البوليس الحربى فى جميع الأحوال ، لا يخاطب النيابة ولا يصفى أى قيد على حقها فى مباشرة سلطاتها التى لا يحكمها الا قانون الاجراءات الجنائية ، وهو لا يعدو أن يكون اجراء لتنظيم كيفية التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية فى حالات التحقيق التى تباشرها السلطات المدنية مع رجال الجيش .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٥ ص ٥٨٦)

٧٠ - ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى فقرتها الأخيرة من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموأف باجراء التحقيق قبل البدء به ، قصد به توجيه الخطاب الى النيابة الادارية فى خصوص ما تجريه من تحقيق طبقاً لأحكام الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون المذكور ، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق لأنها اجراءات تفترض السرية التى يتعين أن تحاط بها حتى توصل الى النتيجة المرتقبة ، وهو ما يؤيده ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٧١ - لا شأن للنيابة العامة فيما تجريه من تحقيقات ، بما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف باجراء التحقيق قبل البدء به ، لأنها تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سالفه الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلاناً على مخالفة أحكامها اذ أنه نص تنظيمى كما يبين من صيغته وطبيعته .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٧٢ - لا يجوز الزام النيابة العامة بممارسة رخصة ناطها القانون

بها ، فلا محل للنقول بأن عدم استئناف النيابة العامة لقرار أصدره قاضي التحقيق قد فوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضى ، ولا يصح كذلك الاستناد الى عدم استعمال هذا الحق المخول لها دون الطاعنين للنعى على القرار المذكور .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٨ ص ١٠٥٥)

٧٣ - اتفاق النائب العمومى مع الرئيس الادارى على رفع الدعوى العمومية على موظف تابع لهذا الرئيس أو اختلافهما على رفعها لا يمكن أن يكون له أثر قانونى على سير هذه الدعوى العمومية . فاذا أمر النائب العمومى برفعها على موظف بدون الحصول مقدما على ترخيص رئيسه قامت الدعوى سليما وأنتجت نتائجها ولو سبق أن وعد النائب العمومى بحفظها ، إذ هذا الوعد عديم الأثر على سير الدعوى .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣)

٧٤ - مفاد نص المادة ٦/٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المخدرات الا تفام الدعوى الجنائية على من يندم من منعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج ، ولما كان النائب من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لادارة مكافحة المخدرات لعلاجه من الادمان وأحيل للكشف الطبى فقرر احالته للمصحة للعلاج وقيد بسجل المدمنين بالادارة حتى خلا محل فى المصحة فأحيل اليها ونسب اليه احرار المخدر وقت دخوله اليها ، ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الادمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وائر ذلك على اعفائه من المسئولية فانه مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه .

(١٩٦٦/٥/١٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٨ ص ٦٠٨)

التعليمات الادارية وأثرها على حق النيابة العامة

٧٥ - من المقرر أن القانون لم يضع قيودا على حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية فهى صاحبة الحق فى رفعها وفقا للأوضاع التى رسمها القانون ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة ، فان المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن من أن النيابة قدمته للمحاكمة بالمخالفة للكتاب الدورى الصادر من مكتب النائب العام

والذى يدعو فيه أعضاء النيابة الى طلب تأجيل هذه القضايا الى أجل معين
لا يكون مقبولا .

(١٩٨٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٠ ص ٣٥١)

٧٦ - ان تعليمات وزارة التموين الى موظفيها بالتفاضى عن بعض
المخالفات - بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهى الهيئة التى تقوم
وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية فى الأخذ بهما ، ولا يؤثر فى
صحة رفع الدعوى الجنائية .

(١٩٥٨/٣/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٨ ص ٣١٨)

٧٧ - ان التعميم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى
رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ فى ١٣/٣/١٩٥٧ قاصر على ارجاء قضايا الجنب التى
يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن
مواصفات انتاج الدقيق وصناعة الخبز الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون
منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى لا يرقى الى مرتبة
القانون أو يلغيه .

(١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦١ ص ٩٥٢)

ليس للنيابة العامة أن تتنازل عن الدعوى

٧٨ - ليس للنيابة العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية ، فانها
قد أوئمنت عليها لمصلحة الجماعة ، واذن فلها أن تستأنف الحكم الصادر فى
الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بحفظها لأى سبب من الأسباب أو كان قد
بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم .

(١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٦ ص ٣٢٥)

٧٩ - لا يجوز للنيابة العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية أو
الاستئناف بعد رفعهما الى المحكمة .

(استئناف مصر ١٩٨١/١١/١٩ الحقوق س ٦ ص ٣٣٩)

أثر الحصانة الدبلوماسية على حق النيابة العامة

٨٠ - ان المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق

الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة على الحصانة القضائية ، وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية ، بل انه ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .

(١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٣ ص ٣٤٦)

علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى التأديبية

٨١ - من المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه ، لا يحول دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء فى الدعوى التأديبية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية .

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٠ ص ٧٩٢)

٨٢ - اذا كان القانون التأديبى مستقلا عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه فان الفعل الواحد قد ينشأ منه خطأ تأديبى يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائى مؤثم قانونا فى الوقت نفسه . والرشوة بوصفها اخلايا بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبى والجريمة ، وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازها الإدارى والقضائى لمكافحة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر . وقد أفصح الشارع بما نص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن امكان بلوغ الخطأ التأديبى مبلغ الجريمة ، وبالتالي فان تحرى أمر هذا الخطأ يدخل فى اختصاص النيابة الادارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق ، حتى اذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق الى النيابة العامة التى تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه . ولما كان ذلك فان ما أثاره الطاعن من بطلان الاجراءات لأنها انصبت على جريمة من جرائم القانون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الادارية لا يكون له وجه .

(٢٢/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٨٣ - ان الجزاءات التأديبية التي رسنها قانون المحاماة لمساءلة المحامي عن الاخلال بواجبات مهنته لا تحول دون محاكمته جنائيا متى كانت الأعمال التي وقعت منه تكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

(١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٤ ص ٩٨)

٨٤ - المعاقبة التأديبية الادارية لا تمنع المحاكمة الجنائية ما دامت الفعل المرتكبه هي جريمة منصوصا عليها في قانون العقوبات .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٨

ص ٦٩ ، ١٩٣٩/١١/٢٠ ج ٥ ق ٧ ص ١٠)

عدم جواز رد أعضاء النيابة

٨٥ - من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمات الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هي بمثابة الخصم فقط ، فالتنحي غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم ، ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . ولما كان الطاعن لا يدعى شغار كرسى الاتهام في أى وقت أثناء نظر الدعوى لتأدية الشهادة فيها ، فان ما ينعاه من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون غير سديد .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠ ص ١١٢)

٨٦ - لم ينص القانون فيما يتعلق بالمحققين - سواء أكانوا من رجال رجال النيابة العامة أم من رجال البوليس - على نظام للرد كالمبتع في شأن القضاة ، كما أن القانون الأهلى لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو بينه وبين الشاهد لا يستدعى بطلان اجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد ، بل الأمر في ذلك مرجعه الى تقدير محكمة الموضوع .

(١٩٣٩/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣

ص ٢٩ ، ١٩٣١/٤/١٦ ج ٢ ق ٢٣٥ ص ٢٨٧)

ضرورة توافر الصفة لأعضاء النيابة العامة

٨٧ - لما كان من المقرر أن العبرة في اختصاص من يملك اصدار الاذن بالتفتيش انما يكون بالواقع ، وكانت المادة الأولى من قرار النائب العام الصادر بتاريخ ١٦/٩/١٩٦٨ برقم ١٥ والخاص بإنشاء المكتب الفني المُنحَق بمكتب النائب العام قد حددت الاختصاصات المنوطة برئيس وأعضاء ذلك المكتب وذلك بقولها ينشأ بمكتب النائب العام مكتب فني يختص بدراسة ومتابعة وعرض المسائل القضائية والفنية التي تحال اليه منا ، وكان مقتضى ذلك أن قرار انشاء المكتب الفني المذكور لم يمنح أي من رئيسه وأعضائه سلطة القيام بأي اجراء من اجراءات التحقيق على مستوى أي مكان في أنحاء الجمهورية ، ومن ثم فإن الاذن بالتفتيش الذي أصدره أحد أعضاء المكتب الفني المشار اليه بناء على احالة محضر التحريات اليه من رئيس ذلك المكتب ودون أن يندب لذلك خصيصا من صاحب الحق في ذلك وهو النائب العام يكون قد وقع باطلا لصدوره من غير مختص باصداره ، ويبطل تبعا لذلك التفتيش الذي يجرى بناء عليه فلا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ، ولا على ما يشبتونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع أخبارا منهم عن أمر ارتكبوه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في اصدار الحكم اعتمادا على أمر تمقته الآداب وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١٢٨ عقوبات .

(١٩٨٤/٣/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٣ ص ٣٤١ ،
١٩٨٧/١١/١٦ س ٣٨ ق ١٧٨ ص ٩٧٩)

٨٨ - لا تبطل اجراءات التحقيق اذا كان المحقق قد أتم ما بدأه قبل انتقاله الى مقر عمله الجديد ، ما دام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص باجرائه قانونا .

(١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ٦٧ ص ٥٧٧)

٨٩ - ان عضو النيابة الذي يعين قاضيا لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه في القضاء .

(١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٧ ص ٤٩٧)

٩٠ - ان ما نص عليه فى المادة السابعة من قانون استقلال القضاء من أن التعيين فى وظائف القضاء يكون بمرسوم ، ذلك لا ينفى أن وكيل النيابة العمومية الذى صدر مرسوم بتعيينه قاضيا يبقى على وظيفته الأولى حتى يبلغ له المرسوم ويحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون نفسه ، اذ هو قبل ذلك لا يستطيع أن يشتغل بوظيفة القضاء .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٢

ص ٥٧٦)

٩١ - الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة من الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون ، الا أنها تتقيد فى ذلك بفيد المصلحة بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى .

(١٩٨٧/٣/٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٦٢ ص ٤٠٤)

مسألة أعضاء النيابة

٩٢ - اذا تصرفت النيابة بنقل الحيازة من شخص لآخر بدون مسوغ قانونى ونشأ عن ذلك ضرر فيتعين القضاء لمن أصابه ذلك الضرر بتعويض تلزم به وزارة الحقانية التى تتبعها النيابة من الوجهة الادارية .

(مصر الابتدائية ١٩٢٣/٢/٣ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ١٦)

٩٣ - فى أثناء تحقيق جنحة سرقة أمرت النيابة من وجد الشئ المسروق فى حيازته أن يسلمه للمشتكى على الرغم من أن هذا الحائز أثبت انه اشتراه فى ظروف يحميه فيها نص المادة ٨٧ مدنى . فقضى هذا الأخير وزارة الحقانية بصفتها مسئولة عن أعمال النيابة وطالبها برد الثمن الذى أعطاه للبائع . وقد حكم بأن ما يقع من القضاة أو أعضاء النيابة من الخطأ المادى أو الخطأ فى تطبيق القانون لا يسوغ مطالبتهم أو مطالبة الحكومة بتعويضات ، غير أنه يجوز الحكم عليهم بالتضمينات اذا قبلت مخصصتهم طبقا للأصول التى وضعها القانون .

(اسكندرية الابتدائية ١٩١٨/١١/٢٦ المجموعة الرسمية

س ٢٢ ق ٧ ، العطارين الجزئية ١٩١٨/٥/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١١)

استقلال النيابة العامة

٩٤ - النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية ، أشار اليها الدستور في كلامه عن السلطة القضائية ، وهي - بحسب القوانين التفصيلية المعمول بها - شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خست بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة ، وجعل لها وحدها حق التصرف فيها تحت اشراف وزير الحقانية ومراقبته الادارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية ، ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق ، فان هذا الحق لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية ادارية في أداء شئون وظيفتها . ويترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خولها القانون من اختصاص (أولاً) أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم حق في الحد من تلك الحرية الا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق (ثانياً) أنه ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تبيح لها لومها أو تعييبها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل ان كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له الا أن يتجه في ذلك الى النائب العمومي المشرف مباشرة على رجال النيابة العمومية أو الى وزير الحقانية وهو الرئيس الأعلى للنيابة ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة .

(١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٩٥ - ليس محكمة الجنايات أن ترمى النيابة في حكمها بأنها أسرفت في الاتهام وأنها أسرفت أيضاً في حشد التهم وكيلها للمتهمين جزافاً .

(١٩٣٢/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥١ ص ٥٤٧)

٩٦ - النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية ، خول الشارع أعضائها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفتها في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباشرونه انما يجرونه بمقتضى وظائفهم وهو عمل قضائي ، ولا يصح اعتبارهم في قيامهم في هذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس

قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

(١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨)

٩٧ - من المقرر أنه ليس للقضاء على النيابة العامة أى سلطة أو اشراف يبيع له لومها أو تعييبها أو المساس بها فى أى شأن من شئون مباشرتها اختصاصاتها ، كما أنه ليس ثمة مبرر للمدافع أن يتجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمسئاس بالمحكمة التى أصدرت الحكم أو بكرامة الغير ، فان المحكمة تقضى عملا بنص المادة ١٠٥ من قانون المرافعات بحذف ما ورد فى الحكم المطعون فيه من عبارات ماسة بالنيابة العامة .

(نقض ١٩٨٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٦ ص ٧١٤)

٩٨ - رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة ادارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى .

(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

اختصاص النائب العام

٩٩ - النائب العام وحده هو الوكيل على الهيئة الاجتماعية فى مباشرة تحريك الدعوى الجنائية وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائى ، وولاينه فى ذلك عامة تشتمل على سلطتى التحقيق والاتهام وتنسب على اقليم الجمهورية برمته وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التى نيظت به على سبيل الانفراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وادارية على أعضائها الذين يكونون معه فى الواقع جسما واحدا لا انفصام بين خلاياه .

(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥ ،

١٩٩٣/٦/٦ ط ٥٨٢٦ س ٦١ ق)

١٠٠ - القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص

من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم ، وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم ، خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدر فى أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفى أنهم انما يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو بمنأى عن رئاسته وإشرافه .

(١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

١٠١ - الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام - بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية - لا يجوز الا للنائب العام بنفسه أو طبقا للمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه .

(١٥/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٥٧ ص ١٩ ، ١٥/٢/١٩٥٤ س ٥ ق ١١١ ص ٣٣٩ ، ١٩٥٤/٣/١ ق ١٢٨ ص ٣٨٧)

١٠٢ - قضت المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بأن للنائب العمومى اقامة الدعاوى الجنائية بنفسه أو بوكلائه . ولما كان طلب الاستئناف هو من ضمن اجراءات الدعوى جاز لوكلاء النائب العمومى بمحكمة الاستئناف رفع الاستئناف باسم النائب العمومى بدون توكيل خاص لهم بذلك .

(١٨٩٦/٢/١ الحقوق س ١١ ق ٣٧ ص ١٨٦)

اختصاص المحامى العام

١٠٣ - لكل محكمة استئناف محام عام له تحت إشرافه النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين - وفقا للمادة ٢٠ من قانون السلطة القضائية - مفاد ذلك أن المحامى العام فى دائرة اختصاصه المحلى يملك كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التى يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته . ولرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الأول أن يقوموا بأعمال النيابة فى الاتهام والتحقيق فى جميع الجرائم التى تقع فى دائرة محكمة الاستئناف .

(١٩٨٦/١/٥ الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥)

١٠٤ - لما كان نص المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت اشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ، ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة اختصاصه المحلي كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته . ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف . وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه الا بنص صريح .

(١٩٨٦/١/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٦ ص ٢٤ ، ١٩٨٧/١١/١)

س ٣٨ ق ١٦٨ ص ٩١٣)

١٠٥ - من المقرر أن أعضاء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة محكمة الاستئناف التي هم تابعون لها . وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة الى تقدير هذا المبدأ بالنص عليه .

(١٩٨٦/٤/٢٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠١ ص ٥٠٨)

١٠٦ - ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء حددت للمحامين العاميين اختصاصا قضائيا يستند الى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مأمن من الطعن . فحول كل منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته الغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف في الميعاد الطويل والطعن في قرارات غرفة الاتهام ، على ألا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الاشراف باعتباره صاحب الدعوى العامة والقائم على شئونها ، كما يبين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أن للنائب العام حق الرقابة والاشراف على جميع أعضاء النيابة .

(١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣١ ص ٩٤٣)

١٠٧ - للمحامى العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام فى دائرة محكمة الاستئناف التى يعمل بها ، وتصرفه غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التى خص بها القانون النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالألا وجه لاقامة الدعوى فىكون شأن المحامى العام فى هذا النوع من الاختصاص شأن باقى أعضاء النيابة العامة يخضع لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء ، كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامى العام على أمر الحفظ .

(١٨/١١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣١ ص ٩٤٣)

١٠٨ - قرار المحامى العام بإلغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له صحيح ، عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء .

(٢٩/١٠/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥)

١٠٩ - رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف فى الجنايات لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده أو من يقوم مقامه ، ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به ، ومن ثم فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره فى هذا الخصوص - بفرض صحته - طالما أن أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية قبله تم صحيحا فى القانون .

(٤/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٠ ص ٢٩٠)

١١٠ - للمحامى العام ما للنائب العام من حق استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنب فى مدى ثلاثين يوما من وقت صدورها .

(٢٥/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٤ ص ٣٢١)

١١١ - الاستئناف الذى يرفعه رئيس النيابة بتوكيل من المحامى

العام بعد انقضاء العشرة الأيام المحددة في القانون يكون صحيحا .
(١٧/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢)

اختصاص أعضاء النيابة الكلية

١١٢ - يختص أعضاء نيابة الاستئناف بأعمال التحقيق في جميع الجرائم التي تقع بدائرة محكمة الاستئناف التي يتبعونها .
(٢٣/٤/١٩٨٦ الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦)

١١٣ - قضاء النقض جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذا لم يجد المشرع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه .

(١٣/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٠ ص ٢٢٦)

١١٤ - ان وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على هذا النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه الا اذا كان هناك نهى صريح .

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣ ،
٢١/٤/١٩٦٩ ق ١٠٦ ص ٥٠٩)

١١٥ - من المقرر أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة النيابة الكلية التي هم تابعون لها ، وأن الدفع باستصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ما دام الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

(٢٢/١/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٧ ص ١٢٦)

١١٦ - لوكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل فى تحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١١٧ - استصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، ما دام الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

(١٩٦٢/١/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧ ص ٢٨)

١١٨ - اشارة رئيس النيابة باحالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية بدلا من اصدار الاذن بنفسه انما هى احالة صحيحة ما دام لرئيس النيابة أن يكلف وكىلا من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق ، كما له هو أن يقوم به ، وهو لا يلتزم ببيان المبرر الذى اقتضى احالة طلب التفتيش الى من أحاله اليه ما دام ذلك يدخل فى سلطته .

(١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٦ ص ٥١)

١١٩ - الدفع ببطلان التفتيش تأسيسا على أن وكيل النيابة الذى أصدر الأمر به لم يكن مختصا ورد الحكم على هذا الدفع بأن وكيل النيابة وقت اصدار أمر التفتيش كان قائما بعمل رئيس النيابة وتقريره صحة التفتيش لا يكون قد خالف القانون .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٢ ص ٥٠٩)

١٢٠ - ان وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع فى دائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها . واذن فالاذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله فى دائرة النيابة الكلية يكون صحيحا صادرا ممن يملكه .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٠ ص ٤٧١)

١٢١ - ان صدور اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية

يصبح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الاذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة ، وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه الا بنهي صريح .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٣ ص ٧٣٠)

١٢٢ - رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، الأول بناء على حقه الواضح في القانون والآخر بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو ممن يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه الا بنص صريح ، واذن فان وكيل النيابة اذا أصدر اذنا في التفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذي يعمل معه هو لا يكون قد اخطأ .

(١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٥ ص ٥٣٨)

١٢٣ - ان توجيه طلب التفتيش الى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه واصدار الاذن بالتفتيش اذا رأى له محلا .

(١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٦)

(٥٠)

مصاص مساعد النيابة

١٢٤ - لمساعد النيابة حق اجراء التحقيق ، فله ان يصدر اذنا في التفتيش الذي ينتج دليلا في الدعوى .

(١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٩)

(ص ٦٢١)

اختصاص معاون النيابة

١٢٥ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ،

والتحقيق الذى يجريه له صفة التحقيق القضائى ولا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة .

(١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦)

١٢٦ - لمعاون النيابة المنتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التى من خصائصه .

(١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦)

١٢٧ - أجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها ، وهذا الندب يكفى فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الندب الشفوى ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذى أصدر الاذن بالتفتيش قد أثبت فى صدر الاذن أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذى أثبته يكفى لاثبات حصول الندب واعتبار اذن التفتيش صحيحا .

(٢٣/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٩ ص ٢٨٤ ،

٣٠/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ق ١٧٢ ص ٩٥٤)

١٢٨ - ان الشارع بمقتضى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم .

(٢٣/١٠/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٨ ص ٩٥١)

١٢٩ - أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء المعدل بقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فى حدود

اختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف فى أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ومن ثم يكون له عملا بالمادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ، ويكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٥ ص ٢١٦)

١٣٠ - تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط قسم مكافحة المخدرات بتفتيش شخص ومسكن الطاعن صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٨٣/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٨ ص ٨٥١)

١٣١ - ان الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز للنياابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره أعضاء النيابة العامة فى حدود اختصاصهم . والقول ببطلان التحقيق الذى أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الالزام باعادته ممن يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائى ، وبعد أن زال التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة ، وتحقيق غيره من أعضائها . وبزاول هذا التفريق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف فى أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذى أراده الشارع فى التحقيق الذى عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التى باشرت هى أيضا التحقيق النهائى الذى يتطلبه القانون .

(١٩٥٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣٩ ص ٩٨٦)

١٣٢ - معاون النيابة من مأمورى الضبطية القضائية وندبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيح فى القانون .

(١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢)

١٣٣ - معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعا

من مأمورى الضبط القضائى ، فاذا أجرى التحقيق فى ذات اختصاصه المكانى فلا يمكن أن يطعن على محضره بالبطلان ، وكل ما يمكن أن يوجه الى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف فى القانون .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٢ ص ٦٨٨)

نائب أعضاء النيابة العامة

١٣٤ - للنائب العام الحق فى نذب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون فى أية نيابة ولو كانت مخصصة فى نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أى قضية أو اجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته ، ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق والعمل المنوط بالعضو المنتدب على ستة أشهر .

(١٩٩٣/٦/٦ ط ٥٨٢٦ س ٦١ ق ، ١٩٨٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٨ ص ٤٦٠)

١٣٥ - يؤخذ من نصوص الفقرة قبل الأخيرة من المادة ٤٤ والمادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ - أن القرار الذى يصدر بتعيين أعضاء النيابة العامة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديدا لمحل اقامة كل متهم مما يفيد أن وكالتهم فى الأصل عامة تبعا لو كالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لاقامته ، وإن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق فى نذب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون فى مكتبه أو فى أية بنائة سواء كانت مخصصة فى نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو اجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى فى اختصاص ذلك العضو - بشرط ألا تزيد المدة اللازمة لانجاز التحقيق أو العمل المنوط بالعضو المنتدب على أربعة أشهر .

(١٩٨٥/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٦ ص ٧١٦)

١٣٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة

المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدبا وهو ما لا يمارى الطاعن فيه ،
فان مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن يملك ندبه قانونا وان لم يشر اليه
صراحة .

(١٩٨٣/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٥ ص ٨٧٨)

١٣٧ - يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون رقم
٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذى يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا
النائب العام - لا يتضمن تحديد محال اقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم
فى الأصل عامة تبعا لو كالة النائب العام ، بما يجيز عند الضرورة استخدام
أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لاقامته ، وأن القانون
منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق فى نذب
أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون معه فى أية نيابة ، سواء كانت
متخصصة فى نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيابات
الاستئناف لتحقيق أية قضية أو اجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى
ولايته ، ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى أو الجغرافى فى اختصاص
ذلك العضو ، ومن ثم يكون النعى على قرار النائب العام الصادر بنذب
وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة الى الطاعن بتجاوزه الاختصاص
المنوط لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بانشائها غير
سديدة .

(١٩٦٥/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

١٣٨ - نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة فى دائرته للقيام
بعمل آخر بتلك الدائرة جائز عند الضرورة عملا بالمادة ١٢١ فقرة أخيرة
من قانون السلطة القضائية ، وهذا النذب يكفى ثبوت حصوله فى أوراق
الدعوى .

(١٩٧٧/٣/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧ ص ٣٣٤ ،

١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٨ ص ٨٨٤)

١٣٩ - لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل
عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة ، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاهة

بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى .

(١٩٨٣/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٨ ص ٨٥١ ،
١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦)

١٤٠ - إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بعمله الذى له أن يباشره دائما ما لم يمنع من ذلك منعا صريحا ولم يخص فى أمر النذب الصادر اليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .
(١٩٦٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ١١ ق ٥٨ ص ٢٩٢)

١٤١ - ان مرجع الأمر فى الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك الى تقدير رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات العمل ، فاذا كان رئيس نيابة بنى سويف قد ائندب وكيل نيابة مركز بنى سويف لاصدار أمر التفتيش فى جريمة وقعت بدائرة مركز بيا ، فان هذا النذب هو فى حقيقته نذب جزئى يملكه رئيس النيابة .
(١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨)

١٤٢ - ان قرار النائب العام بنذب أحد وكلائه المعينين باحدى النيابة الكلية او الجزئية للعمل فى نيابة أخرى فى فترة معينة من شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التى نذب لها فى تلك الفترة ، فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته فى دائرة النيابة المعين بها فى الأصل ، ما لم يكن قرار نذبه ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التى نذب لها بالإضافة الى عمله الأصلي .

(١٩٥٣/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٧ ص ٤٩)

الاختصاص المكانى

١٤٣ - قرار وزير العدل بإنشاء نيابة جزئية ومحكمة جزئية لجرائم الآداب بمدينة الاسكندرية يختصان - ضمن ما يختصان - بما يقع بدائرة محافظة الاسكندرية من جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هو قرار تنظيمى لم يسلب النيابة بالمحاكم العادية اختصاصها العام .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

١٤٤ - القرار الوزاري بإنشاء نيابة مخدرات الاسكندرية قرار تنظيمي لم يحد من السلطات المخولة قانونا للنيابات بالمحاكم العادية أو ينقص من اختصاصها الشامل بكافة أنواع الجرائم ولا يسلب ولا يتهها في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات .

(١٩٨٦/١/٥ الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥)

١٤٥ - يشمل الاختصاص المكاني لوكلاء نيابة مخدرات القاهرة التحقيق والتصرف في الجنايات والجنح المتعلقة بالمواد المخدرة في دائرة محافظة القاهرة ، وقسمي أول وثاني جيزة وفقا لقرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٨/٢/٢٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠)

١٤٦ - من المقرر أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة فان هذه الاجراءات التي بدأتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأه فيه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

(١٩٨١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٤ ص ٩٩٧)

١٤٧ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(١٩٦٤/٤/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٧ ص ٢٣٧)

١٤٨ - وكيل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من بادى الأمر في مقر عمله الذي يباشره اختصاصه فيه ، ثم أوجب عليه استكمالها أن ينتقل الى مكان آخر في بلد آخر ، فان هذا الانتقال من حقه بصفته مباشرة لسلطة التحقيق مهيمنا على مصلحته .

(١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨)

١٤٩ - العبرة فى الاختصاص المكانى لوكيل النيابة مصدر الاذن
بما تكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧١ ص ٣٧٧)

١٥٠ - ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا
باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

(١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧١ ص ٣٧٧)

١٥١ - للنيابة العامة التى وقع فى دائرة اختصاصها استعمال
العقد المزور أن تباشر تحقيقه ، فاذا ما ثبت من التحقيق أن التزوير وقع فى
اختصاص آخر ، فهذا لا يغير من الأمر شيئا .

(١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦)

(ص ٤٠٤)

آثر مباشرة النيابة العامة للتحقيق

١٥٢ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية
بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائى أن يجرى فيها عملا من
أعمال التحقيق الا بأمر منها والا كان عمله باطلا ، ومن ثم فاذا أجرى
الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفى الوقت الذى كانت تباشر
التحقيق فى الحادث فان التفتيش يكون باطلا .

(١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض س ٨ ق ٩١ ص ٣٤٥)

مادة ٣

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : يعلق القانون تارة رفع الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه في الجرائم التي تمس مصلحته أكثر مما تمس مصلحة الجماعة ولا تقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ، إذ يفترض في هذه الحالة أنه تظلل عن حقه في الشكوى .

الأحكام

لا يشترط في الشكوى إجراء خاص

١٥٣ - لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدلالات من مأموري الضبط القضائي .

(١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٤٧ ص ١٢٨)

الادعاء المباشر والشكوى

١٥٤ - من المقرر أن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٦ ص ١٣٤)

١٥٥ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة إجراءات لا يمس حق المدعى المدني أو من

ينوب عنه في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة .

(١٩٨٠/٤/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٣ ص ٥٤٤)

١٥٦ - من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ، هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة وبمتركبها فاذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدم بيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخى تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الادعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وإبان عن رغبته في السير فيها فضلا عن أنه لا يصح أن يتحمل مغبة اهمال جهة التحقيق أو تباطؤها .

(١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٣ ص ١٣٠)

١٥٧ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية ، لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق اقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، اذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢ ،

١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ق ٤٧ ص ١٣٨ ، ١٩٩٣/١/٤ ط ٨٨٧٧ س ٥٩ ق)

١٥٨ - اشتراط المادة ٣ اجراءات صدور توكيل خاص من المجنى عليه في حالة تقديم الشكوى في الجرائم المنصوص عليها في المواد المبينة بها ، لا ينسحب على الادعاء المباشر .

(١٩٨٧/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١١٠ ص ٦٤٥)

١٥٩ - من المستقر عليه فقها وقضاء أن المجنى عليه الذي يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر في خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفة الذكر هو بمثابة شكوى ، فله أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون .

(١٢/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٠ ص ٣٣٨)

١٦٠ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة من أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .

(٢١/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦٦١)

١٦١ - متى قدم الزوج شكواه - في جريمة الزنا - فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائي وتسرى عليها اجراءات المحاكمة ، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى الا اذا كان مدعيا بحق مدنى .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩

ص ٤٨١)

حالات الشكوى في جرائم محصورة : قواعد عامة

١٦٢ - من المقرر أن القيد الوارد على جريمة النيسابة في تحريك الدعوى الجنائية إنما هو استثناء ، فينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها ، ومن هذا القبيل جريمة البلاغ الكاذب .

(٢٦/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٦ ص ٤٨٣ ،

٢٦/١/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٣٤ ، ٨/٦/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٠٠ ص

(٨٤٨٨

١٦٣ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها او بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة والتي لا تلزم فيها الشكوى .

(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٤ ص ٩٩٢)

صور لحالات الشكوى

١ - الامتناع عن دفع النفقة

١٦٤ - جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة عن الدفع رغم قدرته عليه لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات ، لا تجوز اقامة الدعوى الجنائية عنها الا بعد استنفاد الاجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ . تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، اغفال الحكم ذلك قولاً بأن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٠ ص ١١٢٠)

٢ - السرقة

١٦٥ - ان المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيوداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفاً على طلب المجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها بالحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أي وقت يشاء ، واذ كانت الغاية من كل من هذا الحد وذاك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبديد لوقوعها كالسرقة اضراراً بمال من ورد ذكرهم بذلك النص .

(١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦)

١٦٦ - جرى قضاء النقض على امتداد أثر القيد - الذي وضعت المادة ٣١٢ عقوبات - على حق النيابة في تحريك الدعوى الى جريمة

التبديد ، لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص .
(١٩٨٣/٥/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٣ ص ٦٦٠)

١٦٧ - تضع المادة ٣١٢ عقوبات قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه ، واذ كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقته المحافظة على كيان الأسرة فانه يكون من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة من غير اسراف في التوسع ، فاذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل انفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر فانه عملا بنص المادة ٣١٢ سالفة الذكر يتعين أن يقضى ببراءته من التهمة .
(١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٩ ص ٨٩١)

١٦٨ - التقنين المدني يفرق في القرابة بين قرابة مباشرة وهي قرابة الأصول والفروع وفيها تقوم الصلة بين اثنين يتسلسل أحدهما من الآخر ، كقرابة الأب وأب الأب وان علا والابن وابن الابن وان نزل ، وقرابة غير مباشرة وهي قرابة الحواشي وفيها لا يتسلسل أحد من الآخر وان جمعتهما أصل مشترك . لما كان ذلك وكان حكم المادة ٣١٢ عقوبات قد ورد استثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسيره وينبغي قصره على أضيق نطاق ، سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم . لما كان ذلك ، وكانت قرابة الطاعن للمجنى عليه (العم) لا تعتبر في حكم القانون قرابة أصل بفرع فان ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من عدم الاعتداد بالتنازل عن الشكوى ورفض الدفع بعدم جواز المحاكمة يتفق وصحيح القانون .

(١٩٨٣/١١/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٥ ص ٩٧٢)

٣ - الزنا

١٦٩ - جريمة الزنا الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادي المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال كما

إذا ارتبط الزوج بامرأة أجنبية يزنى بها أو ارتبط أجنبي بالزوجة لغرض الزنا ، وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني ومتصل جريمة واحدة في نظر الشارع ما دام قد انتظمتها وحدة المشروع الاجرامى ووحدة الجاني والحق المعتدى عليه . ولما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط - في التقدم بالشكوى - من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تجزى حتما من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتمة لا من يوم انتهاء أعمال المتابع .

(١٩٨٥/٥/٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٢ ص ٦٣١)

١٧٠ - من المقرر أن علم المجنى عليه بجريمة الزنا الذى يبدأ فيه سريان ميعاد السقوط يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا .

(١٩٨٥/٥/٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٢ ص ٦٣١)

١٧١ - لما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت من عناصر الدعوى أن زنا الطاعنة لم يكن بعلم زوجها ورضاه ، فلا يسقط حقه فى طلب محاكمتها . وتقرير رضا الزوج بزنا زوجته أو انتفائه أمر موكل الى قاضى الموضوع .

(١٩٨٥/٥/٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٢ ص ٦٣١)

١٧٢ - اذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧٠ عقوبات ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج الا فى حالة تمام جريمة الزنا .

(١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٤ ص ٩٨٦ ،

١٩٦١/٢/١٣ س ١٢ ق ٣٣ ص ٢٠٦ ، ١٩٤٩/١٠/١٨ س ١ ق ١ ص ١)

١٧٣ - من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التى كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها ، فاذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد الا فى حالة تمام الزنا .

(١٩٧٩/٦/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٤ ص ٦٣٠)

١٧٤ - المحكمة التي تفيهاها الشارع من غل يد النياية العسامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهى الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم اذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

(١٥/٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٨ ص ١٢٤)

١٧٥ - ان المادتين ٢٧٣ ، ٢٧٧ عقوبات اذ قالتا عن المحاكمة في جريمة الزنا بانها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة دعوى الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

١٧٦ - اذا كان المتهم قد دخل المسكن بقصد الزنا صح اثبات هذا القصد منه دائما ما دام لم ينفذ بالفعل ، اما اذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا ، فان القانون لا يبيح للقاضي أن يتعرض لبحث هذه الجريمة ويخوض في عناصرها الا عند قيام بلاغ من الزوج عنها .

(١١/٦/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦ ص ٨ ،

١٧/٤/١٩٣٩ ج ٤ ق ٣٧٨ ص ٥٣٤)

١٧٧ - ان التبليغ عن جريمة الزنا انما تكون من الزوج ، أى انه لابد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فاذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ عقوبات أن يبلغ عنها .

(٦/٣/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨)

١٧٨ - ان جريمة دخول منزل المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ عقوبات من أركانها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله . فاذا كان القصد قد تعين وهو الزنا فطلب الزوج الذى طلق زوجته معاقبة الشريك باعتباره مرتكباً جريمة المادة ٣٢٤ عقوبات أو طلب النياية ذلك لابد متناول مسألة الزنا ولو جملة . واذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطليق ، فمن غير المقبول أن تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده ، بل الأشكل بالقانون وحكمة التشريع أن

يقال ان عدم التجزئة الذي يقضى بعدم امكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفعها على الزوجة قد استحال يستفيد الشريك من نتائجه اللازمة ، فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول فى المنزل ما دام أحد أركانها هو قصد الاجرام ، وما دام الاجرام هنا متعين أنه الزنا .

(١٩٣٣/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨)

١٧٩ - لما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة ويعد الثانى شريكا وهو الزانى ، فاذا انمحت جريمة الزوجة فان التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا ، وكانت هذه الجريمة قد انمحت فى الدعوى لوقوع الوطء بغير اختيار من الزوجة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال الحكم توقيع عقوبة الزنا على المجنى عليها وشركائها فيها - وهو من بينهم - يكون غير سديد فى القانون .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٤ ص ١٧٣)

١٨٠ - محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصل فى جريمة الزنا - وزوال آثارها لسبب ما قبل صدور حكم بات يؤسس عليه محو جريمة الشريك .

(١٩٨٠/١١/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٢ ص ٩٩٥)

١٨١ - تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة فى جريمة الزنا يوجب استفادة الشريك منه .

(١٩٨٠/١١/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٢ ص ٩٩٥)

١٨٢ - اذا رفعت النيابة الدعوى العمومية فى جريمة زنا الزوجة ثم طلقها الزوج نهائيا فان عدوله بعد ذلك عن طلب محاكمتها لا تأثير له على سير الدعوى والمحاكمة . لأن الشارع انما خوله هذا الحق اذا قبل معاشرتها ، فاذا ما انتهى عقد الزواج ولم يكن هناك أمل بالمعاشرة فقد انتهى هذا الحق وزالت صفته .

(الزقازيق الابتدائية: ١٩٢٧/١٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٩)

١٨٣ - فى حالة ارتكاب الزوج لجريمة الزنا المنصوص عليها بالمادة ٢٣٩ عقوبات يكون لمسامحة الزوجة وتنازلها عن طلب محاكمة زوجها نفس الأثر المنصوص عنه بالمادة ٢٣٥ عقوبات فى حالة ما اذا كانت الزوجة هى التى ارتكبت الجريمة .

(سوهاج الجزئية ١٩٢٥/٢/٩ المجموعة الرسمية من ٢٦ ق ٦٠)

١٨٤ - شرط المنع الخاص بعدم جواز محاكمة الزانية الا بناء على بلاغ زوجها قاصر على التبليغات التى تقدم مباشرة عن جرائم الزنا ، فقد منح القانون للزوج وحده هذا الحق ليكون افشاء أسرار العائلة وهتك حرمة الزوجية راجعا اليه ، أما اذا ظهرت جريمة الزنا عرضا أثناء تحقيق واقعة أخرى ، فان ابداء الزوج لرأيه بقبوله محاكمة زوجته كاف للسير فى الدعوى لانتفاء القصد من المنع .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٢٣/١٢/١٥ المجموعة الرسمية من

٢٨ ق ١٠١)

١٨٥ - خلافا للقاعدة العامة التى تقضى بأن وفاة الفاعل الأصلي لا تحول دون اقامة الدعوى العمومية على الشريك فان وفاة الزوجة الزانية قبل صدور الحكم النهائى يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية بالنسبة للشريك .

(اللبان الجزئية ١٩٢١/٥/١٦ المجموعة الرسمية من ٢٤ ق ٣٦)

١٨٦ - اذا عفا الزوج عن زوجته الزانية وقبل معاشرتها استفاد الشريك من هذا العفو ما لم يصبح الحكم الصادر بالادانة نهائيا . ولا يكون الحكم المذكور نهائيا الا بانقضاء ميعاد الاستئناف وميعاد النقض والابرام .

(بندر طنطا ١٩٢٠/١١/٩ المجموعة الرسمية من ٢٣ ق ٥٦)

١٨٧ - ان الحق المخول للزوج فى ايقاف محاكمة زوجته المتهمه بالزنا بشرط قبول معاشرتها مخول أيضا للمرأة التى يحاكم زوجها بناء على شكواها لاعتیاد الزنا فى منزل الزوجية . وقد حكم أيضا بأن شريكة الزوج فى الزنا تستفيد حتما من ايقاف المحاكمة .

(أسيوط الابتدائية ١٩٢٠/٤/٢٦ المجموعة الرسمية من ٢٢

ق ٥٦)

١٨٨ - لا يشترط لايقاف دعوى الزنا بناء على تنهائى الزوج عن شكواه أن يرضى بمعاشرة زوجته له كما كانت بل يجب ايقافها متى تنازل عنها ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته .
(بورسعيد الجزئية ١٩١٧/٧/٩ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٢٢)

١٨٩ - ليس للزوج الذى طلب محاكمة زوجته لارتكابها الزنا ثم تنازل عن محاكمتها وقبل معاشرتها أن يرجع فى تنازله ويطلب محاكمتها من جديد لأن تنازله نهائى لا رجوع فيه .
(الزقازيق الابتدائية ١٩١٢/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٢٦)

١٩٠ - اذا منع الزوج تنفيذ الحكم الصادر على زوجته لارتكابها الزنا فلا يمنع ذلك من تنفيذ العقوبة على الشريك اذا كان الحكم نهائيا . وهذا بخلاف ما اذا كان الحكم ابتدائيا ، واستعمل الزوج حقه المخول بالمادة ٢٣٦ عقوبات قبل أن يحوز الحكم المذكور قوة الشيء المحكوم به نهائيا فان الشريك يفلت من العقاب فى هذه الحالة .

(طنطا الابتدائية ١٩١٠/٩/١٨ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤٣)

١٩١ - عدم قبول الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها يمنع من محاكمتها بمقتضى المادة ٣٢٤ عقوبات لانتهاكهما حرمة ملك الغير بدخولهما المكان الذى ارتكبا فيه الزنا .

(أسيوط الجزئية ١٩١٠/٦/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٣٤)

١٩٢ - اذا أوقفت دعوى الزنا المقامة على الزوجة بناء على أن زوجها رضى معاشرتها له فهذا الايقاف يستفيد به الشريك فى جريمة الزنا .
(استئناف ١٩٠٨/٢/٣ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٧٧)

١٩٣ - يترتب على الطلاق البائن حل عقدة الزواج واعتبار الزوجين كأن لم يكن بينهما رابطة زواج ، وعلى ذلك لا يجوز للزوج أن يطلب محاكمة

زوجته الزانية اذا طلقها طلبة بائنة .

(قنا الابتدائية ١٩٠٧/٧/٤ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٥٠)
 ١٩٤ - بما أنه عملاً بالمادة ٢٣٦ عقوبات يجوز لزواج المرأة المثبوت عليها الزنا أن يوقف تنفيذ الحكم فله أيضاً استنتاجاً أن يوقف سير الدعوى قبل الحكم فيها .

(ملوى الجزئية ١٩٠٧/٣/٢٣ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٥٩)

١٩٥ - لما كانت مخالفة المرأة في زنا معلقة على بلاغ الزوج مراعاة لمصلحة شرف العائلة فهذه المصلحة عينها تستلزم عدم جواز إقامة الدعوى العمومية على شريك المرأة .

(شبين الكوم الجزئية ١٩٠١/٣/١٨ المجموعة الرسمية س ٣

ق ٧٦)

صور لا حاجة فيها لشكوى

١٩٦ - لا يتوقف رفع الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب على شكوى .

(١٩٧٨/٦/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٢ ص ٥٨٧ ،
 ١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ٢٠٠ ص ٨٤٨ ، ١٩٨٣/١٠/٢٧ س ٣٨ ق ١٥٤
 ص ٨٥٨)

١٩٧ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حضرها الشارع ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه .

(١٩٧٦/٤/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

١٩٨ - لا تدخل جريمة التبديد في عداد الجرائم المشار إليها في المادتين الثالثة والتاسعة من قانون الاجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بناء على اذن أو شكوى من المجنى عليه ، ولم يرد في القانون نص يوجب في شأنها ذلك .

(١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢ ص ٤٧)

١٩٩ - لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة الى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الاثبات بالبينة فيها ، بل ان الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط في اثبات تلك الجريمة .

(١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

٢٠٠ - جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من المجنى عليه ، ومن ثم فلا تثريب على المدعى بالحق المدني اذا هو قام بتحريكها بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجناح وفقا لنص المادة ٢٣٢ اجراءات .

(١٩٦٧/١١/٧ أحكام القصر س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢)

٢٠١ - الأصل أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الاخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها شكوى . ولما كانت جريمة الاعتياد على ممارسته الدعارة وادارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلتين في أركانها وكافة عناصرها القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح انعى على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة - لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٨ ص ١٢٤)

أثر تقديم الشكوى

٢٠٢ - متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة ، فتطبيقه زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

(١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣

ص ٧٨٧ ، ١٩٠٥/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٧)

٣٠٣ - إذا اُزاج الزوج أن يوفيه محاكمة زوجته الزائية وتنازل عن شكواه ضدها وجب على المحكمة أن تحكم ببراءتها لا أن تحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية إذ ينطبق على هذه الحالة المبدأ الوارد في المادة ١٧٢ تحقيق جبايات وهي التي نصت على وجوب الحكم بالبراءة إذا سقطت الدعوى العمومية بمضى المدة .

(لجنة المراقبة القضائية في ١٥/٧/١٩١٦ المجموعة الرسمية
س ١٧ ق ١١٩)

بيان الشكوى في الحكم

٣٠٤ - يلزم قانونا طبقا للمادة ١/٣ من قانون الاجراءات الجنائية صدور شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة .

(٨/١٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٤ ص ٩٩٢)

بطلان المدة

٣٠٥ - حق المجنى عليه في الشكوى ينقضى بمضى ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها دون أن يتقدم بشكواه ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر .

(٢٠/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٩ ص ٨٢٥)

٣٠٦ - الشارع جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمرتكبها قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس لنا قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى لأسباب ارتأها ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى اذا استمر أو تأبو سلاحا للتهديد أو الابتزاز لو النكابة .

(٤/١/١٩٩٣ ط ٨١٧٧ س ٥٩ ق ١)

٢٠٧ - من المقرر أن علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها يعتبر من الوقائع التي رتب عليها المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية اثر قانونيا لا يصح معه افتراض هذا العلم .

(١٢/٣/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٠ ص ٢٧١)

٢٠٨ - سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣ اجراءات مناصرة العلم اليقيني لا الظنى .

(٢١/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

٢٠٩ - علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها الذي تبدأ منه مدة الثلاثة أشهر والتي يترتب على مضيها عدم قبول الشكوى يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، فلا يجرى الميعاد في حق المجنى عليه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني .

(٢٩/٣/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٩ ص ٢٦٩)

(٢٧/١٠/١٩٨٧ س ٣٨ ق ١٥٤ ص ٨٥٨)

٢١٠ - مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها بالنسبة للمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ عقوبات انما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ، وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة .

(٩/٨/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٤ ص ٩٢٧)

(٢٣/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٤٠ ص ١٧٩ ، ٢/٥/١٩٧١ س ٢٢ ق ٩٤ ص ٣٨٤)

٢١١ - جريمة الزنا الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادي المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال . كما اذا ارتبط الزوج من امرأة أجنبية يزنى بها أو ارتبط أجنبي الزوجة لغرض الزنا ، وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني متصل جريمة واحدة في نظر الشارع كما هو المستفاد من نص المادة ٢١٨ اجراءات اعتبارا بأنها وان نفذت بأفعال متلاحقة كل منها يصدق عليه في القانون وصف الجريمة ، الا أنه وقد انتظمتها وحدة المشروع الاجرامى ووحدة الجاني والحق المعتدى عليه كانت جريمة واحدة . ولما كان القانون قد أجرى ميعاد

السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فان مدة الثلاثة الأشهر تسرى حتما من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتمة لا من يوم انتهاء أفعال التتابع ، إذ لا يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذي يحتسب من انتهاء النشاط الاجرامى وبين بدء ميعاد سقوط الحق فى الشكوى الذى يرتد الى العلم بوقوع الفعل المؤثم ، لأن مدة السقوط أجراها الشارع فى نصوصه بعامة من وقت قيام موجب الشكوى ، بصرف النظر عن تتابع الأفعال الجنائية ، ولا شك فى أن علم المجنى عليه بالعلاقة الآتمة من بدايتها يوفر له العلم الكافى بالجريمة وبمتركبها ويتيح له فرصة الالتجاء الى القضاء ، ولا يضيف اضطراب العلاقة الى عمله اليقيني جديدا ولا يتوقف حقه فى الشكوى على ارادة الجانى فى اضطراب تلك العلاقة . والقول بغير ذلك يخالف قصد المشرع الذى جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمتركبها قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه طوال هذه المدة يعد بمثابة النزول عن الشكوى ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى اذا استمر أو تأيد سلاحا للتهديد أو الابتزاز أو النكاية .

(٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٢ ص ٢٧٠)

٢١٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها وان كان متعلقا بالنظام العام فيجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا أن قبوله مشروط بأن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى تحقيق موضوعى تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(٢٠ / ٦ / ١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤٤ ص ٢١٤)

حساب المدة

٢١٣ - الأصل سريان قانون الاجراءات الجنائية على الدعوى المدنية وعدم وجود نص فى هذا القانون يستتبع الرجوع الى أحكام قانون المرافعات ، وأعمال المادة ١٥ منه توجب عدم احتساب يوم العلم بوقوع جريمة القذف وبمتركبها ضمن الميعاد المقرر لتقديم الشكوى اللازمة لتحريكها .

(٢٦ / ١ / ١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٦ ص ٣٤)

قرينة التنازل

٢١٤ - ان الشئاع قد جعل من مضي الأجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى لأسباب رآها ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى اذا استمر أو تأبد سلاحا للتهديد والابتزاز والنكابة ، ومن ثم فان تقديم الشكوى خلال الأجل الذي حدده القانون انما ينفي قرينة التنازل ويحفظ لهذا الاجراء أثره القانوني ولو تراخت النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية الى ما بعد فوات هذا الميعاد .

(١٩٧٤/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٣ ص ٨٠٨ ،
١٩٧٠/٣/٦ س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢)

مادة ٤

- إذا تعدد المجرى عليهم يكفي أن تقدم الشكوى من أحدهم .
- وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم ، تعتبر أنها مقدمة ضد الباقين .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية « إذا كان المجرى عليهم أكثر من واحد فلا يشترط أن يقدم كل منهم شكوى ، بل يكفي أن تقدم من أحدهم ، أما إذا تعدد المتهمون ولم تقدم الشكوى الا ضد واحد منهم فتعتبر أنها مقدمة ضد الباقين مما يسمح للنيابة العمومية باتخاذ الاجراءات في الدعوى ضد الجميع ، والمتصور بالمتهمين هنا من يستلزم القانون وجوب تقديم الشكوى ضدهم لتحريك الدعوى » .

مادة ٥

- إذا كان المجرى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة ، أو كان مصابا بعاهة في عقله ، تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه .
- وإذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصى أو القيم ، وتتبع في هاتين الحالتين جميع الأحكام المتقدمة الخاصة بالشكوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٦

- إذا تعارضت مصلحة المجرى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله تقوم النيابة العامة مقامه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٧

- ينقضى الحق في الشكوى بموت المجرى عليه .
- وإذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية « ويتربط على ذلك أن النيابة العمومية لا تملك اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم التي يتوقف رفع الدعوى فيها على طلب إلا إذا قدم الطلب ، كما أنها لا تملك اتخاذ أى إجراء ضد المتهم بدون إذن سابق إذا كان رفع الدعوى متوقفا على هذا الإذن » .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ « حذفت عبارة أن الطلب لا يجوز الرجوع فيه بعد صدوره لأن اللجنة رأت أنه ما دام أن رفع الدعوى يتوقف على طلب الوكيل فيجب أن يكون له حق الرجوع فيه بعد تقديمه كما هي القاعدة في الجرائم التي يتوقف رفعها على طلب من أحد الأفراد » .

الأحكام

الطلب في جرائم محددة

٢١٥ - لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .
(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٢ ص ١١١٣ .
١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ق ١٢٦ ص ٦٥٧)

٢١٦ - الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنها تحقيقا لرسالتها .

(١٩٦٤/١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ ص ٧٥٤)

٢١٧ - قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة تصدير المخدر ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور اذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة من جرائم التهريب الجمركي .

(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

حالات الطلب

٢١٨ - ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد هو في حقيقته طلب ، ويتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . واغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب يبطله ، ولا يغني عن ذلك ثبوت هذا الطلب بالفعل .

(١٩٧٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٨ ص ٥٠٦)

٢١٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الخطاب في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والاذن انما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حنفا في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ، ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ،

١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩ ، ١٩٦٨/٤/٨ ق ٧٥ ص ٣٩٨ ،

١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٣ ص ١٠٤٣ في شأن القانون رقم ٦٦

لسنة ١٩٦٣ الخاص باصدار قانون الجمارك) .

٢٢٠ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من

اجراءات التحقيق أو الحكم في الجرائم المعاقب عليها بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ قبل صدور طلب كتابي من وزير الحزاة أو من ينيبه ، وعدم تضمين الحكم هذا البيان يحسه بالقصور .

(١٤ / ١٠ / ١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤٣ ص ٧٥٠)

٢٢١ - الاجراء المنصوص عليه في المادة ٩ / ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

(٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٧ ص ٥٦٥ ،

٧ / ٣ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

٢٢٢ - الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التي يصح لها اتخاذ اجراءات دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

(٣ / ٣ / ١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٥ ص ٣٢٣)

٢٢٣ - نص المادة ١٢٤ / ٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - في شأن الجمارك - ليس في صيغتها ما يفيد تخصيص عموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية بقصر قيد الطلب على رفع الدعوى العمومية ، اذ أن المشرع قصد بما نص عليه ألا يجوز رفع الدعوى الا بناء على الطلب هو التأكيد على عدم جواز اتخاذ اجراءات رفع الدعوى الا بعد استصدار الطلب ، أما ما عدا ذلك من اجراءات التحقيق ومنها الاذن بالتفتيش - فيظل محكوما بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة سالفة البيان ، فلا يجوز اتخاذها الا بعد صدور الطلب من المختص ، والقول بغير ذلك يؤدي الى ضياع الغاية التي تغيها الشارع من قيد الطلب وهي حمايته لسلامة اجراءات التحقيق .

(١٥ / ٦ / ١٩٩٣ ط ١٧١٠٤ س ٥٩ ق)

٢٢٤ - من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانونا لامكان

رفع الدعوى الجنائية عن تهمة بيع طوابع الدفعة المستعملة والا كانت غير مقبولة .

(١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ ص ٧٥٤)

٢٢٥ - الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٢/١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ هو فى حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة واغفال النص فى الحكم على صدوره يبطله ، ولا يغنى عن ذلك ثبوت صدوره بالفعل .

(١٩٨٩/٢/٩ ط ٧٢٢٨ س ٥٨ ق)

٢٢٦ - تحريك الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية اجراءات فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بدون طلبها غير جائز ، واغفال النص فى الحكم على صدور هذا الطلب يبطله ، ولا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل .

(١٩٨٨/١٢/٦ ط ٦٠١٥ س ٥٨ ق)

٢٢٧ - الأصل أن حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها مطلق ، وحالات الطلب المنصوص عليها فى قوانين النقد والجمارك والاستيراد من القيود التى ترد على حقها استثناء . وصدور طلب بإقامة الدعوى الجنائية فى جريمة نقد أو تهريب أو استيراد يجرم من حق النيابة العامة اتخاذ الاجراءات فى شأن الواقعة او الوقائع التى صدر عنها ، وصحة الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من اوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طاب بشأنه من أية جهة كانت ، اذ الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تتعلق بأشخاص مرتكبها .

(١٩٨٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٨ ص ٤٦٠)

الصفة فى تقديم الطلب

٢٢٨ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح فى اسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن وجاء النص خالوا فى خصوص الحق فى طلب رفع

الدعوى العمومية من تعيين موظف بعينه .

(١٠٩٠ ص ٣٠١ ق ٧ أحكام النقض ١٩٥٦/١٠/٣٠)

٢٢٩ - ان انتفت صفة مصدر الطلب وقعت الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة .

(١١٩٥ ص ٢٩٠ ق ٢١ أحكام النقض ١٩٧٠/١٢/١٣)

اجراءات الطلب

٢٣٠ - يشترط الشارع لرفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن يقدم طلب وأن يكون الطلب ثابتا بالكتابة التي لا تستلزم شكلا معيناً سوى صدورها من الشخص المختص وهو وزير الحزاة أو من ينوبه لذلك ، كما أن الشارع لم يرسم طريقاً لتقديم الطلب ، فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها .

(١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض ١٩٧٠/٤/١٣ ق ٢١ ص ٥٩٣)

٢٣١ - ان ولاية مدير عام مصلحة الجمارك - بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي والذي حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتباره هو وحده الاصيل ومن عداه ممن ينوبهم وكلاء عنه في الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الاذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حده ، والقول بغير ذلك يؤدي الى التسوية بين الانابة والطلب وهو ممتنع ، كما أنه لا وجه لقياس الانابة المنصوص عليها في المادة الرابعة سالفه البيان على النذب في حكم قانون الاجراءات لاختلاف النصوص التي تحكم موضوع كل منهما مما يقتضى المغايرة بينهما في الحكم .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٦٦/١/١٧ أحكام النقض

س ١٧ ق ١ ص ٤١٥)

٢٣٢ - أوضح الشارع بما أورده في المذكرة الايضاحية لمشروع

الحكومة عن قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث ، الشكوى وقصد بها حماية مصالح المجنى عليه الشخصي ، والطلب وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنبا عليها ، أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا ، والاذن وقد أريد به شخص معين ينتسب الى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال ، كما أن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوى على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها ، أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه فهي اجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة ، ويترتب تفريعا على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهرى في الاذن ، أما الطلب فانه يكفى لصحته اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تخديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها قبله .

(٢٥/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤١ ص ٧٤٣)

٢٣٣ - الدفع بسقوط الدعوى العمومية - في جريمة الامتناع عن الوفاء برسم الدفعة لعدم تقديم مصلحة الضرائب الشكوى للنيابة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمها بها على غير أساس .

(١٣/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٥)

أثر تقديم الطلب

٢٣٤ - طلب رفع الدعوى في جريمة التهريب الجمركى ينطوى على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها ، مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه هي اجراءات تالية لا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة .

(٢٥/٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٩ ص ٣٢٩)

٢٣٥ - متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب

بشأنه من أى جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدي الى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على كل واحد دائر مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي جمع شتات القوانين المالية بما تتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على طلب ، اذ ان الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تتعلق بأشخاص مرتكبها ، وبالتالي فان الطلب في أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيونها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها اجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ما دام ما يجرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف عنها التحقيق عرضاً فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم والقول بغير ذلك يؤدي الى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً خصوصاً اذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد .

(١٩٧٨/٤/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٧ ص ٣٥٣)

٢٣٦ - أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً الى حكم الأصل في الاطلاق . وصدور الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد يخول النيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٧ ص ٥٦٥ ،

١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

٢٣٧ - أحوال الطلب هي من القيود التي ترد على حق النيابة العامة

استثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وإن أثر الطلب هو رفع القيد عن النيابة وجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق ، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غير النيابة العامة من جهات الاستدلال .

(١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١ ، ٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٨٧ ، ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٦ ص ١٤٨)

أثر عدم تقديم الطلب

٢٣٨ - إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة وتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

(١٤/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥ ص ١٨٦)

٢٣٩ - إذا ما اتخذت اجراءات التحقيق قبل صدور الطلب وقعت باطلة بطلانا من النظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لاتخاذها ، ولا يصححها الطلب اللاحق ، فإذا كان تفتيش منزل المتهم المأذون به من النيابة العامة والذي أسفر عن ضبط التبغ محل الجريمة قد صدر الأمر به ونفذ قبل صدور الطلب من مدير الجمارك فإن هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطلة ويمتد هذا البطلان إلى كل ما أسفرت عنه .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٧ ص ٤٥١)

٢٤٠ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينيبه ، فإذا ما اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

(١٨/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٧ ص ٥٤٩)

٢٤١ - من المقرر أنه إذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية اجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الاجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومؤدى ذلك أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تنعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ في شأنها لغوا باطلا أصلا .

(١٩٦٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٤ ص ١٥١)

٢٤٢ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة أي اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . فاذا اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقعت تلك الاجراءات باطلة ، ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك وكانت اجراءات القبض والتفتيش التي اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فان هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويمتد هذا البطلان الى كل ما يترتب عليها .

(١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٨ ص ٣٥)

حكم الاستدلالات قبل تقديم الطلب

٢٤٣ - من المقرر في صحيح القانون أن اجراءات الاستدلالات ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الحسومة الجنائية بل هي من الاجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى الاصل في الاطلاق وتحريا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على التوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة لشئونها ،

اذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١١٣٥٦ ،
١٩٦٩/٦/٣ ق ١٥٩ ص ٧٩٥ ، ١٩٦٩/٦/٣ ق ١٥٨ ص ٧٨٧ ، ١٩٦٨/١١/٤
س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٦ ص ١٤٨)

٢٤٤ - لا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق
الذى تجريه النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن
تندبه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام
جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به سلطات
الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ،
١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٨٩ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٦ ص ١٤٨)

بيان الطلب فى الحكم

٢٤٥ - اغفال الحكم لبيان الطلب الكتابى من مدير عام الجمارك
أو من ينيبه فى ذلك يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن النص عليه
بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(١٩٨١/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٢ ص ٤٠٤ ،
١٩٨٦/٣/١١ س ٣٧ ق ٧٧ ص ٣٧٠)

٢٤٦ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب
أو مباشرة اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم
قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه فى ذلك وفقا
للمادة ١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهذا البيان من البيانات
الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى
الجنائية واغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم
أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٥ ص ١٧٧ ،
١٩٧٢/٢/١٤ ق ٢٥ ص ١٨٦ ، ١٩٦٨/١/١٨ س ١٩ ق ٧ ص ٣٧)

مادة ٨ مكررا

لا يجوز ان ترفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (ا) من قانون العقوبات الا من النائب العام أو المحامى العام .

- اضيفت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ١٦/٧/١٩٧٥ ، ونشر فى ١٩٧٥/٧/٣١ .

- من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

٢٥ - تضمن المشروع فى مادته الرابعة اضافة مواد بأرقام ٨ مكررا و ١٦٠ مكررا ، ٢٠٨ مكررا (د) الى قانون الاجراءات الجنائية فضلا عن اضافة فقرة جديدة الى المادة ١٥ من القانون المذكور .

وتتعلق المادة ٨ مكررا بالحكم الخاص بعدم جواز اقامة الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١١٦ مكررا (ب) و ١١٦ مكررا (د) من قانون العقوبات التى سبقت الاشارة اليهما الا من النائب العام أو المحامى العام .

أما الفقرة المضافة الى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية فتتضمن حكما مؤداه عدم بدء المدة المستطة للدعوى الجنائية فى الجرائم الواردة فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الا من تاريخ الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك مع الاشارة الى أن هذا الحكم لا يخل بالأحكام الواردة فى الفقرتين السابقتين من المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

وتتناول المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية والمضافة بالمادة الخامسة من المشروع القواعد الخاصة بحالة بعض الحنايات التى تقع على المال العام الى محاكم الجنب اذا تحققت شروط الفقرة الاولى من المادة ١١٨ مكررا (ا) التى سبقت الاشارة اليها وذلك لتقضى فيها المحاكم المذكورة وفقا لأحكام المادة سالفة الذكر .

وتضمنت المادة الرابعة من المشروع كذلك اضافة مادة برقم ٢٠٨ مكررا (د) الى قانون الاجراءات الجنائية تعالج ما تبين من قصور فى المواد ٢٠٨ مكررا (ا ، ب ، ج) النائمة حاليا فى القانون المذكور ، اذ عالجت هذه المواد أسلوب تتبع الأموال المتحصلة من الاختلاس ومن سائر جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى ، حال حياة الجانى دون أن تعالج الغرض الذى فيه يتوفى الجانى قبل أو بعد احالة قضيته الى المحكمة ، فسادا لهذا النقص رخصت المادة ٢٠٨ مكررا (د) للمحكمة الجنائية المختصة فى حالة انقضاء الدعوى العمومية بالوفاة سواء قبل المحاكمة أو فى اثنائها أن تنظر الدعوى أو تستمر فى نظرها بالاجراءات المتبعة فيها للقضاء بالرد ، وذلك فى جرائم الاختلاس والاستيلاء واخذ ما ليس مستحقا من رسوم أو غرامات أو عوائد أو ضرائب والربح المعاقب عليه بالمواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة و ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات .

وطبقا للمادة نفسها تأمر المحكمة بالرد فى مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جديدة من الجريمة ليكون الحكم نافذا فى أموال كل منهم بقدر ما استفاد .
ولما كان يخشى بعد وفاة الجانى وجود أخلافه فى حالة عجز عن مباشرة الدفاع عن أنفسهم

فى الدعوى المدنية يطلب الرد ، فقد أوجبت المادة قياسا على ما هو مقرر فى الدعوى العمومية عن جنائية - ندب المحكمة محاميا للدفاع عنهم حالة عدم انابتهم محاميا يتولى هذا الدفاع . ٢٦ - وبالنظر الى جملة الأحكام الموضوعية والاجرائية التى استحدثتها المشرع لتحل محل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة فقد نصت المادة الخامسة من المشروع على إلغاء هذا القانون . وكذلك فانه لما كانت المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تتطلب أخذ رأى الوزير المختص قبل إقامة الدعوى العمومية ضد العاملين فى تلك المؤسسات والشركات فى حالة ارتكابهم بعض جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وكان فى ذلك القيد الوارد على حرية النيابة العمومية ما يعطل المحاكمة ويهدر ما يتطلبه الزجر العام من ضرورة الاسراع فيها ، فضلا عن كونه قييدا لا يراعى حين يكون الجانى عاملا بالدولة او بجهة تابعة لها ، فقد نصت المادة السادسة من المشروع كذلك على إلغاء نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - السالف ذكره - حتى تسترد النيابة العامة حريتها فى إقامة الدعوى الجنائية ازاء العاملين بالقطاع العام أسوة بما هو متبع مع العاملين بالدولة .

مادة ٩

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراءات فيها فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٨٤ من قانون العقوبات الا بناء على طلب كتابى من الهيئة او رئيس المصلحة المجنى عليها .

وفى جميع الأحوال التى يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى او الحصول على إذن او طلب من المجنى عليه او غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها الا بعد تقديم هذه الشكوى او الحصول على هذا الاذن او الطلب . على أنه فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٥ من قانون العقوبات ، وفى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور اذا كان المجنى عليه فيها موظفا عاما او شخصا ذا صفة نيابية عامة او مكلفا بخدمة عامة ، وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة او النيابة او الخدمة العامة يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها دون حاجة الى تقديم شكوى او طلب او إذن .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، الصادر فى ١٩٥٤/٨/٥ ، ونشر فى ١٩٥٤/٨/٥ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ : تنص المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعدم حواز رفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية او كتابية من المجنى عليه او من وكيله الخاص الى النيابة العامة او الى أحد مامورى الضبط القضائى فى

الجرائم المنصوص عليها بالمواد المبينة بتلك المادة ومن بينها المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .

... وتنص المادة ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية أيضا بأنه اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ولما كانت المادة ١٨٥ عقوبات تعاقب كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة - كما أنه قد يكون المجنى عليه في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، فقد ترتب على تطبيق نص المادتين ٣ و ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية عدم جواز اتخاذ أى اجراء فى الدعوى الجنائية الا بعد الحصول على اذن من المجنى عليه فى الجرائم المشار إليها .

ولما كان سب الموظفين ومن فى حكمهم وكذلك القذف فى حقهم يقع فى الغالب فى غير حضورهم وفى ظروف تقتضى سرعة اجراء التحقيق والتصرف فى شأن المتهمين وليس من المصلحة العامة ولا فى مصلحة التحقيق نفسه أن يصل الى المحقق بلاغ من أحد رجال البوليس المحليين أو من غيرهم بوقوع جريمة من قبيل ما ذكر فلا يتخذ أى اجراء فيها انتظارا لوصول الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص وقد يتأخر ورود هذه الشكوى زمنا طويلا ، بوقد يترتب على التأخير فى اتخاذ اجراءات التحقيق فى هذه الجريمة اخلال بالامن والنظام . لذلك يهذى اجازة اتخاذ كافة اجراءات التحقيق فى جرائم السب أو القذف التى تقع على موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة مما نص عليه فى المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات دون أن يتوقف ذلك على شكوى من صاحب الشأن على أن يعلق رفع الدعوى على اذن هذا الأخير فيكون له أن يطلب رفعها كما يكون له أن يتنازل عن حقه ويتنازى عما وقع عليه من سب أو قذف وذلك فى أى وقت الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى ويترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

وقد روى تحقيقا لهذا الغرض تعديل نصوص المواد ٩ فقرة ثانية و ١٠ فقرة أولى و ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية بالكيفية المبينة بالمشروع المرافق .

الأحكام

حالات الاذن

٢٤٧ - لفظ القاضى انما ينصرف لغة ودلالة الى من يشغل منصب القاضى بالفعل بحسبانه عضوا فى الهيئة القضائية باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقرررة لمنصبه لا لشخصه ، فاذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أى موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأى سبب من الأسباب وبالتالي فإن لفظ القاضى لا يمكن أن ينصرف اليه . ولما كانت الدعوى الماثلة قد رفعت بعد أن زالت عن الطاعن صفة القاضى بقبول استقالته ، فإن إحالتها من النيابة العامة الى المحكمة دون اذن من مجلس القضاء الأعلى

تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القانون .

(١٩٨٥/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٤ ص ١١٥٧)

٢٤٨ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى فى جناية أو جنحة قبل صدور اذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك ، ويجب تضمين الحكم صدور الاذن ، واغفال ذلك يبطله ، ولا يغنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الاذن بالفعل .

(١٩٨٧/١/٨ الطعن رقم ٥٩٦٣ لسنة ١٩٥٦ ، ١٩٨٦/٢/٣)

أحكام النقض س ٣٧ ق ٦٨ ص ٣٢٩)

٢٤٩ - تقضى المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية بأنه فى غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جناية أو جنحة الا باذن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام . ومفاد ذلك أن الحظر المنصوص عليه فى تلك المادة إنما يكون بالنسبة الى القضاة بعد تعيينهم ، فاذا ما اتخذ اجراء من اجراءات التحقيق أو رفعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك فإن الاجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحا ويظل على هذه الصحة حتى يبلغ نهايته .

(١٩٦٦/١٢/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٢ ص ١٢٢٠)

٢٥٠ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت صحيحة على المتهم قبل أن ينتخب عضوا فى البرلمان وكانت المحكمة تجهل أن المتهم انتخب بعد ذلك ، فإن اذن البرلمان فى استمرار السير فى الاجراءات بعد أن تنبعت المحكمة يمنع من القول ببطلان الاجراءات التى تمت ضد المتهم اثر انتخابه ، ولا يصح تشبيه هذه الحالة من جميع الوجوه بحالة الاجراءات التى تبدأ ضد عضو فى البرلمان بغير اذن المجلس ، اذ أن حكم كل حالة من الحالتين لا يتفق تماما مع الأخرى سواء من جهة طبيعته أو من جهة علته .

(١٩٤٩/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٤)

ص ٨٥١)

٢٥١ - المستفاد من نص المادة ١/٩٩ من الدستور أنه يجوز فى

حالة التلبس بالجريمة اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد عضو مجلس الشعب دون اذن سابق من المجلس .

(١٩٨٣/٢/٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤٠ ص ٢١٤)

٢٥٢ - ما نص عليه المشرع في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية من أنه « يجوز للرقابة الادارية أن تجرى التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك ، واذا أسفرت التحريات أو المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق الى النيابة الادارية أو النيابة العامة حسب الأحوال باذن من رئيس الرقابة الادارية أو من نائبه ، وعلى النيابة الادارية أو النيابة العامة افادة الرقابة الادارية بما انتهى اليه التحقيق ، ويتعين الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي (أصبح رئيس مجلس الوزراء) بالنسبة الى الموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه سنويا عند إحالتهم للتحقيق ، لا يعدو أن يكون اجراء منظما للعمل في الرقابة الادارية ولا يعتبر قيودا على حرية النيابة العامة في اجراء التحقيق ، فالخطاب في النص موجه الى الرقابة الادارية ، أما النيابة العامة فهي تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الاجراءات الجنائية ، فطالما كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الادارية اجراءات التحريات والمراقبة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى الجنائية عنها أو صد المتهم بارتكابها لأي قيد من القيود الواردة في قانون الاجراءات الجنائية ، فإن ما تتخذه النيابة العامة من اجراءات يكون بمنأى عن أي طعن ولو كانت احالة الأوراق اليها من الرقابة الادارية لم يلتزم في شأنها بنص المادة الثامنة المار ذكرها لأن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من اجراءات ولو أبلغت اليها الجريمة من أحد الناس ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير سند .

(١٩٩٣/١/٢٠ ط ١٥٠٧٧ س ٦١ ق)

٢٥٣ - الدفع ببطلان تحقيق النيابة العامة لعدم حصول عضو الرقابة الادارية على موافقة رئيس مجلس الوزراء عند احالة الطاعن للتحقيق لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٩٣/١/٢٠ ط ١٥٠٧٧ س ٦١ ق)

٢٥٤ - قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على صدور اذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة من جرائم التهريب الجمركي .
(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧)

٢٥٥ - مفاد نص المادة ٢/٩ من قانون الاجراءات الجنائية في واضح عبارته وصحيح دلالاته وعنوان الفصل الذي وضع فيه - في شأن الجرائم التي يشترط القانون لرفع الدعوى الجنائية فيها تقديم شكوى أو الحصول على اذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره - أنه لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تحريكها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل تقديم الشكوى أو الحصول على الاذن أو الطلب من الجهة التي ناطها القانون به ، فاذا ما حركت الدعوى الجنائية سواء بتحقيق أجرته النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق أو برفع الدعوى الجنائية أمام جهات الحكم قبل أن تمارس الاجراء الذى تطلبه القانون في هذا الشأن وقع الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها وتبطل اجراءات التحقيق كافة ما تعلق منها بشخص المتهم كالقبض عليه أو حبسه أو ما لم يكن منها متعلقا بشخصه كسؤال الشهود .

(١٩٩٣/٦/١٥ ط ١٧١٠٤ س ٩٩ ق)

٢٥٦ - الدفع بخلو الاذن برفع الدعوى الجنائية من تاريخ صدوره بما يجوز معه القول بصدوره لاحقا لرفع الدعوى الجنائية هو من الدفع التى يختلط فيها القانون بالواقع بما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج عن نطاق اختصاص محكمة النقض ولا تقبل اثارته أمامها لأول مرة .
(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٣ ص ١٥)

مادة ١٠

لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة وللمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلنا بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل .

وفي حالة تعدد المجنى عليهم لا يعتبر التنازل إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى .

والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة للباقيين .

وإذا توفي الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل إلى ورثته إلا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكوك منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضي الدعوى .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ ونشر في ١٩٥٤/٨/٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تحت المادة ٩ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

الفقرة الأولى :

حق التنازل عن الشكوى

٢٥٧ - جرائم السب من الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية عنها إلا بناء على شكوى المجنى عليه ، ولمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للمادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(١٣٧٤ ص ٤٠٢ ق ٦ ١٩٥٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٤٠٢ ص ١٣٧٤)

٢٥٨ - جريمة القذف ليست من الجرائم التي يتأثر بها الأمن العام. فهو يلحق ضررا بالمصلحة العامة ، ولكنها تمس شخص المذوف في حقه والحكمة في استثناء جرائم القذف من القاعدة العامة التي تنقضي بعدم تأثر الدعوى العمومية بتنازل المدعى المدني انما ترجع الى الرغبة في استئصال شائفة الضغائن والأحقاد بين الأفراد .

(الأذربكية الجزئية ١٩٢٨/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٩

ق ٣٥)

شكل التنازل

٢٥٩ - لم يرسم الشارع في المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية طريقة للتنازل ، فيستوى أن يقرر به الشاكي كتابة أو شفها ، كما يستوى أن يكون صريحا أو ضمنيا ينم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد في غير شبهة أنه أعرض عن شكواه .

(١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

اثبات التنازل

٢٦٠ - متى كان الحكم المطعون فيه الذي دان المتهم بأورد أن المدعى بالحق المدني الذي رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمة السب والقذف قد تصالح مع المتهم ولم يبين فحوى الصلح ، وهل تضمن التنازل عن اتهام المتهم أم اقتصر على الادعاء بالحق المدني قبله ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٥/٣/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٥ ص ٢٠٥)

٢٦١ - ان تقدير التنازل من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التي أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

٢٦٢ - ان التنازل الذي يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح اقتراضه والأخذ فيه بطريق الظن ، لأنه نوع

من الترك لا بد من اقامة الدليل على حصوله .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٢٦٣ - اذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ، ورات المحكمة أنه لم يقدّم لديها الدليل على صحة ما ادعت به الزوجة ، فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

(١٩٣٣/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٧ ص ١٣٢)

أثر التنازل

٢٦٤ - التنازل عن الشكوى من صاحب الحق فيها يترتب عليه بحكم الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون الاجراءات الجنائية انقضاء الدعوى الجنائية ، ومتى صدر هذا التنازل ممن يملكه قانونا يتعين اعمال الآثار القانونية له ، كما لا يجوز الرجوع فيه ولو كان ميعاد الشكوى ما زال قائما ، لأنه من غير المستساغ قانونا العودة للدعوى الجنائية بعد انقضائها اذ الساقط لا يعود .

(١٩٨٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٥ ص ٧١٠)

٢٦٥ - اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء كان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ، ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية في خصوص جريمة الزنا وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين ٣ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٧١/٥/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٥ ص ٤٢٧)

٢٦٦ - يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ اجراءات جنائية عنه في المادة ٣١٢ عقوبات فهو في أولاهما ذو أثر عيني مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢

عقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي قصد به وقصر عليه
لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم ولا تمتد الى
سواه من المتهمين .

(١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١)

٢٦٧ - يسرى حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد
الزوجين منقولات الآخر ، وتنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبديد عن
دعواها يرتب انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم ، وانفصام العلاقة
الزوجية بين المجنى عليها والطاعن لا أثر له على اعمال هذا الحكم ، لأن تخويل
المجنى عليه جاء صريحا وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل ، وهو
ما يتمشى مع الحكمة التى تفيهاها الشارع وأشير اليها فى تقرير لجنة الشئون
التشريعية والمذكرة التفسيرية وهى التستر على أسرار العائلات صونا
لسمعتها وحفظا لكيان الأسرة ، وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع
الطلاق .

(١٩٨٧/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢١ ص ١٤٤)

٢٦٨ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج فى
جريمة السرقة أثرا يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد أخطأ فى
القانون .

(١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١)

٢٦٩ - انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عقبه اجرائية تحول دون
اتخاذ اجراء فيها اعتبارا من تاريخ الانقضاء ، وينبنى عليه عدم قبول الدعوى
الجنائية اذا رفعت فى مرحلة تالية ، وعدم قبول الدعوى الجنائية يوجب
القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(١٩٨٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٥ ص ٧١٠)

٢٧٠ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص فى المادة العاشرة منه
على حق مقدم الشكوى أو الطلب فى التنازل عنه فى أى وقت الى أن يصدر
فى الدعوى حكم نهائى ، قد جمل أثر هذا التنازل منصبا على الدعوى الجنائية
وحدها ، ولا يمنع ذلك من اصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا

الضرر أمام المحكمة المدنية .

(١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

حق التنازل عن الطلب

٢٧١ - أجازت المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لمن خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

(١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٢ ص ٥٠٥)

أثر التنازل عن الطلب

٢٧٢ - ان مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات دهن يكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تجر على احداها حكم من الأحكام المعفيه من المسئولية أو العقاب لان تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بعوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأخرى لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا ، ومن ثم فان دعوى قيام الارتباط بين كل من جريمة الشروع فى التهريب الجمركى (موضوع الدعوى المطروحة) وبين الجريمة الاستيرادية (التى لم ترفع بها الدعوى لتصلح مدير عام الاستيراد عنها) لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعا لانقضائها بالنسبة الى الجريمة الأخرى للتصلح . ولا تقتضى بداهة انسحاب أثر الصلح فى الجريمة الثانية الى هذه الجريمة .

(١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١ .

١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥)

٢٧٣ - اقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركى بناء على طلب مدير الجمرك ، دون الجريمة الاستيرادية التى كونتها الواقعة ذاتها استجابته لقرار مدير عام الاستيراد فى شأنها بالاكْتفاء بمصادرة المضبوطات اداريا ، واعتبار المحكمة هذا القرار سبجا للاذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية يكون حكمها قد انبنى على خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه ، ولما كان الخطأ فى تطبيق القانون الذى تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير

أدلتها فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(١٢/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١)

٢٧٤ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعمد - في حدود تطبيق القانون - بمثابة نزول الهيئة الاجتماعية عن حقا في الدعوى الجنائية مقابل الجمل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون ، بما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوب وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها . وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك والذي ألغى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

(١٦/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٩ ص ٩٢٧)

الفقرة الثالثة :

تعدد المتهمين

٢٧٥ - اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه في جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء اكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ، ويجوز أن يتمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين ٣ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٢٢/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٨ ص ٥٢٧)

٢٧٦ - اذا كان المدعون بالحق المدني تنازلوا عن اتهام المتهم التي كانت اللجنة المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف فان مقتضى ذلك امتداد أثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد الى طاعن بحكم القانون أسوة بالمتهمة الثانية ايا كان السبب في هذا التنازل

مما ينبني عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين . فاذا كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن بمقولة أن التنازل لا يشمل له لأنه لم يكن منصبا على أصل الحق في اقامة الدعوى ولم يكن متضمنا معنى الصفع ، فانه يكون قد أخطأ لمخالفة صريح حكم القانون .

(١٧/١١/١٩٥٣ أحكام النقض ص ٥ ق ٣٠ ص ٩٠)

٢٧٧ - متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقا للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فان غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها . واذن فادانة الشريك نهائيا جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غيابيا . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح الا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

(٢/٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣ ص ٧٨٧)

٢٧٨ - ان جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ويعد الثاني شريكا وهو الزاني بها . فاذا انمحت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك ، فان التلازم الذهني يقتضي محو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان الحكم على الشريك تائيدا غير مباشر للزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة اجرام .

(١٠/٤/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٥)

(ج ١٥٨)

الفصل الثاني

فى اقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات أو محكمة النقض

مادة ١١

إذا رأت محكمة الجنايات فى دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون .

وللمحكمة أن تنوب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق .
وفى هذه الحالة تسرى على العضو المنوب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق .

وإذا صدر قرار فى نهاية التحقيق بإحالة الدعوى على المحكمة وجب إحالتها الى محكمة أخرى . ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

وإذا كانت المحكمة لم تفصل فى الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وجب إحالة القضية كلها الى محكمة أخرى .

- عدلت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- تقابل المادتين ٤٥ و ٦٢ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ بالغاء المواد ٦٦ و ٦٨ و ١٩٨ و ٢٠٧ ، وبإضافة مادة جديدة برقم ١٩٩ مكررا ، وبتمديد المواد ١١ فقرة أولى و ٣١ فقرة ثانية و ٤٢ و ٤٣ و ٥٣ فقرة ثانية و ٦٤ و ٧٠ فقرة ثانية و ٧٤ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٧٣ فقرة ثانية

١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٧ فقرة ثانية و ١٧٩ فقرة أولى و ١٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢٤٤ فقرة ثالثة و ٢٤٥ فقرة ثانية و ٣٠٥ فقرة ثالثة و ٣٣٨ فقرة أولى و ٣٣٩ فقرة ثانية و ٣٤٥ الفقرة الأخيرة و ٣٥٠ و ٣٦٥ فقرة أولى و ٤٠٢ و ٤١٤ فقرة ثالثة و ٤٢٠ فقرة أولى و ٤٣٢ فقرة رابعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية .

جعل القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ التحقيق من اختصاص قاضى التحقيق كقاعدة عامة مع تخويله للنيابة فى بعض الحالات وذلك على عكس ما كان مقررا فى قانون تحقيق الجنايات الملغى ، وقد برر هذا التعديل بأن الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق هو مبدأ من المبادئ الأساسية التى قام عليها القانون الفرنسى فالاتهام من اختصاص النيابة والتحقيق من اختصاص قاضى التحقيق .

وقد ترتب على هذا التعديل أن جعل التحقيق بمعرفة القاضى وجوبيا فى مواد الجنايات وجوازيا كطلب النيابة فى مواد الجنج .

وقد تبين من العمل أنه من المستحسن عدم الاستمرار على هذا النظام الجديد والعودة الى النظام السابق الذى كان متبعاً بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الملغى فتعود للنيابة سلطة التحقيق فى الجنايات أيضاً ولا يندب قضاة معينون فى دائرة كل محكمة ابتدائية وحزئيه للتحقيق خاصة. بل يترك للنيابة العامة الحرية فى مخابرة رئيس المحكمة الابتدائية لندب أحد قضاة المحكمة مباشرة التحقيق اذا رأت النيابة العامة لظروف خاصة فى مواد الجنايات أو الجنج فائدة فى تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى ، وحتى يستكمل باقى أطراف الدعوى ضماناتهم رؤى أن يعطى الحق للمتهم وللمدعى بالحقوق المدنية فى مواد الجنايات أو الجنج أن يطلبوا من رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة مباشرة التحقيق ويصدر قرار رئيس المحكمة فى هذا الشأن بعد سماع أقوال النيابة العامة . وقد تركت حرية التقدير فى اجابة الطلب أو رفضه لرئيس المحكمة ، وقد نص على أن هذا القرار غير قابل للطعن وعلى أن النيابة العامة تستمر فى التحقيق حتى يباشره القاضى المندوب فى حالة صدور قرار بذلك وفى اعطاء هذا الحق للمتهم وللمدعى بالحقوق المدنية من الضمان ما يكفل الاطمئنان التام على سير التحقيق . وقد رؤى عدم تخويل النيابة العامة حق التحقيق فى جرائم التفالس والجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، وذلك لأن هذه الجرائم تحتاج بطبيعتها الى تحقيقات مطولة أو دقيقة يكون من الملائم أن يضطلع بها قاضى التحقيق وحده .

ومن الاعتبارات الهامة التى تدعو الى العودة الى النظام السابق اتجاه أغلب التشريعات الأوروبية الحديثة الى العدول عن فكرة تحريم الجمع بين سلطتى الاتهام والتحقيق بحيث أصبح أغلبها يعهد الى النيابة العامة بالتحقيق الابتدائى ، ومثال ذلك تشريعات إيطاليا وألمانيا وبولندا وبلجيكا .

وقد صار نظام الفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق منتقدا حتى فى فرنسا نفسها لما لوحظ من أن نشاط القاضى محدود بعدم كفاية علاقاه برجال الضبطية القضائية فضلا عما تكشف عنه العمل من أن سؤال الشهود أمام رجال البوليس ثم أمام النيابة ثم أمام قاضى التحقيق ثم أمام المحكمة فيه تشتت للدليل وخلق ثغرات فى التحقيق . كما أن فى العاء هذا النظام تبسيطا فى الاجراءات لا يؤثر على حسن سير العدالة .

وقد استلزمت العودة الى النظام السابق المنصوص عليه فى قانون تحقيق الجنايات الملغى

الفاء المواد ٦٦ و ٦٨ و ١٩٨ و ٢٠٧ وإضافة مادة جديدة برقم ١٩ مكررا وتعديل المواد ١١ فقرة أولى و ٣١ فقرة ثانية و ٤٢ و ٤٣ و ٥٣ فقرة ثانية و ٦٣ و ٦٤ و ٧٠ فقرة ثانية و ٧٤ و ١٤٠ و ٢٤١ و ١٧٣ فقرة ثانية و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٧ فقرة ثانية و ١٧٩ فقرة أولى و ١٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢٤٤ فقرة ثالثة و ٢٤٥ فقرة ثانية و ٣٠٥ فقرة ثالثة و ٣٣٨ فقرة أولى و ٣٣٩ فقرة ثانية و ٣٤٤ فقرة ثانية و ٣٤٥ فقرة أخيرة و ٣٥٠ و ٣٦٥ فقرة أولى و ٤١٤ فقرة ثالثة وذلك لترد للنيابة العامة سلطة إجراء التحقيق في الجنايات أيضا ولاعطائها سلطة إحالة الدعوى فيها بعد تحقيقها إلى غرفة الاتهام أو الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها وإحالة الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر وتكون من اختصاص محكمة الجنايات إليها ولاعطاء القاضي الجزئي بعض السلطات التي كانت من اختصاص قاضي التحقيق نظرا لعدم بقاء قاض مخصص للتحقيق بعد الرجوع إلى النظام السابق .

كما رؤى أن تعدل المادة ٢٠٩ وأن ينص على أنه إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بغير نص يقيد الحالات التي تصدر النيابة العامة فيها هذا الأمر وذلك طبقا لما كان منصوصا عليه في الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى .

ومن التعديلات التي أدخلت بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وكانت محل نظر أمانة الطعن بالنقض في المخالفات وذلك بالنص في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون على جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة على إطلاقها والغاء حق الاستئناف في المخالفات بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها كما كان منصوص عليه في قانون تحقيق الجنايات الملغى .

وقد رؤى العودة إلى النظام السابق في هذا الشأن لما تبين من عدم وجود ضرورة لإطالة أمد التقاضي في مثل هذا النوع من الجرائم فعدلت الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ بإضافة عبارة « في مواد الجنايات أو الجنب » حتى يقتصر الطعن بالنقض على هذه المواد فقط ، كما عدلت المادة ٤٣٢ فقرة رابعة تبعا لذلك ، وكان من الطبيعي بعد إجراء هذا التعديل إعادة الحق في استئناف المخالفات بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها فأضيفت فقرة أخيرة إلى المادة ٤٠٢ تتضمن ذلك .

المادة ١١ قبل تعديلها بالمرسوم رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم ، أو أن هناك حناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون .

الأحكام

حق التصدي اختياري للمحكمة

٢٧٩ - حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ إجراءات جنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنايات أن تستعمله متى رأت هي ذلك ،

وليس فى صيغة المادة المذكورة ما يفيد ايجاب التزام المحكمة به .

(١٩٦١/٦/١٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٨ ص ٧١٦ ،
١٩٨١/٣/٢٩ س ٣٢ ق ٥١ ص ٢٩٣)

٢٨٠ - ان حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ اجراءات
جنائية متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم باجابة
طلبات الخصوم فى هذا الشأن .

(١٩٧٩/٢/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٠ ص ٢٠٣ ،
١٩٥٤/١٠/١٩ س ٥ ق ٤١ ص ١١٩)

ليس لمحكمة الجنج حق التصدى

٢٨١ - ان القانون لا يبيع لمحكمة الجنج أن تقيم الدعوى من تلفاء
نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٥ ص ١٦٥)

أثر حق التصدى

٢٨٢ - الأصل أن المحكمة مقيدة بحدود الواقعة التى ترد بورقة
التكليف بالحضور أو بأمر الاحالة ، الا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من
محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض - فى حالة نظرها الموضوع
بناء على نقض الحكم لثانى مرة - لدواع من المصلحة العليا ولاعتبارات
قدرها الشارع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت عليهم أو عن
وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة
المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام
سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة
التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف
فى الأوراق حسبما يترأى لها ، فاذا ما رأت النيابة العامة أو المستشار
المندوب احالة الدعوى الى المحكمة فان الاجالة يجب أن تكون الى محكمة
أخرى ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة
الدعوى .

(١٩٨٣/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٠ ص ٣٩٦)

٢٨٣ - ان حق التصدى المقرر لمحكمة الجنايات انما هو استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والمحاكمة ، ولا يترتب على استعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدرت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها ، فليس فى القانون ما يلزم الهيئة التى تقضى فى الدعوى بالتقيد بقرار التصدى وما ورد به من أسباب .

(١٩٧٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٧ ص ٩٦٠)

٢٨٤ - يجوز استثناء لمحكمة الجنايات اذا رأت فى دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها الى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤ ص ١٧)

٢٨٥ - لا يترتب على استعمال الحق المنصوص عليه فى المادة ١١ اجراءات جنائية غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدرت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها ، فلها أن تقرر فيها بالألا وجه لاقامة الدعوى أو تأمر باحالتها الى المحكمة ، واذا كانت المحكمة لم تفصل فى الدعوى الأصلية حين التصدى وجب عليها تأجيل نظرها حتى يتم التصرف فى الدعوى الجديدة التى تصدرت لها .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥)

٢٨٦ - حق محكمة الجنايات فى اقامة الدعوى الجنائية عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتى الاتهام والمحاكمة ، وهذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدرت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها .

(١٩٦٦/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٧ ص ٦٨٩)

٢٨٧ - لا يترتب على استعمال حق التصديق المنصوص عليه في المادة ١١ اجراءات جنائية غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى على المحكمة فإن الأحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

(١٩٦٢/٤/٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٧ ص ٣٠٩)

٢٨٨ - متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي أقامتها النيابة العامة على المتهم أمامها بجناية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها ، وهي جناية احراز المخدر ثم حكمت المحكمة فيها هي بنفسها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق ان كان له محل ، ودون أن تترك للنياية حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة ، فإنها تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ اجراءات جنائية ، ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة اليه ، اذ أن ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ومن ثم يتعين نقض الحكم واعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

(١٩٥٦/١٢/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٣٤٤ ص ١٢٤٩)

نذب عضو بالمحكمة للتحقيق

٢٨٩ - لا تشرب على محكمة الجنايات اذا أحالت الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لاقامتها الى النيابة العامة ، ولا عليها اذا لم تر استعمال الرخصة المخولة لها بنذب أحد مستشاريها للتحقيق .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥)

اثر حق التصديق عند الارتباط

٢٩٠ - يجب على محكمة الجنايات تأجيل نظر الدعوى الأصلية المعروضة عليها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها ، فإذا أحيكت اليها وكانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالدعوى الأصلية

تعين عليها احالة الدعويين الى محكمة أخرى .

(٢٣/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٧ ص ٦٨٩)

مادة ١٢

للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية حق اقامة الدعوى طبقا لما هو مقرر بالمادة السابقة .

واذا طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية ، فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا اقامتها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ « اذا اختصت محكمة النقض بنظر الموضوع بناء على قبول الطعن في المرة الثانية فانها تنقلب حينئذ الى محكمة جنايات عادية . غير أن حكمها يكون غير قابل للطعن وفي هذه الحالة يجب ألا تنظر الدعوى بنفسها بعد اقامتها » .

مادة ١٣

لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض في حالة نظر الموضوع اذا وقعت أفعال من شأنها الاخلال بأوامرها أو بالاحترام الواجب لها أو التأثير في قضائتها أو في الشهود ، وكان ذلك في صدد دعوى منظورة أمامها أن تقيم الدعوى الجنائية على المتهم طبقا للمادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المقصود بهذا النص الجرائم التي تقع خارج الجلسة (من مناقشات النواب في جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٥٠ ص ٢٤) .

الفصل الثالث

في انقضاء الدعوى الجنائية

مادة ١٤

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : تنص المادة ٢٩ (١٤) على انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، على أن ذلك لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات إذا حصلت الوفاة بعد رفع الدعوى ، لأن الأشياء التي تناولتها هذه الفقرة يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته .

الأحكام

انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة

٢٩١ - تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم عملاً بالمادة ١٤ إجراءات ، وصدور حكم باعتبار الحكم الغيابي قائماً بعد وفاة المتهم هو خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

(١٩٨٩/٢/٢ ط ١٩٤١ س ٥٨ ق)

٢٩٢ - وفاة الطاعن قبل الفصل في طعنه بالنقض يوجب الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية . وشرط أعمال هذه القاعدة أن يكون الطعن جائزاً أو مقبولا مستوفيا شرائطه ، أما وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائياً واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه - لعدم جواز الطعن عليه بالنقض - لا يقتضى الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ولا يمنع الحكم بعدم قبول الطعن لأن حجية الحكم الذي صار نهائياً في حق المحكوم عليه أثناء

حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك .

(١٩٩٣/٤/٥ ط ٢٣٦٧٤ س ٥٩ ق)

٢٩٣ - من حيث انه يبين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بطريق النقض وايداع أسبابه في الميعاد توفى الطاعن المحكوم عليه ، فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ب وفاة الطاعن .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٦ ص ١٠١٠ ، ١٩٤٩/١١/٢٩ س ١ ق ٤١ ص ١١٨)

٢٩٤ - اذا كان الحكم في الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن التي لم تكن معلومة للمحكمة وقت صدوره فانه يتعين العدول عن الحكم المذكور والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية ب وفاة المحكوم عليه اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٦٢/١٢/٤ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٨ ص ٨٢٤)

٢٩٥ - اذا كان الطاعن قد توفى بعد تقريره بالطعن تعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة اليه لوفاته .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٤ ص ٣٤)

٢٩٦ - اذا كان الطعن بطريق النقض لم يقصد به سوى تعيب الحكم الصادر بالادانة وتوقيع العقاب ، فانه اذا توفى الطاعن قبل الفصل في طعنه تعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية لوفاته من غير بحث في أوجه الطعن التي قدمت منه .

(١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٠ ص ٣٦٩)

أثر الوفاة والصفة في الطعن

٢٩٧ - ان للطعن في الأحكام الجنائية طرقا بينها القانون هي المعارضة والاستئناف والنقض ، ولكل منها مواطن واجراءات خاصة رسمها القانون وليس فيه طريق مرسوم للطعن في تلك الأحكام بدعاوى مستقلة ترفع بصفة أصلية على النيابة العامة . وان الطعن في الأحكام الجنائية

مقصود به اما الغاء هذه الأحكام أو تصحيحها ، وذلك يقتضى النظر فى الأحكام ذاتها وفى صحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون ، واذ كانت الأحكام فى حالة وفاة المحكوم عليه تسقط قانونا وتنعدم قوتها والساقط المدوم قانونا يمتنع قانونا امكان اعادة النظر فيه ، فالطعن بالنقض الموجه من ابن المحكوم عليه المتوفى هو طعن غير مقبول لامتناع امكان النظر فيه بتاتا .

(١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٦ ص ٢٥٥) .

٢٩٨ - الأحكام تسقط قانونا وتنعدم قوتها فى حالة وفاة المحكوم عليه ، فالطعن فيها من والد المتوفى أو غيره لا يجوز . على أنه اذا تعرض القاضى فى منطوق حكمه الى شخص غير داخل فى الخصومة ، فلهذا الشخص حق الطعن فى الحكم الذى مسه .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤ ص ١٠٦)

٢٩٩ - ان القانون الجنائى لا يقيم وزنا لمصلحة غير المحكوم عليه ، ولا يجوز لورثته التحدى بالمصلحة الأدبية لطلب الغاء لحكم الا استثناء فى صورة معينة هى صورة اعادة النظر .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤ ص ١٠٦)

٣٠٠ - انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة لا يحول دون القضاء بالرد فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢ و ١١٣/١ ، ٢ ، ٤ و ١١٢ مكررا و ١١٥ عقوبات .

(١٩٩٣/٩/٨ ط ٤٠٧٢ س ٦٢ ق)

أثر الوفاة بعد حكم نهائى

٣٠١ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشئ المحكوم فيه بعدم تقريره بالطعن فى الميعاد أو عدم تقديمه أسباب الطعن فى الميعاد على الوجه الذى رسمه القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن حجية الحكم الذى صار نهائيا فى حق المحكوم عليه أثناء

حياته لا يمكن أن يتأثر بوفاته .

(١٠/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٠ ص ٤٨١)

٣٠٣ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره فيه بالطعن في الميعاد القانوني أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد لا تقتضي الحكم بانقضاء الدعوى العمومية ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية ، لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك .

(٢٦/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٩

ص ٤١٦)

اثر الوفاة في الدعوى المدنية

٣٠٣ - مفاد نص المادة ٢٥٩ اجراءات جنائية أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، لا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها اذا كانت مرفوعة اليها .

(٥/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤١ ص ٦٦٦٦)

٣٠٤ - وفاة الزوجة المتهمة بالزنا قبل الحكم عليها يترتب عليه سقوط الدعوى بالنسبة لها ولشريكها وتسقط الدعوى المدنية أيضا تبعا للدعوى الجنائية .

(أسيوط الابتدائية ٤/١٢/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢١

ق ١٢١)

حكم بالانقضاء والمتهم حي

٣٠٥ - من المقرر أنه اذا صدر حكم في الدعوى الجنائية بانقضائها لوفاة المتهم ، ثم يتبين أن المتهم لا يزال على قيد الحياة ، فان ما وقعت فيه المحكمة انما هو مجرد خطأ مادي من سلطة محكمة الموضوع لاصلاحه ، وسبيل ذلك الرجوع الى المحكمة التي أصدرته لتستدرك هي خطأها ، اذ لا يجوز أن يلجأ الى محكمة النقض لتصحيح مثل هذا الخطأ ،

ذلك لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها ،
ولأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون هناك
سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ ، كما لا يصح القول بأن
هناك حكما حاز قوة الشيء المحكوم فيه لا يصح العدول عنه لأنه لا يصدر
في دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين ، بل هو يصدر
غيابيا بغير اعلان لا فاصلا في خصومة أو دعوى .

(١٩٨٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٢ ص ٥١٦)

٣٠٦ - الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية بانهاء الحق
في اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصح عده حكما من شأنه أن يمنع من
اعادة نظر الدعوى اذا ما تبين أن المتهم لا يزال حيا ، لأنه لا يصدر في دعوى
مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدلى كل منهما بحججه
للمحكمة ثم تفصل فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر
غيابيا بغير اعلان ، لا فاصلا في خصومة أو دعوى ، بل لمجرد اعلان من جانب
المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم الا أن تقف بالدعوى الجنائية
عند هذا الحد ، اذ الحكم لا يكون لميت أو على ميت . فاذا ما تبين أن ذلك
كان على أساس خاطيء فلا يصح القول بأن هناك حكما حاز قوة الشيء المحكوم
فيه لا يصح العدول عنه .

(١٩٤٥/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١)

(ص ٦٠٥)

٣٠٧ - اذا قضت المحكمة - بناء على ما قرره النيابة من حصول
وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب ، ثم تبين لها أن
الأساس الذي أقيم عليه الحكم غير صحيح ، كان ما وقعت فيه المحكمة
انما هو مجرد خطأ مادي من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، اما بالطعن
فيه لديها بأية طريقة من طرق الطعن العادية اذا كان ذلك ميسورا ،
واما بالرجوع الى ذات المحكمة التي أصدرته لتستدرك هي خطأها .

(١٩٣٩/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٢)

(ص ٥٤٣)

مادة ١٥

تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفى مواد الجنح بمضى ثلاث سنين ، وفى مواد المخالفات بمضى سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

أما فى الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى وفى المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكرر و ٣٠٩ مكررا (١) من قانون العقوبات والتى تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة .

ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والتى تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ . ثم عدلت بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ الصادر فى ١٩٩٢/٧/١٨ .

- أضيفت الفقرة الثالثة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ١٩٧٥/٧/١٦ ونشر فى ١٩٧٥/٧/٣١ .

- قارن المادة ٢٧٩ من القانون السابق .

- بالنسبة الى الفقرة الأخيرة المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، راجع ما جاء فى المذكرة الإيضاحية تحت المادة ٨ مكررا .

الأحكام

تكيف الواقعة فى صدد قواعد التقادم

٣٠٨ - إحالة بعض الجنائيات الى محكمة الجنح فى الأحوال المبينة فى المادة ١/١١٨ مكررا (١) عقوبات عملا بالمادة ١١٦ مكررا اجراءات جنائية ليس من شأنه أن يغير طبيعتها ، بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات .

(١٨/٥/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٨ ص ٦٢٣)

٣٠٩ - العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي اليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام ، وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقا لنوع الجريمة الذي تقررره المحكمة .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٧ ص ٨٩٦ ،
١٩٨٦/٢/١٢ س ٣٧ ق ٥٥ ص ٦٤)

٣١٠ - ان قواعد التقادم خاضعة لما تقررره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

(١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠١ ص ١٠٢٥)

٣١١ - اذا كان الحكم قد فُضِيَ ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابيا بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى لكون واقعتها جنائية على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق وأن الواقعة على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الاختصاص لكونها جنائية ومهما كانت حقيقة الواقع من أمرها ، تعتبر جنحة ما دامت لم تدمت لمحكمه الجench بوصف كونها جنحة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ من ناحيتين ، الأولى انه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنايات الفصل فيها قد فُضِيَ في موضوعها بالبراءة وهذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجench . والثانية أن الدعوى العمومية في مواد الجنايات لا يسقط الحق في اقامتها الا بمضى عشر سنين . ووصف الواقعة خطأ في بادئ الامر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، فادانت حقيقة الواقعة لا تزال معلقة لأن محكمة الجench اعتبرت الواقعة جنائية ومحكمة الجنايات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فان القول الفصل بأنها جنحة نسقط بمضى ثلاث سنين أو جنائية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون الا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنحة كانت في حقيقتها أو جنائية .

(١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٥ ص ١٢٢)

٣١٢ - سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية محله الأحوال التي لا يصدر فيها أحكام في تلك المواد من المحاكم الجنائية حضورية كانت أم غيابية ، ويبدأ هذا السقوط من تاريخ آخر عمل متعلق

بالتحقيق . أما في الأحوال التي تصدر فيها أحكام غيابية أو حضورية فتصبح الجريمة خاضعة لأسباب سقوط العقوبة .

(جنايات بنى سويف ١٩٢٧/٣/٦ المجموعة الرسمية ص ٢٨

ق ٨٧)

التقادم في المخالفات

٣١٣ - متى كان الحكم قد صدر بالبراءة وانقضت من تاريخ تقرير النيابة العامة الطعن فيه بالنقض وبين عرض الطعن على هذه المحكمة ما يربو على السنة التي قررتها المادة ١٥ اجراءات جنائية لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات دون اتخاذ أى اجراء قاطع ، فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ولا مناص والحال هذه من رفض الطعن .

(١٩٧٥/١/١٥ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٢ ص ٥)

التقادم في الجنح

٣١٤ - الدعوى الجنائية في مواد الجنح تسقط بثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ولو جهل المجرى عليه ذلك .

(١٩٨٧/١١/١٨ أحكام النقض ص ٣٨ ق ١٨٢ ص ١٠٠٤)

٣١٥ - اذا كان يبين انه انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنح دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم الطاعنة .

(نقض ١٩٨٧/١/١٩ ط ٣٩٣٢ ص ٥٦ ق)

٣١٦ - مضى أكثر من ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض حتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع للمدة يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٣٢٤ ص ١٤٤٦)

٣١٧ - وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائيا ، ومضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ اعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى إجراء قاطع للتقدم بوجوب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعنين مما أسند اليهما .

(١٣/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٦ ص ٥٤٣)

بدء مدة التقدم (القاعدة العامة)

٣١٨ - القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها .

(٢٤/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

٣١٩ - من المقرر أن القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة والمقصود بذلك هو تاريخ تمامها وليس تاريخ ارتكاب السلوك الاجرامى .

(٥/٦/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٤ ص ٦٥٢)

٣٢٠ - تعيين تاريخ وقوع الجريمة مما يستقل به قاضى الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض ما دام استدلاله سائغا .

(٥/٦/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٥ ص ٦٥٧)

٣٢١ - بين سقوط الدعوى العمومية وسقوط العقوبة فرق ، فسقوط الدعوى العمومية تبتدىء مدته من تاريخ التهمة أو من تاريخ آخر عمل قضائى فيها وسقوط العقوبة تبتدىء مدته من تاريخ صيرورة الحكم القاضى بالعقوبة نهائيا .

(استئناف مصر ٨/١١/١٨٩٧ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٣٧)

التقادم في جرائم الاعتياد

٣٢٢ - في جرائم الاعتياد يجب الاعتداد في توافر ركن الاعتياد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات .

(١٧٨/١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧ ص ١١٠)

٣٢٣ - ثبوت أن النقود المتفق عليها (للاقراض بالربا) لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى الى المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق في اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فان الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٣ ص ٥٧٣)

٣٢٤ - في جريمة الاعتياد على الاقراض بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة المتفق عليها قانونا يشترط لتوفر ركن الاعتياد ألا يكون قد مضى بين كل حادثة من الحوادث التي تتكون منها العادة والحوادث التي تليها الزمن الكافي لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٤ ص ١٨٣)

٣٢٥ - ان جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش تعتبر جريمة مستمرة تتكرر وتتجدد كلما استولى المقرض على الفوائد الربوية . فاذا كان الدين مقسطا وظل المتهم يتسلم الأقساط فان مدة سقوط الجريمة تحسب من تاريخ استيلاء المتهم على آخر فائدة ربوية لا من تاريخ الاقراض المكون للعادة .

(يندر المنصورة الجزئية ١٩٣٥/٢/٥ المجموعة الرسمية س ٣٧

ق ٤٨)

التقادم في الجرائم الوقتية

٣٢٦ - من المقرر أن التقادم المسقط في دعوى البلاغ الكاذب يبدأ من اليوم التالي للبلاغ الكاذب ويوقف سريان هذا التقادم اذا أوقف نظر دعوى البلاغ الكاذب لقيام دعوى بشأن صحة الواقعة موضوع البلاغ

ويستمر وقف التقادم خلال مدة الايقاف .

(١٩٨٦/٦/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٤ ص ٦٥٢)

٣٢٧ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهى بمجرد وقوع التزوير فى محرر ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام دليل على وقوعها فى تاريخ سابق .

(١٩٧٧/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٢ ص ١٤٨)

٣٢٨ - ان جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبديد ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

٣٢٩ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما - ومنها جريمة خيانة الأمانة - مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض . ولا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من تاريخ ايداع الشئ المختلس لدى من أوتمن عليه ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، الا اذا قام الدليل على خلافه .

(١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ،

١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

٣٣٠ - ان خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده ، فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت .

(١٩٤٢/٦/٨٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٤ ص ٦٧٧)

٣٣١ - اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها فى ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله ألا يكون

قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، واذ دفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها .

(١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥ ص ٢٠)

٣٣٢ - المدة التي ينقضى فيها الحق في اقامة الدعوى الجنائية في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة انما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز .

(١٩٤٨/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٥ ص ٦٣٢)

٣٣٣ - تبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية بالنسبة لجريمة تبديد أشياء محجوز عليها من تاريخ توقف الحارس عن تسليم الأشياء الموجودة في عهده لا من تاريخ الحجز على تلك الأشياء .

(طنطا الجزئية ١٩٢٣/٥/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٨)

٣٣٤ - تعتبر جريمة خيانة الأمانة تامة بمجرد توقف المتهم عن الدفع بعد مطالبته بذلك ، فمن هذا التاريخ يبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الحق في الدعوى العمومية .

(طنطا الابتدائية ١٩٢١/١١/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٢٤)

٣٣٥ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، غير أن هذا مشروط بأن يبنى القاضي عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي يثبت لديه بالبيئة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروعا لا أن يبنيتها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلا أي اتصال . وجريمة خيانة الأمانة هي من الجرائم الوقتية التي تتم وتنقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده ، فالיום التالي لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . ولا يصح اعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة تاريخا للحادثة ومبدأ لسريان مدة

سقوط ، فانه ليس بمفهوم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم فى الدورة الزمنية تستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعلا عن تقديمها ، بل ان هذا المعنى الذى تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزمنى ومنقطع عنه تمام الانقطاع فلا بد لتحقيقه فى الواقع وامكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه .

(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥

ص ٣٧٠)

٣٣٦ - مدة سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية فى مواد التزوير فى السندات تبتدىء من تواريخ تلك السندات لا من تاريخ تحويلها .

(١٩٢٣/٥/٧ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٦١)

٣٣٧ - تاريخ الاختلاس هو تاريخ اليوم الذى يظهر فيه اعسار المتهم عن الدفع الا اذا اتضح بطريقة قطعية ان الاختلاس ارتكب فى وقت آخر ، فلا ينقض الحكم المذكور فيه تاريخ الواقعة على هذه الصفة .

(١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣)

٣٣٨ - ان الفیصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابيا أو سلبيا ارتكابا أو تركا ، فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تداخلا متتابعاً متجدداً ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل للتهيؤ لارتكابه والاسلاس لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية فى اعقابه .

(١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢ ص ٨ ، ١٩٦٦/٢/٢٨

س ١٧ ق ٣٧ ص ٢٠٣ ، ١٩٦٦/٢/٢٨ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

٣٣٩ - جريمة عدم توريد ضريبة الدمغة هى جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى يوم توريد الضرائب المستحقة أو يسقط حق الحزاة العامة فى المطالبة بها بمضى خمس سنوات

وذلك أخذا بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتداخل ارادة الجاني تداخلا متتابعاً .

(١٩٨٤/١٠/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٥ ص ٦١٣)

٣٤٠ - جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، فتبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها عند بلوغ المتخلف للسابعة والأربعين وفقا لنص المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٢ لسنة ١٩٧١ .

(١٩٧٣/٥/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٤ ص ٦١٠)

٣٤١ - جريمة التخلف عن الابلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجدديا ، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتداخل ارادة الجاني ، وايجابا من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد هو الواجب التطبيق .

(١٩٦٠/١١/٢٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٦ ص ٨٥٧)

٣٤٢ - جريمة التعدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(١٩٥٦/١٠/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨١ ص ١٠٣٠)

٣٤٣ - ان جريمة احراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا تبدأ مدة سقوطها بمضي المدة الا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني .
فما دامت هذه الحيازة قائمة فان ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك

الحيازة .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٢ ص ١٨٢)

٣٤٤ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة ما دام الاتفاق قائما ، ومدة سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بها لا تبتدىء الا من وقت انتهاء الاتفاق سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها أو بعدول المتفقين عما اتفقوا عليه .

(١٩٤١/٤/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٣

ص ٤٤٤)

٣٤٥ - جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها - ولو ظلت في يد الجهة المستعملة لها - أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(١٩٨٣/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٩ ص ٣٤٩)

٣٤٦ - ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ٣٢١ ،

١٩٥٤/٣/١ س ٥ ق ١٣٠ ص ٣٩٢)

٣٤٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا الغاء والحكم بصحتها ، تظل الجريمة مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من ذلك التاريخ .

(١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٥ ق ٨٢ ص ٢٤٢ ،

١٩٥٢/١٠/٢١ س ٣ ق ١٧ ص ٤١)

٣٤٨ - استعمال التزوير جريمة مستمرة فلا يبتدىء سريان المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية بشأنه الا من وقت تنازل المتمسك بالورقة المزورة عن التمسك بها .

(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٧٧)

٣٤٩ - جريمة استعمال الأوراق المزورة هي من الجرائم التي تحدث وتنتهي ويتجدد حدوثها وانتهائها تبعاً للأغراض المختلفة التي تستعمل فيها الورقة المزورة ، وكلما استعملت مرة لغرض بعينه تحقق ركن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب . وكل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمالها في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للغرض الذي ابتدأ استعمالها من أجله . ولا تبتدىء مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في كل مرة الا من بعد نهاية زمنها .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٥

ص ١٨٢)

٣٥٠ - لا تنقطع جريمة استعمال الورقة المزورة بالطعن فيها بالتزوير أمام المحكمة المدنية والسير في اجراءات تحقيق هذا الطعن ، نولا ينهى الاستعمال ويقطع استمراره الا التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت عنها .

(١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٢

ص ١٦٦ ، ١٩٢٩/٢/٢١ ج ١ ق ١٧١ ص ١٧٩)

٣٥١ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم هو من الدفوع الجهورية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز ابداءه لدى محكمة الموضوع في أي وقت وبأي وجه وعليها أن ترد عليه رداً كافياً سائفاً والا كان حكمها مخيباً .

(١٩٨٤/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٣ ص ٧٧٥)

٣٥٢ - إذا حكم نهائياً في دعوى مدنية بتزوير ورقة فسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بشأن استعمال هذه الورقة يبتدىء من تاريخ الحكم النهائي .

(١٩٠٧/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٤)

٣٥٣ - اذا قرر المدعى عليه في دعوى تزوير طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات أنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها فتبتدىء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بسبب استعمال ورقة مزورة من يوم تنازله عنها .

(١٩٠٩/٥/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١١٩)

٣٥٤ - تسقط الدعوى العمومية بالتزوير اذا رفعت بعد تاريخ تحرير العقد المطعون بتزويره بثلاث سنوات . جنحة استعمال الورقة المزورة هي جنحة مستقلة عن جنحة تزويرها ولما كانت جنحة الاستعمال فرعا من الأصل الذى هو احداث التزوير فتسقط الدعوى العمومية في هذا الفرع اذا كانت قد سقطت في الأصل .

(استئناف مصر ١٨٩٦/٦/٦ الحقوق س ١١ ق ٧٢ ص ٢٨١)

الدفع بالتقادم من النظام العام

٣٥٥ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،
١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٧ ص ٤٦٨)

٣٥٦ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يدفع جوهرى وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام .

(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٦ ص ٢٣١)

٣٥٧ - ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، الا أنه يشترط أن يكون فى الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .

(١٩٥٨/٥/٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٨ ص ٤٧٥)

٣٥٨ - ان مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية من عدمه يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالا صحيحا بما يتيح لها أن تتصدى

لبحثه وإبداء حكمها فيه .

(١٩٧٩/١١/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧١ ص ٨٠٢)

٣٥٩ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي من شأنها أن تندفع بها التهمة المسندة الى المتهم .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٢ ص ٥٥٧)

٣٦٠ - ان نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام لأنها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم مما يستوجب اعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها ، وان كان فى ذلك تسوية لمركزه ما دام لم يصدر فى الدعوى حكم نهائى .

(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٤ ص ٥٠٠)

٣٦١ - انه وان كان الفصل فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق فى الأصل الفصل فى موضوع الدعوى ، لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة ، دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتمحيص دلائله باعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة من النظام العام مما يتعين على المحكمة أن تحكم ولو من تلقاء نفسها - من غير أن يدفع المتهم بالسقوط - ببراءة كل من ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فاذا لم تفعل حاز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا أنه لما كان من المقرر أيضا أن المحكمة غير ملزمة حتما بأن تفصل فى الدفوع الفرعية قبل فصلها فى الموضوع ، وأنّ لها أن تضم هذه الدفوع الى الموضوع وتصدر فى الدعوى برمتها حكما واحدا ، فانه لا يوجد قانونا ما يمنعها من الحكم فى موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفوع التى انما رعى صاحبها من اثارها الى بلوغ ذات النتيجة باثبات انقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب من أسباب الانقضاء بما يؤدى بالضرورة الى البراءة .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٢ ص ٦٢٤)

٣٦٢ - الدفع بسقوط الدعوى الجنائية دفع جوهري يستوجب التحييص ، وعدم الرد عليه يعتبر خطأ .

(١٩٨٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٢ ص ١٠٠٤)

٣٦٣ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة متعلق بالنظام العام ، يجب على المحكمة أن تعرض له إيرادا وردا .
(١٩٨٨/٩/١٨ ط ٣٦٣٢ س ٥٨ ق)

٣٦٤ - إذا دفع المتهم فرعيا بسقوط الحق في مقاضاته جنائيا لمضى المدة القانونية وقضت المحكمة بإدائته دون أن تتعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه فإن الحكم يكون باطلا واجبا نقضه .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣ ص ٢١ ، ١٩٣١/٣/١٢ ج ٢ ق ٢٠٩ ص ٢٦٨)

٣٦٥ - يجوز لمحكمة النقض أن تنظر من تلقاء نفسها في مسألة سقوط الجريمة بمضى المدة وإن لم يتمسك بها الخصم لأنها تهم النظام العام .
(١٨٩٨/١٢/٣١ الحقوق س ١٤ ق ١٧ ص ٢٤٩)

٣٦٦ - لما كان الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة من الأمور المتعلقة بالنظام العام فالتمسك به قبل الدخول في الموضوع ليس واجبا حتما .

(السنبلولين الجزئية ١٩٠٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٢٠)

الحكم في التقادم

٣٦٧ - بيان تواريخ وقائع استعمال المحرر المزور إنما يكون ضروريا عندما تكون هناك مظنة سقوط الجريمة قبل رفع الدعوى العمومية ، فإذا امتنع هذا الاحتمال فلا مبرر لتحنيم ذلك البيان .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥١ ص ١٩١)

٣٦٨ - بيان تاريخ الواقعة في الحكم هو من الإجراءات المهمة التي بدونها يبطل الحكم إذ بدون هذا البيان لا يتسنى لمحكمة النقض معرفة صحة أو عدم صحة ما يدفع على المتهم من سقوط الحق وعلى ذلك فإذا تناقض البيان بحيث لا يعرف الصحيح منه من الفاسد وجب إلغاء الحكم .

(١٩٢٦/١/٤ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٨)

٣٦٩ - الغرض من ذكر تاريخ الجريمة في الحكم تمكين المحاكم العليا من التحقق بما اذا كان الفعل قد سقط بمضى المدة أو لم يسقط .
(١٩١٥/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٧٤ ،
١٩٠٤/١/١٩ س ٦ ق ٢٥)

٣٧٠ - يجب على المحكمة أن تبين في الحكم الصادر بالعقوبة تاريخ حصول الواقعة أو على الأقل حصر ذلك التاريخ بحيث يمكن الجزم بأن المدة المقررة لسقوط الحق لم تمض .
(١٩٠٠/١٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٠٦)

٣٧١ - الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر من موضوع الدعوى ، اذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

(١٩٥٩/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٥ ص ٣٧٧)

التقادم وأثره على الدعوى المدنية

٣٧٢ - الحكم الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو في واقعه حكم صادر في موضوع الدعوى . على المحكمة عند قضائها بانقضاء الدعوى الجنائية أن تفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أو إحالتها الى المحكمة المدنية اذا استلزم الفصل فيها اجراء تحقيق خاص .

(١٩٨٦/٢١/٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩١ ص ١٠٠٢)

٣٧٣ - الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا اثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقضى بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

(١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٤ ص ١٤٤٦)

تقويم حساب مدة التقادم

٣٧٤ - التاريخ الميلادي الذي جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجرى عليه العمل في الحكم ، وقد اعتبره الشارع أصلا في حساب المدد المبينة بقانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٤ ص ٨٦٢)

مادة ١٦

لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اما في المسائل الجنائية فسقوط الحق في الدعوى ليس مبنيا على قرينة تنازل النيابة العمومية عن رفع الدعوى بسكوتهما عن رفعها ، فان النيابة العمومية لا تملك التنازل عن الدعوى بأي حال بل مبنى على نسيان الواقعة من الجمهور بمضي المدة ، وهذا النسيان يحصل سواء كان سببه الامل او العذر ، وقد رأت اللجنة الاخذ بهذا الرأي وهو الذي اخذت به محكمة النقض والابرار المصرية .

مادة ١٧

تنقطع المدة باجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي او باجراءات الاستدلال اذا اتخلت في مواجهة المتهم او اذا اخطر بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

واذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فان سريان المدة تبدأ من تاريخ آخر اجراء .

- عدلت بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨/١٢/١٩٥٢ ، ونشر في ١٨/١٢/١٩٥٢ .

- كان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ قبل الغائها هو « ولا يجوز في أية حال ان تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لاكثر من نصفها » .

- قارن المادتين ٢٨٠ و ١/٢٨٢ من القانون السابق .

الأحكام

اشتراط صحة الاجراءات لقطع مدة التقادم

٣٧٥ - ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باى اجراء صحيح يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، حتى اذا اتخذت تلك الاجراءات فى غيبة المتهم أو وجهت الى غير المتهم الحقيقى ، ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء .

(١٩٧٨/٣/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤١ ص ٢٢٤)

٣٧٦ - الأصل أنه وان كان ليس بلازم مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء ، الا أنه يشترط فيها لكى يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة ، فاذا كان الاجراء باطلا فانه لا يكون له أثر على التقادم ، مثال ذلك اعلان المعارض لجهة الادارة أو فى مواجهة النيابة .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٣ ص ٤٦٥ ، ١٩٨٢/٥/١٣ س ٣٣ ق ١٢١ ص ٥٩٨ ، ١٩٨٦/٤/١٥ س ٣٧ ق ٩٧ ص ٤٧٩ ، ١٩٩٣/٢/٨ ط ٨٣٢٥ س ٦٠ ق)

٣٧٧ - تنقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة ، اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا ، وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع أيهما مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، اذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ اجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ، ولم تندرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

(١٩٨٧/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢١١ ص ١١٥٦)

٣٧٨ - لا يقطع سريان المدة اعلان التكليف بالحضور اذا كان صادرا
من لا صفة له في تحريك الدعوى العمومية .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧ ص ٢٤)

٣٧٩ - التصديق على حكم المحكمة العسكرية ليس اجراء من
اجراءات الاتهام أو المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع
التقادم .

(١٥/٢/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٢ ص ٢٠٩)

قاعدة عامة

٣٨٠ - من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تنقطع
باجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة .

(٢١/١١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

٣٨١ - لا تعتبر المراسلات الادارية الحاصلة من النيابة للاستعلام
عن محل اقامة المتهم من الاجراءات القانونية القاطعة لسريان المدة المقررة
لسقوط الدعوى العمومية .

(١٨/١١/١٨٩٧ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٣٧)

اجراءات التحقيق

٣٨٢ - مفاد نص المادة ١٧ اجراءات أن اجراءات التحقيق التي
تتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القياس بها تقطع المدة المقررة
لانقضاء الدعوى الجنائية سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته .

(٧/١١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٠ ص ٩٩٠)

٣٨٣ - الأمر الصادر من النيابة العامة لضبط المتهم واحضاره هو
من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم .

(٢٢/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٤ ص ٥٩٧)

٣٨٤ - ليس من الضروري أن يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة

التقادم في حقه .

(١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٢ ص ٧٤٤)

٣٨٥ - التحقيق القضائي يقطع مدة التقادم بالنسبة الى كل من يتهم في الدعوى ، فاذا كانت النيابة قد سألت المجنى عليه في دعوى التزوير فهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن قد سئل فيه .
(١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦ ص ٤٠٤)

٣٨٦ - اجراءات التحقيق القاطعة لسقوط الدعوى العمومية هي الاجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أي النيابة العامة سواء بنفسها أو بواسطة من تندبهم هي لذلك من مأموري الضبط القضائي بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة مدون فيه - ولو بطريق الايجاز - المسائل التي يكلف هؤلاء المأمورين بتحقيقها .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١٣ ص ٤١٠)

٣٨٧ - لا يقطع مدة التقادم مجرد تأشير وكيل النيابة تكليف مندوب الاستيفاء - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي الوارد بيانهم في المادة ٢٤ من قانون الاجراءات على سبيل الحصر - سرعة الانتقال الى نيابة الأحداث لبيان ما تم في واقعة السرقة ، اذ هذا التكليف لا يجعل له سلطة التحقيق ، اذ لا تكون هذه السلطة الا لمأمور الضبط القضائي بناء على أمر صريح صادر بانتدابه للتحقيق ، وعندئذ يكون الأمر قاطعا للتقادم .

(١٩٨٦/٤/١٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٩ ص ٤٩٤)

٣٨٨ - مجرد التأشير من وكيل النيابة بحفظ الحكم الغيابي لا يعد من اجراءات قطع تقادم الدعوى الجنائية ، لأنه لا يعدو أن يكون أمرا اداريا بحفظ الأوراق لانقضاء الدعوى الجنائية .

(١٩٩٣/١/٧ ط ٢٦٧٠ س ٥٧ ق)

٣٨٩ - انقطاع التقادم باجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة ، وكذا بالأمر الجنائي أو اجراءات الاستدلالات اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو

أخطر بها بوجه رسمي مجرد توجه رجل الشرطة الى منزل الطاعن لاستدعائه لسؤاله في محضر جمع الاستدلالات تاركا له ما يفيد طلبه لعدم وجوده ، لا يقطع التقادم . ويشترط في هذه الحالة أن يكون الاخطار لشخص المتهم وتقديم بلاغ أو شكوى في شأن الجريمة أو إحالة النيابة العامة الشكوى الى الشرطة لفحصها بغير ندب صريح لا يقطع التقادم .

(١٥/٤/١٩٩٣ ط ١٤٣٤٩ س ٦٠ ق)

٣٩٠ - الاعلان الصحيح اجراء قضائي يقطع مدة التقادم وينتج أثره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا .

(٢١/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٠ ص ٢٠٤ ، ٢٦/٣/١٩٧٢ ق ١٠٢ ص ٤٦١)

٣٩١ - تسليم الاعلان الى تابع المتهم وتسليمه الى جهة الادارة لامتناع تابعه عن الاستلام كلاهما اعلان صحيح .

(٢١/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٢ ص ٢١١)

٣٩٢ - أوضح الشارع بما أورده من نصوص في شأن رفع الدعوى الجنائية عن تغاير الاجراء الذى يرتب قانونا قطع التقادم بين كل من قضاء الاحالة والنيابة العامة ، فهو أمر الاحالة بالنسبة الى الجهة الأولى بينما هو التكليف بالحضور بالنسبة الى الجهة الثانية ما لم تكن الجريمة من الجنب التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عندا الجنب المضرة بأفراد الناس ، فالدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة ، لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا اداريا الى قلم كتاب النيابة العامة لاعداد ورقة التكليف بالحضور ، حتى اذا أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون ، فتترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع اجراءات التقادم بوصفها من اجراءات الاتهام .

(١٣/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٧ ص ٢١١)

٣٩٣ - اعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا يقطع المدة المسقطه للدعوى ، ولا ينال من ترتيب أثر الاعلان الصحيح كاجراء

قاطع للتقادم بطلان الحكم الصادر بناء عليه .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٧ ص ٤٦٨ ،
١٩٦٧/١١/٢١ س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

٣٩٤ - اعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور اعلانا مستوفيا الأوضاع الشكلية المقررة للاعلانات وكذلك اعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ولو حصل بميعاد يوم واحد ، كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

(١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧
ص ٢٠)

اجراءات المحاكمة

٣٩٥ - من المقرر أن تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع التقادم ، ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء .

(١٩٨٢/٥/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٦ ص ٥٧٨)

٣٩٦ - كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة فى غيبة المتهم ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .

(١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨ ص ٨٣)

٣٩٧ - مفاد نص المادة ١٧ اجراءات جنائية ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى فى غيبة المتهم ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .

(١٩٧٤/١/١٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١ ص ١٢)

٣٩٨ - من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تنقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وأن تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم فى جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائى من اجراءات المحاكمة التى تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(١٩٧٥/٢/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣ ص ١٠٠ ، ١٩٧٢/٢/٢١ س ٢٣ ق ٥١ ص ٢٠٧ ، ١٩٦٠/٥/٢٤ س ١١ ق ٩٤ ص ٤٩٨)

٣٩٩ - المادة ١٧ اجراءات جنائية جرى نصها بعموم لفظه على أن اجراءات المحاكمة من الاجراءات التى تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية والاشكال فى التنفيذ هو من قبيل هذه الاجراءات .

(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٦ ص ١٦٣)

٤٠٠ - من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باى اجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به ، سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فان اعلان المتهم بالحضور جلسة المحاكمة اعلانا صحيحا ، وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع ايها المدة المسقطه للدعوى . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ذلك بأنه وان كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، الا أنه نظرا لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما ، أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن انه ارتكب الجريمة أثناء تادية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من اعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فان مثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر فى الدعوى - بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة - متى تم كل منها صحيحا فى ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، اذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ اجراءات فيها ، فمتى اتخذ أى اجراء صحيح فى الدعوى

بما يجعلها مما تزال في الأذهان ولم تندرج في جيز الفسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

(١٦/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٧ ص ٥١٦ ، ٢٤/٦/١٩٧٣ ق ١٥٩ ص ٧٦٥)

٤٠١ - لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى اذا اتخذت في غيبة المتهم ، وكان الثابت أن اجراءات المحاكمة في هذه الدعوى قد تلاحت أمام محكمة الموضوع وأمام محكمة النقض وأمام محكمة الموضوع مرة أخرى دون أن تمضي بين اجراء منها والاجراء الذي سبقه أو تلاه المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح ، فان الدفع المبدي بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون على غير سند .

(٤/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ، ٢٦/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٤٦١ ، ٢١/٢/١٩٧٢ ق ٥٢ ص ٢١١)

٤٠٢ - مفاد نص المادة ١٧ اجراءات أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة باشرته المحكمة يقطع مدة التقادم ، ما دام لم يمض على آخر اجراء قامت به المدة المقررة له .

(٢٤/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٢١)

٤٠٣ - مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى في غيبة المتهم - وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع لأن المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها ، وانه تطبيقا لذلك فان الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية .

(١٥/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٣ ص ٢٦٨)

٤٠٤ - صدور الحكم الغيابي في جنحة من محكمة الجرح والمخالفات

لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، أما في مواد الجنايات فالقانون لم يفرق بين الحكم الحضورى والحكم الغيابى بل جعل العقوبة المقررة فى أيهما غير خاضعة إلا للحكم وإحدى هو سقوطها بالتقادم . كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم ، إذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . فإذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق فى تنفيذ العقوبة قد انقضت فإن الحكم الغيابى يصبح نهائيا ، بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيابيا الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر فى غيبته وإعادة النظر فيه ، فالمبدأ الذى التزمه القانون للأحكام الغيابية فى الجنايات من جهة علاقتها بمسائلتي سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية بالتقادم تخالف ما رسمه القانون من ذلك للأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات .

(١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٢ ص ٥٥٧ ، ١٩٣٢/١٢/٢٦ ج ٣ ق ٦٨ ص ١٠١) .

٥٠٥ - توالى تأجيل نظر الدعوى لإعلان المتهم اعلانا قانونيا ، ومضى مدة التقادم دون اتمام الاعلان يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة اعمالا للمادة ١٥ اجراءات .

(١٩٨٠/٣/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٨ ص ٣٦٨)

٥٠٦ - تنقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية بمضى المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة ، وصدر حكم من محكمة مختصة باصداره بقطع مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعها بغير الطريق القانونى .

(١٩٨٣/٦/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٩ ص ٤٧٨)

٥٠٧ - الحكم الغيابى الصادر بعقوبة فى جنحة يجب اعلانه لشخص المحكوم عليه فى ميعاد ثلاث سنوات من تاريخه فاذا لم يعلن المتهم شخصا فى هذه المدة يعتبر الحكم كأنه آخر عمل متعلق بالتحقيق ، وبناء على ذلك يسقط الحق فى إقامة الدعوى المدنية طبقا للمادة ٢٧٠ ت ج .

(١٩٠٨/٩/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣٧)

اجراءات الاستدلال

٤٠٨ - الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الذى يقطع المدة الا بالنسبة لاجراءات الاستدلالات دون غيرها .

(١٤/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١)

٤٠٩ - اجراءات الضبطية القضائية فى جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هى لا تدخل فى اجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى الشارع أن يرتب عليها انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف اجراءات التحقيق التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائى ، أن لا تحصل فى غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

(١٨/١٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٠ ص ١٢٦٨)

٤١٠ - اذا كان التحقيق هو مجرد استدلالات جمعها البوليس لا تحقيقا أصوليا حصل بناء على أمر النيابة أو بابتدأب منها وكانت النيابة قد اعتبرته تحقيقا اداريا وحفظته اداريا ، فمثل هذا التحقيق لا قيمة له فى قطع المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية .

(٢٢/٢/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٣)

(ص ٢٤٨)

اجراءات الدعوى المدنية

٤١١ - المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية انما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا التعويض عن الضرر الذى لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحتة لا علاقة لها بالدعوى الجنائية ، الا فى تبعيتها لها ، لما كان ذلك فانه لا يقطع التقادم كل اجراء يتصل بالدعوى المدنية وحدها سواء آكانت مقامة أمام القضاء المدنى أم الجنائى ، فان تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها لا يقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .

(٤/٦/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٤ ص ٥٥٢)

٤١٢ - ان الذى يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية انما هى اجراءات التحقيق الجنائى الذى يحصل بمعرفة الجهات المختصة دون

٢ إجراءات التحقيق المدنى .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٥ ص ١٨٢)

٤١٣ - قيام الدعوى المدنية الناشئة عن جنحة لا يعتبر قاطعا لسريان المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية .
(١٩٢٣/٥/١١ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٦٤)

٤١٤ - التحقيقات التى تأمر بها المحكمة المدنية لا تقطع سريان المدة المسقطه للحق فى اقامة الدعوى العمومية .
(السنبلالوين الجزئية ١٩٠٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٢٠)

أثر انقطاع المدة

٤١٥ - انقطاع التقادم عينى الأثر ومؤدى ذلك امتداد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الاجراءات .
(١٩٨٨/١/١٢ ط ٦٨٤٩ س ٥٦ ق)

٤١٦ - لما كان البين أن اجراءات تحقيق التزوير التى باشرتها النيابة خلال فترة الوقف انصبت على ذات السند موضوع جريمتى السرقة والنصب المرفوعة بهما الدعوى ، ومن ثم فانها تقطع مدة التقادم بالنسبة لهاتين الجريمتين ، لما هو مقرر من اجراءات التحقيق لا تقتصر على قطع التقادم بالنسبة للواقعة التى يجرى التحقيق فيها بل يمتد أثر الانقطاع الى الجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(١٩٨٣/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٢ ص ١٢٦)

٤١٧ - تسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع .
(١٦٦٧/١١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

بيانات في الحكم

٤١٨ - اذا دفع المتهم بأن الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة ورفضت المحكمة دفعه قائلة أن هناك تحقيقات قطعت المدة بدون أن تبين ما هي هذه التحقيقات فان الحكم يكون باطلا ويتعين نقضه ، اذ لا يعلم من هذه العبارة من الذى أجرى هذه التحقيقات ، وهل هي من التحقيقات المعتبرة لقطع المدة أم لا ، وهذا الابهام فى البيان يعيب الحكم ويبطله .

(١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٣)

(ص ٢٤٨)

مادة ١٨

اذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخلت ضدهم اجراءات قاطبة للمدة .

- تقابل المادة ٢٨٠ من القانون السابق .

الأحكام

تعدد المتهمين

٤١٩ - انقطاع التقادم عينى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الاجراءات .

(١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦ ،

١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٧ ص ٢١٠)

٤٢٠ - انقطاع المدة عينى يمتد أثره الى جميع المتهمين فى الدعوى ولو لم يكونوا طرفا فى الاجراءات ، كما يمتد الى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤٠١ ،

١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨٦١ ، ١٩٦٧/٧/١٤ س ١٨ ق ٤٠

(ص ٢٠٠)

٤٢١ - جميع اجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها انقطاع المدة بالنسبة الى جميع المشتركين فى الواقعة ولو لم يكونوا طرفا فى تلك الاجراءات ، والحكم الغيابى هو من قبيل تلك الاجراءات .

(١٩٤٨/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٠ .

ص ٤٨٨)

٤٢٢ - اجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة الى جميع الأشخاص ولو لم يدخلوا فى هذه الاجراءات . والعبرة فى ذلك هى بكل ما يعيد ذكرى الجريمة ويردد صداها ، فيستوى فيه ما يتعلق بظروف وقوعها وما يتعلق بشخص كل من ساهم فى ارتكابها .

(١٩٣٨/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٨ .

ص ٣٢٤)

٤٢٣ - الجريمة فى باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا فى حكم تحديد مبدأ التقادم ولا فى حكم ما يقطع هذا التقادم من اجراءات . ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الاصلى بعمله الختامى المحقق لوجودها فى حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين . وكذلك كل اجراء يوقظ الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعا لمدة التقادم ولو كان هذا الاجراء خاصا ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم .

(١٩٣٤/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٢ .

ص ٢٤٨)

مادة ١٩

- الفيت بالاسانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩٥٣/٥/٢١ ، ونشر فى

١٩٥٣/٥/٢١ .

مادة ١٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجوز الصلح فى مواد المخالفات اذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريقة الوجوب أو على الحكم بشئ آخر غير الغرامة أو الحبس .

ويجب على محرر المحضر فى الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك فى

المحضر ، واذا لم يكن المتهم قد سئل فى المحضر وجب أن يعرض عليه الصلح باخطار رسمى .

مادة ١٩ معدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :
يجوز الصلح في مواد المخالفات اذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق
الوجوب أو على الحكم بشيء آخر غير الغرامة أو الحبس .
ويجب على محرر المحضر في الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم عند سؤاله
ويثبت ذلك في المحضر .

المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ :
تجيز المادة ٣٢٣ من القانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٥٢ للنيابة العامة أن تطلب من القاضي الجزئي اصدار أمر جنائي بتوقيع العقوبة على
المتهم في جميع المخالفات والجنح التي لا يعاقب القانون عليها بغير الحبس والغرامة .
ونصت المادة ٣٢٤ على أنه لا يجوز للقاضي أن يقضى في الأمر بغير الغرامة والتضمينات
سوما يجب رده والمصاريف ومقاد ذلك أنه لا يجوز القضاء في الأمر بالعقوبات التكميلية على
خلاف ما كانت تنص عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية
من اجازة القضاء بتلك العقوبات . وهذا من شأنه أن يضيق كثيرا من دائرة العمل بنظام الأمر
الجنائي وهو نظام ثبت من العمل فائدته اذ هو ييسر الفصل في الجرائم قليلة الأهمية ويخفف
العناء عن عاتق القاضي الجزئي ويوفر له الوقت الكافي لنظر القضايا الهامة . وقد رأى لذلك
تحويل القاضي حق القضاء في الأمر بالعقوبة التكميلية ولا ضير على المتهم من ذلك اذ له أن
يقبل الأمر أو يعترض عليه باعلانه عدم قبوله له ويترتب على هذا الاعتراض سقوط الأمر
حتمًا واعتباره كأنه لم يكن وتقديم الدعوى الى المحكمة لنظرها بالطرق العادية .

ولما كان العمل قد دل وظهر من الاحصاءات أن نسبة الصلح في مواد المخالفات ضئيلة
جدا مما يجعل نظام الصلح في الواقع عديم الجدوى فقد رأى الغاء هذا النظام والاستعاضة عنه
بنظام آخر أدق وأوفى بالفرض وهو تحويل وكيل النيابة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر
الدعوى سلطة اصدار الأمر الجنائي في المخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة
الحبس أو بعقوبة تكميلية ، على ألا يؤمر فيه بغير الغرامة وعلى ألا يزيد هذه الغرامة على
خمسین قرشا .

واذا كان من الجائز أن يخطئ وكيل النيابة القانون فيصدر أمرا جنائيا في مخالفة
لا يجوز له أن يصدر هذا الأمر فيها فقد روعي تحويل رئيس النيابة أو من يقوم مقامه حق
الغاء الأمر في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره على ألا يكون له هذا الحق الا خطأ في تطبيق
القانون ، ويترتب على الغاء الأمر اعتباره كأن لم يكن فلا يتعلق به أي حق للمتهم . ويجب
في هذه الحالة السير في الدعوى بالطرق العادية ، وللمتهم أن يعلن عدم قبوله هذا الأمر ،
كما هو الشأن تماما للأمر بالنسبة للأمر الذي يصدره القاضي .

مادة ٢٠

- ألغيت بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢١/٥/١٩٥٣ ، ونشر في
١٩٥٣/٥/٢٣ .

- راجع المذكرة الايضاحية تحت المادة ١٩ .
- وكانت هذه المادة تنص قبل الغائها على أنه :

يجب على المتهم الذى يرغب فى الصلح أو يدفع فى ظرف ثلاثة أيام من يوم عرضه عليه مبلغ خمسة عشر قرشا فى الحالة التى لا يعاقب فيها القانون بغير الغرامة ، وخمسين قرشا فى الحالة التى يجيز فيها القانون الحكم بالحبس أو الغرامة بطريق الخبرة .

ويدفع المبلغ الى خزانة المحكمة أو الى النيابة العامة أو الى أى شخص مرخص له بذلك من وزير العدل .

وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

الباب الثاني

فصل جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

الفصل الأول

فى مامورى الضبط القضائى وواجباتهم

مادة ٢١

يقوم مامورو الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع
الامتدالات التى تلزم للتحقيق والدعوى .

— تقابل المادة ٣ من القانون السابق .

اختصاصات البوليس والنيابة

المنشور الذى بعث به دولتلو رياض باشا الى المحافظات والمديريات
فى اختصاصات البوليس والنيابة .

ان الحكومة الحديوية قد عهدت الى النيابة العمومية أن تقوم مقامها
فى طلب العقاب على الأفعال التى يعاقب عليها القانون ولذلك أنابتها عنها
فى رفع الدعاوى العمومية .

ولما كانت النيابة لا تستطيع أن تؤدى هذا العمل بمفردها لأن
أعضائها قليلو العدد مقيمون فى البلاد التى توجد فيها مراكز المحاكم فقط ،
فاحتاجت الى مساعدين تستعين بهم وهم مأمورو الضبطية القضائية الذين
جعلوا تحت ادارة النائب العمومى بصفة كونه رئيسا للنيابة العمومية
بأجمعها .

وموظفو البوليس يعدون من مأمورى الضبطية القضائية بوجه أخص
وتنقسم وظائفهم الى قسمين ، قسم ادارى وقسم قضائى ، فيختلف بحسب
العمل الذى يعملونه ان كان اداريا أو قضائيا وتنحصر خصائصهم فى القسم
الادارى فى منع وقوع الجرائم والتحرز منها ، فان المراد من تلك الخصائص
المحافظة على النظام العام ومنع ارتكاب ما نهى عنه قانون العقوبات ، وهم
تابعون فى ذلك لجهة الادارة ليس الا .

وأما في القسم القضائي فتبتدى خصائصهم حيث تنتهى فى القسم الادارى بمعنى أنها تبتدى متى وقعت مخالفة للقانون واقتضى الحال البحث عن ارتكبها فيصبحون حينئذ تحت ادارة جهة القضاء وليس تحت ادارة جهة الادارة ويجب عليهم فى هذه الحالة أن يستحضروا للنياية العمومية مبادئ التحقيق ومباني الدعوى الجنائية ، فان القانون جعلهم تحت أمر النيابة فيما يتعلق بالأمور القضائية ، وقد استلزمت الأعمال الدقيقة المتعلقة بهذا القسم ارسال تعليمات للارشاد عن الحطة التى يجب اتباعها والمنشورات الخاصة بذلك صدر للآن من قسم الضبط والربط ، على أن الأصوب لمنع الخلاف فى المستقبل أن تصدر تلك التعليمات من النيابة العمومية متى كان صدورها لرجال البوليس بصفة كونهم من مأمورى الضبطية القضائية .

أولا : يختص النائب العمومى بإدارة الضبطية القضائية للتحرى عن الجنايات والجنح والمحاكمة عليها سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة أحد وكلائه ، ويختص أيضا بإقامة الدعوى العمومية . ثانيا : المنشورات الخاصة بأعمال الضبطية القضائية تصدر من نظارة الحقانية ، ولكن يلزم الموافقة عليها من نظارة الداخلية لمن يلزم من الموظفين . ثالثا : متى حصلت أى واقعة فبمجرد تحرير محاضر ضبطها تتصل العلاقات بين النيابة وبين مأمورى الضبطية القضائية ويشغلون معا على الدوام لمعرفة الجانى . ويجب على معاون بوليس المركز بصفة كونه من مأمورى الضبطية القضائية أن ينفذ أوامر رئيس النيابة ويتبع تعليماته . وإذا ورد بلاغ عن جناية وجب عليه أن يكون تحت تصرف النيابة مع العدد اللازم من رجال البوليس ويبقى معهم تحت ادارة وكيل النائب العمومى المكلف بالدعوى حتى ينتهى التحقيق .

فاذا لم يتيسر للوكيل المذكور مباشرة استيفاء اللازم للدعوى بنفسه فعلى ضابط البوليس دون غيره اجراء التحريات ومع ذلك تبقى النيابة مسئولة عن حسن سير الدعوى .

ولزم اصدار هذا المنشور بذلك للعمل بمقتضاه .

(مجلة الحقوق - السنة الثامنة ص ٢٩٤ - العدد رقم ٢٦ فى

نوفمبر ١٨٩٣) .

المحررات الصادرة بشأن علاقات النيابة بالادارة

(١)

قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥
بشأن أعمال النيابة العمومية وعلاقاتها مع جهات الادارة

(مجلة الحقوق عدد ٢٤ فى ١٥/٦/١٨٩٥)

(المادة الأولى)

النائب العمومى وأعضاء قلم النيابة تابعون لناظر الحقانية وملزمون
باتباع التعليمات التى تصدر لهم من النظارة .

وعلى النظارة أن تراقب على الدوام أقلام النيابة سواء كانت فى مراكز
المحاكم الكلية أو فى مراكز المحاكم الجزئية وتكون المراقبة بواسطة تفتيش
يبقى تابعا للجنة المراقبة القضائية كما هو الآن ويستمر المفتشون الأهالى
الملحقون بلجنة المراقبة على مباشرة الأعمال المناطة بهم الآن ويجوز لناظر
الحقانية أن يزيد عددهم عند الاقتضاء .

ويسوغ لناظر الحقانية أن يزيد عدد أعضاء اللجنة ومفتشيها وأن يعين
خصائص كل من هؤلاء المفتشين .

(المادة الثانية)

يعين ناظر الحقانية عدد وكلاء النيابة على حسب ما تستلزمه حالة
الأعمال ويعين لكل منهم محل اقامته بناء على رأى النائب العمومى .

ويختص النائب الموما اليه بادارة الضبطية القضائية فيما يتعلق باقامة
الدعاوى فى الجنح والجنايات سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة وكلائه .

ويلزم أن تكون العلاقات متواصلة بين النيابة العمومية وبين مأمورى
الضبطية القضائية ولا بد من دوام حسن الارتباط بينهما وحصول المشاركة
فى العمل تحت ادارة النيابة المسئولة عن الدعاوى وذلك توصلا لظهور
الحقائق .

وإذا وقعت جناية أو جنحة فى أحد المراكز وجب على مأمور المركز أن يشعر النيابة بالواقعة ويشرع فوراً فى التحقيق ويثبت حالة التهمة وإذا حضر أحد أعضاء قلم النائب العمومى الى محل الواقعة يبذل له المساعدة وإذا لم يحضر أحد تم التحقيق ثم يرسل الأوراق بتمامها لقلم النيابة بالمحكمة المختصة بالدعوى .

وعلى قلم النيابة فى الدعاوى المهمة أن يتفق مع المديرين أو المحافظين على الطرق والوسائل التى توصل لمعرفة الجانين .

(المادة الثالثة)

إذا رغب المدير أو المحافظ فى أثناء مباشرة النيابة ومأمورى الضبطية القضائية لعمل التحقيق فى المواد الجنائية أن يؤخذ رأيه سواء كان عن الطرق التى يلزم اتخاذها لمعرفة الجانين أو عما إذا كانت الدعوى صالحة لتقديمها للمحكمة أو لقاضى التحقيق أو عن الأشخاص الذين تقام عليهم الدعوى وجب على النيابة أن ترسل له أوراق القضية بتمامها وعلى المدير أو المحافظ أن يرد الأوراق للنيابة فى ميعاد لا يتجاوز خمسة أيام .

وبعد الاطلاع على أوراق القضية بمعرفة المدير أو المحافظ إذا لم يقع الاتفاق بينه وبين النيابة على احدى هذه المسائل الثلاث وجب على النيابة أن تمتنع عن كل عمل مخالف لرأيه وترفع الأمر لناظر الحاقية وهو يفصل فى الخلاف بغير تأخير .

(المادة الرابعة)

تختص النيابة بإقامة الدعوى العمومية للمعاقبة على الجرائم ويجب عليها أن لا ترفع للمحكمة الا الدعوى التى تكون حصلت فيها على أدلة كافية لثبوت التهمة .

(المادة الخامسة)

يجب على النيابة عند نظر الدعوى فى المحكمة أن تقيم الأدلة على التهمة وتطلب الحكم بالعقوبة عليها ما لم تظهر فى أثناء الجلسة أدلة جديدة

نافية لها فتقتصر على بيان الأحوال التي حدثت وتكل أمرها للمحكمة وتترك لها الفصل قطعيًا في وقائع الدعوى لما لها من الحق دون غيرها بمقتضى القانون في الحكم بالعقوبة أو بالبراءة أيا كانت أقوال النيابة وطلباتها .

(المادة السادسة)

يجب على أعضاء قلم النائب العمومى بصفة كونهم مدعين عموميين أن يقتصروا على طلب معاقبة الجانين ويتركوا للأخصام أمر المدافعة عن أنفسهم وخصوصا رفع الاستئناف لطلب البراءة أو تخفيف العقوبة .

(المادة السابعة)

لما كانت اقامة الدعوى على الموظفين بسبب ما يقع منهم فى أثناء تادية وظائفهم مما يترتب عليه اضطراب فى أعمال المصلحة التابعين لها يجب على النيابة قبل اقامة الدعوى على أحد الموظفين أن تتفق مع الجهة الرئيسية التابع لها الموظف أو المستخدم وإذا حصل خلاف ترفع النيابة الأمر لناظر الحقانية وهو يتفق مع الناظر ذى الشأن ويصدر قراره فى ظرف خمسة عشر يوما من يوم المخابرة فى المسألة مع الناظر المشار اليه .

(٢)

منشور صادر من صاحب السعادة ناظر الحقانية

الى النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية بتاريخ

٢٠ ابريل سنة ١٨٩٥ الموافق ٢٥ شوال سنة ١٣١٢

بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٩٥ بلغت للنيابة العمومية التعليمات التى تراءى وضعها للسير بمقتضاها وتصدق عليها من مجلس النظار فى جلسته التى عقدت فى يوم ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ ولكى لا يبقى محل للخلاف أو التأويل قد رأينا أن نزيد الشرح والتوضيح فنفيد حضرتكم أن النيابة العمومية لا تزال هى القابضة على زمام ادارة الضبطية القضائية ويبقى لها الحق فى اجراء التحريات فيما يحصل من الوقائع الجنائية وفى اقامة الدعوى العمومية .

وما كان النائب عن السلطة التنفيذية في الأقاليم أقدر ممن سواه على مساعدة النيابة بما يفيد لها له من المعرفة بأهل الجهة التي فوض اليه أمر ادارتها والوقوف على ما يجرى فيها مما يجعل مشاطرته للنيابة في أعمال التحقيقات الجنائية أمرا طبيعيا لا بد منه فأصبح مكلفا بالاشتراك مع النيابة في هذه التحقيقات وترى النظارة انه لا بد في الحصول على فوائد هذه المشاركة في العمل من التأكيد على أعضاء النيابة بوجوب الالتئام والوفاق مع المديرين والمحافظين حتى تتمهد بذلك طرق البحث عن الجانين والوقوف عليهم ولا يفوت مع ذلك هؤلاء الأعضاء انهم هم المديرون دون غيرهم تحركه هذه التحقيقات القضائية والمسئولون دون سواهم عن نتائجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتعلقها بوظائفهم .

واذا طلب المدير أو المحافظ من النيابة أثناء مباشرتها لتحقيق أى دعوى أن ترسل اليه أوراقها لفحصها وجب على النيابة أن تبادر بارسالها اليه وأن تبعث اليه بأحد أعضائها ليقوم بإبداء البيانات التي ربما يحتاج المدير أو المحافظ للوقوف عليها وبعد فحص أوراق الدعوى اذا أشار باتخاذ بعض وسائل فيها تمهيدا لمعرفة الجانين وجب على النيابة العمومية أن تتخذ الاجراءات التي أشار بها الا اذا رأت انه ليس في اتخاذها من فائدة سوى تعطيل سير التحقيق فتمتنع اذا عنها وترفع الأمر لناظر الحاقانية اذا كانت على وثوق تام من عدم الفائدة في العمل بما أشار به .

وللنظارة وطيد الأمل في أن عرى الالتئام والوفاق ستكون وثيقة بين النيابة والمديرين وان وجهتهم ستكون منصرفة الى البحث عن ذوى الشرور وأرباب الجرائم وبهذا تنتفى أسباب الخلاف ودواعى الشقاق .

وأما النيابة فلا تمتنع عن تنفيذ ما يشير المدير الى وجوب العمل به من الاجراءات الا اذا رأت انها عديمة الفائدة كلية أو منافية لمقتضيات العدالة هذا وقد جاء فى القرار الصادر من مجلس النظر ذكر اختصاصات مامورى المراكز فيما يتعلق بالأمور القضائية وتلك الاختصاصات هي التي كانت مخولة لهم من قبل بمقتضى القانون بصفته من مامورى الضبطية القضائية ولم يكونوا مداومين على العمل بها حتى الآن فبمجرد حصول الجناية يجب على المأمور أن يشرع فى التحقيق ويشعر النيابة ويكون لرجال البوليس (الضبط) تحت أوامره ويستجمع الأدلة التي يمكن الحصول عليها وليس فى ذلك ما يمكن أن يرى فيه تشييط لهمة رجال النيابة أو داع لتقليل

نشاطهم فانهم لا يزالون المتوطنين بتحقيق كل دعوى جنائية حتى تحال على قاضى التحقيق أو المحكمة .

ويجب على المأمور متى حضر أحد أعضاء النيابة أن يعرض عليه كافة الأعمال التى أجراها وأن يقوم هو أو من يحل محله من رجال الضبط بتنفيذ ما يأمرهم به بصفته مديرا للضبطية القضائية والتحقيقات الجنائية وعلى النيابة قبل اقامة الدعوى على موظف أو مستخدم يخصوص ما يقع منه فى أثناء تأدية وظيفته أن تتفق مع المدير أو المحافظ التابع له هذا الموظف أو المستخدم وإذا لم يقع الاتفاق بينهما فى هذا الخصوص ترفع الأمر لناظر الحقانية إذا رأت انه من ضروريات المحافظة على العدالة اقامة الدعوى العمومية هذا إذا لم يكن الموظف أو المستخدم تابعا لنظارة الحقانية والا فترفع الأمر للنظارة المشار اليها بطلب التصريح باقامة الدعوى .

أما أعمال أعضاء النيابة فى مرافعاتها أمام المحاكم فقد حددها القانون صراحة فى هذه العبارة (ويشرح التهمة) وليست النيابة الا خصما اقيم لرفع الدعوى العمومية باسم الهيئة الاجتماعية ولا يوجد فى النصوص القانونية ما يسوغ لها أن تطلب براءة متهم كما شوهد حصول ذلك فى العمل من زمن غير بعيد وإذا كانت الأدلة القائمة على المتهم غير كافية لاثبات التهمة عليه ولا شك انه لا يتعين عليها أن تشدد فى طلب الحكم عليه بالعقوبة بل الواجب الذى يفرض عليها فى مثل هذه الظروف أن تكل الأمر الى المحكمة لتفصل فيه بما تراه اذ هى الحكم دون سواها .

وبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية والاجراء وفى تاريخه كتب بهذه الصورة لباقي أقلام النيابة .

(٣)

منشور صادر من صاحب الدولة فخر المخلية

الى حضرات المديرين والمحافظين بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٥

مرسل لكم طى هذا القرار الصادر من مجلس النظار بشأن واجبات النيابة وانى لا ارى بدا من أن اذكركم فى هذه المناسبة بانكم بصفتمكم نائبين عن هيئة الحكومة فى دائرتكم يجب عليكم أن تراقبوا سير كافة

الأعمال العمومية بها بما فيها ما يختص بمحاكمة مرتكبي الجنايات ومعاقبتهم .

وهذا الأمر الأخير وإن كان خاصا بالنيابة إلا أن مسئوليتكم عن توطيد الأمن العام في دائرة اختصاصكم وعن نجاح الأبحاث المؤدية لإقامة الأدلة على مرتكبي الجرائم توجب اهتمامكم بكيفية القيام بهذا العمل ومن مقتضى النظام الذي ورد في القرار المذكور تخويلكم الحق في إجراء هذه المراقبة بطريقة فعالة وقد استصوبنا إصدار التعليمات الآتية اليكم لتكون دستورا لكم في كيفية العمل بذلك النظام :

أولا : ينبغي لكم التعويل على رأى النيابة في جميع الأمور القانونية كتأويل القوانين وتقدير قوة الأدلة وكفاءتها من حيث إمكان معاقبة المتهمين والإجراءات المقتضى اتخاذها أمام المحاكم وغير ذلك فإن أعضاء النيابة هم بما لهم من المعلومات القضائية أقدر على الحكم في هذه الأمور من أرباب الوظائف الإدارية المحضة .

ثانيا : متى رأيتم ضرورة لتداخلكم في إجراءات النيابة فليكن شأنكم في ذلك تسيير أعمالها على محور الجهد والنشاط ولا ينبغي أن تقوموا أنتم بواجباتها بوسائل أخرى بل يجب أن تلاحظوا أن أعضاءها يبذلون الهمة اللازمة في أعمالهم وينتقلون إلى محل الواقعة كلما رأيتم فائدة في ذلك .

وإذا لم ترضكم الكيفية التي يحصل بها التحقيق فتستدعون عضواً بالنيابة المحال عليه القضية أو رئيس النيابة عند الاقتضاء ثم تتداولون معه فيها وتجتهدون في اقناعه لو رأيتم أن اتباع طريقة أخرى يؤدي إلى إظهار الحقيقة أكثر من اتباع الطريقة التي استعملت وينبغي أن نعينوا النيابة بجميع ما لديكم من الوسائل ليسهل عليها أداء عملها الذي هو يعد في نفس الأمر من الأعمال المنوطين بها أنتم .

ثالثا : يجب على المحافظ أو المدير بوجه عمومي أن يتدارك ما عساه أن ينقص في عمل النيابة فيتم ما لدى أعضائها من المعارف القانونية والفنية بما له هو من الدراية بأحوال البلاد في دائرة اختصاصه ومن النفوذ الناشئ عن وظيفته حتى باشتراك الفريقين في العمل تنجلي الحقيقة انجلاء تاما .

رابعا : ينبغي أن تبذلوا ما في وسعكم لحفظ الغلائق الحسنة فيما بين

أعضاء النيابة وباقي الموظفين حتى يعمل الجميع بالاشتراك توصلا للغرض المقصود فانه لا يجوز أن يحدث في أعمال الحكومة ما يعرقل سيرها من الشخصيات ومن تمسك بهذه العوامل عادت عليه مسئولية جسيمة .

خامسا : لقد ورد في القرار المشار اليه أنه عند حصول اختلاف في الراى فيما بينكم وبين النيابة وجب عليها أن تخاير نظارة الحفانية فى ذلك فينبغى ان تتجنبوا على قدر الامكان الالتجاء الى هذه الوسيلة اذ قد ينشأ عنها فى غالب الأحيان تأخير مضر بحسن سير الأعمال واذا كان لا بد من الخلاف فراعوا ان يكون رأيكم مبنيا على الصواب .

وبناء على ذلك لا ترى النظارة بدا من أن تنبهكم الى انه ليس لكم بعد ذلك فى المستقبل أن تخلوا مسئوليتكم بوجه ما اذا سارت الأعمال بحالة غير مرضية .

الأحكام

مهمة مامورى الضبط (الاستدلالات والتحريرات)

٤٢٤ - الدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مامورى اصبط القضائى أو يرفع الدعوى أمام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ، اذ انه من المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات الخصومة الجنائية ، بل هى من الاجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الاذن .

(١٥/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤٧ ص ٧٦٩ ،
٢٨/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ق ٧٨ ص ٤٦٠)

٤٢٥ - ان قيام مامور الضبط القضائى باخص واجبات وظيفته وهو التحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق ، لا يحول دون ندبه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملا من أعمال التحقلى التى يجوز لها أن تكلفه باجرائها ، كما يجوز لها أن تعهد اليه فى وضع المضبوطات فى حرز معلق .

(١٠/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٩ ص ٣٩٠)

٤٢٦ - لا يوجب القانون حتما أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتا طويلا في التحريات ، اذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٢ ص ٨٧٩)

٤٢٧ - ان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام هو قد اقتنع شخصيا بما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨١ ص ٣٨٢ ، ١٩٧٣/٣/٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦ ، ١٩٧٣/١/١ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٦٦/١/١٧ س ١٧ ق ٩ ص ٥٥)

٤٢٨ - لا محل للاستناد الى عدم افصاح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية التحريات .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧)

٤٢٩ - لا يعيب الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة ، بأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٦٠/١/٤)

س ١١ ق ١ ص ٧)

٤٣٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جدية التحريات استنادا الى امساك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه باجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المطعون ضده ، وكان ما أورده

الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة الى عدم جدية التحريات ، فانه يكون معيبا
بالفساد في الاستدلال .

(١٣/٥/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤)

مشروعية الاجراءات وعدم التدخل لخلق جريمة

٤٣١ - ان مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١
اجراءات هي الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ومن ثم فان
كل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لآثره ما دام
لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت
ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تشريب على مأمور الضبط القضائي
ان يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده في
الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة .

(٨/١٢/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢ ،
٢٣/٥/١٩٧٦ س ٢٧ ق ١١٧ ص ٥٢٧ ، ٢/٣/١٩٧٠ س ٢١ ق ٨٣
ص ٣٣٤ ، ١٧/٣/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٧٣ ص ٣٣٥)

٤٣٣ - ما اتاه الضابط بتظاهره بشراء المخدر لا يعتبر خلقا
للجريمة ولا تحريضا على مقارفتها ، طالما ان ارادة الجاني بقيت حرة غير
معدومة .

(٣١/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

٤٣٣ - ان ما تثيره الطاعنة بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة
على الدعوى والاجراءات التي اتخذوها لضبطها باتفاقهم مع الشاهدين ،
مردود بان جريمة جلب المخدر وقعت بارادة المتهمين وبالترتيب الذي وضعه
لها وتمت فعلا لحسابهما وان ما اتخذته رجال الشرطة من الاجراءات لضبطهما
في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن بقصد التحريض على ارتكابها ،
بل كان لاكتشافها ، وليس من شأنه ان يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(٢٥/١٠/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٧٦ ص ٧٧٤)

٤٣٤ - متى كان الثابت من مدونات الحكم انه تمى الى الضابط من
أحد المرشدين أن المتهم - وهو رجل كفيف البصر - يتجر في الأفيون ويقوم

بتوزيعه على العملاء في مكان عينه ، فانتقل ثمة متظاهرا برغبته في الشراء ، فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكد من جودة صنفه فألقى الضابط - عندئذ - القبض عليه ، فان ما فعله يكون اجراء مشروعا يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمأنت المحكمة الى حصوله ، لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته في الشراء ليس فيه خلق للجريمة او تحريض عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ ابطال الدليل المستمد مما كشف عنه المتهم طواعية من احراز المخدر يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٣ ص ٤٣٨)

٤٣٥ - لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافي القانون ولا يعد تحريضا على الجريمة ما دامت ارادة هؤلاء تبقى حرة .

(١٤/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤ ص ١٣٤)

٤٣٦ - مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فكل اجراء يقوم به رجاله في هذا السبيل يعد صحيحا طالما انهم لم يتدخلوا في خلق الجريمة بطريق الغش والخداع أو التحريض على مقارفتها ، فلا يصح أن يعاب على البوليس ما اتخذه من اجراءات - عقب التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه الى المبلغ تحت مراقبة البوليس وملاحظته ووضع خطة الضبط .

(٢٧/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٦ ص ٤٨٧)

٤٣٧ - متى كان الثابت أن الضابط وزميله انما انتقلا الى محل المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا اقرار المتهم بأصل الدين وحقيقة الفائدة التي يحصل عليها من القرضين الربويين فانه لا يصح أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمناقاة الأخلاق لأن مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبيها .

(١٢/٦/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٢ ص ٨٧٩)

٤٣٨ - لا تثريب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من

التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ، ما دام لم يقع منهم تحريض على ارتكابها . واذن فمتى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة الى القطر المصرى لم تقع الا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ، ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذى استغل تعرفه الى الضابط وعرض عليه المساهمة فى توزيع المخدرات التى يجلبها من الخارج على الباخرة التى يعمل حلاقا بها ، فتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر الى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات فان ما ينعاه الطاعن لا يكون له محل .

(١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٣٦ ص ٣٤٨)

٤٣٩ - ان تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم الى الشكنات التى انتووا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها .

(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٢ ص ٤٢٩)

٤٤٠ - ان تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سبلة منه فباعه هذا اياها بأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذى حرض على الجريمة أو خلقها خلقا ، ولهذا فلا حرج على المحكمة فى أن تستند الى ذلك فى حكمها بأدانة التاجر .

(١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٨

ص ٦٢٩)

مادة ٢٢

يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لأمره فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم .

وللنائب العام أن يطلب الى الجهة المختصة النظر فى أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير فى عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

حكم

٤٤١ - مجرد اشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم ، بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدلالات .

(١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩)

مادة ٢٣

(أ) يكون من مامورى الضبط القضائي فى دوائر اختصاصهم :

- ١ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .
- ٢ - ضباط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون .
- ٣ - رؤساء نقط الشرطة .
- ٤ - العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الحفراء .
- ٥ - نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولمديرى امن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤدوا الأعمال التى يقوم بها مامورو الضبط القضائي فى دوائر اختصاصهم .

(ب) ويكون من مامورى الضبط القضائي فى جميع أنحاء الجمهورية :

- ١ - مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الأمن .

٢ - مديرو الادارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة والكونستبلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن .

- ٣ - ضباط مصلحة السجون .

٤ - مديرو الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة .

- ٥ - قائد وضباط اساس هجاة الشرطة .

٦ - مفتشو وزارة السياحة :

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

- معدلة بالقوانين : رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

ورقم ٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/١/٩ ونشر في ١٩٥٤/١/١٠

ورقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/١/٤ ونشر في ١٩٥٧/١/٤

ورقم ٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/١/٦ ونشر في ١٩٦٣/١/١٢

ورقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٥/٩ ونشر في ١٩٧١/٥/٢٠

مادة ٢٣ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، صدر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ :

يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

أعضاء النيابة العامة

وكلاء المديریات والمحافظات

حكماءو البوليس في المديریات والمحافظات ووكلاؤهم ومساعدوهم

مفتشو الضبط ووكلاؤهم

مفتشو البوليس ومساعدوهم

مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ووكلاؤهم

معاونو الادارة

مفتشو وضباط المباحث الجنائية

معاونو وملاحظو وصولات البوليس

كونستبلات البوليس الحائزون على دبلوم كلية البوليس

رؤساء نقط البوليس

العمد ومشايخ البلاد

مشايخ الحفراء

مأمورو السجن ووكلائهم وضباط مصلحة السجن

حكماءو بوليس السكك الحديدية وضباطه

نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية

قومندان أساس الهجانة وضباطه

مدير ادارة بوليس الآداب العامة والضباط والصلوات والكونستبلات الحائزون على دبلوم كلية البوليس فى الادارة العامة وفروعها فى المحافظات والمديريات .
الموظفون المخول لهم اختصاص مامورى الضبط القضائى بمقتضى قانون ، والموظفون المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل بهذا القانون .
وللمديرين والمحافظين أن يؤدوا الأعمال التى يقوم بها مامورو الضبط القضائى .

— المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ :

تنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على مامورى الضبط القضائى ، وقد جاء ذكرهم بها على سبيل الحصر ، وهى بهذه الحالة لا تشمل مدير ادارة بوليس الآداب العامة والضباط والصلوات والكونستبلات الذين يعملون بهذه الادارة والمكاتب الفرعية لها فى المحافظات والمديريات .

ولما كان من الضرورى تخويل هؤلاء الموظفين صفة الضبط القضائى لكى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم فى حدود اختصاصهم ، ولا يكون ذلك الا بقانون .
لذلك أعد مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣ المشار اليها بأن ينص فيها على الموظفين المذكورين .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ :

لما كان من الضرورى اعتبار هؤلاء الموظفين (الذين تمت اضافتهم بالنص المعدل) من مامورى الضبط القضائى لكى يتمكنوا من ممارسة أعمالهم فى حدود اختصاصهم .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ :

لما كانت ادارة شرطة الآداب قد أصبحت قسم حماية الآداب والأحداث كما عدلت تسمية الصلوات الى مساعدين وأنشئ قسم باحثات الشرطة يتبع قسم حماية الآداب وتقتضى طبيعة عملهم منحهم صفة الضبطية القضائية كما أنشئت حديثا ادارة البحث الجنائى وادارة الرقابة الجنائية واقتضت طبيعة عمل بعض العاملين بها منحهم صفة الضبطية القضائية .

لذلك رأى تعديل هذه المادة حتى تتلاءم مع الوضع الجديد ومع طبيعة العمل التى تقتضى منح الموظفين الذين يقومون به صفة الضبطية القضائية .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ :

لما كان القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ قد أدخل فئة جديدة ضمن الفئات التى تتكون منها هيئة الشرطة وهى فئة أمناء الشرطة وهى تلى مباشرة فئة الضابط وتسبق فئتي الكونستبلات والمساعدين ، وكانت طبيعة عمل هذه الفئة الجديدة تقتضى منح أفرادها صفة الضبطية القضائية اذ تسند لهم أعمال الأمن العام والجوازات والمرور وغير ذلك من الأعمال التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه طبقا لنص المادة ٩٦ مكررا (١) من قانون هيئة الشرطة .

ولذلك رأى تعديل المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بما يحقق منح أمناء الشرطة صفة الضبط القضائى نمكينا لهم من مباشرة أعمالهم .

الأحكام

مأمورو الضبط القضائي

٤٤٢ - المادة ٢٣ اجراءات بعد استبدالها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ منحت أمناء الشرطة سلطة الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم ، وتنسب ولايتهم على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .

(١٩٨٥/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٩ ص ٧٣٦)

٤٤٣ - اذا كان الواضح من أمر الندب المكتوب على ذات اشارة الحادث المبلغة الى النيابة العامة ان المندوب للتحقيق هو من اعضاء النيابة العامة ، فانه لا يلزم النص صراحة على درجته طالما أن جميع اعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي .

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨)

٤٤٤ - مأمور الجمرک من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٤٤٥ - أضيف القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٢ على رجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل ، وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١)

٤٤٦ - يبين من استقراء القوانين الجمركية في تواليها أنها لم تغير شيئاً من الأحكام الاجرائية التي تضمنتها نصوص اللائحة الجمركية وخاصة

ما تعلق منها بحقوق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش . ومخبر الجمارك هو من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مذلول المادة ٦ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

(١٠٣٧ / ١٠ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٥ ص ١٠٣٧)

٤٤٧ - ضباط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائي العسكري في دائرة اختصاصهم - وفقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ - ومن حق رجال الضبط القضائي العسكري تفتيش الداخلين أو الخارجين مدنيين أو عسكريين ، في مناطق الأعمال العسكرية وفقا للمادة ٢٠ من القانون ، وعدم التقيد في ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، ويكفي أن يكون الشخص خارجا أو داخلا من مناطق الأعمال العسكرية لثبوت الحق في تفتيشه . والعثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة يترتب عليه صحة الاستدلال به أمام المحاكم في تلك الجريمة .

(١٩٨١ / ١٢ / ٢٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٣ ص ١١٩٢)

٤٤٨ - ان الأوامر العالية بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٨٨٩ و ٦ / ١٧ و ٧ / ٩ / ١٨٩١ وان كانت قد وسعت اختصاص المديرين والمحافظين ووكلائهم بمباشرة تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصهم من المواد الجنائية وجمع ما يقتضى لذلك من الأدلة والبراهين ، الا أنها لم تعظم حقوق قاضي التحقيق باحالة المتهم على المحكمة بل ان شأنهم لا يزال شأن بقية مأموري الضبطية القضائية الذين يجب عليهم بعد حصول ما أجروه من التحقيقات أن يحيلوا المتهم على النيابة وهي تحيله على قاضي التحقيق ليقرر هو باحالته على المحكمة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

(غرفة مشورة محكمة الجنايات ١٨٩٣ / ١١ / ٨ الحقوق س ٨ ق ٧٨ ص ٣٠٧)

٤٤٥ - اصفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عن مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام .

(١٩٩٣ / ١٢ / ٣ ط ٢٥١٠ س ٦١ ق)

وقت العمل الرسمي

٤٤٦ - من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صنفه في غير أوقات العمل الرسمي ، بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطة بها القانون قائمة - حتى ان كان في إجازة او عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة اجبارية .

(١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣)

٤٤٧ - قيام الضباط بالقبض على المتهم وتحرير محضر ضبط الواقعة وفقا للقانون يكون صحيحا ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته طالما أن اختصاصه لم يكن معطلا بحكم القانون .

(١٩٧٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣)

٤٤٨ - لمأمور الضبط القضائي اذا ما تغيب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته باتخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال وذلك حرصا على حريات الناس التي أراد القانون المحافظة عليها .

(١٩٨٢/١١/٣٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٤ ص ٩٣٧)

النطاق المكاني

٤٤٩ - متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه أن يفتشه أينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الاذن ومن قام باجراءات تنفيذه .

(١٩٨٧/١٠/٢٥ أحكام النقض ٣٨ ق ١٤٥ ص ٧٩٩)

٤٥٠ - اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، فاذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وانما يعتبر فردا عاديا ، وهي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة اليه في اجراء ذلك التفتيش ، اذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الاذن أن يكون من اجراء من مأموري الضبطية القضائية ، وهو لا يكون كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه ، الا أنه متى استوجبت ظروف التفتيش مقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة أو كانت هناك ظروف

اضطرارية مفاجئة أو حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي الى مجاوزة حدود اختصاصه المكانى للقيام بالواجب المكلف به فان هذا الاجراء منه أو من يندبه له تكون صحيحة .

(١٩٨٢/٦/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٨ ص ٧١٦)

٤٥١ - لا محل للقول بأن حق موظفى الجمارك فى مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون الا عند محاولة مغادرة الأسوار الجمركية ، لأن فى ذلك تخصيص بلا مخصص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فقط .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧)

٤٥٢ - ليس لموظفى الجمارك حق ما فى تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١)

٤٥٣ - لما كان الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائي مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ اجراءات ، فاذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فانه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع فى المادة ٣٨ اجراءات ، وانه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكانى الا لضرورة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يواجه دفاع الطاعنين فى هذا الصدد وهو دفاع جوهرى يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٨٢/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٢ ص ٢٥٨)

٤٥٤ - ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الاقليمى مردود بأن الحال لا يمت بصلة الى اجراء القبض على مرتكبى الجرائم - وهو اجراء من اجراءات التحقيق - وانما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .

(١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥)

امتداد الاختصاص

٤٥٥ - إذا كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصورا على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ ج ، إلا أنه من المقرر أيضا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم - المأذون قانونا بتفتيشه - أثناء قيامه لتنفيذ اذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن احرازه جوهرا مخدرا أو محاولته التخلص منه ، فإن هذا الظرف الاضطراري المفاجيء يجعله في حل من مباشرة تنفيذ اذن النيابة بالتفتيش قايما بواجبه المكلف به ، والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، اذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين ازاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف تؤكد احرازه الجواهر المخدرة .

(١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٣ ص ٢٩٠)

٤٥٦ - إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في حدود الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه ، وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع فإن اختصاصه يمتد الى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله له القانون من اجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين به .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ ،

١٩٨٢/٤/٦ س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤٤١)

٤٥٧ - من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي وجب أن يمتد هذا الاختصاص بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩)

٤٥٨ - إذا كان ما أجراه مأمورو الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على

أساس حصول واقعتها في اختصاصهم ، فان اختصاصهم يمتد الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها أينما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من الجريمة التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من اجراءات سواء في حق المتهم في الجريمة أو في حق غيره من المتصلين بها .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٥ ص ٢٠٧)

٤٥٩ - لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وان اختلفت الجهات التي يقيمون فيها ، مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المبرقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجري كل ما خوله القانون اياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالها بالجريمة ، لما كان ذلك وكان الاذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المبرقات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فان قيامه بتنفيذه يكون صحيحا في القانون .

(١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢١ ص ٩٧)

٤٦٠ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذي فتش منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه ، وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به ، وقيام النيابة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط على القيام بواجبه ومتابعته .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٠ ص ٦٤٠ ،

١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٩ ص ٤٥٦)

٤٦١ - لا يؤثر في صحة الاجراء الذي قام به « باشجاویش » بدائرة قسم معين كونه تابعا لقسم آخر ما دام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضى اختصاصه

بمتابعته تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

(١٩٥٨/١٠/٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٤ ص ٧٥١)

٤٦٢ - ان مأموري الضبط القضائي ليس لهم أن يباشروا خارج الجهة التي هم معينون لها أى اجراء من اجراءات التحقيق المخولة لهم في أحوال التلبس بالجريمة . فاذا كانت الحال مقتضية اتخاذ اجراء بجهه في غير دائرة اختصاص المأمور المختص بالعمل في تلك الجهة لا أن يباشروا هو تنفيذ الاجراء متدخلًا في اختصاص غيره ، الا أنه اذا باشروا الاجراء فلا بطلان ، أولا - لعدم وجود نص بالقانون في هذا الصدد فيما يختص بمأموري الضبط القضائي . ثانيا - لأن المأمور هو صاحب الحق في الأمر بالاجراء ذاته ، أى ان الاجراء هو من أصل اختصاصه فاذا ما دعت ظروف الاستعجال وسمحت له ظروفه الى أن يقوم هو بتنفيذه خشية ضياع الفرصة ، فان القول ببطلان عمله لا يكون له وجه ، وخصوصا أن المنع في هذه الحالة لا يمكن ان يكون ملحوظا فيه - عدا مراعاة واجبات اللياقة بين ذوى الاختصاص - الا توفير الوقت على صاحب الاختصاص الأصلي بعدم مطالبته بالانتقال الى جهات بعيدة عنه . ومن المسلم به أن من يملك تكليف غيره القيام بعمل نيابة عنه يملك أن يقوم هو ذاته به ، فان الانابة كالتوكيل انما شرعت بصفة أصليه للتوسعة لا للتقييد ومباشرة الأصل ببنفسه الاجراء كلما استطاع ذلك أوفى وأكمل .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٤)

(ص ١٢٧)

صور لاختصاص عام

٤٦٣ - ينسب الاختصاص المكاني لضباط ادارة مخدرات القاهرة على جميع أنحاء الجمهورية عملا بالمادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠)

٤٦٤ - المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن المخدرات جعلت لمديرى ادارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانى صفة

مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ ،
١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩٦٨)

٤٦٥ - ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ اجراءات جنائية ، انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، اضافة صفة الضبط القضائي على موظف بصدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم عينها .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧ ،
١٩٧٢/٥/٢٨ ق ١٨٢ ص ٨٠٢)

٤٦٦ - تنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها بقرار من وزير الداخلية لا يسلب أو يقيد صفة مأمور الضبط القضائي التي نظمها قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٩٣/١٢/٣ ط ٢٥١٠ س ٦١ ق)

٤٦٧ - الضباط العاملون بمصلحة الأمن العام أو في شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن ، انبساط ولايتهم على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة .

(١٩٩٣/١٢/٣ ط ٢٥١٠ س ٦١ ق)

٤٦٨ - المادة ٢٣ أ ج بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة الضبط بصفة عامة شاملة ، مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام قانون الاجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يتيدها لديهم بأي قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الأصل انما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى لو كانوا يعملون في مكاتب أخرى لأنواع معينة من الجرائم . ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل

عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها ، فهو محض قرار ادارى لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الاجراءات الجنائية ، وليس فيه ما يخول وزير الداخلية من اصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائى أو سلب أو تغيير هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة لنوع أو أنواع معينة من الجرائم .

(١٣/٦/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥١ ص ٧٥٩)

٤٦٩ - للضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديريات الأمن العام بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز بمختلف رتبهم سلطة الضبط عامة وشاملة لجميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة ، وهذه الولاية مصدرها المادة ٢٣ اجراءات جنائية ، والأحكام التى تضمنها قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم مصحة الأمن العام وفروعها ، وكذلك القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم هيئات البوليس ، أحكام نظامية لا شأن لها بأحكام الضبط القضائى التى تكفل قانون الاجراءات الجنائية بتنظيمها . ولا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة العامة الذين يلحقون بنيابات تختص بنوع معين من الجرائم ، لأن هذه النيابات أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعى من قانون الاجراءات والسلطة القضائية .

(٣٠/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣١ ص ٧٠٨)

٤٧٠ - يبين من نص المادة ٢٣ اجراءات جنائية أن مامورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام بعضهم ذوى اختصاص عام ولكن فى دوائر اختصاصهم فقط كأعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة ، والبعض الآخر ذو اختصاص عام فى جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم مدير الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة . ويدخل فى اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم ، حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن اضافة صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مامورى الضبط القضائى

ذوى الاختصاص العام .

(١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦١ ص ٧٧٥)

٤٧١ - ان ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط شرطة السكة الحديد وينبسط اختصاصهم على بحث وتخزى وضبط الجرائم التى تقع بدائرة اختصاص هيئة البريد .

(١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥)

٤٧٢ - ضباط البوليس فى المراكز والبنسادر والأقسام بمقتضى المادة ٢٣ اجراءات جنائية من مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم فى الدوائر التى يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنايات وجنح ومخالفات . فاذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح بسيره فى شوارع المدينة بسرعة أكثر مما يستلزمه حسن القيادة فى مثل هذه الظروف ، الأمر الذى هو مما يجب على ضابط البوليس مراعاة تنفيذه فان استيقافه السيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا .

(١٩٥٩/١٠/٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٤ ص ٧٦٧)

صور لاختصاص خاص

٤٧٣ - مأمورو الضبط القضائى ذوو الاختصاص الخاص مقصور اختصاصهم على جرائم معينة يحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التى من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التى ينتمون اليها كيانا خاصا يميزهم عن غيرهم .

(١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦١ ص ٧٧٥)

٤٧٤ - ضباط مكاتب حماية الأحداث هم بحسب الأصل من مأمورى الضبط القضائى بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد الى ما عداهم

من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع .

(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٩ ص ٩٥)

٤٧٥ - اختصاص رجال الرقابة الادارية مقصور على الجرائم التي يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم ، فلا تنبسط ولايتهم على آحاد الناس ، ما لم يكونوا أطرافا في الجريمة التي ارتكبتها الموظف ، فعندئذ تمتد اليهم ولاية أعضاء الرقابة الادارية بحكم الضرورة ، ومن ثم فان مناط منح أعضاء الرقابة الادارية سلطة الضبط القضائي هو وقوع جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسبيل الوقوع .

(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤)

٤٧٦ - يشمل اختصاص الرقابة الادارية - وفقا لنص المادتين ٢ ، ٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ - الجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أى وجه .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٤٧٧ - للضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربى صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة الى كافة الجرائم التي يضبطونها بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة سواء فى ذلك الجرائم التي تقع من أفراد القوات المسلحة أو من المدنيين .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤١ ص ٢٠٩)

٤٧٨ - مفاد الأمر العسكرى الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى ١٩٥٣/٦/٩ ان رجال البوليس الحربى مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة الى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل حالة على حدة ، وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ فى هذا الشأن هو أنه أسبغ على رجال البوليس الحربى صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للاجراءات التي يتخذونها فى ضبطها وتحقيقها من

الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة .

(١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٣ ص ٥٤١)

٤٧٩ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي أنه ليس لضباط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة الى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربي اذا امر اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمؤسسه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .

(١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩)

٤٨٠ - تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش ليس معناه عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم اذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين وطالما لا يوجد نص صريح يقض بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الاجراءات دون اخضاع أحكام قانون الغش لقواعد اثبات خاصة أو ترتيب أى بطلان على عدم اتباع تلك الاجراءات ويصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقدم في الدعوى وتقتنع به المحكمة ويكون مؤديا الى ثبوت التهمة المسندة الى المتهم .

(١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٣ ص ٦٩٢)

تجاوز الاختصاص المكاني

٤٨١ - اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وانما يعتبر فردا عاديا ، وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة العامة المختصة اليه في اجراء التفتيش ، اذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الاذن أن يكون من اجراء من مأموري الضبطية القضائية ، وهو لا يعتبر

كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه .

(٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٩٧ ص ٢٥٥)

الدفع بعدم الاختصاص

٤٨٢ - لا يقبل اثاره انحسار اختصاص الضابط المحلى عن الامتداد الى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٤٨٣ - الأصل أن ضابط البوليس انما يباشر أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه ، فاذا كان المتهم قد دفع ببطلان اجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذى باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك فانه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول المجرد ، ولا عبرة بالشهادة الادارية التى قدمها المتهم أمام محكمة النقض ما دام قد فاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدي رأيها فيها .

(٣١/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤١ ص ٧٤٢)

٤٨٤ - الأصل فى الاجراءات الصحة ، فمتى باشر رجل الضبط القضائى أعماله فى حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذى أجرى التفتيش بتحقيق تجريه ، وذلك بارفاق ما يدل على انتدابه رئيسا لمكتب المخدرات ، أو معاونا منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون تقديم الدليل عليه .

(١١/٥/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٣ ص ٥١٧)

مادة ٢٤

يجب على مامورى الضبط القضائى أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم ، وأن يبعثوا بها فورا الى النيابة العامة .
ويجب عليهم وعلى رؤسيتهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم أو التى يعلمون بها باية كافية كانت ، وعليهم ان يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة .

ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراء ومكان حصوله . ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توفيع الشهود والخبراء الذين سمعوا . وترسل المحاضر الى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضيطة .

- تقابل المادتين ٩ و ١٠ من القانون السابق .

الأحكام

٤٨٥ - من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم باجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها اليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٢ ص ٥)

تبليغ النيابة

٤٨٦ - لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة الى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث الا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولم يرتب على مجرد الاهمال في ذلك أي بطلان ، اذ العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها الى المتهم وان تأخر التبليغ عنها .

(١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٧ ص ٤٥٩)

٤٨٧ - ان مجرد التأخير في تبليغ حوادث الجنايات الى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجريه من تحقيق تلك الحوادث .

(١٩٥٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٤ ص ٣١٥)

٤٨٨ - ان عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فورا عن الجرائم التي

تبلغ اليه - كمقتضى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات - لا يترتب عليه بطلان اجراءاته فى الدعوى ، بل كل ما فيه أن يعرض الموظف للمسئولية الادارية عن اهماله .

(١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦ ص ٥)

استمرار الاستدلالات مع تحقيق النيابة

٤٨٩ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام الى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم آداءها بمقتضى المادة ٢٤ اجراءات جنائية ، وكل ما فى الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤١١ ، ١٩٧٠/١٢/٢١ س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩ ، ١٩٧٠/١/١٩ ق ٣١ ص ١٢٩ ، ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩ ، ١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٨)

٤٩٠ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فان دعوى الطاعن بعدم مشروعية اجراءات الرقابة الادارية لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك حجز المتهمين فى مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ، ذلك بأنه - على فرض سلامة هذه الواقعة - لا يترتب عليها غير مؤاخذة ادارية ممن صدرت عنه .

(١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧)

٤٩١ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام الى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم آداءها بمقتضى المادة ٢٤ اجراءات جنائية ، وكل ما فى الأمر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند فى حكمها الى ما ورد فى هذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع أوراق

الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٠ ص ٥٢١ ،
١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٩ ص ٤٤١)

الاستدلالات والشهود

٤٩٢ - لا يشترط أن يواجه مأمور الضبط القضائي الشهود بالمتهم
لأنه أمر لم يتطلبه القانون .

(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٢٣)

٤٩٣ - لا يوجب القانون على مأموري الضبط القضائي بعد جمع
الاستدلالات أن يبعثوا بالشهود الى النيابة العامة .

(١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢)

المساعدون والمرؤوسون

٤٩٤ - لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في اجراء القبض
والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي
ما دام يعمل تحت اشرافه .

(١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٨ ص ١٣٨)

٤٩٥ - على فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن بعض أعضاء اللجنة
الجمركية لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي ، فانه لو كبل جمرك الركاب
أن يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من
رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت اشرافه ، واذ نتج عن التفتيش
الذى جرى دليلا يكشف عن جريمة جلب مخدر فانه يصح الاستشهاد بهذا
الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانونا .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٤٩٦ - جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق على ما نصت عليه
المادة ٢٤ أ ج ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل ان القانون
يخول ذلك لمساعدتهم وما دام هؤلاء قد كلفوا بمساعدة مأموري الضبط

القضائي في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم فانه يكون لهم الحق في تحرير محاضر بما أجروه .

(١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢ ص ٤٢)

٤٩٧ - لرئيس مكتب المخابرات الحق في أن يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت اشرافه .

(٥/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٤٩٨ - اذا كانت عبارة الاذن غير قاصرة على انتداب الضابط وحده ، وانما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي ، فانه لا محل للحمل هؤلاء الأعوان على الرؤوسين وحدهم .

(٩/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٦ ص ٥١)

٤٩٩ - بين القانون مأموري الضبط القضائي في المادة ٢٣ من اجراءات جنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل رؤوسيه كرجال البوليس والمخبرين منهم ، فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا ينفى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسبغها عليهم القانون ، وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ اجراءات جنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء المعاينات اللازمة لتحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش، واذن فاحضار متهم الى مركز البوليس لا يخول للجوايش النوبتجي القبض عليه ولا تفتيشه .

(٢٤/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩)

٥٠٠ - لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيما استند اليه من أدلة الى المعاينة التي أجراها وكيل شيخ الحفراء ، فان ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ اجراءات جنائية باعتبار وكيل شيخ الحفراء من الرؤوسين لمأموري الضبط القضائي .

(٣١/١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٩ ص ١١٦)

٥٠١ - الجاويش من مرؤوسى مأمورى الضبطية القضائية يساعدهم على أداء ما يدخل فى نطاق وظيفتهم ، فما دام قد كلف بأجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة فانه يكون له حق فى تحرير محضر بما أجراه فى هذا الشأن عملا بالمادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات .

(١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧١ ص ٩٩٩)

٥٠٢ - ان جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية ، بل ان القانون يخول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩١ ص ٢٤٣)

تحرير المحضر

٥٠٣ - ان القانون على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة العامة وقاضى التحقيق ، لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائى وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ، ومؤدى ذلك أن مأمور الضبط القضائى هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره ، وما دام هو يوقع عليها اقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك ان كان قد حرر المحضر بيده أو استعان فى تحريره بغيره .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٣ ص ٧٥٨)

٥٠٤ - ان القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة العامة وقاضى التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره . وما دام هو يوقع عليها اقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك ان كان حررها بقلمه مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية ، لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر فى اعتبار أنها محررة فى حضرته وتحت بصره .

(١٩٣٩/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٨)

(ص ٤٨٦)

٥٠٥ - مجرد التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحريز المادة المخدرة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى ، ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة اليها بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

(١٩٧٩/١١/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٢ ص ٨٤٥)

مشمولات المحضر والنقص فيه

٥٠٦ - الغرض من محضر جمع الاستدلالات هو أن يثبت فيه مأمور الضبط القضائي ما يساعد على كشف الحقيقة وتلزم للتحقيق والدعوى ، ويترتب على ذلك أن توقيع الشاهد على هذا المحضر ليس من شأنه اهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير المحكمة ، وأذ كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢٤ منه أن تكون المحاضر التي يحررها رجال الضبط القضائي مشتملة على توقيع الشهود الخبراء الذين سمعوا الا أنه لم يرتب البطلان على اغفال ذلك .

(١٩٨٦/١/٣٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤١ ص ١٩٩)

٥٠٧ - عدم التزام مأمور الضبط القضائي ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من اثبات كل اجراء يقوم به في محضر يبين وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله ليس من شأنه اهدار قيمة المحضر الذي حرره كله كعنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع تقدير سلامة الاجراءات فيه لمحكمة الموضوع .

(١٩٨١/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٦ ص ٨٤٣)

٥٠٨ - خلو محضر الضبط من اسم محرره لا يعيبه ، ومن حق محكمة الموضوع التعويل عليه ما دام الطاعنون لا ينازعون في أن محرره هو رئيس مكتب المخدرات .

(١٩٨١/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٢١ ص ١٢٢٩)

٥٠٩ - من المقرر أن خلو محضر جمع الاستدلالات في مواجهة المتهم

بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه .

(١٤/٣/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٤ ص ٣٠٥)

٥١٠ - لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدلالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد .

(٣/١١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٣ ص ٨٦٦)

٥١١ - لا مانع قانونا يمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من أقوال أدلى بها فجأة وعلى غير انتظار في محضر ما دامت الظروف التي حصل فيها الادلاء بتلك الأقوال كانت تقتضى المبادرة الى اثباتها ولم تكن تسمح للضابط بأن يتصل بالنيابة ليتلقى رأيها في الأمر ، وهذا المحضر يعتبر رسميا لصدوره من موظف مختص بتحريره .

(٨/٦/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٠ ص ٦٠٧)

٥١٢ - امتناع البوليس عن سماع شهادة شهود نفى ليس وجهها من أوجه النقض فان هذا الوجه لا ارتباط له مطلقا بالاجراءات الحاصلة أمام الجهة المختصة بالفصل في موضوع الدعوى .

(٢٨/٢/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١١)

مكان تحرير المحضر

٥١٣ - ان القانون وان كان يوجب أن يحضر مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها الا انه لم يوجب عليه أن يحضر المحضر في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يترتب على مخالفته البطلان .

(١١/١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٩ ص ٣٦)

الدفاع وتحرير المحضر

٥١٤ - ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب

أن البوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند الى أساس من القانون .

(١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣)

٥١٥ - المحاضر التي يحررها رجال البوليس في المواد الجنائية لا يكون لها في الدعاوى المدنية قوة الاثبات المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ مدني . وعليه ففي الأحوال المذكورة يجوز لكل ذي شأن اثبات ما يخالف تلك المحاضر بكل الطرق القانونية ، كما هو مذكور بالمادة ٢٣٩ تحقيق الجنايات دون أن يكون ملزما بالطعن فيها بالتزوير .

(أسيوط الابتدائية ١٩٢٣/٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤

ق ٥٧)

علم تحرير محضر

٥١٦ - ان القانون وان كان يجب أن يحرر مأمور الضبطية القضائية محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات قبل حضور النيابة الا أن ايجابية ذلك ليس الا لغرض تنظيم العمل وحسن سيره ، فلا بطلان اذا لم يحرر المحضر .

(١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٤)

٥١٧ - لا ينال من سلامة التفتيش عدم قيام الضابط الذي أجراه بتحرير محضر بذلك ، اذ أن افراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨ ،

١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ق ١٤٠ ص ٧٢٣)

مادة ٢٥

لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها .

- تقابل المادة ٧ من القانون السابق .

الأحكام

٥١٨ - يقتضى التبليغ عن الجرائم فى بعض صورہ الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة ، وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو احرازه ، الا أن الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير من طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وان كان فى ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملا بالمادة ٦٠ عقوبات .

(١١/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٦٥ ص ٢٢٨)

٥١٩ - التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة ، وانما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به فى مصلحة الجماعة .

(٢٤/١١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٩

ص ٤٠٥)

٥٢٠ - التبليغ عن الحوادث الجنائية مقبول من أى انسان كان ، ولم يجعله القانون من حق المجنى عليه وحده الا فى جريمة الزنا فقط ، فلا يجوز الطعن فى حكم بأن تقديم البلاغ فى الحادثة التى قضى فيها هذا الحكم كان من غير المجنى عليه فيها .

(١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٧

ص ٢٨٩)

٥٢١ - تعتبر أقوال المجنى عليه التى يلقيها على المحقق المختص باثباتها بلاغا تام الأركان ، وذلك بالأخص فيما اذا كان حق النيابة فى تحقيق جريمة من الجرائم قائما بمجرد علمها بحدوثها دون احتياج الى تبليغها من المجنى عليه .

(بنى سويف الابتدائية ٢٢/٣/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س

٢٥ ق ٣٨)

مادة ٢٦

يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

- تقابل المادة ٦ من القانون السابق .

الأحكام

٥٢٢ - مفاد نص المادة ٢٦ اجراءات جنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها الموظفون العموميون أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظائفهم مما يعرضهم للمسئولية التأديبية إذا خالفوا هذا الواجب .

(١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩)

٥٢٣ - يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الاجرامية التي اتاها المتهم أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تنبيهه الى التعديل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية . فاذا هي أغفلت ذلك وقضت ببراءة المتهم استنادا الى أن رجلى البوليس الحربي ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تبين كلمتها فيما أسندته الى المتهم من أنه عرض رشوة عليهما لصرف النظر عن النزاع القائم ، وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التي علما بها والتي كان يتعين عليهما القيام به بإعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة عملاً بنص المادة ٢٦ اجراءات جنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩)

مادة ٢٧

لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها الى النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي .

وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى الى النيابة العامة مع المحضر الذي يحضره .

وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى الى قاضي التحقيق أن تحيل معها الشكوى المذكورة .

- تقابل المادتين ١/٣٤ ، ٥١ من القانون السابق .

حكم

٥٢٤ - يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية في مرحلتى الاستدلال والتحقيق أن يكون بطلب صريح سواء في الشكوى المقدمة لمأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أثناء سير التحقيق .

(١٢/٦/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٤٧ ص ٧٦٣)

مادة ٢٨

الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات ، ولا يعتبر الشاكي مدعيا بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في شكواه او في ورقة مقلعة منه بخلاف ذلك ، او اذا طلب في احدهما تعويضا ما .

- تقابل المادتين ٤٩ و ٥٠ من القانون السابق .

مادة ٢٩

لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم

شفهيا أو بالكتابة •

ولا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين الا اذا خيف الا استطاع
فيما بعد سماع الشهادة بيمين •

- تقابل المادة ٢٤ من القانون السابق •

الأحكام

السؤال والاستجواب

٥٢٥ - الاستدعاء الذى يقوم به مأمور الضبط القضائي - عملا
بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات - لا يعدو أن يكون توجيه طلب بالحضور
دون أن يتضمن تعرضا ماديا للمستدعى يمكن أن يكون فيه مساس بحريته
الشخصية أو تقييد لها مما قد يلتبس حينئذ بالقبض المحظور على مأمور
الضبط القضائي اذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس •

(١٩٩٣/٣/٩ ط ١١١٦٤٦ ط ٦١ ق)

٥٢٦ - استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه فى
جريمة سرقة لا يعدو أن يكون توجيه الطلب اليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام
الذى حام حوله فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحفظ عليه منعا من
هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة فى خلال الوقت المحدد قانونا •

(١٩٨٤/١٠/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٢ ص ٦٥٨)

٥٢٧ - توجه مأمور الضبط القضائي الى الطاعن وسؤاله عن الاتهام
الذى حام حوله فى نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع
الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية •

(١٩٨٢/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٣ ص ١٠٣٨)

٥٢٨ - لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة
اليه دون أن يستجوبه تفصيلا أو أن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما
فى ذلك اعترافه بالتهمة •

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

٥٢٩ - لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ اجراءات جنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، والاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ ، ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩)

٥٣٠ - لما كان ما صدر عن مأمور الضبط القضائي من مواجهة للطاعن بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلا فيها وتوجيه الاتهام اليه انما ينطوي على استجواب محظور في تطبيق المادة ٢٩/١ اجراءات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ضمن الأدلة التي تساند اليها في ادانة المحكوم عليهم - على الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه . ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧)

٥٣١ - الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها اذا شاء الاعتراف .

(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧ ، ١٩٨٢/١٢/٢٢ س ٣٣ ق ٢١٣ ص ١٠٣٨)

٥٣٢ - الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤٤١)

٥٣٣ - ان الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية

كما يفندها ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف ، واذ كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلًا لما أبدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجوابًا ولا يخرج عن حدود ما نيط بمأمور الضبط القضائي ، فان ما تثيره الطاعة في هذا انصدد لا يكون سديدًا .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ،
١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧)

٥٣٤ - من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ اجراءات جنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ، ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧ ،
١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ١ ص ٥)

المواجهة

٥٣٥ - ان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط لحلوه من مواجهته بباقي المتهمين مردود بأن المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور قانونا على مأمور الضبط القضائي اتخاذها .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٧ ص ١٠١٢ ،
١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

٥٣٦ - من المقرر أن المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور قانونا على مأمور الضبط القضائي اتخاذها .
(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧)

٥٣٧ - سماع أقوال المتهم يستوجب لزوما وحتما احاطته علما بالتهمة المنسوبة اليه وهو ما يشمل مواجهته بالمضبوطات ، واذ كان هذا الاجراء مشروعا فمن البدهاة ألا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .
(١٩٨١/١/٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠ ص ٢٣)

٥٣٨ - المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي اتخاذها ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة بشأن بطلان محضر الضبط لحلوه من مواجهتها ببقية التهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .
(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

الاستعانة بخير

٥٣٩ - من المقرر أن عضو النيابة يوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية ، بما في ذلك ما تجيزه المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو بالكتابة بغير حلف يمين .
(١٩٨١/٣/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٢ ص ٢٠٢)

٥٤٠ - لعضو النيابة العامة بوصفه رئيسا للضبطية القضائية الحق في الاستعانة بأهل الخبرة وفي طلب رأيهم شفاهة أو بالكتابة بغير حلف يمين ، عملا بالمادة ٢٩ اجراءات جنائية .
(١٩٧٨/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤ ص ٧٤ ،
١٩٨٦/٢/١٢ الطعن رقم ٥٩٦٨ سنة ٥٥ ق)

٥٤١ - عدم حلف أعضاء لجنة الجرد اليمين القانونية ليس من شأنه أن ينال من عملها ، لما هو مقرر من أن عضو النيابة العامة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر مأموري الضبط القضائي في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة

تطلب رأيهم شفاهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين .

(١٩٨٧/٢/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٩ ص ١٨٠)

٥٤٣ - من المقرر أنه ولئن أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقاريرهم كتاباً ، إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وتطلب رأيهم شفاهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين .

(١٩٨٧/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٤ ص ٧٨٧)

٥٤٣ - أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتاباً ، كما أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ إجراءات جنائية تجيز للمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهاً أو بالكتابة بغير حلف يمين وكان القانون لا يشترط في مواد الجرح والمخالفات إجراء أي تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى ولو لم يحلف مقدمه يميناً قبل مباشرته المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة .

(١٩٧٥/٤/١٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٦ ص ٣٢٣)

٥٤٤ - لما كانت لجنة الجرد قد شكلت بناء على نداء وكيل النيابة العامة وأن عمل تلك اللجنة بوصفه عملاً من أعمال التحقيق أو عملاً من أعمال الاستدلال إنما تم بناء على نداء النيابة العامة لأعضائها ،

فلا يترتب البطلان على اجرائه فى القضية سواء كان النذب من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق أو بوصفها رئيسة الضبطية القضائية ، وكل ما للمتهم هو أن يتمسك بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهى على بينة من الأمر .

(١٩٨٧/٢/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٩ ص ١٨٠)

٥٤٥ - تجيز المادة ٢٩ اجراءات لمأمرى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٨٧)

٥٤٦ - ان اجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذى قام به مأمور الضبط القضائى يعتبر من اجراءات الاستدلال التى لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٩ ص ٧٩٥)

الفصل الثاني

فى التلبس بالجريمة

مادة ٣٠

تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة
يسيرة .

وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبع المجنى عليها مرتكبها ، أو اذا
تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها ، أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت
قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها
على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو اذا وجدت به فى هذا الوقت آثار أو علامات
تفيد ذلك .

- تقابل المادة ٨ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد استبدل هذا النص بالنص الحالى وهو مشاهدة الجانى متلبسا
بالجريمة ، اذ يوهم أن الجريمة لا تكون مشهودة الا اذا كان الجانى قد ضبط متلبسا وهو معنى
يخالف المقصود من النص ، وقد زيدت على الحالات الأربع التى تعتبر الجريمة مشهودة حالة
خامسة هى وجود آثار أو علامات بمرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب يستدل منه على أنه فاعل
أو شريك فيها ، كان توجد به خدوش حديثة أو آثار مقذوف نارى حديث أو دماء ظاهرة
بملابسه ، وذلك لأن وجود هذه الآثار والعلامات لا يقل عن حالة حمل الأسلحة أو الآلات أو
الأمثلة فى الدلالة على ارتكاب الجريمة .

الأحكام

٥٤٧ - لما كانت المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية
الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز
القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من
التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا
الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون .
وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا

طبيعيا من حقوق الانسان - يستوى فى ذلك أن يكون القيد قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل ، أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز اجراؤه الا فى حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا ، أو بإذن من السلطة القضائية المختصة ، وكان الدستور هو القانون الوضعى الأسى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه ، فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، يستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور .

(١٩٨٣/١١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٦ ص ٩٣٤)

تعريف التلبس

٥٤٨ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح للمأمور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة .

(١٩٨٥/٢/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٣ ص ٢٠٩)

٥٤٩ - التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .

(١٩٧٣/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣٩ ص ١١٧٧)

٥٥٠ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت فى جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلا أو شريكا . هذا ولا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها .

(١٩٧٩/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٩ ص ٥١٤)

٥٥١ - التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ، فمتى تحقق فى جريمة صحت الاجراءات المقررة له فى حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا ، شوهد فى مكان وقوعها أو لم يشاهد .

(١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٧)

(ص ٦٦٥)

٥٥٢ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص

مرتكبها ، قيامها فى جريمة يؤدى الى صحة اجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من له اتصال بها سواء آكان فاعلا أم شريكا • ويكفى لتوافرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً • وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة ومبلغ كفايتها يكون مبدأة لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع •

(١٩٩٣/١٠/٣ ط ١٩٧٣٩ س ٦١ ق)

٥٥٣ - ان التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها ، كما هو المستفاد من نص المادة ٤١ تحقيق الجنايات الفرنسى الذى هو مصدر المادة ٨ تحقيق جنايات ، وكما هو ظاهر من النص الفرنسى لهذه المادة ، وهو ما استقر عليه القضاء • والحالة الاولى التى تشير اليها هذه المادة هى التى يفاجأ فيها الجانى حال ارتكاب الجريمة ، فيؤخذ فى ابان الفعل وهو يفارق اثمه ونار الجريمة مستعرة ، والشارع يعتبر مفاجأة الجانى وهو يرتكب الجريمة دليلا قويا على اجرامه ، ولذلك فقد أباح لمأمور الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة الى اذن من النيابة ، بل لقد أجاز لآى فرد من الأفراد أن يقبض عليه ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه الى أحد رجال الضبط (م ٥) ، والمفاجأة أغلب ما تكون عن طريق الرؤية ، وهذا - على ما يظهر - هو ما حدا على استعمال كلمة رؤية فى النسخة العربية • ولكن الرؤية ليست شرطا فى كشف حالة التلبس ، بل يكفى ان يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، سواء آكان ذلك عن طريق السمع أو البصر أو الشم • على انه ينبغى أن تتحرز المحاكم فلا تقر القبض أو التفتيش الذى يحصل على اعتبار أن المتهم فى حالة تلبس الا اذا تحققت من أن الذى أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتل الشك •

(١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٥)

(ص ٥١٥)

٥٥٤ - حالة التلبس بالجريمة غير مقصورة على الجريمة وقت ارتكابها ، بل تشمل الجريمة التى ارتكبت وقبض على فاعلها فورا •

(١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٢ ص ٦٦)

٥٥٥ - الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول الأماكن العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو إجراء إداري مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إجراؤها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(١٩٨٦/٢/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤٥ ص ٢١٧)

حالات التلبس محصورة

٥٥٦ - ان القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتمثيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب .
واذن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية - ما دام المتهم لم يكن في إحدى حالات التلبس المذكورة - إجراء التفتيش استنادا إلى أن حالته أقرب ما تكون إلى حالة التلبس الاعتباري .

(١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٢

ص ٢٦٨)

الزمن في التلبس

٥٥٧ - لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل إلى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ، ما دام أنه قد بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ،

١٩٦٠/١١/١٤ س ١١ ق ٥٠ ص ٧٨٢)

٥٥٨ - ليس في مضي الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنتفي به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون ما دام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع .

(١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٨٤ ،

١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢)

٥٥٩ - لا ينفي قيام حالة التلبس كون رجل الضبط القضائي قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارفتها ما دام أنه قد بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة على أثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخبر اليه يحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه ، ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سلبيا لما نمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنحة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما ، وهو ما لا يعدو أن يكون تعرضا ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني .

(١٧/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣)

٥٦٠ - اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر الى محل القتل وتحقق من وقوعها قبل ابلاغه عنها ، فأسرع الى منزل المتهم لتفتيشه ، فان هذا التفتيش يعتبر حاصلا في حالة تلبس ويكون صحيحا قانونا ، وليس ينفي قيام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل الى محل الحادثة بعد وقوعها بزمن ما دام الثابت أنه بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة وما دام قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(١٦/٣/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩)

(ص ٥٨٣)

المظاهر الخارجية

٥٦١ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم المظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ، ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ و ١٦٣ و ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالمظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي تم على مقتضاه ، وذلك تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب . والأعمال الاجرائية محكومة من جهتي الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها .

(٥/٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣١ ص ٢١٣)

٥٦٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في مجرد ما يعترى الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر الدلائل الكافية على اتهامه بالجريمة المتلبس بها ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه .

(١٩٨٥/٢/٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٣ ص ٢٠٩)

٥٦٣ - وجود مظاهر خارجية تنبئ عن ارتكاب جريمة ، كفاية ذلك لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما يكشف عنه التحقيق أو المحاكمة .

(١٩٨٨/١٠/٢٠ ط ٤٥٠٨ س ٥٧ ق)

٥٦٤ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط التلبس باحراز المخدر أن يكون من شاهك هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس مسمى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، يستوى في ذلك أن يكون هذا المخدر ظاهراً أو غير ظاهر .

(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥ ،

١٩٨٢/٢/٤ س ٣٣ ق ٣٠ ص ١٤٩ ، ١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩ ، ١٩٥٧/٢/٢٥ س ٨ ق ٥٠ ص ١٧٣)

٥٦٥ - يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقيق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس يستوى في ذلك أن تكون تلك الحاسة الشم أو حاسة النظر .

(١٩٧٠/٣/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٨ ص ٣٥٥)

٥٦٦ - من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ عن ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل

مرتكبها ، واذا كان ذلك وكان الضابط قد شاهد المتهم محرزا سلاحا فانه يكون من حقه أن يفتش المطعون ضده ، فاذا عثر معه عرضا على مخدر أثناء بحثه عن السلاح وذخيرته وقع ذلك الضبط صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ اجراءات .

(١٩٨٤/٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٦ ص ٢٢٢ ،
١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢)

٥٦٧ - حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد اسقاطها ما دام انفصالها عن شخص من القاهما يقطع صلته بها ويبيع لأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وانما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر في سلامة اجراءات الضبط .

(١٩٦١/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٥١ ص ٢٨٠)

٥٦٨ - متى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط المباحث للانتقال الى مقهى المتهم الذى صدر الاذن من النيابة العامة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى أن المتهم أثناء التفتيش يضع يده فى جيبه ويخرج شيئا منه محاولا القاءه والتخلص منه ، فهذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة فى حكم المادة ٨ تحقيق جنايات ، وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٧ ص ٣٨٨)

٥٦٩ - اذا وجدت مظاهر خارجية منها بذاتها ما ينبئ عن ارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة فذلك يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة ، ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك أنه لا جريمة .

(١٩٤٠/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٣ ص ٢١٧ ، ١٩٤٠/١٢/٢٣ ق ١٧٥ ص ٣٢٧)

٥٧٠ - ان مجرد رؤية المتهم المطعون ضده حاملا سلاحا ، يجعله فى حالة تلبس باحراز السلاح ، حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على

حيازته .

(١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢)

٥٧١ - ان مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده ، وعدم تقديمه لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح ، ذلك يعتبر تلبسا بجنحة حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة ، اذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة أو أن المتهم هو الذي قارفها . واذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحا وتفتيشه سواء لداعي مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدله مادية متعلفه بالجريمة كالحراطيش الخاصة بالسلاح الذي ضبط معه صحيح كذلك . ومتى كان التفتيش صحيحا فان مأمور الضبط القضائي الذي باشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش ، سواء في ذلك ما يكون متعلفا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقه أمرها أو بآيه جريمة أخرى نم تكن وقتئذ محل بحث .

(٢٩/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٢

ص ٧٨٣)

اثبات التلبس

٥٧٢ - التلبس وصف يلزم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها ولا يلزم للكشف عن هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيية هذا الكشف بل يكفي أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة تستوى في ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

(١٠/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠)

٥٧٣ - حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بحاسة من حواسه .

(١٥/٩/١٩٩٣ ط ٢٦٠٥ س ٦٢ ق)

٥٧٤ - من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ، شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها .

(١٩٨٣/١١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٦ ص ٩٣٤)

٥٧٥ - من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بادراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير . ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها .

(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٨ ص ٦٨٧)

٥٧٦ - لا يكفي لقيام حالة التلبس بجريمة رشوة أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة من الغير ما دام هو لم يشهد أثراً من آثارها ينبىء بذاته عن وقوعها ، ولا يكفي للقول بقيام هذا الأثر على ما أشار إليه الحكم فى موضع منه من أن المرشد قد أنهى إلى الضابط مضمون ما أشر به الطاعن (الطبيب المتهم) على الخطاب الذى أثبت به نتيجة كشفه عليه طبياً ما دام أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل اجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار إليه وبيان ما إذا كانت هذه الصورة تعد أثراً من آثار جريمة الرشوة ومظهرها من مظاهرها ينبىء بذاته - بعيداً عن الملابس الأخرى - عن وقوعها أو أنه يقصر عن الأنباء بذلك بما ينحسر به القول بوقوع الجريمة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(١٩٦٦/٣/١ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٢ ص ٢٢١)

٥٧٧ - حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بأحدى حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ، طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها .

(١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٤ ص ١٠١١)

٥٧٨ - من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها باحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها ، اللهم الا اذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضى المضي فيها تدخل ارادة الجاني فى الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه .

(١٧/٥/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٤٨)

٥٧٩ - أورد الشارع فى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ الرؤية فى مشاهد الجريمة المتلبس بها تعبيرا عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية انما عنى ببيان الحال التى ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أيهما ببرهة يسيرة . ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى فى ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هى الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفى أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة من حواسه ، يستوى فى ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم ، متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتمل شككا ، فيكون ما انتهى اليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية ، منطويا على تاويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .

(١٩/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٩ ص ٧٩٣)

٥٨٠ - ان حالات التلبس واردة فى المادة ٨ ت ٠ ج على مسبيل الحصر ، فلا يملك القاضى خلق حالات تلبس جديدة غير الحالات التى ذكرها القانون بالنص ، ولكن يمكن القول بتوافر شرط التلبس الذى يفسح للمأمور الضبطية القضائية فى سلطات التحقيق التى فصلها الباب الثانى من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات - ومنها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغیر حاجة الى استئذان النيابة - يجب أن يكون مأمور الضبط القضائي قد شاهد بنفسه الجاني وهو فى احدى حالات التلبس التى عدتها المادة ٨ سالفة الذكر . فاذا لم يكن قد شاهد الجاني أثناء ارتكاب الجريمة فعلا فيجب

على الأقل أن يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال قائمة ومعالمها بادية تنبئ عن وقوعها . فاذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فلا أقل من أن يكون شاهد المجنى عليه ، أو شاهد عامة الناس وهم يشيرون للجاني بصياحهم أو رأى الجاني عقب وقوع الجريمة بزمن قريب وهو حامل لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو مشارك في ارتكابها . وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة تبين لمأمور الضبطية القضائية الاستماتع بتلك السلطات الواسعة السابقة الاشارة اليها أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ التلبس عن طريق الرواية ممن شاهده ، على حين لا يكون هو بنفسه قد شاهد صورة من صورته المتقدمة الذكر ، فاذا كان الثابت أن الذي شاهد المتهم وهو في حالة التلبس بالجريمة - وهي جريمة بيع المواد المخدرة - هو المرشد الذي أرسله الضابط لشراء المادة المخدرة ، فلما حضر الضابط الى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس ، فلا يمكن عند حضور الضابط اعتبار هذا المتهم في حالة تلبس ، ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التي حملها المرشد الى الضابط عقب البيع أثرا من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قائمة فعلا وقت انتقال الضابط ، لأن الآثار التي يمكن اتخاذها امارا على قيام حالة التلبس انما هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الانباء عن ذلك الى شهادة شاهد .

(١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨١

ص ٤٨٣ ، ١٩٣٨/٥/٢٣ ج ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٣٧)

تقدير توافر التلبس ، موضوعي

٥٨١ - تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب ما دامت النتيجة التي انتهت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

٥٨٢ - لئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا الى تقدير محكمة الموضوع دون معقب ، الا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٨ ص ٦٨٧)

٥٨٣ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، ويكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وتقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها للفصل فيما اذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكول الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٩ ص ٩١٠ .

١٩٧٧/١/٩ س ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨)

٥٨٤ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

(١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٧ ص ٢٠٤ ،

١٩٧٧/٥/٢٩ س ٢٨ ق ١٣٨ ص ٦٥٤ ، ١٩٨١/١/٧ س ٣٢ ق ١ ص ٢٣)

٥٨٥ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي للنتيجة التي انتهت اليها .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩ ،

١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

التلبس في جريمة الزنا

٥٨٦ - نصت المادة ٢٧٦ عقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .

(١٢/١٠/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٢ ص ٨٢٢ ، ١٦/١١/١٩٦٤ س ١٥ ق ١٣٤ ص ٦٧٩ ، ٢٥/١٢/١٩٨٦ س ٣٧ ق ٢١٣ ص ١١٢١)

٥٨٧ - لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ عقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .

(٢٤/٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٠٧ ص ٥٦٦)

٥٨٨ - انه وان كان النص العربي للمادة ٢٧٦ عقوبات قد جاء به في صدد ايراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة « القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل » ، الا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها ، فان مراد الشارع ، كما هو مستفاد من النص الفرنسي ، ليس الا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . واذن فيجوز اثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم انه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكاب الزنا اذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في أن الزنا قد وقع .

(١٨/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٠

ص ١٤٢)

٥٨٩ - ان القانون لا يجيز اثبات التلبس بشهادة الشهود الا في باب الزنا ، فان المتفق عليه أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية ، بل يكفي أن

يشهد بعض الشهود برؤيتهم اياه فى حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة فى هذه الحالة بواسطة مأمورى الضبطية القضائية .

(١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩١)

ص ٤٨٣)

٥٩٠ - ان القانون انما أراد بحالة التلبس التى أشار اليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجة المزنى بها فى ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا . فمتى بين الحكم الوقائع التى استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يعدو أن يكون شروعا فى جريمة الزنا ، لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاض الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ، خصوصا اذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم دليلا على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٣)

ص ٥٢٥)

٥٩١ - حالة التلبس المنصوص عليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات الخاصة بالشريك فى الزنا لا تقتضى حتما حالة التلبس المبينة فى المادة ٨ ت . ج أى أن يشاهد الجانى وقت ارتكاب الجناية أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة بل يكفى أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا فى ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا فى أن الجريمة قد ارتكبت . ويجوز اثبات حالة التلبس بكل الأدلة القانونية بما فيها البينة . أخرج المتهم امرأة متزوجة من منزل زوجها وأسكنها حجرة فى منزل شخص آخر حيث أقام معها ليلة كاملة ثم تردد عليها مرارا فحكمت المحكمة بأن هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشهود تكون حالة التلبس فيما يتعلق بالشريك فى الزنا .

(أسيوط الابتدائية ١٩١٦/٢/١٠ المجموعة الرسمية س ١٧)

ق ٥٦)

صور يتوافر فيها التلبس

٥٩٢ - تتوافر حالة التلبس بجريمة تسهيل تعاطى المخدر لآخر ،

بوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .

(١٩٩٣/٥/٥ ط ١٧٥٦٥ س ٦١ ق)

٥٩٣ - بما كان الثابت أن الضبط والتفتيش كانا نتيجة كشف هذه الزراعات عريضاً أثناء مرور رئيس مكتب المخدرات في حملة لتفقد الزراعات وضبط ما يجرم القانون زراعته ، فإن الجريمة في هذه الصورة تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعنين وتفتيش زراعاتهم دون اذن من النيابة العامة .

(١٩٨١/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٢١ ص ١٢٢٩)

٥٩٤ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبثقة من السيارة في حوزة المتهمين وتجمع انعامه حولها من صياحهم بأن بالسيارة مخدراً وشم شرطي المرور هذه الرائحة وانهاء ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياهما على تلك الحال ، وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانوناً .

(١٩٦٠/٤/٤ أحكام النقض س ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨)

٥٩٥ - اذا كان يبين مما أورده الحكم ان رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملاً من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدرات - وذلك تنفيذاً لأمر صدر ممن يملكه ، فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشتبه في أن يكون المعتقل موجوداً بها للقبض عليه . فاذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئاً فيها ، فان جريمة احراز المخدر تكون متلبساً بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل من يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة .

(١٩٥٩/١٢/١٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٠ ص ١٠٢٤)

٥٩٦ - لمأمور الضبط القضائي - الذي يرافق مندوب ادارة الغاز

والكهرباء - عند مشاهدته ما يدل على السرقة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من سلطة التحقيق ، اذ أن كل ما يظهر له من جرائم في أثناء ذلك الفحص يجعل الجريمة في حالة تلبس . ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر أن تكون السرقة قد بدأت فعلا في تاريخ سابق على هذا الاجراء ، لأن جريمة السرقة وان كانت جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكابها ، الا أنها في صورة الدعوى جريمة متتابعة الأفعال يقتضى المضي فيها تدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه ، فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التي تمت على أساس التلبس .

(١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٣ ص ٩٤٣)

٥٩٧ - يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمي المتهم ، فاذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا الى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢ ص ٨٤)

٥٩٨ - مشاهدة نور كهربائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه متاعدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو مما تتحقق به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون .

(١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٤ ص ٥٦٧ ،

١٩٣٧/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٩ ص ٦٣)

٥٩٩ - اذا كان الضابط قد شاهد جريمة احراز المخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى ، فان من حقه أن يفتش المقهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بالجريمة .

(١٩٥٥/١١/١ أحكام النقض س ٦ ق ٣٧٥ ص ١٢٨٢)

٦٠٠ - ان ضبط المتهم يعرض المخدر للبيع في الطريق العام على الكونسابل الذي تنكر في زي تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة

يجعل الجريمة متلبسا بها .

(١٣/٤/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥١ ص ٦٩١)

٦٠١ - تفتيش منزل المتهم بواسطة مأمور الضبطية القضائية للبحث عن أسلحة أو ممنوعات تبيح له أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود الأسلحة فيه ، وعثوره على أكياس معدة لوضع مخدرات يجعله حياال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .

(١٣/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٥ ص ٥٨٢)

٦٠٢ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجرى في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع انصياح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي اليه وأمسك به وعندئذ ألقى بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده الى مركز البوليس فقام الضابط بتفتيش سكنه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس ازاء جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الأمر فيها ، ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم ، واذا ما ألقى هذا ما بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الأساس فان الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(١٣/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٢ ص ٥٣٨)

٦٠٣ - ان رؤية ضابط البوليس المتهمة وهي تلتقى بالمخدر ، ذلك تلبس بجريمة احراز المخدر .

(١٣/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٢ ص ١٠٤٨)

٦٠٤ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاستدلال بحالة التلبس على المتهم ما دامت بينت أنه شوهده وهو يجرى من محل الحادثة بعد حصولها مباشرة والأهالي يصيحون خلفه أنه القاتل وهو يعدو أمامهم حتى ضبط على مسافة ١٥٠ مترا من مكان الحادث .

(١٣/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٢ ص ٥٣٧)

٦٠٥ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتفق مع أعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مادة مخدرة الى داخل البلاد واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها اليه في مدينة الاسماعيلية وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد الى السيارة التي كانت تحمل المادة المخدرة ثم تحسس تلك المادة بيده وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة الى مقرها الذي أراده لها وهو مقهى أبيه ، ولكنه فوجئ قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدر على تلك الصورة فان الحكم يكون على حق اذ اعتبره متلبسا بأحراز المادة المخدرة .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢ ص ٣)

٦٠٦ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم شوهد بقطار السكة الحديد يتلفت يمنة ويسرة وبجانبه حقيبة ، فأثار ذلك شبهة رجل البوليس فيه ، فاقتاداه الى الضابط فسأله فأنكر ملكيته للحقيبة ففتشها فوجد بها مقادير من الأفيون ، فلا يحق له أن يتمسك ببطلان تفتيشها ، اذ ما دامت الحقيبة لم تكن مع المتهم يحملها بل شوهدت بالقطار بجواره ، وما دام المتهم قد صرح بأن الحقيبة ليست له فلا يكون ثمة حرج على رجال الضبطية القضائية اذا هم فتحوها وفتشوها .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٧)

(ص ٦٧٣)

٦٠٧ - ضبط الراشي حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف جريمة الرشوة وقت ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ويفتشه ، ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ الرشوة أن رفضت الاذن في التفتيش لعدم تبين المراد تفتيشه .

(١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٣)

(ص ٥٧٦)

٦٠٨ - اذا كان الضابط المأذون في التفتيش لغرض معين قد شاهد عرضا أثناء اجرائه جريمة قائمة فأثبت ذلك في محضره ، فلا يصح الطعن على عمله هذا بأن فيه تجاوزا للاذن الصادر له ، اذ هو لم يقم بأى

عمل ايجابى بقصد البحث عن جريمة .

(١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧)

٦٠٩ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذى فتح بنفسه الحقيبة المشتبه فيها ، فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعثت هذه الرائحة متصاعدة من الحقيبة يعتبر تلبسا بجريمة احراز المخدر يخول من شملها من رجال الضبط القضائى البحث عن الحقيقة وضبط المخدر الذى بها للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة .

(١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦ ص ١٤)

٦١٠ - ان مشاهدة المتهم فى حالة اضطراب وهى خارجة من احدى غرف المنزل الذى تقيم فيه مع زوجها الذى صدر الاذن من النيابة بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ورؤية رجال البوليس لها وقتئذ وهى تحمل شيئا فى يدها تحاول اخفائه ، ظنوه مخدرا ، كل ذلك يجعلها بناء على المادة ٨ تحقيق جنايات فى حالة تلبس بجريمة الاحراز ، فيكون ضبط رجال البوليس ما فى يدها صحيحا .

(١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٧ ص ٦١٢)

٦١١ - اذا كانت الواقعة هى أن ضابط المباحث استصدر أمرا من النيابة بتفتيش منزل متهم فلما دخله وجد شخصا غير المتهم جالسا معه فأمسك به ، وكان بحجره وقتئذ مادة بيضاء ألقاها على الأرض فالتقطها الضابط ثم فتشه فوجد فى جيبه ورقتى هيروين ، فهذا الشخص يعتبر وقت مشاهدة المادة البيضاء معه ومحاولة التخلص منها عند رؤيته للضابط فى حالة تلبس تبرر التفتيش الذى وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل فيما بعد أن تلك المادة البيضاء لم تكن من المواد المحرم احرازها .

(١٩٣٧/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٦ ص ١١٨)

٦١٢ - ان مشاهدة الجانى يحمل مخدرا هى من حالات التلبس

بالجريمة ، بل هي أظهر الحالات وأولها .

(١٥/٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣)

٦١٣ - تعتبر حالة من أحوال التلبس تبيح لرجال الحفظ ضبط المخدر بدون إذن من النيابة اذا أخرج المتهم المادة المخدرة من جيبه وأخفاها بين أصابعه .

(الجيزة الجزئية ٢٠/٣/١٩٣٩ المجموعة الرسمية س ٤٠

ق ١٣٤)

٦١٤ - اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن رجل الحفظ رأى المتهم يسرع الى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه شيئا فأدرك أن المتهم انما أراد اخفاء مادة مخدرة فسارع الى ضبطها وضبطها فعلا ، فهذه الحالة من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .

(٦//١٩٣٦٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٥

ص ٥٩١)

صور لا يتواءم فيها التلبس

٦١٥ - لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، كما انه من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس ما دام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها . وكان مؤدى الواقعة التي أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن الطاعنة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ اجراءات ولا يصح الاستناد الى القول بأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة الى انها من المعروفات لدى الشرطة بالاعتقاد على ممارسة الدعارة والى ما قرره حائز الشقة التي ضبطت فيها ، ذلك أن مجرد دخولها احدى الشقق واخبار حائزها مأمور الضبط القضائي انها قدمت اليه لممارسة الدعارة وأنها اعتادت ذلك ، كل هذا لا ينبئ بذاته عن ادراك مأمور الضبط القضائي بطريقة يقينية ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم فان ما وقع على الطاعنة هو قبض

صريح ليس له ما يبرره .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٩ ص ٦٣٢)

٦١٦ - لما كان سقوط اللقافة عرضا من الطاعن عند اخراج بطاقة الشخصية لا يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك في حيازته القانونية ، واذا كان الضابط لم يستبين محتوى اللقافة قبل فضها فان الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر على المادة ٣٠ أ ج .

(١٩٨٤/٤/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٧ ص ٤٢٨)

٦١٧ - سقوط اللقافة المحتوية للمخدر عرضا من المتهم عند اخراجه بطاقة تحقيق شخصيته ، لا يعتبر تخليا عن حيازتها ، وعدم تبين رجل الضبط محتواها قبل فضها لا تتوافر حالة التلبس التي تبيح اجراء التفتيش .

(١٩٩٢/٤/٩ ط ٦٨٠٣ س ٥٩ ق)

٦١٨ - ان تخلي المطعون ضدهما عما يحملانه عند مشاهدتهما مأمور الضبط القضائي يهم باللاحاق بهما لا ينبىء بذاته عن توافر جريمة متلبس بها تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه .

(١٩٨٥/٤/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٨٨ ص ٥٢٤)

٦١٩ - اذا كانت الواقعة التي اوردها الحكم هي ان رجل البوليس الملكى شاهدا وهما يمران باحدى عربات القطار المتهم يتلفت يمنة ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارباكة ، ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب ، فان هذه المظاهر بفرض صحتها ، ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .

(١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦ ص ٦٠)

٦٢٠ - ان صور التلبس قد وردت فى القانون على سبيل الحصر ، ولا يجوز القياس عليها ، فاذا أعربت المحكمة عن عدم ثقتها فى قول المخبر

أنه اشتم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله على أنه لما رأى المتهم يحاول القاء المنديل قبض عليه وأخذ منه المنديل واشتمه ، فان الحكم يكون قد أخطأ في القانون اذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة القاء المنديل لا يؤدي الى اعتبار الجريمة المسندة الى المتهم متلبسا بها ، لأن ما حواه المنديل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .

(١٩٥٨/٣/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٦١ ص ٢١٣)

٦٢١ - مجرد اضطراب المتهم وارتبأكه واخراجه اللقافة من صدره محاولا القاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقي القبض على أخيه الذي كان يسير في صحبته لا ينبئ بذاته عن احرازه المخدر ، ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه .

(١٩٥٣/١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ١٥٤ ص ٤٠٢)

٦٢٢ - مجرد دخول امرأة معروفة للشرطة بالاعتقاد على ممارسة الدعارة باحدى الشقق المفروشة لا ينبئ بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية ارتكاب المتهم هذه الجريمة ، والتعرض لها هو قبض ليس له ما يبرره .

(١٩٨٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٧ ص ٤٢٨)

٦٢٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهدا مصادفة أثناء مرورهما شخصا يجلس أمام محل يدخن في جوزة زعما أنهما اشتما رائحة الحشيش فتصاعد منها ، فتقدم الضابط منه وضبط الجوزة بمحتوياتها ، وفي هذه الأثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من جيبه فبادر واستخلصها منه وفتحها فعر بها على قطعة من حشيش ، ثم ثبت من التحليل أن الجوزة ومحتوياتها خالية تماما من أى أثر للمخدر ، وأن ما ضبط بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شم رائحة الحشيش ثم قضت بالبراءة فان قضاءها يكون سليما ، وذلك بأن ضبط الجوزة وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده وهما من اجراءات التفتيش ما كان يسوغ من القانون لرجلى الضبطية القضائية اتخاذهما بغير اذن من النيابة العامة ، كما لم يتوفر في الجهة الأخرى حالة التلبس بالجريمة تبرر هذا الاجراء .

(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٤ ص ١٠٢٩)

٦٢٤ - اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم وهو ممن اشتهروا بالاتجاه في المخدرات ، وجد بين أشخاص يدخنون في جوزة مطبقا بيده على ورقة ثم حاول الهرب عند القبض عليه ، فهذه الواقعة لا تتوفر فيها قيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون ، إذ أن أحدا لم يكشف عن مخدر بأي حاسة من حواسه قبل اجراء القبض والتفتيش .

(١٦/٥/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠٨

ص ٨٨٥)

٦٢٥ - ان رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدرا استنجا من الملابس ، ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به في القانون .

(١٠/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٧

ص ٧٥٠)

٦٢٦ - اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم عند رؤيته رجال البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة ، لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته . واذن فاذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وفتشوه ، فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . ولكن الاذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه مما ورد فيه بأن تحريرات البوليس السابقة تدل على ان المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحرز مواد مخدرة في منزله هو اذن صحيح والتفتيش الحاصل بناء عليه يكون مستقلا عن اجراءى القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يبطل ببطلانهما ، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(١٥/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٥

ص ٤٢٢)

٦٢٧ - اذا شوهد المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فشاهد به بقعا سوداء أثبت التحليل فيما بعد أنها

من أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها .
(١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٥ ص ٣٦٩)

٦٢٨ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم ان ضابط المباحث عندما ذهب الى المنزل الذى أذن له من النيابة بتفتيشه لم يجد صاحب المنزل وانما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ، ولما رآه من أنها كانت تضع احدى يديها فى جيبها وتمسكه بالأخرى ، فطلب اليها أن يفتشها فلم تقبل ، واذ حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الحفراء دست اليه فى يده شيئا أخرجه من جيبها فتسلمه منه الضابط فاذا به مادة اتضح من التحليل أنها أفيون ، فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر ، اذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهمه شوهدت فى حالة من حالات التلبس والاذن الذى صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف الى تفتيشها هى لما فى هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التى كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم ان المتهمه اذ أخرجت المادة المخدرة من جيبها انما كانت مكرمة مدفوعة الى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهرا عنها .

(١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٤ ص ٣٦٨)

٦٢٩ - اذا كان ما دفع به المتهم أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد ألقى امامه المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه ، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش ، على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن فى حالة من حالاته .

(١٩٤٠/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٧ ص ٢٢٢)

٦٣٠ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أنه وصل الى علم المحقق من رجال المباحث أن المتهم يتجر بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بهذا الى مكان المتهم الذى اعتاد الجلوس امامه ، فلما رأى المحقق ومن معه قام وجرى يريد الاختفاء أو الهرب فتبعوه وأمسكوه ، وفتشه الضابط وضبط

معه المخدر ، فهذه الواقعة لا تدل على قيام حالة التلبس .

(١٩٣٨/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٢٧)

٦٣١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن، عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشي واحدى يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهيروين ، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل المحصر .

(١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٩ ص ١٤٢)

٦٣٢ - التلبس لا يقوم قانونا الا بمساهمة الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة الى آخر ما جاء بالمادة ٨ ت ج ، فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

(١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٥ ص ٤٢٥)

صور للتغلي الاختياري

٦٣٣ - لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم اللقافة الى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوى مخدر الأفيون الذي عرض عليه شراؤه وحدد له سعره وقربه من أنفه ليشتم رائحته ويتأكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا فان الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش .

(١٩٧٧/١/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨)

٦٣٤ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذي ألقى بالكيسين واللقافة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى اجراء ، فتخلى بذلك عنهم طواعية واختيارا فاذا ما التقطهم الضابط بعد ذلك وفتحهم ووجد فيهم مخدرا فان جريمة احرازه تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن

وتفتيشه دون اذن من النيابة العامة .

(١٩٧٦/٤/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٨ ص ٤٥٣)

٦٣٥ - القول بتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . فمتى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم بطاقته العائلية الى مساعد الشرطة للاستيثاق من شخصيته حين سماع أقوال الطاعن كشاهد في واقعة تعد ، وبفتحه اياها عثر فيها على المخدر ، وأبان الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو اجراء غير مشروع ، بل كان عن طوعية واختيار أثر تخلي الطاعن عن البطاقة ، فان الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهرا من البطاقة أو غير ظاهر ما دام أن الطاعن قد تخلى عنها باختياره .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥١ ص ٦٦٧)

٦٣٦ - تقديم المتهم طواعية واختيارا قطعة من المخدر الى الضابط والذي عرض عليه شراءه تتوافر به حالة التلبس . وتقدير توافر أو عدم توافر حالة التلبس موضوعي ما دام سائغا .

(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦٢٦٥ س ٥٨ ق)

٦٣٧ - تخلي الطاعن عما كان في يده من مخدر تتوافر به حالة التلبس بجريمة احراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٦٣٨ - قيام رجل الشرطة بفض اللقافة التي تخلى عنها الطاعن طواعية واختيارا بعد استيقافه استيقافا قانونيا ووجود المخدر بها يوفر حالة التلبس بجريمة احراز المخدر التي تبيح لرجل الضبطية القضائية القبض والتفتيش .

(١٩٧٩/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١)

٦٣٩ - طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره بعد استيقظا لا قبضا ، ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طوعية واختيارا يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش .

(١٩٧٠/١/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٩ ص ٤٣)

٦٤٠ - انه بفرض صحة ما ذهب اليه الطاعن من أن اللفافة قد انفجرت وبانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فان ذلك يوفر حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز المخدر .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢)

٦٤٢ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يسو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله ان تخليه عن اللفافة كان اتقاء لقبض باطل يخشى وقوعه عليه .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢ ، ٨٢ ص ٣٨٤ ، ١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩١ ص ٤٢٨ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٢ ، ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧ ، ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ق ١٤ ص ١٩)

٦٤٣ - اذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن ما أن شاهد الضابط حتى القى من يده باللفافة التي تبين انها تحتوى على المخدر ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة احراز المخدر ، لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧)

٦٤٤ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم أنه تخلى باختياره واراادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا يقدح في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج زواد المقهى - الذى كان المتهم من بينهم - حتى ينتهى الضابط من المهمة

التي كان مكلفا بها ، وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، اذ أن المقصود بهذا الاجراء انما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره .

(١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٤ ص ٩٠)

٦٤٥ - متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردها أن المتهم ألقى بالمتدليل وما فيه وتخلت عنه طواعيه ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهم من أن تخليها عما معها انما كان لحشيتها من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك أن حمل البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة ، وأداؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوي على معنى الاكراه الذي يعطل الارادة ويبطل الاختيار .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٥ ص ٤٢٦)

٦٤٦ - اذا دخل ضابط وكونستابل منزل متهم صدر بتفتيشه اذن من النيابة فشاهدا بمجرد دخولهما شخصا آخر يخرج من احدى الغرف ويلقى بلفافة كانت في يده على الأرض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتعقب الكونستابل هذا الشخص وقبض عليه ، فان القبض يكون قد تم صحيحا نتيجة وجوده في حالة تلبس باحراز مخدر تخلي عنه بارادته .

(١٩٥٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٤ ص ٦٩٢)

٦٤٧ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقى بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهاه ، فهذا يعتبر تخليا عن حيازتها ، فاذا ما ثبت من فحص هذه الجوزة أن بها حشيشا فان جريمة احراز المخدر تكون متلبسا بها ، ويكون تفتيش المتهم صحيحا .

(١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٩ ص ٦٨٦)

٦٤٨ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذي ألقى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل الا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التي ألقى بها باختياره وطواعية منه ، فالقبض والتفتيش يكونا صحيحين

لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها نتيجة التقاط المخدر وتبينه
بعد أن تخلى عنه صاحبه .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٨ ص ٥٠٠ ،
١٩٥٢/٤/٢٩ ق ٣٢٤ ص ٨٧٠ ، ١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٨ ص ٩٣٠ ،
١٩٥٢/٥/١٩ ق ٣٦٠ ص ٩٦٥)

٦٤٩ - متى كان الثابت أن المتهمين كانوا يجلسون الى منضدة في
أحد المقاهي وأمامهم ورقة ، فلما رأوا رجال البوليس قادمين نحوهم تخلوا
عن الورقة التي كانت أمامهم وألقى بعضهم أوراقا كان يحملها ، وهذا وذاك
قبل أن يقبض عليهم أحد أو يفتشهم ، فإن ضبط هذه الأوراق يكون
صحيحا . واذ كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه الى وقوع جناية
معاقب عليها بالمادة ٩٨/أ من قانون العقوبات ، فإن ما تلا ضبطها من قبض
وتفتيش يكون صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٨ ص ٥٢٤)

٦٥٠ - اذا كان الثابت بالحكم يفيد أن رجل البوليس قد رآه
أمر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما أن رآهما مقبلين عليه وضع
المكثل الذي كالي يحمله على كتفه ، فكشف رجل البوليس المكثل وتبين انه
مملوء بالجليجنايت فعاد به الى زميله ، فضبط المفرقات في هذه الحالة
لا يكون نتيجة تفتيش وقع على المتهم وبالتالي لا تكون له جدوى من الكلام
في صفة من باشر الضبط .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٣ ص ٣٧٨)

٦٥١ - متى كان الثابت من الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة
الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهم بالقبض عليه ، وأن القبض
والتفتيش لم يحصل الا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها
المتهم ، فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، وذلك لأن المتهم
هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطواعية منه .

(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤ ص ٥٨)

٦٥٢ - اذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة تدعو
الى الاشتباه اذ كان يتلفت يمنة ويسرة ، وبمجرد رؤيته لهم ترك العربة التي

كان يجلس فيها وانتقل الى أخرى ، فلما تتبعوه ألقى بالحقيبة التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهملوا بالقبض عليه ، فهذا منه يعد تخليا عن حيازتها وتركها للملكية فيها يخول من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص . فاذا ما فتحت ووجد فيها الشيء المسروق فان المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقة ، فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير اذن بهما من سلطة التحقيق .

(١٠/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٢ ص ٩٥٨)

٦٥٣ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هو الذي ألقى بنفسه ما كان يحرزه من مادة مخدرة بمجرد أن رأى رجل البوليس قادمين نحوه لضبطه وانهما تبينا أن ما ألقاه أفيونا ، فانلقاء تلك المادة يعتبر تخليا عنه ويخول كل من يجدها أن يلتقطها ، فاذا هو فتحها ووجد فيها مخدرا كان المتهم في حالة تلبس باحراز المخدر وجاز الاستشهاد عليه بضبطه معه على هذه الصورة .

(٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٥ ص ٧٢٨)

٦٥٤ - اذا كان المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه المخدر الذي كان معه على أثر متابعتة من رجال البوليس وقبللقاء القبض عليه فانه يصح الاستدلال عليه بالدليل المستمد من ذلك ، واذا كان المتهم لم يجر الا بعد العثور على المخدر الذي ألقاه فان تفتيشه يكون صحيحا على أساس التلبس بالجريمة بناء على مشاهدة المخدر من قبل .

(١٨/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٣٣

ص ٢٣٢ ، ٢٤/٣/١٩٤٧ ق ٣٤١ ص ٣٢٨)

٦٥٥ - انلقاء المتهم بالحقيبة التي كان يحملها في التربة على اثر سؤاله بمعرفة أومباشي البوليس ومن كان معه من رجال الدورية عن صاحبها وعما هو بداخلها يجعل لرجال الحفظ هؤلاء ، بل يوجب عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضعوا يدهم عليها بما فيها تمهيدا لتقديمها لجهة البوليس ، ولا يصح للمتهم في هذه الحالة أن يدعى أنهم أخذوها منه أو فتشوا متاعه الذي كان يحمله ، لأنلقاء بالحقيبة على نحو ما فعل قبل أن يمسك به أحد أو يهمل بالقبض عليه يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تركها للملكية فيها ، ويخول بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها

ويقدمها لجهة الاختصاص فاذا هم فتحوها بعد ذلك ووجدوا فيها مخدرا فان المتهم يكون في حالة تلبس باحرازه ولا يقبل منه النعى عليهم بانهم أجروا تفتيشا بغير اذن من سلطة التحقيق ، ما داموا في ذلك - والحقيقة لم تكن مع أحد ولا لأحد - لم يعتدوا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات .

(١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٦)

(ص ٥٨٠)

مشروعية الكشف عن حالة التلبس

٦٥٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قام بعرض مبلغ الرشوة على مساعد الشرطة أثر قيام هذا الأخير باستيقافه حتى لا يتخذ ضده الاجراءات القانونية بسبب ارتكابه جرائم مرور وتموين ، فان حالة التلبس بالجريمة تكون قد تحققت أثر هذا الاستيقاف ، وينبنى على ذلك أن يقع القبض عليه أثر قيام هذه الحالة صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٨٧/٦/٧ أحكام القبض س ٣٨ ق ١٣٣ ص ٧٤٥)

٦٥٤ - تتوافر حالة التلبس بتسمع عضو الرقابة الادارية للحديث الذي دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الأخير ، ورؤيتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة خلال ثقب باب حجرة الاستقبال ما دامت تلك الحال قد جاءت عن طريق مشروع هو دعوة الموظف عضوى الرقابة الى الدخول لمنزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلا الى ضبط مقارفها ، بما لا منافاة فيه لحرية شخصية أو انتهاك لحرمة مسكن .

(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤)

٦٥٥ - لما كانت حالة التلبس بالجريمة التي شاهدها رجال الضبط لم تكن وليدة الاجراءات التي اتخذوها والتي اقتضت على مجرد اثبات مضمون تحرياتهم والانتقال للمراقبة ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بين الطاعنين على ارتكاب جريمة السرقة ولم تقع عملية الضبط الا بعد ادراك وقوعها ادراكا يقينيا بوجود مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، فان دفع الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش لاجرائه بدون اذن النيابة يوفى غير الحالات التي تجيز ذلك يكون على غير أساس .

(١٩٦٦/١٠/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٨ ص ٩١١)

٦٥٦ - فرض القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ في المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها الى مندوب السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك . فاذا كان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجد عالقا بها قطعة من الحشيش فإنه يصبح عندئذ في حالة تلبس بجريمة كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم ببطاقته الشخصية . وينبنى على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه - على اثر قيام هذه الحالة صحيحا - ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بجيبه الذي كانت به البطاقة .

(١٩٦١/٢/٦ أحكام القبض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠)

٦٥٧ - تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتهما في شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ما دام المتهم قدم المخدر اليهما بمحض ارادته واختياره .

(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١ ص ٢)

٦٥٨ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن زيدا يتجر في المواد المخدرة فاستصدر اذنا من النيابة في تفتيشه وتفتيش محله ومن يوجد فيه وكلف مخبرا لشراء مادة مخدرة منه ، فعاد المخبر وقدم للضابط قطعة من الأفيون قال انه اشتراها من زيد هذا الذي أمر غلاما يجلس أمام حانوته بتسليم قطعة الأفيون المذكورة ، فداهم الضابط المحل وفتش غلاما كان فيه على أنه الغلام الذي عناء المخبر ، وفتش زيدا فوجد كلا منهما يحمل مادة مخدرة في جيبه ، فهذا التفتيش صحيح ، اذ أن بيع المادة المخدرة للمخبر هو حالة تلبس بجريمة احراز المخدر يخول لمأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها .

(١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٨)

(ص ٤٥٦)

٦٥٩ - متى كان غسيل معدة المتهم والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل الا بعد أن شم الضابط رائحة المخدر تنبعث من قمه أثر رؤيته اياه يبتلع مادة لم يتبينها ، فإن هذا الاجراء يكون صحيحا على أساس قيام حالة التلبس . ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم قد حصل قبل شم قمه ما دام الدليل المستمد من شم القم مستقلا عن القبض ، ما دام

الشم في حد ذاته لا مساس فيه بالحرية الشخصية .

(١١/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٣١

ص ٢٢٩)

٦٦٠ - اذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متصلا بالمخدرات التي اتهم بالاتجار فيها وضالعا في احرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس فانه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة ، وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم وتوصله بهذه الطريقة الى كشف الجريمة ، ذلك لا يمكن عده تحريضا على ارتكابها ، ولا يصح اتخاذ سببا لبطلان اجراءات التحقيق ، ما دام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال البوليس .

(٢٠/١١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩٩

ص ٥٣٤)

٦٦١ - لا بطلان في الاجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصلنا لضبط محرز لمخدر متلبسا بجريمته ما دام الغرض منها هو اكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكابها . فاذا كلف كونسيتابل المباحث أحد المرشدين بشراء مادة مخدرة من عطار ، ثم ضبط العطار وهو يقدم بارادته واختياره الأفيون الى المرشد فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة احراز الأفيون .

(٢٧/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٠

ص ١٣٣)

صور لاجراءات غير مشروعة

٦٦٢ - يشترط في التخلي الذي ينبني عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن ارادة طوعية واختيارا فاذا كان وليد اجراء غير مشروع فان الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له .

(٢١/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥)

٦٦٣ - التلبس الذي ينتج أثره القانوني يجب أن يجرى اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع ، ولا يعد كذلك اذا كان قد كشف عنه اجراء باطل كالدخول غير القانوني لمنزل المتهم .

(١٨/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤ ص ٧٩)

٦٦٤ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق الا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء ، فانه لا يصح الاعتداد بالتخلي ويكون الدليل المستمد منه باطلا .

(٢١/٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٧٠ ص ٢٣٤)

٦٦٥ - لا يجوز اثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلسها رجال الضبط من خلال ثقب أبواب المساكن لما في ذلك من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للآداب ، وكذلك لا يجوز اثبات حالة التلبس بناء على اقتحام المسكن ، فان ذلك يعد جريمة في القانون .

(١٦/٦/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٨

ص ٥٤٥)

مادة ٣١

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فورا الى محل الواقعة ، ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرا ، أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .

ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فورا بانتقاله ، ويجب على النيابة العامة بمجرد اخطارها بجناية متلبس بها الانتقال فورا الى محل الواقعة .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢. الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ونشر في

١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

- تقابل المادتين ١١ ، ٢٧ من القانون السابق .

- مادة ٣١ قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣٠ لسنة ١٩٥٢ :

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فورا الى محل الواقعة ، ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرا ، أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومركبها .

ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فورا بانتقاله .

حكم

٦٦٦ - الخطاب الموجه الى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١ اجراءات جنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة انما يتعلق بحالة قيامه بضبط الجريمة المتلبس بها ، فاذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي ندب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بها ، فان للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - أن يسمع من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة فاذا لم يفعل فلا شيء يعيب الحكم .

(١٩٦١/١٢/٤ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٧ ص ٩٥٥)

مادة ٣٢

لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات في شأن الواقعة .

- تقابل المادة ١٢ من القانون السابق .

مادة ٣٣

إذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة السابقة ، أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر .

ويعكم بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها .

ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي .

- تقابل المادتين ١٣ و ١٤ من القانون السابق .

- معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

الفصل الثالث

فى القبض على المتهم

مادة ٣٤

لمأمور الضبط القضائي فى أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه .

- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١٥ .
مادة ٣٤ قبل تعديلها :

لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل على اتهامه فى الأحوال الآتية :

(أولا) فى الجنايات .

(ثانيا) فى أحوال التلبس بالجناح اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

(ثالثا) اذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر اليه اذار باعتباره متشردا أو مشتبها فيه ، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف فى مصر .

(رابعا) فى جناح السرقة والنصب والتفالس والتعدى الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو بالعنف والقيادة والاتجار بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب ، وفى الجناح المنصوص عليها فى قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها .

الأحكام

الاستيقاف

تعريف الاستيقاف

٦٦٧ - من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، يسوغه اشتباه

تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بالمادة ٢٤ أ ج .

(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ ، ١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨ ، ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ق ٧١ ص ٣٧١)

٦٦٨ - الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة ، اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية . والفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه .

(١٩٨٧/٦/٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٣٣ ص ٧٤)

٦٦٩ - من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الريب والظن . وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته - اعمالا لحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - والفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه ، ومتى توافرت مبررات الاستيقاف ، حق لرجل السلطة اقتياد المستوقف الى مأمور الضبط القضائى لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره .

(١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٠ ص ١٥٩)

٦٧٠ - الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٣ ص ٣١٦)

٦٧١ - الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد ايقاف انسان وضع نفسه موضع الريبة فى سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالألا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤ ،
١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ ق ١١ ص ٥٢)

مبررات الاستيقاف

٦٧٢ - الفصل فى قيام المبرر للايقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه .
(١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨)

٦٧٣ - ان تقدير المظاهر التى تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتى تسوغ لرجل الضبط القضائى تعرضه له واستيقافه اياه من الأمور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الاجراء الذى يباشره مأمور الضبط القضائى بناء عليها .

(١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٨ ص ٨٧٣)

٦٧٤ - متى كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف فان ملاحقة المتهم أثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافا والفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، ما دام لاستنتاجه ما يسوغه .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٠ ص ٣٢٨)

صور عملية للاستيقاف

٦٧٥ - لما كان الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف وتخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر بحق أن الطاعن وضع نفسه طواعية واختيارا موضع الشبهات والريب بوقوفه بسيارة الأجرة فى عدة أوضاع مريبة وغريبة فى وقت متأخر من الليل وبها الشاهد

والمتهمين فانه مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافهم للكشف عن حقيقة أمرهم .

(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣)

٦٧٦ - تخلى المتهم غما في حيازته وانكاره ملكيته له يخول لرجل السلطة العامة الذي يجد الشيء المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه لمأمور الضبط القضائي .

(١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨)

٦٧٧ - يتحقق الاستيقاف بوضع المتهم نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجل السلطة القضائية استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، فاشارة رجل الضبطية القضائية لقائد الموتوسيكل بالوقوف وعدم امتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولا الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد استيقافه قانونيا له ما يبرره من الظروف .

(١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١)

٦٧٨ - ملاحقة المتهم أثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافا .

(١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨ ص ٧٤)

٦٧٩ - مجرد ايقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ اجراءات التحرى للبحث عن مرتكبى الجرائم في دائرة اختصاصه ، لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون ، ومن ثم فان الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه للأسباب السائغة التي أوردها من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد الاعتماد على الدليل المستمد من هذا الاجراء .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠ ،

١٩٦٦/١/٣ س ١٨ ق ٢ ص ٥)

٦٨٠ - ان حمل المتهم سلاحا ظاهرا وفراره بمجرد رؤيته رجال

الشرطة يوفر في حقه من المظاهر ما يبيح للضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره .

(١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ٩٨ ق ١٥ ص ٨٧)

٦٨١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقيبة التي كان يحملها ، ولما سئل عنها أنكر صلته بها ، الأمر الذي أثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، فانه يصح تفتيش الحقيبة بواسطة مأمور الضبط القضائي اذا وجد فيما أبلغ به الدلائل الكافية على اتهام باحراز مخدر ، فاستيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي انما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم ازاء الوضع المريب الذي وضع نفسه فيه .

(١٩٦٠/٥/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٧٩ ص ٣٩٩)

٦٨٢ - ارتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وحملة صفارة تشبه النوع الذي يستعمله رجال البوليس واظهاره جراب الطبنجة من جيب جلبابه هو عمل يتنافى مع طبائع الأمور ويدعو الى الريبة والاشتباه . فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده الى مركز البوليس لاستيضاحه والتحرى عن أمره ، ولا يعد ذلك قبضا .

(١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٥ ص ٧٧٢)

٦٨٣ - اذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئا ما أن رأى سيارة البوليس تهدىء من سرعتها حتى قفل راجعا يعدو ، وأنه خلع حذائه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التى تبرر القبض عليه طبقا للقانون .

(١٩٥٨/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٢ ص ١١٢٢)

٦٨٤ - مجرد استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل انحرفوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية أفراد الداورية وظهروا أمامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الايقاف للتحرى عن أمرهم لا يعد قبضا .

(١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٠ ص ٨٩٤)

٦٨٥ - متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيقة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فان الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

(١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٢ ص ٥٤)

٦٨٦ - فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل فى نطاق تنفيذ المهمة التى كلف بها والتى تبيح له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشا .

(١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥)

٦٨٧ - ان ما قام به رجال الهجانة من اقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير الى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضته بآدى الأمر ملابسات جدية هى سير السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض .

(١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٠ ص ٨١٧)

٦٨٨ - اذا قام المخبرون فى غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم فى سيارة عامة وغيروا اتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهم مع باقى الركاب الى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الاجراء الذى اتخذوه ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض .

(١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧)

تلبس اثر الاستيقاف

٦٨٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطى المجنى عليه وزميله قد شاهدا المطعون ضده سائرا فى الطريق فى ساعة متأخرة من الليل فاسترابا فى أمره وطلبا اليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره ، فان هذا يعد استيقانا لا قبضا ، واذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز

المطعون ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر فى حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ و ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ، فانه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره ، فاذا أمسكا بملايسه لاقتياده الى نقطة الشرطة فان قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانونى ، بل مجرد تعرض ماذى فحسب .

(١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ ص ٥٦٨)

٦٩٠ - الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته ، فاذا كشف الاستيقاف اثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة أن يحضره ويسلمه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي .

(١٩٦٦/١٠/١١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٢ ص ٣٩٤)

٦٩١ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الريبة بفتحه أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة القاهرة ، بعد أن تعددت شكواويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بالقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واخنيارا . فقد حق لرجل الضبط القضائي تفتيشه ، ومن ثم فان ما ينيره الطاعن من قبض رجلى الشرطة الملكيين عليه قبل القاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئا ، اذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجل الشرطة اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك فى صحيح القانون قبضا .

(١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٤ ص ٢١٠)

٦٩٢ - اذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة عندما حاول الهرب لمجرد سماعه المخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنها حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما باحرازه المخدر ثم تبينا انتفاخا

بجيبه ، فكان لازم هذا الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين أن يقتادوا الى مأمور الضبط القضائي الذي تلقى عنه المخدر الذي كان يحمله ، فان الدفع ببطلان التفتيش يكون على غير أساس .

(١٤/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٨ ص ٢٢٦)

٦٩٣ - اسراع المتهمة بالهرب ومجاولتها التوارى عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدرات يبرر متابعتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف ، وتخلي المتهمة عن المندبل الذي تضع فيه جانبا من المخدر وظهور الأوراق التي تحوى المخدر يوفر حالة التلبس باحرازه المبرر للقبض عليها .

(٢/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٢٧ ص ١٣٤)

٦٩٤ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبة من الصفيح في فمه بمجرد رؤيته المخبر مضغها بأسنانه وحاول ابتلاعها فانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، واذ كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بانبعث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تنبعث منه رائحة الأفيون ، فان ما يثيره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(٢٠/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٦ ص ٤٣٧)

٦٩٥ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية ان ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض ، وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتشه مما يعد تخليا منه عن المخدر بارادته ، فان اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

(٢/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٧ ص ٩٧٨)

٦٩٦ - اذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكلفا بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه اليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فإن هذا المأمور اذا استوقف الطاعن عندما رآه مرافقا للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، اذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم . فاذا كان هذا المرافق بمجرد أن طلب اليه أن يقف قد بادر الى اخراج المخدر من جيبه وألقاه على الأرض فلا يكون له أن يتنصل من تبعة احرازه المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف .

(١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٨ ص ٦٥٦)

٦٩٧ - اذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن رجلى البوليس اذ كانا يمران في دورية ليلية اشتبها في الطاعن اشتباها تبرره الظروف فاستوقفاه فلم يذعن بل حاول الهرب فلما تبعه أحدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس بادية اذ كان يحمل في يده السلاح الناري بشكل ظاهر ، فإن الحكم اذ أدانته في جريمة حمل السلاح بدون رخصة تأسيسا على قيام حالة التلبس لا يكون مخطئا .

(١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٧ ص ١٠٦٢)

٦٩٨ - ان مجرد استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل في مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضا ، وفرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الدورية لهم ومشاهدتهم اياهم يلقون شيئا على الأرض تبين أنه أفيون ، ذلك يسوغ ادانتهم في احراز هذه المادة ، اذ أن عثور رجال الدورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن ألقاها المتهمون وهم يحاولون الفرار .

(١٩٥٠/٥/٨ أحكام النقض س ١ ق ١٩٩ ص ٦٠٦)

٦٩٩ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الحفير قابل المتهمين راكبين دراجات فراه أمرهم لما يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم فألقى واحد منهم على الفور كيسا به مادة مخدرة فأمسك به الحفير وفر الباقي فليس في ذلك ما يمكن عده من اجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور المخدر ، فإن مجرد الاستيقاف من جانب الحفير لا يعد

قبضا ، والعثور على الحشيش لم يكن نتيجة أى تفتيش .
(١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٢ ص ٢٥٦)

صور لا تبرر الاستيقاف

٧٠٠ - يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره ، واذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتبك عندما رأى الضابطين ومد يده الى صديريه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس فى هذا كله ما يدعو الى الاشتباه فى أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له وامساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذى لا سند له من القانون .

(١٩٦٢/٤/١٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٥ ص ٣٣٩)

٧٠١ - الاستيقاف اجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه ، وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع شبهة أو ريبة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره . أما والمتهم وزميلاه لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذى ارتاب لمجرد سبق ضبطه حقيقة تحتوى على ذخيرة ممنوعة فى نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والامساك بأحدهم واقتاده وهو ممسك به الى مكان فضاء . فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون .

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام التقض س ١١ ق ٩٦ ص ٥٠٥)

٧٠٢ - لما كان ضابط المباحث قرر أن المتهم كان يسير بالطريق العام ليلا يتلفت يمينا ويسارا بين المحلات ، فليس ذلك ما يدعو للاشتباه فى أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، وبالتالي فإن استيقافه واصطحابه الى ديوان القسم هو قبض باطل لا يستند الى أساس وينسحب هذا البطلان على تفتيش المتهم وما أسفر عنه من العثور على المادة المخدرة ، لأن ما بنى على الباطل فهو باطل .

(١٩٨٧/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٥ ص ١١٣١)

٧٠٣ - اذا كان ما استخلصه الحكم ان فرار المتهم كان عن خوف لا عن رغبة منه ، هو أحد الاحتمالات التي يتسع لها تفسير مسلكه ، فانه لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بإيذاء المتهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى فيم احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها .

(١٩٨١/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠١ ص ٥٧٤)

٧٠٤ - ان ما قازفه المخبران على الصورة التي أوردها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس عمل ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني الذي لم تجزه المادة ٣٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . واذا كان رجال البوليس الملوك للذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشردين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .

(١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦ ص ٦٠)

٧٠٥ - للاستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء ، وهي أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الشبهات والريب ، وأن ينبئ هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، ومن ثم فمتى كان المخبر قد اشتبه في أمر المتهم لمجرد تلفته وهو سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره فان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند الى أساس في القانون ، فهو باطل .

(١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٣ ص ٩٩٨)

٧٠٦ - متى كان المخبران قد استوقفوا المتهم وهو سائر في الطريق ، وأمسكا بذراعه واقتاداه على هذا الحال الى مركز البوليس ، فان ما قاما به ينطوى على تعطيل لحريته الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد من الفعل الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٣٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص

عليها فيها .

(١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض سن ٨ ق ٢٠٥ ص ٧٦٥)

القبض

قاعدة عامة

٧٠٧ - من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض سن ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ ،
١٩٥٨/١٠/٢١ سن ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٣٩)

٧٠٨ - المادة ٣٤ اجراءات جنائية بعد تعديلها لا تجيز القبض على المتهم الا في احوال التلبس .

(١٩٨٨/١٠/٢٠ أحكام النقض سن ٣٩ ق ١٤٠ ص ٤٢٠)

تعريف القبض

٧٠٩ - القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حريته في التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة .

(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض سن ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣ ،
١٩٥٩/٤/٢٧ سن ١٠ ق ١٠٥ ص ٤٨٢)

٧١٠ - الاستدعاء الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي ابان جمع الاستدلالات ولا يتضمن تعرضا ماديا لا يعد قبضا .

(١٩٨٠/٤/٢١ أحكام النقض سن ٣١ ق ١٠٢ ص ٥٣٤)

صور لاتعد قبضا

٧١١ - من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط الى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو اجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى تتم المهمة التي حضر من أجلها .

(١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض سن ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١)

٧١٢ - لا يقدح في أن المتهم تخلى باختياره وإرادته عما في حوزته من مخدر ، أمر الضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلفا بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - اذ المقصود بهذا الاجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فان ما يثيره المتهم من أمر الضابط بعدم التحرك يعد قبضا بغير حق أربهه وجعله يلقي المخدر يكون غير سديد .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠٤)

٧١٣ - الأمر الذى يصدره الضابط الى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم هو اجراء قصد به أن يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الاجراء هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التى تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية المنوط بها .

(١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥)

٧١٤ - الأمر بعدم التحرك الذى صدر من الضابط أو من الكونسابل الذى كان يرافقه ، اجراء قصد به أن يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها والتى كانت فى واقعة الدعوى تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين .

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠)

٧١٥ - حصول مفتش الأغذية فى حدود الاجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذى شاهد الطاعن يبيعه مما يدخل فى خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا .

(١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠ ص ٣٥)

٧١٦ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أنه عقب حصول السرقة أمر صاحب المتجر باغلاق أبواب المحل فورا وأعلن بين الموجودين أنه سيقوم بالتفتيش ، فلما أحست المتهمة بذلك وأيقنت أن فعلتها

سينكشف أمرها سارعت بالقاء الكيس من يدها ثم أخذت تدفعه بقدمها محاولة إخفاءه تحت إحدى المناضد المعدة لعرض البضاعة ، فانه يكون ظاهرا من ذلك أن قبضها لم يقع بغلق الأبواب فعلا وأن تفتيشا لم يحصل بل بمجرد أن هدد صاحب المحل بغلق الأبواب وتفتيش من كانوا بالمحل بادرت المتهممة الى القاء الكيس المسروق محاولة إخفاءه تحت المنضدة ، أى أنها تخلت عنه بعد سرقة ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما تثيره المتهممة حول بطلان القبض والتفتيش .

(١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٥ ص ٦٧٤)

من يباشر القبض

٧١٧ - لا محل للتحدى بما نص عليه الدستور من وجوب صدور أمر من القاضى أو من النيابة العامة لأجراء القبض أو التفتيش ، ذلك بأن المادة ٤١ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بعد أن أرست القاعدة الأصلية وهى أن الحرية الشخصية حق طبيعى وأنها مصونة لا تمس ، ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر يصدر من القاضى أو من النيابة العامة أعقبت بأن ذلك انما يكون وفقا لأحكام القانون .

(١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٨ ص ٩٧٩)

تحديد عقوبة الجريمة

٧١٨ - ان المادة ٣٤ اجراءات جنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائى القبض على المتهم فى أحوال التلبس بالجنح بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، والمعبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون لا بما ينطق به القاضى فى الحكم .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠ ،

١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢١ ص ٩٦)

المتهم الذى يكون محلا للقبض عليه

٧١٩ - ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ،

مما يبيح للمأمور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة .

(١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣)

٧٢٠ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكوم عليه الآخر فى الدعوى قد ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال الضابط الى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون اجراء صحيحا ، اذ أن ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشها .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٣ ص ١١٢١ ،

١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ق ٢٦٨ ص ١٣١٨)

٧٢١ - اذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول فى اعترافه قد دل على شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب فى انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول ، وقد وجد المتهم الثانى فعلا فى هذا المكان فيكون بذلك فى حكم المتهم الحاضر ، والذى تجيز المادة ٣٤ أ ج تتبعه لضبطه وتفتيشه . ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجل الضبط القضائى لما كان ميسرا لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم والمبادرة الى القبض على المتهم الذى توافرت الدلائل على اتهامه ، وهو الأمر المراد أصلا من خطاب الشارع لمأمورى الضبط القضائى فى المادة ٣٤ المذكورة .

(١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩١ ص ٩٣٠)

٧٢٢ - قيام حالة التلبس بالجريمة مما يبيح لرجال الضبط القضائى الذين شاهدوا وقوعها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته فيها وأن يفتشوه سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا .

(١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤١٨ ص ١٤١٢)

٧٢٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر اذنا من النيابة لضبط متهم حكم بادانته وبتفتيشه قام بهذا الاجراء فوجده يحوزة مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر - هو المطعون ضده - باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فان انتقل الضابط الى مكان هذا الشخص وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر تكون جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه .

(١٣/١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٥١ ص ٣٩١)

٧٢٤ - ان حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ويجوز فى حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فى الجريمة فاعلا كان أو شريكا أن يفتشه . واذن فاذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجوننا ضبط متلبسا بجريمة احراز علبه سجائر - وهى من الممنوعات المعاقب على ادخالها فى السجن باعتبارها جنحة - فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن ممرضا بالسجن (الطاعن) هو الذى أعطاه اياه ، ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه مخدرا ، فهذا التفتيش يكون صحيحا وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه فى ادانته باحراز المخدر .

(٥/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٥٠ ص ١٣٢)

٧٢٥ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر اذنا من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الاجراء فوجده يحوز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها فان انتقل الضابط الى منزل هذا الشخص وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحا فى القانون ، ذلك لأنه بضبط المخدر عند المتهم الأول تكون جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها وكانت آثاره بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فى تلك الجريمة كفاعل أو شريك ، ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه .

(٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٩ ص ٧٣٨)

٧٢٦ - من المقرر قانونا أن حالة التلبس بالجناية تخول لرجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة الى من توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجناية . فاذا كان الثابت بالحكم أن أحد رجال الضبطية القضائية الذي تنكر في زى مروج لاوراق النقود المزمع تقليدها وشهد مقارفة المتهمين اياها ومن بينهم المتهم (الطاعن) وكان متصلا في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة وهم متلبسون وضبطوا معهم أدوات التزييف ، ثم فتشوا منزل المتهم فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٦٢)

تقدير دلائل الاتهام

٧٢٧ - ان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠ ، ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٩٦٧/٢/٢٨ س ١٨ ق ٥٨ ص ٢٩٥)

٧٢٨ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، ومتى قامت في جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق و اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

٧٢٩ - انه وان كان يجب أن يكون أمر الضبط والاحضار مبنيا على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم ، الا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها اصدار هذا الأمر ، ولمحكمة الموضوع مراقبة تقدير النيابة لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها .

(١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٣)

(ص ٥٣٦)

٧٣٠ - تقدير الدلائل من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه الى نفسه بشرط أن يكون ما ارتكن اليه يؤدي عقلا الى صحة الاتهام .
ومجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه ، بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فاذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه ، فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في المادة ١٥ تحقيق جنايات أن يقبض على المتهم ويفتشه .
(١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢١ ص ١٢١)

٧٣١ - لرجل الضبطية القضائية - بمقتضى المادة ١٥ تحقيق جنايات - أن يقبض على المتهم ويفتشه اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جناية منه وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية القضائية ما دام من شأنها أن تسوغ ما رتب عليها .
(١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٨ ص ١١٩)

القبض في حالة التلبس

٧٣٢ - ان المادة ٣٤ أ ج بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تخول لمأمور الضبط القضائي في الجنايات والجناح التي يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، اذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

(١٩٨٤/٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٦ ص ٢٢٢)

٧٣٣ - لما كانت الحالة من حالات التلبس ، فلا على مأمور الضبط القضائي ان هو لم يسع للحصول على اذن من سلطة التحقيق بالقبض والتفتيش ، لم يكن في حاجة اليه .

(١٩٨٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٨ ص ٤٨٣)

٧٣٤ - أجازت المادتان ٣٤ و ٣٥ أ ج لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات أو الجناح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على

ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهامه .
كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز
فيها القبض عليه قانونا .

(١١/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

٧٣٥ - متى كان دخول الضابط كشخص عادى مع المرشد السرى
الذى سبق ترده على الطاعن فى مسكن الأخير - قد حصل بناء على اذن
منه بالدخول غير مشوب بما يبطله اذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن
أيهما هو المقصود بالدخول ، وانما وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات
التي عثر بها على آثار مخدر بعد ما كانت جناية بيع المخدر متلبسا بها بتمام
التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كمية من المخدر الذى
علم من المرشد أن الطاعن يحرزه بقصد بيعه وحقق بعض المدمنين به ،
بل وحين صارت جناية احراز تلك المخدر متلبسا بها ، كذلك حال ارتكاب
الطاعن اياها بمحض ارادته لتسليم المبيع طواعية ، فان الحكم يكون سليما
فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(٢٦/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٧)

٧٣٦ - حالة التلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي دون اذن من
النيابة العامة الأمر بالقبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهامه
فى الجنايات وفى جنح حدها القانون وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء
التي تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه عملا
بالمواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية . ومباشرة النيابة
العامة للتحقيق لا تمنع مأمور الضبط - فى حالة التلبس بالجريمة -
من القبض على مقترفيها وتفتيشه وتفتيش منزله الذى لم يسبق للنيابة العامة
تفتيشه وذلك دون حاجة الى اذن مسبق بها .

(١٢/٦/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٧ ص ٩٢٥)

٧٣٧ - اذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا
المتهمين يركبان سيارة فى طريق غير مألوف بالصحراء يعلمون ان تجار
المخدرات يسلكونه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة
عندما شاهدا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ،
ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدءا يتخلصان من المواد المخدرة التى

كانا يحملانها بالسيارة فألقيا كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك تتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع الجريمة ، وفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة تبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(١٩٥٨/١٢/٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٨ ص ١٠٢٦)

٧٣٨ - متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر بالتحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به ، وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبعثر محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بالقبض عليها وبجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في الدرج ، فان هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

(١٩٥٦/٥/٢٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢١٥ ص ٧٦٩)

٧٣٩ - اذا كان ما أثبتته الحكم يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا فلا يجديه النعى بأن اسمه لم يكن واردا في الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش .

(١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٨ ص ٧٠٤)

٧٤٠ - ما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ لأى شخص القبض عليه طبقا للمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات فلا محل للجدل فيما اذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض عليه أو بعده مادام هذا القبض صحيحا في ذاته .

(١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٠١ ص ٢٦٥)

صور لا تبرر القبض

٧٤١ - ان القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشردين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل

كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه .

(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٧٤٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبها في أمر المتهم الذي كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد فسألاه عن صاحبهما وعمما تحويانه فتردد في قوله وحينئذ قويت لديهما الشبهة في أمره فضبطا الحقيبتين واقتاداه الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيبتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فان ما أتاه رجلا الشرطة - وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة انما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها .

(١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٣ ص ٩٣٨)

٧٤٣ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جنائية قتل وارتبأكه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - ان جاز معه للضابط استيفافه ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنائية تبرر القبض عليه وتفتيشه وبإتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بما يضمن معه نقضه .

(١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢)

٧٤٤ - اذا كان مؤدى الواقعة التي انتهى اليها الحكم أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في فمه لم يتبين ماهيتها فظنها مخدرا فأجرى القبض عليه وفتشه ، فان هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ اجراءات جنائية ، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث العامة بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٩ ص ١١٠٩)

٧٤٥ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة وفقا لما أثبتته

بحكمها على لسان المخبر تتحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير في ممرها يحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جذبه الى الرصيف وأمسك به ، ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحري عنه . ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي اخذ يستعطفه ولما يش منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله . فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى اليه أنه مخدر ، فاقتاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فمثر معه على المادة المخدرة ، فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه ، اذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ، ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون ، وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل ، كما أنه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ، ولم يكن ليوجد لولا هذا الاجراء الباطل ، ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

(١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٣٩)

٧٤٦ - اذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذي كان معه الا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه ، فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المضبوط ، فان ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .

(١٩٤١/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٥

ص ٣٥١)

أثر القبض الباطل

٧٤٧ - من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبني عليه عدم التعويل في الادانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ، وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند اليه سلطة الاتهام

أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغا ومقبولا . ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة اهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في ادانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد الى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صديريه الذي أرسله وكيل النيابة الى التحليل ، لأن هذا الاجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا اجراء القبض الباطل .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦)

٧٤٨ - من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبني عليه عدم التعويل في الادانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ، ومن ثم فإن إبطال الحكم المطعون فيه القبض على الطاعن لازمه بالضرورة اهدار كل دليل تكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في ادانته . ولما كان الحكم قد أغفل بيان مدى استقلال الأقوال المسندة الى الطاعن في تحقيق النيابة العامة من جراء القبض الذي خلص الى بطلانه فإنه يكون قاصر البيان ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .

(١٩٩٣/٣/١٠ ط ١١٣٨٣ س ٦١ ق)

٧٤٩ - القاعدة في القانون أن ما بنى على الباطل فهو باطل ، ولما كان لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فتات المخدر الحشيش بجيب صديري المطعون ضده بعد إبطال مطلق القبض عليه والنقرير ببطلان ما تلاه متصلا به ومترتبا عليه ، لأن ما هو لازم بالاعتضاء العقلي والمنطقي لا يحتاج الى بيان . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم سائغا ويستقيم به قضاؤه ، ومن ثم تنحسر عنه دعوى القصور في التسبيب .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦)

٧٥٠ - من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبني عليه عدم التعويل في الادانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ، وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند اليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضيها بغير

معقب ما دام التدليل عليها سائغا مقبولا ،

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٠ ص ٢٥٥)

٧٥١ - بطلان القبض يوجب استبعاد الدليل المستمد منه ، الا أن هذا البطلان لا يستطيل الى اجراءات التحقيق الأخرى اللاحقة ما دام أن هذه الاجراءات منقطعة الصلة بذلك القبض الباطل .

(نقض ١٩٩٠/٧/١٢ ط ٢٨ لسنة ٦٠ ق)

٧٥٢ - لا صفة في الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ،
عمن وقع القبض عليه باطلا .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

٧٥٣ - الدفع ببطلان القبض من الدفع القانوني المختلطة بالواقع، وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضى تحقيقا .

(١٩٦٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٩٣)

صور للقبض قبل تعديل النص

٧٥٤ - حق القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه .

(١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢)

٧٥٥ - متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره فإن ذلك يستتبع القبض عليه استعمالا للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ اجراءات جنائية ، فاذا ألقى بورقة من جيبه وهو يجرى في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة انه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(١٩٥٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٢ ص ١٤٨)

٧٥٦ - لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر تطبيقا للمادة ٣٤ اجراءات جنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم اذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ، ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحة منتجا لأثره .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢ ص ٨٤)

٧٥٧ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بأحدى الغرف ، وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئا تحت قدميه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه ، فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فان مؤدى مانعده يدل بذاته بغض النظر عما اذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا ، على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجال الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية .

(١٩٥٧/٢/٤ أحكام النقض س ٨ ق ٣٤ ص ١١١)

٧٥٨ - وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته لا ينبئ بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحى الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادة ٣٤ اجراءات جنائية .

(١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٨ ص ٩٥)

٧٥٩ - مؤدى نص المادة ٣٤ اجراءات جنائية أن القبض على المتهم الحاضر جائز قانونا لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه .

(١٩٥٦/١١/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٢ ص ١١٦١)

٧٦٠ - لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له

بالمادتين ١/٣٤ ، ٤٦ اجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بجناية احراز مخدر وأن يفتشه دون حاجة الى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .

(١٩٥٤/٧/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٥ ص ٨٩٧)

٧٦١ - متى كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتتها على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له خارجا من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدرا ، فإن ذلك يجيز للكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه وبالتالي أن يفتشه طبقا لما تقضى به المادتين ٣٤ و ٤٦ من ذلك القانون .

(١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٢١ ص ٣١٢)

مادة ٣٥

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر .

وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه .

وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١٥ .

- تقابل المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون السابق .

مادة ٣٥ قبل تعديلها :

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر .

وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد المحضرين ، أو بواسطة رجال السلطة العامة .

الأحكام

٧٦٢ - من المقرر أن القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده ، وهو يختلف عن الاجراء التحفظى المنصوص عليه فى المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والذى أوردت المذكرة الايضاحية للقانون الأخير بشأنه أنه يعتبر بمثابة اجراء وقائى حتى يطلب من النيابة العامة صدور أمرها بالقبض ، وأنه لا يعتبر قبضا بالمعنى القانونى وليس فيه مساس بحرية الفرد ، اذ أن هذه الحرية يجب أن يزاولها فى الاطار الاجتماعى للمصلحة العامة وفق ما أشار اليه بعض الشراح ، فلا مساس بهذه الحرية اذا طلب من الشخص أن يمكث فى مكانه لحظات أو فترة قصيرة مثلما هو مقرر من أن لمأمور الضبط القضائى عند انتقاله الى مكان الحادث فى حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مراحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر وهو ما لا يعتبر قبضا .

(١٩٨٧/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٨ ص ٣٢٥)

٧٦٣ - أن المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائى فى احوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه ، فاذا لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائى اصدار أمر بضبطه واحضاره ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانونا .

(١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣)

٧٦٤ - لا يلزم أن يكون أمر الضبط والاحضار الذى يصدره مأمور الضبط القضائى عملا لنص المادة ٣٥ اجراءات مكتوبا .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠)

مادة ٣٦

يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط
وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة إلى النيابة العامة
المختصة .

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة
ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه .

- تقابل عجز المادة ١٥ من القانون السابق .

مادة ٣٧

لكل من شاهد الجاني متلبساً بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانوناً
الحبس الاحتياطي أن يسلمه إلى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج إلى
أمر بضبطه .

- تقابل نهاية المادة ٧ من القانون السابق .

الأحكام

٧٦٥ - لآحاد الناس أو رجال السلطة العامة التحفظ على المتهم
وجسم الجريمة الذي شاهده معه أو ما يحتوي على هذا الجسم ، بحسبان
ذلك الاجراء ضروريا ولازما للقيام بالسلطة تلك على النحو الذي استند
القانون وذلك كيما يسلمه الى مأمور الضبط القضائي .

(١٦/٤/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٨ ص ٤٨٣)

٧٦٦ - تبيح حالة التلبس لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على
المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي المختص .

(١٩/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢)

٧٦٧ - متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن
وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل
وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة

الرشوة وكان رجال البوليس الحربى شهودها ، فان لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ اجراءات جنائية .

(١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٤٠ ص ١٤١)

٧٦٨ - القبض المباح قانونا - للأفراد - هو الذى يكون الغرض منه ابلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢١ ص ٤٥)

٧٦٩ - اذا شاهد شخص يحاول اخفاء مادة مخدرة فى حجرة ، فهذه حالة تلبس توجب على من شاهدها حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأمورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك . وتفتيش المتهم فى هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته .

(١٩٣٦/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٨ ص ٦٠٦)

مادة ٣٨

لرجال السلطة العامة فى الجنج المتلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى .

ولهم ذلك ايضا فى الجرائم الأخرى المتلبس بها اذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم .

- قارن المادة ٧ من القانون السابق .

الأحكام

٧٧٠ - اذا كان المتهم قد أقر على أثر استيقافه بأنه يحرز مخدرا ، جاز لرجال السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ اجراءات اقتياده الى اقرب

مأمور من مأموري الضبط القضائي للحصول منه على الايضاحات اللازمة في شأن الواقعة والتثبت من صحة ذلك الاقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط بأقوال رجلى السلطة العامة من أنه اعترف له باحرازه مخدرا قد بادر الى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجي ، وهو ما ينبىء بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر ، فان لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ إجراءات .

(١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٧١ ص ٣٧١)

٧٧١ - القبض على الانسان انما يعنى تقييد حريته والتعرض له يامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده ، وتفتيش الشخص يعنى البحث والتنقيب بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه . وقد حظر القانون القبض على أى انسان أو تفتيشه الا بترخيص منه أو باذن من سلطة التحقيق المختصة . فلا يجوز للشرطى - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر أى من هذين الاجرائين ، وكل ما خوله القانون اياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني في الجرائم المتلبس بها ، بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ اجراءات جنائية ، ويسلمه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، وليس له أن يجرى قبضا أو تفتيشا . ولما كان الثابت في الحكم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليه الا لمجرد اشتباه رجل الشرطة في أمره ، ومن ثم فان القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين .

(١٩٦٦/٥/١٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٠ ص ٦١٣)

٧٧٢ - توافر حالة التلبس بالجريمة تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده الى أحد مأموري الضبط القضائي .

(١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤ ص ١٩)

٧٧٣ - خولت المادة ٣٨ اجراءات جنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى أقرب مأمور من مأموري الضبطية القضائية ، ومقتضى هذه السلطة أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي ، ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن

أو يفتشوه بل اقتادوا السيارة بحالتها - وهي جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله الى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها ، وهو ما لا يعدو في صحيح القانون أن يكون مجرد تعرض مادي يقتضيه واجبهم نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر الى ما انتهى اليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنه مراقبتهم المشروعة فان النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .

(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨)

٧٧٤ - مقتضى المادة ١٣٨ اجراءات جنائية أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كي يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي ، بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التي شاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

(١٩٥٩/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٠ ص ٢٣٠)

٧٧٥ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٨ اجراءات جنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في الجرح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بل هو مجرد تعرض مادي فتحسب .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩)

مادة ٣٩

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فانه اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

- معدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ ونشر في ١٩٥٤/٨/٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ٩ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ٣٩ قبل تعديلها :

إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

مادة ٤٠

لا يجوز القبض على أى انسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا . كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنيا أو معنويا .

- مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ :

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ٤٠ قبل تعديلها :

لا يجوز القبض على أى انسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا .

الأحكام

٧٧٦ - الطلب الموجه الى الشرطة من النيابة العامة للبحث والنحرى عن الجانى - غير المعروف - وضبطه لا يعد فى صحيح القانون أمرا بالقبض ، ذلك أن نص المادة ١٢٧ اجراءات جنائية جاء صريحا فى وجوب تحديد شخص المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا .

(١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٦ ص ٩٩٣)

٧٧٧ - ان القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا .

(١٩٥٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٥ ص ٣١٩)

٧٧٨ - ان الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمرا بالقبض ولا بالاحضار ، ولا يصح الاستناد اليه فى تقرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ اجراءات جنائية .

(١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٩٢)

مادة ٤١

لا يجوز حبس أى انسان الا فى السجون المختصة لذلك ، ولا يجوز
لمأمور أى سجن قبول أى انسان فيه الا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة
المختصة ، والا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٢

لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية
والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصهم،
والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية . ولهم أن يطلعوا على
دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا
بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يبدىها لهم . وعلى مدير
وموظفى السجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التى
يطلبونها .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى
١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٢ قبل تعديلها :

لكل من أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية
والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دائرة اختصاصهم ، والتأكد من عدم
وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض
والحبس ، وأن يأخذوا صوراً منها ، وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد
أن يبدىها لهم . وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات
التي يطلبونها .

مادة ٤٣

لكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت لمأمور السجن شكوى
كتابة أو شفها ، ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة ، وعلى المأمور قبولها
وتبليغها فى الحال بعد اثباتها فى سجل يعد لذلك فى السجن .

ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية أو في محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة ، وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فورا الى المحل الموجود به المحبوس بصفة غير قانونية ، وعليه أن يحرر محضرا بذلك .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٣ قبل تعديلها :

لكل مسجون الحق في أن يقدم في أى وقت لمأمور السجن شكوى كتابة أو شفها ، ويطلب منه تبليغها للنياية العامة أو لقاضى التحقيق . وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد اثباتها في سجل يعد لذلك في السجن .

ولكل من علم بوجود شخص محبوس بصفة غير قانونية أو في محل غير مخصص للحبس ، أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة أو قاضى التحقيق المختص . وعلى كل منهما بمجرد علمه أن ينتقل فورا الى المحل الموجود به المحبوس ، وأن يقوم باجراء التحقيق ، وأن يأمر بالافراج عن المحبوس بصفة غير قانونية ، وعليه أن يحرر محضرا بكل ذلك .

مادة ٤٤

تسرى في حق الشاكي المادة ٦٢ ولو لم يدع بحقوق مدنية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل الرابع

فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

مادة ٤٥

لا يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون الا فى الأحوال المبينة فى القانون ، أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو فى حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك .

- تقابل المادة ٥ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : اضيفت عبارة أو ما شابه ذلك للدلالة على ان حالتى الحريق والفرق اللتين تجيزان الدخول فى المنازل ليستا على سبيل الحصر بل ان كل ما شابههما من الكوارث يأخذ حكمهما .

الأحكام

الدستور والمادة ٤٥ اجراءات جنائية

٧٧٩ - انه لما كان الدستور هو القانون الوضعى الاسمى ، صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، ويستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فاذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى ، لزم اعمال هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له فى هذه الحال قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه ، لما كان ذلك ، وكان ما قضى به الدستور فى المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون انما هو حكم قابل للأعمال بذاته فيما أوجب فى هذا الشأن من أمر قضائى مسبب ، ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهدر أيا من هذين الضمانين - الأمر القضائى والمسبب - اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ، فيسن قانونا يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما ، والا كان هذا القانون

على غير سند من الشرعية الدستورية . أما عبارة وفقا لأحكام القانون الواردة في عجز هذا النص فانما تعنى أن دخول المساكن أو تفتيشها لا يجوز الا في الأحوال المبينة في القانون ، من ذلك ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٥ اجراءات جنائية من حظر دخول المساكن الا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك . وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قررتة القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور ، فان حكمها لا ينصرف بداهة الا الى التشريع الذى لم يعتبر ملغى أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة الى تدخل من المشرع ، ومن ثم يكون تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه اجراء لا مندوحة عنه بعد العمل بأحكام الدستور دون تربص صدور قانون أدنى ، ويكون ما ذهبت اليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد .

(ر ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨)

٧٨٠ - استقر قضاء محكمه النقض على أنه متى صدر اذن من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ما دام الاذن قد صدر ممن يملك اصداره وما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش وافعا فى دائرة من نفذه ، وان دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يند فى صحيح القانون تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي يقتضيه حدود تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه . ولا يقبل من غير صاحب المسكن الدفع بانتهاك حرمة .

(١٩٨٣/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥١ ص ٧٥٩)

صور عملية

٧٨١ - دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا بقصد تفتيشها جائز .

(١٩٨٨/١٢/١ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٨١ ص ١١٥٩)

٧٨٢ - ان دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه

لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي تفتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه .

(١٠٢٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٢٧)

٧٨٣ - من المقرر أن دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتى الغرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ اجراءات جنائية ، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٢ ص ١٠٥ ،
١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٣ ق ٢٠٥ ص ١٥٣)

٧٨٤ - الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

(١٩٦٤/١/١٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١١ ص ٥٢)

٧٨٥ - من المقرر أن دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتى الغرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ اجراءات بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . وإن كانت محكمة الموضوع قد رأت في نطاق سلطتها التقديرية أن صدور تلك الأحكام الثلاثة ضد المتهم يمثل حالة ضرورة تبيح تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ تلك الأحكام

وكان تقديرها في ذلك سائفا ، فانه لا تثريب عليها في هذا الخصوص .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٣ ص ٣٠٥)

٧٨٦ - التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراء التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

(١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣)

٧٨٧ - متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة ادعاء الطب قد دخلوا الى منزل المتهم بالحيلة ، ولكنه هو الذى تقدم مختارا وأوقع الكشف الطبى على أحدهم ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الاجراءات ارتكبان الى دخولهم المنزل في غير الأحوال التى ينص عليها القانون .

(١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٤ ص ٢٦)

دخول المحلات العامة وتفتيشها

حق مأمور الضبط القضائي في دخول المحلات العامة وشروطه

٧٨٨ - الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو اجراء ادارى أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه الى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والاشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١ ،

١٩٨٧/١١/١٠ س ٣٨ ق ١٦٩ ص ٩١٧)

٧٨٩ - يجب أن تتحقق المحكمة من وقت حصول الضبط وما اذا

كان المقهى مفتوحة للجمهور أو مغلقة للوقوف على صحة أو عدم صحة الدفع
ببطلان القبض والتفتيش .

(١٩٨٦/٣/٢٧ الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦)

٧٩٠ - لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة
المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التي تباشر
فيها تلك المحال نشاطها عادة ، الا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن
في غير الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخلها .

(١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠)

٧٩١ - الشارع اذ أجاز لمأموري الضبط دخول المحال العامة
المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح إنما أباح لهم الاستطلاع
بالقدر الذي يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ولا يتعداه بالاجازة
الى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من
حيث الزمان الا أوقات العمل دون الأوقات التي تغلق فيها ، ولا من حيث
الغرض الا بالقدر الذي يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح
دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التي تخرج عن هذا النطاق . وعلة
الاجازة أن المحال في الوقت الذي تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يقبل أن
تغلق نى وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه
كذلك وليس من آحاد الناس .

(١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠)

٧٩٢ - من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية
القضائية أن يدخلوا المحال المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين
واللوائح ، وهذا الحق مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ .

(١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٣ ص ٧٨٦)

٧٩٣ - ان معاون البوليس وهو من مأموري الضبطية القضائية
قد خول حق اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة للمادة ٤٩ من المرسوم بقانون
رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٥ ، وجعل له بموجب تلك المادة في جميع الأحوال
حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك

المادة .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٢ ص ٧٥٤)

٧٩٤ - انه وان كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقا لللائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للتعاطى أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت ، فان ذلك لا يخول لهم فى سبيل البحث عن مخدرات تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها .

(١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٤

ص ١٢٩)

٧٩٥ - التفتيش قانونا هو اجراء من اجراءات التحقيق القضائى الذى لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية - وهم فى الأصل ممنوعون من اجرائه - الا اذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا فى أحوال معينة أو كان بيدهم اذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا اذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز . واذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض الى التفتيش لغرض آخر . فمعاون البوليس الذى يندب لتفتيش دكان شخص للتحقق مما اذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولا به أو لا ، ليس له أن يفتش هذا الدكان للبحث عن مخدر به ، فاذا فتشه وعثر فيه على مخدر فيكون تفتيشه باطلا ولا يصح الاعتماد عليه كدليل فى الدعوى .

(١٩٣٥/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٣

ص ٤٤٢)

محل عام بالفعل

٧٩٦ - من المقرر أن العبرة فى المحال العامة ليست بالأسماء التى تعطى لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها .

(١٩٧٦/٢/١٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٥ ص ٢٢٥)

٧٩٧ - اباحة الدخول فى جزء من المنزل لكل طارق وتخصيصه

لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ، يجيز لرجال الضبط بغير إذن من النيابة العامة دخوله ، لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

(١٩٨١/٣/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٠ ص ١٩٠)

٧٩٨ - استخلاص الحكم ان مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لبيع الشاي وتقديمه للزبائن فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطان محكمة الموضوع .

(١٩٧٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩)

٧٩٩ - متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، فمثله يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ اجراءات جنائية من حيث عدم جواز دخوله الا باذن من جهة القضاء ، واذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

(١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٤ ص ٥٢٤)

٨٠٠ - متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ اجراءات جنائية ، فاذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه ويكون محضره الذي يحرره عن ذلك صحيحا لا يشوبه بطلان ما .

(١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٤ ص ٢٦٠ ،

١٩٣٨/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٠ ص ٢٠٨)

التفتيش الذي لا يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة المسكن

٨٠١ - التفتيش المحظور الا بترخيص من القانون أو من سلطة التحقيق هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية

الأفراد أو حرمة المساكن فلا بطلان فيه .
(١٢/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩١
ص ٤٥٢)

٨٠٢ - من المقرر وفقا لنص المادة ٤٥ اجراءات جنائية أن ايجاب
اذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها
من الملحقات لأن القانون أراد حماية المسكن فقط ، وبالتالي تفتيش المزارع
بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن .

(٢٧/١/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣ ص ٥٨ ،
٨/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٧٥ ص ٣٩٨ ، ١/٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية
ج ٥ ق ٤١٣ ص ٧٦٠)

٨٠٣ - ايجاب اذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة
تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات . وتفتيش المزارع لا يحتاج الى اذن
من النيابة العامة ما دامت غير متصلة بالمساكن .
(٣/١٠/١٩٩٣ ط ١٩٧٣٩ س ٦١ ق)

٨٠٤ - قيام مأمور الضبط بتفتيش الزراعة بغير اذن من النيابة
يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على
الطلب .

(٤/١١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩)

٨٠٥ - ان ايجاب اذن النيابة في التفتيش قاصر على حالة تفتيش
مساكن المتهمين وما يتبعها من الملحقات ، ولكن هذا الاذن ليس ضروريا
لتفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن ، لأن القانون انما يريد حماية حرمة
السكن فقط . ولذلك فلا يكون هناك بطلان اذا قام البوليس بدون اذن
النيابة بتفتيش مزارع متهم غير متصلة بمسكنه ، كما أنه لا بطلان اذا
حصل التفتيش في غيبة المتهم لعدم وجود نص على هذا البطلان .

(٣٠/٤/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٣
ص ٣٢٠)

٨٠٦ - ان التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا احوال التلبس والاحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون فيها ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح اجراءه وتعقب المتهم فى أى مكان والاستشهاد به كدليل فى الدعوى . ومن ثم فان التفتيش الذى أجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٨٠٧ - التفتيش الذى أجراه الضابطان بشونة المتهم - وهى مما لا ينمط عليها حكم المسكن حسبما أورده الحكم من اعتبارات سائغة . أمر لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .

(١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣)

٨٠٨ - تفتيش كوم من القش بجوار منزل المتهم لا يقتضى استئذان النيابة العامة اذ القانون لا يتطلب اذنها الا فيما يتعلق بالمنازل والأشخاص ضمنا لحرمة المساكن وحرية الأفراد .

(١٩٤١/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٦)

(ص ٤٢٨)

٨٠٩ - لا يشترط لتفتيش دكان المتهم بمعرفة ضابط البوليس الحصول على اذن سابق من النيابة ، خصوصا اذا كان الضابط الذى أجرى التفتيش قد استحصل من النيابة العمومية على اذن سابق بتفتيش المتهم وتفتيش منزله ففتش دكانه وضبط به المواد المخدرة ، لأن حرمة الأملاك عدا المنازل مقصورة على ما نص عليه الدستور من وجوب عدم نزع ملكيتها الا للمصلحة العامة وبشرط دفع ثمنها العادل عند الاستيلاء عليها وعلى الأحوال المبينة على سبيل الحصر فى المواد ٣٢٣ وما بعدها من قانون العقوبات .

(المنصورة الابتدائية ١٩٤٧/٤/١١ المجموعة الرسمية س ٣٨)

(ق ١٥٨)

مادة ٤٦

في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد أقرت المادة ٨٣ (٤٦) المبدأ الذي سارت عليه محكمة القبض والابرام باستمرار وهو تحويل مأموري الضبط القضائي حق تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض عليه ، فإذا كان المتهم أنثى فلا يجوز تفتيشها الا بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

الأحكام

٨١٠ - نصت المادة ٤١/١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الآن بأمر ستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المخصص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون » وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الانسان ، يستوى في ذلك أن يكون الفيد قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من الفيود ، لا يجوز اجراءه الا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا ، أو باذن من السلطات القضائية المختصة ، ولا يغير من ذلك عبارة وفقا لأحكام القانون التي وردت في نهاية تلك المادة ، بعد ايرادها الحالتين اللتين يجوز فيهما القبض والتفتيش على السياق المتقدم ، لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشارع العادى في اضافة حالات أخرى تبيح القبض على الشخص وتفتيشه ، والقول بغير ذلك يفضى الى امكان تعديل نص وضعه الشارع الدستوري بارادة الشارع القانوني وهو ما لا يفيد نص المادة ٤١ من الدستور ، وانما تشير عبارة وفقا لأحكام القانون الى الاحالة الى القانون العادى في تحديد الجرائم التي يجدر صدور الأمر بالقبض على الشخص وتفتيشه وبيان كيفية حدوده الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها القبض والتفتيش . لما كان ذلك

فان ما قضى به الدستور فى المادة ٤١ منه من عدم جواز القبض والتفتيش فى غير حاله التلبس الا بأمر يصدر من القاضى المختص أو من النيابة العامة وفقا لأحكام القانون ، يكون حكما قابلا للأعمال بذاته ، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قررتة القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والجراءات المقررة فى هذا الدستور ، لا ينصرف حكمها بدهة الا الى التشريع الذى لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور فانه بغير حاجة الى تدخل من الشارع القانونى .

(١٥/٩/١٩٩٣ ط ٢٦٠٥ س ٦٢ ق)

عمومية النص

٨١١ - نص قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٤٦ منه على انه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول اجراءه على المفبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعمومية الصيغة التى ورد بها النص ولما كان البادى مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحا فان تفتيشه بمعرفة الضابط قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا .

(٢٠/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣ ، ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ٩/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ق ١١٣ ص ٦٤٣)

٨١٢ - خولت المادة ٤٦ من قانون الإجراءات تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانونا .

(٥/٢/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٣ ص ٢٠٩)

٨١٣ - وقوع القبض على الشخص صحيحا ، صحة تفتيشه أيا كان القبض أو الغرض منه ، استعادا الى المادة ٤٦ إجراءات .

(١٣/١١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٦٩ ص ٨٧٨)

٨١٤ - من حق مأمور الضبط القضائى تفتيش المتهم كلما جاز

القبض عليه قانونا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه .

(١٩٨٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤٠ ص ٩٣٦)

٨١٥ - ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق فانه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ اجراءات جنائية . وتفتيش الشخص قبل ايداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للقرار أن يعتدى على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو غيره .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠ ،

١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٨٢)

٨١٦ - متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وصدر صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ، ولا يفرق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، كما هو مقتضى المادة ٤٦ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٧ ص ٢١٧)

٨١٧ - تجيز المادة ٤٦ اجراءات لمأمور الضبط القضائي في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، فاذا كان اذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر بضبطه وكان الاذن بالضبط هو في حقيقته أمرا بالقبض ولا يفرق عنه الا في مدة الحجز فحسب فان تفتيشه شخص المتهم يكون صحيحا في القانون .

(١٩٦٧/١٢/١١ أحكام القبض س ١٨ ق ٢٦٣ ص ١٢٤٢)

٨١٨ - نص المادة ٤٦ اجراءات جنائية هو نص عام لا يقتضى الخصوص ، يجيز لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي

يجوز فيها القبض على المتهم .

(١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨)

٨١٩ - ان التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى على من يقبض عليه فى احدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ اجراءات جنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى ، والقول بأن التفتيش المشار اليه فى هذه المادة قصد به التفتيش الوقائى هو خروج بالنص عن مجال التعميم الذى تدل عليه عبارته الى نطاق التخصيص الذى لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التى أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التى تجيز القبض قانونا على المتهم .

(١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٧ ص ٦١٦ ،

١٩٥٤/١١/٢ س ٦ ق ٥٥ ص ١٦٢)

٨٢٠ - انه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول القبض اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ، لان التفتيش فى هذه الحالة يكون لازما ، ضرورة انه من وسائل التوقى والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه اذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضى كل ما يخوله فالتفتيش يخوله حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، واذن فاذا كان الحكم مع ما أثبتته من أن القبض على المتهم وقع صحيحا قد التفت فى قضائه عن الدليل المستمد من التفتيش الذى وقع على اثر القبض عليه فانه يكون خاطئا .

(١٩٤٥/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٨

ص ٧٣٣)

٨٢١ - تفتيش الضباط للأشخاص المغادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب يعتبر اجراء اداريا تحفظيا وليس من أعمال التحقيق ، ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق يجوز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش

من أدلة كاشفة عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .

(١٩٨٧/٣/١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٣ ص ٣٤٧)

٨٢٢ - قبول المتهم ركوب الطائرة يفيد رضاه مقدما بالنظام الذى وضعته الموانئ الجوية من ضرورة تفتيشه وقائيا صونا لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف .

(١٩٨٧/٣/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٧ ص ٣٧٣)

٨٢٣ - الشبهة فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية .

(١٩٨٧/٣/٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٥ ص ٣٦١)

٨٢٤ - حق موظفى الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائى فى تفتيش الأشياء والأشخاص فى حدود نطاق الرقابة الجمركية متى توافرت شبهة التهريب الجمركى ، عدم تقيدهم فى ذلك بالنسبة للأشخاص بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الاجراءات ، استنادا الى المواد من ٢٦ - ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وعثور موظفى الجمارك أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية يصح الاستدلال به فى هذه الجريمة .

(١٩٨٧/٣/٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٥ ص ٣٦١)

صور عملية لاشتراط مشروعية الاجراءات السابقة على التفتيش

٨٢٥ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبطية القضائية باجراء تفتيش لغرض معين لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه الى غير ما أذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضا أثناء التفتيش المرخص به جريمة قائمة .

(١٩٨١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٤ ص ١٢٠٠)

٨٢٦ - الاستمرار فى تفتيش متهم باحراز سلاح وذخائر ماذون بتفتيشه ، يعد عدم ضبط السلاح معه بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة

بالذخائر ، من حق مأمور الضبط القضائي ضبط ما يكشفه عرضا أثناء ذلك .

(١٦/٣/١٩٦٣ ط ١١٧٥٤ س ٦١ ق)

٨٢٧ - نص قانون الاجراءات الجنائية بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص . فاذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازما ضرورة اذ أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه اذا حدثته نفسه باسترجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه ، فان التفتيش يكون صحيحا .

(١٣/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١ ص ٩٦)

٨٢٨ - متى كان البين مما حوته الأوراق أن جريمة هرب المطعون ضده كانت في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها ان يقبض عليه وأن يفتشه تبعا لذلك عملا بالمادة ٤٦ اجراءات وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي ألقاها المطعون ضده ، فان الأمر المطعون فيه اذ خلص الى بطلان القبض والتفتيش ، دون نظر الى جريمة هرب المطعون ضده ، وأثرها فيما اتخذ ضده من اجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

(٢٤/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٦ ص ١٣١١)

٨٢٩ - متى كانت مساهمة المطعون ضده في جريمة احراز المخدر قد تبينت لمأمور الضبط القضائي من اقرار المتهم الآخر بذلك على اثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها ، فان الحكم المطعون فيه اذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لابتنائه على اذن غير مسبوق بتحريات جدية على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون .

(٢٤/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٨ ص ١٣١٨)

٨٣٠ - ان حالة التلبس بذاتها لا تستلزم اذنا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، اذ ان هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي - متى كان له حق ايقاع القبض على المتهم - تفتيش شخصه ومنزله كما هو المستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ اجراءات جنائية . فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذى ذهب اليه الدفاع وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معروف به فى القانون . وواقع الحال انه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ وهو ما حدث فعلا على النحو الذى أورده الحكم .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨)

٨٣١ - اذا كان الثابت مما هو وارد فى الحكم المطعون فيه أن ضبط المخدر الذى دان الحكم الطاعنة باحرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها ، وانما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختيارا بالقائها اياه على مشاهد من الضابط الذى كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها ، فلا يحق لها من بعد والجريمة متلبس بها أن تطعن فى صحة الضبط أو فى صفة من اجراه .

(١٩٥٤/٦/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٧ ص ٧٩٢)

٨٣٢ - لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن مأمور الضبط قد استصدر اذنا من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعنة تحرز وتحوز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطها حيث عثر معها على المخدرات المضبوطة فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية .

(١٩٨٦/١/١٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤ ص ٦٤)

٨٣٣ - ان فتح باب سيارة معدة للايجار وهى واقفة فى نقطة المرور لا ينطوى على التعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق فى هذا الاجراء للبحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم فى دوائر اختصاصهم . واذا كان الحكم قد استخلص تخلي المتهم عن الكيس الذى ضبطت به المادة المخدرة مما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رأهم يفتحون باب

السيارة وكانت يده اذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال انه لا يعرف عنها شيئا ، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون اذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على اداة الطاعن صحيحا .

(١٩٥٣/٣/٢٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٢ ص ٦٦٩)

٨٣٤ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وهو يحرز كمية من المواد المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقام مكتب المخدرات بارسالها الى ادارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند فحصها أنها مزورة فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من أساس . وذلك بأن ضابط المخدرات حين حصل على الرخصة وبعث بها الى ادارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة ينطوي على جريمة جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها ، وانما هو فعل ذلك تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور في هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تصريحاً مؤقتاً بالقيادة الى أن يبت في أمر التهمة المسندة اليه .

(١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٣١ ص ٦٢١)

٨٣٥ - ان ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير اذن من النيابة العامة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء أكان فاعلا أو شريكا وان يفتش مسكنه .

(١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٧ ص ٥٨٧ ،

١٩٥٢/٣/١٣ ق ١١٨ ص ٥٨٩)

٨٣٦ - ان الجريمة متى شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة فانها تكون متلبسا بها ، ويجوز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا وأن يفتش ان رأى لذلك وجها ، ويستوى في ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن

تتبين مساهمته فيها وهو بعيد عن محل الواقعة .

(١٩٤١/٣/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٠)

(ص ٤١٠)

٨٣٧ - ان ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها . أما اذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كأن يكون المنهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عندما شعر بتقدم رجل البوليس للقبض عليه ، فإن ضبط هذا الشيء بعد القائه ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكون صحيحا لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات اللبس أو غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه .

(١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١١)

(ص ٤٠٣)

٨٣٨ - اذا أذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى بسرقتها ، وفي أثناء التفتيش أتى أخو المتهم المقيم معه في هذا المسكن ، فجأة وخلصه ، عملا يريب في أمره (وهو في هذه القضية أنه ألقى شيئا من يده في الشارع) ففتشه معاون الادارة المكلف بتفتيش المسكن فوجده معه دخان حسن كيف ، ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الشارع هو مادة مخدرة (حشيش) فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذي لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة الى اذن النيابة ، لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .

(١٩٢٣/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٧)

(ص ٢١٦)

٨٣٩ - ما يقوم به رجل الاسعاف من البحث في جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله الى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون ، اذ هو من الواجبات التي تملئها على رجال الاسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم ، وليس من شأنه ان

يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون باسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع الى اعتباره عملا من أعمال التحقيق .

(١٠/١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩ ص ٢١)

٨٤٠ - اذا كان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى يفيد أن المتهم كان قد تخلى عن الحقيبة وألقاها على الأرض قبل أن يمسك به رجلا البوليس ليمنعاه من ركوب القطار بعد أن رأياه يجرى محاولا ركوبه دون أن يقدم تذكرته الى عامل الباب فإن تفتيش الحقيبة بعد تخلى المتهم عنها يكون صحيحا ولا يكون لما يثيره المتهم بشأن بطلان القبض جردى ما دام قد تبين من تفتيش الحقيبة وجود المخدر بها .

(١٥/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٧ ص ٤٩٦)

٨٤١ - ان بحث البوليس فى محتويات السلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون ، وانما هو ضرب من ضروب التحرى عن مالکها عله يهتدى الى معرفته بشئ من محتوياتها ولا جناح عليه فى ذلك . فاذا هو وجد فى هذه السلة مخدرا (حشيشا) وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة فى تهمة احراز الحشيش الموجود بها كان حكمها فى محله .

(٦/١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٨

ص ٥٤٠)

صور لعدم مشروعية الاجراءات السابقة

٨٤٢ - اذا كان كل ما وقع من المتهم وحمل الضابط على تفتيشه هو دخوله المسكن مسرعا فور رؤيته اياه وكان الاذن الصادر من النيابة مقصورا على والد المتهم دون أن يشمله هو ، فهذا القبض والتفتيش الذى تلاه بناء على العثور على قطعة من الحشيش فى غرفة والد المتهم يكونان باطلين .

(١٥/١٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٩١ ص ٢٣٣)

٨٤٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن أحد رجال المباحث رأى المتهم فى الشارع وأن المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع فى مشيته

فارتأى في أمره واقتاده الى المركز ، وبمجرد وصوله اليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة في تفتيشه فأذنت ، وعند تفتيشه وجد بجيبه مادة تبين من التحليل أنها أفيون ، فان هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه انه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس ، واذن فالقبض باطل والاذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك ، لأن استصداره انما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان على البوليس اذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم أن يعرضها على النيابة لاستصدار اذنها بالتفتيش من غير اجراء القبض .

(١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨٥ ص ٦٤٥)

٨٤٤ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجل البوليس اقتاد المتهم الى مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار في المخدرات ، ثم حصل رئيس المكتب على اذن من النيابة بتفتيشه وفتشه فورا فعثر على قطعة من الأفيون داخل حذائه ، فلا يجوز الاستناد في ادانته الى ضبط المادة المخدرة معه ، لأن اذن النيابة في التفتيش لم يصدر الا بعد أن قبض على المتهم بصفة غير قانونية ، وفي ذلك ما يدل على أن استصداره لم يكن الا للحصول على دليل لم يكن ليوجد لولا هذا القبض .

(١٩٤١/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٩ ص ٤١٠)

٨٤٥ - لا يجوز قانونا تبرير التفتيش بمقولة أن المتهم كان في حالة تلبس بجريمة سرقة ما دام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة المقول بها ، ولم يكن التفتيش حاصلا على أساس أن هناك جريمة سرقة بل على أساس وجود مادة مخدرة يراد ضبطها .

(١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٠)

(ص ٢٦٨)

٨٤٦ - ان مشاهدة الجريمة وهي في حالة تلبس يجب أن تسبق التفتيش فلا يجوز خلق حالة تلبس باجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم ، فجريمة احراز المواد المخدرة وهي جريمة مستمرة لا تبيح التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها

قانونا .

(١٠/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٩ ص ١٤٢)

٨٤٧ - ان التفتيش الذى يقع على الاشخاص فى غير الأحوال التى يرخص فيها القانون به يكون باطلا بطلانا جوهريا ، ولا يصح الاعتماد عليه كدليل لادانة الشخص الذى حصل تفتيشه . فاذا قبض أحد رجال البوليس (أومباشى) على شخص وهو سائر فى الطريق وأجرى تفتيشه لمجرد الظن أو الأشياء فى أنه يحزر مخدرا ، فان هذا التفتيش الحاصل بغير اذن من النيابة يكون باطلا لمخالفته لأحكام القانون .

(٨/٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٣ ص ٤١)

تنفيذ التفتيش

٨٤٨ - الخطأ فى الاسم بل اغفال ذكره كلية ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى أثبت الحكم أن الشخص الذى تم تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(١٦/١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١ ص ٩٤)

٨٤٩ - لا يشترط القانون الا أن يجرى التفتيش أحده مأمورى الضبط القضائى دون أن يقصر ذلك على محرر محضر الضبط .

(٨/٦/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠)

٨٥٠ - من المقرر أن ما يتخذه مأمور اضطراب القضائى المخول حق التفتيش من اجراءات الكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى فى موضع اخفائه من جسم المتهم لا يعدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذى يبيحه التفتيش ذاته ، كما أن قيام الطبيب فى المستشفى باخراج المخدر من الموضع الذى أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الاجراء انما يجرى بوصفه خبيرا ولا يلزم فى القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله فى مكان معين أو تحت اشراف أحد .

(٧/٤/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٢ ص ٣٧٨)

٨٥١ - نص المادة ٤٦ اجراءات انما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩)

٨٥٢ - ان الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بتفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا بالتطبيق للمادتين ٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية قاصر على شخصه دون مسكنه .

(١٩٧١/٥/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٦ ص ٣٩٥)

٨٥٣ - متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ، ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

(١٩٨٢/٦/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٨ ص ٧١٦ ، ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧)

٨٥٤ - متى كانت جريمة احراز السلاح متلبسا بها ، فان هذا يجيز لمأمور الضبط القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان ما دامت حالة التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين ، أو عند العثور على شيء معين ، ومن ثم فالدليل المستمد من هذا التفتيش يكون صحيحا .

(١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٥ ص ٧٠٢)

٨٥٥ - لم يشترط القانون - بالنسبة الى تفتيش الأشخاص - حضور شهود تيسيرا لاجرائه ، الا أن حضورهم وقت التفتيش لا يترتب عليه البطلان ، اذ أن حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة الاجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ، ولا محل لاستناد المتهم الى المادة ٧٧ اجراءات جنائية لأن المادة المذكورة لم تتحدث الا عن حق خصوم الدعوى في حضور اجراءات التحقيق عندما يباشرها قاض التحقيق .

(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧)

حدود في ظل النص قبل التعديل

٨٥٦ - لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٢/٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بحيازة مخدر وأن يفتشه دون حاجة الى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٨ ص ٥٥٦)

٨٥٧ - لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه وبدون اذن من سلطة التحقيق الا في الأحوال التي يخول القانون لهم فيها القبض عليه ، وهي التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة في المادة ١٥ تحقيق جنايات .

(١٩٣٨/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٦)

(ص ٢٣٧)

٨٥٨ - لرجال البوليس دائما حق تفتيش الأشخاص الذين يجرون القبض عليهم طبقا للقانون ، فكلما كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا والعكس بالعكس .

(١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٣ ص ٤١)

تفتيش المسجون

٨٥٩ - تفتيش السجين الذي يقوم به ضابط السجن للاشتباه في حيازة أشياء ممنوعة داخل السجن يعتبر استعمالا لحق .

(١٩٨٧/١٠/٢٢ الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧)

٨٦٠ - تفتيش السجين الذي يقوم به ضابط السجن للاشتباه في حيازة أشياء ممنوعة داخل السجن يعتبر استعمالا لحق بموجب المادة ٤٠ من القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

(١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٢ ص ٨٤٨)

٨٦١ - تفتيش المتهم قبل ايداعه سجن القسم صحيح .

(١٩٨٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤٠ ص ٩٣٠)

٨٦٢ - لما كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن التفتيش الذي أجراه الحارسان للمطعون ضده - وكان مسجوناً - إنما كان بحثاً عن ماهية الممنوعات التي نمت إلى علمهما أنه توصل إليها أثناء وجوده بالمحكمة ، فإن ذلك التفتيش لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي تملئها عليهما الظروف التي يؤديان فيها واجب الحراسة بغية الكشف عن ماهية الممنوعات التي في حوزة المطعون ضده خشية استعمالها في الحاق الأذى بنفسه أو بغيره أو تحظر لوائح السجن أحرارها ويتعين عليهما إبلاغ السجن بها عند عودتهما إليه ، فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذي قصد الشارع اعتباره عملاً من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه السلطة التحقيق أو باذن سابق منها ، وإنما هو إجراء إداري تحفظي لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائي ولا يلزم لأجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائي فيمن يقوم بأجرائه ، فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة يعاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٣ ص ٥٠٦)

٨٦٣ - السجنون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه ، ولضباط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحرزه من ممنوعات ، وابتداء الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدقى المشرف على سجن القسم لأحد النزلاء به خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٨ ص ٧١٩)

٨٦٤ - متى كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه إذا اشتبه مدير السجن أو مأموره فى أى زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فإذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن ، وكانت هذه المادة كما هو واضح من عبارتها لا تستلزم الرضاء الذى يصدر بفعل ايجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضته فى التفتيش - وهو فعلى سلبى - فإن

تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين اشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء
فى اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحا بالتطبيق لأحكام هذه المادة مادام
أن الطاعنين لم يدفعا بأنهما اعترضوا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ،
ومن ثم يكون النعى ببطلان التفتيش فى غير محله .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨)

٨٦٥ - لا يصح الاستناد الى لائحة السجنون فى تقرير تفتيش المتهم
ما دام أنه لا يوجد أمر قانونى بإيداعه السجن كما تنص به المادة ٤١
إجراءات جنائية .

(١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٩٢)

٨٦٦ - ان تفتيش المحبوسين حبسا احتياطيا عند ادخالهم السجن
صحيح ، وذلك على ما هو مفهوم من نصوص القانون من أن لفظ المسجون
يطلق على المحبوسين اطلاقا ، سواء أكان الحبس احتياطيا أم تنفيذيا .

(١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٣)

(ص ٤٥٣)

تفتيش السيارات

تفتيش السيارات الخاصة

٨٦٧ - التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن
بغير مبرر من القانون ، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها
بشخص صاحبها أو حائزها ، واذن فمادام هناك أمر من النيابة بتفتيش
شخص المتهم فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به ، والسيارة الخاصة
كذلك ، ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن من بطلان .

(١٩٨٤/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٠ ص ١٤٩ ،

١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ ، ١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ ص ٥٧ ق)

٨٦٨ - القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى اجراء
القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة
بالمطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا فى الأحوال

الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٢ ص ٥)

٨٦٩ - التمسك ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل من غير حائزها .

(١٩٨٨/١٢/١ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٨١ ص ١١٥٩)

تفتيش سيارات الأجرة

٨٧٠ - الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها الا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون - طالما هي في حيازة أصحابها - فاذا كان التابت مما استظهره الحكم المطعون فيه - وله أصل في الأوراق - أن السيارة المضبوطة مملوكة لشخص كان نزيل أحد المعتقلات ، وقد اعترف الطاعن الثاني أنه استأجرها من زوجة مالكها لاستغلالها كسيارة أجرة ، فان هذه الحماية تسقط عنها .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠)

٨٧١ - لما كان التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون على حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة ، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات انما تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها الا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر - فان من حق مأمور الضبط القضائي ايقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

(١٩٨٣/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠)

٨٧٢ - القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة ،

فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار فان من حق مأمورى الضبط القضائى ايقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

(١٧/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٦ ص ٩٥١)

تفتيش السيارات الخالية

٨٧٣ - ان القيود الواردة على التفتيش انما تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها ، فاذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخلى صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها .

(٢٣/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٦ ص ٩٦٢)

٨٧٤ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير اذن من سلطة التحقيق ، وفى غير أحوال التلبس ، الا اذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخلى صاحبها عنها .

(٤/٤/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨)

٨٧٥ - التفتيش الذى يقع فى سيارة واقفة فى الطريق لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .

(٢٠/٦/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٢)

(ص ٢٦٨)

الرضاء بالتفتيش

٨٧٦ - تفتيش الضابط للأشخاص المصادرين للبلاد بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الارهاب يعتبر اجراء اداريا وقائيا ، وليس من أعمال التحقيق ، يجوز التعويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة لجريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام .

(٢/١٠/١٩٨٦ الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٦)

٨٧٧ - قبول المتهم ركوب الطائرة يفيد رضاه مقدما بالنظام الذي وضعت الموانئ الجوية من ضرورة تفتيشهم وقائيا صونا لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف ، ويصح ما يسفر عنه ذلك التفتيش من ضبط الجرائم .

(١٩٨٦/٤/٣٠ الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦)

٨٧٨ - ما دام الحكم قد أثبت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها المادة المخدرة قد تم برضاء صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافيا لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاه أحد غيره ممن كانوا في السيارة ، ولا شأن لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التفتيش .
(١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٩ ص ٣١٦)

الدفع بالبطلان

٨٧٩ - المستقر عليه في قضاء محكمة النقض انه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فاذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التي ضبط المخدر فيها ليست مملوكة للطاعن ، فان تفتيشها لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة له .
(١٩٦٨/٤/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠)

٨٨٠ - الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل الا من مالكتها ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن الذي تنصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .

(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨)

تفتيش المتاجر

٨٨١ - ان للمتجر حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه وأن هذه الحرمة وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضي أن يكون دخوله باذن من النيابة ما لم تكن الجريمة متلبسا بها أو كان صاحب الشأن

قد رضى بالتعرض لحريته رضاء صحيحا ، وأن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه . وتقدير توافر صفة الحيازة لمن صدر عنه الرضاء بتفتيش المكان هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاءه بذلك على ما يسوغه .

(١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٢ ص ١٨٥)

٨٨٢ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وما دام أن لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيشه هذا المحل .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠)

٨٨٣ - التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه واذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك . ومن ثم فإن اطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التنصيص عليه صراحة فى الأمر به يكون على غير سند صحيح من القانون .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨١ ص ٩١٠ ،

١٩٨١/٥/٢٥ س ٣٢ ق ١٥ ص ٥٤٥)

٨٨٤ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه ، ومن ثم فإن ما ذهب اليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم صدور اذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ فى تاويل القانون بما يوجب نقضه .

(١٩٦٤/٤/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٩ ص ٢٤٦)

٨٨٥ - متى كان هناك اذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم فإن تفتيش محل تجارته بمقتضى هذا الاذن يكون صحيحا ، ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه .

(١٩٦٢/١/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠ ص ٣٨)

٨٨٦ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، فلا يمكن القول ببطلان تفتيش دكان الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، واذن فما دام هناك اذن من النيابة بتفتيش متهم ومنزله فلا يقبل منه الطعن بتفتيش دكانه بمقولة انه لم يصدر به اذن .

(١٩٤٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٧ ص ٦٥٩)

الفقرة الثانية

مجال تطبيق النص

٨٨٧ - مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش خياها اذا مست .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ، ١٩٧٢/٥/٢١ ق ١٦٩ ص ٧٥٩)

٨٨٨ - تنفيذ الاذن بتفتيش الطاعنة دون الاستعانة بأنثى لا يعيب اجراءات التفتيش طالما اقتصر على مواضع لا تعتبر من عورات المرأة التي لا يجوز لرجل الاطلاع عليها .

(١٩٨٦/١/١٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤ ص ٦٤)

٨٨٩ - مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ اجراءات جنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع على الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التي يخدش خياها اذا مس .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨ ، ١٩٦٢/١/٣٠ س ١٣ ق ٢٧ ص ٩٨)

الشاهدة التي تنفذ التفتيش

٨٩٠ - لا تستلزم المادة ٤٦ اجراءات جنائية أن تحلف الشاهدة التي ندبت لتفتش أنثى من مأمور الضبط القضائي وأثبت اسمها في محضر ضبط الواقعة اليمين الا اذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين طبقا للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ اجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٧ ص ٨٢٥)

الحكم بالنسبة الى الطبيب

٨٩١ - الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك أن قيامه بهذه الاجراءات انما كان بوصفه خيرا ، وما أجراه لا يعدو أن يكون تعرضا للطاعنة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبي اللازمة لاجراج المخدر من موضع اخفائه في جسم الطاعنة .

(١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١ ص ٩)

٨٩٢ - ان القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الاناث وأنه لا غضاضة عند استحالة تفتيش متهمة بمعرفة أنثى أن يقوم هو باجراء التفتيش المطلوب ، ذلك تقدير خاطيء في القانون .

(١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧)

صور لا مخالفة فيها للنص

٨٩٣ - لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ اذن تفتيش أنثى ، اذ أن هذا الالتزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . وجذب الضابط المخدر من الطاعنة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز اجراؤه الا بمعرفة أنثى .

(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥ ،

١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨)

٨٩٤ - قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ساقى الطاعنة عند قيامه بتنفيذ اذن التفتيش - بفرض صحة ذلك - لا يتحقق به المساس بعوزة لها أو الاطلاع عليها بحيث يبطل التفتيش .

(١٩٨٣/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤٩ ص ٢٥٧)

٨٩٥ - لا يكون ضابط البوليس قد خالف المادة ٢/٤٦ اجراءات جنائية ان هو أمسك بيد المتهم وأخذ العلبة التى كانت بها .

(١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠ ص ١٤٨)

٨٩٦ - ان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو التقط لقافة المخدر التى طالعتة فى وضعها الظاهر بين أصابع قدم المتهم وهى عارية .

(١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٣ ص ٥٢١)

٨٩٧ - استلزم نص المادة ٢/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان المتهم أنثى أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى ، ولم يشترط القانون كتابة فى هذا النذب لأن المقصود يندب الأنثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجرى تفتيشها ولكن اشتراط نذب الأنثى جاء عندما يكون التفتيش فى المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التى تخذش حيائها اذا مست ، بل يكتفى بالنذب الشفوى .

(١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٥ ص ٥٨٨)

صور فيها مخالفة للنص

٨٩٨ - مراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التى تخذش حيائها اذا مست ، ولما كان ما قام به الضابط من امساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفى فيه المخدر ينطوى بلا شك على مساس بصدر المرأة الذى يعد من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فان

الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها
للاسباب السابقة التي اوردتها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .
(١٦/١١/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٢ ص ٦٦٨)

٨٩٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اجاز تفتيش صدر المراء
وموغة بمقولة ان التقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر المتهمة لا يعتبر
تفتيشا يمس مواطن العفة منها ، وقضى بادانتها اعتمادا على الدليل
المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون
وتأويله .
(١٩/١١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٤ ص ١٣٤١)

مادة ٤٧

لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش
منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا
اتضح من امارات قوية أنها موجودة فيه .
- تقابل المادتين ١٨ و ١٩ من القانون السابق .

تعليق : قضت المحكمة الدستورية العليا في ٢/٦/١٩٨٤ بعدم
دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠
لسنة ١٩٥٠ .

الأحكام

تلبس سابق

٩٠٠ - لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر
اذن النيابة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه
أن ينفذه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة
اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، وكان ضبط المخدر مع المطعون ضده
بعد استئذان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل
الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش سكنه دون حاجة
لصدور اذن من النيابة العامة بذلك ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بغير ذلك
قد خالف القانون .

(١٤/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٣ ص ٣٦٤)

٩٠١ - ان ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١)

٩٠٢ - لمأمور الضبط القضائي دون حاجة الى اذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب الجريمة في حالة التلبس ، لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق انما يستند الى الحق المخول لمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ اجراءات جنائية ، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدي الى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقضى الظروف المحيطة بالحادث أن يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١١٧ ،

١٩٦٥/١١/١٤ س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢)

٩٠٣ - اذا كان التابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة ، فيكون انتقال الضابط الى منزل الطاعن وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر اجراء صحيحا في القانون ، اذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٢ ص ٢٥٣)

٩٠٤ - ما دام اذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة لم يكن مقصورا على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضا ضبطه وتفتيشه ، فان ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الاذن يكون سليمين ، فاذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة فان المتهم يكون عندئذ في حالة تلبس تجيز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة الى اذن النيابة .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٩ ص ٣٢٢)

٩٠٥ - يجوز قانونا لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس أن يفتش منزل كل متهم فيها بغير اذن من النيابة ، وذلك سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا ، وسواء أشوهده متلبسا بهذه الجريمة أم لم يشاهد .

(١٧/٤/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٧

ص ٥٣٠)

٩٠٦ - لرجال الضبطية القضائية في جميع أحوال التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل جميع المتهمين سواء أكانوا حاضرين أم غائبين ، وسواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، فإن القانون لم يفرق بين متهم وآخر ، ولا يتطلب لإجراء التفتيش إلا أن تكون هناك دلائل قوية على اتهام الشخص المراد تفتيشه في الجريمة المتلبس بها .

(١٥/٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣)

٩٠٧ - لا يشترط لتفتيش منزل متهم في أحوال التلبس أن يشاهد هذا المتهم في حالة من هذه الحالات ، كما قد يلوح من النص العربي للمادة ١٨ تحقيق جبايات ، بل يكفي - كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة - أن تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس ، وأن توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها .

(١٥/٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣)

شرط مشروعية الاجراءات

٩٠٨ - إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قصد منزل المتهم لضبط نعجة اتهم أخوه بسرقتها ، فلما لم يدعن الطاعن لطلب فتح الباب ولاحظ الضابط من ثقب المفتاح أن الطاعن يبعثر سكرًا ويلقى عليه ماء فقامت لديه شبهة في أن السكر مسروق ، فاقتحم المنزل لتفتيشه ، فهذه الواقعة لا تعتبر من حالات التلبس ، لأن الضابط لم يكن له أن يمد نظره من ثقب مفتاح الباب لما في ذلك من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للآداب ، ولا يجوز أن يتخذ من طريق مخالفة القانون دليل على قيام حالة التلبس .

(١/٤/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٩ ص ١٦١)

مادة ٤٨

- الغيت بالفانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١٥ .

- وهي تقابل المادة ٢٣ من القانون السابق .

مادة ٤٨ قبل الغائها :

- لمأموري الضبط القضائي ، ولو في غير حالة التلبس بالجريمة أن يقتضوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس ، اذا وجدت أوجه للاشتباه في انهم ارتكبوا جناية او جنحة ، ويكون التفتيش على الوجه المبين في المادة ٥١ .

حكم

٩٠٩ - أباح قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٤٨ منه لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم دون الرجوع الى سلطات التحقيق اذا كان من الأشخاص الموضوعين تحت رقابة الشرطة ووجدت أوجه قوية للاشتباه في ارتكابه جناية أو جنحة ، وتقدير تلك الشبهات ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يخضع هذا التقدير لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٢ ص ٢٣٥)

مادة ٤٩

اذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٩١٠ - مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ اجراءات جنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش الشخص اذا قامت ضده أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة دون أن يصدر أمر قضائي ممن يملك سلطة اصداره أو أن تتوافر في حقه حالة

التلبس ، يخالف حكم المادة ٤١ من الدستور (على السياق المتقدم) فان
الماد ٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمنا بقوة الدستور
نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون تربص صدور قانون أدنى ولا يجوز
الاستناد اليها في اجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ .

(١٥/٩/١٩٩٣ ط ٢٦٠٥ س ٦٢ ق)

شرط توافر القرائن

٩١١ - انه وان كان لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم
أو غيره في المكان المأذون له بتفتيشه ، الا أن شرط ذلك أن توجد قرائن
قوية على أن هذا الغير يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده
يسم عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحى
بأن له اتصالا بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالع فيها .

(٢١/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥)

٩١٢ - الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من
منقولات فحسب ولا يتعداه الى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص
منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ اجراءات
جنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهما أو غير متهم ،
إذا قامت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق
استثنائي فيجب عدم التوسع فيه .

(١٩/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١)

٩١٣ - لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود
في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا
يفيد في كشف الحقيقة ، وله تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون
تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(١٠/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٠ ص ٦٢٢)

صور عملية لتفتيش غير المتهم

٩١٤ - لما كان الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة
أنه وجد المطعون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه (المطعون ضده الثاني)

وأنه قام بتفتيشها لما لاحظته من انتفاخ جيب جليابها وبروز بعض أوراق السلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات في هذا الجيب ، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المطعون ضدها الأولى إنما كانت تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، مما يجيز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملا بالمادة ٤٩ اجراءات جنائية ، ومن ثم فإن ضبط لفافات المخدرات في جيبها يكون بمنأى عن أى بطلان .

(١٩٧٠/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٥ ص ٤٧٨)

٩١٥ - متى كانت المتهمة موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت تضعها تحت ركبته فحملتها تحت أبطها . ولما عرفت أنه أخذت تتقهقر ثم ألقت بها فالتقطها ، فإن هذه المظاهر التي بدت من المتهمة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن المتهمة كانت تخفى معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، ومن ثم فإن ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٠ ص ١١٢٦)

٩١٦ - إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن مواد مخدرة ، وعند تفتيشه عثر ضابط البوليس فعلا على المخدر ففتش أشخاصا آخرين كانوا في المنزل وقت تفتيشه على اعتبار أن لهم ضلعا في جريمة احراز المخدر التي شوهد الفعل المكون لها حال ارتكابه في ذلك الوقت فتفتش هؤلاء المتهمين يكون صحيحا .

(١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٩)

(ص ٥٦٧)

مادة ٥٠

لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز لمأمور الضبط

القضائي أن يضبطها •

- لا مقابل لها في القانون السابق •

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : زيدت الفقرة الاولى لتقرر مبدأ أساسيا للتفتيش وهو أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات. أو حصول التحقيق بشأنها ، وأضيفت عبارة « عرضا » بعد عبارة « اذا ظهر » في أول المادة. تأكيداً للمبدأ المقرر في المادة ٤ من أنه اذا دخل مأمور الضبط في منزل المتهم للتفتيش عن أشياء معينة فلا يجوز له التفتيش عن أشياء تتعلق بجرائم أخرى ، ولكن ذلك لا يمنعه من ضبطها اذا وجدها عرضا •

الأحكام

٩١٧ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية الا لمن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم •
(١٩٩٣/٤/٢٨ ط ١٦٧٩١ س ٥٩ ق)

التقييد بالغرض من التفتيش

٩١٨ - ان الاذن الصادر من النيابة لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش متهم في جناية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض المقصود منه الى غير ما أذن بتفتيشه ، وذلك لما يقتضيه صدور كل اذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه •

(١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٣

ص ٣٩١)

صورة صحيحة

٩١٩ - ان ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه في جريمة رشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة •

(١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥)

صور فيها تجاوز الغرض من التفتيش

٩٢٠ - اذا كان التفتيش قد استنفذ غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الأسلحة التي ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديري بعد ضبط السلاح المذكور ، فان ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفا للقانون .

(١٩٦١/٦/١٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٦ ص ٧١٠)

٩٢١ - انه اذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح ، فان له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضا في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعى من جانبه في اجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها . فاذا هو تجاوز الحدود وفتش لغير الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها كان عمله باطلا . فاذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي كان يفتش عن سلاح قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظة المتهم شم رائحة الأفيون تنبضت منها ففتشها . فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن مبنيا على أنه اشتبه في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها ، وانما فتشها لانه اكتشف وجود الأفيون فيها .

(١٩٥٠/١١/١٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٤ ص ٢١٧)

٩٢٢ - انه وان كان لرجل البوليس (أومباشي) المكلف من قبل ضابط المباحث بضبط المتهم واحضاره تنفيذا للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو إيذائه نفسه ، الا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه الا يكون التفتيش لم يبدأ فيه الا بهذا القصد ، فاذا كان التفتيش قد أجرى من بادىء الأمر بقصد البحث عن مخدر فانه يكون باطلا غير جائز الاعتماد عليه .

(١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٧٣)

ص ٥٣٦)

التقدير موضوعي

٩٢٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش

مسألة موضوعية .

(١٢/١/١٩٨٩ ط ٦٢٦٦ س ٥٨ ق)

٩٢٤ - الفصل فيما اذا كان من قام باجراء التفتيش قد التزم حده .
أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون .

(٨/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٣ ص ٦٨٢)

٩٢٥ - أن تعرف ما اذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر .
بالتفتيش أو جاوزه متعسفا ينطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى .
صدور الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ،
وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التى تفيد التعسف .
فى تنفيذه وهو موكول اليها تنزله المنزلة التى تراها ما دام سائغا .

(٢٦/١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢)

شرط ظهور الأشياء عرضا

٩٢٦ - لمأمور الضبط القضائى المأذون له بتفتيش منزل المتهم
للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى احتمال
وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه ، فاذا ما اكتشف عرضا أثناء هذا التفتيش
جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فانه يكون حيال جريمة
متلبسا بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

(٢٠/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٧ ص ١٢٣٨)

٩٢٧ - المستفاد من نص المادة ٥٠ اجراءات جنائية وتقرير لجنة .
السيوخ وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز التفتيش .
الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول
التحقيق بشأنها ، وأنه اذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد
حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور
الضبط القضائى أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون
سعى يستهدف البحث عنها .

(١٥/١١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٩ ص ٦٥٦)

٩٢٨ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش لغرض معين لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه ، إلا إذا شاهده عرضاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في إحدى حالات التلبس .

(١٧٢ / ١ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢)

٩٢٩ - متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحتراز مخدر فأنكشفت جريمة تهريب الدخان اللبى عرضاً لمأمور الضبط دون سعى مقصود منه ، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط القضائي المضي في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة ، كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧ إجراءات جنائية ، لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة .

(٩٧٦ / ٦ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

٩٣٠ - متى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر عرضاً قد تم صحيحاً في القانون ، فلا يغير من صحته أن البلاغ عن الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة إذ لم يتم التصرف فيها .

(٨٣٥ / ١٠ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥)

٩٣١ - لمأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

(٦٢١ / ١٠ / ١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٥ ص ٦٢١)

٩٣٢ - إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل ، وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . وكان قد دخل

المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصورا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه ، فان دخوله يكون صحيحا فاذا ما شاهد الطاعن يلقي مخدرا كان له تبعا لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه وأن يفتشه .

(١٩٥٥/٣/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٢ ص ٦٥١)

٩٣٣ - متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم للبحث عن مسروقات مستوفيا شرائطه القانونية ، فانه يكون للضابط الذي باشره وفقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ اجراءات جنائية أن يضبط الأشياء التي تظهر عرضا أثناء التفتيش وتعد حيازتها جريمة .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٠ ص ٦٢٢)

٩٣٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطاعن مع المتهمه أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهي تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وفتشوه فعثروا معه على كمية من المواد المخدرة ، ثم قاموا بتفتيش منزله ، فان الحكم اذا قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه يكون صحيحا .

(١٩٥٤/٤/٧ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٥ ص ٤٨٦)

٩٣٥ - لا حرج على الضابط المنتدب لتفتيش منزل المتهم اذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه اذا خشى ان هو طلب الى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه ، لا حرج عليه اذا هو كلف المخبر الذي يرافقه بفتح الباب من الداخل . واذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني تنفيذا لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالعلبة التي كانت في يدها فانها تكون قد تخلت عنها ، ويكون مباحا للمخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها فاذا ما وجد بها مخدرا ، فهذه حالة تلبس تجيز الضبط .

(١٩٥٣/٥/١٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٠٣ ص ٨٣٢)

٩٣٦ - متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل

المتهم بحثا عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وما يتبعها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا هو عثر في أثناء التفتيش على علبة اتضح أن بها مادة مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

(١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٧ ص ١٠٧)

٩٣٧ - إذا أذنت النيابة أحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة فعثر عرضا أثناء بحثه في دولا ب المنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه قانونا أن يضبطها .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٣ ص ١٥١)

٩٣٨ - الاذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل للبحث عن متهم هارب ومصوغات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته ، فإذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه في دولا ب بالمنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه أن يضبطها ، لا اعتمادا على الاذن الذي أجرى التفتيش بمقتضاه ، بل على أساس حالة التلبس بجريمة احراز المخدر الذي انكشفت له وهو يباشر عمله في حدود القانون .

(١٩٣٩/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٤)

(ص ٥٤٤)

٩٣٩ - الاذن في التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ، ولكن اذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لغرض محدد قد شاهد عرضا أثناء اجرائه هذا التفتيش جريمة قائمة فأثبت ذلك في محضره فليس في عمله هذا ما يمكن أن يطعن عليه باعتباره تجاوزا لحدود الترخيص المعطى له ، لأنه لم يقم بأى عمل ايجابى بقصد البحث عن الجريمة بل انه شاهدها صدفة فأثبتها بمقتضى واجباته القانونية .

(١٩٣٧/١١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٥)

(ص ٨٩)

صورتان لايتوافر فيهما الشرط

٩٤٠ - متى اقتصر الاذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له فى اجرائه أن يفتش المطعون ضده الا اذا توافرت فى حقه حالة التلبس بالجريمة .

(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٩٤١ - انه وقد اقتصر الاذن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المطعون ضده الأول ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له باجرائه أن يفتش زوجته الا اذا توافرت حالة التلبس بالجريمة فى حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها فى جناية احراز المخدر المضبوط .

(١٩٦٦/١١/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢١ ص ١١٧٣)

تقدير توافر الشرط موضوعي

٩٤٢ - ان ضبط مخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أشياء خاصة بجريمة الرشوة التى كان جمع الاستدلالات جاريا بشأنها يوجب على المحكمة أن تعنى ببحث الظروف والملابسات التى تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سعى يستهدف البحث عنه ، أو أن العثور عليه انما كان نتيجة انتعسف فى تنفيذ اذن التفتيش بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التى جرى فيها التحقيق لكى تقول كلمتها فى ذلك .

(١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥)

مادة ٥١

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقلد الامكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت ذلك فى المحضر .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : أوجبت المادة أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه كلما أمكن ذلك ، بأن كان المتهم أو وكيله موجودا وقت التفتيش أو يمكن استدعاؤه في الحال ، فإذا لم يمكن ذلك يكون التفتيش بحضور شاهد (شاهدين) من أقارب المتهم البالغين أو أحد القاطنين معه بالمنزل أو أحد الجيران ويثبت ذلك في المحضر .

الأحكام

عدم حضور المتهم لا يرتب البطلان

٩٤٣ - من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجرى في مسكنه شرطا جوهريا لصحته ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١)

٩٤٤ - مجال تطبيق المادة ٥١ اجراءات جنائية هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون فيها ذلك ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي تفضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه ان أمكن ذلك .

(١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ ، ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ق ٧٨ ص ٤٠١ ، ١٩٨٧/٤/٢٢ س ٣٨ ق ١٠٧ ص ٦٣٢)

٩٤٥ - لم يجعل القانون حضور المتهم شرطا جوهريا لصحة التفتيش في أحوال التلبس .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩٩ ص ١١٧٧)

٩٤٦ - ان التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه قانونا بطلانه ، فإن حضور المتهم التفتيش الذي يجريه في مسكنه ، وان كان واجبا حين تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظرا لما فيه من زيادة ثقة في الاجراء وما يتيح من فرص المواجهة وما الى ذلك ، لم يجعله القانون

شرطا جوهريا لصحة التفتيش .
(١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٧ ص ٤١٥)

متى يجب حضور الشاهدين

٩٤٧ - حصول التفتيش بحضور شاهدين اعمالا لنص المادة ٥١ اجراءات جنائية لا يكون الا في حالة غياب المتهم .
(١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقص س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨)

٩٤٨ - خرج المشرع على قاعدة سرية اجراءات التحقيق بالنسبة الى تفتيش المنازل فنص في المادة ٥١ اجراءات جنائية على أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من أقاربه البالغين
(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقص س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧)

مادة ٥٢

إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى ،
فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : وقد حرم على مأموري الضبط القضائي الاطلاع على الأوراق المختومة أو المغلقة التي توجد بمحل المتهم والزموا بوضعها في حوز بمجرد ضبطها والحسم عليها بحيث لا يستطيع أحد الاطلاع عليها للمحافظة على سريتها .

حكم

٩٤٩ - متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٢ اجراءات جنائية انما يحرم فض الأوراق المختومة أو المغلقة والاطلاع عليها ، وكان ظاهرا أن التغليف لا ينطوي على أوراق مما تشير اليه هذه المادة ، وانما كان يحوى جسما صلبا ، فانه يجوز فض الغلاف لفحص محتوياته ، فيكون ما قررتة المحكمة تفسيرا للمادة ٥٢ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون ، وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم ببطلان اجراءات الضبط .
(١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقص س ٩ ق ١٨٠ ص ٧١٦)

مادة ٥٣

لمأموري الضبط القضائي أن يضعوا الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها .

ويجب عليهم اخطار النيابة العامة بذلك في الحال ، وعلى النيابة اذا ما رأت ضرورة ذلك الاجراء أن ترفع الأمر الى القاضي الجزئي لاثرائه .

- معدلة بالمرسول بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣ قبل تعديلها : لمأموري الضبط القضائي أن يضعوا الأختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها .

ويجب عليهم اخطار النيابة العامة بذلك في الحال ، وعلى النيابة اذا ما رأت ضرورة ذلك الاجراء أن ترفع الأمر الى قاضي التحقيق لاقتراره .

مادة ٥٤

لحائز العقار أن يتظلم امام القاضي من الأمر الذي أصدره بعريضة يقدمها الى النيابة العامة ، وعليها رفع التظلم الى القاضي فورا .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٥

لمأموري الضبط القضائي أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها ، أو وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وتعرض هذه الأشياء على المتهم ويطلب منه ابداء ملاحظاته عليها ويعمل بذلك محضر يوقع عليه من المتهم أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع .

- تقابل الفقرة الأولى عجز المادة ١٨ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : مندوب الحكومة ، قرر أن المراد بالضبط في أي مكان المنصوص عليه في المادة ٧٣ من المشروع التي نحن بصدد ما هو ضبط الأشياء التي يعثر عليها البوليس في خارج المنازل في الطرق العامة والمزارع ونحوها ويستدل منها

على أنها استعملت في ارتكاب الجريمة ، ورات الأغلبية الاكتفاء بهذا التفسير وإبقاء المادة كما هي بعد حذف كلمتي في أى مكان حتى لا يدخل فيها منزل غير المتهم .

الأحكام

٩٥٠ - اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ اجراءات انما قصد تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٤ ص ٣١٠)

٩٥١ - من المقرر أن الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم راجع الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي طالما أن المشرع لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الاجراءات .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨ ،

١٩٦٣/١/٥ ق ٣٣ ص ١٤٨)

٩٥٢ - افراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته ولا يترتب على مخالفته البطلان .

(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٤)

٩٥٣ - الغرض من تحرير محضر باجراءات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ اجراءات جنائية هو تدوين ما عسى أن يبيده المتهم من الملاحظات على الأشياء المضبوطة ، ولم يرتب الشارع البطلان على اغفال تحرير هذا المحضر .

(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٣ ص ٦٣٣)

مادة ٥٦

توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حرز مغلق وتربط كلما أمكن ويختتم عليها . ويكتب على الشريط داخل الحتم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء ، ويشار الى الموضوع الذى حصل الضبط من أجله .

- تقابل المادة ٢٠ من القانون السابق .

الأحكام

قاعدة عامة

٩٥٤ - لا أساس فى القانون للفرقة التى قال بها الحكم - فى موطن سرده واجبات مأمور الضبط القضائى - فى خصوص تحريز المضبوطات وعدم خضوعه لأحكام المادة ٥٦ اجراءات جنائية اذا كان منتدبا من النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لأحكامها اذا قام بالضبط كأصيل .

(١٢/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٦ ص ٧٧٨)

غاية التحريز ، واثر مخالفته ، تقدير موضوعى

٩٥٥ - الهدف من وجوب مراعاة الاجراءات الخاصة بتحريز الأشياء المنصوص عليها فى قانون الاجراءات هو الاستيثاق من عدم حصول عبث بالمضبوطات ، واطمئنان المحكمة الى ذلك يتحقق به قصد الشارع .

(٢١/٢/١٩٩٣ ط ١٠٥٦٠ س ٧١ ق)

٩٥٦ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نظم اجراءات التحريز فقد قصد بها المحافظة على الدليل فحسب ولم يرتب أى بطلان على مخالفتها ، ومن ثم فالمرجع فى سلامة هذه الاجراءات الى اطمئنان محكمة الموضوع .

(١٧/١٠/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٨ ص ٧٣٨)

٩٥٧ - من المقرر أن اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .

(٢٣/٥/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٤ ص ٥١٠)

١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ١٨ ص ٩٧٩ ، ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ق ١٢٣
(ص ٦٣٢)

٩٥٨ - من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ، ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لمأمور الضبط القضائي . والمرجع في سلامة الاجراءات الى محكمة الموضوع .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ،
١٩٧٣/٦/٢٥ ق ١٦٤ ص ٧٨٥)

٩٥٩ - مرجع الامر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة الى تقدير محكمة الموضوع .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩)

٩٦٠ - ان نص المادة ٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبير أداء مأموريته - التي أول عمله فيها هو فض الأحرار - بغير حضور الخصوم ، وأن القانون حين نظم الاجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفضها انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .

(١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨)

٩٦١ - اذا كانت المحكمة قد استوثقت من التحقيق الذي أجرته بنفسها في الجلسة أن السنجة التي ضبطت عند الطاعن لم يحصل عبث بها ، وأنها هي التي سئل الطاعن عن نتيجة معايرتها ، فإن الهدف الذي توخاه الشارع من الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٦ و ٥٧ اجراءات جنائية يكون قد تحقق ، ولا يقبل الدفع ببطلان الاجراءات بسبب اغفال المحقق تحريز السنجة المضبوطة .

(١٩٥٣/١١/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣٨ ص ١١٢)

٩٦٢ - ان القانون حين أوجب المبادرة الى وضع المضبوطات في أحرار مغلقة انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكنه لم يرتب على مجرد الاهمال في ذلك أي بطلان . واذن

فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة بأن المحقق قد ترك المخدر المضبوط أياما وأجرى وزنه في غيبته ، فلم تحفل المحكمة بما دفع به من ذلك لتحقيقها من أن المخدر الذي وقع عليه الضبط هو الذي كان محل التهمة ، فتحققها من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا الدفاع .

(١٩٤٨/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٦

ص ٤٨٦)

مادة ٥٧

لا يجوز فض الاختتام الموضوعة طبقا للمادتين ٥٣ و ٥٦ الا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت لتنص على عدم جواز فض الحتم الا بحضور المتهم أو صاحب المكان للحرس على الأشياء المضبوطة وعدم امكان تغييرها أو تبديلها .

مادة ٥٨

كل من يكون قد وصل الى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة وأفضى بها الى أي شخص غير ذي صفة ، أو انتفع بها بآية طريقة كانت يعاقب بالعقوبات المقررة بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٩

إذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطى لها صورة منها مصدق عليها من مأمور الضبط القضائي .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٦٠

لمأموري الضبط القضائي في حالة قيامهم بواجباتهم ان يستعينوا مباشرة بالقوة العسكرية .

- تقابل المادة ٢٨ من القانون السابق .

الفصل الخامس

في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات

مادة ٦١

إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسير في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق .

- تقابل المادة ١/٤٢ من القانون السابق .

الأحكام

٩٦٣ - لا عبرة بصفة من يصدر قرار الحفظ أو العدول عنه من أعضاء النيابة .

(١٧/٦/١٩٩٣ ط ١٩٥٦٢ س ٥٩ ق)

لا حجية لأمر الحفظ

٩٦٤ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢ ، ٤/٢٩/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩٣ ص ٤٩٠ ، ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ق ١٤٥ ص ٦٥١)

٩٦٥ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الأوراق لا يكون ملزماً لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية التي لا تكسب المتهم حقاً أو تقيم حجة على المجنى عليه .

(١٧/٦/١٩٩٣ ط ١٩٥٦٢ س ٥٩ ق)

٩٦٦ - قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعنى المحكمة فى شىء ، ولا تلزم الاشارة اليه فى الحكم ، وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة فى أقوال شهود الواقعة التى تجرى المحاكمة عنها .

(١٨/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٧٣ ص ٢٥٧)

٩٦٧ - ان أمر الحفظ الذى تصدره النيابة لا يمنعها من العودة الى الدعوى العمومية الا اذا كان بناء على تحقيق أجرته هى بنفسها أو قام به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . واذن فالأمر الصادر بناء على محضر جمع الاستدلالات فقط لا يقيد النيابة فى شىء ولا يمنعها من الرجوع فيه .

(٢٣/٦/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٤

ص ٥٥٢)

٩٦٨ - الحفظ الحاصل على أثر تحقيقات ادارية أجراها البوليس فى بلاغ ما سواء من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأوراق اليه من النيابة العامة لا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية اذا أرادت دون حاجة الى استصدار أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ .

(١٥/٦/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٧

ص ٦١٦)

صور لأمر حفظ لم يسبقه تحقيق

٩٦٩ - مجرد تأشير وكيل النيابة فى بادىء الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقيده برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، اذ لا يترتب على هذه التأشيرة حتما - وبطريق اللزوم العقلى - ذلك الأمر .

(١٧/٦/١٩٩٣ ط ١٩٥٦٢ س ٥٩ ق)

٩٧٠ - متى كانت النيابة قد أفهمت الشاكى باتباع الطريق الذى رسمه القانون فى شأن ما ادعاه من تزوير وقع فى محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقفا منها عند هذا الحد الذى اقتضت فيه على سؤال الشاكى وتوجيهه لاتباع مقتضى

القانون فيما يتعلق بشكواه . فان مثل هذا الحفظ ليس الا ايدانا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكده تبتداء نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين أدلة الادانة وأدلة البراءة وترجح أن القضية بالحسالة التي هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

(١٩٥٨/٦/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٤٧ ص ٥٧٥)

٩٧١ - متى كان الثابت أن وكيل النيابة وان كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن الا أن المجنى عليه امتنع عن ابداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداليا ، فان هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق اطلاقا لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .

(١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٢ ص ٢٤٠)

٩٧٢ - اذا كان وكيل النيابة حين أصدر أمرا بحفظ الشكوى بالمقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لم يدون لأمره أسبابا قانونية ولا موضوعية بل اكتفى بالتأشير على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الادارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة ، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والطعن في عقد البيع بالتزوير اذا شاء ، فمفاد ذلك أن النيابة رأت عدم البت في الشكوى بوصفها سلطة تحقيق ، بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء .

(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦١ ص ٤٨٥)

٩٧٣ - ان أمر الحفظ المانع من العود الى الدعوى العمومية انما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها ، واذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الادارية وكلف أومباشيا من القسم لم يعينه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام أومباشي بتنفيذ هذه الاشارة وبعد الاطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى

اداريا فان هذا الأمر لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط ، اذ ان النيابة لم تقم بأى تحقيق فى الشكوى قبل حفظها ، كما ان انتدابها لأومباشى لاستيفاء بعض نقط التحقيق لا يعتبر انتدابا لأحد رجال الضبطية القضائية ، لأن الأومباشى ليس منهم .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٠ ص ٥٨١)

مقارنة بين امر الحفظ والقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى

٩٧٤ - المبرة فى تحديد طبيعة الأمر الصادر يحفظ الشكوى هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه النيابة أو بالوصف الذى يوصف به .

(١٩٨٢/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤ ص ٨٠)

٩٧٥ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ اجراءات جنائية وما بعدها ، وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه فى أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تظلما أو استئنافا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجرح والمخالفات دون غيرها اذا توافرت شروطه . وفرق بين هذا الأمر الادارى وبين الأمر القضائى بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا اجيز للمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة المشورة .

(١٩٧٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٨ ص ٦٦١)

٩٧٦ - مجرد احوالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائى لا يعد انتدابا له لاجراء التحقيق ، اذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب النصب على محل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم كان المحضر الذى يحرره مأمور الضبط القضائى بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق . فاذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلغاء هذا القرار ، اذ أن أمر الحفظ المانع

من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها فى الحدود المشار اليها .

(١٩٦٥/١١/٣٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٠ ص ٨٨٥)

٩٧٧ - من المقرر أن العبرة فى تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به ، فإذا صدر أمر النيابة بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلالات الذى تلقته من مأمور الضبط القضائى دون أن يستدعى الحال اجراء تحقيق بمعرفتها فهو أمر بحفظ الدعوى . أما إذا قامت النيابة بأى اجراء من اجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قرارا بالألا وجه لاقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء فى صيغة أمر بالحفظ الإدارى . وعلى المحكمة اذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه ردا مائقا .

(١٩٦٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٨ ص ٢٧٢ ،

١٩٨٧/٣/٣١ س ٣٨ ق ٨٥ ص ٥١٧ .

٩٧٨ - يشترط حتى يكون نذب مأمور الضبط القضائى صحيحا منتجا أثره أن يكون النذب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها ، الا اذا كان النذب صادرا الى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة وأن يصدر عن صاحب الحق فى إصداره الى أحد مأموري الضبط القضائى المختصين مكانيا ونوعيا . أما مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس فلا يعد انتدبا منها لأحد رجال الضبط القضائى لاجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذى يحضره مأمور الضبط القضائى عندئذ محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق ، فإذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بالغاء أمر الحفظ .

(١٩٥٩/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٧)

٩٧٩ - أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد

ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة باحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي ندبا للتحقيق واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانونا وانتهى من ذلك الى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٧)

٩٨٠ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء اداري صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ اجراءات جنائية وما بعدها ، وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تظلما ولا استثناء من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني ، وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الاداري يفترق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ اجراءات جنائية ، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أجاز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الأتهام .

(١٩/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩ ،

١٩/١١/١٩٨٧ س ٣٨ ق ١٨٣ ص ١٠٠٨ ، ١٩٩٣/٥/٢٤ ط ١٦١٤٥

س ٥٩)

٩٨١ - أمر الحفظ الذي يصدر من النيابة ايذانا منها بأنها لم تجد بحسب تقديرها - من المحاضر أو التبليغات المقدمة لها أن هناك جريمة وقعت لا يعتبر من اجراءات التحقيق ولا يقطع المدة . أما قرار الحفظ المشار اليه في المادة ٤٢ تحقيق جنايات فانه لما كان حاصلا بعد التحقيق فهو اجراء من اجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها هو معتبر قانونا انه هو النتيجة المتممة لدور التحقيق . فهو اذن من اجراءاته القاطعة للمدة بخلاف أمر الحفظ الأول فانه من عمل النيابة - لا بصفتها محققة - بل بصفتها رئيسة الضبطية القضائية التي من ماموريتها التحرى

والاستدلال -، وهو ايدان منها بأنه لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع فى تحقيقها . وما دامت الدعوى العمومية لم تتحرك بهذا الأمر ولا من قبله فمما يخالف المنطق أن يقال ان مثله هو اجراء من اجراءاتها قاطع لمدة سقوطها .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٣

ص ٤١٠)

٩٨٢ - مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس لا يعد انتدابا من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية لاجراء التحقيق . فالتحقيق الذى يجريه البوليس فى هذه الصورة لا يعد تحقيقا بالمعنى القانونى ، وانما هو جمع استدلالات لا يقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ تحقيق جنايات .

(١٩٣٦/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٧

ص ٦١٦)

٩٨٣ - اذا كان القرار الصادر بحفظ الأوراق لم يسبقه تحقيق ما من النيابة فانه لا يمنع من اقامة الدعوى ثانيا ولو لم يظهر أدلة جديدة .

(١٩٠٠/٣/٣١ المجموعة الرسمية ص ١ ص ٢٤٥)

٩٨٤ - الصلح مع المجرى عليه لا أثر له على الجريمة التى وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها .

(١٩٨٦/٦/١٦ أحكام النقض ص ٣٧ ق ٢٣ ص ١٠٢)

مادة ٦٢

اذا أصدرت النيابة العامة أمرا بالحفظ وجب عليها ان تعلنه الى المجرى عليه وإلى المدعى بالحقوق المدنية ، فاذا توفى احدهما كان الاعلان لورثته جملة فى محل اقامته .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

حكم

بالفرض من النص

٩٨٥ - ما أوجبه المادة ٦٢ إجراءات جنائية من اعلان المجنى عليه بأمر الحفظ هو اجراء قصد به اخطاره بما يتم فى شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أى أثر بل ولم يقيد به بأجل معين .

(١٩٠٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩)

مادة ٦٣

اذ رأت النيابة العامة فى مواد المخالفات والجناح أن الدعوى صالحة كرفعها بناء على الاستدلالات التى جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة فى مواد الجناح والجنايات أن تطلب نذب قاضى للتحقيق طبقا للمادة ٦٤ من هذا القانون أو أن تتولى هى التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

وفىما عدا الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز رفع الدعوى ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنح وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون يجوز للمتهم فى الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى أن تأمر بحضوره شخصيا .

نسخة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٣/٢١ ، ونشر فى ١٩٥٦/٣/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر فى ١٩٦٢/٦/١٧ .
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ .

٢- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

مادة ٦٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .
وللنيابة العامة في مواد الجنح إذا رأت أن هناك محلاً لاجراء تحقيق أن تحيل الدعوى الى قاض التحقيق ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .
وإذا رأت في مواد الجنايات أن الاستدلالات التي جمعت كافية للسير في الدعوى ، تحيلها الى قاض التحقيق .

مادة ٦٣ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .
وللنيابة العامة في مواد الجنح والجنايات أن تطلب نوب قاض التحقيق طبقاً للمادة ٦٤ من هذا القانون أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .
مادة ٦٣ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على إذن النائب العام وعليه أن أمر بالتحقيق أن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به .

مادة ٦٣ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .
وللنيابة العامة في مواد الجنح والجنايات أن تطلب نوب قاض التحقيق طبقاً للمادة ٦٤ من هذا القانون ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .
ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراء فيها الا بناء على إذن من النائب ، وعليه أن أمر بالتحقيق أن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين أو أحد رؤساء النيابة العامة به .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

كان المشروع الاصل لقانون الاجراءات الجنائية الذي أقره مجلس الشيوخ في سنة ١٩٤٩ يجري على ما استقر عليه التشريع الجنائي الحديث من أن الدعوى الجنائية عمومية يحصر الحق في رفعها في النيابة العامة دون الأفراد . ولم يكن ذلك المشروع يغول المدعى بالحق المدني أو المجنى عليه الا التظلم في أمر الحفظ الصادر من النيابة في شكواه أمام غرفة الاتهام مع ايداع كفالة مالية يحكم بمصادرتها اذا لم تقبل غرفة الاتهام التظلم أو حكمت برفضه .

على أن مجلس النواب وقتئذ لم يوافق على حرمان المدعى من حق رفع دعواه مباشرة وعاد مجلس الشيوخ فعدل عن رأيه الأول ووافق على المشروع كما أقره مجلس النواب فصدر القانون مقررا حق المدعى المدني في رفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية في مواد الجنح والمخالفات دون أى قيد أو شرط .

وقد تبين من التطبيق أن إطلاق الحق للمدعى المدني على الوجه السابق قد أدى الى سوء استعماله ، والواقع الذى تدل عليه الاحصاءات أن كثيرا من المدعين بالحقوق المدنية أسرفوا في رفع الدعاوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد خصومهم لمجرد الكيد لهم والنيل من كرامتهم وفى ذلك ما فيه من الأضرار التى لا تخفى ويزداد الأثر ظهورا اذا كان الاتهام موجها ضد موظف لحرمة وقعت منه أثناء تادية الوظيفة أو بسببها اذ يثنى عن أداء أعمال وظيفته على الوجه الأكمل فيؤثر ذلك على حسن سير العمل وتصاب المصلحة العامة بأضرار بليغة هذا الى أن للموظفين شأننا خاصا فى قانون العقوبات ، فهو يعنى بفرض واجبات خاصة عليهم ويقرر بالنسبة لهم تارة عقوبات أشد مما يقرره لأفراد الناس وطورا يخصصهم بجرائم وعقوبات لا يشتركون فيها مع غيرهم فيجب لقاء ذلك أن يضع القانون لهم حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم .

ونحقيقا لهذه الغايات رؤى تعديل قانون الاجراءات الجنائية على وجه يمنع المدعى المدني من رفع الدعوى مباشرة الى المحكمة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسبب ذلك كما يمنعه من طلب نذب قاض للتحقيق أو استئناف الأوامر الصادر من قاض التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى فى جريمة من الجرائم السالف ذكرها . على أن منع المدعى المدني من طلب نذب قاض للتحقيق فى جريمة من هذه الجرائم يوجب انسحاب هذا المنع على المتهم أيضا تحقيقا للتناسق بين أحكام التشريع .

على أنه اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف لامتناعه عن تنفيذ حكم صادر فى منازعة ادارية فإن الأمر يتطلب مزيدا من التحوط والعناية حرصا على سمعة الادارة والثقة العامة فى قيامها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها ، فرؤى لذلك ألا يكون رفع الدعوى فى هذه الحالة أو اتخاذ اجراء فيها إلا بناء على اذن من النائب العام ، فاذا رأى اجراء تحقيق فى الموضوع تولاه بنفسه أو نذب أحد المحامين العامين لاجرائه .

ومن ناحية أخرى فإن قانون الاجراءات الجنائية قد فتح أمام المدعى بالحق المدني بابا للطعن أمام غرفة الاتهام فى الأمر الذى يصدر من قاض التحقيق أو من النيابة العامة لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بحيث لو قبلت غرفة الاتهام الطعن أمرت برفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة المختصة ، فاذا لم تقبله أو قضت برفضه فإن التشريع الراهن يبيح له بعد ذلك فى مواد الجنح والمخالفات تكليف المتهم مباشرة بالحضور لقيام المحكمة المختصة وهو أمر يفرى بالشسوط فى الخصومات ويزحم عمل المحاكم بدعاوى لا غنى فيها ولا خير منها . وقد رؤى لذلك أن يضاف الى القانون حكم آخر يمنع المدعى بالحق المدني من رفع الدعوى مباشرة فى هذه الحالة . ويستوى فى ذلك أن يكون ارتضى الأمر بالا وجه فلم يطعن فيه أو طعن فيه فأيدت غرفة الاتهام الأمر . هذا الى أن القانون وقد حرم النائب العام من حق إلغاء الأمر الذى تصدره النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية اذا كان المجنى عليه أو المدعى بالحقوق المدنية قد طعن فيه أمام غرفة الاتهام فقضت برفض الطعن فإنه يجب أن يقابل ذلك

حرمان المدعى بالحقوق المدنية هو الآخر من رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية في مثل تلك الحالة أيضا .

وفيما عدا الأحوال السابقة يبقى للمدعى المدني حقه في رفع الدعوى مباشرة الى المحكمة الجنائية اذا كانت موجهة ضد شخص من أفراد الناس أو ضد موظف في جريمة لا تتعلق بتأدية وظيفته أو بسببها .

والى جانب ذلك رؤى أن يتناول هذا المشروع بالتعديل أيضا ما يتعلق بتوحيد الاختصاص بأوجه التصرف في مواد الجنايات عامة وذلك بإضافة نص في القانون يجعل تكليف المتهم بالحضور في الجنايات أمام غرفة الاتهام من اختصاص رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وذلك أخذا بما جرى عليه العمل فعلا بالنيابة وحتى يستقيم ذلك مع ما نص عليه القانون من أن رئيس النيابة أو من يقوم مقامه هو الذى يصدر الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنايات .

وقد بنى المشروع على هذه القواعد السابقة فتناول بالتعديل المواد ٦٣ و ٦٤ و ١٦٢ و ٢١٠ و ٢١٤ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تبسيطا للاجراءات وتحقيقا لسرعة الفصل فى القضايا وتلافيا لبعض العيوب التشريعية الى اظهارها التطبيق فى العمل رؤى ادخال تعديلات على بعض أحكام القانون القائم أهمها ما يلى :

١ - رأى المشروع اسناد قضاء الاحالة فى دائرة كل محكمة ابتدائية الى مستشار أو أكثر من مستشارى محكمة الاستئناف (م ١٧٠) ورغبة فى اسباغ صمة الجدية على هذه المرحلة رؤى أن يكون سماع اقوال الخصوم أمام هذا القضاء وجوبيا بعد أن كان جواريا فى ظل القانون القائم ، وأن تسبب أوامره ولو كانت صادرة بالاحالة الى المحكمة المختصة (م ١٧٣) . وقد وزع الاختصاص المسند الى غرفة الاتهام فى القانون القائم بين مستشار الاحالة ومحكمة الجنب المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، فاختص الاول بنظر الجنايات التى تطلب سلطة التحقيق احوالها الى محكمة الجنايات والطعون التى ترفع عن الأوامر الصادرة منها بأن لا وجه لاقامة الدعوى فى جنائية . واختصت الثانية بنظر باقى المسائل التى أسندها القانون الحالى الى غرفة الاتهام . أما حيث يندب مستشار لتحقيق جنائية أو جنحة فقد رؤى أن يجمع فى يده اختصاص كل من مستشار الاحالة ومحكمة الجنب المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة حتى لا يسلط قضاء أدنى على قضاء أعلى أو أن يحال التحقيق من المستشار المنتدب لاجرائه الى مستشار آخر للتصرف فيه (م ١٧٠) .

وقد خول مستشار الاحالة عند اتصاله بالدعوى لحوالها الى محكمة الجنايات أو للفصل فيها كجهة طعن - الحق فى أن يجرى بنفسه تحقيقا تكميليا أو أن يندب لاجرائه القاضى الذى تولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة (م ١٧٥) . كما خول الحق فى أن يكيف الواقعة المعروضة عليه فى أمر الاحالة الذى يصدره التكييف الذى يراه مطابقا للقانون ، وأن يضيف الظروف المشددة التى تتبين له . واشترط لكى يدخل فى الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين أن يكون التحقيق الذى أجراه أو أجرته سلطة التحقيق قد تناول هذه الوقائع وألا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أو أولئك المتهمين أمر أو حكم حاز قوة الشئ المقضى (م ١٧٩) .

وقد أُلغى نظام تجنب الجنايات كنتيجة لاستحداث نظام المستشار الفرد الذى سيشار إليه فيما بعد .

وترتب على هذه الأوضاع المستحدثة إعادة صياغة بعض النصوص وإلغاء بعضها وإدخال تعديلات بالحذف أو الإضافة على البعض الآخر على الوجه الموضح بالمشروع وفق ما اقتضاه منطق التعديل .

٢ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون القائم على أنه :
« لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا فى منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن أمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به » .

وقد رأى تبسيطا للإجراءات ومراعاة لاتساع نطاق القطاع العام أثر القوانين الاشتراكية الأخيرة - تعديل الفقرة سائلة الذكر يقصر الإذن برفع الدعوى الجنائية على حالات الجناسيات والجنح دون المخالفات لعدم أهميتها ، كما أدخل تعديل آخر عليها أجاز بمقتضاء للنائب العام إذا ما رأى إجراء التحقيق فى الموضوع المشار إليه بها أن يندب لذلك أحد رؤساء النيابة العامة .

٣ - رأى حذف الفقرة الواردة بنص المادة ١٤٦ التى تقضى بتخصيص جزء من الكفالة للوفاء بالمصاريف التى دفعها معجلا المدعى بالحقوق المدنية ، لأن الإفراج عن المتهم غير معلق على استطلاع رأى المدعى بالحقوق المدنية ، ولأن الكفالة هى حبس الثروة فى مقابل حبس الشخص فى حين أن المصاريف المذكورة لا تنفذ بطريق الإكراه البدنى مما لا يلتقى معه أن يعلق الإفراج عن المتهم على الوفاء بها . كما استحدثت فقرة أخيرة بهذه المادة تناولت حكم تقدير الكفالة بغير تخصيص .

٤ - رأى المشرع أنه لا محل لما ورد فى المادة ١٥٨ من استثناء الجنايات التى نصت عليها من اختصاص مستشار الاحالة لأن محل ذلك قانون خاص كما كان أمرا من قبل طبعا لما يراه المشرع بحسب الظروف والأزمة - أما قانون الإجراءات فانما يتناول القواعد العامة ذات الصفة المستقرة ولهذا نص المشروع على إلغاء المادة ٢٠٨ مكررا وعلى إدخال تعديل على المادة ٢١٤ بما يحقق هذا الاتجاه .

٥ - أوجب المشروع أن تشتمل الأوامر التى تصدرها سلطة التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى على الأسباب التى بنيت عليها وذلك توفيراً للضمانات كما أوجب إعلان هذه الأوامر للمدعى بالحقوق المدنية أو لورثته جملة فى محل إقامته حسب الأحوال .

٦ - اقتصر حق النيابة العامة فى استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بالإفراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا على الجنايات وحدها لأهميتها مع تخويل النيابة العامة هذا الحق أيضا بالنسبة للأوامر المماثلة الصادرة من القاضى الجزئى (م ١٦٤ ، ٢٠٥) .

٧ - رأى توحيد ميعاد استئناف أوامر قاضى التحقيق فأصبح عشرة أيام بالنسبة لجميع المحبوس بما فى ذلك النائب العام فيما عدا استئناف الأمر الصادر بالإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا فى حياة وقد أصبح أربعة وعشرين ساعة حتى لا يتعطل تنفيذ أمر الإفراج مدة

طويلة بغير مبرر (م ١٦٦) . كما رؤى وجوب الفصل فى الاستئناف فى ظرف ثلاثة ايام من تاريخ التقرير به والا تعين تنفيذ الامر الصادر من القاضى الجزئى بالأفراج فوراً (م ١٦٨) .

٨ - ايسج الطعن بطريق النقض فى الاوامر التى يصدرها مستشار الاحالة ومحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة للخطا فى القانون واليطيلان معا توحيداً لتفسير عبارة « مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه وتاويله » فى مناحى التشريع المختلفة (م ١٩٥) .

وقد عنى المشرع كذلك بتحديد مبدأ سريان ميعاد الطعن (م ١٩٥) .

٩ - تحقيقاً لتناسق التشريع اعيدت صياغة المادة ٢٠٦ بحيث اشتملت على الاحكام المتعلقة بقيام النيابة العامة بتفتيش غير المتهم ومنزل غير منزله ، وضبط الرسائل بجميع انواعها وما يقتضيه هذا الضبط من تفتيشها بالإطلاع عليها والتصرف فيها مع استحداث حكم جديد يتعلق بمراقبة المحادثات اللاسلكية وهو ما اقتضى أيضاً تعديل صياغة المادة ٩٥ الواردة فى باب قاضى التحقيق .

١٠ - توجب الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ من القانون القائم وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الاحوال الشخصية . وقد رؤى جعل حق المحكمة فى وقف الدعوى الجنائية جوازيًا فى هذه الحالة بعد توحيد جهات القضاء .

١١ - استتبع الأخذ بنظام المستشار الفرد تعديل المادة ٣١٢ فى فقرتها الأول كما ناول التعديل فقرتها الثانية التى تقرر بطلان الحكم اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه بحيث لا يلحق البطلان الحكم القاضى ببراءة المتهم حتى لا يضار بسبب لا دخل له فيه .

١٢ - نص المادة ٣٤٢ من القانون القائم على انه .

« اذا صدر امر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله ، تأمر الجهة التى أصدرت الامر أو الحكم ، اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهات المختصة بإحلاء سبيله » .

وقد رؤى توفيراً للضمانات اللازمة فى هذا الشأن تعديل هذا النص بما يجعل إحلاء سبيل المتهم من اختصاص الجهة التى أصدرت الامر أو الحكم وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة واجراء اللازم للتثبت من أن المتهم قد عاد الى رشده .

١٣ - تبسيطاً للاجراءات وتوصلاً الى محاكمة سريعة عدلت المادة ٣٦٦ تعديلاً يقضى بأن تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد عند الفصل فى الجنايات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات وفى المانور رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له . وهذا من شأنه أن ييسر على المحكمة المشكلة من ثلاثة مستشارين التفرغ لنظر ما يعرض عليها من الجنايات الأخرى مما تنتفى به علة الإبقاء على نظام تجنيح الجنايات . وقد رؤى ضماناً لحسن سير القضاء أن يكون المستشار الفرد من بين رؤساء الدوائر حتى تتوافر لديه الخبرة التامة وجميع عناصر التقدير ، وأن يكون الحد الأقصى لعقوبة السجن أو الاشغال الشاقة التى يجوز له الحكم بها خمس سنين . فاذا رأى أن ظروف الجناية تستوجب الحكم بما يجاوز ذلك أو ليست من الجنايات التى يختص بنظرها أو مرتبطة مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية ليست من اختصاصه أحالها الى محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين التى يتعين عليها فى هذه الاحوال أن تفصل فيها وتكون لها كامل الحرية فى تقدير العقوبة فى حدود القانون . ومن ناحية أخرى نص المشروع على أنه

إذا تبين لمحكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين أن الواقعة المحالة إليها من سلطة التحقيق كما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة جنائية من الجنايات التي يختص المستشار الفرد بنظرها جاز لها أن تحيلها إليه أو أن تفصل فيها . ويتبع المستشار الفرد في دظر الدعاوى المحالة إليه الأحكام والأوضاع المقررة أمام محاكم الجنايات ويكون له ما لرئيس محكمة الجنايات من سلطة في ذلك .

١٤ - عدلت المادة ٣٧٨ بحيث يكون تحديد الدور الذي تنظر فيه القضية أمام محكمة الجنايات من حق رئيس محكمة الاستئناف وحده لأنه أدري بحالة العمل في المحكمة وأقدر من سواء على حسن توزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة وأدوارها المتعددة وحتى يتوحد بذلك ميزان التوزيع بالنسبة للقضايا نوعا وكما . وقد أضيفت فقرة جديدة الى هذه المادة توجب أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذات الدور أو في دور مقبل .

١٥ - نظرا لجسامة الجزاء في عقوبة الاعدام رؤى النص على وجوب الاجماع في حالة الحكم بها (م ٣٨١) .

١٦ - عدلت المادة ٤٠٢ تعديلا من شأنه اطلاق حق الاستئناف في الجنب تحقيقا للعدالة ، ولما كان يترتب على نهائية بعض الأحكام الصادرة بالغرامة من آثار خطيرة تمس كيان الشخص وشرفه بما يؤثر أحيانا على مستقبله ، فضلا عن أن اطلاق حق الاستئناف في الجنب من شأنه أن يقلل من حالات المعارضة في الأحكام الحضورية اعتبارا في بعض صورها . أما بالنسبة الى المخالفات فقد بقى الوضع على ما هو عليه إذ لا تترتب مثل هذه الآثار على الأحكام التي تصدر فيها .

١٧ - منعا من اساءة استعمال حق الاستئناف عدلت الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ بما يجيز للمحكمة الحكم على المستأنف - عدا النيابة العامة - بغرامة لا تجاور خمسة جنيهات إذا خسر استئنافه لسبب يتعلق بالشكل أو الموضوع .

١٨ - عدلت صياغة الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٣ تعديلا من متضاه الإشارة صراحة الى عدم جواز الطعن بأي وجه في القرار الذي يصدره النائب العام في طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ ، وذلك تقنيا لما قضت به محكمة النقض في هذا الشأن .

وقد تضمن المشروع مادة تعالج الأحكام الوقتية والانتقالية .

الأحكام

٩٨٦ - اسباغ الحكم المطعون فيه الحماية المقررة بالمادة ٦٣ اجراءات على العاملين بشركات القطاع العام ، خطأ في القانون .

(٩/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٧ ص ٧٢٣)

رفع الدعوى

٩٨٧ - من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن

يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لأعداد ورقة التكليف بالحضور ، حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام .

(١٣/٥/١٩٨٣ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٢١ ص ٥٩٨)

٩٨٨ - لا يوجب القانون في مواد الجنب والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي فهو ليس بشرط لازم لصحة المحاكمة الا في مواد الجنايات ، كما أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة .

(٢٨/٣/١٩٧١ أحكام النقض من ٢٢ ق ٧٢ ص ٣١٤)

٩٨٩ - ان عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، اذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم ، بل يجوز رفعها في مواد الجنب والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .

(١٦/١٠/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٤)

(ص ٥١٤)

٩٩٠ - ان عدم سؤال المتهم سواء في تحقيق البوليس أو النيابة في مواد الجنب والمخالفات لا يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن التحقيق الابتدائي ليس شرطا لازما لصحة المحاكمة الا في مواد الجنايات .

(٢٢/٥/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ٣٩٦)

(ص ٥٥٧)

٩٩١ - لا يشترط قانونا لاحالة قضايا الجنب الى المحاكم المختصة بنظرها أن تكون النيابة العامة قد أجرت تحقيقا فيها ، فتصح إحالتها بناء على تحقیقات البوليس اذا رأت النيابة كفايتها .

(١١/١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥ ص ٣٢)

نطاق الاستثناء

٩٩٢ - أن المادة ٣/٦٣ إجراءات جنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢)

٩٩٣ - من المقرر أنه وان كان تحريك الدعوى الجنائية قبل الموظف العام مقصور على النيابة العامة وحدها بشرط صدور إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة وفقا لأحكام المادة ٦٣ إجراءات ، الا أن ذلك مشروطا بأن تكون الجريمة قد وقعت منه أثناء وبسبب وظيفته .

(١٩٩٣/١/١٧ ط ١٨٤٤٥ س ٥٩ ق)

٩٩٤ - تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات اذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها فحسب ، وتوافر صفة الموظف العام في المتهم وتحقق الفذف والسبب أثناء تأديته لوظيفته أو بسببها تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع .

(١٩٨٧/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٣ ص ١٠٠٨)

٩٩٥ - الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣ إجراءات مقصورة على الموظفين والمستخدمين العموميين لما يرتكبون من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

(١٩٨٦/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٧ ص ٧٢٣)

٩٩٦ - المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم ، لما يرتكبوه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . ومن المقرر أن الموظف العام هو القى يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل

فى التنظيم الادارى لذلك المرفق . والشارع . كلمنا رأى اعتبار اشخاص معينين فى حكم الموظفين العموميين فى موطن ما اورد به نصا . . .

(١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦ ص ٣٩ ، ٢/٩ / ١٩٨١ س ٣٢ ق ٢١ ص ١٤٧)

٩٩٧ - ان المؤسسات العامة هى مرافق عامة يديرها أحد اشخاص القانون العام ويعد العاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين العامين ومن ثم تشملهم الحماية الخاصة التى جرى بها نص المادة ٦٣/٣ اجراءات جنائية .

(١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥)

٩٩٨ - الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا فى التنظيم الادارى لذلك المرفق . وهو الذى يجرى فى شأنه القيد الذى قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية فى المادة ٦٣/٣ اجراءات جنائية المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(١٩٦٦/٢/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢)

٩٩٩ - ادارة هيئة قناة السويس مرفق عام ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة وبعض من اختصاص السلطة العامة يسبغ على موظفيها حكم الموظفين العموميين وتنطبق عليهم الحماية الخاصة التى تقررها الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن رفع الدعوى الجنائية .

(١٩٨٦/٣/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٦٧ ص ٣٢٦)

١٠٠٠ - المادة ٦٣/٣ اجراءات جنائية لا تنطبق على العاملين بشركات القطاع العام ، لأنهم لا يعدون فى حكم الموظفين العامين فى حكم هذه المادة .

(١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦ ص ٣٩)

١٠٠١ - من المقرر أن ما تسبغه المادة ٦٣/٣ اجراءات جنائية من

حماية خاصة على الموظف العام بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة لا ينطبق على العاملين بشركات القطاع العام .

(١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

١٠٠٢ - الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في نطاق الحصانة المقررة بالمادة ٣/٦٣ اجراءات ، وقضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة خطأ في تطبيق القانون .

(١٧/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤ ،

٧/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٨٧ ص ١١٨٢)

١٠٠٣ - العاملون بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جريمتي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواء ، فلا تجاوزه الى مجال تطبيق المادة ٣/٦٣ اجراءات .

(٢٦/٤/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٥ ص ٥٣٠)

١٠٠٤ - القول بأن حكم المادة ٦٣ اجراءات جنائية لا ينصرف الى جرائم الاهمال مردود بأمرين ، الأول وهو عمومية نص المادة ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله . والأمر الثاني مستفاد من حكمة النص وهو تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظا على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وانحسارها عن يقارفها باهمال .

(١٥/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢)

١٠٠٥ - بالرجوع الى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ يتبين أن الشارع إنما قصد من وضع هذا القانون منع رفع الدعوى

مباشرة على الموظفين وغيرهم من المستخدمين العموميين كموظفي المجالس البلدية والمحلية ، وذلك سواء رفعت الدعاوى عليهم لعمل أتوه أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها أو لعمل لا علاقة له بالوظيفة على الإطلاق . والقول بغير هذا يتعارض مع الحكمة التي أشارت إليها المذكرة وهي أن تكليف الموظفين بالحضور أمام المحكمة الجنائية يؤدي إلى عرقلة أعمال الإدارة بجلب الموظفين أمام المحاكم وإلى التحقير من شأنهم بغير حق .

(المنصورة الابتدائية ١٩٣١/٩/٢٨ المجموعة الرسمية س ٣٢

ق ١٩٩)

صور لا مخالفة فيها للنص

١٠٠٦ - صدور إذن النائب العام أو المحامي أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد موظف عام طبقا للمادة ٦٣/٣ إجراءات ، ثم مباشرة وكيل النيابة المختص - بعد صدور ذلك الاذن - إجراءات تقديم القضية الى المحكمة وتكليف المتهم بالحضور لا تثريب عليه .

(١٩٧١/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٤ ص ٤٦٤)

١٠٠٧ - من المقرر أنه اذا أذن من له حق الاذن باقامة الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام فلا تثريب على وكيل النيابة المختص ان هو أمر بعد ذلك بتحديد جلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، اذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى .

(١٩٦٦/٣/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٢ ص ٣١٧ ،

١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ق ٧٥ ص ٣٦٨)

صورة مخالفة للنص

١٠٠٨ - اقامة الدعوى الجنائية على موظف عام في جنحة وقعت أثناء تأدية وظيفته أو بسببها من وكيل نيابة أمر غير جاز قانونا وفقا لما جرى به نص المادة ٦٣ إجراءات .

(١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٨ ص ٧٠٦)

١٠٠٩ - من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٢٢ إجراءات جنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تفصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز ابداءه في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم اعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سعى بها إلى ساحة المحكمة أصلاً بغير الطريق القانوني . ولا يشفع في ذلك إشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الإجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة .

(١٩٧٧/٢/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٠ ص ١٨٤ ، ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ٩ ص ٣٦ ، ١٩٧٢/٣/١٣ س ٢٣ ق ٨٥ ص ٣٨٤ ، ١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥ ، ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٢٧ ص ٢٥٠ ، ١٩٦٥/٣/١ س ١٦ ق ٣٩ ص ١٧٩) .

١٠١٠ - أن ما أثاره الطاعن من إقامة الدعوى الجنائية عليه ممن لا يملك رفعها قانوناً وفق المادة ٦٣ إجراءات جنائية إنما هو سبب متعلق بالنظام العام يسوغ ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ولو بعد مضي الأجل المضروب لايداع أسباب الطعن بشرط ألا يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٥ ص ١٠٠٤)

١٠١١ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق القانوني وفقاً لنص المادة ٦٣/٣ إجراءات جنائية ، فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى ضد المتهم والمستثول عن الحقوق المدنية ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى

تابعة للدعوى الجنائية .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٥ ص ٦٦٤)

١٠١٢ - يشترط الشارع - فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات - أن يقوم طالب التنفيذ بإصدار الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ لتحديد بدء مهلة الثمانية أيام الممنوحة للتنفيذ والتي يستحق العقاب بانقضائها اذا امتنع عن التنفيذ .

(١٩٨٥/٣/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٧ ص ٣٣٤)

١٠١٣ - من المقرر أن اعلان السند التنفيذى الى المدين تطبيقا لنص المادة ١/٢٨١ مرافعات اجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ ايا كان نوعه والا كان باطلا ، ولا يكفى عنه مجرد اعلان الموظف المختص المطلوب اليه التنفيذ بصحيفة اللجنة المباشرة المرفوعة عليه بطلب عقابه طبقا للمادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

(١٩٨٥/٣/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٧ ص ٣٣٤)

١٠١٤ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن سبق القضاء فى الدعوى من محكمة أول درجة بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى يحول دون نظرها أمامها مرة أخرى غير صحيح فى القانون ، وذلك أن هذا القضاء هو حكم شكلى لم يفصل فى موضوع الدعوى ، بما يتعين معه أن يكون إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة حتى يتم الفصل فيها وفق نظام التقاضى المعمول به قانونا .

(١٩٩٣/٦/١٧ ط ١٩٥٦٢ س ٥٩ ق)

الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

الفصل الأول

فى تعيين قاضى التحقيق

مادة ٦٤

إذا رأت النيابة العامة فى مواد الجنايات والجنىح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضى تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها فى أية حالة كانت عليها الدعوى أن تغاير رئيس المحكمة الابتدائية وهو يندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية ، إذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ، أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية اصدار قرار بهذا النذب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار اذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السابقة ، بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة فى التحقيق حتى يباشره القاضى المنسوب فى حالة صدور قرار بذلك .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر فى ١٩٥٦/٣/٢٥
وبالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر فى ١٩٥٧/٥/١٩
(ألغيت الفقرة الأخيرة) .

- راجع المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١
- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .

المادة ٦٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

يندب فى كل محكمة ابتدائية وجزئية العدد الكافى من قضاة التحقيق .
ويكون نذب قضاة التحقيق وتقسيم العمل بينهم بقرار من الجمعية العامة .
ويتعين اختصاص قاضى التحقيق طبقا للمادة ٢١٧ .

المادة ٦٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تخابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو يندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية اصدار قرار بهذا النذب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار اذا تحققت الاسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المندوب في حالة صدور قرار بذلك .

ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر الا بمعرفة قاض يندبه رئيس المحكمة لمباشرة .

مادة ٦٤ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة ، جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تخابر رئيس المحكمة ابتدائية وهو يندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية اصدار قرار بهذا النذب ، ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار اذا تحققت الاسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، ويكون قراره غير قابل للطعن ، وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المندوب في حالة صدور قرار بذلك .

ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر الا بمعرفة قاض يندبه رئيس المحكمة لمباشرة .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

وضع القانون رقم ١٥٠ بشأن الاحراءات الجنائية ليفي بصفة خاصة بالنظم والاحكام التي ترمى الى تبسيط الاجراءات في المواد الجنائية لينال الجاني جزاءه الحق في اقرب وقت وبدون اخلال بالضمانات الجوهرية التي تمكن البريء من اثبات براءته ، بيد أن القانون المذكور اذ وضع موضع التنفيذ قد أسفرت بعض قواعده عن القصور دون الفاية من سنه . مما حدا بالشارع الى تعديله مرة بعد أخرى سدا لوجود النقص فيه ، على أن الخطى التي خطاها في ذلك السبيل كانت دائما بقدر ما قضته ضرورات العمل . وقد استجد بعد ذلك ومع استمرار التطبيق ما يستوجب تطور احكام القانون المذكور نحو بلوغ مقاصده ، فرؤى تعديل الاحكام التالية فيه .

(أولا) من المفهوم أن نص قانون العقوبات على عدم العقاب على القذف في حق الموظف العام أو ذى الصفة النيابة العامة أو المكلف بخدمة عامة مبناء أن الشارع قد افترض في القاذف التأكد بالدليل من صحة ما يرمى به وان أدلته جاهزة لديه قبل الشر والا كان القذف مجازفة يعتمد مرتكبها على ما يتصيده من أدلة ، لذلك يجب التدخل بالزامه بتقديم هذه الأدلة دون مغل أو تأخير وحتى لا تبقى أقدار الناس معلقة مدة قد تطول فيتأذون بهذا التعليق أبلغ الأذى ، وانه وان كانت المصلحة العامة قد أباحت الطعن على الموظفين وغيرهم من ذوى الصفات العامة ، فان هذه المصلحة بعينها تقضى بحمايتهم من المفتريات التي تسند اليهم نكالا بأشخاصهم فتصيب الصالح العام من ورائهم بأفداح الأضرار ، فرؤى لذلك اضافة حكم جديد الى المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية يوجب على المتهم بارتكاب جريمة

تحذف بطريق النشر في احدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم عند أول استجواب له ، وعلى الأكثر في الخمسة الأيام الأولى بيان الأدلة على وقائع القذف والا سقط حقه في اثباتها بعد ذلك ، على أن هذا الإيجاب لا يتجاوز مطالبته بتقديم صور الأوراق التي يستند إليها وأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم وما يستشهدهم عليه .

وغنى عن البيان أن ايراد هذا الحكم في المادة ١٢٣ بباب التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ينصرف أيضا بطريق اللزوم على التحقيق بمعرفة النيابة العامة اعمالا للمادة ١٩٩ التي سحبت الأحكام المقررة لقاضي التحقيق على اجراءات التحقيق بمعرفة النيابة فيما لم يرد فيه نص خاص بها . أما حيث ترفع الدعوى دون استجواب المتهم أو يرفعها المدعى بالحق المدني مباشرة في الأحوال التي يجوز فيها ذلك فيكون على المتهم اعلان البيانات المتقدمة في مدة الخمسة الأيام التالية لاعلان التكليف بالحضور .

ولضمان سرعة الفصل في هذا النوع من القضايا دون تسويق رؤى النص أيضا على أنه لا يجوز للمحكمة تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما وعلى أن يكون النطق بالحكم مشفوعا بأسبابه .

وقد سبق التشريع الفرنسي الى تقرير أحكام مماثلة في اجراءات تلك القضايا فقانون الصحافة الصادر في ٢٨ يوليو سنة ١٨٨١ والمعدل في سنة ١٩٤٦ ينص في المادة ٥٥ على إلزام المتهم باعلان أدلته في ميعاد معين من تاريخ تكليفه بالحضور والا سقط حقه في الاثبات ، وينص في المادة ٥٧ على وجوب الفصل في الدعوى في مدى شهر واحد .

(ثانيا) يشمل قانون العقوبات في الكتاب الثاني الباب الأول خاصا بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الخارج والباب الثاني خاصا بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الداخل والباب الثاني مكررا خاصا بالمفرقات والباب الثالث خاصا بالرشوة والباب الرابع باختلاس الأموال الأميرية والغدر ، وتتمثل فيها بصفة أساسية أعظم الجرائم أثرا على المصلحة العامة وأشدها خطرا على الأمن العام . وقد لوحظ من وقت بعيد أن الكثير من أحكامها الموضوعية لم تعد تحقق الغرض المنصود من الضرب بشدة على أيدي العابثين ولذلك عالج المشرع بعض أبوابها علاجاً شاملاً واقتصر في بعضها الآخر على سد وجوه التخلف أو القصور في أحكامها . على أن هذا العلاج أيا كان مداه في تغليظ العقاب لن يؤتى آثاره المرجوة في الزجر ما لم يوحد اجراءات مبسطة تكفل الفصل في القضايا في أقل وقت ممكن . ورؤى لذلك مراعاة لصالح الجماعة وصالح المتهم نفسه اختصار بعض الاجراءات المقررة عند تحقيق أنواع هذه الجرائم دون المساس بالضمانات الأساسية فيها بذلك للمتهمين محاكمة سريعة عادلة . ومن ثم رؤى اضافة مادة جديدة الى قانون الاجراءات الجنائية برقم ٢٠٨ مكررا تنص على أن للنيابة العامة في تحقيق الجرائم المذكورة جميع السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق وغرفة الاتهام ولا تنقيد في ذلك بالقيود المنصوص عليها في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٧ و ١٤٢ و ١٤٣ ، على ألا يكون حقه في حبس المتهمين مطلقا بل يجوز التظلم منه الى رئيس المحكمة المختصة بعد ثلاثين يوما ويتجدد الحق في التظلم بعد ثلاثين يوما من تاريخ آخر قرار . كما يكون للمحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى أن تفرج عن المتهم .

واتماماً للفائدة المرجوة من ذلك رؤى أيضا تعديل المادة ٢١٤ بالنص على أنه اذا كانت الجناية من الجنايات المشار اليها في الأبواب المتقدم ذكرها رفعت النيابة العامة الدعوى عنها

وعما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، وبسط هذا الحكم أيضاً على الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وفي قانون الأسلحة والذخائر . وقد اقضى ذلك تعديل المادة ١٥٨ على وجه مماثل لتعديل المادة ٢١٤ ليسرى على قاضى التحقيق ما يسرى على النيابة العامة توحيداً لطريقة رفع الدعوى فى الجنايات المذكورة أياً كانت الجهة التى مباشر التحقيق فيها . كما عدلت الفقرة الأولى من المادة ١٥٩ ليشمل نطاقها واجب قاضى التحقيق فى الفصل فى حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه فى الأمر الذى يصدره بالتصرف فى الدعوى ، وسواء كان ذلك بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات .

(ثالثاً) وتبسيط اجراءات التحقيق ورفع الدعوى فى الجرائم المتقدم ذكرها يدعو إلى النظر فى تبسيط الاجراءات فى المراحل التالية التى تمر بها الدعوى . وقد لوحظ فى ذلك أن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الاجراءات فى القضايا الصحفية قد أوجب الحكم على وجه السرعة فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف والمنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى ، وبالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، كما أوجب نظر القضية فى ظرف أسبوعين من إحالتها على المحكمة المختصة . ولما لهذه الأحكام من صفة اجرائية بحتة فقد رأى نقلها إلى موضعها بقانون الاجراءات الجنائية بإضافة مادة جديدة برقم ٢٧٦ مكرراً ، على أن تسرى على سائر الجرائم الأخرى المشار إليها فيما تقدم وعلى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع من الأحداث حتى لا يظل أمرهم معلقاً أمام القضاء أمداً طويلاً .

ورؤى كذلك اختزال مواعيد التكليف بالحضور فى أنواع هذه القضايا السابقة إلى الحد المناسب لأهميتها وخطورها .

ومرد هذا الحكم إلى أنه من الأصول المقررة أن المحاكمات الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة . على أن وقائع الحال قد دلت على أن إطلاق هذا الحكم على وجهه السابق كان من شأنه إعاقة الفصل فى كثير من القضايا دون موجب كما لو كانت أقوال الشاهد أو الشهود مسلماً بها من الخصوم فى الدعوى فتنتفى الجدوى من تحميم حضورهم لترديدها . ولما كان المتهم هو صاحب المصلحة الأولى فى احراء التحقيق فى مواجهته فى الجلسة فقد رأى أن يباح للمحكمة الاكتفاء بتلاوة أقوال الشاهد الغائب كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً بتصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه .

(خامساً) وبالنظر إلى ما حققه نظام الأوامر الجنائية من رفع أعباء القضايا قليلة الأهمية من المحاكم لتتفرغ لمواجهة القضايا التى تستلزم مجهوداً فى المحاكمة فقد رأى استزادة من هذه النتائج المحمودة الأثر تعديل المادة ٣٢ مكرراً على وجه يتيح لوكيل النائب العام إصدار الأمر الجنائى فى الجنب التى يصدر تعيينها قرار من وزير العدل وفى الحدود المبينة فى النص المقترح .

(سادساً) ولما كانت الأحكام المقصودة بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بالاجراءات فى الجرائم الصحفية قد تقلت بهذا المشروع على ما تقدم إلى مكانها فى قانون الاجراءات الجنائية فقد نص على إلغاء ذلك القانون .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من قانون الاجراءات قد جعلت الاختصاص فى

تحقيق جرائم التفالس والجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر لقاضي التحقيق وحده لما نحتاجه من تحقيقات مطولة أو دقيقة إلا أنه قد رأى الغاء هذه الفقرة والاكتفاء في خصوص الجرائم المذكورة بالأصل العام المقرر بالمادة ٦٤ فقرة أولى ، وهو يتيح للنياية في مواد الجنايات والجنح أن تطلب ندب قاضٍ لتحقيقها إذا رأت أن ذلك أكثر ملاءمة لظروفها .

مادة ٦٥

لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ، ويكون الندب بقرار من الجمعية العامة . وفي هذه الحالة يكون المستشار المندوب هو المختص دون غيره بأجراء التحقيق من وقت مباشرته للعمل .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٦٦

- ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

مادة ٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

في حالة غياب قاضي التحقيق أو مرضه أو حصول مانع وقتي آخر لديه ، يجوز لرئيس المحكمة أن يندب محله قاضيا من قضاة التحقيق أو من قضاة المحكمة عند الضرورة .

مادة ٦٧

لا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها اليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : يقضى المشروع بأن قاضي التحقيق لا يباشر التحقيق إلا بناء على طلب النيابة العمومية ، ومن ثم فليس له أن يباشره من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو بسبب مجرد الارتباط بين الواقعة التي يحققها وبين أي واقعة أخرى . وبديهي أن هذا الحكم لا يسرى إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة .

الأحكام

١٠١٥ - الأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينية فليس له أن يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه تحقيقها دون أن يتعدى ذلك الى وقائع أخرى ، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فان كان الحكم قد انتهى للأسباب السائغة التي أوردتها الى قيام هذا الارتباط فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٨ ص ١٠٥٥)

١٠١٦ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها في التقرير بحفظ الدعوى وفقا لقانون تحقيق الجنايات وأحالت الأوراق الى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات الجنائية الجديد ، فان له بهذه الاحالة أن يباشر جميع السلطات المخولة له بالقانون الجديد .

(١٩٥٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧)

مادة ٦٨

- ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، نشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت الملاء ١١ .

مادة ٦٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضي التحقيق أن يجلس للحكم في القضايا المدنية أو القضايا الجنائية التي لم يباشر تحقيقا فيها .

الفصل الثاني

في مباشرة التحقيق وفي دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في التحقيق

مادة ٦٩

متى احيلت الدعوى الى قاضى التحقيق كان مختصا دون غيره بتحقيقها .

- تقابل صدر المادة ٥٨ من القانون السابق .

مادة ٧٠

لقاضى التحقيق ان يكلف احد اعضاء النيابة العامة او احد مامورى الضبط القضائى القيام بعمل معين او اكثر من اعمال التحقيق علما استجواب المتهم ، ويكون للمندوب فى حدود نديه كل السلطة التى لقاضى التحقيق .

وله اذا دعت الحال لاتخاذ اجراء من الاجراءات خارج دائرة اختصاصه ان يكلف به قاضى محكمة الجهة او احد اعضاء النيابة او احد مامورى الضبط القضائى بها .

وللقاضى المندوب ان يكلف بذلك عند الضرورة احد اعضاء النيابة العامة او احد مامورى الضبط القضائى طبقا للفقرة الاولى .

ويجب على قاضى التحقيق ان ينتقل بنفسه للقيام بهذا الاجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- تقابل المواد ٧١ ، ٨٩ ، ٩٠ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : على أنه اذا اقتضت مصلحة التحقيق أن يبادر قاضى التحقيق هذا الاجراء فيجب عليه الانتقال للقيام به ، ومن المفهوم أنه ليس لقاضى التحقيق أن يندب أحدا لتحقيق قضية برمتها .

مادة ٧٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مامورى الضبط القضائى القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ، ويكون للمندوب فى حدود ندره كل السلطة التى لقاضى التحقيق .

وله اذا دعت الحال لاتخاذ اجراء من الاجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضى تحقيق الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مامورى الضبط القضائى بها .

وللقاضى المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مامورى الضبط القضائى طبقا للفقرة الأولى .

ويجب على قاضى التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الاجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

مادة ٧١

يجب على قاضى التحقيق فى جميع الأحوال التى يندب فيها غيره لاجراء بعض تحقيقات أن يبين المسائل المطلوب تحقيقها والاجراءات المطلوب اتخاذها .

وللمندوب أن يجرى أى عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم فى الأحوال التى يخشى فيها فوات الوقت متى كان متصلا بالعمل المندوب له ولازما فى كشف الحقيقة .

- تقابل الفقرة الأولى المادة ٩١ من القانون السابق .

مادة ٧٢

يكون لقاضى التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة . ويجوز الطعن فى الأحكام التى يصدرها وفقا لما هو مقرر للطعن فى الأحكام الصادرة من القاضى الجزئى .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

١٠١٧ - اذا كان ممثل النيابة حاضرا فى الجلسة مع قاضى التحقيق

فان مجرد عدم اثبات سماع أقواله في جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، ذلك أن الجوهرى في هذا الشأن أن ممثل النيابة لو كان حاضرا فيجب أن تمكنه المحكمة من ابداء أقواله وتستمع اليها ، بحيث اذا لم ير هو ابداء أقوال فان ذلك لا يبطل الاجراءات .

(١٩٥٣/١/١ أحكام النقض س ٤ ق ١٢٣ ص ٣١٧)

١٠١٨ - لما كان حضور ممثل النيابة مع قاضى التحقيق غير واجب قانونا ، وكانت المادة ٧٢ اجراءات جنائية لم تستوجب سماع طلبات النيابة ولم تحل على المادة ٢٤٤ بل أحالت على اختصاصات المحكمة دون تعيين فان مفاد ذلك أنه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة الا حيث يكون حاضرا ، أما في الأحوال التى لا تكون النيابة ممثلة فيها فان المادة ٢٩ مرافعات تكون هى الواجبة التطبيق ، وهى لا توجب سماع النيابة العامة .

(١٩٥٣/١/١ أحكام النقض س ٤ ق ١٢٣ ص ٣١٧)

مادة ٧٣

يستصحب قاضى التحقيق فى جميع اجراءاته كاتبا من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر . وتحفظ هذه المحاضر مع الاوامر وباقى الأوراق فى قلم كتاب المحكمة .

- تقابل المادة ٦٢ من القانون السابق .

الأحكام

تعدد الكتاب المختص

١٠١٩ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة هو تنظيم داخلى ناطه الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية فى دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما ، وقيام كاتب نيابة بعمل آخر فى ذات دائرة النيابة الكلية لا بطلان فيه .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩١ ص ٤٢٨)

تحرير المحضر

١٠٢٠ - ان العبرة في اثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهواً .

(١٠/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٨ ص ٣٨٧)

١٠٢١ - البين من نص المادة ٧٣ اجراءات أن المشرع قد أوجب أن يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كاتباً من كتاب المحكمة يوقع معه على المحاضر الا أنه لم يرتب على عدم توقيع الكاتب محاضر التحقيق بطلانها وتحولها الى مجرد جمع استدلالات ، اذ لو كان الشارع قد أراد أن يرتب البطلان على عدم التوقيع لما فاته أن ينص على ذلك صراحة .

(١٩٩٣/٦/٦ ط ٧٦٠١ س ٦١ ق)

١٠٢٢ - عدم المنازعة في أن التحقيق تم بمعرفة النيابة العامة وأن عضو النيابة استصحب معه كاتباً قام بتدوين التحقيق ، اعتبار التحقيق تم وفقاً للقانون ولو لم يوقع صفحاته الكاتب .

(١٩٩٣/٦/٦ ط ٧٦٠١ س ٦١ ق)

١٠٢٣ - يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . والأصل في الاجراءات الصحة ومن ثم فان خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى ندب غيره .

(٢٩/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٥ ص ١٤٧٩ ،

١٠/١١/١٩٨١ س ٣٢ ق ١٤٦ ص ٨٤٣)

١٠٢٤ - لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض الدفع ببطلان تحقيق النيابة لعدم اصطحاب وكيل النيابة كاتباً وندبه شرطياً للقيام بعمله بغير ضرورة ، وذلك لاتصاله ببطلان اجراء من الاجراءات

السابقة على المحاكمة .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧)

١٠٢٥ - تكليف وكيل النيابة عند انتقاله للتحقيق لشخص غير كاتب التحقيق بعد تحليفه اليمين استنادا الى حكم المادة ٧٣ اجراءات جنائية أمر جائر قانونا ما دام ما اتخذه وكيل النيابة من نذب وتحليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لنذبه كاتبا غير كاتب التحقيق ، ولا يغير من الأمر شيئا عدم بيان ظرف الضرورة الذي جدا بالمحقق الى نذب كاتب آخر غير كاتب المحكمة .

(١٩٦١/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢)

١٠٢٦ - متى استشعر المحقق حرجا من الاستعانة بكاتب من كتاب المحكمة على مظنة احتمال المساس بجسب سير التحقيق أو الاضرار بمصلحة العدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تتصل بموضوع التحقيق وظروفه أو بزمانه أو مكانه جاز نذب غيره لهذه المهمة تأسيسا على أن هذا النذب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ، اذ المراد بالضرورة في هذا الوطن هو العذر الذي يبيح ترك الواجب دفعا للحرج عن المحقق بوسدا للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

(١٩٥٨/٣/١١ أحكام النقض س ٩ ق ٧٧ ص ٢٨٠)

١٠٢٧ - يجوز نذب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة ، وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧)

عدم وجود كاتب مع عضو النيابة

١٠٢٨ - مؤدى نص المادتين ٧٣ و ١٩٩ اجراءات أن القانون يشترط لاجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه في محضر وتوقيعه مع المحقق على هذا المحضر .

(١٩٩٣/٣/٢ ط ٧٦٠٢ س ٦١ ق)

١٠٢٩ - ان ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة

الذي يباشر التحقيق يوقع معه على المحضر ومن تحليف الشهود يمينا بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون الا بالحق ، وان كان هو الأصل الواجب الاتباع الا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٣١ اجراءات جنائية من اثبات ما يرى الحال داعية لاثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق ، بل ان هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء كان أحد مرؤوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٤ ص ٦٥٩ ،

١٩٥٢/١١/٢٤ س ٣ ق ٦٠ ص ١٤٦)

١٠٣ - اذا كان قانون تحقيق الجنايات قد أوجب مصاحبة الكاتب للمحقق في جميع اجراءات التحقيق من سماع شهود وتفتيش وغير ذلك فهو انما أوجبها متى كان ذلك التحقيق حاصلًا على يد قاضي التحقيق ، أما اذا كان التحقيق حاصلًا على يد النيابة العامة فالمادة ٣٢ لا توجب حضور الكاتب الا لتحرير محاضر شهادة الشهود .

(١٩٣٠/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٤ ص ٩٣)

مادة ٧٤

على رئيس المحكمة الاشراف على قيام القضاة الذين يندبون لتحقيق وقائع معينة باعمالهم بالسرعة اللازمة وعلى مراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٧٤ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ :
يرسل قاضي التحقيق الى رئيس المحكمة في كل شهر بيانًا بما تم في القضايا التي

لديه . وعلى رئيس المحكمة مراقبة قيام قضاة التحقيق وغرفة الاتهام بأعمالهم بالسرعة اللازمة ، ومراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .
مادة ٧٤ معدلة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
على رئيس المحكمة مراقبة قيام القضاة الذين يتدبرون لتحقيق وقائع معينة وغرفة الاتهام بأعمالهم بالسرعة اللازمة ومراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

مادة ٧٥

تعتبر اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار .
ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعديهم من كتاب وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم افشائها ، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

— لا مقابل لها في القانون السابق .
— المذكرة الايضاحية . ولضمان سير التحقيق في مجراه الطبيعي وعدم المساس بمصالح الأفراد بغير مقتضى اعتبرت اجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار .

حكم

١٠٣١ — مقتضى نص المادة ٧٥ اجراءات جنائية أن اجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز لمن أشار اليهم النص افشاءها .
(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧)

مادة ٧٦

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى . ويفصل قاض التحقيق نهائياً في قبوله بهذه الصفة في التحقيق .
— قارن المادة ٥٤ من القانون السابق .

مادة ٧٧

لليابة العامة وللمتهم وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولو كلائهم أن يحضروا جميع اجراءات التحقيق . ولقاضي التحقيق أن يجرى التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة .

وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق .

ومع ذلك فللقاضى التحقيق أن يباشر فى حالة الاستعجال بعض اجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم ، ولهؤلاء الحق فى الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات .

وللخصوم الحق دائما فى استصحاب وكلائهم فى التحقيق .

- تقابل المادة ٣٤ من القانون السابق .

الأحكام

قواعد عامة

١٠٣٣ - القانون أباح للمحقق أن يباشر بعض اجراءات التحقيق فى غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات .
(١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١ ص ٩ ، ١٩٨٣/١/١٣
س ٣٤ ق ١٦ ص ٩٥)

١٠٣٣ - الأصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذى تجرى النيابة فى تهمة موجهة اليه الا أن القانون قد أعطى النيابة استثناء من هذه القاعدة حق اجراء التحقيق فى غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا ، فاذا اجرت النيابة تحقيقا ما فى غيبة المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه ، كل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى التحقيقات من نقض أو عيب حتى تقدرها وهى على بينة من أمرها .

(١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤٦ ص ٦٨٥)

١٠٣٤ - ان اجراء التحقيق الابتدائى فى غير جلسة علنية لا يترتب عليه أى بطلان .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٤

ص ١٥١)

١٠٣٥ - أنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذى تجرى النيابة فى التهمة الموجهة اليه الا أن القانون قد أعطى النيابة

- استثناء من هذه القاعدة - حق اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا ، فاذا ما أجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه ، على أن الأصل أن العبرة عند المحكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ولا يرجع الى التحقيقات الابتدائية الا اذا تعذر على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها . وفي هذه الحالة يجب ألا يكون الدليل مخالفا للقانون . وهذه الصورة وحدها هي التي يصح فيها التمسك ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٤ ص ١٥١)

١٠٣٦ - ان حق النيابة العمومية في اجراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم ليس مطلقا بل يشترط أن يكون ذلك ضروريا لاثبات الحقيقة ، ومع ذلك اذا كانت المحكمة قد قررت في حكمها ما يستفاد منه أن حق النيابة هذا مطلق من كل قيد فلا مصلحة للمتهم في الطعن على حكمها لهذا النظر الحاطي ما دامت هي لم تعول في الحكم الا على التحقيق الحاصل أمامها .

(١٩٣٦/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨ ص ٢٠)

صور لمباشرة التحقيق في غيبة الخصوم

١٠٣٧ - يجوز للنيابة العامة اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق النيابة دليل من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديرها ، ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .

(١٩٧١/٣/٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٧ ص ١٩٤)

١٠٣٨ - يجوز للنيابة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطل غياب المتهم هذا الاجراء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص وعيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٥ ص ٢٥١)

١٠٣٩ - المعاينة التي تجريها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم وقت اجرائها اذ المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم ، اذا رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير سائر الأدلة .

(١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٣ ص ١٠٥٠)

١٠٤٠ - ان المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق ، فيجوز للنيابة أن تقوم بمعاينة محل الحادثة في غيبة المتهم ، وله أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير شهادة الشهود .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٤ ص ١٥١)

موقف الدفاع عن المتهم

١٠٤١ - للنيابة العامة أن تمنع محامي المتهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة الممنوحة لها طبقا للمادة ١/٢٤ ، ٢. تحقيق جنايات .

(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٠ ص ٥١٠)

١٠٤٢ - عدم حضور المحامي تحقيق النيابة لا يترتب عليه بطلان الحكم ، لأن المادة ٣٤ تحقيق جنايات تجيز لها - من جهة - التحقيق في غيبة المتهم ومحاميه ، ولا تحتم - من جهة أخرى - حضور المحامي والا كان العمل باطلا .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦ ص ١٥ ،

١٩٢٩/١١/١٤ ق ٣٢٦ ص ٣٧٧)

مادة ٧٨

يخطر الخصوم باليوم الذى يباشر فيه القاضى اجراءات التحقيق
وبمكانها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

حكم

١٠٤٣ - ما يثيره الطاعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة
مردود بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح
التحقيق وسرعة انجازه :

(١٩٨٤/٢/١٩ احكام النقض س ٣٥ ق ٣٣ ص ١٦٣ ،
١٩٨٢/١٢/٨ س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

مادة ٧٩

يجب على كل من المبنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها
ان يعين له محلا فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التى يجرى فيها
التحقيق اذا لم يكن مقيما فيها . واذا لم يفعل ذلك يكون اعلانه فى قلم
الكتاب بكل ما يلزم اعلانه به صحيحا .

مادة ٨٠

للنيابة العامة الاطلاع فى اى وقت على الأوراق لتقف على ما جرى فى
التحقيق ، على الا يترتب على ذلك تاخير السير فيه .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد اجيز للنيابة العمومية بصفة خاصة باعتبارها صاحبة
الدعوى العمومية الاطلاع فى اى وقت على التحقيقات لتقف على ما جرى فيها على ان لا يترتب
على ذلك تاخير السير فيها .

مادة ٨١

للسيادة العامة وباقي الخصوم أن يقدموا الى قاضي التحقيق الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق .

- تقابل المادة ٥٩ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وبديهي أن تكون هذه الطلبات مدونة بالكتابة ولو عن طريق لائباتها بحضور التحقيق .

مادة ٨٢

يفصل قاضي التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة في الدفوع والطلبات المقدمة اليه ، ويبين الأسباب التي يستند اليها .

- تقابل المادة ٦٠ من القانون السابق .

مادة ٨٣

إذا لم تكن أوامر قاضي التحقيق صدرت في مواجهة الخصوم تبلغ إلى النيابة العامة وعليها أن تعلنها لهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨٤

للمتهم وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يطلبوا على نفقتهم أثناء التحقيق صورا من الأوراق ايا كان نوعها ، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل الثالث

فى ندب الخبراء

مادة ٨٥

إذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء ، يجب على قاضى التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

وإذا اقتضى الأمر اثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق نظرا الى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لآى سبب آخر وجب على قاضى التحقيق أن يصدر أمرا يبين فيه أنواع التحقيقات وما يراد اثبات حالته .

ويجوز فى جميع الأحوال أن يؤدى الخبر مأموريته بغير حضور الخصوم .

- تقابل المادتين ٦٥ و ٦٦ من القانون السابق .

الأحكام

١٠٤٤ - لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على المجنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ، ذلك أن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له وأثبتته ، لأن القانون لا يوجب أن يكون الكشف الطبى واثبات اصابات المصابين نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يغنى الأخير فى هذا المقام .

(١٢/٢/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٥٧ ص ٢٧٢)

١٠٤٥ - ليس فى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ نص يوجب على معاونى الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت اشراف رؤسائهم

المباشر أو بناء على ندب منهم . ولا محل للقياس على اجراءات التحقيق التي يباشرها معاونو النيابة الذين يخضعون في تنظيم عملهم لقانونى السلطة القضائية والاجراءات الجنائية لتعلق ذلك بولايتهم التي حددتها النصوص الواردة بهذين القانونين .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

١٠٤٦ - اذا ندبت المحكمة خيرا لاجراء معاينة تحت اشراف وكيل النيابة ، وأجرى الخبير التجربة بحضور النيابة وبحضور محامى الدفاع ، وأبدى رأيه الفنى فى المحضر الذى حرره وكيل النيابة عن هذه المعاينة ثم سمعت المحكمة أقواله بالجلسة كشاهد فى الدعوى وناقشه الدفاع وترافع فى موضوع التهمة على أساس نتيجة ذلك الاجراء . ثم اعتمد الحكم على ما سجله وكيل النيابة فى محضره من ذلك وعلى ما شهد به المهندس الفنى فى الجلسة فلا يكون هذا الحكم مشوبا بعيب فى الاجراءات أو خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٦ ص ٥٩٩)

١٠٤٧ - ان المادة ٢٦٨ مرافعات اذ نصت على ضرورة وضع أهل الخبرة امضاءاتهم أو علاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها قبل الشروع فى التحقيق فانها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

(١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٧

ص ٦٤٩)

١٠٤٨ - الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية فى غيبة الخصوم لا يجوز أبداؤه لأول مرة لدى محكمة النقض . على أنه فى الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبير فى مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلا ، اذا كانت السلطة القضائية التى ندبته لم توجب عليه حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل ، وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانونا لصحتها أن تكون قد بوشرت حتما فى حضرة الخصوم كما هو الحال فى اجراءات المحاكمة فى جلسات المحاكم .

(١٩٤٠/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٧

ص ٣٢٨)

مادة ٨٦

يجب على الخبراء أن يحلفوا أمام قاضي التحقيق يمينا على أن يبدوا رأيهم بالذمة وعليهم أن يقدموا تقريرهم كتابة .

- تقابل المادة ٦٧ من القانون السابق .

الأحكام

حلف اليمين عند مباشرة الوظيفة

١٠٤٩ - لا يعيب الحكم أن يستند في قضائه الى اقوال الطبيب الشرعى التى أدلى بها بالجلسة - باعتباره خبيرا فى الدعوى - بغير حلف يمين ، ما دام قد أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه اليمين فى اكل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٤ ص ٤٧٩ ،

١٩٥٤/٦/٢٢ س ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧)

استناد الخبير الى رأى اخصائى

١٠٥٠ - للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته ، فاذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب اخصائى ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه فى الحادث على ضوءها فليس يعيب الحكم الذى يستند الى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الأطباء الذين رجع اليهم لم يحلفوا اليمين .

(١٩٥٧/١/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣ ص ٨٠)

١٠٥١ - للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة به على القيام بمأموريته . فاذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بأخصائى للكشف على المجنى عليه وتقدير مدى الاصابة ، ثم أقر هو هذا التقدير وتبناه وأبدى رأيه فى الحادث على ضوءه ، فليس يقدح فى الحكم الذى استند الى هذا التقرير كون الاخصائى لم يحلف اليمين قبل ابداء رأيه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب ابدائه

أمام محكمة الموضوع كيما تمكن اثارته أمام محكمة النقض .
(١٩٤٩/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٦ ص ٨١٠)

الدفع بعدم حلف اليمين

١٠٥٢ - اذا دفع المتهم ببطلان تقرير الخبير ومحاضر أعماله لعدم حلفه اليمين عند ندبه من قبل النيابة للقيام بمأموريته ، وأغفلت المحكمة الرد على هذا الدفع واعتمدت في الوقت ذاته على هذا التقرير في اثبات التهمة المسندة الى المتهم ، فهذا يعيب الحكم عيبا جوهريا يستلزم نقضه .
(١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٣ ص ٥٢)

مادة ٨٧

يحدد قاضي التحقيق ميعادا للخبير ليقدم تقريره فيه ، وللقاضى أن يستبدل به خبيرا آخر اذا لم يقدم التقرير في الميعاد المحدد .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨٨

للمتهم أن يستعين بخبير استشارى ويطلب تمكينه من الاطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل القاضى ، على ألا يترتب على ذلك تأخير السير فى الدعوى .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨٩

للخصوم رد الخبير اذا وجبت أسباب قوية تدعو لذلك ، ويقدم طلب الرد الى قاضى التحقيق للفصل فيه . ويجب أن تبين فيه أسباب الرد ، وعلى القاضى الفصل فيه فى مدة ثلاثة أيام من يوم تقديمه .

ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبير فى عمله الا فى حالة الاستعجال بأمر من القاضى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل الرابع

فى الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

مادة ٩٠

ينتقل قاضى التحقيق الى أى مكان كلما رأى ذلك ليثبت حالة الامكنة والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة ماديا وبكل ما يلزم اثبات حالته .

- تعال الماده ٩٦ من القانون السابق .

الأحكام

١٠٥٣ - ان ما أثير بأسباب الطعن من ان التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة مردود عليه بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .

(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١ ،
١٩٧٧/٣/٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣ ، ١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ق ٩١ ص ٣٧٢ ،
١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥)

١٠٥٤ - متى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذى أجرى التحقيق ، فلا يهم بعد ذلك المكان الذى اختاره المحقق لاجراء التحقيق والذى يترك لتقديره حق اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .

(١٩٧٩/٦/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩ ،
١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٠
ص ٢٧٧)

١٠٥٥ - من المقرر أن المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق

يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم .
(١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٤١)

١٠٥٦ - من المقرر أن المعاينة التى تجريها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان لسبب غياب المتهم ، اذ أن تلك المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به فى غيبة المتهم اذا هى رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهى على بينة من أمرها كما هو الشأن فى سائر الأدلة .

(١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٧١ ص ٣٦٢)

١٠٥٧ - ان المعاينة من اجراءات التحقيق التى يترك أمر تقدير لزوم القيام بها الى السلطة التى تباشره .
(١٩٥٨/٦/١٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٧١ ص ٦٧٦)

١٠٥٨ - لا محل لما يثيره الطاعن من الاخلال بحقه فى الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء اجراء معاينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ اجراءات جنائية التى يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم فى الحالات وبالشروط المبينة فيها .
(١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٧١ ص ٣٦٢)

مادة ٩١

تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه الا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو اذا وجدت قرائن تدل على انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

ولقاضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمل فى ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه ، وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا .

- م مدلة بالتانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٩٥٨/٥/٢٤ ونشر فى ١٩٥٨/٦/٥ .

- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادتين ٦٨ و ٦٩ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس النواب ، اقترح أحد النواب تعديل هذه المادة باستبدال عبارة تحقيق بدىء فيه بعبارة تحقيق مفتوح الواردة بها ، ولم تر اللجنة فرق بين عبارتي تحقيق بدىء فيه وتحقيق مفتوح .

مادة ٩١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا في تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها ، أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .
ولقاضي التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل فى ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة .

مادة ٩١ معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ :

تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها ، أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .
ولقاضي التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل فى ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه ، وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة .

الملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ :

شترط الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية لتفتيش المنازل أن يسبقه تحقيق مفتوح بجريه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من رجال الضبطية القضائية ، لكنها لم تشترط فى هذا التحقيق أن يكون قد قطع مرحلة معينة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الاثبات ولا أن يسمر عن أدلة جديدة غير ما تضمنته تحريات البوليس .
ولسلطة التحقيق ، تحت اشراف محكمة الموضوع تقدير مبررات هذا التفتيش .

ولما كان اشتراط اجراء تحقيق على هذا الوضع قبل أن تجرى سلطة التحقيق التفتيش بنفسها أو أن يأذن لأحد مأمورى الضبط القضائى باجرائه قد تضر بالمصلحة العامة التى يجب أن تسمو على مصلحة الفرد ، لأنه قد يعطل سير الاجراءات خصوصا فى الأحوال التى لا تحتمل التأخير ، وقد يؤدى طول الاجراءات الى اذاعة خبر التفتيش قبل اجرائه ، وليس فيه أية ضمانات جدية تتوافر للمتهم من اجرائه ما دام تقدير مبررات التفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف المحكمة كما سبق البيان .

لذلك وضع المشروع المرافق باستبدال الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنص الوارد فى المشروع وهو :

« تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة » .

الأحكام

المسكن في صدد التفتيش

١٠٥٩ - متى صدر اذن التفتيش دون تحديد مسكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد ولا يغير من ذلك أن يكون قد تحدد في طلب الاذن بالتفتيش مسكنان للمتهم المطلوب تفتيشه ما دام الاذن قد صدر من النيابة دون أن يتضمن تحديد المساكن المطلوب تفتيشها .

(١٠/٥/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٧ ص ٤٨٦)

١٠٦٠ - لا يؤثر في صحة اذن التفتيش خطأ الضابط الذي أجرى التحريات في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن متى كان الطاعن لا ينازع في أن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود من أمر التفتيش وقد عين تعيينا دقيقا .

(٤/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

١٠٦١ - لما كانت حرمة المسكن انما تستمد من حرمة الحياة الخاصة لصاحبه ، فان مدلول المسكن يتحدد في ضوء ارتباط المسكن بحياة صاحبه الخاصة ، فهو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة ، وعلى ذلك فان عدم اكتمال بناء المسكن أو عدم تركيب أبواب أو نوافذ له لا يقدح في أنه مكان خاص طالما أنه في حيازة صاحبه يقيم فيه ولو لبعض الوقت ويرتبط به ويجعله مستودعا لسره ويستطيع أن يمنع الغير من الدخول اليه الا باذنه ، فلا يعد مكانا متروكا يباح للغير دخوله دون اذنه ولا يجوز لرجال السلطة العامة دخوله الا في الأحوال المبينة في القانون .

(٤/٦/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢١ ص ٦٤٠)

١٠٦٢ - يقصد بلفظ المنزل في معنى قانون الاجراءات الجنائية اخذا من مجموع نصوصه كل مكان يتخذ الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله الا باذنه .

(٦/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١)

١٠٦٣ - كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة مؤقتة أو دائمة

هو مسكن ولو لم يكن مكتملا أو لم يكن به نوافذ وأبواب ..

(١٩٨٦/١٠/٢ الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٦)

١٠٦٤ - انه وان اقتصر الأمر الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المتهم الأول في الدعوى ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن يفتش المطعون ضده الذي يقيم في منزل مستقل عنه الا اذا توافرت في شأنه حالة التلبس .

(١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

١٠٦٥ - ما قرره الحكم المطعون فيه من أن للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها وهي تمثله في هذه الحيازة وتنوب عنه بل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جدلا بأن المنزل الذي جرى تفتيشه مستأجر باسم زوج المتهم الأولى وان ذلك لا يؤثر في سلامة الاذن بالتفتيش ما دامت المتهمة المذكورة تسكن زوجها فيه ، ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي يكون الاذن قد صدر سليما من الناحية القانونية ، هذا الذي انتهى اليه الحكم وجاء بمدوناته يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش الذي يتم تنفيذه بمقتضاء دليلا يصح الاستناد اليه في الادانة .

(١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٢ ص ٥٤٦)

١٠٦٦ - الاذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

(١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ ص ٦٠١)

١٠٦٧ - من المقرر أن ايجاب اذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القسانون انما أراد حماية المسكن فقط ، ومن ثم فان تفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن .

(١٩٨٥/١/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨ ص ٧٥)

١٠٦٨ - التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القسانون ، أما حرمة الجراج فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، واذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش

أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والجراج كذلك .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

١٠٦٩ - إذا كان الثابت من واقعة الدعوى أنه أثناء أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه لاحظ الكونستابل ورجلا البوليس الملكي - اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش كانا يعملان تحت إشرافه - وجود باب مغلق بفناء المنزل فأنها إليه بما لاحظاه فطلب الضابط من المتهم فتح الباب ففتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فدخلاها ، ثم أخبراه بأنهما وجدنا نبات الحشيش مفروسا بها ، فقام الضابط وبصحبه المنهم بتفتيش الحديقة بإرشاد الكونستابل والبوليس الملكي ، حيث شاهد الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التي وصفها ، فان تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

(١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ ص ٦٠١)

١٠٧٠ - متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات دون أن يحدد مسكنا معيناً للمتهم ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد .

(١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٣١ ص ٤٨٦)

١٠٧١ - متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقيمان معا فيه ، وان استقل كل منهما بنفسه منه ، فان دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون .

(١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٦ ص ٢٣٠)

١٠٧٢ - إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمرا بتفتيش منازل عدة أشخاص الا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل الاذن على أسمائهم فان ذلك لا يعيب الاجراءات .

(١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٩ ص ٧٢٤)

١٠٧٣ - إذا كانت الطاعنة لم تلمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الاذن بسبب ما تقوله في طعنها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه ، فلا

يجوز اثارة ذلك أمام محكمة النقض ، اذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا .

(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٩ ص ٧٧٦)

١٠٧٤ - ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص الذين صدر الاذن بتفتيش مساكنهم معينون تعيينا كافيا ، وأن هناك واقعة معينة أسندت اليهم ويقتضى تحقيقها ضرورة التصدي لحريتهم أو حرمة مساكنهم ، فلا يجدى الطاعن أن يتمسك ببطلان التفتيش لنقص في البيان بدعوى أن الاذن بحالته قد يمتد فيشمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو صاحب شأن في التحدث عنهم .

(١٩٥٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤)

١٠٧٥ - ما دام الاذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء يتعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الواقع بها فانه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الاجراء الذي اتخذ في حقه ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو هو بعينه المقصود به .

(١٩٤٥/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٥)

ص ٧٣٧)

١٠٧٦ - يجب أن يكون الاذن بالتفتيش صادرا بشأن منزل متهم معين ، وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن اذنا جديا يتسنى معه اجراء التفتيش بوجه قانوني . فاذا قدم لوكيل النيابة طلب اذن بتفتيش منازل أشخاص (مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق للطلب) فأشر وكيل النيابة على الطلب بالترخيص في اجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية اشارة تحدد هؤلاء الأشخاص أو يتبين أنهم هم المقصودون بالاذن فلا يعتبر هذا الاذن جديا يبيح التفتيش .

(١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٥)

ص ٤٣٥)

١٠٧٧ - المحل العام يصبح خاصا يتمتع بحرمة المسكن في الاوقات
التي يغلق فيها في وجه الجمهور .

(١٩٨٦/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٩ ص ٤٣٦)

شروط تفتيش المسكن

١٠٧٨ - التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في اجرائه في
مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، شرط صحته علم رجل الضبط القضائي
بتحرياته أن جريمة معينة وقعت من شخص معين وهناك من الدلائل
والاشارات ما يبرر تعرض التحقيق لحرية هذا الشخص وحرمة مسكنه .

(١٩٩٣/٤/٨ ط ١٣٥٩٤ س ٦١ ق ، ١٩٩٣/٣/١٧ ط ٧٣٤٤

س ٦١ ق)

١٠٧٩ - الأصل في القانون أن الاذن بالتفتيش هو اجراء من
اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جناية أو جنحة »
واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي
للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية .

(١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٠٠ ص ١٠٥٩ ،

١٩٨٦/٣/١٣ س ٣٧ ق ٨٤ ص ٤٠٨)

١٠٨٠ - الأصل في الاذن بالتفتيش أو بتسجيل المحادثات أنه
اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جناية أو
جنحة - وقعت بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل
ما يكفي للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية .

(١٩٨٧/١١/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٣ ص ٩٤٣ ،

١٩٨٧/١١/١١ ط ٣٨٨٧ س ٥٨ ق)

١٠٨١ - الأصل في القانون أن الاذن بالتفتيش هو اجراء من
اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جناية أو جنحة -
واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي
للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية .

(١٩٧٢/٢/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ،

١٧/٦/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٢٤ ص ٧١٣ ، ١٦/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٩٥
(ص ٩٦٥)

١٠٨٢ - تقدير القصد من التفتيش أمر موكل الى محكمة الموضوع
تنزله المنزلة التي تراها ما دام سائغا ، ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى
وقرائن الأحوال فيها دون معقب .

(١٩٨٠/١/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٣ ص ١٢٠ ،
١٦/٣/١٩٩٣ ط ١١٧٥٤ س ٦٠ ق)

١٠٨٣ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه
النيابة هو وجود دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيش مسكنه ،
فاذا كان طلب الاذن مبنيا على جريمة الترويج للمذهب الشيعي الذي من
مقاصده قلب نظام الدولة بالعنف والقوة فان النيابة اذا أذنت بالتفتيش
لا تكون قد أخطأت في القانون .

(١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤)

١٠٨٤ - متى كان الاذن الصادر بتفتيش منزل المتهم انما صدر
بناء على اتهامه ببيع مسروقات فانه يكون صحيحا اذ هو قد صدر في شأن
متهم بجنحة .

(١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧)

١٠٨٥ - صدور اذن بتفتيش مكان معين للمتهم بناء على ابحاث
عملت عن هذا المكان لا يمنع صدور اذن آخر بتفتيش أمكنة أخرى للمتهم
استنادا الى هذه الأبحاث نفسها .

(١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٨

ص ٥٠٦)

١٠٨٦ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت
للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب اليهم فيها أنهم يتجرون في
المواد المخدرة فقام البوليس بالتحري عن صحة ما تضمنته هذه البلاغات
فظهر ما يؤيدها من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشتريا مرتين مواد
مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة ، وبناء على ذلك استصدر البوليس اذنا

من النيابة بتفتيش المنزل الذي يجتمعون فيه وفتشه ، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدور اذن النيابة به في جريمة معينة اعتمادا على قرائن أحوال من شأنها أن تعتبر وقوع الجريمة ممن يقيمون في المنزل الذي حصل تفتيشه .
واذا فر أحد المتهمين عند ضبط المخدرات في هذا المنزل الى مسكنه جاز للضابط أن يفتش هذا المنزل بغير استئذان من النيابة العامة على أساس أن للمتهم ضلعا في جريمة احراز متلبس بها .

(١٠/٥/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨١ ص ٧١)

١٠٨٧ - ان المفهوم من نص المادة ٣٠ تحقيق جنايات أنه يجب لقيام النيابة بنفسها أو اذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية أو جنحة وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى شخص المراد تفتيش منزله .

(١١/٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥ ص ٣)

١٠٨٨ - يجب أن تتوافر الشروط الآتية في الأمر الذي يصدر من السلطات القضائية بتفتيش المنازل وهي (أولا) أن تكون هناك جريمة ظهرت (ثانيا) أن تكون هناك أمارات اتهام جدية ضد المتهم (ثالثا) أن يبين من الظروف أن هناك حاجة ماسة الى التفتيش وفائدة مرجوة منه .

(قويسنا الجزئية ٢٦/٤/١٩٣٧ المجموعة الرسمية س ٣٩ ق ٢٤)

عدم اشتراط تحقيق سابق

١٠٨٩ - لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقا للمادة ٩١ اجراءات أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون اجراءه ، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره اذا رأت أن الدلائل المقدمة اليها في محضر الاستدلال كافية ، ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش اجراء مفتتحا للتحقيق .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١٠٩٠ - متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه

الاتهام الى شخص معين وقدرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق .
فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ،
مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش
مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ أى إجراء آخر شكلي أو غير شكلي كفتح
محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة من مراحل التحقيق ، لأنه
ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو
معين ، بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال
التحقيق يصح قانونا أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك
من مأموري الضبط القضائي .

(١٩٦١/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٣ ص ١٠١٠)

١٠٩١ - لا يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الصادر من النيابة أن
يسبقه عمل من أعمال التحقيق ، بل يكفي أن يكون الطلب مصحوبا بتحريات
أو ببلاغ يكفي بذاته في نظر النيابة لصدور اذنها في التفتيش .

(١٩٤٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٢

ص ٧٦١)

تسبب الأمر بالتفتيش

١٠٩٢ - من المقرر أن المادة ٩١ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون
رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن أو
تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبب .

(١٩٧٦/١٠/٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٣ ص ٦٨١)

١٠٩٣ - لم يتطلب القانون تسبب أمر التفتيش الا حين ينصب
على السكن ، وهو فيما استحدثته في المادتين ٤٤ من الدستور و ٩١ من
قانون الاجراءات الجنائية من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم
يرسم شكلا خاصا للتسبب .

(١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥١ ص ٨٣٥)

١٠٩٤ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن مجلس
القضاء الأعلى حين أصدر الاذن انما أصدره بعد اطلاعه على الطلب المقدم اليه

من النائب العام ، وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويقا لاصداره ، فان بحسب اذنه ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابة جزء منه وبغير حاجة الى ايراد تلك الأسباب فى الاذن نفسه ، ومن ثم يكون هذا الاذن مسببا ، خاصة وأن القانون لم يرسم شكلا خاصا لتسبيب الاذن بتسجيل المخادعات الشفوية والسلوكية واللاسلكية والتصوير ويكون الحكم المطعون فيه على صواب فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان الاذن لهذا السبب .

(١٩٨٥/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٤ ص ١١٥٧)

١٠٩٥ - ان المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثته من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم تشترطا قدرا معيناً من التسبيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش ، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٧٦/١/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢)

١٠٩٦ - لم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدرا معيناً من التسبيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش . ولما كان الثابت من المفردات المنضمة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لاذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذى قدم اليه وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذى طلب الاذن باجراء الضبط والتفتيش ، بما مؤداه أن مصدر الاذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن الى كفايتها لتسوين الاذن بالتفتيش ، واتخذ مما أثبت بالمحضر الذى تضمنها أسبابا لاذنه ، فان فى هذا ما يكفى لاعتبار اذن التفتيش مسببا حسبما تطلبه المشرع .

(١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٧ ص ٤٥٨)

١٠٩٧ - ان المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ اجراءات جنائية لم تشترط أيهما قدرا معيناً من التسبيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش ، ولا يشترط صياغة اذن التفتيش فى عبارات

خاصة وانما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من إجراءاته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الاذن بناء على ذلك .

(١٩٧٥/٤/٢٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٢ ص ٣٥٥)

١٠٩٨ - يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه ، فاذا كان المحضر الذي جريده مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار مايجريه تحقيقا ، الا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال ، وانما يؤول أمره الى اعتباره محضر جمع استدلالات . ومتى تقرر ذلك ويمكن من المسلم به أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في اصداقه الى ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات فانه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطلان المحضر الذي جريده الضابط المنتدب للتحقيق .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٠ ص ٢٣٣)

١٠٩٩ - استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الأمر .

(١٩٦٠/١٢/٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٨ ص ٨٦٦)

١١٠٠ - لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ اجراءات جنائية أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ، ومن ثم فلا يعيبه السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش قد تم في غير المكان الذي أراده الاذن .

(١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢)

١١٠١ - الشارع لم يشترط في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الاثبات بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال قوات

الغرض منه .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧١ ص ٢١١ ، ١٤/٦/١٩٥٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧٠)

١١٠٢ - لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من تشييب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتشيب ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الأمر بالتفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التي توكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها علي محضر التحريات المقدم اليها من طالب الأمر بالتفتيش فان الاستجابة لهذا الطلب تعنى أن تلك السلطة لم تصدر أمرها الا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره ، وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجة الى التصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨)

١١٠٣ - لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تشييب الأمر القضائي بالتفتيش الا اذا كان منصبا علي تفتيش المساكن .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤)

التفتيش في قضايا المحاكم العسكرية

١١٠٤ - ان الشارح اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ اجراءات جنائية ، اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة بالمواد ٣٤ ، ٤٦ ، ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج

مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم إنما أراد أن يعفى النيابة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التحقيق بنفسها أو تأذن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ إجراءات جنائية التي تسبغ على التحقيق صفة كإجراء من إجراءات التحقيق .

(١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٧ ص ٨٤٣)

التحريرات للتفتيش

تقدير التحريات

١١٠٥ - شرط صحة إجراء الاذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح منها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه مما يقتضى من المحكمة أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق .

(١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٠٠ ص ١٠٥٩)

١١٠٦ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب .

(١٩٧٨/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٠ ص ٨٣٠)

١١٠٧ - تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

١١٠٨ - تولى رجل الضبط بنفسه التحريات التى يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش أو معرفته المطلوب تفتيشه شخصيا أو معرفة منزله غير لازم ، له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين والمبلغين ما دام قد اقتنع بصدق ما نقلوه اليه .

(١٩٩٣/٤/٨ ط ١٣٥٩٤ س ٦١ ق)

١١٠٩ - لا يشترط تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات ، وتقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيا الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٧/٣/١٩٩٣ ط ٧٣٤٤ س ٦١ ق)

١١١٠ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش غير لازم ، وله الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة من المرشدين السريين وغيرهم .

(٥/٣/١٩٨٧ الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٥٦ ق)

١١١١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(٨/١٠/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦ ، ٦/٥/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦ ، ١١/٦/١٩٧٣ ق ١٥٥ ص ٧٤٦ ، ١٧/١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٢ ص ٨١ ، ١٦/٢/١٩٨٧ ط ٦٢١٩ س ٥٦ ق ، ٢٣/٣/١٩٨٧ ط ٤٦٨ س ٥٧ ق)

١١١٢ - ان تقدير جدية التحريات التي تسبق الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع .

(٣١/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤ ، ١٩/٢/١٩٥٢ س ٣ ق ٢٦٦ ص ٧١٣)

١١١٣ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . وانه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتاتته لمتعلقة بالموضوع لا بالقانون .

(١١/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤)

١١١٤ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٩٦ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨١ ص ٣٨٣ ، ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٤ ص ٧١٣ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١١١٥ - ان تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن في التفتيش أمر متروك للنياية تحت مراقبة المحاكم ، فمتى قررت المحكمة أنها كافية فلا سلطان لأحد عليها لأنه تقدير موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٠ ص ١١٢٥ ، ١٩٥٠/١١/٢٨ ق ١١٩ ص ٣٢٢)

١١١٦ - ان تقدير جدية التحريات التي يقوم عليها اذن التفتيش هي مسألة موضوعية متروك تقديرها لمن يصدر الاذن وهو وكيل النيابة تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨ ، ١٩٥٤/٦/١٦ ق ٢٥٥ ص ٧٨٧ ، ١٩٥٢/٣/١٤ س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤)

١١١٦ مكرر - تقدير الضرورة الموجبة للتفتيش بالفائدة التي تعود منه على التحقيق متروك الى الآذن به تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى أقرته فلا تجوز اثاره الجدل بشأنه مدى محكمة النقض .

(١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٩ ص ١٤٢)

١١١٧ - تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التي لها الا تعول على التحريات وأن تطرحها جانبا ، الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند اليها في ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته

عليها .

(١٩٧٣/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤ ،
١٩٧٣/١/١ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨٠ ص ٣٤٩)

١١١٨ - من سلطة المحكمة أن ترى فى تحريرات الشرطة ما يسوغ
الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد
الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات
سائفة .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

١١١٩ - ان نص المادة ٩١ اجراءات جنائية ليس فيه ما يوجب أن
يتكشف التحقيق عن أدلة أخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبطية
القضائية أو أن يكون قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات
بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال
نفوات الفرض مما تأثر به مصلحة الجماعة التى تسمو على مصلحة الفرد ،
ويكفى أن تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود المبرر لاصدار الأمر
بالتفتيش .

(١٩٥٥/٢/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٧ ص ٥٣٥)

١١٢٠ - اذا كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعد أن قدرت هي
جدية البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات وكان تقديرها فى ذلك
مستمداً من التحقيق الذى ندبت أحد مأمورى الضبط القضائى لاجرائه ،
ثم أقرتها محكمة الموضوع على تقديرها ، فلا أهمية لما اذا كان المأمور
الذى نفذ أمر النيابة العامة بالتفتيش لم يستصحب كاتباً ، لأنه لا يشترط
لاتخاذ اجراء التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة
التحقيق .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٢ ص ٢١٣)

١١٢١ - ان تحريرات رجال البوليس التى يؤسس عليها طلب
التفتيش إنما يرجع تقدير كفايتها وجديتها الى سلطة التحقيق حين تصدر
الاذن به على أن تقرها فى ذلك محكمة الموضوع . فاذا كان الحكم قد قال

ان تقدير الدلائل المؤدية الى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين منه ان المحكمة اذا اعتبرت التفتيش صحيحا لم تبحث دفع المتهم ببطلان اذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية على ذلك الأساس القانوني ، ويكون حكمها هذا فضلا عن قصوره في البيان مخطئا في تفسير القانون .

(١٠/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٠ ص ١٠٩٧)

١١٢٢ - اذا كانت النيابة قد اعتمدت في اصدار اذن التفتيش على تحريات رجال البوليس مما مفاده انها رأتها كافية لتسوينج هذا الاجراء ، ثم أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فهذا يكفي لاعتبار الاذن صادرا وفقا لأحكام القانون .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٠ ص ٤٧١ ، ١٩٥٢/٣/٣١ ق ٢٤٤ ص ٦٥٧ ، ١٩٥٢/٣/٣ ق ٢٨٣ ص ٧٥٨ ، ١٩٥١/١٢/٣١ ق ١٣٥ ص ٥٣)

١١٢٣ - لا يصح النعي بأن اذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه مع ان المأذون له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدرا في مسكنه ، ذلك لأن النيابة - وهي تملك التفتيش بغير طلب - ألا تتقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن .

(١١/١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢)

صور لجدية التحريات

١١٢٤ - مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحريات .

(١٩٧٦/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٠ ص ٩٧٨)

١١٢٥ - من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص واحد في بلاد مختلفة واجراء التفتيش اثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها .

(١٩٧٤/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٢ ص ٥٢٣)

١١٢٦ - ان شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، ولا يعيب الاجراءات ان لا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحرى .

(١٥/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٦ ص ٨٥٠)

١١٢٧ - لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الاذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة اجراءاته ، ما دامت الجهة الآمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها الى المطعون ضده مما يسوغ لها اصدار الاذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله بالجريمة ، فان الاذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا .

(١١/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٥ ص ٩٤٢)

١١٢٨ - لجوء الضابط فور انتهائه من تحرير محضر التحريات الى وكيل النيابة في مكان تواجد استصدار الاذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ، ولا مخالفة فيه للقانون .

(١٦/١٠/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٥ ص ٨٦٧)

١١٢٩ - مجرد الخطأ المادى في ذكر اسم الشارع الذى يقع به حانوت الطاعن فى محضر التحريات لا يقطع بذاته فى عدم جدية ما تضمنه من تحرر .

(١١/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٥ ص ٧٤٦)

١١٣٠ - عدم ايراد محل اقامة المطلوب تفتيشه محددًا فى محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات .

(نقض ٢٣/٣/١٩٨٧ ط ٤٦٨ نس ٥٧ ق)

١١٣١ - اثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويختزن كمية منها مفاده أن الجريمة قد وقعت بالفعل ، وانتهائوه يعد ذلك الى الحكم ببطلان الاذن بالتفتيش بمقولة صدوره عن جريمة مستقبلية

خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٠ ص ٣٤٩)

١١٣٢ - ايراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريرات .

(١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٥١١)

١١٣٣ - لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبتته الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصب عليه لأن الأعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها .

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١١٣٤ - صدور الاذن - بناء على تحريرات ضابط المباحث - بحثا عما يحرزه من مخدر لا يعنى أن الأمر صدر للكشف عن جريمة مستقبلية .

(١٩٦١/٦/٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٥ ص ٦٤٨)

١١٣٥ - ما أورده الحكم من استمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات في تحرياته بعد حصوله على الاذن بتفتيش المتهمين مفاذه تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الاذن وتحينا لفرصة ضبطهما وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على الاذن .

(١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٦١ ص ٤٩٥)

١١٣٦ - لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات .

(١٩٧٩/٤/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٦ ص ٤٥٣)

١١٣٧ - متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزييدا استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى الى ضبط الواقعة فعلا .

(١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٣ ص ٤٨٩)

عدم جدية التحريات

١١٣٨ - لما كان الثابت أن المحكمة انما أبطلت اذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحرياته عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه ، أما وقد جهله فذلك لقصوره فى التحرى مما يبطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ فى ذلك الاسم ، وهو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦١ ص ٣٣١)

١١٣٩ - لما كانت المحكمة قد أبطلت اذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريه عن المتهم الأول لتوصل الى عنوان المتهم وسكنه ، أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة الى عمله وتحديد سنه فان ذلك يفصح عن قصور فى التحرى يبطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع .

(١٩٨٥/٤/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٥ ص ٥٥٥)

١١٤٠ - لئن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .

(١٩٧٨/٤/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٦ ص ٣٥٠)

١١٤١ - لما كان الأصل فى القانون أن الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جناية أو جنحة »

واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية ، وكان من المقرر أن تقسدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان هو كولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائغة .

(١٢/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٢ ص ٢٦٥)

اذن التفتيش

الشروط الشكلية للاذن ، وبعض صورها العملية

١١٤٢ - لا يصح أن ينص على الاذن عدم بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن اذ ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

(٢٠/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٨ ص ١١٦٨)

١١٤٣ - لا يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته ولا الخطأ في اسمه طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

(٢٦/١١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

١١٤٤ - ليس في القانون ما يوجب على مصدر اذن التفتيش أن يبين فيه اختصاصه الوظيفي والمكاني ، اذ العبرة في ذلك عند المنازعة تكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى حين المحاكمة والحكم .

(١٥/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤٦ ص ٧٦٠)

١١٤٥ - لم يشترط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش ، ومن ثم فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته ، طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .

(١/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧)

١١٤٦ - لم يشترط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش وكل

ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه .

(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦)

١١٤٧ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش .

(١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٣ ص ٨٠٦ ،
١٩٧٠/١/١٩ س ٢١ ق ٣٢ ص ١٣٧)

١١٤٨ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان محل اقامة المأذون بتفتيشه طالما أن المحكمة قد اطمانت الى أنه الشخص المقصود بالاذن .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧)

١١٤٩ - لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن - شأنه في ذلك شأن سائر اجراءات التحقيق - ثابتا بالكتابة ، وفي حالة الاستعجال قد يكون ابلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق ، وهي بطبيعتها تقتضى السرعة ، وانما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الاذن أصل ثابت بالكتابة في الأوراق .

(١٩٧١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٨ ص ٦٥٣ ،
١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ق ١٣٩ ص ٧٣)

١١٥٠ - من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش اذ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة .

(١٩٧٠/١٠/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣١ ص ٩٧٢ ،
١٩٨١/١١/١٩ س ٣٢ ق ١٦٣ ص ٩٤٤)

١١٥١ - العبرة في صحة الاذن بالتفتيش أن يثبت صدوره

بالكتابة .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

١١٥٢ - يكفى فى أمر الندب للتحقيق أن يثبت حصول هذا الندب
من أوراق الدعوى .

(١٩٨١/١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩)

١١٥٣ - لا يعيب الاذن عدم تعيين اسم المأذون بالتفتيش .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢١)

١١٥٤ - لم يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش ، ولم
يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى
لمصدره ، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا
ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون
مصدره مختصا مكانيا باصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١١٥٥ - اذن النيابة العامة لمأمرى الضبطية القضائية باجراء
التفتيش يجب أن يكون موقعا عليه بامضاء من أصدره ، لأنه وفقا للقواعد
العامة يجب اثبات اجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكى تبقى
حجة يعامل الموظفون - الأمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون
أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج ، ولا يكفى فيه الترخيص الشفوى ،
بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره اقرارا بما حصل
منه ، والا فانه لا يعتبر موجسودا ويضحى عاريا مما يفصح عن شخص
مصدره ، ذلك أن ورقة الاذن وهى ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل
صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند
الوحيد الذى يشهد بصدورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا .
ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الاذن أو
بأى طريق من طرق الاثبات ، ومن ثم فانه لا يغنى عن التوقيع على اذن
التفتيش أن تكون ورقة الاذن محررة بخط الاذن أو معنونة باسمه أو أن
يشهد أو يقر بصدورها منه دون التوقيع عليها ما دام الأمر لا يتعلق بواقعة

صدور الاذن باسم مصدره بل بالشكل الذى أفرغ فيه بالتوقيع عليه بخط مصدره .

(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١)

١١٥٦ - رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره يعتبر خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم ما دام أن الاتهام قائم على الدليل المستمد من التفتيش وحده .

(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١)

١١٥٧ - من المفرد انه لا يصح أن ينعى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التى يتبعها مصدر الاذن اذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ س ٥٧ ق)

١١٥٨ - لم يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش ، ولم يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن المذكور ، اذ العبرة فى الاختصاص المكانى لهذا الأخير انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩٢ ص ٤٥٨)

١١٥٩ - العبرة فى بيانات اذن التفتيش بما يرد فى أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ولا يصح أن ينعى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التى ينتمى اليها مصدر الاذن ، لانه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ولما كان النعى فى حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع فى حد ذاته وكونه يشبه علامة اقفال الكلام ، فانه لا يعيب الاذن ما دام موقعا عليه فعلا ممن أصدره ومن ثم فما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يستأهل ردا .

(١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩١ ص ٤٥٢)

١١٦٠ - الاذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التى يجب اثباتها بالكتابة وبالتالى فهو ورقة من أوراق الدعوى .

(١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٩ ص ٧٧٤)

١١٦١ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الاذن بالتفتيش ، وانما يكفي لصحة الاذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ، ومن ثم فانه لا يؤثر في سلامة الاذن أن يكون قد استعمل كلمة بحثا عن مخدرات بمعنى ضبطها .

(١٢/٦/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٨ ص ٦٥٨)

١١٦٢ - مفاد نص المادة ٧٣ اجراءات جنائية هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود واجراء الماينات واستجواب المتهم ، اذ أن هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لا تعوقه عن ذلك كتابة المحضر ، دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وان كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق الا أنه ليس من المحاضر التي اشارت اليها تلك المادة .

(٨/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠١ ص ٥٤١ ،
٢٣/١٠/١٩٦١ ق ١٩٥ ص ٨٤١)

١١٦٣ - صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش ما دام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الاذن كان مختصا باصداره ، والعبرة في ذلك انما تكون بالواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(٢٠/١٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٢ ص ٩٢٣)

١١٦٤ - العبرة في اختصاص من يملك اصدار اذن التفتيش انما يكون بالواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(٢١/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢)

١١٦٥ - يكفي لصحة التفتيش الذي يجريه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به اذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من أعضاء

النيابة ، فاذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذى أجرى التفتيش بمنزل
الطاعن كان لديه هذا الاذن ، فان محضر التفتيش يعتبر صحيحا ولو لم
يكن الاذن بيد الضابط وقت اجرائه ، لأن القانون لا يحتم ذلك ، وخصوصا
اذا كان لم يطالبه أحد به .

(١٥/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٨)

(ص ٧٦٧)

١١٦٦ - ان الاذن الذى يصدر من النيابة العامة الى مأمور الضبطية
القضائية باجراء تفتيش هو - كسائر أعمال التحقيق - يجب اثباته بالكتابة .
وفى حال السرعة اذا طلب صدور الاذن أو تبليغه بالتليفون ، يجب أن يكون
الأمر مكتوبا وقت ابلاغه للمأمور الذى يندب لتنفيذه ، ولا يشترط وجود
ورقة الاذن بيد المأمور ، فان اشتراط ذلك من شأنه عرقلة اجراءات
التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة وليس فى القانون ما يمنع أن يكون
الندب لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف أو
غيرها من وسائل الاتصال المعروفة .

(١٢/٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠١)

(ص ٦٤٤)

١١٦٧ - ان اذن النيابة لمأمورى الضبطية القضائية بالتفتيش
يجب أن يكون مكتوبا وموقعا عليه بامضاء من أصدره . فاذا أذنت النيابة
عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لاذنها هذا أصل موقع عليه ممن أمر
بالتفتيش فان التفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الاذن مثبتا فى دفتر
الاشارات التليفونية .

(٢٣/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٣)

(ص ٣٢٤)

١١٦٨ - اذن النيابة فى التفتيش يجب أن يكون بالكتابة ، فالاذن
الشفوى لا يكفى لصحة التفتيش ، لكن اذا كان صاحب الشأن قد رضى
صراحة باجراء التفتيش فانه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه قانونا .

(٢٢/١١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٣)

(ص ٩٨)

١١٦٩ - ان دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح أو بغير اذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور ، بل معاقب عليه قانونا . وهذا الاذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفى فيه الترخيص الشفوى ، لأن من القواعد العامة أن اجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب اثباتها بالكتابة لكى تبقى حجة يعامل الموظفون - الآمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليه من النتائج . فاذا قرر وكيل النيابة بالجلسة بأنه اذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون ، كانت مخطئة فى رأيها . والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم ابدائه قبل سماع أول شاهد ، بل يجوز التمسك به حانة كانت عليها الدعوى .

(١٢/٣١/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٦

ص ٤٠٦)

١١٧٠ - ان ندب النيابة العامة أحد مأمورى الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ، فلا يكفى اذن أن يشير رجل الضبطية القضائية فى محضره الى أنه باشر التفتيش باذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك .

(١١/٦/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٦

ص ٣٥٦)

اثبات صدور الاذن

١١٧١ - عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفى سبق صدوره ، ولا يكفى وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ما دام الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذى استصدره من سبق صدوره واشارته الى ذلك بالصورة المنسوجة لمحضره ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى الى قضاائها ببطلان التفتيش . أما وهى لم تفعل ، وإقامت قضاؤها ببراءة المطعون ضده على بطلان تفتيشه لعدم وجود اذن مكتوب بملف الدعوى أخذا بالدفع المبدى فى هذا الشأن ، فان حكمها يكون معيبا

بالقصور والفساد فى الاستدلال .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٧ ص ٦٦٥)

١١٧٢ - من المقرر أن عدم وجود اذن النيابة بملف الدعوى لا يكفى وحده لأن يستخلص منه عدم صدوره ، ثبوت اطلاق وكيل النيابة على محضر التحريات المذيل بأصل اذن التفتيش ، تشكك المحكمة فى صدور الاذن رغم ذلك يوجب عليها اجراء التحقيق لاستجلاء حقيقة الأمر .

(١٩٧١/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٢ ص ٤٥٨)

١١٧٣ - متى كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببطلان تفتيش المطعون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى وهو ما لا يكفى وحده لان يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ، ما دام الحكم قد أثبت أن محضر تحقيق النيابة قد أورد فحوى الاذن واسم وكيل النيابة الذى أصدره وتاريخ وساعة اصداره مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يسنفيم قضاؤها - ان نجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى الى القول بعدم صدور الاذن ، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

(١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٣ ص ٢٩٧)

١١٧٤ - عدم ارفاق اذن التفتيش بملف اندعوى لا يعيد حتما عدم وجوده أو سبق صدوره الأمر الذى يتعين معه على المحكمة أن رجعه قبل الفصل فى الدعوى .

(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٣ ص ٨٥٢ ،

١٩٦١/١٠/١٠ س ١٢ ق ١٥٢ ص ٧٨٦)

١١٧٥ - اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التى أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى اما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فان ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الاذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها فى هذا الخصوص هو من صميم سلطتها التقديرية ، وتكون

قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها الى الدليل المستمد منه .

(١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٩ ص ٧٧٤)

١١٧٦ - الأصل في الاجراءات هو حملها على وجه الصحة ، فاذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الاذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوليس ولكنه لم يعثر على هذا الاذن في ملف الدعوى اما لضياعه واما لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فان محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش لعدم وجود الاذن به في أوراق الدعوى ، ولا في استنادها الى الدليل المستمد من هذا التفتيش .

(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠ ص ٨١)

١١٧٧ - تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم (بغير رضاه) لا يكون صحيحا الا اذا كان الضابط مأذونا من النيابة باجراء هذا التفتيش وعالما بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش فعلا . على أن مجرد سهو الضابط عن الاشارة في محضر التفتيش الى الاذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالما بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش .

(١٩٣٤/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٣)

(ص ٣٩٩)

الدفع بالبطلان

١١٧٨ - ان العبرة في الدفع ببطلان اذن التفتيش بمدلوله لا بلفظه ما دام ذلك المدلول واضحا لا لبس فيه .

(١٩٧٤/٦/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٨ ص ٥٥٨)

١١٧٩ - متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، فانه لا مصلحة للطاعنين فيما أثاراه من عدم توافر حالة التلبس .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠)

١١٨٠ - من المقرر أن الدفع بصـدور اذن التفتيش بعد الضبط
انما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط
بناء على الاذن أخذا بالأدلة التى أوردتها .

(١٠/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٥ ص ٧٣٥)

اذن التفتيش ، مدته

حساب مدة الاذن

١١٨١ - من المقرر أن خلو الاذن بالتفتيش من تاريخ صدوره
يؤدى الى بطلانه باعتبار أن ورقة الاذن اذ تتضمن اجراء من اجراءات التحقيق
هى ورقة رسمية يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا
من مفومات وجودها فانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الاذن
على النحو الذى صدر به ويكون لصاحب المصلحة أن يدع بطلانها لهذا
السبب ، فاذا ما بطلت بطل الاذن ذاته .

(٩/٤/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٩٩ ص ٥٩١)

١١٨٢ - لما كان انشراح لم يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الذى
تصدره النيابة العامة أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة ، فاذا ما رأت النيابة
تحديد المدة التى يجب اجراء التفتيش خلالها فان ذلك منها يكون اعمالا
لحقها فى مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهـددا بالتفتيش الى وقت قد
يجاوز الوقت المحدد ، واذا لم تحدد النيابة العامة أجلا لتنفيذ الاذن الذى
أصدرته ، فان هذا الاذن يعتبر قائما ، ويكون التفتيش الذى حصل بمقتضاه
صحىـحا قانونا طالما أن الظروف التى اقتضته لم تتغير وأن تنفيذه تم فى
مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن .

(٣/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٥ ص ٣٤)

١١٨٣ - تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التى أصدرتها
النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق
وملابساته صحىـحا مستوفيا شرائطه القانونية ، ومن ثم فان اغفال الحكم
الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان .

(١/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣)

١١٨٤ - اثبات ساعة اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه ، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل نفاذ أجله ، فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .

(١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٢ ص ٩٣٣)

١١٨٥ - ان المادة ١٦ مرافعات عبرت عن قاعدة عامة واجبة الاتباع في كل الأحوال وفي جميع المواد ، وهي أنه اذا كان الميعاد المقدر أو المقرر لاجراء عمل من الأعمال أو مباشرة اجراء من الاجراءات قد عين لأيام فان حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضا لا بالساعات ، وعلى أساس عدم ادخال اليوم الأول في العدد ومباشرة العمل أو الاجراء في اليوم الأخير ، واذن فالحكم الذي يقول بصحة التفتيش الذي أجرى يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للاذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشرط فيه وجوب اجراء التفتيش في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من صدور هذا الحكم يكون صحيحا .

(١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٤

ص ٤٥٤)

١١٨٦ - اذا كان اذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه على أن يكون تنفيذه خلال ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فان اليوم الذى صدر فيه الاذن لا يحسب في الميعاد طبقا للقواعد العامة بل يجب احتساب الساعات ابتداء من اليوم التالى .

(١٩٤١/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨١

ص ٥٤٩)

١١٨٧ - الاذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف اسبوع يجب أن يكون تنفيذه في بحر الأسبوع والا كان التفتيش باطلا ، والعبرة في بداية المدة المحددة في الاذن هي بيوم وصوله الى الجهة المأذونة باجراء التفتيش لا بيوم وصوله لمن أحيل اليه من هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه .

(١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥١

ص ٤٥٥)

امتداد الاذن ومسوغاته

١١٨٨ - من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الاذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الا أن يجدد مفعوله . ومن ثم فإن الاحالة عليه أو على التحريات التي بنى عليها بصدد تجديده مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور .

(١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦ ،
١٩٥٨/٥/٢٦ س ٩ ق ١٤٣ ص ٥٦٣)

١١٨٩ - من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر لا يترتب عليه بطلانه ، وانما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك الى أن يجدد مفعوله ، والاحالة عليه بصدد تجديده مفعوله جائزة ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور ، واصدار النيابة اذنا بالتفتيش حدد لتنفيذه أجلا معيناً لم ينفذ فيه وبعد انقضائه صدر اذن آخر بامتداد الاذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل في هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً .

(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧)

١١٩٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان اذن التفتيش استناداً الى انقضاء أجله لا يمنع النيابة من الاحالة اليه بصدد تجديده مفعوله لمدة أخرى ما دامت الاحالة واردة على ما لا يؤثر فيه انقضاء الأجل ، فان النعى على الحكم في هذه الناحية يكون على غير ذى سند من القانون .

(١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٧ ص ٣١)

١١٩١ - ما يثيره الطاعن من سقوط اذن التفتيش الأول ونسخه بالاذن اللاحق عليه مردود بأنه لا يجادل في طعنه في أن الاذن الثاني لا يختلف عن الاذن الأول الا من حيث امتداد نطاقه الى آخرين غيره ، فلا يعد ناسخاً للاذن السابق ، ذلك بأن الالغاء الضمني لا يكون الا عند تعارض حكمين متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخاً للقديم لاستحالة اعمال كلا الأمرين المتضادين في وقت واحد ، وهو ما لا يتوافر في خصوص

الدعوى المطروحة .

(١٦/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٩ ص ٥٧٠)

١١٩٢ - اذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات الى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرزون مخدرات ويتجرون فيها وطالب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورأت النيابة جدية التحريات التي بنى عليها طلب الاذن بالتفتيش فأذنت به ، على أن يجرى تنفيذه في أجل محدد ، ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه الى فترة أخرى جرى التفتيش خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية تلك التحريات فان التفتيش يكون صحيحا .

(٣١/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٧ ص ٦٦٥)

١١٩٣ - متى كان الواضح من حكمى محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت اصدار اذن التفتيش الأول كانت هي التي ترتب عليها اصدار الاذن الثانى ، فانه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذى وصف هذا الاذن بأنه اذن جديد ، وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذى أيده لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الاذن الثانى امتدادا للاذن الأول .

(٧/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠)

١١٩٤ - اذا كان الاذن الصادر بالتفتيش قد وضع فى صيغة امتداد لاذن سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الاذن الأول وأساس غير أساسه ، فهذا يجعل منه فى حقيقة الأمر اذنا جديدا ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس الذى قام عليه وتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحيته لصدور اذن جديد أو عدم صلاحيته فإذا هى قضت ببطلانه على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد لاذن سابق انتهى بانتفاء أجله فان حكمها بذلك يكون معيبا متعيينا نقضه .

(٥/١٢/١٩٤٩ أحكام النقض س ١ ق ٤٥ ص ١٣٠)

١١٩٥ - اذا كان الاذن الصادر من النيابة فى تاريخ معين لضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه أن يتم التفتيش فى بحر أسبوع ولم ينفذ

هذا الاذن لعدم تمكن الضابط الذي استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله في خلال هذه المدة ، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضر اثبت فيه ذلك ، كما اثبت أن مراقبة المتهم أعيدت فتبين أنه لا يزال مشغلا بتجارة المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديد اذن التفتيش السابق فرخصت بتمديد أسبوعا من تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم مخدر ، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحا مستظهرة من الأمر الذي صدر أخيرا بمد الاذن بناء على اعتبارات ذكرتها في حكمها تؤدي الى ما رتبته عليها فلا يجوز الجدل في ذلك لدى محكمة النقض .

(١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٠ ص ٣٢٧ ، ١٩٤٨/١١/٣ ق ٦٧٩ ص ٦٤١)

تنفيذ التفتيش

من يباشر التفتيش

١١٩٦ - التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، فمن حق النيابة العمومية أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٧ ص ١٣)

١١٩٧ - لا يقدر في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي ما دام الاذن لم يعين مأمورا بعينه ، والقضاء يبطلان اذن التفتيش لحلوله من تعيين من يقوم بتنفيذه خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ ، ١٩٦٢/٦/١١ س ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٣٢ ، ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧)

١١٩٨ - متى استبانته المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة اذن التفتيش أن من اذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلا دون تعيين كان لكل أحد من مأموري الضبطية القضائية أن ينفذه .

(١٩٤٨/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٥ ص ٤٨٦ ، ١٩٤٨/٦/٢ ق ٦٢٢ ص ٥٨٧)

١١٩٩ - لمأمورى الضبط القضائى اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها ما دام لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون . ومن ثم فان التفتيش الذى يقع تنفيذا لاذن النيابة يكون صحيحا اذا قام به واحد من المندوبين له ما دام أن قيام من أذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٨ ص ٨٣٠)

١٢٠٠ - الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ما دام الاذن لا يملكه هذا النذب .

(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩)

١٢٠١ - الاذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأى رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك ، وفى هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعين ما دام اذن التفتيش لا يملكه هذا النذب .

(١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٣

ص ٧٠٤)

١٢٠٢ - عدم تعيين اسم المأذون له باجراء التفتيش لا يعيب الاذن .

(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦ ،

١٩٦٢/٦/١١ س ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٣٢ ، ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ق ٦٦

ص ٢٠٧)

١٢٠٣ - لم يقيد القانون سلطة التحقيق فى وجوب اصدار الاذن لمن قام بالتحريات ، بل ترك الأمر فى ذلك لمطلق تقديرها .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١٢٠٤ - الاذن الذى يصدر من النيابة للبوليس باجراء تفتيش محل المتهم لا يشترط فيه أن يكون معيناً به من يقوم باجراء التفتيش من رجال الضبطية القضائية فيصح أن يتولى التفتيش أى واحد من هؤلاء ولو كان غير الذى طلب الاذن به ما لم يكن الاذن قد اختص أحداً معيناً بذلك .

(١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦)

(ص ٣٠٤)

١٢٠٥ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر اذنه لمعاون المباحث وللمن يعاونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمين فان انتقال الضابط الذى صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته على انجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحاً لوقوعه فى حدود الاذن الصادر من النيابة والذى خول كلا منهم سلطة اجرائه .

(٧/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٠ ص ٤٧١)

١٢٠٦ - اذا ندب ضابط لاجراء تفتيش هو أو من يكلفه بذلك ، فذهب لتنفيذ الأمر ومعه ضابطان وفتش هو أحد المتهمين وأثبت فى محضره انه كلف الضابطين تفتيش الباقيين ، فهذا التكليف من جانبه يعد ندباً كتابياً لهما لاجراء التفتيش فى حدود الاذن الصادر من النيابة ، فيكون التفتيش الذى أجرياه صحيحاً .

(١٨/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٤)

(ص ٦٢٦)

التفتيش تحت اشراف مأمور الضبط

١٢٠٧ - ان طريقة تنفيذ اذن التفتيش موكولة الى رجل الضبط القضائى المأذون له يجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائى أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على رأى منه وتحت

بصره .

(١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ،
١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩٠ ، ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ق ١٢٤
ص ٦٤٣)

١٢٠٨ - من المقرر أن النيابة العامة اذا ندبت أحد مأموري الضبط
لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال
القوة العامة لماؤنه في تنفيذه ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء
تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة فى حدود الأمر الصادر بندبه .

(١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٠ ص ٥٤٨)

١٢٠٩ - لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى اجراء الضبط
والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ما دام يعمل تحت اشرافه .

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

١٢١٠ - لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى تنفيذ أمر
التفتيش بمرؤوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائى .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣
١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٨ ص ٨٣٨)

١٢١١ - لا يقدح فى سلامة الحكم أنه لم يعين أسماء باقى أفراد
رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المأذونان بالتفتيش ، طالما أنه
قد عنى ببيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم ، وما دام انه لم
يعتمد فى الادانة على شهادة الباقيين .

(١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٦ ص ٧٧٨)

١٢١٢ - متى كان الثابت أن الكونستابل كان يعمل من وقت
تفتيش المتهم تحت أمره معاون المباحث المنتدب لاجراء التفتيش وتحت
اشرافه ، فانه لا يهم - فى استظهار هذا الاشراف - أن يكون الكونستابل
الذى قام بالتفتيش هو من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها ما دام

لم يكن يعمل مستقلا وكان يساعد من انتدب للتفتيش .

(١٩٥٤/٤/٦ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٣ ص ٤٧٨) .

١٢١٣ - ما دام الثابت أن معاون البوليس هو الذى تولى اجراءات التفتيش فلا يقدح فى صحة هذا التفتيش أن الذى عثر على المخدر هو الكونسنابل الذى كان معه ما دام أن هذا العثر كان تحت اشراف الضابط ومباشرة .

(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٣ ص ١٠٨)

١٢١٤ - ان مساعدة المخبر لضابط البوليس فى اجراء التفتيش المأذون به اذا كانت على رأى منه وتحت بصره لا يترتب عليها أى بطلان .

(١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٩

ص ٥٦٧)

١٢١٥ - انه وان كان يشترط لصحة التفتيش الذى يجريه البوليس أن يكون من اجراء من مأمورى الضبطية القضائية ، الا أن ذلك لا يمنع مأمور الضبطية القضائية من الاستعانة فى عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت ادارته ولو كانوا من غير مأمورى الضبطية القضائية .
واذا عثر أحد هؤلاء على شئ مما يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحا ما دام قد حصل تحت اشراف من له حق التفتيش قانونا .

(١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٣

ص ٤٧)

١٢١٦ - اذا لم يقم مأمور الضبطية القضائية بنفسه بتفتيش المتهم المأذون بتفتيشه ، بل ندب لذلك أحد رجال الشرطة فتربص للمتهم حتى مر به وفتشه قسرا وضبط ما معه من مخدر فان هذا التفتيش يقع باطلا ولا يصح الاعتماد على الدليل المستمد منه فى ادانته .

(١٩٤٠/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٩

ص ٢٦٤)

طريقة تنفيذ التفتيش

١٢١٧ - من المبادئ المقررة أن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها من رجال السلطات العامة أو المحققين إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وإن دخولها في غير هذه الأحوال هو أمر محظور يقضى بذاته إلى بطلان التفتيش ، وقد رسم القانون للقيام بتفتيش المنازل شروطاً وحدوداً لا يصح إلا بتحققها ، وجعل التفتيش متضمناً ركنتين أولهما دخول المسكن وثانيهما البحث عن الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة ، وأن الضمانات التي قررها الشارع تنسحب على الركنتين معاً بدرجة واحدة ، ذلك بأن تفتيش منزل المتهم يقوم على جملة أعمال تتفاوت في مجراها وتبدأ بدخول الضابط القضائي في المنزل المراد تفتيشه ويوجب الشارع في هذه الأعمال المتعاقبة منذ بدايتها إلى نهاية أمرها أن تتفيد بالقيود التي جعلها الشارع شروطاً لصحة التفتيش . ومن ثم إذا كان الموظف الذي دخل المنزل غير مأذون له من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في الأحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال الضبط والتفتيش .

(١٩٨٠/٤/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ٩٠ ص ٤٨٣)

١٢١٨ - من المقرر أن لأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر فيه ، فإن كشف عرضاً أثناء التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

(١٩٨١/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٨ ص ٩٦٥)

١٢١٩ - ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثاً عن أسلحة وذخائر ودفع الطاعن بأن العثور على المخدر كان نتيجة تعسف في تنفيذ الاذن بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة احراز السلاح أو الذخيرة ، يوجب على المحكمة أن تعني ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط ليستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضاً أثناء التفتيش المتعلق بجريمة احراز السلاح والذخيرة دون سعي يستهدف البحث عنه أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التعسف في تنفيذ اذن التفتيش بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التي صدر

عنها اذن التفتيش .

(١٩٨١/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٨ ص ٩٦٥)

١٢٢٠ - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان فى الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تثريب عليه فى ذلك .

(١٩٦٤/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٦١٧ ص ٥٩٧)

١٢٢١ - من المقرر قانونا أن لمأمرى الضبط القضائية اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة باجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون ، ويكون لهم تخير الظرف المناسب لاجرائه وبطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يرونه ملائما ما دام أن ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالاذن .

(١٩٧٩/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٨ ص ٥١١)

١٢٢٢ - من المقرر قانونا أن لمأمرى الضبطية القضائية اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة باجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك بطريقة بعينها ما داموا لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون . فلا تثريب على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الاذن من طرق باب منزل الطاعن والاعلان عن شخصيته ثم النظر الى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين علة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه فى مسلك المتهم .

(١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٩ ص ٧١٥)

١٢٢٣ - من المقرر أن لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يراه مناسبا ما دام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالاذن .

(١٩٧٩/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٢ ص ٣٥١)

١٢٢٤ - ما دام اذن التفتيش صادرا بالبحث في منزل عن لحوم مذبوحه فتنفيذه يستلزم تفتيش المنزل كله ولو عثر على شاة مذبوحه عند بابه .

(١٠/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٩ ص ٦٢١)

١٢٢٥ - ان الأصل في دخول المنازل أن يكون من أبوابها ، ولكن اذا تعذر الدخول من تلك الأبواب لأي سبب كان جاز الدخول من المنافذ اذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة يمنع ذلك .

(٢٠/٥/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٦ ص ٤٨٠ ، ٢١/٢/١٩٣٨ ج ٤ ق ١٦٥ ص ١٥١)

١٢٢٦ - اذا كان التفتيش الذي قام به الضابط مأذونا به قانونا فان له أن يجريه بالطريقة التي يراها محققة للغرض منه ما دام أنه قد التزم الحدود التي تضمنها اذن النيابة ، ومن ثم فلا تثريب عليه ان هو اقتحم غرفة نوم المطبوع ضده فجر يوم الحادث بعد أن تمكن أحد معاونيه من فتح باب المسكن الخارجي بواسطة التسور ما دام الضابط قد رأى ذلك .

(٨/١١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٩)

الحد من الحرية

١٢٢٧ - ما يتخذ الضابط المأذون له بالتفتيش من اجراءات غسيل مئة المتهمة بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضا لها بالقدر الذي يتجه تنفيذه اذن التفتيش وتوافر حالة التلبس في حقها بمشاهدة الضابط لها وهي تبتلع المخدر وانبعث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضى استئذان النيابة في اجرائه .

(١٢/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧)

١٢٢٨ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم ، ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان أمر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم بالمادة ١٢٧ اجراءات

جنائية .

(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٨ ص ٨٣٨ ،
١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ ق ١٣٣ ص ٧٤١ ، ١٩٥٧/٦/٣ س ٨ ق ١٦٢
ص ٥٩٠) .

١٢٢٩ - لما كان الحكم لم يورد في مدوناته أن الضابط غير
المندوب دخل المسكن وشغل حركة من فيه ، فإن تحفظه على المسكن دون
دخوله يعد من الاجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينا للضابط
المأذون بتفتيش المسكن من أداء المأمورية المنوطة به ، وهو ما لا ينال من
سلامة التفتيش وصحة الاستناد الى الدليل الذي يسفر عنه .

(١٩٨٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤١ ص ٢٩٢)

١٢٣٠ - متى كان الاكراه الذي وقع على المتهم انما كان بالقدر
اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته ، فانه
لا تأثير لذلك على سلامة الاجراءات .

(١٩٥٧/٢/٤ أحكام النقض س ٨ ق ٣١ ص ١٠٤)

١٢٣١ - القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش
لا غبار عليه .

(١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٦ ص ١٣)

١٢٣٢ - انه اذا كان اذن النيابة في تفتيش متهم لا يخول له
- بحسب الأصل - القبض عليه الا أنه اذا كان المتهم لم يدعن للتفتيش
أو بدت منه مقاومة في أثناء ذلك كان لمن يباشر اجراءه أن يتخذ كل ما من
شأنه أن يمكنه من القيام بمهمته ولو كان ذلك بطريق الاكراه .

(١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٠)

ص ٦٢٢)

الوقت

١٢٣٣ - لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة
بالتفتيش تخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي

يراه مناسباً ، ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالاذن .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٧٤٦ ،
١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٩ ص ٧٥٩)

١٢٣٤ - ان القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الاذن بالتفتيش فور صدوره ، بل يكفي أن يكون ذلك في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن . واذن فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لاجراء التفتيش أن يتحين الطرف المناسب لكي يكون التفتيش مثمرا . فاذا ما رأت النيابة تحديد المدة التي يجب فيها اجراء التفتيش بأسبوع فلا تثريب عليها في ذلك ، ولا تصح الشكوى من هذا التحديد ما دام ليس من ورائه ترك المتهم مهددا بالتفتيش مدة طويلة .

(١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦
ص ٣٠٤)

١٢٣٥ - الاذن الذي تصدره النيابة العمومية لأحد ماموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهي مفعوله بتنفيذ مقتضاه ، فمتى أجرى المأمور المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتمادا على الاذن المذكور . أما اذا طرأ ما يسوغ التفتيش للمرة الثانية كقيام حالة التلبس بالجريمة فللمأمور الضبطية القضائية أن يقوم به ، وذلك اعتمادا على الحق الذي خوله القانون اياه لا اعتمادا على الاذن الصادر من النيابة باجراء التفتيش الأول .

(١٩٣٨/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٩
ص ٢٨٥)

١٢٣٦ - الاذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان المتهم يعتبر قائما ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا ما دامت النيابة لم تحدد فيه أجلا معيناً لتنفيذه وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

(١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤١
ص ١٣٤)

المكان

١٢٣٧ - من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الاذن ومن قام باجراءات تنفيذه .

(١٧/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٧ ص ٦٥٠)

١٢٣٨ - من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ولا يحق للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام باجراءات القبض والتفتيش ، لأن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية انما شرعت لمصلحة صاحبه ، والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح .

(٢/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٣ ص ٨٥٦)

محضر التفتيش

١٢٣٩ - ان القانون لا يشترط أن يفرد للتفتيش محضر خاص به ، فيكفي أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٥

ص ٥٢١)

الرضا بالتفتيش

١٢٤٠ - من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي احاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها رضاه صريحا حرا لا لبس فيه حاصلا منهم قبل الدخول وبعد المامهم بظروف التفتيش والغرض منه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

(٣/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٢ ص ٣٧٩)

شروط الرضا

١٢٤١ - حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقتضي حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضا صريحا حرا حاصلًا منهم قبل الدخول وبعد المامهم بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه .

(١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠ ص ٤٣)

١٢٤٢ - يجب في الرضا الحاصل من صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون حرا حاصلًا قبل الدخول وبعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد اجراءه لا يملك ذلك قانونا .

(١٩٣٩/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٧

ص ٥٣٠)

١٢٤٣ - يجب بمقتضى القانون للأخذ برضا صاحب المنزل بدخول رجال البوليس أو غيرهم منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضا صريحا حرا حاصلًا منه قبل الدخول وبعد المامه بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ في القانون يخول من يطلبه سلطة اجرائه . واذن فان قول المحكمة بصحة التفتيش الذى أجرى فى منزل المتهم بناء على ما ذكرته من أن الزوجة أجازته بعدم اعتراضها عليه لا يكون كافيا لتبرير ذلك التفتيش والاعتماد على ما تحصل منه .

(١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢١

ص ٢٠٥)

١٢٤٤ - ان حرمة المنازل وما أحاطها بها الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخولها برضا أصحابها ، وأن يكون هذا الرضا صريحا لا لبس فيه وحاصلًا قبل الدخول ، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن ، اذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعثا عن الخوف والاستسلام ، فاستناد محكمة الموضوع الى هذا الرضا الضمنى لا يصح .

(١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٦

ص ٣٥١)

ممن يصدر الرضاء

١٢٤٥ - من المقرر أنه اذا تعلق الأمر بتفتيش منزل أو مكان وجب أن يصدر الرضاء به من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه . وان صلة الاخوة بمجردھا لا توفر صفة الحيازة فعلا أو حكما لأخي الحائز حتى تثبت اقامته معه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٣ ص ٥٤٤)

١٢٤٦ - التفتيش الذى يجريه رجال الشرطة فى منزل بغير اذن من النيابة العامة ولكن باذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه فى غيبته هو تفتيش صحيح قانونا ويترتب عليه صحة الاجراءات المنية عليه . واذا أذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار أنها زوجة صاحب المنزل ، فانها تعتبر قانونا وكيلته والحائزة للمنزل فعلا فى غيبه صاحبه ولها أن تأذن بدخوله . ولا فرق فى أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهي تملك فى الحالين حق الاذن لرجال الشرطة بالدخول طالما انها الحائزة فعلا للمنزل فى الفترة التى تم فيها التفتيش .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦)

١٢٤٧ - الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا له فى غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن فى دخوله ، ويكون التفتيش الذى يجريه رجل البوليس باذن منها فى غيبة صاحب المنزل تفتيشا صحيحا فى القانون .

(١٩٥٦/٤/٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٠ ص ٥١٥)

١٢٤٨ - الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا للمنزل فى غيبة صاحبه ، فلها أن تأذن فى دخوله ، وكذلك خلية صاحب المنزل تملك هى الأخرى حق الاذن فى دخول المنزل فى غيبة صاحبه . فالتفتيش الذى يجريه رجل البوليس باذن من أى الاثنتين (الزوجة أو الخلية) فى غيبة صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا صحيحا ، وكل ما يترتب

عليه من الاجراءات يكون صحيحا أيضا .

(١٩٣٦/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦٥ ص ٥٩٩)

١٢٤٩ - الولد الذى يقيم مع والده بصفة مستمرة فى منزل واحد يجوز له أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا ، اذ هذا المنزل يعتبر فى حيازة الوالد والولد كليهما .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٣ ص ٩٨)

١٢٥٠ - يجوز للوالد الذى يقيم مع ولده بصفة مستمرة فى منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر فى حيازة الوالد وولده معا .

(١٩٥٦/١٠/٢٣ احكام النقض س ٧ ق ٢٨٩ ص ١٠٥٤)

الرضا بتفتيش يباشره شخص عادى

١٢٥١ - التفتيش الذى يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بحيازة شئ حيازة اجرامية غير مشروعة ، ليس تفتيشا ينزل منزلة التفتيش الذى خاطب المشرع المحقق بأحكامه ، وانما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التنقيب عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، واذا رضى به المتهم كان دليلا يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم اليه على السواء ، فاذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الاجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التنقيب كدليل من أدلة الاثبات فى الدعوى .

(١٩٦٠/١/١٨ احكام النقض س ١١ ق ١٢ ص ٧٠)

١٢٥٢ - لا يوجد فى القانون ما يمنع الرؤساء الاداريين فى أية مصلحة من المصالح من اجراء التحقيق فيما ينسب الى الموظفين من المخالفات أو التقصيرات فى عملهم ، ولو كان هؤلاء الرؤساء غير رجال الضبطية القضائية . فاذا طرأ فى اثناء التحقيق ما يقتضى التعرض لحرية الفرد الشخصية أو حرمة مسكنه كان عليهم - متى كان فى الواقعة جريمة - أن

يلجأوا الى المختصين بالتحقيق لاستصدار اذن من النيابة من اجراء التفتيش ،
الا اذا هم شاهدوا جريمة في حالة تلبس أو رضى صاحب الشأن بالتعرض
لحرية الشخصية أو لحرمة مسكنه رضاء صحيحا ، ففي الحالة الأولى يكون
لهم ككل أفراد المجتمع أن يضبطوا الجاني وكل ما بحوزته مما له علاقة
بالجريمة طبقا للقانون ، وفي الحالة الثانية يكون الاجراء صحيحا لرضاء
المتهم .

(١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠ ص ٥٥)

صور للرضاء

١٢٥٣ - اذا كان الحكم قد أسس قضاءه بصحة التفتيش على أن
المتهمين قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فكان من حق رجال
البوليس أن يستوقفها لاستطلاع حقيقة أمرهما ، وأن التفتيش الذى تلا
ذلك كان برضاتهما بعد أن اعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحرزان مواد
مخدرة ، فان ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحا فى القانون .

(١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٥ ص ٧٣٥)

١٢٥٤ - اذا كان الحكم قد اعتمد على الأخذ بنتيجة التفتيش على أن
وجود أحد رجال البوليس على باب عنابر السكة الحديد هو من مقتضيات
نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم
وأن قبول شخص العمل بهذه العنابر يستفاد منه رضاؤه بالنظام الموضوع
لعمالها ، فانه يكون صحيحا فى القانون .

(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٦ ص ٢٧٧)

١٢٥٥ - ان قبول المتهم الاشتغال فى شركة عاملا فيها يصح أن
يفيد رضاه بالنظام الذى وضعته الشركة لعمالها ، فاذا كان من مقتضى
هذا النظام أن يفتش العمال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها
كل يوم ، فان التفتيش الذى يقع عليه يكون صحيحا على أساس الرضاء به
رضاء صحيحا .

(١٩٤٥/٤/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٩)

ص ٦٩٣ .

١٢٥٦ - ان تفتيش عامل فى ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحا اذا كانت لائحة الملجأ توجب هذا الاجراء ، وذلك لا على أساس أن هذه اللائحة بمنابة قانون بل على أساس سبق رضا العامل بقبول الخدمة فى الملجأ على مقتضى لائحته .

(١٩٤١/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٠)

(ص ٤٢٥)

١٢٥٧ - ان الحكمة التى عناها الشارع من وضع الضمانات والقيود لاجراء تفتيش الأشخاص هى كفالة الحرية الشخصية التى نص عليها الدستور وأقرتها القوانين . واذن فاذا كان الشخص الذى قبض عليه المخبرون لاشتباهم فى أمره وأحضره للمركز قد اعترف للضابط بحيازته للمخدر وأذنه فى تفتيشه ، فانه ان صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فان تفتيشه يكون صحيحا ، اذ هو قد نزل بمحض ارادته عن القيود والضمانات التى فرضها القانون لاجراء التفتيش .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٨ ص ١٩٩)

١٢٥٨ - اذا كان المتهم قد اعترف بالسرقة وقال انه اقتسم المسروقات مع باقى المتهمين وبأن بعضها يوجد فى منزله ، فانتقل ضابط البوليس المحقق الى منزله وأحضر ما به من المسروقات فلا محل عندئذ للقول بأن ما أجراه الضابط يعتبر تفتيشا باطلا ، اذ هو فيما فعل انما كان يعمل بناء على طلب منهم .

(١٩٤٦/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤٧)

(ص ٢٤٧)

١٢٥٩ - اذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مسوغ قانونى فان عمله هذا يكون معاقبا عليه قانونا . ولكن اذا اشتبه ضابط البوليس فى شخص فطلب تفتيشه فقبل ، فلمسا فتشه وجد معه قطعة حشيش فان هذا التفتيش الحاصل برضاء المتهم لا وجه للاعتراض عليه ، ولضابط البوليس فى هذه الصورة - وهى صورة التلبس - أن يضبط المتهم ويجرى معه التحقيق اللازم .

(١٩٣٥/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦١)

(ص ٤٦٤)

٢ اثبات الرضاء

١٢٦٠ - استخلاص الحكم في استدلال سائق لرضاء الطاعنة بتفتيش منزلها وعدم اثاره الدفع بجلسة المحاكمة بحصول اكراه للتوقيع على اقرار الرضاء بالتفتيش يجعل الجدل في صحة اقرار الطاعنة ورضائها بالتفتيش غير مقبول .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧)

١٢٦١ - يكفي في الرضاء بالتفتيش أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٦ ص ٨٢٧)

١٢٦٢ - متى كانت المحكمة قد استخلصت في حدود السلطة المخولة لها ومن الأدلة السائغة التي أوردتها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق اجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يعلمان بظروفه وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه فان المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨)

١٢٦٣ - الرضاء بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه .

(١٩٥٥/١٠/٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٢ ص ١٢٠٦)

١٢٦٤ - متى كانت المحكمة في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التي ذكرتها أن رضاء المتهم بالتفتيش كان صريحا غير مشوب وأنه سبق اجراء التفتيش فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٢٠)

١٢٦٥ - لا يشترط أن يكون الرضاء بدخول المسكن وتفتيشه

بـالكتابة .

(١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠ ص ٥٥)

١٢٦٦ - التفتيش الحاصل بغير اذن من النيابة يكون باطلا ما لم يرض به ذوو الشأن ، ولقاضي الموضوع أن يستنتج هذا الرضاء من وقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض معه في ذلك متى كان الاستنتاج سليما .

(١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٣)

(ص ١٨٨)

١٢٦٧ - مادام التفتيش حاصل بطلب من المتهم أو برضاء فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه ، فاذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير لمتهم قد وقع برضاء فليس له بعد ذلك أن يطعن على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانونا .

(١٩٣٥/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٣)

(ص ٤٩٥)

١٢٦٨ - لا يصح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضاء منسوب لابن الطاعن . ما دام الحكم لم يثبت أن هذا الابن قد رضى رضاء صحيحا صادرا عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .

(١٩٥١/١٢/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٠ ص ٣٣٨)

بطلان التفتيش

الدفع ببطلان التفتيش ونوعه

١٢٦٩ - الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

١٢٧٠ - الدفع ببطلان اذن التفتيش هو من الدفع القانوني المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم

تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته ، لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته. نعيًا على مسيلك الشاهد فى استقواء تحرياته ولهفته فى استصدار اذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، اذ هو قول مرسل على اطلافه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذى يجب ابدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(١٥/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠٧)

١٢٧١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٢/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ، ٢١/٥/١٩٧٢ ق ١٦٩ ص ٧٥٩ ، ٦/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٢ و ٢٨/١٠/١٩٦٤ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨ ، ١٦/١/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٩٦ ص ٩٦٨)

١٢٧٢ - الدفع ببطلان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة ، وهى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(٢٢/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥١ ص ٨٣٥)

١٢٧٣ - الدفع ببطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه يرمى الى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز .

(٢٧/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤١ ص ١٣٤)

١٢٧٤ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات هو فى حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر به لعدم جدية التحريات التى سبغته

حولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة اذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه ما دام ذلك المدلول واضحا لا لبس فيه .

(١٣/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٥ ص ٤١٢)

١٢٧٥ - ان بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير اذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يصطحب معه كاتباً فبطلانه نسبي ولا يمس النظام العام في شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى .

(٢٧/١٢/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٦ ص ٢٢٦ ، ١٢/٣/١٩٣٤ ق ٢١٩ ص ٢٩٠)

دفع لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض

١٢٧٦ - لا يجوز ابداء الدفع ببطلان اجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا تغني اثارته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع كيما يصح اتخاذ سكوت الحكم عن الرد عليه وجهاً للنعي على قضائه .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦)

١٢٧٧ - الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضي تحقيقاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

(٥/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١٢٧٨ - متى كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من وكيل النيابة بضبطه وتفتيشه ، كما لم يدفع ببطلان التفتيش لحصوله في مسكن آخر غير مأذون بتفتيشه فإنه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دام الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على وقوع هذا البطلان .

(٩/١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦)

١٢٧٩ - يوجد فرق بين الدفع ببطلان اذن التفتيش وبين الدفع ببطلان اجراءاته ، ولما كان الطاعن لم يدفع ببطلان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فانه لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها محكمة الموضوع عقيدتها .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٤ ص ٦٤٣)

١٢٨٠ - ليس صحيحا في القانون أن الحق في الطعن على اجراءات التفتيش يسقط لعدم اثارته من الدفاع في استجواب النيابة اذ العبرة في سقوط هذا الحق لا تكون الا بعدم ابدائه أمام محكمة الموضوع .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨)

١٢٨١ - متى كان الواقع هو أن المحامي المترافع عن المتهم لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش بل ترافع في موضوع التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان ، فانه لا يقبل من المتهم أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٦ ص ٧٠٩)

١٢٨٢ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع ببطلان اجراءات التفتيش أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٨ ص ٦٠٢ ،

١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧)

١٢٨٣ - ما دام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية الدفع ببطلان اذن التفتيش للغش والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تستبينه من الوقائع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠)

١٢٨٤ - الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام

محكمة النقض اذا كان الفصل فيه يستدعى تحقيقا وبحثا فى الوقائع .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٦٢)

١٢٨٥ - الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستدعى تحقيقا وبحثا فى الوقائع وهذا خارج عن سلطة محكمة النقض .

(١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٠

ص ١٨٦)

١٢٨٦ - لا يجوز التمسك ببطلان التفتيش لحصوله بدون اذن من النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض ، اذ هذا الدفع مما يختلط فيه القانون بوقائع يجب أن تكون محل تحقيق أمام محكمة الموضوع .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٧

ص ١٢٣)

١٢٨٧ - اذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان الا اذا كان ما جاء فى الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه .

(١٩٤١/٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٣ ص ٣٩٤)

١٢٨٨ - لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

١٢٨٩ - ان للزوجة وهى تساكن زوجها وتحوز المنزل فى غيبته من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذى تتأذى من حصوله بغير رضاها وتضار بنتيجته ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

(١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦٧ ص ٢٠١)

١٢٩٠ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض التبغ ما دام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في حيازته ، وكذلك الحال بالنسبة للمخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك له ولا محوز له .

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١٢٩١ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك به لا يقبل من غير حائزه ، واذا ما كان الطاعن لا يدعى ملكية أو حيازة المكان الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه المسروقات فانه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة .

(١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٧ ص ١٢١٨)

١٢٩٢ - لا يقبل من غير صاحب المسكن التذرع بانتهاك حرمة .
(١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧)

١٢٩٣ - لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠)

١٢٩٤ - الدفع ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل ممن لا شأن له بهذا المنزل .

(١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٠)

(ص ١٨٦)

١٢٩٥ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فان لم يشره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بطريق التبعية وحدها .

(١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٣ ص ٩٤٤)

١٢٩٦ - لا بصفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه .

(١٤/١١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٤ ص ١٠٨٩)

١٢٩٧ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فان لم يثره فليس لغيره أن يبديه ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا عن طريق التبعية وحدها .

(٨/٤/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٠ ص ٢٩٥)

١٢٩٨ - ان بطلان التفتيش لا يستفيد منه الا صاحب الشأن ممن وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به ، لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فاذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثره ولو كان يستفيد من ذلك ، لأن الاستفادة لا تلحقه الا من طريق التبعية فقط .

(١٢/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٦٠ ص ١٦٣)

١٢٩٩ - ما دام قد صدر اذن النيابة في تفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ الأمر عليه أينما وجده ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في منزل شخص آخر ، فان الدفع بحرمة المسكن انما شرع لمصلحة صاحبه .

(١٣/٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ١٠٨ ص ٣٢٨)

١٣٠٠ - الدفع ببطلان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخص فيها قانونا بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده ، لأنه هو الذي من أجله تقرر البطلان على أساس أنه هو الذي يؤذيه انتهاك حرمة مسكنه .

(٣١/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٤

ص ٧٦٣)

١٣٠١ - متى كان المقهى الذي وقع التفتيش فيه ليس مملوكا

للمتهم الذى ضبط معه الحشيش وهو فيه ، فلا يقبل من هذا المتهم أن يتذرع بانتهاك حرمة المقهى للنعى على الحكم .

(١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٥

ص ٦٥٨)

١٣٠٢ - ما دام المتهم قد أنكر كل اتصال له بعربة النقل التى وجد بها الديناميت المضبوط ، وما دام المتهم لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له شأنًا بها ، فلا يقبل منه أن ينعى على تفتيشها أنه أجرى بغير إذن من سلطة التحقيق .

(١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٦

ص ٤١٥)

١٣٠٣ - متى كان المتهم قد قرر عند تفتيش العربة التى ضبط بها المخدر أن هذه العربة ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه العربة على ملكه فى الواقع .

(١٩٤٧/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٨

ص ٣٧٨)

١٣٠٤ - انه ما دام بطلان تفتيش المساكن على أساس عدم صدور إذن من سلطة التحقيق لا يتصور بداهة اذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها وما دام بطلان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك الا عند عدم رضاء الأشخاص بالتفتيش الذى وقع عليهم ، فانه يتعين القول بأنه ليس لغير من وقع التفتيش فى مسكنه أو على شخصه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به ، لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية . فاذا لم يثره من وقع عليه لآى سبب من الأسباب فليس لسواه أن يثيره ، اذ هذا منه يكون تطفلا غير مقبول ، كما أنه يقتضيه التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له فى التحدث عنهما أصلا ولا صفة تخوله أن يتعرض لهما .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٤ ص ٦٤٠)

١٣٠٥ - ما دام التفتيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكفولة

للمتهم نفسه فلا يكون له أن يتمسك ببطلانه ، فإذا كان الحكم قد اثبت أن المقطف الذي حصل تفتيشه لم يكن للمتهم وانما هو اعطيه من شخص آخر لكي يوصله لثالث ، وكان المتهم مسلما بذلك وقت المحاكمة فلا يقبل منه أن يطعن ببطلان هذا التفتيش .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠٨

ص ٦٥١)

١٣٠٦ - إذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطلان التفتيش بحجة أن هذا البطلان مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن منه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استفادته انما تكون بالتبعية ، وكان الطاعن يسلم في طعنه بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لابنه فلا يصح أن يطعن في الحكم بمقولة انه أدانته بناء على تفتيش باطل .

(١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٥١ ص ٥٩١)

١٣٠٧ - ان بطلان التفتيش الذي يجرى على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يتقدم بطعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه الا من طريق التبعية فقط .

(١٩٤٠/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٩

ص ٢٧٣)

١٣٠٨ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوباً بما يبطله ما دام لم يقدم الطعن في صحته من وقع التفتيش على شخصه أو في بيته .

(١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٩

ص ٤٤١)

١٣٠٩ - إذا كان المحل الذي صدر اذن النيابة بتفتيشه غير مملوك للمتهم ولكنه تحت ادارته فلا يجوز للمتهم أن يتمسك ببطلان محضر

التفتيش بدعوى أن الأذن لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك .
(١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤١
ص ١٣٤)

شروط الدفع بالبطلان

١٣١٠ - يجب ابداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(١٩٧٢/١/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩ ص ٣٠ ، ١٩٧٢/١/١٧
ق ٢١ ص ٧٦)

١٣١١ - يجب ابداء الدفع ببطلان اذن التفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، ومن ثم فإن مجرد قول المدافع في مرافعته أن الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطلان الاذن .

(١٩٦٩/١٠/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٣ ،
١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ١٩٦ ص ٩٦٨)

وجوب الرد على الدفع بالبطلان

١٣١٢ - من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

(١٩٧٧/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٢ ص ٢٣٤ ،
١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦)

١٣١٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين إصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش بعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، فان ذلك لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديده في

الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش ، بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش ، فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم الدفع - أن تبدي رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسوين اصدار الاذن من سلطة التحقيق ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال .

(١٩٧٢/٢/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ،
١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ ق ١٩٢ ص ٨٠١)

١٣١٤ - الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليه ، واذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فانه يكون قاصرا .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢١ ص ٦٦٧)

١٣١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتعين الرد عليها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فانه يكون قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .

(١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١١١ ص ٤٤١)

١٣١٦ - اذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة ببطلان الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه لأنه بنى على تحريات غير جدية وبطلان ما تلاه وترتب عليه من ضبط وتفتيش ، ومع ذلك ادانه الحكم استنادا الى الدليل المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره المتهم فى شأن صحته ، مع أنه لو صح لما جاز الاستناد اليه كدليل فى الدعوى فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٤ ص ٧٦١)

أثر البطلان في أدلة الدعوى

١٣١٧ - من البداهة أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١٣١٨ - ان كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم اجرائه ، فاذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الاثبات بمقتضاها صحيحا لا شائبة فيه . فان معنى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

(١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦)

١٣١٩ - دخول الضابط منزل الطاعن بوجه غير قانوني اجراء باطل لا يعصمه من ذلك تكليف المأذون له بالتفتيش باجرائه ، لخروج هذا الأمر عن نطاق الأفعال المرخص بها قانونا . وعدم مجازاة الطاعن في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي قام بمباشرة وأجرى ضبط المخدر والميزان والمطواه ، لا يجعل البطلان يمتد الى ما أسفر عنه التفتيش الصحيح .

(١٩٨٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤١ ص ٢٩٢)

١٣٢٠ - ان بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش .

(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢)

١٣٢١ - لئن كان بطلان التفتيش الذي حاول الضابط اجراءه بنفسه ، على ما أثبتته الحكم المطعون فيه ، وان اقتضى استبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الاعتداد بها في الاثبات الا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة وقائمة بذاتها .

(١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٦ ص ٦٦٩)

١٣٢٢ - القول بأن من يقوم بالاجراء الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان وثبوتة ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذى يدور حوله الاثبات فانه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأى دليل . ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان هى عولت على أقوال الضابطين المقول بقيامهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به - فى صدد اطراحها للدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٧٨ ص ٣٨١)

١٣٢٣ - ان القول بعدم جواز الأخذ بشهادة رجل البوليس فى اثبات رضا المتهم بالتفتيش الذى أجراه معه بغير اذن من النيابة غير صحيح اذ أن ما هو مقرر أن من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذى يدور حوله الاثبات فانه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه بأى دليل .

(١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٧٣

ص ٥٣٦)

١٣٢٤ - اذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود اذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم ، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، فان بطلان التفتيش لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق الأخرى التى شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الاجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

(١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٢ ص ٤٠٨)

١٣٢٥ - متى كان التفتيش الذى وقع فى جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائي حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرية الشخصية فهو باطل هو ما تترتب عليه من اعتراف صدر فى أعقاب له لرجال الضبط .

(١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١)

١٣٢٦ - اذا كانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه فى

ادانة المتهم على اعترافه بحيازة السلاح وذخيره ، مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة ، واتخذت المحكمة من ذلك دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش فان مصلحة هذا المتهم فيما يثير في صدر بطلان التفتيش تكون منتفية .

(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٢٠)

١٣٢٧ - ما دام الحكم قد اعتمد في ادانة الطاعن على احراز مخدر بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان اجراءات القبض عليه وتفتيشه .

(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٤ ص ٩٣٢)

١٣٢٨ - ان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمدا منه ، ثم ان الأدلة التي توردها المحكمة في حكمها في المواد الجنائية منسائدة يكمل بعضها بعضا ، بحيث ان يسقط احدها أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الادانة . واذن فاذا كان الحكم بالادانة مع قوله ببطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستمد منه وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكملة الدليل المستنبط من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييد أقواله . فانه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٤٧/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٣

ص ٣٥٢)

١٣٢٩ - اذا كانت المحكمة مع قضائها ببطلان التفتيش الذي وقع على المتهم قد أدانته بناء على ما استخلصته مما شهد به الشهود ، وعلى أقواله هو أمام النيابة فهذا منها سليم ولا شائبة فيه ، لأن تعويلها على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه أن هذه الأقوال تعد دليلا قائما بذاته ومستقلا عن التفتيش ، بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثرا بالتفتيش الذي وقع عليه .

(١٩٤٥/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣٠

ص ٧٨٢)

١٣٣٠ - ان بطلان التفتيش ليس من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش المؤدية الى ذات النتيجة التي أسفر عنها . فاذا كان المتهم قد اعترف أمام المحكمة بحيازته الأشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذت المحكمة بمقتضى هذا الاعتراف فلا تشرب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلا .
(١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٨ ص ٦٧٣)

١٣٣١ - متى قبلت المحكمة الدفع ببطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدر فلا يصح منها أن تدين المتهم على أساس وجود المخدر عنده بل يجب أن يكون اقتناعها بالادانة مبنيا على أدلة أخرى كافية .
(١٩٤٢/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٥ ص ٦٣٩)

١٣٣٢ - اذا تبين أن التفتيش قد وقع صحيحا فان سماع المحكمة لمن قام به وباشره وارتكانها في حكمها على أقواله لا تكون فيه شائبة على الإطلاق .
(١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٥ ص ٦١٧)

١٣٣٣ - ان اعتراف المتهم بوجود المخدر معه ، متى كان قد صدر عنه من تلقاء نفسه بالجلسة أمام المحكمة أثناء المحاكمة ، ولم يكن لاجراءات التفتيش تأثير ، فانه يكون صحيحا ولا تشرب على المحكمة أن تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلا .
(١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٨ ص ٦١٣)

١٣٣٤ - ان الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبط بمنزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلا كذلك ، ولا يصح الاستشهاد به عليه ، لأن تلك المناقشة انما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة .
(١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥١ ص ٤٥٥)

١٣٣٥ - ان بطلان التفتيش لا يمنع القاضي من أن يأخذ بجميع عناصر الاثبات الأخرى المؤدية الى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش متى كانت مستقلة عنه .

(١٩٤٠/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٩ ص ١٦١)

١٣٣٦ - اذا كان محضر التفتيش باطلا حقيقة ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على أدلة غير مستمدة منه فان المصلحة في التمسك ببطلانه تكون منتفية .

(١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٣

ص ٨٨)

١٣٣٧ - متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كالقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلا كذلك ، اذ القانون يقضى بأن كل ما بني على الاجراء الباطل باطل .

(١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٤

ص ٤٩٩)

١٣٣٨ - لا فائدة للطاعن في اثارة بطلان محاضر التفتيش ، اذا كان الحكم لم يقف في ادانته عندما أثبتته هذه المحاضر الباطلة ، بل كان قد عدد ضده أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع ثبتت لدى المحكمة .

(١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٦

ص ٤٠٦)

١٣٣٩ - للمنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير اذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخص بها قانونا يحرمه القانون ويعاقب فاعله . فدخول رجل الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح أو بغير اذن السلطة القضائية أمر محظور ، والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ، ولا يصلح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ، لأن مثل هذه الشهادة

تتضمن أخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماد على أمر تمتعته الآداب ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ عقوبات ، واذن فيكون باطلا الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا ، وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ، ولم يكن له سند في الادانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة .

(١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٦

ص ٢٢٦)

صور لا محل فيها للتمسك بالبطلان

١٣٤٠ - لا جدوى مما تثيره الطاعنة في وجه الطعن من أن القاء المخدر كان اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن اجراءات التفتيش قد تمت وفقا للاذن الصادر به واستنادا اليه ، اذ أنه أيا كان الأمر في شأن الالقاء فإنه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة العامة به .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦١ ص ٨٥٢)

١٣٤١ - متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما عثر على المخدر ملقى في الطريق دون مساس بجسم المتهم أو حريقه فإن الدفع ببطلان التفتيش على أي أساس أقيم غير مجد في هذه الحالة .

(١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦ ص ٩٧)

١٣٤٢ - متى أنكرت المتهمة ملكيتها للصرة التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع .

(١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣١١ ص ١١٢٩)

١٣٤٣ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن تخلى بنفسه عن لفافة من الورق في دكان على رأى من الضابط الذي كان قادما مع رجاله لتنفيذ الأمر الصادر اليه من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهم فإن ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩)

١٣٤٤ - اذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ولكن المتهم هو الذى قدم المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض ارادته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الاجراءات ارتكانا على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه في غير الأحوال التى نص عليها القانون .

(١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١١

ص ٤٠٩)

١٣٤٥ - فى الأحوال التى يجوز فيها تفتيش منزل لكشف الحقيقة عن جريمة يجوز تفتيش الأشخاص الموجودين فيه لأن أشخاصهم يمكن أن تتخذ مخابىء لاختفاء معالم الجريمة كائى مخابىء أخرى وكذلك فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على متهم يجوز فيها تفتيش شخصه ، لأنه فضلا عما يمكن أن ينتج هذا التفتيش من الأدلة المؤيدة لثبوت التهمة ضده فانه قد يخشى أن يكون مخبأ لأسلحة أو مواد سامة أو ضارة يستعملها ضد غيره أو ضد نفسه .

(قويسنا الجزئية ١٩٣٧/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٩

ق ٢٤)

مادة ٩٢

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك . واذا حصل التفتيش فى منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينوب عنه ان أمكن ذلك .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

فقرة أولى

حضور المتهم أو من ينوبه ليس شرطا جوهريا

١٣٤٦ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه عملا بالمادة ٩٢ اجراءات جنائية ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولا يقدح

فى صحة هذا الاجراء ان يكون قد حصل فى غيبة المتهم أو من ينبيه عنه .

(١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ ،
١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ق ٢٢ ص ٩٥)

١٣٤٧ - ان مجرد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله فى غيبته ، ذلك أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفتيش الذى يجرى فى مسكنه لم يجعله القانون شرطا جوهريا .

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢ ص ٥٧)

١٣٤٨ - حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينبيه عنه - التفتيش الذى يجرى فى مسكنه شرطا جوهريا لصحته .

(١٩٨٠/٦/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٤٠ ص ٧٢٣)

١٣٤٩ - لم يجعل قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ولم يترتب بطلانا على تخلفه .

(١٩٦٠/١١/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢)

١٣٥٠ - التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ اجراءات جنائية ، والمادة الأولى منه تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم وغير المتهم بحضوره أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .

(١٩٥٩/٥/٢٥ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢٦ ص ٥٦٨)

فقرة ثانية

منزل غير المتهم : حالة لا تتوافر فيها الصورة

١٣٥١ - للزوجة التى تسكن زوجها صفة أصلية فى الإقامة معه ، لأن المنزل فى حيازتها وهى تمثله فى هذه الصفة وتنوب عنه بل تشاركه .

فيه ، ولا يمكن أن يعد المسكن بالتالي لغير المتهمة في الدعوى حتى يستلزم الأمر اصدار اذن من القاضي الجزئي بتفتيشه ، ومن ثم فإن الاذن الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر ممن يملكه قانونا .

(١٢/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٩ ص ١١٥٣)

مادة ٩٣

على قاضي التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للأمكنة أو للتفتيش أن يخطر بذلك النيابة العامة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٩٤

لقاضي التحقيق ان يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم اذا اتضح من امارات قوية انه يخفى أشياء تليد في كشف الحقيقة . ويراعى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

تفتيش الشخص

١٣٥٢ - الفصل فيما اذا كان من قام باجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ من الموضوع لا من القانون .

(٢٤/١٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٧ ص ١١٣٩)

١٣٥٣ - لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقيق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه ، كما انه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .

(١٨/٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٣ ص ٢٩٨)

١٣٥٤ - المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به مأمور الضبط مأذونا قانونا به فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، ومن ثم فلا تشريب على الضابط ان هو رأى فى سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به أن يتظاهر - كشخص عادى - برغبته فى شراء نقد أجنبى بعملة محلية .
(١٩٨٧/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٦ ص ١١٣٤)

المنزل لا ينسحب على الشخص

١٣٥٥ - الاذن الصادر من النيابة فى تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه .
(١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٧ ص ٧٥٠)

لا يشترط للاذن شكل معين

١٣٥٦ - لم يشترط القانون شكلا معيناً للاذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما ان المحكمه قد اطمأنت الى أنه المقصود بالاذن .
(١٩٧٣/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٦ ص ٨٥٠ ،
١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٧٦٢)

١٣٥٧ - لا يتطلب تحديد الأماكن باذن التفتيش الا اذا كان الاذن صادرا بتفتيشها ، أما اذا كان الاذن صادرا بتفتيش الأشخاص أو السيارات الخاصة فلا يوجب القانون تحديد المكان الذى يجرى فيه التفتيش بالاذن .
(١٩٨٧/٢/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣١ ص ٢١٣)

الخطأ فى اسم الشخص

١٣٥٨ - من المقرر أن الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش المعنى فيه بالاسم الذى اشتهر به .
(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١ ،
١٩٧٣/١/١ س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٧١/٣/٨ س ٢٢ ق ٥٤ ص ٢٢٠)

١٣٥٩ - انه وان كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش الا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذى وقع التفتيش عليه أو فى مسكنه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش .
(١١/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٨ ص ٩٥٤)

١٣٦٠ - من المقرر أن الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .
(٢٨/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٨ ص ٧١٠)

١٣٦١ - ان ذكر اسم للمطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقى فى الاذن الصادر بالتفتيش لا يبطل التفتيش ، ما دام الحكم قد بين مما أورده من الاعتبارات أن الذى حصل تفتيشه هو ذاته الذى كان مقصودا دون صاحب الاسم الذى ذكر خطأ فى الاذن .
(١٠/٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩٥ ص ٢٨٩)

تحديد الشخص المأذون بتفتيشه

١٣٦٢ - يكفى فى الاذن الصادر بتفتيش أحد الأشخاص أن يكون واضحا ومحددا فى تعيين الشخص المراد تفتيشه ، ولا يتطلب القانون فى مثل هذا الاذن تعيين المكان الذى يجرى فيه التفتيش . كما أنه من المقرر أن عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش لا يعيب الاذن ، ويكون لأى من مأمورى الضبط القضائى المختصين تنفيذ الاذن فى هذه الحالة متى كان لم يعين به مأمور بعينه .

(١٢/٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣٩ ص ٢٨٠)

١٣٦٣ - اغفال ذكر اسم الشخص فى الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه لا يبنى عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذى تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(١٣/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٤ ص ٢٠٩)

١٣٦٤ - متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام مسلسلية وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر مريب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر فى ذات التاريخ الذى أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه فى بيان الأشخاص المراد تفتيشهم فإن الدفع ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم اثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

(١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٦ ص ٢٣٠)

١٣٦٥ - متى كان الحكم قد استظهر بادلة سبائغة أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإن اغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ فى عنوان مسكنه لا يجدى المتهم متى اطمانت المحكمة الى أنه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن .

(١٩٥٧/١٠/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٨ ص ٧٤٠)

١٣٦٦ - متى كان الدفع ببطلان التفتيش مؤسسا على أنه خاص بشخص يغير اسم المتهم وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره المتهم فى هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فانها اذ رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٢ ص ٥٠٩ ،

١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧٠)

١٣٦٧ - ان صدور اذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدح فى سلامة الحكم ما دام قد استظهر أن من وقع عليه التفتيش قد اشتهر بهذا الاسم فى البيئة الشيوعية وأنه يتراسل به فى محيط الجمعية التى ينتمى اليها .

(١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤)

١٣٦٨ - اذا صدر اذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذى فتش فعلا ، وذلك من أن المخبر أرشد عنه بمجرد أن طلب منه الارشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد

فى الاذن ومن اجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم ، فانه اذا قبض مأمور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحا ، واذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالى حول رجال القوة وخشية افلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الأهالى ، فذلك لا يقدح فى صحة التفتيش . واذا كان الضابط قد فتش جلاباب المتهم خارج مكتبه ولم يجد به شيئا ولكنه اشتم رائحة مخدر تنبعث من المتهم ، ثم لما فتح المكتب وامكن الضابط دخوله تابع تفتيشه ففتش صديريه ، فهذا التفتيش التالى لا يكون الا متابعة واستمرارا واستكمالا للتفتيش الأول ، اذ وقع الثانى فى اثر الأول بدون فاصل بينهما فى الوقت وبمعرفة شخص واحد فلا غبار عليه قانونا .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٨ ص ٣١٧)

١٣٦٩ - يجب أن يكون تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحا ومحددا له تحديدا نافيا للجهالة وقت صدور الاذن ، فاذا جاء الاذن الصادر من النيابة باجراء التفتيش مجهلا خاليا من أية اشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التى يقع فيها منزله ، بل هو فى عبارته العامة المجهلة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص مقيم فى أى بلدة تجاور البلدة المذكورة فى الاذن ، ما دام أن الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أى تحديد ، فانه لا يكون اذنا جديا ، ويكون التفتيش الذى حصل على مقتضاه قد وقع باطلا لمخالفته الأصول المقررة للتفتيش ويبطل تبعا الدليل المستمد منه .

(١٩٥٩/١١/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٢ ص ٨٥٢)

١٣٧٠ - من المقرر أنه وان كان الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش الا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذى وقع التفتيش عليه أو فى مسكنه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش .

(١٩٨١/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٨ ص ٧٢٨)

١٣٧١ - حرمة السيارة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فاذا ما صدر أمر النيابة بتفتيش شخص المتهم فانه يشمل

بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك .

(١٩٨٧/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٦ ص ١١٣٤ ،
١٩٨٧/١٠/٢٥ ق ١٥١ ص ٨٣٥)

من يتصادف وجوده مع المأذون بتفتيشه

١٣٧٢ - اذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها اليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد تصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الاذن بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا ، وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

(١٩٧١/١٢/٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٨ ص ٦٩١)

١٣٧٣ - القول بأن طلب الاذن قد اقتصر على طلب الاذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط وقد تجاوز الاذن الصادر هذا الطلب فشمل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الاذن ، هذا القول مردود بأن للنيابة ، وهي تملك التفتيش من غير طلب الا تنقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن .

(١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٠ ص ٧٢٧)

١٣٧٤ - احتواء اذن التفتيش على ضبط وتفتيش الطاعن وآخر أينما يتواجدان بدائرة محافظة الاسماعيلية لا يجعل الاذن معلقا على شرط عن جريمة احتمالية .

(١٩٨٦/١/٢ الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥)

١٣٧٥ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها يكون صحيحا في القانون ، ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٢ ص ٢١٨)

١٣٧٦ - اذا كانت النيابة بعد التحريات التى قدمها اليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه فى الجريمة التى أذن بالتفتيش من أجلها ، فان الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا فى القانون وبالتالى يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه فى الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه قد سمي باسمه أو يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦١ ص ٤٢٦ ،
١٩٥٢/٢/٢٥ ق ٢٧٢ ص ٨٢٨)

١٣٧٧ - اذا كان اذن النيابة فى التفتيش منصوفا فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بهما أو معه ، وقام الضابط الذى كلف بتنفيذ ذلك فأمسك بالمتهم فى سيارة أتوبيس وفتحه وفتش من كان يجلس بجواره ، فوجد مع هذا مخدرا ، فلا يصح القول ببطلان هذا التفتيش على أساس أن الاذن به لم يجر ضبط الغير الا اذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو بمحل عمله ، لأن عبارة الاذن عامة تنصرف الى أى مكان .

(١٩٤٨/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٤
ص ٦٣٨)

١٣٧٨ - اذا كانت النيابة بعد التحريات التى قدمها اليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين وتفتيش مسكنه ومحل عمله ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس أنهم يكونون موضع مظنة اشتراكهم معه فلا يعاب عليها الاذن فى هذا التفتيش فى مثل هذه الظروف .

(١٩٤٨/٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٨
ص ٥٠٨)

١٣٧٩ - الاذن الصادر من النيابة العامة بعد تحريات الشرطة بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش بمظنة اشتراكه معه فى الجريمة يعد صحيحا ، ولا يشترط أن يكون المرافق للمأذون بتفتيشه مسمى باسمه أو فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول

التفتيش .

(١٢/١٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٧ ص ١٠٨٢)

١٣٨٠ - اذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وانما كان اذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت فيها وفتشت ولم تكن كذلك في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش فان تفتيشها يكون باطلا ، ويبطل تبعا الدليل المستمد منه .

(١٣/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٠ ص ٩٣٧)

التفتيش لجريمة واقعة لامستقبلية

١٣٨١ - استعمال عبارة ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة في اصدار الاذن لا ينصرف الى احتمال وقوع جريمة احراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره انما ينصرف الى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية .

(٢٨/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٣ ص ٨٠٦)

١٣٨٢ - متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن المطعون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة الى القاهرة ويروجانها بها وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسليم مظهرا لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يحوزها ، بما مفهومة أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة الى المطعون ضده . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(١٩/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٩ ص ٢٢٣)

١٣٨٣ - اذا كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المطعون

ضده يتجر في المخدرات وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار ، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها ، لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(١٧/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٨ ص ١٢٧٤)

١٣٨٤ - لا يصح اصدار اذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن فعلا حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل صدر الاذن استنادا الى تحريات رئيس مكتب المخدرات التي اقتصر فيها على القول بأن الطاعن سافر الى القاهرة لطلب كمية من المخدرات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع وادانة الطاعن استنادا الى ما أورده على غير سند صحيح من الأوراق من أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن قد ارتكب جريمة احراز المخدر بالفعل وأنه عائد به الى أسوان ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(٧/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٤ ص ١٧٤)

١٣٨٥ - الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح قانون اصداره الا لضبط جريمة (جنائية أو جنحة) واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي اصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . فاذا كان الاذن قد صدر استنادا الى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر الى خارج المدينة ، فان الحكم اذ دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما اذا كان احرازه هو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور اذن التفتيش أم لاحقا له ، يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

(١/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥ ص ٢٠)

لا يشترط تسبیب الأمر بتفتیش الشخص

١٣٨٦ - لم يتطلب المشرع تسبیب أمر التفتیش الا حين ينصب على المسكن ، بموجب المادة ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية - ولم يرسم شكلا خاصا للتسبیب ، فاذا انصب أمر النيابة العامة على تفتیش شخص الطاعن ومتجره فلا موجب لتسبیبه .

(١٩٨٠/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٥٣ ص ٢٧١)

١٣٨٧ - ان المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ اجراءات جنائية بعد تعديلها لا توجبان تسبیب الأمر القضائي بالتفتیش الا اذا كان منصبا على تفتیش المساكن ، فاذا اقتصر التفتیش على شخص المطعون ضده دون مسكنه ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى بطلان ذلك الاذن بدعوى عدم تسبیبه ورتب على ذلك القضاء ببراءة المطعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٦/١/١٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١ ص ٦١)

١٣٨٨ - لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبیب الأمر القضائي بالتفتیش الا اذا كان منصبا على تفتیش المساكن . واذا كان الثابت من الأوراق أن الاذن قاصر على تفتیش الطاعن وتم تنفيذه بتفتیش شخصه عند ضبطه بالمقهى ، فان الحكم اذ التفت عن الدفع ببطلان اذن التفتیش لمخالفته لأحكام الدستور لحلوه من الأسباب التي دعت لاصداره يكون قد التزم صحيح القانون .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤)

١٣٨٩ - لا يشترط القانون لصدور أمر التفتیش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ما دام التفتیش لم يقع في منزل المتهم .

(١٩٥٦/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٥ ص ١١٠٥ ،

١٩٥٥/٢/٨ س ٦ ق ١٧١ ص ٥١٠)

١٣٩٠ - لا جدوى للمتهم مما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصدور الأمر بتفتيشه لأن القانون

لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش المتهم مسبقا بتحقيق مفتوح .
(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٣ ص ٤٩٨)

التفتيش الوقائي ، صورة لبطلانه

١٣٩١ - لمأمور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تعطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع عليه بعد ذلك يكون باطلا .
(١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١)

التفتيش في الجمارك

حق مستمد من قانون الجمارك

١٣٩٢ - ان ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين هو نوع من التفتيش الإداري الذي يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح الذي عناه الشارع بالمادة ٤١ من الدستور .
(١٩٨٥/٤/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٨ ص ٥٢٤)

١٣٩٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع صالح الحزاة ، ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا الشأن .

(١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥)

١٣٩٤ - القضاء ببطلان تفتيش المتهم داخل الدائرة الجمركية لانتفاء ما يجيزه طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية دون أن يعرض

الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك في التفتيش لقيام مظنة التهريب هو خطأ في تطبيق القانون .

(١٦/١١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥)

١٣٩٥ - البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منع موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم الفوائن صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق . وأن الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراطه وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبصرة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فاذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية يعاقب عليها في القانون العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة ، لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . واذ نتج عن التفتيش الذي أجرى دليلا يكشف عن جريمة جلب جواهر مخدر فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانونا .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ،

١٩٧٣/٤/٢٩ ق ١١٥ ص ٥٩٩ ، ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧)

١٣٩٦ - اخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظر الى طبيعة التهريب الجمركي - لاجراءات وقيود معلومة ، منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون اليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا

هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١)

١٣٩٧ - تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يدرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الحزاة ويجريه عمال الجمارك وحراسه الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في احدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون .

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١)

الدائرة الجمركية

١٣٩٨ - لا جدوى للطاعن من اثاره بطلان القبض عليه ما دام التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذاً لقانون الجمارك على سيارته التي كانت ما تزال في الدائرة الجمركية رهن اتمام اجراءات الافراج عنها ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣)

١٣٩٩ - اذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن الذي حصل تفتيشه خارج عن الدائرة الجمركية فانه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بتفتيشه أية صفة في اجرائه ولا في اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق .

(١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٠ ص ٣٣٨)

اعتبارات الاشتباه

١٤٠٠ - الشبهة في توافر التهريب الجمركي حانة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم في تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب في شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى

أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك .

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١)

ضبط جريمة غير جمركية

١٤٠١ - ان لائحة الجمارك صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون عملهم فيها ، فإذا عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة على اعتبار انه ثمرة اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(١٩٤٥/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٥

ص ٧٠٦)

مادة ٩٥

لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

- مدلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- تقابل المادة ٧٠ من القانون السابق .

مادة ٩٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضى التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب التلغراف كافة الرسائل التلغرافية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة .

مادة ٩٥ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

لقاضى التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن يراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة .

مادة ٩٥ مكررا

لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغراف والتليفونات وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون تحت الرقابة للمدة التى يحددها .

- مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٩٥٥/٢/٢ ، وشر فى ١٩٥٥/٣/٣ .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ :

كانت نتيجة كثرة الاعتداءات التى وقعت على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون وازعاجهم فى بيوتهم ليلا ونهارا أن تدخل المشرع وأصاف مادتين جديدين الى قانون العقوبات برقمى ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا للعقاب على ازعاج الغير باساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية والعقاب على السب والقذف بطريق التليفون .

ولما كان مرتكبوا تلك الجرائم من العاشين المسهترين يحتمون بسرية المحادثات التليفونية وصعوبة الوصول اليهم ، قد رأى لتسهيل مهمة ضبطهم أن يضاف مادة جديدة ، رقم ٩٥ مكررا الى قانون الاجراءات الجنائية تخول لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب احدى الجرائم المذكورة بالمادتين المشار اليهما قد استعان فى ارتكابها بجهاز تليفونى معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغراف والتليفونات وبناء على شكوى المجنى عليه بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التى يحددها رئيس المحكمة .

حكم

وضع جهاز التليفون تحت المراقبة

١٤٠٢ - لما كان البين من مطالعة المفردات أن الاذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على تدبيرة من رئيس المحكمة الابتدائية اعمالا

لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية التى تجيز لرئيس المحكمة ندب أحد قضااتها عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فإنه يكون صحيحا فى القانون .

(١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٤ ص ١٩٣)

مادة ٩٦

لا يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشارى الأوراق والمستندات التى سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التى عهد اليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما فى القضية .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد استثنى من ذلك الأوراق والمستندات التى يكون المتهم قد سلمها للمدافع عنه أو للخبير الاستشارى لاجراء المهمة التى عهد بها اليه فلا يجوز للقاضى ضبطها ، وذلك تمكينا للمتهم من الدفاع عن نفسه بكامل حريته .

مادة ٩٧

يطلع قاضى التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة اليه بدون ملاحظاتهم عليها .

وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الأوراق المذكورة ، وله حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بضم تلك الأوراق الى ملف القضية أو بردها الى من كان حائزا لها أو الى المرسلة اليه .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٩٨

الأشياء التى تضبط يتبع نحوها أحكام المادة ٥٦ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٩٩

لقاضى التحقيق أن يأمر الحائز لشيء يرى ضبطه أو الاطلاع عليه بتقديمه . ويسرى حكم المادة ٢٨٤ على من يخالف ذلك الأمر الا اذا كان فى حالة من الأحوال التى يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية . لما كان من الأشياء التى يرى القاضى ضبطها أو الاطلاع عليها ما لا يمكن الحصول عليه الا اذا قدمه من كان هذا الشيء فى حيازته فتمد أجارت المادة ١٢٩ (٩٩) لقاضى التحقيق أن يأمر هذا الحائز بتقديمه متى كان مقتنعا بوجود هذا الشيء لديه فإذا امتنع يعاقب بمقاب الشاهد الذى يمتنع عن أداء اليمين أو عن الإجابة الا اذا كان فى حالة من الأحوال التى يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

مادة ١٠٠

تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة الى المتهم أو الى المرسلة اليه أو تعطى اليه صورة منها فى أقرب وقت ، الا اذا كان فى ذلك اضرار بسير التحقيق .

ولكل شخص يدعى حقا فى الأشياء المضبوطة أن يطلب الى قاضى التحقيق تسليمها اليه ، وله فى حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، وأن يطلب سماع أقواله أمامها .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/٢٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

المادة ١٠٠ بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة الى المتهم أو المرسلة اليه . أو تعطى اليه صورة منها فى أقرب وقت ، الا اذا كان فى ذلك اضرار بسير التحقيق .
ولكل شخص يدعى حقا فى الأشياء المضبوطة أن يطلب الى قاضى التحقيق تسليمها اليه . وله فى حالة الرفض أن يتظلم أمام غرفة الاتهام ، وأن يطلب سماع أقواله أمامها .

الفصل الخامس

فى التصرف فى الأشياء المضبوطة

مادة ١٠١

يجوز أن يؤمر برد الأشياء التى ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، ما لم تكن لازمة للسير فى الدعوى أو محلا للمصادرة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

حكم

١٤٠٣ - نص المشرع - وهو بصدد بيان أحكام التصرف فى الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق - فى المادة ١٠١ اجراءات على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء اذا كانت محلا للمصادرة ، ومن ثم فانه ما كان للحكم المطعون فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط الى المطعون ضده طالما أنه كان محلا للمصادرة ، أما وهو قد فعل فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا والغاء قضائه برد هذا السلاح .
(١١/١٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٣٣)

مادة ١٠٢

يكون رد الأشياء المضبوطة الى من كانت فى حيازته وقت ضبطها .
واذا كانت المضبوطات من الأشياء التى وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يكون ردها الى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت منه حق فى حبسها بمقتضى القانون .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٠٣

يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو محكمة
الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة • ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد
أثناء نظر الدعوى •

- مدلة بالتانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ •
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •
- لا مقابل لها فى القانون السابق •
- مادة ١٠٣ فى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- يصدر الامر بالرد من النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام • ويجوز للمحكمة
أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى •

مادة ١٠٤

لا يمنع الأمر بالرد ذوى الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما لهم
من حقوق ، وإنما لا يجوز ذلك للمتهم أو الملعى بالحقوق المدنية اذا كان
الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب أيهما فى مواجهة الآخر •

- لا مقابل لها فى القانون السابق •

مادة ١٠٥

يؤمر بالرد ولو من غير طلب •

ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاضى التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة ،
ويرفع الأمر فى هذه الحالة أو فى حالة وجود شك فيمن له الحق فى تسليم
الشيء الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بالمحكمة
الابتدائية ، بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه •

- مدلة بالتانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ •
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •
- لا مقابل لها فى القانون السابق •
- مادة ١٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- يؤد بالرد ولو من غير طلب •

ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاضى التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة ، ويرفع الأمر فى
هذه الحالة أو فى حالة وجود شك فيمن له الحق فى تسليم الشيء الى غرفة الاتهام بالمحكمة
الابتدائية بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه •

حكم

١٤٠٤ - ناطت المادة ١٠٥ اجراءات بدائرة الجنح المستأنفة اصدار القرارات فى شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو فى حالة وجود شك فىمن له الحق فى تسليم الشئ .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ض ١٠٧٤)

مادة ١٠٦

يجب عند صدور الأمر بالحفظ أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى أن يفصل فى كيفية التصرف فى الأشياء المضبوطة ، وكذلك الحال عند الحكم فى الدعوى اذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٠٧

للمحكمة أو لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أن تأمر باحالة الخصوم للتقاضى أمام المحاكم المدنية اذا رأت موجبا لذلك . وفى هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها .

- مدلة بالانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

المذكرة الايضاحية : ولما كان الفصل فىمن هو صاحب الحق فى الأشياء المضبوطة يحتاج فى بعض الأحيان الى أبحاث طويلة وحتى لا يشغل المحاكم الجنائية وقتها فى تلك الأبحاث المدنية قد أجاز للمحكمة أو لغرفة المشورة أن تأمر باحالة الخصوم للتقاضى أمام المحاكم المدنية اذا رأت موجبا لذلك ، وفى هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل أخرى تحفظية نحوها .

مادة ١٠٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

للمحكمة أو لغرفة الاتهام أن تأمر باحالة الخصوم للتقاضى أمام المحاكم المدنية اذا رأت موجبا لذلك ، وفى هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها .

مادة ١٠٨

الأشياء المضبوطة التى لا يطلبها اصحابها فى ميعاد ثلاث سنوات من

تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم يصدر بذلك .

- تقابل المادة ٢١ من القانون السابق .

مادة ١٠٩

اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن او يستلزم حفظه
تفقات تستغرق قيمته ، جاز أن يؤمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت
بذلك مقتضيات التحقيق ، وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطالب
في الميعاد المبين في المادة السابقة بالثمن الذى بيع به .

- تقابل المادة ٢٢ من القانون السابق .

الفصل السادس

فى سماع الشهود

مادة ١١٠

يسمع قاضى التحقيق شهادة الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم
ما لم ير عدم الفائدة من سماعهم .

وله أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع
التي تثبت أو تؤدى الى ثبوت الجريمة وظروفها واسنادها الى المتهم أو براءته
منها .

- تقابل المادتين ٧٣ و ٧٥ من القانون السابق .

حكم

١٤٠٥ - ان المشرع قد ترك لقاضى التحقيق سلطة التقدير فيمن
يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن
لا يرى فى سماعهم فائدة .

(١٩٥٣/٣/٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٧ ص ٥٩٠)

مادة ١١١

تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر قاضى التحقيق
سماعهم . ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال
السلطة العامة .

ولقاضى التحقيق أن يسمع شهادة أى شاهد يحضر من تلقاء نفسه ،
وفى هذه الحالة يثبت ذلك فى المحضر .

- تقابل المادة ٧٤ من القانون السابق .

مادة ١١٢

يسمع القاضي كل شاهد على انفراد ، وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالمتهم .

ـ تقابل المادة ١/٧٨ من القانون السابق .

الأحكام

ليست للتعرف صورة خاصة

١٤٠٦ - لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها ، فمن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجبر عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت اليه ، اذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشهود أنفسهم .

(١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ،
١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٣٦ ص ٧٣٧)

١٤٠٧ - من المقرر أن تعرف الشاهد على المتهمين ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا .

(١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٣٩)

١٤٠٨ - عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقرررة في القانون تجب مراعاتها والا كان العمل باطلا ، اذ هي مسألة متعلقة بالتحقيق كفن متروك التقدير فيها للمحكمة .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ،
١٩٥٠/١٠/٩ س ٢ ق ٦ ص ١٥ ، ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية
ج ٧ ق ١٩١ ص ١٧٥)

١٤٠٩ - ان تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فاذا كان وجه الطعن يرمى الى القول بأن عملية التعرف لم تجر على وجه فني فانه لا يكون له محل .

(١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٢

ص ٧٠١)

النقص في فن التحقيق

١٤١٠ - من المقرر أن العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، ولما كان ما ينعاه الطاعن بقالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحقه في الدفاع لاغفال عرضه على شاهد الاثبات وعدم مواجهته بالمتهمين الأول والثالث مردودا بأنه لا يعدو أن يكون تعيينا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أن الطاعن هو المعنى بأقوال شاهد الاثبات والمتهمين المذكورين ، فان ما يثيره في هذا الصدد ينحل في حقيقته الى جدول موضوعي مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧)

١٤١١ - ان خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة الطاعنة بالشاهد وباقي المتهمات لا يترتب عليه بطلانه ، بل يكون لها أن تتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر أدلة الدعوى . ولما كانت الطاعنة قد اقتصرت على الدفع ببطلان التحقيق الابتدائي دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها وباقي المتهمات أو بشاهد الاثبات وكان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدا في القانون فان ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ،

١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١١٩ ص ٥٧٨)

١٤١٢ - ان القانون لا يرتب البطلان الا على قيام المحقق في جناية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات بدعوة محامي المتهم للحضور ان وجد والسماح له بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر المحقق غير ذلك .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٩ ص ٥٧٨)

١٤١٣ - ان نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سببا

لبطلان المحاكمة مادام الأمر فيه مطروحاً للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن يبدى لها دفاعه في صدد . واذن فخطأ المحقق بتمكينه المجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك لا يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال المجنى عليه وتعرفه ، اذ الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٦ ص ٢٢٣)

١٤١٤ - ان خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائي بتمكينه المجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في صحة اجراءات المحاكمة لكونه مما يتعلق بالتحقيق من الناحية الفنية أى من حيث طريقة السير فيه ومباشرة أعماله وتنبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية واذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال المجنى عليه فلا تجوز مطالبتها ببيان سبب أخذها بها ، لأنه معروف ومعلوم وهو اطمئنانها الى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التى أحاطت به ، ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير أصولها الفنية .

(١٩٤٥/٥/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٠)

(ص ٨٠٧)

١٤١٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف المجنى عليه على المتهم ولو كان يعرفه من قبل متى اطمأنت اليه ، كما هو الشأن فى أدلة الاثبات كافة .

(١٩٥٠/٦/٦ أحكام النقض س ١ ق ٢٣٦ ص ٧٢٩)

مادة ١١٣

يطلب القاضى من كل شاهد ان يبين اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعلاقته بالمتهم ، وتدون هذه البيانات وشهادة الشهود بغير كشط أو تحشير .

- تقابل المادتين ٨٠ و ٨٢ من القانون السابق .

ولا يعتمد أى تصحيح أو شطب أو تخريج الا اذا صلق عليه القاضى والكاتب والشاهد .

مادة ١١٤

يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بأنه مصر عليها . فان امتنع عن وضع امضائه أو ختمه أو لم يمكنه وضعه أثبت ذلك فى المحضر مع ذكر الأسباب التى يبدىها . وفى كل الأحوال يضع كل من القاضى والكاتب امضاءه على كل صفحة أولا بأول .

- تقابل المادة ٨٤ من القانون السابق .

حكم

١٤١٦ - خلو محضر الجلسة من توقيع شاهدى الاثبات لا يبطل الاجراءات ولا يؤثر فى سلامة الحكم الذى أخذ بأقوالهما ، وذلك أن ما نصت عليه المادة ١١٤ اجراءات جنائية انما هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التى لم يرتب القانون البطلان على مخالفتها .

(١٢/١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤ ص ١٥)

مادة ١١٥

عند الانتهاء من سماع اقوال الشاهد يجوز للخصوم ابداء ملاحظاتهم عليها . ولهم ان يطلبوا من قاضى التحقيق سماع اقوال الشاهد عن نقط أخرى يبينونها . وللقاضى دائما أن يرفض توجيه أى سؤال ليس له تعلق بالدعوى أو يكون فى صيغته مساس بالغير . - قارن المادة ٨١ من القانون السابق .

مادة ١١٦

تطبق فيما يختص بالشهود أحكام المواد ٢٨٣ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ .

- لا مقابل لهما فى القانون السابق .

مادة ١١٧

يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضي التحقيق لتأدية الشهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه ، والا جاز للقاضي الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها . ويجوز له أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه أو أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره .

- مدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التعديل غرامة لا تتجاوز عشرة جنيها .
- تقابل المادة ٨٥ من القانون السابق .

مادة ١١٨

إذا حضر الشاهد أمام القاضي بعد تكليفه بالحضور ثانيا أو من تلقاء نفسه وأبلى أعلارا مقبولة جاز اعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، كما يجوز اعفاؤه بناء على طلب يقدم منه إذا لم يستطع الحضور بنفسه .

- تقابل المادة ٨٦ من القانون السابق .

مادة ١١٩

إذا حضر الشاهد أمام القاضي وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين يحكم عليه القاضي في الجنب والجنايات بعد سماع أقوال النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه .
ويجوز اعفاؤه من كل أو بعض العقوبة إذا عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق .

- عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التعديل بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيها .
- تقابل المادة ٨٧ من القانون السابق .

مادة ١٢٠

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة على الشهود من قاضي التحقيق طبقا

للمادتين ١١٧ و ١١٩ ، وتراعى فى ذلك القواعد والأوضاع المقررة فى القانون .

- تقابل المادة ٨٧ من القانون السابق .

مادة ١٢١

إذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته فى محل وجوده . فإذا انتقل القاضى لسماع شهادته وتبين عدم صحة العذر جاز له أن يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

وللمحكوم عليه أن يطعن فى الحكم الصادر عليه بطريق المعارضة أو الاستئناف طبقاً لما هو مقرر فى المواد السابقة .

- عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التعديل بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

مادة ١٢٢

يقدر قاضى التحقيق بناء على طلب الشهود المصاريف والتعويضات التى يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الفصل السابع

في الاستجواب والمواجهة

مادة ١٢٣

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق ان يثبت شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت اقواله في المحضر .

تقابل المادة ٨٨ من القانون السابق .

- معدلة بالمانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية عن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

ماده ١٢٣ في القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ، يجب على المحقق ان يثبت شخصيته ، ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت اقواله في المحضر .

كانت لهذه المادة فقرة ثانية تنص على انه :

« ويجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في احدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، والا سقط حقه في الدليل المشار اليه في الفقرة الثمانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . فاذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ببيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه في إقامة الدليل ، ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . وينطق بالحكم مشفوعا بأسبابه .

وقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩٩٣/٢/٦ بعدم دستورية هذه الفقرة في

التضية رقم ٣١٧ لسنة ١١ دستورية ، لمخالفته لنص المواد ٤٧ و ٦٧ و ٦٩ من الدستور .

الأحكام

١٤١٧ - ايجاب المادة ١٢٣ اجراءات على المحقق أن يتثبت من شخصية المتهم وأن يحيطه علما بالتهمة المسندة اليه ، وعدم ايجابها افصاح المحقق عن شخصيته .

(١٩٨٧/٤/٢١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٦ ص ٦٢٦)

١٤١٨ - مفاد المادة ١٢٣ اجراءات جنائية أن المحقق هو الذي يتثبت من شخصية المتهم ، ولم يرتب القانون واجبا على المحقق أن ينبئ المتهم عن شخصيته ، كما لم يرتب بطلانا لاغفاله ذلك ، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن .

(٢ / ٦ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٠ ص ٦١٩ ، ٢٥ / ٤ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ٩١ ص ٣٧١)

١٤١٩ - توجب المادة ١٢٣ اجراءات جنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصيته للمتهم .

(٤ / ٥ / ١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٧ ص ٤٣٠)

١٤٢٠ - لا يوجب القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي الا اذا كان مقبوضا عليه نفاذا لأمر مأمور الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق أو قبل اصدار الأمر بحبسه احتياطيا أو قبل النظر في مد هذا الحبس .

(٣١ / ٥ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٤ ص ٧٢٦)

مادة ١٢٤

في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد .

وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة او الى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار او الاعلان .

ولا يجوز للمحامى الكلام الا اذا اذن له القاضى ، واذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك في المحضر .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

١٤٢١ - الاستجواب وهو اجراء حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها ان كان منكرا للتهمة او يعترف بها اذا شاء الاعتراف .

(١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢)

١٤٢٢ - من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها .

(١٩٨١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٤ ص ٩٩٧)

حضور المحامي استجواب المتهم

١٤٢٣ - ان المادة ١٢٤ اجراءات جنائية اذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته في الجنايات الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد ، قد استثنت من ذلك حالتى التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، واذ كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع ، فما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السائفة التى أوردتها ودلت على توافر الخوف من ضياع الأدلة ، فلا يجوز للطاعن من بعد مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه .

(١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤١ ص ٢٠١)

١٤٢٤ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية أن المشرع تطلب ضمانه خاصة لكل متهم فى جناية هي وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب او المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

١٤٢٥ - لم يتطلب القانون لدعوة المحامى لحضور استجواب المتهم فى جناية أو مواجهته شكلا معيناً ، فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

١٤٢٦ - لما كان الطاعن لا يزعم انه عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقررًا الحضور من وقت هذا الاستجواب فإن ما ينعاه بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس في القانون ولا تلزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني اظهر البطلان .

(١١/٦/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩)

دعوة المحامي لحضور الاستجواب

١٤٢٧ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية أن المشرع استن ضمانة خاصة لكل متهم في جناية هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب او المواجهة ، الا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وهي التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن .

(٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

١٤٢٨ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية تطلب ضمانة خاصة لكل متهم بجناية ، وذلك تطمينًا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، وللتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقا لهذه الضمانة العامة ، يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاجراء أو الاعلان .

(١٩/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧ ،

٢٨/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١) .

١٤٢٩ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول لم يعلن اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا في القانون ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير قويم . ولا يغير من هذا النظر ما يثيره الطاعن من اغفال المحقق دعوة محاميه الذي حضر معه في مرحلة سابقة ، ذلك بأنه فضلا عن أن الحكم رد على ذلك بما يسوغ اطراحه فإن نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية جاء صريحا في رسم الطريق الذي يتعين على المتهم أن

يسلكه في اعلان اسم محاميه ان شاء ان يستفيد مما أورده هذا النص وهو الاجراء الذي لم يتم به الطاعن .

(١٩٧٣/٣/٥٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

الدفع بالبطلان

١٤٣٠ - الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنابة واعترافه المستمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور - رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة - هو دفع جوهري لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التي كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه بما يفنده فان هي أغفلت ذلك فان حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(١٩٦٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

١٤٣١ - ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الاجراء أو يبطله في وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٣١١)

مادة ١٢٥

يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق .

- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٢٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

حکمان

١٤٣٢ - دفع محامى المتهم بىطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكين النيابة له قبيل التصرف فى التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم ، هذا الدفع لا محل له اذ أن القانون لا يرتب البطلان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامى المتهم بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التى أجريت فى غيبته .

(١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٧ ص ٣٦١)

١٤٣٣ - حق النيابة العامة فى منع وكيل المتهم عن الحضور وقت استجوابها اياه رعاية لمصلحة التحقيق أمر سائن قانونا ولا يصح نقدها عليه .

(٥/٢/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٧

ص ٢٦٥)

الفصل الثامن

فى التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار

مادة ١٢٦

لقاضى التحقيق فى جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمرا بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره .

- قارن المادة ٩٣ من القانون السابق .

حكم

١٤٣٤ - المتهم فى حكم المادة ١/١٢٦ اجراءات جنائية هو كل من وجه اليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك اثناء قيام مأمور الضبط القضائى بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ و ٢٩ اجراءات جنائية ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات عنها .

(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

مادة ١٢٧

يجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المسندة اليه وتاريخ وامضاء القاضى والختم الرسمى .

ويشمل الأمر بحضور المتهم فضلا عن ذلك تكليفه بالحضور فى ميعاد معين .

ويشمل أمر القبض والاحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم واحضاره أمام القاضى اذا رفض الحضور طوعا فى الحال .

ويشمل أمر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه في السجن مع بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة .

- تقابل المادتين ٩٥ و ٩٩ من القانون السابق .

حكم

١٤٣٥ - جاء نص المادة ١٢٧ اجراءات جنائية مطلقا في الزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا ، ومن ثم فان الدفع ببطلان القبض لأن من اجراء رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك يكون على غير أساس .

(١٩٧٣/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٢ ص ٦٤٥)

مادة ١٢٨

تعلن الأوامر الى المتهم بمعرفة أحد المخبرين أو أحد رجال السلطة العامة ، وتسلم له صورة منها .

- قارن المادتين ٩٧ و ١٠٠ من القانون السابق .

مادة ١٢٩

تكون الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق نافذة في جميع الأراضي المصرية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٣٠

إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول ، أو إذا خيف هربه ، أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف ، أو إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض على المتهم واحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطيا .

- تقابل المادة ٩٣ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور بدون عذر مقبول أو اذا خيف هربه أو اذا لم يكن له محل اقامة معروف أو كانت الجريمة مشهودة جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض عليه لكي يتمكن من استكمال التحقيق باستجواب المتهم ولو كانت الجريمة جنحة غير جائز فيها الحبس الاحتياطي ، كما لو كان معاقبا عليها بالفرامة فقط أو بالحبس الذى لا يزيد على ثلاثة شهور .

مادة ١٣١

يجب على قاضى التحقيق أن يستجوب فورا المتهم المقبوض عليه ، واذا تعذر ذلك يودع فى السجن الى حين استجوابه ، ويجب ألا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة . فاذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العامة ، وعليها أن تطلب فى الحال الى قاضى التحقيق استجوابه وعند الاقتضاء تطلب ذلك الى القاضى الجزئى او رئيس المحكمة أو أى قاض آخر يعينه رئيس المحكمة ، والا امرت باخلاء سبيله .

- مقابل المادة ٩٣ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ولما كان المقصود من القبض والاحضار استجواب المتهم وجب على قاضى التحقيق أن يستجوبه فورا أى بمجرد حضوره مقبوضا عليه فاذا تعذر ذلك يحبس المتهم الى حين استجوابه ، ولا يجوز أن تزيد مدة حبسه على أربع وعشرين ساعة ، فاذا مضت هذه المدة دون أن يستجوب وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة الصومية لتعمل على استجوابه فى الحال بمعرفة قاضى التحقيق أو عند الاقتضاء بمعرفة القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة أو أى قاض آخر يندبه رئيس المحكمة ، فاذا لم يتيسر الاستجواب بالرغم من ذلك يجب على النيابة أن تخلق سبيل المتهم حتى لا يستمر محبوسا من غير أمر حبس .

مادة ١٣٢

اذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التى يجرى التحقيق فيها يرسل الى النيابة العامة بالجهة التى قبض عليه فيها . وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وحيطة علما بالواقعة المنسوبة اليه ، وتدون احواله فى شأنها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٣٣

اذا اعترض المتهم على نقله او كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يخطر قاضى التحقيق بذلك وعليه أن يصدر أمره فورا بما يتبع .

- قارن المادة ٩٤ من القانون السابق .

الفصل التاسع

فى أمر الحبس

مادة ١٣٤

إذا تبين بعد استجواب المتهم أو فى حالة هربه أن الدلائل كافية وكانت الواقعة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا .

ويجوز دائما حبس المتهم احتياطيا ، إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف فى مصر وكانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس .

- المذكرة الايضاحية : ويجوز الحبس الاحتياطى فى الجناح الذى يعاقب عليها بالحبس الذى لا تزيد مدته على ثلاثة شهور إذا لم يكن للمتهم محل إقامة ثابت ومعروف فى المملكة المصرية ، وللحبس فى هذه الصورة ما يبرره لاحتمال عدم الامتناء الى المتهم عند المحاكمة .

حكم

١٤٣٦ - وجوب سماع النيابة لدفاع المتهم طبقا للمادة ٣/٣٤ جنايات معلق على شرط حضوره أمامها لاستجوابه ان لم يكن محبوسا .

(١٧/٢/١٩١٢ المجموعة الرسمية من ١٣ ق ٤٢)

مادة ١٣٥

ألغيت المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية بموجب المادة الخامسة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٩٥ بالعدد رقم ٢١ مكرر .
وكانت المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « لا يجوز الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف الا اذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا فى الأغراض أو تعريضاً على افساد الأخلاق » .
من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ :
المحور الثالث للتعديل يتناول ازالة عوارِ ظل لاحقا بحكم المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات

الجنائية التي نص على أنه « » . وانه يتعين التمييز بقدر كبير من العناية بين حرية الصحافة وهي الأصل وبين اتخاذ الصحافة من خلال الآراء التي تنشر فيها وسيلة لارتكاب أية جريمة ورد النص عليها في شريع جزائي ، وذلك أن حرية تدفق المعلومات من خلال ضمان أوسع الفرص لذيوعها وتداولها بين المواطنين لا يعنى حرية ارتكاب الجرائم ، ولا تعتبر اعفاء من يرتكبونها من التدابير الوقائية التي يعتبر الحبس الاحتياطي احداها ، لجرد أن الصحيفة كانت مكانا لنشر هذه الآراء ، ذلك أن المواطنين جميعا على تباين اتجاهاتهم ، وأيا كانت الوسيلة التي يعبرون من خلالها عن آرائهم بالخضوع للقانون ، وهم متكافئون فيما بينهم في الامتثال لأحكامه ، لا تمييز بينهم في ذلك .

- معدلة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٩٥١/١٢/٦ وشر في ١٩٥١/١٢/٦ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٣٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجناح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا إذا كانت الجريمة تتضمن طعنا في الأعراض تحريضا على افساد الأخلاق أو إذا كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٩ فقرة ثانية و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات .

مادة ١٣٦

يجب على قاضي التحقيق قبل ان يصدر أمرا بالحبس أن يسمع أقوال النيابة العامة .

- تقابل المادة ٩٨ من القانون السابق .

مادة ١٣٧

للنيابة العامة أن تطلب في أى وقت حبس المتهم احتياطيا .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٣٨

يجب عند ايلناع المتهم السجن بناء على أمر الحبس أن تسلم صورة من هذا الأمر الى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

- تقابل عجز المادة ١٠٠ من القانون السابق .

حكم

١٤٣٧ - ليس في القانون ما يوجب تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي

على متهمين بجريمة واجدة في سجن مركزي واحد ، ومن ثم فلا محل لنا
أثير عن بطلان عزل الطاعن الأول عن زميله عند حبسهم احتياطيا .
(١٤ / ٣ / ١٩٦٦ احكام النقض س ١٧ ق ٥٦ ص ٢٨٦)

مادة ١٣٩

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه
أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة
بمحام . ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة
أشهر من تاريخ صدورهما ، ما لم يعتمدها قاضي التحقيق لمدة أخرى .

- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادة ١٠١ من القانون السابق .
مادة ١٣٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ
صدورها ، ما لم يعتمدها قاضي التحقيق لمدة أخرى .

مادة ١٤٠

لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال
بالمحبوس داخل السجن الا باذن كتابي من النيابة العامة ، وعليه أن يدون
في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ
ومضمون الاذن .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر
في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت هذه المادة لمنع محاولة
احداث أي تأثير على ارادة المتهم داخل السجن أو الاتصال به بدون علم قاضي التحقيق
(النيابة العامة) وبدون اذنه .

مادة ١٤٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل

السجن الا باذن كتابي من قاضي التحقيق ، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الاذن .

حکمان

١٤٣٨ - ان المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون اذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن الا باذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها ، سدا لذريعة التأثير عليهم ومنعا لمظنة اكراههم على الاعتراف وهم في قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنفيذيا على ذمة قضية أخرى ، فضلا عن أن القانون لم يرتب البطلان على مخالفة حكم هذه المادة لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الاجراءات داخل السجن ، بدلالة ورودها في باب الادارة والنظام داخل السجن ، منبئة الصلة باجراءات التحقيق .

(١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥)

١٤٣٩ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان اعترافه بسبب مخالفة المادة ١٤٠ اجراءات جنائية ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للاجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل لمحكمة الموضوع .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١ .
١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ق ٥٦ ص ٢٨٦ ، ١٩٦١/٣/٧ س ١٢ ق ٦٢ ص ٣٢٤)

مادة ١٤١

للنيابة العامة ولقاضي التحقيق في القضايا التي ينسب لتحقيقها في كل الأحوال ان يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبالا يزوره احد وذلك بدون اخلال بحق المتهم بالاتصال دائما بالمحامع عنه بدون حضور احد .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- تقابل المادة ١٠٢ من القانون السابق .
- مادة ١٤١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- لقاضى التحقيق فى كل الاحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبألا يزوره أحد ، وذلك بدون اخلال بحق المتهم فى الاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد .

مادة ١٤٢

ينتهى الحبس الاحتياطى ختما بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم، ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر امرا بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما .

على أنه فى مواد الجنج يجب الافراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه اذا كان له محل إقامة معروف فى مصر ، وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

- تقابل المادتين ٣٩ و ١٠٨ من القانون السابق .

مادة ١٤٣

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضى مد الحبس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق الى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة لتصدر أمرا بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلة لانتهاء من التحقيق .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور ، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحاطته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة . فإذا كانت التهمة المنسوبة اليه جناية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور الا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما فأبلة للتجديد لمدة أو عدد أخرى مماثلة ، والا وجب الافراج عن المتهم في جمع الأحوال .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادة ١١ من القانون السابق .

مادة ١٤٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

إذا رأى قاضى التحقيق مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ، يوجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرها شأ تراء بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .

ولغرفة الاتهام مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما الى أن ينتهى التحقيق .

مادة ١٤٣ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضى مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر فى المادة السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر احالة الأوراق الى محكمة الجنع المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عا المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

الفصل العاشر

في الافراج المؤقت

مادة ١٤٤

لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة بالافراج المؤقت عن المتهم اذا كان هو الذي أمر بحبسه احتياطيا ، على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده .

فاذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادرا من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المسورة بناء على استئناف النيابة العامة الأمر بالافراج السابق صدوره من قاضي التحقيق فلا يجوز صدور أمر جديد بالافراج الا منها .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ١٠٣ و ١٠٤ من القانون السابق .

تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : وقد كانت المادة ١٦٤ من مشروع الحكومة تقضي بأنه اذا رفض قاضي التحقيق طلب الافراج فلا حق للمتهم في تجديده ، وقد رأت اللجنة حذف هذه المادة لانه ما دام لقاضي التحقيق حق الافراج في أي وقت عن المتهم بناء على تغير الظروف فلا شيء يمنع المتهم عن التماس الافراج عنه بناء على ذلك .

مادة ١٤٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أنه يأمر بفتح سماع أقوال النيابة العامة بالافراج المؤقت عن المتهم اذا كان هو الذي أمر بحبسه احتياطيا .

على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده .

فاذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادرا عن غرفة الاتهام بناء على استئناف النيابة العامة الأمر بالافراج السابق لصدوره من قاضي التحقيق فلا يجوز صدور أمر جديد بالافراج الا منها .

مادة ١٤٥

في غير الاحوال التي يكون فيها الافراج واجبا حتما ، لا يفرج عن

المتهم بضمان أو بغير ضمان الا بعد أن يعين له محلا في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها .

- تعادل المادة ١/١٠٤ من القانون السابق .

المذكرة الايضاحية : وفي الأحوال التي يكون الافراج فيها واجبا حتما لا يفرج عن المتهم الا بعد أن يعين له محلا بالجهة الكائن بها مركز المحكمة التي يحصل التحقيق فيها ان لم يكن مقيما فيها حتى يسهل الاتصال به كلما كانت هناك حاجة لذلك في التحقيق .

مادة ١٤٦

يجوز تعليق الافراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما - على تقديم كفالة .

ويقدر قاضي التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال مبلغ الكفالة .

ويخصص في الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزاء كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في أي اجراء من اجراءات التحقيق والدعوى والتقديم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي بترتيبه :

(أولا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثانيا) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

واذا قدرت الكفالة بغير تخصيص اعتبرت ضمانا لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ .

- بمعدلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٨/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تعادل المادة ١١٠ من القانون السابق .

مادة ١٤٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجوز تعليق الافراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما - على تقديم كفالة .

ويقدر قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام إذا كان الأمر بالافراج صادرا منها ، مبلغ الكفالة . ويخصص جزء معين منه ليكون جزاء كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في جميع اجراءات التحقيق والدعوى والتنفيذ للحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض

- عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي بترتيبه :
- (أولا) المصاريف التي دفعها سمجلا المدعى بالحقوق المدنية .
- (ثانيا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .
- (ثالثا) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

مادة ١٤٧

يدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ، ويكون ذلك بإيداع المبلغ المقدر في خزانة المحكمة نقدا أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة .

ويجوز أن يقبل من أى شخص ملء التعهد بدفع المبلغ المقدر للكفالة إذا اخل المتهم بشرط من شروط الإفراج ويؤخذ عليه التعهد بذلك فى محضر التحقيق أو بتقرير فى فلم الكتاب . ويكون للمحضر أو التقرير قوة السند الواجب التنفيذ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٤٨

إذا لم يقم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم بذلك .

ويرد الجزء الثانى للمتهم إذا صدر فى الدعوى قرار بأن لا وجه له أو حكم بالبراءة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٤٩

لقاضى التحقيق إذا رأى أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يلزمه بأن يقدم نفسه لمكتب البوليس فى الأوقات التى يحددها له فى أمر الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة .

وله أن يطلب منه اختيار محل للإقامة فى غير المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، كما له أن يحظر عليه ارتياد مكان معين .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ويجوز للقاضي (أو غرفة المشورة) اذا رآيا ان حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة ان يلزماء بان يتقدم لمكتب البوليس في الاوقات التي يحددونها له في امر الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة من حيث عمله وبعد مسكنه عن محل البوليس .

مادة ١٥٠

الامر الصادر بالافراج لا يمنع قاضي التحقيق من اصدار امر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسه ، اذا قويت الأدلة ضده أو أخل بالشروط المفروضة عليه ، أو جدت ظروف تستلعي اتخاذ هذا الاجراء .

- تقابل المادتين ١١٣ و ١١٤ من القانون السابق .

مادة ١٥١

إذا أحيل المتهم الى المحكمة يكون الافراج عنه ان كان محبوسا أو حبسه ان كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال اليها .

وفي حالة الاحالة الى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجنج المستأنفة مزمعدة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الافراج أو الحبس الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

- ألغيت عبارة « مستشار الاحالة » من الفقرة الاولى بموجب القرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به في اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ٤٤ و ١١٢ من القانون السابق .

مادة ١٥١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا أحيل المتهم الى غرفة الاتهام أو الى المحكمة يكون الافراج عنه ان كان محبوسا أو حبسه ان كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال اليها .

وفي حالة الاحالة الى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانعقاد من اختصاص غرفة الاتهام .

وفى حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر فى طلب الافراج أو الحبس الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

مادة ١٥٢

لا تقبل من المجنى عليه أو المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالافراج عنه .

- مقابل المادة ١٠٧ من القانون السابق -

الفصل الحادى عشر

فى انتهاء التحقيق والتصرف فى الدعوى

مادة ١٥٣

متى انتهى التحقيق يرسل قاضى التحقيق الاوراق الى النيابة العامة
وعليها أن تقدم له طلباتها كتابة خلال ثلاثة أيام اذا كان المتهم محبوسا
وعشرة أيام اذا كان المتهم مفرجا عنه .

وعليه أن يخطر باقى الخصوم لينتوا ما قد يكون لديهم من أقوال .

— لا مقابل لها فى القانون السابق .
— المذكرة الايضاحية : ويجب أن تكون طلبات النيابة مسببة وأن تكون مشتملة على
بيان مفصل للواقعة والوصف القانونى لها .

حكم

١٤٤٠ - لا حرج على قاضى التحقيق فى أن يتصرف فى التحقيق
طبقا لما يبلية عليه ضميره ويصدر القرار الذى يراه ولو كان مخالفا لطلبات
النيابة .

(١٩٥٦/١١/٢ أحكام النقض من ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧)

مادة ١٥٤

اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون او أن الأدلة
على المتهم غير كافية يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج عن المتهم
المحبوس ان لم يكن محبوسا لسبب آخر .

ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التى بنى عليها .
ويعلن الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد توفى يكون الاعلان
لورثته جملة فى محل اقامته .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١١٦ من القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : اما عن سلطة التصرف في التحقيق فقد خول قاضي التحقيق التقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى في جميع الاحوال اذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الادلة على المتهم غير كافية . ويدخل في مدلول ذلك الصور التي يمتنع فيها رفع الدعوى العمومية لأي سبب كمضى المدة أو لقيام مانع من موانع العقاب أو لأي سبب آخر .
- مادة ٢٥٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية ، يصدر أمراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، ويفرج عن المتهم المحبوس إن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

مادة ١٥٥

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة مخالفة يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ويفرج عنه إن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

- تقابل المادة ١١٧ من القانون السابق .

مادة ١٥٦

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنحة ، يحيل المتهم إلى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنج المفضرة بأفراد الناس - فيحيلها إلى محكمة الجنايات .

- تقابل المادة ١١٨ من القانون السابق .

مادة ١٥٧

على النيابة العامة عند صدور القرار بأحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية أن تقوم بإرسال جميع الأوراق إلى قلم كتاب المحكمة في ظرف يومين ، وإعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة .

مادة ١٥٨

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق اليها فوراً .

- تقابل المادة ١٢٣ من القانون السابق .
- معدلة بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨٢/١١/٤ ، على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ : أثارت ضالة عدد الأوامر الصادرة من مستشار الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى بل وندرتها الانتباه الى أمرين ، أولهما سلامة تقرير النيابة العامة فيما رجحت من فيه الادانة فى مواد الجنايات التى أحالتها اليه لاحالتها الى محكمة الجنايات ، وثانيهما أن أصبحت مرحلة الاحالة على هذا الأساس مجرد اجراء شكلى ، ولم تحقق الهدف منها بل كانت على النقيض فترة من الزمن ليست بالقصيرة من شأنها تعطيل الفصل فى القضايا رغم تزايد عددها الذى يدعو الى عدالة ناجزة ، هذا فضلاً عما سارت اليه الأمور من أن رؤساء النيابة الكلية قد أصبحوا بدرجة محام عام له من الحيزة والكفاية ما لمستشار الاحالة ، ومن ثم فلم يكن هناك محل لعدم الاطمئنان الى الغاء نظام مستشار الاحالة ، اكتفاء بأن يكون التصرف فى الجنايات للمحامين العامين ، والغاء ما يتعارض مع ذلك من مواد القانون . وتعديل بعضها بما يتسق وهذا الاتجاه :
- ومعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر فى ١٩٥٧/٥/١٩ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١١٩ من القانون السابق والمادة ٢٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٥٨ من القانون رقم ١٩٥٠ :

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية ، يحيلها الى غرفة الاتهام ، ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق اليها فوراً .

ومع ذلك يجوز له بدلا من تقديم الدعوى الى غرفة الاتهام أن يصدر أمرا بإحالتها الى المحكمة الجزئية ، إذا رأى أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة الى حدود الجنب .

على أن ذلك لا يجوز له إذا كان الفعل جنائية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

ويصدر أمر الاحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة ، أو من تلقاء نفس القاضى . ويجب أن يشتمل على بيان الأعذار أو الظروف المخففة التى بنى عليها .

وللمحكمة فى هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص ، إذا رأت أن ظروف الدعوى

تبرر تخفيض العقوبة الى حدود الجنب .

مادة ١/١٥٨ ، ٢ معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية يحيلها إلى غرفة الاتهام ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً ، فإذا كانت الجريمة من الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأولى والثانى والثالث مكرراً والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ أمر قاضى التحقيق بإحالتها وما يكون مرتبطاً بها من مجزئات أخرى إلى محكمة الجنايات ويتبع فى ذلك أحكام المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومع ذلك يجوز له أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجناية قد اقترنت بأحد الأعذار القانونية أو بطروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح .

مادة ١٥٨ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية يحيل الدعوى إلى مستشار الإحالة ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليه فوراً .

مادة ١٥٩

يفصل قاضى التحقيق فى الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو محكمة اجبايات فى استمرار حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه أو القبض عليه أو حبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

- نلغى عبارة « أو مستشار الإحالة » من المادة ١٥٩ بموجب القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر فى ١٩٥٧/٥/١٩ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ١١٥ ، ١١٨ من القانون السابق .

مادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يفصل قاضى التحقيق فى الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام فى استمرار حبس المتهم احتياطياً ، أو الإفراج عنه أو القبض عليه وحبسه احتياطياً ، إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

مادة ١٥٩ معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

يفصل قاضى التحقيق فى الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو إلى غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات فى استمرار حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه أو فى القبض عليه وحبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

مادة ١٦٠

تشتمل الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق طبقا للمواد ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٨ على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبيان الواقعة المنسوبة اليه ووصفها القانوني .

- قارن المادة ١٢٠ من القانون السابق .

مادة ١٦٠ مكررا

يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (١) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى الى محاكم الجنج لتقضى فيها وفقا لأحكام المادة المذكورة .

- مضافة بالمانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ونشر في ٣١/٧/١٩٧٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ٨ مكررا .

حكم

١٤٤١ - اجازة النص في المادة ١٦٠ مكررا اجراءات للنائب العام أو المحامي العام احالة الدعوى الى محكمة الجنج في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا عقوبات يعتبر منسوخا ضمنا بالمادة ٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

(١٩٨٨/١١/٣ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٥٤ ص ١٠١٦)

الفصل الثاني عشر

فى استئناف أوامر قاضى التحقيق

مادة ١٦١

للىابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

- تقابل المادة ١٠٥ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : يقضى المشروع بأن جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق قابلة للمعارضة من النيابة العمومية ولو لمصلحة المتهم ، وذلك فى جميع الأحوال نظرا لما للنيابة العمومية من صفة خاصة لا يخشى منها اساءة استعمال هذا الحق .

حكم

١٤٤٢ - صدور قرار قاضى التحقيق بأحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجنب التى تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس ، وان جاء على خلاف ما تقضى به المادة ١٥٦ اجراءات من وجوب احالة الواقعة فى هذه الحالة الى محكمة الجنايات مباشرة ، الا انه يعد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم . ولا محل للتحدى بالمادة ١٦١ اجراءات التى تبيح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه بحكم احالة الدعوى على غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة مختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذى موضوع لأنها الجهة التى تتولى الفصل فى استئناف أوامر قاضى التحقيق طبقا للمادة ١٦٧ اجراءات جنائية ، وهو ما لا يتعلق به مراد الشارع الذى يجب أن يتنزه عن هذا اللغو .

(١٠٥٠ ص ٢١٨ ق ١٠ أحكام النقض س ١٩٥٩/١٢/٢٢)

مادة ١٦٢

للمدعى بالحقوق المدنية استثناء الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لإقامة الدعوى ، الا اذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

- معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٣١ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ -
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ -
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ -
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : وأجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يعارض في الأمر الذي يصدر مع قاضي التحقيق بان لا وجه لإقامة الدعوى ومن المفهوم أن معارضته تتناول الدعوى الجنائية مع الدعوى المدنية .

مادة ١٦٢ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية استثناء الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لإقامة الدعوى .

مادة ١٦٢ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية استثناء الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لإقامة الدعوى ، الا اذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ١٦٢ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

للمدعى بالحقوق المدنية استثناء الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالا وجه لإقامة الدعوى ، الا اذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ١٦٣

لجميع الخصوم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ، ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ولا يتوقف على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق .

- تقابل المادة ٦١ من القانون السابق .

حكممان

١٤٤٣ - الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام المتعلقة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خوله الشارح للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض ، وعلى ذلك قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى الى محكمة سيئاء العسكرية للاختصاص بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

(١٠/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٩ ص ٥٤٨)

١٤٤٤ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور ينص المادة ١٦٣ إجراءات على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

(١٠/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٩ ص ٥٤٨)

مادة ١٦٤

للنيابة العامة وحدها استئناف الأمر الصادر بالإحالة الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة او مخالفة طبقا للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ .
ولها وحدها كذلك أن تستأنف الأمر الصادر في جنابة بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع بما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١٢٦ من القانون السابق .
- مادة ١٦٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- لا يجوز لمير النيابة العامة استئناف الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ، وذلك مع عدم الاحلال بما للمتهم من الحق في أن يثبت أن الواقعة التي تبنت عليها الإحالة لا يعاقب عليها القانون .

مادة ١٦٥

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٤/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ :
 - قارن المواد ٦١ و ١٠٥ و ١٢٢ من القانون السابق .
 مادة ١٦٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
 يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ صدور الأمر
 أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال .

حکمان

١٤٤٥ - نصت المادة ١٦٥ اجراءات جنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بألا وجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال . وقد صرحت المذكرة الايضاحية لهذا النص بأن الشارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع الخصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم أو من تاريخ تبليغه للنيابة العامة أو اعلانه للخصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهتهم منهم ، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الغائب ، سواء كان متهما أو مدعيا بالحقوق المدنية أو مجنيا عليه ، الا من تاريخ اعلانه رسميا بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

(١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢٨ ص ٥٧)

١٤٤٦ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص في المادة ١٦٥ على أن استئناف الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للخصوم الذين لم يصدر الأمر في مواجهتهم لا يسرى الا من تاريخ اعلانه رسميا ، ولا يكفي في ذلك مجرد العلم بالأمر .

(١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٤ ص ٨٧٩)

مادة ١٦٦

يكون ميعاد الاستئناف اربعا وعشرين ساعة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ وعشرة أيام في الأحوال الأخرى .

ويبتدىء الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقى الخصوم .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .
- مادة ١٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للنائب العام عشرة ايام .

مادة ١٦٧

يرفع الاستئناف الى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة الا اذا كان الأمر المستأنف صادرا بالا وجه لاقامة الدعوى فى جناية فيرفع الاستئناف الى محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة .

واذا كان الذى تولى التحقيق مستشارا عملا بالمادة ٦٥ فلا يقبل الطعن فى الأمر الصادر منه الا اذا كان متعلقا بالاخصاص او بالا وجه لاقامة الدعوى ويكون الطعن أمام محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة .

وعلى غرفة المشورة عند الغه الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى أن تعيد القضية معينة الجريمة المكونة لها والأفعال المرتكبة ونص القانون المنطبق عليها ، وذلك لاحالتها الى المحكمة المختصة .

وتكون القرارات الصادرة من غرفة المشورة فى جميع الأحوال نهائية .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ٤/١١/١٩٨١ على أن يعمل به اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- قارن المادة ١٢٤ من القانون السابق .
- مادة ١٦٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يرفع الاستئناف الى غرفة الاتهام ، وتفصل فيه على وجه الاستعجال .
- مادة ١٦٧ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
- يرفع الاستئناف الى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة الا اذا كان الأمر المستأنف صادرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى فى جناية فيرفع الاستئناف الى مستشار الاحالة .
- ويفصل فى الاستئناف على وجه الاستعجال .

مستثنان

١٤٤٧ - ليس فى القانون ما يمنع من أن يقوم رئيس النيابة الذى أصدر الأمر المستأنف من تمثيل النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الاحالة .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٤٤٨ - لا يجوز الطعن بالنقض فى أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٠ ص ١٣٠٩)

مادة ١٦٨

لا يجوز فى مواد الجنايات تنفيذ الأمر الصادر بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ١٦٦ ولا قبل الفصل فيه اذا رفع فى هذا الميعاد .

ولمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أن تأمر بمد حبس المتهم طبقا لما هو مقرر فى المادة ١٤٣ .

واذا لم يفصل فى الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به وجب تنفيذ الأمر الصادر بالافراج فورا .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وحتى لا يتأثر التحقيق بالافراج عن المتهم بناء على أمر عارضت فيه النيابة نص على أنه فى حالة ما اذا كان الأمر المعارض فيه يقتضى الافراج عن المتهم وعارضت فيه النيابة فيستمر حبس المتهم حتى يفصل فى هذه المعارضة . ولما كان للنيابة أن تعارض حتى نهاية المدة العادية المخولة لها نص على عدم الافراج على المتهم الا بعد انتهاء هذا الميعاد . ومن المفهوم أن المعارضة التى تمنع الافراج هى المعارضة التى تقدم من النيابة فقط ، وأما المعارضة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية فلا توقف تنفيذ أمر الافراج .

مادة ١٦٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر بالافراج المؤقت قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه

فى المادة ١٦٥ ولا قبل الفصل فى الاستئناف اذا رفع فى الميعاد .

مادة ١٦٩

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الأمر الصادر بأن لا وجه لأقامة الدعوى جاز للجهة المرفوع اليها الاستئناف أن تحكم عليه لامتهم بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف إذا كان لذلك محل .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكور الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٦٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية ، جاز لفرد الماتهام أن يحكم عليه بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف .

الفصل الثالث عشر

في مستشار الاحالة

المواد من ١٧٠ الى ١٩٦

- ألغيت هذه المواد بالقرار بنانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

مادة ١٧٠ :

يتولى قضاء الاحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية مستشار او اكثر تعينه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية في مبدأ كل سنة قضائية ، مع مراعاة حكم البند الاول من المادة ٣٦٧ .

وترفع الى مستشار الاحالة دعاوى الجنايات طبقا للمواد ١٥٨ و ١٦٧ و ٢١٠ و ٢١٤ ، ويباشر عدا ذلك الاختصاصات الأخرى المخولة له في القانون .

واذا كان الذي تولى قضاء التحقيق مستشارا ، عملا بالمادة ٦٥ ، فتكون له جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة والمستشار الاحالة .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المواد ١١١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ من القانون السابق .
- مادة ١٧٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تشكل غرفة الاتهام في كل محكمة ابتدائية من ثلاثة من قضاتها .
- وفي حالة ما اذا كان التحقيق قد باشره أحد مستشاري محكمة الاستئناف ، تشكل غرفة الاتهام من ثلاثة من مستشاري تلك المحكمة .

حکمان

الفقرة الثانية

١٤٤٩ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ اجراءات جنائية انما بخول النيابة العامة حق رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل فى التصرف فى الجنايات التى تحال اليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة ، وغاية الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم ، فان لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جناية مما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها فان قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

(١١/٢/١٩٦٣ احكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٤٥٠ - ان نظر دعوى الجناية لدى قاضى الاحالة هو مرحلة ذات شأن فى المحاكمة الجنائية والاخلال بها يعتبر اخلالا باجراء جوهرى فى الدعوى ماس بالنظام العام ، فكل جناية يجب أن ينظرها قاضى الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات حتى ولو كانت هذه الجناية مرتبطة بجناية أخرى سبق أن قدمها قاضى الاحالة الى المحكمة ، فلا يجوز للنياية العمومية أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنايات رأسا بجناية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجناية أخرى اعتمادا على أن تلك الجناية الجديدة مرتبطة بالجناية الأخرى المنظورة أمام المحكمة فعلا ، لأن هذا الارتباط لا يمكن بحال أن يتخذ شفيعا فى مخالفة القانون بتخطى مرحلة الاحالة .

(٣/٦/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٦ ص ٤٩٠) .

مادة ١٧١ :

على مستشار الاحالة عند وصول ملف القضية اليه أن يحدد الدور الذى ستنظر فيه وأن يعد جدول قضايا كل دور من ادوار الانعقاد ، ويأمر باعلان المتهم وباقى الخصوم باليوم الذى يحدد لنظر القضية .

ويجوز له أن يعقد جلساته فى غير الايام المأمينة أو فى غير مقر المحكمة.

كلما اقتضت الحال ذلك •

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تعقد غرفة الاتهام مرة كل اسبوع • ويجوز عقدها في غير الايام الميينة لانعقادها كلما اقتضت الحال ذلك •
- ولها أن تعقد جلساتها في غير مقر المحكمة •

مادة ١٧٢ :

تعلن النيابة العامة المتهم وباقي الخصوم بالجلسة المحددة لنظر القضية قبل انعقادها بثلاثة ايام على الأقل •

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- في الاحوال التي يجب فيها عرض الامر على غرفة الاتهام ترسل النيابة العامة الاوراق فوراً الى قلم كتاب المحكمة ، وتعلن الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور في ظرف ثلاثة ايام •

الأحكام

١٤٥١ - لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم اعلان الأمر الاحالة لا يبنى عليه بطلانه ، وأن قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وأن ما يصدره مستشار الاحالة من قرارات لا يعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لاختصاص أوامره لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان ، فضلاً عن أن ابطال أمر احالة الدعوى الى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضي اعادتها الى مرحلة الاحالة ، وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا تجوز اعادة الدعوى اليها بعد دخالها في حوزة المحكمة ، وأن أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فاذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطاءه ميعاداً لحضر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى •

(١٩٨٣/٤/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

١٤٥٢ - استقرت أحكام محكمة النقض على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق وأن تغلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة ، حتى بفرض عدم اعلانه ، لا يبطل القرار بالاحالة الى المحكمة فالقانون لم يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات وابداء دفاعه بشأنه أمامها ، ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان هذا الاجراء والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز .

(١٩٨٣/٣/٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٥ ص ٣٢٨ ، ١٩٧٣/٦/١١ س ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠ ، ١٩٧١/١٠/١٧ س ٢٢ ق ١٣١ ص ٥٣٩) .

١٤٥٣ - ليس في عدم حضور الطاعن أمام مستشار الاحالة أو حتى عدم اعلانه - بفرض حصوله - ما يعيب اجراءات الاحالة التي لا تعدو أن تكون من مراحل التحقيق التي لم يستوجب القانون حضوره فيها ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ، يجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنه أمامها .

(١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٦ ص ٥٤٤)

مادة ١٧٣ :

يعقد مستشار الاحالة جلساته في غير علانية ، ويصدر أوامره بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة والمتهم وباقي الخصوم .
• ويجوز له أن يدعو المحقق ليقدم كل ما يلزم من ايضاحات .
• ويجب أن تشتمل أوامره سواء أكانت بالاحالة الى المحكمة أو بأنه لا وجه لاقامة الدعوى على الأسباب التي بنيت عليها .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
• وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تعقد غرفة الاتهام جلساتها في غير علانية ، وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات المحصوم وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها منه .
- ويجوز أن يدعى قاضى التحقيق ليقدم كل ما يلزم من الايضاحات .
- مادة ١٧٣ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
- « تستبدل عبارة المحقق بعبارة قاضى التحقيق فى المادة ١٧٣ فقرة ثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ » .

الأحكام

الفقرة الأولى

١٤٥٤ - غرفة الاتهام باعتبارها هيئة تحقيق لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ اجراءات جنائية الخاصة باجراءات التحقيق بجلسة المحاكمة ، وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون اجراءات نظر الدعوى امامها . فالنمى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون اذ لم تستجوب غرفة الاتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدنى - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله ، وبالتالي لا يكون هذا النمى مقبولا .

(٨/١٠/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥١ ص ٦٠٤)

الفقرة الثالثة

المراد بتسبيب أوامر مستشار الاحالة

١٤٥٥ - من المقرر أن مستشار الاحالة وان لم يكن من وظيفته البحث عما اذا كان المتهم مدانا فان من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مسببا بما يراه فى كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته ، الا أن ذلك مشروط بأن يشمل أمره على ما يفيد أنه محص الدعوى وأدلة الشبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة .

(٢/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣ ص ٢٢ ،

٢٠/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٩٧ ص ١٢٢٨ ، ٢١/١٢/١٩٧٠ ق ٢٩٨

ص ١٢٣١)

١٤٥٦ - المحكمة من تسبب الأمر الصادر من مستشار الإحالة - بإحالة واقعة الجناية الى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى - على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في اسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٣ ص ٥٠٩)

١٤٥٧ - ان التسبب يعتبر شرطاً لازماً لصحة أوامر مستشار الإحالة وذلك بالقدر الذي يقتضيه المقام في الدعوى في حدود وظيفته باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم ، اذ هو اجراء جوهري لتأكيد جديتها وضمان رقابة محكمة النقض عليها ، لما كان ذلك وكان الثابت من كتاب المحامي العام أن الأمر المطعون فيه لم تحرر أسبابه حين نظر النظم فانه يكون باطلا واجب النقض .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٩ ص ١٤٩٦)

١٤٥٨ - أوجب المادة ١٧٣ اجراءات أن يشتمل الأمر الصادر من مستشار الإحالة سواء كان بالإحالة أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على الأسباب التي بنى عليها ، وذلك لاسباغ صفة الجدية على هذه المرحلة ، ولم يستلزم القانون أن يتضمن تسبب الأمر - وهو جزء من قضاء التحقيق - بيانات معينة أسوة بما فعله في المادة ٣١٠ في أحكام الادانة الصادرة من قضاء الحكم .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٣ ص ١٩٦٧ ،

١٩٦٩/٦/٢٣ ق ١٨٣ ص ٩٢٦)

١٤٥٩ - المحكمة من ايجاب تسبب الأمر الصادر من مستشار الإحالة على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون هي الرغبة في اسباغ طبة الجدية على مرحلة الإحالة ، فمستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما اذا كان المتهم مداناً ، فإن من حقه بل من واجبه هو في سنبل اصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسيماً بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها ، والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته وهو المعنى الذي يتفق ووظيفة ذلك القضاء ، كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية ، والقرار منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى يخضع في تقريره وفقاً

للمادة ١٩٥ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

(١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٤ ص ٧٣٠)

صور لا يشوبها بطلان

١٤٦٠ - ان القانون وان استلزم أن يشمل الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو من مستشار الاحالة بداءة على الأسباب التى بنى عليها فانه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة - على حسب الأحوال - الأمر بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الطعن المرفوع اليها عنه ، بما مفاده انه اذا أورد مستشار الاحالة أو غرفة المشورة أسبابا للأمر الصادر منه فى هذا الصدد فانها تعد أسبابا مكملة للأسباب التى بنى عليها الأمر المطعون فيه أمام أيهما .

(١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٢ ص ١٠٧٩)

١٤٦١ - البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فى شأن اصدار قاضى التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو استئناف هذا الأمر والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون الواردتين فى الفصل الخاص بمستشار الاحالة - أن القانون وان استلزم أن يشتمل الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الأسباب التى بنى عليها ، فانه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة أمره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الاستئناف المرفوع اليه عنه . ومن ثم فلا تشريب على الأمر المطعون فيه اذ هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه مكتفيا بها دون أن ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها ، وأحال فى رده على ما استندت اليه الطاعنة فى استئنافها على ما أقيم عليه ذلك الأمر .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٤٦٢ - لا يلزم لصحة قرارات مستشار الاحالة صدورها باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان الا في الأحكام ، وقضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨)

١٤٦٣ - قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، ومن ثم فانه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الشعب ، ما دام الدستور لا يوجب هذا البيان الا في الأحكام .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٣١ ص ١٨١)

١٤٦٤ - ان البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ اجراءات جنائية قاصر على الأحكام ولا يطبق الا عليها ، لما لها من حجية خاصة حيث تكتسب قوة الأمر المقضى متى صارت نهائية وتمتنع معها اعادة محاكمة المتهم عن ذات الواقعة التي حكم عليه من أجلها لاي سبب كان ومهما تكشف بعد ذلك من دلائل بينما أوامر مستشار الاحالة محدودة الحجية وصدورها لا يمنع من اعادة التحقيق عن ذات الواقعة أو في حالة ظهور دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ اجراءات ، ومن ثم فان القول ببطلان الأمر الصادر من مستشار الاحالة لعدم تحرير أسباب له خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يكون ولا سند له من القانون .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦)

١٤٦٥ - من المقرر أن قرارات مستشار الاحالة لا تعد أحكاما في المعنى القانوني الصحيح ، اذ أن الحكم قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ومختصة في موضوع دعوى رفعت اليها وفقا للقواعد الاجرائية المقررة ، في حين أن أوامر مستشار الاحالة تصدر منه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم ولا تتضمن قضاء في موضوع أي من الدعويين الجنائية أو المدنية بل هو مجرد تقدير مبدئي لحكم القانون

أو لكفاية الدلائل قبل المتهم من حيث جدوى الوصول الى مرحلة المحاكمة .
ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٣ اجراءات من وجوب اشتغال
أوامر مستشار الاحالة على الأسباب التي بنيت عليها ما دام أنه لا يوجد
نص في القانون يحدد أجلا معيناً لتحرير أسباب القرارات التي يصدرها
وايداعها على نحو ما فعل الشارع بالنسبة للأحكام في المادة ٣١٢ اجراءات .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦)

١٤٦٦ - ان القصور في أسباب قرار الاحالة لا يبطل المحاكمة
ولا يؤثر على صحة اجراءاتها .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

مادة ١٧٤ :

يكون مستشار الاحالة ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق
بنظام الجلسة .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في
١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت
المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
مادة ١٧٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لغرفة الاتهام عند النظر في مد الحبس الاحتياطي ، او في الاستئناف التي يرفعها
المحسوم ، او في الاوامر الصادرة بالاحالة اليها من قاضي التحقيق ، ان تجري تحقيقا
تكميليا .

مادة ١٧٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تضاف عبارة او النيابة العامة بعد عبارة قاضي التحقيق الى المادة ١٧٤ .

حكم

١٤٦٧ - لقاضي الاحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنب في الجلسة
التي يعقدها .

(١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٦)

(ص ٥٧٧)

مادة ١٧٥ :

لـمـسـتـشـار الـاحـالـة فـي جـمـيـع الـاحـوال ان يـجـرى بـنـفـسـه تـحـقـيـقـا تـكـمـيـلـيـا ،
او يـنـدب القـاضـي الـذي تـولـى تـحـقـيـق الدـعـوى او النـيـابـة العـامـة لـاجـرائـه ، وتـكـون
لـه فـي حـالـة قـيـامـه بـالتـحـقـيـق كـل السـلـطـات المـخـولـة لـقـاضـي التـحـقـيـق . ومـنـى
انـتـهـى التـحـقـيـق يـصـرح لـلـخـصـوم بـالـاطـلاع عـلـيـه ويـحـدد جـلـسـة يـخـطـر بـها المـتـهـم
وبـاقـي الخـصـوم قـبـل انـعـقـادـها بـثـلاثـة اـيـام عـلـى الـاـقـل لـسـمـاع اـنـوـالـهـم . ويـرـسـل
الـاـوـراق الـى النـيـابـة العـامـة طـبـقـا لـما هـو مـقـرـر فـي المـادـة ١٥٣ .

- مـعدـلة بـالقـانـون رـقـم ١٠٧ لـسـنـة ١٩٦٢ الـصـادر فـي ١١/٦/١٩٦٢ ونـشـر فـي ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجـع ما جـاء بـالمـذكـرة الـايـضـاحـيـة لـلـقـانـون رـقـم ١٠٧ لـسـنـة ١٩٦٢ تـحـت المـادـة ٦٣ .

- لا مـقـابـل لـها فـي القـانـون السـابـق .

مادة ١٧٥ مـن القـانـون رـقـم ١٥٠ لـسـنـة ١٩٥٠ :

لـغـرـة الاتـهـام عـند النـظـر فـي مـد الحـبـس الـاحـتـيـاطـي ، او فـي الـاسـتـثـنـاءـات الـتي تـرـفـع لـها
عـن قـرارات قـاضـي التـحـقـيـق ، ان تـتـصـدى لـلمـوضـوع وتـتـولـى بـنـفـسـها اـتـمـام التـحـقـيـق ، ثم تـصـدر
امـرـها طـبـقـا لـلـمـادـة ١٧٩ .

الأحكام

١٤٦٨ - النـعـى عـلـى الأـمـر المـطـعـون فـيـه بـوجـود نـقـص نـى بـعـض نـقـاط
التـحـقـيـق غـيـر مـقـبـول ما دامت الطـاعـنة نـم تـطـلب أـمـام مـسـتـشـار الـاحـالـة اجـراء
تـحـقـيـق مـعـيـن ولم يـر هـو مـن جـانـبـه مـجـالا لـاجـراء تـحـقـيـق تـكـمـيـلـي .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النـقـض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٤٦٩ - ان المـادـة ١٧٥ اجـراءات جـنـائـية جـاء نـصـها مـطـلـقا فـي مـنـح
مـسـتـشـار الـاحـالـة الحـق فـي جـمـيـع الـاحـوال فـي ان يـجـرى تـحـقـيـقـا تـكـمـيـلـيـا و يـكـون
لـه عـندئـذ كـل السـلـطـات المـخـولـة لـقـاضـي التـحـقـيـق و مـن بـيـنـها سـلـطـة الأـمـر
بـحـضـور المـتـهـم او بـالقـبـض عـلـيـه و احـضـاره و كـذلك سـلـطـة الأـمـر مـن جـديـد
بـالقـبـض عـلـى المـتـهـم المـفـرج عـنـه او بـحـبـسـه . هـذا ولم يـسـتـلـزم الشـارـع لـصـحـة
هـذه الاجـراءات كـما ذـهـب الطـاعـن فـي أسـباب طـعـنـه ان يـصـدر مـسـتـشـار الـاحـالـة
بـادى ذى بـدء قـراراً بـاجـراء التـحـقـيـق حـتى يـسـوـغ لـه القـبـض عـلـى المـتـهـم ، بـل
ان أـمـره بـالقـبـض يـعـد فـي ذـاتـه اجـراء مـن اجـراءات التـحـقـيـق الـتي يـمـلـكـها دـون
مـقـيد طـبـقـا لـلـنـصـوص المـشـار الـيـها .

(١٩٧٣/٥/٢١ أحكام النـقـض س ٢٤ ق ١٣٢ ص ٦٤٥)

١٤٧٠ - حق غرفة الاتهام في إجراء تحقيق تكميلي وحقها في التصدي للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من إطلاقات غرفة الاتهام موكول لتقديرها، وخاضع لسلطانها تباشره ما تراءت لذلك وجها وتدعه إذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٩ ص ٦٣٥)

مادة ١٧٦

إذا رأى مستشار الأحالة أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المنهم غير كافية، يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج عن المتهم المحبوس احتياطيا ما لم يكن محبوسا بسبب آخر .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٥٢/٦/١١ ونشر في ١٩٥٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحميم المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تتكلم هذه المادة عن شكل آخر من أشكال التصدي عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق بعد انتهاء التحقيق في جناية لاحتها إلى محكمة الجنايات بتحويل المعرفة حق توسيع دائرة الاتهام ليشمل وقائع أخرى أو متهمين آخرين وإجراء التحقيق اللازم لذلك .

مادة ١٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
لغرفة الاتهام عند استعمالها حق التصدي طبقا للمادة السابقة ، أو عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أن تدخل في الدعوى وقائع أخرى ، أو أشخاصا آخرين ، وأن تجرى التحقيق اللازم لذلك .

مادة ١٧٦ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
لغرفة الاتهام عند استعمالها حق التصدي طبقا للمادة السابقة ، أو عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن تدخل في الدعوى وقائع أخرى أو أشخاصا آخرين وأن تجرى التحقيق اللازم لذلك .

الأحكام

١٤٧١ - بحسب مستشار الأحالة أن يرى أن الأدلة على المنهم غير

كافيا لرجحان الحكم بادانته كى يصدر أمرا بآلا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله تطبيقا لنص المادة ١٧٦ اجراءات جنائية ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها وخلا أمره من عيوب التسبيب .

(١٩٧٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٧ ص ٦٥٨)

١٤٧٢ - ان المادة ١٧٦ اجراءات جنائية قيدت سلطة مستشار الاحالة فى اصدار الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، بأن تكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون او أن تكون الأدلة غير كافية ، مما مؤداه أنه لا يجوز أن يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم أهمية الواقعة المطروحة عليه .

(١٩٧٤/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣١ ص ٦١٢)

١٤٧٣ - الأصل أن لمستشار الاحالة فى سبيل تكوين عقيدته ان يأخذ برأى دون آخر ، ومن حق مستشار الاحالة أن يأخذ بأى قرينة دليلا تقضائه ، لأن سلطته فى الموازنة والترجيح تقتضيه تقدير عناصر الدعوى المطروحة أمامه .

(١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٣ ص ٥٦٩)

١٤٧٤ - ليس لقرار قاضى الاحالة من القوة الا بالقدر الوارد فى نصه .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٠)

(ص ١٨٦)

مادة ١٧٧ :

إذا رأى مستشار الاحالة ان الواقعة جنحة او مخالفة يأمر بإحالتها الى المحكمة الجزئية المختصة ما لم تكن من الجنج التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - على الجنج المفضرة بأفراد الناس - فيحيلها الى محكمة الجنائيات .

وإذا كان الامر صادرا بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية يجب على

النيابة العامة أن تقوم فوراً بإرسال جميع الأوراق إليها وبإعلان الخصوم بالحضور أمامها في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة في المادة ٢٣٣ .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
مادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

في الأحوال المقدمة في المواد الثلاث السابقة ، يجوز لغرفة الاتهام أن تندب أحد أعضائها ليقوم بأجراء التحقيق ، ويكون للقاضي المندوب كل السلطة المخولة لقاضي التحقيق .
ولها أن تندب لذلك قاضي التحقيق .

مادة ١٧٧ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

فقرة ثانية :

ولها أن تندب قاضي التحقيق أو النيابة العامة حسب الأحوال .

مادة ١٧٨ :

إذا رأى مستشار الإحالة أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

وإذا وجد شك فيما إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة فيجوز له أن يأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتعكم بما تراه .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

متى انتهى التحقيق المذكور في المادة ١٧٥ ، يخطر الخصوم للإطلاع عليه ، ثم يرسل إلى النيابة العامة طبقاً لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

الأحكام

١٤٧٥ - قضاء الحكم المطعون فيه بأن أمر الإحالة نهائي لا يجوز التعرض لأمر بطلانه لأي سبب كان ، لما يؤدي إليه منطق بطلانه من إحالة

الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها فى حوزة المحكمة قضاء صحيح .

(١٩٧١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٤ ص ٢٦٤)

١٤٧٦ - من حق مستشار الاحالة بل ومن واجبه وهو بسبيل اصدار قراره أن يمحس الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمرا مسببا بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . والمقصود من كفاية الأدلة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته ، وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٣ ص ٥٥٩ ،

١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦ ، ١٩٦٩/٥/٢٦ ق ١٥٤ ص ٧٦٣ ،

١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ق ١١٣ ص ٥٦٩)

١٤٧٧ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل فى طلب التعويض الذى يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، ومن ثم فإن تعيب القرار المطعون فيه بالحطأ فى تطبيق القانون لأن الغرفة فى قرارها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لم يفصل فى التعويضات يكون على غير أساس .

(١٩٦٢/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥١ ص ٦٠٤)

١٤٧٨ - أضفت المادة ١٧٨ اجراءات جنائية على غرفة الاتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الاثبات والنفى من غير أن تكون سلطتها فى الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

(١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٣٠ ص ١٠٢)

مادة ١٧٩ :

لـمـسـتـشـار الاحالة فى جميع الأحوال أن يغير فى أمر الاحالة الوصف القانونى للفعل المسند الى المتهم وأن يضيف الظروف المشددة التى تبين له وأن يدخل فى الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين بشرط أن يكون التحقيق قد تناول هذه الوقائع وأن لا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أمر أو حكم حاز قوة الشئ المضى .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى اليها طبقا للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها ادانته ، تأمر بإحالتها الى محكمة الجنايات .
ويجوز لها إحالتها الى المحكمة الجزئية طبقا للمادة ١٥٨ .

وإذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة تأمر بإحالتها الى المحكمة المختصة بنظرها
وإذا وجد شك في وصف التهمة ان كانت جنحة أو جنائية ، يجوز إحالتها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

ونقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق فورا الى المحكمة المحالة اليها الدعوى .
وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو كانت الدلائل غير كافية تصدر غرض الاتهام أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وتأمر بالافراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا .
السبب آخر .

مادة ١٧٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

مقره أولى :

إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها ادانته تأمر بإحالتها الى محكمة الجنايات .

حكم

١٤٧٩ - مفهوم المادة ١٧٩ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن لمستشار الاحالة أن يكيف الواقعة المعروضة عليه التكييف الذي يراه مطابقا للقانون وأن يسبغ عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات ما دامت تحتل وصفا آخر غير ذلك الوصف المقدم له . ولما كانت الواقعة على الصورة التي أوردتها القرار المطعون فيه وما دلت عليه صحيفة الحالة الجنائية للمتهم الأول تكون جنائية شروع في سرقة ، فإن القرار المطعون فيه بإحالة الأوراق الى المحكمة الجزئية المختصة باعتبار الواقعة جنحة يكون مخطئا في القانون بما يتعين معه نقضه واعتبار الواقعة جنائية شروع في سرقة واعادة القضية الى مستشار الاحالة بهذا

الوصف .

(١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٧ ص ٢٩٢ ،
١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ق ١٣٣ ص ٧٠٣)

مادة ١٨٠ :

إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء كانت الدعوى أحيلت اليها من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق أو من مستشار الاحالة ، يجب على مستشار الاحالة إذا رأى أن الأدلة على المتهم كافية أن يحيل الدعوى الى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأى أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز له إحالتها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه ، ويراعى في ذلك حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- نقابل المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من القانون السابق .
- مادة ١٨٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية ، سواء أكانت الدعوى أحيلت اليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها لتفسير في الدعوى أن يحيلها الى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن يحيلها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

الأحكام

١٤٨٠ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جناية يوجب على مستشار الاحالة عند طرح ذات الواقعة عليه إذا رأى أنها جنحة ألا يعيدها الى محكمة الجنح بل عليه أن يحيلها الى محكمة الجنايات بطريق الحيرة بين الجناية المسندة الى المتهمين في تقرير الاتهام المقدم من النيابة وبين الجنحة التي ارتآها هو ، ومخالفة ذلك خطأ في القانون .

(١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٨ ص ٢٣٤ ،
١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٨٧ ص ٩٣١)

١٤٨١ - لا يجوز لغرفة الاتهام إعادة القضية الى المحكمة الجزئية

ما دام أنها قد حكمت نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جنائية ، وكل ما تملكه سلطة الاحالة اذا رأت وجها للسير في الدعوى أن تحيلها الى محكمة الجنايات اما بوصف الجنائية أو بوصفى الجنائية والجنحة معا بطريق الحيرة ، يستوى في ذلك أن يكون وصف الجنائية محل شك في نظرها أو أن يكون وصف الجنحة هو الوصف الظاهر .

(١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٧ ص ٥٣٠)

١٤٨٢ - من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة وان الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ، بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ، ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا ، اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها ، بل ان القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد المنازع السلبي والايجابي . لما كان ذلك فان عرض الدعوى على مستشار الاحالة بعد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدور القرار بحالتها الى محكمة الجنايات ونظر هذه الأخيرة لها يكون متفقا مع صحيح القانون .

(١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٦ ص ٥٤٤)

١٤٨٣ - اذا كانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنايات بطريق الحيرة بين وصفى الجنائية والجنحة فانه من المتعين على محكمة الجنايات وفقا لنص المادة ١٨٠ اجراءات جنائية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه ، فاذا تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تفصل فيها ما دام الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا له حجيته الملزمة بما يحول دون امكان إعادة القضية اليها .

(١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٧ ص ٥٣٠)

١٤٨٤ - اذا أحيل متهمون الى قاضى الاحالة بعضهم بجنائية الضرب المفضى الى الموت وبعضهم بالضرب البسيط فاستبعد مساءلة الاولين عن الوفاة وبذلك استبقى تهمة احداث الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته ، وكانت هذه التهمة من بين ما اتهموا به وشمله قرار الاتهام فانه يكون

واجبا عليه ، وهو لم يجد في الأفعال التي انتهى اليها الا جنحة مخالفا بذلك حكم محكمة الجنج الصادر بعدم الاختصاص والذي أصبح نهائيا ، أن يحيل القضية الى محكمة الجنايات لمحاكمة هؤلاء البعض بطريق الحيرة بين الجناية المسندة اليهم في تقرير الاتهام المقدم اليه من النيابة وبين الجنحة التي انتهى اليها وارتآها هو . فاذا هو لم يفعل وأحال القضية الى محكمة الجنايات على أساس الجنحة وحدها فان قراره يكون مخطئا متعينا نقضه .

(١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٤٨ ص ١٢٤)

١٤٨٥ - ان محكمة الجنج العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية الحكم فيها ، ومن ثم فاذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لان الواقعة جناية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فانه يتعين على غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة الى محكمة الجنايات تطبيقا لأحكام المادة ١٨٠ اجراءات جنائية .

(١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٥ ص ١٢٦)

مادة ١٨١ :

يعين الأمر الصادر بالاحالة الجريمة المسندة للمتهم بجميع أركانها المكونة لها ، وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ، ومادة القانون المراد تطبيقها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

١٤٨٦ - من المقرر أن قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وما يصدره من قرارات لا يعد أحكاما في المعنى الصحيح للقانون ، اذ أن الحكم هو قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا في موضوع دعوى رفعت اليها وفقا للقواعد الاجرائية المقررة في حين أن أوامر مستشار الاحالة تصدر عنه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم ، ومن ثم فانه لا محل لاختضاع هذه الأوامر لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان ، ولما كان القانون قد خلا من وجوب اشتغال قرارات مستشار الاحالة على

اسم من أصدرها فلا وجه للقول ببطلانها لاغفال هذا البيان في ديباجتها ، هذا فضلا عن أن ابطال أمر احالة الدعوى الى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى اعادتها الى مرحلة الاحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز اعادة الدعوى اليها بعد دخولها في حوزة المحكمة .

(١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧ ص ٧٢)

مادة ١٨٢ :

إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تعال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها .

فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تعال الى المحكمة الأعلى درجة .

- راجع المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

تعريف الارتباط

١٤٨٧ - مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في احداها بالبراءة . وانتهاء المحكمة الى قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمة تقليد الاختام والتزوير في الأوراق الرسمية ، يوجب توقيع العقوبة المقررة لأشدها وهي عقوبة التقليد . تحقق موجب الاعفاء من العقاب في الجريمة الأشد يمتنع معه عقوبة الجريمة الأخف .

(١٩٨٦/٦/٤ الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٥٦)

١٤٨٨ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض وجمعت بينها وحدة الغرض فتكونت منها وحدة اجرامية غير قابلة للتجزئة . وان تقدير توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو

عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم قضاءها على ما يحمله قانوننا .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٨ ص ١٢٠)

١٤٨٩ - الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم ، والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها .

(١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٩ ص ٢٤٤ ، ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ١١ ص ٤٣ ، ١٩٨٦/٥/٢١ الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ ق)

١٤٩٠ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالمادة المشار إليها .

(١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥)

الفقرة الأولى

١٤٩١ - الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حده ، إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة في المادة ١٨٢ اجراءات جنائية فنص على أنه اذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا بإحداها ، فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة .

(١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢)

١٤٩٢ - لا توجب المادة ١٨٢ اجراءات جنائية ضم القضايا الا اذا

كان الارتباط بينها غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائعا معا .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٨٧)

١٤٩٣ - اذا كانت جريمة اثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة اخفاء هذه السيارة التي سرقت من دائرة اختصاص المحكمة التي احيلت اليها الدعوى وطبقت في شأن الجريمتين المادة ٣٢ عقوبات فان الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكانيا بالجريمة الثانية التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم التفاتة عن الرد لظهور بطلانه .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢)

الفقرة الثانية ، أثر الارتباط

١٤٩٤ - قواعد التفسير الصحيح للقانون يستوجب بحكم اللزوم العقلي والمنطقي أن تتبع الجريمة ذات العفوية الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها بموجب أثر الارتباط وليس العكس .

(١٩٨٧/٣/١٦ الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦)

١٤٩٥ - لا انطباق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد ، اذ يعتبر الجاني أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها . العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .

(١٩٨٧/١/٢٦ الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٦)

١٤٩٦ - ارتباط جنائية استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته بجنحة احراز سلاح أبيض بدون ترخيص يوجب أن تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة .

(١٩٨٦/١١/٢٣ الطعن رقم ٣٨٢٤ لسنة ٥٦)

١٤٩٧ - أوجب القانون في المادة ١٨٢ اجراءات جنائية نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة باحالتها جميعا بأمر إحالة واحد الى

المحكمة المختصة باحداها أو بضم الدعاوى المتعددة الى محكمة واحدة اذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها ، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . أما في أحوال الارتباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ عقوبات - فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع وتلتزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حده .

(١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥)

١٤٩٨ - ارتباط اللجنة بالجنائية المحالة الى محكمة الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجناح عقوبة عن اللجنة اذا تبين من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجنائية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

(١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٣ ص ٩٣٨)

١٤٩٩ - الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض س ١١ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

١٥٠٠ - تتماسك الجريمة المرتبطة بقوة الارتباط الفانوني الى الجريمة الأصلية وتسير في مجراها وتدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاكمة الى أن يتم الفصل فيها .

(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١)

مادة ١٨٣ :

في أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، اذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها

من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٨٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- في احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، اذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استثنائية ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ، الا في الحالة المصوص عليها في المواد ٦٦ وما بعدها من الدستور .

حکمان

١٥٠١ - قررت المادة ١٨٣ اجراءات جنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه اذا ارتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطا ضمنيا تتوافر به شروط المادة ٣٢ عقوبات اختصت بنظرهما والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تغليباً لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل الا في الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١)

١٥٠٢ - يظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطاً على الجريمتين المرتبطتين الى أن يتم الفصل في موضوعهما ، ولا ينفك عنهما هذا الاختصاص ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١)

مادة ١٨٤ :

يفصل مستشار الاحالة في الأمر الصادر بالاحالة الى المحكمة المختصة في استهوار حبس المتهم احتياطياً او في الإفراج عنه او في القبض عليه وحبسه احتياطياً اذا لم يكن قد قبض عليه او كان قد افرج عنه .

ويتبع عند الإفراج الأحكام الخاصة بالكفالة إذا رأى تعليق الإفراج على تقديمها .

- - معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- - راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- - لا مقابل لها في القانون السابق .
- - مادة ١٨٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- - تفصل غرفة الاتهام في الحبس الاحتياطي طبقاً لحكم المادة ١٥٩ .

مادة ١٨٥ :

عندما يصدر مستشار الاحالة أمراً بالاحالة الى محكمة الجنايات يكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمنتهم أن يقدم في الحال داتمة بالشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال اقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

ويضع مستشار الاحالة قائمة نهائية بالشهود المذكورين ما لم ير أن شهادتهم لا تأثير لها في الدعوى أو أن القصد من طلب حضورهم المثل أو النكاية . ويكلف النيابة العامة اعلان هذه القائمة للمتهم وللمدعى بالحقوق المدنية وعلان الشهود المدرجين بها بالحضور أمام المحكمة .

ولمستشار الاحالة أن يزيد في هذه القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية شهوداً آخرين ، ويجب اخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة لتبدي ملاحظاتها عليه .

- - راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- - معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- - تقابل المادة ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- - مادة ١٨٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

عندما تصدر غرفة الاتهام أمراً بالاحالة الى محكمة الجنايات ، تكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمنتهم أن يقدم لها في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال اقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

وتضع غرفة الاتهام قائمة نهائية بالشهود المذكورين ، وتكلف النيابة العامة باعلانهم ما لم تر أن شهاداتهم لا تأثير لها على الدعوى ، أو أن القصد من طلب حضورهم المثل أو النكاية .

ولغرفة الاتهام أن تزيد في هذه القائمة فيما بعد ، بناء على طلب المتهم أو المدعى

بالحقوق المدنية شهودا آخرين ، ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة .

حكم

١٥٠٣ - أنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل من عدم اجابة المتهم الى طلب سماع شهود النفي ما دام لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ ، الا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المشار اليه ، ومن ثم فلا يجوز اذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة أو منتجا فيها أن ترفض المحكمة سماعهم الا اذا رأت أن الغرض من طلب سماعهم هو المطلب أو النكايه .

(١٣/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٦ ص ٥٢٢)

مادة ١٨٦ :

يعلن كل من الخصوم شهوده الذين لم يدرجوا في القائمة السابقة بالخصوم على يد محضر على نفقته مع ايداع مصاريف انتقالهم قلم الكتاب .

- تقابل المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

حكمان

١٥٠٤ - ما دام المتهم لم يطلب الى قاضي الاحالة اعلان الشاهد الذي يريد أن تسمعه المحكمة ولم يتم باعلانه اذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع اذا هي لم تجبه الى طلب سماع هذا الشاهد .

(١١/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٥ ص ٣٤٠ ،

٦/٢/١٩٥١ ق ٢٢٩ ص ٦٠٦)

١٥٠٥ - النيابة غير مكلفة باعلان شهود النفي الذين يريد المتهم الاستشهاد بهم الا في حالة ما اذا قدم المتهم الى قاضي الاحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات حتى اذا قرر

القاضي في هذه الحالة أن الطلب جدى كلف النيابة باعلانهم بالحضور أمام تلك المحكمة .

(١٩٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٤ ص ٣١١)

مادة ١٨٧ :

يجب على النيابة العامة وباقي الخصوم أن يعلن كل منهم الآخر قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بأسماء الشهود المعلنين من قبله ولم تدرج أسماؤهم في القائمة المذكورة مع بيان موضوع شهادة كل منهم .

- تقابل المادتين ١٩ و ٢٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

١٥٠٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٨٧ إجراءات جنائية صريح في وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة . وانه اذا كان الطاعن لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ، ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢ ، ١٩٦٨/٤/١٦ س ١٩ ق ٧٣ ص ٣٨٣ ، ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ق ١٤٦ ص ٧٧٥ ، ١٩٨٣/٢/٢٢ س ٣٤ ق ٤٩ ص ٥٧)

١٥٠٧ - انه يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ، ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم باعلانهم ، لانهم جميعا لا يعدون شهود نفي بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير انذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح ، غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته في

قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة ،
أو يمكن أن يكونوا قد عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب
الدفاع في وجه طارقيه وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء .

(١٩٧٠/٣/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٥ ص ٣٤١)

١٥٠٨ - لم يتجه مراد القانون حينما رسم الطريق الذي يتبعه
المتهم من اعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة
الجنايات وفقا لنص المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ اجراءات جنائية الى الاخلال
بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ،
ضمانا للمتهم الذي تحاكمه أو الافتئات على حقه في الدفاع .

(١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٩ ص ١٦٦ ،
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩ ، ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٦
ص ٦٠٥)

١٥٠٩ - القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان
الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد
بذلك الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق
الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع
فيها الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها ما دام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع
ما تستخلصه من شهاداتهم ومن عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى
المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .
(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٤ ص ٨٧٦)

١٥١٠ - يتعلق التنظيم الوارد في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ اجراءات
بشهود النفي وحسب .

(١٩٦٩/٢٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩)

١٥١١ - النيابة العامة ليست مجبرة في مواد الجنع على اعلان
أسماء شهودها للمتهم قبل الجلسة ، بل ذلك واجب عليها في مواد الجنايات
فقط .

(١٩٣٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٤)

(ص ٥٩٨)

مادة ١٨٨ :

يندب مستشار الاحالة من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر
أمر منه بإحالة الى محكمة الجنايات ، اذا لم يكن قد وكل من يقوم
بالدفاع عنه .

واذا كان لدى المحامي المنتخب من قبل مستشار الاحالة أعذار أو موانع
يريد التمسك بها فيجب عليه ابدؤها بدون تأخير . فاذا طرأت عليه
ارسال ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانعقاد
وجب تقديمها الى رئيس محكمة الاستئناف .

اما اذا طرأت بعد فتح دور الانعقاد فتقدم الى رئيس محكمة الجنايات
واذا قبلت الأعذار يندب محام آخر .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- تعين غرفة الاتهام من تلقاء نفسها مدافعا لكل متهم بجناية صدر أمر بإحالة الى محكمة
الجنايات ، اذا لم يكن قد انتخب من يوم بالدفاع عنه .
- واذا كان لدى المدافع المعين من قبل غرفة الاتهام أعذار أو موانع يريد التمسك بها
يجب عليه ابدؤها بدون تأخير . فاذا طرأت عليه بعد ارسال ملف القضية الى رئيس
محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانعقاد ، وجب تقديمها الى رئيس محكمة الاستئناف .
- فاذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد تقدم الى رئيس محكمة الجنايات . واذا قبلت الأعذار
يعين مدافع آخر .

مادة ١٨٩ :

يرسل ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف فورا ، واذا طُلب
محامي المتهم أجلا للاطلاع عليه يحدد له مستشار الاحالة ميعادا لا يجاوز
عشرة أيام يبقى أثناءها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى للمحامي
الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٢٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ١٨٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يرسل في الحال ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة من غرفة الاتهام أو المحكمة

الابتدائية بهيئة استئنافية الى رئيس محكمة الاستئناف . واذا طلب المدافع عن المتهم ميعادا لطلع على ملف القضية ، يحدد له عرفة الاتهام أو المحكمة ميعادا لا يتجاوز عشرة أيام يبتى أثناءها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى للمدافع الاطّاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

حكم

١٥١٢ - الأصل أن الملف المعول عليه هو الملف الأصلي للدعوى . لا الملف المنسوخ ، وقد كان في مكنة الدفاع الاطلاع على الأوراق اذا طلب . ذلك عملا بالمادة ١٨٩ اجراءات .

(١٩٦١/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٢ ص ٨٦٥)

مادة ١٩٠ :

تعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٣/٢٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- ماده ١٩٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يبلغ أمر الاحالة الى النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره ، ويجب اعلانه الى باقى الخصوم في ميعاد ثلاثة أيام .
- وعلى النيابة العامة أن تكلف المتهم على وجه السرعة بالحضور أمام المحكمة المختصة حسبما جاء في أمر الاحالة .

حكمان

١٥١٣ - ان عدم اعلان الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يبنى عليه بطلان هذا الأمر .

(١٩٦٦/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٨ ص ١٢٨٢)

١٥١٤ - القضايا التي تكون قد عرضت على قاضى الاحالة وأصدر قراره باحالتها الى محكمة الجنايات دون تحديد جلسة لها واعلانها ، تعتبر القضية منظورة أمام محكمة الجنايات .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٠ ص ٧١٢)

مادة ١٩١ :

إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .
- قارن المادة ٢٢٤ من القانون السابق .

الأحكام

١٥١٥ - تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - حتى يفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحكمة ، فالقانون لم يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها . ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الإجراء والا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠)

١٥١٦ - لا محل للتمسك ببطلان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لعدم اعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام ، إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقاً للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم يخول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالاته إلى محكمة الجنايات .

(١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٧ ص ١٢١٧)

١٥١٧ - قانون الإجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات ، وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

(١٩٥٥/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٨ ص ١٥٥٣ ،

١٩٥٤/٢/٢٤ س ٥ ق ١١٧ ص ٣٥٥)

١٥١٨ - ان كل ما خوله القانون للمتهم الذي لم يعلن بالحضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة بدفاعه لهذه الغرفة ، واذن فمتى كان أساس الطعن هو الاخلال بحق الطاعن في استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام لبطلان في اجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه ، وكانت محكمة الجنايات اذ تقدم لها بهذا الدفع منحتة أجلا لاستيفاء دفاعه وكان القانون لا يخول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بحالته على محكمة الجنايات ولا تستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط أساسي لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه في المادة ١٩١ اجراءات جنائية ، متى كان ذلك فان الخطأ في اجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم .

(١٩٥٣/٢/٩ أحكام النقض س ٤ ق ١٨٢ ص ٤٨٦)

مادة ١٩٢ :

إذا طرأ بعد صدور الأمر بالاحالة ما يستوجب اجراء تحقيقات تكميلية .
فعلى النيابة العامة أن تقوم باجرائها وتقدم المحضر الى المحكمة .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٩٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا طرأ بعد صدور الأمر بالاحالة ما يستوجب اجراء تحقيقات تكميلية فللنيابة العامة أن ترفع الأمر الى قاضي التحقيق لهذا الغرض ، ويقدم محضر التحقيق الذي يجريه الى المحكمة .

الفصل الرابع عشر

فى الطعن فى أوامر مستشار الاحالة

مادة ١٩٣ :

للىناىب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى
الامر الصادر من مستشار الاحالة بألا وجه لاقامة الدعوى .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ وشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ١/١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

ماده ١٩٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للىناىب العام وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض فى الامر

الصادر من عرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

الأحكام

من له حق الطعن

١٥١٩ - ان المادة ١٩٣ اجراءات جنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة
النقض فى الامر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى
الا للمدعى بالحقوق المدنية وللىناىب العام وللمحامى العام فى دائرة اختصاصه ،
ولئن جاز للىناىب العام او المحامى العام أن يوكل أحد أعوانه فى التقرير
بالطعن الا أنه اذا كانت أسباب الطعن هى أساسه وجوهره فيتعين أن يوقعها
النائب العام أو المحامى العام ، فاذا ناط وضع الأسباب بأحد أعوانه لزم أن
يقرها هو .

(١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٣ ص ١١٩٨)

١٥٢٠ - لا يجوز الطعن بالنقض فى الامر الصادر من مستشار
الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا للمدعى بالحقوق المدنية وللىناىب
العام بنفسه وللمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما ،
والقانون انما أراد أن يصدر الطعن من النائب العام أو المحامى العام حتى

يكون في ذلك ضماناً للمتهم ، فإذا وكل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالطعن في قلم الكتاب كان عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها ، إذ أن الأسباب هي في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعتها من أخص خصائصها أما إيداع ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن .

(٢٠/٤/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٠ ص ٣٩٠)

١٥٢١ - ان المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات اذ خولت للنائب العمومي الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من قاضي الاحالة انما أرادت أن يصدر الطعن من النائب العمومي نفسه حتى يكون في ذلك ضماناً للمتهم الذي قرر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه أو أن الفعل المسند اليه لا يعدو أن يكون جنحة أو مخالفة . فإذا وكل النائب العمومي أحد أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب - وهو عمل مادي يستوى فيه أن يباشره النائب العمومي بنفسه أو أن يكمل أمره الى غيره بتوكيل منه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب ذلك الطعن . فإذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع هو على ورقتها بما يفيد إقراره إياها لأن الأسباب هي في الواقع كل شيء ووضعتها من أخص اختصاصات النائب العمومي . أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بانطعن .

(١٣/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٠)

ص ٩٦ ، ٣/٥/١٩٤٩ ج ٧ ق ٨٩٦ ص ٨٧٠)

١٥٢٢ - ان مؤدى نص المادتين ١٩٣ اجراءات جنائية والمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن المحامي العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة أو التوقيع على أسباب الطعن الا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فانه لا يباشر حق الطعن أو التوقيع على الأسباب الا بتوكيل خاص من النائب العام .

(١٠/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٨ ص ١٠١٨ ،

١٠/٣/١٩٦٩ ق ٦٨ ص ٣١٦)

١٥٢٣ - متى كان رئيس النيابة قد قرر بالطعن في قلم الكتاب بصفته دون أن ينص في تقريره على أنه كان موكلا في ذلك توكيلا خاصا من النائب العام أو المحامي العام ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا ، ولا يقوم مقام هذا التنصيب أن يكون الطعن قد حصل التقرير به من رئيس النيابة بالوكالة فعلا عن أحدهما ما دام هو لم يذكر هذه الصفة صراحة في التقرير ، وذلك لأن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة فيجب أن تحمل في ذاتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

(١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٨ ص ٩٨١)

١٥٢٤ - للنائب العمومي وحده بصفته نائبا عاما حق تقرير الطعن بالنقض في قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى . فالتقرير الذي يصدر من رئيس النيابة في الطعن في مثل هذا القرار من غير أن يكون لديه توكيل خاص من النائب العام يعتبر باطلا شكلا . ولا محل للتمسك بمبدأ عدم تجزئة النيابة والقول بأن عمل الرؤوس يعتبر صادرا من الرئيس ، لأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ قصد به أن يحتفظ للنائب العام وحده بهذا الحق بنص صريح ، اذ في ذلك ضمان للدفاع يحول دون التسرع في رفع الطعون .

(٢٩ / ١١ / ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥ ص ٤٨)

١٥٢٥ - الكتاب المرسل من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على التقرير بالطعن بالنقض مع ايداع الأسباب في الميعاد القانوني لا يعد توكيلا منه بالطعن ، اذ أن الموافقة على اتخاذ اجراء لا يفيد التوكيل في اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا لصدوره ممن لا يملك التقرير به قانونا .

(٢٠ / ٢ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٦ ص ٢٤٦)

١٥٢٦ - اذ خولت المادة ١٩٣ اجراءات المدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، فقد جاء نصها عاما مطلقا غير مقيد ببلوغ مقدار التعويض

المدعى به نصابا معيناً .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٤ ص ٧٦٣)

١٥٢٧ - حق المجنى عليه فى الطعن فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لا ينتقل الى ورثته .

(١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٥ ص ٤٣٠)

١٥٢٨ - ان المادة ١٩٣ اجراءات جنائية اجازت للمجنى عليه الطعن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لم تنص على اجازة هذا الطعن لورثته فى حالة وفاته ، وهى اذ فعلت ذلك فقد أفادت أنها قصرت حق الطعن فى أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المجنى عليه فلا ينتقل بوفاته الى ورثته . وقد جرى القانون على ذلك فى المادة ١٦٢ منه اذ أجاز للمجنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، واذن فالطعن من والد المجنى عليه فى أمر غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا يكون مقبولا لتقديمه من غير ذى صفة .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٨٧ ص ٥٠٢)

القرار الذى يجوز الطعن فيه

١٥٢٩ - من المقرر أن المدعى بالحقوق المدنية انما هو - على خلاف الأصل - أحد أطراف الخصومة الجنائية فى مرحلة التحقيق ، وقضاء الاحالة جزء منه ، وله بهذه المثابة طبقا للمادة ١٩٣ اجراءات الطعن فى الأمر الصادر من مستشار الاحالة فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية ، ومن ثم فان الطعن المقدم منه لا يطرح موضوع دعواه المدنية حتى يلزم من خسرها بمصاريفها ، ومن ثم يتعين عدم التنصيص عليه فى منطوق الحكم الصادر بنقض الأمر المطعون فيه .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٩ ص ١٤٩٦)

١٥٣٠ - أفادت المادة ١٩٣ اجراءات أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذى يصدر من مستشار الاحالة الا فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى الجنائية

بتقدير أن قضاء الاحالة ليس الا سلطة تحقيق لا جهة حكم ، ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، واذا كان ذلك وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وأحالها الى المحكمة المدنية المختصة فان هذا الشق في قضائه يكون لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظري لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره ، الأمر الذي لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن . ولا يتصور وقوع تناقض بين لغو وقضاء .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠٠ ق ١٥٤ ص ٧٦٣)

١٥٣١ - لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية - بموجب المادة ١٩٣ اجراءات - على الأمر الذي يصدر من مستشار الاحالة الا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية بتقدير أن قضاء الاحالة ليس الا سلطة تحقيق لا جهة حكم . ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، واذا كان ذلك وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرفض فان قضاءه يكون لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظري بحت لا يفيد منه أحد الخصوم ولا يضار به غيره الأمر الذي لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٨ ص ٢٦٨)

١٥٣٢ - حق النائب العام في الطعن في قرارات غرفة الاتهام طبفا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ اجراءات جنائية مقصور على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو باحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى ليس من بين الأوامر التي أوردتها الشارح في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فان الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٥٣٣ - نص الشارح في المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ اجراءات جنائية على الحالات التي يجوز فيها الطعن في أوامر غرفة الاتهام وهذه الحالات واردة بالنصوص المشار اليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التي

تصدرها في اشكالات التنفيذ المرفوعة اليها .

(١٩٦١/٦/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٠ ص ٦٦٨)

١٥٣٤ - أمر غرفة الاتهام بإحالة الدعوى التي من اختصاص محكمة الجنايات الى المحكمة المذكورة هو أمر نهائي ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعرض للدفع ببطلانه أيا كان سبب البطلان ، لأن منطق بطلان هذا الأمر يؤدي الى إحالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة وهو ما لم يسمح به القانون ، على أن هذه الحجية لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الاقتضاء .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٨ ص ١٠٥٥)

١٥٣٥ - الأمر الصادر بالإحالة لا يجوز الطعن فيه أمام المحكمة المحالة اليها الدعوى ، وما ذلك الا لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يلزم المحكمة بشيء مما جاء فيه ، بل ان لها ولو من تلقاء نفسها أن تصحح كل ما يقع فيه من خطأ ، وللمتهم أن ينبهها الى ذلك بما له من حق ابداء كل اعتراض في صدد محاكمته ولو كان متعلقا بوصف التهمة المرفوعة بها الدعوى . واذا كانت المحكمة لم تتدارك الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم فان حكمها ذاته - لا أمر الإحالة - هو الذي يجب أن يوجه اليه الطعن . واذن فاذا كان مؤدى وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة اليه فيه ، وكان الحكم الذي صدر في الدعوى ليس فيه أى خطأ من هذه الناحية فلا يقبل الطعن .

(١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣١

ص ٢٥٦)

١٥٣٦ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في قرار قاضى الإحالة القاضى بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٧

ص ٢٧١)

أثر الطعن

١٥٣٧ - معارضة المدعى بالحق المدني فى أمر قاضى الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومى فيه سواء بسواء .

(١٩٢٩/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦٠ ص ٤٠٧ ، ١٩٣٠/٦/١٢ ج ٢ ق ٥٠ ص ٤١)

١٥٣٨ - وحيث ان مبنى هذين الطعنين ان محكمة الجنايات أخطأت فى تطبيق القانون اذ حكمت بعدم جواز نظر الدعوى العمومية وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية مستقلة . ويطلب الطاعنان نقض الحكم واعادة الدعوى لمحكمة الجنايات للفصل فى موضوعها . وقد بنيا طعنهما على عدة أسباب أورداها .

وحيث أن أول ما يلاحظ على الحكم المطعون فيه أنه لو صح مذهبه وكانت معارضة المدعى بالحق المدني وحده فى الأمر الصادر من قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا تحرك الدعوى العمومية مطلقا وكذلك لا تحرك دعواه المدنية لدى السلطات الجنائية الا لتبليغها غرفة المشورة الى محكمة الجنايات فاذا ما بلغت انقطع بها السير وسقط عمل الغرفة بشأنها وصارت خارجة عن اختصاص المحكمة الجنائية - لو صح ذلك لأصبح حق المدعى المدني فى تلك المعارضة حقا وهميا ولعاد ذلك بالتجريح على الشارع الذى يعطى للناس حقوقا خيالية لا قيمة لها لدى المحاكم ولا فائدة فيها غير مجرد التمرن الأفلاطونى على المرافعات لدى السلطات الجنائية الى حد ما . وما استحق الشارع التجريح ولا كان الحق الذى خوله أفلاطونيا . وانما محكمة الجنايات أخطأت الغرض وفسرت القانون على غير وجهه . اذ الواقع أن معارضة المدعى المدني وحده تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومى سواء بسواء وبيان ذلك .

ان الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص على أن قاضى الاحالة اذا لم يجد أثرا ما لجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم . فالأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى واجب اصداره اذا كانت الواقعة لا تكون جريمة معاقبا عليها قانونا أو كانت تكون جريمة معاقبا عليها ولكن أدلة

نسبتها للمهم غير كافية للاطمئنان على وقوعها منه . ومقتضى هذا النص الصريح أن الدعوى التى يأمر بأن لا وجه لها هى الدعوى العمومية ، وأنه مهما تكن الواقعة فى ذاتها صالحة لأن تكون أساسا لمسئولية مدنيه واضحة فان قاضى الاحالة لا شأن له بتلك المسئولية المدنية ولا بالدعوى الخاصة بها فلا يأمر باحالتها ولا بأن لا وجه لاقامتها . وهذا من الاولويات التى لا تحتل الجدل .

اذا تقرر هذا وعلم علما ضروريا أن أمر قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا مدلول له الا المنع من الدعوى العمومية وانه لا ينصب الا على هذا المنع من الدعوى العمومية وان الدعوى المدنية ليست ملحوظة فيه بأى وجه كان علم بالبداهة أن حق المعارضة المعطى للمدعى المدنى بمقتضى المادة ١٢ ج لا يمكن أن يوجه الا ضد هذا المنع من الدعوى العمومية وأن من المستحيل استحالة قانونية أن ينصب على المنع من الدعوى المدنية ما دام ليس من وظيفة قاضى الاحالة أن ينظر فيها ولا أن يبحث فى ثبوتها وعدم ثبوتها ولا أن يتخذ بشأنها أى قرار لا باقامتها ولا بأن لا وجه لاقامتها سواء أصبحت فى نظره هى والدعوى العمومية أم صحت هى فى نظره دون الدعوى العمومية أو لم تصح لا هى ولا الدعوى العمومية .

وحيث ان هذا الفهم الواضح هو وحده الذى ينمى معه نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ ج . فان هذه الفقرة تنص على أن غرفة المشورة اذا قبلت المعارضة - أى المذكورة فى صدر المادة وهى معارضة النائب العمومى أو معارضة المدعى بالحق المدنى - تحيل القضية على النيابة اذا كانت جنحة أو مخالفة . أما اذا كانت جناية فتعمل فيها ما يمهده قاضى الاحالة أى تحيلها الى محكمة الجنايات . ومقتضى هذا النص الصريح أن غرفة المشورة بناء على معارضة النائب العمومى او بناء على معارضة المدعى بالحق المدنى - ان كان هو الذى عارض - تدرس القضية ثم تقبل المعارضة أو ترفضها . والقبول أو الرفض يترتب على معرفة ما اذا كان فى وقائع القضية جريمة قانونية أم لا . فان لم تجد فيها جريمة ما فانها ترفض المعارضة حتما حتى ولو كانت وقائع الدعوى ناطقة بتوافر أسباب المسئولية المدنية . لأنها لو قبلت المعارضة فى هذه الصورة لوجدت سبيل التصرف منقطعاً أمامها ، اذ هى لا تستطيع الاحالة لا على النيابة العمومية ما دام القانون لا يصرح لها بذلك الا فى صورة ما اذا وجدت فى القضية جنحة أو مخالفة ولا على محكمة الجنايات ما دام القانون لا يصرح لها بذلك الا اذا وجدت فى القضية جناية .

ويكفى أن تستغل القضية هكذا في يدها - وهي ليست جهة حكم بل جهة تحضير - حتى يتعين عليها رفض المعارضة مهما تكن المسئولية المدنية واضحة . وينتج من هذا حتما أن ما يزعمه البعض من أن معارضة المدعى بالحق المدني إنما تحرك دعواه المدنية - ودعواه فقط - لدى غرفة المشورة هو زعم فاسد . لأن تحريك هذه الدعوى المدنية يكون عبثا لا طعم ولا معنى له ما دام السبيل منقطعا قانونا بغرفة المشورة دون تصريح المدعى المدني فيما يتعلق بحقه أما بالحكم بنفسها فيه أو بتعيين المحكمة التي تحكم له فيه .

ذلك مقتضى النص اذا لم تجد غرفة المشورة في القضية بعد دراستها جريمة ما . أما اذا وجدت بعد الدراسة أن فيها جريمة قانونية جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة فإنها تقبل تلك المعارضة - أي معارضة النائب العمومي أو معارضة المدعى بالحق المدني - وتحيل القضية على النيابة أو تحيلها على محكمة الجنايات اذا كانت هناك جنائية . ومقتضى هذا النص الصريح أن معارضة المدعى بالحق المدني إنما تحرك الدعوى العمومية التي هي دعوى الجنائية أو الجنحة أو المخالفة وأن تحريك هذه الدعوى العمومية هو دون غيره الذي تؤدي إليه بالذات معارضة المدعى بالحق المدني . أما الدعوى المدنية فلا شأن لها مطلقا بهذه الاجراءات فلا هي ملحوظة للنياحة العامة عند تقديمها القضية لقاضي الاحالة ولا هي ملحوظة لهذا القاضي ولا لغرفة المشورة . وما كان لأية سلطة من هذه السلطات أن تلاحظها أو تهتم بها ما دامت هي حقا خاصا لصاحبها ان شاء أخذ به وان شاء أهمله مؤقتا أو نهائيا وما دامت هي في قضايا الجنايات لا ترفع الا تبعا لدعوى عمومية تكون مرفوعة فعلا وما دام الوقت ممتدا أمام صاحبها الذي له أن يرفعها في أي حالة تكون عليها الدعوى العمومية الى أن تتم فيها المرافعة .

وحيث أن الذي يشوش على من يرون أن معارضة المدعى بالحق المدني لا تحرك الدعوى العمومية أمران : الأول : أن من المبادئ الأساسية أن الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة وأن المدعى بالحق المدني لا شأن له بها . وأنه تفريعا على هذا المبدأ نص في المادتين ١٧٦ الخاصة باستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجناح و ٢٢٩ الخاصة بالطعن بطريق النقض على أنه لا يسوغ للمدعى المدني الاستئناف أو الطعن الا فيما يتعلق بحقوقه فقط . والثاني : أن قانون تشكيل محاكم الجنايات لم يصرح بأن معارضة المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من قاضي الاحالة كما صرحت به المادة ١٢٦ من قانون تحقيق الجنايات بخصوص المعارضة التي يقدمها المدعى

بموجب المادة ١١٦ فى أوامر قاضى التحقيق الصادرة بأن لا وجه لاقامة
الدعوى .

وحيث أن الأمر الأول جدير بالاعتبار حقا . ولكن الاعتراض به انما
يلحق التشريع لا القاضى الذى يجب عليه تطبيق القانون مهما يكن به مما
قد يوجب النقد فنيا . ومن يرجع الى أصل المادتين ١٢ و ١٣ من قانون
تشكيل محاكم الجنايات والى التعديل الذى أدخل عليه القانون رقم لا
لسنة ١٩١٤ يرى أن أصل القانون كانت فيه الفكرة الفنية ملاحظة تمام
الملاحظة اذ هو لم يجعل للمدعى بالحق المدنى أى تدخل فى القرارات التى
يصدرها قاضى الاحالة مهما يكن فيها من الخطأ القانونى أو الخطأ فى تقدير
أدلة الوقائع ونسبتها للمتهمين . وكل ما ورد به بالمادة ١٣ هو حق للنائب
العمومى فى الطعن بطريق النقض فى تلك القرارات اذا وقع فيها خطأ فى
تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ولما وجدت الحكومة أن كثيرا من هذه
القرارات التى تصدر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة فيها خطأ
أو تجاوز من قضاة الاحالة لحدود سلطتهم اضطرت رعاية للمصلحة العامة
أن تسعى لتلافى هذا المحذور كيلا يفلت مجرم من المحاكمة فوضعت فيما
وضعت مشروع المادة ١٢ ج . ومعنى ذلك أنها احتاطت للمسألة الفنية
تمام الاحتياط فلم تجعل حق المعارضة فى المعارضات التى من هذا النوع
إلا للنائب العمومى مستبعدة بذلك كل تدخل من المدعى بالحق المدنى . فلما
أحيل المشروع على لجنة الحقانية بالجمعية التشريعية اقتنعت بأسانيد الحكومة
ولكنها رأت أن تجعل للمدعى بالحق المدنى أيضا حق المعارضة كالنائب
العمومى سواء بسواء . وعند المناقشة فى المشروع وفى تعديل اللجنة
حصلت معارضة شديدة فيهما ، ولكن المدافعين عن رأى اللجنة بينوا للجمعية
أن المدعى المدنى هو المضرور الأول وأن المصلحة العامة والنظام العام يقتضيان
بأن يكون له حق المعارضة . والجمعية وافقت على رأى اللجنة وتابعتها
الحكومة فخرج القانون وبه حق المعارضة معطى للمدعى المدنى أيضا محافظة
على النظام والمصلحة العامة أى على الدعوى العمومية أن تعطل لا على الدعوى
المدنية التى لا شأن للنظام ولا للمصلحة العامة بها والتى لم يرد بخاطر
الحكومة ولا بخاطر الجمعية التشريعية أن تنتهز تلك الفرصة لتنظم فى شأنها
أى تنظيم . ولا شك أن تلك طغرة فى التشريع تخالف المبدأ الأساسى
القاضى بأن الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة ولا شأن للمدعى
المدنى بها . غير أنها طغرة اعتمدها النص وورد بها فلزم خضوع المحاكم

لها . ولا كبير غضاضة في ذلك فمن قبل كانت مثل هذه الطفرة واقعة فيما يتصلق بما للمدعى من حق المعارضه بموجب المادة ١١٦ من قانون تحقيق الجنايات في قرارات قاضى التحقيق الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وما لمعارضه من التأثير في تحريك الدعوى العمومية عملا بالمادة ١٢٦ من ذلك القانون . بل كان ولا زال للمدعى المدنى أن يحرك الدعوى العمومية في مواد الجرح والمخالفات ولو لم توافقه النيابة العامة . واذن فيكون الاعتراض بامر الاول لا محل له .

وحيث ان الأمر الثانى ظاهر عدم وجهته . لا لأن من المبادئ المقررة أن المعارضة تعيد الأمر المعارض فيه الى أصله ، بل لأن نص المادة ١٢ ج نفسه لا يدع - كما سلف القول - مجالا للشك في أن الدعوى التى تحركها معارضة المدعى المدنى انما هى الدعوى العمومية وليست الدعوى المدنية الا ثانوية لم يهتم بها القانون ولم ينشأ لها نظاما جديدا .

وحيث انه يبين مما تقدم أن الطعنين فى محلها وأن الحكم واجب نقضه .

(١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٢

ص ٣٢٨)

١٥٣٩ - وحيث انه فيما يخص الوجه الاول فانه ثبت من الاطلاع على مفردات القضية أنها لما قدمت لقاضى الاحالة ضد المتهمين وثالث معهما قرر حضرته فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ أن لا وجه لاقامة الدعوى قبل رافعى النقض لعدم ثبوت التهمة عليهما .

وحيث ان النيابة قبلت هذا القرار ولم تقدم عنه أى طعن واقتصر الطعن فيه من قبل المدعى بالحق المدنى بطريق المعارضة من غرفة المشورة بمحكمة الاسكندرية وهى قررت فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ قبول المعارضة شكلا وفى الموضوع الغاء الأمر المعارض فيه من المدعى بالحق المدنى واحالة المتهمين على محكمة الجنايات .

وحيث أن المعارضة من المدعى بالحق المدنى وقرار غرفة المشورة بالغاء امر الاحالة لا يتعديان حقوق المدعى بالحق المدنى ولا يؤثران بشئ على الدعوى العمومية التى انتهت فيما يخص المتهمين بقرار قاضى الاحالة الصادر

بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبلهما . وقد أذعنّت النيابة اليه وأصبح نهائياً ومكسباً للمتهمين حقوقاً لا يسع المدعى بالحق المدني نزعها بمجرد المعارضة منه . لأن هذه لا تتعدى ما له من الحقوق المدنية . وليس في وسعه تقديم الدعوى العمومية لمحكمة الجنايات بعد البت فيها بصفة نهائية من قاضى الاحالة .

وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة صادراً على خلاف القانون ويجب نقضه والحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية وبراءة المتهمين عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

(١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٤

ص ٣٣٣)

١٥٤٠ - وحيث ان النيابة تستند في ورقة الأسباب المقدمة منها على أن المعارضة التي ترفع من المدعى بالحق المدني وحده في قرار قاضى الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم تجعل لمحكمة المعارضة وهى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية الحق فى الغاء هذا الأمر بالنسبة للدعوى المدنية والدعوى العمومية ولو لم ترفع معارضة من النائب العمومى عن هذا الأمر . واستندت تأييداً لطلبها على المادة ١٢ ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ وعلى ما جاء بقانون تحقيق الجنايات من أن معارضة المدعى بالحق المدني فى الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى تعيد القضية الى سيرتها الأولى أى أن هذه المعارضة تؤثر على الدعويين العمومية والمدنية معا . وبناء على ذلك قالت النيابة فى ورقة الأسباب أن الحكم المطعون فيه القاضى بعدم جواز نظر الدعوى العمومية قبل المتهم قد صدر عن خطأ . وطلبت قبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه .

وحيث انه بالرجوع الى نص المادة ١٢ ج المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ وجدت قاصرة على جواز رفع المعارضة فى أمر قاضى الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة من النائب العمومى ومن المدعى بالحق المدني وترفع هذه المعارضة لغرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية فتفصل فى القضية بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التى تراها من النيابة أو المتهم أو المدعى بالحق المدني .

وحيث انه من المقرر قانونا ألا ترفع الدعوى العمومية على متهم في جناية الا بناء على طلب النيابة فهي التي لها سلطة التحقيق . ومتى تم تقديمها وحدها لقاضي الاحالة بتقرير تحرره تبين فيه جليا الأفعال المسندة الى المتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانوني لهذه الأفعال وتوفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات الى آخر ما جاء في المادة العاشرة من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه بناء على هذا التقرير يصبح قاضي الاحالة مختصا وحده بالنظر في القضية من جهة احوالها الى محكمة الجنايات أو أية دائرة أخرى مختصة بها قانونا أو يصدر فيها أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو لعدم العقاب قانونا وكان أمره هذا نهائيا لا يقبل الطعن الا بطريق النقض من النائب العمومي لحظا في تطبيق القانون أو في تفسيره عملا بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤ الصادر في سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه بعد ذلك روى أن سلطة قاضي الاحالة هذه قد يكون فيها بعض المضرة فأخذت الحكومة في تعديل المادة المذكورة بأن جعلت للنائب العمومي الحق في المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وأن ترفع المعارضة المذكورة لغرفة المشورة للمحكمة الابتدائية . وعند المناقشة في المشروع سنة ١٩١٤ بين الحكومة والجمعية التشريعية رأيت الأولى أن تجعل للمدعي بالحق المدني حق المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة لما له من المصلحة في ذلك .

وحيث أن مجرد اباحة هذا الحق للمدعي بالحق المدني لا يتناول مطلقا تحريك الدعوى العمومية التي هي في الحالة التي نحن في صدددها ملك خاص بالنائب العمومي وحده دون أي عضو من أعضائه مهما عظمت وظيفته . وقد رأى الشارع في ذلك زيادة ضمان للمتهم الذي بمجرد أن صدر في شأنه أمر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم كفاية الأدلة يصبح في منجاة وليست لأية سلطة أخرى غير النائب العمومي بالذات أن تظعن في هذا الأمر بطريق الطعن الجديد وهو المعارضة أمام غرفة المشورة توصلا لبحث الدعوى العمومية من جديد .

وحيث انه لا يمكن أن يحاج على هذا القول بما جاء في المادة ١٢٣

من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بأن المعارضة التي ترفع عن أمر قاضى التحقيق الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى من أعضاء قلم النائب العمومى ومن المدعى بالحق المدنى تجعل الدعوى فى الحالة التى كانت عليها من قبل . لأن هذا النص الصريح خاص بالأمر الصادر من حضرة قاضى التحقيق ولم يذكر صراحة فى تعديل سنة ١٩١٤ أن المعارضة من المدعى بالحق المدنى تعيد الدعوى لأصلها وتؤثر على الدعوى العمومية . ولا يمكن الحكم فى مواد الجنايات بالمشابهة والقياس . ومتى انعدم النص سقطت المؤاخذه . على أن قاضى الاحالة لم تكن سلطته تشبه قاضى التحقيق فى القانون الأهلى ولا أية سلطة أخرى فى التشريع الأجنبى ، بل هى سلطة فذة قائمة بذاتها فلا يؤاخذ المتهم الا بما سن له صريحا فى القوانين . ولا قياس ولا شبه فى المؤاخذه الجنائية .

وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح غير مقبول القول بأن المعارضة من المدعى بالحق المدنى وحده فى أمر قاضى الاحالة تعيد الدعوى لحالتها الأولى وتبعث الدعوى العمومية من رسمها بعد أن انحل قيدها عن عاتق المتهم بقبول النائب العمومى الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى . وبعدم المعارضة فيه منه فقد أصبح نهائيا وحجة بما فيه ما لم تظهر أدلة جديدة تأذن ببعث الدعوى العمومية عملا بالمادة ١٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه مما يؤيد ذلك أيضا ما جاء فى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التى نصت بأنه اذا رؤى للنياابة العمومية بعد التحقيق أن لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من رئيس النياابة العمومية أو ممن يقوم مقامه . والأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألغى النائب العمومى هذا الأمر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى أدلة جديدة حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات . فمتى كان أمر النياابة بالحفظ مانعا من رفع الدعوى ثانية الا اذا ألغى النائب العمومى قرار الحفظ فى المدة القانونية فمن باب أولى لا يجوز الرجوع الى الدعوى العمومية بعد أن حفظها قاضى الاحالة بالأمر الصادر منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية ووافق عليه النائب العمومى بعدم المعارضة فيه فقد

اكتسب بذلك كل قوة لمصلحة المتهم لا يقوى على العبث بها المدعى بالحق المدني برفعه معارضة لا تتعدى حقوقه المدنية .

وحيث انه لا يرد على ذلك بأنه ليس مقبولا أن تحصل المعارضة من المدعى بالحق المدني وتقبلها غرفة المشورة ثم تحيلها على محكمة الجنايات -قاصرة على الحقوق المدنية وحدها ، لأن هذا جائز قانونا محافظة لحقوق المدعى المدني الخاصة . ومنها كمثال الحكم الصادر من محكمة الجنايات القاضي ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فرجع المدعى وحده نقضا عن هذا الحكم وقبل النقض وأحيلت الدعوى على محكمة الجنايات للحكم فيها مجددا فتحكم المحكمة المذكورة فيها فيما يخص الحقوق المدنية وحدها بغير مساس للدعوى العمومية التي قد انتهت بحكم البراءة وبعدم الطعن بالنقض فيه من النائب العمومي .

وحيث انه بناء على جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف أى نص من نصوص القانون والطعن الموجه عليه على غير أساس ويجب رفضه .

(١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٢ ص ٣٣٦)

مادة ١٩٤ :

للنائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١/١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٤ من قانون التجنيح الصادر سنة ١٩٢٥ .

مادة ١٩٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للنائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية ، او بأن الواقعة جنحة او مخالفة .

حكممان

١٥٤١ - الحق في الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية قاصر على النائب العام وحده ولا يملكه

المدعى بالحقوق المدنية اذ ليست له مصلحة حقيقية في احوالة الدعوى الى محكمة الجنايات دون الجنب أو في اعتبار الواقعة جناية وليست جنحة طالما أن الأمر بالاحالة قد حقق له اثبات الاتهام ضد المتهم .

(٢٧/١٠/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٢ ص ٦٤٩)

١٥٤٢ - يجب أن يصدر الطعن في قرار مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة عن النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه ، حتى تكون في ذلك ضمانا للمتهم فاذا وكل أحد أعوانه في التقرير بالطعن في قلم الكتاب - وهو عمل مادي يستوى فيه أن يباشره بنفسه أو يكل أمره الى غيره بتوكيل منه - الا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد اقراره اياها ، اذ الأسباب انما هي في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه ، اما ايداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن .

(٢٣/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٧١ ص ٢٩١)

مادة ١٩٥ :

يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين اذا كان الأمر المطعون فيه مبنيًا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تاويله أو اذا وقع بطلان في الأمر أو وقع في الاجراءات بطلان اثر فيه .

ويحصل الطعن وينظر فيه بالايضاع المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض .

ويبتدىء الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة الى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقي الخصوم .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل نهاية المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٩٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين الا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تاويلها . ويحصل الطعن بالايضاع وفي انواعه المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض .

الأحكام

١٥٤٣ - متى كان الأمر المستأنف المؤيد بالأمر المطعون فيه قد أحاط بالدعوى وفحص أدلتها ووازن بينها عن بصر وبصيرة وخلص في تقرير سائغ - له سند من الأوراق - الى أن عناصر الاتهام يحوطها الشك والريبة وليست كافية لاحالة المطعون ضدهم للمحاكمة ، فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٥٤٤ - لاضير على الأمر المطعون فيه اذا هو لم يورد دفاعا موضوعيا ظاهر البطلان أو بعيدا عن محجة الصواب أو يرد عليه .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٥٤٥ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بتأييد الأمر المستأنف والصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعى بالحق المدني .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١)

١٥٤٦ - القرار الصادر من مستشار الاحالة برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١)

١٥٤٧ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات لرقابة محكمة النقض .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٨٣ ص ٩٢٦)

١٥٤٨ - من المقرر قانونا أنه لايجوز الطعن في القرار الصادر من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض الا خطأ في تطبيق القانون ، وذلك اعمالا لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ اجراءات جنائية ، ومن ثم فلا يقبل من

الطاعن أن ينعى على القرار المطعون فيه قصوره في التسبيب .

(١٩٦٣/٤/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٣ ص ٣١٣)

١٥٤٩ - لا يجوز الطعن وفقاً للمادة ١٩٥ إجراءات جنائية في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ،

(١٩٦٢/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ٥١ ص ٦٠٤)

١٥٥٠ - الطعن في قرار غرفة الاتهام بأنه لا وجه لاقامة الدعوى لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، ولا يجوز الطعن فيه للقصور .

(١٩٥٤/٦/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٧ ص ٨٣٢)

١٥٥١ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الإجراءات ودون القصور أو التخاذل في الأسباب ، فإن طعن المدعى المدني في قرار غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية بمقولة ان هناك دلائل تساند الاتهام لا يكون جائزاً .

(١٩٥٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٣ ص ٧٩٥)

١٥٥٢ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الإجراءات .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٩ ص ٦٣٥)

١٥٥٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الإجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يجيز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام ، ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذا عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها باحالة المتهمين الى محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في تطبيق القانون

مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه والغاؤه .

(١٧/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٣ ص ٩٤٦)

مادة ١٩٦ :

تحكم المحكمة في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم . فإذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى مستشار الاحالة معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ١٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٩٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحكم المحكمة في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم ، فإذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى غرفة الاتهام معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .

حكم

١٥٥٤ - ان الأمر المطعون فيه اذ انتهى الى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيسا على أن الاسم الذي انتحله المطعون ضده هو اسم لشخص غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها .

(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٧ ص ١٧٠)

الفصل الخامس عشر

في العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة

مادة ١٩٧

الامر الصادر بمن قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التى لم تعرض على قاضى التحقيق ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التى وجدت غير كافية أو زيادة الايضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة .

ولا تجوز العودة الى التحقيق الا بناء على طلب النيابة العامة .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١٢٧ من القانون السابق والمادة ٢/١٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

- المذكرة الايضاحية : ولما كانت العودة الى التحقيق بمثابة التحقيق ابتداء فقد نص على أن العودة الى التحقيق لا تجوز الا بناء على طلب النيابة العمومية .

مادة ١٩٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

الامر الصادر من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التى لم تعرض على قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التى وجدت غير كافية أو زيادة الايضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة .

ولا تجوز العودة الى التحقيق الا بناء على طلب النيابة العامة .

الأحكام

١٥٥٥ - الامر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة

الدعوى الجنائية له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يلغ ، فلا يجوز مع إقامته قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

(١٩٩٣/٣١/١٢ ط ٦١٠١ س ٦١ ق)

١٥٥٦ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لاقامتها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم عوارض بالنسبة لحادث وفاة أحد المجنى عليها وصدر فيها أمر حفظ هو في حقيقته أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى على الجثة أو تشريحها لبيان سبب الوفاة ، حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة ، وقد سئل فيه آخرون وأسفر عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند اصدارها أمرها السابق ، فان ذلك مما يجيز العودة الى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجانى بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التى جدت أمامها .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٩ ص ١٢٢٣)

١٥٥٧ - يبين من نصوص المواد ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ اجراءات أنه ما دام الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد صدر من احدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقاءه قائما لعدم ظهور أدلة جديدة اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التى صدر فيها ، لان له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزا ابدأه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شهادة لصحته أو مرشحة لذلك .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

١٥٥٨ - متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا ، أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التى يعاقب عليها القانون فانه يكتسب كأحكام البراءة حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم ، وذلك بالنظر الى

وحدة الواقعة والأثر العيني للأمر ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، فضلا عن أن شعور العدالة في الجماعة يتأذى حتما من المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة من التناقض الذي يتصور أن يقع في الأمر الواحد اذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ، ولا كذلك اذا كان الأمر مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يحوز حجية الا في حق من صدر لصالحه .

(١٣ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

الباب الرابع
في التحقيق بمعرفة النيابة

مادة ١٩٨

- الفيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- كانت المادة ١٩٨ من قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل الغائها على أنه :
- « يجب على النيابة العامة في الجنايات المتلبس بها أن تنتقل فورا الى محل الواقعة طبقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من هذا القانون . ويجب عليها أن تخطر قاضي التحقيق بانتقالها دون أن تكون ملزمة بانتظاره .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

مادة ١٩٩

فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لأحكام المادة ٦٤ تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنج والجنايات طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية :

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٢٩ من القانون السابق .
- ماده ١٩٩ من القانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- للنيابة العامة أن تباشر التحقيق في مواد الجنج طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية :
- مادة ١٩٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
- فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لأحكام المادة ٦٤ تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنج والجنايات طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

الأحكام

١٥٥٩ - لا يشترط في التحقيق الذي تجريه النيابة أن يسفر

من أدلة جديدة أكثر مما تضمنته تحريات رجال الضبطية القضائية .

(١٩٥٥/٥/٣٠ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٦ ص ١٠٤٣)

١٥٦٠ - تسجيل المحادثات في مكان خاص عمل من أعمال التحقيق ، على النيابة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي .

(١٩٨٦/١/١ الطان رقم ٢٤٦٣ لسنة ٥٥)

١٥٦١ - النيابة غير ملزمة بالقيام بجميع طلبات المتهمين ، فلو طلب المتهم منها تحقيقا في أمر من الأمور ولم تجب طلبه فلا يكون عدم اجابته وجها من أوجه الطعن .

(١٨٩٦/١٢/١٢ الحقوق س ١٢ ق ٣٤ ص ١٤٧)

١٥٦٢ - من حيث ان المادة ١٣ ت ج تم تصرح لأعضاء قلم النائب العمومي ولا لغيرهم من رجال الضبطية القضائية بالشروع في اجراء التحقيقات الابتدائية الا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية . وحيث انه لم تصر مشاهدة المتهمين في هذه الدعوى حال ارتكاب الجناية المنسوب اليهم ارتكابها بالشروط المنصوص عنها بالمادة ١٤ ت ج . وحيث بناء على ما ذكر يتعين قبول المسألة الفرعية المرفوعة من المحامي عن . . . والحكم باستبعاد أوراق التحقيق الابتدائي المعمول بمعرفة أحد أعضاء النيابة العمومية من ورق القضية .

(جنايات مصر ١٨٨٧/٨/١٠ الحقوق س ٢ ص ٢٢٢)

مادة ١٩٩ مكررا

لمن لحقه ضرر من الجريمة ان يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتتمثل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة ايام من تقديم هذا الادعاء . ولمن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض امام محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة خلال ثلاثة ايام تسرى من وقت اعلانه بالقرار .

- مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر

في ١٩٥٢/١٢/٢٠ .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٩٩ مكررا مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء ،
ولمن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام غرفة الاتهام خلال ثلاثة أيام تسري من وقت اعلانه بالقرار .

مادة ٢٠٠

لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف
اي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه .

- تقابل المادتين ٢٦ و ٢٩ من القانون السابق .

الأحكام

الندب لاجراء التحقيق

قواعد عامة

١٥٦٣ - نص المادة ٢٠٠ اجراءات جنائية عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وليس في القانون ما يخصه أو يقيد ، ومن ثم فان ما يثار بشأن ندب النيابة العامة للضابط خاصة بتنفيذ اذن القاضي الجزئي بمراقبة تليفون الطاعنة وتفريغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون في غير محله .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

١٥٦٤ - استصدار النيابة العامة الاذن بالمراقبة التليفونية من القاضي الجزئي بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لاتخاذ الاجراء هو عمل من أعمال التحقيق ، سواء قامت بتنفيذ الاذن بعد ذلك بنفسها أو عن طريق ندب مأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٠٠ اجراءات جنائية ، وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق .

وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر تصريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمنها ، وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانياً ونوعياً .

(١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

١٥٦٥ - نصت المادة ١٩٩ اجراءات جنائية - وقد وردت في الباب الرابع وعنوانه التحقيق بمعرفة النيابة العامة - على أنه « فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقاً لنص المادة ٦٤ تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنايات والجنح طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية » ، كما نصت المادة ٢٠٠ على أنه « لكل من أعضاء النيابة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه » ، ولم يرد في هذا الباب أية إشارة إلى المادة ٧٠ اجراءات جنائية ، فدل بذلك على أن المادة ٢٠٠ هي الأساس التي يرجع إليها وحدها في تحديد نطاق النذب من جانب النيابة العامة ومداه ، وقد جاء النص خالياً من أي قيد ، وتقدير كل ما يتعلق بالنذب متروك للجهة الآمرة به .

(٨/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٣٠ ص ١٤٨)

شروط النذب

١٥٦٦ - لم يشترط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش ، وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الاذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره ، وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بامضائه . ولا يعيب الاذن عدم تعيين المأمور له باجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي ما دام الاذن لم يعين مأموراً بعينه .

(١٧/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٣ ص ٩٦٤)

١٥٦٧ - لما كان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة وقد أجاز لمأموري الضبط القضائي الذي نذب للتفتيش أن يندب غيره من

مأمورى الضبط القضائى لاجرائه ، فانه لا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجرىه باسم من ندبه له وانما يجرىه باسم النيابة العامة الآمرة .

(١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ،
١٩٥٩/٢/٩ س ١٠٠ ق ٣٦ ص ١٦٧)

١٥٦٨ - تجيز المادة ٢٠٠ اجراءات جنائية لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلا معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الاذن الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية . كما أنه لا يلزم أن يعين فى هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الاذن . وكل ما يشترطه أن يكون من أصدر الأمر مختصا باصداره وأن يكون المندوب للتنفيذ من مأمورى الضبط القضائى المخصين .

(١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣١ ص ١٣٨)

١٥٦٩ - ما يشترطه القانون من ندب مأمور الضبط القضائى للتحقيق هو أن يكون المحقق مختصا باجراء العمل ، وأن يكون المندوب للتحقيق من مأمورى الضبط القضائى ، وأن يبين فى أمر الندب المسائل المطلوب تحقيقها والاجراءات المطلوب اتخاذها فيما عدا استجواب المتهم .

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨)

١٥٧٠ - من المقرر أن الأمر بتسجيل المحادثات التى تجرى فى مكان خاص هو عمل من أعمال التحقيق ينبغى على النيابة العامة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائى عملا بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا يجوز من ثم ندب غير مأمورى الضبط القضائى لتسجيل تلك المحادثات ، كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائى الذى ندبته النيابة العامة من باب أولى أن يندب لاجراء التسجيل - ولو كان مفوضا فى الندب - شخصا من غير مأمورى الضبط المختصين .

مكانيًا ونوعيًا لإجرائه ، والا كان التسجيل باطلا .
(١٩٨٦/١/١ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢ ص ٦)

١٥٧١ - من المقرر أنه مع التسليم بما جاء بوجه الطعن من صدور الندب إلى المقدم ٠٠٠٠ أو من يندبه من مأموري الضبط فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع ، وهو ما يقطع باطلاق الندب وإباحة انفراد الضابط بالتفتيش أو اشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك من مأموري الضبط .
(١٩٨٧/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥١ ص ٨٣٥)

١٥٧٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التسجيلات التي تمت بمسكن المبلغ لاستنفاد اذن مجلس القضاء الأعلى بالتسجيل التليفوني من مكتبه ورد عليه بما يفيد اطراحه بقوله « وحيث انه عن الدفع بأن اذن مجلس القضاء الأعلى قد استنفذ بالتسجيل التليفوني من مكتب الشاهد وتكون بالتالي التسجيلات التي تمت بمسكن الأخير غير مأذون بها ولا يعول عليها كدليل في الدعوى فهو بدوره على غير أساس سليم من القانون ومردود بما هو ثابت بوضوح وجلاء من الاذن اذ اشتمل اتخاذ اجراءات التحقيق وما يستلزمه من الاجراءات الفنية كتسجيل المحادثات الشفوية السلكية واللاسلكية والمراقبة والتصوير وكذلك ضبط وتفتيش ٠٠٠٠ الرئيس بمحكمة السويس الابتدائية - الطاعن - وما قد يتقاضاه بسبب غير مشروع من نقود من الأستاذ ٠٠٠٠ - المبلغ - وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الاذن ولما كان الاذن قد صدر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ الساعة ٣ م وقد اتخذت الاجراءات كلها المأذون بها خلال يوم ١٩٨٤/١٢/٢ ويوم ١٩٨٤/١٢/٣ وعموما خلال الأيام العشرة الصادر بها الاذن ، وكانت الاجراءات في مجموعها لمرة واحدة بخصوص ضبط الواقعة الصادر عنها الاذن ، ومن ثم تكون قد تمت جميعها متفقة وصحيح القانون .

(١٩٨٥/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٤ ص ١١٥٧)

تنفيذ الندب

١٥٧٣ - اذا كان الضابط المأذون بالتفتيش مصرح له بتفتيش

مسكن الطاعن وبندب غيره من رجال الضبط القضائي لذلك ، فان تفتيش المسكن بمعرفة الضابط الذي أسند اليه تنفيذه من المأذون أصلا للتفتيش يكون قد وقع صحيحا .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

١٥٧٤ - من المقرر أن النيابة العامة اذا ندبت أحد مأموري الضبط بالذات لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته على تنفيذه ، ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر ببندبه .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١)

١٥٧٥ - من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ، ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقما في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

(١٩٧٩/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٣ ص ٤٩٠)

١٥٧٦ - من المقرر في القانون أنه اذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يماونه أو يندبه ، فان انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلاً منهم سلطة اجرائه ما دام ان من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات ، بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالاجازة الى غيره .

(١٩٨٤/١١/٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٩ ص ٧٢٥ ،

١٩٧٩/٣/٥ س ٣٠ ق ٦٨ ص ٣٣٠ ، ١٩٦٨/١٢/٣ س ٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١)

١٥٧٧ - المعنى المقصود من الجمع بين المأذون باسمه في اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، فيجوز أن يتولاه اولهما أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الاذن لا تحتم على المأذون

بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يرى ندبه اليه في هذا الاجراء .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٠ ص ١٠٢٦)

١٥٧٨ - الأصل أنه لا يجسوز لغير من عين بالذات من مامورى الضبط القضائى فى اذن التفتيش ان ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ما دام الاذن لا يملكه هذا النذب .

(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٤ ص ١٥٨)

١٥٧٩ - متى كان تنفيذ اذن التفتيش موكولا الى القائمين به يجرونه بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه ، فانه لا يعيب الاجراءات ان يكون تنفيذ الاذن قد بدأ بدخول ضابط متنكر اعلى رتبة من الصادر له الاذن منزل الطاعن .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

١٥٨٠ - اذا كانت عبارة الاذن غير قاصرة على انتداب الضابط المأذون له بالتفتيش وحده وانما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائى فانه لا محل لقصر هؤلاء الاعوان على المرءوسين وحدهم .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

صور للنذب

١٥٨١ - من المقرر أنه يشترط فى أمر النذب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجرىه باسم من ندبه ، انما يجرىه باسم النيابة العامة الآمرة به .

(١٩٨٧/٢/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣٧ ص ٢٤٦)

١٥٨٢ - لا يشترط ثبوت أمر النذب الصادر من المندوب الأصل الى غيره من مأمورى الضبط القضائى كتابة ، التفتيش يكون فى هذه الحالة باسم النيابة الآمرة ، وليس باسم المندوب له .

(١٩٨٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٩ ص ١١٨٠)

١٥٨٣ - لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .

(١٩٨٣/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٢ ص ٢٧١)

١٥٨٤ - لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذي استصدر اذن التفتيش قد ندب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة نفسها ، بل يجوز أن يكون الندب شفاهة .

(١٩٨٤/١١/٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٩ ص ٧٢٥ ، ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١)

١٥٨٥ - كتابة أمر الندب على ذات اشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه الى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن والمنسوب اليه فيه تهمة احراز المخدر .

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨)

١٥٨٦ - لا يستلزم القانون ندب غير الضابط الذي أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها .

(١٩٥٩/١/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩ ص ٧٢)

١٥٨٧ - ليس في القانون ما يمنع النيابة من ندب أحد مأموري الضبط لتدقيق أمور ابداهها أحد مرؤوسيه .

(١٩٥٤/٧/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٣٨٥ ص ٨٩٧)

مادة ٢٠١

الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول الا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة اذا كان مقبوضا عليه من قبل .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس الصادرة من

النيابة العامة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تعتمد النيابة العامة لمدة أخرى .

- تقابل الفقرة الأولى المادة ٣٧ من القانون السابق ، والفقرة الثانية تنال المادة ٢٩ منه .

مادة ٢٠٢

إذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .

وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- تقابل عجز المادة ٣٧ من القانون السابق .

مادة ٢٠٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي ، وجب قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام أن تعرض الأوراق على قاضي التحقيق ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .
وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما .

مادة ٢٠٣

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرا بما تراه وفقا لأحكام المادة ١٤٣ .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ٣٧ من القانون السابق .
 مادة ٢٠٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
 اذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكور في المادة السابقة ، وجب على النيابة العامة ارسال الأوراق الى قاضى التحقيق ليتولى هو اجراء التحقيق .
 ولقاضى التحقيق فى هذه الحالة مد الحبس الاحتياطي ثلاثين يوما . فاذا لم ينته التحقيق بعد ذلك ، وجب عرض الأوراق على غرفة الاتهام لمد الحبس الاحتياطي كالمقرر فى المادة ١٤٣ .
 مادة ٢٠٣ معدلة بمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
 اذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكور فى المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرا بما تراه وفقا لأحكام المادة ١٤٣ .

حكم

١٥٨٨ - اذا طلب الى المحكمة الابتدائية وهى منعقدة بغرفة مشورة الاذن بامتداد مدة حبس المتهم احتياطيا بعد انتهاء مدة الثلاثة شهور ورات أن هناك وجها للاستمرار فى التحقيق مع امتداد الحبس الاحتياطي ، فهى لا تملك أن تأذن به لأكثر من الأربعة عشر يوما المقررة للقاضى الجزئى لأنها إنما حلت محله فى اصدار الأمر المذكور لضمان مصلحة المتهم بعرض أمره على ثلاثة قضاة بدلا من قاض واحد .

(مصر الابتدائية - غرفة المشورة - ١٩٢٧/٨/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٢٥)

مادة ٢٠٤

للنيابة العامة أن تفرج عن المتهم فى أى وقت بكفالة أو بغير كفالة .

- تقابل المادة ٤١ من القانون السابق .

مادة ٢٠٥

للقاضى الجزئى أن يقدر كفالة للإفراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتداد الحبس . وتراعى فى ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
 وبالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ١٩٦٤/٤/٢٨ ونشر فى ١٩٦٤/٤/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل عجز المادة ٤١ من القانون السابق .
- مادة ٢٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ : .
- لقاضى التحقيق أن يقدر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتناد الحبس . وتراعى فى ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .
- مادة ٢٠٥ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ : .
- تستبدل عبارة القاضى الجزئى بعبارة قاضى التحقيق فى المادة ٢٠٥ .
- مادة ٢٠٥ معدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ : .
- للقاضى الجزئى أن يقدر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتناد الحبس . وتراعى فى ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .
- وللنيابة العامة فى مواد الجنايات أن تستأنف الأمر الصادر من القاضى الجزئى بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا ، وتراعى فى ذلك أحكام المواد ١٦٤ فقرة ثانية ومن ١٦٥ الى ١٦٨ .

مادة ٢٠٦

لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم او منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت فى مكان خاص ، متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جنسية او فى جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .

ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط او الاطلاع او المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . ويجوز للقاضى الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة او مددا أخرى متماثلة .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة ، على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها او المرسلة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها ، ولها حسب ما يظهر

من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة اليه .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادة ٣٠ من القانون السابق .

مادة ٢٠٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز للنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه تفتيش غير المتهمين ، أو منازل غير المتهمين ، أو ضبط الخطابات والرسائل فى الحالة المشار اليها فى الفقرة الثانية من المادة ٩١ الا بناء عن اذن من قاضى التحقيق .

مادة ٢٠٦ معدلة بمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تستبدل عبارة القاضى الجزئى بعبارة قاضى التحقيق فى المادة ٢٠٦ .

مادة ٢٠٦ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

ويجوز أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة .

ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة الحصود مقدما على اذن بذلك من القاضى الجزئى . ويصدر القاضى هذا الاذن بعد اطلاعه على الأوراق وسماعه ان رأى لزوما لذلك اقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو ضبط الخطابات والرسائل والأوراق لديه ، أو مراقبة المحادثات المتعلقة به .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا ان أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة اليه .

الأحكام

١٥٨٩ - استصدار النيابة العامة الأمر بتسجيل المحادثات من القاضى الجزئى بعد اتصالها بالتحريات وتقدير كفايتها لتسوية الاجراء عمل من أعمال التحقيق سواء قامت بتنفيذ الاذن أو نذبت مأمور الضبط لذلك . ولم يشترط القانون شكلا معينا للأمر الصادر من النيابة لمأمور الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى باجراء التسجيلات . (١٩٨٥/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٨ ص ٨٣١) .

فقرة ثانية

١٥٩٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مدلول كلمتى الخطابات والرسائل التى أشير اليهما وإباحة ضبطهما فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع فى ذاته ليشمل كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشعوية .

(١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

فقرة ثالثة

١٥٩١ - لا جدوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٤ و ٤٥ من الدستور من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون ، اذ أن التعديل المدخل بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على المادة ٣٠٦ وان أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية مسببا ، الا أن ذلك لا ينسحب على الأمر الصادر من النيابة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية فلا يلزم تسبيب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك .

(١١/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣١ ص ١٣٨)

١٥٩٢ - اذا كان الحكم قد أبان أن القاضى قد أصدر الاذن بمراقبة تليفون انطاغنة بعد أن أثبت اطلاعه على التحريات التى أوردتها الضابط فى محضره وأفصح عن اطمئنانه الى كفايتها ، فانه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسبابا لازنه بالمراقبة وفى هذا ما يكفى لاعتبار اذنه مسببا حسبما تطلبه المشرع بما نص عليه فى المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية الممدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٢٥٠/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

١٥٩٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق لا الى القاضى الجزئى المنوط به إصدار الاذن تحت اشراف

محكمة الموضوع .

(١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

مادة ٢٠٧

- ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ، ونشر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ .

- كانت المادة ٢٠٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل الغائها على أنه :
« لقاضي التحقيق كلما عرضت عليه الأوراق بناء على المواد السابقة أن يتولى بنفسه التحقيق في الدعوى » .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

مادة ٢٠٨

تسرى على الشهود في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة الأحكام المقررة أمام قاضي التحقيق .

ويكون الحكم على الشاهد الذي يمتنع عن الحضور أمام النيابة العامة والذي يحضر ويمتنع عن الإجابة من القاضي الجزئي في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها ، حسب الأحوال المعتادة .

- تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من القانون السابق .

مادة ٢٠٨ مكررا

- أضيف بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- وألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- كانت المادة ٢٠٨ مكرر قبل الغائها تنص على أنه :

يكون للنيابة العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضي التحقيق وغرفة الاتهام ولا تتقيد بالنيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ .

ومع ذلك يجوز للمتهم أن يتظلم من أمر حبسه لرئيس محكمة الجنايات أو لقاضي محكمة الجناح المختصة على حسب الأحوال إذا انقضى ثلاثون يوما من يوم القبض عليه دون تقديمه إلى المحكمة .

وفي غير دور انعقاد محكمة الجنايات يكون التظلم فى مواد الجنايات لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يقوم مقامه .

ويكون نظر التالم والفصل فيه على الوجه المبين بالمادة ٤٤ أو ما بعدها .

ويتجدد حق المتهم فى التظلم متى انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر فى هذا الشأن وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تصدر أمرا بالافراج المؤقت عن المتهم .

• - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .

• - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

مادة ٢٠٨ مكررا (أ)

يجوز للنائب العام اذا قامت فى التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التى تقع على الاموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أن يأمر ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف فى أمواله أو ادارتها أو غير ذلك من الاجراءات التحفظية .

كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم واولاده القصر ضمانا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليه ، وذلك ما لم يثبت أن هذه الاموال انما آلت اليهم من غير مال المتهم .

ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الادارة أن يعين لادارة الاموال وكلاء ، ويصدر بيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

• - مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ١٠/١٠/١٩٦٧ ، ونشر فى ١٢/١٠/١٩٦٧ .

مادة ٢٠٨ مكررا (ب)

يجوز لكل ذى شأن أن يتظلم من الأمر المشار اليه فى المادة السابقة الى المحكمة المنظورة امامها الدعوى التى اتخذ الاجراء ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به فيها أو الى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة

بحسب الأحوال • كما يجوز للنائب العام في كل وقت العُدول عما أمر به
أو التعديل فيه •

ويجب في جميع الأحوال أن يبين الأمر الصادر بالتصرف في الدعوى
الجنائية أو الحكم الصادر فيها ما يتبع في شأن الاجراء الصادر به الأمر
المُشار اليه في المادة السابقة • ولا يحتج عند تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة
أو برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو بتعويض الجهة المجنى عليها
بحسب الأحوال بأي عمل قانوني يصدر بالمخالفة للأمر اُشار اليه من تاريخ
قيد هذا الأمر في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل •

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٠/١٠/١٩٦٧ ، ونشر في
١٩٦٧/١٠/١٢ •

مادة ٢٠٨ مكررا (ج)

يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجرائم
المُشار اليها في المادة ٢٠٨ مكررا (أ) أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها
أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية بحسب
الأحوال وبعد سماع أقوال ذوى الشأن بجواز تنفيذ هذا الحكم في أموال
زوج المتهم وأولاده القصر ، ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال المتهم •

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٠/١٠/١٩٦٧ ، ونشر في
١٩٦٧/١٠/١٢ •

مادة ٢٠٨ مكررا (د)

لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة ، قبل أو بعد إحالتها الى
المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣
فقرة أولى وثانية ورابعة و ١١٣ مكررا فقرة أولى و ١١٤ و ١١٥ من قانون
العقوبات •

وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من
افاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل منهم
بقدر ما استفاد •

ويجب ان تنطب المحكمة محاميا للدفاع عن وجه اليهم طلب الرد اذ

لم ينيبوا من يتولى الدفاع عنهم .

- مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ، ونشر في ١٩٧٥/٧/٣١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ٨ مكررا .

مادة ٢٠٩

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لأقامة الدعوى تصدر أمرا بذلك وتأمّر بالإفراج عن المتهم المبحوس ما لم يكن مبحوسا لسبب آخر . ولا يكون صدور الأمر بالا وجه لأقامة الدعوى في الجنايات الا من المحامي العام أو من يقوم مقامه .

ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التي بنى عليها .

ويعلن الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد توفى يكون الاعلان لورثته جملة في محل اقامته .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ٤/١١/١٩٨١ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- وبالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٥/٤٢ من القانون السابق .

المذكرة الايضاحية : كما رؤى أن تعديل المادة ٢٠٩ وأن ينص على أنه إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لأقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية بغير نص يقيد الحالات التي تصدر النيابة العامة فيها هذا الأمر ، وذلك طبقا لما كان منصوصا عليه في الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى .

مادة ٢٠٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أن الدلائل غير كافية للاتهام ، تصدر أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية وتأمّر بالإفراج عن المتهم ما لم يكن مبحوسا لسبب آخر .

مادة ٢٠٩ معدلة بمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لأقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية وتأمّر بالإفراج عن المتهم ما لم يكن مبحوسا لسبب آخر .

ويكون صدور الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنايات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٠٩ مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بذلك وتامر بالافراج عن المتهم المحبوس ما لم يكن محبوسا لسبب آخر . ولا يكون صدور الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى في الجنايات إلا من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه .

ويجب أن يشمل الأمر على الأسباب التي بنى عليها .

ويعلم الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد توفي يكون الاعلان لورثته جملة في محل اقامته .

الأحكام

العبارة في القرار بالواقع

١٥٩٣ - فرق بين الأمر الإداري بالحفظ وبين الأمر القضائي الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة العامة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات ، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى الجنائية ولهذا أجاز للمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة المشورة

(١٩٨٧/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٣ ص ١٠٠٨)

١٥٩٤ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة العبارة فيها بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١ ص ١٥٩)

١٥٩٥ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية بعد تحقيق أجرته فيها بنفسها - أيا كان سببه - أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يلغ قانونا .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٥٩٦ - لما كانت القرارات التي تصدر من النيابة وتحوز حجية الأمر المقضى هي تلك التي تصدر منها في نطاق سلطتها القضائية - كسلطة

تحقيق، تباشر التحقيق، طبقاً للأحكام المقررة، لقياض التحقيق. - فصلاً في بعض أوجه النزاع المعروضة عليها، كالدفع بعدم الاختصاص المبتدئ من أحد الخصوم أو في طلب رد الأشياء المضبوطة أو في قبول المدعى بالحقوق المدنية أو الفصل في كفاية الأدلة المطروحة عليها بإصدار أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى، وهي قرارات - بحسب الأصل - تقبل الطعن فيها أعمالاً بالمواد ١٦٣ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٩٩ و ٢١٠ إجراءات. أما القرارات التي تصدرها النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بما لها من هيمنة على سير التحقيق مستهدية بها حسن إدارته لا فصلاً في نزاع أثر أمامها أو تصرفاً في تحقيق، فإنها لا تعتبر من أوامر التحقيق، ولا تقبل الطعن ويجوز لها العدول عنها، ومن ثم فإنها لا تحوز حجية الأمر المقضي. لما كان ذلك وكان قرار النيابة العامة بإرسال أوراق الدعوى إلى النيابة العسكرية للاختصاص، لم يصدر عنها فصلاً في دفع أحدى أمامها وإنما أصدرته النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بناء على ما ارتبته من أن المتهم من أفراد القوات المسلحة، فإن هذا القرار لا يحوز حجية تمنع النيابة العامة إذا ما أعيدت إليها الدعوى من التصرف فيها.

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣ ص ٣٢)

١٥٩٧ - يعد الأمر الذي تصدره النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها في شكوى بحفظها إدارياً أي ما كان سببه أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حجته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام الأمر قائماً، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد امتنعت في الأمر بإصدار منها إلى عدم أهمية الواقعة المطروحة.

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٧ ص ٦٥٢ ،

١٩٧٣/١١/٢٦ ق ٢٢٢ ص ١٠٧٩ ، ١٩٦٧/٥/٢٦ س ١٨ ق ١٤٠ ص ٧١٢)

١٥٩٨ - العبرة في الأوامر التي تصدرها النيابة العامة هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها.

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١)

شروط القرار

١٥٩٩ - من المقرر أن القانون وان استلزم أن يشمل الأمر الصادر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، سواء من النيابة العامة أو مستشار الاحالة بداءة على الأسباب التي بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة - أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال - الأمر بتأييد أمر النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى في الطعن المرفوع اليه عنه ، مما مفاده أنه اذا أورد مستشار الاحالة - أو غرفة المشورة - أسبابا للأمر الصادر منه في هذا الصدد فإنها تعد أسبابا مكمله للأسباب التي بنى عليها أمر النيابة العامة المطروح عليه .

(١٩٨٢/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤ ص ٨٠)

١٦٠٠ - يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنايات أن يكون صريحا ومدونا ولا يغنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة اصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الإداري .

(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣ ص ٧)

١٦٠١ - لا يمكن للمتهم أن يكتسب حقا لمجرد شروع المحقق في التفكير في اصدار قرار لمصلحته ، لأن العبرة بما انتهى اليه رأى المحقق وما استقر عليه قراره ، وبأن قرار الحفظ لا يكون مختما نافذا طبقا للقانون ما لم يذيله المحقق بامضائه ، فاذا وضع المحقق مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع في تدبيج أسباب لقرار جال بخاطره ثم امتنع عن اتمامه فإن هذا التصرف من جانبه لا يعتبر نهائيا منه .

(١٩٣٥/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٢)

(ص ٥٠٤)

١٦٠٢ - اذا اشارت النيابة على المدعى المدني في دعوى تزوير برفع دعواه مباشرة في مدة عينتها له بعد أن انتهت من التحقيق ، فلا يعد ذلك منها أمرا بحفظ الدعوى قطعيا يمنعها من رفع الدعوى طبقا لنصوص المادة ٤٢ ت ٠ ج ٠ وعلى أى حال يجوز للنيابة العمومية عند نظر الدعوى طر فوعة مباشرة عن المدعى المدني أن تنضم اليه في طلب العقوبة .

(١٩١٩/٨/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٦)

القرار يسبقه تحقيق

١٦٠٣ - ندب النيابة معاون البوليس لسؤال المتهمين وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من اجراءات التحقيق القضائي الذي يضمن قوة على الامر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك أن استجواب المتهم - على هذا النحو - أمر يحظره القانون نى المادتين ٧٠ و ١٩٩ اجراءات جنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٥ ص ١٠٤١)

١٦٠٤ - لما كان الانتداب الذي يصدر من وكيل النائب العمومي الى الطبيب الشرعى بتشريح جثة متوفى فى حادثة وقياس الطبيب باجراء التشريح وتقديم تقرير منه الى من ندبه بما شاهده وبرأيه فى الوفاة وأسبابها هو عمل من أعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية ، فانه يكون من المتعين على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الانتداب قبل صدور أمر الحفظ وتبينت فى الوقت ذاته توافر سائر ما يجب - بمقتضى القانون - توافره فى أمر الحفظ الملزم ، أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى .

(١٩٤٧/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣١٥ ص ٣٠٥)

١٦٠٥ - اذا كان الثابت بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذى أجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألتهم قبل أن تصدر أمرها بالحفظ ثم عادت وقدمت المتهم الى المحكمة فقضت عليه بالعقوبة ، فان المحكمة اذ أجازت رفع الدعوى من النيابة تكون قد أخطأت اذ الاستجواب الذى قامت به النيابة قبل اصدار أمرها بالحفظ هو عمل من أعمال التحقيق فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .

(١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٧)

(ص ١١١)

١٦٠٦ - ان نص المادة ٤٢ تحقيق جنايات عام لا تفريق فيه بين أمر حفظ وآخر ، ولم يجعل فيه للأسباب التى تتخذ أساسا للحفظ أى تقدير فى تحديد أثره القانونى ، وكل ما يقتضيه هو أن أمر الحفظ لكى يكون مانعا من العود الى الدعوى العمومية يجب أن يكون قد سبقه تحقيق ،

وعندئذ سواء أكان التحقيق قد أجرته النيابة بنفسها أو كان اجراءه بناء على انتداب منها ، وسواء أكان متعلقا بعمل واحد من أعمال التحقيق المختلفة أو أكثر ، فإن الأمر بمجرد صدوره يكون له قوة الشيء المحكوم به فيقيده النيابة في الحدود المرسومة بالمادة المذكورة ولو كانت علتها أنها ارتأت أن التحقيق الذي اعتمدت عليه إنما أسفر عن ثبوت مقسارفة المتهم لجريمة لا تستأهل - على حسب الظروف والملابسات التي وقعت - أن يقيم عليه الدعوى المومية بها .

(١٩٤١/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٦

ص ٥٥٧)

١٦٠٧ - إذا كان الحفظ مبنيا على سبب قانوني بحث كعدم انطباق المادة التاسعة من قانون المشردين والمشتبه فيهم على المتهم بالعود لحالة الاشتباه مثلا فلا محل في هذه الصورة لاشتراط اجراء أى تحقيق ، ويكون الأمر بالحفظ مانعا من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألغاه النائب العام ، وذلك في كل الأحوال سواء أسبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه .

(١٩٣٨/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٥

ص ١٤٥)

١٦٠٨ - القرار الذى تصدره النيابة بحفظ الأوراق لعدم الأهمية يكتسب كغيره من القرارات قوة الشيء المحكوم فيه متى كان صادرا بعد تحقيق .

(١٩٣٥/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٧

ص ٤٢٩)

١٦٠٩ - تأشير النيابة العامة على أوراق مادة تزوير بحفظها وتفهم الشاكي بالطعن بالتزوير أمام المحكمة المختصة لا يمكن اعتباره حفظا بالمعنى القانونى الوارد بالمادة ٤٢ تحقيق جنايات ، اذ الحفظ المقصود بهذه المادة هو الذى يكون بعد أن تفحص النيابة التهمة وتحقق موضوعها وتوازن بين أدلة الادانة وأدلة البراءة فيها وترجع بعد ذلك أن الدعوى بالحالة التى هى عليها ليست صالحة لأن ترفع الى المحكمة الجنائية .

(١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩ ص ٣٦)

صور لشرط صراحة القرار

١٦١٠ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر .

(١٩٨٥/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٢١ ص ١١٨٨)

١٦١١ - الأصل في الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، فلا يصح استنتاجه من تصرف أو اجراء آخر الا اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي أن ثمة أمرا بالألا وجه لاقامة الدعوى .

(١٩٨٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٦ ص ٧١٤)

١٦١٢ - الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وان جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن .

(١٩٩٣/٥/٢٤ ط ١٦١٤٥ س ٥٩ ق ، ١٩٨٨/١/١٢ ط ٦٨٤٩)

س ٥٦ ق)

١٦١٣ - من المقرر أن الأمر بأن لا وجه كسائر الأوامر القضائية والأحكام لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن ، بل يجب بحسب الأصل أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات ألفاظه في أن من أصدره لم يجد في أوراق الدعوى وجها للسير فيها . فالتأشير على تحقيق بارفاقه بأوراق شكوى أخرى محفوظة مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها .

(١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٢ ص ٧٨٩)

١٦١٤ - انه وان جاز أن يستفاد أمر الحفظ استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ منه بالظن ، واذا كان المستفاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد

الأوراق بدوئير الشيكالوى وجفظها إداريا إنما ينصب على واقعة التعامل بالنقد الأجنبى التى لم تأذن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها، من وقائع النصب التى رفعت بشأنها الدعوى الجنائية، فإنه لا حجية له بالنسبة لها ولا يقوم فى صحيح القانون مانعا من نظر الدعوى الجنائية عنها .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥١ ص ٧١٢)

١٦١٥ - الأمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية وإن جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف لو اجراء آخر يدل عليه ، إلا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بطريق الظن . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المضمومة أن كل ما صدر عن النيابة العامة إنما هو اتهامها أربعة غير المطعون ضده بارتكاب الجريمة دون أن تذكر شيئا عنه ، سوى أنها كانت قد قررت طلبه ثم أنهت تحقيقها دون سؤاله ، فإن ذلك لا ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلى على أمر ضمنى بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله تحول دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر .

(١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٦١٦ - قيد وكيل النيابة الواقعة جناية احراز مخدر ضد مجهول وتأشير في الوقت نفسه بارسال الأوراق الى الرياسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الاثبات وتأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي ، فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف فى الجنايات لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده باصدار الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات ، ومن حقه اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به ، واذا أمر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه اذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها لا محل له ، اذ أمر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الطاعن وعدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أو رده عليه لا يغيبه ما دام الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٤ ص ١٣٠٧)

١٦١٧ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر .
(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٢ ص ١٢٠٧)

١٦١٨ - من المقرر أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدي سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة في بادئ الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقيدته برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه ، اذ لا يترتب على هذه التأشيرة حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر ، ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون .
(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٥٦١٩ - الأصل في أمر الحفظ أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر الا اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي هذا الحفظ ، واذن فمتى كانت النيابة العمومية لم تصدر أمرا كتابيا صريحا بحفظ الدعوى الجنائية بالنسبة الى متهم ، بل كان كل ما صدر عنها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة فان ذلك لا يفيد على وجه القطع واللزوم حفظ الدعوى بالنسبة له بالمعنى المفهوم في القانون .

(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٤ ص ٦٠٠ ،
١٩٥٢/٤/١٥ س ٣ ق ٣١٩ ص ٨٥٠)

١٦٢٠ - ان رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظا للدعوى بالنسبة الى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك ما دام ان أمرا صريحا مكتوبا - كالشأن في جميع الأوامر القضائية - لم يصدر بالحفظ ، وما دام تصرف النيابة برفع الدعوى

على متهم دون آخر لا يحمل على انها ارادت الحفظ حتما لاي وجه من اوجه
عدم اقامة الدعوى .

(١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٥٢)

ص ٨١٦)

١٦٢١ - التأشير على تحقيق بارفاقه بأوراق أخرى محفوظة ما دام
لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع
الدعوى ، لا يصح اعتباره أمراً بالحفظ عن الجريمة التي تناولها ، ولذلك
فلا يمتنع على النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجة الى الغائه من
النائب العمومي أو ظهور أدلة جديدة .

(١٩٤١/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٩)

ص ٥٤٦)

١٦٢٢ - اذا كانت النيابة قد عقت على تحقيق أجرته بأن متهما
هو الذي ارتكب الجريمة وامرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر شيئاً عن
متهم آخر معه فيها فليس في ذلك ما يلزم عنه وجوباً حفظها بالنسبة للمتهم
الآخر .

(١٩٣٩/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٩)

ص ٥٤٨)

١٦٢٣ - اذا كان قرار الحفظ مبنياً على أسباب لا علاقة لها بالأدلة
القائمة في التهمة بل كان أساسه الصلح الذي رأى الفريقان المتنازعان
حسم النزاع به وفض المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارتأه كل منهما في
مصلحته فهو قرار نهائي ومن شأن نهائيته هذه أنه يحوز قوة الشيء المحكوم
فيه ويقوم حائلاً دون تحريك الدعوى العمومية في المادة المحفوظة بأي حال .

(١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٤)

ص ٥٠٩)

الحفظ الضمني

١٦٢٤ - الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وان جاز أن يستفاد
استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض أو

يؤخذ فيه بالظن

(١٩٨٢/١٠/١٩ أحكام النقص س ٣٣ ق ١٥٩ ص ٧٧٦)

١٦٢٥ - لما كانت النيابة العامة قد أمرت قى بادی الأمر بضبط واحضار الطاعن بعد استجواب المتهمين الآخرين لما قرره أحدهما من أنه كان يبيع المسروقات للطاعن الذى يعلم بأنها مسروقة ، الا أنها عادت ففصرت الاتهام وأقامت الدعوى الجنائية على المتهمين المذكورين وحسبدهما وأخلت سبيل الطاعن ، فان هذا التصرف ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلى على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون ادخاله بعد ذلك خصما فى الدعوى .

(١٩٨٥/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٢١ ص ١١٨٨)

١٦٢٦ - من المقرر انه اذا كان تصرف النيابة العامة لا يفيد على وجه القطع استقرار الرأى على عدم رشح الدعوى الجنائية ، فانه لا يصح اعتبار تصرفها أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، لأن الأصل فى هذا الأمر أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة فلا يصح استنتاجه من تصرف أو اجراء آخر الا اذا كان التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلى ان ثمة أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، واذ كانت النيابة العامة بعد أن سألت الطاعنين قد قيدت الأوراق جناية ضد المتهمين الثالث والرابع بوصف أنهما حرصا على الوساطة فى الرشوة ، فان ذلك بمجرد لا يفيد على وجه القطع واللزوم أن النيابة العامة قد ارتأت اصدار أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى على الطاعنين ، ويكون ما انتهى اليه الحكم من اطراح دفع الطاعنين فى هذا الشأن سديدا ، ولا يعيبه ما استطرد اليه من تقرير قانونى خاطئ ، حين قيد سلطة النيابة العامة فى اصدار قرار بالآ وجه لاقامة الدعوى بقيود لا سند لها من القانون .

(نقض ١٩٨٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٦ ص ٧١٤)

١٦٢٧ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلى ذلك الأمر . فاذا كانت النيابة العامة قد أمرت بادی الأمر بقيد الواقعة جنحة ضد قبطان الباخرة ، فان هذا التصرف ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلى

على الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة :

(١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض بس ١٥ ق ٢٠ ص ٩٧)

١٦٢٨ - ان حفظ النيابة للبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها في الدعوى دون حاجة الى اصدار قرار خاص به ، ما دام الحفظ ينتج حتما وبطريق اللزوم العقلي هذا التصرف ، كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق فانه يتضمن حفظ الدعوى ضد المبلغ في حقه .

(١٩٥٥/٣/٧ أحكام النقض س ٦ ق ١٩٦ ص ٦٠٠)

١٦٢٩ - أوامر الحفظ المنصوص عليها في المادة ٤٢ تحقيق جنايات هي من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعا عليها من الموظف المختص باصدارها ، فلا يقبل الاستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية ، الا اذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب ، اذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلي على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون مما اتهمهم به ولا شائبة عليهم فيه ، وان النيابة انما ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا ، ففي مثل هذه الصورة ولعلها الوحيدة يكون الحفظ ضمنيا ، ويكون صحيحا منتجا آثاره .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٣

ص ٤٥٧ ، ١٩٣١/٤/٢٣ ج ٢ ق ٢٤٦ ص ٢٩٩ ، ١٩٣١/٥/٧ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣ ، ١٩٣٥/٤/٨ ج ٣ ق ٣٥٥ ص ٤٥٧)

١٦٣٠ - لم تشترط المادة ٤٢/١ تحقيق جنايات لقرارات الحفظ في الجنايات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه ، ولم تشترط لها ألفاظا خاصة تؤدي اليها ، كما لم تشترط أن تكون مسببة ، فاذا أشر رئيس النيابة أو القائم مقامه على أوراق التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب فان معنى هذا هو أنه قد رأى ان التهمة المبلغ عنها فوق كونها غير صحيحة فان المبلغ مستحق للعقاب على كذبه ، وهذا يكفي ليعتبر تصرفا في التحقيقات بالحفظ بلا ضرورة لاصدار أمر بالحفظ كتابة .

(١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٢

ص ٣١٦)

حجية القرار

١٦٣١ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى اجراء من اجراءات التحقيق هو فى صحيح القانون أمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره حجيته التى تمنع من العودة الى التحقيق الا فى الحالات وبالكيفية التى قررهما الشارع فى المادة ٢٠٩ وما بعدها من قانون الاجراءات ولو جاء الأمر فى صيغة الحفظ الادارى وسواء كان مسببا أم لم يكن .

(١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣)

١٦٣٢ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يلغ .

(١٩٨١/٤/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٢ ص ٣٤٦)

١٦٣٣ - الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يلغ ، اذ له ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن به الخصوم .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١ ص ١٥٩)

١٦٣٤ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على أسباب عينية كحالة ثبوت أن الجريمة لم تقع أصلا أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التى يعاقب عليها القانون يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يحوز حجيته الا فى حق من صدر لصالحه .

(١٩٨١/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٩ ص ١٨٥)

١٦٣٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها - لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة

المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ .
(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥١ ص ٧١٢ ،
١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٥ ص ١١٥٠)

١٦٣٦ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ١/٢١٠ ، ٢١٣ ، ٣/٢٣٢ اجراءات جنائية على أن الأصل أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى له قوة الأمر المقضى بما يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الأصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة أطراف الدعوى الجنائية ، فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار اليه على النيابة العامة - ما لم تظهر أدلة جديدة - وعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يمتد بالضرورة ومن باب أولى الى المجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اكتفى بالإشارة فى المواد المتقدمة الى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه التى استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه قد قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق ، فلا تقوم له صفة الخصم فى الدعوى ويمتنع عليه بالتالى ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامتها . ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الأمر من سلطة التحقيق . والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الأمر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة فى الدعوى ، وهو ما لا يتفق مع ما هدف اليه الشارع من احاطة الأمر بأن لا وجه - متى صار باتا - بسياج من القوة يكفل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع أمام القضاء . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكم الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع فى أولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بأن لا وجه لاقامتها وعدم استئناف ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بادانة الطاعن من دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع فى الواقع يكون مميها بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١ ص ١١٧)

١٦٣٧ - للمحكمة حين نظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تنقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل ، بل عليها أن تفصل فى الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهى اليه تحقيقها ، ذلك أن

حجبه هذا الامر مؤقته سى شأن العودة الى التحقيق ، ومن ثم فان ما يشيره الطاعن حول حجية هذا الامر وتقييد المحكمة به فى بحث كذب البلاغ ونية الاضرار لا يكون له محل .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥ ص ٦٧)

١٦٣٨ - الامر الصادر من النيابة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو امر له بمجرد صدوره حجيته - حتى ونو لم يعلن به الخصوم - ويمنع من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الامر قائما ولم يلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة ، ولم يغير من هذا النظر أن الطاعنة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية فى تحقیقات النيابة ، فان المادتين ١٦٢ و ٢١٠ اجراءات جنائية صريحتان فى أن أحكامهما ننتظم المجسى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

(١٩٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٠ ص ٦٢٩)

١٦٣٩ - اذا كان المتهم قد تمسك بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة عليه لسبق الفصل فيها من النيابة اذ هى قيدتها ضد مجهول وحفظتها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل ، وكان الحكم الصادر فى هذه الدعوى بادانة المتهم المذكور لم يرد على ما دفع به من ذلك ، ولما كان يبين من الطعن الذى قدمه المتهم فى ذلك الحكم الى محكمة النقض ومن مفردات الدعوى أن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة باعادة تحقیقها وبوشر التحقيق ورفعت الدعوى بعدئذ على المتهم ففى ذلك ما يدل على أنه لم يكن فى مبدأ الامر متهما ، واذن فلا يحق له أن يتمسك بأمر حفظ لم يصدر فى شأنه .

(١٩٥٠/٤/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ١٧٠ ص ٥١٨)

١٦٤٠ - من المقرر أن الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام المحاكم الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(١٩٨٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٧ ص ١٦٨)

١٦٤١ - الامر الذى تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعيا لعدم الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التى ترفع عن

كذب البلاغ ، فلها أن تقول بصدقة الواقعة التي صدر عنها الأمر إذا ما اقتنعت
حتى بذلك . . .

(١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٦ ص ٣٢٨)

١٦٤٢ - ان سبق صدور أمر النيابة بحفظ شكوى عن واقعة لعدم استطاعة الشاكي اثباتها لا يمنع المحكمة من أن تعتبر الواقعة صحيحة وترتب عليها حكمها ما دامت قد اقتنعت بصحتها من الأدلة التي أوضحتها في حكمها ، فان أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٧ ص ١٥٧)

١٦٤٣ - اذا كان قد صدر أمر حفظ من أحد النيابة عن واقعة ثم رفعت نيابة أخرى الدعوى على ذات المتهم بذات الواقعة ، فالحكم الذي يصدر في الدعوى يكون باطلا حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل الى علمهما أمر الحفظ ، وحتى لو كان المتهم لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فان أمر الحفظ له ما للأحكام من قوة الأمر المقضى به . وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزا ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٤ ص ١٠٩)

١٦٤٤ - الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسابقة صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى هو دفع جوهرى ، يجب أن تعرض المحكمة له ايرادا وردا .

(١٩٨٠/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٠ ص ٩٢٥ ، ١٩٨٦/١٢/٣١ س ٣٧ ق ٢٢١ ص ١١٤٧)

١٦٤٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار عنها من النيابة العامة بالحفظ هو من قبيل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وبعبارة أخرى هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم به . ولأجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن تكون قد وجهت

الى المتهم تهمة فى موضوع معين وأن يكون قد صدر عن هذه التهمة قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى . أما القرار الذى يصدر بحفظ التهمة مؤقتا لعدم معرفة الفاعلين فلا يصح الاستناد اليه فى طلب عدم قبول الدعوى ، لأن ذلك يتنافى مع المبادئ التى تقوم عليها حجية الشئ المحكوم به .

(١٩٣١/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥١)

ص ٣٠٢)

مادة ٢١٠

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، الا اذا كان صادرا فى تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار اليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

ويحصل الطعن بتقرير فى قلم الكتاب فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلان المدعى بالحق المدنى بالأمر .

ويرفع الطعن الى محكمة الجنايات منعقدة فى غرفة المشورة فى مواد الجنايات والى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة فى مواد الجنج والمخالفات ، ويتبع فى رفعه والفصل فيه الأحكام المقررة فى شأن استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق .

معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر فى ١٩٥٦/٣/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٢١٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الأمر المذكور فى المادة السابقة أمام

غرفة الاتهام ، ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٦٢ وما بعدها .
مادة ٢١٠ مدله بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :
للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام
عرة الاتهام الا اذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد
رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ويتبع في ذلك أحكام
المواد ١٦٢ وما بعدها .

مادة ٢١٠ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى
الا اذا كان صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة
وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلان المدعى
بالحق المدني بالأمر .

ويرفع الطعن الى مستشار الاحالة في مواد الجنايات والى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة
في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات . ويتبع في رفعه والفصل في الأحكام المقررة
في شأن استئناف الأوامر المائلة الصادرة من قاضى التحقيق .
مادة ٣/٢١٠ معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ :

ويرفع الطعن الى مستشار الاحالة في مواد الجنايات والى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة
في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات . ويتبع في رفعه والفصل فيه الأحكام المقررة
في شأن استئناف الأوامر المائلة الصادرة من قاضى التحقيق .

الأحكام

قرارات غير قابلة للطعن

١٦٤٦ - أشار الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٥٦ الى الحكمة التى قصدها من تعديل المادة ٢١٠ اجراءات
جنائية ، وهى أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعته
الطبيعية للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه - اتخاذ اجراءات الدعوى
ضدهم لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف
الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بالا وجه لاقامة
الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتئم مع هذا المنع أن يظل حق
الطعن باقيا للمدعى بالحقوق المدنية ، بل ان هذا الطعن يجرى عليه حكم
المنع من الطعن بالاستئناف ، ما دام الطعن بالطريق العادى وغير العادى
يلتقيان عند الرد الى العلة التى توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٠
اجراءات جنائية تحصينا للموظفين من التعرض للشطط فى المحسومة .

(١٩/٥/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢١ ص ٥٤٥)

١٦٤٧ - الأمر يمنع التعرض الذي تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداريا لا يعدو أن يكون اجراء تصدره النيابة في غير خصومة جنائية ولا يقصد به ستوى متفاوتة رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ اجراءات جنائية والتي يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ اجراءات جنائية .

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١)

١٦٤٨ - لا يجوز الطعن عملا بالمادتين ٢٠٩ ، ٢١٠ اجراءات جنائية الا في الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الامر هو الذي يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف ، فاذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المؤجرة الى البلدية ، وهو اجراء اداري ، عدل فيه وضع اليد الذي رآه وكيل النيابة الجزئية ، فان هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٨ ص ٣٠٧)

١٦٤٩ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون الا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فان الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة الى قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية وانتهى بتعلق باتخاذ اجراءات ادارية .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٠ ص ١٠٩)

من يطعن في القرار

١٦٥٠ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الاحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا ما دامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي باشرته بمقتضى سلطتها المخولة في القانون .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٧ ص ٦٥٢)

١٦٥١ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة

العامه بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وفقا للمادة ٢١٠ اجراءات .

(١٧/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١)

١٦٥٢ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن فيها الا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما ، وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام . ولما كان الطاعن هو المشكو في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها الى اصدار قرار بحفظها اداريا وبالتالي فانه ليس مجنيا عليه أو مدعيا بحقوق مدنية حتى يكون له الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ اجراءات جنائية .

(٢٠/١/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١)

النظر في الطعن

١٦٥٣ - ان الغاء الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعني كفاية الأدلة قبل المتهم لتقديمه للمحاكمة .

(١٧/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١)

١٦٥٤ - تقضى المادة ٢١٠ اجراءات جنائية المعدلة برفع الاستئناف في أمر الحفظ الصادر في مواد الجنايات الى مستشار الاحالة ، ومن ثم الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعنين في أمر الحفظ الصادرة من النيابة ضدهما بنعقد لمستشار الاحالة .

(١٩/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧)

١٦٥٥ - تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لتمحيص مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المطعوز ضده وهو النزاع على الصفة التي بموجبها باشر اجراءات الشكوى واستأنف قرار النيابة بحفظها قولا منه بأنه لم يكن وكيلا وانما باشر ما باشر بنفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن لرفعه من غير ذي صفة استنادا الى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام اعمالا لنص المادة ٢١٠ اجراءات جنائية ، كما أن التوكيل

الصادر اليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله هو قضاء أصاب وجه القانون الصحيح .

(١٩٦٠/١/١٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٥ ص ٨٥)

١٦٥٦ - اذا لم تعارض النيابة العمومية في أمر قاضي الإحالة القاضي بأنه لا وجه لاقامة الدعوى فليس لمعارضة المدعى بالحق المدني فيه ولا لقرار غرفة المشورة بالغائه أى تأثير على الدعوى العمومية ، ذلك لأنها تنتهى بذلك الأمر الذى يصبح نهائيا بعدم معارضته النيابة فيه ، ولأن المتهم يكتسب به حقوقا لا يجوز للمدعى المدني حرمانه منها بمجرد معارضته اذ هى لا تتعدى ما له من الحقوق ، ومن ثم يكون الحكم بالعقاب المترتب على القرار الصادر من غرفة المشورة على هذه الصورة صادرا على خلاف القانون ويجب نقضه .

(١٩٢٥/٢/٢ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٨)

١٦٥٧ - ان معارضة المدعى بالحق المدني وحده فى قرار قاضى الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية أمام غرفة المشورة تحرك الدعوى العمومية أيضا فاذا قبلت غرفة المشورة المعارضة وأحالت الدعوى على محكمة الجنايات تنظر هذه الدعويين العمومية والمدنية معا لا المدنية فقط . ذلك لأن الشارع بالمادة ١٢/ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد وضع المدعى المدني والنائب العمومى فى هذا انشأن على قدم المساواة . والذى يؤكد ذلك أن القانون لم ينص هنا على أن طعن المدعى المدني وحده يكون قاصرا على حقوقه المدنية فقط ، كما قال صراحة فى المادتين ٢٧٦ ، ٢٩٩ من قانون ت.ج فى الطعن بطريقى الاستئناف والنقض .

(جنایات آسیوط ١٩٣٥/١١/٢٣ المجموعة الرسمية س ٣٧

ق ١٩٣)

١٦٥٨ - اذا ألغت غرفة المشورة قرار قاضى الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بناء على معارضة المدعى بالحق المدني وأحالت المتهم على محكمة الجنايات فان ذلك لا يضيع على المتهم الحق الذى كسبه بقرار قاضى الاحالة حسبما قبلته النيابة ، ومن ثم يقبل دفعه بعدم جواز نظر الدعوى .

(جنایات بنى سويف ١٩٢٧/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٨

ق ٢٣)

مادة ٢١١

لِلنَّائِبِ الْعَامِ أَنْ يُلْغِيَ الْأَمْرَ الْمَذْكُورَ فِي مِدَّةِ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ التَّالِيَةِ لصدوره ما لم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، بحسب الأحوال برفض الطعن المرفوع في هذا الأمر .

- معدلة بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٥/٤٢ من القانون السابق .
- مادة ٢١١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- لِلنَّائِبِ الْعَامِ أَنْ يُلْغِيَ الْأَمْرَ الْمَذْكُورَ فِي مِدَّةِ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ التَّالِيَةِ لصدوره ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا صَدَرَ قَرَارٌ مِنْ غُرْفَةِ الْإِتِّهَامِ بَرَفُضِ الطَّعْنِ الْمَرْفُوعِ لَهَا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ .
- مادة ٢١١ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
- لِلنَّائِبِ الْعَامِ أَنْ يُلْغِيَ الْأَمْرَ الْمَذْكُورَ فِي مِدَّةِ الثَّلَاثَةِ أَشْهُرٍ التَّالِيَةِ لصدوره ، مَا لَمْ يَكُنْ قَدْ صَدَرَ قَرَارٌ مِنْ مَسْتَشَارِ الْأَحَالَةِ أَوْ مِنْ مَحْكَمَةِ الْجَنْحِ الْمُسْتَأْنَفَةِ مَنْعَقَدَةٍ فِي غُرْفَةِ الْمَشُورَةِ حَسَبِ الْأَحْوَالِ ، بَرَفُضِ الطَّعْنِ الْمَرْفُوعِ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ .

الأحكام

١٦٥٩ - لما كان المشرع قد خول لِلنَّائِبِ الْعَامِ وَحْدَهُ - وفقاً للمادة ٢١١ من قانون الإجراءات الجنائية - الحق في إلغاء الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة العامة في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، فإن إلغاء هذا الأمر من رئيس النيابة على غير سند من القانون ، ويكون الأمر الصادر فيها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ما يزال قائماً لم يلغ .

(١٩٨٧/٣/٣١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨٥ ص ٥١٧)

١٦٦٠ - يجب على المحكمة إذا ما دفع أمامها بعدم جواز رفع الدعوى العمومية لمضي أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ الأمر الصادر من النيابة العمومية بحفظ الشكوى أن ترد على هذا الدفع ، فإذا هي أدانت المتهم دون أن تتحدث عنه وترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً

X يعينه بما يستوجب نقضه .

(١٩٤٦/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٢)

ص ١٢٦)

١٦٦١ - قرار المحامي العام الغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة التابع له يكون صحيحا .

(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥)

١٦٦٢ - انه وان كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لم تخول أحدا سوى النائب العمومي حق الغاء قرارات الحفظ في مدة الثلاثة شهور التالية لتاريخ حفظها ، الا أن هذا الحق يجب أن يملكه أيضا كل من يقوم بوظيفة النائب العمومي مؤقتا من أعضاء النيابة .

(١٩١٥/٥/١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢٥)

مادة ٢١٢

- ألغيت بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ ، على أن يعمل به من اليوم التالي لنشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢١٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام الطعن بطريق النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام برفض الطعن المقدم من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية في الأحوال وبالأوضاع المقررة في المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .

مادة ٢١٢ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة أو من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، ويتبع في ذلك أحكام المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .

الأحكام

١٦٦٣ - مناط الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة

الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة والذي خولته المادة ٢١٢ اجراءات جنائية للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية هو أن يكون القرار صادرا برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العمومية بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواد الجنح والمخالفات ، أما إذا قررت المحكمة الغاء الأمر المذكور فانه لا يجوز للطاعنين - وهم المتهمون في الواقعة - الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض ، لأن حسبهم أن يدفعوا أمام محكمة الموضوع التي تنظر الدعوى بما يروءه .

(١٩٨٤/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٨ ص ٥٢٦ ،
١٩٧٥/١١/٩ س ٢٦ ق ١٥٠ ص ٦٨٥)

١٦٦٤ - مؤدى نص المادة ٢١٢. اجراءات جنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يجيز الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة اليها طبقا للقانون ، بحيث اذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الاتهام انغلق تبعا لذلك باب الطعن بطريق النقض .

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١)

١٦٦٥ - من المقرر قانونا أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام - بوصفها هيئة استئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائز قانونا ، بحيث اذا حظر القانون الاستئناف انغلق تبعا لذلك باب الطعن بالنقض .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

١٦٦٦ - لا تجيز المادة ٢١٢ اجراءات جنائية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٨ ص ٣٠٧)

مادة ٢١٣

الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقا

• للمادة ١٩٧ •

- قابل عجز المادة ٥/٤٢ من القانون السابق •

الأحكام

١٦٦٧ - من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى ما دام قائما لم يبلغ قانونا ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها الأمر لأن له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى •

(١٥/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٦ ص ٥٢)

١٦٦٨ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ يمنع من رفع الدعوى ثانيا - الا اذا ظهرت أدلة جديدة - وذلك فى حالتى سبق صدور أمر بالقبض على المتهم أو بحبسه أو فى حالة مباشرة النيابة تحقيقا ما فى القضية ، وفيما عدا هذه الأحوال الثلاث يكون للنيابة الحق المطلق فى رفع الدعوى ثانيا ولو لم تظهر أدلة جديدة •

(١٨/١١/١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٤٣)

١٦٦٩ - حفظ القضية بمعرفة النيابة بمنع المدعى المدنى والنيابة من العود لاقامة الدعوى ما لم تظهر أدلة جديدة •

(عابدين الجزئية ٢٣/١٢/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠

ق ٤٢)

١٦٧٠ - قيد الأوراق برقم عوارض بالنسبة لوفاة أحد المجنى عليهما وحفظها بعد انتداب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى ، أمر الحفظ فى حقيقته أمر بعدم وجود وجه ، تحرير محضر بعد ذلك عن الواقعة بالنسبة الى مجنى عليه آخر سئل فيه آخرون يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عند اصدار الأمر السابق ، يجيز العودة الى التحقيق واطلاق حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية بناء على ما ظهر من تلك الأدلة الجديدة •

(١٦/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣)

١٦٧١ - الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى بعد اجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى ، وقوام الدليل الجديد أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لاقامتها .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢)

١٦٧٢ - ان أمر الحفظ لا يمنع من اقامة الدعوى اذا جرى بعد صدوره - وقبل انقضاء الحق فى رفع الدعوى العمومية بمضى المدة - تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى .

(١٩٣٧/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٨ ص ٧٠)

١٦٧٣ - من المقرر أن الدليل الجديد هو ما يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالألا وجه لاقامتها ، وهو ما لا يتأتى القول فيه برأى الا من واقع ما تجريه المحكمة من تحقيق سواء بالاطلاع على التحقيقات السابقة للوقوف على ما كان مطروحا فيه من أدلة ومقارنتها بتلك التى يراد العودة الى التحقيق استنادا اليها أو بغير ذلك من تحقيقات .

(١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣)

١٦٧٤ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالألا وجه لاقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل ، اما لحفاء فى الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التى تعجز المحقق عن استيفائه .

(١٩٦٢/١٢/٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٧ ص ٨١٥ ،

١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ق ٨٤ ص ٤٢٤)

١٦٧٥ - اذا عينت النيابة خبيرا فى دعوى تزوير بعد أن أقرت بحفظها جاز اعتبار تقريره من الأدلة الجديدة ولا يمنع من ذلك كون النيابة العامة لم تعين خبيرا أثناء التحقيق الأول .

(١٩٠٩/٦/٥ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٢٠)

١٦٧٦ - شهادة الشهود التي لم تسمع ولو كانت أسماء الشهود قد ذكرت أثناء التحقيق يجب أن تعتبر أدلة مسبقة لإقامة الدعوى العمومية بعد صدور قرار بالحفظ القطعي .

(١٩٠٢/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٧٨)

١٦٧٧ - لا يجوز أن يعتبر من الأدلة الجديدة التقرير الذي يقدمه خبير معين من قبل النيابة بعد تنازلها عن الدعوى لمعرفة وجود تزوير أو عدم وجوده فإن هذا التمهين يعد رجوعا الى الدعوى العمومية غير مسبوق بأدلة جديدة ولا تبليغ عن الأدلة الجديدة . على أن الأدلة الجديدة يجب أن تكون سابقة على الرجوع الى الدعوى العمومية ، فغير سائغ إذن أن النيابة العامة كلما رأت نقصا في تحقيقها تجتهد في ملافاته بهذه الطريقة ، فإن ذلك يكون مخالفا بالمرّة لغرض الشارع الذي أراد أن يجعل كل من صدر في مصلحته أمر بحفظ الدعوى أو بأن لا وجه لاقامتها عليه بآمن من كل محاكمة بعد ذلك الا اذا ظهرت أدلة جديدة .

(١٩٠٣/٤/١١ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٢)

١٦٧٨ - شهادة شاهد أو أكثر سواء كانت سمعت شهادتهم في التحقيق الأول أو لم تسمع لا تعتبر أدلة جديدة الا اذا كان الغرض منها اثبات واقعة جديدة لم تكن عرضت في التحقيق الأول ، وأما اذا كانت الواقعة المقصود سماع شهادتهم عليها عرضت في التحقيق ولم تسمع شهادتهم بالنسبة لها حين ذلك ، ويراد فيما بعد صدور الأمر ، الاستشهاد بهم عليها فلا يعتبر دليلا جديدا لأن الأمر عرض أولا وحقق ولم يعتبر .

(١٨٩٥/٦/١ الحقوق س ١٠ ق ٥٧ ص ٢٨٩)

١٦٧٩ - ان المادة ١٢٧ تحقيق جنايات اعتبرت شهادة الشهود ضمن الدلائل التي يبيع ظهورها الشروع ثانيا في اتمام اجراءات الدعوى العمومية ما دامت المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية لم تنقض بعد ، فاذا كانت الواقعة هي واقعة نصب قائمة على جريمة تزوير فكل دليل يقدم في تهمة التزوير - الذي كان في الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب هي المقصود بالذات للمتهم - يعتبر دليلا جديدا على صحة تهمة النصب تبيح الرجوع الى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة

• بعد حفظها .

(١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٠ ص ٥٤٠)

١٦٨٠ - الدفع بأن النيابة العامة قد أصدرت قرارا بحفظ الدعوى العمومية بعد اتمام التحقيقات ثم عادت ورفعتها على المتهم دون ظهور أدلة جديدة هو من الدفوع الواجب ابدائها أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢٣/٣/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٢ ص ٥٢٧)

١٦٨١ - اذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الذى صدر من النيابة العمومية فى الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائما اذ لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(٤/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩ ص ٧٢)

١٦٨٢ - اذا رفعت النيابة العمومية الدعوى بعد حفظها لظهور أدلة جديدة وجب بيان هذه الأدلة الجديدة فى الحكم القاضى بالادانة ليتسنى معرفة ما اذا كانت الوقائع التى اعتبرت هكذا تنطبق على نص المادة ١٢٧ جنايات والا انبنى على اغفال ذلك بطلان الحكم بطلانا جوهريا .

(٢٢/٥/١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٠٨)

١٦٨٣ - ليس من الضرورى ذكر الأدلة الجديدة فى الحكم الصادر بالعقوبة فى دعوى أعيد رفعها طبقا للمادة ٤٢ ت . ج .

(١٦/٥/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٩)

١٦٨٤ - اذا حفظت دعوى طبقا للمادة ٤٢ ت . ج . ، ثم ظهرت أدلة جديدة وبناء عليها أقيمت الدعوى ، فللمحكمة الحق فى الأخذ بجميع الأدلة سواء كانت قديمة أو جديدة .

(١٦/٥/١٩٠٨ س ١٠ ق ١٩)

١٦٨٥ - لا يكفي لامكان رفع الدعوى فى حالة صدور أمر الحفظ مجرد القول بوجود أدلة جديدة رأت النيابة عدم ثبوتها بل لابد من ثبوت تلك الأدلة فعلا .

(استئناف ١٩٠٠/١/١١ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٥٨)

مادة ٢١٤

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية رفعت الدعوى الى المحكمة المختصة ، ويكون ذلك فى مواد المخالفات والجناح بطريق تكليف المتهم بالحضور امام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجناح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - علما الجناح المفضرة بأفراد الناس - فتحيلها النيابة العامة الى محكمة الجنايات مباشرة .

وترفع الدعوى فى مواد الجنايات بإحالتها من المحامى العام أو من يقوم مقامه الى محكمة الجنايات بتقرير اتهام تبين فيه الجريمة المسندة الى المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها ، وترفق به قائمة بمؤدى أقوال وشهود وأدلة الإثبات ، ويندب المحامى العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجنائية صدر امر بإحالتها الى محكمة الجنايات اذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه ، وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة الى محكمة الجنايات خلال العشرة أيام التالية لصدوره .

ويراعى فى جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ .

على أنه اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها . فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة ، وفى أحوال الارتباط التى يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، اذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٤/١١/١٩٨١ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ، ونشر في ١٩٥٣/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١/٣/١٩٥٦ ، ونشر في ٢٥/٣/١٩٥٦ .
وبالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .
وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

مادة ٢١٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور .
وإذا رأت أن التهمة جناية يحيلها إلى قاض التحقيق .

مادة ٢١٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جناية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر ترفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور ، ويكون ذلك في الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام .

مادة ٢١٤ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جناية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور ، وفي الجنايات يكون تكليف المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه . ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ .

مادة ٢١٤ معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جناية ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر ترفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بنظرها ، ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي يعرّفها القانون أو غيرها من طرق النشر ، عدا الجنح المضرة بأفراد الناس فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة .

ويرفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ويكون ذلك بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام .

ومع ذلك إذا كانت الجناية من الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثاني مكرراً والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ رفعت النيابة الدعوى عنها وعما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة . ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ .

ويراعى فى جميع الأحوال حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٣ .
مادة ٢١٤ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية ، رفعت الدعوى الى المحكمة المختصة بنظرها . ويكون ذلك فى مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيزما من طرق النشر - عدا الجنح المخففة بأفراد الناس - فتحيلها^٢ للنياية العامة الى محكمة الجنايات مباشرة .

وترفع الدعوى فى مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف^٣ المتهم بالحضور أمام مستشار الاحالة .

ويراعى فى جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ .

الأحكام

١٦٨٦ - النقض أو الخطأ الذى يشوب أمر الاحالة فى بيان اسم المتهم ولقبه وسنه وصناعته واختصاص مصدر ذلك الأمر بإصداره ، لا يترتب عليه البطلان ما دام ليس من شأنه التشكيك فى شخص المتهم واتصاله بالدعوى الجنائية المقامة ضده .

(١٩٨٧/١١/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٧٢ ص ٩٣٥)

١٦٨٧ - ان عدم اعلان أمر الاحالة لا يبنى عليه بطلانه .

(١٩٩٣/١/٣ ط ٦٤٦٠ س ٦١ ق)

١٦٨٨ - تقتصر وظيفة قاضى الاحالة على أن يستنتج من الوقائع المطروحة أمامه وجود قرينة للاتهام من عدمه ، وليس من اختصاصه أن يقيم نفسه مقام المقدر لكفاية أو صحة الأدلة المثبتة بها .

(١٩٢١/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩٦)

١٦٨٩ - ان مفاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ إجراءات جنائية أن النيابة العامة هى السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص^٢ العام بالتحقيق الابتدائى ، وعدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور يبقى سلطة التحقيق للنياية العامة حتى ولو كانت الدعوى قد أحيلت الى مستشار الاحالة .

(١٩٧٤/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٤٣ ص ٦٦٥)

١٦٩٠ - إن شرط الخطر على النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى - تطبيقا للمادة ٥٥٨ اجراءات جنائية - هو اتصال سلطة الحكم بالقضية ، أما القضية لم ترفع بعد إلى المحكمة المختصة فإن النيابة سلطة اجراء التحقيق ، واتصال مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهى اختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق ، لأن قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢)

١٦٩١ - من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنياابة العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة الا وكيلا عنها في استعمالها ، وهي اذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ الا أنها اذا قدمتها الى القضاء فانه يصبح وجده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق سوى ابداء طلباتها فيها ان شاء اخذ بها وان شاء رفضها ولا يقبل الاحتجاج عليها بقبولها الصريح أو الضمني لأي أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تطعن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهي غير مقيدة بذلك أيضا حين مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضما تقتصر مهمتها على مجرد ابداء الرأي في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .

(١٩٦٤/٣/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٣ ص ١٥٩)

١٦٩٢ - التحقيق الذي لا تملك النيابة اجراؤه هو الذي يكون متعلقا بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة عن الواقعة نفسها ، لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فإن النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة .

(١٩٦٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٨ ص ٢٣٥)

١٦٩٣ - ان مجرد قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات لاستيفاء أمور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله الى المحكمة لا يعتبر

تحقيقا مما يمتنع عليها اجراؤه أثناء المحاكمة ، اذ هي في هذه الحالة لم تقم
٢٧ لا بتنفيذ قرار المحكمة باعتبارها الهيئة المكلفة بذلك قانونا .

(١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٢ ص ٥٣٦)

١٦٩٤ - للنيابة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها -
تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان
منشؤها الدعوى المنظورة ، وللمحكمة أن تضم تلك التحقيقات الى التحقيقات
الاولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لمصلحته .

(١٩٣٦/٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٧ ص ٥٤٦)

١٦٩٥ - كل ما يكون من الحلل في اجراءات التحقيق الابتدائي
مهما يكن نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع . والمحكمة تقدر قيمة
هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ،
ولا تستطيع أن تُلغى التحقيق أو تعيد القضية لسلطة التحقيق ثانيا .

(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦)

(ص ٣٧٦)

تعيين المحامي

١٦٩٦ - القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من
محام واحد يتولى الدفاع عنه ، الا أن حد ذلك أن يكون المحامي الحاضر قد
أبدى دفاعا حقيقيا أمام قدس القضاء ، تتوفر به الحكمة من استيجاب
الدستور أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه ، يستوى في ذلك
أن تكون الجناية منظورة أمام محكمة الجنايات أو أمام محكمة الجنج .

(١٩٨٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٠ ص ٥٩٤)

١٦٩٧ - اختيار المتهم لمحاميه المدافع عنه حق أصيل مقدم على حق
القاضي في تعيين محام له ، واصرار المتهم والمحامي الحاضر على طلب التأجيل
لحضور محاميه الأصيل والتفات المحكمة عن هذا الطلب دون الافصاح في
الحكم عن علة عدم اجابته فيه اخلال بحق الدفاع يبطل اجراءات المحاكمة .

(١٩٨٧/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٧٥ ص ٤٧٩)

١٦٩٨ - من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترفع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(١٠/٣/١٩٨٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٤ ص ٤١٢ .
٢٣/١/١٩٨٦ س ٣٧ ق ٢٩ ص ١٣٧ ، ٢٢/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ق ١٦٦
ص ٩١٨)

١٦٩٩ - لا يلتزم المحامي بخطة الدفاع التي يرسمها المتهم لنفسه ، وله أن يسلك في القيام بهذه المهمة الخطة التي يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاماة وتقاليدها أن في اتباعها ما يحقق مصلحة من وكل اليه الدفاع عنه ، ولا يصح في مقام الادانة أن يؤخذ المتهم بأقوال محاميه ما دامت خصه الدفاع متروكة لرايه .

(١/٤/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨٨ ص ٥٣٠)

١٧٠٠ - يجب أن يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه ، وفقا لنص المادة ٦٧ من الدستور ، ويتحتم الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية ليكفل له دفاعا حقيقيا لا دفاعا شكليا ، ثبت أن الدفاع الذي أبداه المحامي المنتدب عن الطاعن قصر عن بلوغ الغرض منه يبطل اجراءات المحاكمة .

(٢٠/٣/١٩٨٨ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤١ ص ٩٣٨)

١٧٠١ - حتمية الاستعانة بمحام لكل متهم بجناية حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا شكليا ، اقتصر المدافع عن المتهم بجناية على طلب استعمال الرأفة يبطل اجراءات المحاكمة ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان الا بحضور محام أثناء المحاكمة ، ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصا من المشرع على فعالية هذا الدفاع الجوهرى فرض عقوبة الغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات على كل محام ، منتدبا كان أم موكلا من قبل متهم يحاكم في جناية اذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم وذلك فضلا عن المحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال .

ولما كان ما أبداه المحامي المنتدب للدفاع عن الطاعن للسياق المتقدم لا يحقق في صورة الدعوى الغرض الذي من أجله استوجب الشارع الاستعانة بمحام

ويقصر دون بلوغ غايته ويعطل حكمة تقريره فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلنة .

(١٨/١/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤ ص ١١١)

١٧٠٢ - حضور محام منتدب مع المتهم واقتصاره على طلب البراءة. واحتياطيا استعمال الرأفة ، لا يتحقق به غرض الشارع من وجوب ابداء دفاع جدى .

(١٨/١/١٩٨٨ ط ٥٨٠٨ س ٥٨ ق)

١٧٠٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنيابة العامة في المادة ٢١٤/٣ في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنايات انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٢ عقوبات .

(٢٨/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٥ ص ٦٩٠)

١٧٠٤ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنانها المشرع بالحكم الوارد بالفقرة المشار اليها . كما أن الأصل أن قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(١/٧/١٩٩٣ ط ١٩١٣٦ س ٦٢ ق)

١٧٠٥ - الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

(٢/٤/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨٩ ص ٥٣٧)

١٧٠٦ - قواعد التفسير الصحيح تستوجب بحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور في فلكها بموجب الأثر القانوني

للاارتباط اعتبارا بأن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين
وفقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(١٩٨٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨١ ص ٩٩٨)

١٧٠٧ - من المقرر أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها ، وذلك بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، بما مؤداه أن طلب الاحالة للارتباط يجب أن يبدى أمام التي تنظر الجريمة ذات العقوبة الأخف بطلب إحالتها الى المحكمة التي تنظر الجريمة الأخرى - وليس العكس - وإذا كان قد صدر حكم بات في الأخيرة أمكن الدفع بموجبه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، أما اذا صدر حكم بات في الأولى فانه يمكن التمسك به لاستئزال مدة العقوبة من العقوبة التي سوف يحكم بها في الثانية .

(١٩٨٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٢ ص ٤٩٣)

١٧٠٨ - انتهاء محكمة الجنج الى أن اللجنة المحالة اليها من محكمة الجنايات مرتبطة بالجناية التي عوقب عنها المتهم ارتباطا لا يقبل التجزئة ، أثره عدم جواز توقيع عقوبة عنها .

(١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩٨ ص ١٠٣٩)

١٧٠٩ - لا مجال للبت في الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات الا في حالة اتصال محكمة الموضوع بالدعوى الأخرى المطروحة أمامها مع الدعوى المنظورة المثار فيها الارتباط .

(١٩٨٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٢ ص ٤٩٣)

١٧١٠ - دلت المادة ٣٢ عقوبات بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي

للجرائم المرتبطة ببعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، اذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

١٧١١ - الارتباط الوارد بالمادة ٣/٢١٤ اجراءات جنائية لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ عقوبات ، أما مجرد الارتباط الزمني بين الجريمتين فانه لا يوفر الارتباط المعرف به في المادة ٣٢ عقوبات .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٧١٢ - لا يجوز احالة مرتكب جناية وجنحة في وقت واحد موجود بينهما ارتباط جوهري على محكمتين مختلفتين .

(غرفة مشورة - مصر الأهلية ١٨٩٤/٣/١٩ الحقوق س ٩ ق اخ ص ٦٤)

مادة ٢١٤ مكررا

إذا صدر بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب اجراء تحقيقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم باجرائها وتقدم المحضر الى المحكمة .

- مضافة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤
على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

الأحكام

١٧١٣ - نص م ٢١٤ مكررا (أ) اجراءات صريح في وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ٢/٢١٤ اجراءات على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ، مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة . ولا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب

التأجيل لسماع شاهد لم يدرج اسمه في قائمة الشهود ولم يسلك الطاعن السبيل الذى رسمه القانون فى المادة ٢١٤ اجراءات .

(١١/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٢ ص ٣٦٢)

١٧١٤ - النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى لا يقبل ما دام الطاعن لم يطلب سماعهم ولم يسلك الطريق الذى رسمى القانون فى المادة ٢١٤ مكرر ١ ، ٢ اجراءات .

(١١/١/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٧ ص ٧٣) .

١٧١٥ - النيابة العامة هى السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائى وان من واجبها اجراء التحقيق التكميلى عند الاقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالاحالة الى المحكمة وتقديم المحضر اليها مباشرة . ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن من بطلان تحقيق النيابة التكميلى الذى أجرى بعد احالته الى محكمة الجنايات وبطلان أى دليل لاحق لا سيما تعرف الشاهد عليه لا يكون له سند .

(١٩/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٣ ص ١٦٣)

١٧١٦ - ليس فى القانون نص يمنع من اجراء تحقيق تكميلى فى الدعوى بعد احالة المتهم على محكمة الجنايات ورفع نتيجة ذلك التحقيق مباشرة الى المحكمة اذا كان الغرض منه مجرد تعزيز الأدلة القائمة على المتهم لا اثبات تهمة جديدة عليه ، غير أنه يلزم حرصا على حقوق الدفاع تمكين المتهم من الاطلاع على تلك التحقيقات فى الوقت اللائق ليستطيع الرد عليها .

(٢٣/١٢/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٦)

١٧١٧ - الأصل أن قرار قاضى الاحالة باحالة المتهم على محكمة الجنايات يخرج الدعوى من يد النيابة ومع ذلك يجوز لها اجراء تحقيقات جديدة بعد صدوره اذا دعت لذلك ضرورة السرعة او قضت به ظروف لم تكن فى الحسبان وتكون هذه التحقيقات فى قوة الاستدلالات وان لم تكن جزءا من التحقيقات الأصلية ومحكمة الموضوع هى صاحبة السلطة المطلقة فى تقديرها . وبناء عليه اذا أجرت النيابة كشفا طبيا اضافيا بعد صدور قرار قاضى الاحالة باحالة المتهم على محكمة الجنايات فلا يكون ذلك وجها موجبا لبطلان الحكم بطلانا جوهريا .

مادة ٢١٤ مكررا (أ)

يرسل ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف فورا ، واذا طلب محامي المتهم أجلا للاطلاع عليه يحدد له رئيس المحكمة ميعادا لا يتجاوز عشرة أيام يبقى خلالها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى له الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة سالفة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وذلك مع تحمل نفقات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود .

- مضافة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤
على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

حكم

١٧١٨ - لا يقبل النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى ،
ما دام الطاعن لم يطلب سماعهم ، ولم يسلك الطريق الذي رسمه القانون
في المادة ٢١٤ مكررا اجراءات .

(١٩٨٧/١/١١ الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦)

الكتاب الثاني

فيس المحاكم

الباب الأول

في الاختصاص

الفصل الأول

في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية

مادة ٢١٥

تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل نصوص المواد ١/١٢٨ و ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات الأمل والأول من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المعدلة بالقانون الصادر فى ١٩/١٠/١٩٢٥ والمادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ .

مادة ٢١٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحكم المحكمة الجزئية فى كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . وتحكم أيضا فى الجنايات التى يحيلها اليها قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام طبقا للمادة ١٥٨ و ١٧٩ أو التى تقرر هى نظرها طبقا للمادة ٣٠٦ .

الأحكام

١٧١٩ - لم يسلب الشارع المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الذى أطلقته م ١/١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص .

(٢١/١١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٩ ص ٧٩٥)

١٧٢٠ - المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة بالفصل فى

الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، في حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية او خاصة ، وانه وان اجازت القوانين في بعض الاحوال احواله جرائم معينة الى محاكم خاصة الا ان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام ان القانون الخاص لم يرد به اى نص على افراد المحكمة بالاختصاص . يستوى في ذلك ان تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام او بمقتضى قانون خاص . اذ لو اراد الشارع ان يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما اعوزه النص على ذلك صراحة .

(١٩٨٧/٢/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣٠ ص ١٩٤)

١٧٢١ - محاكم امن الدولة المنشأة عملا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . انما انشأت نفاذا لنص المادة ١٧١ من الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذي احوال الى القانون في تنظيم ترتيبها وبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فباتت جزءا من القضاء الطبيعي ، على خلاف محاكم امن الدولة المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ هي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ اماز الشارع بينها وبين المحاكم العادية في اجراءات المحاكمة وفي تشكيلها في بعض الاحوال وفى عدم جواز الطعن في احكامها وعدم صيرورتها نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

(١٩٨٤/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٥ ص ٧٨١)

١٧٢٢ - محاكم امن الدولة العليا أصبحت منذ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في اول يونيه سنة ١٩٨٠ هي المختصة دون سواها بالفصل في الجرائم المحددة بالمادة الثالثة من هذا القانون ، وانه من التاريخ المشار اليه انحسر عن محاكم الجنايات الاختصاص بنظر الدعاوى الخاصة بتلك الجنايات وتعين عليها ان تحيل ما يوجد لديها بحالتها الى محاكم امن الدولة العليا .

(١٩٨٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٩ ص ٢٨٤)

١٧٢٣ - النص في المادة الاولى من امر رئيس الجمهورية رقم ١

لسنة ١٩٨١ بأحالة جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الى محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ ، لا يعنى اختصاص تلك المحاكم بهذه الجرائم دون غيرها .

(١٩٨٧/١١/١٨ أحكام النقض من ٣٨ ق ١٨١ ص ٩٩٨)

١٧٣٤ - احالة الدعوى الى محكمة أمن الدولة الجزئية وفقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يجعلها مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية قبل سريان القانون المذكور .

(١٩٨٥/٥/٣٠ أحكام النقض من ٣٦ ق ١٢٨ ص ٧٢٩)

١٧٣٥ - محاكم أمن الدولة استثنائية (وفقا لقانون الطوارئ) اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك تلك المعاقب عليها بالقانون العام ، اختصاص محاكم أمن الدولة بجرائم السلاح لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها .

(١٩٨٥/١٢/١٠ أحكام النقض من ٣٦ ق ٢٠٠ ص ١٠٨٨)

١٧٣٦ - محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ محاكم استثنائية ، احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام لا يسلب المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

(١٩٨٦/١١/٢٣ الطعن ٢٨٤٤ لسنة ٥٦)

١٧٣٧ - تختص المحاكم العادية بكافة الجرائم الا ما نص على افراد غيرها به ، الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ينعقد الاختصاص بها لكل من القضاء العادي ومحكمة أمن الدولة طوارئ .

(١٩٨٦/٣/٦ انطعن رقم ٧٠٤٢ لسنة ٥٥)

١٧٣٨ - اجازة بعض القوانين احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام أن القانون

الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، سواء كان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أم قانون خاص .

(١٩٨٧/٢/٤ الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦)

١٧٢٩ - عدم النص فى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو فى قانون هيئة الشرطة أو فى أى تشريع آخر على انفراد القضاء العسكرى دون غيره بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما يتعلق بالأحداث الخاضعين لأحكامه . النص فى المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية على أن السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أم لا ، لا يفيد صراحة أو ضمنا انفراد القضاء العسكرى وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

(١٩٨٧/٢/٤ الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦)

١٧٣٠ - خضوع ضباط وافراد هيئة الشرطة لقانون الأحكام العسكرية مقصور على الجرائم النظامية البحتة .

(١٩٨٧/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٤ ص ١٠١٥)

١٧٣١ - نختص المحاكم العادية دون سواها بجرائم القانون العام، التى يرتكبها أفراد هيئة الشرطة .

(١٩٨٦/٣/١٣ الطعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٥)

١٧٣٢ - من المقرر أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة نى حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية ، ذلك لأن قانون الطوارئ الذى صدرت على أساسه الأوامر العسكرية لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا انبته من اختصاصها الأصيل الذى أطلقته المادة ١/١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الحيل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملا بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن فى الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥)

١٧٣٢ - من المقرر أن القضاء العادى هو الاصل ، وأن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات انعام أيا كان شخص مرتكبها ، حين أن المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التى تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه . وانه وان أجاز قانون الأحكام العسكرية اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا أنه ليس فى هذا القانون ولا فى أى تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها .

(١٩٨٣/١١/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٧ ص ٨٨٩ ،
١٩٩٣/٤/٢ ط ١٥٦٦٦ س ٦١ ق)

١٧٣٤ - من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل وأن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات أيا كان شخص مرتكبها ، فى حين أن المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التى تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توفرت فيه .

(١٩٨٢/١١/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٣ ص ٨٨٧)

١٧٣٥ - طبقا لنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ القضاء العادى هو الأصل ، وللمحاكم العادية ولاية الفصل فى كافة الجرائم ايا كان شخص مرتكبها الا ما استثنى بنص خاص ، فى حين أن المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التى تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه ، وانه وان أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا أنه ليس فى هذين القانونين ولا فى أى تشريع آخر نص على انفراد القضاء العسكرى بذلك الاختصاص مما مفاده أن القضاء العسكرى يشارك المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة فى ذلك الاختصاص دون أن يسلبها اياه .

(١٩٨٤/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٦ ص ٨٨٩ ،

١٩٨٢/١١/١٦ س ٣٣ ق ١٨٣ ص ٨٨٧)

١٧٣٦ - قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، أو قانون هيئة الشرطة أو أى تشريع آخر لم يرد فيه نص على انفراد القضاء العسكرى دون غيره بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما يتعلق بالأحداث الخاضعين لأحكامه . والنص فى المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية على أن السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أم لا ، لا يفيد صراحة او ضمنا انفراد القضاء العسكرى وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها فى ذلك القانون .

(١٩٨٧/٢/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣٠ ص ١٩٤)

١٧٣٧ - لما كانت التهمة المسندة الى الطاعن ليست من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية ، ولم تقع بسبب تأدية وظيفته ، وكان قد أتهم فيها مع الطاعن آخر غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية ، فان الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينعقد للقضاء العادى طبقا للمادة ٢/٧ من القانون المذكور ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم الآخر ، ذلك أن ولاية المحاكم العادية للحكم فى الجرائم هى ولاية عامة أصيلة ، ومتى رفعت اليها دعوى تدخل فى اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وفيما يرفع عن أحكامها من طعون وعدم التخلى عن ولايتها لقضاء آخر . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برئى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد .

(١٩٨٢/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٠ ص ٤٩٠)

١٧٣٨ - من المقرر أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية .

(١٩٧٨/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٣ ص ٨٤٠)

١٧٣٩ - ان قانون الطوارئ رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ حصر اختصاص محاكم أمن الدولة - وهى محاكم استثنائية - فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك فى الجرائم

المعاقب عليها بالقانون العام التي تحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصلي الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وليس في هذا القانون أو في أى تشريع آخر أى نص بافراد محاكم أمن الدولة دون سواها بالفصل فى أى نوع من الجرائم .

(١٢/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩١ ص ٤٢٢ ،

٢٤/٥/١٩٧٦ ق ١١٩ ص ٥٣٨)

١٧٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل فى كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية ، وأنه وان أجازت القوانين فى بعض الأحوال إحالة جرائم معينة الى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة - فان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فى تلك الجرائم ما دام ان القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ويستوى فى ذلك أن تكون الجرائم معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، اذ لو أراد المشرع أن يقتصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه فى تشريعات عدة ، من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية صالف الذكر التى ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها الفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفى طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل التى حدها . وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص فى المادة ١٧٥ على أن تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ قد قضت بأن تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا ، وكان هذا القانون أو أى تشريع آخر قد جاء خلوا من أى نص بافراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائيا بنظر الجرائم التى يرتكبها الوزراء اثناء تأدية وظيفتهم.

أو بسببها . ومن ثم فإن محاكمة الوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التي يجرمها القانون العام أم تلك التي نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم العادية بحسبانها صاحبة الولاية العامة أما المحكمة الخاصة التي نص عليها القانون سالف الذكر فإنها تشاركها في اختصاصها دون أن تسلبها إياه . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة استعمالا لحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم العادية فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قضائه بعدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن كلا من المطعون ضدهما الرابع والخامس كان يشغل منصب وزير في تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢)

١٧٤١ - أن لفظ وزير في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ إنما ينصرف لغة ودلالة إلى من يشغل منصب وزير بالفعل بحسبانه عضوا في التنظيم السياسي الذي يتكون منه مجلس الوزراء ، فإذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أي موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأي سبب من الأسباب ، وبالتالي فإن لفظ الوزير لا يمكن أن ينصرف إليه ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٧ من هذا القانون إذ رتبته على الحكم بالادانة عزل الوزير من منصبه ، كما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن الوزير هو الرئيس الأعلى لوزارته والمادة ١٥٨ من أنه لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة ، والمادة ١٥٩ من أن لرئيس الجمهورية وللمجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة ، والمادة ١٦٠ من أنه يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل في أمره . وكل هذه المواد قاطعة في الدلالة على أن محكمة الوزراء تختص بمحاكمة من يشغل وظيفة الوزير بالفعل باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقررة لمنصبه لا لشخصه .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢)

١٧٤٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعي الأسمي صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد فسخ حتما قوة

الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين ما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه « اذا قدم اقتراح باتهام وزير كانت خدمته قد انتهت » ، يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من أنه لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير الى المحاكمة . الأمر الذى يقطع بأن من يحال الى المحاكمة أمام المحكمة المبينة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذى يشغل منصبه لا الوزير السابق فانه يتعين الالتفات عن المادة ٢٠ سألقة الذكر .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢)

١٧٤٣ - من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل وأن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام أيا كان شخص مرتكبها ، وأن المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه خصوصية الجرائم التى تنظرها وشخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه ، وانه وان أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا أنه ليس فى هذا القانون ولا فى أى تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاخصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها .

(١٩٨٤/٣/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩)

١٧٤٤ - صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى وإحالتها الى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التأويل الصحيح فى القانون من أن المحاكم العادية هي صاحبة اختصاص أصيل فى نظر الجرائم التى تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتخلى عن ولايتها هذه وتقضى بعدم اختصاصها دون الفصل فى موضوع الدعوى التى أحيلت اليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائى من المحكمة العسكرية ، الا أن محكمة النقض لا تستطيع أن تنقض الحكم لهذا الخطأ لانتفاء مصلحة المتهم ، حيث الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية ببراءة المتهمين وقد صودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية فلا مصلحة فى نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذى

موضوع

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض من ١١ ق ٩٥ ص ٥٠٢)

١٧٤٥ - أن ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها تنفيذاً للحكم العسكري لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالعقوبة التي تراها ، على أن تراعى حين تقدر العقوبة مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقررة بها مهما بلغت .

(١٩٥٧/٢/١٩ أحكام النقض من ٨ ق ٤٧ ص ١٦٠)

١٧٤٦ - من المقرر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزرع ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها ومضاعفته في حالة العود . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وإن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى ودون توقف على وقوع ضرر عليها .

(١٩٨٤/٣/١٥ أحكام النقض من ٣٥ ق ٦٠ ص ٢٨٩)

١٧٤٧ - اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية وإنما هي لجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية التجارية .

(١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض من ٧ ق ٢٦٥ ص ٩٧٢)

١٧٤٨ - إذا كان منطوق الحكم مقصورياً على القضاء بإعلان أمر التفتيش وإعلان عملية التفتيش ، فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحاً صادراً من سلطة تملك إصداره ، إذ كل ما للمحاكم في المواد الجنائية بمقتضى ما لها من حق مطلق في تقدير الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تظمن إليه وإطراح ما لا يرتاح له في سبيل تكوين عقيدتها هو أن تعتبر الدليل المستمد من أى إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العامة

أو لا تعتبره . فإذا هي تجاوزت ذلك الى الحكم ببطلان الاجراء ذاته فان حكمها يكون في الواقع مبنيا على تجاوز منها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام او التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم ، وكل سلطة من السلطتين تباشر اختصاصها في الحدود المرسومة في القانون . وليس في القانون ما يخول المحاكم حق الفصل في اجراء التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها أو بطلانها ، ولا يمكن الالتجاء الى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطلان عمل من أعمال النيابة العمومية أو يمنعها من اجرائه . وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهي ممنوعة فانونا من الفصل في شيء متعلق به . ثم ان مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية امامها ليس من شأنه ان يكسبها اختصاصا لم يكن لها ، بل كل ما يكون لها وهي تقوم بمهمتها في الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو ان تستمتع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ، ومنها الدليل المستمد من تلك السجلات .

(١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٠)

(ص ٦٠٣)

١٧٤٩ - النيابة العسكرية عنصر اصيل من عناصر القضاء العسكري . وقرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل في الدعوى لا يقبل تعقيبا ، ويجب الفصل في تلك الدعوى من المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها .

(١٤/٥/١٩٨١ احكام النقض س ٣٢ ق ٩٠ ص ٥٢١)

١٧٥٠ - لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم اختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان النيابة العسكرية هي صاحبة القول والفصل الذي لا معقب عليه فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا باصداره على غير سند من القانون .

(١٣/٦/١٩٧٧ احكام النقض س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩)

١٧٥١ - تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن « السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا

فى اختصاصها أم لا ، ، ولما كانت التحقيقات قد أرسلت الى النيابة العسكرية (لما تبين للمحقق من أن الطاعن جندى بالقوات المسلحة) ، فرأت أن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينعقد للقضاء العادى ، ومن ثم يكون النعى على الحكم من محكمة الجنايات بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا باصداره على غير سند من القانون .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٠ ص ٦٧٥)

١٧٥٢ - اعمال مقتضى نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية فى حالة التنازع الايجابى بين السلطات المشار اليها فيه ، وبين هيئة أو محكمة استئنائية ذات اختصاص قضائى أو محكمة خاصة ، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية اليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكرى أنها تدخل فى اختصاصها الولائى ، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، وهو ما لا يسرى على المحاكم العادية لأن القضاة العادى والعسكرى قسيمان فى الاختصاص بالجرائم المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٠ ص ٦٧٥)

١٧٥٣ - مفاد المواد ٢١٥ و ٢١٦ و ٣٨٢ اجراءات بخاصة وسياسة التشريع الاجرائى بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التى تهدد الجانى ابتداء عن التهمة المسندة اليه بحسب ما اذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن نوع العقوبة التى قد توقع بالفعل بالنسبة الى الجريمة التى تثبت فى حقه .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩)

١٧٥٤ - المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى هو بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى ، اذ يمتنع عقلا أن يكون المرجع فى ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التى يوقعها القاضى انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كانت الجريمة قلقة أو ثابتة النوع ، وأيا كان السبب فى النزول بالعقوبة عن الحد المقرر قانونا .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩ ، ١٩٦٦/١٢/٩ س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧ ، ١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٧ ص ٥٤٠)

١٧٥٥ - الممول عليه في الاختصاص هو اعتبار الفعل بحسب وضعه الأول قبل المناقشة فيه ، وهذا لا يمنع المحكمة عند الاقتضاء من الحكم بعدم اختصاصها .

(١٨٩١/١٢/٣١ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٧٥)

١٧٥٦ - الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

(١٩٨٨/١١/٣ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٥٤ ص ١٠١٦)

١٧٥٧ - اذا زال أثر الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالألا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى المتهم الأول وبين تهمة اللجنة المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث ، فانه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيهما من محكمة الجنب ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها مخطئا في القانون .

(١٩٦٠/٦/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١١٤ ص ٥٩٥)

١٧٥٨ - من المبادئ العمومية المتفق عليها علما والمأخوذة بها عملا أن السلطة القضائية في المواد الجنائية تمتد على كافة أنحاء الدولة وأن كافة الوقائع الجنائية التي تحدث من أى شخص فى أى دولة من الدول خاضعة وجوبا لأحكام تلك الدولة لا فرق فى ذلك بين الوطنى والأجنبى .

(استئناف ١٩٠٠/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٤٣)

١٧٥٩ - قواعد الاختصاص فى المواد الجزائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام .

(١٩٨٤/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١١ ص ٥٠٢ ، ١٩٨٠/١٠/٢ س ٣١ ق ١٥٧ ص ٨١٥ ، ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٢ ، ١٩٨٧/١٢/١٦ س ٣٨ ق ١٩٨ ص ١٠٩٠ ، ١٩٨٧/٢٢/٧١ ص ٤٧١)

١٧٦٠ - الامتيازات والحصانات القضائية المقررة بمقتضى

الاتفاقيات الدولية وطبقا للعرف الدولى للمبعوثين الدبلوماسيين انما تقررت لهم بحكم أن لهم صفة التمثيل السياسى فى البلد الأجنبى لا يخضع للولاية القضائية للدولة الموفدين اليها ، وبالتالى فانهم يتمتعون وأفراد أسرهم بالحصانة القضائية بمقتضى تلك الاتفاقيات الدولية وطبقا للعرف الدولى وهذه الامتيازات والحصانات قاصرة على المبعوثين الدبلوماسيين بالمعنى المتقدم ولا يستفيد منها غيرهم من أبناء وموظفى المنظمات الدولية الا بمقتضى اتفاقيات وقوانين تقرر ذلك .

(١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٣٠)

١٧٦١ - من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المواد الجنائية كافة من النظام العام ، بالنظر الى أن الشارح فى تحديده لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة .

(١٩٨٧/٥/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦٠ ص ٨٨٣)

١٧٦٢ - من المقرر أن اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم والا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٨٢/١١/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٣ ص ٨٨٧)

١٧٦٣ - الدفع بعدم الاختصاص وان كان مما يتصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ، الا أنه مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى تحقيق موضوعى .

(١٩٨٧/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٢ ص ١١٠٣)

١٧٦٤ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره ، لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج من وظيفتها .

(١٩٨٦/١/٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١١ ص ٤٦)

١٧٦٥ - من المقرر أن مخالفة قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية

بما في ذلك الاختصاص الولائي لا يترتب عليه الا بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وليس من شأنه أن يجعل الحكم منعداً لأنه اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لا لوجوده قانوناً .

(١٩٨١/٣/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٤ ص ٢١٤)

١٧٦٦ - مؤدى قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز اثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٥ ص ٧٩٠ ،

١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ق ١٦٥ ص ٩٦٤)

١٧٦٧ - من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام ويجوز اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

(١٩٨٣/٦/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥٠ ص ٧٥٥ ،

١٩٨٠/١٠/٢٧ س ٣١ ق ١٧٩ ص ٩٦٧ ، ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٤٠ ص ٦٧٥ ، ١٩٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ق ٧٠ ص ٢٨٧)

١٧٦٨ - قواعد اختصاص في المواد الجنائية من النظام العام ، يجوز اثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت المخالفة ثابتة بالحكم .

(١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٤ ص ١٤٢٦)

١٧٦٩ - لا يجوز طلب عدم الاختصاص في أي حالة كانت عليها القضية الا في مسائل الاختصاص المطلق التي تمس النظام العام وتزرى بنظام المحاكم .

(١٨٩٦/٤/١٨ الحقوق س ١١ ق ٣٨ ص ١٩٠)

١٧٧٠ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٨/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٤ ص ٩٨٨)

١٧٧١ - قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم اللزوم العقل أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحاكمة وتدور فى فلكها ، بموجب الأثر القانونى للارتباط ، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ عقوبات .

(٢١/١١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٩ ص ٧٩٥)

١٧٧٢ - الاختصاص بمحاكمة الحدث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها . وقواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين فيها متعلقة بالنظام العام .

(١٧/١/١٩٩٣ ط ١٩٤٢ س ٥٩ ق)

١٧٧٣ - القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ناسخ للأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة فى قانونى الاجراءات الجنائية والعقوبات فى صدد محاكمة الأحداث ومماقبتهم . وتختص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

(٢٧/١/١٩٩٣ ط ١٩٤٢ س ٥٩ ق)

١٧٧٤ - مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث أن محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء ويتعين حضورهما المحكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضى فى حكمه تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث والا كان الحكم باطلا .

(٤/٦/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٣٢ ص ٧٤٢)

١٧٧٥ - لم يوجب قانون الأحداث تشكيلا معيناً في المحكمة الابتدائية التي تنظر استئناف الأحكام الصادرة من محاكم الأحداث ولا حضور أى من الاختصاصيين اجراءات المحاكمة .

(١٩٨٥/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠٢ ص ١٠٩٩)

١٧٧٦ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث دفع مفصل بالولاية ، وتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي .

(١٩٨٧/١١/١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٧٠ ص ٩٢٢)

١٧٧٧ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث هو مما يتعلق بالنظام العام لاتصاله بالولاية ، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض ما دامت المدونات تظاهره .

(١٩٨٦/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٣ ص ١٦١)

١٧٧٨ - حضور محام مع الحدث في مواد الجنايات واجب وفقاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(١٩٨٦/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٨٢ ص ٩٦٧)

١٧٧٩ - محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصيين أحدهما على الأقل من النساء يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشده بها القاضى في حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث والا كان الحكم باطلاً .

(١٩٨٣/٤/٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠١ ص ٤٩٧)

١٧٨٠ - الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية بمحاكمة الحدث مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولهذه المحكمة القضاء من تلقاء نفسها بشرط

أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .

(١٩٨٧/٢/٢٦ الطعن رقم ٣٧٣٨ لسنة ٥٦)

١٧٨١ - تشكل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء ، ويجب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث .
خلو محضر جلسات محكمة أول درجة والحكم من أسمى الخبيرين وما يفيد حضورهما أو تقديمهما تقريراً يرتب بطلان الحكم .

(١٩٨٧/٦/٤ الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦)

١٧٨٢ - تختص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

(١٩٨٧/٢/٢٦ الطعن رقم ٣٧٣٨ لسنة ٥٦)

١٧٨٣ - البين من استقراء المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث أن الشارع أفرد محاكم الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند اتهامه في الجرائم كافة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلا أصليا كان أو شريكا ، وذلك عدا الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ، وكذلك الجرائم النى تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون اذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، اذ يخصص القضاء العسكرى بالفصل فيها استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما تقضى به المادة ٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . أما الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون الأحداث فان الشارع وان جعل محكمة الأحداث مختصة بنظرها بالنسبة لغير الحدث الا أنه لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها ، اذ لو أراد الشارع افراد محكمة الأحداث بنظرها لنص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما قرره في الفقرة الأولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها .

(١٩٨٣/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤٢٣)

١٧٨٤ - القانون أوجب أن يدخل في تشكيل محكمة الأحداث

خيران من الاختصاصيين الى جانب القاضى ، وهو ما لم يفعله فى شأن المحكمة الاستئنافية اذ لا مبرر له ، واقتصر فى شأن هذه المحكمة الأخيرة على أن تكون احدى دوائر المحكمة الابتدائية تخصص لهذا النوع من الاستئناف .

(١٩٨٢/١٠/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٣ ص ٧٤٧ ،
١٩٨٢/١٠/٢١ ق ١٦٢ ص ٧٩٢)

١٧٨٥ - وجوب صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء ،
تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائى ، تضمنين الحكم ما يفيد صدوره
من أربعة أعضاء ، يترتب على مخالفته بطلان الحكم .

(١٩٨٥/٦/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٥ ص ٧٦٧)

١٧٨٦ - قرار الجمعية العامة بالمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا
على الدوائر المختلفة لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى ،
وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ومخالفة احدى دوائر
المحكمة الابتدائية لقرار الجمعية العامة لا يترتب عليه مخالفة للقانون .

(١٩٨٥/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٦ ص ٤٥٠)

١٧٨٧ - اذا رفعت الى محكمة الجنايات جناية وجنة مرتبطة
بها ثم حكمت بايقاف الفصل فى الجناية فانها تبقى مختصة بالفصل فى الجنة
ويسوغ لها أن تحكم فيها فى الحال من غير أن تنتظر زوال السبب الذى
رتب عليه الايقاف وترفع اليها الجناية مرة ثانية .

(اسكندرية الابتدائية ١٨٩٩/١٠/٤ المجموعة الرسمية س ٢
ص ١٢١)

مادة ٢١٦

تحكم محكمة الجنايات فى كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية ،
وفى الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على الجنح
المضرة بأفراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التى ينص القانون على
اختصاصها بها .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر

فى ١٩٥٣/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١
- تنال المادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ والمادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المعدلة بالقانون الصادر فى ١٩٢٥/١٠/١٩ .
- مادة ٢١٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تعكم محكمة الجنايات فى كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية وفى الجرائم الأخرى التى ينص القانون على اختصاصها بها .

الأحكام

١٧٨٨ - كون الوقائع المنشورة والتى نسب المدعى المدنى الى المتهمين نشرها متهما اياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب متعلق بصفته عضوا بلجنة مراجعة الأغاني بهيئة الاذاعة وليست موجهة اليه بصفته أحد الناس ، ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات ، ولا عبرة بكون المدعى بالحق المدنى أقام الدعوى بشخصه طالما ان وقائع القذف والسب موجهة اليه هو وليس الى اللجنة .

(١٧/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٥ ص ٤٣١)

١٧٨٩ - اثبات الحكم فى مدوناته أن الدعوى أحيلت الى المحكمة كمحكمة جنايات من مستشار الاحالة والحكم فيها على هذا الأساس على خلاف الثابت من احوالها اليها بأمر الاحالة من النيابة العامة كجناية أمن دولة يجعل الحكم باطلا بصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة .

(٢٣/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٦٢ ص ٧٣٦)

١٧٩٠ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفع التى يصح اثارها فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضى التى من النظام العام .

(١٨/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢)

١٧٩١ - اذا دفع المتهم - بالشروع فى القتل أمام محكمة الجنايات وبأحراز سلاح بدون ترخيص أمام محكمة الجنح - بعدم اختصاص محكمة

الجنح بناء على أن هذا السلاح أسند اليه أيضا أنه استعمله في واقعة الشروع في القتل ، فان رفض الدفع وتوقيع العقوبة على المتهم يجعل الحكم معيبا .
(١٩٥٢/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٠ ص ٦٤٦)

١٧٩٢ - اختصاص محكمة الجنايات وحدها بنظر جريمة ذبح أنثى ماشية قبل استبدال قواطعها واشتراك محكمة أمن الدولة الجزئية مع القضاء العادي في الاختصاص بنظر جريمة ذبح ماشية خارج السلخانة المسندة أيضا للطاعن قول يوجب أن تتبع الجريمة الأولى الأخيرة في التحقيق والاحالة والاختصاص .

(١٩٨٦/٣/٦ الطعن رقم ٧٠٤٣ سنة ٥٥)

مادة ٢١٧

يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة ، أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

قواعد عامة

١٧٩٣ - ان العبرة في الاختصاص المكاني انما يكون بحقيقة الواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .
(١٩٧٦/٥/١٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٩ ص ٤٩١)

١٧٩٤ - الاذن بالتفتيش الذي صدر أخذا بما ورد في محضر التحري يكون قد بنى على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذه - مقومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخى كشفه .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

١٧٩٥ - نصت المادة ٢١٧ اجراءات جنائية على انه يتعين

الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية فى القانون لا تفاضل بينها .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨)

١٧٩٦ - نصت المادة ٢١٧ اجراءات جنائية على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية فى القانون لا تفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل فيه تسليم الشيك للمستفيد .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢ ،

١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٧٩٧ - كما يتحدد الاختصاص بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل اقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه ، وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ اجراءات .

(١٩٨٣/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥١ ص ٧٥٩)

١٧٩٨ - يتعين الاختصاص المحلى بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه .

(١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

١٧٩٩ - المحكمة التى يقبض على المتهم فى دائرتها مختصة بالحكم فى الجريمة اختصاص المحكمة التى وقعت الجريمة دائرتها أو التى فى دائرتها محل اقامة المتهم .

(١٩١٧/١٣/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٣٨)

١٨٠٠ - الاختصاص باصدار اذن التفتيش كما يتحدد بمكان اقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل اقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه ، وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣ ص ١٢٤)

صور عملية

١٨٠١ - مكان ارتكاب الجريمة هو المكان الذى يتحقق فيه ركنها المادى أو جزء من هذا الركن والذى يقوم على ثلاثة عناصر ، الفعل والنتيجة وعلاقة السببية بينهما ، وتعتبر الجريمة أنها ارتكبت فى المكان الذى حدثت فيه النتيجة وفى كل مكان تحققت فيه الآثار المباشرة للفعل والتى تتكون منها الحلقات السببية التى تربط بين الفعل والنتيجة .

(١٩٨٧/٤/١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨٨ ص ٥٣٠)

١٨٠٢ - تحرير الشيك وتوقيعه من الأعمال التحضيرية التى لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر الجريمة عليها ، الممول عليه فى تحديد الاختصاص المحلى فى هذه الدعوى هو بالمكان الذى تم فيه اعطاء الشيك للمستفيد .

(١٩٨٧/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٠ ص ٣٣٤)

١٨٠٣ - يعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه أو حرر فيه الشيك .

(١٩٨٦/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٦ ص ٤٧٤)

١٨٠٤ - لما كانت المادة ٢١٧ أ ج قد نصت على أن يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه - هذه الأماكن قسائم متساوية فى إيجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينهما ، ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذى حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

(١٩٨٣/٣/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٦ ص ٤٢٠)

١٨٠٥ - قرار وزير العدل فى ١٤/١/١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية تختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة ، فضلاً عن أنه أقر أن تنظيمى لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام فانه قد شرط اختصاص هذه المحكمة بنظر الجناح والمخالفات التى نص عليها وقوعها فى دائرة اختصاص محافظة القاهرة .

(١٩٦٥/٤/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٨١ ص ٣٩٣)

١٨٠٦ - اذا كان المتهم قد دل حين احتجز نقودا وهو بالاسكندرية بنية تمكها فان جريمة خيانة الأمانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، وينعقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نى المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/٤/٢٤ احكام النقض س ٧ ق ١٨٢ ص ٦٥٤)

١٨٠٧ - متى كان المتهم قد أسس دفعه ببطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذى أصدر الأمر به غير مختص لوقوع الجريمة فى دائرة نيابة أخرى وأن الضابط الذى باشره غير مختص كذلك باجرائه ، وكان الحكم اذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم ، وكذلك بالمكان الذى ضبط فيه ، وذلك وفقا للمادة ٢١٧ اجراءات جنائية ، وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة الذى يقيم المتهم بدائرتها ، وأن الضابط الذى باشره مختص كذلك لوقوع الجريمة فى دائرة القسم الذى يعمل به فانه لا يكون قد خالف القانون .

(١٩٥٤/٥/١٢ احكام النقض س ٥ ق ٢١٠ ص ٦٢٢)

١٨٠٨ - كل محكمة مختصة بالحكم فى جنحة ارتكبت أو تمت فى دائرتها هى مختصة أيضا فى الجنب المرتبطة بتلك الجنحة الأصلية . ولما كانت جنحة استعمال الورقة المزورة مرتبطة بجنحة تزوير الورقة نفسها فالمحكمة التى كانت مختصة بالحكم فى جنحة التزوير وتمت الواقعة فى دائرتها هى أيضا مختصة بالحكم فى مسألة استعمال الورقة المزورة ولو لم يكن الاستعمال واقعا فى دائرتها .

(١٨٩٦/٤/١٨ الحقوق س ١١ ق ٣٨ ص ١٩٠)

١٨٠٩ - يتحدد الاختصاص فى المواد الجنائية اما بمكان وقوع الجريمة أو فى المحل الذى يقيم فيه المتهم ، فاذا رفعت الدعوى العمومية عن جريمة وقعت فى مكان يدخل فى دائرة اختصاص محكمة ما الى محكمة أخرى يدخل فى اختصاصها المحل الذى يقيم فيه المتهم المرفوعة عليه الدعوى ، فلا يؤثر فى اختصاص هذه المحكمة أن يكون هذا المتهم شريكا فى الجريمة لفاعل أصلى لا تصح قانونا محاكمته امامها ما دامت الدعوى لم ترفع

١٠ - لا عليه .

(١٩٣٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٣٢ ص ٤٩٦)

١٨١٠ - الأفعال المكونة للجريمة تعتبر مجموعا غير قابل للتجزئة بولو وقعت فى أماكن مختلفة والمحكمة المختصة بنظر الدعوى هى التى وقع فى دائرتها معظم هذه الأفعال .

(١٩١٣/٤/١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٤)

الدفع بعدم الاختصاص

١٨١١ - لا يجوز الدفع بعدم الاختصاص المكانى لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام ما لم تكن مدونات الحكم تظايره .

(١٩٧٦/٤/١٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٤ ص ٤٣٦)

١٨١٢ - اذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفى هذا الاختصاص وتظاهر ما يدعيه الطاعن فلا يجوز له أن يثير هذا الرفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

١٨١٣ - لئن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقا بالنظام العام ، الا أن الدفع بعدم اختصاص محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٨١٤ - لا يجوز اثارة الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام يحتاج الى تحقيق موضوعى .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

١٨١٥ - القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية كلها من النظام العام والاختصاص المكانى كذلك ، بالنظر الى أن الشارع فى تقريره لها سواء تعلقت بنوع المسألة المطروحة عليها أو بشخص المتهم أو بمكان الجريمة قد أقام تقريره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة . وقانون الاجراءات الجنائية اذ أشار فى المادة ٣٣٢ منه الى حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم يبينها بيان حصر وتحديد بل ضرب لها الأمثال . وما جاء فى الأعمال التحضيرية قولا باعتبار البطلان المتعلق بعدم مراعاة قواعد الاختصاص المكانى من أحوال البطلان النسبى لا يحتاج به ولا يقوم مقام مراد الشارع فيما استنه على جهة الوجوب .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨)

١٨١٦ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أى حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧ ص ٦٩ ،

١٩٥٩/٣/١٧ س ١٠ ق ٧٤ ص ٣٣٤)

١٨١٧ - اذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الاختصاص المحلى أمام محكمة الموضوع وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا فلا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٥/٣/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠١ ص ٦١٢)

١٨١٨ - يعتبر عدم الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة فى المواد الجنائية من النظام العام ، وعدم الدفع به قبل غيره لا يسقطه .

(أمسيوط الجزئية ١٩٢٧/١٢/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٨

ق ١٤٠)

اثر الحكم بعدم الاختصاص

١٨١٩ - قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى

لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها الا اذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التى استنتها الشارع فى تحديد الاختصاص المكانى حسبما ورد به النص فى المادة ٢١٧ اجراءات جنائية ، لأن ججية الحكم لا ترد الا على ما فصل فيه فصلا لازما ، واللزوم حاصل فى نفى الاختصاص لا فى اسباغه .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٤)

مادة ٢١٨

فى حالة الشروع تعتبر الجريمة انما وقعت فى كل محل وقع فيه عمل من أعمال البدء فى التنفيذ ، وفى الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار ، وفى جرائم الاعتياذ والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

حكممان

١٨٢٠ - لما كانت جريمة نقل مخدر من الجرائم المستمرة فان وقوع الجريمة وان كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ الا أن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة دمنهور التى أصدرت اذن التفتيش ما دام تنفيذ هذا الاذن كان معلقا على استمرار تلك الجريمة الى دائرة اختصاصها .

(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٧ ص ٣١٠)

١٨٢١ - اذا وقعت أفعال السرقة المسندة الى المتهم فى دائرة أكثر من محكمة فان الاختصاص فى هذه الحالة يكون معقودا لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٦ ص ٨٢٧)

مادة ٢١٩

إذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسرى عليها أحكام القانون المصري ولم يكن لمرتكبها محل اقامة في مصر ولم يضبط فيها ترفع عليه الدعوى في الجنايات أمام محكمة جنايات القاهرة وفي الجناح أمام محكمة عابدين الجزئية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

١٨٢٢ - مناط انعقاد الاختصاص بنظر الدعوى في الجناح التي تقع في الخارج لمحكمة عابدين ألا يكون لمرتكبها محل اقامة في مصر وألا يضبط فيها خارج نطاق دائرة اختصاص هذه المحكمة ، عملاً بالمادة ٢١٩ لإجراءات .

(١٩٨٧/١٢/١٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٨ ص ١٠٩٠)

الفصل الثاني

فى اختصاص المحاكم الجنائية فى المسائل المدنية
التي يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية

مادة ٢٢٠

يجوز رفع الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها ، بتعويض الضرر الناشء
عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

— تقابل المادة ٥٤ من القانون السابق .

مادة ٢٢١

تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التي يتوقف عليها
الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف
ذلك .

— لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

١٨٢٣ — لا يمثل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة اعمالا لنص
المادة ٢/٥ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

(١٩٨٥/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٦ ص ٤٥٠)

١٨٢٤ — للمحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد
مسئولية المتهم فيها أن تتصدى الى واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول
كلمتها فيها فى خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها
ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة .

ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(١٧/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٨ ص ٩٢١)

١٨٢٥ - المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ اجراءات جنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي تعرض عليها للفصل فيها لا يمكن أن تقتيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .

(٩/١٠/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

١٨٢٦ - ان المشرع قد أمد القاضي الجنائي وهو يفصل في الدعوى الجنائية - ادانة أو براءة - بسلطة واسعة تكفل له كشف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برىء أو يفلت جان ، فلا يقتيد في ذلك الا بقيد يورده القانون ، ومن ثم كان له الفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية ، لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، وليس عليه أن يقف الفصل فيها تربصا لما عسى أن يصدر من أية محكمة غير جنائية من محاكم السلطة القضائية أو من أية جهة أخرى ، وهو لا يقتيد بأى قرار أو حكم يصدر منها ، اللهم بحكم قد صدر فعلا من محكمة الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها في المسألة - فحسب - التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية وفقا لنص المادة ٢٢٣ اجراءات جنائية .

(٢٣/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٩ ص ٧١٨)

١٨٢٧ - المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، اذ هي مختصة بموجب المادة ٢٢١ اجراءات بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

(٢٠/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢)

١٨٢٨ - تختص المحكمة الجنائية بالفصل في المسائل المدنية في

الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى الجنائية ، ولا يجوز مطالبتها بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها .

(١٦/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٠ ص ٦٦٧ ،
٤/٥/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٠٨ ص ٥٦٥)

١٨٢٩ - القاضى فى المواد الجنائية غير ملزم - بحسب الأصل -
يوقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها .
(٢٥/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٢
ص ٦٣٢)

١٨٣٠ - القاضى فى المواد الجنائية غير مكلف بانتظار حكم
تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التى يوجب عليه القانون
ذلك فيها ، واذن فليس عليه أن يقف الفصل فى الدعوى العمومية الى أن
يقضى من المحكمة المدنية فى النزاع القائم بين المتهم وبين المجنى عليه
حول البيع المقامة الدعوى على المتهم بسرقة مشارطته .
(٢٣/١٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٤
ص ٢٦٢)

١٨٣١ - الأصل فى القضاء الجنائى أن قاضى الدعوى هو قاضى
الدفع ، فتختص المحكمة الجنائية وفقا للمادة ٢٢١ اجراءات جنائية بالفصل
فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما دامت
تختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية .
(١٩/٤/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٨ ص ٤٦)

١٨٣٢ - تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ اجراءات
جنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى
الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد
بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من
أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . ومن ثم فانه كان متعينا
على المحكمة - وقد تبينت لزوم الفصل فى ملكية الأرض محل النزاع

للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها . فان استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجريه هي من تحقيقات ضرورية حتى ينكشف لها وجه الحق، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا مما يستوجب نقضه .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٩ ص ٥٦١ ، ١٩٦٦/١٠/٢٥ س ١٧ ق ١٩١ ص ١٠١٩ ، ١٩٥٤/٥/٣ س ٥ ق ١٩٤ ص ٥٧١)

١٨٣٣ - ليس في القانون ما يغير في ثبوت الاختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل الفرعية كافة أن يكون الاختصاص الأصلي بالدعوى المدنية منعقدا لمحكمة عادية في السلم القضائي أو لمحكمة مخصوصة ناط بها القانون ولاية الفصل في الدعوى .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١ ص ١١٥)

١٨٣٤ - لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي اساس الدعوى المدنية دون أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ولا ينبغي عليها أن تتخلى عن واجبها هذا بمقولة ان الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، فان نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق أبدا عن تحقيق موضوعها لفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم .

(١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦١ ص ٥٢٣)

١٨٣٥ - للمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تتصدى وهي تحقق الدعوى المرفوعة انيها وتحدد مسئولية المتهم فيها الى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها عنها في خصوص ما يتعلق به في الدعوى المقامة امامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٧ ص ٦٨٧)

١٨٣٦ - ان القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم

يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها في حالة افلاس ، وما اذا كان متوقفا عن الدفع . وهي تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٥

ص ٥٢٩)

١٨٣٧ - مما لا جدال فيه أن من حق محكمة الجنح الفصل في المسائل المدنية ما دام الفصل في الجريمة يتوقف على ذلك .

(الزقازيق الابتدائية ١٩٣٣/١١/٢٣ المجموعة الرسمية س ٣٥

ق ١٩١)

١٨٣٨ - ان من حق القاضي الجنائي أن يفصل في الدفوع الفرعية التي يتوقف الفصل في موضوع الدعوى العمومية على الفصل فيها . كما اذا ادعى متهم في قضية جنائية ملكية عقار وكان هذا الدفع يترتب عليه نفى الجريمة ، والحكمة في ذلك أن القاضي المختص بالفصل في جريمة يختص بتقدير العناصر المكونة لها والفصل في المسائل التي ترفع بشأنها .

(قنا الابتدائية ١٩٣٣/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٣٤

ق ١٦٧)

١٨٣٩ - قبل النظر في تهمة التبديد من جهة الثبوت وعدمه يتعين على القاضي أولا أن يتثبت من وجود العقد الذي ترتبت عليه التهمة ، وهو في هذا الإجراء مقيد بالقواعد المدنية المقررة لاثبات التعهدات .

(طنطا الابتدائية ١٩٣٠/١٢/١ المجموعة الرسمية س ٣٢

ق ٩٨)

١٨٤٠ - محاكم الجنح مختصة دون غيرها الا في أحوال معينة بالنظر في المسائل الفرعية وينتج عن ذلك أنه ليس للمتهم أن يرفع أثناء سير دعوى جنائية دعوى أخرى أمام المحكمة المدنية ليحصل على حكم في مسألة داخلية في دفاعه . ولا يؤثر على هذه القاعدة كون الفصل في هذه

المسألة مستعجلا .

(إيتاي البارود الجزئية ١٩٠٤/٨/٧ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٧٠)

١٨٤١ - القاضي المختص بالحكم في موضوع دعوى مختص أيضا بالحكم في كل دفع متعلق بها ما لم يرد في القانون نص صريح يخالف ذلك .

(استئناف ١٩٠٠/٥/١٧ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٢١)

مادة ٢٢٢

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى الفصل في الثانية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : بينت المادة ٢٥٠ الاجراءات التي تتبع اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى أخرى ، فنص على وجوب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية الأخرى ، ومن البديهي أن هذا لا يكون الا اذا كانت الدعوى الأخرى مرفوعة بالفعل ، فدعوى البلاغ الكاذب مثلا يجب وقفها اذا كانت هناك دعوى جنائية مرفوعة على المبلغ صده بالفعل المبلغ عنه . أما اذا كانت الدعوى لم ترفع فلا محل للوقف بل تفصل المحكمة في الدعوى المطروحة أمامها بجميع عناصرها .

الأحكام

١٨٤٢ - تقدير جدية الدفع بوقف الدعوى الجنائية لتوقف الحكم فيها على الفصل في دعوى جنائية أخرى مسألة موضوعية .

(١٩٩٣/٦/١٦ ط ١٦٧٧٨ س ٥٩ ق)

١٨٤٣ - المادة ٢٢٢ اجراءات جنائية وان أوجبت وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، الا أنه لم يقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالايقاف وما اذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة

السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها .
 (١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٧ ص ٢٣٢ ،
 ١٩٨٠/٣/١٩ س ٣١ ق ٧٨ ص ٤٢٩ ، ١٩٦٦/٢/١٩ س ١٧ ق ٨٨
 ص ٤٦٠)

١٨٤٤ - الدفع بأن الوقائع المسندة الى المدعى بالحقوق المدنية
 مرفوع بشأنها دعاوى جنح مباشرة لما يفصل فيها بعد ، هو في حقيقته
 طلب وقف الدعوى الجنائية المقامة ضد الطاعن حتى يفصل في الدعوى
 الجنائية المقامة ضد المجنى عليه .

(١٩٨٤/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٤ ص ٧٠٢)

١٨٤٥ - من المقرر قانونا وفقا للمادة ٢٢٢ اجراءات جنائية أن
 المحكمة توقف الدعوى اذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في
 دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون -
 أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء ، أما اذا كانت الدعوى
 لم تحقق ولم ترفع بعد فلا محل لوقف الدعوى .

(١٩٨٤/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٤ ص ٧٠٢ ،
 ١٩٦٤/١١/٦ س ١٥ ق ١٣١ ص ٦٥٩)

١٨٤٦ - اذا رفعت دعوى بشأن بلاغ كاذب أثناء نظر الدعوى
 الجنائية الخاصة بموضوع الاخبار نفسه فعلى المحكمة انتظار الفصل في هذه
 الدعوى الأخيرة قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب ، والا كان حكمها باطلا
 بطلانا جوهريا ويتعين نقضه .

(١٩٢١/٣/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٢٦)

مادة ٢٢٣

اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من
 مسائل الأحوال الشخصية ، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد
 للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه على حسب الأحوال أجلا
 لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص .

ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٢ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٢٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنائية عليه على حسب الأحوال أجلًا لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص .
ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة .

الأحكام

١٨٤٧ - أجاز الشارع في المادة ٢٢٣ اجراءات جنائية للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .

(١٩٧٨/١/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥ ص ٣٢)

١٨٤٨ - أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٢٣ اجراءات جنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ جوازا للمحكمة ، فإذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقاضى الموضوع سلطة تقدير جدية النزاع ، وما إذا كان مستوجبا لوقف السير في الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف السير في الدعوى الجنائية واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .

(١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

١٨٤٩ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل في مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقا من طرق الدفاع ، فإذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٠/٦/١٣ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٦ ص ٥٥٧)

١٨٥٠ - انه وان كان يجب على المحكمة الجنائية اذا ما أثبتت أمامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ينوقف عليها الفصل في الدعوى العمومية أن توقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة في المسألة الفرعية ، فان هذا محله أن يكون الدفع جدياً يؤيده الظاهر ، فاذا نبين للمحكمة أن الطلب لم يقصد به الا عرقلة سير الدعوى وتأخير الحكم فيها وأن مسألة الأحوال الشخصية واضحة لا شك فيها كان لها أن تلتفت عن الطلب وتفصل في موضوع الدعوى .

(١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ٧ ج ق ١٣١

ص ١١٩)

١٨٥١ - اذا أثر نزاع في مسألة فرعية أمام المحكمة الجنائية (قيام الزوجية) وتبين لها عدم امكان الفصل في هذا النزاع من الجهة المختصة فان عليها أن تفصل في الدعوى حسبما يتراءى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها .

(١٩٤٥/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٥

ص ٦٩٩)

١٨٥٢ - ان الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب الايقاف الى حين الفصل فيها من طرق الدفاع الواجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . ويشترط في هذا الدفع أن يكون جدياً غير مقصود به مجرد الماطلة والتسويق ، وأن تكون المسئولية الجنائية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها .

(١٩٤٠/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٧ ص ٨٩

١٨٥٣ - اذا رفعت دعوى جنائية على شخص بسبب شهادة أداها في مسألة لا تزال أمام محكمة الأحوال الشخصية ، فلا يجوز للمحكمة الجنائية ايقاف الفصل في الدعوى حين صدور الحكم النهائي في المسألة المذكورة بحجة أن حكمها ربما يؤثر على الحكم الذي يصدر من قاضي الأحوال الشخصية .

(استئناف ١٩٠٠/٣/١٤ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٧٧)

مادة ٢٢٤

إذا انقضى الأجل المشار اليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى الى الجهات ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها .

كما يجوز لها أن تعدد للخصم أجلا آخر اذا رأت أن هناك أسبابا مقبولة تبرر ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٢٥

تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

قاعدة عامة

١٨٥٤ - ان المحاكم وهي تفصل في الدعاوى الجنائية غير مقيدة بقواعد الاثبات الواردة في القانون المدني ، الا اذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣ ،
١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٩ ص ٣٨٠)

أحكام الادانة دون البراءة

١٨٥٥ - ان المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقييد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الأمانة .

(١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٢ ص ٥٧٣)

١٨٥٦ - لا تلتزم المحكمة الجنائية بقواعد الاثبات المدنية الا في أحكام الادانة دون البراءة .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٣ ص ١٠٨٧ ،
١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩٢ ص ٤٣٣)

الوقائع المادية تثبت بكل الطرق

١٨٥٧ - اثبات وجود عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة يتعين الالتزام فيه بقواعد الاثبات المذكورة في القانون المدني ، أما واقعة الاختلاس أى التصرف الذى يأتية الجانى ويشهد على أنه حول حيازته من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة أو نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشئ موضوع الأمانة فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة رجوعاً الى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى .

(١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥ ص ٦٥)

١٨٥٨ - لا يتفيد القاضى بقواعد الاثبات المقررة فى القانون المدنى الا اذا كان قضاؤه فى الدعوى الجنائية يتوقف على وجوب الفصل فى مسألة مدنية هى عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، أما اذا كانت المحكمة ليست فى مقام اثبات اتفاق مدنى ، وانما هى تواجه واقعة مادية بحتة فانه يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة والقرائن .

(١٩٦٨/١٢/٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٧ ص ١٠٦٢)

١٨٥٩ - ان عقد القرض بالربا الفاحش لا ينفك عن جريمة الربا لأنها تنشأ منه وتلازمه ، فعقود القرض بهذه المثابة تعتبر فى جملتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائى المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣/٣٣٩ عقوبات ، فيجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، ويجوز اذن اثباتها واثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالاثبات فى المواد المدنية ، فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التى تعزز الادعاء بأن الدليل الكتابى يتضمن تحايلاً على القانون أو مخالفة للنظام العام حتى يجوز الاثبات بالبيئة والقرائن .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٢ ص ٤٣٦)

١٨٦٠ - من المقرر قانونا أن ما يتعين التزام قواعد الاثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبديد هو عقد الأمانة ذاته ، اما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الاثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الاقرار .

(١٦/١٠/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ٧٩٧)

١٨٦١ - اذا كان الحكم لم يتعرض لواقعة بيع المسروق وشرائه الا باعتبارها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة بالجلسة في صدد جريمة السرقة ، ثم قال كلمته في حقيقة هذه الواقعة بما لا يتجاوز مقتضيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ، ولم يكن تعرضه للواقعة المذكورة باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد طرفيه اثباته في حق الآخر ، فانه لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الاثبات المقررة في القانون المدني لاثبات العقود .

(١١/٦/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٠

ص ٧٣٤)

١٨٦٢ - من المقرر أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الأمانة .

(٢٠/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٦ ص ١١٥٣)

١٨٦٣ - المادة ٢١٥ مدني التي تحتم اثبات التعهدات بالكتابة متى زادت قيمتها على الألف قرش لا تنطبق على طلب التعويض المبني على وقوع جريمة .

(١٠/٥/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠١)

١٨٦٤ - لا يترتب على امتناع المدعى المدني عن المجاورة على الأسئلة الموجهة اليه من النيابة أثناء التحقيق جواز قبول الاثبات بالبينة في غير الأحوال التي أجاز فيها القانون الاثبات بهذه الطريقة ، فان امتناعه في هذه الحالة لا يمكن أن يقاس بامتناع أحد الخصوم في دعوى مدنية عن المجاورة على الأسئلة التي وجهت اليه أثناء استجوابه عن وقائع معينة .

(استئناف ١/٣/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٤٧)

تفسير العقد

١٨٦٥ - المحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد .

(١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٤ ص ٣٥٣)

صورىة العقد

١٨٦٦ - لا يجوز لأحد المتعاقدين اثبات صورىة العقد الثابت كتابة. الا بالكتابة ما لم تتوافر القرائن على وجود تدليس واحتيال عند صدور العقد ، فهذه صورىة تدليسية يجوز اثباتها بالقرائن فى حق كل من مسه. التدليس ولو كان طرفا فى العقد ، فاذا كان المتهم لم يقدم ما يفيد وقوع تدليس واحتيال من جانب المجنى عليه عند صدور عقد الشركة ، فان الحكم اذ انتهى الى اطراح دفاعه بصورىة العقد المذكور لعدم اثباته بالكتابة يكون صحيحا فى القانون .

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

المواد التجارية

١٨٦٧ - الاثبات فى المواد التجارية وان كان مطلقا من كل قيد الا أن القانون التجارى تطلب الاثبات بالكتابة بالنسبة لعقود شركات المساهمة. وشركات النضامن والتوصية التى أوجب تحرير عقودها .

(١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

١٨٦٨ - من المقرر أن القاضى الجنائى مقيد بقواعد الاثبات العامة. كلما توقف قضاؤه فى الواقعة الجنائية على الفصل فى مسألة مدنية او تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة التى يفصل فيها . ومقتضى هذه القواعد أنه متى كان العمل تجاريا بالنسبة الى أحد الطرفين ومدنيا بالنسبة الى الطرف الآخر اتبعت فى اثباته وسائل الاثبات التجارية مع من كان العمل تجاريا بالنسبة اليه .

(٧/١٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٤ ص ٧٨٢)

مبدأ الثبوت

١٨٦٩ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة.

كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله هو مما يفصل فيه قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاما على أسباب تسوغه .

(١٩٧٥/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٠ ص ٨٣)

الاقرار

١٨٧٠ - التسجيل الصوتى يعد ولا ريب اقرارا غير قضائى ، ولما كانت الطاعنة تسلم فى أسباب طعنها أن المطعون ضده قد أنكر أن هذا التسجيل خاص به ، فانه يجب على الطاعنة أن تثبت صدوره منه طبقا للقواعد العامة فى الاثبات فى القانون المدنى ، واذا كانت هذه القواعد توجب الحصول على دليل كتابى فى هذا الصدد ، فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاثبات بالبينة ينسحب على هذا التسجيل ويتضمن الرد عليه ما دام لا يعد عنصرا مستقلا من العناصر التى أبدى الحكم رأيه فيها .

(١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٨٧١ - انه وان كانت المادة ٢٢٣ مدنى تنص على أن الاقرار لا يتجزأ ، فلا يؤخذ منه ما يضر بالمقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان من المقرر أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر فى دعوى جنائية فى صدد اثبات التعاقد الذى تقوم عليه الجريمة ، الا أنه اذا كانت أقوال المتهم فى التحقيق على أية صورة أبديت تشعر بذاتها بأن الدين المنكور صار قريب الاحتمال ، فان للقاضى أن يعدها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن ، ولا يصح فى هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .

(١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢ ص ١٢)

١٨٧٢ - ان القول بعدم تجزئة الاعتراف فى المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه من ناحية أو أكثر من نواحيه .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٧ ص ٦٤٢)

١٨٧٣ - اذا كانت أدلة الثبوت فى الدعوى الجنائية خاضعة لقواعد الاثبات المدنية ، فانه لا يجوز تجزئة اعتراف المتهم بحيث لا يكون ذلك

الاعتراف دليلا عليه الا اذا أخذ كاملا .

(مفاغة الجزئية ١٩٢٢/١٢/٥ - المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٢٤)

المانع الأدبي

١٨٧٤ - يصح في العقل والقانون الاستناد الى العرف أو العيادة في بعض المعاملات مما يمنع الحصول على دليل كتابي وأن تقدير توافر هذا المانع من شأن محكمة الموضوع .

(١٩٧٠/١١/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٠ ص ١٠٤٧)

١٨٧٥ - ان المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز الاثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع الدعوى وملابساتها .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨ ، ٦/٢٢/

١٩٥٩ س ١٠ ق ١٤٥ ص ٦٥١)

١٨٧٦ - قيام المانع الأدبي الذي يجيز الاثبات بالبينة فيما يجب اثبانه بالكتابة أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها . ومتى أقام قضاؤه بذلك على اسباب دؤدية اية بلا يجوز المناشئة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)

١٨٧٧ - الحكم الذي أقام تقديره قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة على أسباب مغبونة مؤدية اليه لا يكون قد أخطأ اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود .

(١٩٥٢/٤/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٠ ص ٨٥٣)

١٨٧٨ - ان قيام المانع الأدبي الذي من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها في الاثبات يجيز الاثبات بالبينة . وقيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع بلا

رقابة عليه من محكمة النقض .

(١٤٩٠/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٤ ص ٢١٩)

١٨٧٩ - ان المادة ٢١٥ مدنى تبيح اثبات العقود المدنية بالبينه فى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق فى الحصول على سند كتابى ممن تعاقد معه وهذا المانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا ، وتقدير الظروف المانعة فى جميع الأحوال يدخل فى سلطة قاضى الموضوع .

(١٩٤٢/٥/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٥ ص ٦٦١)

١٨٨٠ - متى وجد مانع قهرى منع المودع من الحصول على كتابة جاز اثبات الوديعة بالبينه وان تجاوزت قيمتها ألف قرش ، وعليه فاذا لم تقبل المحكمة سماع شهادة الشهود لاثبات الوديعة كان ذلك موجبا لنقض الحكم لبطلانه بطلانا جوهريا ويعد مانعا قهريا يمنع من الحصول على الكتابة اصابة المودع بشلل نصفى فجائى اضطر معه للانتقال الى المستشفى .

(١٩٢٨/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٣٩)

١٨٨١ - للمحاكم الجنائية أن تنظر فى صحة وجود التعهدات المدنية متى كان الفصل فى الجريمة يتوقف على ثبوت تلك التعهدات ، غير أنه لا يجوز مطلقا الاثبات بالبينه أمام تلك المحاكم الا اذا جاز ذلك أمام المحاكم المدنية . واذا كانت صلة القرابة تمنع فى بعض الأحوال من الحصول على كتابة مثبتة للدين أو للبراءة فلا يجوز أصلا الاحتجاج بهذه الصلة اذا كانت المعاملة بين رجل وعديله .

(استئناف ١٩٠٠/١/١١ المجموعة الرسمية ص ٢٥٨ السنة الأولى)

قواعد الاثبات المدنية ليست من النظام العام

١٨٨٢ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينه فى المواد المدنية لا يتعلق بالنظام العام ، والسكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ، والعدول عنه بعد ذلك غير

جائز .

(١٩٨٥/٣/٢٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨٢ ص ٥٠٥)

١٨٨٣ - أحكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط ، وما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة فان ذلك يعد تنازلا عن المطالبة في الاثبات بالكتابة يمنع فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨ ، ١٩٦٨/٢/٩ س ١٩ ق ٢١٧ ص ١٠٦٢ ، ١٩٥١/١/٢٢ س ٢ ق ٢٠٥ ص ٥٤٣)

١٨٨٤ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ليس من النظام العام فيتعين ابداءه في حينه قبل سماع البينة والا سقط الحق في التمسك به . فاذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الاثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون ان يتمسك أيهما بعدم جواز اثبات الوكاله بالبينة فان حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم ابدائه في ابانه ، وحق للمحكمة الاستثنائية أن تلغى عنه دون ايراد له أو رد عليه لكونه ظاهر البطلان .

(١٩٦٨/٤/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧)

١٨٨٥ - الدفع بعدم جواز اثبات المبلغ المدعى بتبديده بالبينة لزيادته على النصاب الجائز اثباته هو من الدفوع الواجب ابدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى ، واذن فلا تقبل اتارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٩٨ ص ٢٥٩)

١٨٨٦ - ان قواعد الاثبات ليست من النظام العام ، فاذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاثبات بالبينة فليس له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥ ص ٦٧٦ ، ١٠/٢٢/١٠)

(١٩٥١ ق ٣٥ ص ٨٣)

١٨٨٧ - السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل

عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ، والعدول عنه بعد ذلك غير جائز .

(١٩٨٧/٣/٢٩ الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦)

١٨٨٨ - ان قواعد الاثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام بل هى مقررّة لمصلحة الخصوم ، فاذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة حتى سمعت المحكمة الشهود جميعا ، عد ذلك منه تنازلا عن التمسك بمخالفة الحكم للقواعد المقررة للاثبات .

(١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٥ ص ٣٨٦)

١٨٨٩ - اذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة بعدم جواز سماع الشهود لاثبات تسلم مبلغ يتجاوز النصاب الجائز اثباته بالشهود ، بل سكت وصدر الحكم فى مواجهته ولم يستأنفه ، فليس له أن ينعى على الحكم من بعد بدعوى المخالفة لقواعد الاثبات .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٢ ص ٣٥٨)

١٨٩٠ - ان قواعد الاثبات فى المسائل المدنية ليست متعلقة بالنظام العام ، فيجب على من يدعى عدم جواز اثبات الحق المدعى به بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود .

(١٩٤١/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٥ ص ٥٦٥ ، ١٩٤٢/٤/٢٧ ق ٣٩٧ ص ٦٥٦)

١٨٩١ - سكوت رافع النقض عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة قبل البدء فى سماع الشهادة مسقط لحقه فيه ، اذ الأصل أن المدعى عليه بحق ما كما يملك أن يعترف بالحق للمدعى فيعفيه بذلك من اقامة الدليل عليه ، فانه يملك كذلك أن يتنازل صراحة أو دلالة عن حقه فى مطالبة المدعى بالاثبات بطريقه الخاص قانعا منه بغيره ، لأن مراعاة قواعد الاثبات عند البدء فيه لا تتعلق بالنظام العام .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨ ص ١٦)

الدفع فى شأن الاثبات من الدفع الجوهرية

١٨٩٢ - من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود

المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الائتمان الذي خلص الحكم الى أن المال قد سلم الى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانوني للاثبات بالبينة ، وقد دفع محامي الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة ، ولم يعن أى من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه بالرد عليه ، وقد تساند الحكم الابتدائي الى أقوال الشهود في اثبات عقد الاتفاق الذي يجب في الدعوى المطروحة نظرا لقيمته أن يثبت بالكتابة ما دام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وان كان لا يتعلق بالنظام العام الا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء بسماع الشهود - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وان عرض للدفع المشار اليه الا أنه لم يعن بالرد عليه ، كما أغفل أيضا الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نفضه والاحالة .

(١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٣ ص ٤٩٩)

١٨٩٣ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وان كان لا يتعلق بالنظام العام الا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام الدفاع قد تمسك به قبل البدء بسماع أقوال الشهود ، وانه اذا لم يتمسك المتهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبل الاستماع لأقوال الشهود فان حقه في الدفع يسقط على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد نزوله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية التي هي قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٦ ص ٩١٦)

١٨٩٤ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وان كانا من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام الا أنهما من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها ما دام الدفاع قد تمسك بها .

(١٩٦٤/٥/١٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٣ ص ٤٢٦)

الفصل الثالث

في تنازع الاختصاص

مادة ٢٢٦

إذا قلمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة الى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة وقررت كل منهما نهائيا اختصاصها أو عدم اختصاصها وكان الاختصاص منحصر فيهما ، يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها الى دائرة الجنج المستانفة بالمحكمة الابتدائية .

- تقابل المادة ٢٤١ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وشروط تطبيق هذه المادة ثلاثة : ان يكون هناك تنازع ايجابى او سلبى فى التحقيق او الحكم بين جهتين او اكثر وان يقع التنازع بين حكيم او قرارين نهائين صادرين فى الاختصاص ، واخيرا ان يكون الاختصاص منحصر فى جهة من تلك الجهتين المتنازعتين .

الأحكام

١٨٩٥ - المقصود بالتنازع السلبى فى الاختصاص أن تتخلى كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع ، ويشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام أو أوامر نهائية متعارضة ولا سبيل الى التحلل منها بغير تعيين المحكمة المختصة .

(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٧ ص ١٣٧ ، ١٩٨٣/٣/٢٤ س ٣٤ ق ٨٧ ص ٤٢٣ ، ١٩٨٢/١٢/١٤ س ٣٣ ق ٢٠٣ ص ٩٨٤)

١٨٩٦ - قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء حكم الادانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة استنادا الى أن المتهم حدث على خلاف الثابت بمدوناتها ، وقضاء محكمة الأحداث غيايبا بعدم اختصاصها لأن المتهم غير حدث يوجب قبول طلب النيابة العامة وتعيين المحكمة المختصة ، طبقا لنص

المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات .

(٢٧/١٠/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦٩ ص ٩٣٨)

١٨٩٧ - مؤدى نص المادة ٢٢٦ اجراءات جنائية هو أن دائرة الجنب المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص من محكمتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة .

(١٦/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٧ ص ٦٠١)

١٨٩٨ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما .

(١٢/١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩ ص ٣٦)

١٨٩٩ - لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهة من جهات الحكم وأخرى من جهات التحقيق .

(١/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤ ، ٢٦/٢/١٩٧٣ ق ٥٨ ص ٢٦١ ، ٩/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٨٧ ص ٩٣١ ، ١٦/٣/١٩٦٤ س ١٥ ق ٤٠ ص ١٩٧ ، ١١/٢/١٩٦٣ س ١٤ ق ٣٤ ص ١١٣)

١٩٠٠ - شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع منصبا على أوامر أو أحكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتحلل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة ، فاذا كان السبيل لم ينغلق أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص .

(٢٨/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٩ ص ٨٢٣)

١٩٠١ - لما كان من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة ، وان الحكم بعدم

الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ، ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح نهائيا بعد اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها ، بل ان القانون نظم حالات التنازع السلبي ، لما كان ذلك ، فانه يفرض صدور حكم بعدم الاختصاص من محكمة أمن الدولة العسكرية ، فان تحريك الدعوى أمام المحكمة العادية يكون منقضا وصحيح القانون .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩ ص ١٠٣)

٩١٠٢ - ولئن كان من المقرر أنه يشترط لقيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع على أوامر وأحكام نهائية متعارضة ولا مسيل الى التحلل منها بغير طلب تعيين الجهة المختصة ، الا أنه اذا كان قضاء المحكمة الاستثنائية بإلغاء حكم الادانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة استنادا الى أن المتهم حدث - على خلاف الثابت بمدوناتها - وقضاء محكمة الأحداث غيابيا بعدم اختصاصها لأن المتهم غير حدث يوجب قبول طلب النيابة تعيين المحكمة المختصة .

(١٩٨٤/٣/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦١ ص ٢٩٣)

مادة ٢٢٧

اذا صدر حکمان بالاختصاص أو بعدم الاختصاص من جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استثنائية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة الى محكمة النقض .

- تقابل عجز المادة ٢٤١ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ويتطلب هنا الشروط آنفة البيان في المادة السابقة مع اختلاف المحاكم الواقع بينها النزاع .

الأحكام

المحكمة العليا

٩١٠٣ - تعيين المحكمة المختصة منوط بالجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو احدهما ، ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع السلبي باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أحكام محكمة الجنح المستأنفة عندما يصح الطعن قانونا .

(١٩٨٥/٢/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥٠ ص ٢٩٦ ،
١٩٩٣/٣/٢١ ط ٢٢ س ٦٢ ق)

٩١٠٤ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ اجراءات جنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي ، الا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص وفقا لنص المادة ١٧ منه ، وأخيرا نقل الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ما تقدم فان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة بناء منها على المادة ٢٢٧ سالفة الذكر منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا .

(١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٧ ص ٧٤٩)

١٩٠٥ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ اجراءات جنائية هو أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعاوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية كالمحكمة العسكرية . فلما صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص بموجب المادة ١٧ منه ، وأخيرا نقل الاختصاص المذكور الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . باصدار قانون المحكمة العليا ، وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص بإسقاطه الفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار إليها . ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية هي محكمة الجنح الجزئية وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي هي المحكمة العسكرية المركزية مما يختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

(١٩٧٤/٤/١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٩ ص ٣٦٧)

١٩٠٦ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ اجراءات جنائية ان محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي ، الا ان قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص ، وأخيرا نقل هذا الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بموجب المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

(١٩٧٣/١٠/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤)

١٩٠٧ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو احدهما ما دام الحكم الصادران منهما قد أصبحا نهائين لعدم الطعن فيهما . او محكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين احدهما عادية والآخرى استثنائية .

(١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٥ ص ٢٤)

صور لتنازع سلبي

١٩٠٨ - عدم طعن النيابة العامة بالنقض في حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنحة ، وسبق صدور حكم نهائي من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها لاعتبار الواقعة جنائية ، يتوافر به التنازع السلبي .

(١٩٨١/١/١٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧ ص ٦٠)

١٩٠٩ - متى كان حكم محكمة الجنح المستأنفة بتأييد حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة الجزئية قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل أمر مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى محكمة الجنح بعدم قبول الطعن المرفوع عنه من النيابة العامة شكلا ، فان كلتا الجهتين أصبحتا متخلفتين حتما عن نظر القضية وبذا يقوم التنازع السلبي الذى رسمه القانون الطريق لتلافى نتائجه .

(١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٨ ص ٢٦١)

١٩١٠ - لما كانت غرفة الاتهام ان هى الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فالفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هى الدرجة التى يطعن أمامها فى قرارات الغرفة عندما يصح الطعن قانونا .

(١٩٦٤/٣/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٩١١ - الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التى يطعن أمامها فى أحكام محكمة الجنايات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٩١٢ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت اليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها واصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية احراز المخدر لعدم احوالها اليها عن طريق غرفة الاتهام ، فان محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتغفل سيرها يكون لها أن تعتبر الطعن فى هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام التى تخلت عن نظرها الدعوى وبين محكمة الجنايات التى سوف تحكم حتما بعدم قبول

الدعوى الجنائية الخاصة باحراز المخدر .

(١١٣/٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٩١٣ - اذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة أول درجة ، ثم لما استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية بإبطال الحكم المستأنف واعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا ، فلما قدمت القضية الى هذه المحكمة قررت اعادتها بحالتها الى محكمة الجلس المستأنفة لنظرها بمعرفتها ، فقضت هذه فيها ، فالطعن في هذا الحكم بمقوله أنه صدر من محكمة لا ولاية لها على الدعوى غير صائب . ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين قضت أول مرة بإبطال الحكم المستأنف قد أخطأت فيما أمرت به من اعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها . اذ هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها بالقضاء في موضوعها مما يعتبر تغليا من المحكمة الاستئنافية عن واجبها في نظر الدعوى والحكم فيها بعد أن أعادتها اليها محكمة الدرجة الأولى بحالتها ، فانها تكون قد قضت على ما قام في الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبي في الاختصاص ، وما فعلته المحكمة الاستئنافية من ذلك هو ما كان الأمر منتهيا اليه بالتطبيق لقواعد وتوزيع الاختصاص بين المحاكم .

(١٥٤/١١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤)

١٩١٤ - يقبل شكلا الطلب المرفوع من النيابة عن قرارين صادرين بعدم اختصاص أحدهما من قاضي تحقيق محكمة معينة والآخر من قاضي التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة التي تتولى السير في تحقيق شكوى معينة .

(٧٣/١١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢ ص ٧٣)

١٩١٥ - اذا قدم متهم الى قاضي الاحالة بتهمة جنائية فقرر احالة الدعوى الى محكمة الجلس للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة وأصبح هذا القرار نهائيا ، ثم نظرت محكمة الجلس هذه القضية وحكمت على المتهم بالحبس مع الشغل فاستأنفت النيابة وقضت محكمة الجلس المستأنفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى فانها تكون قد أخطأت ، اذا ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت اليها باعتبارها جناية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، بل كان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار

ولكن اذا كان حكمها بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، فانه يكون ثمة تنازع سلبي في الاختصاص ، ولا يزول هذا التنازع بتقديم القضية لقاضي الاحالة مرة أخرى ، اذ هو بمقتضى القانون يجب عليه أن يقضى فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالامر السابق صدوره منه ، ويكون لنيابة وقد فات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض أن تتقدم بطلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى حتى لا يفلت الجاني من العقاب ويكون من المتعين قبول هذا الطلب واحالة القضية الى محكمة الجنج الاستثنائية للفصل فيه .

(١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥١ ص ٦١١)

١٩١٦ - اذا كانت الحالة المعروضة لا تعدو أن تكون حكما صدر من جهة واحدة ، هي محكمة الجنج المستأنفة في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها ، وأصبح هذا الحكم نهائيا وليس ثمة جهة أخرى تتنازع هذا الاختصاص لا سلبا ولا يجابا ، فيكون الطلب المقدم من النيابة العامة لتعيين جهة الاختصاص - بقوله ان هذه الدعوى اذا عرضت على محكمة الجنايات فستقضى أيضا بعدم اختصاصها بنظرها - على غير أساس من القانون لانتفاء العلة مما يتعين معه رفضه .

(١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٨ ص ٧٩)

مادة ٢٢٨

لكل من الخصوم في الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها بعريضة مشفوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : والاجراء هنا قاصر على مجرد الطلب مؤيدا بالأوراق وليس دعوى.

او طعنا تراعى فيه اجراءات او مواعيد خاصة .

مادة ٢٢٩

تأمر المحكمة بعد اطلاعها على الطلب بإيداع الأوراق في قلم الكتاب ليطلع عليها كل من الخصوم الباقيين ، ويقدم مذكرة بأقواله في مدة العشرة أيام التالية لاعلانه بالإيداع ، ويترتب على أمر الإيداع وقف السير في الدعوى المقدم بشأنها الطلب ، ما لم تر المحكمة غير ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : أفصحت هذه المادة عن حق الخصوم في الاطلاع وابداء الأقوال بمذكرة وفي صورة التنازع الايجابي يتعين وقف السير في الدعوى موضوع الطلب ، الا اذا حرات الجهة المطروحة عليها الطلب أن تسير أي المحكمتين أو هما معا في الدعوى .

حكم

١٩١٧ - ان محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء العادي والاداري وقضت كلتاهما باختصاصها بنظرها في حالة التنازع الايجابي أو بعدم اختصاصها بنظرها في حالة التنازع السلبي ، فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظر الدعوى وتفصل فيها ، ويترتب على تقديم الطلب في هذه الحالة - وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون - وقف السير في الدعوى ، أما اذا اختلف موضوع الدعويين فانه لا يكون شمة محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية .

(١٩٦٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٢ ص ٩٨٩)

مادة ٢٣٠

تعين محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية بعد الاطلاع على الأوراق المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى ، وتفصل أيضا في شأن الاجراءات والأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التي قضت بإلغاء اختصاصها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : عند تعيين المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى يجب بيان حكم القرارات التي أصدرتها الجهات المتنازعة من حيث تأييدها أو إبطالها كلها أو بعضها .

الأحكام

١٩١٨ - قضاء محكمة ثائي درجة بأعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي الصادر منها من جديد بعد سابقة فصلها في موضوعه ، هو قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ويتعين اعتبار الطعن بالنقض في هذا القضاء - ولو بعد الميعاد المقرر - طلباً لتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبي في

الاختصاص بين محكمتى أول وثانى درجة والحكم باحالة الدعوى الى المحكمة الأخيرة .

(١٠/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٥ ص ٥٩٢)

١٩١٩ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التى يرفع اليها الطعن فى أحكام وأوامر الجهتين المتنازعتين أو احدهما ، وبالتالى فان محكمة النقض هى صاحبة الولاية فى تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة الجنب المستأنفة وبين مستشار الاحالة باعتبارها الجهة التى يطعن أمامها فى أحكام المحكمة المذكورة وأوامر مستشار الاحالة ، ومن ثم فان الفصل فى التنازع موضوع الطلب المقدم من النيابة العامة ينعقد لمحكمة النقض . لما كان ما تقدم فانه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنايات القاهرة للفصل فى الدعوى - عن التهمة الثانية التى انصب عليها ، ولو أن المتهم وحده هو الذى استأنف حكم محكمة الجنب بعدم الاختصاص ، ذلك بأن المقام فى الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص وليس طعنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون أن يسوى مركزه بهذا الطعن ، ولا سبيل للفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة الا بتطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب الاحالة الى محكمة الجنايات فى جميع الأحوال .

(٢٦/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٨ ص ٢٦١)

١٩٢٠ - متى كان الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بمقولة أن المتهم حدث - تبعا الى السن الذى قدره له - قد جاء مخطئا نظرا لما ثبت من أن المتهم المذكور استنادا الى التقرير المعطى من الطبيب الشرعى لا يدخل فى زمرة الأحداث ، وكان قرار مستشار الاحالة وان كان فى ظاهره قرارا غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما يحقق التنازع السلبى بين مستشار الاحالة - الذى تغلغل عن نظر الدعوى بوصفه جهة تحقيق - وبين محكمة الأحداث بوصفها جهة الحكم التى ستقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اذا ما رجعت اليها ، وكان مستشار الاحالة بأمره بعدم الاختصاص فقد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى فانه يتعين اجابة

النيابة العامة الى طلبها واحالة القضية الى مستشار الاحالة للفصل فيها .
(١٢/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨١ ص ١١٦٥)

١٩٢١ - متى كانت محكمة الجنايات قد تخلت عن نظر الدعوى بناء على ما تصورته خطأ من حادثة سن المتهم ، وكانت محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة مما يوفر وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين الذي ينعقد الفصل فيه لمحكمة النقض طبقا لمؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية ، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنايات . . . للفصل فى الدعوى .

(١٢/٩/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٦ ص ١٠٥٩)

١٩٢٢ - محكمة النقض هى صاحبة الولاية فى تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى دعاوى عند قيام التنازع بين محكمة ابتدائية ومحكمة استئنافية على أساس انها الدرجة التى يطعن امامها فى أحكام محكمة الجنح المستأنفة - وهى احدى الجهتين المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فى تطبيق القانون حيث قضت باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها من جديد على الرغم من استنفاد هذه المحكمة الأخيرة ولايتها بقضائها بسقوط الحق فى اقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة مما هو فى واقعه حكم صادر فى موضوع الدعوى ، فانه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل فى الدعوى .

(١٠/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨١ ص ٩٠١)

١٩٢٣ - قرار مستشار الاحالة خطأ احالة المطعون ضده الى محكمة الأحداث وان يكفى ظاهره قرارا غير منه للخصومة ، الا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة ، ومن ثم فقد وجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الاحالة كجهة تحقيق ومحكمة الأحداث

كجهة قضاء وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .
(١٩٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٥ ص ٧٧٥)

مادة ٢٣١

إذا رفض الطلب يجوز الحكم على الطالب إذا كان غير النيابة العامة
أو من يقوم بوظيفتها لدى جهات القضاء الاستثنائية بفرامة لا تتجاوز
خمسة جنيهاً .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : ورفض الطلب يكون عند عدم توافر الشروط الخاصة بالتنازع .

الباب الثاني

فصل محاكم المخالفات والجنح

الفصل الأول

في اعلان الخصوم

مادة ٢٣٢

تعال الدعوى الى محكمة الجنج والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق او محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة او بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين :

أولا - اذا صدر أمر من قاضي التحقيق او من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في الميعاد أو استأنفه فايدته محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

ثانيا - اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

- الفيت عبارة « أو مستشار الاحالة » من الفقرة الأولى بموجب القرار بتانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- بصدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ، ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ .

- بصدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- البند ثانيا مضاف بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل الفقرة الاولى نص المادتين ١٢٩ و ١٥٧ من القانون السابق بالنسبة لمواد المخالفات والجنح .

مادة ٢٣٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحال الدعوى فى الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

مادة ٢٣٢ معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

تحال الدعوى فى الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها فى الحالتين الآتيتين :

- أولا : اذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ولم يطعن المدعى بالحقوق المدنية فيه فى الميعاد أو طعن فيه وأيدت غرفة الاتهام الأمر .
- ثانيا : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضغط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٢٣٢ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تحال الدعوى الى محكمة الجبح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة أو محكمة الجبح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها فى الحالتين الآتيتين .

- أولا : اذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر فى الميعاد أو استأنفه فأيدته محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة .

ثانيا : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها .

الأحكام

التكليف بالحضور

١٩٢٤ - من المقرر ان القرار الصادر باحالة الدعوى من احدى الدوائر الى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون اخطار الغائبين من الخصوم به .

(١٩٧٦/١/١٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤ ص ٧٠)

١٩٢٥ - اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احدها أو تغيير مقر المحكمة من مقر الى آخر فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بالمقر الجديد .

(١٩٧٠/٥/٤ أحكام النقض س ٢١ ق ١٥٤ ص ٦٥١)

١٩٢٦ - المقرر أن الدعوى الجنائية اذا انقطعت عن السير بأن لم تنظر فى الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت اداريا ، فانه يتعين أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كما يترتب عليها اثرها .

(١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣)

١٩٢٧ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تعثرت فى الطريق أو انقطعت عن السير بأن لم تنظر فى الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت فجأة من جانب النيابة ، فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة التكليف بالحضور صحيحة كما يترتب عليها اثرها ، فاذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن أصلا فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فان هى فعلت كان حكمها باطلا .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦١ ص ١٣١٣)

١٩٢٨ - لا يمكن اعتبار الحكم الذى يصدر فى الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون اعلان المتهم حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو لم يكن فى الواقع حاضرا الاجراءات التى تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن

يعلم بها .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦١ ص ١٣١٣)

١٩٢٩ - الأصل - متى صح الاعلان بداءة - أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، الا أنه من جهة أخرى اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة استثنافا للسير فيها يحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى . ولا تتم هذه الدعوى الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق به .

(١٩٦٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٩ ص ٧٠ ،
١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

١٩٣٠ - لا تتصل المحكمة بالدعوى من غير الطريق الذى رسمه القانون .

(١٩٦١/١٠/٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٣ ص ٨٧٢)

١٩٣١ - اذا كان عمل القاضى لغوا وباطلا بطلانا أصليا لأن الدعوى سعت الى ساحته من غير طريقها القانونى فلا عبرة ببطل ما أقره أو أجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هى اجراءات مبتدأة .

(١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٩ ص ٤٥١)

١٩٣٢ - لم يأت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ٢١ من مارس ١٩٥٦ بتعديل المادة ٢٣٢ اجراءات جنائية بجديد ، بل أكد رأيا استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره ومن بعده .

(١٩٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٠ ص ٦٢٩)

١٩٣٣ - لا يستوجب القانون اجراء تحقيق ابتدائى فى مواد الجنح بل يجيز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

(١٩٥٦/٦/١١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣٧ ص ٨٦٢)

١٩٣٤ - ان القانون يجيز رفع الدعوى العمومية فى مواد الجنح والمخالفات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ولو من غير أى تحقيق سابق ، فاذا كان المحضر حرر أولا على اعتبار أن الواقعة مخالفة فان ذلك ليس من شأنه أن يعطل اجراءات المحاكمة التى سير فيها على اعتبار أن الواقعة جنحة .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٥

ص ٥٦٩)

١٩٣٥ - من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون امرا اداريا الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور حتى اذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من اجراءات الاتهام .

(١٩٧٩/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٦ ص ٧٨٤ ،

١٩٩٣/٢/٨ ط ٨٣٢٥ س ٦٠ ق)

١٩٣٦ - الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للجلسة ، بل لا بد لذلك من اعلان المتهم بالحضور للجلسة .

(١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٣٨

ص ٢٣٤)

١٩٣٧ - انه وان كان صحيحا أن المتهم من واجبه عند تأجيل الدعوى فى مواجهته الى يوم معين للتطق بالحكم فيها أن يتتبعها فيعتبر الحكم عند النطق به صادرا فى حضوره ، الا أن هذا محله أن يكون المتهم فى معدوره تتبع سير دعواه ويعلم أولا بأول بما جرى أو يجرى فيها ، فاذا حال بينه وبين ذلك مانع قهرى ، كالمرض أو التجنيد ، فلا يصح افتراض علمه بالحكم يوم صدوره ومحاسبته على هذا الأساس بالنسبة لميعاد الاستئناف .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٥

ص ١٥٨)

١٩٣٨ - ان القانون لم يعرف المتهم في أى نص من نصوصه ،
فيعتبر متهما كل من وجهت اليه تهمة من أية جهة كانت ، ولو كان هذا
التوجيه حاصلًا من المدعى وبغير تدخل النيابة .

(١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٤ ص ٣٤٩)

١٩٣٩ - الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع
ممن يمثلها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها ، بل ان الذى يسأل هو مرتكب
الجريمة منهم شخصيا .

(١٩٦٧/٥/١١ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣١ ص ٦٨١)

تحريك الدعوى المباشرة

١٩٤٠ - من المقرر أن رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر
أمام المحكمة الجنائية يرتب تحريك الدعوى الجنائية تبعًا لها ، وأن التكليف
بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويرتب كافة الآثار القانونية .

(١٩٨٦/٦/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٤ ص ٦٥٢)

١٩٤١ - الدعوى الجنائية التى يرفعها المدعى بالحقوق المدنية
لا تنعقد الخصومة فيها بينه وبين المتهم الا عن طريق تكليفه بالحضور تكليفا
صحيحا .

(١٩٩٣/١/٤ ط ٨٨٧٧ س ٥٩ ق)

١٩٤٢ - اذا لم يكن الضرر الذى لحق بالمدعى المدنى ناشئا عن
الجريمة انحسر عنه وصف الضرر من الجريمة وأضحت دعواه المباشرة فى
شقيها الجنائى والمدنى غير مقبولة .

(١٩٨١/١٢/٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩١ ص ١٠٧٢)

١٩٤٣ - البين من نص المادة ٢٣٢ اجراءات جنائية فى صريح
لفظه وواضح دلالتة أن حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله
المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية ، وان الدعوى
الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة

لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة ، لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما الا عن طريق تكليف بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد الخصومة بالطريقة التي رسمها القانون ، بان الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونا مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية في الجلسة ، وذلك لأن القانون أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط أى مجرد ادعاء بحقوق مدنية عملا بنص المادة ٢٥١ اجراءات .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٥ ص ٣٩٠)

١٩٤٤ - عدم قبول الدعوى المقامة بالطريق المباشر مع الدعوى الجنائية يوجب عدم قبول الأخيرة .

(١٩٨٨/١٠/٢٧ ط ٥٢٥٦ س ٥٧ ق)

١٩٤٥ - عدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة السب لاعلان صحيفة الدعوى المباشرة بعد انقضاء مدة السقوط المقررة في المادة ٣ اجراءات جنائية يترتب عليه عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١)

١٩٤٦ - من المقرر أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمته الجنب بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها - عملا بالحق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ ، لأن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك انما هو أمر موكول الى تلك المحكمة حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، واذا كان ذلك فان دفع الطاعن بعدم جواز اقامة الدعوى بالطريق المباشر يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩ ص ٦٠)

١٩٤٧ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات تقع على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، ومن ثم كون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة .

(١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٣ ص ٥١٠)

١٩٤٨ - اذا أجاز القانون للمدعى بالحق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أثبتت فعلا على المتهم أو بالتجاء مباشرة الى المحكمة المذكورة مطالبسا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فان هذه الاجازة ان هي الا استثناء من أصلين مقررين أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوفر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه فيها منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(١٥/٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٠ ص ١٣٣)

١٩٤٩ - من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحق المدني ، الا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة ، وكانت مقبولة قانونا ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه اذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فانها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مسنقلة عن الدعوى المدنية .

(١٤/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦ ،

٢٩/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦ ص ٤٨)

١٩٥٠ - متى كانت واقعة الجثة المباشرة سواء نظر اليها على انها سب أو قذف وقعا في علانية تندرج تحت الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣ اجراءات جنائية فان الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفوع القانونية الجوهرية التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذ ينبني عليه فيما لو صح انقضاء الدعوى الجنائية بمقتضى صريح ص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فاذا أغفقت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .

(٢٨/٤/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٨ ص ٤٣٥)

١٩٥١ - لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة

عنها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية باجراء تحقيق فى الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ، ولصدور أمر منها ما زال قائما بأن لا وجه لاقامة الدعوى فى التحقيق الذى أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى المائلة يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٩٥٢ - اذا كانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فان حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على اعتبار أنه لا يصح أن يتحمل مغبة اهمال جهة التحقيق أو تواطؤها ، أما اذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الأصيل فى تحريك الدعوى الجنائية وبشرت التحقيق فى الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن ينتزعها منها باللجوء الى طريق الادعاء المباشر .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٩٥٣ - اذا لم تجر النيابة العامة تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية فان حق المدعى المدنى يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية .

(١٩٥٦/٤/١٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٩ ص ٥٩١)

١٩٥٤ - ان حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو مخالفة رغما عن قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية ، فمتى سلك هذا الطريق أصبح واجبا على المحكمة التى ترفع اليها بالطريق القانونى أن تقول كلمتها فى الدعوى حسبما يتبين لها من نظرها . فاذا كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجناية كان هذا صحيحا فى القانون ، اذ ان مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم اختصاصها بغض النظر عن مآل الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنايات والكشف عن حقيقة التكييف القانونى لها . واذا كان الحكم الصادر من محكمة الجرح بعدم الاختصاص قد صار نهائيا ، وقدمت النيابة الدعوى الى قاضى الاحالة فأحالها الى محكمة الجنايات فانه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتفصل فيها حسبما تتبين هى حقيقتها .

أما باعتبارها جنحة فتقضى في موضوعها أو تقضى بعدم قبولها إذا اتضح لها أن الواقعة جنائية لعدم جواز رفع الدعوى الجنائية بهذا الطريق . أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٢ ص ١٢١٠)

١٩٥٥ - إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد وصف الواقعة بأنها إصابة خطأ ، وهي جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة ، ولم تجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخلى عن نظرها أما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها ، وكانت عريضة الدعوى والحكم المطعون فيه لا يبين منهما أن المتهم قد قصدت اسقاط المجنى عليه في الطريق مما لا تكون معه محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى ولا تجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر ، فانه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٥ ص ٨٠٤)

١٩٥٦ - انه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بنعويضات مدنية أن يكون الضرر الذي يدعيه تابنا على وجه اليقين وافعا حتما ولو في المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس محققا غير مخالف للقانون . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة فدوصلت في الطلب ابتداء قبل نظر الدعوى الجنائية ، فان تدخل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال اطالة الاجراءات في هذه الدعوى أمام المحكمة واثقال كاهل المتهم في دفاعه مما مقتضاه بالبداهة الحيلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم يحمل في ثناياه بادىء ذى بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصما في الدعوى سواء لانعدام صفته أو لعدم اصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بهما الدعوى . فاذا كانت التهمة أو أقوال المدعى في دعم طلبه تشهد بأنه ليس على حق في طلبه تعين استبعاده وعدم قبوله قبل الخوض في الدعوى الجنائية ، ويكون الحكم كذلك من باب أولى إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فان طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كى لا تحرك الدعوى الجنائية عن غير طريقها الأصولى .

المقرر أصلا للنيابة العمومية واستثناء للمجنى عليه الذي أضرت به الجريمة .

(١٦/٦/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٧ ص ٣٥٥)

١٩٥٧ - يشترط لرفع دعوى اللجنة المباشرة من دائن المجنى عليه أن يكون قد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائي الذي يعزوه الى المتهم وألا يكون المجنى عليه - وهو صاحب الحق الأصلي - قد استعمل حقه في المطالبة بالحقوق اننى يطالب بها الدائن .

(١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٢ ص ٤٣٦)

١٩٥٨ - سبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية. لا يمنع المدعى المدني من رفع دعواه المدنية مباشرة فيحرك بها الدعوى العمومية .

(٢٣/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٦ ص ٢٩٩)

١٩٥٩ - أمر الحفظ الصادر من النيابة طبقا للمادة ٤٢ جنائيات. لا يمنع المدعى بالحق المدني من رفع الدعوى مباشرة .

(٢٥/٣/١٩١١ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٢٩)

١٩٦٠ - اذا أمرت النيابة بحفظ قضية حفظا قطعيا فليس للمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة ما لم يقدم عليه أدلة جديدة كنص المادة ١٢٧ ت . ج .

(٣١/٣/١٩٠٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٩٤)

١٩٦١ - أمر الحفظ الصادر من النيابة طبقا للمادة ٤٢ جنائيات. وان كانت سلطتها في اصداره قضائية الا انه لا يمنع المدعى المدني من رفع الدعوى العمومية مباشرة على خلاف الأمر الصادر من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٢٧ جنائيات بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، اذ يمكن للمدعى أن يطعن.

فيه حالة أنه لم يكن لديه طريق للطعن في أمر الحفظ .

(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٤٢)

١٩٦٢ - اذا حكم نهائيا بتبرئة شخص من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من بعض من بلغ في حقهم فلا يجوز رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنح من المبلغ ضدهم الآخرين والمطالبة بتعويض مدنى ، وتكون دعواهم غير مقبولة لأن الدعوى الجنائية قضى فيها نهائيا بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز لمحكمة الجنح ان تنظر فى الدعوى المدنية الا عن طريق التبعية للدعوى العمومية وهى غير قائمة .

(١٩٢٠/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٣٧)

١٩٦٣ - الخصم الذى يوجه الى خصمه اليمين الحاسمة فى دعوى مدنية يعبر انه ننازل عن كل حقوق اذا حلف خصمه اليمين سواء اكان كاذبا أو صادقة ولا يجوز حينئذ لمن وجه اليمين أن يرفع مباشرة دعوى اليمين الكاذبة على خصمه ، والنيابة التى لها وحدها الحق فى رفع الدعوى فى هذه الحالة لا يمكنها أن تبدى طلبات البتة فى الدعوى المرفوعة مباشرة بغير حق وانما لها فقط أن ترفع دعوى مخصصة .

(١٩١٢/٤/١٣ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٦٩)

١٩٦٤ - التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية بما لا مجال معه الى تطبيق المادة ٣/٧٥ مرافعات التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١)

١٩٦٥ - اذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى الا اذا تجاوزت قيمتها خمسين جنيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحق المدنى فى صحيفة دعواه المباشرة اقتصر على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب فى القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام .

(١٩٧٩/١٢/٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩٥ ص ٩١٢)

١٩٦٦ - التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر .
ويترتب عليه كافة الآثار القانونية ويترتب على عدم اعلانه عدم دخول
الدعوى فى حوزة المحكمة .

(١٩٨٠/٥/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

١٩٦٧ - لا تنعقد الخصومة فى الدعوى الجنائية التى يرفعها المدعى
بالحقوق المدنية مباشرة الا عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .
(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢)

١٩٦٨ - الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق
المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه
من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليها فيها -
الا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد
الخصومة بالطريق الذى رسمه القانون فان الدعويين الجنائية والمدنية
لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون
رفع الدعوى المدنية بالجلسة نى حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية
فقط .

(١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ١١ ص ٤٥ ،
١٩٥٥/١/١١ س ٦ ق ١٣٧ ص ٤١٦)

١٩٦٩ - تتم اجراءات الادعاء المباشر بتكليف المتهم مباشرة بالحضور
أمام محكمة الجنب والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويترتب على
رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى
الجنائية تبعا لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

(١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦)

١٩٧٠ - انه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة
يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة
العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، وكان الواجب أن تكون ورقة
التكليف بالحضور صحيحة كيما يترتب عليها أثرها القانونى وهو اتصال
المحكمة بالدعوى ، فاذا كان المتهم لم يحضر وكان لم يعلن أصلا ، أو كان

اعلانه باطلا فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فان هي فعلت كان حكمها باطلا .

(١٤/١٠/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٥ ص ٣٧٦)

١٩٧١ - ان المادة ٥٢ تحقيق جنايات لا تشترط لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني وجود تحقيقات سابقة فيها من البوليس أو النيابة ، بل ان هذا الحق قد خول أصلا للمدعى بالحق المدني للمحافظة على حقوقه في الحالات التي لا يقوم البوليس أو النيابة العامة بالتحقيقات فيها بناء على شكوى المجنى عليه .

(١٦/٥/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٤ ص ٢٣٦)

١٩٧٢ - صحف الدعاوى التي تبلغ قيمتها (خمسون جنيها) ، يجب توقيعها من أحد المحامين المشتغلين والا كانت باطلة ، اعمالا للمادة ٥٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

(١٢/٥/١٩٩٣ ط ١٥٦٣٨ س ٦٠ ق)

١٩٧٣ - بالرجوع الى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ يبين أن الشارع انما قصد من وضع هذا القانون منع رفع دعاوى مباشرة على الموظفين لعمل أتوه أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها . والقول بغير هذا يفضي الى اخراج الموظفين من عداد الأفراد ومنحهم امتيازات خاصة في حين أنه ورد في ختام هذه المذكرة أنه « ليس المراد منح أى امتياز للموظفين وانما الغرض عدم تعطيل أعمال المصالح العمومية بدعاوى يرفعها الأفراد بغير ترو ، » .

(طنطا الابتدائية ١٩٣١/٦/٢٨ المجموعة الرسمية س ٣٢ ق ١٩٨)

١٩٧٤ - لا يصح قبول الدعوى المدنية أمام محكمة الجنح الا اذا ترتب عليها تحريك الدعوى العمومية تحريكا صحيحا يجعل المحكمة مختصة بنظر الدعويين والفصل فيهما معا ، وعليه فاذا كانت الجريمة ليست من

اختصاص محكمة الجنح وجب الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .

(أسيوط الجزئية ١٩٢٧/١٢/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ١٤٠)

١٩٧٥ - افلاس المدعى بالحق المدني لا يمنعه من رفع دعوى جنحة مباشرة أو الاستمرار فيها ولا من طلب التعويض المدني ، لأن دعواه في هذه الحالة تدخل ضمن الدعاوى المتعلقة بشخص المفلس والذي يمكن رفعها منه أو عليه .

(طنطا الابتدائية ١٩١٣/٥/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٣٤)

١٩٧٦ - بناء على المادتين ٢٣٩ جنایات و ٢٣ مرافعات يرفض طلب التعويض المقدم من المدعى المدني اذا سبق له تكليف الخصم على يد محضر بالحضور أمام محكمة مدنية ولو لم تقيد الدعوى بجدول المحكمة .

(أسيوط الابتدائية ١٩٠٩/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨١)

أثر تحريك الدعوى المباشرة

١٩٧٧ - متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، ويترتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة الى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها .

(١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٧ ص ١٨٣)

١٩٧٨ - من المقرر قانونا أن رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وتنعقد الخصومة في تلك الدعوى عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا .

(١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٧ ص ١٨٣)

١٩٧٩ - من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

(١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

١٩٨٠ - المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية - رافع الدعوى المباشرة - وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(١٩٨٠/٣/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٣ ص ٣٩١ ،
١٩٦٦/٣/٨ س ٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

١٩٨١ - ان الدعوى العمومية متى حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجench ، فانه اذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية لأنها وقد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤١ ص ٣٧٣)

١٩٨٢ - ان القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجench حق رفع دعواه الى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها ، ومتى رفعت الدعوى المدنية فان الدعوى العمومية تتحرك مضها ويصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فيها في الحدود الواردة في ورقة التكليف بالحضور ، دون أن تكون مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة أو بالطلبات التي تبديها بالجلسة .

(١٩٤٥/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٩
ص ٧٠٢)

١٩٨٣ - تنازل المدعى المدني وتفويض الرأي من النيابة لا يحو الدعوى الجنائية من الوجود ويكون فصل المحكمة فيها بحق ومطابقاً للقانون .

(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٥
ص ٣٤١)

١٩٨٤ - متى حركت الدعوى العمومية بالدعوى المدنية المرفوعة مباشرة من المدعى بالحق المدني يكون للنيابة العمومية السلطة التامة في أن تسير في الدعوى العمومية الى النهاية بدون أن تتقيد بسلوك المدعى المدني وتصرفه في دعواه . فاذا حكم ابتدائيا بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية جاز للنيابة العامة أن تستأنف هذا الحكم حتى لو كانت فوضت الرأي الى المحكمة الابتدائية .

(١٠/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢ ص ١٥)

١٩٨٥ - رفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجناح من المدعى بالحق المدني يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى المحكمة المذكورة فيتصل قضاؤها سواء وافقته النيابة وطلبت فيها العقوبة أو لم توافقه .

(١٢/١٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٤)

(ص ٤٠٠)

١٩٨٦ - قضاء محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية في دعوى مباشرة عن احدى جرائم قانون الاسكان (التي تختص بها محاكم أمن الدولة) خطأ في القانون ، صحته أن تقضى بعدم قبول الدعوى المباشرة المقامة من الطاعن لعدم جواز رفعها بهذا الطريق .

(٢٥/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٦ ص ٤٥٠)

١٩٨٧ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وينحصر حق اقامة الدعوى الجنائية في هذه الحالة على النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .

(٢٩/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٧ ص ١٨٦)

١٩٨٨ - من المقرر أنه اذا كانت الدعوى قد أثبتت ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٢٣٢ و ٦٣ اجراءات جنائية ، فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يجوز لها أن تتعرض لموضوعها بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى الى أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها .

(٢٩/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٦ ص ١٨٢)

١٩٨٩ - اذا رأت المحكمة الجنائية عند نظرها جنحة مباشرة أن أحد الأركان المكونة للجريمة غير متوافر وأن الواقعة وإن كان ظاهرها جنحة إلا أنها في الحقيقة لا تعد عملاً جنائياً وجب عليها أن تحكم ببراءة المتهم لا بعدم قبول الدعوى العمومية .

(طنطا الابتدائية ١٩١٩/٣/٦ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٨٣)

١٩٩٠ - اذا رفعت للمحكمة الجزئية دعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني بشأن فعل يعتبره قانون العقوبات جنابة وجب عليها أن تحكم بعدم قبول الدعوى لا بعدم اختصاصها بنظرها لأنه اذا حكمت بعدم الاختصاص تعين على النيابة عملاً بالمادة ١٤٨ تحقيق أن تقدم الدعوى الى قاضي الاحالة فيكون المدعى المدني قد توصل بطريق غير مباشر الى تحريك الدعوى العمومية مع أن القانون لا يجيز ذلك في مواد الجنايات .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١٨/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢١

ق ١٠٣)

١٩٩١ - رفع المدعى بالحق المدني دعوى مباشرة أمام المحكمة الجزئية عن جريمة وقعت عليه ، ووصفها بأنها جنحة فحكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بحجة أن القرائن تدل على أن الواقعة جنابة . وقضت المحكمة الاستئنافية بأنه كان ينبغي على المحكمة الجزئية أن تحكم بعدم قبول الدعوى لأن القانون لا يجيز للمدعى المدني أن يرفع دعواه مباشرة في مسائل الجنايات ، وزيادة على ذلك فإن الحكم بعدم الاختصاص يوجب على النيابة العمومية أن تقدم الدعوى الى قاضي الاحالة .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١٨/١٢/٣ المجموعة الرسمية س ٢١

ق ٩)

توجيه التهمة من النيابة العامة

١٩٩٢ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ اجراءات جنائية أن حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .

(١٩٦٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٤ ص ٩٤٢)

١٩٩٣ - للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة على كل شاهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك اخلافاً بدفاع المتهم الذي شهد لصالحه .

(١٩ / ١٠ / ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣٥ ص ١٠١)

مادة ٢٣٣

يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنح ، غير مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناءً على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية .

وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة .

ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فإذا حضر المتهم وطلب اعطاء ميعادا لتحضير دفاعه تاذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الأولى .

- تقابل المواد ١٣٠ ، ١٥٨ ، ١/١٥٩ من القانون السابق .
- المدكرة الايضاحية : تبين هذه المواد (٣٢٧ - ٣٣١ من مشروع الحكومة) القواعد الخاصة بمحاكم المخالفات وهي بصفة عامة المقررة الآن بهذه المحاكم ، ويلاحظ أن المادة ٣٢٧ خولت المتهم دون غيره من الخصوم الحق في ميعاد مسافة زيادة على الميعاد المقرر للاعلان وذلك لانه بحاجة الى تحضير دفاعه في الميعاد المقرر للاعلان ، أما باقى الخصوم فلا يصح أن يكون دخولهم في الدعوى سبباً في تأخير الفصل فيها ، ويجب عليهم أن يكونوا دائماً مستعدين فيها وتبين المواد ٣٣٣ - ٣٣٥ القواعد التي تتبع أمام محاكم الجنح سواء أكانت المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية وهي بصفة عامة المقررة الآن أمام محاكم الجنح الجزئية ، وقد حول المتهم دون غيره من الخصوم في ميعاد مسافة .

الأحكام

١٩٩٤ - من المقرر أنه اذا كان المتهم قد أعلن بالحضور اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لابتداء أوجه دفاعه .

(١٣ / ٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

١٩٩٥ - يجب على المحامي أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقا للقانون بالحضور اليها ، فاذا طرأ عليه عذر قهرى يمنعه من القيام بواجبه ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة - متى تبينت صحة عذره - أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه .

(١٣/٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

طلب التأجيل للاستعداد

١٩٩٦ - طلب التأجيل للاستعداد دون ادعاء ببطلان اجراء التكليف بالحضور أو عدم الاعلان فى الميعاد ، يكون خاضعا لتقدير المحكمة بلا معقب عليها ، ولا الزام بالرد عليه اذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستعدا ما دام قد أعلن فى الميعاد .

(١٢/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٦)

١٩٩٧ - من سلطة المحكمة أن ترفض طلب التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه غير جدى ولم يقصد به الا تأخيرا الفصل فى الدعوى . واذا فاذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وكان المتهم معلنا بالحضور للجلسة حسب القانون فلا يصح أن ينسب اليها خطأ فى ذلك .

(١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٩

ص ٢٧٠)

١٩٩٨ - لا يؤثر فى صحة الاعلان أن يكون قد تم لأقل من الأجل المحدد فى المادة ٢٣٣ اجراءات وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني وانما يصح للطاعة - وفقا لنص المادة ٣٣٤ اجراءات - اذا ما حضرت أن تطلب أجلا لتحضير دفاعها استيفاء لحقها فى الميعاد الذى حدده القانون وعلى المحكمة اجابتها الى طلبها والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٩٩٩ - لا يؤثر فى صحة الاعلان أن يحصل بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف الشكل

القانونى ، وانما يكون له اثره فى الحكم الذى يصدر بناء عليه .
(١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧ ص ٢٠)

٢٠٠٠ - ان القانون اذ اوجب فى المادة ٥٢ تحقيق جنایات ان يرسل المدعى المدنى الى النيابة العمومية أوراق الدعوى التى يرفعها مباشرة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام فقد قصد بذلك تحقيق مصلحة للنياية وحدها لتتمكن من الاستعداد فى الدعوى ، واذن فلا يجوز للمحكوم عليه ان يعترض على محكمة الموضوع بعدم استيفاء هذا الاجراء ويتحدى به محكمة النقض ، على أن هذا الاعتراض حتى لو أبدى من النيابة العامة صاحبة المصلحة فى التمسك به فان الأخذ به لا يؤثر فى صحة رفع الدعوى ولا يترتب عليه سوى تأجيل نظرها للاستعداد .

(٦/٢/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٢ ص ٤٤٨)

بيانات الاعلان

٢٠٠١ - لا يشترط قانونا لصحة اعلان صحيفة الدعوى اشتمالها على بيان الدائرة التى سيجلس بها للمحاكمة ، ومن ثم فان نعى الطاعن ببطلان ورقة الاعلان لاغفال ذكر ذلك البيان بها يكون على غير سند .

(٢٦/١١/١٩٧٢ احكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٥ ص ١٢٧٢)

٢٠٠٢ - ليس من الضرورى اعلان المتهم قبل المحاكمة بمادة العود بل يكفى طلبها فى مواجهته بالجلسة على أساس أن العود ظرف مشدد .

(٧/١٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢ ص ٢٣)

٢٠٠٣ - ان المادة ١٥٨ تحقيق جنایات لا تستلزم فى اعلان متهم بالحضور لدى محكمة الجناح لمحاكمته على ما هو مسند اليه ، سوى ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها . وليس فى المواد الخاصة بتحريك الدعوى العمومية من المدعى المدنى ما يشير الى أن الشارع أراد أن يكون فى الاعلان الصادر الى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة ، فيكفى اذن فى هذه الحالة أن تكون ورقة التكليف بالحضور الصادرة من المدعى المدنى

مشتملة كذلك على التهمة ومواد القانون كما هي الحال في الاعلان الصادر
من النيابة العامة .

(١٥/١/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٥
ص ٢٥٤)

٢٠٠٤ - العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض
على كل انسان وليس على النيابة العامة اذا ارادت رفع الدعوى العمومية على
شخص الا ان تعلنه برقم المادة التي تريد ان تطلب محاكمته بمقتضاها ،
وليس عليها فوق هذا ان تعلنه لا بنص المادة ولا بما ادخل عليها من
تعديل ، اذ ان ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس .

(٢٢/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٩
ص ١٨٥)

٢٠٠٥ - اذا كلف المدعى بالحق المدني شخصا متهما بجنحة للحضور
امام محكمة الجنح وجب ان يشمل التكليف التهمة ومواد القانون التي تقضى
بالعقوبة وعدم مراعاة ذلك يوجب بطلان الاجراءات . وهذا البطلان جوهرى
لا يزيله حضور المتهم ولا طلب التاجيل بشرط ان يكون تمسكه به حصل
قبل سماع شهادة الشاهد الاول او قبل المرافعة .

(كفر الزيات الجزئية ٢٢/٢/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٦
ق ٧٧)

٢٠٠٦ - يجب ان تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة على بيان
التهمة والمادة المطلوب المعاقبة عليها ، فاذا ذكرت التهمة بطريق الايجاز
واستجوب المتهم فى النيابة بحيث صار عارفا بتفاصيلها لم يعد ثم محل
لبطلان الاجراءات . ثم ان كان من الضرورى ذكر التهمة بالتفصيل فى الجرائم
الحاصلة بالنشر لكن الاقتصار على ذكرها موجزة لا يبطل الاجراءات .

(الأذبكية ١٢/٦/١٨٩٧ الحقوق س ١٢ ق ٤١ ص ١٨٣)

مادة ٢٣٤

تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ويتجوز في مواد المخالفات اعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة العامة ، كما يجوز ذلك في مواد الجناح التي يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية .

واذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم ، يسلم الاعلان للسلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

— معدلة بالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ ونشر في ١٩٥٣/٨/٦ .
— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٣٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته ، بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

واذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم ، يسلم الاعلان للسلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

المذكور الايصاحية للقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور للخصوم بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وقد نصت المادة السابعة من القانون الأخير على أن يكون الاعلان بواسطة المحضرين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

وقد كانت قضايا البلدية من اختصاص المحاكم المركزية قبل الفائها وكانت عملية تنفيذ واعلان الاوراق الجنائية حينذاك مسندة الى ضباط صف وعساكر البوليس وفقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٠٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٠ الخاص بانشاء محاكم المراكز والتي كانت تنص على ما يأتي :

أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يعيهم لهذا الغرض ناظر الحاقية بالاتفاق مع ناظر الداخلية .

ولما كانت هذه المحاكم قد ألغيت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية فقد أصبح من المتعين القيام بكل اعلان أو تنبيه أو اخبار أو تبليغ أو نقد بواسطة المحضرين وفقا للمادة السابعة من قانون المرافعات .

ولما كان محضرو محكمة مصر الابتدائية مرهقين بسبب الزيادة المستمرة في أعمالهم مع نقص عددهم وكان في تكليفهم باعلان الاوراق الخاصة ببعض محاكم الجناح والمخالفات من تكليف بالحضور وأحكام غيابة وأوامر جنائية ارهاق لهم بسبب قلة عددهم ووفرة عدد تلك

القضايا ، ولكن التأخير فى اعلان تلك الأوراق قد يؤدى الى سقوط الحق فى اقامة الدعوى الجنائية فى كثير من هذه القضايا أو سقوط الاحكام الصادرة فيها بمضى المدة الأمر الذى يستحيل معه اضافة هذا العبء الى أعمالهم .

كما أنه لا ريب فى استمرار قيام محضرى المحاكم باعلان وتنفيذ تلك الأوراق يستلزم زيادة عدد المحضرين زيادة كبيرة ، ولما كان تعيين هذا العدد الكبير غير ميسور فى الظروف المالية الحالية .

لذلك رأى اضافة فقرة جديدة الى المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث يكون من الجائز اعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك فى مواد المخالفات عموما ، وكذلك فى مواد الجناح التى يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية ، ويجوز لوزير العدل تعيين الجناح المشار اليها اما بنوعها أو بدحولها فى اختصاص محاكم معينة .

كما رأى تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٦ من القانون بحيث تجيز اعلان الأمر الجنائى بواسطة قلم المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة ، كما اضيفت فقرة جديدة الى المادة ٣٩٨ من القانون سالف الذكر بحيث يجيز اعلان الاحكام القياية والاحكام المعتبرة حضورية طبقا للمواد ٢٣٨ الى ٢٤١ فى مواد المخالفات عموما بواسطة أحد رجال السلطة العامة ، وفى مواد الجناح التى يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية كذلك ، وهذا كله على غرار ما نصت عليه المادتان ١١١ و ١٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية من جواز اعلان الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق وعلان الشهود الذين يقرر قاضى التحقيق سماعهم بواسطة رجال السلطة العامة وما نصت عليه المادة ٢٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية من جواز اعلان ورقة تكليف الشهود بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد مأمورى الضبط القضائى أو أحد رجال الضبط حسب الأحوال .

كما كان قرار وزير العدل الصادر فى ٢٧ ابريل ١٩٠٤ والمعدل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤ ينص على أن يكون اعلان طلبات الحضور أمام المحاكم المركزية وعلان الاحكام الصادرة فيها بمعرفة أحد مأمورى الضبط القضائى أو أحد صف ضباط البوليس . وكذلك كانت المادة ١١ من قانون المرافعات الملغى تجيز ندب أى شخص من غير المحضرين لاجراء الاعلان .

وقد كان العمل يجرى الى تاريخ الغاء المحاكم المركزية وصدر قانون المرافعات الجديد على اعلان الأوراق المتعلقة بمحاكم المراكز ومحاكم المخالفات بدائرة محافظة القاهرة بواسطة صف ضباط البوليس .

ومن ذلك كله يبدو أن الاعلان بواسطة رجال السلطة العامة ليس غريبا على التشريع المصرى .

ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أن للمحامى المعين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير أتعاب له على الخزانة العامة اذا كان المتهم قتيلا وتقدر المحكمة هذه الأتعاب فى حكمها فى الدعوى .

ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بأى وجه .

ويبين من هذا النص أن المشروع أغفل النص على حق الخزانة العامة بعد أداء الأتعاب المقدرة فى الرجوع على المتهم اذا ما زالت حالة فقره ، وقد أقر المشروع هذا المبدأ بالنسبة

للمحامي المنتدب الذي يقوم بالدفاع عن المتهم الفقير مجاناً وأجاز له الرجوع على من ندب عنه ومطالبته بالأتعاب إذا زالت حالة فقره وذلك وفقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية .

وسبق للمشرع أيضاً أعمال المبدأ ذاته قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية .
فقد كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الملغى تنص على أنه « وفي جميع الأحوال تقدر المحكمة للمحامي في الحكم أو بأمر مستقل مبلغاً لا يتعدى عن جنيتهين ولا يزيد على خمسة جنيتهات نظير المصاريف ويؤخذ المبلغ من الخزنة العامة على أن ترجع به على المتهم إذا زالت حالة اعساره » .

لهذا زوى تعديل نص المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية بما يسمح للخزنة العامة بالرجوع على المتهم الذي زالت حالة فقره بما سبق أن أدته من الأتعاب المقدرة للمحامي المعين عنه وذلك بالسماح لها بأن يستصدر على المتهم من رئيس غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة حسب الأحوال أمراً بأداء الأتعاب المقدرة متى ثبت روال حالة فقره .

الأحكام

٢٠٠٧ - يجب إعلان المتهم لشخصه أو في موطنه ، ومكان العمل ليس موطناً يجوز اعلانه فيه .

(٢٧/١٠/١٩٨٨ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٤٧ ص ٩٦٦)

٢٠٠٨ - ان المحضر غير مكلف بالتحقيق من صفة الشخص الذي يتقدم له لاستلام الاعلان ما دام أن الشخص قد خوطب في موطنه المراد اعلانه .

(٢٢/١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٧ ص ١٢٧)

٢٠٠٩ - تسليم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين في المادتين ١٠ و ١١ مرافعات لعدم وجود المعلن اليه في موطنه ، اعتبار ذلك قرينة على علمه بالجلسة ما لم يدفعها باثبات العكس .

(١٣/١٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٦ ص ١٠٧٨)

٢٠١٠ - توجه المحضر الى محل إقامة الطاعن لاعلانه بجلسة المعارضة ومخاطبته زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن تسليم الاعلان يجعل تسليم الاعلان بعد ذلك للأمور القسم صحيحاً في القانون .

(٣٠/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٩ ص ٦٥٨)

٢٠١١ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٠ مرافعات طالبا أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد اعلانه ، كما أن الاخطار غير لازم الا في حالة تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حامة امتناع من ورد بيانهم في المادة العاشرة عن استلامها .

(١٣/٣/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٣)

٢٠١٢ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان وأنه طالبا أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الى موطن الطاعن وخاطب من أجاب بأنه تابعه ولغيابه سلمه صورة الاعلان فان هذا يكفي لصحة الاعلان .

(١٧/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٣ ص ١١١)

٢٠١٣ - لا يجدى الطاعن بعد تسليم الاعلان بمسكنه الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان بداخل المنزل عند توجه المحضر غير صحيحة ، ولا المنازعة في اقامته الفعلية لأن المنازعة في الإقامة الفعلية تقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٧/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١١١)

٢٠١٤ - جرى قضاء محكمة النقض بأن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان ، وأنه طالبا أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الى الطاعنة وخاطب من أجاب أنه تابع لها ولغيابها سلمه صورة الاعلان ، فان هذا يكفي لصحة الاعلان ، ولا يجدى الطاعنة بعد ذلك الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة ما دامت لم تنكر وجود من استلم الاعلان بداخل سكنها عند توجه المحضر ولم تنكر وصول صورة الاعلان اليها وعلمها بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(٤/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٣ ص ١٢١٦)

١٠١٥ - تذرع الطاعن بعدم اخطاره بمن سلمت اليه الصورة لا يجديه ذلك أن البين من اجراءات الاعلان أنها قد تمت بعد ٢٩/٨/١٩٧٤

فيكون قد أدركها التعديل المدخل على المادة ١١/٢ مرافعات بالقانون
ترقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من هذا التاريخ والتي لا تشترط
إخطار المعلن اليه بكتاب مسجل يخبر فيه بمن سلمت اليه الصورة ،
إذا كان الاعلان قد تم في موطنه وقصرت هذا الاخطار على حالة الاعلان لجهة
الادارة .

(١٧/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١١١)

٢٠١٦ - نص المادة ٩/٥ من قانون المرافعات المعدل بالقانون
مرقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ لا يوجب اشتغال ورقة الاعلان على ما يفيد اثبات سبب
الامتناع عن استلام الصورة ، وكل ما أوجبه القانون في حالة امتناع المعس
اليه عن استلامها أن يسلمها المحضر في اليوم ذاته لجهة الادارة وأن يوجه
اليه خلال أربع وعشرين ساعة في موطنه الأصلي كتابا مسجلا يخبره فيه
بذلك وفقا لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات .

(١٤/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣ ص ٨٩)

٢٠١٧ - المقصود بالسبب الذي يجب بيانه بورقة الاعلان على
ما نصت عليه المادة ٩/٥ مرافعات هو سبب الامتناع عن التوقيع على
الأصل لا سبب الامتناع عن استلام صورة الورقة .

(٢٦/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٨ ص ٤٦٥)

٢٠١٨ - من المقرر على هدى من صريح نص المادة العاشرة مرافعات
أن المساكنة شرط لتسليم الاعلان الى الأزواج والأقارب والأصهار ، ويتعين
على المحضر أن يثبت ذلك في أصل الاعلان وصورته اذ هي بيان جوهري
يترتب البطلان على اغفاله وأنه لا تشترط الإقامة بالنسبة لوكيل المعلن
أو لمن يعملون في خدمته ، بل يكفي أن يتم تسلمهم صورة الاعلان في موطنه .

(٨/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٠)

٢٠١٩ - ان تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم
توافرها في الموطن وكذلك توافر رابطة التبعية من الأمور الواقعية التي
يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وأن العبرة هي بتوافر رابطة التبعية بين
من تسلم الاعلان والشخص المراد اعلانه وليس بنوع الخدمة التي يؤديها .

(٨/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٠)

٢٠٢٠ - من المقرر أن الميعاد المحدد للاخطار بالكتاب المسجل المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون المرافعات يمتد بسبب العطلة الرسمية .

(١٩٨١/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣ ص ١٠٤)

٢٠٢١ - اثبات المحضر في نهاية الاعلان أنه سيخطر عنه بالبريد المسجل هي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بارسال الكتاب للمعلن اليه - الطاعن - في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت الى جهة الادارة وان الاخطار تم بطريق المسجل ، ومن ثم فان اعلان الطاعن لجهة الادارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة .

(١٩٨٤/١٢/١٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٠ ص ٩٠٤)

٢٠٢٢ - متى كانت العبارة التي اثبتتها المحضر بورقة التكليف بالحضور قد جاءت خلوا من بيان عدم وجود المطلوب اعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما اذا كان هذا قد أدلى باسمه أم أحجم ، وكان عدم مراعاة ذلك يترتب عليه البطلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية المشرع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من اجراءات فان ورقة التكليف بالحضور تكون باطلة .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٤ ص ٨١٠)

٢٠٢٣ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد فان أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ ،

١٩٥٧/٢/٥ س ٧ ق ٣٦ ص ١١٨)

٢٠٢٤ - الاعلان الصحيح يتم طبقا للمادة ١/٢٣٤ اجراءات جنائية والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٤٦١ ،

١٩٧٢/٥/٢٩ ق ١٨٤ ص ٨١٠)

٢٠٢٥ - لما كان الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي نظرت فيها معارضته وقد جرى الاعلان وفق أحكام المادة ٢٣٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه اذا لم يجد المحضر أحدا في موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة الى جهة الادارة ، ذلك بأن المحضر قد أثبت انه انتقل في يوم ١٩٧٦/١٠/٢٥ الى محل اقامة الطاعن فألفاه مغلقا فانتقل الى جهة الادارة في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مندوب الادارة ثم قام في الغد - ١٩٧٦/١٠/٢٦ - باخبار الطاعن بذلك بكتاب مسجل فان هذا الاعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعن بحصول الاعلان .

(١٩٧٩/٣/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٦ ص ٣٢١)

٢٠٢٦ - ان الاجراءات الواجبة الاتباع في طريقة اعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية هي بعينها الاجراءات التي تتبع في المواد المدنية المبينة في قانون المرافعات .

(١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣)

٢٠٢٧ - ان بيان صفة من تسلم الاعلان في ورقته واجب على مقتضى نص المادتين ٩ و ١٠ مرافعات جديد ، واغفال هذا البيان يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات .

(١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣)

٢٠٢٨ - اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من اعلانها للشخص المراد اعلانه أو في محل اقامته - انما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي يلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصى عن محل اقامة المعلن اليه بحيث لا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، الا أن تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع الى ظروف كل واقعة على حداثها وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك ما دام قضاءها قائما

على أسباب سائغة .

(١٣/١٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٢ ص ٩٤٧)

٢٠٢٩ - تتم اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ اجراءات بالطرق المقررة فى قانون المرافعات ، وتوجب المادة ١٢ من القانون الأخير على المحضر عند تسليم الاعلان الى مأمور القسم أن يوجه الى المعلن اليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وأن يبين ذلك فى حينه بالتفصيل فى أصل الاعلان وصورته . وترتب المادة ٢٤ من ذات القانون البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة . ولما كانت ورقة اعلان الطاعنة للجلسة التى حددت لنظر معارضتها قد اكتفى فيها المحضر باثبات اعلانها مع كاتب أول القسم دون توجيه خطاب موصى عليه يخبرها فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة ، فان الاعلان يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة اعلان الطاعنة لتلك الجلسة وقضى فى موضوع المعارضة باطلا مما يتعين معه نقضه .

(١٩/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٩ ص ٧٣٨)

٢٠٣٠ - الأصل فى اعلان الأوراق طبقا للمادتين ١١ ، ١٢ مرافعات أنها تسلم الى الشخص نفسه أو فى موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيما معه من أقاربه أو أصهاره ، ويعد استلامهم ورقة الاعلان فى هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يدحضها باثبات العكس .

(١٦/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٢ ص ٦٨٤)

٢٠٣١ - يجوز عملا أن يكون للشخص أكثر من موطن فى وقت واحد يصح اعلانه فى أى منهما .

(١٦/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٢ ص ٦٨٤)

٢٠٣٢ - من المقرر قانونا أن الأصل فى اعلان الأوراق طبقا للمادتين ١١ ، ١٢ مرافعات أنها تسلم الى الشخص نفسه أو فى موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن كان ساكنا معه من أقاربه وأصهاره ،

فاذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضد الطاعن أعلن اليه مخاطباً مع نجله المقيم معه لغيابه وقد وقع بامضائه بما يفيد استلام الاعلان فان اعلان هذا الحكم يكون قد تم وفق القانون .

(١٩٦٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٥ ص ٥٣٢)

٢٠٣٣ - لم يوجب القانون على المحضر - في حالة امتناع المخاطب معه عن التوقيع على ورقة الاعلان ما يفيد استلامه الصورة وتسليمها الى جهة الادارة التابع لها - ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه الذي يرسله اليه يخبره فيه بتسليم الصورة الى جهة الادارة بأصل الاعلان .

(١٩٦٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٦ ص ١٢٨٢)

٢٠٣٤ - الاعلان لا يثبت الا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله ، لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لاجراء من اجراءات الدعوى كان هذا الشكل هو وحده الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .

(١٩٦٤/٥/١٨ أحكام النقض س ١٥ ق ٧٥ ص ٣٨٤)

٢٠٣٥ - توجب المادتان ١٠ ، ١٢ مرافعات ايضاح بيانات موطن الطاعن الذي لم يجده المحضر فيه واسم من وجده عند الاعلان وسبب امتناعه بورقة الاعلان حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التي سبقت تسليم الصورة الى جهة الادارة واغفال هذه البيانات في ورقة الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استناداً الى هذا الاعلان الباطل يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

(١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٧ ص ١٨٢)

٢٠٣٦ - اجراءات الاعلان وفقاً للمادة ٢٣٤ اجراءات جنائية يتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات وقد رتب المادة ٢٤٠ مرافعات البطلان على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١٢ من هذا القانون ، وجرى قضاء محكمة النقض بوجوب تسليم صورة الاعلان الى جهة

الادارة فى حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما ذا كان الممتنع هو شخص المراد اعلانه أو غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ مرافعات ، كما جرى قضاؤها على وجوب اشتغال أصل الورقة المعلنة اما على توقيع مستلم الصورة واما على اثبات واقعة امتناعه وسببه وفقا للمادة ١٠/٥ مرافعات ، اذ أن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه ، بل قد يرجع الى سبب آخر كتقصير المحضر فى القيام بواجبه .

(٢٦٠/٣/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٣ ص ٢٦٠)

٢٠٣٧ - توجب المادة ١٢ مرافعات عند تسليم الاعلان لمأمور القسم أن يخطر المحضر المعلن اليه بخطاب موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وترتب المادة ٢٤ من هذا القانون البطلان على مخالفة ذلك .

(٢٦٠/١٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٢ ص ١٠٠٧)

٢٠٣٨ - بطلان الحكم لعدم اعلان المتهم أمر يتعلق بالاجراءات التى تحصل قبل المحاكمة ومن الواجب ابدائه بالجلسة قبل سماع أحد من الشهود والا سقط الحق فيه .

(١٦/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ ص ٣٠٨)

٢٠٣٩ - ان الغرض الذى رمى اليه الشارع فى المادة ١٣ مرافعات من ايجاب توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصورته معا وانما هو ضمان اتصال الاعلان الى شخص المعلن اليه ، فكلما تحقق هذا الغرض فى الواقع فلا وجه للتمسك ببطلان الاعلان لعدم توقيع شاهدين عليه .

(١٨/٥/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧١)

(ص ٦٠٢)

٢٠٤٠ - تعتبر باطلة ورقة التكليف بالحضور لجلسة الاستئناف التى تعلن للمتهم فى النيابة على اعتبار أنه ليس له محل اقامة معروف بالقطر المصرى ، اذا كان قد سبق له أن نبه النيابة الى تغيير محل اقامته وعين لها جهة الاقامة الجديدة لتعلنه فيها بجلسة الاستئناف .

(٤/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٣)

(ص ٢٥٦)

٢٠٤١ - من المقرر أنه ما دام رجال الادارة قد بحثوا عن المتهم فلم يستدلوا عليه ولا على محل اقامته ، فاعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحا . واعلان المتهم للادارة وفقا لنص المادة ٢/٢٣٤ اجراءات جنائية يعد اعلانا صحيحا .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨)

مادة ٢٣٥

يكون اعلان المحبوسين الى مأمور السجن او من يقوم مقامه . ويكون اعلان الضباط وضباط الصف والعساكر الذين في خدمة الجيش الى ادارة الجيش .

وعلى من يجب تسليم الصورة اليه في الحالتين المذكورتين أن يوقع على الأصل بذلك . واذا امتنع عن التسليم أو التوقيع يحكم عليه من قاضي المواد الجزئية بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهاً . واذا أصر بعد ذلك على امتناعه ، تسلم الصورة الى النيابة العامة بالمحكمة التابع لها المحضر لتسليمها اليه أو الى المطلوب اعلانه شخصيا .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٣٦

للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد اعلانهم بالحضور أمام المحكمة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل الثاني

فى حضور الخصوم

مادة ٢٣٧

يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه .

أما فى الجنح الأخرى وفى المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق فى أن تأمر بحضوره شخصيًا .

— معدلة بالقرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

— من المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

وبسبب لاجراءات المحاكمة وللحد من كثرة الأحكام العيائية التى ترجع أحيانا الى تعذر تشع المتهم اجراءات المحاكمة وما يترتب عليه من ازدواج القضية الواحدة فقد عدلت المادة ٢٣٧ على النحو الوارد بالمشروع لكى يكون اشتراط حضور المتهم بنفسه قاصرا على الجنح التى يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره — أى لا تشمل فيها الكفالة — كحالات النفاذ الوجوبى المنصوص عليها فى المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية وما عسى أن ينص عليه فى قوانين خاصة ، أما فى الجنح الأخرى والمخالفات بطبيعة الحال وخاصة بعد قصر العقوبة فيها على الفرامة فيجوز للمتهم أن ينيب عنه وكيلًا لانداء دفاعه الا اذا رأت المحكمة ضرورة حضوره .

وغنى عن البيان أن مجال حضور وكيل عن المتهم فى جنحة معاقب عليها طبقا لهذا التعديل سوف يكون فى الكثير الغالب أمام محكمة أول درجة ، باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها اللهم الا اذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها كما هو الحال فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما لو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده .

ورغم الإبقاء على نظام المعارضة فى الأحكام العيائية — التى لا يجوز استئنافها — فقد سارت المادتان ٢٣٨ ، ٢٤٠ المعدلتان الى التوسع فى نظام الحكم الحضورى الاعتبارى لما يدعوا اليه من اهتمام ذى الشأن بتتبع اجراءات المحاكمة لأن معارضته فيه لا تطرح الموضوع الا اذا أثبت عذره فى التخلف .

هذا فضلا عن تفادى تقطيع أوصال القضية الواحدة عند تعدد المتهمين ومثول البعض دون

البعض الآخر .

وجدير بالاشارة الى أن التعديل المدخل على المواد ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ لا يمس جوهر المحاكمة أمام محاكم الجنايات التي تحكمها نصوص خاصة سيما وأن المشرع لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فى مواد الجنايات بل أفرد نص المادتين ٣٩٦ ، ٣٩٧ أ.ح . لمعالجة حالات غياب بعض المتهمين دون البعض وغياب متهم فى جنحة منظورة أمام محكمة الجنايات .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٢٣٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه .
أما فى الجنب الأخرى وفى المخالفات ، فيجوز له أن ينوب عنه وكيل لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الاحلال بما للمحكمة من الحق فى أن تأمر بحضوره شخصيا .

الأحكام

٢٠٤٢ - لا يكون الحكم حضوريا بالنسبة الى الخصم الا اذا حضر وتهيأت الفرصة لابتداء دفاعه كاملا .

(١٣/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٢ ص ٣٩٢)

٢٠٤٣ - العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة الواقع لا بما نذكره المحكمة عنه يجب حضور المتهم بنفسه فى الأحوال التى يكون الحبس وجوبيا ، ويجوز حضور وكيله فى الأحوال الأخرى . حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالغرامة أمام محكمة ثانى درجة يجعل الحكم حضوريا ويجوز الطعن فيه بالنقض ولو وصفته المحكمة بأنه حضور اعتبارى .

(٢٠/٤/١٩٩٣ ط ٢٦٤٨٤ س ٥٩ ق)

٢٠٤٤ - صدور نول قرار بتأجيل الدعوى فى حضرة المتهم يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى أخرى - دون اعلان - ما دامت متلاحقة يحسب ميماد الطعن فى هذه الحالة من يوم صدور الحكم .

(١٠/١٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٤ ص ١٠٧٢)

٢٠٤٥ - دلت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ صراحة - وعلى ما أكدته المذكرة الايضاحية لهذه المادة - على ضرورة حضور المتهم بنفسه أمام محكمة أول درجة فى الجنب التى يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره ، أى لا يقبل فيها الكفالة - كحالة النفاذ الوجوبى المصوص

عليه فى المادة ٤٦٣ اجراءات وما عسى أن ينص عليه فى القوانين المكملة لقانون العقوبات ، أما محكمة ثانى درجة فانه يجب حضور المتهم بنفسه فى كل جنحة معاقب عليها بالحبس باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها الا اذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها ، كما هو الحال فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكما لو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع ايقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده .

(١٩٨٤/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧ ص ٨٥)

٢٠٤٦ - متى كان حضور المتهم بنفسه أمرا واجبا طبقا للقانون فان حضور وكيله عنه خلافا لذلك لا يجعل الحكم حضوريا ، لأن مهمة الوكيل فى هذه الحالة ليست هى المرافعة وانما تقتصر على مجرد تقديم عذر لنبرير غياب المتهم . وحتى اذا ترفع الوكيل خطأ فان هذه المرافعة تقع باطلا ولا تغير من اعتبار الحكم غيابيا ، والعبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها .

(١٩٨٤/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧ ص ٨٥)

٢٠٤٧ - متى كان البين أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بحبس الطاعن أسبوعين ، فان استئنافه لهذا القضاء يجعل عقوبة الحبس واجبه النفاذ فورا اذا ما قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الاستئناف شكلا أو برفضه موضوعا أو بتعديل مدة الحبس الى ما دون ما قضى به الحكم المسأنف ، بما يتعين معه والحال كذلك أن يمثل الطاعن أمام تلك المحكمة ولا يجوز أن ينيب عنه أى وكيل ، فاذا حضر وترافع فى الدعوى فان مرافعته تكون لغوا لا أثر له ويظل الحكم الصادر فى حقه غيابيا ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حضورى .

(١٩٨٧/٢/١٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣٦ ص ٢٤٢)

٢٠٤٨ - اعلان المتهم اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة يوجب عليه الحضور مستعدا لابتداء دفاعه .

(١٩٨٣/٣/١١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٢٠٤٩ - الأصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة

الا أنه يجوز أن يحضر وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس ، ومتى كان حضور المتهم شخصيا أمرا واجبا فإن حضور وكيل عنه خلافا للقانون لا يجعل الحكم حضوريا .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ ، ١٩٧٣/١٢/٢٤ س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٦٨)

٢٠٥٠ - يجوز حضور وكيل عن المتهم أمام المحكمة الاستئنافية ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس متى حكم عليه ابتدائيا بالغرامة وكان هو المستأنف وحده .

(١٩٨٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٦ ص ١١٣٢)

٢٠٥١ - استئناف النيابة العامة الحكم في جريمة معاقب عليها بالحبس والغرامة أو باحدهما يوجب على المتهم الحضور بشخصه أمام محكمة ثاني درجة ، وعدم حضور المتهم بشخصه يجعل الحكم الصادر ضده في الواقع غيابيا . والعبرة في وصف الحكم هي بحقيقته الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه .

(١٩٩٣/٤/١٨ ط ٩٤٦٠ س ٥٩ ق)

٢٠٥٢ - توجب المادة ٢٣٧ اجراءات جنائية على المتهم بفعل جنحة الحضور بنفسه اذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل عنه وكيل . ولما كان الحكم الاستئنافي الغيابي المعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة ، وكان الطاعن قد أناب عنه وكيل حضر بالجلسة فإن المحكمة اذ قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢١ ص ١٠٧٦)

٢٠٥٣ - للمتهم المحكوم عليه ابتدائيا بغرامة لارتكابه جريمة معاقبا عليها بالغرامة أو الحبس أن لا يحضر بنفسه أمام محكمة الاستئناف وأن يرسل وكيل عنه بشرط أن لا تكون النيابة قد رفعت استئنافا عن الحكم .

(أسيوط الابتدائية ١٩١٩/١/٦ المجموعة الرسمية س ٢٠

ق ٧٨)

مادة ٢٣٨

إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلا عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق ، إلا إذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم حضوره فيعتبر الحكم حضوريا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم غيابيا أن تؤجل الدعوى الى جلسة تالية وتأمّر بإعادة اعلان الخصم في موطنه ، مع تنبيهه الى أنه إذا تخلف عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حضوريا ، فإذا لم يحضر وتبين للمحكمة الا مبرر لعدم حضوره يعتبر الحكم حضوريا .

- معدلة بالقرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٢٣٧ .

- نقابل الفقرة الأولى المادتين ١٣٢ و ١٦٢ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية . أدخل المشروع على النظام الحالي للمعارضة كثيرا من القيود والتعديلات دفعا للمماطلة والتسويق اللذين يعين عليهما النظام المعمول به . فلا يكون الحكم غيابيا كلما صدر في عيبة الخصم كما هو الحال في النظام القائم ، بل نص على بعض أحوال يعتبر الحكم فيها رغم هذا حضوريا وذلك لأنه في هذه الأحوال لا مبرر للتغيب فلا سبب له الا الرغبة في المماطلة وهذه الأحوال : ١ - إذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت الى الخصم شخصيا ولم يقدم الى المحكمة عدرا مقبولا يسوغ تخلفه عن الحضور ، فانه يعد متعمدا عدم الحضور ، ولذلك يجوز للمحكمة أن تحكم في غيبته وتقرر اعتبار حكمها حضوريا . واما زيادته في المحافظة على حق المتهم الغائب نص على وجوب نسبيب الحكم فيما يتعلق باعتباره حضوريا .

مادة ٢٣٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف . ولم يرسل عنه وكيلا في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ، يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق .

ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم عدرا يبرر غيابه أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا وعليها أن تبين الأسباب التي استندت اليها في ذلك .

الأحكام

٢٠٥٤ - المقصود بالحضور في نظر المادة ٢٣٨ من قانون الاجراءات

هو وجود المتهم بالجلسة بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك .

(١٩٨٧/٣/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٩ ص ٣٨٣)

٢٠٥٥ - من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد اعلانه اعلانا قانونيا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لأن الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

(١٩٨٢/٥/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢١ ص ٥٩٨ ،
١٩٨٢/٤/٩ س ٢٩ ق ٧٠ ص ٣٦٦)

٢٠٥٦ - لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لأن الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

(١٩٨٧/٣/٣١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨٤ ص ٥١٤)

٢٠٥٧ - مناداة المتهم باسم خاطيء وعدم مثوله بالتالي أمام المحكمة يعد عذرا قهريا .

(١٩٨٨/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٩ ق ٢٠٥ ص ١٣٦٠)

٢٠٥٨ - العبرة في وصف الحكم بأنه غيابي أو حضوري اعتبارا انما هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

(١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٠ ص ١٧٥)

٢٠٥٩ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، ومناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .

(١٩٨٢/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٠ ص ٨٧٤ ،
١٩٨٢/١٠/٢٥ ق ١٦٤ ص ٨٠١ ، ١٩٧٣/١٢/٢٤ س ٢٤ ق ٢٥٨
ص ١٢٦٨ ، ١٩٧٢/٥/٧ س ٢٣ ، ١٤٤ ص ٦٤١)

٢٠٦٠ - صدور قرار التأجيل في مواجهة الطاعن يوجب عليه تتبع سير الدعوى من هذه الجلسة الى الجلسة الأخيرة بلا حاجة الى اعلان أو تنبيه ، والقرار الصادر بحالة الدعوى من احدى الدوائر الى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون اخطار الغائبين من الخصوم به .

(١٣/١٠/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٣ ص ٨٥٩) .

٢٠٦١ - الأصل تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى طالما كانت متلاحقة ، انقطاع حركة الاتصال بتغيير مقر المحكمة يوجب الاعلان بالمقر الجديد .

(١٥/١٠/١٩٩٢ ط ٢٧١٤ س ٦٠ ق)

٢٠٦٢ - أوجبت المادة ٢٣٧/١ اجراءات جنائية على المتهم في جنحة معاقبا عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا لا وجوبيا . ولما كان المطعون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضر عنه وكيل بالجلسة الأخيرة الصادر بها الحكم المطعون فيه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابيا وان وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع اذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .

(٥/١١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٢ ص ١١٥٦)

٢٠٦٣ - ميعاد المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المتهم به .

(١٧/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٥ ص ٢٥٤ ،

١٧/٤/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٠٢ ص ٥٣١)

٢٠٦٤ - متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتخلف الا عن حضور الجلسات التي تأجل اليها النطق بالحكم ولم يدع أن تخلفه عنها كان لسبب قهري ، فان وصف الحكم بأنه حضوري يكون في محله .

(١٠/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٠ ص ٦٧٧) .

٢٠٦٥ - يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى جنابة حضوريا بالنسبة الى الخصم الذى يمثل فى جلسة المحاكمة وتسمع البينة فى حضرته ويتم دفاعه أو يسعه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

٢٠٦٦ - ان العبرة فى تمام المرافعة بالنسبة لمتهم هى بواقع حالها وما انتهت اليه ، أعلن هذا الواقع فى صورة قرار أو لم يعلن ، أجلت الدعوى بالنسبة لغيره من الخصوم لتمام دفاعه أو لم تؤجل ، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد ، ولم تأمر بإعادة الدعوى الى المرافعة لسماعه .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

٢٠٦٧ - من البداهة ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغيابه كذلك ، واعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا فرع من هذا الأصل .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

٢٠٦٨ - ان الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل فى الواقع الى عدة دعاوى ينفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة وتجرى محاكمته عنها .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

٢٠٦٩ - الحكم الصادر فى دعوى نظرت فى حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه هو حكم حضورى ، ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

٢٠٧٠ - العبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم الا اذا حضر وتهيأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

٢٠٧١ - القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره في عدم الحضور أو يرسم طريقا معيناً لإبلاغ قاضيه بالعذر القائم لديه ، بل ان له أن يعرضه بأي طريقة تكفل إبلاغه الى المحكمة .

(١٠/١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٨ ص ٤٥)

٢٠٧٢ - على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به الطاعن عذرا على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم اذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات انما يكون بالنظر الى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم اذا كانت الدعوى قد حجزت جلسة مقبلة للنطق به .

(١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٤ ص ٨٥٨)

٢٠٧٣ - الشهادة المرضية وان كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا أن المحكمة متى أبدت من الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

(٢٦/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٥ ص ٨١٧)

٢٠٧٤ - العبرة في وصف الحكم الجنائي بأنه حضوري أو غيابي هي - على مقتضى القانون - بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك وبعدم حضوره جميع اجراءات الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر الحكم بناء عليها بغض النظر عن مسلكه أمام المحكمة في صدد ابداء أقواله وأوجه دفاعه ، واذن فان حضوره بحث مسألة من المسائل الفرعية التي تثار عند البدء في نظر الدعوى ، كطلب التأجيل ثم انسحابه على أثر بحثها وقبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه ، ذلك لا يصح معه الحكم الصادر في أصل الدعوى حضوريا بالنسبة اليه مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها لأن اجراءات المحاكمة يجب النظر اليها مجتمعة واعطاؤها حكما واحدا في ذلك الخصوص . وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة في المحاكمات الجنائية يجب أن تراعى فيه مصلحة المحكوم عليه . واذن فاذا كانت المحكمة قد اكتفت في قضائها بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بقولها انه قد حضر

وترافع في مسألة التأجيل دون أن تستوعب دعوى انسحابه على اثر رفض طلب التأجيل وعدم حضوره باقى الاجراءات التى تمت وتمحصها بسبب النظر الحاطىء الذى انتهت اليه فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(١٩٤٧/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩١

ص ٢٨٥)

٢٠٧٥ - ان المعول عليه فى اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هو - بصريح نص القانون - حضور الخصم أو عدم حضوره جلسة المحاكمة بغض النظر عن مسلكه فى ابداء دفاعه ، فالقول باعتبار الشخص غائبا اذا لم يقدم طلباته غير معروف فى القانون .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٦

ص ١٢٣)

٢٠٧٦ - لا يوجد فى القانون الجنائى النوع واحد من الغياب هو عدم الحضور فى الجلسة وينتج عن ذلك أنه اذا حضر المتهم فى المرافعات ولكنه لم يدفع عن نفسه فالحكم الصادر يعد حكما حضوريا .

(١٩٠٥/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٣)

٢٠٧٧ - اذا تمت المحاكمة بحضور المتهم وصدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته أيضا فيكون الحكم الصادر فى الدعوى حضوريا ولو لم يحضر المتهم النطق به ، لأن واجبه يقضى عليه بتتبع الآجال التى يؤجل اليها الحكم من جلسة الى أخرى دون حاجة الى اعلانه بكل تأجيل .

(اسكندرية الابتدائية ١٩١٣/٤/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٤

ص ١٤٤)

٢٠٧٨ - ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع الى أحكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام الا عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص صريح ، فليس لها أن ترجع الى قانون المرافعات فى أحكام الغيبة ، لأن حالات الحكم فى الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة

فى قانون تحقيق الجنايات ، وهذه النصوص توجب الحكم فى الموضوع غيابيا اذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور ، سواء أكان المتخلف هو المتهم أم المدعى بالحق المدنى .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٧ ص ١٠٢)

فقرة ثانية

٢٠٧٩ - ان الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الح - كم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات .

(١٩٧٤/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣٧ ص ٦٣٥)

٢٠٨٠ - ان المادة ٢/٢٣٨ اجراءات جنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخص الخصم ولم يقدم عذرا يبرر غيابه ، واذن فاذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتا بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فان الحكم الصادر ضده يكون غيابيا ويكون له ان يقرر بالطعن فيه حين اتخاذ اجراءات التنفيذ ضده .

(١٩٥٣/٣/١٧ أحكام النقض س ٤ ق ٢٢٧ ص ٦٢٢)

٢٠٨١ - تعتبر جميع الأحكام الصادرة فى مواد الجنح والمخالفات حضورية بالنسبة للنياية .

(اسكندرية الابتدائية ١٩١٣/٤/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠٩)

٢٠٨٢ - اذا اتهم شخص بتهمة تستوجب عقوبة الحبس فيجوز له اذا غاب أن ينيب عنه محاميا لمجرد طلب التأجيل لأن المادة ١٦١ جنايات انما تنطبق عندما ينظر فى الموضوع .

(الأوبسكية الجزئية ١٩١٠/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٤٢)

مادة ٢٣٩

يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : متى حضر الخصم عند النداء على الدعوى سواء حضر بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك فان الحكم الذى يصدر فيها يعتبر حضوريا ولو غادر الجلسة أثناء نظر الدعوى ولم يحضر باقى الجلسات والاجراءات التى تمت وانتهت بالفصل فيها بدون أن يقدم عذرا مقبولا ، وذلك لأن اسحاب الخصم أثناء نظر فضيته وعدم حضوره بعد ذلك فضلا عما يبطى عليه من استخفاف بحرمة القضاء فانه يدل على الرغبة فى التسوية والمماثلة .

الأحكام

٢٠٨٣ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفق المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ما دام التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٤ ص ٩٤٠ ، ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٦ ص ٧٤٨ ، ١٩٦٨/٦/٤ س ١٩ ق ١٣٤ ص ٦٦١ ، ١٩٨٥/٣/٢٠ س ٣٦ ق ٧٣ ص ٤٣١)

٢٠٨٤ - الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات فى مواد الجناح المقدمة اليها لارتباطها بجناية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب فى مواد الجناح والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية .

(١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨)

٢٠٨٥ - لم يأخذ الشارع بنظام الحضور الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات كما فعل بالنسبة للجناح والمخالفات .

(١٩٨٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨٢ ص ٣٩٢)

٢٠٨٦ - المقصود بالحضور في نظر المادة ٢٣٨/١ اجراءات جنائية هو حضور المتهم بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه ، الا أن الشارع لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجنبنة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، فاذا ما انتفى الأمران أحدهما أو كلاهما بأن نخلف عن الحضور اطلاقا أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية بغير أن يقدم عذرا مقبولا وكان في مفدور المحكمة أن تشق طريقها في تحقيق قيام أو عدم قيام العذر ورغم ذلك لم تفعل ، فان حكمها يكون في حقيقته حكما غيابيا جائز المعارضة فيه رجوعا للأصل العام لانتفاء علة اعتباره حضوريا اعتباريا لتخلف أحد شروطه ، اذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقته الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

(١٩٧٠/٢/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٦ ص ٢٢٥)

٢٠٨٧ - انه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم فانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان أن يتتبع سيرها من جلسة الى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة .

(١٩٧٩/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٥ ص ١٤٠)

٢٠٨٨ - صدور اول قرار بتأجيل الدعوى في حضور المتهم يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى أخرى دون اعلان ما دامت متلاحقة ، ولا يغير من ذلك صدور قرار باحالتها الى دائرة أخرى لنظرها بجلسته حددتها المحكمة ، لان هذا القرار مما لا يوجب القانون اخطار الغائبين من الخصوم به .

(١٩٨٣/١١/١٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٢ ص ٩٦٢)

٢٠٨٩ - يشترط لاعمال المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية أن يكون تأجيل نظر الدعوى لجلسات متلاحقة ، أما اذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت

• لنظر الدعوى

(١٩٦٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٨ ص ٣٤٣)

٢٠٩٠ - ولئن كان الأصل أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها الا أنه اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احدها أو تغير مقر المحكمة الى مكان آخر ، فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد .

(١٩٨٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ٦٥١)

٢٠٩١ - لا يعد الحكم غيايبا بالنسبة لمن يحضر من المتهمين فى جلسة جاءت بعد الجلسة الاولى متى كان ثابتا أن المرافعة تمت فى الواقع فى الجلسة الاولى وأن استمرار المرافعة لم يؤمر به الا لأن القضاة لم يكونوا مستعدين للحكم فى الدعوى فى الجلسة عينها وان لم تحصل بالفعل مرافعة ما جديدة .

(١٩٠٤/٣/١٩ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٠٨)

٢٠٩٢ - الحكم الصادر على متهم حاضر أثناء المرافعة يعتبر حكما حضوريا ولو ان هذا المتهم بعد أن أنكر التهمة اقتصر على مجرد طلب تأجيل الدعوى متى كان رئيس الجلسة دعاه بعد شرح التهمة من قبل النيابة العمومية الى تقديم أوجه الدفاع .

(١٩٠١/١/٥ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣٢١)

٢٠٩٣ - ان حضور الطاعن بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت للحكم يمتنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع بأن غيابه عنها كان لمانع قهرى .

(١٩٥٨/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٩ ص ٨٥٢)

٢٠٩٤ - حضور المتهم فى اليوم المحدد للطعن بالحكم لا يجعل الحكم حضوريا ما دام لم يحضر بالجلسة التى حصلت فيها المرافعة ، اللهم

الا اذا كانت المحكمة قد فتحت باب المرافعة فى القضية ووجهت التهمة الى المتهم ليبدى ما يراه من أوجه الدفاع عن نفسه ، ولا يغير من هذه القاعدة تقديم مذكرة من نفس المتهم أو محام عنه .

(أسيوط الابتدائية ١٩٢٥/٧/٧ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١٠٣)

٢٠٩٥ - ان المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية تقضى باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة الى من تخلف عن الحضور فى الجلسة التى تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . فاذا كان الثابت أن الطاعنة حضرت احدى الجلسات ثم أجلت الدعوى لجلسة أخرى فلم تحضر وحضر محاميا وانسحب ولم تكن الطاعنة قد أبدت عذرا لتخلفها فالحكم الذى تصدره المحكمة فى هذه الجلسة يكون حضوريا .

(١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٢ ص ١٠٠١)

مادة ٢٤٠

اذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون فعلى المحكمة أن تؤجل الدعوى الى جلسة تالية وتأمر باعادة اعلان من تخلف فى موطنه مع تنبيههم الى انهم اذا تخلفوا عن الحضور فى هذه الجلسة يعتبر الحكم الذى يصدر حضوريا فاذا لم يحضروا وتبين للمحكمة ألا مبرر لعدم حضورهم يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم .

- معدلة بالقرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- وراجع المذكرة الايضاحية للقرار بالقانون رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٢٣٧ .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : منعا لتضارب الأحكام وإطالة الاجراءات عند تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وغياب البعض الآخر سواء كانوا متهمين أو مسئولين عن حقوق مدنية نص فى المادة ٤١٨ (٢٤٠) على أنه اذا تخلف بعض المدعى عليه بعد اعلانه قانونا ، فانه يجوز أن تؤجل الدعوى الى جلسة أخرى يعلن اليها مع التنبيه عليه بأن الحكم الذى يصدر بعد ذلك سيكون حضوريا ، وطبيعى أنه بعد اعلان صاحب الشأن مرتين والتنبيه عليه كما تقدم اذا اقتنعت المحكمة بأنه لا مبرر لغيابه جاز لها أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة اليه إنما بشرط بيان الأسباب التى تستند اليها المحكمة فى ذلك . ويلاحظ أن نص الفقرة الثانية

من المادة ٤١٥ (٢٣٨) لا يفنى عن هذه المادة اذ يجب لاعتبار الحكم حضوريا طبقا لتلك الفقرة أن يكون الاعلان قد سلم الى نفس الخصم شخصيا .

مادة ٢٤٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة ، وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فيجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمّر بإعادة اعلان من تخلف عن الحضور اليها مع سبيهم الى أنهم اذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذى يصدر حضوريا . فاذا لم يحضروا بعد ذلك وتبين للمحكمة أن لا مبرر لعدم حضورهم فلها أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة اليهم وعليها فى هذه الحالة أن تبين الأسباب التى استندت اليها فى ذلك .

مادة ٢٤١

فى الأحوال المتقدمة التى يعتبر الحكم فيها حضوريا يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا .

ولا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وللمحافظة على حقوق المتهم الغائب نص على أنه فى هذه الأحوال يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى كما لو كان الخصم حاضرا . وطبعى أن اعتبار الحكم الذى يصدر فى غيبة الخصم فى هذه الأحوال حضوريا يترتب عليه عدم جواز المعارضة فيه غير أنه استثنيت الأحوال التى يكون فيها للغائب المحكوم عليه عذر مقبول منعه من الحضور ولم يكن أمامه طريق للطعن يمكنه من تقديم هذا العذر وتقديره فنص فى المادة ٢/٤١٩ (٢/٢٤١) على أن لا تقبل المعارضة فى الحكم الذى يصدر فى هذه الأحوال الا اذا ثبت قيام عذر منع المحكوم عليه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان الحكم صادرا من محكمة استئنافية أو كان استئنافه غير جائز .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : حذفت عبارة - وكان الحكم صادرا من محكمة استئنافية - لأنها أقحمت هنا بغير مناسبة ، لأن المتصود هنا الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة أول درجة أما المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة من المحكمة الاستئنافية فموضعها المادة ٤١٨ .

الأحكام

٢٠٩٦ - المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ اجراءات الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور

ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز .

(١٩٨٥/٣/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٣ ص ٤٣١)

٢٠٩٧ - من المقرر وفقا للمادة ٢٤١ اجراءات جنائية أن الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(١٩٧٢/١٢/١٨٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣١٧ ص ١٤١٠ ، ١٩٦٨/٦/٤ س ١٩ ق ١٣٤ ص ٦٦١ ، ١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ ق ١٦٤ ص ٨٣٦ ، ١٩٨٥/١/٣١ س ٣٦ ق ٣١ ص ١٩٩)

٢٠٩٨ - الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى يكون قابلا للمعارضة اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه عن الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(١٩٨٦/١/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٨ ص ٨٢)

٢٠٩٩ - الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة اذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ولا يبدأ ميعاد المعارضة فى هذا الحكم الا من تاريخ اعلانه به .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣ ، ١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٢٩ ص ٥٠٦)

٢١٠٠ - تنص المادة ٢/٢٤١ اجراءات جنائية على أن المعارضة فى الحكم فى الأحوال التى يعتبر فيها حضوريا لا تقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز فاستلزم النص الشرطين معا لقبول المعارضة .

(١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٨ ص ٦٣١)

٢١٠١ - متى كان النابت أن الدفاع عن المتهم قد قدم قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى العذر المانع لموكله من شهود الجلسة التى تخلف عن حضورها ، فقعدت المحكمة عن تحصيل هذا العذر وأطرحته دون أن تورد أية أسباب تبرر بها اطراحها له ، فانه متى عاود المتهم ابداء عذره

أمام محكمة المعارضة وتمسك به فقد بات واجبا عليها أن تتقصى ثبات قيامه وأن تدلى برأى فى قبوله أو عدمه لما قد يترتب عليه من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة عنه .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٥ ص ٩٢٧)

٢١٠٢ - اذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا ولم يعلن به المتهم فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٩ ص ٥٠٦)

٢١٠٣ - لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره فى ابداء عذره فى عدم الحضور بل ان له أن يعرضه بأى طريق يكفل ابلاغه الى المحكمة .

(١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٥ ص ٨١٧)

٢١٠٤ - ان المعارضة فى الحكم الصادر حضوريا اعتباريا جائزة القبول اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه ، فاذا كان المعارض قد سبق الى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضورى الاعتبارى ، فانه لا يبقى لاجازة معارضته سوى تصديق هذا العذر باعتماد دليله .

(١٩٥٨/٢/١١ أحكام النقض س ٩ ق ٤٨ ص ١٧١)

٢١٠٥ - متى كانت محكمة اول درجة قد قضت حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم خمسمائة قرش ورد الشئ لأصله فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم ، فحكم بعدم جواز المعارضة استنادا الى أن الحكم الصادر ضد المحكوم عليه هو من الأحكام الجائز استئنافها الأمر الذى يجعل المعارضة فيه غير مقبولة عملا بالمادة ٢٤١ اجراءات جنائية فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٤١ ص ١٤٥)

الدرجة الثانية

٢١٠٦ - من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من محكمة الدرجة الثانية لا يقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفق نص المادة ٢/٢٤١ إجراءات جنائية .

(١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٢ ص ١٢٦ ، ١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩ ق ١٩٤ ص ٩٤٠ ، ١٩٧٧/٣/٢٧ س ٢٨ ق ٨٢ ص ٣٨٦ ، ١٩٧٦/٦/٦ س ٢٧ ق ١٣٥ ص ٦١٣ ، ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ق ١١٤ ص ٥١٨)

٢١٠٧ - المادة ٢٤١ إجراءات جنائية واجبة الاعمال بالنسبة الى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ إجراءات .

(١٩٨٣/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٤ ص ٦٦٣)

٢١٠٨ - المادة ٢٤١ إجراءات جنائية - في شأن قبول المعارضة - واجبة الاعمال بالنسبة الى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية ، لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ إجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٦ ص ٤٧٨)

٢١٠٩ - على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر في الاستئناف أن تبدي رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية التي يستند اليها في اثبات مرضه ، وعما اذا كانت تصلح بذاتها مبررا للتخلف .

(١٩٦٠/١٠/٣ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٣ ص ٦٥٥)

مادة ٢٤٢

إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته
وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢١١٠ - مفاد نص المادة ٢٤٢ أن حضور الخصم الذي نظرت
الدعوى وصدر الحكم فيها في غيبته قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا الى
المحكمة لاعادة نظرها يترتب عليه بطلان الحكم ويوجب على المحكمة أن
تعيد نظر الدعوى في حضرته .

(١٣/٣/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٢ ص ٣٣٧)

٢١١١ - الحكم الغيابي الصادر في المعارضة ولو غير قابل
للمعارضة هو حكم غيابي ولا يتمسك به الا بعد انقضاء الجلسة ، وهذه
القاعدة يعمل بها في المواد الجنائية . فبناء على ذلك يجب نقض الحكم الغيابي
الصادر في المعارضة اذا طلب المتهم رده قبل انقضاء الجلسة ورفضت
المحكمة ذلك منه .

(٣١/٥/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣٩)

٢١١٢ - بما أنه ليس في قانون تحقيق الجنايات نص مخالف
لنص المادة ١٢٠ مرافعات التي تقضى بأنه لا يصح التمسك بالحكم الصادر
في الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة فمن الواجب اتباع نص هذه المادة في
الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية . وعلى ذلك
في حالة ما اذا لم يحضر المدعى المدني بجلطة محكمة الجنايات الا بعد الحكم
بشطب دعواه المدنية بسبب تخلفه عن الحضور وبرائة المتهم من التهمة
الجنائية فللمدعى المدني الحق في طلب الغاء ذلك الحكم واعادة نظر الدعوى
فيما يختص بالتعويض ليس الا .

(المنصورة الابتدائية ١٣/١٢/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ١٣)

(ق ٣١)

الفصل الثالث

فى حفظ النظام فى الجلسة

مادة ٢٤٣

ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ، وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإن لم يمثل وتمادى ، كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعة وعشرين ساعة أو بتفريمه عشرة جنيهاً ، ويكون حكمها بذلك غير جائز استثناءً ، فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدى وظيفة فى المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .

- معدلة بالقرار رقم ١٦٩ سنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ معدلاً لبعض مواد قانون العقوبات (م ٣٧٦) على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . ثم عدلت العقوبة الى الحبس أربع وعشرين ساعة أو بتفريمه عشرة جنيهاً بعد أن كانت الغرامة فقط وذلك بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

- المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ . كان من شأن الطفرة التى اكتمت الأوضاع الاقتصادية أن أصبحت عقوبة الغرامة المقررة لجرائم المخالفات - والتى لا تزيد على جنيه واحد - جزاء تافهاً غير رادع - مما دعا لكثير من التشريعات الجنائية المكملة لقانون العقوبات الى مجاوزة هذا الأصل فى تقدير العقوبة ، وهو ما حداً بالمشروع الى رفع العقوبة فى المخالفات بحيث لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ، حتى يحقق توقيعه الردع الكافى . ويعود بذلك للعقوبة هدفها . ومن ناحية أخرى فانه تمسحاً من المشروع مع الاتجاهات الحديثة فى السياسة الجنائية رؤى إلغاء عقوبة الحبس فى المخالفات ، لما وجه الى العقوبات سالبية الحرية قصيرة المدة من انتقادات ، ولأن المخالفات لا تعكس انجاساً إجرامياً لدى المخالف يتعين مواجهته بالحبس . ومن ثم نص المشروع على تعديل المادتين ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات كى تغدو الجنب هي الجرائم المعاقب عليها بالحبس أو بالغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه ، بينما المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة فقط والتى لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

وعنى عن البيان أن رفع حد الغرامة فى المخالفات الى مائة جنيه من شأنه أن يرشد المشرع الى ضبط العقوبات فى القوانين المكملة لقانون العقوبات على نحو أفضل ، وأن يسهم فى تيسير الإجراءات وسرعة تحقيق العدالة حتى يستوعبها نظام الأوامر الجنائية ، ولما يعكسه زيادة عدد المخالفات - بعد اتساع مداها - من أثر على الطعن فيها بالاستئناف أو النقض .

ولقد استتبع ذلك ضرورة النظر في المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات لاعاده تقييمها على هدى الذفرة التي اتجه اليها المشرع ومن ثم لقد رأى ٠٠٠ (ثانيا) الحاقا لما تقرر من رفع عبوبة الغرامة في الجنب والمخالفات والغاء عقوبة الحبس في هذه الأخيرة كان من المتعين تعديل أحكام الكتاب الرابع من قانون العقوبات - المخالفات - على هذا الأساس . فقد رأى استبدال المادة ٣٧٦ بنص يتضمن قاعدة عامة مؤداها الغاء عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع من كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ودبت بجنبها لمساوي تلك العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة .

- ملحوظة : تنص المادة ٣٧٦ عقوبات المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ على أن « تُلغى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع في كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ، وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بحد أدنى مقداره عشرة جنيهات وبحد أقصى مقداره مائة جنيه » .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٤٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

ضبط الجلسة وإدارتها موطا برئيسها ، وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ، فإن لم يمثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو تفريمه جنبها واحداً ، ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه . فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .

وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي يصدره .

حكم

٢١١٣ - العقاب على التشويش الحاصل بمجالس القضاء هو أمر راجع لمجرد الإخلال بالنظام فيها ولا شأن له مطلقا بما قد يحتويه التشويش من الجرائم الأخرى مثل القذف أو السب ، بل هذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة ، فإذا حكمت المحكمة على متهم بسبب تشويشه في الجلسة فإن هذا الحكم لا يمنع من محاكمته محاكمة قانونية مستقلة على ما تضمنه هذا التشويش من القذف والسب .

(١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٣

ص ٢٦٤)

مادة ٢٤٤

إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .

ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى أو طلب ، اذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣ و ٨ و ٩ من هذا القانون .
أما اذا وقعت جناية يصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم الى النيابة العامة بدون اخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون .

وفى جميع الأحوال يعرر رئيس المحكمة مخطرا ويأمر بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- تقابل المادة ٢٣٧ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تقضى المادة فى المرسوم الاصل بان المحكمة فى حالة وقوع جنة أو مخالفة فى الجلسة تقيم الدعوى على المتهم وتحكم فيها فى الحال ، ولكن قد نظرا ظروف تستوجب تأجيل نظرها أو الفصل الى يوم آخر ، وليس من الضروري أن توقف المحكمة نظر الدعوى الاصلية وتُنظر فوراً فى دعوى الجئة أو المخالفة التى وقعت فى الجلسة . لذلك عدلت اللجنة صياغة المادة بما يفيد ذلك . . . وكانت المادة ١٢٦ من مشروع المحكمة تقضى بأنه اذا كانت الجئة أو المخالفة التى وقعت فى الجلسة مما يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فلا تملك المحكمة رفعها الا اذا قدمت الشكوى وقد رأت اللجنة أن هذا الحكم لا ينطبق على الجرائم التى تقع فى الجلسة لان الجريمة لا تكون فى هذه الحالة قاصرة على المحنى عليه وحده بل تعتبر أنها واقعة ايضا على المحكمة لاخلالها بالاحترام الواجب لها وبنظام جلساتها .

- ٢٤٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .
اذا وقعت جنة أو مخالفة فى الجلسة ، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم فى الحال ، وتحكم فيها بعد سماع اقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .
ولا يتوقف رفع الدعوى فى هذه الحالة على شكوى أو طلب ، اذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣ و ٨ و ٩ من هذا القانون .
أما اذا وقعت جناية يصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم الى قاضى التحقيق بدون اخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون .
وفى جميع الأحوال يعرر رئيس المحكمة مخطرا ويأمر بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك .

الاحكام

٢١١٤ - من حق المحكمة الجنائية - بموجب المادة ١/٢٤٤ أ ج - أن تحرك الدعوى وتحكم فى جميع الجنح والمخالفات التى تقع فى جلساتها

بشرط أن تبادر المحكمة الى اقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها .

(١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٣ ص ٨٥٣)

٢١١٥ - اذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ١٢٩/٢ مرافعات و ٢٤٤ اجراءات جنائية وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل الحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقفال باب المرافعة ، فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣)

٢١١٦ - ان القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع في الجنب والمخالفات في الجلسة لا يمكن أن يكون قد قصد الى ضرورة اقامة الدعوى بالنسبة الى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل ان ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضى بقاء هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة مستمرة .

(١٩٥٢/١/١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٦ ص ٣٥٧)

٢١١٧ - جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع بالجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقاً للمادة ٢٣٧ تحقيق جنايات في نفس الجلسة ، فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة العمومية .

(١٩٣٦/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٢)

(ص ٥٤٣)

٢١١٨ - محكمة الجنايات مختصة بالحكم على من يشهد زوراً أمامها باعتبار أن ما وقع منه هو من قبيل الجنب التي تقع في الجلسة .

(أسيرط الابتدائية ١٩٠١/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٨)

٢١١٩ - كتابة شهادة في محضر أو حكم لا تعتبر تزويرا في أوراق رسمية بل تكون من قبيل شهادة الزور ، فيحاكم الشاهد متى كانت شهادته مزورة .

(استئناف ١٩٠٠/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٩٧)

٢١٢٠ - لم يحتم القانون اصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنحة الاهانة ما دام قد بدى في نظرها في تلك الجلسة ، بل ان المادة ٩٠ مرافعات أجازت للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم الى جلسة أخرى .

(١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦ ص ٥٧٧)

٢١٢١ - ان المقصود بعبارة من تلقاء نفسها الواردة في المادة ٨٩ مرافعات هو تخويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد تمكينها من حفظ كرامة القضاء بالاسراع في محاكمة من يعتدى عليه وإيقاع العقاب به فورا أثناء انعقاد الجلسة .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٠ ص ٤٣٣)

٢١٢٢ - لا وجوب لسماع أقوال النيابة العامة فيما يجرى من المحاكمات على ما يقع بالجلسات المدنية من التشويش وجنح الاعتداء على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها ، أما ما يجرى في تلك المحاكمات أمام المحاكم الجنائية فسماع أقوال النيابة فيها واجب .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٠ ص ٤٣٣)

مادة ٢٤٥

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعى مؤاخذته جنائيا يعرر رئيس الجلسة محضرا فيما حلت .

وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي الى النيابة العامة لإجراء التحقيق
إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته تأديبيا .

وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث
أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التي تنظر الدعوى .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . وشر في
١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- تقابل المادة ٥٢ من قانون المحاماة الصادر في ١٩٣٩/١٢/٢٩ والذي ألغى وحل محله
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ بالمادة ٥١ منه .
المادة ٢٤٥ من القانون رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، إذا وقع المحامي أثناء
قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعى مؤاخذته
جنائيا يحزر رئيس الجلسة محضرا بما حدث .

وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي الى قاضي التحقيق لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه
يستدعى مؤاخذته جنائيا ، وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته تأديبيا .
وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها
عضوا في الهيئة التي تنظر الدعوى .

حكم

٢١٢٣ - ان حصانة المحامي لم تقرر لحمايته في كل ما يقع منه
بالجلسة على الاطلاق ، بل الغرض من تقرير تلك الحصانة على سبيل الاستثناء
هو حماية المحامي أثناء تأدية واجبه كمحام حتى لا يشعر أثناء قيامه بهذه
الواجب أنه محدود الحرية . أما إذا كان المحامي لم يكن يؤدي واجبه
فلا يكون ثمة حصانة ، بل يكون للمحكمة أن تعامله بمقتضى الأحكام
العامة فتحكم عليه فورا بالجلسة أو تحيله الى النيابة لتجرى شئونها نحوه .

(١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية جد ٥ ق ١٥٤

ص ٢٣٨)

مادة ٢٤٦

الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقرر المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها
يكون نظرها وفقا للقواعد العادية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢١٢٤ - دل الشارع بنص المادتين ١/٢٤٤ ، ٢٤٦ اجراءات جنائية على أن حق المحكمة فى تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجنحة أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها ، وبأن تبادر المحكمة الى اقامة الدعوى فى الحال فور اكتشافها ، كما دل على أنه اذا تراخى اكتشاف الواقعة الى ما بعد الجلسة فان نظرها يكون وفقا للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها .

(١٩٦٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٣ ص ٣١٩)

٢١٢٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن انتهاء انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند اقفال باب المرافعة فيها ، وأن للمحكمة تصبح من الوقت الذى اعتبرت المرافعة فيه منتهية ولا ولاية لها فى الفصل فى الجرائم التى وقعت أمامها فى الجلسة ولم تقم عندها الدعوى حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ اجراءات جنائية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى فى مجال الرد على الدفع ببطلان اجراءات تحريك الدعوى الجنائية الى أن الجريمة تعتبر واقعة فى الجلسة حتى اذا وقعت أثناء اجتماع القضاء للمداولة يكون مخالفا للقانون مما يستوجب نقضه ، مع القضاء بقبول الدفع ببطلان اجراءات تحريك الدعوى الجنائية .

(١٩٦٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٨ ص ٣١٩)

٢١٢٦ - ينتهى انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند اقفال باب المرافعة فيها فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهى من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة ، لأن المحكمة تصبح من الوقت الذى اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها فى الفصل فى الجرائم التى وقعت أمامها فى الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ اجراءات جنائية .

(١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣)

الفصل الرابع

فى تمنع القضاة وردهم عن الحكم

مادة ٢٤٧

يمنع على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى اذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ، او اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى او بوظيفة النيابة العامة او المدافع عن أحد الخصوم او أدى فيها شهادة او باشر عملا من أعمال أهل الخبرة .

ويمنع عليه كذلك أن يشترك فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق او الاحالة او أن يشترك فى الحكم فى الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه .

— لا مقابل لها فى القانون السابق غير الحالة التى نصت عليها المادة ١٢٥ منه .
— المذكرة الايضاحية : نصت المادة ٢٦٨ (٢٤٧) على الحالات التى يجب على القاضى فيها أن يمتنع عن الاشتراك فى نظر الدعوى ولو لم يطلب رده ، وهذه الحالات هى التى يكون للقاضى فيها صفة لا يجوز له فيها الجمع بينها وبين القضاء مما يستوجب بطلان قضائه بحكم القانون .

الأحكام

قواعد عامة

٢١٢٧ — قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يوجب امتناعه عن نظرها تلقائيا والا كان حكمه باطلا .

(١٢/١/١٩٨٩ ط ١٦٠٤ س ٥٧ ق)

٢١٢٨ — التحقيق فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات — كسبب لامتناع القاضى عن الحكم — هو ما يجريه القاضى أو يصدره فى نطاق الدعوى

الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم .

(١٩٨٧/١٢/٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٢ ص ١٠٥٧)

٢١٢٩ - ثبوت صدور الحكم المطعون فيها من هيئة اشترك فيها قاض لم يكن من بين أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة ونطقت بالحكم ، وخلو المفردات من مستودة لهذا الحكم أو قائمة له هو غموض يبطله .

(١٩٨٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٨ ص ٤٨٢)

٢١٣٠ - اذا كان الطاعن لا يدعى أن الاختلاف بين محضر الجلسة والحكم يعبر عن حقيقة واقعة وهي أن أحدا ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فإن الطعن تأسيسا على هذا السهو لا يكون له وجه .

(١٩٨١/١/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣ ص ٤٠)

٢١٣١ - أن أساس وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو ذهنه عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤)

٢١٣٢ - مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ مرافعات صريح في أنه اذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم ، لما في ابداء هذا الرأي من تعارض مع ما يشترط من خلو ذهنه عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ، فاذا ما حكم في الدعوى على الرغم من ذلك فإن قضاءه يقع باطلا .

(١٩٦٥/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٦ ص ٤٢٤)

٢١٣٣ - ان ما يثيره الطاعنون بشأن بطلان الحكم لاشتراك عضو النيابة في الهيئة التي أصدرته بدلا من عضو النيابة في الهيئة التي سمعت المرافعة ، مردود بأن قانون المرافعات لم يرتب البطلان نتيجة ذلك ، إذ أن المقصود بعبارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه

هم القضاء الذين فصلوا في الدعوى .

(١٩٧٩/٥/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٧ ص ٥٩٨)

صور لا تمنع من صلاحية القاضي لنظر الدعوى

٢١٣٤ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد الطاعن ليس من شأنه أن يقيد بها بشيء وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية والتي يحظر فيها على القاضي الذي يقوم به أحد هذه الأسباب أن يجلس للفصل في الدعوى ، وذلك درءا لشبهة تأثيره بصالحه الشخصى أو بصلة خاصة أو برأى سبق له أن أبداه في الدعوى ذاتها اصطيانا لمكانة القضاء وعلو كلمته في أعين الناس .

(نقض ١٩٩٠/١٢/١٠ ط ٢٨٩٠٩ س ٥٩ ق)

٢١٣٥ - نظر القاضي الدعوى في إحدى جلسات محكمة أول درجة واقتصار عمله على سماع شهادة المجنى عليه دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما ، يصح اشتراكه بعد ذلك في الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٣ ص ٧١٣)

٢١٣٦ - لا يمس حكمة المشرع في تحريم سماع الدعوى في الدرجتين من قاض واحد أن يسمع قاض شهادة الشهود بناء على طلب النيابة ثم يجلس في الهيئة الاستئنافية لأن سماعه الشهود لا يعتبر منه ابداء لرأى في الدعوى .

(١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٠

ص ٣١٥)

٢١٣٧ - ليس ثمة ما يمنع القاضي الذي عرضت عليه الدعوى بمحكمة أول درجة ثم أجلها الى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر فيها حكما من أن يشترك في الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٦ ص ١٤٨)

٢١٣٨ - الأصل في الاجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك ، فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الحكم صدر من الهيئة المبيّنة أسماؤها بمحضر جلسة كذا وكانت هذه الهيئة ليس من بينها أحد القضاة الذين نظروا الدعوى بجلستين سابقتين وأجلت البت فيها لعدم صلاحية الهيئة لنظرها ، وكان محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى موضوعا لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين اشتركوا في تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة ، وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في طعنه حصول مخالفة ما ، بل كان طعنه قائما على فروض احتمالية فطعنه لا يكون له أساس ويتعين رفضه .

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٤ ص ٨٩٩)

٢١٣٩ - إذا كان أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم قد عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة أول درجة وطلب طرفا الخصومة أمامه تأجيلها لإعلان الشهود ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من مهيئته صفة إلا أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر حكما وإنما أجل الدعوى إلى جلسة أخرى فليس في ذلك خطأ في الاجراءات يعيب الحكم .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٩ ص ٤٦٨)

٢١٤٠ - أن مجرد تقرير القاضي في المحاكم الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأي سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كون لنفسه رأيا فيها بعد درسها ، واذن فهذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل في القضية الاستثنائية .

(١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٦)

(ص ٧٦٥)

٢١٤١ - من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة قد كونت في الدعوى رأيا نهائيا ضده ، إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢)

٢١٤٢ - إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم

لاعلان شاهد قد أمرت بالقبض عليه وحبسه فلا يصح أن ينعى عليها أنها بذلك قد كونت رأيا في الدعوى قبل اكمال تحقيقها ، فان القبض الذي أمرت به لا يعدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(١٧/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١١٥ ص ٢٩٧)

٢١٤٣ - القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت رأيا نهائيا ضده ، اذ هو اجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون لا يحتم قانونا على الأمر به أن يتنحى من تلقاء نفسه عن الفصل في الدعوى .

(١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩

ص ٢٤)

٢١٤٤ - انه وان كان من غير المقبول أن تزعم المحكمة الخصوم بملاحظات قد تنم عن وجه الرأى الذى استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها ، الا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها ، اذ من المخاطرة القول بأن ابداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر فى نفس المحكمة ليس عنه محيص ، بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبعثة الا من مجرد شبهات قامت فى ذهن المحكمة فارادت أن تتحقق منها وتمكن الخصوم من درئها قبل أن يستقر رأيا فيها على وجه نهائى معين .

(١٠/٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٧ ص ١٣١ ،

٣١/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٢١٤٥ - ان قول المحكمة فى محضر الجلسة ان التجربة التى قامت بها أيدت امكان ضبط المخدر على الصورة الواردة فى التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأيا يمنعها من القضاء فى موضوع الدعوى ، اذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كونت رأيا مستقرا فى مصلحة المتهم أو ضد مصلحته فى خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه .

(١٧/١١/١٩٤٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٥ ص ٩٢٢)

٢١٤٦ - ان قول القاضى فى الجلسة انه لا فائدة من الانتقال لمعاينة

مكان الحادث ردا على طلب انتقال المحكمة لاجراء هذه المعاينة ، ثم رفض المعاينة بعد ذلك ، هذا لا يدل بذاته على أن القاضي قد أبدى رأيا يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى ، اذ أنه ليس فيه ما يفيد أن قائله كون رأيا مستقرا في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته .

(١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١ ص ٥٦)

٢١٤٧ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه أن يقيد بها بشيء وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية .

(١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ٩١ ص ٤٧٧)

٢١٤٨ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت رئيس قسم الطب الشرعى فيما ورد بالتقرير الطبى وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالا أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يراد الاستفسار عنه فى اجابة سابقة ثم ثنى الدفاع بسؤال آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة بمضمون ما قرره الطبيب الشرعى فى صدر مناقشته ، ثم أبدى موافقته على ما قالته المحكمة ، فان ما ذكرته المحكمة ليس فيه معنى ابداء المحكمة لرأيها انما عنت بما لاحظته أن تنبه الدفاع الى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها .

(١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٤ ص ٥٠٢)

٢١٤٩ - ان ما قد يدور فى الجلسة فى أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المعروضة من الخصوم أو محاميهم وبين رئيس المحكمة ، حتى ولو كان الرئيس فى كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها ، ذلك لا يصح عده أنه رأى المحكمة النهائية فى وجهة نظر معينة ، اذ المفروض أن رأى النهائي انما يكون فى الحكم الذى لا يكون الا بناء على المداولة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها .

(١٩٤٦/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٨)

(ص ٩٤)

٢١٥٠ - مجرد مناقشة القاضي عضو النيابة المترافع فى طلبه

تعديل وصف التهمة لا يعتبر ايداء لرأى فى الدعوى .

(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧ ص ٧٩)

٢١٥١ - ليس فى القانون ما يمنع انقاض من النظر فى موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم فى دفع فرعى ، بل ان المادة ٢٤٠ تحقيق بجنايات اذ خولت المحكمة حق الفصل فى المسائل الفرعية التى تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد أجازت لها أن تفصل بعد ذلك فى الموضوع .

(١٩٤٢/٥/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢)

ص ٦٦١)

٢١٥٢ - يجوز أن يقضى المستشار فى موضوع الدعوى وان كان قد سبق له ان قضى فى نقطة قانونية فى نفس الدعوى عندما عرضت على محكمة النقض ، لان قضاءه الاول لم يتدخل فى الموضوع من أية ناحية ولم يمسسه من أية وجهة .

(١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٩)

ص ٢٨٣)

٢١٥٣ - ان القاضى الذى نظر الدعوى المدنية ولاحظ فيها وجود التصليح فى الايصال المطعون فيه بالتزوير اذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائيا ، فهذا لا يصلح سببا للطعن فى الحكم ما دام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون .

(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢)

ص ٦٥٩)

٢١٥٤ - ان مجرد اثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأيا يمنعه من القضاء فى موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، اذ هذه الملاحظة فى ذاتها ليس معناها أن من أثبتها مقتنع بأن التغير الذى شاهده يكون تزويرا معاقبا عليه وان متهما معيناً هو الذى ارتكبه ، بل هو لا يعدو أن يكون اثباتا لواقعة مادية أخرى .

(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢)

ص ٦٥٩)

٢١٥٥ - مجرد حضور القاضي في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعا على أنه أبدى فيها رأيا يمنعه من القضاء في دعوى متفرعة عنها ، فإذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية للمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير .

(١٧/٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤١ .

ص ٥٤٨)

٢١٥٦ - لا يوجد مانع قانوني يمنع قاضي التحقيق في المواد المدنية - اذ سأل أحد الخصوم أو الشهود فيها - نظر قضية جنائية يتهم فيها هذا الشخص المسئول وتكون مرتبطة كثيرا أو قليلا بالقضية المدنية ، ولو كان القاضي أثناء نظر القضية المستقلة عن القضية الجنائية رغبا عن ارتباط موضوعهما ، قد أبدى شعورا شخصيا لا يبلغ درجة الرأي لأصريح ، فإن هذا وحده لا يعتبر سببا للرد .

(٢٩/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١ .

ص ٥٧)

٢١٥٧ - ان مجرد نظر القاضي المعارضة التي رفعت من المتهم في الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها ، ذلك ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك في الدعوى ذاتها ، فإن الفصل في المعارضة لا يلزم له بمقتضى القانون في القاضي والتحقيق في مرحلته الأولى ، الرأي المستقر الذي يتخرج معه إذا ما رأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى وهي في دور المحاكمة كل عناصرها اثباتا ونفيا .

(٢٤/٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٥ .

ص ٢٩٩)

٢١٥٨ - نظر المعارضة في أمر الحبس الاحتياطي وتقرير صواب استمراره أو عدم صوابه لا يعتبر ابداء للرأي في موضوع الدعوى يمنع القاضي الذي نظر المعارضة من الجلوس في الهيئة الاستئنافية الا اذا كان القاضي عند نظر المعارضة قد أبدى أسبابا يظهر فيها رأيه في موضوع

الدعوى .

(١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٧)

(ص ٢٥١)

٢١٥٩ - مجرد نظر القاضى طلب افراج عن متهم لا يعتبر ابداء
لرأيه فى موضوع الدعوى ، اذ كل ما يبحث عنه القاضى الذى ينظر فى مثل
هذا الطلب هو ما اذا كانت ظروف التهمة والتحقيق تجعل من الأحوط بقاء
الطالب محبوسا أم لا ، أما كون الطالب مجرما فى الواقع أو غير مجرم
ثابتة ادانته أو غير ثابتة فهذا ليس من اختصاص القاضى ، ولا من شأنه
التعرض له ، واذن فرفضه لطلب الافراج ليس معناه أنه يرى المتهم مذنب .

(١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٨ ص ٢٥٧)

٢١٦٠ - نظر أحد قضاة المحكمة الاستئنافية معارضة المتهم فى
الأمر الصادر بحبسه احتياطيا على ذمة التحقيق وتقريره رفضها لا يمنعه من
الاشترك مع الهيئة الاستئنافية من نظر القضية ، لأن هذا لا يعد ابداء لرأى
ما فى الدعوى يخشى أن يتأثر به هذا القاضى عند نظره موضوعها .

(١٩٢٩/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٠)

(ص ٢٥٤)

٢١٦١ - اذا وجد ضمن هيئة المحكمة الاستئنافية قاض كان عضوا
بالنيابة التى استأنف أحد أعضائها الآخرين الحكم الابتدائى فلا يكون هذا
سببا لمنعه عن نظر الدعوى ما دام لم يسبق له هو بذاته أن تصرف فى شئ
من التحقيقات الخاصة بها .

(١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٣)

(ص ٢٩٨)

٢١٦٢ - اذا كان دور القاضى فى الحكم قاصرا على مجرد المشاركة
فى تلاوته دون المداولة فيه أو اصداره ، فانه ليس يعيب الحكم المطعون فيه
أن يكون هذا القاضى عضوا فى هيئة المحكمة التى اصدرت الحكم الاستئنافية
السابق نقضه .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥)

٢١٦٣ - ان أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد وردت في المواد ٢٤٧ اجراءات جنائية و٣١٢ مرافعات و١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وليس من بينها حالة استشعار القاضي الحرج من نظرو الدعوى .

(١٤/٣/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٥ ص ٦٢٢)

٢١٦٤ - ان المام القاضي قبل نظر الدعوى بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المعروضة على بساط البحث امامه بالجلسة لا يصح عنه تكويننا لراى معين استقر عليه بصدد ادانة المتهم ، بل ان ما ينتهى اليه من تلك التحقيقات لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله كقاض أكثر من فكرة أولية مؤقتة قابلة للتغيير والتبديل على حسب ما يتبينه فى الجلسة من التحقيقات التى تتم أمامه .

(١٧/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٨)

ص ٧٥١)

٢١٦٥ - لمن جلس من القضاة بهيئة محكمة النقض أن يجلس ضمن هيئة المحكمة التى تنظر موضوع الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها ، لأنه وهو لم يشترك مع زملائه نى محكمة النقض الا فى مراقبة صحة تطبيق القانون لا يمكن اعتباره قد أيدى رأيا فى موضوع الدعوى التى جلس أخيرا للفصل فيها .

(٦/٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٠ ص ٤٦٥)

٢١٦٦ - المعارضة فى الأحكام الغيابية تعيد الدعوى لحالتها الأصلية وتجعل للقضاة مطلق الحرية فى نظرها من كافة وجوها ، فاذا ما أصدروا حكمهم فيها فان هذا الحكم وحده هو الذى يحتج به على المتهم ، أما الحكم الغيابى فمعدوم تماما . فلو أصدر قاض حكما بمحكمة أول درجة وكان له بذلك رأى فى الدعوى مانع له من نظرها بصفة استثنائية ومبطل لحكمه لو نظرها فان محل الاحتجاج بذلك أن يكون حكمه الاستثنائى حكما قائم الأثر ، كأن يكون الحكم الاستثنائى الذى اشترك فيه صدر حذوريا أو يكون صدر غيابيا ولم تحصل فيه معارضة فى الميعاد أو حصلت ثم اعتبرت كأن لم تكن ، اذ فى هذه الصورة يكون حكمه الاستثنائى قائم الأثر ومستوجبا للبطلان . أما اذا كان لم يشترك الا فى اصدار حكم استثنائى

غيايى وقد عورض فيه فأمحى بالمعارضة وبالحكم الذى صدر فيها وأصبح هذا الحكم الأخير هو وحده القائم فان اشتراكه فى اصدار الحكم الاستثنائى الغيايى الذى أمحى بالحكم الصادر فى المعارضة لا يبطل هذا الحكم القائم الأثر ولا يوجب نقضه .

(١٩٢٩/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٠)

ص ١٥٣)

٢١٦٧ - اذا أصدر القاضى الابتدائى عند نظره قضية جنائية قرارا بضم ملف قضية أخرى اليها فلا يكفى هذا وحده لأن يكون سببا موجبا للرد بحيث يمنع ذلك القاضى من أن يجلس ضمن الهيئة التى تنظر تلك القضية فى الاستئناف .

(١٩٢١/١١/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٧٤)

٢١٦٨ - يصح للقاضى الذى كان ضمن الهيئة التى حكمت مدينا بتزوير ورقة أن يكون ضمن الهيئة التى تنظر دعوى التزوير الجنائية اذا أقيمت فيما بعد .

(١٩٠٩/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٢٥)

٣١٦٩ - اذا نظرت قضية أمام أحد القضاة وسمع فيها شهادة الشهود ولكنها تأجلت بعد ذلك وفتح فيها باب المرافعة وحكم فيها قاض آخر ، ثم نظرت هذه القضية أمام هيئة استئنافية أحد أعضائها القاضى الأول فلا يعد ذلك بطلانا جوهريا .

(١٩٠٨/١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٨٢)

٢١٧٠ - اذا كان أحد قضاة المحكمة التى نظرت فى قضية سرقة بصفة استئنافية هو الذى بلغ بحصول السرقة فليس ذلك وجها من أوجه النقض .

(١٩٠٥/٤/٩ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٩٨)

٢١٧١ - لا محل لنقض حكم صدر فى غيبة أحد القضاة متى ثبت أن هذا القاضى ولو كان غائبا عند النطق بالحكم كان قد أمضى من قبل على

• تسخته الأصلية .

(١٩٠٤/٣/١٩ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٠٨)

٢١٧٢ - لا نص فى القانون يمنع القاضى الذى اشترك فى حكم مدنى قضى بإبعاد ورقة باعتبار أنها مزورة كانت قد قدمت فى القضية من أن يحضر بعد ذلك فى قضية جنائية وأن ينظر فيما اذا كان اصطناع هذه الورقة يعد تزويرا يعاقب عليه القانون ، وذلك لأن الحكمن يختلفان موضوعا .

(١٩٠٣/١/١٠ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩٩)

٢١٧٣ - اذا رفع القاضى الذى عرضت عليه الرشوة فلم يقبلها شكواه الى رئيس محكمة فأحالها هذا على النيابة العمومية ثم رأس الرئيس الموما اليه الجلسة التى حكمت على المتهم بالعقوبة فالحكم فى هذه الحالة صحيح لا يجوز نقضه لأن الرئيس لم يبد رأيا ما فى القضية قبل الحكم حتى كان يسوغ رده .

(١٩٠١/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ق ٢٨٥)

٢١٧٤ - لم يمنع القانون القاضى الذى قرر بتزوير عقد حال نظر القضية بصفة مدنية ، أن يحكم فى جريمة التزوير عند عرضها على محكمة الجنح .

(١٨٩٩/٤/٨ الحقوق س ١٤ ق ١٤١ ص ٥٤٦)

٢١٧٥ - ان التحقيق التكميلى الذى تجريه المحكمة بنفسها أو الذى تأمر بأجرائه بواسطة أحد أعضائها لا يمنع من باشر ذلك التحقيق من القضاة من الحكم فى موضوع القضية .

(١٨٩٨/٦/١١ الحقوق س ١٣ ق ١٠٥ ص ٣٣٤)

صور تنتفى فيها صلاحية القاضى

٢١٧٦ - حددت المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام

بوظيفة النيابة العامة في الدعوى فيتعين على القاضي في تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون . وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .

(١٠/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٨ ص ٩٠٧)

٢١٧٧ - جرى قضاء محكمة النقض بطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ويعين بعدئذ قاضيا ، لا يجوز له أن يجلس للفصل في هذه القضية نفسها سواء أكان أبدى رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما .

(١٦/١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٤ ص ١٠٥ ، ٤/١٢/١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٤٣)

٢١٧٨ - صدور قرار من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في تظلم المتهم من قرار النيابة العامة الصادر بتسليم المضبوطات لصاحبها برفضه وتأيد القرار المتظلم منه ، مفاده اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك المضبوطات وتكوينها رأيا معينا ثابتا في الدعوى ، وثبت أن الهيئة التي فصلت في الدعوى كانت مشككة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم يجعل حكمها باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها .

(٢٠/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤)

٢١٧٩ - ان أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ مرافعات والمادة ٢٤٧ اجراءات جنائية هو مما يتعلق بالنظام العام ، وقد أوجب الشارع امتناع القاضي فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده . واذن فاذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستشعره من حرج لمناسبة ما سجلته من رأى في حكم سابق لها ، ومع ذلك فصلت في الدعوى مستندة الى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم للرد ، فان ما ذهب اليه من ذلك هو مذهب لا يقره القانون .

(٧/٦/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٩ ص ١٠٨٧)

٢١٨٠ - الحالات التي يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى حددتها المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية ومن بينها قيام القاضى بعمل من أعمال التحقيق ، وهو نص متعلق بالنظام العام وعلى القاضى من تلقاء نفسه الامتناع عن الحكم والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة مقرر للاطمئنان الى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء .

(١٢/٦/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ ص ٩١٤)

٢١٨١ - عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق أن أسبغ القيد والوصف القانونى عن الواقعة فيها بوصفه وكيلا للنائب العام وأمر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة أول درجة .

(٣١/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٢٢ ص ١٢٣٦)

٢١٨٢ - قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يوجب امتناعه عن نظرها تلقائيا ، والا كان حكمه باطلا ، اعمالا لنص المادة ٢٤٧ اجراءات ، ولا يصلح القاضى لنظر دعوى سبق أن طعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فيها بصفته وكيلا للنائب العام .

(٢/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٨ ص ١٠٢١)

٢١٨٣ - الاذن الذى يصدره القاضى بتفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله أو بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية هو اجراء من اجراءات التحقيق توجب امتناعه عن نظر موضوع الدعوى .

(١٢/٦/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ ص ٩١٤)

٢١٨٤ - لا يصح أن يحكم فى الدعوى القاضى الذى سبق له أن باشر فيها ولو بصفة أخرى اجراء من اجراءات التحقيقات الابتدائية أو الاتهام .

(١٣/١٢/١٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٣٢ ص ٦٩٣ ، ٢١/١٢/١٩٤٨ ق ٧٤٦ ص ٧٠٤)

٢١٨٥ - متى تبين أن أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التى

أصدرت الحكم المطعون فيه قد أصدر قرارا بإحالة المطعون ضده الى المحكمة المذكورة لمحاكمته ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم اذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الاحالة فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

(١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٦ ص ٣٣٤)

٢١٨٦ - التحقيق والاحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية كسبب لامتناع القاضي عن الحكم هو ما يجريه القاضي في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق أو حكم .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤)

٢١٨٧ - اذا كان اثنان من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وفصلت فيه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الاحالة ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم اذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الاحالة والا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(١٩٦٩/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١)

٢١٨٨ - لا يجوز للقاضي أن يتولى في الدعوى الواحدة سلطة قاضي الاحالة وسلطة الحكم في الموضوع ، فان هو فعل كان حكمه باطلا .

(١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩٤)

(ص ٧٥٦)

٢١٨٩ - نصوص المواد ٣١٣ و ٣١٤ مرافعات و ٢/٢٤٧ اجراءات صريحة في عدم صلاحية القاضي وامتناع اشتراكه في الحكم في الطعن اذا كان قد سبق وأصدر الحكم المطعون عليه ، فاذا حكم في الطعن على الرغم من ذلك فان قضاءه يقع باطلا .

(١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٥ ص ٢٨٤)

٢١٩٠ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل

فيها محله أن يكون ذلك القاضى له ولاية النظر فيها ابتداء ، فاذا نظرها مرة أخرى كان قضاؤه باطلا يفتح له القانون باب الطعن بالطريق العادى أو بطريق النقض .

(١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٩ ص ٤٥١)

٢١٩١ - القاضى الذى ينظر الدعوى ابتدائية لا يصلح لأن يكون عضوا فى المحكمة التى تقضى فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الذى أصدره . فاذا هو اشترك فى نظر هذا الاستئناف كان الحكم باطلا .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٨ ص ١٤٦)

٢١٩٢ - القاضى الذى حكم فى الدعوى ابتدائيا لا يجوز له أن يشترك فى الحكم استئنافيا ولو كان الحكم الذى أصدره غيابيا .

(١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٧)

(ص ٤٤١)

٢١٩٣ - ان النظام الذى سنه القانون يجعل المحاكمة فى مواد الجنب والمخالفات على درجتين يستلزم أن يكون القضاة الذين يفصلون فى الاستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائى ، وهذا اللزوم يقتضى بطلان الحكم الاستئنافى اذا اشترك فى اصداره القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى ، لأن فى فصله استئنافيا فى التظلم المرفوع عن حكمه اهدار لضمانات العدالة التى يفرضها القانون فى نظام الدرجتين ، ومخالفة لقاعدة هى من خصائص النظام العام فى المواد الجنائية .

(١٩٣٨/٨/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٦)

(ص ٣١٩)

٢١٩٤ - على القاضى الذى سبق أن حكم فى الدعوى ابتدائيا - حضوريا كان الحكم الذى أصدره أو غيابيا - أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الاشتراك فى نظرها استئنافيا حتى لا يتصل بها مرة أخرى لانقضاء ولايته فى نظرها . فاذا خالف ذلك كان الحكم الاستئنافى الذى اشترك فيه باطلا بطلانا جوهريا ، وكان من حق ذوى الشأن أن يطعنوا فيه لدى محكمة النقض ، ولا يؤثر فى ذلك سكوتهم عن التمسك به أمام المحكمة ، فان

القواعد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية كلها متعلقة بالنظام العام .

(١٨/٤/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٠)

(ص ٢٢٤)

٢١٩٥ - لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضوا في الهيئة التي تعيد نظر القضية .

(١٩/٦/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٥)

(ص ١٩٦)

٢١٩٦ - لا يوجد نص صريح يمنع القاضي الذي حكم في قضية جنائية ابتدائية من الحكم فيها استئنافيا ، ولكن يمدن استعادة هذا المنع من بعضصوص اسانون لابعاده التي يمنع ناضي التحقيق من الحكم في القضية التي حققها ، فانه اذا كان هذا القاضي ممنوعا من الحكم في قضية برر فيها باحالة المهم على المحكمه ، فيوجه اولى بمنع القاضي الذي حكم في انصيه ابتدائيا ببوت التهمة من الحكم فيها استئنافيا .

(١١/١٢/١٨٩٧ الحقوق س ١٢ ق ٨ ص ٢٥)

٢١٩٧ - يجب على القاضي الذي يحكم في مادة أن يكون على صفاء نام منها ، وساديا من المؤثرات التي بوجب سوء طنه مفدما بالمتهم او تدل على شيء في رايه في الدعوى . فاذا قرر أثناء جلسة معفودة تحت رئاسته بسزوير بشهادة شاهد وأمر بالقبض عليه ، فلما ينشأ عن هذه الاجراءات من التأثير في رايه لا يسوع له بعد ذلك أن يرأس الجلسة المشكلة للحكم في هذه التهمة خصوصا لو عارض المتهم في وجوده وطلب رده ، فان استمر ولم يرفع نفسه تعين نفض الحكم واحالة الدعوى على محكمة أخرى لحرمان المتهم والحالة هذه من تكامل القضاة بالعدد القانوني .

(٣١/١٢/١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ٩٨ ص ٤٥٠)

مادة ٢٤٨

للخصوم رد القضاة عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .
ولا يجوز رد أعضاء النيابة ولا مأمور الضبط القضائي .

ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : نصت المادة ٢٦٩ على الحالات التي يجوز فيها رد القضاة عن الحكم وهي الحالات المبينة في المادة السابقة وحالات الرد المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية . كما نص على اعتبار المجنى عليه ولو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية فيما يتعلق بأسباب الرد بمثابة خصم في الدعوى وعلى عدم جواز رد أعضاء النيابة ولا مأموري الضبط القضائي ، وذلك لأن ما يجرونه في الدعوى لا يعتبر حكما فيها .

الأحكام

٢١٩٨ - القرابة والمصاهرة كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضي هي تمتد الى الدرجة الرابعة ، أما اذا تجاوزتها فانها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى عملا بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٣ ص ٣٨٤ ،
١٩٨٦/١/٥ س ٣٧ ق ٥ ص ٢١)

٢١٩٩ - ان مجرد كون رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أخا للنائب العام لا ينهض سببا لعدم صلاحيته للاشتراك في نظر الدعوى ما دام أن النائب العام لم يقم بنفسه بتمثيل النيابة العامة في الدعوى ذاتها ، مما لا يتطرق معه احتمال للاخلال بمظهر الحيدة أو الثقة في القضاء أو التأثير برأى أو الانقياد له .

(١٩٦٧/٥/١٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٨ ص ٦٥٥)

٢٢٠٠ - مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة ، أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من هذا النوع ، وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه ، ومن ثم فلا يقوم بالقاضي عدم الصلاحية لمجرد كونه قريبا لقاضي التحقيق الذي ندبته النيابة لتنفيذ ما أمرت به غرفة الاتهام بأجرائه من استجواب المتهمين .

(١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٥٠ ص ٩١٠)

٢٢٠١ - من المقرر أنه إذا قام بالمحكمة سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للمتهم طريقا معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٦/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٢ ص ٦٨٨)

٢٢٠٢ - ان المادة ٣١٢ مرافعات تقصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء ، ويشترط لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلاً وقت نظر القاضي للدعوى المطروحة أمامه ، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لاهائته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه ، فإن قيام دعوى الإهانة المذكورة لا يعتبر حينئذ مانعاً من سماعه للدعوى أو سبباً من أسباب عدم الصلاحية لنظرها ، ولا يكون ثمة سبيل لمنعه من نظر الدعوى إلا بطريق الرد .

(٢٦/٦/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٩ ص ٨٥٣)

٢٢٠٣ - ان رد القاضي عن الحكم هو بطبيعته حق شخصي للخصم نفسه ، وليس لمحاميّه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص .

(٢٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٩ ص ٨٥٣)

٢٢٠٤ - لا يجوز مداعة القاضي لسبب ما يصدره من أحكام إلا بطريق مخصصة للقضاة .

(مصر الابتدائية ١٥/٤/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤)

(ق ٦٦)

مادة ٢٤٩

يتعين على القاضي إذا قام به سبب من أسباب الرد أن يصرح به للمحكمة لتفصل في أمر تنحيه في غرفة المشورة . وعلى القاضي الجزئي أن يطرح الأمر على رئيس المحكمة .

وفيما عدا أحوال الرد المقررة بالقانون يجوز للقاضي إذا قامت لديه أسباب يستشعر منها الحرج من نظر الدعوى أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة

أو على رئيس المحكمة حسب الأحوال للفصل فيه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : نصت المادة ٢٧٠ على الزام القاضى الذى يتبين له قيام سبب من اسباب الرد متعلق به أن يبادر بالتصريح لهيئة المحكمة التابع اليها فى غرفة مشورتها لتفصل فى أمر تنحيه ، فاذا كان سبب الرد متعلقا بقاضى يفصل بمفرده فى الدعوى كالقاضى الجزئى فيعرض أمر التنحي على رئيس المحكمة ، كما أجاز للقاضى اذا قامت لديه اسباب يستشعر منها بخرج فى غير أحوال الرد أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة أو رئيسها حسب الأحوال للفصل فيه .

مادة ٢٥٠

يتبع فى نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

- ألغيت الفقرتان التالية والثالثة بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر فى ١٩٩٢/٦/١ والمشار اليهما فى المادة ٢٥٠ من القانون .

- مدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/٨/٢٨ ، ونشر فى ١٩٧٦/٨/٢٨

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : أما المادة ٢٧٢ فقد نصت على اجراءات الرد والسلطة التى تفصل فيه وهى المحكمة المعروضة عليها الدعوى اذا كان القاضى المطلوب رده عضوا منها أو محكمة الجنب الاستئنافية (المحكمة الابتدائية فى النص الراهن) بالنسبة الى قاضى التحقيق أو القاضى الجزئى ومقتضى ذلك أن يكون الفصل فى الرد فى المواد الجنائية من اختصاص المحاكم الجنائية دائما ، وقد نص على عدم جواز توجيه اليمين للقاضى المطلوب رده واستجوابه لأن هذين الاجرائين لا يتفترقان مع ما للقاضى من مراكز واعتبار خاص وتوجيهها لا يكون فى غالب الأحوال الا لاجراج القاضى وتوجيهه .

مادة ٢٥٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يُقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة امامها الدعوى لتفصل فيه ، ويتبع فى ذلك الاجراءات والاحكام المقررة بقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

واذا كان المطلوب رده قاضى التحقيق أو قاضى المحكمة الجزئية ، فان الفصل فى طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية .

ولا يجوز فى تحقيق طلب الرد استجواب القاضى ولا توجيه اليمين اليه .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ :

١ - تجميعا لكل الأوضاع الناشئة عن الجريمة وتمكيننا لكافة الخصوم بها من المناظرة عن حقوقهم ومنعنا من تعارض الاحكام فقد رؤى اضافة مادة جديدة الى قانون الاجراءات الجنائية برقم ٢٥٨ مكررا تنص على جواز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة امام المحكمة الجنائية التى تنظر الدعوى الجنائية ، وذلك تحقيقا لوحدة الدعوى المدنية من جهة وحتى لا يقوم الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية حجة على المؤمن عند مطالبته بالتعويض .

أمام المحكمة المدنية دون أن يمكن من ابداء أوجه دفاعه من جهة أخرى ، وهي اعتبارات غرض عنها المشروع النظر عما قد يثار عن اختلاف الأساس القانوني لدعوى المضرور قبل المؤمن عن الأساس الذي تقوم عليه الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . والمقصود بالدعوى المدنية قبل المؤمن تلك التي يرفعها قبله المضرور لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة فلا يمتد الى دعوى المسئول قبل المؤمن اذ أن هذه الدعوى إنما تدخل في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية التي تحظر أن ترفع دعوى الضمان أمام المحاكم الجنائية .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر على أن تسرى على المؤمن الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، تسوية بينهما في الحكم في جميع الأحوال سواء أقيمت الدعوى المدنية أم لم تتم تمكينها له من الدفاع عن حقوقه خشية تواطؤ المسئول مع المضرور ، وعلى ذلك تسرى على المؤمن كافة الأحكام المتعلقة بالمسئول عن الحقوق المدنية والواردة في قانون الاجراءات الجنائية سواء في مرحلة الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة أو التنفيذ .

٢ - وتمشيا مع ما اتجه اليه المشروع من جواز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية فقد نص المشروع على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية بما يجوز أن يدخل المؤمن في الدعوى المدنية المنظورة أمام المحكمة الجنائية .

٣ - لوحظ أنه رغم قيام الأحكام الواردة في قانون الاجراءات الجنائية والخاصة بتنحي الضمان وردهم عن الحكم على ذات الأحكام الواردة في هذا الشأن في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما قرره المادة ٢٥٠ اجراءات بأن يتبع في طلب رد المحكمة الجنائية الاجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات المدنية والتجارية ، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد خرج قانون الاجراءات الجنائية على ما هو مقرر في قانون المرافعات في شأن تحديد المحكمة التي تتولى الفصل في طلب الرد فبينما يقرر قانون المرافعات في المادة ١٥٧ بأن يتولى رئيس المحكمة تحديد الدائرة التي تتولى نظر طلب الرد والتي عليها أن تقوم بتحقيقه في غرفة المشورة بعد سماع أقوال طالب الرد وملاحظات القاضى عند الاقتضاء وممثل النيابة عند تدخلها في الدعوى اذ بقانون الاجراءات يخرج على هذا الحكم بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ منه من أن « يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه » ، واذا كانت المغايرة بين الأحكام المقررة في القانونين المذكورين لا مبرر لها ، وكان الحرص على حيطة القاضى والبعد بالأحكام عن الشبهات تقتضى أن يتولى الحكم في طلب الرد هيئة أخرى مشكلة من غير القاضى الذي طلب رده ، فقد رأى تعديل المادة ٢٥٠ المشار إليها بما يحقق هذا الغرض بالنص على أن يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الأحكام

٢٢٠٥ - أنه وإن كان صحيحا أن المحكمة الاستئنافية بعد أن قررت تأجيل نظر الدعوى لمانع لديها عادت بتشكيلها التي كانت عليه فأصدرت في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى حكما المطعون فيه ، إلا أنه

يبين من الاطلاع على محاضر جلسات هذه المحكمة أن ممثل النيابة العامة في الجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن هو نفسه الذي حضر الجلسة الأولى ولما كان ممثل النيابة عضوا متما لتشكيل المحكمة الجنائية فان ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم لصدوره من محكمة ممنوعة قانونا من الفصل في الدعوى يفتى في هذه الحالة تحقيق ما اذا كان المانع قد قام لدى أحد قضاة الهيئة أو لدى عضو النيابة الممثل لها بالجلسة وهو ما يخرج عن وظيفة محكمة النقض .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠)

٢٢٠٦ - قضاء القاضي المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عنه الفصل في الدعوى لاجل معين لا تستنفذ به محكمة أول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الأصلية مما يتعين معه اعادتها اليها .

(١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٧ ص ٦٦٢)

٢٢٠٧ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية الى أن يحكم فيها نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ مرافعات التي أحال عليها قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان الى توزيع العدالة ، ولا يغنى عن ذلك كون طلب الرد قد قضى فيه استثنائيا بالرفض ، اذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك .

(١٩٥٩/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٧ ص ٦٦٢)

٢٢٠٨ - اذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية فان القانون رسم للمتهم طريقا معيناً يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فان لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٧/١١/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣٨ ص ٨٧٢)

٢٢٠٩ - لم يقصد الشارع من المادة ٢/٢٥٠ اجراءات جنائية أن

يخالف القاعدة الأصلية التي وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل في طلب الرد ، وإنما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب ما دام القاضى الجزئى بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ ص ٢٠٢)

٢٢١٠ - المقصود في المادة ١/٢٥٠ اجراءات جنائية فيما نصت عليه من اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الاجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما اجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ ص ٢٠٢)

٢٢١١ - طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة الجنايات فان نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥)

٢٢١٢ متى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد أن طلب المتهم رد رئيس الدائرة فان هذا الاجراء من المحكمة لا عيب فيه ما دام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت علما بهذا بحصول هذا التقرير .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥)

٢٢١٣ - ان قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة عن نظر الدعوى .

(١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٥ ص ٦٢٢)

٢٢١٤ - اذا كان ما جاء بوجه الطعن من أمور ينسبها الطاعن الى

تقاض من الهيئة التي أصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسلاً ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب من الأسباب التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى ، وكان لم يسلك سبيل الرد الذي رسمه القانون فان ذلك الذي أثاره لا يقبل أمام محكمة النقض .

(١٤/٤/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٦ ص ٧٠٤)

٢٢١٥ - الرد خصومة بين طالب الرد والقاضي ترمى الى تقرير وجوب الزام القاضي بالتنحي وعدم صلاحيته لنظر الدعوى ، وهي خصومة ذات طبيعة قضائية وليست متعلقة بالنظام العام .

(١٧/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨ ص ٨٨)

٢٢١٦ - ان لرد القاضي عن الحكم في الدعوى اجراء رسمه قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، فليس يكفي لتحقيق هذا الاجراء مجرد ابداء الطاعن رغبته في رد أحد أعضاء المحكمة واثبات ذلك بمحضر الجلسة .

(٢٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٥ ص ٨٤٢)

٢٢١٧ - ان المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد القاضي عن نظر دعوى جنائية ، لأن القانون يقضى بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، واذا كانت تشتمل جملة دوائر فالدائرة المختصة هي التي قدمت اليها القضية الأصلية ، وأن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها لو كانت منفية للخصومة في دعوى الرد الا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها .

(٩/١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٧٤ ص ٢٢١)

٢٢١٨ - المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية

بالحكم فى طلب رد قاضى المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المرفوعة اليها ، وذلك لأن القانون يقضى بأن المحكمة التى تفصل فى طلب الرد هى المحكمة المرفوعة امامها القضية الأصلية ، فاذا كانت هذه المحكمة تتكون من جملة دوائر فالدائرة المختصة تكون هى المقدمة اليها القضية الأصلية واذا كان المطلوب رده قاضى محكمة جزئية فالفصل فى رده يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة بهيئة جنح ومخالفات مستأنفة ، والحكم الذى تصدره لا يكون قابلا للاستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها أية هيئة تستأنف امامها أحكامها .

(١٠/٣/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦ .

ص ٤١٧)

٢٢١٩ - الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية - على اعتبار أنها أحكام صادرة فى مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة للنظر فى الدعوى الأصلية - لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك لأن هذه الأحكام وان كانت تنهى الخصومة فى أمر الرد الا أنها لا تنهى فى الدعوى الأصلية التى تفرع عن الرد عنها ، وطبقا للقواعد العامة لا يكون الطعن فيها جائزا الا مع الحكم النهائى فى الدعوى الأصلية .

(١٠/٣/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦ .

ص ٤١٧)

٢٢٢٠ - لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان اجراءات المحاكمة اذا كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بغيره من المتهمين واذن فاذا كان لأحد أعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمتهم آخر أن يطعن ببطلان اجراء من اجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ مرافعات ، فيخبر زميله بغرفة المشورة بهزم الصلة كى يحكم بلزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى .

(١٦/٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٨ .

ص ٦١٩)

٢٢٢١ - الطعن فى الحكم بمقولة أن أحد قضاة الهيئة التى أصدرته

كان من قبل دخوله القضاء مخاميا ، وكان وكيلا عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل الواجب ادعاؤه في الميعاد القانوني وبالطرق المقررة لرد القضية .

(١٩٣١/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩

ص ٤٢)

الفصل الخامس

فى الادعاء بالحقوق المدنية

مادة ٢٥١

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥ ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية .

ويحصل الادعاء مدنيا بإعلان المتهم على يد محضر ، أو بطلب فى الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضرا ، والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلباته إليه .

فاذا كان قد سبق قبوله فى التحقيق بهذه الصفة ، فأحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة تشمل الدعوى المدنية .

ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية ، والا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله .

- تقابل المادة ٦٤ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : تبين المادة ٤٤ من لـه الحق فى الادعاء مدنيا والوقت الذى يقبل فيه هذا الادعاء وكيفية حصوله . وقد جاء فيها حكم جديد وهو أنه لا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية ، أى يجب أن يكون مستعدا للمرافعة عند قبوله مباشرة مدعيا بحق مدنى .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : استبدلت بعبارة حتى تتم المرافعة عبارة حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة ، لأن النص الاصل لهذه المادة يتفق مع نص المادة ٦٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى فى باب محاكم الجنج وقد قرر الشراح أنه مع عدم وجود نص فى هذا الباب بموجب إصدار قرار باقفال باب المرافعة فإن المرافعة لا تتم إلا بانتهاء القضية فعلا ، وذلك بإصدار حكم يخرجها من سلطة القاضى أى بإصدار الحكم بالإدانة أو بالبراءة أو عدم الاختصاص ، والى هذه اللحظة يجوز للمدعى أن يدخل فى الدعوى ولو كانت المحكمة قد انتهت من سماع الشهود وأقوال الخصوم وأجلت الدعوى للنطق بالحكم .

لذلك رأت اللجنة أن ينص صراحة على أن المدعى بالحق المدني يجوز له الدخول في الدعوى ما دام أنه لم يصدر قرار باقفال باب المرافعة . فلذا صدر القرار فلا يقبل دخوله ولو كانت القضية تأجلت للمداولة في الحكم . واستتبع ذلك النص صراحة في المادة ٢٧٨ من مشروع اللجنة على أن المحكمة بعد سماع الشهود وأقوال الخصوم تصدر قرارا باقفال باب المرافعة ثم تصدر حكمها بعد المداولة وإذا كانت الدعوى المدنية ليست صالحة لأن تنظر فورا مع الدعوى الجنائية بأن طلب المدعى تأجيلها عند دخوله لإحضار مستندات أو إذا رأت أن الفصل فيها يستلزم اجراءات يترقب عليها ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فللمحكمة أن تحكم بعدم قبوله وتنظر الدعوى الجنائية ، وأمامه باب المحاكم المدنية مفتوح دائما للحصول على حقوقه المدنية . ولايضاح هذا المعنى تماما أضلفت اللجنة على هذه العبارة الفقرة التالية :

الأحكام

٢٢٢٢ - المجنى عليه هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف اليها الشارع .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٧ ص ٤٤٥)

٢٢٢٣ - كل ما من شأنه المساس بحقوق المدعى المدني يجب أن يكون مبنيا على نص صريح لا آتيا من طريق القياس .

(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٤٢)

٢٢٢٤ - أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية عن الأشياء ، إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته .

(١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥)

٢٢٢٥ - الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ، وعن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة المطلوب المحاكمة عنها ، فإذا كان نتيجة لطرف خارج عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها فلا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحكمة لأن قضاءها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل التوسع ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية

إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها حتى يظل القضاء الجنائي بمعزل عن حدة النزاع وتقاديا من التطرق الى البحث فى مسائل مدنية صرف .

(١٩٧٤/٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠)

٢٢٢٦ - انه وان كان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية الا أن القانون أباح استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية حتى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

٢٢٢٧ - تختص المحكمة الجنائية بنظر دعوى المدعى بالحقوق المدنية إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .

(١٩٩٣/٤/١٨ ط ١٢٤٩٩ س ٥٦ ق)

٢٢٢٨ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم . وكانت المحكمة قد برأت المطعون ضدهم من تهمة احداث عاهة مستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها فى حقهم ، فان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض عنها ، لأنه ليس بدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب اليه .

(١٩٨٥/٤/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩٠ ص ٥٣٥)

٢٢٢٩ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المسمى أن يكون هناك اخلال بمصلحة

مالية للمضرور .

(١٩٧٠/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٤ ص ٧٣٩)

٢٢٣٠ - من المقرر أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك اخلايا بمصلحة مالية للمضرور، وأن يكون هذا الضرر محققا فاذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة ، فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصته بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

(١٩٨٧/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٧ ص ٨١١)

٢٢٣١ - لما كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة من ضرر وقع للمدعى من الجريمة ، فاذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عنها سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ولما كان الحكم بالبراءة بنى على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحيث تدور حول عدم الوفاء بالقرض وقد ألبست ثوب جريمة التبيد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فان القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم مع الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٩٣/١/١٣ ط ١١٦٦ س ٦٠ ق)

٢٢٣٢ - أباح القانون استثناء رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة . فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عنها سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الجنائية ، فثبت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية أساسه أن الواقعة منازعة مدنية بحيث يوجب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

(١٩٧٠/٣/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٨ ص ٣٢٥)

٢٢٣٣ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم .

(١٩/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤)

٢٢٣٤ - الادعاء بالحق المدني الذي نصت عليه المادة ٥٤ ت.ج لا يقتصر جوازه على شخص المجنى عليه ، بل هو جائز أيضا لكل شخص آخر ناله ضرر من وقوع الجريمة ، ومن ثم فانه اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ عقوبات بواسطة مصادمة سيارة فليسيد المجنى عليه أن يدعى بحق مدني عن ماله الذي كان مع خادمه وقت حصول المصادمة .

(المنشية الجزئية ١٩٢٥/٥/٦ المجموعة الرسمية س ٢٦

ق ٩٤)

٢٢٣٥ - اذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدني وان السند الذي يتمسك به الطاعن متنازع في صحته فانه لا يكون قد أخطأ .

(١٤/٤/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٨ ص ٧١١)

٢٢٣٦ - ان التعويض المدني الذي تقضى به المحاكم الجنائية يجب أن يكون مبنيا على ذات الواقعة المعروضة على المحكمة المطلوب المحاكمة على أساسها فاذا رأت المحكمة أن المدعى بالحق المدني لا يستحق تعويضا على هذا الأساس فلا يكون لها أن تقضى له بتعويض على أساس آخر ، وذلك لأن قضاءها في الدعوى المدنية استثنائي لا يقبل التوسع .

(١٩٤٠/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٨ ص ٩٣)

٢٢٣٧ - ان المدعى بالحق المدني لا يملك استعمال حقوق الدعوى العمومية وانما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في تبعيتها لها .

(١٩٣٣/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٥٠

ص ٢٠٠)

٢٢٣٨ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، انما أباح القانون رفعها الى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وهذه الإباحة الاستثنائية الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها يقدرها فقط بلا توسع فرفع الدعوى المدنية للمحكمة الجنائية كمقتضى المادة ٥٤ تحقيق جنايات لا يكون الا فى صورة ما اذا كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، ومفهوم النص أن الضرر اذا لم يكن ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الحق المدنى المطلوب .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٢

ص ٤٥٣)

٢٢٣٩ - الدعوى المدنية ترفع فى الأصل أمام المحاكم المدنية ويباح رفعها استثناء الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الحاطىء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ويكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢)

٢٢٤٠ - من حق ابنة المجنى عليه المطالبة بالتعويض عما أصابها من ضرر شخصى من جراء وفاة أبيها ، بصرف النظر عن حقها فى الميراث .

(١٩٨٧/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٤ ص ١٠١٥)

٢٢٤١ - متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم ادعوا مدنيا بصفتهم ورثة والد المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها مخالفة بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم .

(١٩٧٠/٦/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨٩ ص ٨٠٨)

٢٢٤٢ - لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها ، وانما يدخل فيها بصفته

مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه ،
 فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في تبعيتها لها .
 (١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣)

٢٢٤٣ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة
 أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم الا اذا كان التعويض
 مبنيا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فاذا تبين للمحكمة
 الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الخاطيء المكون لهذه الجريمة لم يثبت
 وجود صلة المتهم به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها
 مهما يكن قد صبح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ما دام المستول الحقيقي
 عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى بالطريق القانوني .
 (١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٦ ص ١٦٩)

٢٢٤٤ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن
 وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صبح عندها أنها
 وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى بالطريق القانوني .
 (١٩٥٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٢ ص ١٥٣٦)

٢٢٤٥ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن
 وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض
 عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صبح عندها
 أنها وقعت من غيره ما دام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق
 القانوني .

(١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٤
 ص ٢١٣)

٢٢٤٦ - اذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على
 الطاعن تعويضا عن الضرر الذي أصاب المَطعون ضده في جريمة القتل الخطأ
 التي كانت مطروحة أمام محكمة الجَنج للفصل فيها ، وكانت المحكمة الجزئية
 قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة ، اذ لم يرتكب خطأ ولا
 اهمالا ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وبما

افتترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فانها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها فاذا استأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلا والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص ، وكانت المادة ٤٠٥ اجراءات على غرار المادة ٤٠١ مرافعات تجيز الاستئناف في هذه الحالة لانعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد تفاضت عن هذا الدفع فلم تتعرض له ولم تناقشه ولم ترد عليه وقضت بعدم جواز الاستئناف بمقولة أن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا فانها تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٥ ص ٧٠٣)

٣٢٤٧ - ان المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية الا اذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطي المرفوعة به الدعوى باعتباره مكونا لجريمة ، واذن فاذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ورفضت الدعوى المدنية على اساس أن الموضوع لا جريمة فيه ، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أسس الاخلال بالتعاقد الذي قالت بحصوله واخلال أحدهما به ، فانها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٧ ص ٢٢٥)

٣٢٤٨ - اذا كان الحكم مع قضائه ببراءة المتهم من تهمة الاصابة الخطأ المسندة اليه لانعدام الخطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤسسا لقضائه هذا على المسؤولية التعاقدية الناشئة عن النقل فانه يكون قد خالف القانون لأن الفعل الذي رفعت الدعوى عنه لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث .

(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٥ ص ١١٩٢)

٣٢٤٩ - لكل مجنى عليه الحق في أن يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائي ، واذا لما فعل ذلك اعتمادا على أن الدعوى العمومية مرفوعة فعلا من جانب النيابة العامة فقد حق له السير في دعواه المدنية لدى المحكمة

الجنائية وحق على هذه المحكمة الجنائية - وقد ارتبطت بالدعوى - أن تسير في نظرها الى النهاية ولو ظهر في أثناء السير أن الدعوى العمومية قد سقطت فاذا لم يكن ثمة دعوى جنائية قائمة بسبب انقضاء المدة المقررة لسقوطها فإنه لا يجوز للمجنى عليه أن يلجأ مباشرة الى القضاء الجنائي ، بل له اذا شاء أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وحدها .

(١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٥

ص ٢٨٤)

٢٢٥٠ - اذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجنج تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فان محكمة الجنج يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية ، أى انها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك اذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية .

(١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٢

ص ٢٥٩)

٢٢٥١ - جريمة الاعتیاد على الاقراض بالربا الفاحش لا يجوز الادعاء فيها مدنيا أمام المحاكم الجنائية سواء كان المجنى عليه قد تعاقد على قرض ربوى واحد أو أكثر ، لأن القانون لا يعاقب على الاقراض فى ذاته وانما يعاقب على الاعتیاد على الاقراض وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين .

(١٩٨٥/٥/٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٠٥ ص ٥٩٧)

٢٢٥٢ - اذا كانت القروض الربوية المتعددة التى تتكون منها جنحة الاعتیاد على الاقراض بالربا قد أقرضت لشخص واحد كان لهذا المقترض أن يدعى بالحق المدنى أمام المحكمة الجنائية التى تنظر فى الجنحة .

(دمیاط الجزئية ١٩١٧/٨/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٩

ق ٤٦)

٢٢٥٣ - اذا عرض المتهم على المدعى المدنى فى دعوى جنائية مبلغ التعويض الذى طلبه ومصاريف الدعوى المدنية أصبح المدعى المدنى لا صفة

له تسمح بدخوله خصما في الدعوى ، ولا يكون الحال كذلك إذا عرض عليه مبلغ التعويض فقط .

(المنصورة الجزئية ١٩٠١/٢/٨ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٢٥)

٢٢٥٤ - إفصاح المدعى بالحقوق المدنية عن اقتضائه كل حقوقه ، يجعل دعواه المدنية غير ذات موضوع .

(١٩٩٣/٤/٢٦ ط ١٥٧٣٨ س ٥٩ ق)

٢٢٥٥ - يجوز العدول عن الاقرار العرفي المتضمن تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه المدنية .

(١٩٩٣/١/١٧ ط ١٨٤٤٥ س ٥٩ ق)

٢٢٥٦ - إذا اتفق أهالي بلدين على المضاربة معا ومات أحدهم أثناء المضاربة فلا حق لورثته في مطالبة من قتلوه بتعويض لأنه هو الذي عرض نفسه باختياره للقتل باشتراكه في المضاربة .

(استئناف ١٩١٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٦٥)

٢٢٥٧ - لا محل لطلب تعويض من المدعى عليه بسبب إهمال وقع منه إذا كان وقع من المدعى نفسه إهمالا مساو للأول . طلب شخص من مصلحة السكة الحديد تعويض ضرر حصل له من مصبادة وقعت بسبب إهمال من المصلحة فرفض طلبه بناء على أنه كان موجودا خارج باب العربات أثناء سير القطار الأمر المخالف للوائح السكة الحديدية .

(استئناف ١٩٠٧/١٢/٩ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٤٨)

٢٢٥٨ - ليس للمحكمة الجنائية أن تحكم في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية إذا سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، لأن دعواه في هذه الحالة يلزم رفعها أمام المحكمة المدنية .

(١٩٠٧/٢/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٧٤)

٢٢٥٩ - لا يحق لمن أدبت اليمين الحاسمة للنزاع بناء على طلبه

أمام المحاكم المدنية أن يقيم نفسه أمام المحاكم الجنائية مدعيا بحقوق مدنية ضد من أدى هذه اليمين .

(مضر الابتدائية ١٨٩٥/٢/٩ الحقوق س ١٠ ق ١٨ ص ٥٣)

٢٢٦٠ - للنيابة الحق في أن ترفع الدعوى العمومية وتطلب كذب اليمين أيا كان نوعها فإن كانت حاسمة لم يجز لمن أدبت بطلبه أن يدخل مدعيا مدنيا في الدعوى المذكورة .

(جنح دشنا ١٨٩٩/٦/١٧ الحقوق س ١٤ ق ١٠٤ ص ٤٦٥)

٢٢٦١ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنه بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي شلح به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون .

(١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٠ ص ٦٦٧)

٢٢٦٢ - ان النصوص الواردة في قانون تحقيق الجنايات التي تخول للمحاكم الجنائية الحق في الحكم بتعويضات مدنية يجب أن تفسر بما لا يخرج عن القاعدة القانونية المتبعة وهي أنه ليس للخصوم أن يغيروا اختصاص المحاكم بمحض اختيارهم . فلذلك لا تصير المحكمة الجنائية مختصة بنظر دعوى مدنية محضة بمجرد اتهام شخص بتهمة لا أثر للجريمة فيها .

(١٩١٤/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٥٩)

٢٢٦٣ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه

الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . واذن فمتى كان الحكم قد قضى بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التى رفعت عنها الدعوى العمومية ، وهى جريمة القتل والاصابة الخطأ فانه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض من ٥ ق ٧٣ ص ٢١٥ ، ١٤/٦/١٩٥٤ ق ٢٥٠ ص ٧٦٣)

٢٢٦٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض فى الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيارة المدعى بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسئولين عن الحقوق المدنية لها لا بسبب الفعل المرفوعة به الدعوى العمومية وهو مصادمة تلك السيارة للمجنى عليه الذى كان يقف بجوار سيارة المدعى بالحقوق المدنية فانه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٥٣/٣/٢٤ أحكام النقض من ٤ ق ٢٣٥ ص ٦٤٥)

٢٢٦٥ - اذا كان ما طلب المدعى بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة به الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة فان القضاء برفض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون فى شيء .

(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض من ٢ ق ٣٦٩ ص ١٠١٧)

٢٢٦٦ - الأصل فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ، ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل الا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة اليها باعتبار أن ذلك متفرع عن اقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض بها . واذن فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذى تحاكمه مهما يكن قد صرح عندها أنها

وقعت من غيره ما دام الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(١٩٥١/٢٦/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٢ ص ٥٨٩)

٢٢٦٧ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين المتنازع عليها فان اختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة ، ثم ان من حقها أن تتخلى عن الدعوى المدنية اذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى اجراء تحقيقات خاصة لا تتفق مع طبيعة مهمتها .

(١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٤

ص ٥٨٨)

٢٢٦٨ - انه لكى تخول المحكمة الجنائية الحكم فى الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم مع الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذى تسبب فى وقوعه للمدعى بالحقوق المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئا عن العمل الجنائي محل المحاكمة . فاذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه سرق أوراقا مملوكة لبنك معين فقضت المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأقرت ذلك ولكنها حكمت فى ذات الوقت على المتهم بتعويض على أساس أنه استعمل بلا حق صور أوراق خاصة بالبنك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها الى المحكمة الجنائية فى دعوى مرفوعة عليه للاستفادة منها فى براءته غير مبال بما يترتب على ذلك من أضرار بمصلحة صاحبها فتحكمها هذا يكون خاطئا اذ الاستعمال الذى أشارت اليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بشأنه الدعوى العمومية والتي استقرت محكمة الموضوع على أنه منعدم من الأصل .

(١٩٤٦/١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤ ص ٤٣)

٢٢٦٩ - لا يجوز لأحد أن يدخل مدعيا بحق مدنى فى دعوى جنحة الاعتياد على الاقراض برضا فاحش لانتفاء حصول ضرر ما لأحد من هذه الجريمة ، لأن الاقراض فى ذاته لا عقاب عليه قانونا ، وانما العقاب هو على الاعتياد نفسه أى على وصف خلقى اتصف به المقرض اثر مقارفته الفعل الأخير الذى تحقق به معنى الاعتياد ، وهذا الاعتياد هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقترضين به ، اذ هو وصف معنوى يثبت قائم بذات الموصوفين ملازم لماهيته يستحيل عقلا أن يضر بأحد لا من هؤلاء المقترضين ولا من غيرهم . ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضررا ولا أن

يطلب بسببه تعويضاً لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية ، وإنما الضرر الذى يصيب المقترضين لا ينشأ إلا من عملية الاقتراض المادية ، وهو ينحصر فى قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية ، فالدعوى به إنما هى دعوى استرداد هذا الزائد الذى أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهى دعوى مدنية ناشئة عن شبهة جنحة من شأنها ألا ترفع إلا إلى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٢ ص ٤٥٣ ، ١٩٣١/٢/٢٢ ج ١ ق ١٨٩ ص ٢٤٧ ، ١٩٣٥/٦/١٠ ج ٣ ق ٣٨٧ ص ٤٩٨ ، ١٩٤٥/٤/٢ ج ٦ ق ٥٣٤ ص ٦٧١)

٣٣٧ - إذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هى أن المتهم سرق ممتلكات من البلدية فادعى شخص مدنياً ضد المتهم بالمبلغ الذى دفعه له ثمن الممتلكات المسروقة طالباً بالحكم به عليه متضامناً مع المجلس البلدى ، فإنه إذا كان الضرر الذى لحق المدعى بالحق المدنى وأسس عليه دعواه لم ينشأ إلا عن واقعة شراؤه للممتلكات ، وإذا كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة التى ما كانت تؤدى بذاتها إلى هذا الضرر ، إذ كان هذا وذاك لا تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر هذه الدعوى بل يكون واجباً رفعها إلى المحكمة المدنية .

(١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٦ ص ٤٨٩)

٣٣٧١ - ليس للمحكمة وهى تقضى فى جريمة اتلاف زراعة قائمة على أرض مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر المباشر الناشئ عن الاتلاف إنما يصيب صاحب الزراعة التى أتلقت وهو المستأجر . أما مالك الأرض فإن كان هو الآخر يصيبه ضرر فأنما يكون ذلك عن طريق غير مباشر ، وبذلك لا تكون له صفة فى رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض الضرر الذى يكون قد لحقه ، فإن هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصياً دون غيره .

(١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢١ ص ٦٧٥)

٣٣٧٢ - ان الضرر الذى يصلح أساساً للمطالبة بالتعويض أمام

المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ، فإذا لم يكن الا نتيجة ظرف لا يتصل بالجريمة الا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويضه بتدخل المدعى به في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العامة او يرفعها مباشرة . واذن فاذا كان الضرر الذي بنى الحكم عليه قضاءه بالتعويض غير ناشئ عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى لأن سببه إنما هو منافسة المتهمين للمدعى في تجارة الاسبرين يبيعهم في السوق اسبرينا مقلدا على أنه من ماركة باير ، فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساسا للحكم بالتعويض في الدعوى الجنائية ، اذ هذه المنافسة مهما كان اتصالها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فانها أمر خارج عن موضوع الاتهام والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها اذ هي لم يضر بها مباشرة الا الذين وقع عليهم النصب بشرائهم الاسبرين المقلد .

(١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية نج ٥ ق ١٧١)

(ص ٢١٧)

٢٢٧٣ - الزوج الذي يقتل زوجته هي ومن يزني بها بعد ترصده لهما ليعاجنهما أثناء تلبسهما بالزنا لا يعد معذورا في حالة ما اذا كان الاختفاء والترصد بعد تأكد الزوج وثبته من خيانة زوجته تأكدا لا يشوبه ريب ، لأن الدافع الى القتل في هذه الحالة هو الانتقام والتشفى من الزاني عن فعل سابق ولم يكن الا ايجادا للفرصة الموصلة لهذا الغرض ، وانما يعد الزوج معذورا طبقا لأحكام المادة ٢٠١ عقوبات اذا قتلها وكان الاختفاء نتيجة شكه ورغبة منه في الوقوف على الحقيقة ، لأن الدافع على القتل اذ ذاك هو التأثير الفجائي والانفعال النفسى لرؤية ما لم يكن مصدقا به مما يضيع الرشد . وفي هذه الحالة لا حق لورثة الزاني المقتول في المطالبة بأى تعويض مدنى لأن القتل انما قد عرض نفسه بطوعه واختياره لخطر القتل المباح قانونا .

(١٩٢٥/١١/٣ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٧)

٢٢٧٤ - بلغ أحد الأفراد عن جريمة ضد قانون القرعة العسكرية ، ثم أقام نفسه مدعيا مدنيا في الدعوى الجنائية مطالبا بتعويض لما أداه من الخدمة في القضية ، ولأنه كان عرضة لأن يجاكم عن تهمة البلاغ الكاذب اذا لم تثبت الواقعة التي بلغ عنها . فحكمت المحكمة بأن لا حق له في طلب

التعويض عن ذلك .

(١٩١٨/٢/٢ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٣٨)

٢٢٧٥ - المحاكم الجنائية غير مختصة بالحكم بالتعويضات التي يطلبها المدعى بالحق المدني اذا كانت التهمة غير مبنية على فعل ذي صفة جنائية ، بل كان النزاع مدنيا محضا .

(١٩١٧/١١/١٠ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٤)

٢٢٧٦ - الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي .

(١٩٧٤/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧)

٢٢٧٧ - ليس الضرر الذي يلحق الأم من جراء قتل ابنها الطفل أدبيا فقط بل يصيبها ضرر مادي أيضا لأنها تفقد عضدا يعينها في المستقبل . ولها الحق دائما في طلب التعويض عما أصابها من الضرر الأدبي والمادي ولو كان القاتل والد الطفل القتل .

(استئناف ١٩١٥/٥/٣١ المجموعة الرسمية س ٩٧ ق ١٧)

٢٢٧٨ - الضرر الأدبي يتسع لكل ما يصيب مصلحة غير مالية للمضروب .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ٤٥٤١ س ٥٨ ق)

٢٢٧٩ - التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجني عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخص مقصور على المضروب نفسه لا يتعداه الى سواه ، كما أنه لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

(١٩٨٧/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٧ ص ٨١١)

٢٢٨٠ - يصح أن يكون الضرر المعنوي أساسا للحكم بالتعويض ، ومثال ذلك الضرر الذي يلحق الأب بسبب موت ابنه .

(استئناف ١٩١٠/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١١١)

٢٢٨١ - من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققاً .

(١٩٦٨/١٢/٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١١ ص ١٠٤٢)

٢٢٨٢ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .

(١٩٥٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٢٢٨٣ - أن احتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التعويض بل يلزم تحققه .

(١٩٥٥/٣/٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٨٩ ص ٥٨٢)

٢٢٨٤ - تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد بما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد على أية حال .

(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٨٠ ص ٨٩٩)

٢٢٨٥ - مسألة توفر الصالح لجواز الادعاء بالحق المدني مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ، قد يكون لأخت القتل صالحاً كافياً للادعاء بالحق المدني ولو لم تكن وارثة له .

(١٩١٣/٥/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٣٠)

٢٢٨٦ - إذا أقام شخص نفسه مدعياً مدنياً بصفته وارثاً للمجنون عليه في حادثة قتل وأنكر عليه المتهمون صفته هذه ولم يقدم دليلاً لاثباتها جاز للمحكمة أن ترفض بحق طلبه وله أن يقيم دعواه أمام المحكمة المدنية .

(١٩٠٨/١١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨٢)

٢٢٨٧ - المحكمة - في صدد بحثها الدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه إثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ أن الأمر في ذلك كله موكل إليه ليدل على التعويض الذي يطالب به بالكيفية.

التي يراها :

(١٦/١٠/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ٧٩٧)

٢٢٨٨ - من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخص مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه الى سواء ، كما لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ مدني الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة .

(١٥/١/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨ ص ٣٦ ، ٢٠/١/١٩٥٨ س ٩ ق ١١ ص ٥١)

٢٢٨٩ - الأصل في التعويض عن الضرر المادي أنه اذا ما ثبت الحق فيه للضرور فانه ينتقل الى خلفه فيستطيع وارث الضرور أن يطالب بالتعويض الذي كان لمورثه أن يطالب به لو بقي حيا . أما التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه فانه شخص مقصور على الضرر نفسه ، فلا ينتقل الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ، والا فانه لا ينتقل الى ورثته بل يزول بموته .

(٩/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٠ ص ٤٢٠)

٢٢٩٠ - لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه الا اذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالا في العلاج ، أما اذا كان الضرر الذي جعله المدعي بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه ، فان هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل الى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ مدني .

(١٣/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٢٢٩١ - اذا توفي المجنى عليه بعد وقوع الجريمة فاما أن يكون قد بلغ عنها قبل وفاته أو لم يبلغ ، فان كانت الحالة الأولى تكون حقه في التعويض وفي المطالبة به ، وينتقل ذلك الحق الى ورثته بعد وفاته ، ويكون

لهم أن يدعوا به اما بالطريق المدني أو أثناء المحاكمة الجنائية ، فإن كانت الحالة الثانية فالأمر بخلاف ذلك .

(بنى سوييف الابتدائية ١٩٢٢/٣/٢ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٢٨)

٢٢٩٢ - الحق المخول لورثة القتل في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقهم يسمى قابِل للتجزئة ، أي أنه خاص بكل وادث على حدته وبنسبة الضرر الذي لحقه شخصا ، فلذلك إذا حكم لبعض الورثة بالتعويض في دعوى سابقة فهذا لا يتمتع ببقية الورثة من رفع دعوى أخرى يطلبون فيها تعويضا عما لحقهم هم أيضا من الضرر .

(استئناف ١٩١٤/١/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٥)

٢٢٩٣ - صفة الوراثة ليست كافية بمفردها للحكم بالتعويض بل على النوازث أن يثبت الضرر المادى الذى لحقه بسبب قتل مورثة .

(استئناف ١٩١٤/١/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٥)

٢٢٩٤ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئا مباشرة عن الضرر الذى خلفته الجرائم المرفوع بها الدعوى الجنائية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية صندوق التوفير على أعمال موظفيه ، فإن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها حيث ينبغى أن يكون التعويض المدعى به أمام المحكمة الجنائية مترتبا على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتيبا مباشرا ، وحيث تنتفى السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فإن الاختصاص بالفصل فى التعويض ينعقد للمحاكم المدنية .

(١٩٦٣/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٥ ص ٩٥٤)

٢٢٩٥ - شروط الضرر المسبوغه لرفع الدعوى المدنية ثلاثة :
(١) أن يكون الضرر شخصا (٢) ومباشرا (٣) ومحققا ، فإذا انعدم توفر أحد هذه الشروط كانت الدعوى المدنية غير مقبولة . وكما يكون الضرر ماديا يكون أدبيا . فإذا ادعى مدير محل تجارى بصفته الشخصية على متهم بتبديد مبالغ قام بتحصيلها لحساب المحل بسبب ما لحقه من الضرر

الذى قد ينشأ عن تسجيل سوء الإدارة عليه ، كانت الدعوى غير مقبولة ، لأن الضرر لم يقع عليه ولا على ماله بل وقع على أصحاب المحل . والضرر المباشر فى هذه الحادثة من الوجهة المادية هو ضياع المال ومن الوجهة الأدبية ضياع الثقة فى معاملة المحل عند العملاء ، وكلا الضررين عائد على المحل لا على مديره . وليس لأحد أن يدعى مدنيا لضرر أصاب غيره إلا اذا كان وكيلاً عنه وكالة تعاقدية أو قانونية كالولى والوصى وغيرها .

(المنشية الجزئية ١٩٣٣/١/٤ المجموعة الرسمية س ٣٥ ق ٤٧)

٢٢٩٦ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فاذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار فى ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .

(١٩٥٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٢٢٩٧ - الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحكمة الجنائية ، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها . والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(١٩٨١/٤/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٢ ص ٣٤٦)

٢٢٩٨ - المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا ، ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٨١/١٢/٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٥ ص ١٠٤٩)

٢٢٩٩ - اذا كانت المحكمة قد قضت بالزام الطاعن بالتعويض

المدنى فى الوقت الذى استقرت فيه على أن الفعل الجنائى بالنسبة له منعيم فى الأصل فالتضمن المطالب به بالنسبة للطاعن يكون عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب بالتعويض عنها ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية ، وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ، ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

(١٧/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٧ ص ٩١٢)

٢٣٠٠ - إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التى نسبت الى المتهم ورفعت بها الدعوى عليه ، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير فى اجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدنى التى تقوم على أساسه .

(٥/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٢ ص ٧٤٤)

٢٣٠١ - ان أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصا ومرتبا على هذا الفعل ومتصلا به اتصالا سببيا مباشرا ، فاذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وانما كان نتيجة ظرف آخر ولو كان متصلا بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها انتفت علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، واذن فالقلق والاضطراب الذى يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية .

(٢٢/٢/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٩ ص ٥٤٥)

٢٣٠٢ - يجب أن يكون المدعى بالحق المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة والا كان من شأن اجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق المدنى ، أن يدخل استعماله فى نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق والنظام العام .

(١/٢/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٠ ص ٤٨٢)

٢٣٠٣ - المادة ٥٤ تحقيق جنايات واسعة النص ، وهى ترخص

لكل من ادعى اصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي ، ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣)

٢٣٠٤ - بما أنه ليس في قانون تحقيق الجنايات نص مخالف لما جاء بالمادة ٢٩٥ مرافعات التي تجيز لغز المتداعين ممن يمكن أن يعود عليهم ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك اما بطلب حضور الخصوم أمام المحكمة أو تقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها لسماع الدعوى ، فمن الواجب اتباع نص هذه المادة في الاجراءات الجنائية .

(كرموز الجزئية ١٩٢٢/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٦٩)

٢٣٠٥ - يكفي في جواز الدخول بصفة مدع مدني أن يكون الشخص الذي يطلب دخوله بهذه الصفة لحقه ضرر من فعل جنائي سواء كان الفعل وقع عليه مباشرة أو وقع على غيره وناله ضرر منه .

(استئناف ١٨٩٩/٩/٢٧ المجموعة الرسمية س ١ ص ٩٧)

٢٣٠٦ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب .

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٣ ص ٣٤٠)

٢٣٠٧ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للمجنى عليه الذي توفي مما لم يججده الطاعنان وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يقدح في صفته وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد أيلولة حقه في الدعوى اليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٥ ص ١١٨٧)

٢٣٠٨ - اذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة فان هذه القرابة تتحقق معها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

(١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٦ ص ١٦٨)

٢٣٠٩ - ان شرط توافر الضرر المادي هو الإخلال يحق أو بمصلحة للمضروب ، وفي اعتداء الجاني على المجنى عليه والقضاء على حياته اخلال جسيم يحقه في سلامة جسمه وصون حياته ، واذا كان الاعتداء يسبق بداهة الموت بلحظة فان المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلا لكسب الحقوق ومن بينها الحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له ذلك الحق قبل الموت فانه ينتقل من بعده الى ورثته فيحقق لهم مطالبة المسئول بجبر الضرر الذي لحق مورثهم من جراء الجروح التي أحدثها به ومن جراء الموت الذي أدت اليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقا على كل انسان الا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا محققا ، بل هو أبلغ الضرر اذ يسلبه أئمن ما يمتلكه الانسان وهو الحياة ، والقول بغير ذلك وامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب الاصابة مباشرة وبجواز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة مدة بعد الاصابة يؤدي الى نتيجة تتأبى على المنطق ، والا كان الجاني الذي يصل في اعتدائه الى حد الاجهاز على صحته فورا في مركز يفضل ذلك الذي يقل عنه خطورة فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت .

(١٩٦٧/٣/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥)

٢٣١٠ - اذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع أخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله أن المدعية بالحق المدني - وهي الوصية على أولادها القصر - لم تكن طرفا في الصلح فان ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون ، ذلك أن عقد الصلح كغيره من العقود قاصر

على طرفيه وما دام أن العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصى على قصر أخيه ، فإن توقيعه على هذا العقد بصفته وصياً لا يضمن عليه هذه الصفة كما أن أثر العقد لا يتعدى إلى المدعية بالحق المدني .

(١٢/١١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٧٦ ص ٧٢٠)

٣٣١١ - الضرر الذي يتحملة المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا ، وهذا الحق الشخصي وإن كان الأصل أنه مقصور على المضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره ومن بينهم الورثة بوصفهم خلفه العام .

(٢/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٢٩ ص ١٤٢)

٣٣٢٢ - حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(٢٥/١٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٩ ص ١٣٥)

٣٣١٣ - لما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجا عن الجريمة مباشرة ، وكانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذي لحق بهم نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على إصابته التي تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الإصابة الخطأ التي هي موضوع الدعوى الجنائية ، فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ، ويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولائي في شيء .

(٢٩/٤/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧)

٣٣١٤ - ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجا عن الجريمة مباشرة .

(١٥/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٠١ ص ٣٠٠)

٢٣١٥ - متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفي جنيه بالتضامن بين المعلن اليه شخصيا وبين الشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاؤه على الزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاؤه فيها فان الحكم يكون معيبا واجبا نقضه .

(١٩٥٣/٧/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٣٨٨ ص ١٦٥٧)

٢٣١٦ - ان القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى عليه لا تقبل هو قول القانون الرومانى تأسيسا على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لحق بالمورث ويحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته ، أما القانون المصرى فانه لم يأخذ بذلك ، بل رأى أن الحق فى التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانونا .

(١٩٥٠/١٠/٣ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤ ص ١١١)

٢٣١٧ - من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين واذنه ، فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن تنتقل قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تطهير الدفع بما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره ، وانما يتعداه الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ، لما كان ذلك فان صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر اليها الأخيرة فى المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها .

(١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩١ ص ٩٢٦)

٢٣١٨ - ان صلح المجنى عليه قبل وفاته مع ضاربيه لا يؤثر فى حقوق الورثة فى المطالبة بتعويض لما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الاعتداء عليه ، لأن الأساس القانونى لطلب الورثة ذلك التعويض هو الضرر الذى لحقهم من عمل من اعتدى على والدهم ، وليس أساسه وراثتهم

للمحق الذى ثبت لوالدهم قبل وفاته .

(١٩٣٤/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٥

ص ٣٣٩)

٢٣١٩ - اذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذى أصابه شخصيا والذى نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو ، وان كان محررا باسم زوجته فليس فى قبوله بهذه الصفة أية مخالفة للمادة ٥٤ تحقيق جنايات ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا له أم لغيره .

(١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٧

ص ٣١٧)

٢٣٣٠ - ان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية فيصح الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . فالحكم الذى يقضى برفض هذا الدفع بمقولة ان الحق فى التمسك به سقط لعدم ابدائه قبل أى دفع آخر أمام محكمة الدرجة الأولى أو لاعتباره من الطلبات الجديدة التى لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة هو حكم مخطئ فى تطبيق القانون .

(١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٦

ص ٤٨٩)

٢٣٣١ - اذا دخل المقترض مدعيا بحق مدنى ولم يعترض المقترض على ذلك ، لا لدى المحكمة الابتدائية ولا لدى المحكمة الاستئنافية فليس له أن يطعن فى هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض ، فانه شأن متعلق بحقوق فردية خاصة لذوى الشأن فيها أن يأخذوا بها أو أن يهملوها بلا حرج عليهم من قبل النظام العام .

(١٩٣٠/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٢

ص ١٣٧ ، ١٩٣٠/١١/١١ ق ١٢٢ ص ١٦٦)

٢٣٣٢ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة

لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها .

(١٩٧٨/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٦ ص ٥٢٠ ،
١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢ ، ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٢٧
ص ١٥٢ ، ١٩٥٥/١/١١ س ٦ ق ١٣٥ ص ٤٩)

٢٣٣٣ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى فى الدعوى المدنية
الا اذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به
الدعوى ، ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية
أن يقضى فى الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها تبعا لذلك ، أما وقد
قضى برفضها فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه
نقضا جزئيا وتصحيح الحكم فى هذا الشأن .

(١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٦ ص ١٧٦)

٢٣٣٤ - الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هى دعوى
تابعة للدعوى الجنائية فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق
الذى رسمه القانون حتى يصبح تحرك الدعوى المدنية تحركا صحيحا أمام
القضاء الجنائى .

(١٩٦٦/١١/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٨ ص ١١١١)

٢٣٣٥ - لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى
دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فالقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة
لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(١٩٨٧/٣/٣١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨٥ ص ٥١٧)

٢٣٣٦ - سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية يستلزم حتما
سقوط الحق فى اقامة الدعوى المدنية .

(١٩٠١/١١/٩ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٧٩)

٢٣٣٧ - يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة
عندما يوجه اليه طلب التعويض والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى
بالحق المدنى باعلان المتهم بطلباته ، ولا يغنى عن ذلك حضور محاميه اذا كان

متهما في جنحة معاقب عليها بالحبس .

(١٤/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٥ ص ٤٩٠)

٢٣٢٨ - ان حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو على أحد ذويه في الدعوى واشتراكه في الاجراءات التي تمت فيها باعتباره مدعيا بحقوق مدنية ، ذلك لا يمكن عده سببا مبطلا للحكم ولو كان لم يقض له في نهاية الأمر بتعويض وكان السبب هو انعدام صفته في المطالبة بالتعويض .

(٢/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٧

ص ٦٨٧)

٢٣٢٩ - ليس للمحاكم الابتدائية عند الحكم ببراءة المتهم أن تحكم في طلب التعويض اذا كانت صفته مدنية محضة .

(استئناف ١١/١/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٥٨)

٣٣٣٠ - لما كان الأصل طبقا لما تقضى به المادة ٢٥١ اجراءات أنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظور أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من احدى درجات التقاضى فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فانه يجوز للمضور الادعاء مدنيا في المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة لأن المعارضة تعيد القضية الى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من احدى درجات التقاضى بما لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض ، واذ كانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول تدخل المضور مدعيا مدنيا فانها تكون قد خالفت القانون .

(٢٩/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦٦ ص ٩٠٥)

٣٣٣١ - لما كان الأصل طبقا لما تقضى به المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حال كانت عليها الدعوى ، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من احدى درجات التقاضى فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فانه يجوز للمضور الادعاء مدنيا في المعارضة المرفوعة من المتهم أمام محكمة أول درجة لأن المعارضة تعيد القضية الى حالتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من احدى درجات التقاضى

بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض .

(١٩٨٤/١/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤ ص ٣٠)

٢٣٣٢ - حكم المحكمة الاستئنافية القاضى بقبول دخول المجنى عليه بصفته مدع مدنى وبمنحه تعويضا حال نظر الدعوى الجنائية استئنافيا باطل بالنسبة للحقوق المدنية لأن المتهم قد حرم بذلك من حقه فى المرافعة فيما يختص بالتعويض أمام درجتى القضاء وهو أمر مخالف للنظام العام .

(١٩٠٥/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٩٨)

٢٣٣٣ - يجوز للمدعى المدنى أن يقيم نفسه بهذه الصفة فى الجلسة طبقا للمادة ٥٤ جنايات ولو كان المتهم غائبا ولا يمكن الحكم بعدم قبول تدخله بناء على أنه لم يعلن طلباته للمتهم الغائب لأن حقوق هذا المتهم محفوظة بما له من حق المعارضة فى الحكم الغيابى .

(لجنة المراقبة القضائية ١٩١٠/١/٢٦ المجموعة الرسمية س ١١

ق ٢)

٢٣٣٤ - يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحق مدنى فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى تتم المرافعة بالحكم فيها .
أما إذا كان الحكم غيابيا وعارض فيه المتهم فمعارضته تعيد الدعوى لحالتها الأولى وتعيد فيها المرافعة ، وعليه فيجوز للمدعى المدنى إذا لم يكن قد دخل فى الدعوى أن يدخل فى المعارضة بشرط أن يحضر المتهم وتنظر معارضته ، فإن لم يحضر سقطت معارضته واعتبرت كأن لم تكن وعدا الحكم الغيابى حكما قطعيا وتتم به المرافعة ، واذ ذاك تصبح المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى المدنية التى لم ترفع الا أثناء المعارضة .

(مصر الابتدائية ١٩٢٧/٢/١٠ المجموعة الرسمية س ٢٨

ق ٥٠)

٢٣٣٥ - قرار الحفظ الذى تصدره النيابة العمومية لا تأثير له على الدعوى المدنية ، فانه ليس حكما ولا يحوز قوة الشئ المحكوم فيه .

(اللبان الجزئية ١٩٢٤/٢/١٢ المجموعة الرسمية س ٢٦

ق ٩٣)

٢٣٣٦ - لما كانت المعارضة تعيد الدعوى الى ما كانت عليه ،
فللمجنى عليه أن يدعى بالحق المدني لأول مرة عند نظر المعارضة التي رفعها
المتهم .

(كفر الشيخ الجزئية ١٢/١٢/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٩
ق ٥٨٠)

٢٣٣٧ - يختص القاضي الجزئي طبقا للمادة ٤/٢٦ مرافعات
بنظر الدعوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة مهما
بلغت قيمة التعويض المذكور ، وذلك سواء كان طلب التعويض بدعوى
مدنية مستقلة أو قدمه المدعي المدني أثناء نظر الدعوى الجنائية .

(استئناف ٢٨/١٢/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٥٢)

٢٣٣٨ - ليس للمدعى المدني أن يدفع بعدم اختصاص محكمة
الجنح مدعيا أن الواقعة التي اعتبرتها النيابة جنحة هي في الحقيقة جنابة .
(أبو تيج الجزئية ٢٤/٦/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠
ق ٩١)

٢٣٣٩ - القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق في دعوى تزوير
بأن لا وجه لاقامة الدعوى ويؤيد من غرفة المشورة لا يمنع من الادعاء بتزوير
الورقة أمام المحكمة المدنية والسير فيها أمامها .
(بنى سوييف الابتدائية ١٢/١٢/١٨٩٩ المجموعة الرسمية
خص ١٦٩)

مادة ٢٥٢

إذا كان من لحقه ضرر من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثله
قانونا ، جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة
العامة أن تعين له وكيلًا يدعى بالحقوق المدنية بالنيابة عنه . ولا يترتب على
ذلك في أية حال الزامه بالمصاريف القضائية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد جاءت المادة ٤٥ (٢٥٢) بحكم جديد بشأن المجنى عليه

الذى يكون فاقد الأهلية لصغر السن أو العاهة الذى لم يكن له من يمثلته قاتونا فخلت المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية حق تعيين وكيل له بناء على طلب النيابة العمومية ، على ألا يترتب على ذلك الزامه فى أية حال بالمصاريف القضائية .

حکمان

٢٣٤٠ - إذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له ، فى حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر عند المحاكمة اثنتين وعشرين سنة فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية ، وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدنى ، فلا يقبل منه أن ينير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على أن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد ما دام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى اجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعى .

(١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٦ ص ١٩٣)

٢٣٤١ - إذا ادعى المجنى عليه بحق مدنى وكان قاصرا ولم يدفع المدعى عليه بعدم أهليته لرفع الدعوى بل ترفع فى الموضوع وصدر الحكم عليه ، فذلك - لما فيه من قبول للتقاضى مع القاصر - يسقط حقه فى التمسك بالدفع أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن ذا الأهلية إذا رضى بالتقاضى مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه .

(١٩٤٠/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٠٩)

ص ١٩٧)

مادة ٢٥٣

ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغا ، وعلى من يمثلته إذا كان فاقد الأهلية ، فإن لم يكن له من يمثلته وجب على المحكمة أن تعين له من يمثلته طبقا للمادة السابقة .

ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم .

وللنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية ، للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة .

ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه .

- معدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ تحت المادة ٢٥٠ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٥٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر عن المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ، وعلى من يمثله ان كان فاقد الأهلية . فان لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله طبقا للمادة السابقة .

ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم .
وللنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية ، للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة .
ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية .

الأحكام

قواعد عامة

٢٣٤٢ - لا يعد الشخص مسئولاً عن عمل الغير ، أى لا تترتب المسئولية التقصيرية في حق أى شخص عن فعل المتهم الا في حالتين هما في حالة المتبوع ويكون مسئولاً عن أعمال تابعه ، وحالة من تجب عليه رقابة شخص في حاجة الى الرقابة ويكون مسئولاً عن الأعمال الصادرة من هذا الشخص .

(١٩٧٢/٣/١٩٠ أحكام النقض س ٢٤٧ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٢٣٤٣ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركنا في طلب التعويض الأحكام نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء وكانت الطاعنة لا تجادل في انطباق

تأحكام المسؤولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطأ حين استجواب لطلب التعويض على سند من أحكام المسؤولية الناشئة عن الأشياء صحيحا لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسؤولية ، إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية من جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعدو أن يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسؤولية مستمدا من أوراق الدعوى هي مسؤولية الطاعنة عن أعمال تابعيها فإن النعى يكون غير مجد .

(١٩٦٥/١/٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٧ ص ٢٥)

٢٣٤٤ - إذا كان ما أثبتته الحكم في صدد مسؤولية الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية لا يبين منه إذا كان قد أقام مسؤولية هذه الشركة على أساس مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه باعتبار أن هذا الخطأ وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أم أقام مسئوليتها على أساس تقصيرها في وضع نظام محكم لسياراتها مما يسر للمتهم الذي يشتغل عاملا لديها سبيل استعمالها فجعلها الحكم بذلك مسئولة عن الحادث مسؤولية أصلية ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

(١٩٥٤/٦/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٠ ص ٨٠٤)

٢٣٤٥ - الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع عن ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها ، على أن الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصا .

(١٩٨٣/٢/٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٧ ص ٢٠٣)

٢٣٤٦ - متى رفعت الدعوى المدنية الى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه عن فعله الشخصي فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمساءلته عن فعل تابعه والا فانها تكون قد خالفت القانون .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٠ ص ٢٩٩)

٢٣٤٧ - إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن

من الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن تأسيساً على خطئه هو فإنها تكون قد خالفت القانون ، إذا لم تلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى ، وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع أن ترفض الدعوى المدنية الموجبة إلى الطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٥ ص ٣٨٤)

٢٣٤٨ - المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً ، بل يجب أن تحصر في الأحوال التي نص عليها القانون ، وأن تركز على الأساس الذي عدّه القانون مبعثاً لها ، وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقضى بأن الإنسان لا يسأل إلا عن أعماله الشخصية ، وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها .

(١٩٣٤/١١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٠

ص ٢٨٧)

٢٣٤٩ - إذا قصر الحكم في بيانه علاقة المسئول عن الحق المدني بالدعوى ودرجة مسئوليته المدنية وقضى مع ذلك بالتعويض كان حكمه باطلاً واجبا نقضه فيما يتعلق بالتعويض .

(١٩٣٢/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٣

ص ٤٤١)

٢٣٥٠ - المادة ٢٥٣ فقرة أخيرة اجراءات المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للمضرور من الجريمة ادخال المؤمن لديه في الدعوى لمطالبته بالتعويض ، كما أجازت المادة ٢٥٨ مكرراً من ذات القانون رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في القانون .

(١٩٨١/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ١١٧ ص ٦٦١)

٢٣٥١ - مالك الحيوان مسئول بمقتضى المادة ١٥٣ مدني عن تعريض الضرر الناشئ عن الحيوان ، فإذا ادعى أن القوة القاهرة كانت السبب

حتى حدوث الضرر وجب عليه أن يثبت أن القوة القاهرة كانت منشأ هذا الضرر ولا يكفي أن يثبت أنه اتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتلافيه .

(بنى سوفي الابتدائية ١٩١٠/٤/١١ المجموعة الرسمية س ١١)

(حق ١٢٤)

٢٣٥٢ - من أخفى أشياء مسروقة لا يسأل إلا عن تعويض الضرر الناجم عن عمله ، فإذا أخفى مثلاً بعض المسروقات كانت مسؤوليته بالتضامن مع السارق قاصرة على قيمة ما أخفاه .

(المنيا الجزئية ١٩٢١/٨/١١ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٤٩)

٢٣٥٣ - مسئولية مالك الحيوان لا تقتصر على الضرر الذي قد يجده حيوانه للغير بل تتناول أيضاً الأذى الذي يقع منه على الأشخاص الذين هم في خدمة المالك والذين وكل اليهم العناية بالحيوان أو قيادته . وأساس هذه المسئولية هو افتراض خطأ المالك فلا ترفع عنه إلا بإقامة الدليل على وجود قوة قاهرة أو خطأ من المجنى عليه في الحادثة .

(مصر الابتدائية ١٩٢١/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٢٤)

(ق ٤٨)

مقاضاة القاصر

٢٣٥٤ - ان المادة ٢٥٣ اجراءات جنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً ولا حاجة لتوجيهها الى من يمثله الا اذا كان فاقد الأهلية .

(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢)

٢٣٥٥ - الدفء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦)

٢٣٥٦ - الدعوى المدنية التي تقام ضد المتهم نفسه يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغاً أو أن ترفع على من يمثله ان كان فاقد الأهلية .

فاذا كان الثابت أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم وبوشرت اجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين استند الى نص المادة ١٧٣ مدني في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يتعين معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .

(١٩٦٣/٣/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٠ ص ١٣٩) .

٢٣٥٧ - أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ اجراءات جنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فاذا كان ما زال قاصرا فانها توجه على من يمثله قانونا ، ومن ثم فاذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

(١٩٥٨/٣/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٦ ص ١٦٢)

٢٣٥٨ - متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثله قانونا ، وهو في هذه الدعوى والده ، ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانبه من تعيينه ممثلا للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .

(١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٩ ص ٥٠٩)

٢٣٥٩ - اذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان قاصرا وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصيا دون أن توجه الى وليه أو وصيه أو من يمثله قانونا فإن الحكم اذ قضى بقبولها يكون مخطئا .

(١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٣ ص ١١٠٣)

٢٣٦٠ - للمدعى المدني الحق في مطالبة المتهم القاصر بتعويض في الدعوى الجنائية من غير ادخال وليه أو وصيه فيها .

(١٩١٧/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٩)

٢٣٦١ - يجوز للمحاكم الجنائية أن تحكم على القاصر بدون اختصاص
فى شخص وليه أو وصيه بتعويض الضرر الناشئ عن جريمة ارتكبتها .
(مصر الابتدائية ١٩٠٧/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٨
ق ١٠١)

المفلس

٢٣٦٢ - لا مانع قانونا من قبول دعوى التعويض المرفوعة من
المدعى بالحق المدنى على المتهم المفلس دون ادخال وكيل الدائنين فيها ، لأن
الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها ، ومتى كان للمتهم أن
يدافع عن مصلحته فى الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق فى الدفاع عنها
فى الدعوى المدنية .
(١٩٣٧/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١١
ص ٩٧)

مسئولية الراعى

٢٣٦٣ - ان نص المادة ١٧٣ مدنى تجعل الوالد مسئولاً عن رقابة
ولده الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنفه ،
ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشيد ،
وتستند هذه المسئولية بالنسبة الى الوالد على قرينة الاخلال بواجب الرقابة
أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده أو الى الأمرين معا ، ولا تسقط الا
بإثبات العكس ، وعنه ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه
القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لابد
واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية وعلى المسئول وهو الوالد
أن يثبت أيضا أنه لم يسئ تربية ولده .
(١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥ ،
١٩٧١/٤/١٨ س ٢٢ ق ٨٩ ص ٣٦٢)

٢٣٦٤ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدنى يجعل الوالد مسئولاً عن
رقابة ولده الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنفه ، ويقوم
من ذلك مسئولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشيد ، وهذه
المسئولية بالنسبة الى الوالد تستند الى قرينة الاخلال بواجب الرقابة أو الى

افتراض أنه أساء تربية ولده أو الى الأمرين معا وهي لا تسقط الا بإثبات العكس ، وععب ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لابد واقعا لو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية . وإذا كان الوالد هو المسئول فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده ، ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل فى أساس مسئوليته وفوض الراى للمحكمة فى تقدير مداها فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٦/١٠/١٩٦٢ أحكام النقض ش ١٣ ق ١٥٩ ص ٦٤٠)

٢٣٦٥ - إذا كان يبين مما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذى وقع كان مفاجئا أثناء عبث المجنى عليه هو والمتهم وهما صديقان وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاما ، فلم يكن حدوثه راجعا الى نقص فى الرقابة من جانب الطاعن على ابنه المتهم ، ومع ذلك قضى الحكم بمسائلة الطاعن مدنيا على أساس الخطأ المفترض وأن المتهم ما دام قاصرا فان رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنعه من ايقاع الضرر بغيره والا التزم بتعويض هذا الضرر ، فانه يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

(٦/٧/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٧ ص ٩٠٠)

٢٣٦٦ - نصت المادة ١٥١/٢ مدنى على أن من يكون لهم رعاية على غيرهم مسئولون مدنيا عن الضرر الناشئ عن أعمال من هم تحت رعايتهم وهذا النص عام وبناء عليه تكون أم القاصر مسئولة عن تعويض الضرر الناشئ عن فعله ولو لم تكن هى الوصية عليه .

(مصر الابتدائية ١٩١٠/٢/٧ المجموعة الرسمية ش ١١

ق ١١٩)

٢٣٦٧ - تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على ابنه أو عدم قيامه بها من شأن محكمة الموضوع .

(١٢/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢١١ ص ٦٢٦)

٢٣٦٨ - مجال تطبيق المادة ١٧٣ مدنى أن يكون التابع فى حاجة

الى رقابة لم يتجاوز سن الولاية على النفس ، فاذا ثبت أنه لم يبلغ تلك السن كان المتبوع مسئولاً عن الأهمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن هذا الإهمال أما اذا كان قد بلغ سن الرشد فان واجب الرقابة عليه يزول وتنتفى تبعاً لذلك مسئولية المتبوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل البحث في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعنة المتبوعة بأن لم يستظهر سن المتهم (التابع) وقت الحادث وهو بيان جوهري يحول تخلفه دون مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٧ ص ٦٨٩)

٢٣٦٩ - اذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت اشرافه دون أن يبين العناصر التي استتقى منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس فان الحكم يكون معيباً بالقصور .

(١٩٦٠/١١/٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٧ ص ٧٧١)

٢٣٧٠ - ما دامت دعوى المدعي بالحقوق المدنية قد وجهت الى أبي المتهم بصفته ولياً على ابنه فلا وجه للقول بأن الحكم الذي قضى بالزامه بأن يدفع التعويض من مال ابنه قد حكم بما لم يطلبه المدعي .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٣)

(ص ٧١٩)

مسئولية المتبوع

٢٣٧١ - مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه حالة تادية وظيفته أو بسببها بمقتضى المادة ١٧٤ من القانون المدني قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو ، بحيث اذا انتفت مسئولية التابع فان مسئولية المتبوع لا يكون لها أساس تقوم عليه ، ومسئولية المتبوع لا تتحقق الا بتوافر أركان المسئولية الثلاثة وهي الخطأ والضرر وعلا السببية بين الخطأ والضرر .

(١٩٨٤/١/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠ ص ٥٧)

٢٣٧٢ - مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وانما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالته ليس مصدرها العقد وانما مصدرها القانون .

(١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٢٣٧٣ - أقام الشارع المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع يرجع الى سوء اختياره تابعه وتقصيره في رقابته ، ولا يشترط في ذلك أن يكون المتبوع قادرا على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية ، بل يكفي أن يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه ، كما أن علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون التابع مآجورا من المتبوع على نحو دائم ، وبحسب الضرور أن يكون من تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٢٣٧٤ - أقامت المادة ١٧٤ مدنى المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس يرجع الى سوء اختياره تابعه وتقصيره في رقابته ، واذ حدد القانون نطاق المسئولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على فعل التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته . أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو تكون ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء كان الباعث الذى دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

(١٩٧٠/٦/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٠ ص ٨٨٩)

٢٣٧٥ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ مدنى على ما يجب أن يتحمله المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد اليه بالعمل عنده ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ولا ينفى هذه المسئولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا .

(١٩٦٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٦ ص ٦٢٥)

٢٣٧٦ - ان تقرير مسئولية المخدم بناء على مجرد وقوع الفعل الضار من خادمه أثناء خدمته انما يقوم على افتراض وقوع الخطأ منه . وهذا الافتراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده فالجأدم لا يستفيد منه .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٠ ص ٥٠٤)

٢٣٧٧ - ان مسئولية السيد مدنيا عن أخطاء خادمه تقوم قانونا على ما يفترض في حق المتبوع من الخطأ والتقصير في اختيار تابعه أو في رقابته عليه . واذن فلا يشترط فيها وقوع تحريض منه أو صدور أى عمل ايجابى آخر بل هى تتحقق بالنسبة له ولو كان غائبا أو غير عالم بتاتا بما وقع من تابعه ، اذ يكفى فى ذلك أن تكون صفة التابع هى التى هيأت له ارتكاب الجريمة وساعدته على ارتكابها ولو لم تكن قد وقعت منه أثناء الخدمة .

(٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١ ص ١)

٢٣٧٨ - السيد مسئول عن تعويض الأضرار التى تصيب الغير بسبب خطأ خادمه ، وأساس هذه المسئولية سوء اختياره لخادمه وتقصيره فى رقابته ، ولا يندفع الضمان عن السيد الا اذا أثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو يثبت أنه حصل عن خطأ المجنى عليه نفسه .

(١٩٣٢/٨/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١)

٢٣٧٩ - لما كان البين من الحكم أنه اقتصر فى تقرير قضائه بمسائلة الطاعن عن خطأ المحكوم عليه على مجرد قوله - فى عبارة مجملة - بثبوت علاقة التبعية بينهما ، دون أن يبين وجه هذه التبعية ودليل ثبوتها ، مع أن دفاع الطاعن قد قام على انتفائها ، وهو دفاع جوهرى كان حتما على محكمة الموضوع أن تمحصه وترد عليه بما يفنده لتعلقه بالأساس الذى تركز عليه مسئولية الطاعن ، أما وهى لم تفعل فان حكمها المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٧٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٧ ، ١٢٣ ص ٥٥٤)

٢٣٨٠ - أثبات الحكم لوكالة الحارس على المحجوزات عن المسئول عن الحقوق المدنية تتحقق به علاقة الوكالة بما يتبعها من مسئولية الإشراف والرقابة وتتحقق به مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الحارس على المحجوزات .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض - ن ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٢٣٨١ - اذا كانت المحكمة في حكمها الصادر بالتعويض عن حادثة قتل خطأ لم تكن تبحث علاقة المحكوم عليه بالتعويض بقائد السيارة المتهم بالقتل الخطأ ولم تبين أن هذا كان تابعا له وقت الحادث وأن الفعل وقع منه في حال تأدية وظيفته لديه ، فذلك مع عدم قطعها في الحكم عن هو المالك للسيارة ، وتركها الفصل فيه يجعل حكمها مفعييا متعينا نقضه ، ونقض هذا الحكم بالنسبة الى المحكوم عليه بالتعويض يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم الطاعن لأنه مع وحدة واقعة القتل التي هي أساس مسئولية كل منهما وما قد تجر اليه من اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك يقتضى تحقيقا لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهما معا .

(١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٣

ص ٤٩٣)

٢٣٨٢ - ان المادة ١٧٤ مدني اذ نصت على مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع قد جعلت ذلك منوطا بأن يكون هذا العمل واقعا منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها . واذن فمتى كان الحفيير المتهم لم يكن عند ارتكابه جريمة القتل يؤدي عملا من أعمال وظيفته ، ما دام كان قد تخلى عن عمله الرسمي وغادر منطقة حراسته للطرق الزراعية خارج البلدة الى مكان الحادث داخل البلدة اذ خف اليه عندما سمع بالمشاجرة للاعتداء على خصومه وقتل المجنى عليه ، وكان المتهم لم يرتكب جريمة بسبب الوظيفة وانما قتل المجنى عليه لنصرة فريقه ولشفاء ما يحمله من غل وحقد نحو خصومه انتقاما منهم ، متى كان ذلك فان وزارة الداخلية لا تكون مسئولة عن جريمة خفيها ما دامت وقعت خارج منطقة حراسته ، ولم تكن في حالة تأدية وظيفته ولا بسببها .

(١٩٥٤/١/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٩٣ ص ٢٩١)

٢٣٨٣ - ان مسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق اذا ارتكب التابع خطأ أضر بالغير حال تادية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم يكن خرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابة تابعه وتوجيهه ممثلا في شخص وليه أو وصيه ، واذن فيصح في القانون بناء على ذلك مساءلة القصر عن تعويض الضرر فيما وقع من سائق سيارتهم أثناء تادية وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .
(١٠/٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٦ ص ٥٣٤)

٢٣٨٤ - اذا كان الحكم قد استظهر الواقعة في ان المتهم بالتبديد (موظف في شركة) هو الذي عرض وساطته الشخصية على المدعى بالحقوق المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذي تسلمه منه الى الجهة التي يريد السفر اليها عن طريق أحد البثوك ، وأن المبلغ لم يسلم الى المتهم بصفته موظفا بالشركة ، بل ان تصرفه كان بعيدا عن عمله ، فان الحكم اذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدين الشركة باعتباره ممثلا للشركة التابع لها المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء .
(١٨/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٩ ص ٦٩٥)

٢٣٨٥ - بحسب الضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه ، أما اذا كان قد تعامل معه علما بأنه انما يعمل لحساب نفسه ، ومن باب أولى انه يخالف أوامر متبوعه ونواهيه ، وأن المعاملة انما كانت تقوم على أساس ذلك ، فعندئذ لا يكون بالبداهة ثمة وجه لتضمن المتبوع .
(١١/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٩ ص ٢٢٣)

٢٣٨٦ - القانون لا يشترط لتحميل المخدم المسئولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل داخلا في طبيعة الوظيفة التي عهد بها الى التابع أو أن يكون قد وقع منه بصفته هذه ، بل هو يكتفى في تقرير المسئولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تادية الوظيفة أو تكون الوظيفة هي التي ساعدته على ارتكابه ولو كان بعيدا عنها ، وهذا بغض

النظر عن قصده منه أو الباعث الذي دفعه إليه .
(١٥٨ ص)
(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٤)

٢٣٨٧ - ان مسئولية المتبوع عن فعل تابعه طبقا للمادة ١٥٢ مدنى قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولية هو بحيث اذا انتقلت مسئولية التابع فان مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه .
(١٠٥ ص)
(١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٠)

٢٣٨٨ - ان المخدم مسئول عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن فعل خادمه سواء اكان الفعل قد وقع فى أثناء تأدية أعمال الخدمة الموكولة اليه ام لمناسبة القيام بهذه الأعمال فقط ، اذ يكفى فى ذلك أن تكون وظيفة الخادم هى التى هيأت الخطأ الذى وقع منه ولولاها لما نجم الضرر .
(٥٩٣ ص)
(١٩٤١/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٧)

٢٣٨٩ - ان مقتضى المادة ١٥٢ مدنى أن يكون السيد مسئولا عن الضرر الناشئ عن خطأ خادمه سواء اكان الخطأ قد وقع أثناء تأدية الوظيفة ام كانت الوظيفة هى التى هيأت أو سهلت ارتكابه .
(٣٢١ ص)
(١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٢)

٢٣٩٠ - ان القانون اذ نص فى المادة ١٥٢ مدنى على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعا منهم فى حال تأدية وظائفهم انما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المخدم المسئولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه ، وذلك على الإطلاق اذا كان الفعل قد وقع فى أثناء تأدية الوظيفة بغض النظر عما اذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم ، وعما اذا كانت البواعث التى دفعت اليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . أما اذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية الوظيفة بالذات ، ففي هذه الحالة تقوم

المسئولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على اتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لأن المخدم يجب ان يسأل في هذه الحالة على أساس اساءة الخدم استعمال شئون الخدمة التي عهد هو بها اليهم متكفلا بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما يتعلق بها .

(١٩٤٠/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٠٦ ص ١٨٤ ، ١٩٤١/١/٢٧ ق ١٩٦ ص ٣٦٩)

٢٣٩١ - متى وقع الخطأ من الخادم أثناء تأدية عمله فقد ترتبت مسئولية سيده مدنيا عن هذا الخطأ سواء اكان ناشئا عن باعث شخصي للخادم أم عن الرغبة في خدمة السيد .

(١٩٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٦ ص ٩٠)

٢٣٩٢ - السيد مسئول عن خطأ تابعه ولو كان الخطأ قد وقع منه أثناء تجاوزه حدود وظيفته اذا كانت الوظيفة هي التي هيأت له اتيان الخطأ المستوجب للمسئولية .

(١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٢ ص ٥٦)

٢٣٩٣ - اذا ارتكب أحد الخفراء جريمة بسبب تأديته لأعمال وظيفته فان الحكومة تكون مسئولة بالتضامن عن فعله ولو لم يكن الغرض منه شئون وظيفته ، بشرط أن يكون مرتبطا مباشرة بالعمل الذي يقوم به ، ولا شأن لمجلس المديرية والأهالي في هذه المسئولية .

(١٩٢٥/٢/٢ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٢٧)

٢٣٩٤ - مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني لا يكون لها محل الا اذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف حال تأدية وظيفته كما تقضى المادة ١٥٢ من القانون المدني . أما اذا ارتكب الموظف - ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها - خطأ بدافع شخصي من انتقام أو حقد أو نحوهما فالموظف وحده هو الذي يجب أن

يسأل عما جر إليه خطأ من الضرر بالغير .

(١٠/٤/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٤ ص ١٥٥)

٢٣٩٥ - يجب لتطبيق المادة ١٥٢ مدنى بالنسبة للمخدوم أن يكون الضرر الذى وقع من خادمه على الغير حاصلًا أثناء تأديته عملاً مسلطاً على أدائه من قبل المخدوم والا كان الخادم هو المسئول عن التعويض المدنى . وعليه فلا تطبق هذه المادة فى صورة ما اذا أخذ سائس سيارة مخدومه فى غفلة منه واستعملها بخلصة لمصلحة الشخصنة ، فان الضرر الذى ينشأ فى هذه الحالة يكون المسئول عنه وعن التعويض المدنى المترتب عليه هو السائس وحده ، اذ السائس مخصص لعمل غير قيادة السيارة ولم يكن استعماله حاصلًا فى شأن من شئون مخدومه . ولا يمكن ادخال السيد متضامناً مع السائس فى التعويض فى هذه الحالة التى يعتبر فيها السائس متلصصاً على مال سيده فى غفلة منه ، ولا يجوز أيضاً تطبيق المادة ١٥١ مدنى برغم أن السيد مكلف على كل حال بملاحظة خادمه ورعايته ، فان عبارة تلك المادة خاصة بمندوبي المسئولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمي التمييز .

(٢٩/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٦ ص ٢٧٨)

٢٣٩٦ - محل تطبيق المادة ١٧٤ مدنى أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات جنائية .

(٢/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٧ ص ٨٦٩)

٢٣٩٧ - انتفاء المسئولية المدنية عن الخادم ينفىها أيضاً عن المخدوم بطريق التبعية ؛

(١٩/١١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٠ ص ٢٨٧)

٢٣٩٨ - ان العامل انما يقتضى حقه فى التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى شارك هو ورب العمل فى دفعها ، بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار

يسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول ، فليس ثمة ما يمتنع من الجمع بين الحقين .

(١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٢٣٩٩ - إذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما أحدثه من أضرار للمدعى بالحق المدني وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من رجالها وهي مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم في تعويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية وظائفهم ، فللحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية الى المتهم في حالة الحكم للمدعين بالتعويض . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(١٩٣٦/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٥

ص ٦٠٤)

٣٤٠٠ - لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ، ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٠ ص ١١٧٦)

٣٤٠١ - التزام المسئول عن الحقوق المدنية بالمصاريف الجنائية وانتضامن مع المتهم مقصور على أن تكون النيابة العامة قد أدخلته للحكم عليه بها .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ٤٥٤١ س ٥٨ ق)

٣٤٠٢ - لا يلزم السيد بتعويض الضرر الذي يلحق خادمه أثناء تأدية وظيفته اذا نشأ ذلك عن إهمال جسيم وقع من الخادم المذكور .

(استئناف ١٩١١/١/١٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤٦)

٣٤٠٣ - لا تلزم الحكومة بتعويض الضرر الذي يلحق أحد العساكر أثناء قيامه بالخدمة العسكرية لأنه في هذه الحالة كالجندي الذي يلحقه ضرر

وهو في ساحة الحرب .

(استئناف ١٩١١/١/١٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤١)

٢٤٠٤ - مصلحة الصحة العمومية ملزمة بتعويض الضرر المترتب على خطأ ممرض في خدمتها اذا اراد هذا الممرض أن يعطى دواء للمريض وكل اليه العناية به فأخطأ وأعطاه سما كان سببا في موته .

(استئناف ١٩٢٠/٣/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٣٦)

٢٤٠٥ - السيد مسئول مدنيا عن أعمال خادمه اذا ارتكب جريمة أضرت بالغير ولو لم تقع منه الجريمة أثناء عمله اذا تبين أن بين الجريمة وبين علاقة السيد بخادمه اتصالا وارتباطا يقومان مقام العلة للمعلول .

(بنى سوييف الابتدائية ١٩٢١/١/٣١ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٥٥)

٢٤٠٦ - صاحب السيارة الفى يؤجرها الى سائق مرخص له لا يكون مسئولاً عن الحوادث التى تقع بسبب اهمال هذا السائق لانه لا يعتبر خادما عنده .

(بور سعيد الجزئية ١٩٢٨/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٣٠ ق ١٥)

٢٤٠٧ - ضمان الموظف شخصيا لا يعفى الحكومة من ضمانها قبل الشخص الذى أصابه ضرر من جراء سير الأعمال فى مصلحة عامة وعلى ذلك فللمدعى الذى أصابه ضرر فى جريمة الاكراه وسوء المعاملة من موظف عمومى أن يطالب الحكومة بحقه فى التعويض سواء أمام المحاكم المدنية أو الجنائية .

(جنايات المنصورة ١٩٣٠/١/١٥ المجموعة الرسمية س ٣١ ق ٣٧)

٢٤٠٨ - الشركاء فى جريمة واحدة مسئولون بالتضامن عن تعويض الضرر الناشئ عنها بقطع النظر عن نصيب كل منهم فى الفعل الذى كونها ، وهم بالنسبة للمجنى عليه متساوون فى الجرم بحيث يجوز له أن

يرجع على كل متهم بالتعويض منفردا ، ولهم فيما بينهم أن يطلبوا توزيع التعويض عليهم توزيعا يتناسب مع العمل الذى ساهم به كل منهم فى جريمتهم دون أن يكون لهم الحق فى التمسك بهذا الحق أمام المجنى عليه المطالب بالتعويض .

(الاسكندرية الابتدائية ١٩٣٢/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية.
س ٣٤ ق ٤٩)

٣٤٠٩ - اذا وقعت جريمة من خادم باشتراكه مع آخر كان المخدم مسئولا أمام المجنى عليه عن كامل التعويض المستحق عن الجريمة سواء رفعت الدعوى عليه مع خادمه أو عليه مع شريك خادمه أو عليهم جميعا بالتضامن بينهم .

(الاسكندرية الابتدائية ١٩٣٢/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية.
س ٣٤ ق ٤٩)

مادة ٢٥٤

للمستول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها .

وللنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية المعارضة فى قبول تدخله .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .
- كانت المادة ١/٧٧ من مشروع الحكم تقصر دخول المستول المدنى على حالة ما اذا كان فى الدعوى مدع مدنى ، وقد جاء النص الحال الذى وضعت له لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ خلوا من هذا القيد .

الأحكام

٢٤١٠ - تدخل المستول عن الحقوق المدنية انضماميا لا يضافى عليه صفة الخصم فى الدعوى الجنائية .

(١٩٨٨/١٢/١ ط ٢٥٤١ س ٥٨ ق)

٢٤١١ - المادة ٢٥٤ اجراءات جنائية وان اجازت للمستول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة

كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدني فيها ، الا أن هذا التدخل الانضمامي لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يمس به الحكم فيها . فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي أقامتها النيابة العامة ضد المتهمين ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما فإن طعنها على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

(١٩٦٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٢٤١٢ - استحدث الشارع نص المادة ٢٥٤ اجراءات جنائية سوابح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما اذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن ، وذلك استثناء من القاعدة العامة التي من مقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

(١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٨٨ ص ٢٨٨)

٢٤١٣ - انه وان جاز في القانون ادخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعي بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم انذى هو مسئول عنه ، أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم ، وان جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل باختياره أمام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التي ترفع على المتهم وحده للمدافعة في الحق المدني المطلوب ، فانه لا يجوز له بحال التدخل اذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة ، لأن هذا التدخل مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التي تكفل عدم ادانة برىء ، لا يكون له من مسوغ أو مقتضى ، بل انه يكون خلقا لضمان للمتهم لم ير القانون له محلا ، فضلا عما يترتب عليه من عرقلة اجراءات الدعوى الجنائية وتعطيل السير فيها مما يحرص القانون دائما على تجنبه . وهذا النظر يؤكد أن جميع النصوص التي جاءت في القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تخوله الا التحدث عن هذه الحقوق فقط ، مما مفاده بطريق اللزوم أنه اذا لم تكن

هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره غير جائز .
(١٩٤٥/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٨ ص ٧٧٩)

مادة ٢٥٥

يجب على المدعى بالحقوق المدنية ان يعين له محلاً في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة ما لم يكن مقيماً فيها ، ويكون ذلك بتقرير في قلم الكتاب والا صرح اعلان الاوراق اليه بتسليمها الى قلم الكتاب .

- تقابل المادة ٥٣ من القانون السابق .

مادة ٢٥٦

على المدعى بالحقوق المدنية ان يدفع الرسوم القضائية ، وعليه ان يودع مقدماً الأمانة التي تقدرها النيابة العامة او قاضي التحقيق او المحكمة على ذمة اتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم .

وعليه ايضاً ايداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم اثناء سير الاجراءات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

كانت المادة ٤٩ من مشروع الحكومة تجيز المعارضة في التقدير بتقرير في قلم الكتاب . ولما كانت المصاريف مقررة ومحددة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ولم تترك لتقدير النيابة او القاضي فقد رأت لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تعديل صياغة المادة الى تلك الراهنة .

الأحكام

٣٤١٤ - لا يقبل من الطاعن (المستثول من الحقوق المدنية) الاحتجاج بعدم قيام المطعون ضدهما (المدعين بالحقوق المدنية) بسداد الرسوم المستحقة على استئنافهما اذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائباً عنه في هذا الشأن .

(١٩٧٨/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٣٤١٥ - المادة ٢٥٦ اجراءات جنائية واردة في الفصل الخاص

بالادعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى الا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقى الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذى يكلف ايداع امانة الخبير ، ومن ثم فلا على المحكمة اذا هى كلفت الطاعن المتهم سداد الأمانة التى قدرتها .

(١٨/١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧ ص ٦٩)

٢٤١٦ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها وبطلانها .

(١٢/١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦ ص ٢٣)

٢٤١٧ - رسوم الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تتبع فى شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية .

(٧/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٥ ص ٩٠٢)

مادة ٢٥٧

لكل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يعارض فى الجلسة فى قبول المدعى بالحقوق المدنية اذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة . وتفصل المحكمة فى المعارضة بعد سماع اقوال الخصوم .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

٢٤١٨ - ان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفع الجوهري التى يتعين التصدى لها عند ابدائها .

(٢٧/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٢ ص ١١٧٦)

٢٤١٩ - قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم فى مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك

الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيبا بالقصور
(٢٠٠٣/١٢/٢٩٦٥ أحكام التقض س ١٦ ق ١٨٠ ص ٩٤٥)

مادة ٢٥٨

لا يمنع القرار الصادر عن قاضي التحقيق بعدم قبول المدعى بالحقوق المدنية من الادعاء مدنيا بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ، أو من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية .

ولا يترتب على القرار الصادر من المحكمة بقبول الدعوى المدنية بطلان الاجراءات التي لم يشترك فيها المدعى بالحقوق المدنية قبل .

والقرار الصادر من قاضي التحقيق بقبول المدعى بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

— لا مقابل لها في القانون السابق .
— المذكرة الايضاحية : ولا يقيد قراره (قاضي التحقيق) بقبول أو بعدم قبول المدعى المدنى محكمة الموضوع في هذا الشأن اذا رفعت اليها الدعوى الجنائية ، اذ لا يجوز لسلطة التحقيق أن يلزم المحكمة باتباع وجهة نظرها (م ٥١) ولا يترتب على القرار الصادر من المحكمة بقبول المدعى المدنى بطلان الاجراءات التي لم يشترك فيها قبل ذلك .

مادة ٢٥٨ مكررا

يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشء عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية .

وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .

— مضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .
— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ تحت المادة ٢٥٠ .

مادة ٢٥٩

تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدنى ، ومع

ذلك لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به .

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

مجمولة ، بالمختارون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشم في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- قارن المادة ١٧٢ من القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : وتتناول المادة ٥٣ موضوع انقضاء الدعوى المدنية بمضى المدة فنصت على أنها تبقى خاضعة لأحكام القانون المدني فلا تتبع الدعوى الجنائية في هذا الشأن لاختلاف العلة التي ينتج عنها انقضاء الدعوى المدنية على ذلك أنه إذا سقطت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو الصفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها .
مادة ٢٥٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني .
وإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

الأحكام

٢٤٢٠ - انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لا يسلب المحكمة الجنائية اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة ، وعلى المحكمة أن تعرض لبحث عناصر الجريمة وتوافر أركانها .

(١٩٨٧/٦/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٣١ ص ٧٣٥)

٢٤٢١ - على المحكمة عند قضائها بانقضاء الدعوى الجنائية أن تفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، وإحالتها إلى المحكمة المدنية إذا استلزم الفصل فيها إجراء تحقيق خاص .

(١٩٨٦/١٢/٤ الطعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦)

٢٤٢٢ - تنص المادة ٢٥٩ اجراءات جنائية على انقضاء الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني ، وتنص المادة ١٧٢/٢ من

القانون المدني على أن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .
(١٩٧٨/٥/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٩ ص ٤٧٩ ،
١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٧ ص ٢١٠)

٢٤٢٣ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فالدعوى المدنية لا تنقض الا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

(١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٧ ص ١٢٣٤ ،
١٩٨٦/١٢/٤ س ٣٧ ق ١٩١ ص ١٠٠٢)

٢٤٢٤ - ان انقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما في المسؤولية المدنية فان نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

(١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٢ ص ١٨٠)

٢٤٢٥ - ايقاف الدعوى المدنية أثناء قيام الاجراءات أمام محكمة الجناح بسبب وفاة المدعى المدني لمدة تزيد عن الثلاث سنوات المقررة لسقوط الدعوى العمومية في مواد الجناح لا يرفع عن المحكمة الجنائية اختصاصها بنظر الدعوى المدنية لأن الممول عليه في جواز أو عدم جواز اقامتها هو وقت رفعها ، وهو مقبول متى كان حق اقامة الدعوى العمومية لم يسقط بمضى المدة .

(١٩٢٦/٤/٦ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٦٨)

٢٤٢٦ - اذا رفعت الدعوى المدنية مع الدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية كان رفعها صحيحا ، فاذا سقطت الدعوى العمومية بعد ذلك بسبب من الأسباب فان سقوطها لا يؤثر على سير الدعوى المدنية التي دخلت في اختصاص المحكمة . وواجب على المحكمة متى رفعت اليها الدعوى بطريقة قانونية وكانت من اختصاصها أن تحكم فيها بصرف النظر عن كل ما يطرا عليها بعد ذلك ، لأن المفروض أن المحكمة يجب عليها أن تحكم في الدعوى يوم رفعها . فيجب دائما الرجوع الى ذلك اليوم لمعرفة توافر شروطها من

عدمه .

(جنایات المنصورة ١٩٣٠/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣١

ق ٤٥ ا)

٢٤٢٧ - لم يرد بالقانون الجنائي نص يقضى بسقوط الحق في اقامة دعوى التضمينات الناشئة عن فعل جنائي بمجرد سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ، ولذلك تسرى عليها القواعد العامة المبينة بالقانون المدني التي تقضى بزوال جميع التعهدات والديون بمضي ١٥ سنة والا ما استثنى ، ولا يناقض ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨٢ جنایات من أنه لا يجوز اقامة دعوى التضمينات أمام المحاكم الجنائية بعد سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية لأن المراد بهذا النص أنه ما دامت الدعوى المدنية لا تطرح أمام هذه المحاكم بطريق التبعية للدعوى العمومية فإنه اذا سقط الحق في اقامة هذه انعدم المسوغ القانوني لأن تفصل المحكمة الجنائية في الحقوق المدنية وتعين على ذوى الحقوق هذه الرجوع الى المحكمة العادية وهي المحكمة المدنية .

(نجع حمادى الجزئية ١٩٢٦/٦/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٧

ق ٨٤)

مادة ٢٦٠

للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك ، مع عدم الاخلال بحق المتهم في التعويضات ان كان لها وجه .

ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية .

- تقابل في صدرها المادة ٥٥ من القانون السابق .

الأحكام

٢٤٢٨ - تنازل المدعى بالحقوق المدنية على دعواه يوجب على المحكمة

اثباته ، مخالفة ذلك خطأ في القانون .

(١٩٨٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٠٧ ص ١٠٩٥)

٢٤٢٩ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية تنازلا عن طعنهما بمقتضى اقرار موقع عليه من وكيلهما بموجب توكيلين يخولانه هذا الحق ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة يترتب عليه وفقا للمادة ١٤٣ مرافعات الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن فانه يتعين اثبات نزول الطاعنين عن طعنهما .

(١٩٧٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨٢ ص ٧٩٨)

٢٤٣٠ - من حيث أن الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى اقرار موقع عليه منه ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن ، فانه يتعين اثبات نزول الطاعن عن طعنه .

(١٩٨٣/١٠/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٨ ص ٨٠٧)

٢٤٣١ - ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى بإعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا لدعواه المدنية مردود بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية ، يستوى أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو عن طريق المدعى بالحق المدنى ، بل انه حتى فى الجرائم التى علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه فان تركه لدعواه المدنية لا يؤدى الى انقضاء الدعوى الجنائية الا اذا تنازل عن شكواه أيضا ، وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لأن ترك الدعوى المدنية خلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجب وهو بوصفه تنازلا عن اجراءات الدعوى المدنية ، ولأن الترك هو محض أثر قانونى يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن اجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدمها دلالتها كورقة تنطوى على تعبير عن ارادة المجنى عليه فى التقدم بشكواه يكفى لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة ولم يتنازل المجنى عليه عن شكواه .

(١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٢٤٣٢ - متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق

المباشر تحريكاً صحيحاً ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها ، وأن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية وذلك بضريح نص المادة ٢٦٠ اجراءات جنائية ، ومن ثم فإن ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه واثبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتبرئة الطاعن من الجريمة بعد أن توافرت أركانها .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٧٤)

٢٤٣٣ - ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية ، ومن ثم تظل تلك الدعوى قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها ما دام أنها قد قامت صحيحة .

(١٩٨٤/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٩ ص ١٤٦)

٢٤٣٤ - إذا كان الطاعن قد تنازل عن دعواه المدنية ، وكانت المحكمة قد أجابته الى ما طلب تطبيقاً للمادة ٢٦٠ اجراءات جنائية فانه لا تكون له صفة فيما يثيره في طعنه بالنسبة الى الدعوى العمومية .

(١٩٥٣/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦١ ص ١٨١)

٢٤٣٥ - تنازل المدعى بالحق المدني لا يؤثر الا على الدعوى المدنية ولا يترتب عليه اسقاط الدعوى العمومية ، لأن قيام الدعوى العمومية مرتبط بالصالح العام .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٣)

(ص ١٨٣)

٢٤٣٦ - إذا تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه بمقتضى محضر صلح واثبت تنازله في محضر الجلسة فلا يملك بعد ذلك الرجوع في هذا التنازل فاذا حكم له بتعويض رغم وجود هذا التنازل كان الحكم مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(١٩٣٠/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٣ ص ٤١٤)

٢٤٣٧ - إذا ترك المدعى المدني دعواه المدنية التي رفعها مباشرة على المتهم ، ولم يكن هناك أمر هام يمس المصلحة العامة بحيث لم تر النيابة العامة محلاً لرفع الدعوى العمومية سقطت الدعوى العمومية .

(١٩٢٦/١١/٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١٥)

مادة ٢٦١

يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيلا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : وكما يكون الترك صريحا يكون ضمنيا ويعتبر تركا ضمنيا عدم حضور المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيلا عنه وعدم ابدائه طلبات بالجلسة .

الأحكام

٣٤٣٨ - المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية اذ نصت على أنه « يعتبر تركه للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه أو عدم ارساله وكيلا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة » فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فان ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا .

(نقض ١٩٨٨/٥/٣٠ ط ٥٠٤ س ٥٦ ق)

٣٤٣٩ - يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه ، والحكمة من اشتراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .

(١٩٨٤/٤/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٠ ص ٤٤٩ ،
١٩٨٠/١٢/٨ س ٣١ ق ٢٠٧ ص ١٠٨٢ ، ١٩٧٦/٢/١ س ٢٧ ق ٢٧
ص ١٣٩)

٣٤٤٠ - شرط اعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه لتخلفه عن الحضور أن يكون قد أعلن لشخصه ، ولا محل للنعي على الحكم عدم اجابته الطاعن الى طلبه اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه رغم تخلفه عن الحضور مادام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدني قد أعلن لشخصه ، وانما يستند الى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف ، ولا جناح على

المحكمة اذا التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .

(١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٠ ص ١٣٣٨)

٣٤٤١ - اعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه بسبب تخلفه عن الحضور يشترط فيه أن يكون غيابه بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة عملا بالمادة ٢٦١ اجراءات جنائية ولا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه لما يقتضيه من تحقيق موضوعى .

(١٩٧٢/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧ ص ١١٩٤ ، ١٩٦٨/١١/٧ س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢ ، ١٩٦٥/١٠/١٦ س ١٦ ق ١٤٢ ص ٧٥٦)

٣٤٤٢ - رفض الدفع باعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه فى محله اذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلننا المدعى بالحقوق المدنية لحضور الجلسة التى تخلف عن حضورها فضلا عن عدم حضورهما أيضا تلك الجلسة ليطلبه اعتباره تاركا لدعواه .

(١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢١ ص ٩٩٥)

٣٤٤٣ - اذا كان الطاعن لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدنى بشخصه بالحضور فى الجلسة الأخيرة التى نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من الفصل فى الدعوى المدنية وتأيد الحكم الابتدائى القاضى بالتعويض .

(١٩٨٧/١٠/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٠ ص ٧٧٢)

٣٤٤٤ - متى كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدنى لشخصه بالحضور فى الجلسة التى نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه ، فان الدفع ببطلان الحكم فى الدعوى المدنية لصدوره دون إعلان المدعى بالحق المدنى ودون حضوره يكون على غير أساس .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٩ ص ٤٣٨)

٢٤٤٥ - اذا كان المتهم لا يدعى انه أعلن المدعى بالحق المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

(١٢/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٦ ص ٦١١)

٢٤٤٦ - متى قالت المحكمة ان الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة الا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا لدعواه ، فان هذا التعليل الذي بنت عليه قضاءها تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ اجراءات جنائية .

(٢٢/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٨ ص ١٠٤٩)

٢٤٤٧ - اشترطت المادة ٢٦١ اجراءات جنائية ان يكون غياب المدعى المدني بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فان ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فيها هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، واذ لم يتمسك الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٧/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧ ،

١٨/١/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨ ، ٣٠/٦/١٩٥٤ س ٥ ق ٢٦٩ ص ٨٢٧)

٢٤٤٨ - ان الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية هما من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢١/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ ،

٣٠/٣/١٩٦٤ س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٢)

٢٤٤٩ - اذا طلب المتهم الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة بنفسه أو بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور .

(٣/٧/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٩ ص ٨٧٢)

مادة ٢٦٢

إذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

- راجع المادتين ٥٥ و ٢٣٩ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : هذه المادة في أصل المشروع تخالف المبدأ المسلم به عموماً والمنصوص عليه في المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات المعمول به الآن .
المادة ٢٢٤ من مشروع قانون المرافعات الجديد ، وهو أن ترك الدعوى لا يمس أصل الحق المرفوع به الدعوى الا اذا صرح التنازل بذلك . ويتضى قانون تحقيق الجنايات المعمول به الآن بمثل ذلك ضمناً ، فقد نصت المادة ٢٣٩ منه على أنه اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة المدنية فلا يجوز له أن يرفعه الى المحكمة الجنائية بعد ذلك بصفة مدع بحقوق مدنية . ويفهم بطريق العكس أنه اذا رفع طلبه للمحكمة الجنائية فله أن يترك دعواه أمامها ويرفعها للمحكمة المدنية . ومعنى ذلك أن الترك يسقط الدعوى المرفوعة ولكن لا تأثير له على الحق نفسه موضوع الدعوى ، ويجوز أن ترفع به الدعوى من جديد . ولكن المادة ٥٧ من المشروع الحالي عكست الموضوع وقررت أنه اذا ترك المدعى المدني دعواه أمام المحكمة الجنائية فلا يجوز له أن يرفعها أمام المحكمة المدنية ما لم يكن قد احتفظ بحق في ذلك . وقد رأت اللجنة تصحيح الوصف طبقاً لما هو منصوص عليه في قانون المرافعات ومشروع قانون المرافعات الجديد وقانون تحقيق الجنايات كما تقدم .

الأحكام

٢٤٥٠ - للمدعى بالحقوق المدنية اذا ترك دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق .

(١٩٨٨/١/٥ ط ٥٧٣٦ س ٥٨ ق)

٣٤٥١ - ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية يعد اسقاطاً تتحقق آثاره بمجرد صدور الحكم به ، ولا تجوز عودته لتجديدها مرة أخرى أمام المحكمة الجنائية . ومن حقه اللجوء الى المحكمة المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

(١٩٨٨/١/٥ ط ٧٣٦ س ٥٨ ق)

٢٤٥٢ - سلوك المضرور من الجريمة الطريق الاستثنائي ثم عدوله

عنه أثره عدم جواز العودة اليه مرة أخرى .

(١٩٨٨/١/٥ ط ٥٧٣٦ س ٥٨ ق)

٢٤٥٣ - اذا ترك المدعى المدنى دعواه قبل صدور الحكم فلا يمنع بسبب ذلك من رفع دعوى فيما بعد للمحكمة المدنية ليطالب بالتعويض عما لحق به من الضرر .
(دسوق الجزئية ١٤/١٠/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٣٧) .

مادة ٢٦٣

يترتب على ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه أو عدم قبوله مدعى بحقوق مدنية استبعاد المسئول عن الحقوق المدنية من الدعوى ، اذا كان دخوله فيها بناء على طلب المدعى .

- لا معادل لها فى القانون السابق .

مادة ٢٦٤

اذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له اذا ترك دعواه امام المحكمة المدنية أن يرفعها الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .

- راجع المادة ٢٣٩ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تقضى هذه المادة بأن المدعى بالحقوق المدنية اذا رفع طلبه للمحكمة المدنية فلا يجوز له أن يتناول عن دعواه المدنية وأن يرفعها الا فى حالة رفع الدعوى الجنائية ، ولما كان المدعى المدنى لا يملك حق تحريك الدعوى الجنائية وكانت دعواه المدنية لا تقبل أمام المحاكم الجنائية الا تبعا للدعوى الجنائية فلا يمكنه بطبيعة الحال أن يلتجئ الى المحاكم الجنائية الا بعد رفع الدعوى الجنائية من السلطة المختصة قانونا برفعها ، ويكون كل المقصود هو أن التجهاء المدعى المدنى الى المحاكم المدنية لا يسقط حقه فى الالتجاء الى المحاكم الجنائية اذا رفعت الدعوى الجنائية ، ولذلك عدلت المادة لابرار هذا المعنى .

الأحكام

قاعدة عامة

٢٤٥٤ - المستفاد من نص المادة ٢٦٤ اجراءات جنائية أنه متى

رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية فانه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك الى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية الى الدعوى الجنائية القائمة ما دام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية .

(١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٥ ص ٨٩٧)

٢٤٥٥ - ان قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائما قبول الدعوى المدنية معها ، واذن فالمدعى بالحقوق المدنية متى رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له بمقتضى نص المادة ٢٣٩ تحقيق جنایات أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية الى الدعوى العمومية القائمة .

(١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧ ص ٥٩٤)

٢٤٥٦ - اذا اختار شخص رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية فيجب عليه أن لا يعدل عنها الى المحكمة الجنائية لما فى التقاضى الجنائى من المشقة واحراج الخصوم والغرض من هذه القاعدة المقررة بالمادة ٢٣٩ تـ ج أن اختيار الطريق المدنى يجبر المدعى على السير فيه الى المرحلة الأخيرة حتى يفضل فى الموضوع بصفة نهائية ، ولكن هذا لا يمنع بعد ذلك من طرق التبتيل الجنائى .

(بنى سويف الجزئية ١٩٢٨/١/١٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٥٠)

اتحاد الدعويين

٢٤٥٧ - ان المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ اجراءات جنائية أن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدنى للمطالبة بالتعويض أن يلجأ الى الطريق الجنائى ، الا اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فاذا لم تكن قد رفعت منها امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى تحريك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة اتحاد الدعويين فى السبب والخصوم والموضوع .

(١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٢٠ ص ١٠٩١)

٢٤٥٨ - من المقرر قانونا أن حق المدعى المدنى فى الخيار لا يسقط

ألا إذا رفع دعواه أولا أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم والسبب والموضوع .

(١٩٨٠/٥/٤ - كأم النقض س ٣١ ق ١٠٨ ص ٥٦٥ ،
١٩٥٥/٢/١٢ س ٦ ق ١٦١ ص ٤٨٥)

٢٤٥٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدعى الطريق المدني قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل نهائيا في الدعوى المدنية ، من حيث انه يشترط لقبول أيهما أن تكون الدعوى التي سبق رفعها هي عين الدعوى التي رفعت بعد ذلك . ولا تتحقق هذه العينية الا إذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأخصام ، ويشترط أيضا لقبول الدفع المبني على سبق الفصل في الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

(١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٢ ص ٤١٥)

٢٤٦٠ - قضت المادة ٢٣٩ ت ج بأنه إذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية ، فيشترط لجواز الاحتجاج بهذا المبدأ على من أقام نفسه مدعيا مدنيا أمام محكمة جنائية أن يكون قد سبق له أن كان مدعيا في الدعوى التي رفعت الى المحكمة المدنية .

(١٩١٧/٢/٣ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٥٠)

٢٤٦١ - الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط إلا إذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية .

(١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٥١ ص ٧٩٥)

٢٤٦٢ - أن نص المادة ٢٣٩ تحقيق جنایات الذي قضى بعدم جواز التحول الى الطريق الجنائي بعد سلوك السبيل المدني ليس في الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون

المذكور . ويجب للحد من حق المجنى عليه ومنعه من الطريق الجنائي المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمتنع طلبه أمام المحكمة الجنائية ، أما اذا كان الطلب المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان ورقة المدعى بتزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك الى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ، ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

(١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٨

ص ٥٣١)

٢٤٦٣ - متى كانت الدعوى التي أقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هي دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخاطئ الضار الذي قارفه الطاعن وهو فعل التزوير ، وهي بهذه المثابة تختلف في الموضوع والسبب عن دعوى صحة التعاقد التي كانت محل الخصومة أمام القضاء المدني فإن الحكم المطعون فيه اذا قضى بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعية بالحقوق المدنية يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون .

(٣٠/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٦ ص ٢٨٥)

٢٤٦٤ - الدفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق التجائه للقضاء المدني غير سديد متى اختلف موضوع الدعويان .

(١٨/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

٢٤٦٥ - اذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية إلا تسليمها منقولاتها عينا فاقضى لها بذلك وأشار الحكم الى حقها في المطالبة بالتعويض اذا استحال عليها التنفيذ عينا ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك إلا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت الى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .

(٣/١٠/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٤١ ص ١١٧٨)

السبب

٢٤٦٦ - الصفة الجنائية التي أعطاها المدعى بالحق المدني للدعوى المباشرة لا تأثير لها في وحدة السبب بين الدعويين ، الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية والدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية .

(١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٢

ص ٤٣٦)

دعوى مرفوعة

٢٤٦٧ - الالتجاء الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي انما يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم الجنائية وهي لا تعد مرفوعة الا باعلان عريضتها اعلانا صحيحا أمام جهة مختصة ، ومن ثم فان برتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

(١٤/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦)

٢٤٦٨ - ان المادة ٢٣٩ تحقيق جنايات قد دلت على ان الطلب المباشر اليه فيها لا يكون بالشكوى الى النيابة أو الى جهة الادارة ولكن برفع الدعوى الى المحكمة .

(١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧

ص ٥٩٤)

٢٤٦٩ - الأصل هو أن المجنى عليه حر في الالتجاء ، بخصوص تعويض الضرر الذي أصابه من الجريمة - الى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو الى المحاكم الجنائية بحسب الحق المخول له بمقتضى المادتين ٥٢ و ٥٤ تحقيق جنابات ، وأنه اذا التجأ الى أيهما وترك دعواه فله الحق في أن يلتجئ الى الآخر ما دام لم يترك نفس الحق . والمادة ٢٣٩ من هذا القانون ليست الا استثناء من المبدأ المقرر بالمادتين ٥٢ و ٥٤ سالفتي الذكر ، وكل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه في الدائرة الضيقة التي لا نزاع في سريانه ومسألة امكان الرجوع الى المحكمة الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هي مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء السير فيها بحسب أصل الحرية المتقدم ذكرها من التصريح للمجنى عليه بالالتجاء الى المحكمة الجنائية ، ويرى البعض الآخر عدم التصريح له بذلك .

ما دام قد اختار الطريق المدني . ولكن ما دام حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة المدنية لا يمنعه من التقدم بدعواه للمحكمة المدنية المختصة ، وما دام منشأ الخلاف هو نص استثنائي فالأولى الأخذ بالرأى الأول والرجوع الى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك لخص الاستثنائي وتوسيع نطاق انطباقه ، وبناء عليه اذا رفع شخص دعوى مدنية يطلب فسخ عقد بيع فدفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة نظرا لقيمة العقد المطلوب فسخه وأخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بعدم الاختصاص ، فان هذا الحكم لا يمنع المدعى من الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية فى دعوى استعمال عقد البيع المدعى بتزويره .

(١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٠)

ص ٥٤٠)

الدفع بسقوط حق المدعى المدنى

٢٤٧٠ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التى يتعين التصدى لها عند ابدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يصح اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥)

٢٤٧١ - الدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى اختيار الطريق الجنائى ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التى تنص صراحة ، فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض فى موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥ ،

٢٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ١٤/٥/١٩٥٧ س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦)

٢٤٧٢ - اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم فى دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المستندة اليه فانكرها وقال انه لم يأت شيئا مما اتهم به ، ثم قال محاميه ان لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية ، ثم أخذت المحكمة بهذا الدفع

فانه لا يقبل من المدعى بالحق المدني أن يطعن في هذا الحكم بمقولة ان المتهم لم يتقدم بالدفع الا بعد أن تكلم في موضوع التهمة اذ المتهم وقد فوجيء بالسؤال عن التهمة لم يكن في وسعه الا أن يجيب ، ومحاميه قد بادر الى ابداء ذلك الدفع على اثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدني لم يبد منه وقتئذ اعتراضه على أن الدفع لم يبد في الوقت المناسب ، ومتى كان الأمر كذلك فان استخلاص المحكمة أن المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل ابدائه يكون سائفا .

(١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧

ص ٥٩٤)

٢٤٧٣ - لا يهم أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لم يبد في أول جلسة حددت لنظر الدعوى ما دام ابدائه كان قبل التكلم في الموضوع .

(١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٢

ص ٤٣٦)

٢٤٧٤ - عدم تمسك المتهم لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق نظرها والفصل فيها من المحكمة المدنية ، ذلك الدفع الذي ابداه لدى المحكمة الجزئية ورفضته يفيد اقتناعه بصحة قضاء المحكمة الجزئية فيه ويسقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض .

(١١/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٨

ص ١٥٤)

مادة ٢٦٥

إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها ، او في أثناء السير فيها .

على انه اذا اوقف الفصل في الدعوى الجنائية جنون المتهم يفصل في الدعوى المدنية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : تناولت المادة ٦٠ قاعدة الجنائي يوقف المدنى فنصت على وجوب وقف الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية المقامة قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيها .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ ، اضيفت لها فقرة ثانية بأنه اذا أوقف الفصل فى الدعوى الجنائية فى هذه الحالة لجئون المتهم فيفصل فى الدعوى المدنية لأنه لا يمكن تعليق حق المدعى الى أجل غير مسمى حتى يشفى المتهم .

مادة ٢٦٦

يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : تبين المادة ٦٢ القانون الذى يجب اتباعه عند الفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية فوضعت لذلك قاعدة عامة هى وجوب اتباع الاجراءات الجنائية غيراعى المواعيد وطرق الطعن وغير ذلك من الاجراءات المبينة بهذا القانون .

الأحكام

٢٤٧٥ - تخضع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة فى مجموعة الاجراءات الجنائية ما دام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها من قانونى المرافعات ، عدم وجود نص خاص فى قانون الاجراءات الجنائية لا يحول دون اعمال القواعد العامة فى قانون المرافعات .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٥٧٣٦ س ٥٨)

٢٤٧٦ - نطاق نص المادة ٢٦٦ أ.ج مقصور على اخضاع الدعوى المدنية التابعة للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق باجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، أما القواعد الموضوعية التى تحكم الدعوى المدنية وقواعد الاثبات فى خصوصها فلا مشاحة فى خضوعها لأحكام القانون الخاص بها .

(١٩٨٤/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١٥ ص ٩٦١)

٢٤٧٧ - من المقرر انه وفقا للمادة ٢٦٦ اجراءات جنائية يتبع

فى الفصل فى الدعاوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجزائية الاجراءات المقررة فى القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد فى مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص خاص فى قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات ، واذ كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما له فى طلباته اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون قد أخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير فى شأن الاستئناف المرفوع أمامها فى الدعوى المدنية .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٢٤٧٨ - من المقرر أن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥ ص ٥٢ ،

١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٥ ص ٦١)

٢٤٧٩ - تخضع الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية فى اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم الا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون ، وليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض الصادر فى الدعوى المدنية ، لأن أسباب الطعن يرجع معها نقض الحكم المطعون فيه وأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٢ ص ٨١١ ،

١٩٦٥/١/٥ س ١٦ ق ٧ ص ٢٥ ، ١٩٦٤/١/٢١ س ١٥ ق ١٦ ص ٧٧)

٢٤٨٠ - ان الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية وفقا لنص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون

المرافعات الا لسد النقص .

(١٥/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦ ص ٩٧)

٢٤٨١ - من المقرر أن الدعوى المدنية تخضع أمام القاضى الجنائى
للقواعد الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها .

(٨/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

٢٤٨٢ - من المقرر أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هى
الواجبة التطبيق على الاجراءات فى المواد الجنائية وفى الدعاوى المدنية التى
ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع الى نصوص قانون
المرافعات الا لسد نقص ، ومن ثم فانه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم
بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذى كان قاصرا
وبلغ سن الرشيد ، ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى
المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .

(٥/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٩ ص ١٠٧)

٢٤٨٣ - الدفع باعتبار الدعوى المباشرة كأن لم تكن لعدم اعلان
صحيفتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب على موجب
حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، هو دفاع قانونى ظاهر البطمان
لاقتصار حكم المادة المذكورة على الدعاوى المدنية أمام المحاكم المدنية .

(٢١/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٣ ص ١٣٠)

٢٤٨٤ - لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة فى
الدعاوى المدنية الملحق بالدعوى العمومية ، إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته
وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر
المستطاع مما يقتضاه توحيد الاجراءات فيهما أمام المحكمة الجنائية .

(٢٢/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٧٢

ص ١٥٦)

٢٤٨٥ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى
الجنائية فى سير المحاكمة والأحكام والظعن فيها من حيث الاجراءات والمواعيد

ولا تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية ولو انحصرت الخصومة بسبب عدم استئناف حكم البراءة في الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحق المدني . واذن فلا يسوغ لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تقضى عند غياب أحد طرفي الخصومة بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة وحدها أمامها ، بل الواجب أن تحكم في موضوعها غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٧

ص ١٠١)

٣٤٨٦ - إذا غاب المدعى بالحق المدني في دعوى اللجنة المباشرة التي رفعها وحكم ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية فلا تجوز إعادة نظر القضية في حالة حضور المدعى المدني قبل انتهاء الجلسة ، اذ لا يمكن في هذه الحالة اعتبار الدعوى المدنية مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية قائمة .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٤

ص ٢٢٣)

مادة ٢٦٧

للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوقي المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه .

- راجع المادة ٥٥ من القانون السابق .

حکمان

٣٤٨٧ - الأصل أن حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض الا اذا أثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا وابتغاء المضارة سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

(١٩٧٦/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٥ ص ٢٧٦ ،

١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٢٤٨٨ - حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب اسائة استعمال الحق .

(١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

الفصل السادس

فى نظر الدعوى وترتيب الاجراءات الجلسة

مادة ٢٦٨

يجب ان تكون الجلسة علنية ، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها فى جلسة سرية أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها .

- نقابل المادة ٢٣٥ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب : فسرت اللجنة عبارة « ويجوز للمحكمة ... مراعاة النظام العام أو محافظة على الآداب أن تمنع فئات معينة من الحضور فيها » بأنها لا تمس حضرات المحامين المترافعين أو غير المترافعين فى الحضور بالجلسة فى كل الأحوال ، وأنها مقيّدة بمراعاة النظام العام أو المحافظة على الآداب ، كمنع السيدات أو الأحداث من الحضور فى الجلسة أثناء مناقشة مسائل لا يليق عرضها على أسماعهم ، وقد أقر مندوب وزارة العدل هذا التفسير .

الأحكام

٢٤٨٩ - الأصل فى القانون أن تكون جلسات المحاكم علنية ، غير أن المادة ٢٦٨ اجراءات جنائية أجازت للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها فى جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ولا استثناء لهذا الأصل الا ما نصت عليه المادة ٣٥٢ من ذلك القانون من وجوب انعقاد محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم فى غرفة المشورة . ولما كانت المحكمة لم تر محلا لنظر الدعوى فى جلسة سرية فإن نعى الطاعنة فى هذا الخصوص يكون على غير سند من القانون .

(٨ / ١٠ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

٢٤٩٠ - ان كلمة الآداب الواردة فى المادة ٢٣٥ تحقيقا لجنایات فى قيام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن

السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل في مدلولها . واذن فسواء أكان اشارة قد ذكر في هذا المقام عبارتي الآداب ومحافظة على النظام العام كما في المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ في المفقود أو ذكر هاتين العبارتين وحرمة الأسرة كما في المادة ١٢١ مرافعات أم كان قد اقتصر على لفظ الآداب ، كما في المادة ٢٣٥ تحقيق الجنايات ، فإنما يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ١٩٧٤)

٢٤٩١ - عبارات الآداب العمومية والحياء المذكورتان في المادة ٢٣٥ عقوبات كاسباب لعمل الجلسة سرية ليستا مترادفتين . فبينما نجد كلمة كرامة الحياء قد صار لها معنى خاص بها قلص بوجهها على الآداب الخاصة بالأعمال والذات الجسمانية نجد العكس بالنسبة لعبارة الآداب العمومية خصوصا اذا تعارضت مع كلمة الحياء فإنها تشمل بدون شك كل ما من شأنه حفظ كرامة الشعب والمساعدة على حسن سلوكه ورفق أخلاقه ، وعلى ذلك فالآداب العمومية تتضمن حتما النظام العام الذي هو العلاقة الظاهرة على وجودها كما أنها تشمل أمورا أخرى غير ذلك . ويؤكد تضمن عبارة الآداب العمومية للنظام العام استعمال هذه العبارة في المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في سنة ١٨٨٣ ، وذلك أنه يجب أن تفسر النصوص الخاصة ببعض المحاكم باعتبار أنها مكملة للنصوص العامة الواردة في هذه اللائحة لا باعتبار أنها مقيدة لها . أما المادة ٨١ مرافعات المتعلقة بسرية الجلسة فإنها لا تسرى على المواد الجنائية لوجود نص خاص بها في قانون تحقيق الجنايات (م ٢٣٥) .

(١١/٦/١٩١٠ المجموعة الرسمية ص ١١ ق ١٠٧)

٢٤٩٢ - متى كان يبين من الاطلاع على جلسات المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت بها أن المحاكمة جرت في جلسات علنية وأن الحكم صدر وتلى علنا فإن ما يثيره الطاعن من تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية اذ أن المقصود من ذلك هو تنظيم الدخول .

(١١/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢)

٢٤٩٣ - ما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن

تصاريح دخول الجلسة انما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنتقت عن آخرين ، فإنه لا يسمع منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢)

٢٤٩٤ - من حق المحكمة أن تأمر بجعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام .
(١٩٥٤/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢)

٢٤٩٥ - تقرير سرية الجلسة من حق المحكمة وخاضع لتقديرها ، فمتى رأت ان المحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب يقتضى ذلك فلا سلطان لأحد عليها وليس من حق المتقاضين أمامها مناقشتها في ذلك .
(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٢ ص ٣٢٤)

٢٤٩٦ - ليست المحكمة ملزمة بإجابة طلب جعل الجلسة سرية ما دام لم يذن هناك سبب يستوجب ذلك في القانون .
(١٩٤٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩٠ ص ٥٥٦ ، ١٩٣٢/١٠/٣٠ ج ٣ ق ١٥٠ ص ٢٠٠)

٢٤٩٧ - للمحكمة أن تجرى التحقيق الذى تراه لتعرف الحقيقة منه ، ولها فى سبيل ذلك أن تحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها متى كانت طبيعة التحقيق تقتضى هذا الحظر .
(١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٢٤٩٨ - قرص امرأة فى فخذها يعتبر جناية هتك عرض لوقوعه على ما يعد عورة من جسم المجنى عليها ، وللمحكمة نظر هذه الجريمة بجلسته سرية محافظة على الآداب .
(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ق ٣١ ص ٢٦)

٢٤٩٩ - بما أن للمحكمة الحق المطلق فى أن تأمر بجعل الجلسة

سرية لسماع المرافعة كلها أو بعضها فليست علنية الجلسة في مسائل
الفسق وجهبا من أوجه النقض إذا كانت المحكمة لم تأمر بجعل الجلسة
سرية .

(١٤/١١/١٩٠٢ المجموعة الرسمية سر ٥ ق ٥١)

٢٥٠٠ - حضور المدعى مع محاميه جلسة المحاكمة السرية لا يبطل
الاجراءات لأنه خصم في الدعوى ومن حقه أن لا يكتفى بحضور محاميه عنه
وأن يشهد دعواه بنفسه ، على أن العلانية هي الأصل في المحاكمات ، والسرية
تبطلها قانونا ، وتجوز القانون لها مراعاة للنظام العام أو الآداب وارد على
خلاف الأصل ، وهو من حق القاضى وحده لا من حق خصوم الدعوى ،
وما كان لخصم أن يتظلم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضى
لا من حقوقه هو .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٠ ص ٤١٧)

٢٥٠١ - يؤخذ من المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
والمادتين ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنايات أن للمحكمة الحق في جعل
الجلسة سرية إذا تراءى لها ذلك مراعاة للآداب أو محافظة على النظام . وليس
يؤخذ منها ما يفيد ضرورة النص في الحكم على الأسباب الداعية لذلك ، فإذا
لم تذكرها المحكمة فلا يمكن أن ينسب اليها مخالفة القانون متى كانت تلك
الأسباب مستفادة من ظروف الدعوى .

(١٩٢٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٩

ص ٢٥٢)

٢٥٠٢ - مجرد خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية لا يصح
أن يكون وجها لنقض الحكم ما لم يثبت الطاعن أن الجلسة كانت سرية من غير
مقتضى ، لأن الأصل في الاجراءات المتعلقة بالشكل اعتبار أنها روعيت
أثناء الدعوى ولصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك
الاجراءات قد أهملت أو حُولفت .

(١٩٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤١

ص ٢٨٢)

٢٥٠٣ - ليس بلازم أن يكون القرار من المحكمة يجعل الجلسة

سرية صادرا بحكم مستقل بل يكفى اثبات القرار في محضر الجلسة مع بيان أسبابه .

(١٩٠٥/٦/٣ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٣)

٢٥٠٤ - في عدم اثبات علنية الجلسة في محضرها بطلان جوهري مؤد الى النقض ولا يكفى ذكر العلنية في الحكم .

(١٩٠٣/١٠/٢١ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٣)

مادة ٢٦٩

يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية ، وعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل في طلباته .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٥٠٥ - متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وترافعت فيها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون ، فلا محل لما يثيره في شأن اغفال اثبات اسم ممثل النيابة العامة في محضر الجلسة والحكم .

(١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٠ ص ٩٢٢)

٢٥٠٦ - اغفال اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان ، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها وطالما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحا .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

٢٥٠٧ - متى كان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة فلا أهمية لاغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة ما دام الحكم قد دون اسمه صراحة .

(١٩٥٢/١١/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٥٠ ص ١٢٥)

٢٥٠٨ - من المقرر أن للنيابة العامة حق ايداع ما يعلن لها من طلبات امام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة اجراءات الدعوى العمومية ، وهو في ذلك لا ينجزا عن حق ممثلها أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى لنتهمه المسندة الى المتهم والى يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى الى المحكمة .

(١٠/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٧٤ ص ٢٧١)

مادة ٢٧٠

يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا اغلال ، وانما تجرى عليه الملاحظة اللازمة .

ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى الا اذا وقع منه تشويش يستدعى ذلك ، وفي هذه الحالة تستمر الاجراءات الى أن يمكن السير فيها بحضوره . وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الاجراءات .

- تقابل هذه المادة - عدا الشطر الأخير من الفقرة الثانية - المادة ٤١ من قانون تشكيل مجاكم الجنايات .

الأحكام

٢٥٠٩ - لا جناح على المحكمة في أن تبعد عن قاعة الجلسة متهمًا بسبب ما يقع منه من التشويش الذي لا يمكنها من السير في الدعوى ، وتكون جميع الاجراءات في هذه الحالة حضورية في حقه .

(٢٤/٥/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٨ ص ٥٧٥ ، ٧/٣/١٩٤٩ ق ٨٢٧ ص ٧٩٥)

٢٥١٠ - ان ما يقضى به القانون من أنه لا يجوز ابعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك ، ما يقضى به من هذا انما هو مقرر لمصلحة المتهم فلا يقبل من النيابة العمومية أن تتمسك به للتوصل الى نقض الحكم الصادر ببراءته .

(٤/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨١ ص ٧٤)

٢٥١١ - يقضى القانون بوجوب حضور المتهم في جميع أدوار

التحقيق أمام المحكمة وبعدم جواز ابعاده عنها الا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، وذلك لتمكين المتهم من مراقبة السير في التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه الى هؤلاء الأسئلة ويحضر دفاعه على موجب ذلك كله ، فاذا أبعدت المحكمة متهما وسألت المدعى بالحق المدني في غيبته ولم يكن ابعاده لحصول تشويش جسيم منه أو خشية تأثيره على غيره من المتهمين أو على المدعى بالحق المدني ، فانها تكون قد خالفت القانون في ذلك .

(١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٧)

(ص ٢٢٩)

٢٥١٢ - ان حضور المتهم بالجلسة مقيدا بالحديد مخالف لنص المادة ١٩٦ جنايات ولكن على فرض حصوله لا تأثير له على صحة الاجراءات .

(١٨٩٩/١٢/١٠ الحقوق س ١٤ ق ١٢٥ ص ٥٢٧)

مادة ٢٧١

يبدأ التحقيق في الجلسة بالناداة على الخصوم والشهود ، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل اقامته ومولده ، وتتل التهمة الموجهة اليه بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال ، ثم تقلم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية ان وجد طلباتها .

وبعد ذلك يسأل المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه ، فان اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود ، والا فتسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة أولا ، ثم من المجنى عليه ، ثم من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم من المتهم ، ثم من المسئول عن الحقوق المدنية .

وللنيابة العامة وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في اجوبتهم .

- تقابل المادتين ١٣٤ و ١٦٠ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : روى ادخال تعديل فيما يتبع عند اعتراف المتهم في الجلسة فنص على أن الاعتراف اذا كان منصا على كل الفعل المكون للجريمة جاز الحكم في الدعوى .

بدون سماع شهود ، على أن ذلك لا يصح أن يكون سببا للحكم في الدعوى بدون مرافعة
ولا مناقشة كما هو الحال في قانون تحقيق الجنايات الحالي .
- تقرير لجنة التنسيق : المقصود هنا بالاعتراف تسليم المتهم بالتهمة تسليما غير مقيد
إذا لم يعترض عليه محاميه ، فإذا كان الاعتراف جزئيا أو قيد المتهم بتحفظات أو اعترض
محاميه على صحة اعترافه وجب على المحكمة المضي في تحقيق الدعوى وسماع شهودها .

الأحكام

٢٥١٣ - من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا أمام
محكمة أول درجة ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال .
(١٩٧٧/١١/٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١)

٢٥١٤ - ان ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم في الفعل
المسند اليه هو من الاجراءات التنظيمية لا يترتب البطلان على اغفالها .
(١٩٧٧/١١/٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١ ،
١٩٧٠/١٢/٢٢ س ٢١ ق ٢٧١ ص ١١١٨ ، ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٥٦
ص ٢٨٧ ، ١٩٨٢/١٠/١٤ س ٣٣ ق ١٥٧ ص ٧٦٩)

٢٥١٥ - عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة ما دام في
مقدوره ان يتكلم عندما يكون ذلك في صالحه .
(١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٩٨٦ ص ٢٦٩)

٢٥١٦ - الأصل ان تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي
اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة
اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب
منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، واذا خلا محضر الجلسة بما
ينبئ عن حاجة المحكمة أو الطاعن الذي وجه الفاظ الاهانة باللغة العربية
الى ذلك فان هذا النعى يكون غير سديد .

(١٩٧٩/١٠/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٠ ص ٧٦٢ ،
١٩٧٣/٤/٩ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠ ، ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ٣١٩
ص ٤٨٧ ، ١٩٦٣/٥/١٣ س ١٤ ق ٧٧ ص ٣٩٢)

٢٥١٧ - بدء المحاكمة بالفصل في الواقعة المتأخرة في الترتيب

الزمنى لا يعيب الاجراءات ولا يفوت على المتهم حقا .

(١٩٦١/١/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١ ص ٢٨)

٢٥١٨ - قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة .

(١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٤ ص ٣٥١)

٢٥١٩ - متى كان الدليل المباشر الذى عول عليه الحكم فى ادانة الطاعن هو اعتراف المتهم الاول فى التحقيقات والقرائن القاطعة بذاتها المستخلصة من مجموع التحقيقات وكانت المحكمة قد ناقشت المتهم الاول فى الجلسة فى هذا الاعتراف الذى ابداه فى التحقيقات والذى اعتبره الحكم الدليل الاساسى المباشر قبل الطاعن ، فان شفوية المرافعة تكون قد تحققت فى الحدود التى اقتضاها ظرف الاثبات فى الدعوى .

(١٩٥٣/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ٦٩ ص ٢٠١)

٢٥٢٠ - من المقرر ان ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية من اجراءات هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات بالجلسة فلا يترتب على مخالفتها البطلان .

(١٩٨٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٩ ص ٤٠٣)

٢٥٢١ - ان ما رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢٧١ منه هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة فلا يترتب البطلان على مخالفته .

(١٩٧٩/١٠/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٠ ص ٧٦٢ .

١٩٥٤/٣/١١ س ٥ ق ١٤١ ص ٤٢٠)

٢٥٢٢ - ما نصت عليه المادتان ٢٧١ ، ٢٧٢ من بيان ترتيب الاجراءات فى الجلسة وان كان فى ذاته مفيدا فى تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها ، الا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به حماية مصلحة جوهرية للخصوم ، فاذا كان الاخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المتهم من ابداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ما له من حق

مقرر في أن يكون آخر من يتكلم فائز لا يترتب عليه البطلان .
(١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٣ ص ١١٠٣)

٢٥٢٣ - لا ينقض الحكم الصادر بعقوبة إذا لم يذكر فيه أن المتهم
سئل هل هو معترف بارتكابه الجريمة المنسوبة إليه أم لا .
(١٩٠٦/٣/٣ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٨٢)

٣٥٢٤ - عقد جلسة محكمة الجench قبل الوقت المحدد لفتحها
لا يكون سبباً من أسباب النقض ، إذا ثبت من محضر الجلسة أن المتهم قد
حضر عند النداء على الدعوى ودافع عن نفسه دون أن يطلب من المحكمة
انتظار حضور محاميه ، فضلاً عن أن القانون لم يحتم حضور محام مع المتهم
في مواد الجench .
(١٩٢٢/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ١٥)

مادة ٢٧٢

بعد سماع شهادة شهود الاثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة
المتهم أولاً ، ثم بمعرفة المسئول عن الحقوق المدنية ، ثم بمعرفة النيابة
العامة ، ثم بمعرفة المجنى عليه ، ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية . وللمتهم
والمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية
لايضاح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في اجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت
اليهم .

ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لايضاح
أو تحقيق الوقائع التي ادوا الشهادة عنها ، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم
لهذا الغرض .

- تقابل المادة ١٣٥ من القانون السابق .

الأحكام

٢٥٢٥ - لم يرسم القانون لمحكمة الموضوع طريقاً معيناً تسير فيه
عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة ، فإذا فاتها سؤال مما يقتضيه
فن التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهه للطعن على حكمها ، وخصوصاً

أن القانون يجيز للدفاع أن يوجهه من جانب ما يعن له من أسئلة .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ٤٢ ق ٢ ص ٧٩١ ،
١٩٤٤/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ إ ١٢٥ ص ٦٥)

٢٥٢٦ - خطأ المحكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها ما دام المتهم لم يعترض عليه أثناءها ، ومن ثم لا يقبل منه اثاره أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٠ ص ٦٩١ - وكان وجه الطعن على الحكم مبتني على أن المحكمة سيئما كلت تسمع شهود الاثبات استدعت أحدهم وأخذت توجه اليه أسئلة ايحائية أدت بها إلى إعلان رأيها وظهور عقيدتها في ادانة الطاعن مما يفقدها الصلاحية للحكم ، وكان من أثر موقف المحكمة في هذا الصدد ان أحد المدافعين عن الطاعن قد تملكه اليأس من نتيجة الدفاع فتنازل عن سماع شهود النفي اكتفاء بأقوالهم في التحقيقات ، وهذا المسلك من جانب المحكمة ينطوي على اخلال بحق الدفاع) .

٢٥٢٧ - متى كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معيناً تتبعه في سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة بحيث اذا فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجهاً للطعن على حكمها ، فانه لا يكون للمتهم الذي لم يطلب الى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي في أمر أن ينعى على حكمها اغفالها سؤاله عنه .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٤ ص ٧)

٢٥٢٨ - مفاد نص المادة ٢٧٢ اجراءات أنه يجوز للمحاكم - ومحكمة الجنايات من بينها - أن تسمع أثناء نظر الدعوى - في سبيل استكمال اقتناعها والسعي وراء الوصول الى الحقيقة - شهوداً ممن لم ترد أسماؤهم في القائمة ولم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أو بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير إعلان وأن تستدعي أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٥ ص ٤٢٢)

مادة ٢٧٣

للمحكمة في اية حالة كانت عليها الدعوى ان توجه للشهود اى سؤال ترى لزوجه لظهور الحقيقة او تأذن للخصوم بذلك .

ويجب عليها منع توجيه اسئلة للشاهد اذا كانت غير متعلقة بالدعوى ، او غير جائزة القبول ، ويجب عليها ان تمنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح او التلميح وكل اشارة مما يبنى عليه اضطراب افكاره او تفويقه .

ولها ان تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى انها واضحة وضوحا كافيا .

- تقابل المادة ١٢٦ من القانون السابق .

حكم

٢٥٢٩ - لمحكمة الموضوع ان تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى انها واضحة وضوحا كافيا ، ومتى كان انطاعنان لم يعترضوا على تلاوة أقوال من لم تسمعه المحكمة من الشهود ولم يتمسكا بسماع واحد منهم فليس لهما ان يعيبا على الحكم عدم سماع شهادة الشهود الذين أمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم .

(١٩٥٤/٥/٢٥ احكام النقض س ٥ ق ٢٣٧ ص ٧١٤)

مادة ٢٧٤

لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك .

واذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يلفته القاضي اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات .

واذا امتنع المتهم عن الاجابة او اذا كانت اقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات او التحقيق جاز للمحكمة ان تأمر بتلاوة اقواله الاولى .

- راجع المادة ١٢٧ من القانون السابق عن الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرامنة .

- المذكرة الايضاحية : كما رؤى النص على عدم جواز استجواب المتهم بصفة عامة فيمنع

الاستجواب الا اذا قبله ولا يشترط أن يكون ذلك بناء على طلب منه ، وبديهي أنه اذا قبل

الاستجواب كان من حق الخصوم في الدعوى أن يشتركوا فيه ، أما استيضاح المتهم من جانب المحكمة عن بعض وقائع ظهرت أثناء سير الدعوى فغير ممنوع ما دام لا يشترك فيه غير المحكمة .

الأحكام

تعريف الاستجواب والايضاحات

٢٥٣٠ - من المسلمات القانونية أن الاستجواب المحظور على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلا كيما يفندها أو يعترف ان شاء الاعتراف .

(١٩٨٧/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٦ ص ٨٠٤) .

٢٥٣١ - الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها . وهو مقرر لمصلحة المتهم له التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، وعدم اعتراضه على الأسئلة التي وجهت اليه واجابته عليها يعد تنازلا .

(١٩٨٦/١٠/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٢ ص ٦٩٩)

٢٥٣٢ - الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة وفقا لنص المادة ٢٧٤ اجراءات جنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة ، وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه يبيده في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته ، أما مجرد الاستيضاح كما هو واقع الحال في الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن اذا كانت له صلة بأحد الشهود وما اذا كان قد توجه اليه بمنزله ، فليس فيه أي خروج على محارم القانون ولا مساس بحق الدفاع . ومع ذلك فان هذا الحظر انما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا اما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافعون عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التي توجهها اليه المحكمة . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الاجراء فان هذا يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب

ولا يجوز له من بعد أن يدعى بطلان الاجراءات .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ،
١٩٨٣/٣/٢٤ س ٣٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢)

٢٥٣٣ - لما كان استجواب المتهم بجلسة المحاكمة قد اتم بموافقة ،
وما كان للمحكمة أن تجبره على الاستجواب أو الاجابة على أسئلتها ، فإن
ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٢٥٣٤ - ان الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه
مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا أثناء نظرها سواء كان ذلك
من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة -
لا يصح الا بناء على طلب المتهم نفسه يبيده في الجلسة بعد تقديره لموقفه
وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الادلاء بما يريد
الادلاء به لدى المحكمة - واذا كان ذلك - وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة
استجوابه فيما نسب اليه بل اقتصر على انكار التهمة عند سؤاله عنها وهو
لا يدعى في طعنه بأن المحكمة منعتة من ابداء ما يروم من أقوال أو دفاع ،
فان ما ينعاه على الحكم من اخلال بحق الدفاع بمقولة أن المحكمة لم تقم من
تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسندة اليه يكون غير سديد .

(١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٥ ،
١٩٨٥/٣/١٤ س ٣٦ ق ٦٩ ص ٤٣)

٢٥٣٥ - الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة
الاتهام التي تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا
لها .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٩٦)

٢٥٣٦ - الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة
الاتهام التي تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا
لها . والبين من مناقشة المحكمة للطاعن انها انما سألته عن صلة المتهم
الثاني في الدعوى بالمخبز ، وهل هو مدير له أو كاتب فيه ، ولم تتصل

هذه المناقشة بمركز الطاعن في التهمة المستندة اليه ومن ثم فان هذه المناقشة لا تعد في صحيح القانون استجوابا .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٢٥٣٧ - ما توجهه المحكمة الى المتهم من أسئلة عن سوابقه لا يعد استجوابا بالمعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٢٧٤ اجراءات جنائية انما هو استعلام عما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .

(١٩٦١/٢/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٣١ ص ١٩٩)

٢٥٣٨ - استفسار المحكمة من المتهم عما اذا كان أحد من عائلته قد قتل قبل الحادث وعن اتهم فى قتله هو مجرد استيضاح ليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع .

(١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٢ ص ٩٣١)

٢٥٣٩ - ان المادة ١٣٧ تحقيق جنايات على ما يبين من عبارتها قد تحدثت عن أمرين استجواب المتهم واستيضاحه ، فالاستجواب هو مناقشة المتهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى اثباتا ونفيا فى أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أو من المحامى عنه أو من المدعى بالحقوق المدنية أو من المسئول عن هذه الحقوق . وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز الا بناء على طلب من المتهم نفسه يتقدم به ويبدىه فى الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيقا للعدالة سماع كلمته فى شأنه قبل الأخذ به أو عليه ، وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب الى المتهم أن يبدى لها ملاحظاته فى صده اذا ما أراد .

(١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢)

(ص ٢٦)

٢٥٤٠ - ان المتهم اذا استأنف الحكم فذلك مقتضاه أن يبدى هو وجه استئنافه أو أن تستوضحه المحكمة عن ذلك ، واذن فاذا استفسرت المحكمة من المتهم عن بعض ما يقول أو نبيهته الى ما ثبت عليه أو قيل ضده فى أوراق التحقيق أو فى شهادة الشهود ليدافع عن نفسه فهذا منهار لا يصح

عده استجوابا بالمعنى المحظور . على أن القانون لم يحظر الاستجواب الا على محكمة الدرجة الأولى ، أما المحكمة الاستئنافية فغير محظور عليها استجواب المتهم المستأنف .

(١٥/٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٩ ص ٦٨)

٢٥٤١ - ان القانون المصرى يحظر على القاضى استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك ، وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمته اجمالا ، فاذا اعترف بها واقتنع هو بصحة اعترافه أخذ به ، أما ان أنكرها فلا يجوز للقاضى أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدون طلب منه . فاذا ظهر للقاضى فى أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لاستجلاء الحقيقة فيلفت نظره اليها ويرخص له فى تقديم تلك الايضاحات اذا أراد .

(٢٩/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٤ ص ١٨٨ ، ٢٣/٤/١٩٣٤ ق ٢٣٥ ص ٣١٢)

٢٥٤٢ - استجواب المتهم الذى يحظره القانون هو مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية فى أمور التهمة وأحوالها وظروفها ومجابهته بما قام عليه من الأدلة ومناقشته فى أجوبته مناقشة يراد بها استخلاص الحقيقة التى يكون كاتما لها . أما مجرد توجيه سؤال على سبيل الاستعلام البسيط أو لفت النظر الى ما يقول الشاهد فليس فيه أى خروج عن محارم القانون ولا مساس بحق الدفاع .

(٢٥/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٨ ص ٢٢٢)

٢٥٤٣ - المادة ١٣٧ تحقيق جنايات وان كانت تقضى بأنه لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك غير أن المراد منها هو ذلك الاستجواب الدقيق المطول الذى يستعرض فيه القاضى كل الدلائل والشبه القائمة على المتهم فى القضية يناقشه فيها مناقشة دقيقة من شأنها أن تربك المتهم وربما استدرجته الى قول ما ليس فى صالحه .

(٣/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٤ ص ١٢٣)

٢٥٤٤ - قضت المادة ١٣٤ تحقيق جنايات بأنه لا يسوغ للمحكمة استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك ، ولكن الفقرة الثانية من هذه المادة

صرحت للمحكمة أيضا في حالة ما اذا رأت بعض وقائع يقتضى تقديم
ايضاحات عنها من المتهم أن تنبيه الى ذلك وترخص له بتقديم تلك
الايضاحات .

(١٨٩٥/١٢/٢١ الحقوق س ٨ ق ٣٦ ص ١٨٤)

٢٥٤٥ - لم يوجب القانون على محكمة الاستئناف استجواب المتهم
في الجناية بل ان ذلك الأمر موكل لطلب المتهم نفسه .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

التنازل عن الدفع بالبطلان

٢٥٤٦ - من المقرر أن القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم
الا اذا قبل ذلك فان هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها
اما صراحة امام المحكمة التي تستجوبه او بعدم اعتراضه على استجوابه
واجابته على الأسئلة التي توجهها المحكمة اليه ، فاذا ما اجاب المتهم بمحض
اختياره على ما توجه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع فان
ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي فلا يجوز له أن
يدعى البطلان في الاجراءات .

(١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٩ ص ٤٨٧)

(١٩٥٠/١١/٧ س ٢ ق ٥٦ ص ١٣٩)

٢٥٤٧ - الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة انما قصد
به مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم
اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة
الموجهة اليه .

(١٩٧٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٦ ص ١٢٢٤)

٢٥٤٨ - ان حظر الاستجواب انما قرر لمصلحة المتهم ، فللمتهم أن
يقبل استجوابه ولو ضمنا ، ولا بطلان الا اذا حصل الاستجواب بعد اعتراض
المتهم أو اعتراض محاميه .

(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٦ ص ١١٥)

٢٥٤٩ - إن كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة سألت المتهم عن تهمته فأبكرها وقضى روايته عن الحادث فوجهت إليه بعض أسئلة فأجاب عليها دون اعتراض من أحد فلا يقبل النعى عليها بأنها خالفت المادة ١٣٧ تحقيق جنايات .

(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٩ ص ٨٠)

٢٥٥٠ - إن تحريم استجواب المتهم حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه ، فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه أو بإجابته اختيارا عن الأسئلة التي توجهها المحكمة ، كما أن له الحق إذا شاء في أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده .

(١٩٣٥/٥/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٩ ص ٤٧١)

٢٥٥١ - إذا سألت المحكمة المتهم عما نسب إليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفاصيل الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ما وجهت إليه من الأسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة فيما فعلت .

(١٩٣٣/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٥

ص ١٨٩)

الدفع بطلان الاستجواب

٢٥٥٢ - من المقرر أن حق المتهم في الدفع بطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للمادة ١/٣٣٣ اجراءات جنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه ، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى بطلان الاجراءات .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٢٥٥٣ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة استجوبت الطاعن بحضور محاميه الذي لم يعترض فلا يكون ثمة شيء يعيب الاجراءات .

(١٩٩١/٦/٣٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٠ ص ٧٣٤)

مادة ٢٧٥

بعد سماع شهادة شهود الأثبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من باقى الخصوم فى الدعوى أن يتكلم .
وفى كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم .

وللمحكمة أن تمنع المتهم أو محاميه من الاسترسال فى المرافعة اذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله .

وبعد ذلك تصدر المحكمة قرارها بإقفال باب المرافعة ، ثم تصدر حكمها بعد المناولة .

١ - الفقرتان الأولى والثانية تقابلان المادة ١٢٨ من القانون السابق ، وأما الفقرتان الثالثة والرابعة فلا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

٢٥٥٤ - توجب المادة ٢٧٥ إجراءات جنائية أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، فإذا كان الثابت أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مرافعة النيابة العامة ، إلا أن ذلك لا يبطل المحاكمة ما دام المظالم لا يدعى فى طعنه أنه طلب من المحكمة أن تسمعه بعد مرافعة النيابة فرفضت ذلك مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن حقه فى أن يكون آخر من يتكلم ، باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله فى ختام مرافعته .

(١٩٧٧/١٢/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١٢ ص ٢٠٤٣)

٢٥٥٥ - إذا كانت المحكمة قد قضت أنها أعطى المتهم الكلمة الأخيرة أمامها فله أن يطالبها بذلك ، فإذا هو لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله فى ختام المحاكمة ، ومن ثم فلا يقبل منه الاعتراض على ذلك لدى محكمة النقض .

(١٩٧٦/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٥ ص ٩٠٥ ،

١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٢ ص ٦٣٩)

٢٥٥٦ - تقديم المدعى بالحق المدنى مذكرة فى فترة حيز الدعوى للحكم أورد الحكم مؤدى ما ورد بها من دفاع ، وحل هذه المذكرة مما يفيد

اطلاع المتهم أو المدافع عنه عليها أو اعلانها لأى منهما ، يخل بحق المتهم فى الدفاع لما تقضى به المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم .

(١٩٨١/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٨ ص ١٨٢)

٢٥٥٧ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد أن حجزت القضية للحكم عادت وصرحت للمدعى بالحق المدنى بتقديم مذكرة بعد اعلانها للطاعن ثم حجزت القضية للحكم لجلسة أخرى ، وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعى المدنى كان هذا مبطلا لاجراءات المحاكمة لاخلاله بحق الدفاع ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد وقع على تلك المذكرة شخص وصف نفسه بأنه وكيل المتهم ما دامت صفة صاحب هذا التوقيع ليست ثابتة .

(١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٣ ص ٧٩٩)

٢٥٥٨ - متى كان المتهم لم يطلب أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحدا منعه من ذلك فلا يحق له أن ينعى على الحكم شيئا فى هذا الصدد .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٢

ص ٧١٧)

٢٥٥٩ - ليس للمتهم أن ينعى على اجراءات المحاكمة أنها وقع فيها اخلال بحقه فى الدفاع على أساس أنه لم يكن آخر من يتكلم ، فان سكوته عن التعقيب يدل فى ذاته على أنه لم يكن لديه ما يقوله .

(١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٥ ص ٥٨٠)

٢٥٦٠ - تقضى المادة ٢٧٥ اجراءات جنائية بأن المتهم آخر من يتكلم ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات فى أسبوع ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن استبعدت مستندات الطاعن المقدمة فى ١٩٧٢/٤/٥ ومذكرته المقدمة فى ١٩٧٢/٤/٨ لتقديمها بعد الميعاد المحدد وقبلت مذكرة المدعية بالحق المدنى المقدمة فى الأخرى بعد الميعاد والتي تأثر عليها فى ١٩٧٢/٤/٦ من محامى الطاعن باستلامه صورة منها وبأنه مع تمسكه بدفاعه والمستندات

المقدمة منه يحتفظ لنفسه بحق الرد عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه رداً على المذكرة المقدمة من المدعية بالحق المدنى وقبلتها المحكمة فان ذلك يبطل اجراءات المحاكمة لاخلاله بحقوق المتهم فى الدفاع .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٩ ص ٦٧٢)

٢٥٦١ - انه وان كان يجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم الا انه اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه سمعت المحكمة المدعى بالحق المدنى ثم لم يدع المتهم أنه طلب الى المحكمة أن تسمعه فرفضت مما يعتبر أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيما أبداه المدعى المدنى ما يستوجب رداً من جانبه ، فذلك لا يبطل المحاكمة .

(١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٢ ص ٣٤٧)

٢٥٦٢ - اذا ترافعت النيابة العامة والمدعى بالحق المدنى بعد سماع شهادة الشهود فلا مانع فى القانون يمنع من ذلك ، انما الممنوع ان لا يكون المتهم آخر من يتكلم .

(١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٢ ص ٨٥)

٢٥٦٣ - اذا سمعت محكمة الجنايات اقوال الشاهد عن التهمة المسندة للمتهم بعد أن أبدى هذا الأخير دفاعه وحكمت فى الدعوى قبل أن تطلب من المتهم الرد على ما جاء فى اقوال الشاهد تعين نقض الحكم لوقوع بطلان جوهرى فى الاجراءات .

(١٩٢٣/٤/٢ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٧)

٢٥٦٤ - متى امرت المحكمة باقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذى يبدىه الطاعن فى مذكرته التى يقدمها بعد حجز الدعوى للحكم أو الرد عليه ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى .

(١٩٩٣/٩/١٩ ط ٦٧٥٠ س ٦٢ ق)

٢٥٦٥ - العبرة فى الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى مواجهة

• المحصوم

(١٩٨٧/١١/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٦ ص ١٠٣٠)

٢٥٦٦ - النطق بالحكم تخرج به الدعوى عن حوزة المحكمة ،
ويمتنع معه عليها العدول عنه ولو كان باطلا أو مبنيا على اجراء باطل .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٥٧٣٦ س ٥٨ ق)

٢٥٦٧ - النطق بالحكم وجوب تمامه بحضور القضاة الذين
اشتتركوا في المداولة ، وحصول مانع لدى أحدهم يوجب توقيعه على مسودة
الحكم ، ومخالفة ذلك يرتب بطلان الحكم .

(١٩٨٩/٣/٢ ط ٣٧٧٢ س ٥٧ ق)

٢٥٦٨ - من المقرر قانونا أنه لا يلزم اعلان المتهم بالجلسة التي
حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا
صحيحا ، طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون وأستوفى
كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها ، فان صلة المحصوم
بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة
بوتصحيح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي
المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على المحصوم ابداء رأى فيها .

(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨ ،

١٩٨١/١٢/٢ س ٣٢ ق ١٧٥ ص ١٠٠٥)

٢٥٦٩ - القانون لم يتضمن نصا يوجب بيان مواد الاتهام في
محاضر الجلسات ولا يغيب الحكم خلو محضر جلسة النطق به من اثبات
المتهم والمدعى بالحق المدني طالما كانا قد حضرا الجلسة التي تمت فيها
المحاكمة وصدر قرار التأجيل للنطق بالحكم في مواجهتها .

(١٩٨٠/٢/١٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٧ ص ٢٤٢)

٢٥٧٠ - الحكم الصادر استثنائيا في مواد الجنح لا ينقض بناء
على بطلان جوهرى في الاجراءات لمجرد أنه لم يذكر في محضر الجلسة أن المتهم
كان آخر من سمعت أقواله .

(١٩٠٦/٤/٢٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٠٦)

٢٥٧١ - لا يترتب على كون المتهم لم يكن آخر من يتكلم وجه
منهم لبطلان الحكم وموجب لنقضه متى ثبت أن النيابة العمومية لم تزد على
طلباتها ولم يطلب المتهم أن يتكلم .

(١٩٠٠/٤/٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٣٧)

٢٥٧٢ - لا يبطل الحكم إذا أجلت المحكمة النطق به لزمن أكثر
من المصرح به في المادة ١٧١ تحقيق جنايات حيث لم تنص هذه المادة
على البطلان في هذه الحالة ، ولأن كل ما يريد الشاوع من التشدد في سرعة
إصدار الأحكام إنما هو إرشاد القضاة إلى ما قضى به المصلحة العامة من
المبادرة إلى الانتصاف للناس بعضهم من بعض مبادرة لا تراخي فيها .
وليس من مراده إبطال حكم قاض متخرج لا يبقى من الإبطاء سوى فضل
التروى وزيادة الامعان .

(١٩٢٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٢٢)

(ص ١٤٦)

٢٥٧٣ - المادتان ٤٨ و ٥١ من قانون تشكيل مخاكم الجنايات
نصتا على وجوب الشروع في المداولة فوراً بعد اقفال باب المرافعة وعلى
النطق بالحكم في نفس الجلسة أو التي تليها ، إلا أنهما لم تنصا على البطلان
في عدم مراعاة ما قضنا به . واذن فتأجيل النطق بالحكم إلى أكثر من المدة
المقررة في المادة ٥١ لا يبطل الحكم لأن القاضي قد يضطر للتأجيل لزيادة
البحث عن الحقيقة .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٧ ص ١١٨)

٢٥٧٤ - إذا أجلت المحكمة النطق بالحكم أكثر من مرة واحدة
فلا يعد ذلك من الأسباب الموجبة لبطلان الحكم .

(١٩١٧/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٦)

٢٥٧٥ - ليس في قانون تحقيق الجنايات نص يقضى ببطلان الحكم
إذا نطق به في جلسة بعد الجلسة التي تلي جلسة المرافعة .

(١٩٠٢/٥/١٠ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣٦)

٢٥٧٦ - إن المادة ١٧٥ تحقيق جنايات لا تحتّم على المحكمة إصدار

المحكم فوراً في نفس الجلسة التي حصلت فيها المرافعة إلا إذا كان المتهم مجبوراً ، فإذا كان مطلق السراح وتأجل الحكم ولو مرارا لم يكن ذلك التأجيل مبطلا للإجراءات .

(١٨٩٨/٥/٢٨١ خفوق س ١٣ ق ٩٩ ص ٢٢٥)

مادة ٢٧٦

يجب أن يعرض محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ، ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر .

ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ، ويبين به ما إذا كانت علنية أو سرية ، وأسماء القضاة والكاتب وعضو النيابة الحاضر بالجلسة وأسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود وأقوال الخصوم . ويشار فيه إلى الأوراق التي قليت وسائر الإجراءات التي تمت ، وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في المسائل الفرعية ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجري في الجلسة .

- راجع المادتين ١٤٦ ، ١٩٧٠ من القانون السابق .

الأحكام

٢٥٧٧ - عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان طالما أنه قد وقع على الحكم .

(١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠)

٢٥٧٨ - متى كان محضر الجلسة وحيدة كاملة لا فرق بين متنته وهامشه ، وكان عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان فإن ما يشته أمين السر في هامش المحضر يكون صحيحاً بصرف النظر عن عدم توقيع القاضي عليه ويعتبر بمثابة تصحيح لما دون خطأ في متنته ولا يجوز اثبات ما يخالف ذلك إلا بطريق الطعن بالتزوير ، لأن الأصل في الإجراءات الصحة ، ومن ثم فلا محل للنعي على تصحيح أمين السر لمحضر الجلسة دون الرجوع إلى رئيس الدائرة متى كان ما أجراه أمين السر من تصحيح يتفق وحقيقة الواقع وتداركاً لسهو منه .

(١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٢ ص ٤٢٣)

٢٥٧٩ - اغفال التوقيع على معاصر الجلسات لا اثر له على صحة الحكم .

(١٤ / ٢ / ١٩٨٤ احكام النقض من ٣٥ ق ٣٠ ص ١٤٩ ،
١٩٨٢ / ٢ / ٩ من ٣٣ ق ٣٥ ص ١٨١ ، ١٩٨٩ / ١٠ / ٨ من ٣٠ ق ١٥٩
ص ٧٥٥ ، ١٩٧٢ / ٢ / ١٤ من ٢٣ ق ٤٦ ص ١٦٨ ، ١٩٨٧ / ٥ / ٢٨ من ٢٨
ق ١٢٢ ص ٦٩٦)

٢٥٨٠ - ان مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات معاصر
الجلسات من رئيس المحكمة وكاتبها لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، بل دام
الطاعن لا يدعى ان شيئا مما دون في تلك المعاصر مخالفا لحقيقة الواقع .

(٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ احكام النقض من ٦٨ ق ٥٦ ص ٢٨٧ ،
١٩٦٦ / ٦ / ٢ من ١٧ ق ١٥٧ ص ٨٣٣ ، ١٩٦٢ / ٦ / ٢٦ من ١٣ ق ١٤٥
ص ٥٧٦)

٢٥٨١ - ان ما تنص عليه المادة ٢٧٦ اجراءات جنائية والتي
احالت عليها المادة ٣٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير معاصر بها يعجرى
فى جلسة المحاكمة يوقع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه فى
اليوم التالى على الأكثر هو من قبيل تنظيم الاجراءات ، ولم يفرض الشارع
جزاء على التأخير على التوقيع على معاصر الجلسة كما فعل بالنسبة الى تأخير
توقيع الاحكام .

(٢٦ / ١٠ / ١٩٥٤ احكام النقض من ٦ ق ٤٦ ص ١٣٣)

٢٥٨٢ - عدم التوقيع من رئيس المحكمة على معاصر الجلسة
لا يبطل اجراءات المحاكمة وبخاصة اذا لم يدع الطاعن عدم موافقة ما ثبت به
لما حصل فعلا .

(٢٩ / ١٢ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦١
ص ٤٠٧ ، ١٩٣٠ / ٢ / ١٣ ق ٣٩٤ ص ٤٦٧)

٢٥٨٣ - عدم تصديق القاضى على شهادة الشهود ، كموجب
المادة ١٧٠ تحقيق جنايات ليس من الاجراءات التى يترتب عليها بطلان
الحكم . ويكفى لتأدية غرض القانون أن يوقع القاضى بأخر معاصر الجلسة

الذي يشمل شهادة الشهود وغيرها .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية جدا ق ١٥٠ ص ١٦١)

٢٥٨٤ - لم يترتب القسانون البطلان على مجرد عدم توقيع كاتبه الجلسة على محضرها والحكم ، بل انه يكون لهما قوامهما الثانوي بتوقيع رئيس الجلسة عليهما .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٢ ص ١٧٢ ، ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ ، ١٩٥٠/١٢/٢٥ س ٢ ق ١٢٠ ص ٢٢٥)

٢٥٨٥ - يكتسب محضر جلسة المحاكمة حجية ما ورد به ما دام لم يجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانوني .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٠ ص ٦٢٨)

٢٥٨٦ - محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين متنه وهامشه ، ما دام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .

(١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٤١ ص ١٠٢)

٢٥٨٧ - عدم تصديق القاضي على ما يدونه كاتب الجلسة في مواد الجنب عملا بما جاء في المادتين ١٧٠ و ١٨٦ تـ٠ يج يترتب عليه بطلان جوهري .

(١٩٠٨/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٩ ق ١٢٢)

٢٥٨٨ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ اجراءات جنائية ولا يغني عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر التزوير .

(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧١ ص ٩٢٥)

٢٥٨٩ - المقرر انه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يهمل تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر ، كما أن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع

قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم والا لم تجز حاجته من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله .

(١٩٨٤/١/٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢ ص ٢٣ ، ١٩٨٣/٣/٢٤ س ٢٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢ ، ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٦ ص ١١٤٤ ، ١٩٨٧/١٠/٢١ س ٣٨ ق ١٥٠ ص ٨٢٩ ، ١٩٨٥/٥/١٤ ص ٣٦ ق ١١٦ ص ٦٥٤)

٢٥٩٠ - على الدفاع أن يطلب صراحة اثبات ما يهمله اثباته من الطلبات في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمه اغفالها الرد على ما لم ترد عليه .

(١٩٤٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٠ ص ٦٤٢)

٢٥٩١ - ليس في القانون نص يحتم تدوين الدفاع تفصيلا بمحضر الجلسة ، فخلو المحضر من تلك التفصيلات لا يؤثر في الحكم ، وعلى من أراد من الخصوم اثبات أمر يهمله اثباته في محضر الجلسة أن يطلب الى المحكمة تدوينه أو أن يقدم به مذكرة كتابية ، فاذا هو لم يفعل فلا يقبل منه التظلم من اغفاله .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٢ ص ٩٧)

٢٥٩٢ - يجب استكمال الحكم بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ولا يجوز تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات .

(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦١٤٧ س ٥٨ ق)

٢٥٩٣ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة عدا تاريخ صدوره .

(١٩٨٢/١٢/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٠٨ ص ١٠٠٤)

٢٥٩٤ - تعتبر ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض :س ١٩٠ ق ٣١ ص ١٨١ .
١٩٦٩/٢٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨)

٢٥٩٥ - يعتبر الحكم مكملًا لمحضر الجلسة في شأن اثبات ما يتم أمام المحكمة من الاجراءات التي لم تذكر بالمحضر .

(١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٢ ص ٦٦٣)

٢٥٩٦ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، والأصل في الاجراءات أنها روعيت ، فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من طلب النيابة العامة تطبيق مواد الاتهام الا بالطعن بالتزوير .

(١٩٨٧/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٣ ص ٨٥٣)

٢٥٩٧ - لا يكمل الحكم محضر الجلسة الا في خصوص اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مضد ثابت في الأوراق .

(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٤٨ .
١٩٥٦/١٠/٣٠ س ٧ ق ٣٠٢ ص ١٠٩٧)

٢٥٩٨ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في شأن ما تم أمام المحكمة من اجراءات ومنها تلاوة تقرير التلخيص .

(١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٤ ص ٥١٨ ،
١٩٧١/١/٣١ س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

٢٥٩٩ - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم في الدعوى .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٨٤٣)

٢٦٠٠ - يكفي أن يكون محل إقامة المتهم ومحل وقوع الجريمة واردين في الحكم دون أن يكونا مذكورين في محضر الجلسة .

(١٩٠٣/١١/٢٨ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٥٣)

٢٦٠١ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠)

٢٦٠٢ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . فمتى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أنه أثبت اسم القاضي الذي أصدر الحكم واسم ممثل النيابة وأمين السر واسم المحكمة فإنه لا يعيب الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ، خلو ديباجته من هذا البيان .

(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٨ ص ٧٨٩ ،

١٩٧٢/٢/١٤ ق ٤٢ ص ١٧٢)

٢٦٠٣ - لم يشترط القانون اثبات تاريخ إصدار الحكم في مكان معين منه .

(١٩٩٣/٩/٧ ط ٣٩٦٩ س ٦٢ ق)

٢٦٠٤ - خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله ، وتأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل يستطيل البطلان إليه ، ولا يغير من ذلك استعمال محضر الجلسة على هذا البيان .

(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦١٤٧ س ٥٨ ق)

٢٦٠٥ - أن خلو محضر الجلسة من عبارة ما لا يدل حتما على عدم صدورها ، فإذا كانت هذه العبارة واردة في الحكم دون المحضر فهذا دليل كاف لاثبات صدورها فعلا .

(١٩٣٨/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٧

ص ٢٢٧)

٢٦٠٦ - لا يبطل الحكم خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان طلبات النيابة ، إذ ليس في القانون ما يوجب بيان وصف التهمة ومواد الاتهام في محاضر الجلسات .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٢٦٠٧ - ليس في القانون ما يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة ، ومن ثم فان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان في الاجراءات لخلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا لا يكون سديدا .

(١٩٦٤/٦/١ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٩ ص ٤٥٧)

٢٦٠٨ - ليس في القانون نص يوجب بيان مواد الاتهام في محاضر الجلسات .

(١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٤ ص ٩٦١ ، ١٩٨٦/٥/١٥ س ٣٧ ق ١٠٩ ص ٥٥٣)

٢٦٠٩ - عدم التنويه في محضر الجلسة بأن المتهم سئل عن اسمه ولقبه ... الخ ليس وجها للبطلان .

(١٩٠٣/١/١٠ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩٩)

٢٦١٠ - القانون لا يوجب اثبات نص شهادة الشهود الغائبين أو قدر معين منها في محضر جلسة المحاكمة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦)

٢٦١١ - لا يعيب الحكم أنه لم يثبت بمحضر الجلسة أن شاهدا سمع لم يكن موجودا خارج الجلسة وقد كان للمتهم أن يتقدم للمحكمة بما لديه من اعتراض في هذا الشأن وما دام هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٣ ص ٤٧٩)

٢٦١٢ - أنه وإن كان القانون يقضى بذكر سن كل شاهد وصناعته ومحل اقامته بمحضر الجلسة الا أن اغفال ذلك البيان لا يستوجب بطلان الحكم ، على أنه اذا كان هذا الاغفال لم يجهل الشهود عند المتهم ولا يدعى أنه ضرر بسببه فلا تكون له مصلحة من وراء اثارته .

(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٥)

(ص ٣٩٨)

٢٦١٣ - لا يعيب المحكم عدم ذكر سن الشاهد في محضر الجلسة ، وكذلك الحال في اغفال اسم المحامي الذي ترافع عن المتهم بحضوره .
(١٩٥٠/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٤ ص ١٦٩)

٢٦١٤ - قصور محضر الجلسة عن ذكر القاب الشهود وصناعاتهم ومحال اقامتهم لا يصح وجها للطعن ، لأن هذا القصور لا يجهلهم عند المتهم وهم هم الذين عرفهم بالقابهم وصناعاتهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٣ ص ١٨٤)

٢٦١٥ - ان عدم اثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من الأسباب في محضر الجلسة أو الحكم لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٧ ص ١٢٣)

٢٦١٦ - ان عدم ترقيم صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر سن الشاهد وصناعاته ومحل سكنه لا يقتضى البطلان ، على انه ما دام الطاعن لا يدعى انه قد ضر بسبب اغفال هذه البيانات فلا تكون له مصلحة من وراء اثارها .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٨ ص ٤٠٩)

٢٦١٧ - اذا لم تذكر العلانية في محضر جلسة أول درجة ولا في حكمها فلا يكون ذلك سببا لنقض الحكم ما دامت قد ذكرت في محضر جلسة الدرجة الاستئنافية وفي حكمها . وكذلك الحال اذا خلا محضر الجلسة من ذكر العلانية ، ولم يتمسك طالب النقض بذلك أمام الدرجة الاستئنافية ، ويكفى في اثبات العلانية أن يذكر في ذيل الحكم أنه تلى بالجلسة علنا ولو لم ينوه بالمحضر على أن الجلسة كانت علنية .

(١٩٢٣/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٧)

٢٦١٨ - من المقرر أنه لا عبثة بالخطأ المأذى الواقع بمحضر الجلسة ، وإنما العبثة هي بحقيقة الواقع بشأنه .

(١٩٨٤/١/٢٥ : أحكام النقض من ٢٤ ق ٣٠ ص ١٦٩ ، ١٩٧٨/٣/٥ من ٢٩ ق ٤٠ ص ٢٢٠ ، ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٣ ق ١٧٣ ص ٨٧٤)

٢٦١٩ - الخطأ الثاني في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء الى الطعن بطريق التزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الاجراءات المثبتة بمحضر الجلسات والاحكام بما دام هذا الخطأ واضحاً .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض من ١٤ ق ٨٩ ص ٢٥٦)

٢٦٢٠ - تأجيل نظر الدعوى لإعلان المدعى بالحقوق المدنية ثم إصدار الحكم في الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون ثبوت حضوره أو اعلانه لأضطراب وغموض البيانات المثبتة بمحضر الجلسة ، اخلال بحق الدفاع وبطلان في الاجراءات .

(١٩٧٣/٣/١٢ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦٩ ص ٣٢٢)

٢٦٢١ - متى كان انطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية نعيه يخلو محاضر جلسات محكمة أول درجة من اثبات حضور المتهمين والمدافعين عنهم وأوجه دفاعهم فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض من ٢٣ ق ٤٢ ص ١٧٢)

٢٦٢٢ - اذا كان الطاعن يبنى طعنه على أن المحاكمة وقعت باطلا ، اذ أن محضر الجلسة تتعذر قراءته فلا يمكن معرفة ما تم أمام المحكمة ، ولم يكن قد عين مطعنا واحدا على ذات الاجراءات التي تمت في مواجهته والمفروض قانونا أنها وقعت صحيحة ، فهذا الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه ، وخصوصا اذا كان محضر الجلسة ميسورا قراءته .

(١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٢

ص ٦٦٤)

٢٦٢٣ - للقاضي سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب

الشان أن يأمر قلم الكتاب بحذف الكلمات والجمل التي يرى أنها ماسة بالكرامة .

ت (قنا الابتدائية ١٩٣٣/٢/٩ المجموعة الرسمية س ٣٤ ق ١٤٤)

مادة ٢٧٦ مكررا

يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث والخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات اذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويكون تكليف المتهم بالحضور امام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد كامل في مواد الجنج وثلاثة ايام كاملة في مواد الجنايات غير مواعيد مسافة الطريق .

ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة احد المحضرين أو احد رجال السلطة العامة .

وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف اسبوعين من يوم احوالها على المحكمة المختصة ، واذا كانت القضية محالة على محكمة الجنايات ، يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الميعاد المذكور .

- مضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .

الفصل السابع

فى الشهود والأدلة الأخرى

مادة ٢٧٧

يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ، إلا فى حالة التأسيس بالجريمة ، فإنه يجوز تكليفهم بالحضور فى أى وقت ولو شفها بواسطة أحد مأمورى الضبط القضائى أو أحد رجال الضبط . ويجوز أن يحضر الشاهد فى الجلسة بغير إعلان بناء على طلب الخصوم .

وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة لذلك ، ولها أن تأمر بتكليفه بالحضور فى جلسة أخرى .

وللمحكمة أن تسمع شهادة أى انسان يحضر من تلقاء نفسه لبدء معلومات فى الدعوى .

- امرة الأولى تقابل للمادتين ١٤٠ و ١/١٦٦ من القانون السابق ، والفقرة الثانية تقابل المادة ٤٦ من قانون تفكيك محاكم الجنايات ، والمبدأ الوارد فى الفقرة الثالثة كان مقررا فى المادة ١/٧٤ من القانون السابق لقاضى التحقيق .

الأحكام

تعريف الشهادة

٢٦٢٤ - الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .

(١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ٣٦)

لا يجوز رفض سماع الشاهد مسبقا

٢٦٢٥ - خوض المحكمة فى الموضوع المراد الاستشهاد به والقول

بعدم جدوى سماع الشهود هو افتراض من عندها قد يدحضه الواقع ،
فتقدير أقوال الشاهد يراعى فيها كيفية أدائه للشهاد والمناقشات التى تدور
حول شهادته .

(١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٢٦٢٦ - لا يصح للمحكمة استباق رأى بالحكم على شهادة شاهد
بالقول بأنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف على حقيقة الأمر فيما أثاره
المتهم من دفاع فى هذا الصدد ، لاحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد
يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .

(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٧ ص ١١٥٤)

٢٦٢٧ - ان القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق
للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته .

(١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨٠ ص ٢٩١)

٢٦٢٨ - لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعى
انه سوف يقول لها اذا ما سئل أقوالا معينة أو انها سوف تنتهى على كل
حال الى حقيقة معينة بغض النظر عن الأقوال التى يدلى بها أمامها ، ذلك
لأنها فى هذه الحالة انما تبنى حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون
الواقع غير ما افترضت فيدلى الشاهد بشهادة أمامها بالجلسة بأقوال من
شأنها أن تغير النظر الذى بدا لها قبل أن تسمعه ، كما أن تقدير المحكمة
لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة ، بل وبالمناقشات
التي تدور حول شهادته أثناء الادلاء بها وكيفية ادلائه بالشهادة .

(١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٤ ص ١٢١٦)

٢٦٢٩ - لا جدال فى أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير
أقوال الشهود والأخذ بما تظمن الى منها وتطرح ما عداه ، الا أن محل
هذا أن تكون قد سمعتهم وناقشتهم فى أقوالهم حتى يتسنى لها وزنها ومعرفة
غثها من سمينها ، أما أن تحكم عليهم قبل أن تسمعهم بأنهم كاذبون وأنها
لن تصدقهم منها تكن شهاداتهم فهذا ليس من حقها .

(١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٦)

ص ٣٥ ، ١٩٤٨/١٢/٦ ق ٧٠٨ ص ٦٦٨)

٢٦٣٠ - لا يجوز للمحكمة أن تتكهن أو تقترض أقوالاً أو روايات لشاهد لم تسمعه بنفسها . فإذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة سماع شهادة عسكري مسلم في التحقيق بوجوده بمكان الحادث ، فلا يجوز لها متى كان الميسور الاهتداء إليه من واقع دفاتر البوليس أن لا تستجيب إلى هذا الطلب متعلقة لذلك بأقوال افترضت أنه سيقولها إذا ما سمع أمامها .

(١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٧ ص ٣٤٦)

صور يجوز فيها عدم سماع الشاهد

٢٦٣١ - إن تقدير ضرورة سماع شهادة النفي أمر تستقل به محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل . ومن ثم فإنه إذا كان الحكم قد رفض طلب سماع المقاول الذي أعاد إقامة البرج المنهار بسبب أنه لم يشترك في التنفيذ الأول موضوع الاتهام ، وأن التقرير الفني الخاص بالموضوع تعرض لكافة الاحتمالات التي أحاطت بالحادث فإنه لا تريب على المحكمة أن هي اطأنت إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى ورفضت سماع شاهد النفي ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلاً مقبولاً .

(١٧/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٠ ص ١٢٨٠)

٢٦٣٢ - أن استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم ورده بإشارة تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد المتهم ليس فيه ما يشوب الاجراءات في شيء .

(٢٧/١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧ ص ٩٩)

٢٦٣٣ - المحكمة غير ملزمة بسماع شهود النفي الذين تنازل الدفاع عنهم .

(٢٩/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ ص ٤٤٠)

٢٦٣٤ - إذا كان عدم سماع المحكمة الشهود راجعاً إلى عدم الاستدلال عليهم وكان المتهم مع تعهده بالارشاد عنهم وتأجيل القضية عدة

مبدأ لا تمام ذلك لم يذكر للمحكمة أنه قد صار ممكناً للاعتداء اليهم وسماعهم فلا يقبل منه النفي على الحكم لهذا السبب .

(١٧/٥/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٥ ص ٥٦٣)

٢٦٣٥ - أن المحكمة بالبداية لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن إعلانهم .
(٢٦/٣/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٠ ص ٦٦٨)

٢٦٣٦ - يجوز لمحكمة الموضوع ألا تسمع شهود النفي إذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى المطلوب سماعهم فيها .
(١٩/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٠ ص ٤٠٢)

حق المحكمة في سماع أي شاهد

٢٦٣٧ - يجوز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة وكذلك كتبة التحقيق شهوداً في القضايا التي لهم فيها عمل متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلاً لذلك .
(١٩٨٧/٢/٥ الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦)

٢٦٣٨ - من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع أقوال أي شخص لم يكن قد سبق إعلان قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها أن هي أخذت بأقواله واستندت إليها في قضائها .
(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٣ ص ٨٠٣)
(١٩٥١/١١/٢٧ س ٢ ق ٢٨٧ ص ٧٥٨)

٢٦٣٩ - للمحكمة أن تسمع شهوداً من الحاضرين بالجلسة . وما دام المتهم لم يعترض على سماعهم أو على تحليفهم اليمين فلا يحق له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .
(١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٥ ص ٣٥٣)

٢٦٤٠ - على المحكمة اجابة طلب الدفاع سماع شهود الواقعة ولو لم يذكروا فى قائمة شهود الاثبات ، وسواء اعلنهم او لم يعلنهم .
(١٩٩٣/٣/٧ ط ١١٤٩٣ من ٦١ ق)

٢٦٤١ - الاسترسال فى المرافعة لا يحرم المدافع من العدول عن طلب سماع شهود .
(١٩٨٨/١٢/٧ ط ٣٩٨ من ٥٨ ق)

٢٦٤٢ - لا يقدح فى ضرورة سماع الشياهد أن يكون مقيما فى كندا ما دام لم يثبت للمحكمة أنه امتنع عليها ذلك بعد اعلانه اعلانا قانونيا .
(١٩٨٥/١٢/١٢ أحكام النقض من ٣٦ ق ٢٠٤ من ١١٠٦)

٢٦٤٣ مكرر - المجنى عليه فى الدعوى لا يعتبر خصما للمتهم بل خصم المتهم فى الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية ، واذن فللمحكمة أن تسمع المجنى عليه فى الدعوى كشاهد على المتهم .
(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض من ٢ ق ٢٨٧ من ٧٥٨)

٢٦٤٣ - اذا كان الثابت أن والد المجنى عليه لم يبد منه أثناء المحاكمة سوى أنه تقدم الى المحكمة الاستئنافية وعرف أن ابنه الذى لم يسأل أمام محكمة الدرجة الأولى حضر معه وأنه يطلب سماعه فأجابته المحكمة الى ما طلب فليس فى ذلك ما يؤثر على صحة اجراءات المحاكمة ، اذ هذا لا يعدو أن يكون مجرد تنبيه الى أنه لا حاجة الى تأجيل الدعوى لاعلان المجنى عليه لوجوده فى دار المحكمة عند نظر القضية .
(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٣ .
ص ٥١٥)

٢٦٤٤ - ما دام ان القانون لم يجعل لأى خصم فى الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذى لم يكلف بالحضور بناء على طلبه او لم يعلن له اسمه ، ثم لم يرتب أى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخطت المحكمة الاعتراض وسمعتة ، وما دام أنه لم يحزم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعتهم فلا وجه للبحث فى طريقة

استدعاء هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي أدت بالمحكمة إلى هذا الاستدعاء. كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه إلى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بعبارة إن مثل هذا الشاهد مريب، فإنه إذا صبح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم للشهادة يكونون مندفعين يعامل التحيز لمصلحة المتهم أو المجني عليه فإنه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين بدافع احقاق الحق في ذاته. كل ما في الأمر أن على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظروف عرض الشاهد نفسه على القضاء وأن تمكن من أن ترفض معارضته في سماعة وأن يقدم لها ما ينقض شهادته وأن تعطيه من الوقت ما يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد.

(١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٢ ص ٤٩٢)

طريقة اعلان الشهود

٢٦٤٥ - تكليف شهود الاثبات بالحضور أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به.

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٣ ص ١٣٨٤)

٢٦٤٦ - تكليف شهود الاثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن فصد تعطيل الفصل في الدعوى حين أصر على طلب سماع شاهدي الاثبات الغائبين.

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٩ ص ١٠١١)

٢٦٤٧ - ان القانون قد بين الطريق الواجب اتباعه بصدد اعلان الشهود، فاذا كان المتهم لم يعلن موظفا لسؤاله كشاهد نفى - كما تقضى بذلك المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له، فاطراح المحكمة لهذا الطلب لا يعد اخلافا بحق الدفاع، اذ للمحكمة في هذه الحالة - بصريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - السلطة في تقرير ما اذا كانت الدعوى بحاجة الى سماع مثل هذا الشاهد أم لا، فاطراحها لهذا الطلب فيه ما يفيد بذاته انها رأت عدم حاجة الدعوى الى سماعة.

(١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥)

٢٦٤٨ - اذا كان المتهم قد تمسك بضرورة سماع شاهد من شهود الاثبات تنازلت النيابة عن سماعه فاستجابت المحكمة لطلبه وكلفت النيابة غير مرة اعلانه ، فانه يكون من الواجب عليها أن تعمل على احضاره ما دام ذلك ممكنا ، لتعلق حق المتهم بوجوب سماعه باعتباره شاهدا على أساس أنه أعده شاهد نفى له ، ولا يرد على ذلك بأنه هو لم يعلنه وفقا للقانون ما دامت المحكمة نفسها هي التي كلفت النيابة اعلانه مع تصريح الدفاع امامها بأنه مستعد لذلك .

(١٩٤٨/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٥

ص ٥٢٨)

٢٦٤٩ - استدعاء الطبيب الشرعى بطريقة الاعلان ليس واجبا قانونا ، لأن علة الاعلان الاحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون عليه ان تخلف عن الحضور ، فان أمكن للمحكمة أو للنيابة أن يستحضره بغير هذا فلا مصلحة فى الاعتراض على ذلك .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧.

ص ٧٢)

صور لمن يجوز استدعاؤه من الشهود

٢٦٥٠ - من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا فى القضايا التى لهم عمل فيها الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التى تؤدى الشهادة امامها محلا لذلك .

(١٩٧٧/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٨ ص ١٠١٦ ،

١٩٨٧/٢/٥ س ٣٨ ق ٣٣ ص ٢٣١ ، ١٩٨٦/١١/١٧ س ٣٧ ق ١٧٢

ص ٨٩٧)

٢٦٥١ - ليس فى القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا فى القضايا التى لهم عمل فيها ، الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التى تؤدى الشهادة امامها محلا لذلك .

(١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨)

مادة ٢٧٨

ينادى على الشهود باسمائهم ، وبعد الاجابة منهم يحجزون فى الغرفة المخصصة لهم ، ولا يخرجون منها الا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ، ومن تسمع شهادته منهم يبقى فى قاعة الجلسة الى حين اقفال باب المرافعة ما لم ترخص له المحكمة بالخروج . ويجوز عند الاقتضاء أن يبعد شاهد أثناء سماع شاهد آخر . وسوغ مواجهة الشهود بعضهم ببعض .

- تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٦٦ من القانون السابق .

الأحكام

٢٦٥٢ - لا توجب المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية على المحكمة سماع الشهود جميعا فى جلسة واحدة أو ضرورة اجراء مواجهة بينهم وان سوغت ذلك ولم يرتب القانون البطلان على مخالفة الاجراءات المنصوص عليها فى المادة المذكورة .

(١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٩ ص ٢٣٨)

٢٦٥٣ - من المقرر أن المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية التى تنظم اجراءات المناداة على الشهود وسماع أقوالهم ، ثم ترتب على مخالفة الاجراءات أو عدم الاشارة الى اتباعها فى محضر الجلسة بطلانا .

(١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٣ ص ٨٩٤)

٢٦٥٤ - ان المادة ١٦٦ تحقيق جنايات وان كانت قد أوجبت ابعاد الشهود عن قاعة الجلسة ثم استدعائهم اليها واحدا بعد الآخر . الا أنها لم ترتب على مخالفة ذلك بطلانا ما ، وكل ما فى الأمر أن المحكمة تراعى فى تقدير شهادة الشاهد أنها أديت فى هذا الظرف . وعلى كل حال فما دام الشاهد قد سمع بعد تحليفه اليمين بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه فان حقه فى الاعتراض يسقط لعدم تمسكه به فى حينه .

(١٩٣٨/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٥)

(ص ٢٢٦)

٢٦٥٥ - لا وجه للنقض فى حالة ما اذا سمعت شهادة بعض

الشهود في جلسة الصباح وتركوا أحرارا الى جلسة بعد الظهر هم والشهود الذين لم تكن سمعت شهادتهم فأمكنهم الاختلاط ببعضهم البعض .

(١٩٢٠/٤/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٨)

٢٦٥٦ - قضت المادة ١٦٦ جنایات بأن يقاد الشهود لغرفة تخصص لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ، والغرض من ذلك منع الشهود الذين تسمع شهادتهم من الوجود في الجلسة وقت تأدية شهادة الذين قبلهم . وبناء عليه لا تنطبق على حالة ما اذا تمكن الشهود الذين لم تسمع شهادتهم من الاختلاط مع من سمعت شهادتهم أثناء الفترة التي توسطت جلستى الصباح والمساء .

(١٩١١/١/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٣٤)

٢٦٥٧ - اذا طلب الدفاع عن المتهم من المحكمة ابعاد بعض شهود الاثبات عن قاعة الجلسة ربما يسمع شهود النفى خشية التأثير عليهم وفوض الرأى للمحكمة فى ذلك ، ثم عارضت النيابة فى هذا الطلب فلم تجبه المحكمة فهذا من حقها ولا تنريب عايتها فيه ، حتى ولو كانت لم تشر اليه فى حكمها لتعلقه باجراءات التحقيق بالجلسة التى تفصل فيها المحكمة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم فيها .

(١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢ ص ٢)

٢٦٥٨ - سماع المحكمة الجزئية شهادة شهود مجتمعين غير مفرق بينهم مهما يكن فيه من الحلل فانه متعلق بقيمة دليل الاثبات ، ويكفى أن يعرض أمره على المحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية ، ولكل منهما السلطة المطلقة فى تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التى أخذت على هذا الوجه والعمل بما تعتقده من صدقها أو عدم صدقها .

(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦)

(ص ٣٧٧)

٢٦٥٩ - ان الاجراء الذى نصت عليه المادة ١٦٦ تحقيق جنایات خاصا بوجوب الاحتياط لمنع بعض الشهود سماع شهادة الآخرين ومنع اختلاط من شهد منهم بمن لم يشهد بعد انما هو مقصور على الشهود الذين

حضرُوا الى المحكمة لأداء الشهادة ، وليس الغرض من سماع شهود آخرين .
 مما فيه معنى التجزئة المنافية لذلك الاحتياط .

(١٩٣٠/١١/٢٠) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٧

(ص ١١٩)

٢٦٦٠ - لا شيء يمنع المحكمة من اعادة سماع من سمعت شهادته .
 في جلسة سابقة ولئن كان من غير الممكن في هذه الجلسة تلافي اتصال هذا
 الشاهد بباقي الشهود فان هذا الأمر لا يوجب بطلان الشهادة في ذاتها وانما
 هو من العوامل التي تلاحظ في تقدير قيمتها فقط .

(١٩٣٠/٦/١٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٠ ص ٥٣ .

٢٦٦١ - لا تبطل اجراءات المحاكمة اذا سمعت المحكمة شهادة
 شاهد كان موجودا بالجلسة بعد تحليفه اليمين وبخاصة اذا كان المتهم لم
 يبد أمام المحكمة اعتراضا ما على الاستشهاد به ولا على تحليفه اليمين ، لأن
 المادة ١٦٦ تحقيق جنايات التي تقضى بوجوب ايجاد الشهود في غرفة
 تخصص لهم لم ينص على بطلان ما يخالف ذلك .

(١٩٢٩/٣/٢٨) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٨ .

(ص ٢٥٣)

مادة ٢٧٩

اذا تغلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به جاز الحكم
 عليه بعد سماع اقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً
 في المخالفات وثلاثين جنيهاً في الجنح وخمسين جنيهاً في الجنايات .

ويجوز للمحكمة اذا رأت ان شهادته ضرورية ان تؤجل الدعوى لاعادة
 تكليفه بالحضور ، ولها أن تأمر بالقبض عليه واحضاره .

- قارن المواد ١٤١ و ١/١٦٧ من القانون السابق و ٤٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

- عدلت العقوبة من جنين وعشرة وثلاثين جنيهاً الى عشرة وثلاثين وخمسين جنيهاً بموجب

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

حكم

٢٦٦٢ - من المتفق عليه أن رجال السلك السياسي وزوجاتهم

وأولادهم وأقاربهم الأقربين الذين يعيشون معهم في المدينة واحدة . يتمتعون بحصانة لا يجوز معها إكراههم على الحضور للمحاكمة أو إكراههم لأداء الشهادة لمن واحة جنائية أو مدنية .

(٢٨ / ١٢ / ١٩٥٣ : أحكام النقض من ١٥ ق ٦٥ من ١٩٠)

مادة ٢٨٠

إذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثالثة أو من تلقاء نفسه وأبلى أعلاراً مقبولة جاز اعتاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة .
وإذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية ، جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة وللمحكمة أن تأمر بالقبض عليه واحضاره في نفس الجلسة أو في جلسة أخرى تؤجل إليها الدعوى .

- قارن المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٦٧ و ١٦٨ من القانون السابق .

مادة ٢٨١

للمحكمة إذا اعتذر الشاهد بأعذار مقبولة عن علم مكانه الحضور أن تنتقل إليه وتسمع شهادته بعد إخطار النيابة العامة وباقي الخصوم .
وللخصوم أن يحضروا بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم وأن يوجهوا للشاهد الأسئلة التي يرون لزوم توجيهها إليه .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٨٢

إذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى جاز له الطعن في حكم الغرامة بالطرق المعتادة .
- تنال المادة ١٤٣ من القانون السابق .

مادة ٢٨٣

يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يميناً قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق .

ويجوز سماع الشهود الذين لم يبلغوا أربع عشرة سنة كاملة بدون حلف اليمين على سبيل الاستدلال .

- الفقرة الأولى تقابل المادة ١٤ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تنص هذه المادة على أن الشاهد يجب أن يحلف اليمين وكانت محكمة النقض قد حكمت بأنه اذا فات المحكمة تحليف الشاهد اليمين قبل ادلائه بالشهادة ثم تداركت ذلك بعد ادلائه بها وحلفته اليمين على أنه انما شهد بالحق فتعويلها على هذه الشهادة لا عيب فيه . على أنه من المقرر في الفقه والقضاء الفرنسي أن اليمين يجب اداؤها قبل الشهادة لا بعدها والا كان العمل بطلا . والواقع أن حلف الشاهد قبل أداء الشهادة ينه ضميره ويدفعه الى أدائها بالصدق بخلاف ما لو شهد أولا بلا يمين ، فإنه قد يتهاون في أدائها ثم اذا طلبت منه اليمين على أنها صادقة فقد لا يجزؤه على التراجع والاعتراف بعدم صحتها فيضطر الى تأييدها باليمين ، ولذلك اضافت اللجنة عبارة قبل أداء الشهادة لهذا الغرض .

الأحكام

تعريف

٢٦٦٣ - الشهادة قانونا تقوم على اخبار شفوى يدلى به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح .

(١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١ ص ١)

الأهلية

٢٦٦٤ - العبرة في أهلية الشهادة هي بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .

(١٩٨٣/٢/٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٤ ص ١٨٩ ،
١٩٦٥/٦/٢٩ س ١٦ ق ١٢٥ ص ٦٥٤)

٢٦٦٥ - أجاز القانون سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها الشاهد على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه . ولا يقبل من الطاعن النعي على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليها بحجة عدم قدرتها على الاجابة على أسئلة المحكمة الا بصعوبة وبالايماء بالرأس لصغر سنها ما ذامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما أدلت به .

«وركنت الى أقوالها وإشاراتهما على اعتبار أنها تدرك ما تقول وتعيه»، وما دام أن الطاعن لم يدفع بجلسة المحاكمة بعدم قدرتها على التمييز ولم يطلب من المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديها .

(١٩٨٤/٣/٨ أحكام النقض نس ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩)

٢٦٦٦ - القانون أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، ولا يقبل من الطاعن النعي على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه مدرك ما يقول ويعيه .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض نس ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ ، ٢٤/٦/٧٧٢)

(١٩٧٣ ق ١٦١ ص ٧٧٢)

٢٦٦٧ - لم يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها ، ولما كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذي سمعت شهادته لم يكن يستطيع التمييز إنما اقتصر على القول بعدم إمكان الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه ولكونه شقيق المجنى عليه ويجوز التأثير عليه ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير أدلة الدعوى .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض نس ١٧ ق ٣ ص ١٥)

٢٦٦٨ - ان القاضي في المواد الجنائية غير مقيد في قضائه بالأخذ بدليل معين أو بقرينة خاصة ، بل هو يحكم بما اطمأن اليه من أى عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المعروضة عليه . واذن فلا تثريب عليه إذا اعتمد في قضائه على أقوال مجنى عليه لم يحلف اليمين القانونية لحداثة سنه مادام هو قد قدر هذه الأقوال واطمأنت عقيدته الى صدقها .

(١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦)

(ص ٦١)

٢٦٦٩ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة الى طائفة المحكوم

عليهم بعقوبة جنائية ، مدة العقوبة هو في الواقع من الأمر عقوبة معناها ، صاهر التهورين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الأهلية طوال مدة العقوبة ، وبانقضائها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين ، فليس حرمانا من حق أو ميزة مادام الملحوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فإذا حلف مثل هؤلاء اليمين خلال فترة الحرمان من أدلة فلا بطلان ، وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي .

(١٩٦٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦١٨)

٢٦٧٠ - الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقا في شهادته ولحملة على الصدق أوجب القانون تحليفه اليمين ، واستحلاف الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بالآله القائمة على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه أن هو قرر غير الحق ، ولما هو مظنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلي الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته ، إلا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين اليهم ليكونوا غير أهل لذلك أما بسبب حداثة سنهم أو المحرومين من أداء الشهادة يمين . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمح بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمح بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ، ولكنه مع ذلك لم يحرم القاضي من الأخذ بالأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال إذا انس فيها الصدق في عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، وغاية الأمر أن الشارع أراد أن يلفت النظر الى هذه الأقوال كي يكون القاضي أكثر احتياطا في تقديرها وترك له بعد ذلك الحرية التامة في الأخذ بها أو اطراحها .

(١٩٦٥/٣/١٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٠ ص ١٨٧)

٢٦٧١ - إذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد لم يحكم عليه بعقوبة جنائية وإنما حكم بحبس منه في جنائية فإن المادة ٢٥ عقوبات لا تنطبق عليه .

(١٩٥٨/١١/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٥ ص ٨٧٤)

٢٦٧٢ - تمسك الطاعن أمام محكمة الدرجة الثانية بسماع شاهد

كان متهما ثم قضى ببراءته ، يجب سماعه ولو لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، لأن سببه لما يكن قد قام أمام تلك المحكمة ، وإنما جد بعد ذلك حين انقشع الاتهام نهائيا عن المطلوب سماع شهادته بقضاء محكمة ثاني درجة ببراءته فصار يجوز سماعه شاهدا بعد أداء اليمين عملا بحكم المادة ٢٨٣ اجراءات جنائية .

(١٥/٣/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٦ ص ٣١٦)

٣٦٧٣ - من المقرر أن من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية ممن يحتمل الشهادة عن معلومات تتصل بهذه الدعوى اثباتا ونفيا فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنه قد بلغت أربع عشرة سنة ، وذلك ضمانا للثقة بأنه يؤدي شهادته بالصدق . ولا يغير من الأمر أن يكون الشاهد فيما مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه الاتهام ثم صدر قرار بحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من محكمة أخرى ، أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها ، كما لا يمنع من استحلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ، وعلى الجملة فانه ما دام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة المرفوعة الدعوى العمومية عليه كمتهم في ذات الواقعة ، ولم يقم به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يفنيه من أدائها ، فانه لا يوجد في القانون ما يجول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تحليفه اليمين كسائر الشهود .

(٢/٧/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣٧٠ ص ١٠٦٤)

٣٦٧٤ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من تحليف من كان متهما في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصددتها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة لمتهم آخر .

(١٩/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٨ ص ٩٦١)

٣٦٧٥ - لمحكمة الجنايات الحق في الأخذ بأقوال المجنى عليه وإن كان حاضرا أمامها بصفته متهما . وإذا كانت التهمة المسندة إليه منفصلة عن التهمة المسندة الى المعتدى عليه وجب اعتباره كشاهد ضده لا متهما معه . وعلى المحكمة أن تحلفه اليمين القانونية أو على الأقل أن تأخذ أقواله

بالكيفية المدونة بالمادة ١٤٣ ت ج .

(١٩٢٣/٤/٢ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٧)

طريقة الحلف

٢٦٧٦ - متى كان الثابت أن الشاهد حلف اليمين فإن الاجراء يكون صحيحا ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الشاهد أثناء الحلف قد وضع يده على المصحف ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا فى طريقة الحلف .

(١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٧ ص ٥٨٢)

٢٦٧٧ - اذا فات المحكمة أن تحلف الشاهد اليمين قبل ادلائه بالشهادة ثم تداركت ذلك بعد ادلائه بها فحلفت اليمين على أنه شهد بالحق ، فتعويلها على هذه الشهادة لا عيب فيه .

(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦)

(ص ١٥)

٢٦٧٨ - لا بطلان فى أن يحلف اليمين شاهد لم تكن أقواله تؤخذ الا على سبيل الاستدلال .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧١)

(ص ٨٩)

٢٦٧٩ - الأمر الجوهري فى الاستحلاف هو التذكير بالاله العظيم وأنه رقيب على الحالف ليكون صادقا فيما يبدى من الأقوال . والحلف بالله على قول الحق يقتضى الامتناع عن قول ما ليس بحق . واذن فاهمال الجزء الثانى من عبارة الصيغة الواردة بالمادة ١٤٥ تحقيق جنايات هو اهمال غير جوهري لدخول مدلوله بداهة فى مدلول الجزء الاول ، فهو لا يبطل الحلف ولا يفسد الشهادة .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٥)

(ص ٨٦)

٢٦٨٠ - استحلاف الشاهد فى الحالة التى يوجب فيها القانون الحلف هو من الضمانات التى شرعت لمصلحة المتهم ، ولكن هذه الضمانة

لا نطلب الا حيث يمكن تحقيقها ، لأن مناط التكليف هو قدرة المكلف على الأداء . فاذا كان الشاهد أصم أبكم جازت شهادته ولو عجزت المحكمة عن استخلافه وعجز الشاهد عن الحلف واكتفت المحكمة بما استخلصته منه بطريق الاشارة عجزا منها عن امكان الاسترسال في مناقشته لما به من صمم وبكم .

(١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠ ص ٤٢)

٢٦٨١ - اذا لم ينص في المحضر على صيغة اليمين التي حلفها الشاهد فلا يكون ذلك وجها لبطلانه بطلانا جوهريا لأن القانون لم يحتم اتباع صيغة مخصوصة .

(١٩٠٧/١٢/١ المجموعة الرسمية ص ٩ ق ٢٦)

الحلف مرة واحدة

٢٦٨٢ - متى حلف الشاهد اليمين أمام هيئة التحقيق او المحكمة فان كل ما يدلى به من اقوال أمام الهيئة ذاتها يكون بناء على اليمين التي حلفها ، ولو كان ذلك في عدة مرات وأوقات في نفس الجلسة .

(١٩٤٨/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠١ ص ٥٦٢)

٢٦٨٣ - ان كل ما أوجبه القانون هو ان يحلف الشاهد اليمين قبل أن يؤدي شهادته ، فمتى حلفها كان كل ما يدلى به بعد ذلك صادرا بناء عليها سواء أكان قد أدلى بها كلها في جلسة واحدة أو عدة جلسات ، واذن فلا يعيب الحكم أن تعيد المحكمة سؤال الشاهد في الجلسة ذاتها بغير أن يحلف اليمين مرة أخرى .

(١٩٤٠/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٧ ص ١١٥)

٢٦٨٤ - اذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بعد تحليفه اليمين ، ثم أعادت سؤاله بعد سماعها شهودا آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في الدعوى ، فليس واجبا عليها أن تعيد تحليفه اليمين مرة أخرى ، بل ان كل اجاباته على ما يوجه اليه في هذه المناقشة الثانية الحاصلة أثناء الجلسة نفسها

تكون واقعة تحت اليمين الأولى .

(١٩٣٣/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٣
ص ١٧٥ ، ١٩٣٧/٤/٦ ج ٤ ق ٨٠ ص ٧١)

٢٦٨٥ - لا بطلان في الاجراءات اذا لم يحلف الشاهد اليمين
القانونية اذا كان قد سبق له أن حلفها قبل ذلك .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٤
ص ٩٥)

٢٦٨٦ - ليس من الضروري تحليف اليمين مرة ثانية للشاهد الذي
طلب لأداء الشهادة مرة ثانية عند سماع الدعوى أمام المحكمة .
(١٩١٢/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٧٢)

علم الحلف

٢٦٨٧ - من المقرر أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها
قانونا إلا يحلف الشاهد اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى
بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لغة هو من اطلع على
الشيء وعينه والشهادة اسم المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عيانا .
وقد اعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية - الشخص
شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون
أن يحلفها ، ومن ثم لا يعيب الحكم وصفه أقوال المجني عليه الذي لم يحلف
اليمين بأنها شهادة .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥ ،
١٩٦٨/١٠/٢١ س ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١)

٢٦٨٨ - من المقرر أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها
قانونا إلا يحلف الشاهد اليمين ، إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى
بها الشاهد بغير حلف أنها شهادة ، وقد اعتبر القانون في المادة ٢٨٣ من
قانون الاجراءات أن الشخص يعد شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة ، سواء
أداها بعد أن حلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن حق محكمة الموضوع
أن تعتمد على أقوال هؤلاء الشهود ، أو ترجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من

عناصر الاستدلال .

(١٩٨٧/١١/١٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٧٥ ص ٩٦٠)

٢٦٨٩ - اذ كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالادانة على أقوال شاهد سئل على سبيل الاستدلال وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المجنى عليه التي أبدأها في محضر ضبط الواقعة بغير حلف يمين فانه لا يقبل من الطاعنة مصادرة المحكمة في عقيدتها .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥)

٢٦٩٠ - سماع المحكمة شهادة شخص بدون اعلان وبدون حلف يمين على سبيل الاستدلال لا يعتبر خطأ جوهريا في الاجراءات ما دامت المحكمة لم تعط لمعلومات هذا الشاهد أهمية لم تكن لتستحقها .

(١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١)

ص ١٧)

٢٦٩١ - متى كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا لنص المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

(١٩٦٤/١١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣١ ص ٦٥٩)

٢٦٩٢ - سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف يمين اذا وقع بحضور محامى المتهم دون اعتراض منه على ذلك فان حقه يسقط فى الدفع ببطلان الاجراءات .

(١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٣٨٠)

٢٦٩٣ - يرفض طلب النقض المبني على أن أحد شهود الاثبات لم يحلف اليمين ما دام أن باقيهم شهدوا بعد حلفهم اليمين بعدم صحة الأفعال المسندة الى المتهم .

(١٩٠٧/٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٩٨)

٢٦٩٤ - ينقض الحكم الصادر بعقوبة اذا كان مبنيًا على شهادات الشهود بوجه عام وكان أحدهم لم يحلف اليمين أمام المحكمة ولا يزيل البطلان سكوت الحكم عن أخذ المحكمة بتلك الشهادة أو عدم أخذها بها .
(١٩٠٤/١٠/٦ المجموعة الرسمية من ٦ ق ٣٧)

٢٦٩٥ - انه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ، فإذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصًا تصادف وجوده فى الجلسة ولم تحلفه اليمين ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء أمامها فلا يصح له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢ ق ٤٣٣ ص ١١٨٥)

٢٦٩٦ - التجاء محكمة الجنايات عملاً بالسلطة المخولة لها الى سؤال أحد الشهود على سبيل الاستدلال دون تحليفه اليمين لوجوده بقاعة الجلسة قبل سؤاله ووقوفه على ما دار بها لا يعد وجهاً من أوجه بطلان الاجراءات المؤدية للنقض .

(١٩٢٦/٥/٤ المجموعة الرسمية من ٢٨ ق ٩٦)

مادة ٢٨٤

إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة فى غير الأحوال التى يجيزها القانون فيها ذلك ، حكم عليه فى مواد المخالفات بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات ، وفى مواد الجنايات بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .
وإذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة يعفى من العقوبة المحكوم بها عليها كلها أو بعضها .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ معدلاً لبعض مواد قانون العقوبات (م ٣٧٦) على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . ثم عدلت العقوبة إلى الغرامة التى لا تزيد على مائتى جنيه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .
راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١/٢٤٣ .
- تقاسل المادتين ١٤٤ و ١/١٦٩ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : نصت المادة على أنه اذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين فيحكم عليه بالعقوبة ، واذا عدل عن الامتناع قبل اقفال

باب المرافعة فيعفى من العقوبة المحكوم بها ، ورات اللجنة انه يجوز اعفاؤه من كل أو بعض العقوبة . فقد ترى المحكمة أن امتناعه الأول وعدوله المتأخر لا يجب أن يعفيه من كل العقوبة .
مادة ١/٢٨٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها ذلك ، حكم عليه في مواد المخالعات بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بغرامة لا تزيد على جنيه مصرى ، وفي مواد الجنح والجنايات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيهها .

الأحكام

٢٦٩٧ - لا تملك المحكمة إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الإدلاء بالشهادة إن رأى الامتناع عن ذلك ، وكل ما لها طبقاً للمادة ٢٨٤ إجراءات جنائية أن توقع عليه العقوبة المقررة وإن تعفيه منها إذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل أقفال باب المرافعة . وإذا امتنع شاهد النفى عن أداء اليمين ، ورفضت المحكمة الاستماع إلى شهادته بغير يمين وحصل ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين ، فإن هذا يسقط حق الطاعن في الدفع بالبطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .

(١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٠ ص ١٨٧)

٢٦٩٨ - ان المرجع - عند تطبيق المادة ٢/٨٧ تحقيق جنايات - في كون القضية الجارية تحقيقها والمطلوب سماع أقوال الشاهد فيها هي جناية أم لا إلى الوصف الذي يعطيه المحقق لها لا إلى الوصف الأخير الذي يعطيه المحكمة لها بعد تقديمها إليها وفصلها فيها .

(١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩ ص ٢٩٤)

٢٦٩٩ - تعتبر الواقعة مبينة بيانا كافيا في الحكم الصادر على الشاهد بحسب المادة ٨٧ تحقيق جنايات متى كان مذكورا فيه حصول الامتناع عن الإجابة على الأسئلة التي يوجهها المحقق ، ولا ضرورة لبيان الأسئلة التي امتنع الشاهد عن الإجابة عليها حتى يعلم امتناعه هو بالموضوع أم غير متعلقة إذ المفروض أن المحقق إنما يوجه من الأسئلة ما هو مفيد في الدعوى وهو وحده الذي يحكم بتعلقه بالموضوع وعدم تعلقه به اللهم إلا إذا وضع سؤالا تحكم بداهة باستحالة تعلقه بالموضوع استحالة مطلقة ،

فعندئذ يكون على من يدعى توجيه المحقق مثل هذا السؤال اليه أن يبين ما هو هذا السؤال .

(١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩ ص ٢٩٤)

مادة ٢٨٥

لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٧٠٠ - ان القانون لم يقيد القاضي بنوع معين من الشهود ولم يجز رد الشاهد مهما أحاط به من الأسباب التي تدفعه الى تقرير غير الحقيقة . فاذا سمعت المحكمة شاهدا على متهم في جناية وكان هذا الشاهد متهما في الوقت عينه بضرب المتهم في الجناية ، فلا تريب في ذلك ، اذ أن تقدير قيمة الشهادة متروك دائما للمحكمة تراعى فيه الظروف التي أبدت فيها الشهادة .

(١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٥ ص ٥٣)

٢٧٠١ - كل انسان يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتماد عليها متى وثقت المحكمة بصحتها ولو كان لهذا الانسان سوابق في الكذب والتلفيق ، فاذا طلب الدفاع عن المتهم ضم قضية لبيان الحالة الأدبية لأحد شهود الاثبات للطعن فيه وتجريحه ورفضت المحكمة هذا الطأب من غير ابداء الأسباب فلا يعتبر هذا منها اخلاا بحق الدفاع .

(١٩٣١/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٣

ص ٣٥١)

٢٧٠٢ - لامانع من سماع أقرباء المدعى بالحق المدني كشهود .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠ ص ٢٥)

٢٧٠٣ - ان المادة ١٩٨ مرافعات لا تعتبر الحصومة سببا من

أسباب رد الشاهد وتجريحه .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٨ ص ٣٧٨)

٢٧٠٤ - مجرد كون الشاهد من المخبرين لا يجعله من الأشخاص الذين يجوز تجريحهم أو رد شهادتهم تطبيقاً للمادة ١٩٨ مرافعات ، أو عدم سماعهم الا على سبيل الاستدلال ، فاستدعاء المحكمة مخبراً لسماع شهادته أمر جائز ، وتحليفه اليمين القانونية لا يعتبر خطأ في الاجراءات ما دامت سنه تزيد على الأربع عشرة سنة تطبيقاً للمادة ٢٠١ مرافعات .

(٢٨/٣/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٨ ص ٢٥٣)

مادة ٢٨٦

يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد المتهم أصوله وفروعه وأقاربه وأصهاره الى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية ، وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد أو أعلى أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين ، أو اذا كان هو المبلغ عنها ، أو اذا لم تكن هناك أدلة اثبات أخرى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٧٠٥ - مؤدى نص المادة ٢٨٦ اجراءات جنائية إن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له ، وانما أعفى من أداء الشهادة اذا أراد ذلك ، وأما نص المادة ٢٠٩ مرافعات - المادة ٦٧ من قانون الاثبات الحالى - فانه يمنع أحد الزوجين أن يفشى بغير رضا الآخر ما عساه يكون قد أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضائها الا في حالة رفع الدعوى على أحدهما بسبب جنائية أو جنحة وقعت منه على الآخر .

(٢٧/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٦ ص ٣٥٣ ،

٦/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦)

٢٧٠٦ - اذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ اليها من زوجها بل شهدت بما وقع عليه بصرها واتصل بسموعها فان شهادتها تكون بمنأى عن البطلان ويصح في القانون استناد الحكم الى قولها .

(١٩٦١/٣/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٦٢ ص ٢٢٤)

٢٧٠٧ - اذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة المتهم الأول وزوجة أخيه لم يبلغ اليها من زوجيهما ، بل شهدتا بما وقع عليه بصرهما واتصل بسموعهما فان شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان .

(١٩٦٠/٢/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٢٦ ص ١٢٨)

٢٧٠٨ - ان المادة ٢٠٧ مرافعات اذ نصت على أنه لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى ما بلغه به الآخر أثناء الزيجة قد أفادت أنه يجوز الاستشهاد بأقواله لأن عبارة النص لا تفيد أكثر من إعفاء الشاهد من الادلاء بالشهادة عن السر الذي استودعته .

(١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٨

ص ٧٥١)

مادة ٢٨٧

تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنع الشاهد من أداء الشهادة أو لاعفائه من أدائها .

- تقابل المادة ٢/١٦٩ من القانون السابق .

- تقرير لجنة التنسيق : المراد من عدم الالتزام بالشهادة هنا هو تمكين الشاهد من احترام القانون المنظم لمهنته اذا كاو هذا القانون يقيه حرية في الاقضاء بقيود خاصة . فاذا كان هذا القانون لا يفرض قيودا خاصة فانه يمتنع على الشاهد أن يؤدي الشهادة متى طلب ذلك منه من أسر اليه بالواقعة أو بالمعلومات ، وهذا هو بعينه المعنى الذي قصدته وأوضحت عنه المادتان ٢٠٧ و ٢٠٨ من قانون المرافعات .

الأحكام

٢٧٠٩ - الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فهي تقتضي بداهة

فيمن يؤديها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية - والتي أحالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية - رد الشاهد اذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو لحداثة أو مرض أو لأي سبب آخر - مما مقتضياه أنه يتعين على محكمة الموضوع ان هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا الى غاية فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندها . ولما كان القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الادراك والتمييز معا وانما تتوافر بفقد أحدهما ، واذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليها بأنها مصابه بما يفندها القدرة على التمييز وقدم تقريراً استشارياً يظهر هذا الدفاع وفعدت المحكمة عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث خصائص ارادتها وادراكها العام استيثاقاً من تكامل اهليتها لاداء الشهادة وعولت في نفس الوقت على شهادتها في قضائها بادانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرتها على الادلاء بشهادتها بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه ، فانه يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٣/٣/٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦١ ص ٣١٤ ،
١٩٧٩/٤/٢ س ٣٠ ق ٩٠ ص ٤٢١ ، ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧ ق ٢٠ ص ٩٤ ،
١٩٨٦/٣/٤ س ٣٧ ق ٦٩ ص ٣٣٨)

٣٧١٠ - لما كانت المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية التي أحالت اليها المادة ٢٨٧ اجراءات قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهراً لأي الخصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة أو مرض أو لأي سبب آخر ، مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزاً فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال، اذ لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وعلى المحكمة الموضوع ان هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية حول قدرته على التمييز أو طعن على هذا الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً الى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندها .
(١٩٨٢/١٠/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٠ ص ٧٨٢)

٣٧١١ - مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية

التي أحلت عليها المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية أنه يجب لدخذه بشهادة الشاهد ان يكون مميزا ، فان كان غير مميز لاي سبب فلا يقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، اذ لا ينفي عن تلك الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وعلى المحكمة متى طعن على الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذا الطعن بلوغا الى غاية الأمر فيه .

(١٩٧١/٣/٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٨ ص ١٩٩)

٢٧١٢ - لا يوجد في القانون ما يمنع الشاهد من الادلاء بكل ما عنده ولو كان سرا من أسرارهِ ، واذن فلا تثريب على المحكمة اذا هي عولت في ادانة المتهم - صيدليا كان أو طبيا - على شهادة مريض بنوع مرضه الذي كان يتعاطى بسببه المخدر الذي وصفه له المتهم . والقول بأن الشاهد بالنسبة لمرضه حكمه حكم الطبيب بالنسبة لأمراض الغير انما هو قياس مع الفارق . فان علم الطبيب بمرض الغير انما يوصله عن طريق المهنة بوصفه طبيا .

(١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ر ٣٤٤ ص ٦٠٩)

مادة ٢٨٨

يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين .

- د مائل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاحراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : درر هذه المادة اب الأصل هو الا يحلف المدعى المدني اليمين ولكن يجوز بحلفه اذا طلب هو ذلك او طلبه أحد الخصوم او قرره المحكمة من تلقاء نفسها . ورات اللجنة انه مادام يسمع كشاهد وان شهادته يجوز الأخذ بها وبناء الحكم عليها فيجب احاطتها بكل الضمانات التي تضمن صحتها وأولها اليمين ليكون معرضا للحكم عليه بعقوبة شهادة الزور اذا قرره غير الصدق وانه لا محل للقول بأن مصلحته تتعارض مع تعريضه للعقاب ، لآو هذه المصلحة ليست سببا لزداد عن الشهادة وكل شاهد يجب أن يحلف اليمين ، والمجنى عليه هو أول شخص له مصلحة ومع ذلك فانه يحلف اليمين .

الأحكام

٢٧١٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المدعى بالحقوق المدنية انما يسمع كشاهد ويحلف اليمين اذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من

تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

(١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ،
١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ق ٨٥ ص ٤٤٩)

٢٧١٤ - ان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة استمعت لأقوال المدعية بالحقوق المدنية كشاهدة في الدعوى (في حين أنها لا تسأل أصلا الا على سبيل الاستدلال) مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية - طبقا لما تقضى به المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية - انما يسمع كشاهد ويحلف اليمين اذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢ ص ٩٠)

٢٧١٥ - لا يغيب الحكم ان عول في قضائه على أقوال المدعى بالحقوق المدنية ما دامت المادة ٢٨٨ اجراءات جنائية تجيز سماعه كشاهد .

(١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

٢٧١٦ - متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامى المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فان حقه في الدفع ببطلان شهادة المدعى المدني يسقط طبقا لنص المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

(١٩٥٧/٤/١ أحكام النقض س ٨ ق ٨٦ ص ٣٢٢)

٢٧١٧ - ان ما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من النص على تحليف المدعى بالحقوق المدنية اليمين لم يشرع حماية لهذا المدعى لا بوصفه شاهدا ولا بوصفه مدعيا ، وانما شرع ضمانا للمتهم المشهود ضده ، ولذا فلا يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذى لم يحلف اليمين ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم أن ينعى على الاجراءات عدم حلفه هو اليمين .

(١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٨ ص ٦٥٦)

٢٧١٨ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من تحليف المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى اذا ما رأت سماعه كشاهد ، ولا تحليف من كان

متهما في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصدها بعد ان تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة الى متهم آخر لنظرها أمام محكمة أخرى .

(١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٥

ص ٦٣٩)

٢٧١٩ - لا مانع قانونا من سماع شهادة المدعى المدني بعد تحليفه اليمين كسائر الشهود ، فانه اذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس بخصم في الدعوى العمومية التي تنصب شهادته عليها .

(١٩٣٦/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤ ص ٢٤)

٢٧٢٠ - لا يوجد أى مانع قانونى يمنع من سماع شهادة المدعى المدني في الدعوى العمومية مع تحليفه اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو يستفيد من دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي استفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية . ولا يصح القول بأن المدعى المدني خصم في الدعوى ولا تجوز شهادته ، فان المدعى المدني اذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس خصما في الدعوى العمومية وشهادته انما هي راجعة أولا وبالذات الى الدعوى العمومية التي لا خصومة له فيها ، والمحكمة اذ تحكم في الدعوى المدنية لمصلحته فليس ذلك آتيا من أنها أخذت بأقواله في الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم فيها ، بل لأن الدعوى العمومية ثبتت صحتها لديها وثبوتها يقتضى حتما ثبوت الدعوى المدنية المترتبة عليها .

(١٩٣١/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٣

ص ٣٧١)

٢٧٢١ - المدعى المدني سواء أكان مدعيا بشخصه أم بواسطة نائب شرعى عنه تصح شهادته بعد حلف اليمين ، لأنه اذا كان قاصرا فاقد الأهلية فيما يتعلق بالدعوى المدنية فانه فيما يتعلق بأداء الشهادة في الدعوى العمومية يكون حائزا للأهلية القانونية متى كانت سنه أزيد من أربع عشرة سنة .

(١٩٣١/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٣

ص ٣٧١)

٢٧٢٢ - للقاضي دائما - حسب ما يراه - الحق في سماع المدعى المدني بصفة شاهد بعد تحليفه اليمين أو على سبيل الاستدلال فقط .
(١٩٢٢/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩٧)

٢٧٢٣ - لا يوجد في نصوص القانون المصرى ما يمنع من سؤال المجنى عليه وتحليفه اليمين بصفته شاهدا .
(١٩١٣/٤/٥ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٧)

٢٧٢٤ - يصح أن يشهد المدعى بالحقوق المدنية بعد تحليفه اليمين وتجوز محاكمته على الشهادة المزورة اذا حلف باطلا .
(١٩٠٧/٨/٢٠ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٩)

٢٧٢٥ - يجوز قبول المجنى عليه شاهدا في الدعوى وتحليفه اليمين ولو ادعى بحق مدنى وكانت شهادته عن الوقائع المتعلقة بالفعل الجنائى وللمحكمة فى هذه الحالة أن تقدر شهادته قدرها .
(استئناف ١٨٩٩/٤/١٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٢٣)

مادة ٢٨٩

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التى أبديت فى التحقيق الابتدائى أو فى محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير اذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

- معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩/٥/١٩٥٧ . ونشر فى ١٩/٥/١٩٥٧ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- قارن المادة ٦٥ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : عبارة تعذر سماع الشاهد تشمل كل الاحوال التى لا يحضر فيها الشاهد أمام المحكمة سواء لاسباب قهرية أو لامتناعه عن الحضور كما تشمل امتناعه عن أداء الشهادة .

ماده ١٨٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التى أبديت فى التحقيق الابتدائى أو فى محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير اذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الاسباب .

الأحكام

شفوية المرافعة

٢٧٢٦ - الأصل في الدعاوى الجنائية بعبارة وفي مواد الجنايات بخاصة أن يكون الدفاع شفاها ، الا اذا طلب الدفاع أن يكون مسطورا ، اعتبارا بأن القضاء الجنائي يتعلق من صميمه بالأرواح والحريات وينبنى على اقتناع القاضى وما يدور فى وجدانه .

(١٩٨٧/٤/١٥ الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ١٩٥٦)

٢٧٢٧ - الأصل أن الأحكام الجنائية انما تنبنى على المرافعة أمام المحكمة وعلى التحقيق الذى تجريه فى الجلسة ، ويجب صدورهما من القضاة الذين سمعوا المرافعة ، والا كان الحكم باطلا .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٧ ص ٩٢٤)

٢٧٢٨ - من الأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكنا .

(١٩٨٢/١١/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٧٩ ص ٨٧٠)

٢٧٢٩ - تقوم المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها . وتحديد القانون اجراءات اعلان المتهم من يري سماعهم من الشهود لم يقصد به الاخلال بهذه الأسس .

(١٩٩٣/٣/٧ ط ١١٤٩٣ س ٦١ ق)

٢٧٣٠ - يجب بناء المحاكمة على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهود الاثبات فى حضرة المتهم ما دام سماعهم ممكنا ، الاكتفاء بتلاوة الشاهد اذا تعذر سماعه أو قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك ، اعمالا لنص المادة ٢٨٩ اجراءات .

(١٩٩٣/٦/٩ ط ٦٣٠١ س ٦١ ق)

٢٧٣١ - يجب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل لأية علة كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
(١٩٨٨/١٠/٢ ط ٣٧٢٣ س ٥٨ ق)

٢٧٣٢ - الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية انما تبني على التحقيقات التى تجريها المحكمة فى الجلسة .
(١٩٨٥/٥/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٣ ص ٦٩٩)

٢٧٣٣ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وانما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

(١٩٧٨/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢١ ص ١٢٠ ،
١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٢٧٣٤ - الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، وانما يصح أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .

(١٩٧٥/٥/٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٦ ص ٣٧٥ ،
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩)

٢٧٣٥ - الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ اجراءات أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . - وهو ما لم يحصل - ومن ثم فان مصادرة الدفاع فيما تمسك به أمام درجتى التقاضى من سماع الشهود لا يتحقق به المعنى

الذى قصد اليه الشارع فى المادة سبالة الذكر ، وكان على المحكمة أن تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها أن تبدي ما تراه فى شأنها وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير معها وجه الراى فى الدعوى ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم قد استند الى أدلة أخرى فى ثبوت هذه التهم اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٤ ص ٦٩٦ ،
١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢١٠ ص ١٠٦٩)

٢٧٣٦ - حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يبدىه فى جلسته المحاكمة ويسمع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة ولا تصح مصادرتة فى ذلك بدعوى أن المحكمة اقتنعت بما قررتة المتهمة الأخرى وأحد الشهود لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو الى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه ، ولأن وجدان القاضى قد يتأثر فى غير رغبة من نفسه بما يبدو له أنه أطرحه أو عول عليه فى تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتا ونفيا .

(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٤ ص ٦٩٦ ،
١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢١٠ ص ١٠٦٩)

٢٧٣٧ - الأصل أن المحاكمات الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه - فى مواجهة المتهم - شهادة الشهود الذين يعتمد على أقوالهم فى الادانة ما دام سماعهم ممكنا .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢ ،
١٩٧٣/٤/١ ق ٩٣ ص ٤٥٦ ، ١٩٧٢/١/٣١ س ٢٣ ق ٣٠ ص ١١١)

٢٧٣٨ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه اذ أساس المحاكمة الجنائية هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته

من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا مستعملا في تحصيل هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ومن التأثير الذي تحدثه هذه الأقوال في نفسه وهو ينصت اليها مما يبنى عليه أن على المحكمة التي فصلت في الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد ما دام سماعه ممكنا ولم يتبازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا ، لأن التفرس في حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها . ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ اجراءات جنائية والذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة منها كانت الا اذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

(١٤/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٩ ص ١٥٦)

٢٧٣٩ - من القواعد الأساسية فى القانون أن اجراءات المحاكمة فى الجنايات يجب أن تكون فى مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة .

(٢٠/١٢/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٧٨٥)

٣٧٤ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبنى على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق علنى فى الجلسة .

(٢٩/٣/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٨ ص ٤٣٧)

٢٧٤١ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوى الذى تجريه بنفسها فى الجلسة ، ويجب أن تصدر الأحكام عن القضاة الذين سمعوا المرافعة .

(١/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٤٣ ص ١٣٢)

٢٧٤٢ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى جلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع الشهود ما دام سماعهم ممكنا .

(٤/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٩٤ ص ٢٥٠ ،

١٠/١٢/١٩٥١ ق ١٠٠ ص ٢٦٣)

٢٧٤٣ - إصرار الدفاع على ضرورة سماع شهود الإثبات ، ورفض المحكمة إجابته الى طلبه وتبريرها ذلك برد غير سائغ فيه اخلال بحق الدفاع ، اذ كان على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لسماعهم ولو كان ذلك بالأمر بضبطهم واحضارهم عملا بنص المادة ٢٧٧ إجراءات .

(١٩٩٣/٦/٩ ط ٦٣٠١ س ٦١ ق)

٢٧٤٤ - الأصل في الدعاوى الجنائية أن يكون الدفاع شفاهاً ، الا أن يطلبوا هم تقديمه مسطوراً ، اعتباراً بأن القضاء الجنائي انما يتعلق في صميمه بالأرواح والحريات ، وينبنى في أساسه على اقتناع القاضي وما يستقر في وجدانه .

(١٩٨٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٠ ص ٥٩٤)

٢٧٤٥ - من حق المحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً .

(١٩٨٨/١/١٩ أحكام النقض س ٣٩ ق ٢١ ص ١٩٠)

٢٧٤٦ - انه وان كان ما يذهب اليه الطاعن من أن للمتهم الحق في تأجيل نظر الدعوى لسماع شهوده اذا كانت تنظر لأول مرة غير صحيح ، ذلك لأن قانون تشكيل محاكم الجنايات قد حرص في المواد من ١٧ الى ٢١ على بيان الطريق الذي يسلكها المتهم في اعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام المحكمة ، وذلك بأن يطلب الى قاضي الاحالة الأمر باعلانهم من قبل النيابة العامة أو يعلنهم هو اذا لم يأمر قاضي الاحالة باعلانهم ، بحيث أنه اذا لم يسلك هذا السبيل فان المحكمة تكون في حل من اجابة طلبه أو عدم اجابته ، الا أن ما رسمه القانون من ذلك ان هو الا من قبيل تنظيم لاجراءات المحاكمة أمام محاكم الجنايات لكي يتيسر لها سرعة الفصل في القضايا ولكي ينال المجرم جزاءه ويتحقق بذلك الردع المقصود من العقاب أو تتضح براءة البريء دون بقاء الاتهام معلقاً عليه دون مبرر ، مع ذلك كله فان القانون اذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقاً الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقدر حق المتهم في الدفاع والتي من بينها أن المعول عليه فيها بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء اكانوا لاثبات التهمة أو نفيها ، على أن يكون لها بعدئذ أن

تتزود الى جانب ذلك بكافة ما فى الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث فى الجلسة ، فاذا كان القانون قد حول للمحكمة بما لها من الهيمنة على الاجراءات أن تقدر وجهة طلب المتهم الذى لم يسلك اسبيل المرسوم لاعلان شهوده فانما ذلك مفاده أن تقدر ما اذا كان جادا فى طلبه وله مصلحة فيه أو انه طلب غير جدى كما قد يستفاد من تنكبه ذلك السبيل وأنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة فى سماع المحكمة لهم لقام باعلانهم قبل الجلسة ما دام هو قد أعلن لها فى الوقت الذى حدده القانون . وحيث انه متى تقرر هذا فان المحكمة اذ بررت رفض طلب الطاعن تأجيل الدعوى بأن شهادة الشاهد الذى طلب سماعه لن تجديه شيئا ، لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبد أية شبهة فى صحة شهادتهم ، وانها لذلك لا تطمئن الى ما شهد به فى التحقيق ولا ترى وجها لاجابة طلب المتهم سماعه ، اذ بررت المحكمة رفضها بذلك تكون قد تجاوزت فى تقديرها لوجهة طلب المتهم الحدود المخولة لها الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية ، فالحكم بكذب الشاهد على افتراض انه سيقول ما قاله فى التحقيق أو أنها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذى حدث من اطلاعها على أقواله المدونة ، فأما عن الأمر الاول فلأن الواقع قد يكون غير ما افترضته المحكمة فيقول الشاهد غير ما قاله فى التحقيق فينهار الأساس الذى بنت عليه المحكمة حكمها على شهادته وأما عن الأمر الثانى فلأن المحكمة يجب أن تكون مستعدة لتقدير كل ما يجرى أمامها بالجلسة ، اذ الحكمة فى التحقيق الشفهي هي أن يكون القاضى رأيه لا من القول المجرد الذى يصدر عن الشاهد ولكن أيضا من كيفية أدائه الشهادة وموقفه ومسلكه أمام المحكمة .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٦ ص ٤٣٩)

٢٧٤٧ - التحقيقات الأولية لا تصلح أساسا تبني عليه المحكمة حكمها . بل الواجب دائما أن يؤسس الحكم على التحقيق الذى تجريه المحاكم بنفسها فى الجلسة .

(١٩٣٧/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥ ص ٣٢)

صور تتحقق فيها شفوية المرافعة

٢٧٤٨ - لم يوجب القانون عند تغير هيئة المحكمة اعادة اجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة الا اذا أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك . أما اذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ولم تر المحكمة من

جانبها محلاً لاعادة مناقشة الشهود فلا عليها ان هي قضت في الدعوى واعتمدت في حكمها على أقوال من سمع من الشهود في مرحلة سابقة أو في التحقيقات الأولية ما دامت مطروحة على بساط البحث أمامها .

(١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٤ ص ٣٩٠)

٢٧٤٩ - متى كان الحكم الابتدائي قد أثبت في مدوناته أن المدعى بالحق المدني قدم حافظة مستندات طواها على الشيكات وافادة البنك بالرجوع على الساحب ، فان ذلك مفاده أنها اطلعت عليها وعولت عليها في قضائها بادانة الطاعن .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥)

٢٧٥٠ - يوجب القانون سؤال الشاهد أولاً وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شأنها وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها ما يقنعها بحقيقة رد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢ ،

١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٨ ص ٩٨٠)

٢٧٥١ - لما كان القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجنح وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى بمعرفتها في الجلسة ثم قالت انها تؤسس حكمها على هذا التحقيق ، فان النعي على الحكم بالقصور لعدم رده على المطاعن التي وجهها المتهم الى التحقيق الابتدائي تكون على غير أساس .

(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٤ ص ٤٥٤)

٢٧٥٢ - ما دامت المحكمة قد أجرت بنفسها تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها فليس ثمة ما يمنعها من الاعتماد الى جانب ذلك على ما في الدعوى من عناصر أخرى ، ولو كانت أقوال شاهد في التحقيق لم تسمعه بنفسها ما دامت هذه العناصر كانت مطروحة على بساط البحث أمامها وما دام المتهم لم يتمسك بسماع هذا الشاهد .

(١٩٥٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٤ ص ٦٥٧ ،

١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٦ ص ٩٢٥)

٢٧٥٣ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة والقانون لا يوجب فى مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائى ، فما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على روايتهم فلا يهم أن يكون الذى باشر التحقيق الأولى فى الواقعة وكيل النيابة الذى كانت خادمتة هى التى أرادت الشراء لحسابه .

(١٨/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٧

ص ٦٢٨ -)

٢٧٥٤ - تمسك الدفاع بسماع شهود الاثبات واصراره على طلبه مبينا دواعيه ، ورفض المحكمة الاستجابة الى طلبه ونظرها الدعوى يحيطه بالخرج ، ولا يتحقق المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة ٢٨٩ اجراءات بما يشوب الحكم بعيب الاخلال بحق الدفاع .

(٢١/١١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨١ ص ٨٠٤ -)

٢٧٥٥ - تمسك الطاعن بدرجة التقاضى بطلب سماع شهود الاثبات والتفات المحكمة عن ذلك بقالة عدم جدواه لأن الواقعة قد وضحت لديها هو خطأ فى تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع لأن الأصل فى المحاكمة أن تقوم على التحقيق الشفوى تجريه المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها .

(٦/١١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٩ ص ٩٠٩ -)

٢٧٥٦ - اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق محل التزوير فى حضور الخصوم يعيب اجراءات المحاكمة .

(٨/٦/١٩٩٣ ط ٤٠٧١ س ٦٢ ق -)

٢٧٥٧ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المزورة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط

البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيا فيها
ويطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعة عليها .
(١٩٨٧/١٠/١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٣٩ ص ٧٦٨)

٢٧٥٨ - من حيث ان البين من المفردات المضمومة أن رخصة القيادة
المزورة كانت مرفقة بمحضر ضبط الواقعة ومن ثم كانت معروضة على بساط
البحث والمناقشة في حضور الخصوم بجلسته المحاكمة وليست مودعة في
حز مغلقة لم يفض لدى نظر الدعوى امام المحكمة ، الامر الذي يكون معه
نعي الطاعن في هذا الشأن غير صحيح .

(نقض ١٩٩١/٣/٢١ ط ٣١٩ س ٦٠ و)

٢٧٥٩ - لا يكفي اطلاق المحكمة وحدها على الصور موضوع
الجريمة بل يجب لاجراء من اجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور
المسماة للاداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة
بجلسته في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويطمئن الى ان هذه
الاوراق موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها .

(١٦٧٧/١/١٢ احكام النقض س ٢٨ و ١٥٦ ص ٧٤٦)

٢٧٦٠ - من القواعد الاساسية في القانون ان اجراءات المحاكمة
في الجنايات يجب ان تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مدام قد مثل أمام
المحكمة ، لما انه من المقرر الا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والادلة
المستمدة من اوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم .
ولما كان ما تضمنته اشارة ادارة شرطة ميناء الاسكندرية وخطاب مصلحه
امن الموانئ من بين ما أسست عليه المحكمة قضاءها برفض الدفع الذي
ابده الطاعنه ببطلان الضبط وكان ضم هاتين الورقتين قد تم بعد افعال
باب المرافعة وبند ان حلت المحكمة لمداديه دون ان يدون ذلك في مواجهة
الطاعنه ومحاميه فان المحكمة تكون قد بنت حكمها على احد العناصر التي
لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة مما يعيب الحكم المطعون فيه
ويستوجب نقضه .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣)

٢٧٦١ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ما حصله من محضر

جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة وكان هذا الإجراء لا يحمل مسحة الجدد ولا يصلح مأخذاً لدليل سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقاً بشهادة شهود - أن يقوم على معنومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضاً صدورها منه ويجمع منها مقدماً ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به كافة أركان الجريمة. ثم يورد هذا كله فى محضر مطبوع ، فإنه يكون قاصر البيان مخلاً بحق الدفاع .

(١٧/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٩ ص ٥٨٣)

٢٧٦٢ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود فى مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكناً ، وهى لا تكون فى حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً ، على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية فقد وجب الرجوع الى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية . فإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بإدانة المتهم فى جريمة اختلاس أشياء محجوزة على ما حصلته من محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة ، ودون أن تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف فى محضر الضبط فى خصوص واقعة الدعوى بذاتها ، فإن حكمها يكون باطلاً لابتنائه على إجراءات باطلة ، ولفساد استدلاله ، إذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحمل مسحة الجدد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذاً لدليل سليم .

(١٦/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤ ص ٥٥)

٢٧٦٣ - متى كان فى سلامة الاختتام الموضوعية على الظرف المشتمل على العقد المطعون عليه بالتزوير وذكر وصفها على ذلك الظرف ما يقطع بأن المحكمة الاستئنافية لم تطلع على المستند المطعون عليه أثناء نظر الدعوى . وكان هذا السند المضبوط هو من أدلة الجريمة التى يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

(١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٩)

٢٧٦٤ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت عليها مرافعته .

(١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٢ ص ٥٦٦)

٢٧٦٥ - ان اغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها الذي يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لا يرد الا على جرائم التزوير فحسب حيث تكون الأوراق المزورة من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٢ ص ٣٦٢)

٢٧٦٦ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٤١ ص ١٩٤ .

١٩٦١/١٠/٣٠ س ١٢ ق ١٦٧ ص ٨٤٧)

٢٧٦٧ - ان اطلاع المحكمة على الورقة المزورة وما يرافقها من أوراق بعد فض الظروف الذي كان يحويها ، ذلك عمل من أعمال التحقيق لا يسوغ اجراؤه بغير حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيه وليضمن المتهم الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي أبدى دفاعه على أساس معرفته بها .

(١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٤ ص ١٢١٦)

٢٧٦٨ - اذا ظهر من ملف الدعوى أن الظرف المشتعل على الأوراق

المدعى تزويرها لم يفض في أثناء وجود القضية تحت نظر المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فهذا لدلالته على أن المحكمة لم تطلع على الأوراق التي هي من أدلة الجريمة الواجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم الصادر في الدعوى .

(١٩٤٦/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٤)

(ص ١٦٣)

٢٧٦٩ - اذا كانت المحكمة - وقد استحال عليها سماع الشاهد الوحيد الذي أعلنته النيابة لوفاته - قد استندت في ادانة المتهم الى أقوال شهود آخرين عينتهم وأوردت مؤدى أقوالهم في التحقيقات الابتدائية دون أن تسمعهم بنفسها أو تبين سبب عدم سماعها إياهم فإن حكمها يكون معيبا .

(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٣ ص ٤٣٢)

٢٧٧٠ - لا يصح الحكم بعدم صدق أقوال شاهد لأحد الخصوم في الدعوى بناء على قول آخرين بما يخالفها من غير سماع شهادة هذا الشاهد ومناقشته فيها بمجلس الحكم تحقيقا لطلب الخصم متى كان ذلك ممكنا .

(١٩٤٧/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ ق ٣٤٩)

(ص ٣٣١)

٢٧٧١ - ان الأحكام تبني في الأصل على التحقيقات العلنية التي تحصل شفويا أمام المحاكم وفي مواجهة الخصوم ، فللدفاع أن يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود النفي ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي ، لما قد يكون في موقفهم وفي كيفية أدائهم للشهادة من أثر في رأى القاضي في صدد القوة التدليلية للشهادة ، واذن فلا يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن سماع شهود النفي الذين طلب إليها سماعهم بحجة تسليمها بما جاء في أقوالهم في التحقيقات .

(١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٦)

(ص ١٧٦)

شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية

٢٧٧٢ - للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وفقا لما تقتضى به المادة ٢٨٩ اجراءات ، ومحكمة ثانية درجة تقضى على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص فى اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .

(١٩٨٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦١ ص ٢٩٥ ،
١٩٨٢/٤/٨ ق ٩٥ ص ٤٦٨)

٢٧٧٣ - صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه دون سماع الشهود وطلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود ، فإن عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . والا كان الحكم باطلا لاخلاله بحق الدفاع .

(١٩٧٠/٥/٢٤ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٠ ص ٧٢١)

٢٧٧٤ - لما كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقا فى الدعوى وعولت فى ادانة الطاعن على ما أثبتته شهاد الاثبات فى محضره دون أن تسأله فى مواجهة الطاعن الذى طلب سماعه ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص فى الاجراءات بإجابة الطاعن الى طلبه من سماع أقوال شاهد الاثبات فى حضوره ، أما وهى لم تفعل فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يتعين معه نقص الحكم .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨١ ص ١٣٧٨)

٢٧٧٥ - واجب على المحكمة الاستئنافية أن يضع أحد أعضائها تقريرا مستوفيا يتلى فى الجلسة وهو الاجراء الوحيد الذى يشهد بتحقيق شفوية المرافعة فى المحاكمة الاستئنافية .

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٩ ص ٢١١)

٢٧٧٦ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ اجراءات جنائية على المحكمة فى أحوال الحكم الحضورى الاعتبارى أن تحقق الدعوى أمامها كما لو

كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فاذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تشريب على المحكمة الاستئنافية اذا هي لم تسمع من جانبها شهودا مكثفية بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(١٩٥٨/٥/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٤٠ ص ٥٥٦)

٢٧٧٧ - اذا طلب الطاعن الى المحكمة الاستئنافية مناقشة شهود الاثبات أمامها - الذين لم تسمعهم محكمة الدرجة الاولى - فأجابت على هذا الطلب بما لا يصلح ردا عليه ورفضته بحكمها الصادر بالادانة استنادا الى التحقيقات الابتدائية وحدها يكون معيبا .

(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٨ ص ٨٢٣ ،
١٩٥١/١١/١٢ ق ٦٧ ص ١٨١ ، ١٩٥١/١٢/١٠ ق ١٠٢ ص ٢٦٧)

٢٧٧٨ - متى كان المتهم قد تمسك أمام محكمة أول درجة بضرورة حضور الشاهد لمناقشته فقضت المحكمة في الدعوى دون أن تسمعه ، ثم لم تتدارك المحكمة الاستئنافية هذا الخطأ بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون سماع الشاهد فان حكمها يكون معيبا .

(١٩٥٢/١/١٨ أحكام النقض س ٣ ق ٣٤٣ ص ٤٥٥ ،
١٩٥٢/٥/١٢ ق ٢٤٥ ص ٩١٩)

٢٧٧٩ - اذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد سمعت شهود الاثبات في غيبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية لم تستجب الى ما تمسك به محاميه من طلب سماعهم فان حكمها يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، اذ أن المحاكمات الجنائية تقتضى سماع الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٦ ص ٣٢ ، ٦/٣/١٩٥٢ ق ٣٨٦ ص ١٠٣٤)

٢٧٨٠ - اذا كان الثابت أن المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية لم تجريا أى تحقيق ولم تسمعا شهودا أصلا بل بنتا الحكم على محاضر ضبط الواقعة التي أجراها البوليس فان اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٩ ص ١٢٠٣)

٢٧٨١ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيما استندت إليه في ادانة المتهم الى أقوال شاهد في التحقيقات دون أن تسمعه وتمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بسماع هذا الشاهد في مواجهته فلم تجبه الى طلبه فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يبطل اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم . ولا يغير من حكم القانون في ذلك قول المحكمة انها لم تستند في ادانة هذا المتهم الى أقوال الشاهد وحده ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فاذا سقط واحد منها انهارت بسقوطه باقي الأدلة .

(١٢/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٩ ص ٧٦٣)

٢٧٨٢ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتمدت في ادانة المتهم بصفة أصلية على أقوال الشهود في التحقيقات دون أن تجرى تحقيقا بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع شهادة شهود الاثبات بصرف النظر عن تنازله عن سماعهم وعن اعترافه الذي لم تعول عليه الا بوصفه مؤيدا لشهادة هؤلاء الشهود ، فانه يكون من المتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تصحح هذا الخلل في اجراءات المحاكمة وتجبب المتهم الى طلبه اليها من سماع الشهود في مواجهته والا يكون حكمها معيبا متعينا نقضه .

(١٩/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٧ ص ٦٤٩)

٢٧٨٣ - إذا كان المتهم قد طلب الى محكمة ثانية درجة استدعاء المجنى عليها وهي الشاهدة الوحيدة في الدعوى لسماع أقوالها لأنها لم تسمع أمام محكمة الدرجة الأولى ولكن المحكمة لم تستجب اليه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بادانة المتهم فان اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(١٥/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٨ ص ٤٩٩ ،

١٣/٢/١٩٥١ ق ٢٣٧ ص ٦٢٢)

٢٧٨٤ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الجزئية لم تسمع الشهود الا في غيبة المتهم وأن المحكمة الاستئنافية لم تسمع شهودا مطلقا على الرغم من أن المتهم طلب أمامها التصريح له باعلان شهود نفى

فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧١ ص ٤٥٦ ،
١٩٥١/١/٨ ق ١٨٣ ص ٤٨٤ ، ١٩٥١/٢/٥ ق ٢١٨ ص ٥٧٦)

٢٧٨٥ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وإذا فاذا كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المتهم استنادا الى أقوال الشاهد الوحيدة في الدعوى مع أنه لم يسمع بالجلسة كشاهد في الدعوى لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية فان اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٠ ص ١٢٨ ،
١٩٥٠/١١/٧ ق ٦٠ ص ١٥٠ ، ١٩٥٠/١٢/١٨ ق ١٤٤ ص ٣٨٤)

٢٧٨٦ - الأصل في المحاكمة الجنائية أن يكون التعويل في الحكم على ما تجريه المحكمة بنفسها من التحقيق ، واذن فما دام الشاهد قد حضر فانه يتعين على المحكمة سماعه ولو لم يتمسك المتهم بذلك ، فاذا لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى فانه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمعه والا كان حكمها معيبا متعيينا نقضه .

(١٩٤٧/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥١
ص ٤١٧)

٢٧٨٧ - العبرة في الأحكام الجنائية هي بالتحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة بحضور الخصوم ، فاذا سمعت محكمة الدرجة الأولى شهود الاثبات في غيبة المتهم وقضت ببراءته فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تدينه تأسيسا على ما كان أولئك الشهود قد قالوه أمام محكمة الدرجة الأولى فان سماع الشهود أمام المحكمة في غيبة المتهم لا يتحقق فيه بالبداية كل الغرض المقصود ، اذ هو لا تتاح له فرصة مناقشة أدلة الاثبات وقت عرضها على المحكمة .

(١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤ ،
ص ٢٣٢)

٢٧٨٨ - متى كان الثابت أن شهود الاثبات الذين اعتمد الحكم

عليهم في ادانة المتهم لم يسمعوا أمام محكمة الدرجة الأولى فانه يكون على المحكمة الاستثنائية أن تسمعهم اجابة لطلب الدفاع . ومتى كان الأمر كذلك وكان سماع دليل الاثبات يقتضى حتماً سماع الدليل الذى يقدم من الخصوم فى ضد نفيه ، فان المحكمة اذ قضت برفض طلب سماع شهود الاثبات وشهود النفى تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(١٩٤٥/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤ ص ١٨) .

٢٧٨٩ - متى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد الشهود ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن محكمة ثانى درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وان أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستثنائية ، فانه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكوته عن التمسك أمام محكمة أول درجة .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦)

التنازل عن شفوية المرافعة ، قواعد عامة

٢٧٩٠ - من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

(١٩٨٢/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٥ ص ٣٧٠ ، ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ ، ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٩٣ ، ١٩٧٣/٦/١٠ ق ١٤٩ ص ٧٢٢)

٢٧٩١ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود

الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(١٩٨٤/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٠ ص ١٤٩ ،
١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤ ، ١٩٧٣/٢/٤ ق ٦٤ ص ٢٩٣ ،
١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٢٧٩٢ - للمحكمة في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ اجراءات الاستغناء عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا بتصرف من المتهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك . ويستوى في ذلك أن يكون هذا القبول من جانب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، اذ لا يقبل أن يكون لهذا الأخير من الحقوق أكثر ما للمتهم .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٥ ص ٤٤٩)

٢٧٩٣ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المحكمة تقرير تلاوة الشهادة السابق ابدائها في التحقيق الابتدائي أو محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وهي ان وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح الا أن حكمها واجب الاتباع أمام محاكم الجنايات عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه .

(١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٤)

٢٧٩٤ - لما كان محامي الطاعنين قد تمسك في جلستين متتاليتين بوجوب سماع شهود الاثبات تحقيقا لشفوية المرافعة ، فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط محاميها بالحرَج الذي يجعله معذورا ان هو لم يتمسك بطلبه - بفرض ذلك - بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فان سير المحكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذي قصد اليه الشارع في المادة ٢٨٩ اجراءات ، ولا يصح أن يوصف طلب المدافع في هذا الصدد بعدم الجدية لأنه تمسك بأصل افترضه الشارع في قواعد المحاكمة ورتب عليه حكمه بصرف النظر عن نوايا الخصوم ، كما لا يصح

افتراض تنازل المدافع عن طلبه بعد أن جابته المحكمة صراحة برفضه ،
ومن ثم فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا ، ويكون الحكم اذ بنى
عليها باطلا واجب النقض .

(١٠/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٧ ص ٥٠٩)

٢٧٩٥ - متى كان المتهم قد تنازل عن سماع الشهود الذين
لم يحضروا أمام محكمة أول درجة اكتفاء بأقوالهم في المحضر بسماع شاهدي
نفي سمعتهما المحكمة ثم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع
أولئك الشهود ، فإنه لا يقبل منه النعي على الحكم بعدم سماعهم ، ويكفي
لتحقيق شفوية المرافعة ما أجرته محكمة أول درجة من تحقيق سمعت فيه
بعض الشهود .

(١٢/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٢ ص ٧٤٧)

التنازل الضمني

٢٧٩٦ - سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في
حضرته ومواصلة المرافعة دون اصرار على طلب سماعهم يفيد أنه قد تنازل
عن ذلك ضمنا .

(٢٦/١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩)

٢٧٩٧ - مثول الطاعن أمام محكمة أول درجة وعدم تمسكه بسماع
شاهد الاثبات يعد تنازلا ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية أن التفتت عن
ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع على فرض أنه قد طلب
سماعه أمام محكمة ثاني درجة .

(١٦/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٠ ص ٦١٤)

٢٧٩٨ - متى كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة
أول درجة بسماع الشهود وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها ثم أعادتها
للمرافعة لتغير الهيئة وبهذه الجلسة الأخيرة لم يطلب الطاعن أو المدافع عنه
سماع الشهود ، وعلى فرض أنه طلب ذلك في المذكرة المصريح بتقديمها قبل
حجز الدعوى للحكم فإنه لم يتمسك بذلك بعد إعادة الدعوى للمرافعة لتغير
الهيئة ، الأمر الذي يفقد طلبه - على فرض وروده بمذكرته - خصائص

الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٨٤)

٢٧٩٩ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التى حالت دون سماع أقوال الشاهد وكان الدفاع قد تمسك فى ختام مرافعته بسماع أقواله ومناقشته فيها ، فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن فى حالة اجابة ص به وتأجيل الدعوى مما أحاط محامى الطاعن بالحرج واضطر الى التنازل عن طلبه وهو ما لا يحقق المعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٥ ص ٥٨٢)

٢٨٠٠ - لا تلتزم المحكمة ببيان السبب فى عدم اجراء التحقيق ما دام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة فى تسمية اقرار المتهم اعترافا وقضائها فى الدعوى بناء عليه مؤثرا فى منطق الحكم أو فى نتيجته .

(١٩٦١/١/١٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١١ ص ٧٩)

٢٨٠١ - اذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة لم يتمسكا بسماع شهود الاثبات وطلبا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم ، وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين فى تفاصيل الاعتداء الواجب عليهما على النحو الواضح بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا فيما وقع عليه من اعتداء فان مناقشة المحكمة لهما تتحقق بها شفوية المرافعة .

(١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٨ ص ٨١٠)

٢٨٠٢ - اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شاهد الاثبات لم يحضر وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقواله واكتفى المدافع عن الطاعنة بهذه التلاوة ولم يطلب حضوره فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١١)

٢٨٠٣ - متى كان الدفاع قد ناقش أثناء مرافعته شهادة شاهد في التحقيق ولم يحضر الجلسة فلا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أن هذه الشهادة لم تتل بالجلسة .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٩ ص ١٧)

٢٨٠٤ - ما دام الطاعن لم يتمسك بسماع الشاهد ادى يقول انه أعلن وحضر الجلسة فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمعه .

(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٠ ص ٨٢٧)

٢٨٠٥ - متى كانت المحكمة قد سمعت أقوال بعض اشهود في الجلسة واكتفت بموافقة الدفاع على الاطلاع على أقوالهم المدونة في التحقيقات فليس للمتهم أن يعيب عليها ذلك ولا أن يدعى أن أقوال الشهود الغائبين لم تتل في الجلسة ، فان من حق المحكمة أن تستند الى هذه الأقوال ولو لم تأمر بتلاوتها اذ هي من الأدلة المطروحة عليها وكان من حق المتهم أن يطلب تلاوة تلك الأقوال .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٣ ص ٧٤٩)

٢٨٠٦ - اضطردت أحكام هذه المحكمة على أنه اذا حضر بعض اشهود وغاب بعض آخر كان من الجائز للمحكمة أن تكتفى بسماع الشهود الجائزين وتأمر بتلاوة أقوال الغائبين او تطلع عليها ما لم يقرر المتهم على سماع أقوالهم في مواجهته .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٥ ص ٤٩٠)

٢٨٠٧ - لا يجوز الطعن في الحكم بسبب ان المحكمة فاتها أن تسمع شهادة شهود حضروا في الدعوى ما دام الدفاع لم يبد اعراضا على ذلك بالجلسة ولم يتمسك بوجوب سؤال أولئك الشهود .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٠ ص ٨٠)

صور لتعذر سماع الشاهد

٢٨٠٨ - من المقرر أنه اذا استبحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الاهتداء الى محال اقامتهم لاعلانهم بالحضور امامها ، فانه يكون لها قانونا في

هذه الحالة أن ترجع الى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها في الحكم .

(١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢)

٢٨٠٩ - انه وان كان سماع شهود الاثبات أمرا واجبا قانونا لا تملك المحكمة الالتفات عنه والاكتفاء بالتحقيقات الأولية التي أجراها البوليس لما في ذلك من منافاة لقاعدة شفوية التحقيق ، الا أن محل ذلك أن يكون هذا السماع ميسرا ، أما اذا استحال حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره فانه ليس ما يمنع المحكمة من التعويل على شهادته المدونة بالتحقيقات .

(١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٨ ص ١١٤٦)

٢٨١٠ - لا مانع قانونا من أن تعول المحكمة على أقوال المجنى عليه في التحقيقات وأمام النيابة ما دام قد توفى واستحال سماعه أمام المحكمة ، وليس يعيب الحكم عدم تلاوة هذه الأقوال في الجلسة اذا كان المتهم لم يطلب ذلك ، وما دامت تلك الأقوال كانت محل مناقشة من الاتهام والدفاع على اعتبارها من أدلة الدعوى .

(١٩٣٨/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٩

ص ١٤٨)

٢٨١١ - انه وان كان سماع شهادة شهود الاثبات أمرا واجبا قانونا مراعاة للصالح العام كيما يتسنى للمحكمة مناقشتهم لاستجلاء حقيقة التهمة المسندة الى المتهم الا أنه اذا تعذر عليها ذلك لعدم الاستدلال عليهم جاز لها أن تصرف النظر عن سماعهم ونكفى بأقوالهم المدونة في التحقيقات .

(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٠٠

ص ٤٧١)

صور لعدم تعذر سماع الشاهد

٢٨١٢ - يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات أو يتم المتهم باعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الاخير الذي يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه

الصحيح غير مقيدة في ذلك، بتصرف النيابة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء .

(١١/١١/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٧٩ ص ٨٧٠)

٢٨١٣ - المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لاثبات اتهمه أو نفيها . ولئن كان رجوب سماع الشهود قاعدة نها القيددين اللذين بصت عليهما المادة ٢٨٩ أ ج وأوردهما الحكم المطعون فيه . الا أن تخلف الشاهد عن الحضور رغم تأجيل نظر الدعوى لإعلانه - وحتى بعد تكليفه بالحضور أمام المحكمة - لا يفيد بمجرد أن سماعه أصبح متعذرا طالما أن قانون الاجراءات الجنائية قد بين في المادتين ٢٧٩ ، ٢٨٠ منه الاجراءات التي تتبعها المحكمة في حالة تخلف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به وأجاز لها تغريمه والأمر بضبطه واحضاره . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم ردا على طلب الطاعن سماع الشهود - على ما سلف بيانه - لا ينبني على اطلاقه انه استحال على المحكمة سماعهم وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال المجنى عليهما وباقي شهود الاثبات الذين لم تسمعهم فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(٢٩/٤/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٠ ص ٤٥٠)

٢٨١٤ - ان وجود الشاهد في بعثة دراسية بانجلترا لا يجعل سؤاله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق الاعلان .

(١٤/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

١٨١٥ - من المقرر انه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع أقوال شاهد الاثبات بمقولة انه قد ثبت مرضه وتغيبه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لا وجه لتعطيل الدعوى خلال هذه المدة ، فانه يكون قد أخل بحق الدفاع ، اذ غياب الشاهد للعلاج للمدة التي ذكرها الحكم لا تمنع من امكان سماعه . .

(٢١/٥/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٢ ص ٤٨١)

٢٨١٦ - تخلف الشاهد عن الحضور لا يعتبر بمجرد أن سماعه أصبح متعذرا .

(١٢٢٦ / ١٢ / ٣ ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٩ ض ١٢٢٦)

٢٨١٧ - إذا كان الطاعن قد طلب إلى المحكمة سماع شهود الدعوى ولكنها قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون إجابته إلى هذا الطلب وتركت على طلبه بقولها أنه سبق أن أجابته لذلك ولكن لم يستدل على الشهود ، وكان الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى أن أحدا من شهودها لم يعلن إعلانا قانونيا ، وكل ما هنالك أنه أجيب عن أحدهم بأنه توفي ، كما أعلن ورثة المدعى بالحق المدني نفي شخص وكيل محاميهم لبعض الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالبطلان ويكون الحكم معيبا .

(١٩٥١ / ٢ / ٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٢ ض ٦٦٤)

٢٨١٨ - إذا تخلف شهود النفي والإثبات عن الحضور واكتفت المحكمة بتلاوة شهادتهم التي أدوها أمام البوليس ورفضت تأجيل القضية لإعلانهم من جديد كان الحكم باطلا بطلانا جوهريا .

(اسكندرية الابتدائية ١٩١٩ / ٥ / ١٤ المجموعة الرسمية س ٢٨)

ق ٨٤)

٢٨١٩ - لا يوجد نص في القانون يسمح للمحكمة بالاستغناء عن سماع شهود الإثبات الحاضرين في الجلسة بسبب عدم حضور المجنى عليه الذي هو شاهد مثل غيره من الشهود .

(١٩٠٩ / ٦ / ١٣ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨٤)

٢٨٢٠ - ان امتناع المحكمة عن سماع شهود الإثبات الحاضرين في الجلسة والذين لم تتنازل النيابة عن سماع أقوالهم ينبنى عليه بطلان الإجراءات بطلانا جوهريا .

(١٩٠٩ / ٦ / ١٣ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨٤)

٢٨٢١ - ليس للمحاكم الجنائية أن تحكم في دعوى دون أن تكون

قد سمعت شهادات الشهود التي تبني أحكامها عليها الا في حالة اقرار المتهم أو غيابه أو استحالة سماع الشهود ويجب بناء على ذلك أن ينقض الحكم الصادر بناء على مجرد التحقيقات التي عملها البوليس .

(١١/٤/١٩٠٣ المجموعة الرسمية من ٥ ق ٤)

تلاوة أقوال الشهود

٢٨٢٢ - ان المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية خولت المحكمة تقرير تلاوة الشهادة السابق ابدائها في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الحبير اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . وهي وان وردت في الباب الثاني الخاص بمحاكم المخالفات والجنح من الكتاب الثاني من ذلك القانون الا أن حكمها يتبع أمام محاكم الجنايات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه .

(٢٧/١٢/١٩٧٦ أحكام النقض من ٢٧ ق ٧٣٠ من ١٠٢١)

٢٨٢٣ - تلاوة أقوال الشهود التي أبدت في التحقيق هي من الاجازات التي خولها الشارع للمحكمة الا أن استعمال المحكمة لحقها هذا مشروط بتعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب كما هو صريح نص المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية .

(٢٨/١١/١٩٥٥ أحكام النقض من ٦ ق ٤٠٩ من ١٣٩١)

٢٨٢٤ - للمحكمة أن تعتمد الى جانب شهادة الشهود الذين سمعتهم على ما في التحقيقات الابتدائية لأنها من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وعلى الخصوم فيها أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته فيها وأن يطلبوا من المحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ، فان هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النعي عليها بأنها استندت في حكمها الى تلك الأقوال .

(٩/٦/١٩٥٤ أحكام النقض من ٥ ق ٢٤٥ من ٧٣٢)

(٢٢/٦/١٩٥٤ ق ٢٦٣ من ٨١٤)

٢٨٢٥ - لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع قد توفى الى رحمة الله وبات سماع شهادته متعذراً فلا على المحكمة

ان هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة ، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الغائب هي من الاجازات ولا تكون واجبة الا اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وهو ما خلت محاضر جلسات المحاكمة من اثباته الأمر الذي ينتفى معه وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص .

(١٩٨١/١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩)

٢٨٢٦ - ان القانون لا يوجب على المحكمة تلاوة أقوال المجنى عليه المتوفى ، بل يكفي أن يكون الدليل المستفاد منها مطروحا على بساط البحث في الجلسة .

(١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢ ص ٤)

٢٨٢٧ - اذا تعارضت شهادة الشاهد في الجلسة مع أقواله السابقة في تحقيق جاز أن تتلى شهادته التي أقرها في التحقيق عملا بالمادة ٢٩٠ اجراءات جنائية .

(١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٧ ص ١٠٨٩)

٢٨٢٨ - التحقيقات الابتدائية المقدمة لمحكمة الموضوع تعتبر جميعها من الأدلة التي يجوز لها أن تستند اليها في ادانة المتهم أو تبرئته ، وعلى النيابة والدفاع أن يعرض كل منهما لمناقشة ما يرى مناقشته منها ، فإذا كان أحد لم يطلب تلاوة أقوال الشهود بالجلسة فلا يصح النعي على المحكمة أنها استندت الى شهادتهم دون أن تسمعها أو تتلوها .

(١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٨

ص ٨٢٣)

٢٨٢٩ - انه وان كان يجب بحسب الأصل لصحة الحكم بالادانة أن تسمع المحكمة بنفسها في الجلسة في مواجهة المتهم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالادانة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها ، الا أن ذلك محله أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمامها ، أو أن يكونوا قد تخلفوا عن الحضور ويكون في تخلفهم ما يثير مظنة هربهم من تحمل أداء الشهادة والمناقشة في صحتها في حضرة المتهم أمام المحكمة بجلسة المحاكمة ، الأمر الذي يستتبع أن تكون أقوالهم في التحقيقات الابتدائية غير

جديرة بالثقة . أما في الأحوال التي تكون فيها هذه المظنة منتفية فلا تثريب على المحكمة إذا اعتمدت على أقوال الشهود في التحقيقات بعد تلاوتها في الجلسة ، اللهم الا اذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى ، وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار بذلك سير العدالة .

(١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٨)

(ص ٤٤٩)

٢٨٣٠ - ان الغرض من تلاوة الشهادة هو تنبيه المتهم ليدافع عن نفسه ، فاذا كان المتهم على علم بالشهادة وناقشها بالجلسة فلا يجوز له أن يتخذ من مجرد عدم تلاوتها وجها للطعن على الحكم الصادر ضده بناء عليها .

(١٩٤٠/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٠)

(ص ١٢١)

٢٨٣١ - نص المادة ١٦٥ تحقيق جنايات صريح في أن تلاوة شهادة من لم يحضر الجلسة جوازية ، على انه اذا لم يكن من دليل على نسبة الجريمة للمتهم سوى أقوال شاهد متوفى وكانت النيابة لم تعتمد على أقواله ولم تذكرها في مرافعتها وكان الدفاع أيضا لم يذكرها ولم يفندها وكانت المحكمة - رغم هذا السكوت من طرفي الخصومة - لم تأمر هي أيضا بتلاوتها ولكنها اعتمدت عليها وحدها في الحكم ، ففي هذه الصورة فقط يكون الحكم باطلا لابتناؤه على نقص في الاجراءات مأم بشفعية المرافعات الجنائية وصار ضررا ظاهرا بحقوق الدفاع .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٦)

(ص ٨٧)

٢٨٣٢ - لانص في القانون يحتم تلاوة شهادة الشهود عليهم أمام محكمة الجنايات .

(١٩٢٢/٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣)

٢٨٣٣ - لا يوجد نص يقضى بتلاوة شهادات الشهود عليهم

ولا التوقيع عليها منهم .

(١٩٢٠/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٧٩)

٢٨٣٤ - لا يوجد نص في قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للشهادة التي يؤديها الشاهد في الجلسة أمام المحكمة يوجب تلاونها عليه وامضاءها منه .

(١٩١١/٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤٨)

مباشرة القاضي لاجراءات المحاكمة

٢٨٣٥ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن القاضي كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ثم تغيب القاضي المذكور عن حضور جلسة النطق بالحكم فقررت الهيئة الجديدة تأجيل اصدار الحكم بجلسة مقبلة لتعذر المداولة . وفي الجلسة الأخيرة انعقدت المحكمة بهيئتها الأصلية التي سمعت المرافعة بحضور القاضي وأصدرت الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(١٩٧٥/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٩٨ ص ٩٠٠)

٢٨٣٦ - توجب المادة ١٧٠ مرافعات النطق بالحكم بحضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة وحصول مانع لدى أحدهم يوجب توقيعه على مسودة الحكم .

(١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٦ ص ٧٠)

٢٨٣٧ - ان استقراء نصوص المواد ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٨ مرافعات وورودها في فصل اصدار الأحكام يبين منه أن عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم إنما تعنى القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا - فحسب - تلاوة الحكم .

(١٩٧٤/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٢ ص ٤٧٨)

٢٨٣٨ - مفاد نص المادة ١٦٧ مرافعات أن مناسط البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . ولما كان الطاعن

لا يَنازع في أن القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة ، فانه غير مجد ما ينيره من ان عضوا منتدبا كان ضمن الهيئة التي انتقلت الى محل الحادث لمعاينته واستمعت فيه الى أحد الشهود ما دام الثابت أن العضو الأصيل في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة واشترك في اصدار الحكم في الدعوى ، ويكون تعيب الحكم بالبطلان غير سديد .

(١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٧ ص ٣٠٨)

٢٨٣٩ - انه وان كان الثابت أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه الا أن اشتراكه في المداولة ثابت من أنه هو الذي حرر مسودة الحكم ووقعها ، وبذلك يكون النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة غير التي سمعت المرافعة غير سديد .

(١٩٧٢/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٢٨٤٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي ، وقد اقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرفعها عن الحكم غير قابل لها ، ولم يركن الى أسبابه الى الإجراءات السابقة على صدوره التي اشترك فيها قاضي محكمه أول درجه بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التي سمع فيها شاهد الإثبات ، وكان وجه الطعن لا يتجه الى الحكم المطعون فيه فإن النعي عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٤ ض ١٢٧٦)

٢٨٤١ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانونا بما مؤداه ومفهومه الواضح أخذ رأى القضاة الذين أصدروه ، فإن ما ينهائ الطاعن من بطلان الإجراءات تحو الحكم مما يفيد صدوره بعد أخذ الآراء يكون على غير أساس .

(١٩٦١/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٠ ص ٨٥٨)

٢٨٤٢ - يجوز للمحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لمعاينة محل الحادثة أن تأمر بذلك واحدا من قضاتها ممن كان حاضرا وقت المرافعة

في الدعوى ، ولا تشريب على المحكمة ان قام من انتدب من الأعضاء لهذا الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة .

(١٩٥١/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦)

٢٨٤٣ - اذا كان يبين من المفردات ان أحد القضاة كان ضمن الهيئة التي نطقت به وحل محله قاض آخر ، ومع ذلك فانه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقضى بذلك المادة ٣٤٢ مرافعات ، كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضى سالف الذكر في الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه .

(١٩٦٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٤ ص ٧٥١)

٢٨٤٤ - متى تبين ان القاضى الذى اشترك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة فى الدعوى فان الحكم يكون باطلاً طبعاً للمادة ٣٣٩ مرافعات .

(١٩٥٦/١١/١٢ أحكام النقض س ٧ ق ١٤ ص ٣٦)

٢٨٤٥ - اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه ان القاضى الذى كان من الهيئة التى نطقت بالحكم لم يكن من الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضى الذى سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع على مسودته يفيد اشتراكه فى اصداره ، فان هذا الحكم يكون باطلاً ، لأن الحكم يجب ان يصدر من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى .

(١٩٤٥/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١)

(ص ٤٢)

٢٨٤٦ - ان زوال ولاية القاضى بالاستقالة لا يتم الا بقبولها واخطاره بذلك .

(١٩٥٠/٥/٢٩ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٨ ص ٧٠٢)

٢٨٤٧ - ان صدور مرسوم بنقل القاضى من محكمة الى اخرى

أو بترقيته في السلك القضائي الى أعلى من وظيفته بمنحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء في المحكمة المنقول منها إلا اذا أبلغ اليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩

ص ٤٧١)

٢٨٤٨ - لا يترتب على تشكيل دوائر المحكمة تشكيلا جديدا أن تنحل عن قضاة دوائرها القديمة ولاية النطق بالأحكام التي أصدروها في القضايا التي نظروها بهيئتهم الأولى ، فلا تبطل هذه الأحكام اذا نطفوا بها بعد تشكيل الدوائر الجديدة .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٤

ص ١٥٨)

مادة ٢٩٠

اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة .

وكذلك الحال اذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة .

- لا يقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٨٤٩ - استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى ، ولا على المحكمة ان هي رأت في حدود سلطتها التقديرية عرض الأوراق على هذا الشاهد لتذكيره بواقعة رأت هي ضرورتها لصالح تحقيق الدعوى .

(١٩٨٣/١/٢٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ٢٥ ض ١٤٧)

٢٨٥٠ - تلاوة لقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها هي من الاجازات وفقا للمادة ٢٩٠ اجراءات جنائية ، فلا تكون واجبة

الا اذا طلبها المتهم أو المدافع .

(١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٤ ص ٩١٠)

٢٨٥١ - اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر الواقعة وكان الواضح من محضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الشاهد مناقشة مستفيضة فيما أدلى به من أقوال في التحقيقات الابتدائية ، وأن محامي الطاعن تعرض لتلك الأقوال في مرافعته وتلا بعضها وأبدى دفاعه في شأنها دون أن يستعمل الرخصة التي خولها له القانون من طلب تلاوة تلك الأقوال فإنه لا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض أمر عدم تلاوة المحكمة لها .

(١٩٥٣/٢/١٥٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٨ ص ٣٣٠)

٢٨٥٢ - ان المادة ٢٩٠ اجراءات جنائية اذ نصت على أنه اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الشهادة ، فإنها لم توجب هذه التلاوة بل جعلت الأمر فيها جوازيًا :

(١٩٥٣/١/٢٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٦٠ ص ٤١٨)

مادة ٢٩١

للمحكمة أن تأمر ، ولو من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى ، بتقديم
أى دليل تراه لازماً لظهور الحقيقة .

- لا متائل لها في القانون السابق -

الأحكام

٢٨٥٣ - من المقرر أنه اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق .

(١٩٨٤/١١/٢٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٥ ص ٨٢١ ،

١٩٨٦/١١/٢٦ س ٣٧ ق ١٨٣ ص ٩٦٩)

٢٨٥٤ - من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكناً ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهينا بمشيئة المتهم في الدعوى فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ ،
١٩٨٧/١١/١٠ س ٣٨ ق ٨٧١ ص ٩٣١)

٢٨٥٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بقولة أن الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٤ ص ٢٢٥)

٢٨٥٦ - عجز الحبير عن اجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لعدم صلاحية استكتاب المتهم لاجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير من المتهم بكافة الأدلة الأخرى .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٠ ص ٥٥٩)

٢٨٥٧ - ان محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح اليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها . فاذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد محصت الشهادة موضوع التزوير وضاهت بنفسها بين الامضاء المنسوبة لنائب العمدة عليها وبين امضاءاته على أوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر ، وانتهت الى الجزم بتزوير امضاء نائب العمدة على الشهادة ودلت على ذلك بأوجه الخلاف التي فصلتها في حكمها بين الامضاء الموجود على الشهادة وبين الامضاءات الموجودة في أوراق الاستكتاب فان عملها يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب

عليها فيه .

(١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣ ص ٦٤)

٢٨٥٨ - للمحكمة اذا رأت من تلقاء نفسها اتخاذ اجراء ما ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الاجراء أن تعدل عنه ، اذ لا يعدو كونه قرارا تحضيريا منها في صدد تجهيز المدعى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٦٦ ص ١٧٩ ،

١٩٥٢/١/٢٨ ق ١٨١ ص ٤٧٤)

٢٨٥٩ - لا وجه للنعي على المحكمة أنها لم تنفذ قرار أصدرته بسماع شاهد ما دامت هي التي أمرت باستدعاء هذا الشاهد وآخر ثم استغنت عنه بعد سماعها شهادة الشاهد الآخر وموافقة الدفاع على ذلك .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤٨٣ ص ٧٤٩)

٢٨٦٠ - اذا كان المتهم قد طلب ضم قضية الى الدعوى المقامة عليه لارتباطها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مرارا لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بادانته دون أن ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها اثرها في النظر الذي انتهت اليه فانها تكون قد أخطأت اذ كان يتعين عليها وقد رأت أن تعرض لدليل مستمد من هذه القضية أن تنظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث أمامها قبل أن تفصل فيه .

(١٩٥٠/١/١٧ أحكام النقض س ١ ق ٨٧ ص ٢٦٨)

٢٨٦١ - يجب على المحكمة أن تعمل على اتمام التحقيق الذي بدأت فيه للتوصل الى الحقيقة فاذا هي لم تتمه ولم تبين السبب الذي دعاها الى العدول عنه ، فان حكمها يكون معيبا .

(١٩٤٦/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٠

ص ١١٣)

٢٨٦٢ - ان تحقيق الادانة ليس رهينا بمشيئة المتهمين ، فاذا كانت

المحكمة قد رأت الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل وعهدت الى الحبير المعين فيها بتحقيقه ، فانه يكون واجبا عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التى دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى الى هذا التحقيق ذاته ، وذلك بفض النظر عن مسلك المتهمين فى صدد هذا الدليل . فاذا هى استغنت عن الدليل بحجة أن المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون أن تبين الأسباب التى تدل على أن الدعوى ذاتها أصبحت غير مفترقة الى ذلك فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

(١٩٤٥/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢ ص ٢)

مادة ٢٩٢

للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ان تعين خبيرا واحدا أو اكثر فى الدعوى .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

الاستعانة بخبير

٢٨٦٣ - الاصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتى التحقيق والمحاكمة مباشرة اجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، ولا يعيب اجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية الى الانجليزية ، ثم قام آخر بنقلها من الانجليزية الى العربية ، اذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائما لتقدير من يباشره .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١ ص ١)

(هيئة عامة)

٢٨٦٤ - لا تلتزم المحكمة بنذب خبير آخر ولا باعادة المهمة الى ذات الحبير ما دام استنادها سليما لا يجافى المنطق والقانون .

(١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٧ ص ٥٦٦)

٢٨٦٥ - لم يعين القانون للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور وضحت لديها ، بل جعل للنفاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحفيقة التي يقتنع بها استمدادا من الأدلة المقدمة في الدعوى ما دام لقضائه وجه محتمل وماخذ صحيح ، فله أن يرفض طلب الخبرة اذا ما رأى أنه في غنى عنها بما استخلصه من الوقائع التي تثبت لديه .

(١٩٦٨/١٢/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١١ ص ٢٠٤٢)

٢٨٦٦ - ليس ثمة ما يحول بين المحقق أو المحكمة وادراك معاني اشارات الأبيكم والأصم بغير الاستعانة بخبير ينقل اليها معاني الاشارات التي يوجهها المتهم ردا على سؤاله عن الجريمة التي يجرى التحقيق معه في شأنها أو يحاكم من أجلها ما دام أنه كان باستطاعة المحقق أو المحكمة تبين معنى تلك الاشارات ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمه المحقق أو المحكمة منها مخالف لما أراده .

(١٩٦٦/٤/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٧ ص ٤٥٠)

٢٨٦٧ - تقدير حالة المتهم العقلية هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقريرها على أسباب سائغة ، وهي غير ملزمة من بعد بالالتجاء لأهل الخبرة في هذا الشأن طالما قد وضحت لديها في الدعوى .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

٢٨٦٨ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقريرها على أسباب سائغة ، وهي غير ملزمة بالاستعانة في ذلك بخبير الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧)

٢٨٦٩ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الدفاع الى ما يطلبه من ندب خبير لتقدير حالة المتهم العقلية ، ما دامت قد استبان سلامة عقله من موقفه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجاباته على

ما وجهته اليه من الأسئلة ، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى حتى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة .

(١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٤ ص ٩٤٢)

٢٨٧٠ - ان المحكمة غير ملزمة بنذب خبير اذا هي رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى ندبه . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت عدم الحاجة الى فحص قوى المتهم العقلية بمعرفة طبيب أخصائى اكتفاء بما ظهر له من حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبعدها فانه لا يكون قد أخطأ فى شيء .

(١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٤٥ ص ١٣٧)

٢٨٧١ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج الى خبرة فنية .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٢ ص ٣٠٤)

٢٨٧٢ - لا يصح الالتجاء فى تقدير السن الى أهل الخبرة الا اذا كانت السن غير محققة بأوراق رسمية ، النعى على الاستناد فى تقدير سن المجنى عليهن الى افادة المدرسة المستمدة من شهادات ميلادهن المودعة بالملفات غير صحيح .

(١٩٨٧/١٠/٢٠ الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٧)

٢٨٧٣ - ان المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تعين خبيرا للمضاهاة فى دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتا لديها من مشاهدتها أو مما يكون فى الدعوى من أدلة أخرى .

(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢)

(ص ٦٥٩)

٢٨٧٤ - المحكمة غير ملزمة باجابة الدفاع الى طلب ندب خبير آخرين لاعادة المضاهاة ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من

جانبيها اتخاذ هذا الاجراء .

(١٩٨٤/٢/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١ ص ١٠٥)

المسائل الفنية

٢٨٧٥ - من المقرر أنه متى واجهت محكمة الموضوع مسألة فنية بحتة فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها .

(١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣)

٢٨٧٦ - المحكمة غير ملزمة بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦ ص ٢٣)

٢٨٧٧ - متى تعرضت المحكمة لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحتة فإنه يتعين عليها أن تستعين في تفنيده الى أسباب فنية تحمله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخبير فيها .

(١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦ ص ٩٧)

٢٨٧٨ - الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن الى أهل الخبرة او الى ما يراه بنفسه الا اذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .

(١٩٨٤/١١/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٧ ص ٧١٨)

٢٨٧٩ - ان تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها انما هي مسألة فنية لا يصلح فيها الا التحليل ، ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي تحويها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بأن اللقافة التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٧ ص ٣٣٩)

٢٨٨٠ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها انما

ہی مسئلہ فنیہ لا یصلح معہ غیر التحلیل ولا ینتفی فیہ بالرائعہ ، ولا ینجذی فی ذلک التذلیل علی العلم من ناحیۃ الواقع ، فاذا خلا الحکم من الدلیل الفنی الذی ینستقیم بہ قضاؤہ فانہ ینکون معیبا متغیبا نقضہ .

(۱۴/۳/۱۹۶۰ احکام النقض س ۱۱ ق ۴۸ ص ۲۲۱)

۳۸۸۱ - الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً ، إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي ، متى كان ذلك رأياً عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال .

(۲۳/۴/۱۹۷۸ احکام النقض س ۲۹ ق ۷۹ ص ۴۱۳)

۳۸۸۲ - من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تفيد تلك المسألة على الاستناد إلى ما قد يختلف الرأي فيه .

(۱۰/۲/۱۹۶۴ احکام النقض س ۱۵ ق ۲ ص ۱۲۶)

۳۸۸۳ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تفيد تلك المسألة الفنية على الاستناد إلى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي في مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه بلفظ ربما الذي يفيد الاحتمال .

(۱۰/۴/۱۹۶۲ احکام النقض س ۱۲ ق ۸۴ ص ۳۳۶)

۳۸۸۴ - متى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادته أم لا . وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الحديث تفيد امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوي ، فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً - وهو الطبيب الشرعي - أما وهي لم تفعل اكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل ، فانها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير في

مسألة فنية بحتة ، ومن ثم يكون حكمها معييا بالإحلال بحق الدفاع مما
يتعين معه نقضه والإحالة .

(١٩٦٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٢ ض ٨٥٣)

٢٨٨٥ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفني في
مسألة فنية ، فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند إليه - في ادانة
المتهمين الى المجنى عليه تكام بعد اصابته وأفضي بأسماء الجناة الى
الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ، وإنزع في
قدرة المجنى عليه على التمييز والإدراك بعد اصابته ، فانه يتعين على المحكمة
أن تحقق هذا الإيداع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب
الشرعى - أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معييا لاخلاله بحق الدفاع مما
يتعين معه نقضه .

(١٩٥٩/٢/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٨ ص ٢٢٣)

تعيين الخبير

٢٨٨٦ - مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا لأبداء
الرأى فيما يصدى له وأثبتته .

(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٢٨٨٧ - مفاد نصوص المواد ١ و ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام جهات القضاء أن لخبراء مصلحة
الطب الشرعى ابتداء من كبير الأطباء الشرعيين وانتهاء بمعاون الطبيب
الشرعى حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وهذا الحق مستمد من
القانون ويفرم به أى منهم وأو كان معاون كيمائيا دون حاجة الى ندب ممن
يعملوه فنى أو غيره .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

٢٨٨٨ - يعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين فنيا بأبداء
الرأى .

(١٩٦٨/١/٢٢ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤)

٢٨٨٩ - ليس ثمة ما يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبي واثبات اصابات المصابين بموجب تقارير من الطبيب الشرعى دون غيره من الأطباء المتخصصين ، لأن التقارير الأخرى صادرة من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الراى فيما تصدت له واثبتته .

(١٩٨٣/٣/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٧ ص ٢٩٤)

٢٨٩٠ - قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتوقيع الكشف على المتهمين غير رئيسه الذى ندبته المحكمة لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطمأنت الى عمله ، والى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبى على المتهمه كان بحضوره وتحت اشرافه وما دام تقدير الدليل موكولا اليها .

(١١٥٧/٤/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٩٩ ص ٣٧٠)

٢٨٩١ - متى كان قرار المحكمة بنذب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع انكشف الطبى على المجنى عليه لم يصدر بندبه باسمه بل بمنصبه فقام مساعده بهذه المامورية ولم يعترض الطاعن على ذلك فانه لا جناح على المحكمة اذا هى اعتمدت فى حكمها على تقرير المساعد .

(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٦٢ ص ١٥١)

٢٨٩٢ - يجوز اعلان أى رجل من رجال الفن تكون له معرفة بوقائع متعلقة بموضوع القضية . واستجوابه . كشاهد عادى . ، ومتى أعلن يجوز له ابداء رايه من الوجهة العلمية فى أى مسألة خاصة بفيه بدون أن يحلف اليمين القانونية التى يجب أن يحلفها الخبير ، وتقدير المحكمة آراءه هذه حق قدرها عند الفصل فى القضية .

(١٩١٠/٦/١١ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٠٧)

٢٨٩٣ - التقرير المقدم من طبيب شرعى لم يحلف اليمين القانونية يكون فى قوة الاستدلالات المفيدة التى لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقديرها وبناء عليه لا يعتبر عدم حلف اليمين القانونية وجها موجبا لنقض الحكم .

(١٩١٠/٤/٢٣ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٩٠)

تقدير رأى الخبير

٢٨٩٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها، وأكدت له لديها .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤ ، ١٩٨٢/٣/٢٨ س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤٢٤ ، ١٩٧٩/٦/١٧ س ٣٠ ق ١٤٨ ص ٧٠٠ ، ١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ ق ١٤٠ ص ٧٠٦ ، ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ق ٥٥ ص ١٢٨ ، ١٩٨٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٢٨٩٥ - الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر اندعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبر الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء الرأى فيها .

(١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٤ ص ٣٨٨)

٢٨٩٦ - ان تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها شأنه شأن سائر الأدلة ، فلها الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه .

(١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٣ ص ٣٨١)

٢٨٩٧ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح اليه واطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل .

(١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥ ص ٣٤ ،

١٩٨٤/٢/١ ق ٢١ ص ١٠٥)

٢٨٩٨ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم اليها ، وهى لا تلتزم بندب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٢٨٩٩ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم اليها دون أن تلتزم باعادة المهمة الى ذات الحبير أو اعادة مناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وطالما أن استنادها الى الراى الذى انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

(١٩٨٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣ ص ٢٠)

٢٩٠٠ - للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم اليها دون أن تلتزم بندب خبير آخر ولا باعادة المهمة الى ذات الحبير ما دام استنادها الى الراى الذى انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٢٩٠١ - لا تلتزم المحكمة فى أصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه ، اذ أن الأمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل . وأخذها بأحد التقارير يفيد اطراحها باقى التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٥٨٦)

٢٩٠٢ - للمحكمة أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه اذ أن الأمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ، واذا أخذت المحكمة بتقرير الطبيب الشرعى فى هذا الصدد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت التقرير الطبى الابتدائى دون أن تلزم بأن تتعرض له فى حكمها أو ترد عليه

• استقلالا

(١٩٨٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤١٤)

٢٩٠٣ - الأمر في تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع
اذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣)

٢٩٠٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية
لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من
اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح اليه واطراح ما عداه لتعلق
هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل فلا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة
النقض .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠ ،

١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢١٠ ص ١٠٣٨)

٢٩٠٥ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى
تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في
تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنديب خبير
آخر ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى
المنطق والقانون ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما
حواه التقرير الطبي الشرعي الذي لا ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم
عنه ، فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا
الشأن لا يعدو مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام
محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢ ص ٩٠ ،

١٩٧٣/٣/٥ ق ٦٦ ص ٣٠٢ ، ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٢٩٠٦ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية
لتقرير الخبير المقدم اليها وما دامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها
في هذا الخصوص .

(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٨ ص ٦٦٩ ،

١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣)

٢٩٠٧ - لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم قد انحسر عنها الالتزام بالرد استقلالا على دليل لم تأخذ به .

(١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣)

٢٩٠٨ - من المقرر أن للخبير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله وللمحكمة الأخذ بما انتهى اليه في تقريره ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد عولت بصفة أساسية على ما ورد في تقرير اللجنة الإدارية بعد أن أوردت مقدماته وسردت أسانيده فإن النعي عليها في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٢ ص ١٢١٢)

٢٩٠٩ - ندب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت .

(١٩٦٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٠ ص ٩٧١)

٢٩١٠ - أن الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع ، فهو غير ملزم بتعيين خبير آخر ما دام قد استند في أخذه برأى الخبير الذى اعتمده على ما لا يجافى المنطق والقانون . واذن فمتى كانت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية قد أخذت فى حكمها بتقرير مدير عام مصلحة الأمراض العقلية الذى أحيل اليه الطاعن لمعرفة مدى مسئوليته عن عمله وقت اقتراف الجريمة والذى أثبت فى تقريره أنه خال من أى مرض عقلى وأنه يعنى ما يقوله ويمسك مسئولا عن عمله ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة صراحة ندب خبير آخر أو استدعاء الطبيب الفاحص لمناقشته ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(١٩٥٣/١٢/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٥١ ص ١٥٢)

٢٩١١ - لا حرج على المحكمة فى الاعتماد فى تقدير سن المجنى عليها على تقدير الخبير الفنى ، ولا يصح النعي على الحكم فى ذلك بما يقوله الطاعن من أن حقيقة السن مدونة فى دار البطريكية لأن هذه الدار ليست

هى الجهة الرسمية التى تحفظ بها السجلات المعدة لقيد المواليد .

(١٣/١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٤٧ ص ٣٨٠)

٢٩١٢ - لا يلزم قاضى الموضوع بتعيين خبير آخر ما دام قد استند فى أخذه برأى الخبير الذى اعتمده على ما لا يجانى المنطق والقانون .

(٢٦/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٣ ص ٥١٢)

٢٩١٣ - اذا كانت المحكمة بعد أن استدعت طبيبا لمناقشته فى الخلاف بين تقرير الطبيب الشرعى والتقريرين الاستشاريين المقدمين فى الدعوى قد اطمأنت الى رأى الطبيب المرجح الذى سمعته للأسباب التى أوردتها فى حكمها وبناء على ذلك لم تجب المتهم الى ما طلبه من حضور الأطباء الثلاثة الذين قدموا تقارير فى الدعوى لمناقشتهم فلا يصح أن ينعى عليها أنها لم تجب هذا الطلب .

(٢٥/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٧ ص ٣٣١)

٢٩١٤ - ان استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها وليس بلام عليها أن ترد على هذا التقرير .

(٢٦/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٨٢ ص ٢١٨)

٢٩١٥ - المحكمة حرة فى أن تأخذ فى ادانة المتهم بما تطمئن اليه من تقارير الأطباء المقدمة فى الدعوى وتدع ما لا تطمئن اليه منها ولا معقب عليها فى ذلك .

(٨/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٥ ص ٨)

٢٩١٦ - اذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير الاستشارى المقدم من المتهم استنادا الى أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون اعمال لسلطة المحكمة التقديرية فى شأنه والفصل فيما وجه اليه من مطاعن فانها تكون قد فصلت فى الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منهما ، وهذا منها اخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب

نقض حكمها .

(١٢/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٠ ص ٧٦٥)

٢٩١٧ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعي كيفية حصول الإصابة بالمجنى عليه ، وما دام ما استخلصته يكون سائغا عقلا ، فلا شأن لمحكمة النقض فيها ، حتى ولو كان ذلك مخالفا لما قرره المجنى عليه نفسه في هذا الصدد :

(٢٧/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٧

ص ١٣٢)

٢٩١٨ - تقدر حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الاستتباب التي تبني عليها قضاءها في هذه المسألة بيانا كافيا لا اجمال فيه .

(١٧/٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٠

ص ٥٤٨)

مراعاة حق الدفاع

٢٩١٩ - ندب المحكمة خبيرا في الدعوى لم يباشر مأموريته لعدم حضور الطاعن أمامه تنتفى به دعوى الاخلال بحق الدفاع .

(١٤/٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

٢٩٢٠ - ليس لتقرير الطبيب (الخبير) قيمة قضائية أكثر من شهادة الشهود ، فليس القاضي مقيدا به بل به الحق المطلق في تقدير الوقائع قدرها .

(استئناف ١٦/٩/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٣ ق ١٢)

٢٩٢١ - ان قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة ، فاذا كان الطاعن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز له أن ينير شيئا في صدها أمام محكمة النقض .

(٩/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٦ ص ١٠٥٩)

٢٩٢٢ - لا يجوز قانونا الاعتماد على تقرير خبير كدليل للاثبات أو النفي الا بعد أن يتمكن الأخصام من مناقشته والإدلاء للمحكمة بملاحظاتهم عليه ، ولا يتيسر ذلك في أحوال المضاهاة الا اذا كانت أوراقها موجودة في ملف الدعوى ومخالفة ذلك تعتبر اخلاا بحق الدفاع مبطلا للحكم ، خصوصا اذا طلب الخصم من المحكمة تمكينه من الاطلاع على تقرير الخبير ولم تجبه المحكمة الى طلبه .

(١٥/٦/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٣

ص ٦٠٩)

٢٩٢٣ - ان البطلان المبني على عدم قيام الطبيب الذي قام بتشريح الجثة بحلف اليمين لا يصح ابدائها أمام محكمة النقض ما لم يكن قد حصل التمسك به أمام محكمة الجنايات التي نظرت في الدعوى .

(٢٧/٢/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٤)

٢٩٢٤ - لا ينقض الحكم الصادر بعقوبة بسبب أن أعمال المضاهاة كانت في غيبة المتهمين .

(٢٧/١٠/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٥٠ ج)

٢٩٢٥ - ما فرض على الخبراء من وجوب حلفهم اليمين أمام قاضي التحقيق بأنهم يبدون رأيهم بغاية الذمة هو أمر واجب أدائه حتما والا كان العمل لأغيا موجبا للنقض .

(٣١/١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠٠)

٢٩٢٦ - من القواعد القانونية أن الاجراءات القضائية المشترط لصحتها شروط معلومة لا تلغى اذا لم تستوف تلك الشروط الا اذا نطق قاضي القانون صريحا على لغوها ، ومن هذا القبيل اشتراط المسادة أن عدم حلف اليمين المذكورة يلغى أعمال أهل الخبرة فلذلك تبقى صحيحة في هذه الحالة ، ولا سيما أن القضاة قد راعى في هذا الأمر أهمية الاجراءات القضائية فاذا كانت من أركان الحكم قضى بلغوها اذا لم تستوف شروطها ، بخلاف ما اذا كانت المحكمة غير مقيدة بها كأعمال أهل الخبرة .

(٢١/١٢/١٨٩٥ الحقوق س ١١ ق ٣٦ ص ١٨٤ ج)

مادة ٢٩٣

للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٩٤

إذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة جاز لها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تضمن المشروع نصا لمواجهة الحالات الطارئة التي يتمتع فيها تقديم دليل أمام المحكمة في الجلسة مما يستدعي انتقال المحكمة وأن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيق هذا الدليل .

الأحكام

٢٩٢٧ - متى رأت المحكمة اجابة طلب الدفاع الى استيفاء التحقيق بإجراء معاينة لمكان الحادث ، فانه يتعين أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بمن تندبه من أعضائها ، فإذا كانت قد تقاعدت عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه القانوني ، وندبت النيابة لأجرائه فأنها تكون قد أحلت بحق الدفاع ولو لم تعمل على المعاينة التي أجزتها النيابة .

(١٠/٢/١٦٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١)

٢٩٢٨ - من المقرر انه ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى الى النيابة العامة بعد أن دخلت في حوزتها ، بل لها أن تعذر تحقيق دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ اجراءات ، ذلك لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت و فرغ اختصاصها .

(١٠/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١)

٢٩٢٩ - ليست للمحكمة أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق

بعد أن دخلت في حوزتها ، بل لها اذا تعذر تحقيق دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحدم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت و فرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على نسب المحكمة اياها في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائي لا يصححه رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء .

(٢٩ / ١٠ / ١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦٥ ص ٩٠١)

٢٩٣٠ - اذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ اجراءات بالنص على أنه يجوز في هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق الى قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت و فرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة اياها في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي التي تحدد نظام التفاضي وواجب المحكمة في مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، أو بندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر في حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف لنقانون .

(١٦ / ٥ / ١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٠ ص ٥٨١)

٢٩٣١ - لا يوجد نص في القانون يقضى ببطلان التحقيقات التي يجريها القاضي المنتدب اذا لم تحضرها النيابة .

(١٦ / ٣ / ١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥٦)

٢٩٣٢ - التحقيق الذي تأمر به المحكمة يجب اجراؤه على يد تلك المحكمة أو على يد قاض تنتدبه لذلك . فلا يجوز للمحكمة التي يتمسك

أمامها المتهم بشهود نفي أن تأمر النيابة العمومية بسماع شهادتهم .
(استئناف قنا ١٩٠٢/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٥٠)

٢٩٣٣ - دخول الدعوى فى حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر
تحقيق دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر ، ليس لها أن
تندب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها .
(١٩٨٧/١٠/٢٩ الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥)

الفصل الثامن

فى دعوى التزوير الفرعية

مادة ٢٩٥

للىابة العامة ولسائر الخصوم فى اية حالة كانت عليها الدعوى ان يطعنوا بالتزوير فى اية ورقة من اوراق القضية ومقدمة فيها .

- وارن المادة ٧٢ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : لم يبين القانون القائم كيفية الطعن بالتزوير بصفة فرعية اى طريق التبعية لدعوى اصلية ، سحرر او تقدم فيها ورقة رسمية او عرفية عندما يدعى احد الخصوم بتزويرها ، مما يدعو الى التساؤل عن حكم القانون فى هذا الصدد ، وقد تدارك المشروع هذا النقص بين القواعد الكفيلة بتنظيم هذا الطعن . وقد تعرض فى ذلك لتبسيط الاجراءات ولم يشأ الاخذ بما ورد فى قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية . وما ينبغى الاشارة اليه ان هذه القواعد قد وضعت للعمل بها سواء اكانت الدعوى الاصلية لا يزال فى مرحلة التحقيق ام كانت منظورة لدى المحكمة ، فالمادة ٥١٦ تجيز للنيابة العمومية ولسائر الخصوم ان يطعنوا بالتزوير فى اية ورقة من اوراق الدعوى كمحاضر التحقيق ومحاضر الجلسات او الاوراق المقدمة فيها كالمقود والمشتدات ولما كان الطعن بالتزوير فى اى ورقة من اوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى يجوز ابدائها والسير فى تحقيقها حتى ينتهى الفصل فى الدعوى فقد احرر هذا الطعن فى اية حالة كانت عليها الدعوى ، اذن يجوز الادعاء بالتزوير لأول مرة امام محكمة الدرجة الاولى الى امام محكمة المقضى والابرار فى صدد تحقيق تحريه فى اوجه الطعن المقدمة اليها .

الأحكام

٢٩٣٤ - للنيابة العامة ولسائر الخصوم فى اية حالة كانت عليها الدعوى ان يطعنوا بالتزوير فى اية ورقة من اوراق القضية مقدمة فيها ولو كان ذلك امام محكمة النقض ، فى حدود تحقيق تحريه فى اوجه الطعن المقدمة اليها متى رأت ان هذا التحقيق لازم للفصل فى الطعن .
(١٩٦٨/٢/٢٧ احكام النقض س ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨)

٢٩٣٥ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية

أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط الاجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية . ويتبين من هذه المواد والمذكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الاوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة باجابته ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الحبر الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء الرأي فيها .

(٢١/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢١ ص ٦٦٢)

مادة ٢٩٦

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، ويجب أن تعين فيه الورقة المطعون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : المادة ٥٨٧ تبين طريقة الطعن بالتزوير وقد نص فيها على أن يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية . ويجب أن يعين فيه الورقة المطعون فيها والأدلة على تزويرها ، وهذا لا يمنع بالبداية من قبول أدلة أخرى .

مادة ٢٩٧

إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير ، تحيل الأوراق الى النيابة العامة . ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : والطعن بالتزوير لا يترتب عليه حتما وجوب السير في تحقيقه ، كما أنه لا يترتب عليه دائما ايقاف الدعوى الأصلية حين الفصل في دعوى التزوير ، بل إن الجهة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية هي التي تقدر هذين الأمرين وتأمّر بما تراه فيهما حسبما تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ، فإن رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق الى النيابة العمومية للسير في التحقيق حسب القانون . ولا يترتب على السير في تحقيق دعوى التزوير

وجوب إيداع الدعوى الأصلية ، فإن هذا الإيقاف لا يكون إلا إذا كان الفصل في الدعوى المذكورة يتوقف على الورقة التي يجرى التحقيق فيها .

الأحكام

٢٩٣٦ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

(١٩٧٨/٤/١٠ أحكام النقض من ٢٩ ق ٧٥ من ٣٩١)

٢٩٣٧ - الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية .

(١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٣٧ من ٦٤٠ ،

١٩٦٨/٢/٢٧ من ١٩ ق ٥٣ من ٢٨٨)

٢٩٣٨ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة تزويره إذ الأمر في هذا مرهوناً إلى قيام الدليل على حصول التزوير ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طرق إثبات معينة في دعاوى التزوير .

(١٩٩٣/١/١٧ ط ٦١٢٤ من ٥٩ ق)

٢٩٣٩ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية أخرى وفقاً للمادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقاً خاصاً لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون وفي نطاق هذه الإجراءات وحدها دون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازياً للمحكمة أمامها . وإذا كانت المحكمة قد انتهت في استخلاص نتائج إلى أن الفصل في الطعن بالتزوير

على محضر الجلسة لا يتوقف عليه الفصل في الدعوى المنظورة أمامها وقضت برفض طلب وقف الدعوى ، فانه لا تقبل مجادلتها في هذا الشأن .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥)

٢٩٤٠ - مفاد نص المادة ٢٩٧ إجراءات جنائية أنه كلما كانت الورقة المطعون فيها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، وراث المحكمة من جدية الطعن وجهها للسير في تحقيقه فأجالت إلى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى لهذا الغرض . فانه ينبغي على المحكمة أن تترصد للفصل في الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية أو بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما نهائيا . وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

(١٩٨١/٥/١٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٨ ص ٥٠٣ ، ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ق ١٠١ ص ٤٨٥ ، ١٩٩٢/١٢/٣٠ ط ١١٥٤٣ س ٥٩ ق)

٢٩٤١ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ إجراءات جنائية في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق إلى النيابة العامة أن رأت وجهها للسير في تحقيق التزوير ، أو لهذا أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة ، إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧١ ص ٦٢٥)

٢٩٤٢ - إن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصبح قانونا مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالمادة النصيوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ إجراءات جنائية .

(١٩٥٨/٣/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٧٠ ص ٣٥٢)

مادة ٢٩٨

في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد رأى وجوب توقيع جزاء على مدعى التزوير إذا ترتب على طعنه إيقاف الدعوى الأصلية ثم يثبت عدم صحة دعواه فنص على أنه في هذه الحالة يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود تزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

الأحكام

٢٩٤٣ - من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات جنائية هي غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٢ عقوبات ، إذ هي مقررة لرادع يردع المحصوم عن التمادى في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا في الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما .

(١٣/٥/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٠ ص ٤٧٠)

٢٩٤٤ - أنه وإن نصت المادة ٢٩٨ إجراءات جنائية على أنه في حالة إيقاف دعوى التزوير يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها ، إلا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ، وهي تختلف عن الغرامة المدنية التي تختص بخصائص عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يضع حدا لانكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر الزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغير حق أو على إيجاده نزاعا كان في الامكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعى بتزويرها فهي غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضي كاملة ، ولا محل للالتفات فيها إلى الظروف المخففة .

(٣٣/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٣ ص ٢٩٣)

٢٩٤٥ - اذا كان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن الطاعن قرر في قلم كتاب محكمة أول درجة بالطعن بالتزوير في الشيك موضوع الدعوى ، وقدم شواهد التزوير ، وقد أحالت المحكمة الأوراق الى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى الأصلية الى حين الفصل في التزوير ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة الشيك وبتغريم الطاعن مدعى التزوير خمسة وعشرين جنيها لصالح الخزانة اعمالا لحكم المادة ٢٩٨ اجراءات يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(١٠/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

مادة ٢٩٩

اذا حكم بتزوير ورقة رسمية كلها او بعضها ، تامر المحكمة التي حكمت بالتزوير بالغائها او تصحيحها حسب الأحوال ، ويعرر بذلك محضر يؤشر على الورقة بمقتضاه .

- لا مقابل لها في القانون السابق -

الفصل التاسع

فى الحكم

مادة ٣٠٠

لا تتقيد المحكمة بما هو مدون فى التحقيق الابتدائى ، او فى محاضر جمع الاستدلالات ، الا اذا وجد فى القانون نص على خلاف ذلك .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

٢٩٤٦ - لا يشترط فى مواد الجرح والمخالفات اجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، ويجوز للقاضى أن يأخذ بما هو فى محضر جمع الاستدلالات على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التى يتناولها الدفاع وتدور حولها المناقشة بالجلسة وذلك بغض النظر عما اذا كان محررها من مأمورى الضبطية القضائية أو لم يكن .

(١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢ ص ٤٢)

٢٩٤٧ - حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها بالتزوير محله الاجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت نقواعدها التى يلتزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها . أما فى المواد الجنائية فان ما تحويه الأوراق ان هى الا عناصر اثبات تخضع فى جميع الأحوال لتقدير القاضى الجنائى وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ، وللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير ، ولا يخرج عن هذه القاعدة الا ما استثناه القانون وجعل له قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هى الحال فى محاضر الجلسات والأحكام وطورا بالطعن بالطرق العادية كمحاضر المخالفات بالنسبة الى الوقائع التى يثبتها

المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦١ ص ٧٩٧)

٢٩٤٨ - المحاضر التي يحررها أعضاء النيابة العامة لاثبات التحقيق الذي يباشرونه هي محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها .
وهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها وإن كانت حجيتها لا تحول بين المتهمين وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه مهما كان متعارضا مع ما أثبت فيها .

(١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨)

مادة ٣٠١

تعتبر المحاضر المحررة في مواد المخالفات حجة بالنسبة الى الوقائع التي يشتملها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها .

- تقابل المادة ١٣٩ من القانون السابق .

الأحكام

٢٩٤٩ - جعل القانون لبعض الأوراق قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر المحاضر حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة الى محاضر الجلسات أو الأحكام متى تضمنته وطوره بالطرق العادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التي يشتملها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها ، على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ، بل أن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهاى الحرية .
فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون .

(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٨ ص ٢٢٣)

٢٩٥٠ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ، لأن لمحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ إجراءات جنائية حجة

خاصة توجب اعتماد ما دون فيها الى أن يثبت ما ينفيه ، يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف انها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت فى الأصل بوصف الواقعة مخالفة ، اذ العبرة فى ذلك هى بحقيقة الواقعة ووصفها القانونى الذى تضيفه عليها المحكمة .

(١٣/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٦ ص ٥٤٠)

مادة ٣٠٢

يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة . وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد يهدر ولا يعول عليه .

- معدلة بالعامون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ ، وشرى
١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٣٠٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت بكامل حريته . ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة .

الأحكام

اثبات ، قواعد عامة

٢٩٥١ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

(نقض ١٩٩١/٥/٢ ط ٥١٩ س ٦٠ ق)

٢٩٥٢ - لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدلائل الذى تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه ، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

واسنظهر الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تخلص اليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستغراء بكافة الممكنات العفوية ما داء استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

(نقض ١٦/١/١٩٩١ ط ٤٤ س ٦٠ ق)

٢٩٥٣ - القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العفيدة التي تكونت لديه بكامل حريته مما يطرح أمامه على بساط البحث في الجلسة ، دون الزام عليه بالتقيد بطريق معين من طرق الاثبات الا اذا اوجب عليه القانون ذلك ، أو حظر عليه سلوك طريق معين في الاثبات .

(٢١/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٠ ص ٨٢٩)

٢٩٥٤ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها ، ما لم يقيدة القانون بدليل أو قرينة ، والمجدل الموضوعي نى تقدير الدليل غير جائز أمام محكمة النقض .

(٢٠/٩/١٩٩٣ ط ٧٧٠٤ س ٦٢ ق)

٢٩٥٥ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن دوة الاثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(نقض ٢٤/١/١٩٩١ ط ٤٧ س ٦٠ ق)

٢٩٥٦ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح اليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحا على بساط البحث في الجلسة ، ولا يصح مصادرته فى شىء من ذلك الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ٢٤/٤/١٩٨٨ أحكام النقض

س ٣٩ هيئة عامة ص ٥)

٢٩٥٧ - تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع ، فلا عليها ان هي استرسلت بثقتها فيها بالنسبة الى متهم ولم تطمئن الى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر دون ان يعد هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٨٨/٢/٢٤ احكام النقض
س ٣٩ هيئة عامة ص ٥٥)

٢٩٥٨ - مناط الاثبات فى المواد الجنائية بحسب الأصل - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص - هو اقتناع القاضى واطمئنانه الى الأدلة المقدمة اليه فى الدعوى فمتى كان المجنى عليه قد ادعى بأن الورقة التى تحمل توقيعه على بياض قد ملئت بخلاف المتفق عليه ، فكان يتعين على المحكمة ان تلزمه باثبات ذلك بكافة طرق الاثبات القانونية ، لأن ما يدعيه على خلاف الظاهر .

(١٩٨٧/٢/١٥ احكام النقض س ٣٨ ق ٤٠ ص ٢٨٧)

٢٩٥٩ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ، وأن تستخلص حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

(١٩٨٧/٦/٧ احكام النقض س ٣٨ ق ١٣٣ ص ٧٤٥)

٦٩٦٠ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .
(نقض ١٩٨٨/٥/٣٠ ط ٥٠٤ س ٥٦ ق)

٢٩٦١ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي الى اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وهى متى أخذت بأقوال شاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة

يبينان علة اطمئنانها الى أقواله .

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ س ٥٧ ق ١٣/٤/١٩٨٧ ط ٥٨٧٣
س ٥٦ ق ، ١٩٨٧/٢/٢ ط ٥٨٧٢ س ٥٦ ق)

٢٩٦٢ - المحكمة الجنائية غير ملزمة في سبيل تكوين عقيدتها باتباع
قواعد معينة مما نص عليه قانون الاثبات في المواد المدنية والسجارية ، ومن
ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير متى كان الامر ثابتا بديها باعتبارات
السائغة التي أخذت بها .

(١٩٨٧/٢/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٣١ ص ٢١٣)

٢٩٦٣ - الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن
دليل اسفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العمل انه يكون ملتئم
مع الحقيقة التي اطمأنت اليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

(١٩٨٧/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٧ ص ٨١١ .
١٩٨٧/١٠/٢٢ ق ١٥٢ ص ٨٤٨)

٢٩٦٤ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من عناصر الاثبات
ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دام بت مطروحة لبحث امامها .

(١٩٨٧/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٤ ص ٧٨٧)

٢٩٦٥ - لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة ما دام
قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند
اليها في تكوين عقيدته .

(١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٢ ص ٨٤٨)

٢٩٦٦ - تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص
محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة
واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة
الى متهم آخر .

(١٩٨٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٤ ص ٤٣٦ ،
١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ س ٥٧ ق)

٢٩٦٧ - لا يصبح النفي على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر يرجع الى وجدان قاضيها وما يطمئن اليه ما دام أقام قضاءه على أسباب تحمله .

(١٩٧٧/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦٧ ص ٧٩٩)

٢٩٦٨ - ان القاضى الجنائى لا يتقيد بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ولا يعلق قضاءه على ما غساه يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة .

(١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٣٧٧)

٢٩٦٩ - ان عقيدة المحكمة انما تقوم على المعانى لا على اللفاظ والمباني وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان والدة المجنى عليها أنها كانت منهارة في حين أنها قررت في التحقيقات أن ابنتها كانت مضطربة وخائفة لأن المشترك بين التعبيرين واحد وهو أن المجنى عليها كانت في حالة نفسية سيئة .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٢٩٧٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبتة بالأخذ بدليل دون دليل ، كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن له مأخذ صحيح من أوراق الدعوى ، كما أن لها أن تعول فى تكوين عقيدتها على أقوال متهم آخر متى اطمأنت اليها ، ومن حقها كذلك أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عما قاله شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بالاشارة الى أقوالهم طالما أنها لم تستند اليها فى قضائها .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ،

١٩٧٣/٤/٢ ق ٩٧ ص ٤٧١ ، ١٩٧٣/٥/٢١ ق ١٧١ ص ٦٣٩)

٢٩٧١ - من المقرر أن خطأ المحكمة فى تسمية الاقرار اعترافاً لا يقدح فى سلامة حكمها طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يبرز

أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

(١٩٧/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦)

٢٩٧٢ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا ، طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . كما أن لمحكمة الموضوع أن تستبد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق . ومحكمة الموضوع ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها ، بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة ، فلا تثريب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال - التي لم ينعتها بأنها اعتراف - ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بإدانة المتهم .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٢٩٧٣ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم فإن استحالة تنفيذ ما أمرت به لا يمنعها من القضاء بالادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨ ص ٤٩)

٢٩٧٤ - من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

(١٩٧٧/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٠ ص ٢٢٦ ،

١٩٧١/٣/٧ س ٢٢ ق ٤٦ ص ١٩٠، ١٩٦٧/٤/٣ س ١٨ ق ٩٠ ص ٤٧٧)

٢٩٧٥ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الوقائع أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بثقتها .

(١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

٢٩٧٦ - القاضي في المواد الجنائية يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى

غيره .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ٧ ق ٤٥ ص ٢٣٣)

٢٩٧٧ - من المقرر أن القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، والحكم المطعون فيه اذ لم يبين أوجه التشابه بين كلا الحاتم الصحيح والحاتم المقلد ومدى انخداع الجمهور بهذا الحاتم الأخير واكتفى في ثبوت التقليد برأى وكيل الادارة الاجتماعية في هذا الخصوص فانه يكون قاصر التسبيب .

(١٩٨٥/٢/٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٥ ص ٢٢٠)

٢٩٧٨ - من المسلم به أنه لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، كما أن من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائي ، وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما يحيط بنفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قام على هدى من هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤدي العدالة مع ادانة بريء ، وليس أدل على ذلك مما نصت عليه المادة ٩٦ اجراءات جنائية . هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح باباً أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موثقاً الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها بغية الحقيقة التي ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤد اليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضميره وصده . ومن ثم فانه لا يقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة ، ويكون الحكم حين ذهب الى خلاف هذا الرأى فاستبعد المفكرة التي قدمها المدافع عن الطاعن للتدليل على براءته من الجرائم المسندة اليه بدعوى أنها وصلت الى أوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه . ولا يقيد هذا النظر سلطة الاتهام

وكل ذي شأن فيما يرى اتخاذ من اجراءات بصدد تأميم الوسيلة التي خرجت بها المفكرة من حيازة صاحبها .

(١٩٦٥/١/٢٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢١ ص ٨٧)

٢٩٧٩ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه الحكم الصادر في ذات الواقعة على متهم آخر ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١١٦ ص ٦٧٢)

٢٩٨٠ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في واقعة أخرى على ذات المتهم ، ولا يقال بأن يكون من وراء فضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(١٩٨٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٨ ص ٤٩١ ،

١٩٨٢/٥/٩ س ١٢ ق ١٦٣ ص ٥٦١)

٢٩٨١ - الادانة يجب ان تبني على الأدلة التي يفتنع بها القاضي بادانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصيها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا في بحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح أن يدخل في تكوين عقيدته بصره الواقعة التي افام فضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٨ ص ٤٠٤)

٢٩٨٢ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمه الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى منهم وعدم اطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم آخر .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٢ ص ٢٠٥)

٢٩٨٣ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضى ، ولا يصح معه أن يقال انه قضى بعلمه .
(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٨ ص ٨٩٢)

٢٩٨٤ - من المقرر أن تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم فى منطوقه دون الأدلة المقدمة فى الدعوى ولانتفاء الحجية فى دعويين مختلفين موضوعا وسببا .
(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧ ، ١٩٧٠/٦/٢٤ س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥)

٢٩٨٥ - لا يتعبد القاضى عند محاكمه متهم بحكم آخر فى ذات الواقعة ضد متهم آخر .
(١٩٩٣/٤/٤ ط ١٢٦٦٣ س ٦١ ق)

٢٩٨٦ - من المقرر أن القاضى وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا يبالى بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر .
(١٩٨٥/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٩ ص ٧٨٩)

٢٩٨٧ - تقدير الدليل فى دعوى لا يحوز قوة الشيء المنضى فى دعوى أخرى ، اذ أن للمحكمة فى المواد الجنائية أن تتصدى وهى تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها الى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كاعتها فيها فى خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا فى هذا الخصوص دون أن يكون ملزما للمحكمة التى ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .
(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٧ ص ٨٨٨)

٢٩٨٨ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأدلة فى حق متهم ولا تأخذ بها فى حق متهم آخر ولو كانت متماثلة .
(١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٧ ص ١١٤٨)

٢٩٨٩ - ان الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث فى كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا .

(١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٦ ص ٢٨٥)

٢٩٩٠ - القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا ، وعدم تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدنى ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير ، اذ لا يضيره مطلقا أن تكون الأسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .

(١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٠ ص ٩٥٢)

٢٩٩١ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر ، وهى غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم فى كل جزئية يثيرها أو بالرد على ما شهد به شهود النفى ، اذ يكون ردها على ذلك واطراحها أقوال أولئك الشهود مشتغادين من قضائها بالادانة للأدلة التى بينتها .

(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٩ ص ٦٨٨)

٢٩٩٢ - لمحكمة الموضوع الحرية فى تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى كافة ، اذ الأمر فى ذلك مرجعه الى اطمئنانها .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١)

٢٩٩٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه ، طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

(١٩٨٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣١ ص ١٥٣)

٢٩٩٤ - تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت

اشراف محكمة الموضوع فمتى أقرتها عليها فانه لا معقب عليها في ذلك
لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض
س ٣٩ هيئة عامة ص ٥)

٢٩٩٥ - لا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بأقوال ضابط المباحث
وما كشفت عنه تحريات ضمن الأدلة التي استندت اليها ، لما هو مقرر من
ان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة
باعتبارها معززة لما ساقه من أدلة .

(نقض ١٩٩١/٥/٢ ط ٥١٩ س ٦٠ ق)

٢٩٩٦ - التحريات لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة مفيدة أو
دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة ، استناد الحكم على عقيدة حصلها الشاهد
من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها قصور يعينه .
(١٩٨٨/١١/٣ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٥٣ ص ١٠١٢)

٢٩٩٧ - من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تعول في
تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها كونها معززة فحسب لما ساقته من
أدلة الا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على
الواقعة المراد اثباتها .

(١٩٨٧/١/١٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ١١ ص ٨٨)

٢٩٩٨ - ان نقض الحكم واعادة القضية للحكم فيها من جديد
لا يترتب عليه اهدار الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في
المحاكمة الأولى ، بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى كما هي الحال
بالنسبة الى محاضر التحقيقات الأولية ، وللمحكمة عند اعادة المحاكمة ان
تستند اليها في قضائها .

(١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١)

٢٩٩٩ - الاثبات في المواد الجنائية انما يقوم على اقتناع القاضي
بنفسه بناء على ما يجريه في الدعوى من التحقيق ، بحيث لا يجوز له أن

يؤسس حكمه على رأى غير ، وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس ثبوت الخطأ على الطاعن على مجرد صدور حكم نهائى عليه فى مخيالة وذلك دون أن تحقق المحكمة هذا الخطأ وتفصل هى فى ثبوته لديها وحجبت بذلك نفسها عن منحىص دفاع المتهم فإن حكمها يكون فاسد الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ١١٧ ص ٣٠٣)

٣٠٠ - ان الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع فيها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته . ولكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضى برأى الغير متى اقتنع به ، الا أنه فى هذه الحالة يكون من المتعين عليه أن يبين أسباب اقتناعه بهذه الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة اليه فى الدعوى المطلوب الفصل فيها .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٥)

(ص ٦٥٤)

٣٠٠١ - ان المحكمة انما تتعرض للواقعة كما تبينها هى وعلى ما تستظهره من التحقيقات التى تجريها بنفسها أو من الأوراق ، فليس لها أن تتعدى هذا النطاق وترجع الى غير من مثل الحكم الغيابى الصادر فى الدعوى أو التحقيقات الابتدائية لتتقصى ما عساه يكون قد فات الخصوم أنفسهم أن يشيروا اليه أو أن يتمسكوا به أو على ما رأت المحكمة من جانبها أن تلتفت عنه فلم تدخله فيما خلصت اليه من حقيقة الواقع فى الدعوى .

(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٠ ص ١٢٠٥)

٣٠٠٢ - ان تقدير أدلة الثبوت ، فى الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، ولها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح بعضها وأن تأخذ بدليل بالنسبة الى متهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة الى متهم آخر ما دامت الأدلة فى جملتها سائغة مقبولة .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٦ ص ١٣٩)

٣٠٠٣ - ان تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع ، فلا عليهما أن استرسلتا بنقتهما بالنسبة الى متهم ولم

تطمئن الى الأدلة ذاتها بالنسبة الى متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٠ ص ١ هيئة عامة)

٣٠٠٤ - القاضى فى المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ، فإذا ما رفعت أمامه الدعوى ورأى هو بناء على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تثريب عليه فى ذلك ، ولو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية لما يفصل فيه ، وفى هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضى المدنى حتى يفصل القاضى الجنائى نهائيا فى أمر الورقة .

(١٩٤٨/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦١ ص ٥٧٥)

٣٠٠٥ - لا يعيب الحكم ألا يكون هناك دليل مباشر فى صدد ثبوت الحقائق القانونية التى قال بها ، فإن المحكمة لها أن تنتهى الى القول بثبوت أية واقعة من أى دليل ولو كان لا يشهد مباشرة عليها ما دام من شأنه فى المنطق أن يؤدى اليها .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٦ ص ٥٤٠)

٣٠٠٦ - الاثبات فى المواد الجنائية عماده اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة التى يدور عليها أو عدم ثبوتها ، فمتى اطمأنت الى ثبوتها فلا يهم أن يكون الدليل الذى اعتمدت عليه مباشرا مؤديا بذاته الى النتيجة التى انتهت اليها أو غير مباشر . ومتى كان الدليل مؤديا عقلا الى ما رتبته عليه المحكمة فلا تصح مناقشتها أمام محكمة النقض ، لأن تقدير الأدلة من شأن قاضى الموضوع وحده .

(١٩٤١/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٩ ص ٥٦٢)

٣٠٠٧ - متى كان القاضى قد سمع الدعوى وفقا للأوضاع المقررة .

في القانون ، فلا يصح اذا ما خلا الى نفسه ليصدر حكمه فيها أن يحاسب عما يجريه في هذه الخلوة وعما اذا كانت قد اتسقت للثروى في الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك ، فان مرد ذلك جميعا الى ضمير القاضى وحده لا حساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩

ص ٤٧١)

٣٠٠٨ - المحاضر التى يحررها الفضاة لاثبات ما يقع من الجرائم امامهم بالجلسات هى محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها ، فهى بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها ، الا أن حجيتها لا يمكن أن تكون حائلا بين المتهمين بهذه الجرائم وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذى يرونه مهما كان ذلك متعارضا مع التابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضى من أن يقضى فى الدعوى على الوجه الذى يطمئن الى صحته من أى طريق من طرق الاثبات ، فله اذن أن يأخذ أو لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر ، كما هو الشأن فى سائر الأدلة .

(٢٥/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٤

ص ٢٧٨)

٣٠٠٩ - يجوز للقاضى أن يعتمد فى حكمه على المعلومات التى حصلها وهو فى مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى ، فان ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التى لا يجوز للقاضى أن يستند اليها فى قضائه .

(١/١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١ ص ٦٥)

٣٠١٠ - ان عماد الاثبات فى القضايا الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة ، على أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تتزود لحكمها من العناصر الأخرى التى تجىء فى التحقيقات الابتدائية .

(١٦/١١/١٩٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣

ص ١٥)

٣٠١١ - المحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها ، بل لها

الحرية المطلقة في تقدير ظروف الدعوى المطروحة أمامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤدي اليه اعتقادها . وإذا فوضت النيابة الرأي للمحكمة وصدر الحكم خاليا من الإشارة الى هذا التفويض فلا يصح أن تتخذ ذلك سببا لنقضه .

(١٩٣٢/٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٢ ص ٤٦٧)

٣٠١٢ - لمحكمة الموضوع أن تقدر التحقيقات وشهادة الشهود وأن تستخلص منها الوقائع التي تعتقد ثبوتها وتبنى عليها حكمها بالادانة أو التبرئة ، وانما يشترط أن تكون هذه الوقائع متمشية مع تلك التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها ، بحيث اذا كان لا اثر لها في شيء منها فان عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداءا للوقائع وانتزاعا من الخيال ، وهو ما لا يسوغ له اثباته اذ هو مكلف بتسبيب حكمه تسبيبا يبنى من جهة الوقائع على أدلة تنتجها ومن جهة القانون على نصوص تقتضى الادانة في تلك الوقائع الثابتة ، على أنه اذا أتى في الحكم من الوقائع ما يكون مظهره أنه منتزع من الخيال فان هذا الحكم لا يسقط اذا كان فيه من الوقائع الصحيحة الأخرى ما يكفي لتسبيبه ، اذ العمل الفاسد لا يبطل الصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٨ ص ٤١٦)

٣٠١٣ - تأخر المجنى عليه في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد اطمأنت اليها .

(١٩٨٤/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٢ ص ٦٥١)

٣٠١٤ - لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات .

(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٣٠١٥ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمأنت اليه .

اذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة ان هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(١٩٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٤ ص ٥١٣)

٣٠١٦ - لا شيء يمنع المحكمة قانونا من أن تستند في حكمها الى أدلة سلبية أو استنتاجه فوق ما يوجد لديها من الأدلة الايجابية .

(١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١

ص ٥٧)

٣٠١٧ - حيث ان النيابة العمومية لم تطلب الحكم بالعقاب بل فوضت في ذلك الرأي للمحكمة ، فهذا ما يدل على عدم وثوق النيابة العمومية بوقوع جناية .

(استئناف مصر ١٨٨٧/١١/٢٨ الحقوق س ٢ ص ٣٨٨)

اثبات ، المحكمة تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

٣٠١٨ - من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مسندا الى أدلة مقبولة في العمل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(١٩٨٤/٢/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١ ص ١٠٥ ،

١٩٨٢/٢/٦ س ٣٤ ق ٩٠ ص ٤٤١ ، ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٧ ص

٤١٦ ، ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢)

٣٠١٩ - لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها الا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون الدليل الذي تعول عليه مؤدبا الى ما رتبته عليه من نتائج

فى غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .

(١٨/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ و ٧٥ ص ٣٦٦)

٣٠٢٠ - من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

(٢٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ، ٨/٤/١٩٧٣ و ١٠٢ ص ٢٩٢ ، ٢٩/٤/١٩٧٣ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٣٠٢١ - المحكمة غير مفيدة بالألا تأخذ الا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر بل لها أن تركز فى سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى و ترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها .

(١٨/١٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧١ ص ١٢٧٣)

٣٠٢٢ - للمحكمة أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة وأن تثبت مع ذلك ادانة المتهم عنها على أية صورة من الصور التى افترضتها .

(١٧/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٧ ص ٩٥٧ ، ٢٦/١/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٩ ص ٧٢)

٣٠٢٣ - ليس ما يمنع القاضى من أن يستعرض فى حكمه كل الصور التى يحتملها الموضوع المطروح أمامه ثم يختار منها الصورة التى يعتقد أنها هى الواقعة فعلا ويبنى حكمه عليها ، والمعول عليه فى الأحكام هو الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجية عن هذا الاقتناع .

(٣١/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢)

(ص ٤٩٢)

٣٠٢٤ - للقاضى أن يستخلص من وقائع الدعوى وظروفها

وما يؤيد به اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة ما دام استخلاصه سائغا متفقا مع الأدلة المطروحة وليس فيه انشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق مما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي .

(١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣٠٢٥ - الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على حقيقة الواقع حسبما يصل اليه اجتهاد القاضي دون أن يكون مقيدا في ذلك بأقوال أو اعترافات نسبت الى المتهم أو صدرت عنه .

(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٥ ص ١١٣)

٣٠٢٦ - للمحكمة السلطة المطلقة في تحرى الواقعة الجنائية المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابساتها غير مقيدة في ذلك بما يكون قد حرره المتهم والمجنى عليه بينهما من أوراق .

(١٩٦٠/١٠/٢٨ مجموعة القواعد الانشائية ج ٧ ق ٢٦٢)

ص ١٩٤)

اثبات ، الدليل يقنع به القاضي

٣٠٢٧ - من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق ، وأن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين على الواقع الذى يشتهه الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والاحتمال والاعتبارات المجردة .

(١٩٨٥/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٨ ص ٧٨٢)

٣٠٢٨ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بأي دليل يرتاح اليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحا على بساط البحث في الجلسة ، ولا يصح مصادرة في شيء من ذلك الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

(هيئة عامة)

٣٠٢٩ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(١٩٨٢/٦/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٠ ص ٦٨١)

٣٠٣٠ - من المقرر أن للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل ولا عليها أن هي التفتت عنه دون رد .

(١٩٨٥/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٣ ص ٨٥٩)

٣٠٣١ - ليس لمحكمة النقض أية سلطة على طرق التدليل التي كونت منها محكمة الموضوع الاعتقاد بصحة أو عدم صحة التهمة لأن ذلك يعد تداخلا في الموضوع ، وسلطة محكمة الموضوع في هذا سلطة مطلقة الا اذا قيدها القانون بأدلة معينة خاصة ، ففي هذه الحالة يجوز لمحكمة النقض أن تتدخل لمعرفة ما اذا كان القانون قد اتبعت نصوصه أم لا .

(١٩٢١/٤/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٢٨)

٣٠٣٢ - قاضي الموضوع هو صاحب الحق وحده في قبول الأدلة . فلا يجوز لمحكمة النقض أن تبحث في هذا الحق .

(١٩٠٨/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٩)

٣٠٣٣ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون غيره ، ومن المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقى الأدلة .

(١٩٧٨/١/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥ ص ٣٢)

٣٠٣٤ - من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في

الاستنتاج ولا تتنافى مع حكم العقل والمنطق .

(١٩٨٣/٤/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٦ ص ٥٨٦)

٣٠٣٥ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقى الأدلة في الدعوى .

(١٩٦٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٣٠٣٦ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما يطمئن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدهم ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة .

(١٩٨٣/١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥ ص ٩٢)

٣٠٣٧ - العبرة بالاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل أو قرينة يرتاح اليها .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥)

٣٠٣٨ - من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أى دليل يطرح عليها وليس ثمة ما يمنع محكمة الجناح من أن تأخذ بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمأنت اليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكاب المتهم للجريمة .

(١٩٧٧/٥/١ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٣ ص ٥٣٢)

٣٠٣٩ - من المقرر أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية ، فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحت جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما اذا اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(١٩٧٤/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٥ ص ٨١٥)

(١٩٩٢/٣/٢٨ ط ١٨٢٦ س ٥٩ ق)

٣٠٤٠ - الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه ، لأنها في الأصل حرة في انتهاج السبيل الموصول الى اقتناعها ، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحرى الأدلة .

(١٩٧٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٩ ص ٨٦٣)

٣٠٤١ - من المقرر أن للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها .

(١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٣)

٣٠٤٢ - ايراد الحكم مؤدى الأدلة التي استندت اليها المحكمة المدنية في القضاء برد السند وبطلانه والتي من شأنها أن تؤدي الى الإذانة لا يضره ، فمن حق القاضي الجنائي الاعتماد في تكوين عقيدته على أى مصدر في الدعوى .

(١٩٧٢/١١/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٦٧ ص ٢٢٧٩)

٣٠٤٣ - المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفضل فيه بنفسها ولم يرسم القانون طريقا خاصا لاثبات التزوير .

(١٩٧٢/٦/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٠ ص ٨٩٢)

٣٠٤٤ - ان الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بادانة المتهم أو ببراءته منها ، صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هدم العقيدة بنفسه لا يشاركه فيه غيره ، اذ لا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

(١٩٧٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٤ ص ٢٠٥٩)

(١٩٨٢/٦/٨ س ٣٣ ق ١٤٠ ص ٦٨٠)

٣٠٤٥ - الأصل في قواعد المحاكمة أن يستقل القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا أو حكما لسواه ، ومن ثم فلا يصح أن يستند في قضائه الى أسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا من ذات

المحكمة في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أنها قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع واعتبرته صحيحا ، وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٤)

٣٠٤٦ - القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على رأى غيره .

(١٩٦٩/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٩ ص ٣٢٠)

٣٠٤٧ - متى كان محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما اذا كان من شأنها ان تؤدى الى صحة ما انتهى اليه من أن المتهم أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية فانه بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكنب الى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده أو انتاجه فى الدعوى أو عدم انتاجه ، ومن ثم اذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر المحضر ، فان حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت هى بتحصيلها بنفسها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤)

٣٠٤٨ - يجب أن تبنى الأحكام على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة حصلها هو مما يجريه فى التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤)

٣٠٤٩ - تقدير المحكمة للدليل فى دعوى لا ينسحب أثره الى

دعوى أخرى ما دامت لم تطمئن الى الدليل المقدم فيها ، ذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح على المحكمة على بساط البحث في الجلسة ويقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته مستقلا في تكوين عقيدته بنفسه .

(١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤١ ص ٢٢٨)

٣٠٥٠ - اعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه بالطعن بالتزوير لا يعنى أن تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بالدليل المستمد منه ما لم يثبت تزويره ، بل ان للمحكمة أن تقدر قيمته بمنتهى الحرية فترفض الأخذ به ولو لم يطعن فيه على الوجه الذى رسمه القانون .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥)

٣٠٥١ - للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها محررلا غير مؤيد بدليل .

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢١٥ ،
١٩٦٥/١٢/٦ س ١٦ ق ١٧٥ ص ٩١٠)

٣٠٥٢ - التفتيش بمعناه القانونى والتفتيش بمعناه فى اصطلاح اللغة وان كانا يتغايران تغائرا لا يقتضى صحة التشبيه بينهما الا أنهما يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما فى مقام الاثبات ، ومن تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش يجريه الأفراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائى أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته .

(١٩٦٠/١/١٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٢ ص ٧٠)

٣٠٥٣ - لمحكمة الموضوع أن تستند الى بعض أقوال المتهم فى تأييد الدليل حتى ولو كان منكرا للتهمة ما دامت لهذه الأقوال أصل فى الأوراق وكان ما تستخلصه منها سائغا فى العقل .

(١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ١١ ق ٢٥٥ ص ٨٢٨)

٣٠٥٤ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير وقائع الدعوى

أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بثقتها ، فإذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب الى المحكمة استدعاء الطبيب الذى حرر الشهادة الطبية المقدمة منه لمناقشته فإن ما يثيره الطاعن فى شأن اطراح هذه الشهادة وعدم سماع الطبيب لا يكون مقبولا .

(١٤/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥١ ص ٧٦٦)

٣٠٥٥ - المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الادلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى .

(٢١/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٣٠٥٦ - ان انعدام جسم الجريمة لا يؤدى الى بطلان الاتهام القائم بشأنه .

(٢٥/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣١٩ ص ٨٧٩)

٣٠٥٧ - متى استقرت عقيدة المحكمة على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت اليه فى ذلك دليلا مباشرا أو غير مباشر ما دام هذا الدليل مؤديا عقلا الى ما رتبته المحكمة عليه ، فان القانون لا يشترط فى الدليل مهما كان نوعه أن يكون مباشرا أى شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب اثباتها ، بل يكفى أن تستخلص منه المحكمة تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان هو ينم بناء عليها من طريق غير مباشر .

(٣/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٨٤ ص ١٠٢٨)

٣٠٥٨ - ان مدار الاثبات فى الوقائع الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة المطروحة عليها أو نفيها ، وذلك سواء أكان دليلها على الرأى الذى أخذت به دليلا مباشرا يؤدى بذاته الى النتيجة التى انتهت اليها أم كان دليلا غير مباشر لا يؤدى الى هذه النتيجة الا بعملية عقلية .

(٢٦/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٧٧ ص ٢٠٦)

٣٠٥٩ - للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة

تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها ، فاذا هي فى دعوى اختلاس أشياء محجوزة قالت بأنها لا تأخذ بمخالصة قدمت لها لأنها مزورة فلا يصح أن ينعى عليها أنها قضت ببطلان المخالصة دون أن تكون قد رفعت دعوى بتزويرها .

(١٩٤١/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣١ .

ص ٤٢٥)

اثبات ، البراءة

٣٠٦٠ - من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى ثبوت الاتهام الا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من الخطأ فى تطبيق القانون وغيوب التسبيب .

(١٩٨٤/٢/٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٣ ص ١١٥)

اثبات ، مشروعية الدليل

٣٠٦١ - لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع .

(١٩٧٢/٦/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٣ ص ٩٠٦)

٣٠٦٢ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى دفع بالبطلان أو أن يكون أحد المتهمين الآخرين سى الدعوى قد تمسك به ، ما دام الحكم مدعول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف .

(١٩٨٦/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٤ ص ١٠٥)

٣٠٦٣ - الدفاع المسطور ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه يكون مطروحا على المحكمة فى أى مرحلة تالية .

(١٩٨٦/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٥ ص ١١٤)

٣٠٦٤ - يشترط فى دليل الادانة أن يكون مشروعا ، اذ لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل فى القانون ، الا أن المشروعية ليست

بشرط واجب في دليل البراءة ، ذلك بأنه من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم بات . وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف انفس البشريه ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وإصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنّب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة معا ادانة بريء ، هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح بابا أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من طرقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع الدعوى وأوراقها مما لا يقبل معه تقييد حرية المحكمة في دليل البراءة باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة .

(١٥/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣١ ص ١٥٣)

٣٠٦٥ - للمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها الى أي عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها ، وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء .

(٣٠/٤/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٥ ص ٤٢٢)

٣٠٦٦ - استناد الحكم في ادانة الطاعن الى دليل مستمد من أقوال محاميه يعيب الحكم .

(٢٨/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٣ ص ٥٠٠)

٣٠٦٧ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئا عما ينعاه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة ، فليس له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، اذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، هذا الى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع

بالمناقشة .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

٣٠٦٨ - لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمداً منه ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل .

(١٩٨٤/٤/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٧ ص ٤٢٨)

٣٠٦٩ - الأصل أن من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ، ولا يكون ذلك الا عند قيام البطلان وثبوته ، ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فانه لا تشريب على المحكمة ان هي عولت على اقوالهما ضمن ما عولت عليه في ادانة الطاعنين .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٠٧٠ - يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذى تقوم به النيابة العامة - بناء على ندب المحكمة اياها أثناء سير المحاكمة - باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائى ولا يصححه رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١)

٣٠٧١ - لا مجال للطاعن لاثارة النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته طالما أن الحديث جرى فى محل مفتوح للعامة دون نمة اعتداء على الحرمات .

(١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٨ ص ٨٢٧)

٣٠٧٢ - متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن ان انتقاله ومعه المخدرات من السفينة التى جلبها عليها من خارج القطر الى القارب الذى أوصله بها الى الشاطئ قد تم بإرادته وحسب الترتيب الذى كان قد أعده من قبل فان ما اتخذته رجال البوليس من خدعه لكى ينزل فى القارب الذى أعدوه بدلا من الذى كان ينتظره لا تأثير له فى ثبوت جريمة جلب المخدرات واحرازها قبله ، اذ أن ما فعله رجال البوليس انما كان فى سبيل كشفه

الجريمة وضبطها دون تدخل في خلقها ولا في تحويل ارادة مرتكبها عن اتمام ما قصد مقارفته .

(١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٥ ص ٦٣٣)

٣٠٧٣ - اذا كانت الواقعة التي اثبتتها المحكمة هي أن مفش التموين طلب الى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها بأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه تحريض منه للطاعن على ارتكابها ولا عمل على حسمها . ولهذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته في حكمها .

(١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠١ ص ٥٣٥)

٣٠٧٤ - ان دفاع المتهم بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بورقه مسروقه ذلك من الدعاى الذى فضلا عن كونه لا يتعلق بالنظام العام يستلزم تحقيقا موضوعيا فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٠/٥/٢٩ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٩ ص ٧٠٥)

٣٠٧٥ - لا تثريب على المحكمة اذا هي اخذت بتقرير التحليل بصدد أمر جاء فيه لم يكن منوها عنه في طلب التحليل ، فانه ما دام الطبيب المنتدب للتحليل قد اكتشف أثناء عملياته أو تجاربه الفنية ما يفيد في كشف الحقيقة فمن واجبه أن يثبت في تقريره لا على أساس اتصاله اتصالا وثيقا بالمسامورية التي ندب لها وأن النذب يشمل بطبيعة الحال ، بل أيضا على أساس أن اخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة في المسائل الجنائية واجب على كل انسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستمد من ذلك بجميع الظروف المحيطة به ، كما تفعل بالنسبة الى سائر الأدلة .

(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٠ ص ٥١٠)

٣٠٧٦ - للقاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى ، الا اذا كان هذا العنصر مستمدا من اجراء باطل قانونا .

(١٩٣٤/٢/١٩٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٤ ص ٢٦٩)

٣٠٧٧ - اذا استطلع أحد المتهمين رأى معاميه في ارتكاب جريمة

وهي الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الأمر - رغم أنه سر علم به المحامي بسبب مهنته - إلا أن من حقه بل من واجبه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ مرافعات ، فإذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامي عن تلك الواقعة واستندت إليها في التدليل على أن المتهم موكله كان يسمى في تلفيق شهادة فلا يمكن اسناد الخطأ إليها في ذلك .

(١٩٢٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٧

ص ٢٢٩)

اثبات ، الدليل له سند من الأوراق

٣٠٧٨ - المحكمة لا تبني حكما الا على الوقائع الثابتة في الدعوى .
وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة غايتها .

(١٩٨٤/١/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨ ص ٥٠ ،

١٩٩٠/١٢/٢٤ ط ٤٦٤٤٤ س ٥٩ ق)

٣٠٧٩ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها فإذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لا يتناهى على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

(١٩٨٢/٣/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٠ ص ٣٩٧)

٣٠٨٠ - تعتبر التحقيقات التي جرت أمام هيئة سابقة من عناصر الدعوى شأنها شأن محاضر التحقيق الأولية .

(١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٣٠٨١ - من المقرر أن القاضى الجنائى حر في استمداد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق .

(١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨ ،

١٩٧٣/٢/٥٠ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٣٠٨٢ - من المقرر أن على المحكمة ألا تبني حكما الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من

• التحقيقات

(١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨)

٣٠٨٣ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته ، وأن له أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما كان له ماخذ صحيح من الأوراق ، وأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦ ص ٦٧)

٣٠٨٤ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لابتثائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

(١٩٧٩/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٨ ص ٢٤٠)

٣٠٨٥ - يجب على المحكمة ألا تبنى حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في تلك الأوراق ، واذا أقام الحكم المطعون فيه قضاء على ما لا أصل له في التحقيقات فانه يكون باطلا لابتثائه على أساس فاسد .

(١٩٧٢/١/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥ ص ١٧)

٣٠٨٦ - من المقرر ألا تبنى المحكمة حكما الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم .

(١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٨٧٥)

٣٠٨٧ - متى كان ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاء له سند من الأوراق فان ذلك ينفي عنه دعوى مخالفة الثابت في الأوراق .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٠ ص ٨٠٢)

٣٠٨٨ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب الى المجنى عليه

في جريمة سرقة باكراه أنه شهد بأن المتهم كان يحمل مسدسا على خلاف
الثابت بالأوراق ، ما دامت المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح عنصرا من
عناصر الجريمة ، ولم يكن ذلك من بين الأدلة التي استندت اليها .

(١٤/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٩ ص ٨٢٥)

٣٠٨٩ - للمحكمة أن تكون عقيدتها من أى دليل من أدلة الدعوى
بما في ذلك أوراق التحقيقات الادارية ما دامت قد طرحت على بساط البحث
في الجلسة وسمعت شهادة من قاموا بها .

(٢٩/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٦٠)

٣٠٩٠ - متى كان ما أثبتته الحكم من أقوال الشهود الذين اعتمد
عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضيره أن يكون
قد أخطأ في قوله ان هذه الأقوال قيلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع
انما تليت عليها .

(١٠/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٣ ص ٩٦١)

٣٠٩١ - ان مجرد عدم وجود محضر الانتقال في ضئورة الدغوى
لا يترتب عليه بطلان ، لان ذلك وحده لا يفيد عدم اطلاع أعضاء الهيئة عليه
أو العلم بما حواه .

(٢٧/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦)

٣٠٩٢ - اذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد وحصلت
المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبتت في احدهما فانه لا ضير على المحكمة
اذ هي استندت في حكمها في الأخرى الى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت
المرافعة فيها مما جعلها تطمئن الى الأخذ بالدليل المقدم فيها .

(٢٢/٢/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٢)

ص ٧٧٨)

٣٠٩٣ - لا مانع من أن تأخذ محكمة الجنج في ادانة متهم في
التزوير بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمأنت اليه ووجدت فيه
اللزوم

ما يقنعها بارتكابه التزوير .

(١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦ ص ٤٠٤)

٣٠٩٤ - الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .

(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨ ص ٨٠)

٣٠٩٥ - أن نقض الحكم لا يترتب عليه نقض الأقوال والشهادات التي أبديت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن ، بل أنها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية .

(١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٢ ص ٧٥٧)

٣٠٩٦ - من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل استتته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلا .

(١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض ص ٢٧ ق ١٤٣ ص ٦٤٢ ، ١٩٧٤/٣/٢٤ ص ٢٥ ق ٦٩ ص ٣١٧ ، ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤ ق ١٦٠ ص ٨٨٤)

٣٠٩٧ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لابتنائه على أساس فاسد متى كانت هذه الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٢٧٢ ص ١٣٣٩)

٣٠٩٨ - متى تعرضت المحكمة للرد على أقوال شهود النفي تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل

ثابت في الأوراق ، وإذا خالفت ذلك فإن حكمها يكون منطويا على خطأ في الاسناد .

(١٩٦٢/١/٣٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٨ ص ١٠٤)

٣٠٩٩ - استناد الحكم بالادانة الى شهادة شاهدين ليست لهما أقوال سوى ما ذكره محرر محضر ضبط الواقعة من أن أقوالهما مطابقة لرواية زميل لهما ، فانه يكون قد أقام قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق وانه انما اعتنق رأى محرر المحضر وسلم به تسليما بغير أن يستوثق من مدى صحته أو فسادة لعدم وجود أقوال لهما حتى يتسنى اجراء المطابقة عليها ، وهو ما لا يجوز لما هو مقرر من أن الحكم يجب أن يكون صادرا عن عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره .

(١٩٨٢/٥/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٢ ص ٦٠٥)

٣١٠٠ - اذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمده رئيسها وكاتبها بالتوقيع عليه فاكسب بذلك حجية لا يحل بعد للمحكمة أن تطرحه وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون .

(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٥ ص ١٦٣)

٣١٠١ - متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه الى الشاهد ليس له أصل في الأوراق فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاها بالادانة على دليل لا مسند له من أوراق الدعوي مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(١٩٥٨/٤/١ أحكام النقض س ٩ ق ٩٦ ص ٣٤٩)

٣١٠٢ - اذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن أقوال شاهد ما في الجلسة تطابق شهادته في التحقيقات الأولية ، فإن هذا كله يجب أن يكون له أصله الثابت في الأوراق . واستناد الحكم الى أن أقوال شهود الاثبات الذين سمعته المحكمة في الجلسة لا تغاير أقوالهم الأولى في التحقيقات في حين أن تلك التحقيقات لم تكن تحت نظر المحكمة بسبب فقدانها ، يجعل الحكم مشوبا بعيب في الاستدلال .

(١٩٥٤/١٠/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٥ ص ٨٥٩)

٣١٠٣ - استناد الحكم في تقي حالة الدفاع الشرعي الى ما يخالف
الثابت في التحقيق يجعله باطلا متعينا نقضه .

(١١/٣/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٠ ص ٤١٨)

٣١٠٤ - ان المحكمة وان كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود
فذلك انما يكون على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق فهذا يكون عيبا في
الاستدلال يفسد حكمها .

(١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢٢ ص ١١١٥)

٣١٠٥ - ادانة المتهم في جريمة ضرب أفضى الى موت على أساس
أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في الوفاة
فهو مسئول عنها مع الجناة الذين لم يكشف عنهم التحقيق ، في حين أن
ما ورد بالتقرير لا يفيد هذه النتيجة بجمل الحكم متعين النقض لاستناده
الى غير سند .

(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٤ ص ١١٠٧)

٣١٠٦ - متى كان الثابت أن المجنى عليه قُدر في التحقيق أنه
أخذ أقرارا على المتهم ببيان الأشياء التي بددها ، وأن المحكمة الاستئنافية
قد كلفت بتقديم هذا الاقرار ولكنه لم يقدمه ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم
الابتدائي واستندت فيما استندت اليه في ادانة المتهم الى هذا الاقرار دون
أن تطلع عليه فلن حكمها يكون معيبا .

(١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٦ ص ٦٧٦)

٣١٠٧ - يجب على محكمة الموضوع ألا تبني حكمها الا على الوقائع
أو الظروف الثابتة في الدعوى ، فاذا هي استندت في الأخذ بشهادة الشهود
الى أمور ليس لها سند من التحقيقات كان حكمها باطلا .

(١٩٥١/٥/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٨ ص ٦٥١)

٣١٠٨ - اذا أقيم الحكم على دليل لا سند له من أوراق الدعوى
تعين نقضه .

(١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٤ ص ٧٤٩)

(١٩٤٧/٤/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٦ ص ٣٣٠)

٣١٠٩ - اذا كان الحكم قد بنى قضاءه بالادانة على ان ثمة اجماعا من شهود الاثبات على صحة الواقعة ، وكان ما قاله من ذلك يخالف ما هو ثابت بالتحقيقات التى أجريت فى الدعوى فانه يكون معيبا متعينا نقضه .

(١٣/٦/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٤٦ ص ٩٢٨)

٣١١٠ - ان الخطأ فى مصدر الدليل أو اغفاله لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح فى الأوراق .

(٣٠/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٠ ص ١٣٨)

٣١١١ - قررت النيابة أن المتهم توفى فحكمت محكمة الجنايات بسقوط الدعوى العمومية من غير أن تطلب إبراز شهادة بالوفاة . وقد تبين بعد ذلك أن المتهم لا يزال على قيد الحياة ، فرفضت النيابة نقضا فقضت المحكمة بأن الحكم باطل بطلانا جوهريا ويجب نقضه لأنه لم يقدم الى المحكمة الدليل القانونى اللازم لاثبات الوفاة .

(٥/٦/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٩)

اثبات ، علم جواز الأخذ بدليل لم يعرض

٣١١٢ - انه محظور على القضاى أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة ، يستوى فى ذلك أن يكون دليلا على الادانة أو لبراءة ، وذلك كى يتسنى للخصوم الاطلاع عليه والادلاء برأيهم فيه ، ومن ثم فليس يجوز للمحكمة أن تستند الى شهادة شاهد فى قضية أخرى دون أن تسمعها هى بنفسها أو تكون هذه القضية بما فيها تلك الشهادة مطروحة على بساط البحث بالجلسة ولو كانت بين نفس الخصوم .

(١١/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٠ ص ٤١٨)

٣١١٣ - من المقرر ألا تبنى المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فان اعتمدت على أدلة ووقائع استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فان حكمها

يكون باطلا .

(١٩٨٢/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣١ ص ٦٤٤)

٣١١٤ - لا يجوز لمحكمة جنائية مطلوب منها النظر في قضية تزوير أن تعتبر التزوير ثابتا مرتكبة فقط على حكم مدني سبق صدوره يقضى بثبوته وعلى التحقيقات المدنية التي بنى عليها هذا الحكم بدون اجراء تحقيق ما جنائي والا كان البطلان جوهريا .

(١٩٠١/١١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٨٠)

٣١١٥ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها بسبب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها .

(١٩٧٤/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٥ ص ٤٩١)

٣١١٦ - من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدي رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل من اطلاعها على فحواه ومناقشته الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(١٩٧٣/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٧ ص ٨٥٥ ، ١٩٧٢/١٠/٢٩ س ٢٣ ق ٢٤٤ ص ١٠٨٧ ، ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ق ٢٢ ص ١٢٥)

٣١١٧ - لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٨ ص ٤٤٨ ، ١٩٧٠/١/١٦ س ٢١ ق ٣٩ ص ١٦٦ ، ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ق ١٠٨ ص ٥٥١)

٣١١٨ - لما كان مؤدى ما أثاره الدفاع عن الطاعن فى مرافقته انما أراد به نفي وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فان ما طلبه تأييدا لدفاعه من ضم مذكرة لأحوال القسم تثبت وقوع مشاجرة اعتسدى فيها بعض الأهالى على المجنى عليه بقطعة من الخشب يكون طلبا جوهريا يتعين على المحكمة أن تجيبه أو أن ترد عليه ردا سائغا ، وكان ما ردت به من قولها انه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن تجمعت الأدلة التى أوردتها قبله لا يصلح أساسا للرفض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها ، وهى اذا فعلت فقد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها على ما يمكن أن يكون لها من أثر فى عقيدتها لو انها اطلعت عليها ، لما كان ذلك فان الحكم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع ويتعين نقضه .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨ ص ٨٥)

٣١١٩ - لا يجوز الحكم على ما يتمسك به المتهم من وجوه الدفاع بأنها غير صادقة قبل سماعها وتمحيصها ، فان سماعها قد يكون له فى رأى المحكمة من الأثر ما يغير وجهة نظرها فى تلك الأدلة .

(١٩٤٥/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢)

(ص ٤٢)

٣١٢٠ - اذا كانت المحكمة قد قضت فى دعوى التزوير دون أن تطلع على الورقة المدعى بتزويرها ويطلع عليها المتهم رغما عن تمسكه بضرورة الاطلاع عليها فحكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

(١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٧ ص ٨١٢)

اثبات - جائز بكل الطرق

٣١٢١ - لما كان مفاد ندب المحكمة خيرا لاجراء المعاينة بعد اطلاعها على أوراق الدعوى عند حجزها للحكم انها قدرت أهمية هذا الاجراء فى تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها بيد انها عادت وأصدرت حكمها فى الدعوى دون تحقيق هذا الاجراء ، ودون أن تورده فى حكمها ما يبرر عدولها عنه ، واذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فان عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ،

وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحق المدني في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم أو المدعى بالحق المدني في الدعوى ، فان هني استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين عله ذلك بشرط الاستدلال السائب ، وهو ما اغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(١٩٧٨/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٧ ص ٢٥٥)

٣١٢٢ - الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك يكافه طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى اذا ما اطمأنت الى مطابقتها للأصل .

(١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٣١٢٣ - انه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي بنى عليه الحكم مباشرا ، بل لمحكمة الموضوع وهذا من أخص خصائص وظيفتها أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص ما ترى أنه لابد مؤد اليه .

(١٩٧٤/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠)

٣١٢٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجوز اثبات الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ، ففي جريمة استلام سند قيمته تجاوز نصاب الاثبات بالبينة اذا اعتمد الحكم في وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن اثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته اثبات لوجود هذا السند وهما في هذه الجريمة أمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر .

(١٩٧٤/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٠ ص ٥١٤)

٣١٢٥ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على

الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

(١٩٨٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٦ ص ٤٢٣ ،
١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٣١٣٦ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩١ ص ٨٤٤ ،
١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢١)

٣١٣٧ - فتح القانون الجنائي - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الاثبات - بابَه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقة ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته استدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٥ ص ١٦٤)

٣١٣٨ - لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أي بيئة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه إلا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦)

٣١٣٩ - القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقا خاصا ما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة .

(١٩٨٢/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠ ص ٦٢ ،
١٩٨١/١٠/١٣ س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢)

٣١٣٠ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير واستعماله طريقا خاصا ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السابقة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين ، فانه لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١

من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لاثبات عكس ما ورد في اعلام الوراثة .

(١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢ ص ٦٩)

٣١٣١ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضى الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .

(١٩٦٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٩ ص ٨٦٦)

٣١٣٢ - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تستبني في اثبات عدم جنون المتهم الى القول بأنه لم يقدم دليلا ، بل ان من واجبها في هذه الحالة أن تثبت من أنه لم يكن مجنونا وقت ارتكاب الحادث ولا تطالبه هو باقامة الدليل على دعواه . كذلك لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يدع أنه مجنون في الوقت المناسب أمام المحكمة ، لأن ذلك لا يصح الاستدلال به الا في حق من لم يطعن في سلامة عقله .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٥)

(ص ٦٧١)

٣١٣٣ - يجوز اثبات زنا الزوج والزوجة وشريكة الزوج بكل طرق الاثبات ولا يحتاج فيه لأدلة مخصوصة ، أما ما أورده المادة ٢٣٨ عقوبات من الأدلة التي يدور بها وحدها اثبات الزنا على شريك الزوجة فانه لا يسرى على حالة الزوج المتهم بأنه زنا غير مرة في منزل الزوجية ولا على المرأة التي يكون قد أعدها لذلك .

(أسيوط الابتدائية ١٩١٩/١/١٣ المجموعة الرسمية س ٢٠)

(ق ٧٩)

اثبات ، القرائن

٣١٣٤ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ أشربة التسجيلات الصوتية ، وانما استندت الى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ، فانه لا جناح على الحكم ان هو اعول على تلك القرينة في نطاق ما استخلصته منها تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي

اعتمد عليها في قضائه ، ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الاتهام قبل المتهم ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على هذا الخصوص في غير محله .

(١٩٩٣/٤/١ ط ١٢٥٠٩ س ٦١ ق)

٣١٣٥ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة وإنما استندت الى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم أن هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧)

٣١٣٦ - ان استدلال الحكم بالسوابق الواردة بصحيفة الحالة الجنائية للطاعن على ماضيه في الجريمة واتخاذها قرينة مع الأدلة الأخرى على توافر علمه بالسرقة سائح ولا يتعارض مع نفيه ظرف العود لعدم توافر شروطه ، اذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٤٥)

٣١٣٧ - لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، ومتى أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق فإن ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها .

(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦)

٣١٣٨ - لمحكمة الموضوع أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمائم للأدلة المطروحة .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٨ ص ١١٥٣)

٣١٣٩ - ان القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضي أن يعتمد عليها

وحدما في استخلاص ما تؤدي اليه .

(١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٩٠ ص ٢٦٣)

٣١٤٠ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق ومنها البينة وقرائن الأحوال .

(١٩٥٢/١/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٧ ص ٤١٤)

٣١٤١ - إن القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل بعينه بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالادانة من كل ما تظمن اليه ، فإذا هي أخذت في إثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تثريب عليها في ذلك ، إذ القرائن من طرق الإثبات في المواد الجنائية وللقاضي أن يعتمد عليها وحدما ما دام الرأي الذي يستخلصه منها سائغا .

(١٩٥١/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣ ق ٨٥ ص ٢٢٥)

٣١٤٢ - للقاضي إذا لم يقد على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، كما أن له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة تسوغ قيامه .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٨ ص ٣١١)

٣١٤٣ - من حق القاضي إذا لم يقد على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(١٩٥٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٤ ص ٢٤٩)

٣١٤٤ - لا تثريب على المحكمة إذا هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعا ، وذلك في سبيل التدليل على إمكان الرؤية ، إذ أن القرائن تعد من طرق الإثبات في المواد الجنائية .

(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٤ ص ٥٩٥)

٣١٤٥ - يصبح الاستناد الى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله الى الاجرام .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقص س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦)

٣١٤٦ - لاجرج على المحكمة أن تستأنس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة اليه كقرينة على وقوعها بصرف النظر عن مال الحكم في تلك الاتهامات التي أقر بها المتهم في محضر الاستدلالات .

(٨/٤/١٩٦٨ أحكام النقص س ١٩ ق ٧٨ ص ٤١٢)

٣١٤٧ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تتناول ما للمتهم من السوابق فتتخذ منها قرينة تكميلية في اثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .

(١٧/٤/١٩٦١ أحكام النقص س ١٢ ق ٨١ ص ٤٣٩ ،

١٧/٣/١٩٥٢ س ٣ ق ٢٢٥ ص ٦٠٥)

٣١٤٨ - لا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بتحريات رجال المباحث ضمن الأدلة التي استندت اليها ، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .

(٢٦/٤/١٩٧٢ أحكام النقص س ٢٧ ق ٢٥ ص ١٢٨)

٣١٤٩ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دام أنها اطمأنت الى جديتها .

(٤/٣/١٩٨٤ أحكام النقص س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦)

٣٢٥٠ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات ، فتأخذ بما تطمئن إليه منها تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى ثبت ذلك على

اعتبارات سائفة .

(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦ ،
١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ٩٩ ص ٥١٨)

٣١٥١ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها
عن تجزئة تحريات الشرطة فتأخذ بما تظنن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة
وتطرح ما عداه .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٣١٥٢ - انه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين
عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت أنها
كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة
معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٣ ص ٤٣٧)

٣١٥٣ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات
الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد
طُرحت على بساط البحث .

(١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٢ ص ٢٨٣)

٣١٥٤ - لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة
التي يقتنع بها القاضي بادانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة
يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه
لا يشتركه منها غيره ، ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته
بصحة الواقعة التي أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه وأنه
وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات
باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط
البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على
ثبوت التهمة . ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول
درجة أن ضابط المباحث شهد بأن تحرياته دلت على أن الطاعن مرتكب
الحادث على الصورة التي أوردتها في أقواله بيانا للواقعة ولم يبين للمحكمة
مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه

من أن الطاعن هو مرتكب الحادث فانها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لاحتمالات الصحة واليطلان والصدق والكذب الى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته وفساده وانتاجه فى الدعوى أو عدم انتاجه ولا يجرى فى ذلك ما قاله الحكم بما لم يقل به الضابط من أن تحرياته قد استقاها من السنة الناس المتواترة على الصدق ، اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يكشف عن دليل بعينه تحققت المحكمة منه بنفسها ، واذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر محضر التحريات فان حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها ، فان ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يتعين معه نقضه .

(١٩٨٣/٣/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧٩ ص ٣٩٢)

٣١٥٥ - الأصل ان للمحكمة ان تعول فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما انها كانت مطروحة على بساط البحث ، الا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤)

٣١٥٦ - يعتمد فى اثبات التهمة على الشهادات المأخوذة فى محضر البوليس وتقبل شهادة الواقعة الجنائية عليه ويكون ذلك كافيا لتوقيع العقوبة على المتهم .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٦٢ ص ٢٦١)

٣١٥٧ - لاجتياح على الحكم اذا ما استند الى استعراف كلاب الشرطة كرينه يبرز بها أدلة الثبوت التى اوردها ما دام انه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلا أساسيا فى ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

(١٩٦٧/٢/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٨ ص ١٨٩)

اثبات ، العبرة بالحقائق الصرى

٣١٥٨ - العبرة فى المواد الجنائية بالحقائق الصرى لا بالاحتمالات.

والفروض المجردة :

(١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٤ ص ٥١٠ ،
١٩٧٤/٤/٣ س ٢٣ ق ١١٥ ص ٥٢٦ ، ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ق ٢٤
ص ١٩٨)

٣١٥٩ - الأحكام الجنائية إنما تبني على الواقع لا على الاعتبارات
المجردة التي لا تصدق حتما في كل حال .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣)

٣١٦٠ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق
وما ورد في تقرير التحليل يقتضي من قضاء الاحالة أن يجرى في شأنه
تحقيقا يستجلى حقيقة الأمر فيه قبل أن ينتهى الى القول بأن المضبوطات
ليست هي التي أرسلت للتحليل .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٧ ص ٣٣٩)

٣١٦١ - من المبرز أنه على المحكمة عند الخلاف الظاهري بين وصف
الحرز المرسل من النيابة الى الطب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل
أن تجرى تخفيفا نسجلى به حقيقة الأمر ، وإذ فات محله الموضوع استجلا ،
ذلك ولم تفتن الى هذا الأمر فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤ ص ٨٩)

٣١٦٢ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته
هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة ، سواء أخذ بها الحكم أو نفاها .

(١٩٥٩/٣/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٧ ص ٢٦٣)

٣١٦٣ - للقاضي في المواد الجنائية أن يستند في ثبوت الحقائق
القانونية الى أى دليل من الأدلة المعروضة عليه في الدعوى ، فلا يقيد به
ولا يلزمه رأى وزارة التجارة وجود تشابه شديد بين العلامة المسجلة لصنف
معين وبين العلامة التي يضعها صاحب صنف مماثل .

(١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٦ ص ٧٨١)

اثبات ، الادانة تبني على الجزم واليقين

٣١٦٤ - يجب اقامة حكم الادانة في المسائل الجنائية على الجزم واليقين .

(١٩٨٨/٩/٢٧ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٢٧ ص ٨٤٦ ،
١٩٨٨/١٢/١١ ق ١٩٨ ص ١٣٠٣)

٣١٦٥ - يكفي ان يتشكك القاضي في صحة المهمة كي يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية ، اذ ملاك الأمر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن اليه .

(١٩٨٥/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٥ ص ١٧٧)

٣١٦٦ - الأحكام في المواد الجنائية يجب ان تبني على الجزم واليقين . لا على الظن والاحتمال .

(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٧ ص ٦٦٥)

٣١٦٧ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الجزم واليقين من الواقع الذي يثبته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة .

(١٩٧٧/٢/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٩ ص ١٨٠ ،
١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ، ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ق ٢٦٨
ص ١١٨٤ ، ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٠)

٣١٦٨ - الأحكام الصادرة بالادانة يجب ان تبني على حجج قطعية الثبوت وتفيد الجزم واليقين .

(١٩٧٣/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٨ ص ١١١٢)

٣١٦٩ - ان أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه ما دام قد أسس الادانة على اليقين .

(١٩٨١/٥/١٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٩ ص ٥٠٧ ،
١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ق ٦٥ ص ٢٦٥)

٣١٧٠ - لا تدفع التهم بغلبة الظن في مقام اليقين .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ و ١٥٩ ص ٨٤٢)

٣١٧١ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظني مبنى على مجرد الاحتمال ، مع ان الأحكام الصادرة بالادانة يجب الا تبنى الا على حجج قطعية الثبوت يفيد الجزم واليقين فان الحكم يكون معيبا مستوجبا للنقض .

(١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨١ ص ٢٩٤)

٣١٧٢ - لا يصح أن تقام الادانة على الشك والظن ، بل يجب ان تؤسس على الجزم واليقين ، فاذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأنه لم يحضر الحادث الذي أصيب فيه المجنى عليه اذ كان وقتئذ بنقطة البوليس وأشهد على ذلك شاهدا فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع دون أن تقطع برأى في صحة شهادة ذلك الشاهد أو كذبها مع ما لهذه الشهادة من اثر في ثبوت التهمة المسندة الى المتهم لتعلقها بما اذا كان موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه أو لم يكن ، فان حكمها يكون معيبا .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٧ ص ٤٠)

٣١٧٣ - اذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت فيها قد عقب على ذلك بقوله ان المحكمة ترجع ثبوت التهمة من الأدلة المتقدمة ، فانه يكون معيبا اذ الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والاحتمال .

(١٩٤٨/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢١ ص ٥٨٧)

٣١٧٤ - الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، فاذا كانت المحكمة لم تنته من الأدلة التي ذكرتها الى الجزم بوقوع الجريمة من المتهم ، بل رجحت وقوعها منه فحكمها بادانته يكون خاطئا واجبا نقضه .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٩)

ص ١٢٤

٣١٧٥ - لا شك في أن الأحكام الجنائية لا يصح أن تبنى إلا على الجرم واليقين ، أما القاضي المدني فيبني أحكامه على القواعد المقررة للاثبات في القانون المدني ، فإذا اعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه الحكم بتزويرها بناء على هذا الاعتراف بغض النظر عن اعتقاده الشخصي ، بخلاف القاضي الجنائي فإنه ليس له أن يعاقب المتهم عن جريمة تزوير هذه الورقة إلا إذا اقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بغض النظر عن أقواله ومسلكه في دفاعه .

(١٩٤٥/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٠ ص ٧٠٣)

٣١٧٦ - إذا سردت المحكمة في حكمها أدلة الادانة ثم ذكرت بعد ذلك أن هذه الأدلة ترجع ادانة المتهم كان حكمها صحيحا . وإن أفاد أن المحكمة اعتبرت الادانة بطريق الترجيح وغلبة الظن ، اذ ليست مكلفة ببناء اعتقادها على أكثر من ذلك ، واذن فلا يصح الطعن في الحكم بزعم أنه بني على الترجيح وأن الترجيح لا يرفع الشك الذي يجب أن يؤول لمصلحة المتهم .

(١٩٢٩/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٣ ص ٣٥٤)

اثبات ، تقدير الدليل مسألة موضوعية

٣١٧٧ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في الدعوى .

(نقض ١٩٩٠/١٢/٢٤ ط ٤٦٤٤٤ س ٥٩ ق)

٣١٧٨ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة الى الأدلة ذاتها في حق متهم آخر .

(١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٢ ص ٤٩٣)

٣١٧٩ - الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع. ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ ،
١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٣١٨٠ - ان اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش فى مكان معين هو من المسائل التى تستقل بالفضل فيها ولا تجوز اثارها أمام محكمة النقض .

(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٦ ص ١١١٣)

٣١٨١ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى ساقها من حصولها من الطاعنين ،
(١٩٩٣/٥/٢٤ ط ١٩٧٦١ س ٦١ ق)

٣١٨٢ - سلطة محكمة الموضوع فى الاتفات عما تضمنه محضر الصلح بشأن عدول المجنى عليه عن الاتهام دون بيان العلة ، أخذها بأدلة الثبوت دلالة على اطراح الصلح .

(١٩٩٣/٩/٢٠ ط ٧٠٠٤ س ٦٢ ق)

٣١٨٣ - المحكمة لا تلتزم بمنح الطاعنين أجلا لتقديم محضر الصلح المحرر بينهما وبين المجنى عليه ما دام قد كانا فى استطاعتهما تقديمه .

(١٩٨٧/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٨ ص ١٠٤١)

٣١٨٤ - تاريخ وقوع الجرائم عموما هو من الأمور الداخلة فى اختصاص قاض الموضوع وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منه .

(١٩٩٣/١/١٨ ط ٨٤١ س ٦١ ق)

٣١٨٥ - النعى على الحكم أخذه بتصوير معين للحادث واطراحه

تصويرا آخر ، كفاية تدليل الحكم على التصوير الذى اقتنع به ردا عليه .
(١٩٩٣/١/١٩ ط ٨٦٣٧ س ٦١ ق)

٣١٨٦ - لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما العبارة
بما اطمأنت اليه المحكمة فيما استخلصته من التحقيقات .
(١٩٩٣/٦/١٦ ط ١٦٧٧٨ س ٥٩ ق)

٣١٨٧ - لا يصح النعى على المحكمة تجاوزها حدود سلطتها لأنها
قضت بتوافر عذر العقاب المخفف على الرغم من عدم تمسك المتهم به ،
ذلك بأن واجب المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى يمتنع معه القول بأن هناك
من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه ، اذ فى ذلك ما قد يجر فى النهاية الى
القضاء بادانة برىء أو توقيع عقوبة مغلظة بغير مقتضى ، وهو أمر يؤذى
العدالة وتتأذى منه الجماعة ، مما يحتم اطلاق يد القاضى الجنائى فى تقدير
الأدلة وقوتها فى الاثبات دون قيد فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا .
(١٩٦٧/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١٢٠٣)

٣١٨٨ - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأصم الأبكم أمر موضوعى
يرجع اليها وحدها ، فلا معقب عليها فى ذلك ولا تشريب ان هى رفضت
تعيين خبير ينقل اليها معاني الاشارات التى وجهها المتهم اليها ردا على
سؤاله عن الجريمة التى يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن
تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم فى طعنه أن ما فهمته
المحكمة مخالف لما أراده من انكار التهمة المسندة اليه ، فضلا عن ذلك
فان حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى فى ذاته لانتظام أمور الدفاع
عنه وكفالتها ، فهو الذى يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه
الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة
الى طلب تعيين وسيط .

(١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٤ ص ٨٤٨)

٣١٨٩ - لا يضير الحكم أن يستند فى ادانة المتهم الى أقوال شهود
لم تستشهدهم المجنى عليها .

(١٩٥٥/١٠/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٦٤ ص ١٢٤٢)

٣١٩٠ - ان تقدير الدليل مسألة موضوعية مرجعها اقتناع المحكمة أو عدم اقتناعها وأن مطالبة المحكمة باتباع قاعدة ثابتة تطبيقها في كل الوقائع وتتبعها مع كل الشهود هو مصادر لحريتها الأساسية في وزن عناصر الاثبات المختلفة وتقديرها على الوجه الذي يرتاح اليه ضميرها .

(١٩٥٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٤ ص ٧٧٥)

٣١٩١ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ان تعول على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الاثبات في تعزيز شهادتهم وأن تطرح تقريراً آخر لا يتسق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى .

(١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٢ ص ٦١٣)

٣١٩٢ - ان تقدير المحكمة لدلول المعاينة التي أجرتها النيابة هو تقدير موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩ ص ٩)

٣١٩٣ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وتقديم المدافع عن المعارض شهادة مرضية يوجب على المحكمة ابداء الراى منها ، ومخالفته ذلك اخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٦١ ص ٣٠٠)

٣١٩٤ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعديل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

(١٩٨٥/١٠/٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٢ ص ٨٠٦)

اثبات ، تساند الأدلة

٣١٩٥ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ، فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الراى الذى اتهمته

إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

(١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٤ ص ٣٨٨ ، ١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ، ١٩٩٠/٧/١٢ ط ٢٨ س ٦٠ ق ، ١٩٩٠/١١/٢٢ ط ٤٧٧١٨ س ٥٩ ق ، ١٩٩٠/١٢/٢٤ ط ٤٦٤٤٤ س ٥٩ ق)

٣١٩٦ - لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، فلا ينظر الى دليل لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مكونة لوحدة مؤدية الى ما قصد منها الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(١٩٩٣/٣/٩ ط ١٢٦٤٦ س ٦١ ق)

٣١٩٧ - ان الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم عليها وتنتجه كوحدة فى اثبات اقتناع القاضى واطمئنانه الى ما انتهى اليه .

(١٩٨٤/٣/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩ ، ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

٣١٩٨ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشهد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

(١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥ ص ١٧ ، ١٩٧٢/٢/١٤ ق ٣٨ ص ١٥٣ ، ١٩٤٦/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠١ ص ٨٩)

٣١٩٩ - الأدلة فى المواد الجنائية ضمام متساندة ، فلا يشترط

أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته بل يكفي أن يثبت من جماعها .
(١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩١ ص ١٤١٥)

٣٢٠٠ - أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(٢٩/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ،
١٤/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٦٠ ص ٨١٧ ، ٤/١٢/١٩٥١ س ٣ ق ٨٩ ص ٢٣٦)

٣٢٠١ - لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم ينبىء كل دليل منها ويقطع فى جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة .

(٣/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥ ،
٨/٦/١٩٨٢ س ٣٣ ق ١٤٠ ص ٦٨١)

٣٢٠٢ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فاذا كان الحكم قد استند فيما استند اليه فى ادانة الطاعن الى واقعة لا أصل لها فى الأوراق ولم يكن من المستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدامل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم فإن الحكم يكون معيبا .
(٢٢/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٧١ ص ٤٥٠)

٣٢٠٣ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، فاذا كان الحكم قد استند فى اطراحه لدفاع المتهم الى ما لا أصل له فى الأوراق فإنه يكون مشوبا بفساد الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .
(١٠/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٢ ص ٣٧٦)

٣٢٠٤ - إذا اعتمدت المحكمة فى ادانة المتهم - ضمن ما اعتمدت

عليه - على أقوال شاهد في التحقيقات لم يسمع أمامها لوفاته وكانت أقواله كما هي واردة بالتحقيقات لا تتفق مع ما أورده الحكم عنها ، كان الحكم باطلاً فإن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشه بعضها بعضاً ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع على ما جاء بالحكم في صدد هذه الشهادة الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لها في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠ ص ٧٣)

٣٢٠٥ - الأدلة في المواد الجنائية متماسكة بحيث إذا سقط أحدها انهار باقيها بسقوطه .

(١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤١ ص ٦٣٠)

٣٢٠٦ - إذا كانت المحكمة قد قطعت في حكمها بأن الدماء التي وجدت بملابس المتهم وبجسمه إنما هي من دماء القاتل المتهم بقتله ، وأطرح دفاعه الذي علق فيه وجودها بأنها من دم أخيه دون أن تبين الأدلة التي استندت إليها فيما قطعت به من ذلك ، فإن هذا يعيب حكمها ويوجب نقضه ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٨ ص ٣٤٧)

اثبات ، استبعاد دليل لا يمنع من الأخذ بالأدلة الأخرى

٣٢٠٧ - بطلان الضبط بفرض وقوعه لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها الضبط ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بما ارتكبه .

(١٩٩٣/٣/٩ ط ١١٦٤٦ س ٦١ ق)

٣٢٠٨ - من المقرر أن استبعاد الدليل المستند من واقعة الضبط ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها ، كما أنه لا صفة لمن وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٤ ص ٦٥٩)

٣٢٠٩ - ان بطلان التفتيش يفرض صحتته لا يحول دون اخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التحقيق .

(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢)

٣٢١٠ - متى كانت المحكمة قد عولت على اقوال المتهم فى تحقيق النيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستقل عن التفتيش على أساس أنه لم يقلها متأثرا بالتفتيش المدعى ببطلانه ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(١٩٤٩/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٤٤

ص ٩٢٦)

٣٢١١ - ان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها ومن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمأنت اليه اذ العبرة هى باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة ان هى اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها على الطاعن ما دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(١٩٦٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٩ ص ٦٠٤)

٣٢١٢ - انه وان كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات قاضى الموضوع الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة - وهى تمارس حقها فى هذا التقدير - قد المت بظروف الدعوى والمراحل التى سلكتها وما تم فيها من اجراءات المأما صحيحا .

(١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩)

٣٢١٣ - من المقرر أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٣٢١٤ - من المقرر أن القانون خلا من رسم اجراءات أو تحديد مدة لاستخراج الجثة .

(١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٦ ص ٥٣٠)

٣٢١٥ - ان حضور محامين فى تحقيق تجريه النيابة العامة فى الثكنات التى شهدت وقائع التعذيب لا ينفى انها وقعت .

(١٣/١٠/١٩٦٩ احكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

٣٢١٦ - ان تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى لا الوصف القانونى الذى تسبغه المحكمة عليها ، وهى اذ تعمل حقها الاختيارى فى استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ عقوبات فانما تقدر العقوبة التى تتناسب مع الواقعة وما احاط بها من عروف .

(١٩/٥/١٩٦٩ احكام النقض م س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨)

٣٢١٧ - ليس للقاضى اللجوء فى تقدير السن الى اهل الخبرة او الى ما يراه بنفسه الا اذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .

(٢٧/٥/١٩٦٨ احكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٠٨)

٣٢١٨ - يصح فى منطق العقل ان يعرف الشخص من صوته ، خصوصا اذا سبقت للشاهد معرفته .

(٢٧/١١/١٩٦٧ احكام النقض س ١٨ ق ٢٥١ ص ١١٩١)

٣٢١٩ - قرار وزير التموين ببيان وزن الرغيف فى كل محافظة والتى يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضى فى تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة امامه فى الدعوى .

(٣١/١/١٩٦٧ احكام النقض س ١٨ ق ٢٩ ص ١٥٧)

٣٢٢٠ - دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التى يجريها مأمور الضبط القضائى ، وهى عناصر اثبات تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة .

(١٣/٣/١٩٦١ احكام النقض س ١٢ ق ٦٤ ص ٣٣٦)

٣٢٢١ - لا يتأتى فى منطق العقل ان يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلا عليه ، بل من واجب المحكمة ان تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق اذا هى أطرحته ، وأن تثبت بأسباب مسانعة كيف كان

المتهم ضالعا في الجريمة التي دين بها .

(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٣ ص ٩٨٨)

٣٢٢٢ - فصل تهمة الجنبنة المسندة الى متهمين آخرين عن الجناية المسندة الى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها واقعة الجنبنة التي فصلت فيها على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(١٩٥٦/٣/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٠ ص ٤٥١)

٣٢٢٣ - ان الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل اثنا اجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها ، واذن فان المحكمة ان قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الأخرى فانها لا تكون قد أخطأت .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٥ ص ٥٣٢)

٣٢٢٣ مكرر - للمحكمة أن تأخذ بما تظمن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من مخاضر جمع الاستدلالات التي يجمعها مامورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة .

(١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٥ ص ٤٩٣)

٣٢٢٤ - لا جناح على المحكمة ان هي أخذت في الادانة بواقعة لاحقة للحدث متى كانت هذه الواقعة متصلة به وتلقى ضوءا عليه .

(١٩٤٧/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٨)

(ص ٣٤٦)

٣٢٢٥ - للمحكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالادانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها متى كان ذلك منها مفي سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة وما دام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث

عن الواقعة السابقة أو اللاحقة الا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٢

ص ٦٧٠)

٣٣٢٦ - لا جناح على المحكمة اذا هي اعتمدت فيما اعتمدت عليه من أدلة في ادانة المتهم بالقتل على قول المحقق انه شتم رائحة البارود في يدي المتهم ، فان هذه الرائحة ليست بطبيعتها محلا لبحث فني ، بل مرجعها الى خاسة الشتم وانبعائها من يدي المتهم على اثر وقوع الحادث قد لا تطول مدته .

(١٩٤٧/٣/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٣

ص ٣٢٤)

٣٣٢٧ - اذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدر في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف ، اذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقا للحادث أو معاصرا له .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٠

ص ٦٨٠)

٣٣٢٨ - يصح في دعاوى الجناية الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق متى كان القاضي قد اطمأن من أدلة الدعوى ووقائعها الى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٥٩

ص ٤٧١)

٣٣٢٩ - لا خطأ في الاعتماد على ما يقرره الطبيب الشرعي بشأن العساة وسببها ولو لم يعاين الاصابة بنفسه بل كان مستنتجا رايه من الكشف الطبية المقدمة في الدعوى ، فالمحكمة حرة في تقديره لتكوين اعتقادها ولا مراقبة لمحكمة النقض عليها فيه .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧٤

ص ٩١)

البيات ، الاعتراف

٣٢٣٠ - الأصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

(١٩٨٦/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٤ ص ١٠٥ ،
١٩٩٠/١١/٢٢ ط ٤٧٧١٨ س ٥٩ ق)

٣٢٣١ - الاكراه المبطل للاعتراف هو ما يستطيل بالأذى ماديا كان أم معنويا الى المعترف فيؤثر في ارادته ويحملة على الادلاء بما أدلى به .

(١٩٨١/١/٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١ ص ٢٣)

٣٢٣٢ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينسب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . ومن المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

(١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٢ ص ٣٧٣)

٣٢٣٣ - لمحكمة الموضوع تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات ، والأخذ باعتراف المتهم ولو عدل عنه .

(١٩٩٣/١/١٩ ط ٨٦٣٧ س ٦١ ق)

٣٢٣٤ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التليلية على المعترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظمن الى صدقه وتطرح سواء ما لا تثق به دون أن تكون

ملزمة ببيان علة ذلك وأنها ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفه الذكر الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق .

(١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

٣٢٣٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت المحكمة من أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه فإن لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٣٢٣٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلاً من أدلة الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح ما سواه مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك .

(١٩٨٤/١/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨ ص ٥٠ ، ١/١٦/١٩٩١ ط ٤٤ س ٦٠ ق)

٣٢٣٧ - الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواه مما لا تثق به ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، كما لا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجاني للجريمة .

(١٩٨٣/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣١ ص ١٧٤)

٣٢٣٨ - إن الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون عنصراً

من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها بهذه المثابة أن تطرحه اذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة والواقع بغير معقب ما دامت تقيم تقديرها على اسبابه سائغة .

(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق لا ص ١٥ ، ١٨/٢/١٩٩٣ ط ١٠٥٤٧ س ٦١)

٣٣٣٩ - لا جناح على الحكم اذا استند الى اقرار المتهم كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، ما دام لم يتخذ هذا الاقرار دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهم .

(١٩٩٣/٤/١١ ط ١٤٢٥٢ س ٦١ ق)

٣٣٤٠ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦)

٣٣٤١ - حضور المحامي التحقيق الذي تجريه النيابة العامة لا ينفي حصول التعذيب .

(١٩٨٠/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٧٢ ص ٨٩٠)

٣٣٤٢ - مجرد تواجد المتهم أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكما ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطل اليه بالأذى ماديا أو معنويا .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

٣٣٤٣ - من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب اجراءاته لأن سلطان الوظيفة ذاته بما تسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها ما دام لم يستطل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، اذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى

وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع :

(١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٠ ص ٧٤٣ ،
١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ق ٢١٧ ص ٩١٨ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٨
ص ١٥٦)

٣٣٤٤ - ان مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب اجراءاته اذ أن سلطان الوظيفة ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراما ما دام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الحشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .

(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٣٣٤٥ - الأصل أن سلطان الوظيفة ذاتها - كوظيفة رجل الشرطة - بما تسبغه على صاحبها من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراما ما دام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بأذى ماديا كان أو معنويا الى المدلى بالأقوال أو بالاعتراف ، اذ أن الحشية في ذاتها مجردة لا تعد اكراما لا معنى ولا حكما الا اذا ثبت أنها قد أثرت فعلا في ارادة المدلى فحملته على أن يدلى بما أدلى ، وعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة .

(١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٣ ص ١٠٥ ،
١٩٧٥/٦/١٥ س ٢٦ ق ١٢٠ ص ٥١٣)

٣٣٤٦ - ان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراما ما دام لم يستغل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، اذ مجرد الحشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ، والمرجع في ذلك لمحكمة الموضوع .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٥ ص ٢٠٧)

٣٣٤٧ - ليس في حضور رجال الرقابة الادارية التحقيق - بفرض

صحة ذلك - ما يعيب إجراءاته ، لان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها ما دام لم يستطل الى المنهم بالاذى ماديا او معويا ، اذ ان مجرد الخشية منه لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملايساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين ادلى باعترافه ، ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع .

(١٩٩٣/١/٢٠ ط ١٥٠٧٧ س ٦١ ق)

٣٢٤٨ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا ، ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذ حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

(١٩٧٣/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٨ ص ٩٩٩ ،

١٩٧٥/١١/٢٣ س ٢٦ ق ١٦٠ ص ٦٢٦)

٣٢٤٩ - القول ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير ضغط أو اكراه هو دفاع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان أم أثاره متهم آخر فى الدعوى ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاقرار ، وكان الأصل أنه اذا رأت المحكمة التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيامه فى استدلال سائغ . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم يرد عليه ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يبطله .

(نقض ١٩٩٠/١١/٢٢ ط ٧٧١٨ س ٥٩ ق)

٣٢٥٠ - لا يجزى الطاعن ما تمسك به من بطلان استجوابه بمعرفة رجال الشرطة طالما أنه لا ينازع فى سلامة اعترافه فى تحقيقات النيابة

الذى استند اليه الحكم فى قضائه .

(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢)

٣٢٥١ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها فى ذلك ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .

(١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢ ، ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ٥٦)

٣٢٥٢ - الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ، ولها أن تأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع وان عدل عنه فى مراحل أخرى .

(نقض ١٩٨٧/١١/٢ ط ٢٨٠ س ٥٧ ق)

٣٢٥٣ - للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

٣٢٥٤ - تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول عنه من المسائل الموضوعية ولا على المحكمة اذا هى اخذت الطاعة باعترافها فى محضر جمع الاستدلالات رغم عدولها عنه بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت اليه وارتاحت الى صدوره عنها .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤ ،

١٩٧٣/١/٢٨ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٣٢٥٥ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى

أى دور من أدوار التحقيق وان عدل بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦ ص ٢٧)

٣٢٥٦ - متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة أو المدافع عنها قد دفع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب اليها قد صدر منها نتيجة اكراه وقع عليها فى أثناء التحقيق معها فلا يقبل منها أن تشير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١ ص ١)

٣٢٥٧ - من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، والأصل أنه يتعين على المحكمة ان هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله وأن تنفى هذا الاكراه فى استدلال سائغ .

(١٩٨٣/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٣ ص ٢٧٤ ،

١٩٨٣/٢/١٦ ق ٤٦ ص ٢٤٤)

٣٢٥٨ - للمحكمة سلطة تقدير أفعال المتهم ولها أن تنفذ الى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها . كما أن لها فى حالة الدفع ببطلان اجراء ما وثبت ذلك أن تقدر مبلغ اتصال هذه الأقوال بالاجراء الباطل ومدى تأثيرها به بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة منها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الأخذ بها .

(١٩٨٣/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٨ ص ٣٤٤)

٣٢٥٩ - الوعد أو الاغراء يعد قرين الاكراه والتهديد لأن له تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف ، ويؤدى الى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا .

(١٩٨٣/٦/٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٦ ص ٧٣٠)

٣٢٦٠ - من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل في اثبات الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره . ولما كان الوعد أو الاغراء يعد قرين الاكراه أو التهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الانكار والاعتراف ويؤدي الى الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، كما أن الأصل أنه يتعين على المحكمة ان هي رأت الاعتماد على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين ما وقع له من وعد أو اغراء وأثر ذلك على الاعتراف الصادر في استدلال سائق .

(١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٣٠ ص ١٤٧٢)

٣٢٦١ - من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . والدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف .

(١٩٨٥/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٥١ ص ٣٠٠)

٣٢٦٢ - الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر تحت تأثير اكراه أو تهديد ايا كان نوعه . والدفع ببطلان الاعتراف هو دفاع جوهري على المحكمة مناقشته والرد عليه سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول على هذا الاعتراف في الادانة .

(١٩٨٦/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٥ ص ١١٤)

٣٢٦٣ - الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنا ما كان قدره .

(١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٤ ص ١٠٤٩)

٣٢٦٤ - من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة

ولو مع بطلان القبض والتفتيش .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٠ ص ١٢٣٣ ،
١٩٥٤/٥/١٨ س ٥ ق ٢٢٠ ص ٦٥٨)

٣٢٦٥ - ان بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ المأضي بجميع
عناصر الاثبات الاخرى المستقلة والمؤدية الى استنتاجه التي أسفر عنها
التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيارنه ذات المخدر
الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه .

(١٩٧٠/١٠/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣٤ ص ٩٨٥)

٣٢٦٦ - مجرد وجود المنهم في السجن تنفيذاً لحكم لا أثر له على
صحة اعترافه .

(١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥)

٣٢٦٧ - لئن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف
المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته ، الا أنه اذا أنكر صندوقه منه - على
ما هو حاصل في اندعوى المطروحة - فانه يجب عيهما ان تبين سبب
اطراحها لانكاره وتعوينها على الاعتراف المسند اليه ، فان لم تفعل فان
حكمها يكون قاصراً .

(١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٤ ص ٣٠٠)

٣٢٦٨ - مبدأ عدم تجزئة الاعتراف لا يمكن تطبيقه في المواد
الجنائية فيجوز للمحكمة اذا لما لها من السلطة المطلقة في تقدير الأدلة
في المواد الجنائية ان ترفض الأخذ باعتراف المتهم أو تأخذ بجزء منه اذا
ترأى لها أنه موافق للحقيقة .

(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٥٨)

٣٢٦٩ - من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافاً
فتأخذ بما تظمن اليه وتطرح ما عداه .

(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ ،
١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٤ ص ١٠٩٩ ، ١٩٥٤/١٠/١٢ س ٥ ق ٨٨
ص ٢٥٧)

٣٢٧٠ - لا يلزم فى الاقرار أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة .

(نقض ١٩٩١/١/١٦ ط ٤٤ س ٦٠ ق)

٣٢٧١ - المحكمة ليست ملزمة فى أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة .

(١٩٨٢/٣/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٨ ص ٣٨٤)

٣٢٧٢ - الأصل أن تقدير الاعتراف مما تستقل به محكمة الموضوع ، والمحكمة ليست ملزمة فى أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تجزئ هذا الاعتراف وأن تأخذ منه بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لكى تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٩ ص ٨٥٣)

٣٢٧٣ - ان تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨ ،

١٩٥٣/٣/١٧ س ٤ ق ٢٣٢ ص ٦٣٨)

٣٢٧٤ - لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢ ،

١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ق ١٨٠ ص ٩٤٥)

٣٢٧٥ - الاعتراف هو ما يكون نصا فى اعتراف الجريمة .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦١ ص ٣٣١)

٣٢٧٦ - ان بطلان التفتيش الذى أسفر عن وجود مخدر مع المتهم أو بمنزله ليس من شأنه فى ذاته أن يبطل حتما الاعتراف الصادر منه ،

ولا هو من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والتي ليس لها معه اتصال مباشر والتي قد تؤدي في الوقت نفسه الى النتيجة التي أسفر عنها ، وهو ما لا يصح معه القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا الى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه .

(١٧/١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٩ ص ٥)

٣٢٧٧ - الاقرار المنسوب الى الطاعن في تحقيقات شكوى ادارية يعتبر اقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع الذي له أن يتخذ منه متى اطمأن اليه حجة في الاثبات ، كما أن له أن يجرده من هذه الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائغا .

(١٢/١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٦ ص ٩١٦)

٣٢٧٨ - من المقرر أن تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس الشخص من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض .

(٩/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٨ ص ٨٢٧)

٣٢٧٩ - من المقرر ان الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لا كراهة عليه ونفى قيامها في استدلال سائغ ان رأت التعويل على الدليل المستمد منه ، ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب الكلب البوليسي عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرححت الدفع ببطلان اعترافه استنادا الى تفاهة الاصابات المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصابتها فان حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه .

(٢٥/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٠ ص ٧٣٩)

٣٢٨٠ - الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذهلة بتوقيعه يعتبر اقراراً غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يتخذ حجة في الاثبات اذا اطمأن اليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفاً .

(١٩٦٣/٥/٢١ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٥ ص ٤٣٨)

٣٢٨١ - لما كانت شهادة الشاهدين التي استندت اليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطلان وتأكيداً له ، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافاً منه بحيازته أو احرازه له ، ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عنه التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، واذا انهارت هذه الأدلة فانه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة احراز المخدر الى الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالادانة استناداً الى تلك الأدلة رغم قضائه بطلان القبض والتفتيش يكون معيباً متعيناً نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه .

(١٩٦٢/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩١ ص ٧٨٥)

٣٢٨٢ - تفريط المتهم في مكنون سرها والافضاء بذات نفسها لا يعتبر وجهاً للطعن على الدليل المستمد من اقرارها طوعية واختياراً ولا تأثير لحوف التهمة على صحة اقرارها ما دام هذا الحوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٣١١ ،

١٩٥٦/٦/١٢ س ٧ ق ٢٤٢ ص ٨٧٩)

٣٢٨٣ - ماورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل عن التهمة المسندة اليه فاعترف بها مما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى اطمأنت اليه المحكمة .

(١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٤ ص ١٥)

٣٢٨٤ - متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة الى منزل المتهم مشروعا وكانت قد ادلت بإعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش ببضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فانه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة انه تولد عن وقوع اكراه يتمثل فيما تملك المتهم من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(١٠/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٤٣ ص ١٥١)

٣٢٨٥ - متى كانت المحكمة قد عولت أيضا فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه أثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته منفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلالها عنها فان الحكم يكون معيبا .

(٨/١٠/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٥ ص ٧٦٥)

٣٢٨٦ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الادارى هو من المسائل الموضوعية التى يستقل فاضى الموضوع بالفصل فيها .

(١٧/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨١ ص ٦٧٠)

٣٢٨٧ - تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذى أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفى غير الوقت الذى أجرى فيه .

(٦/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٣ ص ٤٤٦ ،

١٠/١٠/١٩٥٥ س ٦ ق ٣٥٣ ص ١٢١٠)

٣٢٨٨ - الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ويعتبر الاعتراف غير اختيارى وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف ، انما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع ، فلا يكفى التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقر من اقراره

إذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين في القانون .

(١٩٥٧/٣/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٨٣ ص ٢٨٨)

٣٢٨٩ - اعتراف المتهم بإحدى التهم المسندة إليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مواجهته .

(١٩٥٧/٢/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٥٢ ص ١٨٠)

٣٢٩٠ - إذا دانت المحكمة متهما أخذاً باعترافه واستناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإنها تكون قد استعملت حقاً مقرراً لها بالمادة ٢٧١ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٦ ص ٢٥٤)

٣٢٩١ - أن قول الضابط أن المتهم اعترفت بارتكاب الجريمة أثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسي لا يحمل معنى التهديد أو الارهاب ما دام هذا الاجراء قد تم بأمر محقق النيابة وبقصد اظهار الحقيقة .

(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢)

٣٢٩٢ - لا تثريب على المحكمة أن هي لم تأخذ باعتراف أحد المتهمين وأقوال الشهود الذين أيدوا هذا الاعتراف وأخذت بعدول المتهم المذكور عن اعترافه وما شهد به الشهود الآخرون ، إذ العبرة في ذلك كله بما تطمئن المحكمة إلى صحته ويتكون به اقتناعها مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية دون معقب عليها .

(١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٤ ص ٨٥٥)

٣٢٩٣ - لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم الذي اتخذت ضده اجراءات قبض وتفتيش باطلة وتفصل فيما إذا كان هذا الاعتراف قد صدر عن ارادة حرة أو أنه لم يصدر الا نتيجة للاجراء الباطل ، وتقدير المحكمة في ذلك هو من المسائل الموضوعية التي لا معقب لحكمها فيه .

(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٨ ص ٤٦٤)

٣٢٩٤ - للمحكمة أن تأخذ من اعتراف المتهم بما تراه مطابقا للحقيقة وتعرض عما تراه مغايرا لها .

(١٩٥٤/٢/٢٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٣ ص ٣٧٢)

٣٢٩٥ - اذا أخذ الحكم المتهم باعترافه دون أن يعنى بالرد على دفاعه بأنه انتزع منه بطريق الاكراه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٥٤/٢/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ١١٣ ص ٣٤٣)

٣٢٩٦ - ان اعتراف المتهم لا يصح التعويل عليه كدليل اثبات في الدعوى الا اذا كان صادرا عن حرية ، وعدم الرد بما تمسك به المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه وليد اكراه يجعل الحكم معيبا .

(١٩٥٤/١/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٨٦ ص ٢٥٩)

٣٢٩٧ - اذا كان الحكم الذى قضى بىطلان تفتيش المتهم قد عرض للاعتراف المسند اليه فى محضر البوليس وقال فى شأنه د ان اعتراف المتهم فى تحقيقات البوليس لا يكفى وحده فى ادانة المتهم اذ أن ما بنى على الباطل فهو باطل ، فضلا عن أن المتهم أنكر ما نسب اليه أمام النيابة وأمام المحكمة ، ، فان ما قاله من بطلان الاعتراف قد أرسله ارسالا لا يبين منه كيف أنه بنى على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى مما يجعله قاصرا .

(١٩٥٣/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦٣ ص ١٨٥)

٣٢٩٨ - للمحكمة أن تأخذ المتهم باعتراف متهم آخر عليه دون أن تكون ملزمة بتعزيز هذا الاعتراف بأدلة أخرى ما دامت قد وثقت به واطمأنت الى صحته .

(١٩٥٣/١٢/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٥٠ ص ١٥٠ ،

١٩٥٤/٣/١١ ق ١٣٩ ص ٤١٧)

٣٢٩٩ - متى كان المتهم اذ سلم بضبط السلاح فى منزله قد تمسك بأن شخصا آخر قد ألقاه عليه ليكيد له ، فهذا لا يصح عده اعترافا

منه باحراز السلاح ، فاذا كان الحكم قد عد ذلك اعترافا فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة اذا ما استبعد دليل منها .

(١٠٧٦ / ٦ / ١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٣ ص ١٠٧٦)

٣٣٠٠ - ان القول بعدم تجزئة الاقرار محله ألا يكون في الدعوى من أدلة غيره اذ لا يسوغ لطالب الحق الذى ليس لديه الدليل عليه أن يتخذ من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه ، أما اذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فان المحكمة يكون لها أن تقضى فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر عن المدعى عليه من أقوال مركبة ، ولها، عهده أن تعتمد على ما تطمئن اليه منها .

(١٩٥٢ / ١ / ٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٧ ص ٤٦٣)

٣٣٠١ - اذا اعترف المتهم بجريمة التزوير فى الورقة الرسمية ولم يطلب الى المحكمة أن تطلعه على الورقة المزورة فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه .

(١٩٥١ / ١١ / ١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٧٥ ص ٢٠٢)

٣٣٠٢ - يجوز فى مواد العقاب تجزئة الاعتراف فيكون للمحكمة أن تأخذ بجزء الاعتراف الذى اطمأنت اليه ولا تأخذ بالجزء الذى لم تطمئن اليه .

(١٩٥١ / ١١ / ١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٦٩ ص ١٨٦ ،

١٩٥٠ / ١١ / ٧ س ٢ ق ٥٣ ص ١٣٣)

٣٣٠٣ - ما دامت المحكمة قد استندت فى ادانة المتهمين الى أقوالهم بالتحقيقات وبالنيابة التى اعترفوا شيئا بأنهم عثروا على المادة المخدرة بمؤخر عربة القطار الذى كانوا يركبونه وناقشت دفاعهم فى هذا الشأن وفندته تفنيدا سائغا ، فلا جدوى لهم بما يثرونه فى صدد بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهم .

(١٩٥٩ / ١٠ / ١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨ ص ٣٦)

٣٣٠٤ - ان قاعدة عدم تجزئة الاقرار انما يؤخذ بها حيث يكونه
الاقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .
(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٧ ص ١٢٠)

٣٣٠٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في
التحقيقات متى اطمأنت اليه ووثقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل
آخر ، بل حتى لو عدل صاحبه أمامها في الجلسة .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٨ ص ٢٠٩ ،
١٩٥١/٢/١٩ س ٢ ق ٢٤٥ ص ٦٤٤ ، ١٩٥١/٥/٧ ق ٣٧٩ ص ١٠٤٠)

٣٣٠٦ - ان بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع
المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى
وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها ، فاذا كانت المحكمة قد قضت
ببطلان القبض والتفتيش وببراءة المتهم وكان من بين ما أوردته من أسباب
حكمها أن المتهم قد اعترف بوجود المخدر معه أمام من باشر القبض
ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف
وحكمها فيه فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٣ ص ٤٥٩)

٣٣٠٧ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف المتهم الوارد في
محضر البوليس ولو عدل عنه فيما بعد ، ولا يصح للمتهم أن يعيب الحكم
لأخذه بهذا الاعتراف دون استدعاء ضابط البوليس المحرر للمحضر لكي
يتيح له فرصة مناقشته ما دام هو لم يطلب الى المحكمة هذا الاستدعاء .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٧ ص ٤٩٦ ،
١٩٥٠/١٢/١١ ق ١٢٦ ص ٣٤٢)

٣٣٠٨ - ما دامت إدانة المتهم قد أقيمت على دليل مستمد من
محضر تفتيش باطل ، وعلى الاعتراف المنسوب اليه في هذا المحضر الذي
انكره فيما بعد ، فانها لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر اجراءات باطلة .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٧ ص ٢٥٥)

٣٣٠٩ - استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها هو مما

يستقل به قاض الموضوع ، وله أن يأخذ بما يطمئن اليه من أدلة بما فيها الاعتراف سواء أكان بالنسبة الى المعترف أو كان بالنسبة الى سواء من المتهمين ، وأن تطرح ما عداه .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٨ ص ٢١)

٣٣١٠ - انه وإن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته الا أنه اذا ما أنكر المتهم صدور الاعتراف منه فانه يكون عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره وتعويلها على الاعتراف المسند اليه ، فاذا هي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٥٠/٢/٢٨ أحكام النقض س ١ ق ١٢٦ ص ٣٧٦)

٣٣١١ - لا يصح التعويل على الاعتراف متى كان وليد اكراه ، فاذا كانت المحكمة قد عولت في ادانة المتهمين على اعترافهما عند استعراق الكلب البوليسى عليهما ، ثم في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمدة قائلة ان الاعتراف الذي يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهم يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف ، سواء أهجم الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم اصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء ، فهذا القول لا يصلح ردا على ما دفعا به من أن اعترافهما كان وليد ما وقع عليهما من اكراه ، اذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع اكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الاكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استعراق الكلب البوليسى أو في منزل العمدة ، ولا يغنى في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .

(١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٢ ص ٨٧)

٣٣١٢ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على اعتراف المتهم أمام النيابة باحراز المادة المخدرة وعدت هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته لا شأن له بالاجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه ، فانها تكون على حق في الأخذ به ، فلا يصح القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة بناء على مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش.

السابقين عليه .

(١٧٠/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩٣

ص ٧٥٦)

٣٣١٣ - لما كان الحكم لم يأخذ فى أى موضع منه بما جاء بمحضر جمع الاستدلالات فإنه لا جدوى من تعيب الحكم فى خصوص عدم الرد على الدفع ببطلان الاستجواب ، طالما أن الحكم قد أخذ الطاعن باعترافيه بتحقيقات النيابة وهو من عناصر الاثبات المستقلة عن الاجراء المدعى ببطلانه .

(١٩٩٣/٣/٩ ط ١١٦٤٦ س ٦١ ق)

٣٣١٤ - لا جدوى من النعى على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع ببطلان القبض والاعتراف ما دام البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن استدلاله ان الحكم لم يستند فى الادانة الى دليل مستمد من القبض والاعتراف المدعى بطلانها وانما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شهود الاثبات ، وهو دليل مستقل عن القبض والاعتراف .

(١٩٨٦/١/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢ ص ٥١)

٣٣١٥ - اذا كان دفاع المتهم مبنيا على أن الاعتراف المعزو اليه فى التحقيقات كان وليد اكراه وقع عليه ، وكان المستفاد مما قالته المحكمة أنها عولت على هذا الاعتراف وهويت من شأن ما ادعاه المتهم من أنه كان نتيجة وقوع الاكراه عليه قائلة ان الآثار الطفيفة التى وجدت بالمتهم والتى أثبتتها الكشف الطبى ليس من شأنها أن تدعوه الى أن يقر بجريمة لها عقوبة مغلظة ، فهذا منها لا يكفى ردا على ما تمسك به ، اذ هى ما دامت قد سلمت بوقوع الاكراه على المتهم يكون عليها أن تعنى يبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم ، فان الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره .

(١٥/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٢

ص ٤١٨)

٣٣١٦ - ان ما نصت عليه المادة ١٣٤ تحقيق جنايات من أنه فى حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المسند اليه تحكم بغير مناقشة ولا مرافعة ، ذلك ليس فيه ما يحد ما للمحكمة من السلطة فى سماع الشهود واجراء

كل ما تراه ضروريا من التحقيق لتنوير الدعوى والكشف عن ظروفها وملايساتها ، بل المتصور من هذا النص هو تخويل المحكمة حق الفصل فى الدعوى بغير مناقشة ولا مرافعة اذا كان اعتراف المتهم كافيا لتكوين عقيدتها ، فاذا كان هذا الاعتراف غير كاف كان من الواجب سماع باقى أدلة الدعوى .

(١٩٤٠/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢ ص ٦٦)

٣٣١٧ - لما كانت النيابة العمومية قد حلت محل قاضى التحقيق وهى جزء من انفضاء فالاعتراف بالفعل الحاصل أمامها يتم ما اشترطته المادة ٣٢ عقوبات نلحكم بالاعدام .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

اثبات ، سكوت المتهم

٣٣١٨ - سكوت المتهم لا يصح أن يتخذ قرينة على ثبوت التهمة ضده .

(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٣ ص ٣٣٧)

٣٣١٩ - ان مسلك المتهم فى الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح اتخاذه دليلا على قيام موجب المسؤولية فى حقه .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٣ ص ٦٥٧)

٣٣٢٠ - من المقرر قانونا أن للمتهم اذا شاء أن يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، واذا تكلم فانما ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التى يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الاجابة فى التحقيق الذى باشرته النيابة العامة بعد احالة الدعوى الى محكمة الجنايات وفقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ٩٠ ص ٤٦٧)

اثبات ، قول متهم على آخر

٣٣٢١ - من المقرر أن تقدير الأقوال التى تصدر من متهم على آخر

أثر تفتيش باطل وتحديد صلة هذه الأقوال بواقعة التفتيش وما ينتج منها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة بهذا الاجراء الباطل كان لها الأخذ بها .

(١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦)

٣٣٢٢ - قول متهم على آخر هو في حقيقة الامر شهادة يسوع للمحكمة أن تعول عليها في الادانة .

(١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦ ، ١٩٥١/١/٢٩ س ٢ ق ٢٠٨ ص ٥٥٠ ، ١٩٥٠/١٢/٥ ق ١٢٠ ص ٣٢٥ ، ١٩٨٣/١/٢٤ س ٣٤ ق ٢٥ ص ١٤٧ ، ١٩٨٧/١١/١٢ س ٣٨ ق ١٧٥ ص ٩٦)

٣٣٢٣ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالأقوال التي يدلي بها متهم في حق آخر وأن عدل عنها ، متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

(نقض ١٩٩١/١/١٧ ط ٧٥ س ٦٠ ق)

٣٣٢٤ - من حق محكمة الموضوع الأخذ بالأقوال التي يدلي بها متهم في حق متهم آخر متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع .

(١٩٨٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٠ ص ٨٢٩)

٣٣٢٥ - من المقرر أنه يصح سماع أقوال أو شهادة متهم آخر في ذات الواقعة ، اذا كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انقضت بحكم بات ، فان لم تكن قد انقضت بهذا الحكم فانه لا يجوز سماع أقواله أو شهادته .

(١٩٨٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٠ ص ٨٢٩)

٣٣٢٦ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة

والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

٣٣٢٧ - لمحكمة الموضوع أن تستند في ادانة متهم الى أقوال متهم آخر ما دامت قد اطمأنت اليها وارتاحت لها وأن تعتمد على أقوال المتهم ولو عدل عنها متى رأت أنها صحيحة وصادقة بغير أن تلتزم ببيان عله ما ارتأته اذ مرجع الأمر اطمئنانها الى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤ ، ١٩٥٠/١٢/٥ س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥ ، ١٩٨٢/٣/٤ س ٣٣ ق ٦٠ ص ٢٩٠)

٣٣٢٨ - محكمة الموضوع ليست ملزمة في اخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها ، بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، ١٩٦١/١٢/٥ س ١٢ ق ١٩٨ ص ٩٥٨)

٣٣٢٩ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته وأن له أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما كان له مأخذه الصحيح في الأوراق وأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦ ص ٦٧)

٣٣٣٠ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٣ ص ١٦٣ ، ١٩٧٣/١/١ س ٢٤ ق ١ ص ١)

٣٣٣١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول المتهم في محضر الشرطة وتعرض عن قول آخر أبداه في تحقيق النيابة ، وهي متى أخذت بأقوال

متهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٧ ص ٢٣٢)

٣٣٣٣ - ان ما اشتهر من أن اعتراف متهم على متهم آخر لا يصح بذاته أن يكون دليلا على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها ، لأن حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بحثة متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده ، فله أن يأخذ باعتراف متهم ضد آخر اذا اعتقد صدقه أو أن يستبعده اذا لم يثق بصحته .

(١٩٣١/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩٥

ص ٢٦٢)

٣٣٣٣ - لا يوجد فى قواعد تحقيق الجنايات المصرية نص يمنع القاضى من تكوين اقتناعه مما يستنتجه من شهادة متهم على شريكه .

(١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١١٤)

اثبات ، المسائل الفنية

٣٣٣٤ - الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى الذى أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥ ،

١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ١٩٧٨/٢/٥ س ٢٩ ق ٢٣ ص ١٢٦ ،

١٩٧٨/٤/٢٤ ق ٨٢ ص ٤٢٨ ، ١٩٧٣/٥/١٣ س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١ ،

١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٤٧ ص ٨٧٨)

٣٣٣٥ - المحكمة لا تلتزم باجابة طلب ندب خبير فى الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لربها .

(١٩٨٧/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٣ ص ١٠٦٥)

٣٣٣٦ - المحكمة لا تلتزم باجابة طلب ندب خبير اذا هى رأت من الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل شيها دون حاجة الى ندبه .

(١٩٨٦/٢/١٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٦٠ ص ٢٩٠)

٣٣٣٧ - لا تلتزم محكمة الموضوع بإعادة المأمورية للخبير ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة لذلك .

(١٢٠ ص ٢٦ ق ٣٧ أحكام النقض س ١٩٨٦/١/٢٢)

٣٣٣٨ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليها منها والالتفات عما عداه ، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير .

(١٩٨٧/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ١١٤ ص ٧٨٧ ،

١٩٨٧/١٠/٢٠ ق ١٤٧ ص ٨١١)

٣٣٣٩ - من سلطة المحكمة تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى ، وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير ، يخضع رأيه لتقديرها ، وهي غير ملزمة بإعادة المهمة لذات الخبر أو ندب خبر آخر في الدعوى ما دام استنادها الى الرأي الذي استندت اليه هو استناد سليم لا يجافى العقل والقانون .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٥٧٧٥ س ٥٨ ق)

٣٣٤٠ - المحكمة لا تلزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه ، اذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل .

(نقض ١٩٩١/١/١٧ ط ٧٥ س ٦٠ ق ، ١٩٩١/١/١٣ ط ٤٧

س ٦٠ ق)

٣٣٤١ - لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن حول قدرة المجنى عليه على الجرى والنطق عقب اصابته بالمقدوف الناري الذي مزق القلب يعد دفاعا جوهريا ومؤثرا في مصير الدعوى ، اذ يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأي فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأي فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر ، وذلك عن طريق

المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل فانها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية .

(١٩٧٦/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٣ ص ٩٩١)

٣٣٤٢ - اذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، الا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تشق طريقها لابتداء الرأى فيها .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١ ، ٣/٧/

١٩٩٣ ط ١١٤٩٤ س ٦١ ق)

٣٣٤٣ - الأصل أنه وان كان للمحكمة أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة علميا الا أنه لا يجوز لها أن تقتصر فى قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى عبر عنه بالفاظ تنفيذ التعميم والاحتمال الذى يختلف بحسب ظروف الزمان والمكان دون النظر الى مدى انطباقه فى خصوصية الدعوى ، ذلك بأن القضاء بالادانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١)

٣٣٤٤ - الأصل انه وان كان للمحكمة أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا أنه لا يجوز أن تقتصر فى قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بالفاظ تنفيذ الترجيح والاحتمال ، ومتى كانت المواقيت التى حددها تختلف زمانا ومكانا وهو ما يقتضى استيثاقا بحالة الجو يوم الحادث من واقع التقرير الطبى ثم الادلاء بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء ، ذلك بأن القضاء بالادانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .

(١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١١ ص ٩٤٥)

٣٣٤٥ - من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند فى دحض ما قال به الخبير الفنى الى معلومات شخصية بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير فى هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التى لا يصح للمحكمة أن تحل.

محل الخبر فيها .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٠ ص ١١٩)

٣٣٤٦ - متى كانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعي الحديث تفيد أن تحليل فصائل الدماء قد تقطع نتیجته في نفی نسب الطفل عند المنازعة فيه ، وإن كان من غير اللازم أن تقطع في ثبوته ، واتحاد الفصائل أو اختلافها بين الأصول والفروع أيا كان الرأي العلمي فيه هو اعتبار عام لا ينهض في وجه ما تمسك به المتهم في خصوص دعواه من أن الطفل لا يمكن نسبته اليه ولو بدليل محتمل ، محتكما الى الخبرة الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها الا بمونة ذويها ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهي اليه رأي المحكمة لو ثبت لها بيقين من نتیجة تحليل الفصائل أن الطفل لا يمكن أن يعزى الى المتهم ، وكان رد الدفاع يحدث في وجدان القاضي ما يحدثه دليل الثبوت ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعي ، أما وهي لم تفعل اكتفاء بما قالته من أنه ليس من اللازم أن تتحد فصائل دماء الأصول والفروع فانها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبر الفني في مسألة فنية ، ويكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٨ ص ٨٥٠)

٣٣٤٧ - يعد الدفع بقدوم الاصابة من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لبدء الرأي فيها ، مما يتعين معه أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها .

(١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٩ ص ٦٠٠)

٣٣٤٨ - من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحت كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه متى تعرضت لرأي الخبر الفني فانه يتعين عليها أن تستند في تفنيده الى أسباب فنية تحمله ، وهي لا تستطيع أن تحل في ذلك محل الخبر فيها .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣)

٣٣٤٩ - لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الخبر

الفنى عن سرعة السيارة وعدم صلاحية فرملة اليد لاييقاف السيارة أثناء سيرها الى معلومات شخصية بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الحبير فى هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الحبير فيها .

(١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٧ ص ٧٨٧)

٣٣٥٠ - من المقرر أن التقارير الطبية وان كانت لا تدل بذاتها على نسبة احداث الاصابات الى المتهم ، الا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود فى هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده اليها .

(١٩٦٦/٦/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٧ ص ٧٤٣)

٣٣٥١ - تعويل الحكم على ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبى الشرعى دون التقرير الطبى الابتدائى لا يعيب الحكم .

(١٩٩٣/٥/٢١ ط ١٩٧١١ س ٦١ ق)

٣٣٥٢ - التقارير الطبية وان كانت لا تدل بذاتها على نسبة احداث الاصابات الى المتهم الا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود فى هذا الخصوص .

(١٩٩٣/٩/١٦ ط ٦٧١٥ س ٦٠ ق)

٣٣٥٣ - رفض تحقيق مسألة فنية والفصل فى هذه المسألة برأى المحكمة فيه اخلال بحق الدفاع .

(١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٦ ص ١٠٨٧)

٣٣٥٤ - ان رأى الحبير الفنى فى مسألة فنية لا يصح تفنيده بأقوال الشهود ، فاذا كانت المحكمة قد اطرحت رأى مدير مستشفى الأمراض العقلية فى الحالة العقلية لشخص واستندت فى القول بسلامة عقله الى أقوال شهود فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع وأسست حكمها على أسباب لا تحمله .

(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٣ ص ٩٠٢)

اثبات ، دلالة المعمرات

٣٣٥٥ - الأصل أن المضاهاه لم تنظم سواء فى قانون الاجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات المدنية بنصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة فى المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضى بأن اجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات فى القانون المدنى فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل فى الدعوى اذا ما اطمأنت الى مطابقتها للأصل .

(١٣/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٤ ص ٧٨٧)

٣٣٥٦ - عجز المتهم عن اثبات تزوير ورقة من أوراق الدعوى لا يسوغ معه افتراض صحتها ولو كانت من الأوراق الرسمية ، اذ أن مناط الاثبات فى المواد الجنائية بحسب الأصل هو اقتناع القاضى واطمئنانه الى ذات الدليل المقدم اليه .

(٩/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٣٨ ص ٧٢٨)

٣٣٥٧ - القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئياتها ، اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانه الى ما انتهت اليه .

(نقض ٢١/٣/١٩٩١ ط ٣١٩ س ٦٠ ق)

٣٣٥٨ - الأدلة فى المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى النقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت اليها المحكمة مع باقى الأدلة القائمة فى الدعوى .

(٢٧/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٧ ص ٣٦٠ ، ٣/٦/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢ ، ٤/٦/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٠٠ ص ٨٩٢)

٣٣٥٩ - تقدير قيمة الدليل ولو حملته ورقة رسمية هو مما يخضع
للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٣٣٦٠ - للمحكمة أن تأخذ بالصورة الضوئية كدليل في الدعوى
إذا اطمأنت الى صحتها .

(١٩٨٧/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٧٨ ص ٤٨٩)

٣٣٦١ - لم يرسم القانون صورة خاصة للتعرف يبطل اذا لم يتم
عليها .

(١٩٨٦/١/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢ ص ٥١ ، ١/٦ /
١٩٨٥ س ٣٩ ق ٤ ص ٥٢)

٣٣٦٢ - مجرد التأخير في فتح محضر ضبط الواقعة لا يمنع
المحكمة من الأخذ بأقوال الضابط ما دامت قد أفصحت عن اطمئنانها الى
شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها .

(١٩٨٥/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦٠ ص ٨٩١)

٣٣٦٣ - القاضي في حل من الاخذ بدليل النفي ولو تضمنه ورقة
رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصبح في العقل أن يكون
مخالفا للحقيقة ، أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام
المقررة للطعن فيها فمحله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت
الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١ ،
١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥)

٣٣٦٤ - من حق المحكمة أن تعتمد في حكمها على أية ورقة من
أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين سمعتهم .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٥ ص ٤٦٥)

٣٣٦٥ - تم ينظم المشرع - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو

قانون المرافعات المدنية والتجارية - المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان .

(١٣/٦/١٩٦٦ أحكام النقض س ٦٧ ق ١٥٠ ص ٧٩٤ ،
١٥/٣/١٩٦٦ ق ١٦٠ ص ٣٠٣ ، ١٦/٤/١٩٦٢ س ١٣ ق ٨٩ ص ٣٥٢)

٣٣٦٦ - ان القاضى الجنائى بما له من حرية فى تكوين عقيدته فى الدعوى غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه فى قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاه ، بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أية ورقة يقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه .

(٨/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩١ ص ٧٧٦)

٣٣٦٧ - يجوز للقاضى فى تهمة تزوير أن يرتكن على تقرير الخبير المقدم فى دعوى التزوير المدنية اذا اعتقد صحة هذا التقرير .

(٢٨/٩/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٤٦)

٣٣٦٨ - متى أقر الخصم بأن الحتم المبصوم على الورقة هو ختمه فلا يلتفت الى ادعائه بأنه لم يبصم بمعرفته الا اذا أثبت بنوع مطلق أنه أخذ منه وبصم به على غير علمه فان وجود البصمة على الورقة أقوى من انكار بعض الشهود شهادتهم الموقعة عليها ومن اختلاف أقوال بعضهم أيضا فى حقيقتها .

(١٩/٤/١٨٩٢ الحفوق س ١٤ ق ٤ ص ١٠)

اثبات ، المعلومات العامة والعلم الشخصى

٣٣٦٩ - استناد الحكم الى ما يعتبر من العلم العام لا يعيبه .
(٢١/٥/١٩٨٦ الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦)

٣٣٧٠ - للقاضى ان يستند فى قضائه الى المعلومات العامة التى يفترض فى كل شخص أن يكون ملما بها .
(١٥/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٩ ص ٨٨٤)

٣٣٧١ - لا كان ما ذكره الحكم من أن تمايل ركاب السيارة

لا يحدث الا عند السرعة التي لا تناسب السير في المنعطف ، لا يعدو أن يكون من المعلومات العامة التي يفترض في الشخص المعتاد أن يكون ملما به ، مما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه ، فان النعى في هذا الصدد يكون غير سديد .

(١٦/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩ ص ٨٢)

٣٣٧٢ - من المعارف العامة التي لا تحتاج الى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل - كوريك - يمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الخلفى الحشبي .

(١٢/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٣ ص ٣٦٦)

٣٣٧٣ - للقاضي أن يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها ، فالعرف قد جرى في الريف على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع على مياه الري أو اجراء الدرس .

(١٦/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣)

٣٣٧٤ - من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى ، وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند اليها في قضائه وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال انه قضى بعلمه .

(٢٠/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١ ص ١٤٥)

٣٣٧٥ - لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه ، وانما له أن يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها مما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه .

(٥/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٣٧٦ - متى كان شاهدا الرؤية قد اتفقا على أن القمر كان ساطعا وقت وقوع الحادث وأنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على ضوءه وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها التقديرية بعدم تعذر الرؤية وقت الحادث

وأيدت ذلك بما ذكرته من سطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء وهي حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام هذه المحكمة .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٣ ص ٢٦٩)

٣٣٧٧ - ما ذكرته المحكمة من أن القمر في ليلة الثامن من شهر رمضان كان في التربيع الثاني لم ترد به غير ما أوضحته بعد هذه العبارة بقولها ان الضوء كان ساطعاً ، وهذه حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ولا يحتاج العلم بها الى تقويم ، فتكون عبارة التربيع الثاني - بفرض أن مصدرها هو التقويم المقول في الطعن باطلاع المحكمة عليه في غيبة المتهمين غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة لا يترتب عليها بطلان .

(١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٢ ص ٦٨٥)

٣٣٧٨ - التقويم ، وان صلح اساساً لتعرف حالة القمر وأوقات شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه ، الا أن وجود البدر مكتملاً شيء وواقع الأمر بالنسبة الى نفاذ ضوءه الى مكان بعينه شيء آخر ، فهو لا يؤخذ فيه بالتقويم لاحتمال أن يحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء .

(١٩٦١/١/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١ ص ١٢٠)

٣٣٧٩ - لا حرج على القاضي أن يدعم قضاءه بالمعلومات العامة المفروض في الناس كافة أن يلموا بها ، واذا ما فعل ذلك فلا يصح أن ينعى عليه أنه نصى في الدعوى بسوء .

(١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٥)

(ص ٢٢٢)

الاثبات ، في جريمة الزنا

٣٣٨٠ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات انما تكلمت عن الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث اذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكاب الجريمة فله

التقرير بادانتها وتوقيع العقاب عليها .

(١٩٧٦/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٢ ص ٩٣٤ ،
١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٣٨١ - من المقرر أن اثبات زنا المرأة يصح بطرق الاثبات كافة
وفقا للقواعد العامة .

(١٩٧٤/٣/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٨ ص ٢٥٨)

٣٣٨٢ - اثبات زنا الزوجة يصح بكافة طرق الاثبات القانونية
أما تحديد أدلة الاثبات بالحصص في المادة ٢٣٨ إنما هو بالنسبة للشريك .
(١٩٠٥/١/١٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٤٩)

٣٣٨٣ - رأى الشاع في المادة ٢٧٦ عقوبات أن يخص الرجل
وحده الذى يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة بالأدلة المعينة المذكورة بها .
بحيث لا تجوز ادانته الا بناء على دليل منها ، أما المرأة فاثبات الزنا عليها
يصح بطرق الاثبات كافة وفقا للقواعد العامة .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩
ص ٤٧١)

٣٣٨٤ - ان المادة ٢٧٦ عقوبات قد أوردت القبض على المتهم
بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التى تقبل وتكون حجة عليه ،
ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال
ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف تنبىء بذاتها
وبطريقة لا تدع مجالا للشك فى أن جريمة الزنا قد ارتكبت بالفعل .

(١٩٧٥/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٤ ص ٤٤٧ ،
١٩٧٤/٦/١٠ س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠)

٣٣٨٥ - لا يشترط فى التلبس الوارد بالمادة ٢٧٦ عقوبات أن
يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفى أن يكون قد
شوهد فى ظروف لا تترك عند القاضى مجالا للشك فى أنه ارتكب فعل
الزنا ، واثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة ،

فيجوز للقاضي أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه ، فالغرض المقصود من المادة ٢٧٦ ألا يعتمد القاضي في اثبات الزنا على المتهم الا على ما كان من الأدلة صريحا ومدلوله قريبا من ذات الفعل وان لم يكن معاصرا له ، لا على امارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩

ص ٤٧١)

٣٣٨٦ - ان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التي لا يقبل الاثبات غيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون الأدلة مؤدية بذاتها ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا ، فمتى توافر دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصول ذلك متى اطمأن بناء عليه الى أن فعل الزنا قد وقع فعلا .

(١٩٧٤/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠ ،

١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٣٨٧ - ان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التي لا يقبل الاثبات غيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩

ص ٤٧١)

٣٣٨٨ - ان القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلا ، وهذا يقتضي أن يثبت حكم الادانة وقوع هذا الفعل اما بدليل يشهد عليه مباشرة واما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها بأنه ولا بد وقع . والقانون حين تعرض في هذا الصدد الى بيان أدلة معينة لم يقصد الا الى أن القاضي لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء الا اذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها . فلو بعضها واذن فالحكم الذي يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاء بتوفر الدليل القانوني دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع

الوطء فعلا يكون مخطئا واجبا نقضه .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٦ ص ٧٢٠)

٣٣٨٩ - الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض ص ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٣٩٠ - لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، ما دام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل ، وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش .

(١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض ص ٦ ق ٦٧ ص ٢٠١)

٣٣٩١ - ان المكاتيب التي أوردتها المادة ٢٧٦ عقوبات من الأدلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

(١٩٥٠/٥/١ أحكام النقض ص ١ ق ١٧٨ ص ٥٤٧)

٣٣٩٢ - ان القانون اذ جعل المكاتيب من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما استوجبه هو ثبوت صدورها منه ، واذن فلا تشريب على المحكمة اذا هي استندت في اثبات الزنا على المتهم الى مسودات مكاتيب بينه وبين المتهمة ولو كانت غير موقعة ما دام قد ثبت صدورها عنه .

(١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١٥ ص ١٩٥)

٣٣٩٣ - اذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز اثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يمتنع عن الأخذ بما وزد في هذه الورقة باعتبار أنها من الأدلة

القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ عقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته ، فان هذا السكوت يسقط حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية ، اذ هو يعتبر به متنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانونا في اثبات التهمة المسندة اليه .

(١٨/٣/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج٥ ق ٨٠ ص ١٤٢)

٣٣٩٤ - ان القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الشريك في الزنا ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، فاذا ما توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند اليه في الاقتناع بوقوع الزنا فعلا ، وعلى الأخص اذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الظرف بل اكتفى بانكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

(٢٤/٥/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج٤ ق ٨٦ ص ٧٤)

اثبات ، دلالة البصمات

٣٣٩٥ - بصمات راحة اليد ذات حجية مطلقة في تحقيق الشخصية كبصمات الأصابع تماما .

(١٧/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٩ ص ٥١٨)

٣٣٩٦ - ان الدليل المستمد من تطابق البصمات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية المقامة على أسس علمية وفنية ولا يوهن منها ما يستنبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر .

(٢٩/٣/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٤ ص ٤٢٨)

اثبات ، استعراف كلاب الشرطة

٣٣٩٧ - لاجناح على الحكم اذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ، ما دام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

(٣/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٤ ص ٩٥٠)

٣٣٩٨ - من المقرر أن استعرا ف الكلب البوليسى لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد اليها فى تعزيز الأدلة القائمة فى الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة .

(١٩٧٧/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٦ ص ٩٥١ ، ١٩٥٧/١٢/١٨ س ٨ ق ٢٤٧ ص ١٠٧ ، ١٩٥٤/٣/٢٩ س ٥ ق ١٤٦ ص ٤٣٢)

٣٣٩٩ - تعرف كلاب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى يوجب القانون فيها شكلا خاصا . ولما كانت المحكمة قد استندت الى استعرا ف الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعرا ف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل الطاعنين فان استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(١٩٦٥/١٢/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٣ ص ٨٩٩ ، ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ق ١٥٦ ص ٨٠٧)

٣٤٠٠ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعرا ف الكلاب البوليسية متى ارتاحت اليه كوسيلة من وسائل الاستدلال فى الدعوى .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٨ ص ٢٠٩)

٣٤٠١ - لا مانع من أن يستعان فى التحقيق بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين ، ولا من أن يعزز القاضى بذلك ما بين يديه من أدلة .

(١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٥ ص ٥٨٣)

اثبات ، شهادة الشهود
شروط الشهادة
الاختيار

٣٤٠٢ - الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله

المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، الا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا وهي لا تعتبر كذلك اذا صدرت أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

(١٢/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٨ ص ٤٢٣ ، ١١/٦/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٠٦ ، ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩٦ ص ٩٧٤)

٣٤٠٣ - من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته .

(١٢/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٨ ص ٤٢٣)

٣٤٠٤ - ان مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الأثر القانوني المترتب على تلك الأقوال متى اطمأنت المحكمة الى صدقها ومطابقتها للواقع .

(٢١/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩)

٣٤٠٥ - اذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا تعين اطراح الأقاويل التي جاءت على ألسنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأي وجه ، ولا يصح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو اكراه ايا كان قدره من الضوولة ، اما اذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بهذه الأقوال .

(١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

التمييز

٣٤٠٦ - الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحاسة من حواسه ، فهي تقتضي بدهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز ، لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ولذا أجازت المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية والتي أحالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية

رد الشاهد اذا كان غير قادر على التمييز لهرمه أو لحداثة أو المرض أو أى سبب آخر ، مما لازمه أنه يتعين على محكمة الموضوع اذا هى رأت الأخذ بشهادة فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر فى ذلك لقواعد شاهد دامت منازعة جدية فى قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة الشاهد على تحمل الشهادة أو أن نرد عليها بما يفندها .

(١٩٨٧/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦١ ص ٨٨٧)

٣٤٠٧ - ان المادة ٨٢ من قانون الاثبات التى أحالت اليها المادة ٢٨٧ اجراءات جنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة أو مرض أو لآى سبب آخر ، مما مفاده أنه يجب للاخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا ، فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، اذ لا ينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة .

(١٩٧٥/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٤ ص ٧٠١)

٣٤٠٨ - يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، اذ لا ينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة .

(١٩٨٥/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩٣ ص ١٠٥٢)

٣٤٠٩ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن الشاهد لا يستطيع التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٣ ص ١٠١٤)

٣٤١٠ - يجب للأخذ بأقوال الشاهد أن يكون مميزا ولا يصح عند الطعن فى شاهد أنه غير مميز الاعتماد بصفة أصلية على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضاح عدم صحته .

(١٩٤٦/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٧)

٣٤١١ - أخذ الحكم بشهادة ضرير لا يعيبه ، ما دامت لا تعتمد على الرؤية وكان الشاهد يتمتع بسائر الحواس الطبيعية .

(١٩٨٦/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٥٢ ص ٧٩٢)

٣٤١٢ - لا يوجد في القانون ما يحرم على المحكمة الاستشهاد بأقوال شخص لمجرد أنه أصم أبكم ، وأن طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي هي الطريقة الطبيعية العادية ، بل للمحكمة أن تأخذ شهادته على طريقته هو في التعبير وهي طريقة الاشارات التي اعتاد البكم التعبير بها .

(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦

ص ١٥)

٤٣١٣ - ان ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأبكم أمر موضوعي راجع لفهمها هي ولا تعقيب عليها في ذلك .

(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦

ص ١٥)

فهم اقوال الشاهد على حقيقتها

٣٤١٤ - لا يجوز للمحكمة ان تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو أن تقيم قضائها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها اذا هي اطمأنت اليها أو تطرحها ان لم تثق بها .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٢ ص ٧١٧ ،

١٩٧٢/٥/٧ س ٢٣ ق ١٤١ ص ٦٤٩ ، ١٩٦٣/٤/٣٠ س ١٤ ق ٧٦

ص ٣٨٥)

٣٤١٥ - اذا كانت المحكمة على ما هو ظاهر من حكمها قد فهمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي اليه واعتبرته دليلا على الادانة ، فهذا فساد في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

(١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٦٠ ص ٧٢٠)

تقدير المحكمة للشهادة مسألة موضوعية

٣٤١٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه . ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومه قائمة ، كما أن لها أن تأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه بحسب حقيقته وأنها تمثل الواقع في الدعوى .

(١٤/٢/١٩٩٣ ط ٢٥٢١ س ٦١ ق)

٣٤١٧ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه عليها من مطاعن وما أثير حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي حين أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها المدافع لحملها على عدم الأخذ بها .

(نقض ١٩٩١/٥/٢ ط ٥١٩ س ٦٠ ق ، ١٩٨٨/٥/٣٠ ط ٥٠٤ س ٦٠ ق ، ١٩٨٧/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٦ ص ٨٠٤)

٣٤١٨ - أن الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصب معين في الشهادة وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أي دليل يطمئن اليه طالما أن له مأخذه الصالح من الأوراق .

(١٤/١١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٥ ص ١٠٠٩)

٣٤١٩ - أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحته المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(٢٤/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨١ ص ٤٢٢)

٣٤٢٠ - لئن كان أساس الأحكام الجنائية انما هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى ، فله أن يقدر الدليل التقدير الذى يطمئن اليه دون أن يكون ملزما ببيان سبب اطراحه ، الا أنه متى أفصح القاضى عن الأسباب التى من أجلها لم يعول على الدليل فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وأن لمحكممة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التى خلص اليها .

(١٩٧٩/٥/٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٣ ص ٥٣٠)

٣٤٢١ - لا يترتب على مخالفة نص المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية بطلانا وكل ما فى الأمر أن للمحكممة تقدير شهادة الشاهد المؤداه فى هذه الظروف ، على انه ما دام الشاهد قد سمع بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه فان حقه فى هذا الاعتراض يسقط بعدم تمسكه به فى الوقت المناسب .

(١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٨ ص ٦٠٠)

٣٤٢٢ - من سلطة محكممة الموضوع وزن أقوال انشهود وتبديرها . وفى اطمئنانها الى أقوال الشاهد ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علمه اطمئنانها الى أقواله .

(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ١٩٧٣/٤/١٩ س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ، ١٩٧٢/١/٧ س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦ ، ١٩٦٨/١١/١١٠ س ١٩ ق ١٩١ ص ٩٥٤)

٣٤٢٣ - لمحكممة الموضوع أن تزن أقوال انشهود فتأخذ منها بما تطمئن اليه فى حق احد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها فى حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقا فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شطر منها ما دام الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها .

(١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٢ ص ٤٩٣)

٣٤٢٤ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى ان أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت كل الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٤ ص ٢١٣)

٣٤٢٥ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بأقوال شاهد فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تتق بما شهدوا به .

(١٩٨٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٠ ص ١٤٩)

٣٤٢٦ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، اذ ان تقدير الدليل من سلطتها وحدها .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩ ،

١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ، ١٩٧٣/٢/١١ ق ٣٤ ص ١٥٨)

٣٤٢٧ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب .

(١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦ ،

١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٣٤٢٨ - تأخر الشاهد فى أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد اطمأنت اليها ، ذلك أن تقديره قوة الدليل من سلطة

محكمة الموضوع .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠١ ص ١٤٥١)

٣٤٢٩ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ، ولو تماثلت ظروف روايتهما ، بغير أن تكون مطالبة ببيان أسباب ذلك ، إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل الذي تأخذ به ومبعث ثقتها في قول شاهد آخر .

(١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢ ص ٤)

٣٤٣٠ - الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله كل متهم بالقدر الذي رواه الآخر .

(١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٧ ص ٧٠٠)

٣٤٣١ - ان صحة استدلال المحكمة بأقوال الشاهدة لا يؤثر فيها ما نقله الحلم من ملاحظة أثبتها المحقق في محضره من أنها كانت تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع وما تراءى له في ذلك من أن بها ضعفا في قواها العقلية ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة أقوالها وذكرت من البيانات والقرائن ما يؤيد هذه الأقوال .

(١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٢٣٥ ص ٧٢٣)

٣٤٣٢ - ان عدم توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات لبس من شأنه اهدار قيمته كعنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع كل ما يمتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .

(١٩٥٤/٧/٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٠ ص ٨٧٥)

٣٤٣٣ - ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مما يخضع لقاضي الموضوع بغير معقب عليه .

(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٩ ص ٨٨٣)

٣٤٣٤ - ان القانون لم يضع للشهادة نصا يوجب يتقيد به القاضي

في المواد الجنائية بل المعول عليه في تقدير الشهادة هو اطمئنان المحكمة اليها .

(١٩٥٣/٦/٢٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٩ ص ١٠١٠)

٣٤٣٥ - اذا كانت المحكمة قد أطرحت ما شهد به شهود النفي في التحقيق وأمامها بالجلسة بدعوى أن هؤلاء الشهود من أقارب المتهم ولهم معه معاملات ، وكان ما قالت به المحكمة من ذلك غير صادق بالنسبة لواحد من هؤلاء الشهود ، فذلك ليس من شأنه - في صورة هذه الدعوى - أن يؤثر فيما انتهت اليه من عدم الأخذ بشهادتهم في مجموعها اذ مرجع الأمر في ذلك الى اطمئنانها وعدم اطمئنانها الى صحة الوقائع التي شهدوا عليها بقطع النظر عن الباعث الذي دعاهم الى الشهادة .

(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥)

٣٤٣٦ - العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين سمعهم وانما العبرة هي باطمئنانها الى ما يدلى به اشهود ، قل عددهم أو كثر ورأيها في ذلك نهائي ولا رقابة عليه .

(١٩٣٣/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٧

ص ١١٣)

٣٤٣٧ - الاستنتاج من شهادة الشاهد بحسب ما تسوغه هذه الشهادة ، وظروف الدعوى مسألة داخلية في سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .

(١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠

ص ١٨)

٣٤٣٨ - ان قانون المرافعات أجاز لمأموري الضبطية القضائية أن يمتنعوا وقت الشهادة عن أن يعرفوا عن المصدر الذي علموا منه توضيحات عن جريمة من الجرائم . فاذا امتنع ضابط البوليس عن الافضاء باسم المرشد الذي كلفه شراء المخدر تمهيدا لتفتيش محله فلا جناح على المحكمة اذ هي صدقت الضابط وعولت على شهادته بما قام به المرشد في اكتشاف الجريمة .

(١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦

ص ٣٠٤)

٣٤٣٩ - ان سكوت الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة نه لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل فى الدعوى .
(١٩٧٩/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٦ ص ١٤٣)

٣٤٤٠ - انه وان جاز قانونا الأخذ بأقوال متهم على آخر فانه لا يجوز مطلقا الأخذ بأقوال محامى متهم على متهم آخر ما دامت هذه الأقوال لم تصدر عن المتهم نفسه لا فى التحقيق ولا أمام المحكمة وما دام هذا المحامى لم يؤد أقواله هذه بصفته شاهدا .
(١٩٣٥/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٠ ص ٥١٣)

٣٤٤١ - اذا قدمت لمحكمة الجنايات دعوى مشتملة على جنحة وجناية سمعت الجنحة وافنصرت على نظر الجناية ثم استدعت بعض من كانوا متهمين بالجنحة وسمعت شهادتهم فان سماعها لشهادتهم لا يفسد اجراءات المحاكمة ولا يبطل الحكم ، لأن المحكمة اذ فصلت الجنحة عن الجناية صارت الجنحية وحدها هى المنظورة أمامها وكان لها تحقيقها بكل طرق الاستدلال .
ومن هذه النطرق الاستشهاد بمن كانوا متهمين بالجنحة ، وهى وحدها بسلطة قاضى الموضوع صاحبة الحق الحق فى تقدير هذه الشهادة بما تستحق فتعتمدها أو لا تعتمدها بحسب ما يصل اليه اجتهادها فى تقصى أدلة النبوت وتكوين عقيدتها .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧٧ ص ١٠٦)

٣٤٤٢ - الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة وانما ترك حرية عقيدته من أى دليل يطمئن اليه طالما أن له مأخذه الصحيح من الأوراق .

(١٩٨٢/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤١٤)

٣٤٤٣ - لا يحتم القانون أن يكون الشهود أكثر من واحد لاثبات الوقائع الجنائية ، بل يكفى فيها شهادة واحد .

(١٨٩٦/٦/٦ الحقوق س ١٢ ق ١٣ ص ٤٩)

بعض صور عملية للتقدير الموضوعي

٣٤٤٤ - الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايتيه اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة ، وما يقره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى .

(١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٥ ص ١٦ ،
١٩٥٩/١٢/٧ س ١٠ ق ٢٠٢ ص ٩٨٣)

٣٤٤٥ - ان قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بها متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

(١٩٧٧/١/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥ ص ٣٠ ،
١٩٧٣/٤/٢٥ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ، ١٩٨٢/٣/٢٨ س ٣٣ ق ٨٤
ص ٤١٤ ، ١٩٨٦/٣/١٣ الطعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٥ ق)

٣٤٤٦ - ان صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد والمجنى عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بشهادة الشاهد متى كانت قد اطمأنت اليها .
(١٩٥٤/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٥ ق ١١٩ ص ٣٦٦)

٣٤٤٧ - ان أخذ المحكمة بأقوال شاهد ولو كان قريبا للمجنى عليه ، أو كان هو المجنى عليه نفسه ، ذلك موكول الى اطمئنانها وحدها واستقرار عقيدتها .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٧ ص ٢٨٨ ،
١٩٥١/٦/٤ ق ٤٣٤ ص ١١٩٠)

٣٤٤٨ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

(١٩٨٣/٤/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٧ ص ٥٩٠)

٣٤٤٩ - ان استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى ، واذ أقرت المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها تصرف المحقق بسماحه للشاهد الاستعانة بمحضر ضبط الواقعة أثناء الادلاء بشهادته فان كل ما يثيره الطاعن من بطلان تحقيقات النيابة لا يكون مقبولا .

(١٩٧٤/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩٠ ص ٨٧٦ ،
١٩٥٤/٧/٥ س ٥ ق ٢٨٣ ص ٨٨٨)

٣٤٥٠ - اشترط القانون تحقيق الجناية قبل المحاكمة في مواد الجنائيات لا يسلب المحكمة حقها في الاخذ بشهادة صيدلى عن وزن المخدر المضبوط ولو لم يحلف يمينا قبل مباشرته مأموريته .
(١٩٨٦/٢/١٢ الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٥٥)

٣٤٥١ - ان تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأن الاختلاف فى ذلك اهدار شهادة الشهود ، انما الامر فى ذلك مرجعه الى تقدير قاضى الموضوع واطمئنانه الى الشهادة فى مجموعها كعنصر من عناصر ادلة البوت المطروحة .

(١٩٦٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٧ ص ٥٤٢ ،
١٩٦٤/١١/٢٣ ق ١٤٢ ص ٧٢١)

٣٤٥٢ - مجرد الاختلاف فى تقدير مسافة اطلاق النار على المجنى عليه بين أقوال الشهود فى التحقيق وبين الخبر الفنى ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود وانما الأمر فى ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة الموضوع .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٨ ص ٤٩٨ ،
١٩٥٤/٤/٢٠ ق ١٨٥ ص ٥٤٦)

٣٤٥٣ - لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المطنوب اثباتها بأكملها بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى الى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة

أمامها .

(١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٥ ص ١٣٤٥ ،
١٩٥٣/١١/٢٥ س ٥ ق ٤٠ ص ١١٧)

٣٤٥٤ - تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ
بأقواله ما دامت قد اطمأنت إليها .

(١٩٨٥/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٧١ ص ٩٤٧)

٣٤٥٥ - اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها
الحكم لا يؤثر في سلامته ، ومن حق محكمة الموضوع الاعتماد على ما نظمته
إليه من أقوال الشاهد واطراح ما عداها ، وعدم إيراد الحكم تلك التفاصيل
بعد اطراحه إياها .

(١٩٨٧/١٢/١٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٧ ص ١٠٨٢)

٣٤٥٦ - التناقض في أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب
الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تنأض
فيه .

(نقض ١٩٩١/٥/٢ ط ٥١٩ س ٦٠ ق)

٣٤٥٧ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض رواية
شهود الانبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يندح في سلامته ما دام
الثابت منه أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض
فيه ، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في حكمه .

(نقض ١٩٩٠/١٠/٢٢ ط ٢٨٤٥٩ س ٥٩ ق)

٣٤٥٨ - مجرد التأخير في عرض المتهمين على النيابة العامة لا يمنع
المحكمة من الأخذ بأقوال الضابط ما دامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى
صحته وأنها كانت على بينة من الظروف التي أحاطت بها .

(١٩٩٣/٢/٢ ط ٨٥٢٤ س ٦١ ق)

٣٤٥٩ - لمحكمة الموضوع أن تطرح شهادة شاهد النفي إذا كانت

لا تطمئن الى صحتها .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩ ،
١٩٥٤/٥/١٨ ق ٢٢٢ ص ٦٦٣)

٣٤٦٠ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت.
لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم ما دامت لم تستند
اليها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة النبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن.
الى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

(١٩٨٧/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦٢ ص ٨٩٠ ،
١٩٩٠/١٠/٢٢ ط ٢٨٤٥٩ س ٥٩ ق)

٣٤٦١ - يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته.
وقوامه ولو كانت رؤيته من الخلف اثر فراره خصوصاً اذا سبقت له معرفة
بمن رآه وكان حصول الرؤية في رابعة النهار .
(١٩٧٠/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٤ ص ٣٠٢)

٣٤٦٢ - لم يرسم ايمانون للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم
عليها ، ومن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم
ولو لم يجز عرضه في جمع من أسبأه ، ما دامت قد إطمأنت اليه ، اذ العبرة
باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه .

(١٩٨٤/٤/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩)

٣٤٦٣ - اذا كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت اليه الى أن
الشاهدة قد رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعد ارتكاب
الحادث ، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه
خصوصاً اذا سبقت له معرفة بمن رآه ، فان المجادلة في هذا الخصوص
لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥ ص ٥٩)

٣٤٦٤ - لا تنريب على المحكمة ان هي أخذت بأقوال المجنى عليه
وهو يحتضر ما دامت قد اطمأنت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .

(١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٦ ص ١٢١٢)

٣٤٦٥ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تتفق بما شهدوا وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها . وفي قضائها بالإدانة استنادا لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لا تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩)

٣٤٦٦ - لمحكمة الموضوع أن تعول على شهادة شهود الإثبات وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيما شهدوا به .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٣٤٦٧ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة شهود النفي وتطرح شهادة شهود الإثبات ، كما لها أن تعتمد على شهادة شاهد عن واقعة أدلى بها أمام المحكمة الاستئنافية وإن لم تذكر أمام محكمة أول درجة ولا في التحقيق الابتدائي .

(١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ٩٩ ص ٣١٠)

٣٤٦٨ - ليست المحكمة ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود نفي المتهم بل إن تعويلها على شهادة شهود الإثبات معناه أنها أطرحت شهود النفي فلم ترد فيها ما يصح الركون إليه .

(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٦ ص ٨١٧)

الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة للدعوى الجنائية

٣٤٦٩ - المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذ تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

(١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٨ ص ٢٣٧)

٣٤٧٠ - لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أية

مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨١ ص ٣٨٣ ،
١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣)

٣٤٧١ - ان عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفي وجودها .

(١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٣ ص ٧٢٤)

٣٤٧٢ - ان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة وأن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من الأوراق ما دام له أساس فيها .

(١٩٦٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٣٤٧٣ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحضر ضبط الواقعة وان خالفت أقواله بجلسة المحاكمة ، وهي في غير ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب ، اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها .

(١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩ ص ١٠٧)

٣٤٧٤ - للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أى دور من ادوار التحقيق متى اطمأنت الى صحتها .

(١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٢ ص ٧٣٢ ،
١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥١ ص ٧٦٦)

٣٤٧٥ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد في التحقيق الابتدائي أو أمامها في الجلسة وأن تعرض عن أقواله التي أبدأها أولا في محضر ضبط الواقعة دون بيان الأسباب اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها للدليل الذي أخذت به .

(١٩٥٤/٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٩٥ ص ٢٩٧ ،
١٩٥٤/٤/١٩ ق ١٨١ ص ٥٣٧)

٣٤٧٦ - ليس ما يمنع المحكمة من أن تعتمد على أقوال شاهد.

فى التحقيق وان لم تسمعه بنفسها فى الجلسة ، فان للمحكمة أن تكون عقيدتها فى الدعوى مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر ، ما دام أن لها أصلا فى التحقيقات التى أجريت فيها وكانت معروضة على بساط البحث فى الجلسة .

(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٤ ص ٨١١)

٣٤٧٧ - تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩)

٣٤٧٨ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد أمامها مطرحة ما أبداه فى التحقيق الابتدائى دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها .

(١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٥ ص ٦٨٦ .
١٩٥٢/٢/١٩ ق ٢٦٣ ص ٧٠٤)

٣٤٧٩ - لا جناح على المحكمة إذا هى أخذت بأقوال الشاهد فى التحقيقات دون أقواله بالجلسة ، إذ الأمر مرجعه إلى مجرد اطمئنانها واثقتها ، كما لا جناح عليها إذا هى اعتمدت أنوالا للمجنى عليه بالتحقيقات دون أن تأمر بتلاوتها ما دام الطاعن لم يطلب هذه التلاوة ، وما دامت هذه الأثوال كانت مطروحة على بساط البحث عند نظر الدعوى وتناولتها النيابة كما تناولها الدفاع بالمناقشة .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢ ص ٣)

٣٤٨٠ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من جميع عناصر الدعوى ومن بينها أقوال المجنى عليه والشهود فى التحقيقات ولو جاءت مخالفة لما قرره بالجلسة وأن تعول فى الادانة على هذه الأقوال وتتخذها دليلا على المتهم متى اطمأنت إلى صدقها .

(١٩٥١/١/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٧ ص ٥٢٥)

٣٤٨١ - ما دام ما استند اليه الحكم من أقوال المجنى عليه ثابتا

فى محضر الجلسة فلا غبار على المحكمة فى ذلك ولو كانت هذه الأقوال مخالفة لما قرره المجنى عليه فى موطن آخر من التحقيقات الأولية .

(١١/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٩ ص ٣٥٠)

٣٤٨٣ - لمحكمة الموضوع أن تقول على أقوال الشاهد أمامها بالجلسة وإن كان قد قرر ما يخالفها فى التحقيقات . كما لها أن تأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض وترتب على ذلك النتيجة التى تؤدى إليها حسبما تظمن إليه من تقديرها لهذه الأقوال .

(٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١١٥ ص ٣١١ ،

٢٧/٣/١٩٥١ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦)

٣٤٨٣ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد بالمحضر وإن لم يحضر بالجلسة ما دام المتهم لم يطلب حضوره .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٦ ص ١٩٥)

٣٤٨٤ - إذا حضر شاهد واحد أمام المحكمة وتغلف الباقيون وشهد هذا الشاهد بأن الضاربين للمجنى عليه كثيرون فأثبتت المحكمة فى حكمها أنها تأخذ بما قرره هذا الشاهد فى التحقيقات من أن المتهم هو الذى طعن المجنى عليه بسكين فهذا من حقها .

(٩/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٩ ص ٢٣)

تجزئة الشهادة

٣٤٨٥ - لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال ، اذ مرجع الأمر فى هذا الشأن الى اقتناعها وحدها .

(٦/٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٢٦ ، ١١/١/

١٩٨٢ س ٣٣ ق ١٧٠ ص ٨٣٠)

٣٤٨٦ - من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسنطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، كما لها أن تقول فى عقيدتها على ما جاء بحريات انشطة باعتبارها

معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ بما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه .

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ س ٥٧ ق)

٣٤٨٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شهود آخرين ، وأن تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسبه اليهم معا ما دام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم .

(١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ١٢/٨/

١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠١)

٣٤٨٨ - من المقرر أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسكه أو تغير فحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته ، وأنه يجب أن يكون واضحا من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها ، إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف الى أنها لم تفتن الى ما يعيب شهادة الشاهد مما يصم استدلالها بالفساد .

(١٩٧٤/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٥ ص ٧٦٥ ،

١٩٦٤/٦/٢٢ س ١٥ ق ٩٩ ص ٤٩٩)

٣٤٨٩ - من حق المحكمة تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن اليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها .

(١٩٩٣/٤/١٤ ط ٣٥٣١ س ٦١)

٣٤٩٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦ ،

١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣)

٣٤٩١ - من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن ذلك حده أن لا تمسح تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٤ ص ٤٦٩)

٣٤٩٢ - أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود إلا أن ذلك حده أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بدواتهم لا باعتبار عامه ننصرف إلى كل المتهمين وتصديق في حقهم جميعا .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٨ ص ٥٧٢)

٣٤٩٣ - أنه وإن كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد مما تظمن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن يلتزم ببيان عنه ما ارتأه ، إلا أنها منى تعرضت إلى بيان المبررات التي دعتها إلى تجزئة أشهاده فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متحاذلة متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٨ ص ٥٧٢)

٣٤٩٤ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تظمن إليه وتطرح ما لا ترتاح إليه .

(١٩٥٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٤ ص ٧٧٥)

٣٤٩٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ، ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى .

(١٩٥٣/١٢/١٤ أحكام النقض س ٥ ق ٥٢ ص ١٥٤ ،

١٩٥٤/٤/١٢ ق ١٦٩ ص ٥٠١)

٣٤٩٦ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر

من عناصر الدعوى ، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال شاهد وتهمل ما عداه ، وهى ليست ملزمة أن تتعقب الدفاع فى كل شبهة يثيرها واستنتاج يستنتجه فترد عليه .

(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨ ص ٦٦ ،
١٩٥٢/٤/٢٩ ق ٣٢٦ ص ٨٧٤)

٣٤٩٧ - لمحكمة الموضوع أن تستند فى قضائها الى أقوال شاهد على أساس أنها صحيحة وصادقة فى رأيها بالنسبة الى واقعة معينة أو متهم معين وغير صحيحة بالنسبة الى واقعة أخرى أو متهم آخر ما دام تقدير قوة الدليل فى الاثبات من سلطتها وحدها ، وما دام يصح فى العقل أن يكون الدليل المستمد من أقوال الناس صادقا من جهة وغير صادق فى جهة أو جهات أخرى من الجهات التى تناولها .

(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٦ ص ٥٧١ ،
١٩٥١/٤/٩ ق ٣٤٢ ص ٩٢٦)

٣٤٩٨ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تعول على بعض أقوال الشاهد متى رأت أنها صحيحة وصادقة وتعرض عن باقى أقواله ان رأت أنها غير صحيحة ، وهى اذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها أنها وقعت فى تناقض ما دام تقدير الدليل فى الاثبات من سلطتها وحدها .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٩١ ص ٥٠٥)

٣٤٩٩ - للمحكمة أن تعول على ما تطمئن اليه من قول المشاهد وتطرح ما لا تطمئن اليه من قول آخر له سواء فى ذلك ما يدلى به أمامها بالجلسة أو ما يقرره فى التحقيقات الأولية المطروحة أمامها .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢ ص ٣)

٣٥٠٠ - تعويل المحكمة على ما تأخذ به من شهادة شاهد واطراحها ما لم تأخذ به معناه أنها لم تر فيما أطرحته ما يصح الركون اليه .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٣ ص ١٨٦)

٣٥٠١ - انه وان كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد

وتعتمد عليها وتطرح البعض الآخر ولا تعتبره ولو كان منصبا على وقائع الدعوى ومتعلقاتها ، الا أنه يجب أن يدل الحكم الذي وقعت فيه تجزئه شهادة الشاهد الواحد - ولو دلالة ضمنية - على أن المحكمة قصدت هذه التجزئة لأن سكوت المحكمة عن ذلك ينصرف الى أنها لم تفتن لما يعيب شهادة الشاهد ، فأخذت بها على علاتها ، وهذا يوقع التناقض في منطق الحكم ويعيبه .

(١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٦ ص ١٧٦)

تقدير الشهادة على سبيل الاستدلال

٣٥٠٢ - من حق المحكمة أن تعتمد في قضائها بالادانة على أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين اذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .

(١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٣ ص ٢١٥)

٣٥٠٣ - أجاز القانون سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا انس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه . ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه كشاهد في الدعوى بحجة أن سؤاله بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ما دام أن الطاعن لا يمارى في قدرة المجنى عليه على التمييز وتحمل الشهادة ، اذ أن عدم حلفه اليمين لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها أنها شهادة .

(١٩٨٥/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٤ ص ٢٦٤)

٣٥٠٤ - لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم للشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا انس فيها الصدق فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، فانه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى

صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٣٥٠٥ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تأخذ بأقوال لشاهد ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها واطمأنت الى قدرته على التمييز .

(١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٣ ص ١٠٤٤)

٣٥٠٦ - من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالادانة الى أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين اذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١)

٣٥٠٧ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن لها أن تأخذ بشهادة شاهد سئل على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين متى اطمأنت اليها . اذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتنع به المحكمة وتطمئن الى صحته .

(١٩٧٩/٢/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٠ ص ٢٠٣)

٣٥٠٨ - القانون لم يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . فاذا كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذي اخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وانما اقتصر على القول بعدم امكان الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه ، فذلك منه يكون مجادلة غير مقبولة في تقدير الأدلة .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٤ ص ٧٥٢)

الشهادة المنقولة عن آخر

٣٥٠٩ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره

التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادته فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد - على فرض حصوله - طالما أنه استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه ، وكان لا مانع فى القانون من أن ناخذ المحكمة بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت اليها ورات أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع فى الدعوى .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤٥٧ ، ١٩٧٨/٣/٦ ق ٤٣ ص ٢٣٥ ، ١٩٧٣/٦/١٠ س ٢٤ ق ١٥١ ص ٧٢٩ ، ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩٥٠ ص ٨٣٩ ، ١٩٥٣/١٢/٢٢ س ٥ ق ٦٤ ص ١٨٧)

٣٥١٠ - من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٣٥١١ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .

(١٩٦٤/٦/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٩٢ ص ٤٦٨ ، ١٩٨٣/٣/٩ س ٢٤ ق ٦٧ ص ٣٢٥)

٣٥١٢ - ليس فى القانون ما يمنع من الأخذ برواية منقولة متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، الا انه مع ذلك يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد .

(١٩٦٣/٣/١٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٨ ص ١٨٣)

٣٥١٣ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادة منقولة عن شاهد أنكر صحتها وصدورها عنه ، اذ المرجع فى تقدير قيمة

الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها .

(١٩٥٧/٤/٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٦ ص ٣٩١)

٣٥١٣ مكرر - لا يصح للمحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله .

(١٩٣٦/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٤

ص ٥٥٠)

تسبب اخذ المحكمة بالشهادة أو طرحها

٣٥١٤ - لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن اليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلزم ببيان علة ما ارتأته ، الا أنها متى تعرضت الى بيان المبررات التي دعنها الى تجزئة الشهادة ، فيجب أن لا يقع تناقض بينها ومن الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .

(١٩٧٧/١٠/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧١ ص ٨٢٥)

٣٥١٥ - ان اطمئنان المحكمة الى أقوال شهود الاثبات يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، اذ أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليهما مهما وجه انيها من مطاعن مرجعه الى قاضي الموضوع .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٣٥١٦ - من المقرر انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، الا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٨ ص ٣٦٥)

٣٥١٧ - ما دامت المحكمة لم تعتمد على أقوال الشهود فيكفي

لاطراح هذه الأقوال أن تقول عن هؤلاء الشهود انهم أقارب وأصهار المجنى عليه وان أقوالهم سماعية لا يصح التعويل عليها .

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٦ ص ٩٧٠)

٣٥١٨ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن تذكر سبب أخذها بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب اطراحها للشهادة من لا تنق به اذ الأمر في ذلك انما يرجع الى ما تطمئن اليه .

(٢/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٠ ص ٨٩٣)

٣٥١٩ - لمحكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به أمامها في الجلسة بغير أن تكون مطالبة ببيان سبب لذلك اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل الذي تأخذ به .

(٥/٤/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٥ ص ٤٥٧ ،

٢١/٦/١٩٥٤ ق ٢٥٦ ص ٧٩٠)

٣٥٢٠ - لكي يكون التناقض في شهادة الشهود مبطلا لها يجب أن يكون قد وقع بين أجزاء تلك الشهادة تعارض وتضارب يجعلها متهاوية متساقطة بحيث لا يبقى منها باق يمكن اعتباره قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها ، اما أن يكون للمشاهد قولان أحدها بالتحقيق والآخر أمام المحكمة فتأخذ المحكمة بأحد القولين فلا تناقض في ذلك ولا اعراض غايه لما لمحكمة الموضوع من الحرية في تقدير أقوال الشاهد ، ما ورد منها بالتحقيق وما جاء على لسانه والأخذ بما تطمئن اليه .

(١٦/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج١ ٤ ق ١٣

ص ١٥)

٣٥٢١ - متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذم الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(٨/٦/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٧ ص ٧٣٨)

٣٥٢٢ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحه لها ، الا أنها متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ماذا كان من شأن ذلك الاسباب ان تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها .

(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

مادة ٣٠٣

يصدر الحكم فى الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية . ويجب اثباته فى محضر الجلسة ، ويوقع عليه رئيس المحكمة والكاتب .

وللمحكمة ان تأمر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مغادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره فى الجلسة التى يؤجل لها الحكم ، ولو كان ذلك باصدار أمر بحبسه اذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطى .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : عدلت الفقرة الاولى ونص فيها على ان الحكم يجب اصداره فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية ويجب اثبات الحكم فى محضر الجلسة ، وحذفت باقى عبارة الفقرة التى توجب صدور الحكم فى الجلسة التى سمعت فيها المرافعة أو الجلسة التى تليها . فان من المقرر ان هذا ليس اجراء جوهريا وان مخالفته لا يترتب عليها بطلان الحكم لأن القاضى قد لا يستطيع اصدار حكمه فى نفس الجلسة أو فى الجلسة التالية أى بعد اسبوع اذا كانت الدعوى تحتاج الى أبحاث قانونية أو كانت معاضرها طويلة وتحتاج الى مراجعة بدقة تستغرق مدة أطول ولا يمكن تحديد هذه المدة مطلقا مقدما . وقد جرى العمل على تأجيل النطق بالحكم الى عدة أسابيع فى كثير فى القضايا رغم وجود نص مماثل فى قانون تحقيق الجنايات الملغى ولم تنكر محكمة النقض على المحاكم هذا الحق فلا فائدة اذن من النص على تحديد مدة لاصدار الحكم اذا كان لا يمكن العمل بهذا النص ولا يترتب على مخالفته بطلان .

الأحكام

٣٥٢٣ - علانية النطق بالحكم قاعدة جوهريّة تجب مراعاتها الا ما استثنى بنص صريح تحقيقا للغاية التى توخاها الشارع وهى تدعيم الثقة

فى القضاء والاطمئنان اليه ، فاذا ثبت من محضر الجلسة والحكم أنه قد صدر فى جلسة سرية فان الحكم يكون معيبا بالبطلان الذى يستوجب نقضه .
(١٩٦٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٥١ ص ١٩٥)

٣٥٢٤ - انه وان كان من المستحسن أن يتلو القاضى أسباب الحكم عند تلاوه نصه الا أن عدم تلاوة الاسباب لا يجعل الحكم باطلا ولا يكون وجها مقبولا لنقضه .
(١٩١٥/١/٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٥٣)

٣٥٢٥ - لم ينص فى القانون على بطلان حكم اذا لم تتل المحكمة أسبابه بالجلسة .
(١٩٠٩/٣/١٣ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٩٥)

مادة ٣٠٤

اذا كانت الواقعة غير ثابتة او كان القانون لا يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويفرج عنه ان كان محبوسا من اجل هذه الواقعة وحدها .

اما اذا كانت الواقعة ثابتة وتكون فعلا معاقبا عليه ، تقضى المحكمة بالعقوبة المقررة فى القانون .

- تنال الفقرة الاولى صدر المادة ١٤٧ من القانون السابق .

الأحكام

٣٥٢٦ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن تتشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وخلا حكمها من عيوب التسبيب اذ مرجع الأمر فى ذلك الى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الأدلة .

(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧ ص ٤٥)

٣٥٢٧ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة

اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(١٩٧٥/٣/٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٩ ص ٢٢٠ ، ٢٢/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١١٠ ص ٥٣١ ، ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٣٥٣٨ - لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى ببراءة متنى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او عدم كفاية أدلة النبوت ، وان ملاك الأمر يرجع الى وجدان القاضي وما يطمئن اليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبإدله الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند اليها في ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها .

(١٩٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠١ ص ٤٩٦ ، ١٩٨٢/٥/٤ ق ١١١ ص ٥٤٣ ، ١٩٩٣/١/٢٠ ط ٦١٢٩ س ٥٩ ق)

٣٥٣٩ - من المقرر أنه وان كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمها من عيوب التسبيب .

(١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٠ ص ١٥٩)

٣٥٣٠ - انه وان كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة ولها في سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الاثبات وتقديرها الذي تطمئن اليه ، الا أن ذلك كله مشروط بأن تكون الأسباب التي أفصحت عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها من غير تعسف في الاستنتاج ولا تتنافر مع حكم العقل والمنطق .

(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦ ص ٣٩)

٣٥٣١ - من المقرر أن على محكمة الموضوع أن تورد في حكمها بالبراءة ما يدل على انها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على نحو يفصح

عن انها فطنت اليها ووازنت بينها .

(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥ ص ٤٠)

٣٥٣٢ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدله الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدله الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠ ، ٢٠/٢/١٩٧٢ ق ٤٧ ص ١٩٣ ، ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ٩٩ ص ٥١٤)

٣٥٣٣ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن نقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدله الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدله الثبوت التي قام الاتهام عليها ، وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصرا في بيانه بما ينبىء بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة ويوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٣٥٣٤ - المقرر انه لا يقدح في سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون احدى دعاماته معيبة ، وبفرض صحة ما تدعيه الطاعنة من خطأ الحكم في تاريخ الواقعة فان هذا العيب غير منتج ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى وحدها لحمله .

(١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٣٥٣٥ - لا يقدح في سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون احدى دعاماته معيبة ، فانه يفرض صحة ما تنعاه الطاعنة عليه من خطئه في تصور شهادة المجنى عليه وتعارض تصوييره لتلك الشهادة مع التقرير الفني ، فلن هذا العيب غير منتج ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة فلم يوجه اليها أى عيب وتكفى وحدها لحمله .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٥ ص ١٣١٣)

٣٥٣٦ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام ما دام
 قد اشتمل على أن المحكمة قد فطنت إليه .
 (١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧ ص ١٥٠)

٣٥٣٧ - لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض
 أدلة الاتهام إذ أنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل
 من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك
 في صحة عناصر الإثبات ، ولأن اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها
 أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى ادانة المطعون ضده .

(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢ ،
 ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ق ١٢١ ص ٦٢٤)

٣٥٣٨ - لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها
 مؤدية إليه من براءة أو ادانة بغير معقب عليها في ذلك ما دام هذا الاستخلاص
 سائغا ، وليست المحكمة ملزمة في حالة البراءة أن ترد على كل دليل من
 أدلة الاتهام ، وفي اغفال التحدث عن بعض هذه الأدلة ما يفيد أنها أطرحتها .
 (١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٧١ ص ٥٠٧)

٣٥٣٩ - من المقرر أنه لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة
 المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح
 لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه
 ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٢ ص ٤٣٣ ،
 ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

٣٥٤٠ - من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الادانة أن يكون
 مشروعاً إذ لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، إلا
 أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ، ذلك بأنه من المبادئ
 الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن
 يحكم بادانته بحكم نهائي وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في
 اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من
 عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضيق النفوس

البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة معا ادانة برى .

(١٢٨ ص ٢٤٠ ق ١٨ أحكام النقض ١٩٦٧/١/٣١)

٣٥٤١ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه من تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(١٨٨٦ ص ١٧٥ ق ١٩ أحكام النقض ١٩٦٨/١٠/٢٨)

٣٥٤٢ - يكفي للحكم بالبراءة لعدم الثبوت وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية أن تبدي المحكمة عدم اطمئنانها الى أدلة الإثبات المطروحة ما دامت قد محصتها .

(٢٨٢ ص ١٢٦ ق ٥ أحكام النقض ١٩٥٤/٣/٤)

٣٥٤٣ - اذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة بالتشكك وقضت في موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف وطبقا لأي تكييف يسبغ عليها فلا تكون ثمة جدوى للمدعى بالحق المدني فيما يشترط بشأن وصف الواقعة .

(٧٢٤ ص ١٣٧ ق ١٦ أحكام النقض ١٩٦٥/١٠/١٩)

٣٥٤٤ - لا يلزم قانونا في الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة اكتفاء ببيان أسانيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .

(٦٢٤ ص ١٢١ ق ١٦ أحكام النقض ١٩٦٥/٦/٢٨)

٣٥٤٥ - لم تشترط المادة ٣١٠ اجراءات جنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة ، فلم تجدر فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم .

(١٠٠٤ ص ٢٧٤ ق ٧ أحكام النقض ١٩٥٦/١٠/٨)

٣٥٤٦ - يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون مشتملا على الأسباب التي تفيد عدم اقتناع المحكمة الاستثنائية بأدلة الثبوت التي أخذت بها محكمة أول درجة .

(١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ٩٩ ص ٣١٠)

٣٥٤٧ - من المقرر أن المحكمة الاستثنائية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت اليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب والا كان حكمها بالإلغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه .

(١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠ ، ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ق ١٢٠ ص ٦٥٨)

٣٥٤٨ - لا تلزم المحكمة الاستثنائية عند الغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة بأن تناقش أسباب هذا الحكم ، ما دام حكمها بالادانة مبنيا على أسباب تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٦٢/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٨ ص ٦٨١)

٣٥٤٩ - متى كان الحكم الاستثنائي قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت الجريمة قبل المتهم وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها ، فهذا يكفي للرد على أدلة البراءة التي أوردها الحكم الابتدائي .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣ ص ٥٧)

٣٥٥٠ - تطبيق العقوبة من خصائص قاضي الموضوع .

(١٩٨٤/١/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣ ص ٦٩)

مادة ٣٠٥

إذا تبين للمحكمة الجزئية ان الواقعة جنائية او انها جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر على غير الافراد تحكم بعلم اختصاصها وتحيلها الى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في

١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣
- الفقرة الأولى تقابل صدر الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون السابق .
- مادة ٣٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الجريمة المحالة اليها من اختصاص محكمة الجنايات ، تحكم بعدم اختصاصها .
- وإذا كان الفعل جنحة من الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحيلها الى محكمة الجنايات .
- أما إذا كان الفعل جنائية وكانت الدعوى قد تم تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة سلطة التحقيق ورات أن الأدلة كافية ، تحيلها الى غرفة الاتهام ، وتكلف النيابة العامة بارسال الأوراق فوراً الى الجهة المحالة اليها ، وإن لم يكن قد تم تحقيقها تحيلها الى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها .
- وإذا رأت أن الأدلة غير كافية ، تصدر أمراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، وتكون الأوامر التي تصدرها المحكمة الجزئية بالاحالة الى غرفة الاتهام أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، قابلة للطعن طبقاً للمواد ١١٦ وما بعدها ، كما لو كانت صادرة من قاضي التحقيق .
- مادة ٣٠٥ مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
- « تستبدل عبارة النيابة العامة بعبارة قاضي التحقيق في المادة ٣٠٥ فقرة ثالثة » .

مادة ٣٠٦

- ألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١١/٦/١٩٧٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٧٢ .
- وكانت المادة ٣٠٦ تنص قبل الغائها على أنه :
- إذا رأت المحكمة أن الفعل جنائية ، وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها اليها طبقاً للمادة ١٥٨ ، فلها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر أمراً بنظرها وتحكم فيها .
- وللنائب العام الطعن في القرار الصادر بنظر الجنائية في هذه الحالة بطريق الاستئناف ، ويفصل فيه على وجه الاستعجال . ولا تنظر الدعوى إلا بعد فوات ميعاد الاستئناف أو بعد الفصل فيه .
- ويتبع في الفصل في الجنايات التي تنظر أمام المحكمة الجزئية ، سواء أحيلت اليها بقرار من سلطة التحقيق أم قررت هي نظرها ، الاجراءات المقررة في مواد الجنب .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا متابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٠٧

لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكاليف بالحضور ، كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .

- لا ما قبل لها في القانون السابق .

الأحكام

٣٥٥١ - من أول واجبات المحكمة أن تتحقق من أن المتهم المائل أمامها هو من أقامت سلطة الاتهام الدعوى الجنائية ضده ، وأنه ليس يسبوغ أن تقيم قضاءها على مجرد الشك في شخصيته ما دام هناك من الوسائل التي لم تطرقها ما قد يؤدي الى بلوغ غاية الأمر في حقيقة شخصيته ، واذ كانت المحكمة قد رفضت وسيلة التحقيق التي نادت بها النيابة العامة - الطاعنة - فصادرت - بما ذهبت اليه - اجراء قد يتغير به وجه الرأي في قضائها ، فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة .

(١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧٢ ص ٧٨٣)

٣٥٥٢ - الاصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقا للمادة ٣٠٧ اجراءات جنائية ، اذا كان المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت ضده اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه فان اجراءات المحاكمة التي تمت تكون باطلة ويبطل معها الحكم الذي بني عليها ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه واعادة المحاكمة .

ز ١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٠ ص ٧٦٢ ،
١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ق ٨٢ ص ٤١٦)

٣٥٥٣ - الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكاليف بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧ اجراءات جنائية . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات أن السيد رئيس نيابة أسيوط أصدر بتاريخ ١٩٦٩/٢/٩ أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل بالنسبة للأسلحة والذخيرة المضبوطة اثر الحادث تأسيسا على ما استبان من التحقيق من أن

مكان ضبطها لا يخضع لسيطرة أحد معين من المتهمين الأمر الذي لا يمكن معه اسناد احرارها الى أحد منهم ، فان الحكم المطعون فيه اذا غفل عن ذلك الأمر الصادر من النيابة العامة والذي له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يبلغ قانونا ودان المحكوم عليه بجريمة احرار تلك الأسلحة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة احرار السلاح والذخيرة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة منه في شأنها .

(١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٠ ص ٣٧١)

٣٥٥٤ - لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت في أمر الاحالة أو طلب التكييف بالحضور ولا يجوز للمحكمة أن تغير في الاتهام بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه .

(١٩٨٧/١١/١٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٧٧ ص ٩٧٣)

٣٥٥٥ - من المقرر أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكييف بالحضور ، وأن محكمة ثانى درجة انما تتصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .

(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤)

٣٥٥٦ - ليس للمحكمة أن تحدث تغييرا في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة .

(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤)

٣٥٥٧ - انه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه الا أن التغيير المحظور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة فإن للمحكمة أن تردّها الى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الاحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث .

(١٩٧٣/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦٥ ص ١٣٠١)

(١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ق ١٨٨ ص ٧٧٠)

٣٥٥٨ - لن كان للنيابة العامة بوصفها سلطة اتهام أن تطلب من المحكمة اضافة تهمة جديدة مما يبنى عليها تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع اعلانه به اذا كان غائبا وان يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من احدى درجتى التقاضى .

(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤ ،
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٩ ص ١٠٣١)

٣٥٥٩ - من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكاليف بالحضور . واذا كان ذلك وكانت التهمة الموجهة الى المتهم فى طلب التكاليف بالحضور وجرت المحاكمة على أساسها هى أنه أدار محلا بغير ترخيص ولم تقل النيابة ان المتهم مارس العمل بدون شهادة صحية - وهى الواقعة التى تضمنتها الأوراق - ولم ترفع الدعوى عن ذلك ، والوافعتان منفصلتان ومستقلتان عن بعضهما ، ولا يحق للمحكمة الاستئنافية أن توجه اليه هذه التهمة أمامها ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتبرئة المطعون ضده من التهمة الموجهة اليه اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤ ص ٩٩ ،
١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٤ ص ١٧)

٣٥٦٠ - اذا كانت المحكمة قد انتهت الى عدم وقوع الجريمين الواردنين فى أمر الاحالة من الطاعن ودانته بجريمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر وهى الشروع فى ابتزاز مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه ، فان هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد مجرد تعديل فى التهمة مما تمكن المحكمة اجراءه بعد لفت نظر الدفاع اليه ، بل هو فى حقيقته قضاء بالادانة فى واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى المطروحة وتستقل عنها فى عناصرها وأركانها ، وقد جرى النشاط الاجرامى فيها فى تاريخ تال على حصولها . وقد سيقمت الواقعة المكونة لهذا النشاط كدليل على ارتكاب الطاعن للجريمتين اللتين أقيمت عنهما الدعوى الجنائية ، ولم تكن واردة فى أمر الاحالة وليست متصلة بما ورد فيه اتصالا لا يقبل التجزئة أو الاقتسام ،

ومن ثم فانه ما كان يجوز للمحكمة بعد أن خلصت الى ما انتهت اليه أن تتعرض الى الواقعة الجديدة فتتخذ منها أساسا لادانة الطاعن بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ، بل غاية ما كانت تملكه المحكمة في شأنها ان أرادت أن تعمل حقها في التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ اجراءات جنائية .

(١٩٦٨/٦/١٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٥ ص ٧١٧)

٣٥٦١ - ان اضافة المحكمة الاستثنائية واقعة لم تكن واردة في الاتهام ذلك لا جدوى من التمسك به أمام محكمة النقض ما دامت المحكمة لم تشدد العقوبة على المتهم بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي .

(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٠ ص ٨٢٧)

٣٥٦٢ - اغفال المحكمة التعرض لتهمة عند قضائها بالبراءة في تهمة أخرى يعد قصورا .

(١٩٨٦/٦/١ الطعن رقم ٥٢١٣ لسنة ٥٤)

٣٥٦٣ - اذا كان الطاعن ينعى على الحكم أن المحكمة قد أثبتت به أنه قد أحدث أيضا الاصابة الرضية بالقتيل مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل الا من أجل الاصابة الناتجة عن العيار الناري ولم يبين مدى اتصال كل اصابة بحدوث الوفاة وكانت المحكمة ولو أنها اضافت في صدد تصوير الواقع أنه أحدث الاصابة الرضية أيضا قد أوردت أن كلا من الاصابتين حيوية ومعاصرة وأن كلا منهما وان كان كافيا بمفرده لاحداث القتل الا أن الوفاة كانت نتيجة الاصابتين ، الأمر الذي يجعل الطاعن مسئولا عن القتل كفاعل أصلي بقطع النظر عن الاصابة الأخرى ، فانه لا تكون للمتهم جدوى من هذا الذي ينعاه على الحكم .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٨ ص ١٧٣)

٣٥٦٤ - ان رفع الدعوى بجناية الشروع في القتل العمد المقترن بجناية الشروع في السرقة يتضمن حتما رفعها بجناية الشروع في السرقة ، فاذا لم تثبت جناية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها

المتهم بجناية الشروع فى السرقة .

(١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ ص ٤٤٠)

٣٥٦٥ - اذا كان الثابت بالحكم أن النياية قدمت المتهم لمحاكمته عن جريمة اعتدائه بالضرب على شخص معين ، وان المحكمة عند نظرها الدعوى أثبتت أن المتهم اعتدى على شخص سمته هو غير المجنى عليه الحقيقى وأدانتته على هذا الاعتبار فان المحكمة تعتبر فى هذه الحالة قد فصلت فى واقعة لم تكن معروضة عليها ويكون حكمها واجبا نقضه .

(١٩٣٧/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦١ ص ٥٦)

٣٥٦٦ - ان المحكمة لا تملك استبدال تهمة بأخرى ، فاذا اتهمت النياية شخصا بأنه زور أيضا وادعى صدوره من شخص معين فأغفلت المحكمة هذه التهمة وعاقبت المتهم على تهمة تزوير أخرى لم ترفع بها الدعوى ، فقضاؤها على هذه الصورة باطل لاخلاله بحق الدفاع ، وللمتهم أن يتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

(١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٤ ص ٤٢٥)

٣٥٦٧ - اذا جاز للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة مع ابقاء الوقائع على حالها فليس لها أن تعدل التهمة باضافة وقائع جديدة لم يسبق اسنادها الى المتهم ، حتى ولو لفتت الدفاع الى هذا التعديل ، لأن فى ذلك على كل حال حرمانا للمتهم من درجة من درجات التقاضى .

(١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٧ ص ٥١١)

٣٥٦٨ - لا تملك المحكمة الاستثنائية أن تغير من تلقاء نفسها صفة المدعى عليه فى الدعوى لأن هذا التغير يعتبر منها تجاوزا لحدود الدعوى المطروحة لديها . فاذا اتهم شخص بجريمة وطلب مدع مدنى تعويضا من هذا الشخص بسبب ارتكابه لها ، وحكم على هذا المتهم ابتدائيا بالعقوبة وبالتعويض على هذا الاعتبار ، ثم استمر المدعى المدنى مصمما على دعواه لدى الاستئناف ، والمحكمة الاستثنائية برأت المتهم من التهمة وقررت أن

ابنه هو المرتكب لها ، ومع ذلك حكمت عليه هو بالتعويض بصفته وليا مسئولا عن الحق المدني ، وكان هذا من المحكمة الاستئنافية تجاوزا لحدود الدعوى المطروحة عليها مبطلا لحكمها ، وكان المتعين عليها مع تبرئة المتهم من التهمة لعدم مقارفته اياها رفض الدعوى المدنية قبله شخصا وحفظ الحق للمدعى المدني فى تقاضى التعويض لدى المحكمة المدنية ما دام الجانى طفلا عمره اقل من سبع سنوات ممن لا ترفع عليهم الدعوى العمومية . ولا يتسع لمثل صورة هذه القضية نص المادة ٧٢ تحقيق جنايات التى تجيز الحكم بالتعويضات على المتهم المحكوم ببراءته من التهمة اذ المتهم فى هذه القضية برىء لعدم ثبوت التهمة عليه والتعويض كان مطلوبا منه شخصا بسبب اقترافه هذه الجريمة التى برىء منها ، وقد حكم به من ثانى درجة عليه بصفة مغايرة لصفته الاولى فى الخصومة .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٧

ص ٤٦٣)

٣٥٦٩ - ليس للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة المرفوعة لها على وجه يخرج الواقعة التى هى محل الاتهام من أن تكون غير معاقب عليها قانونا الى أن تكون معاقبا عليها . فمثلا اذا كانت التهمة المرفوعة هى مجرد عرض سمن صناعى للبيع على اعتبار أنه سمن طبيعى فهى لا تملك تغيير وصف هذه التهمة فتجعلها بيعا فعلا ، فان هى فعلت فانها تكون قد تجاوزت حدود سلطتها ، اذ التهمة على الوصف الجديد هى تهمة أخرى ينبغى أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانونى ويدافع فيها المتهم عن نفسه أمام الدرجتين .

(١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٣

ص ٣٨٦)

٣٥٧٠ - ليس للمحكمة أن تنظر فى وقائع لم تسند الى المتهم مهما ظهر لها ثبوت تلك الوقائع فى الجلسة طالما أن الدعوى لم ترفع عن تلك الوقائع بطريقة قانونية .

(١٩٢٧/٦/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٤٧)

٣٥٧١ - اذا قضت محكمة الموضوع ببراءة المتهم بناء على أن الوقائع المسندة اليه لا تتكون منها الجريمة المرفوع بشأنها الدعوى فليس

للنيابة أن تستند الى وقائع أخرى أمام محكمة النقض والابرام لاثبات جريمة ، حتى ولو كانت هذه الوقائع ثابتة من نفس التحقيق الذي حصل في الدعوى .

(١٩١٣/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٠)

٣٥٧٣ - من الأسباب الجوهرية الموجبة للنقض محاكمة المتهم على جريمة وتوقيع العقوبة عليه لأجل جريمة غيرها لم يطلب للمحاكمة لأجلها ولا تسنى له الدفاع فيها .

(١٨٩٨/١/١٥ الحقوق س ١٣ ق ٥٨ ص ١٧٤)

مادة ٣٠٨

للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور .

ولها أيضا اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في امر الاحالة أو في طلب التكليف بالحضور .

وعلى المحكمة أن تنبه المتهم الى هذا التغير وأن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل اذا طلب ذلك .

- راجع المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تصبنت الفقرة الثالثة من هذه المادة في مشروع الحكومة - مبدأ جديدا وهو أن المحكمة لها أن تغير وصف التهمة بشرط ألا يحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة بوصفها المرفوع به الدعوى وليس في قانون تحقيق الجبايات الملغى نص بهذا المعنى ، ورأت اللجنة أن لا مبرر لهذا المبدأ لأنه يقتضى بالفقرة الأولى يجوز للمحكمة تشديد التهمة المسندة الى المتهم والشرط الوحيد هو ألا توجه للمتهم افعالا لم يشملها التحقيق .

الأحكام

٣٥٧٣ - المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح على الواقعة التي رفعت بها الدعوى ، غير مقيدة ، ذلك بالوصف الذي أسبغ على هذه الواقعة

ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه .

(١٩٨٧/٦/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٣٥ ص ٧٥٦)

٣٥٧٣ مكرر - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل ان واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

٣٥٧٤ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة المسندة الى المتهم وأن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها على جميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا .

(١٩٧٨/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٥ ص ٥١٦ ،
١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

٣٥٧٤ مكرر - الأصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى الصحيح الذى ترى انطباقه على الواقعة .

(١٩٨٣/٣/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥ ، ٣/١٦/١٩٩٣ ط ١١٧٥٤ س ٦١ ق)

٣٥٧٥ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل ان من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة هو ايضا عن وجهة نظرها فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى انه الوصف القانونى السليم ما دام لا يتعدى تصرفها فى ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف الى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم

الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه اليه .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٣٥٧٥ مكرر - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، وأن ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .

(١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٩ ص ٢٤٤)

٣٥٧٦ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك ، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف اليها المحكمة شيئا .

(١٩٧٧/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٨ ص ٦٠٤)

٣٥٧٦ مكرر - المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ ج .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٣ ص ٤٦١)

٣٥٧٧ - من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها وأن تنظر فيها على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي

تجريه فى الجلسة ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة فى ذلك بالقانون الذى تطلب النيابة العامة عقاب المتهم طبقا لأحكامه .

(١٢/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٢ ص ٤٣٠)

٣٥٧٨ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة للفعل المسند الى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تتبين من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت فى أمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .

(٢٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣ ، ٦/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣٢ ص ١١٧ ، ١٧/٦/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢١)

٣٥٧٩ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة فى الدعوى ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا .

(٨/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

٣٥٨٠ - لمحكمة الموضوع أن ترد الواقعة بعلم تمحيصها الى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم دون أن تتقيد بالوصف الذى أسبغته النيابة على الفعل المسند للمتهم .

(٢٧/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٠٦ ص ٤٧٩)

٣٥٨١ - محكمة الموضوع ملزمة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وصولا الى انزال حكم القانون صحيحا عليها دون أن تتقيد بالوصف القانونى الذى أسبغته النيابة العامة على الفعل

المسند الى المتهم .

(١٩٨٢/٢/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣١ ص ١٥٥)

٣٥٨٢ - انه وان كانت المحكمة بحسب الأصل لا تتقيد بوصف النيابة العامة للواقعة الا أن شرط ذلك ، على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم اضافة عناصر جديدة .

(١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ ص ٢٠)

٣٥٨٣ - المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير .

(١٩٦٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨١ ص ٩٧٧)

٣٥٨٤ - المحكمة هي صاحبة الراى الاخير فى تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، فلا تتقيد بالوصف الذى ترفع به الدعوى .

(١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠١ ص ١٠٢٥)

٣٥٨٥ - من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبغ عليها ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩ ص ١٠٣)

٣٥٨٦ - المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة ، ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح فى القانون .

(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٣ ص ٨٣٥)

٣٥٨٧ - ان رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة الى واقعة

معينة توجب على قاضى الموضوع تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون أن يكون مقيدا بالوصف الذى وصفت به .
ولا بنصوص القانون التى طلب اليه توقيع العقوبة على أساس انطباقها .

(١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠١ ص ٥٣٥)

٣٥٨٨ - للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانونى الصحيح ، ونيس عليها أن تلفت الدفاع الى ذلك ما دامت لم تخرج فى الوصف الذى أعطته للجريمة عن الوقائع التى عرضت عليها أو تناولها الدفاع .

(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٣ ص ٩٢٩)

٣٥٨٩ - لما كانت الواقعة المسادية المبينة بأمر الاحالة مطروحة بالجلسة وهى بذاتها الواقعة التى دارت عليها المرافعة ، ولم تجر المحكمة تعديلا فى وصف التهمة فان ما تثيره المطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

(١٩٨٢/٢/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٥ ص ١٨١)

٣٥٩٠ - لما كان الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائى الصادر بادانته على أساس التعديل الذى أجرته محكمة اول درجة فى التهمة من تبديد الى نصب كان على علم بهذا التعديل وكان استئناف الحكم الابتدائى منصبا على هذا التعديل الوارد به ، فلا وجه للمقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

(١٩٧٧/١١/٢٨ س ٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٨)

٣٥٩١ - اذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة الابتدائية وصف التهمة التى رفعت بها الدعوى على المتهم وترافع المتهم على مقتضى التعديل وأقرته المحكمة بأن فصلت فى الدعوى على أساسه فان الوصف الاول يعتبر انه قد استبعد ولا وجود له وتبنى المحاكمة الاستئنافية على الوصف الجديد الذى صدر على أساسه الحكم المستأنف .

(١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٢٥)

(ص ٢٧٧)

٣٥٩٢ - ما دامت النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة في مواجهة المتهم وتراجع هو أمام درجتى التقاضى على أساس الوصف الجديد فلا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الاستئنافية أنها أخذته بمقتضى الوصف الجديد .

(١٥/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣ ص ٢٠٦)

٣٥٩٣ - لما كان الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبدى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١١/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥ ،
٢٨/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٨)

٣٥٩٤ - رد الحكم تاريخ الحادث الى الوقت الذى اطمأن هو الى وقوع الاختلاس خلاله هو مجرد تصحيح لبيان التهمة وليس تغييراً في كيانها المادى بما يستوجب نظر الدفاع اليه ليتراجع على أساسه بل يصح اجراؤه من المحكمة عند الفراغ من سماع الدعوى .

(٢/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١ ص ٥)

٣٥٩٥ - اذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنتها أمر الاحالة وكانت مطروحة على بساط البحث ، فان ذلك لا يعتبر فى حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانوناً لفت نظر الدفاع اليه فى الجلسة ليتراجع على أساسه ، بل يصح اجراؤه بعد الفراغ من سماع الدعوى .

(٣١/١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٤ ص ٩٥)

٣٥٩٦ - اذا كانت الدعوى الجنائية التى نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجنى عليه عمداً فأدانتها المحكمة لا فى الجناية المذكورة بل فى جنحة القتل خطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تختلف فى وصفها وفى أركانها عن جناية القتل العمد التى أحيل بها ، فان المحكمة تكون قد أخطأت وأخلت بحقوق الدفاع ، ذلك أنه اذا كانت

المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر توافر أركان جناية القتل العمد فانه كان لزاما عليها اما أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل من أجلها ، واما أن توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عنها وأن تبين له الجريمة التي رأت اسنادها اليه ليتمكن من ابداء دفاعه فيها ما دامت الأعمال التي ارتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التي نسبت اليه. وشملت التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى ، وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ اجراءات جنائية ، اذ أن الشارح عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد الى الافتئات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة اسنادها اليه كلما كان تنبيه الدفاع الى ذلك لازما قانونا .

(١٢/١٢/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤٣٤ ص ١٤٧٠)

٣٥٩٧ - العبرة في التهمة هي بما ترفع به الدعوى ولا يغير من هذا قول يرد في مرافعة النيابة أثناء المحاكمة ، واذن فعلى المتهم أن يدافع عن نفسه على أساس ذلك وألا يقتصر على دليل دون آخر استنادا الى مسلك النيابة في الجلسة .

(١٧/٣/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٢ ص ٣٢٣)

٣٥٩٨ - تغيير المحكمة للتهمة من الشروع في الاضرار عمدا بأموال الجهة التي يعمل بها المتهم الى التسبب بخطئه في احاق ضرر جسيم بأموالها ، هو تعديل في التهمة نفسها باسناد عنصر جديد اليها هو اهمال المتهم ، وهو ما يوجب لفت نظر الدفاع اليه .

(١٩٨٣/١٠/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥٦ ص ٧٩٤)

٣٥٩٩ - من حق محكمة الموضوع تعديل وصف التهمة دون أن تتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى .

(١٩٨٧/٣/١٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ٦٤ ص ٤١٢)

٣٦٠٠ - التعديل في مواد القانون دون تعديل في وصف التهمة أو في الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون حاجة الى لفت نظر الدفاع .

(١٩٨٥/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٤ ص ١٧٠)

٣٦٠١ - التغيير في التهمة المحظور على المحكمة هو الذي يقع على الأفعال المؤسسة عليها لا الى التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها المام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية ارتكاب الجريمة ، فللمحكمة ردها الى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة التي كانت مطروحة على بساط البحث .

(١٩٨٧/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢١١ ص ١١٥٦)

٣٦٠٢ - تعديل وصف التهمة من فاعل أصلي في تزوير الى شريك فيه يقتضى تنبيه المتهم الى هذا التعديل .

(١٩٨٥/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٠٤ ص ٥٩٠)

٣٦٠٣ - تغيير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى الى موت الى قتل خطأ هو تعديل في التهمة نفسها يوجب لفت نظر الدفاع اليه ، لأن هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال الى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(١٩٨٧/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠١ ص ١١٠٠)

٣٦٠٤ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ، هو تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها وهو غير جائز الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم الدعوى مع لفت نظر الدفاع ، ومخالفة ذلك يعد اخلافا بحق الدفاع .

(١٩٩٣/١/٩ ط ٧٠٥٠ س ٦١ ق)

٣٦٠٥ - تغيير المحكمة وصف التهمة من نصب الى خيانة أمانة تعديل في التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت عليها الدعوى وبنيانها القانوني يقتضى تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا

طلب ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ اجراءات ومخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع .

(١٩٩٣/٣/٧ ط ٢٢١٩٠ س ٥٩ ق)

٣٦٠٦ - اضافة عنصر مشدد جديد للجريمة دون تنبيه الدفاع .
فيه اخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٧/٣/٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ٦٣ ص ٤٠٨)

٣٦٠٧ - تغيير المحكمه فى التهمة من ضرب أفضى الى الموت الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى الوصف تملك اجراؤه عملاً بالمادة ٣٠٨ اجراءات بل هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هى واقعة القتل خطأ ، وهو ما يوجب لفت نظر الدفاع الى هذا التعديل والا كان الحكم مشوباً بالبطلان .

(١٩٨٢/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٦ ص ١٠٥٧)

٣٦٠٨ - لمحكمة الاستئناف الحق فى تغيير وصف التهمة بشرط أنها لا تغير الواقعة المحكوم فيها ابتدائياً .

(١٩٠٥/٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ١٤)

٣٦٠٩ - ليس لقاضى الاستئناف أن يصف الفعل المقدم له بغير ما وصفه به القاضى الابتدائى الا بشرط أن لا يمس هذا التغيير بحقوق الدفاع ، وحينئذ يتعين نقض الحكم الاستئنافى القاضى بالعقوبة بناء على وصف جديد للفعل بعينه اذا كان لا يؤخذ من محضر الجلسة أو الحكم أن المتهم أخطر بهذا التغيير بحيث يتمكن من الدفاع عن نفسه .

(١٩٠٥/١٢/٣٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢٧)

٣٦١٠ - وصف النيابة للتهمة لا يكسب المتهم حقاً الا اذا أقرته محكمة الموضوع التى ترجع اليها النيابة فى عملها .

(جنایات بنى سويف ١٩٢٧/١/١٨ المجموعة الرسمية س ٢٨

ق ٣٥)

صور عملية

٣٦١١ - اعتبار المحكمة للطاعن محرزا للمخدر مجردا عن أى من قصود الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى لا يقتضى تنبيه الدفاع ، لاقتصار استبعاده لظرف مشدد للعقوبة .

(١٩٨٢/٥/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧)

٣٦١٢ - لما كان التغير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من جناية جرح نشأت عنه عاهة مستديمة الى جناية شروع فى قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد انما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه يتضمن اضافة عناصر جديدة الى الواقعة هى قصد القتل مع سبق الاصرار والترصد والتي قد يثير الطاعنون جدلا فى شأنها كالمجادلة فى توافر نية القتل وتوافر نية سبق الاصرار والترصد مما يقتضى من المحكمة تنبيه الدفاع اليه عملا بالمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه .

(١٩٧٦/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٨ ص ٧٠١)

٣٦١٣ - ان محكمة الموضوع اذ أغفلت النظر فيما حوته صحيفة الحالة الجنائية التى كانت تحت نظرها من سوابق تخرج بها الدعوى عن نطاق اختصاصها وقضت فيها على أساس أنها جنحة دون أن تمحصها وتسبغ عليها الوصف القانونى الصحيح فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق انقانون .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٤ ص ٤٦٠)

٣٦١٤ - تغيير المحكمة فى التهمة من شروع فى قتل عمد الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة هى تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هى نية القتل بل تجاوز ذلك اسناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الاحالة وهى الواقعة المكونة للمعاهة المستديمة والتي قد يثير الطاعن جدلا فى شأنها .

(١٩٧١/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩٤ ص ٨٠٨)

٣٦١٥ - اذا لم يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى ، فإن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى .

(١٩٨٣/٣/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٣٦١٦ - متى استبعدت المحكمة اصابة العاهة لعدم حصولها من المتهم فلا يصح لها أن تسند اليه احداث اصابات أخرى بالمجنى عليه وأخذه بالقدر المتيقن فى حقه ، ذلك لأن القدر المتيقن الذى يصح العقاب عليه فى مثل هذه الحالة هو الذى يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(١٩٧١/٤/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٧ ص ٣٥٦)

٣٦١٧ - متى كانت الجريمة التى رفعت بها الدعوى على المتهم وجرت المحاكمة على أساسها هى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا عقوبات والخاصة باستغلال النفوذ وهى تختلف فى أركانها وعناصرها القانونية عن جريمة الرشوة القائمة على الاتجار بالوظيفة التى دانتها المحكمة بها بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات فإن التغير الذى أجرته المحكمة فى التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغير فى وصف الأفعال المسندة الى المتهم وإنما هو فى حقيقته تعديل فى التهمة ذاتها يتضمن استنادا عنصر جديد الى الواقعة التى وردت فى أمر الاحالة ، وهو تغير لا تملك المحكمة اجراءه الا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، ويشترط تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد اذا طلب ذلك ، والا تكون قد أخلت بحق الدفاع بما يبطل حكمها ويوجب نقضه .

(١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٨ ص ٨٠٧)

٣٦١٨ - ان تغير المحكمة التهمة من شروع فى قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد الى شروع فى سرقة ليلا مع حمل سلاح ليس مجرد تغير فى وصف الأفعال المنسوبة الى الطاعنين فى أمر الاحالة ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، لأنه يتضمن اسناد واقعة جديدة للطاعنين لم تكن موجودة فى

• أمر الاحالة

(١٢٣٢ / ١٢ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٥ ص ١٢٣٢)

٣٦١٩ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها ببراءة المتهم على ما قاله من أن الواقعة المنسوبة اليه ان صحت فانها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، وانها لا تملك تعديل الوصف والا لفوتت على المتهم درجة من درجات التقاضى ، فان ما قالته ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه ما دامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هى بذاتها التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فانه كان متعيناً عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانونى الصحيح الذى ينطبق عليها •

(١٩٥٣ / ١٠ / ٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢١ ص ٢٩)

٣٦٢٠ - انه وان كان من حق المحكمة أن تغير وصف التهمة دون أن تلفت الدفاع فتعتبر المتهم شريكاً مع أنه مقدم اليها على أنه فاعل أصلى • الا أن ذلك مشروط بالألا يكون السند فى التغيير وقائع أخرى غير التى بنى عليها الوصف الأول والتى دافع المتهم على أساسها ، فاذا كان تعديل المحكمة للوصف قد حصل بناء على وقائع جديدة غير التى أعلن بها المتهم فان المحكمة تكون قد خالفت القانون •

(١٩٣٩ / ٦ / ٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٥

ص ٥٧٤)

٣٦٢١ - لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع ما دام هذا التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة الى المتهم وليس ثمة اسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك الواردة فى أمر الاحالة •

(١٩٥١ / ٦ / ٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٧ ص ١١٩٧)

٣٦٢٢ - اذا عدلت محكمة الجنايات وصف التهمة وجب عليها لفت نظر المتهم للتعديل لكى يتمكن من الدفاع عن نفسه • واذا ترتب على التعديل أن تصبح التهمة الجديدة جنحة ، فليس من الضرورى حضور محام عن المتهم بل يكفى فى ذلك أن يلفت نظره الى التعديل ويدافع عن

نفسه .

(١٩٢٦/١/٤ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٧٧)

٣٦٢٣ - اذا كان ما انتهت اليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يعد كونه زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنها أمر الاحالة وكما كانت معروضة على بساط البحث فذلك لا يعد تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم ومن ثم فلا اخلال بحق الدفاع .

(١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٩ ص ١٠٦٧)

٣٦٢٤ - لمحكمة الجنايات أن تغير في الحكم وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة بغير لفت نظر المتهم بشرط ألا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الموجهة اليه في أمر الاحالة .

(١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٣ ص ٦٣٧)

٣٦٢٥ - اذا كان ما أجرته المحكمة من تعديل في وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التي استعملت في النصب ، فإن هذا لا يعتبر تغييرا في الوصف مما يقتضى لفت الدفاع .

(١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩)

(ص ٢٧)

٣٦٢٦ - للمحكمة بصفة عامة أن تعديل التهمة في الحكم بدون أن تكون ملزمة بلفت الدفاع كلما كان التعديل ليس من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه ، فلها أن تنزل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى الى أية جريمة دونها في العقاب ، اذا كان أساس ذلك استبعاد بعض الأفعال التي تقلل من جسامة الجريمة الواردة في الوصف الأصلي .

(١٩٣٨/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٧)

(ص ٢٨٤)

٣٦٢٧ - لا اخلال بحق الدفاع اذا كانت المحكمة الاستئنافية لم تنسب للمتهم واقعة جديدة غير التي حوكم من أجلها أمام محكمة الدرجة

الأولى ، بل غيرت في الوصف القانوني لتلك الواقعة بعد أن طلبت النيابة هذا التغيير وبعد أن ترفع الدفاع على أساس الوصف الجديد .

(١٦/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠ ص ١٠)

٣٦٢٨ - لا يعد اخلافا بحق الدفاع أن تطلب النيابة تعديل وصف التهمة بالجلسة واعتبار المتهمين فاعلين أصليين بعد أن أحيلوا لمحكمة الجنايات على اعتبارهم شركاء في التهمة عينها ما دام هذا التعديل لم يسوى مركز المتهم ولم ينسب اليه أموراً لم يشملها التحقيق ولم يعارض المتهم ولا وكيله فيها .

(١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٤ ص ٢٦٥ ، ٢٧/١١/١٩٣٣ ج ٣ ق ١٦٤ ص ١٢٤ ، ٢٨/١٠/١٩٣٥ ق ٣٩٢ ص ٤٩٤)

٣٦٢٩ - للمحكمة بموجب المادة ١٧٣ تحقيق جنایات أن تطبق على الواقعة المادة التي تراها منطبقة ولو لم تكن مذكورة بورقة التكليف بالحضور ما دام أنها لم تسند الى المتهم تهمة جديدة .

(١٩/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٧ ص ٤٩)

٣٦٣٠ - اذا كان الثابت من سياق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل الا واقعة واحدة هي التي حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول درجة ، وأن ما ورد بوصف التهمة من تاريخ الواقعة ليس الا خطأ إماماديا في بيان رقم السنة ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية اصلاح الخطأ المادى في تاريخ الواقعة الذى ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوى على هذا الأساس عملاً بالمادة ٣٠٨/٢ اجراءات جنائية ، أما وقد تنكبت المحكمة هذا الطريق وقضت بالبراءة لمخض وقوع هذا الخطأ المادى اليبحث فان حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(١٧/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٤ ص ١٣٠٤)

٣٦٣١ - تصحيح الحكم لبيان تاريخ التهمة لا يعد تعديلاً لها يستوجب لفت نظر الدفاع اليه .

(٢٢/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٧ ص ٧٠٢)

٣٦٣٢ - لمحكمة الجنايات أن تصلح أى خطأ مادي وقع فى عبارة الاتهام لم يكن من شأنه خدع الدفاع أو الاضرار به ، وهى تملك ذلك بدون تلفت الدفاع .

(١٩٣٠/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨ ص ٨)

٣٦٣٣ - لمحكمة الموضوع ألا تقتيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف السليم الذى ترى انطباقه على واقعة الدعوى ، الا اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنياتها والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التى أقيمت بها الدعوى ، فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تلتزم فى هذا الصدد بمراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم الى التغيير فى التهمة ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

(١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٥ ص ٣٩٧)

٣٦٣٤ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تعديل التهمة بإضافه الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المرافعة فى الجلسة ، وكانت لم تذكر فى أمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا أو بطريق التضمنين أو باتخاذ اجراء ينم عنه فى مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه .

(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ ص ٣١٥ ،

١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٣٢ ، ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٠ ص ٧٥٣)

٣٦٣٥ - التغيير الذى تجريه المحكمة فى التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى الطاعن فى أمر الاحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ «اجراءات جنائية وانما هو تعديل فى أمر الاحالة هى واقعة القتل الخطأ ،

• مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت الدفاع الى ذلك التعديل .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧١ ص ٧٦٨ ،
١٩٧٢/١٢/١٧ ق ٣١٣ ص ١٣٩٣)

٣٦٣٦ - التزام المحكمة الاستثنائية في تمحيص الواقعة واسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد مشروط بعدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده ، ومراعاة الضمانات بالمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية من وجوب تنبيه المتهم الى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ، وعدم تنبيه المتهم الى تغيير وصف التهمة من تهمة نصب التي عاقبته عنها محكمة أول درجة الى تهمة سرقة فيه اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

(١٩٧٢/٥/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٩ ص ٧١١ ،
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠١ ص ٩٩٠)

٣٦٣٧ - تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار الى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة الى الطاعنين دون أن تنبههما الى ذلك فيه اخلال بحق الدفاع ، ولا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مفررة للجرائم المسندة الى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩١ ص ٩٦٦)

٣٦٣٨ - يجب على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع الى تغيير التهمة من جريمة النصب التي أقيمت بها الدعوى الجنائية الى جريمة الشروع فيه متى كانت الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى ، وهي الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر بطريق الاحتيال وهو خمسة قروش مختلفا عن واقعة الشروع في الحصول على مبلغ العشرة جنيهات بطريق الاحتيال .

(١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ ص ٢٠)

٣٦٣٩ - على المحكمة عند اعمال المادة ٣٠٧ اجراءات مراعاة ما تقضى به المادة ٣٠٨ من ضرورة تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك منعا من الافتئات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم

حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا امام سلطة القضاء في التهمة من بعد أن يكون قد أحيط بها علما وصار على بينة من أمره منها دون أن يفاجأ بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجريه المحكمة من تعديل . والأصل المتقدم من كليات القانون المبنية على تحديد نطاق اتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعين بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة ، وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويفسر أنه سلطة التحقيق لا تقضى في مسئولية المتهم فلا يتصور أن تستبد بالتكليف النهائي للجريمة ، بل إن هذا التكليف مؤقت بطبيعته ، وإن قضاء الحكم بما يتوافر لديه من العلانية وشفوية المرافعة وسواهما من الضمانات التي لا تتوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كلمته هي العليا في شأن الواقعة وتكييفها سواء ما استنده من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بعناصرها المكونة لها أو ما يكشف عنه التحقيق الذي تجريه بجلسة المحاكمة .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ ص ٥١٢)

٣٦٤٠ - للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند الى المتهم ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور ، على أن تنبه المتهم الى هذا التغير وتمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد ان طلب ذلك .

(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٥ ص ١١٤٤)

٣٦٤١ - أنه وإن كان لا يجوز للمحكمة الاستثنائية في مواد الجنح أن تنظر في أفعال جديدة إلا أنه يصح لها في حالة ما إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العمومية ولو عن العقوبة فقط ، أن تعدل الوصف القانوني الوارد بالحكم المستأنف لتجعله منطبقا على وقائع الدعوى بشرط أن لا يتجاوز في ذلك حدود اختصاصها .

(١٩٢١/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٢)

٣٦٤٢ - إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغير التهمة ذاتها بتحديد كيان الواقعة المادية التي أقيمت عليها الدعوى وبيانها

القانون نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى وتكون قد شملها التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي في التزوير الى شريك فيه ، فان هذا التغير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه .

(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢١ ص ١٠٨٠)

٣٦٤٣ - اقيمت الدعوى العمومية على انطاعن بتهمة قتل عمد والشروع في قتل عمد والشروع في سرقة مع حمل سلاح فحكمت عليه محكمة الجنايات للشروع في السرقة مع حمل السلاح ولاشتراكه في القتل الذي كان نتيجة محتملة للسرقة . وقد حكمت محكمة النقض والابرام أن التعديل الذي أدخلته محكمة الجنايات على التهمة بدون تنبيه المتهم اليه يعد اخلافا بحق الدفاع مؤديا الى نقض الحكم .

(١٩٢٠/١١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٦٤)

٣٦٤٤ - لا يخول القانون المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت نظر الدفاع عنه الى ذلك .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣٦٤٥ - لا يلتزم الدفاع بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣٦٤٦ - تعديل المحكمة التهمة من جريمة هتك عرض بالقوة الى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه فيه اخلافا بحق الدفاع .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣٦٤٧ - اذا كانت محكمة الموضوع لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطا مما يتعين معه أن يكون النقض مع الاحالة .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣٦٤٨ - لما كانت المحكمة لم تنبه الطاعن الى ما أجرته من تغيير وصف التهمة التي دانت به من سرقة الى خيانة أمانة فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع ، وذلك بأن جريمة خيانة الأمانة تستلزم - فضلا عن توافر ركن الاختلاس - أن يكون تسليم المال بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، وهو عنصر جديد لم يرد في الوصف الذي رفعت به الدعوى ، ومن حق الطاعن ان يحاط به علما حتى يبدى دفاعه قبل أن تدينه المحكمة به .

(١٩٦٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٨ ص ٧٠٥)

٣٦٤٩ - اذا كان المتهم قد أحيل الى محكمة الجنايات لأنه ارتكب جريمة عامة وجنحة ضرب ضد مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت الاكتفاء بنظر جريمة العاهة وفصلت جنحة الضرب عنها ، ثم دارت المرافعة حول تهمة الجناية ، وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها الى أن هذه التهمة شائعة بين المتهم - الطاعن - وآخرين ثم أخذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة ضرب أحدث بالمجنى عليه اصابات تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما ، فان قضاء المحكمة على هذا النحو يعد قضاء في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها ويعتبر بالتالى فصلا في واقعة جديدة ولم تلفت المحكمة نظر المتهم الى ذلك .

(١٩٦٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٦ ص ٨٥٧)

٣٦٥٠ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه ينطوى على اخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(١٩٥٧/١/٢٢ أحكام النقض س ٨ ق ١٦ ص ٥٧)

٣٦٥١ - اذا كانت الاصابة الوحيدة التي أحيل الطاعن من أجلها الى محكمة الجنايات هي أنه أحدث بالمجنى عليه اصابة بالبطن سببت وفاته ، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه الاصابة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن ولكنها أسندت اليه احداث احدى الاصابات الأخرى التي وجدت بالمجنى عليه باعتبارها القدر المتيقن في حقه وعاقبته بالمادة ٢٤٢ عقوبات ، فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصلح

العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه ، وكان يتعين على المحكمة لكي تصح معاقبته على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن تنبهه الى ذلك تطبيقا للمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية .

(١٢/١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٨٥ ص ٢٥٦)

٣٦٥٢ - اذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما شرعا في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار بان أطلق عليه عيارا ناريا ، وأطلق عليه الآخر عيارا داريا ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وانتهت الى تبرئه المتهم الآخر وادانة الطاعن في كلا العيارين دون أن تلفت نظر الطاعن ليدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بها دون أن يشملها أمر الاحالة وهي اطلاق العيار الذي اصاب المجنى عليه فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري يستوجب ابطال الحكم .

(١٥/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠)

٣٦٥٣ ل اذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه وضع عمدا نارا في زراعه القصب فأضافت المحكمة الى هذه التهمة وبدون أن تلفت نظر الدفاع واقعة جديدة هي أنه أحدث عمدا حال وضعه النار في هذا القصب ضررا بغيره وهم الدائنون الحاجزون ومن ثم أدانته بها فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .

(١٤/٦/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٣ ص ١٢١٤)

٣٦٥٤ - ان تغيير وصف التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة في أمر الاحالة هي الواقعة المكونة للعاهة ، واذا كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت الدفاع عنه الى ذلك فان هذا التغيير يكون اخلاا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٢٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦ ص ٩٠)

٣٦٥٥ - اذا عدلت محكمة الدرجة الثانية وصف التهمة من سرقة الى تبديد ووافقها الدفاع والنيابة وحصلت المرافعة على هذا الاعتبار ثم قضت بتأييد الحكم الابتدائي على اعتبار وصفها القديم وهو السرقة فان الحكم يكون باطلا ، لان المحكمة تكون قد حرمت المتهم من الدفاع في التهمة بوصفها الأول وحملته على قصر دفاعه في التهمة بعد تعديلها ، وفي ذلك حرمان له من درجه من درجات القضاء وكان واجبا عليها أن تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه في التهمة بوصفها على اعتبار أن كليهما محتمل في نظرها .

(١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٠

ص ٢٦٨)

٣٦٥٦ - اذا أحيل متهم الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في قتل ، وعند المرافعة وجهت المحكمة اليه التهمة باعتبارها جناية احداث عاهة مستديمة تقع تحت متناول المادة ٢٠٤ عقوبات ، وقبل الدفاع عنه المرافعة فيها على هذا الوصف ودافع فيها كذلك ، ثم حكمت المحكمة في القضية باعتبار أن التهمة شروع في قتل بدون أن تنبه الدفاع الى هذا التغيير ليستكمل دفاعه فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق الدفاع ما دامت لم توجه التهمة اليه باعتبارها احداث عاهة مستديمة على سبيل الحيرة ولأن الجناية التي اعتبرتها أخيرا في حكمها وعاقبته فعلا من أجلها بثلاث سنين أشغال شاقة هي أشد من عقوبة جناية العاهة مستديمة .

(٦/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٦

ص ٣٢٢)

٣٦٥٧ - التعديل في مواد القانون دون تعديل وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون حاجة الى لفت نظر الدفاع .

(٢/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٥ ص ١٠٩٨)

٣٦٥٨ - لمحكمة الجنايات الحق في تعديل وصف التهمة الواردة في قرار الاحالة بإضافة ظرف مشدد اليها كالأصرار ما دام هذا الظرف يستنتج من الوقائع التي تناولها التحقيق .

(٢٧/٢/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣)

٣٦٥٩ - المحكمة لا تلزم تنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف اذا اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٧ ص ٧٥٢)

٣٦٦٠ - متى كان الوصف الذي أجرته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار اليه في مرافعته الشفوية وتناوله بالمناقشة والتفنيد في مذكرته فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٩ ص ١١١٥)

٣٦٦١ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه دان الطاعن عن ذات الواقعة التي أسست اليه غير أنه نزل بنسبة العاهة الى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعي فليس في ذلك ما يستوجب لفت نظر الدفاع .

(١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٩ ص ٩٤٥)

٣٦٦٢ - اذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمة عدلت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم من جناية اختلاس الى اخفاء أشياء متحصلة من هذه الجناية دون أن تنبيهه أو المدافع عنه الى هذا التعديل ، الا أنه لما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصاله بالأشياء المختلسة وعلمه باختلاسها فان التحويل الذي أجرته المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً لجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس لا يلزمها تنبيه المتهم أو المدافع عنه اليه ما دامت لم تضاف الى الفعل المادى المرفوعة به الدعوى أية عناصر جديدة .

(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٣٦٦٣ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى ضرب أفضى الى موت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه ، لا اخلال فيه بحق الدفاع ما دامت قد اقتضرت على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩١ ص ٤٨٠)

٣٦٦٤ - تعديل المحكمة وصف التهمة باستبعاد نية القتل دون اسناد وقائع مادية أو عناصر جديدة لا يستلزم تنبيه الدفاع .

(١٤/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٦ ص ٦٥٤)

٣٦٦٥ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل التهمة أو لفت نظر الدفاع .

(١٦/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٥ ص ٥٧٠)

٣٦٦٦ - إحالة المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة أنه شرع في قتل المجنى عليهما عمدا مع سبق الاصرار واستبعاد المحكمة ظرف الاصرار وأدائته بالشروع في قتل المجنى عليها الاولى عمدا واقتران هذه الجناية بجناية الشروع في قتل الآخر عمدا لا اخلال فيه بحق الدفاع .

(٢٩/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٣ ص ٨٦٨)

٣٦٦٧ - اذا أقامت النيابة العمومية الدعوى على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار وتبين للمحكمة عدم توفر هذا الظرف وعاقبته على القتل العمد فقط فلا يعتبر هذا تعديلا في وصف التهمة من شأنه اسناد أفعال للمتهم لم يشملها التحقيق يؤدي الى بطلان الحكم .

(٢/١١/١٩٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٢٥)

٣٦٦٨ - ان تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون استناد الى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى ، ثم استئناف النيابة العامة والمتهم حكمها ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن على أساس الجريمة التي كانت مرفوعة بها الدعوى أصلا ، لا خطأ فيه في القانون .

(١٤/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٦ ص ٨١٧)

٣٦٦٩ - متى كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بتهمة الشروع في القتل العمد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة جنحة ضرب فلا يكون عليها أن تلفت الدفاع الى ذلك .

(١٠/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٤ ص ٢٧٢)

٣٦٧٠ - إذا اتهم شخص بسرقة وبراءته المحكمة الجزئية من هذه التهمة يجوز للمحكمة الاستثنائية أن تحكم عليه لاختفائه أشياء مسروقة بشرط أن تبني حكمها على نفس الوقائع التي كانت موضوع النظر أمام محكمة أول درجة .

(١٩١٤/١٢/٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢)

٣٦٧١ - ليس للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة من سرقة الى اخفاء أشياء مسروقة لأن الوقائع المكونة للجريمة الأولى تختلف اختلافا جوهريا عن الوقائع المكونة للثانية .

(١٩١٤/١/٣١ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٥٨)

٣٦٧٢ - إذا كان المتهمان قد أحيلا الى المحكمة لمحاكمتها عن احراز اسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بحيازة سلاح معين ، فخصت المحكمة كل واحد منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع ، فلا اخلال في ذلك بحق المتهمين في الدفاع ما دام هذا التخصيص لم يضاف الى أيهما واقعة جديدة بل أنقص من الواقعة التي اتهم بها كل منهما .

(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٤ ص ٩٠٥)

٣٦٧٣ - إذا استظهرت المحكمة الاستثنائية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بالزمارة فذلك ليس فيه اضافة جديدة الى التهمة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهي قيادة الطاعن للسيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة .

(١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٣ ص ١٠٧٩)

٣٦٧٤ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقامت حكمها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به ودون لفت الدفاع ، ولكن المتهم كان قد ترفع أمام المحكمة الاستثنائية على هذا الأساس الجديد فلا يكون له أن ينعى على هذه المحكمة أنها عدلت التهمة دون لفت نظره .

(١٩٥٠/١٦/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٤٥ ص ١١٣)

٣٦٧٥ - تعديل محكمة الجنايات لوصف التهمة الواردة بقرار

قاضي الاحالة واصدارها حكما في الدعوى أثناء الجلسة نفسها لا يعتبر وجها من اوجه النقض اذا ثبت أن المتهم بعد اعلانه بهذا التعديل قد أظهر استعدادا للدفاع عن نفسه بدون أن يطلب التأجيل لجلسة أخرى .

(١٩٢٢/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩٧)

٣٦٧٦ - للمحكمة بل عليها أن تطبق القانون على الوجه الصحيح في وافعة الدعوى في الحكم الذي تصدره ، وهي في ذلك غير ملزمة بتنبيه الدفاع ما دامت لم تجر أي تغيير في الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، فاذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة لاشتراكه في سرقة ، فأدانت المحكمة في اخفاء أشياء مسروقة ، فلا تنريب عليها في ذلك متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الاخفاء .

(١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٤

ص ٦٦٥)

٣٦٧٧ - اذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم وهي تكون جناية القتل العمد تتضمن الواقعة التي ادين فيها وهي جناية الضرب المفضي الى الموت بناء على استبعاد أحد عناصرها وهو قصد القتل لا بناء على اضافة عنصر جديد اليها ، فليس للمتهم أن يتظلم من عدم لفته الى هذا التغيير ، اذ لا حاجة في هذه الصورة الى لفت الدفاع ، لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل اذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة كما ثبتت لدى المحكمة .

(١٩٤٨/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٤

ص ٥٠٤)

٣٦٧٨ - حكم بقبول الطعن بطريق النقض في حكم صادر من محكمة الجنايات قضى ببراءة شخص اتهم في جريمة قتل باعتباره فاعلا أصليا وقضى في الوقت نفسه بادانته باعتباره شريكا فيها دون أن يعلنه بهذا التعديل حتى يتمكن من أن يدفع عن نفسه هذه التهمة الجديدة .

(١٩٢١/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١٢)

٣٦٧٩ - اذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة باعتباره شريكا مع آخر معلوم في جريمة التزوير ورأت المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة

بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة ، وأن الذى ارتكبها مجهول فاعتبرت المتهم شريكا لهذا المجهول فليس فى هذا تعديل للتهمة يصح أن يشكو منه المتهم .
(١٩٤٨/١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٣ ص ٤٦١)

٣٦٨٠ - إذا غيرت المحكمة وصف التهمة عند صدور الحكم فجعلت المتهم شريكا للفاعل الأصلي بعد أن كانت تهمة أنه هو الفاعل الأصلي للجريمة ، فلا يكون هذا وجها من أوجه الطعن فى الحكم بطريق النقض .
(١٩٢٢/١٢/٢ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٢٥)

٣٦٨١ - إذا كانت المحكمة لم تجر أى تعديل فى الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بل كان الذى أجرته فى صدد مواد القانون فقط ، فهذا مما من سلطتها أن تجريه فى الحكم دون لفت الدفاع .
(١٩٤٧/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٩ ص ٣٤٨)

٣٦٨٢ - للمحكمة الاستثنائية أن تعدل فى المواد القانونية التى طبقتها محكمة أول درجة متى كانت المواد التى تحكم بها المحكمة الاستثنائية لا تغير نوع الجريمة المسندة الى المتهم .
(١٩٠١/٤/١٣ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٢٠)

٣٦٨٣ - إذا عدلت المحكمة الاستثنائية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبيل الاصابات الخطأ بعد أن كانت هذه التهمة هى احداث عاهة مستديمة عمدا فلا معنى لتظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذى هو فى مصلحته .
(١٩٣٣/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٥ ص ١٠٨)

٣٦٨٤ - للمحكمة أن تعتبر الفاعل الأصلي فى تهمة ما شريكا فيها بغير حاجة الى تنبيهه الى هذا التعديل ما دام لم يترتب عليه اضافة وقائع جديدة الى التهمة .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٢ ص ٢٢٣)

٣٦٨٥ - يجوز لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة من شروع فى قتل الى احداث عاهة مستديمة ولا حاجة الى لفت المتهم الى هذا التعديل متى كانت تهمة احداث العاهة ذكرت فى وصف التهمة الأصلية .

(١٩٣٠/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨ ص ٤)

٣٦٨٦ - اذا طلبت محكمة الموضوع من الدفاع ان يتناول الكلام عن امكان وقوع الأفعال موضوع المحاكمة تحت نص آخر من قانون العقوبات، فليس معنى ذلك أنها تستبعد الوصف الذى قدمت به القضية ، على أنها ليست ملزمة فى حكمها أن تناقش الوصف الذى طلبت الكلام فيه من باب الاحتياط أو من باب الحيرة .

(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٩

ص ٤٧٠)

٣٦٨٧ - لا يجوز لمحكمة الجنايات فى الحكم بالنعقوبة أن تغير وصف التهمة الواردة فى قرار الاحالة بدون لفت المتهم الى ذلك اذا كان هذا التغير مبنيا على وقائع لم يشملها التحقيق ولم تتناولها المرافعة .

(١٩١٧/٥/١٩ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٩٨)

٣٦٨٨ - استأنفت النيابة العامة حكم المحكمة الجزئية الذى قضى ببراءة المتهم من تهمة التعدى على موظف بالاهانة فحكمت المحكمة الاستئنافية بالنعقوبة لأنها عدت عمل المتهم سببا علنيا ، غير أن محكمة النقض والابرام قضت بنقض الحكم بناء على أنه ليس للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة فى حكمها لأن التحقيق والمرافعات لم يشملا البحث فى العلنية التى هى من الأركان الجوهرية لجريمة السب .

(١٩١٧/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٧)

٣٦٨٩ - اذا اقيمت الدعوى على شخص باعتبار انه فاعل أصلى للجريمة وحكم عليه على اعتبار أنه شريك فيها فلا يعد ذلك وجها للبطلان متى كان تغير المحكمة للصفة لم يجحف بشئ من حقوق الدفاع .

(١٩٠٣/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠١)

مادة ٣٠٩

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية او المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة ان الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف .

- يقابل صدر المادة الفرة الثالثة من المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجبايات .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : قررت هذه المادة ان كل حكم في موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في الدعوى المدنية الا اذا رأت المحكمة ان الفصل فيها يستلزم اجراء تحقيق خاص ، ولم تذكر المادة ما يجب اتباعه في هذه الحالة . فرأت اللجنة ان المحكمة في هذه الحالة تحيل الدعوى الى المحكمة المدنية كما رأت ان المدعى المدني لا يجب ان تضيق عليه المصاريف التي دفعا في هذه الحالة .

الأحكام

٣٦٩٠ - صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني ، لا تجوز معه احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة .

(٣٠/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٨ ص ٧٢٩)

٣٦٩١ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية يل تخطي عنها باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ اجراءات جنائية فان منعى الطاعن على هذا الحكم لعدم قضائه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية يكون مردودا بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى فمصلحته فيه منعدمة اذ ان الحكم لم يفصل في تلك الدعوى أصلا .

(٢١/٣/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ص ٣٤٨)

٣٦٩٢ - متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد أقيمت أصلا على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا أن تقضى برفضها ، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها الى المحكمة المدنية ، لأن شرط الاحالة كمفهوم المادة

٣٠٩ اجراءات جنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلا في اختصاص المحكمة الجنائية ، اى أن تكون ناشئة عن الجريمة ، وأن تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكميلي قد يؤدي الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية ، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعن من اقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولة على سبب آخر .

(١٩٧١/٤/٢٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٣ ص ٣٧٩)

٣٦٩٣ - محل التمسك بطلب احالة دعوى التعويض الى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٢٠٩ اجراءات جنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات اجراء تحقيق خاص ينبني عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، وهذا مناطه أن يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض منعقدا للمحاكم الجنائية .

(١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤)

٣٦٩٤ - الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبني عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٦ ص ١٦٩)

٣٦٩٥ - المحكمة الجنائية غير ملزمة باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة الا اذا قررت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تحديد التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها ، أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المفروضة عليها وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب اجراء تحقيق خاص أو احالة الدعوى الى المحكمة المدنية لاجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه ما دام سائغا مستندا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ٧٩٧)

٣٦٩٦ - لا تجوز احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية في حالة

القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة .

(١٩٨٠/٥/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٢ ص ٥٨٤)

٣٦٩٧ - حق المحكمة الجنائية فى الاحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز اصدار قرار باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيّد حرية القاضى المدنى .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٤ ص ٢٢٥)

٣٦٩٨ - اذا كانت المحكمة قدقضت فى الدعوى الجنائية واحالت الدعوى المدنية الى المحكمة التجارية وبنت قضاءها بالاخالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما ارتأته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الارتباط وهو وفقا لقانون المرافعات لا يحكم به الا اذا دفع به من له مصلحة فيه وكان أحد لم يدفع به فان الحكم يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه .

(١٩٥٥/٥/٣١ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٢ ص ١٠٦٢)

٣٦٩٩ - ان الحكم اذ قضى باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم تر معه المحكمة تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية فان هذه الاحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية .

(١٩٥٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٨ ص ٥٤١)

٣٧٠٠ - اذا كانت المحكمة الجنائية قدتخلت عن الدعوى المدنية للقضاء المدنى على أساس ان الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخلى يكون قد تم فى حدود ما رخص به القانون ، ولكن اذا كانت المحكمة قد قضت فى هذه الحالة بعدم الاختصاص فانها تكون قد أخطأت وكان يجب عليها أن تحكم باحالة الدعوى الى المحكمة المدنية ، ويتعين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تطبيقا

لنص المادة ٢/٤٣٢ اجراءات جنائية .

(١٩٥٣/٥/١٩ أحكام النقض س ٤ ق ٣١١ ص ٨٥٧)

٣٧٠١ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعلم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستندا في ذلك الى أن تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء المدني فان المحكمة في قضائها بذلك تكون قد استعملت حقا مقررا لها بالمادة ٣٠٩ اجراءات جنائية .

(١٩٥٣/١/٢٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٦٢ ص ٤٢٣)

٣٧٠٢ - تبرئة المتهم على أساس انتفاء التهريب يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .

(١٩٨١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٥ ص ١١٤٤)

٣٧٠٣ - المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها الى صاحبها .

(١٩٨٠/١/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٧ ص ٣٩)

٣٧٠٤ - للمحكمة الجنائية في مواد الجنب عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ تحقيق جنايات الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة الا بما يترأه لها عند تقريرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها الا بطريق التبعية للدعوى العمومية .

(١٩٥٠/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٧ ص ٣٩٠)

أسس الحكم في الدعوى المدنية

٣٧٠٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا
ما يتعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها
ما دام تقديرها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣ ،
١٩٦٨/١٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧)

٣٧٠٦ - متى كان ما أورده الحكم يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان
المسئولية اتصيرية من خطأ وضرر وعلاقه سببيه مما يستوجب الحكم على
مقارفه بالتعويض فلا تثريب على المحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي
قدرت على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الامر في ذلك متروك
لتقديرها .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ ،
١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ ، ١٩٦٧/٣/١٤ س ١٨ ق ٧٨
ص ٤١٥)

٣٧٠٧ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض
أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من
أجله .

(١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ ،
١٩٣٧/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٩ ص ٨٢)

٣٧٠٨ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى .
ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن
بذاته الاحاطة بأركان المسئولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه
بالتعويض .

(١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤)

٣٧٠٩ - تقدير توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين
الخطأ والضرر من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها
اثباتا ونفيا دون معقب ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى الى ما انتهى

• إليه .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٣٧١٠ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع
بغير معقب من محكمة النقض ما دام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه
أحقية طالب التعويض .

(١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

٣٧١١ - الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى
المدنية التي توافرت عناصرها .

(١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ٥٠ ص ٢٣٦)

٣٧١٢ - متى ثبت وقوع الخطأ أو التقصير فقد جق على من ارتكبه
ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب
عليها . وإذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة لا يتناسب بحال مع
ما قصد تقاديه بل كان بالبداهة أهم منه شأنًا وأجل خطراً وأكبر قيمة ،
فإن التعويض يكون واجباً إذا ما لحق الغير ضرر ، وذلك على أساس توافر
الخطأ في الموازنة وقت قيام حالة الضرورة بين الضررين لارتكاب أيهما .

(١٩٤١/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٣)

ص ٥٧٢)

٣٧١٣ - لا يصح الطعن على الحكم بمقولة أنه قضي بتعويض
للمدعى المدني - المبينة صفته في الحكم - من غير تبيان أي سبب له
ولا إيضاح من يستحقه من ورثة القتيل ، إذ المفهوم بالضرورة أن التعويض
إنما هو عن وفاة القتيل ، وأنه إنما قضي به للمدعى المدني وحده بصفته
المبينة بالحكم .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤ ص ٣)

تقدير التعويض

٣٧١٤ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها
حسبما تتبينه من عناصر الدعوى وظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان

عناصره أو علة تخفيضه .

(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٥ ص ٦٠٤ ،
١٩٥٤/٦/٢٨ ق ٢٦٦ ص ٨٢٦)

٣٧١٥ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان تحقيق ضرر مادي
بالمطعون ضده بوفاة المجنى عليه الذي كان يعوله على نحو مستمر دائم وأنه
فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة وكان لا يعرف مدى
أثر هذا النظر على محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به
يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤)

٣٧١٦ - انه وان كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة
محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تبينه من ظروف الدعوى
وانها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، الا أن هذا مشروط
بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة
سببية احاطة كاملة وان يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة
التي انتهى اليها .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣ ،
١٩٦٨/٢/١٦ س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣)

٣٧١٧ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها
حسبما تراه مناسبا وفق ما تبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون أن
تكون ملزمة ببيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره
القانونية .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٣٧١٨ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي
ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن
بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه
بالتعويض .

(١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤)

٣٧١٩ - لا تنفيذ المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهى بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٣٧٢٠ - لما كانت محكمة الموضوع قد أدخلت فى تقدير عناصر الضرر المادى المصروفات التى تكبدها المدعى فى فقد أخيه وهى ما لا يجوز القضاء به من المحكمة الجنائية باعتبارها لم تنشأ مباشرة عن الفعل الجنائى فان محكمة النقض تستبعد من التعويض المقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته فى تقديره على ذلك الأساس الحاطى .

(١٩٦٦/١/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٥ ص ٢٥)

٣٧٢١ - اذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به ، أما بيان مدى الضرر فانما يستوجبه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

(١٩٦٥/١٢/١٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٧ ص ٩٢٥)

٣٧٢٢ - يصح الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له عملاً بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وغيرهم لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر .

(١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١)

٣٧٢٣ - لا يجوز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائى يرتبه القانون على سبيل التعويض .

(١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١)

٣٧٢٤ - ان المكافأة الاستثنائية التى تمنحها الحكومة لأحد موظفيها

طبقا لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الاصابة التي لحقت به وأقعدته عن مواصلة العمل في خدمتها لا يحول دون المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، اذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائما وفقا لأحكام القانون المدني اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة ، الا أنه لا يصح للمضروب أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متحدان في الغاية وهي جبر الضرر جبرا متكافئا له ولا يجوز أن يزيد عليه .

(١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٦ ص ٦٦٤)

٣٧٢٥ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

(١٩٥٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٣٧٢٦ - لا يعيب الحكم أنه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة وراثته مناسبا عن التعويض اذ أن الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(١٩٥٦/٢/١٤ أحكام النقض س ٧ ق ٥٦ ص ١٧٨)

٣٧٢٧ - يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة الى بيان عناصر هذا الضرر ما دام تقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا .

(١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٦ ص ١٠٧٥)

٣٧٢٨ - للمتهم والمستول عن الحقوق المدنية أن يحتجوا بخطأ المضروب على وارثه في الشق من التعويض الخاص بحصته الميراثية في الحق الذي اكتسبه المجنى عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض .

(١٩٥٥/٤/٩ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٦ ص ٧٩٥)

٣٧٢٩ - اذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن أعمال سلطتها في تقدير التعويض بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بمقولة أنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة أو اصابة مع أن ذلك

الدليل الذي اشترطت وجوده ليس بلازم قانونا فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(١٨/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨ ص ٧٩)

٣٧٣٠ - متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق المدنية ظلت بعد تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها في مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين جنيتها الذي كانت قد طلبته مع زوجها ، فان المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية .

(٢٢/١٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٠٢ ص ٢٦٢)

٣٧٣١ - لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقا لأحكام القانون ، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكافؤ السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى ، وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير قاضي الموضوع من غير معقب .

(٢٢/١٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٠١ ص ٢٦٠)

٣٧٣٢ - ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحاث قد تسبب عنه ضرر أدبي للمجنى عليه ولو أنه لم يصب من العيار الناري فانها لا تكون قد أخطأت في قضائها له بالتعويض المدني لما تحدثه هذه الجريمة من ازعاج ورويع للمجنى عليه .

(٧/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٢ ص ٨٩٣)

٣٧٣٣ - اذا اثبتت المحكمة بالأدلة السائفة اعتداء المجنى عليهم اعتمادا على سلطة وظيفتهم - وهم من رجال البوليس - على المدعين بالضرب والسب والايذاء الذي أخل بشرفهم ، وكان ذلك بذاته متضمنا حصول الضرر لمن وقع عليه الاعتداء فلا يكون ثمة محل للنعي على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ، واذا كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه من عناصر الدعوى فانه لا يقبل النعي على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .

(٢٢/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠ ص ٩٧)

٣٧٣٤ - ان تقدير التعويض من شأن محكمة الموضوع بدون معقب عليها منه . فما دامت مسئولية المحكوم عليه بالتعويض ثابتة فلا يقبل منه أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار التعويض .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢١ ص ٨٦٢)

٣٧٣٥ - للمدعى بالحقوق المدنية في دعواه المدنية التابعة طلب تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، وهذا التعويض يجوز أن يشمل رد الشيء المسروق أو المختلس عينا أو دفع ثمنه .

(١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٦)

(ص ١٣٥)

٣٧٣٦ - تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو بالنقص إنما هو أمر موضوعي يدخل في سلطتها التقديرية مما لا تجوز مناقشته أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٣٧٣٧ - لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تقضى بالتعويضات المطلوبة من المتهمين المقضى ببراءتهم بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية دون النيابة ولو أنها لا تملك الحكم في مسئوليتهم الجنائية بسبب عدم استئناف النيابة العامة لحكم البراءة الصادر لمصلحتهم .

(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٧٦)

(ص ٣٤١)

٣٧٣٨ - المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ مدني باعتبار المدعى عليه مسئول عن فعل نفسه يختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ باعتبار المدعى عليه مسئولا عن فعل غيره ، ومقتضى هذا انه اذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الأخير ، خصوصا اذا كان الخصم يعارض في ذلك .

(١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥)

(ص ٢٨)

الخطأ المشترك

٣٧٣٩ - نشوء الضرر عن خطئين يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا عن الضرور، ومخالفة الحكم هذا النظر والزام المسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون انقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة الضرور بسبب خطئه الذي ساهم في احداث الضرر مخالف للقانون .

(١١/٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨)

٣٧٤٠ - اذا كان يشترط لوقوع المقاصة أن يكون الدينان متقابلين، بمعنى أن يكون المدين في كل من الدينين هو بنفسه وبذات صفته الدائن في الآخر ، وكان المدعى عليهما في دعوى التعويض المقامة من الطاعنين هما غير المدعية في دعوى التعويض المقامة ضدهما ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى الطاعنين استنادا الى أن كلا الطرفين قد أصابه ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(٢٢/٤/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧١ ص ٣٩٦)

٣٧٤١ - الأصل أن خطأ الضرور لا يرفع مسئولية المسئول انما يخففها ان كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ الضرور هو العامل الأول في احداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث تستغرق خطأ المسئول .

(٣/٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٣ ص ١١٠)

٣٧٤٢ - ان المادة ١٥١ مدنى وان نصت على الزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر المترتب على فعله ، الا أنه اذا كان الضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذى أصابه فان ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذى لحق الضرور ناشئا عن خطئين ، خطئه هو وخطأ غيره ، ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة لا يكون الغير ملزما الا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر

منقوصا منه ما يجب أن يتحملة الضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه .
(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤١ ص ٦٨٠)

٣٧٤٣ - الأصل أن كل فعل خاطيء نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر ، فالمسئولية واجبة ابتداء ، ولكنها قد تخف أو تتضاءل بنسبة خطأ المجنى عليه ، ومبلغ اشتراكه مع الجاني في احداث الضرر ، وذلك ما يعرف عنه علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك وقد تجب مسئولية المجنى عليه مسئولية الجاني متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ المجنى عليه كان خطأ فاحشا الى درجة يتلاشى بجانبها خطأ الجاني ، ولا يكاد يذكر ، كان يكون المجنى عليه تعمد الاضرار بنفسه فانتهز فرصة خطأ الجاني واتخذته وسيلة لتنفيذ ما تعمد من ايقاع الاضرار بنفسه ، وتلك هي الحالة الوحيدة التي يصح أن يرفض فيها طلب التعويض .

(١٩٣٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣ ص ٣٣)

٣٧٤٤ - الاشتراك في الخطأ يكون محل نظر في تقدير المسئولية المدنية فلا يسأل سائق السيارة وحده عن التعويض كله مع اعفاء شريكه في الخطأ من تحمل المسئولية معه ، بل مسئولية ذلك السائق انما تكون بمقدار ما وقع منه من خطأ .

(١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٩ ص ٢٥٧)

٣٧٤٥ - استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لكيدية اجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها يكفي في اثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي الى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .

(١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

٣٧٤٦ - كل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجة المدنية هو أن تقضى في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه ، أما المسائل الخارجة عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها ، فاذا قضى

حكم على متهم بالتزوير وبحبسه وبالزامه بتعويض للمجنى عليه وبالزامه أيضا بتسليم مستندات محررة لصالح المجنى عليه كانت قد سلمت لمتهم وببطلان الحجز المتوقع عليها تحت يد المتهم ، تعين نقض هذا الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشار اليها ومن جهة قضائه ببطلان الحجز المتوقع عليها مع بقاءه على حاله فيما عدا ذلك مما قضى به .

(١٩٣٣/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٩

ص ١٢٦)

٣٧٤٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد المضبوطات التي دين الطاعنان الأول والثاني باخفائها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التي وقعت على المدعية بالحقوق المدنية الى هذه الأخيرة عملا بالمادة ١٠٢ اجراءات جنائية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٦٣/١٠/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٢ ص ٦٧٠)

٣٧٤٨ - انه لما كان للمحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وكان رد الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات اذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بارجاع ذات ما يخصه اليه ، وهذا بداهة أولى من أن يعطى مبلغا من المال في مقابله ، فان المحكمة اذا ما ثبت لها تزوير عفى الرهن والتنازل وقضت بردهما وبطلانها ومحو تسجيلهما ، فقضاؤهما بذلك لا يعدو أن يكون ضربا من ضروب الرد كما هو معروف به في القانون .

(١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠١

ص ١٨٦)

٣٧٤٩ - تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب .

(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٣٧٥٠ - ان المعول عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادي والضرر الأدبي سيان في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وأنه اذا

كان الضرر الأدبي متعذر التقويم خلافا للضرر المادى فكلاهما خاضع فى التقدير لسلطان المحكمة .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١)

٣٧٥١ - اذا قضت المحكمة للمدعية بإلحاق المدنى بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهى شروع المتهم وآخرين فى سرقة منزلها وعن تعديهما عليه عند ضبطها المتهم متلبسا بجريمة فلا خطأ فى قضائها بالتعويض عن التعدى وان لم ترفع به الدعوى العمومية لأنه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٤

ص ٥٤٤)

٣٧٥٢ - تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد أى فى الحال .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١ ص ١)

٣٧٥٣ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققا ، فاذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار فى ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور فرصته بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤)

٣٧٥٤ - ان القانون يسوى بين الضرر الأدبى والضرر المادى فى ايجاب التعويض للمضرور وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدبى متى ثبت وقوعه كان لمحكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال ، وحق المورث فى تعويض الضرر والدعوى به هو من الحقوق المالية التى تعد جزءا من

التركة وتنتقل بوفاته الى ورثته ما دام أنه لم يأت بما يفيد نزوله عنه .
(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٤ ص ٣٠٨)

٣٧٥٥ - ان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى به بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينه من مختلف ظروف الدعوى ، فما دام الحكم قد أورد الاعتبارات التي من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وكان من شأن ما أورده أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فان المجادلة في ذلك لا تكون مقبولة .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٧ ص ١٤٣)

٣٧٥٦ - انه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق المضرور عن الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه أو درجة غناه كان ادخال المحكمة جسامه الخطأ ويسار المسئول عنه في العناصر التي راعتها عند تقدير التعويض عيباً يستوجب نقض الحكم .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢٧ ص ٦٨٠)

٣٧٥٧ - متى أثبتت المحكمة وقوع الضرر جاز لها أن تقدر التعويض الذي تراه بنفسها ولا يتحتم عليها أن تستعين بخبير في كل الأحوال اذا هي لم تر الاستعانة به وتقديرها هذا موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .

(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٠ ص ٣٩٥)

٣٧٥٨ - اذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد طلب مبلغاً على سبيل التعويض عما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب جنايتي هتك العرض والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم ، ولم يكن جزاً هذا المبلغ بين الجريمتين فان المحكمة اذا رأت أن جناية هتك العرض هي التي ثبتت وأن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها لا تكون مخطئة اذا قضت بالمبلغ المطلوب .

(١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٢)

ص ٥٣٦

٣٧٥٩ - اذا وقعت حادثة قتل خطأ وثبت أن المسؤولية عن وقوعها مشتركة بين المجنى عليه والجاني فان ذلك لا يخلو الجاني من المسؤولية المدنية حتى لو كان قسطن المجنى عليه من المسؤولية أعظم من قسطة وانما يكون قسطن الجاني من المسؤولية المدنية مناسبا لقسطة من الخطأ الذي ترتب على الجريمة .

(١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٦ ص ١٧٠)

الحكم في الدعوىين معا

٣٧٦٠ - يشترط الا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية لدعوى جنائية فيتعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد .

(١٩٧١/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٨ ص ٤٠٢)

٣٧٦١ - متى كان مبنى البراءة في أن الاتهام المسند الى المتهم على غير أساس من الواقع والقانون لعدم سلامة اجراءات الضبط فانه ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها .

(١٩٨٤/٦/٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٠ ص ٥٧٧)

٣٧٦٢ - لما كان مبنى البراءة أن المحكمة تتشكك في اسناد التهمة للمتهم فانه ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها ، ذلك أن القضاء بالبراءة وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند الى التهمة فانه يتلاءم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٣ ص ٣٨٢)

٣٧٦٣ - براءة المتهم المبنية على أن الوقائع الثابتة في الدعوى لا يعاقب عليها القانون لا تمنع من الحكم للمدعى المدني بالتعويض الذي يطلبه عن ضرر لحقه ، فاذا لم يفصل الحكم القاضي بالبراءة لا صراحة ولا ضمنا في الدعوى المدنية تعين نقضه فيما يختص بمصلحة المدعى المدني .

(١٩١٣/٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٥٨)

٣٧٦٤ - القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة لازمة رفضه طلب التعويض ، لأنه ليس للتعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه .
(١٩٨٦/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٠٥ ص ١٠٨٠)

٣٧٦٥ - القضاء ببراءة المتهم لعدم ثبوت التهمة يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .
(١٩٨٦/٤/٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٥ ص ٤٧٠)

٣٧٦٦ - اغفال منطوق الحكم الفصل في الدعوى المدنية وعدم تعرضه لها في مدوناته وقضاؤه براءة المطعون ضده دون ايراد أسباب لذلك ، لا يعتبر فصلا في الدعوى المدنية صراحة أو ضمنا . ذلك أن مناط صحة هذا القول أن يكون القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية أساسه عدم ثبوت الواقعة باعتبارها الأساس المشترك للدعويين الجنائية والمدنية أو عدم صحتها .

(١٩٨٧/٥/١٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٢٩ ص ٦٨٤)

٣٧٦٧ - قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده ، يتلازم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، ولما كان المدعى بالحقوق المدنية طرفا في الخصومة الاستئنافية ، فانه من ثم تكون قد توافرت له الصفة والمصلحة في الطعن في الحكم بطريق النقض .

(١٩٩٣/١٠/١٣ ط ٦٢٧٢٨ س ٥٩ ق)

٣٧٦٨ - القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس أن الواقعة غير نائمة في حقه ولا أساس لها من الواقع انما ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها .

(١٩٧٧/٣/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٧ ص ٣٥٧)

٣٧٦٩ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فصل في الدعويين المدنية والجنائية وجاء قضاء الحكم المطعون فيه مؤيدا الحكم الابتدائي الا انه أوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية ، فانه يكون قد أيد الحكم المذكور فيما قضى به في الدعوى

المدنية ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن من اغفال الفصل في دعواه المدنية يكون غير سليم .

(١٤٠/٦/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٤ ص ٦٤٥)

٣٧٧٠ - لما كان ما أفصحت عنه المجنى عليها من اقتضاها من زوجها الطاعن كل حقوقها يعنى نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية فان الحكم في الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .

(١٦/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦)

٣٧٧١ - من المقرر أنه اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فان على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملاً بالمادة ٣٠٩ اجراءات ، فان هو أغفل الفصل فيها فانه يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية . وهى قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية لحلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

(٢٢/٥/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٦ ص ٥٢١ ،

٩/٣/١٩٩٣ ط ١٢٦٤٦ س ٦١ ق)

٣١/٧/٢ - للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة الجنائية اذا أغفلت الفصل في التعويضات ، عملاً بالمادة ١٩٣ مرافعات . فلا يجوز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الذى أغفل الفصل في دعواه المدنية .

(١/٣/١٩٩٣ ط ٤٤٠١ س ٦١ ق)

٣٧٧٣ - انفتاح الطعن بطريق النقض مناطه صدور حكم منه للخصومة في موضوع الدعوى . اغفال الفصل في الدعوى المدنية سبيل السير فيه هو إعادة طرح الأمر على محكمة الموضوع .

(٩/٣/١٩٨٩ ط ٨٤٢٢ س ٥٨)

٣٧٧٤ - اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق

التبعية للدعوى الجنائية وكان لا يشترط بقاء التلازم بينهما ، فان على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية ان يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، فان أغفل الفصل فيها فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذى فات على المحكمة الجزئية أن تحكم فى دعواه أن يرجع الى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملا بحكم المادة ١٩٣ مرافعات الجديد الذى يحكم واقعة الدعوى والتى تقابل المادة ٣٦٨ من القانون القديم وهى قاعدة واجبه الاعمال أمام المحاكم الجنائية لحلو قانون الاجراءات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧١ ص ١٠٤٧ ،
١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ق ٧١ ص ٣٠٨ ، ١٩٧١/٥/١٦ س ٢٢ ق ٥٨
ص ٤٠٢)

٣٧٧٥ - اذا رفع المدعى المدنى دعواه مباشرة ضد المتهم طالبا الحكم عليه بتعويض لأنه بلغ فى حقه بلاغا كاذبا مع سوء القصد ولأنه سبه علنا بما ورد فى بلاغه الكاذب فحكمت المحكمة ببراءة المتهم وبرفض التعويض المدنى وتبين من الاطلاع على الحكم أن المحكمة قصرت كلامها على تهمة البلاغ الكاذب ولم تتناول تهمة السب العلنى كان هذا الحكم باطلا لاغفاله الفصل فى تهمة السب العلنى .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٠
ص ٣٢٦)

الحكم بالتعويض رغم البراءة

٣٧٧٦ - الأصل أن الحكم بالتعويض المدنى لا يرتبط حتما بالحكم بالعقوبة ، اذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة الا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها الى المتهم ، لأنه فى هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو على المسئول عنه لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها .

(١٩٦٧/٤/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٣ ص ٤٩٢ .
١٩٨٠/٣/١٧ س ٣١ ق ٧٣ ص ٣٩١)

٣٧٧٧ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض .

(١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٤ ص ٨٨٦)

٣٧٧٨ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فانه يكون صحيحا في القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية قبله .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦١ ص ٤٢٧)

٣٧٧٩ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالعقوبة في الدعوى الجنائية اذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية ، فالفعل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا ، الا أنه قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه .

(١٩٥٩/١١/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨١ ص ٨٤٩)

٣٧٨٠ - لئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائما رفض طلب التعويض نظرا الى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم ، فان البراءة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا يستلزم حتما ذلك ، لأن كون الأفعال المسندة الى المتهم لا يماقب عليها القانون لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضررا بمن وقعت عليه .

(١٩٤٥/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧ ص ٧)

٣٧٨١ - عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتما اخلاء فاعلها من المسؤولية المدنية ، بل انه اذا ثبت للمحكمة وجود خطأ من جانبه ترتب عليه ضرر كان مسئولا مدنيا عن تعويضه ولو برىء من العقوبة الجنائية .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٠ ص ٣٢٦)

٣٧٨٢ - ان ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برأت المطعون ضدها من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها ، اذ يستلزم ذلك حتما رفض دعوى التعويض ، لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل

لم يثبت في حق من نسب اليه .

(١٧/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١ ص ٩٧)

٣٧٨٣ - من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ على انتفاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض اذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة اليه والى سمعته أو فى القليل عن رعونة وعدم تبصر .

(١١/١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١ ص ٤٥)

٣٧٨٤ - ان تبرئة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سيئ القصد عالما بكذب بلاغاته لا يمنع من الحكم عليه بتعويض للمدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه فى الدعوى مبررا لذلك ، كان يكون قد أكثر من البلاغات التى قدمها فى حق المدعى مسرفا فى اتهامه لمجرد الشبهات التى قامت لديه دون أن يتروى ويثبت من حقيقة الوقائع التى أسندها اليه .

(٤/٣/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٨ ص ٣٠٠)

٣٧٨٥ - اذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر عنده ببنته فى حكمها فيجب عليها اذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه أن تورد أسبابا خاصة لهذا الرفض لأن قيام العذر لدى المتهم لا ينفى حتما تحقق الضرر وثبوت مسئوليته عن تعويضه .

(١٤/٣/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٨)

(ص ١٦٦)

٣٧٨٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الاجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ ، ٢٨٢ تحقيقا لجنايات الملغى الذى كان يجيز للمحاكم الفصل فى الدعوى المدنية رغم البراءة فى الدعوى الجنائية فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، اذ كان متعينا على المحكمة أما أن تفصل فى موضوع الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته فى الدعوى

الجنائية ان رأتها صالحة للفصل فيها واما أن تحيلها الى المحكمة المدنية بلا مصاريف ان رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .

(١٩٥٣/٦/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٧ ص ١٠٥٢)

٣٧٨٨ - ان محل تطبيق المادة ١٧٢ تحقيق جنايات أن يكون التعويض مطلوباً عن ضرر ناشئ عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة ، ولو انتفى عنها صفة الجريمة بسبب عدم توافر ركن من أركانها لا عن ظرف مستقل عنها . فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت ان استيلاء المتهم في جريمة نصب على المبلغ الذي حصل عليه انما حصل تنفيذا لعقد صحيح تم بينه وبين من سلمه اليه ، وكان ما قضت به من تعويض لمن سلمه المبلغ هو نتيجة لفصلها ضمنا بفسخ العقد بسبب نكول المتهم عن تنفيذه فانها بذلك تكون قد تعلق اختصاصها ولا يبرر قضاءها استنادها فيه الى المادة ١٧٢ تحقيق جنايات .

(١٩٤٨/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٢

ص ٤٨٢)

٣٧٨٩ - انه وان جاز القانون في المادة ١٧٢ تحقيق جنايات لمحاكم الجنح عند الحكم بالبراءة أن تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأخصام من بعض ، الا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنياً على الفعل المطروح أمام المحكمة والمطلوب العقاب عليه . اما اذا كان طلب التعويض مبنياً على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة ، فيتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١٠

ص ٢٧٢)

٣٧٩٠ - متى كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة للحكم بالبراءة مفيدة عدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى في حق المتهم ، فان هذه الأسباب بذاتها تكون في هذه الحالة أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض ولا يعاب على الحكم أنه لم يفرد أسباباً لرفض دعوى التعويض .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١١ ص ٢٢)

٣٧٩١ - اذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فان اسباب البراءة فى هذه الحالة تكون اسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ، أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فمحله أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية .

(١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٨ ص ٧٤٧)

٣٧٩٢ - ان المادة ١٧٢ تحقيق جنايات قد أجازت لمحاكم الجنح أن تحكم فى التعويضات التى بعض يطلبها الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة المنسوبة اليه ، غير أنه يجب عليها فى هذه الحالة أن تتحدث عن التعويضات وتبين الأسباب التى استندت اليها فيما قضت به فيها ، فاذا هى أغفلت هذا البيان واقتصرت على الحكم برفض الطلبات المدنية فان هذا يكون قصورا فى الحكم يعيبه ويبطله .

(١٩٤١/٣/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٩ ص ٤٢٤)

٣٧٩٣ - للمحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة فى الدعوى العمومية الخيار بين أن تفصل فى الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلا بالفضاء فيها ، وذلك على الاطلاق دون أن تكون مقيدة الا بما يتراعى لئلا هى عند تفديرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التى لم ترفع أمامها الا بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

(١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٧ ص ٢٨٦)

٣٧٩٤ - ان المادة ١٧٢ تحقيق جنايات أجازت للمحاكم الجنائية أن تحكم فى التعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق فى اقامة الدعوى بها لمضى المدة . ومقتضى هذه الاجازة ان محكمة الموضوع اذا أرادت استعمال هذا الحق وحسم النزاع المدنى أيضا فانه يجب عليها كما يكون حكمها سليما من الوجهة القانونية أن تعرض لما يتمسك به الخصوم

من المستندات وتقول كلمتها فيها . اما أن تكتفى بالاشارة الى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى في الوقت عينه برفض الطلبات المدنية فهذا قصور في الحكم يعينه عيبا جوهريا يبطله .

(١٩٣٦/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٦)

(ص ٥٨٠)

٣٧٩٥ - لا يكفي انسائق أن يثبت أنه لم يقع منه خطأ مطلقا أو أن سبب الحادثة بقي مجهولا للتخلي عن المسؤولية المدنية بل تبقى مسؤوليته قائمة في الحالتين حتى ولو قضى جنائيا بالبراءة لعدم وجود الدليل على وجود خطأ معين أو اهمال لأن استعمال معدات النقل السريعة كالسيارات وعربات الركوب وغيرها تلازمها حوادث يجب أن يتوقعها المنتفعون بها فمن الحق والعدل أن يكونوا مسئولين عن التعويض لضحاياها الا اذا أثبتوا أنها وقعت بقوة قاهرة أو بخطأ المصاب نفسه أو غيرها ذلك من الأسباب التي لا دخل لهم فيها .

(استئناف مضر ١٠/٤/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٥٩)

٣٧٩٦ - جعل الشارع نظر القاضى الجنائى للدعوى المدنية جوازا في حالة الحكم بالبراءة ، أما في حالة الحكم بالادانة فقد جعل نظره لها وجوبيا ، والسبب في هذه المخالفة راجع الى أنه في حالة الحكم بالادانة يكون من المفروض على القاضى نظر موضوع الدعوى العمومية فلا يكون نظره للدعوى المدنية معها الا بتعادلها . أما في حالة الحكم بالبراءة فقد يختلف الأمر ، فاذا كانت البراءة ترتبت على نظر الموضوع بأن كانت الدعوى العمومية قد طرحت بحثا فيها على بساط البحث ، فالنظر في الدعوى المدنية يكون أمرا طبيعيا بصفة كونها تابعة للدعوى العمومية . أما اذا كانت البراءة مترتبة على أمر خارج عن موضوع الدعوى ولم يستدع البحث فيه نظر الموضوع ، كما لو ظهر أن الدعوى سقطت بمضى المدة أو أن المتهم توفي ، فلا يكون هناك محل لنظر الدعوى المدنية لأن نظرها في هذه الحالة لا يكون بطريق التبعية للدعوى العمومية ، ولكن بصفة مستقلة عنها ، وهو ما لم يقصده الشارع وعندئذ يتعين الحكم بعدم الاختصاص .

(بنى سويف الجزئية ١٩٢٣/٥/٢ المجموعة الرسمية س ٢٦)

(ق ٤٨)

التضامن في التعويض

٣٧٩٧ - لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفه أو لم تقع في وقت واحد .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١٧٧ ،
١٩٦٧/٥/٢٩ س ١٨ ق ١٤٣ ص ٧٢١)

٣٧٩٨ - التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار بواجب طبعا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا أو غير عمدي .

(١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦ ص ٨٨ ، ٣/٢٥/١٩٥٢ س ٣ ق ٢٤١ ص ٦٤٩)

٣٧٩٩ - لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر واستقلال كل منهم بما أحدثه ولو وقعت تلك الأفعال جميعا في مكان واحد وزمان واحد .

(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٩ ق ١٦ ص ٤٣)

٣٨٠٠ - إذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الاصرار ومع ذلك أثبتت أنهما قد اعتديا معا بالضرب على المجنى عليه بما يفيد اتحاد ارادتهما على الاعتداء عليه بصرف النظر عن جسامته ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله .

(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨ ص ٦٦)

٣٨٠١ - ما دامت المحكمة قد انتهت في حكمها الى أن الضرر الذي أصاب المجنى عليه سببه اعتداء المتهمين عليه في وقت واحد ومكان واحد بملابس واحدة ، مما استخلصت منه توافقهم على ايقاع الأذى به ، فهذا يبرر قانونا التزام كل منهم بتعويضه عن كل ما وقع عليه سواء بفعله أو

بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .
(١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٢ ص ٦٣٦)

٣٨٠٢ - ان توجيه زوجة القاتل دعواها المدنية على المنهم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعواها هو أنهما اشتركا في احداث ضرر واحد هو الذى تطلب تعويضه وليس معناه أنها تنسب الى كل منهما أن الضرر الذى أحدثه بفعله يفاير الضرر الذى أحدثه زميله ، فكل منهما اذن يكون ملزما بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فاذا ما برىء أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلا فى احداث الضرر فان مساءلة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلة فى نطاق الطلب الاصلى ولو لم يكن مصرحا فيه بالتضامن بين المدعى عليهما .

(١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥ ص ٣٤)

٣٨٠٣ - التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التى وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدينوا بمقتضى حكم واحد .
(١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٤ ص ٦٠٩)

٣٨٠٤ - منى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما أصاب المجنى عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع عليه من اعتداء منهم جميعا أو من أى واحد منهم .

(١٩٣٩/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٧ ص ٥٤٥ ، ١٩٤٠/١/١٥ ج ٥ ق ٤٧ ص ٦٩)

٣٨٠٥ - التضامن فى التعويض ليس معناه مساواة المتهمين فى المسئولية فيما بينهما ، انما معناه مساواتهما فى أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهما بجميع المحكوم به .

(١٩٣٤/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٥ ص ٣٣٩)

٣٨٠٦ - القضاء على المسئولين عن الحقوق المدنية بالتضامن لا يقتضى اتفاقاً سابقاً بين المتهمين على الاجرام بل ولا يقتضى توافق المتهمين على التعدى والايذاء ، ويكفى لترتيب التضامن أن تتحد ارادة الفاعلين مجرد اتحاد وقتى على الاعتداء على المجنى عليهم وأن يقارف كل منهم هذا الاعتداء فعلاً أو يشترك فيه .

(١١/٦/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٦ ص ٣٤١)

٣٨٠٧ - للمحكمة اذا تعدد المتهمون واختلفت مسئولياتهم الجنائية أن تحكم عليهم متضامين بالتعويض المدنى ، لأن اتحاد الفكرة والارادة لدى أشخاص على التصدى وايقاع الأذى يجعلهم مسئولين متضامين مدنياً عن نتائج أفعالهم ولو اختلفت مسئولياتهم الجنائية .

(١٥/٢/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٢ ص ٢٣٨)

تحديد نصيب المازم بالتعويض

٣٨٠٨ - ليس ما يمنع قانوناً من الزام متهم واحد بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو ارتكبها مع غيره . وإذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهم الثانى قد أصبح نهائياً حاز حجية الأمر المقضى فيه بعدم الطعن عليه ممن يملكه فقد استقر أمره ولا سبيل الى مناقشة مركزه ، ومن ثم فلا محل للخوض فيما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعن وحده كل التعويض على الرغم من ارتكابه الفعل مع المتهم الثانى .

(١٢/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧)

٣٨٠٩ - عدم تعيين الحكم لنصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية فى التعويض المقضى به لا يعيبه ما دام أن الالتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس أى بأنصبة متساوية ما لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم .

(٣٠/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٢ ص ١٠٣٤)

٣٨١٠ - اذا كانت واقعة الدعوى هى أن المدعى بالحقوق المدنية

رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى على المتهم وآخر باختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بعقاب المتهم وألزمته بالتعويض وبرأت الآخر ورفضت الدعوى المدنية قبله ، ولم يستأنف المدعى واستأنفته النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم الآخر المحكوم ببراءته وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة الى الأول فلا خطأ في ذلك ، اذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة الى الآخر ، فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشيء من التعويض ، فضلا عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشء عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه .

(١٦/٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٣)

ص ٥٠٤)

٣٨١١ - اذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له فانه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به ، بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحديد هذا النصيب ما دام غير منصوص عليه فى الحكم ولا واضح من ثناياه يكون مناطه عدد المحكوم عليهم . اعتبارا بأن هذا هو الذى قصدت اليه المحكمة فى حكمها ، فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه .

(١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٤)

ص ٦٠٩)

٣٨١٢ - ان تقدير حصة كل من اشتركوا فى احداث الضرر يجب - بحسب الأصل - أن يكون المناط فيه مبلغ جسامه الخطأ الذى ساهم به فيما أصاب المضرور من الضرر اذا كانت وفائع الدعوى تساعد على تقدير الأخطاء على هذا الأساس . أما اذا كان ذلك ممتنعا فانه لا يكون ثمة سبيل الا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٠)

ص ٥٠٤)

٣٨١٣ - لا يوجد فى القانون المصرى ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ المقضى به كتعويض للمدعى بالحقوق المدنية الى جمعية خيرية ، والتحرير فى

بعض القوانين الأخرى صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به .
(١٨٨ ص)
(١٩٤٦/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٥)

٣٨١٤ - اذا قضت المحكمة للمجنى عليه بالتعويض على أساس أنه طلبه لنفسه مقابل الضرر الذى لحقه عن الجريمة قائلة انه وان كان قد ذكر أنه مستعد بعد الحكم للتبرع بالمبلغ الذى يحكم له به لجهات الخير فانها مع ذلك تفضى له به وهو وشأنه فيه بعد الحكم ، فهذا منها لا شائبة فيه .
(١٩٤٥/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٧)
(٧٠٠ ص)

٣٨١٥ - لا يجوز أن يحكم بالمقاصة القضائية الا اذا كان كل من الدينين المطلوب اجراء المقاصة بينهما مرفوعا عنه دعوى أمام المحكمة ، واذن فلا يصح الحكم برفض دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدنى على أساس أنه هو والمتهم قد تبادلا الفاظ السب ما دام المتهم لم يكن هو الآخر يطالب المدعى بتعويض .

(١٩٤٠/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٢ ص ١٢٣)

مادة ٣١٠

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها ، وكل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التى وقعت فيها ، وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه .

- تقابل المادة ١٤٩ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : هذه المادة تقابل المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى وهى التى تقضى بأن كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة التى يعاقب عليها القانون وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه والا كان باطلا . ومن المقرر أن بيان الواقعة فى الحكم هو لتمكين محكمة النقض والابرام من مراقبة أن الجريمة قد استكملت كل عناصرها التى يشترطها القانون وانها تقع حقيقة تحت النص الذى طبقته . ولكن المادة ٣١٤ من مشروع الحكومة المعروض (٣١٠) قد استوجب أيضا اشتمال الحكم على الأسباب وعلى بيان الواقعة ، وكذلك نصت المادة على ضرورة اشتمال الحكم على الظروف التى وقعت فيها الجريمة ، وهى عبارة لم تكن موجودة بالمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى ، وزيدت فى المادة التى نحن بصددنا فى المشروع والمقصود بها

بيان الظروف المشددة كالعود وسبب الاصرار والظروف المحففة كالأعداد القانونية وطُوف الرافة التي اُسئ عليها بشديد أو بحفيظ العقوبة في الحكم .

الأحكام

بيانات الديباجة

٣٨١٦ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يفتضى بطلانه ما دام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

(١٩٨٤/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢١ ص ٥٣٨ ،
١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ق ١٢ ص ٦٨)

٣٨١٧ - يجب أن يكون الحكم مشتملا بذاته على شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق آخر من طرق الاثبات .

(١٩٧٢/٦/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨)

٣٨١٨ - لما كان القانون لم يشترط اثبات بيانات الديباجة في مكان - ي من الحكم فإن ما ينعاها اطاعن من اشتراط ايراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد آتمة المحكمة لا في الجزء اسابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٦ ص ٦٧٢)

٣٨١٩ - اذا كان النائب في محضر الجلسة أن المتهم سئل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا عيب في ذلك ، كما أن اغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسئوليته .

(١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٣٨٠)

٣٨٢٠ - اذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذي حكم عليه في منطوقه بالعقوبة اكتفاء بوروده في ديباجته فإن ذلك لا يمس سلامته ما دام

أنه لم يكن هناك متهم غيره في الدعوى .

(١٩٥٣/٣/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٢ ص ٥٧٧)

٣٨٢١ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص
أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .

(١٩٧٨/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٢ ص ٩٣١)

٣٨٢٢ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة
عدا التاريخ .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٨ ص ٦٩٩)

٣٨٢٣ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص
أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة
عدا التاريخ .

(١٩٧٧/١٠/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٩ ص ٨٦٥)

٣٨٢٤ - من الأمور المتعلقة بالنظام العام معرفة الهيئة التي أصدرت
الحكم بطريقة واضحة للتحقق من أن القضاة أصدروه لهم السلطة القانونية
في ذلك . فإذا كان بين محضر الجلسة والحكم خلاف لا يمكن معه معرفة الهيئة
التي أصدرت الحكم عد ذلك من أوجه البطلان الجوهرى التي يترتب عليها
بطلان الحكم .

(١٩٢٣/٢/٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٨١)

٣٨٢٥ - اسم القاضى هو من البيانات الجوهرية التي يجب أن
يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذى يكمله فى هذا الخصوص -
وخلوصها من هذا البيان يجعل الحكم باطلا كانه لا وجود له . لما كان ذلك
وكان من المقرر أن بطلان الحكم ينبسط أثره حتما الى كافة أجزائه - أسبابا
ومنطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى الباطل
أخذا بأسبابه ، فانه يكون مشوبا بذلك بالبطلان لاستناده الى حكم باطل .

(١٩٨١/١٢/٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٠ ص ١٠٢٩)

٣٨٢٦ - لئن كان الحكم الابتدائى قد خلت ديباجته من بيان المحكمة

والهيئة التي أصدرته ، الا أنه يبين من مراجعته محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية انها استوتت بك اببيات ، فان استناد الحكم المطعون فيه - الذي استوفى تلك الببيات ولم تغل منها محاضر جلساته - الى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليما .

(١٩٧٢/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ و ١٦٤ ص ٧٨٥)

٣٨٢٧ - من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠ ص ٦٧ ، ١/١٦/١٩٧٧)

(١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠)

٣٨٢٨ - لما كان النابت أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنابات الزفازيق وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة انعقدت في جهة أخرى خلاف ما نصت عليه المادة ٣٦٨ اجراءات ، وكان من المقرر أن الاصل في اجراءات المحاكمة أنها روعيت فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم يكون غير سديد ، هذا فضلا عن أن هذا البيان ليس من الببيات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم ما دام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٣٨٢٩ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، واذ كان الثابت بورقة الحكم أن النيابة العامة طلبت بالجلسة عدم قبول المعارضة فانه لا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبتته الحكم الا بطريق الطعن بالتزوير .

(١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٠ ص ١٢٩٣)

٣٨٣٠ - من المقرر أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد في ديباجة الحكم من أن المدعى المدني طلب التأييد حال خلو الدعوى من طلب الادعاء المدني فلا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته .

؛ ١٩٨٠/١/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢ ص ٦١ ، ١٠/٥/١٩٧٨

(١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٢٩ ص ٦٦٩)

٣٨٣١ - عدم اشتغال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعدو أن يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان ، طالما كان الثابت من محضر الجلسة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها .

(١٩٨٠/١/٢٨ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٧ ص ١٣٩)

٣٨٣٢ - الخطأ المادي في ديباجة الحكم لا يعيبه اذ هو خارج عن مواضع استدلاله .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٣٨٣٣ - خلو الحكم أو محضر الجلسة من ذكر العلنية يترتب عليه جواز الطعن في الحكم بطريق النقض والابرام .

(١٩٠٠/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ١٤٨)

٣٨٣٤ - اذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم وأن ورود اسم العضو الرابع تزييدا في محضر الجلسة لا يمكن عده وجهها من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحا ، فإن ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(١٩٨٠/١/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠ ص ٥٤)

٣٨٣٥ - خطأ الحكم في بيان طلبات النيابة العامة بديباجته لا يعيبه لأنه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم .

(١٩٨١/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٤ ص ٧٧٥)

٣٨٣٦ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الاحالة لا يبطله اذ لا يوجد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١)

٣٨٣٧ - من المقرر أن اغفال الحكم الاشارة في ديباجته الى مواد

القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .

(١٦/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٤ ص ٩٦١)

٣٨٣٨ - ليس من العيب الجوهري عدم ذكر صناعة الشاهد ومحل سكنه .

(٣/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٦ ص ٩٦)

٣٨٣٩ - ان ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات أن يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التي حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب اثبات هذا البيان بالحكم .

(٢/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢)

٣٨٤٠ - جرى قضاء النقض على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة في قانون الاثبات ، ولما كان قانون الاجراءات قد نص على كيفية اصدار الأحكام وتحديد بياناتها وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من هذا القانون وان فرضتا أن يكون اصدار الأحكام بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة ، الا أن المادة ٣١٠ من نفس القانون التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم قد خلت من النص على وجوب اثبات هذا البيان ، فان ما يثيره الطاعن من وجوب استيفاء بيانات الحكم طبقا لقانون المرافعات يكون غير سديد .

(٢/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢)

٣٨٤١ - متى أثبت الحكم أسماء القضاة الذين أصدروه وسمعوا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى ، ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته ، ما دام ذلك مفهوما مما أثبتته الحكم في صدره ، ولم يدع أنهم لم يتداولوا فعلا ولم يمضوا مسودة الحكم .

(١٨/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٩)

ص ٤٣٤)

٣٨٤٢ - من البيانات التي يجب أن يشتمل عليها الحكم اسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ الذي صدر فيه والهيئة التي أصدرته والتهمة التي عوقب المتهم من أجلها وخلو الحكم من هذه البيانات الجوهرية تجعله كأنه لا وجود له .

(١٩٤٣/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٧ ص ٦٤٠)

٣٨٤٣ من المقرر أن اسم القاضي هو من البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذي يكمله في هذا الخصوص - وخلوهما معا من هذا البيان يجعل الحكم كأنه لا وجود له .

(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠ ص ١١٥)

٣٨٤٤ - خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٤ ص ٧٧٧)

٣٨٤٥ - خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته يؤدي الى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له ، فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان فان الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له .

(١٩٧١/١/١٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١ ص ٤٢)

٣٧٤٦ - متى كان الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر فيها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم والمتهم في الدعوى ورقمها ولم ينشئ أسبابا لقضائه فانه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم لا وجود له .

(١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٥ ص ١٠٠٧)

٣٨٤٧ - متى كان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة فيه ولأسباب أخرى أضافها ، وكان بين من الاطلاع على

ذلك الحكم والحكم المطعون فيه خلوهما من بيان المحكمة التي أصدرتهما فان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له .

(١٩٥٧/١١/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣٦ ص ٨٧٠)

٣٨٤٨ - متى كان النابت من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التى صدر منها مما يؤدى الى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب فى ذاته بالبطلان فضلا عن البطلان الذى امتد اليه بتأييده واعتناقه أسباب الحكم الابتدائى الباطل مما يوجب نقضه .

(١٩٧٩/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٥ ص ٧٨١)

٣٨٤٩ - النعى بعدم بيان اسم المدعى بالحق المدنى فى الديباجة لا أساس له ما دام الحكم قد بينه بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب .

(١٩٧٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٦ ص ١٢٥٨)

٣٨٥٠ - لا يشترط القانون ايراد البيانات الخاصة باسم المدعية بالحقوق المدنية وصلتها بالمجنى عليه وطلباتها وسندها فى مكان معين من الحكم . ولما كان الحكم قد أوضح فى ديباجته تلك البيانات فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٤ ص ٤٤٥)

٣٨٥١ - الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا ، فاذا أغفل اسم المجنى عليه فى صيغة التهمة المبينة بصدر الحكم وكان قد ورد فى أسبابه بيان عنه فذلك لا يقدر فى سلامته .

(١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٤ ص ٢٩٠)

٣٨٥٢ - خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا يتصل بحكم القانون فيها ، وما دامت الدعوى الجنائية لم تنقض بمضى المدة .

(١٩٨٥/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٧٤ ص ٩٦٨)

بيان اسم الشعب

٣٨٥٣ - نصت المادة السابعة من الاعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣ ومن بعدها المادة ٧٨ من دستور الجمهورية المصريه الصادر في ١٦/١/١٩٥٦ والمادة ٦٢ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥/٣/١٩٥٨ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، نصت جميعا على أن « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » . أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نصت في المادة ٧٢ على أن « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب » . وقد ردد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالفوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٦٥٩ و ٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٤٦٢ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٥ و ٢٥ مكرر و ٢٠ على التوالي انص الوارد في الدستور الذي صدر كل منهما في ظله ، كما نصت المادة النامنه من دستور سنة ١٩٥٦ على أن السيادة للأمة ، أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص في مادته الثانية على أن السيادة للشعب ، كما جرى نص المادة السالفة من الدستور الراهن على أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات . ولما كان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الشارع سواء في الدستور أو في قانون السلطة القضائية لم يعرض البتة للبيانات التي يجب اثباتها في ورقة الحكم ، وأنه إذا عبر عن مقصده بنصه على أن تصدر الاحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب قد أفصح عن أن هذا الصدور في ذاته لا يتطلب أى عمل ايجابى من أى أحد ، لأنه لو أراد ذلك لعبر عنه بقوله يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب . لما كان ذلك وكانت المادنان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن بيانات الحكم والمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في شأن مشتملاته قد استهلتا أولاهما بعبارة يجب أن يبين في الحكم والأخرى بعبارة يجب أن يشمل الحكم ، ولم يرد بأيتهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها ، فان مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين لا يعتبر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب ، وأن قضاء الدستور بصدور الحكم بهذه المثابة ليس الا افصاحا عن أصل دستوري أصيل وأمر مسبق مفترض بقوة الدستور نفسه ، من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا - الأمة والشعب - لكون ذلك الأصل واحد من المقررات التي ينهض عليها نظام الدولة كشأن الأصل الدستوري بأن الاسلام دين الدولة وبأن الشعب

المصرى جزء من الأمة العربية ، وذلك الأمر يصاحبه الحكم ويسبغ عليه شرعيته منذ بدء اصداره ، دون مقتضى لآى التزام بإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الافصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فان ايراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره أو بعد صدوره بالنطق به ليس الا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض ، وليس منشأ له ، ومن ثم فان خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

(الهيئة العامة ١٩٧٤/١/٢١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١ ص ١) .

٣٨٥٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن عبارتى (اسم الأمة واسم الشعب) يلتقيان عند معنى واحد فى المقصود من النص على صدور الأحكام باسم الأمة فى الدستور السابق وباسم الشعب فى الدستور الحالى ويدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر السلطات فيها ، ومن ثم فان صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ويكون الطعن عليه بهذا السبب فى غير محله .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣)

٣٨٥٥ - صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته وخلوه من هذا البيان يفقده السند التشريعى لاصداره ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا يجعله باطلا بطلانا أصليا .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٤ ص ١٨٣) .

٣٨٥٦ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعنون باسم الأمة ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة بل اعتنق أسباب ذلك الحكم فأصبح بدوره باطلا وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم تثره الطاعنة (النيابة) فى أسباب طعنها .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٥ ص ١٢١)

٣٨٥٧ - خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته

وفيقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا ، ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فان للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ ، فتنقض الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في طعنه .

(١٩٦٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١١ ص ٨٧٣)

٣٨٥٨ - القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة ، وأنه يجب أن يبين في ديباجتها صدورها باسم الأمة ، ومكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك برول المحكمة أو اثباته بمحضر الجلسة .

(١٩٦٥/١/١٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥ ص ٦٣)

تاريخ الحكم

٣٨٥٩ - الغاية التي من أجلها استوجب القانون أن تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ إصداره هي أن الحكم باعتباره اعلانا عن الارادة القضائية للقاضي تترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية التسابعة لها أو تقادم الحقوق المدنية التي تتصل بها - أيها يكون محل اعتبار - كما أن تاريخ الحكم يؤذن بافتتاح باب الطعن المناسب في الحكم وبدء سريان ميعاده - ان كان لذلك محل - فضلا عن أهميته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضى ، ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها ، فلا مراء في اباحة الطعن بالبطلان في الحكم للنقض في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم ، غير أنه بالنسبة الى أحكام البراءة وفيما يتعلق بالنيابة التي هي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية فان مثولها الوجوبى في جميع اجراءات المحاكمة ما يفيد علمها اليقيني بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عن ارادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ، ومن ثم فان اغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنيابة العامة حقا ولا يلحق بها ضررا ، فتمسكها والحال كذلك - حيال المحكوم ببراءته - ببطلان الحكم

رغم عدم فوات الغاية التي توخاها القانون من ايجاب اشتغال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة ، وانما يقوم على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه لها فلا يكون طعننا - بهذه المثابة - مقبولا لانعدام المصلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الاجراءات قد استثنى المادة ٣١٢/٢ من أحكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانونا للعلة التي أفصحت عنها المذكرة الايضاحية وهي ان لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشارح قد اتجه الى حرمان النيابة العامة - وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يقع في الميعاد المقرر قانونا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوفرة في طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره ، وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان في ورقة الحكم ولم يكن في مقدوره توقيه ، فانه يتعين أن تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان في الحالتين ، لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها ونظائرها وان التماثل في الصفات يقتضى - عند عدم النص - التماثل في الأحكام ، لما كان ما تقدم فانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شاب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ اصداره .

(١٩٨٠/٢/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٥ ص ١٧٢)

٣٨٦٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها واذا ما بطلت بطل الحكم ذاته .

(١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٨ ص ٥٧٠)

٣٨٦١ - ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع

حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، ولا يقدر في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم .

(١٩٧٢/٦/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨)

٣٨٦٢ - انه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وكانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه . فاذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أغفلت بيان التاريخ الذي صدر فيه فانها تكون باطلة ويبطل معها الحكم ذاته .

(١٩٥٤/٢/١١ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٥ ص ٣٢٣ ، ١٩٥١/٦/٤ س ٢ ق ٤٣٦ ص ١١٩٦ ، ١٩٤٧/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩٢ ص ٢٨٨)

٣٨٦٣ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لحلوه من هذا البيان الجوهرى ، واذ كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى أسباب حكم باطل ، وما بنى على الباطل فهو باطل .

(١٩٧٧/١/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨ ص ٤١ ، ١٩٧٢/٦/٥ س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨ ، ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٤٧ ص ١٢٣٤)

٣٨٦٤ - خلو الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من تاريخ صدوره يؤدي الى بطلانه ، وأخذ الحكم الاستثنائى المطعون فيه بأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة يبطله بدوره .

(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤ ص ٥٨)

٣٨٦٥ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكل فى خصوص

بيانات الديباجة عدا التاريخ ولا يعيب الحكم ورود تاريخ اصداره في عجزه ، ذلك أن القانون لم يشترط اثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٣٨٦٦ - انه وان كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقوماتها قانونا ، وأن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل مستمد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا باعدام الطاعن وخلت مدوناته من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا قانونا .

(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٩ ص ٤٦)

٣٨٦٧ - من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات الجوهرية التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه ، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات الجوهرية فان خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلا ، ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان ، لأنه اذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، الا أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل مقوماتها قانونا ، وأن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد .

(١٩٦٥/٥/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٠ ص ٣٣٩)

٣٨٦٨ - تاريخ صدور الحكم هو عنصر من مقوماته وخلو الحكم من تاريخ صدوره يبطله قانونا ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا

• البيان

(١٩٦٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١٥ ص ٨٨٨)

٣٨٦٩ - لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يدون تاريخ الحكم
والذى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة •

(١٩٨٣/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٤ ص ٨٢٩ ،
١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥٣ ص ٧٩٧)

٣٨٧٠ - ان العبارة فى تبين تاريخ الجلسة التى حددت للنطق بالحكم
وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة
الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بما لا يجوز الحاجة
فيه الا بطريق الطعن بالتزوير •

(١٩٧٤/١٠/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣٩ ص ٦٤٣)

٣٨٧١ - ان تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التى يجب
- بحسب الأصل - اعتبار الحكم ومحضر الجلسة حجة بما جاء فيهما بالنسبة
اليها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تحديد تاريخ صدور الحكم
المستأنف بالنائب بنسخة الحكم الأصلية وبمحضر الجلسة التى صدر فيها ،
وكان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة
الواقع فانه لا يكون له أن يطعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة
النقض •

(١٩٥٢/١/١ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٠ ص ٣٧٠)

٣٨٧٢ - ان القول بأن العبارة فى اثبات يوم صدور الحكم هى
بالناربخ المدون به غير صحيح على اطلاقه ، اذ يصح أن يقام الدليل على عدم
صحة هذا التاريخ •

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦١)

(ص ٧١٥)

٣٨٧٣ - لا نص فى القانون يوجب ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم
ما دام قد ذكر به التاريخ الميلادى الذى صدر فيه فلا وجه للطعن عليه من

• هذه الناحية .

(١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٦ ص ١٠٢)

أسباب الحكم مشمولات الأسباب

٣٨٧٤ - من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الانرئى تكوين عيئتها ، وفي اغماها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها نها واطمئنائها الى ما أنبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١
هيئة عامة ، ونقض ١٩٨٤/٢/١ ق ٢١ ص ١٠٥)

٣٨٧٥ - من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد ألت الماما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس انذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ، أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمه فانه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسببب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحه تطبيق القانون .

(١٩٧٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧١ ص ٣٣٧ ،
١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٦ ص ٥٧)

٣٨٧٦ - لكى يتحقق الغرض من التسببب يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم فى عبارات عامة معمة أو وضعه فى صورة مجملة فلا يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسببب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحه تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤)

٣٨٧٧ - يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ اجراءات جنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسببب

المفيد تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون . ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

(١٩٧٥/٤/٢٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٣ ص ٣٥٨ ،
١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤)

٣٨٧٨ - حيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان اسبابه قد حررت بأسلوب غامض وعبارات معماة وردت في غير اتصال يؤدي الى معنى مفهوم ، ومن ثم خلا الحكم من الاسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه من تبوت النهمة في حق الطاعن ولم يورد الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ادانته . لما كان ذلك . وكان الشارع يوجب سى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ، هذا فضلا عن أن القانون قد أوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .

(نقض ١٩٨٧/٣/٣٠ ط ٤٣٩٦ س ٥٦ ق)

٣٨٧٩ - أوجب الشارع في المادة ٣١٠ اجراءات جنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، لكي يحقق الغرض منه

يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، ولا يكون كذلك اذا جاءت أسباب الحكم مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع أو شأبها الاضطراب الذى ينبى عن اختلال فكرته فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ، وبالتالي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على وجهها الصحيح .

(١٩٨٢/١/١٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤ ص ٢٦ ،
١٩٨٢/١/١٨ ق ٧ ص ٤٦)

٣٨٨٠ - يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا .
والمراد بالتسبيب المفيد قانونا هو تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها الحكم والمنتجة فيما انتهى اليه سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢)

٣٨٨١ - لا يترتب على تجرد الحكم من الأسباب واشتماله على أسباب غير كافية نتائج واحدة فيما يتعلق بالنقض . وذلك لأن خلو الحكم من الأسباب يؤدى دائما الى نقضه بخلاف عدم الكفاية فيها فانها لا تؤدى الى تلك النتيجة الا اذا كانت فى الواقع بمنابة التجرد منها أو أدت الى وجود تناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه .

(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٧٦)

٣٨٨٢ - يجب ألا يجمال الحكم أدلة انبوت فى اندعوى بل عليه أن يبينها فى وضوح وأن يورد مؤداها فى بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها فى مقام الرد على الدفع الجوهرية التى يدلى بها المتهم وحتى يمكن أن يتحقق الذى قصده الشارع من تسبيب الأحكام ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٣ ص ١٢١١)

٣٨٨٣ - من المقرر أنه يجب فى كل حكم بالادانة أن يورد ما استند اليه من أدلة الثبوت وأن يبين مؤداها بياناً كافياً ينضح وجهه

استدلاله بها .

(١٥/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩١ ص ٩٥٧)

٣٨٨٤ - من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل - فيما يشتمل عليه - على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، فلا تغنى مجرد الاشارة الى الدليل بل ينبغى سرد مضمونه فى بيان مفصل يبين منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أخذ بها الحكم حتى يتضح وجه الاستدلال به ، واذ كان الحكم المطعون فيه - فيما اعتنقه من تصوير للحادث - قد عول على أقوال الشهود على المعاينة وعلى تقرير الصفة التشريعية واكتفى بالاشارة الى هذه الأدلة دون إيراد مضمونها فانه يكون مشوباً بالقصور فى البيان ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(٢٩/١٢/١٩٨٦ ط ٤٣٤٨ س ٥٤ ق)

٣٨٨٥ - لم يشترط القانون اثبات مؤدى الأدلة فى مكان معين من الحكم ، وحسبه لاستيفاء دليله أن يكون له مأخذاً صحيحاً من الأوراق .

(٢/٢/١٩٩٣ ط ٣٠٣٦ س ٦١ ق)

٣٨٨٦ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بياناً كافياً ، فلا يكفى الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة ، واذ كان ذلك فان مجرد استناد محكمة الموضوع فى حكمها - على النحو السالف بيانه - الى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى القول بتزوير السندين ، دون العناية بسرد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التى أقيم عليها ، لا يكفى لتحقيق الغاية التى تغياها الشارع من تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - كما صار اثباتها فى الحكم - الأمر الذى يصم الحكم بقصور يتسع له وجه الطعن .

(٨/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٦ ص ٢٣١)

٣٨٨٧ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند اليها المحكمة

وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا ، فلا يكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واقعية يبين منها مدى تأييده للواقعة التي اقتصعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، واستناد الحكم الى تقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التى تضمنها من اختلاس وتزوير بل اكتفى بالقول بأنها موضحة تفصيلا بهذا التقرير دون أن يعرض للأسانيد التى أقيم عليها أو يناقش أوجه الاعتراض التى أثارها الطاعن فى خصوص مضمونه عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن فى طعنه من خطأ فى تطبيق القانون .

(١٧/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦١ ص ١٢٨٥ ،

١٩/١/١٩٨٤ س ٣٥ ق ١٤ ص ٧٤)

٣٨٨٨ - ان الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى عول عليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به .

(٨/١٠/١٩٨٦ ط ٧٢٦ س ٥٦ ق)

٣٨٨٩ - يجب أن تبني الأحكام الجنائية على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التى توردها المحكمة والتى يجب أن تبين مؤداها فى الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة التى اقتصعت بها المحكمة .

(١٤/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٢ ص ٨٢٣ ،

٢٩/١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤)

٣٨٩٠ - يجب لسلامة الحكم بالادانة أن يورد الدليل الذى استند اليه وبين مضمونه ومؤداه بطريقة وافية يبين منها تأييده للواقعة كما اقتصعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها .

(نقض ٢٣/١/١٩٩١ ط ٩٢ س ٦٠ ق ، وكان الحكم المطعون

فيه قد عول فى الادانة على تقرير تفريغ الأحاديث المسجلة دون أن يورد مضمونه فى وجه استناده اليه)

٣٨٩١ - يجب ألا يجهل الحكم أدلة اثبوت في الدعوى بل عليه ان يبينها بوضوح بان يورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام وتتمكن محكمة النقض معه من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

(١٤/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧ ص ٦٦ ،
١٩٩٣/٢/٢٤ ط ١٤٤٥٢ س ٥٩ ق)

٣٨٩٢ - يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بواقعه الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالادانة بأدلة مؤدية اليه .

(١٤/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٥ ص ٥٧٦)

٣٨٩٣ - من حيث ان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان اغلب اسبابه غير معروءة وان عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام في غير ما اتصال يؤدي الى معنى مفهوم . لما كان ذلك ولان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني هو عليها والمنججه هي له سواء من حيث ابواع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما تحرير مدونات الحكم بالخط غير معروءة أو افراغه في عبارات عامه معماة أو وضعه في صوره مجهه فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مرافبه صحة تطبيق القانون على الواقع كما صار اثباتها في الحكم ، ومن أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن . ولما كان ما تقدم وكانت أغلب أسباب الحكم غير معروءة ودانت وره الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب ان تحمل أسبابهما والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وببء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحانه اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه

ومنطوقه ، لما كان ما تقدم فان الحكم يكون قد تعيب بالبطلان بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٩٠/٦/٧ ط ٢٨٩٣ س ٥٩ ق)

٣٨٩٤ - ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً باجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من خطئه في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نقلته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسباباً يشوبها الاضطراب الذي ينبى عن اختلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء فيما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(١٩٩٣/٢/١٠ ط ٢١٦١١ س ٥٩ ق)

٣٨٩٥ - اذا كان الحكم قد اكتفى فى بيان الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة على اعتراف نسبه للطاعن دون أن يورد مضمونه ومؤدام حتى يكشف وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبطت منه مقصدها فى الدعوى ، فان الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٧/١١/٣٠ ط ٥٧٧٤ س ٥٥ ق)

٣٨٩٦ - اذا حكمت المحكمة بادانة متهم واقتصرت فى الأسباب على قولها ان التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبى فان هذا الحكم يكون غير مقنع ويتعين نقضه ، لأن هذه العبارة ان كان لها معنى عند واضعى الحكم فان هذا المعنى مستور فى ضمائرهم لا يدركه غيرهم . ولو كان الغرض من تسبيب الأحكام أن يعلم من حكم لماذا حكم لكان ايجاب التسبيب ضرباً من العبث ، ولكنما الغرض من التسبيب أن يعلم من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة نقض ما هى مسوغات الحكم . وهذا العلم لا بد لحصوله من بيان مفصل ولو الى قدر

تطمئن معه النفس والعقل الى أن القاضى ظاهر العذر فى ايقاع حكمه على الوجه الذى ذهب اليه .

(١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨٢ ص ٢٢٣)

٣٨٩٧ - ان تسبب الأحكام من أعظم الضمانات التى فرضها القانون على القضاة اذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وامعان النظر لتعرف الحقيقة التى يعلنونها فيما يفصلون فيه من الأفضيه ، وبه وحده يسلمون من مظنة التحكم والاستبداد ، لأنه كالعذر فيما يرتأونه ويقدمونه بين يدى الخصوم والجمهور وبه يرفعون ما قد يرين على الأذهان من الشكوك والريب فيدعون الجميع الى عدلهم مطمئنين . ولا تقنع الأسباب اذا كانت عبارتها مجملة لا تقنع أحدا ولا تجد فيهما محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٠ ص ١٧٨)

٣٨٩٨ - انه وان كان الايجاز ضربا من حسن التعبير الا أنه لا يجوز أن يكون الى حد القصور ، فاذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة .

(١٩٦٨/٤/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٩ ص ٤١٦)

٣٨٩٩ - لا ينال من صحة الحكم عدم ايراده نص تقرير الحبير بكامل فحواه وأجزائه .

(نقض ١٩٩١/٢/١١ ط ٢٠٢ س ٦٠ ق)

٣٩٠٠ - لا يعيب الحكم أن يجعل فى ايراد أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

(١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٢ ص ٨٤٨)

٣٩٠١ - لم يقرر القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم ، يكفى أن

يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا الى الواقعة بأركانها وظروفها .

(١٩٨٩/١/٣ ط ٥٦٠٧ س ٥٧ ق)

٣٩٠٢ - لم يرسم القانون حدودا شكلية ينعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ اجراءات .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩١ ص ٤٨٠)

٣٩٠٣ - لا يبطل الحكم أن يكون محررا بأسلوب ملتو معقد ما دام انه عند التأمل فيه يرى ان أدلته في ذاتها مفهومة موصلة الى النتيجة التي خلص اليها .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨ ص ٥٦)

٣٩٠٤ - من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا باجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته ، سواء مما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(١٩٨٢/٤/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٧ ص ٥٢٩ ،

١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٦ ص ٦١٣)

٣٩٠٥ - جرى قضاء محكمة النقض على نقض الأحكام التي لا يذكر فيها الا أن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود ، لأن هذه الصيغة عامة يمكن وضعها في كل حكم وهي لا تحقق غرض الشارع من تسبب الأحكام ، بل الواجب يقضى على المحكمة بأن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧ ص ١٦)

٣٩٠٦ - ان ذكر الحكم عبارة التهمة بكلمات « ضرب ضربا أفضى الى الوفاة » ، مع بيان ظروف الحادثة وذكة الضغائن التي ترتبت عليها يكفي في ظهور أمر العمد ظهورا لا يوجب الالتباس .

(١٨٩٩/٥/٦ الحقوق س ١٤ ق ١٣٤ ص ٥٣٧)

٣٩٠٧ - ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام السابت ان الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون . ولا يؤثر فى ذلك اغفال ملء بعض بيانات الأسباب المطبوعة بالنموذج أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك هو من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم .

(١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٠ ص ٤٨٧ ، ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ، ١٩٦٩/١٠/١ س ٣٠ ق ١٥٧ س ٧٤٦)

٣٩٠٨ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذا بأسبابه ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة .

(١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

٣٩٠٩ - انه وان كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان الالة ، الا أنها متى أفصحت عن الأسباب التى من أجلها أخذت به أو أطرحتها فانه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلّت به مؤديا لما رتب عليه من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك .

(١٩٧٦/٥/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٣ ص ٤٧)

٣٩١٠ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب أطراحها لها ، الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها ، واذا كان ما تقدم

وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراح أقوال شاهدى الاثبات غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى الى ما رتبته عليه ، ذلك أن قدم افصاح رجال الضبط القضائى عن اسم المرشد الذى عاونهم فى مهمتهم وعن اسم قائد السيارة الأجرة التى استخدمت فى الواقعة لا يؤدى فى الاستدلال السليم والمنطق السائغ الى ما خلص اليه الحكم من اطراحه لأقوال الشاهدين بدعوى كذب تصويرهما للواقعة لاحتمال أن يكون لديهما من البواعث المتصلة بصالح العمل ما يدعوهما الى اخفاء شخصيه من يعاونهما فى العمل .

(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣ ص ١٥٤)

٣٩١١ - لا يقدح فى استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناسق التام ما دام قد استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه ، وكان لما حصله الحكم من رواية الشهود سنده ومأخذة الصحيح حسبما يبين من شهادتهم فى جلسة المحاكمة .

(١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ و ٢٩١ ص ١٤١٥ ، ١٥/١٢/١٩٨٢ س ٣٣ ق ٢٠٨ ص ١٠٠٤)

٣٩١٢ - لا يقدح فى الحكم ابتناؤه على أدلة يمس بينها تناسق تام ، ما دام ترادفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها فى منطق العقل بعدم التناقض .

(١٣/٥/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٦ ص ٤٨٩)

٣٩١٣ - ليس بلازم أن يسمى الحكم الشواهد والامارات بأسمائها المبينة فى نص القانون الذى يندرج تحت حكمه ما دام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه التى تحتمله من عدم كفايتها لتسريح القبض على المتهم الذى قضى ببراءه .

(١٤/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

٣٩١٤ - ان نقل كثير من أسباب الحكم المنقوض فى الحكم الذى أصدرته المحكمة التى أعيدت اليها الدعوى للفصل فيها لا يبطله ما دامت

هذه المحكمة قد أقرت تلك الأسباب واعتبرتها من وضعها .

(١٩٤٧/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣١ ص ٤٠٦)

٣٩١٥ - البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(١٩٧٨/١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١ ص ٥٩)

٣٩١٦ - ليس على الحكم الا أن يورد ما له أثر في قضائه .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٥٨٦)

٣٩١٧ - لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم اشارته الى أن الفصل في الدعوى انما كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها .

(١٩٨١/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٥ ص ٨٣٥)

٣٩١٨ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٦ ص ٤٤٥)

٣٩١٩ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها الا اذا دفع بذلك أمامها .

(١٩٩٣/١/٢٤ ط ١١٥١٩ س ٥٩ ق)

٣٩٢٠ - لا يصح النعي على المحكمة أنها أسقطت النظر في دليل لم يقدم اليها .

(نقض ١٩٩١/١/٢٤ ط ٤٧ س ٦٠ ق)

٣٩٢١ - في اغفال المحكمة بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانها الى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في حكمها .

(نقض ١٩٩١/١/٢٤ ط ٤٧ س ٦٠ ق)

٣٠٢٢ - اذا كان ثابتا بأسباب الحكم أن المدعين بالحق المدني هما اللذان رفعوا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضيره أن يرد في ديباجته أن النيابة رفعت الدعوى ضد المتهمين ، اذ البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠ ص ٩٧)

٣٩٢٣ - لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل أجزائه .

(١٩٨٤/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٥ ص ٧٠٦ ، ١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨ ق ٨٨ ص ٤٢١)

٣٩٢٤ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله ، اذ لا يوجد في القانون نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم .

(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٢ ص ١٦٢ ، ١٩٧٣/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣)

٣٩٢٥ - لا جدوى في ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية في حين أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه ما دام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة التامة .

(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٧٨٥)

٣٩٢٦ - اغفال الحكم التحدث عن اصابات الطاعنين لا يبيح طالما لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان علاقتهما بواقعة الدعوى .

(١٩٧٣/٤/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٣ ص ٢٨٩)

٣٩٢٧ - ليس لزاما على المحكمة أن تورد أدلة الادانة قبل كل المتهمين في الدعوى على حدة ، ومن ثم فلا جناح عليها اذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبات ركن العلم - بين الطاعنين الثاني والثالث - نظرا

لوحدة الواقعة ؛ وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض والغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والادانة قبلهما محددة بغير لبس .

(١٦٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٣ ص ١٢٩٤)

٣٩٢٨ - لا يعيب الحكم في نطاق التدليل استناده الى القرينة المستفادة من انذار الطاعن لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدى على النفس يعزز بها أدلة الاثبات على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضى الى الموت ولو كان الانذار لاحقا لها ما دامت تشهد بقيام حانة اجرامية خطيرة سابقة على وقوعها .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٧ ص ١٠٥٠)

٣٩٢٩ - متى كان الحكم لم يدن المتهم باختلاس أى من الأشياء التى أقر أصحابها باستلامها كاملة ، ولا بالتزوير فى الاوراق الرسمية فى شأن اثباتها ، ولم يكن المذكور متهما بشئ من ذلك ، فان المحكمة لا تكون ملزمة بأن تورد شيئا عنها ، ما دام خارجا عن جوهر تسببها بعناصر قضائها .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

٣٩٣٠ - لا يعيب الحكم اغفال ما تضمنه اذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٩٣١ - لا يقدح فى سلامة الحكم أن تجيء أسبابه على غرار أسباب حكم آخر صدر فى قضية مماثلة ، ما دام كل منهما قد اشتمل بذاته على أسباب تكفى لحمل قضائه بالادانة فى موضوع الدعوى التى صدر فيها .

(١٩٦٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٨ ص ٧٤١)

٣٩٣٢ - لاضرر فى الاحالة - بالنسبة الى البيانات الخاصة بالاجراءات التى تمت أمام المحكمة - الى محضر جلسة سابقة لهيئة أخرى

خلاف تلك التي أصدرت الحكم ، ذلك بأن هذه البيانات ليست من قبيل التحقيق الذي يجب أن تجريه هيئة الحكم بنفسها .

(١٩٦٦/١٠/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٧ ص ٩٠٨)

٣٩٣٣ - من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون في مقام التدليل على ثبوت التهمة قد جمع بين عدة متهمين لوحدة الواقعة المنسوبة اليهم .

(١٩٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٤ ص ٧٧١)

٣٩٣٤ - لا يوجد ما يمنع الحكم من أن يحيل في رده على دفاع أحد المتهمين الى ما رد به على دفاع غيره من المتهمين ، ما دام الدفاع واحدا فيما أحال اليه .

(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٦ ص ١٠٠٤)

٣٩٣٥ - لا يشترط لصحة الحكم أن يلتزم في وضع أسبابه ترتيبا معيناً ، فايراد أدلة البراءة بالنسبة لمن قضى ببراءتهم متداخلة في أدلة الادانة لا يبلغ العيب المبطل له .

(١٩٥٩/٣/٥ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٩ ص ٢٧٢)

٣٩٣٦ - لا حرج على الحكم اذا أحال في بيان المسروقات الى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

(١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٩ ص ١١٢١)

٣٩٣٧ - ما دام الحكم قد أثبت عدم قيام الجريمة في حق الفاعل فلا يصح الطعن عليه بأنه أغفل التعرض لتهمة الاشتراك الموجهة الى متهم آخر معه .

(١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٤ ص ٧٠٦)

٣٩٣٨ - ان عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى انما كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره منها لا يعيب الحكم ما دامت نهي قد جرت بالفعل مجرى إعادة المحاكمة . ولا يغير من هذا ما قد يقال

من أن الحكم لو اشتمل على هذا البيان لكفى ذلك ليكون الفصل فى موضوع الدعوى من اختصاص محكمة النقض اذا هى قضت بنقض الحكم لثانى مرة ، لأن هذا الاختصاص انما يترتب على حقيقة ما يقع بالفعل بغض النظر عن التنويه عنه فى الحكم .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢٨

ص ٥٧٣)

٣٩٣٩ - لا يطلب من المحكمة أن تحدد المحاضر التى أدلى فيها الشهود بأقوالهم ما دام الطاعن لا ينازع فى صحة نسبة هذه الأقوال اليهم .

(١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨ ص ٣١)

٣٩٤٠ - لا يوجد فى القانون ما يلزم المحكمة بذكر من فام بالتحريات ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها لم يجده الطاعن .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٠ ص ٧٣٦ ،

١٩٥١/٢/٢٠ س ٢ ق ٢٤٩ ص ٦٥٣)

٣٩٤١ - يجب أن يبين كل حكم بالادانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه .
تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان باطلاً .

(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٧ ص ٧١٥)

٣٩٤٢ - يتعين لسلامة الحكم أن يورد مؤدى الأدلة التى استند اليها حتى يتضح به وجه استدلاله بها ، وإذا استند الى نتيجة تحليل فيلزم أن يعين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٨ ص ١٧٣)

٣٩٤٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه حين إيراد الأدلة على الطاعن استند فى ادانته ضمن ما استند اليه من أقوال شاهد دون أن يورد فحوى

أقوال هذا الشاهد اكتفاء بقوله انه قد أيد المجنى عليه فيما ذهب اليه فانه يكون قد خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من أقوال الشاهد المذكور مما لا يعرف معه كيف أنه يؤيد شهادة المجنى عليه ومن ثم يكون قاصرا .
(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠١ ص ٤٥٩)

٣٩٤٤ - يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة وأن يبين مؤداهما في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .
(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤)

٣٩٤٥ - الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .
(١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨ ص ١٠٥)

٣٩٤٦ - يجب في كل حكم بالادانة وطبقا لمفهوم المادة ٣١٠ اجراءات أن يشتمل على فحوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى يتضح وجه الاستدلال به وسلامة مأخذه والا كان قاصرا .
(١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٦ ص ١٢٢٩)

٣٩٤٧ - الأصل الذي افترضه الشارع في المادة ٣١٠ اجراءات لتسبيب كل حكم بالادانة أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت على حدة حتى يبين وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم باعتبار الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متسائدة .
(١٩٦٧/٤/١٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٦ ص ٥٠٥)

٣٩٤٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بمناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة

عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقارير برأى فيما يتدبره الطاعن بوجه الطعن فانه يكون قاصرا .

(١٩٧٩/٣/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٥ ص ٣١٧)

٣٩٤٩ - يشترط في الحكم الصادر بالادانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم . ولا يكفي في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يتبين وجه استشهاده على ادانة المتهم . واذن فالحكم الذي اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدي الاثبات التي يستفاد منها تسليم المبلغ (المتهم بتبديده) دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٥٢/١/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٨ ص ٤٤٢)

٣٩٥٠ - من المقرر أن سقوط الحكم الغيابي وإعادة المحاكمة في مواجهة المتهم لا يترتب عليه اهدار الأدلة التي تضمنتها أوراق الدعوى بل تظل قائمة ومعتبرة وللمحكمة أن تستند اليها في قضائها ، ولا ينال من عقيدتها أو يعيب حكمها أن تكون هي بذاتها التي عول عليها الحكم الغيابي بل ولها أن تورد في حكمها الأسباب التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٤ ص ١٧٣ ،

١٩٨٢/٣/١٠ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

٣٩٥١ - لا يجوز للمحكمة أن تتخفف من واجب تسبيب الأحكام بالاحالة الى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى ، بل ذلك على المحكمة المختصة .

(١٩٦٩/١٢/٢٩٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٢)

٣٩٥٢ - انه وان كان للمحكمة أن تأخذ في حكمها بأسباب حكم آخر ، الا أن ذلك لا يجوز الا اذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم . فاذا اكتفت محكمة الجنح في تسبيب حكمها القاضي بتزوير ورقة بقولها انها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد وبطلان هذه

الورقة ، وكان الثابت أن المتهمين لم يكونوا جميعا أطرافا فى الدعوى المدنية ،
فهذا لا يصلح سببا يبنى الحكم عليه .

(١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٧ ص ٥٥٧)

٣٩٥٣ - يجب لصحة الحكم أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب
التي اعتمد عليها وكل الوقائع التي استمد منها الحقائق القانونية المفروض
عليه استظهارها وتقريرها ، ولذلك يجب أن يكون الحكم الذى يستند
الى أسباب حكم آخر صادر فى ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا
فى الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته
صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا فى حكمها .

(١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٣ ص ٣٧٣)

٣٩٥٤ - تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه فى عبارة
عامة معبأة أو وضعه فى صورة مجهلة لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع
من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن مجكمة النقض من مراقبه صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وأن تقول بكلمتها
فيما يثيره الطاعن بوجه النعى .

(١٩٨٠/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٤١ ق ٢١٥ ص ١١١٣ .
١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠١ ص ٩٦٤)

٣٩٥٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا فعلا من أسبابه
لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن
تحمل أسبابا والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجوده قانونا ، وإذا كانت
هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى
صدر به بناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان
الحكم فى ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل
أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(١٩٧١/٣/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٤٢ ص ١٧٥ ،
١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠١ ص ٩٦٤)

٣٩٥٦ - اذا كان رئيس الدائرة عند امضائه صورة الحكم الأصلية قد أضاف أسبابا لم تكن في مسودة الحكم الأولى وزاد الأسباب الأخرى بيانا وشرحا من تلقاء نفسه ومن غير مداولاته مع زملائه فلا يعد ذلك من أوجه النقض اذا لم يكن قد غير شيئا ما في نص الحكم الذي حصلت المداولة فيه ونطق به بعدها .

(١٩١٧/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٩٧)

بيان الواقعة المستوجبة للعقاب

٣٩٥٧ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا .

(١٩٨٧/١١/٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤١ ص ٧٧٦ ،

١٩٨٧/٦/١٤ ق ١٣٨ ص ٧٦٥)

٣٩٥٨ - المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ اجراءات هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة .

(١٩٨٧/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٩ ص ١٠٤٦ ،

١٩٩٢/٢/١٠ ط ٢١٦٧ س ٥٩ ق)

٣٩٥٩ - المادة ٣١٠ اجراءات جنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والتي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨ ص ٥٢ ،

١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ق ١١٩ ص ٦١٤ ، ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠

ص ٢٢٦ ، ١٩٨٧/١/١١ س ٣٨ ق ١١٦ ص ٧٥٩)

٣٩٦٠ - أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .

(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢ ص ١٥١ ، ٢٦/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٤٩ ص ٢٧٢ ، ٣٠/١١/١٩٨٧ ط ٧٧٤ س ٥٥ ق ، ١١/١/١٩٨٨ ط ٤٥٣٠ س ٥٧ ق ١٤/٣/١٩٩٣ ط ٣٥٣١ س ٦١ ق)

٣٩٦١ - متى كان يبين من الرجوع الى الحكم أنه اذ دان المطعون ضدهما بجريمة السرقة التي وقعت باحدى وسائل النفل البريه لم يبين الواقعة والأدلة التي استند اليها ومكان وقوع الجريمة ، وهو ركن هام فى خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر فى تحديد العقوبة وحدها الأدنى ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها فى صحيح القانون فيما تنيره النيابة العامة بوجه الطعن ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور فى التسبيب مما يوجب نقضه .

(١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١ ص ٤٠)

٣٩٦٢ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(٨/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ . ٩/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢ ، ٢٠/٦/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٦٠ ص ٨٤٦ ، ٨/١٠/١٩٨٤ س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦ ، ٢٨/١٠/١٩٨٧ س ٣٨ ق ١٥٩ ص ٨٧٨ ، ٢٩/٣/١٩٨٧ ق ٧١ ص ٤٦٠)

٣٩٦٣ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يبين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقيم عليها ويورد مضمون كل دليل من أدلة الاثبات التي استند اليها .

(١٩/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٩ ص ٣٩٥ . ١٢/٢/١٩٥١ ق ٢٣٥ ص ٦١٨)

٣٩٦٤ - ان صيغة الاتهام المبينة في الحكم تعتبر جزءا منه فيكفى في بيان الواقعة الاحالة عليها .

(١٩٤٤/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨٢ ص ٥٢١)

٣٩٦٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة الى الأوراق والمستندات المقدمة من وكيل المتهم دون أن يورد مضمونها وبيان وجه استدلاله بها على التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وعن اعلان كلمتها فيما تنيره الطاعة بوجه طعنها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور .

(١٩٨٤/٣/٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٣ ص ٢٥٤)

٣٩٦٦ - اذا كان الحكم قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الأمر الذي يعجز المحكمة عن صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، فانه يكون قاصرا .

(١٩٨٧/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٦ ص ٨٦٧)

٣٩٦٧ - يجب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعفوية والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، عملا بالمادة ٣١٠ اجراءات ، وقول الحكم ان التهمة ثابتة مما ضمنه محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمونه ووجه استدلاله به يجعله قاصرا .

(١٩٨٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٤ ص ١١٢٥)

٣٩٦٨ - يجب على المحكمة أن تبين في حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا ، كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة برمتها وألا تجزئها تجزئة من شأنها الاخلال بدفاع المتهم والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه .

(١٩٣٨/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٨ ص ١٤٧)

٣٩٦٩ - يجب للادانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتبيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغيير الحقيقة والا كان باطلا .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢)

٣٩٧٠ - لما كان الحكم المطعون فيه من الأحكام الشبكية ، فلا عليه أن هو لم يورد واقعة الدعوى ومواد العقاب الواجب اعمالها في حق الطاعن ، لأن ذلك لا يكون لازما الا بالنسبة للأحكام الصادرة في الموضوع بالادانة .

(١٩٨٥/٣/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٣ ص ٤٣١)

٣٩٧١ - بيان الواقعة محل الاتهام يلزم في أحكام الادانة ، والحكم بعدم جواز المعارضة حكم شكلي ، لا يعيبه اغفاله بيان الواقعة .

(١٩٩٣/٤/٢٠ ط ٢٦٤٨٤ س ٥٩ ق)

٣٩٧٢ - ليس من الضروري في تهمة السب العلني أن يبين الحكم الصادر بالعقوبة ألفاظ السب اذا أحال في ذلك على محضر الجلسة المتضمن لتلك الألفاظ في شهادة الشهود .

(١٩٠٨/١٠/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٥٩)

٣٩٧٣ - لا يلزم أن يشتمل نص الحكم على بيان الواقعة بل يكفي أن يكون هذا البيان مذكورا ضمن أسبابه .

(١٩٠١/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٨)

٣٩٧٤ - تعفى المحكمة من بيان الواقعة فيما يستحيل تفصيله ، كما لو اشترك جملة أشخاص في اختلاس مبلغ ولم يمكن الاهتداء الى كمية ما اختلسه كل متهم فان عدم ذكر هذا التفصيل لا يخالف المادة ١٤٧ جنايات .

(١٨٩٨/١٢/١٧ الحقوق س ١٤ ق ٢٠ ص ٤٥)

٣٩٧٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قاضيا في مادة التزوير والاشتراك فيه ولكن لم يبين كيفية حصول أى منهما بأى طريقة مما فصله

القانون كانت الواقعة غير مبينة بيانا كافيا طبقا للمادة ١٤٧ تحقيق
جنايات .

(١٨٩٧/٦/١٢ الحقوق س ١٣ ق ١٦ ص ٣٧)

٣٩٧٦ - اذا لم يبين فى الحكم طريقة وقوع التزوير المنسوب للمتهم
ولا الطريقة التى ساعده بها المتهمون معه ليعلم ما اذا كانت شروط الاشتراك
متوفرة فى الدعوى تكون الواقعة غير مبينة بيانا كافيا والحكم منقوضا .

(١٨٩٨/٤/٢ الحقوق س ١٣ ق ٣٩ ص ١٣٢)

٣٩٧٧ - يجب على المحكمة أن تذكر فى حكمها الوقائع المادية
التي جعلتها أساسا لتحديد الجريمة ووصفها وسببها للحكم فيها فان لم تفعل
كان حكمها قابلا للنقض .

(١٨٩٦/٦/١٣ الحقوق س ١١ ق ٤٧ ص ٢٢١)

٣٩٧٨ - لمحكمة النقض والابرام حق النظر فيما اذا كان الوصف
الذى وصفت به الجريمة فى الحكم قانونيا أو لا ولا ينيسر لها ذلك الا اذا كان
ذلك الحكم يشتمل على الوقائع التى كانت أساسا للوصف .

(١٨٩٦/٦/١٣ الحقوق س ١١ ق ٤٧ ص ٢٢١)

بيان نص القانون

٣٩٧٩ - نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن
كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان
جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .

(١٩٧٨/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٧ ص ٧٣٥)

٣٩٨٠ - اشارة حكم الادانة الى رقم القانون الذى طلبت النيابة
تطبيقه لا يغنى عن ذكر مواد القانون .

(١٩٨٨/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٦ ص ١١٣٧)

٣٩٨١ - لا يعيب الحكم خلوه من ايراد نص المادة ٢٣١ من قانون
العقوبات التى أعمل مقتضاها فى حق الطاعنين لأن هذه المادة من المواد

التعريفية ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة .

(١٩٧٩/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٩ ص ٢٩٤)

٣٩٨٢ - يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذى أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم .

(١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٥ ص ١٠٨٥)

٣٩٨٣ - لا توجب المادة ٣١٠ اجراءات جنائية الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه الا فى حالة الحكم بالادانة ، أما اذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فانه لا يلزم بطبيعة الحال الاشارة الى مواد الاتهام .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٢ ص ٧٠٧)

٣٩٨٤ - ليس فى القانون ما يوجب على النيابة أو المحكمة ذكر المادة المطلوب تطبيقها على الجنبعة أو المخالفة التى تقع بالجلسة .

(١٩٧١/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٩

ص ٣٧٢)

٣٩٨٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابى الاستثنافى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فان ما ينعاها انطاعن على هذا الحكم من اغفاله مادتى العقاب لا يكون له محل ، لأن هذا البيان لا يكون لازما الا بالنسبة لأحكام الادانة الصادرة فى موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذى يدخل فى عداد الأحكام الشكلية فحسب .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٥ ص ٩٤٤)

٣٩٨٦ - من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(١٩٧٤/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ص ٣٤٨ .

١٩/٣/١٩٧٢ س ٢٢ ق ٨٧ ص ٢٩٤ ، ١٣/١٢/١٩٥٤ س ٥ ق ٩٤ ص (٢٧٧)

٣٩٨٧ - متى كان الحكم قد انتهى الى اداة الطاعن طبقا لقانون معين وعنى بالاشارة الى أنه قد عدل ، ومن ثم فليس بلازم أن يشير الى القانون الذى أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد اندمج فى القانون الأصلى وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٣٩٨٨ - ذكر الحكم رقم القرار الأصلى المنطبق دون القرار المعدل لا يعيبه ما دام قد أورد النص المنطبق بعد التعديل .

(١٩٧٢/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

٣٩٨٩ - لا يعيب الحكم سكوته عن ايراد نصوص القانون التى لا تتعلق ببيان العقوبة ما دام قد أشار الى مواد العقاب التى دان الطاعنين بها .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١)

٣٩٩٠ - اعتبار الحكم أن الجرائم المسندة الى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها واغفاله ذكر أن العقوبة التى أوقعها هى عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لا يعيبه .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٦ ص ٣٠٠)

٣٩٩١ - أبانت المادة ٣١٠ اجراءات بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الاشارة الى نصوص القانون الموضوعى على اعتبار أنها من البيانات الجوهرية التى تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، أما اغفال الاشارة الى نص قانون الاجراءات الجنائية فإنه لا يبطل الحكم .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩١ ص ٤٨٠)

٣٩٩٢ - من المقرر أن مواد الاتهام التى طلبت النسيابة العامة

تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم .
(١٩٨٦/٤/٢٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠١ ص ٥٠٨)

٣٩٩٣ - خطأ الحكم أو قصوره في بيان طلبات النيابة العامة
بديباجته لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة استدلاله .
(١٩٨٦/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٩ ص ٥٥٣)

٣٩٩٤ - من المقرر أن اغفال الحكم الإشارة في ديباجته الى مواد
القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .
(١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٥)

٣٩٩٥ - خلو الأحكام الشكلية من بيان مادة العقاب لا يعيبها ،
كالحكم الصادر في معارضة بتأييد حكم بعدم قبول الاستئناف شكلا .
(١٩٨٥/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٦ ص ٨٢٤)

٣٩٩٦ - سهو الحكم في ذكر احدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه
ما دامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استمدت منه العقوبة .
(١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٨ ص ١٠٢٧)

٣٩٩٧ - اذا لم تبين المحكمة فقرة المادة التي طبقت وكان يظهر
من الظروف بحسب وصف المحكمة لها ، وبحسب ما هو مذكور في وصف
التهمة أنها أرادت فقرة معينة فلا يعتبر اغفال ذكرها لتلك المادة خطأ في
تطبيق نصوص القانون .
(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٨٨)

٣٩٩٨ - ذكر المادة المعمول بها دون بيان الفقرة لا يترتب عليه
بطلان الحكم بطلانا جوهريا .
(١٩٠٦/١٠/١٣ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٤٨)

٣٩٩٩ - اذا اشتملت المادة على عدة فقرات كفى ذكر الفقرة
المعمول بها منها ، وليس بواجب ذكر المادة كلها بحيث يكون عدمه داعية

الى البطلان .

(١٤/٢/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠١)

٤٠٠ - متى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية عليه فإنه يكون قد أعمل المادة ٣٢ عقوبات ولا يؤثر في سلامته كونه قد أغفل الإشارة الى هذه المادة .

(٣/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٩ ص ٥٣٠)

٤٠٠١ - الواجب هو أن يذكر الحكم مادة العقوبة ، أما عدم الإشارة الى النص الخاص بوقف تنفيذها فلا يبطله .

(٦/١٢/١٩٤٨ مجموعة الفواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٧

ص ٦٦٧)

٤٠٠٢ - عدم ذكر المادة ٤٩ في حكم صادر بعقوبة لا يعد وجهاً من أوجه البطلان الجوهري لأن الاكراه البدني لتحصيل الغرامات وغيرها ليس بعقوبة .

(١٤/١٠/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٣٨ ص ٨٢)

٤٠٠٣ - ان المادة ١٤٧ جنائيات لا تقضى الا بذكر نص المادة المحكوم بموجبها ، واذا لا ينفذ الحكم عند قضائه على مشترك في الجريمة بتجرده من نص المادة ٦٧ عقوبات لتعلقها فقط بتقرير المبدأ المختص بالمشاركة في الجريمة والعقاب عليها بعقاب الفاعل الأصلي ولا تعرض فيها لتقدير عقوبة .

(١٠/١٢/١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ١٢٩ ص ٤٣٠)

٤٠٠٤ - المادة ١٤٧ ت . ج توجب أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً على نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان لاغياً ويراد بذلك النص ، المادة المذكورة العقوبة بها لا المادة التي تشرح أحوال الجنسية . ومثال ذلك أن عقوبة الاعدام تستوجب أن تكون جنائية القتل مسبقة باصرار وترصد فاذا رأت المحكمة استحقاق الجنائية للاعدام وحكمت به وجب عليها أن تذكر في الحكم نص المادة ٢٠٨ التي تقضى بذلك وليس عليها أن تذكر

نص المادة ٢٠٩ و ٢١٠ اللتين تفسران معنى الترصد والتربص المشروطين للحكم بالاعدام .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

٤٠٠٥ - ان المادة ١٤٩ تحقيق جنايات لم نوجب ذكر نص القانون الذى حكم بمقتضاه الا فى الحكم الصادر بالمقوبه ، فاذا لم يقض الحكم الا بالحقوق المدنية للمدعى المدنى فلا موجب لذكر نص القانون الذى حكم بمقتضاه .

(١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٤

ص ٢٢٦)

٤٠٠٦ - اذا كان الحكم الابتدائى قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التى طلبتها النيابة والتى بينها فى صدر أسبابه فلا يصح نقض الحكم الاستئنافى المطعون فيه الذى وان جاء خالياً فى صلبه من ذكر المواد التى طبقتها المحكمة الا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردها ، اذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائى فيه ما يتضمن بذاته المواد التى عوقب المتهم بها .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٤٠٠٧ - اذا كان البابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار الى مادتي الاتهام اللتين طلبت النيابة العامة تطبيقهما فى حق الطاعن وخلص الى معاقبته طبقاً لهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف فان ذلك يكفى بيانا لنص القانون الذى عوقب الطاعن بمقتضاه .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥)

٤٠٠٨ - متى كان الحكم قد أشار فى صدره الى المواد التى طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها ثم انتهى فى منطوقه بذكره عبارة « وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر » فان فى ايراد ذلك ما يكفى فى بيان نصوص القانون الذى طبقته المحكمة وأدانت المتهمين بمقتضاه .

(١٩٥٨/١/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ٥ ص ٢٩)

٤٠٠٩ - متى أثبتت المحكمة فى حكمها أنها اطلعت على المواد التى

طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك فى الدعوى فلا يصح أن يطعن فى حكمها بمقولة أن الحكم قد خلا من ذكر المواد التى أخذ بها .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٤ ص ٨٠٧)

٤٠١٠ - إذا كان الحكم الابتدائى قد أشار إشارة صريحة الى نصوص القانون التى عاقبت المتهم بموجبها ، وكان الحكم الاستثنائى قد أحال على الحكم الابتدائى وأيده للأسباب التى بنى عليها ، فإن هذه الاحالة شمل فيما يشمله مواد العقاب .

(١٩٥٤/١١/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٨ ص ١٧٦)

٤٠١١ - لما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار الى المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وخلص الى اذانة الطاعن طبقا لها ، وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفى ذلك ما يكفى لبيان مواد القانون التى عوقب الطاعن بمقتضاها .

(١٩٨٢/٣/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٦ ص ٣٧٦)

٤٠١٢ - إذا لم يرد فى حكم الاستئناف ذكر نصوص المواد الواردة فى الحكم الابتدائى فلا يعد ذلك من أوجه البطلان الموجبة لنقض الحكم متى كان حكم الاستئناف صادرا بتأييد الحكم الابتدائى وطبق المواد المذكورة .

(١٩٠٠/٣/٣ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣)

٤٠١٣ - متى كان الحكم الابتدائى الذى أيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أشار الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهى المادة التى أثبتتها الحكم فى صدره بقوله أن النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٠٠٠٠ فالتعن على الحكم الاستثنائى بأنه لم يشر الى نص القانون الذى حكم بموجبه لا يكون له أساس .

(١٩٥٩/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩٥ ص ٢٥٢ ،

١٩٥٢/٤/١٤ ق ٣١١ ص ٨٣٠)

٤٠١٤ - يكفى لبيان النص القانونى الذى أخذ به الحكم أن يكون الحكم قد بين فى صدره المواد التى طلبت النيابة عقاب المتهم بمقتضاها

وأن يقول بعد ذلك أنه يتعين عقاب المتهم عن التهمة المسندة اليه طبقا للمواد المطلوبة ولا يلزم بعد تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية ما دامت مادة القانون المقررة للعقاب مشار اليها فيه صراحة .

(١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٩ ص ٦٥٣)

٤٠١٥ - متى كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف وقد أغفل ذكر نص القانون الذى حكم بموجبه فانه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب هذا البطلان انه أشار فى ديباجته الى المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد فى حق الطاعن .

(١٩٧٨/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٧ ص ٧٣٥ ،

١٩٨٠/٤/٢١ س ٣١ ق ١٠١ ص ٥٣١)

٤٠١٦ - لا يكفى فى بيان مواد القانون التى طبقت على واقعة الدعوى ان يكون الحكم قد اثبت فى عجزه أنه ينعين معاقبة الطاعن بمواد الاتهام ، ما دام أنه لم يفصح عن تلك المواد التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٨ ص ١٤٣)

٤٠١٧ - ايراد الحكم فى صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذى أدخله عليها مستشار الاحالة لا يعيبه ، ما دام قد أورد فى عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التى دان بها الطاعن بوصفها الواردة فى قرار الاحالة .

(١٩٧٢/١٠/١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٦ ص ٩٧٢)

٤٠١٨ - كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكن باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار الى مادة الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام انه

لم يفصح عن أخذه بها .

(١٩٧٢/٥/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٩ ص ٧١١ ،
١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ٢٠١ ص ٩٩٢)

٤٠١٩ - خلو الحكم من نوع العقوبة المقيدة للحرية يعيبه ، ولا يغير
من ذلك بيان مدتها في منطوقه ، حتى يتسنى تنفيذها طبقا للأحكام
المنفردة لها .

(١٩٨٥/١/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٨ ص ١٩٠)

٤٠٢٠ - إيراد الحكم في مدوناته أخذه الطاعن بالראفة
إذا كان قد أعمل المادة ١٧ عقوبات أو المادة ١٥ من قانون
الأحداث يجزئ قاصرا .

(١٩٨٥/١/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٨ ص ١٩٠)

٤٠٢١ - يكون الحكم باطلا غير متجمع لشرائط المادة ١٤٧ ت ج
إذا لم يشتمل الا على بعض المادة المنطبقة واكتفى بالإشارة الى باقى المادة
بكلمة النسخ . متى كان الجزء الذى أغفل إيراد مشتملا على النص المنطبق
على الواقعة .

(١٩٠١/٤/٦ المجموعة الرسمية س ٣ ق ١)

٤٠٢٢ - خلو الحكم من بيان مادة العقاب التى أنزل حكمها
يبطله ، ولا يعصمه من البطلان اشارته فى ديباجته الى مادة الاتهام أو اثباته
فى منطوقه إطلاعه عليها ما دام انه لم يفصح عن أخذه بها .

(١٩٧٠/٦/١٤ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٥ ص ٨٧١)

٤٠٢٣ - إذا كان الحكم قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل
بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطلان ما أورده
فى أسبابه من أنه يتعين معاقبة المتهم بمادة الاتهام ما دام أنه لم يبين نص
القانون الذى حكم بموجبه .

(١٩٨٤/١١/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٧ ص ٧١٨)

٤٠٢٤ - اذا كان كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه انذى أيده قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا ، ولا يعصمه من هذا العيب ما ورد فى ديباجته من اشارة الى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ما دام أنه لم يحله الى مواد هذا القرار الخاصة بالتجريم والعقاب ، ان وجدت - بما يفصح عن أخذه بها .

(١٩٨٢/٤/٢١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٦ ص ٥٢٧)

٤٠٢٥ - ان عدم اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم على المتهمين بمقتضاه يجعله باطلا ، ولا يغنى عن هذه الاشاره ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى ما دام لم يقل ان هذه المادة هى التى أخذت بها المحكمة وأوفعت العقاب بمقتضاها .

(١٩٥٨/١٠/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٢ ص ٧٩٠ ، ١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٣ ص ٤٧٧)

٤٠٢٦ - اذا كان الحكم المستأنف قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه على المتهم فانه يكون باطلا .

(١٩٨٣/٣/٢٣ أحكام النقض س ٨٣ ص ٤٠٦)

٤٠٢٧ - متى كان كلا الحكمين الابتدائي المؤيد لأسبابه والاستئناف قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم الابتدائي من هذا العيب أنه أشار الى مواد الاتهام التى طلبت النيابة تطبيقها على المتهم ما دام لم يفصح عن أخذه بها ، بل اقتصر على الاشارة الى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات التى لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب وانما تتعلق بتحديد العقوبة فى حالة تعدد الجرائم ، فان الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٩ ص ٤٠٥)

٤٠٢٨ - اذا كان الحكم الاستئنافى لم يشر الى أية مادة من مواد القانون الذى طبقه ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون التى طبقتها المحكمة على الواقعة المسندة

الى الطاعن فان الحكم يكون باطلا متعينا نقضه .

(١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٤ ص ٦٧٤)

٤٠٣٩ - من المقرر أن الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى وموضوع الادانة بيانا كافيا وقضى بعفوية لا نخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(١٩٨١/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٠ ص ١١٧٩ ،

١٩٨٥/٦/١٢ س ٣٦ ق ١٤٠ ص ٧٩٦)

صور خاصة من الأسباب بيان مؤدى الشهادة

٤٠٣٠ - ان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن نورد منها ما تطمئن اليه ويطرح ما عداها ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أى مرحلة من مراحل المحاكمة دون أن نبين العلة في ذلك .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٢٥)

٤٠٣١ - لانكون المحكمة مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود الا اذا كانت قد استندت اليها في حكمها بالادانة ، أما اذا لم تعتمد على شئ من تلك الأقوال فانها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئا ، ومن ثم فان عدم ايراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد أوضحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها لحمل قضائها بالادانة ، اذ أن تقدير الدليل موكل اليها .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٤٠٣٢ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم ايراد الحكم لتفصيلات معينة اختلف فيها الشهود ما يفيد اطراحها .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٤٠٣٣ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي

استندت اليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا ينضج منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . فمتى كان الحكم قد خلا من بيان أقوال الشهود الذين أيدوا شهادة المجنى عليه ومدى دلالتها على وقوع الغش والاحتيال من جانب الطاعنين فانه يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤)

٤٠٣٤ - الأصل ألا تلتزم الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال اذ المرجع في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٢ ص ٤٣٧ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣)

٤٠٣٥ - ان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١)

٤٠٣٦ - تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١ هيئة عامة)

٤٠٣٧ - لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا خلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند اليها في تكوين عقيدته ، اذ عدم ايراد الحكم لهذه التفاصيل يفيد اطراحها .

(١٩٨٢/٥/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧)

٤٠٣٨ - من المقرر أنه إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالأدانة ايرانة شهادة كل شاهد على حدة .

(١٩٧٩/٦/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣١ ص ٦١٨ ، ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٨ ص ٧٥٣)

٤٠٣٩ - المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أخذها بما قضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك الأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل في الأوراق .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢ ، ١٩٧٣/٤/١ س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦١ ص ٢١٧٢)

٤٠٤٠ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)
(هيئة عامة)

٤٠٤١ - لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل أن تورد العرض الكامل لأقوال الشهود وبحسبها أن تورد منها ما تقيم عليه قضاؤها .

(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٤٠٤٢ - القانون لا يستلزم ايراد النص الكامل لأقوال الشاهد بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .

(١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٤ ص ١١٣٦ ، ١٩٥٦/١٠/٢٣ س ٧ ق ٢٩٠ ص ١٠٥٧)

٤٠٤٣ - إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على المحكمة ان هي أوردت

مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته اليهم جميعا تفاديا للتكرار الذى لا موجب له .
(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٦ ص ٤١٠ ،
١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٣ ص ١٠٩٥)

٤٠٤٤ - ان الايجاز وان كان ضربا من حسن التعبير الا أنه لا يجوز أن يكون الى حد القصور ، فاذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم ان هو أورد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته اليهم جميعا تفاديا من التكرار الذى لا موجب له . أما اذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة ، أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة .
(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥ ص ٧١)

الاحالة فى أقوال الشهود

٤٠٤٥ - لا يعيب الحكم أن يحيل فى ايراد أقوال شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما استند اليه الحكم منها .
(١٩٨٣/٢/ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٤ ص ١٨٩ ،
١٩٧٩/٣/١٨ س ٣٠ ق ٧٤ ص ٣٦٠ ، ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ق ٩١
ص ٤٩٢ ، ١٩٧٣/١٠/١٢ س ٢٤ ق ١٨٣ ص ٨٨٦ ، ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣
ق ١٢٠ ص ٥٤٨ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٤٠٤٦ - انه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم ان هو أحال فى بيان شهادة شاهد الى ما أورده فى أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذى لا موجب له ، أما اذا وجد خلاف بين أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة .
(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٧ ص ٧١٥)

٤٠٤٧ - اذا استندت المحكمة فى حكمها الى أقوال المتهم فى قضية أخرى أو على شهادة شهود سمعت فى قضايا أخرى فلا يكون هذا

وجها للنقض اذا كانت المحكمة ارتكبت أيضا على أسباب أخرى غير الأسباب المتقدمة .

(١٩٢٣/٤/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٢٩)

٤٠٤٨ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إirاده أقوال الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، كما أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا . ولما كان الطاعن لم يكشف عن مواطن عدم اتفاق أقوال الشهود مع الوقائع موضوع الشهادة ، وجاءت عبارته في هذا الشأن مرسلة مبهمة ، هذا فضلا عن أنه لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا يناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن اليها في تكوين عقيدته .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٤٠٤٩ - الأصل في شهادة كل شاهد أن تكون أدلة مستقلة من أدلة الدعوى ، فيتعين لذلك إirادهما دون إحالة ولا اجتزاء ولا مسح فيما هو من جوهر الشهادة ، ومن ثم فإن الإحالة في بيان مؤدر الشهادة من شاهد الى شاهد لا تصلح في أصول الاستدلال الا اذا كانت أقوالهما متفقة في الوقائع المشهود عليها ، بلا خلاف بينها سواء في الوقائع أو في جوهر الشهادة .

(١٩٦٧/٤/١٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٦ ص ٥٠٥)

٤٠٥٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه حين قضي بتصحيح الأعمال المخالفة فيما أقامه الطاعن من بناء قد أحال في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك يعيبه ، اذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكملا للحكم الصادر فيها فيما يختص بتنفيذ التصحيح الذي قضي به .

(١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٢١ ص ٣١٤)

٥٠٥١ - الرد على شهود النفي

٤٠٥١ - ان حق المتهم في سماع الشاهد انما يتعلق بما يبيده في

جلسة المحاكمة ويسمع الدفاع مناقشته فلا تصح مصادرته في ذلك بدعوى أن المحكمة قد أسقطت في حكمها شهادة الشاهد ، اذ ليس في وسع الدفاع أن يتنبأ سلفاً بما يدور في وجدان القاضي عندما يخلو الى مداولته ، كما أنه من المقرر أنه لا يصح في أصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح ، ومن ثم يجب سؤال الشاهد أولاً ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة - التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها - بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(١٩٨٧/٤/٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ٩٥ ص ٥٧٣)

٤٠٥٢ - متى أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها لم يعمل على الدليل فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق ولمحكمة النقض في هذه الحالة مراقبة ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها .

(١٩٨٤/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٦ ص ٧٨٦)

٤٠٥٣ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عما قاله شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بأن تشير في حكمها الى شهادة شهود النفي والرد عليها رداً صريحاً لأن قضاءها بالادانة اعتماداً على عناصر الاثبات التي بينتها يفيد أنها أطرحت تلك الشهادة ولم تر فيها وجهاً للأخذ بها .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٤٠٥٤ - لمحكمة الموضوع أن تعول على شهادة شهود الاثبات وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيما شهدوا به ، دون أن تلزم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الآخرين مستفاد من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ ،

١٩٧٢/٣/٥ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٤٠٥٥ - ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على شهود النفي

أو التعرض لكل جزء من دفاع المتهم ، لأن أخذها بأدلة الثبوت يعيد اطراحها لهذا الدفاع .

(١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٢ ص ٥٤٠)

٤٠٥٦ - ليس على المحكمة أن تبرر اطراحها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الاثبات .

(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥٧ ص ٤١٦)

٤٠٥٧ - اذا طلب المتهم من المحكمة سماع شهود النفي دفاعا عن نفسه وجب على المحكمة الالتفات الى طلبه وذكر أسباب رفضه أو قبوله في حكمها ، وان عدم مراعاة أحد هذين الأمرين يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

(١٩٨٥/١١/١٦ الحقوق س ١١ ق ٥٥ ص ٢٤٩)

أسباب تقدير العقوبة

٤٠٥٨ - تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكول لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، والمحكمة غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعنها لنوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .

(١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ،

١٩٧٧/١١/٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٩٨)

٤٠٥٩ - انه وان كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاق قاضي الموضوع ، الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة وهي تمارس حقها في هذا التقدير قد ألت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من اجراءات المأما صحيحا .

(١٩٨٢/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٧ ص ٩٠٦ ،

١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩)

٤٠٦٠ - من المقرر أن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي تثبت عليه ، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه

العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

(١٦/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥ ،
١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨ ، ١٩٥١/١/١ س ٢ ق ١٦٢
ص ٤٣٠)

٤٠٦١ - من المقرر أن انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون
العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التى أوقعتها
تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ما دام تقدير تلك العقوبة هو من
إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها
أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

(١٩/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥١ ص ٢٣١ ،
١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٤٠٦٢ - ان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة
وأعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو ما يدخل فى
سلطتها الموضوعية ، وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت
العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

(٢٩/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٦٠)

٤٠٦٣ - شددت المحكمة الاستثنائية العقوبة التى حكمت بها
المحكمة الجزئية فليس من الضرورى أن تذكر فى حكمها الأسباب التى
دعت الى التشديد .

(١٧/٣/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٠١ ،
١٩٠٧/١٢/٢٨ س ٩ ق ٤٠)

٤٠٦٤ - ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة
المتهم بالرافة .

(٢٠/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٦ ص ٥٤٩)

٤٠٦٥ - لا يصح الطعن فى حكم بعدم بيانه أسباب الرافة بمقولة
احتمال تحقيق مصلحة من ذلك ، اذا ما كانت أسباب الرافة تؤدى الى

البراءة . فإن هذا يكون ترتيباً لنتيجة على توقع الخطأ في أمر لم يفرضه القانون على القاضى .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٩ ص ٢١٢)

٤٠٦٦ - المحكمة ملزمة قانوناً ببيان الأسباب التى تستند إليها فى الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التى تدعوها الى الغاء وقف التنفيذ اذا بدا لها ذلك .

(١٩٣٦/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٦

ص ٥٩٢)

بيان مكان وقوع الجريمة

٤٠٦٧ - لا تلزم المحكمة - التى لم يتنازع المتهم فى اختصاصها بنظر الدعوى - بتحديد بقعة وقوع الجريمة ، ما دامت ليست عنصراً من عناصرها ولم يرتب القانون أثراً على مكان مقارفتها باعتباره ظرفاً مشدداً للعقاب .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤١ ص ٢٣٨)

٤٠٦٨ - اذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ليست فيه أية اشارة الى المكان الذى ارتكبت فيه كل من الجريمتين اللتين أدان المتهم فيهما ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه ، اذ أن بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها فى الأحكام .

(١٩٤٥/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٨

ص ٦١٣)

بيان أداة الجريمة

٤٠٦٩ - لما كانت الأداة المستعملة فى الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية وأن لا فرق بين السكين والمطواة فى أحداث الجرح الطعنى الذى أثبتته التقرير الطبى ، فان النعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ،

١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ١٧ ص ٩٤)

٤٠٧٠ - لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء متى أيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه .
(١٦/١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤ ص ٩١)

٤٠٧١ - لا يقدح في سلامة الحكم أن يقول أن الآلة التي استعملت في القتل كانت مطواة أو منجلا ما دام أنه قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليه بآلة قاطعة بنية قتله ، وما دام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائفا له أصله في أقوال الشهود وسنده في تقرير الطب الشرعي .
(١٧/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١١٦ ص ٣٠٠)

بيان وقت وقوع الحادث

٤٠٧٢ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقتها الى أن المجنى عليه وشاهد الاثبات قد رأيا الطاعن وتحققا منه وهو يطعن أولهما بمطواة في ذراعه الأيسر .

(٢٤/٤/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥ ، ٢٥/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ، ١٤/١٢/١٩٥٣ س ٥ ق ٥٣ ص ١٥٨)

٤٠٧٣ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه ظالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على واقعة الدعوى ، ما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

(١٤/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٩ ص ٣٤٩ ، ١٣/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٧٠ ص ١١٩٤ ، ١٥/١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٥ ص ٤٧)

٤٠٧٤ - ان خطأ الحكم في اثبات تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة العمومية في الدعوى لا تؤثر على سلامته .

(١٠/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٠ ص ١٠٦٨)

٤٠٧٥ - عدم ذكر اليوم الذي وقعت فيه الجريمة في حكم صادر

بغوبة لا يعد بطلانا جوهريا اذا ذكر في الحكم الشهر والسنة .

(١٩٠٥/١/٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢٥)

٤٠٧٦ - ان عدم توصل المحكمة الى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة لا يستوجب نقض الحكم ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

(١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٦٤ ص ١٧٤)

٤٠٧٧ - ان تاريخ وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها في الحكم لما يترتب عليه من نتائج قانونية خصوصا في صدد الحق في رفع الدعوى العمومية .

(١٩٤٦/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٣)

ص ٢٦١)

٤٠٧٨ - ذكر تاريخ الواقعة في الحكم ضرورى لمراقبة مسألة سقوط الحق في اقامة الدعوى بشأنها لمضى المدة وخلو الحكم منه موجب لبطلانه .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٦)

ص ١٦٣)

٤٠٧٩ - ان بيان تاريخ ارتكاب الجريمة من أهم ما يلزم ذكره في الأحكام ليتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون . فاذا تجرد الحكم منه تعين نفضه واحالة الدعوى على محكمة أخرى للحكم فيها من جديد .

(١٨٩٩/٣/٢٦ الحقوق س ١٤ ق ١٤٢ ص ٥٥١)

٤٠٨٠ - بيان الواقعة الذي اشترطته المادة ١٤٧ جناسيات يستلزم ذكر تاريخ وقوعها في الحكم وعدم الاكتفاء بذكر تاريخ البلاغ الذي تقدم بشأنه والا كان الحكم منقوضا .

(١٨٩٩/٣/٢٥ الحقوق س ١٤ ق ٩٢ ص ٢٤١)

٤٠٨١ - يجب بمقتضى المادة ١٤٧ جناسيات اشتغال الحكم على

ذكر البيانات الضرورية ، فاذا خلا كل من حكمي أول وثاني درجة من اثبات تاريخ الجريمة تعين النقض اذ يصعب حينئذ على محكمة النقض بما لها من الحق في مراقبة تطبيق القانون معرفة اذا كانت هذه الجريمة سقطت بمضي المدة أم لا .

(١٨٩٨/١٢/٣١ الحقوق س ١٤ ق ٩٧ ص ٢٤٩)

بيان الباعث على ارتكاب الجريمة

٤٠٨٢ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله بجملة .

(١٩٨٤/٣/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩ ،
١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧)

٤٠٨٣ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصرا من عناصرها والمحكمة غير مكلفة باظهاره .

(١٩٥٤/٦/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧)

٤٠٨٤ - ان الباعث في الجرائم ليس من بين أركانها ، فلا يعيب الحكم أنه لم يبين الباعث أو أنه أخطأ فيه ، ومهما يكن من هذا الخطأ أو الاغفال فإنه لا ينقص من قيمة أدلة الادانة المبينة في الحكم .

(١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٤ ص ٥٧٨)

٤٠٨٥ - البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦ ص ٨٨)

٤٠٨٦ - مهما يكن الحكم قد أخطأ في ذكر الباعث على الجريمة فذلك لا يؤثر في سلامته ما دامت أدلة الادانة المبينة فيه قائمة سليمة .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٦ ص ٨٤٥)

بيان أسباب الاعفاء من المسؤولية

٤٠٨٧ - متى كان البين من مطالعة دفاع الطاعن بجلسة المحاكمة أنه لم يتمسك باعفائه من العقاب عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فإذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعى على حكمها باغفاله .
التحدث عن ذلك .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ،
١٩٥٠/١٠/١٦ س ٢ ق ٢٢ ص ٥١)

بيان الأسباب للشهادة المرضية

٤٠٨٨ - يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله
ويقول كلمته فيه .

(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٤٠٨)

٤٠٨٩ - ان تقديم الطاعن شهادة طبية في احدى القضايا التي اتهم فيها تدليلاً على توافر العذر الفهري تنصرف دلالة الى كافة القضايا التي اتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بذات الجلسة ما دام قد أثبت بمحضرها تمسكه بهذا الدفاع .

(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٤٠٨)

٤٠٩٠ - انه وان كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة الا أنه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت اليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو عدم الاعتداد بها وأن تبني ما تنتهي اليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي الى ما رتبته عليها .

(١٩٧٣/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤)

٤٠٩١ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا أن المحكمة متى أبدت للأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فان لم المحكمة

النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها الحكم أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٨ ص ٤٧٨ ،
١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ ق ٢٤ ص ٨٩ ، ١٩٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ق ٤٧ ص
٢٤٨)

٤٠٩٢ - لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشير الى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع من حضور جلسة المعارضة . ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها بأنها لا تطمئن الى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسبابا تنال منها أو تهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت اليها ، فان الحكم يكون معيبا بما يبطله .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٣ ص ٢٤٠ ،
١٩٧٣/٤/١ ق ٩٥ ص ٤٦٤)

٤٠٩٣ - من المقرر أنه اذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة الا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وامت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها وواجهت بينها ، فان هي التفتت كإبهة عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فان حكمها يكون قاصرا .

(١٩٨٤/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٢ ص ٣٣٨)

٤٠٩٤ - اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها منها ، اما اذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة فان حكمها يكون غير مسبب .

(١٩٨٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٤ ص ٤٦٠)

٤٠٩٥ - لما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر

فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الحبز ولم يبين وزن الرغيف من الحبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا رغم ما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها فإنه يكون معيبا بالقصور .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦ ص ٥٥)

٤٠٩٦ - لما كان الحكم في بيان تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن التهمة ثابتة قبيل المتهم من أقوال المجنى عليهم والتقرير الطبي دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة في حقه مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت وافعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام بخانه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور .

(١٩٨٢/٤/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٧ ص ٥٢٩)

٤٠٩٧ - إذا كان الحكم قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون فإنه يكون معيبا بالقصور الذي له الصدارة .

(١٩٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٣ ص ٥٠٧)

٤٠٩٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعن أحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت هذا الدليل في الدعوى كانت ملمة به المأما شاملا يهين لها أن تمحصه التمحيص الشامل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكينا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد ، فإنه يكون قاصرا .

(١٩٨٢/١/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١ ص ١١)

٤٠٩٩ - إذا كان الحكم قد عول على تقرير لجنة الجرد دون أن يورد مضمونه ومؤداه والأسانيد التي أقيم عليها حتى يكشف عن وجه استنشاء المحكمة بهذا الدليل الذي استنبطت منه معتقدها في الدعوى ، فإنه يوصم بالقصور ، ويمجز محكمه النقض عن مراقبه صحة تطبيق القانون على الواقعة . كما صار اثباتها في الحكم .

(١٩٨١/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١ ص ٧٦)

اسباب ، صور للقصور في بيان الواقعة أو مدى الأدلة

٤١٠٠ - من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج بغير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وللمحكمة النقض أن تراقبه ما إذا كان من شأن الأسباب التي يوردها الحكم أن تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها .

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٧ ط ٦٣٩ س ٥٦ ق)

٤١٠١ - لما كانت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني قد نصتا على أن من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير ، وأن استعمال الحق لا يكون غير مشروع الا اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير ، وهو ما لا يتحقق الا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق . وكان حقا التفاضل والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء خطأ أو زورا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى التدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم ، وكان وصف الاعتال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . فإن الحكم المطعون فيه اذا اقتصر في نسبة الخطأ الى الطاعن على مجرد القضاء ببراءة المطعون ضدها وكان ذلك وحده لا يكفي لاثبات انحراف الطاعن عن حقه المكفول في التناضى الى استعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة المطعون ضدها ، فإنه يكون فضلا عما يشابه من قصور قد أخطأ في تطبيق القانون فضلا عن الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدكية المقامة من المطعون ضدها قبل الطاعن .

(١٩٨٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٨ ص ١١٧٥)

٤١٠٢ - الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق.

الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها في الأوراق فإنه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

(١٩٨٧/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٠ ص ١٠٩٧)

٤١٠٣ - إذا كان قد فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعاينة ووجه اتخاذها دليلا مؤيدا لصحة الواقعة فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يوجب نقضه .

(١٩٧٤/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩٤ ص ٨٩٠)

٤١٠٤ - أنه وإن كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تبينه من ظروف الدعوى ، وإنها متى استفرت على مبلغ معين فلا يقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بمناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قصر عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن ولم يعن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع جوهرى يعد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه وتقف على مبلغ صحته وأن تتحدث عن تلك المستندات التي قدمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار الحالة لديه ، ولو أنها عنيبت ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة التي أوودتها وهي أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب ، فإن ذلك لما ينبىء بأنها لم تلم بمناصر الدعوى المدنية الما شاملا ولم يحط بظروفها احاطة تامة مما يعيب حكمها بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٤ ص ٥٥٢)

٤١٠٥ - اطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطباء الشرعيين استنادا الى التصوير الذى اعتنقه للحادث دون بيان سند هذا التصوير سواء من التقرير الطبى أو شهادة الشاهد يجعله قاصرا .

(١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٥ ص ٢٩٨)

٢١٠٦ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد ونقدت التفسير الذي يطمئن إليه دون أن يكون مزعمه ببيان أسباب اطراحها لها ، الا أنه متى اصبحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تسامر مع حكم العقل والمنطق ، وان لمحكمة النقض أن تراعى ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٧ ص ٥٧١ ، ١٩٧٣/٢/٢٥ ف ١٨ ص ٢٦٥ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦٠ ص ٧٦٩)

٢١٠٧ - اذا كان الحكم قد استخلص ان الضابطي اقتنعا منهما بإحراز المطعون ضدهما المخدر قد بادرا بالقبض عليهما قبل الحصول على اذن بذلك من النيابة العامة دون أن تستند في ذلك إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق فإنه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال مما يعيبه .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣ ص ١٥٤)

٢١٠٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ظروف الدعوى التي حملته على تصديق دفاع المتهم فإن ذلك يعد قصورا في البيان يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى احاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتمحيصها لها .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٧ ص ١١٣٧)

٢١٠٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٩ ص ٨٣٦)

٢١١٠ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لا يثبت على أساس فاسد متى كانت الرواية

أو الواقعة هي عماد الحكم .

(١٦/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٠ ص ٦٧١)

٤١١١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ، ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فانه يكون قاصرا .

(٩/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

٤١١٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة على ما ورد في عريضة المدعى المدني دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذفا أو العبارات التي اعتبرها سبا فانه يكون قاصرا .

(٢٣/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٤ ص ٦٠٠)

٤١١٣ - على المحكمة الجنائية متى رفعت اليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة برد وبطلان سند وتزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها ، واكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك يشوبه بالقصور .

(١٢/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٧ ص ٣٣٧)

٤١١٤ - مجرد ضبط الأشياء المتداولة في الأسواق والتي تشبه جانبا يسيرا من المسروقات لا يفيد عقلا أن هذه الواقعة تعتبر دليلا على مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة ، فاتخاذ الحكم المطعون فيه هذا المضبط دليلا عول عليه في ادانة الطاعن يعيب الحكم بفساد استدلاله .

(١٤/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٨ ص ١٥٣)

٤١١٥ - الأصل انه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة ويبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أدلة الثبوت يبين منه اختلال فكره عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث يستطيع استخلاص

مقوماته ، خصوصا لما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون ، فغدا الحكم خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى مما يصح به بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون واعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه .

(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤١ ص ١٢٠٩)

٤١١٦ - قصور الحكم في تسبيب جريمة تزوير لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريتين ، ما دامت جريمة التزوير هي الأساس فيها .

(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ١٠٨٠)

٤١١٧ - متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان واقعة الدعوى المستوجبة العقوبة ، حسبما خلصت اليه المحكمة بما تتكامل به كافة عناصرها القانونية فانه لا يقدح في سلامته اغفاله الاشارة الى حكم محكمة الجنايات السابق صدوره في الدعوى أو حكم محكمة النقض الصادر ينقضه اذ ليس ثمة ما يلزمه بذلك .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥)

٤١١٨ - لما كان الحكم المطعون فيه اذ استند الى التقارير الطبية ضمن أدلة الادانة فقد اقتصر على الاشارة الى نتائج تلك التقارير دون أن يبين مضمونها من وصف الاصابات وعددها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى فانه يكون قاصر البيان .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٧ ص ٣٣١)

٤١١٩ - يكون الحكم مشوبا بالغموض والابهام متى جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة والدفع الجوهرية اذا كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصرها الواقعة ، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني وتعجز بالتالى محكمة

النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(١٩٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٦ ص ٧٧٩)

٤١٢٠ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، ولا يجوز أن يستند الى أسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفضه الدفع والطلبات المقدمة من المتهم الى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥٩/٣/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٩ ص ٣١٢)

٤١٢١ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية اللجنة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فان الدليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكورة يكون باطلا والاستناد اليه يجعل الحكم معيبا بما يبطله .

(١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٠ ص ١٠٨)

٤١٢٢ - اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين استنادا الى أسباب تنصرف كلها الى التهمة الأولى دون الأخرى فانه يكون مشوبا بالقصور في تسببه .

(١٩٥٧/١٢/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦٦ ص ٩٧٣)

٤١٢٣ - متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملمة بهذا الدليل المأما شاملا يهيء لها أن تمحصه التمحيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد ، فان هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٦/٤/١٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٨ ص ٥٨٥)

٤١٢٤ - لما كان من واجب المحكمة الاستثنائية أن تعيد نظر الدعوى وتفصل في موضوعها بعقيدتها هي حسبا يتبين لها من دراستها وتحققها ، وكانت المحكمة إذ أيدت الحكم المستأنف قد فعلت ذلك لمجرد ما رآته من أن الأسباب التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المستأنف ولم تشر إلى ما أسفرت عنه المعاينة التي رأت هيئته السابقة إجراءها بقصد التحقق من كيفية وقوع الحادث والمتسبب فيه إلا بما قالت من أنه ليس في المعاينة التي أجرتها المحكمة ولا في مناقشة الخبراء الفنيين ما يغير وجه الرأي في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المستأنف ، لما كان ذلك فإن حكمها يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي عولت عليها قصورا يستوجب نقضه .

(١٩٥٤/٥/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٦ ص ٦٧٧)

٤١٢٥ - ترجيح المحكمة لأقوال شاهد على ما يثبت في محضر رسمي دون مرجع يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

(١٩٥٤/٤/٦ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٢ ص ٤٧٥)

٤١٢٦ - من واجب المحكمة متى قضت بالادانة أن تعنى ببيان الواقعة بيانا موضحا عن توافر عناصر الجريمة التي دانت المتهم بها وأن تبين الأدلة التي أقامت عليها قضاءها بالادانة مفصلة واضحة . واذن متى كان الحكم لم يبين الواقعة التي دان الطاعن بها ولم يورد الأدلة المثبتة لها مكنفيا بمجرد الإشارة إلى شهادة الشهود دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

(١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٧ ص ٤٣٥)

٤١٢٧ - إذا كان ما أورده الحكم الابتدائي من أقوال الشهود الذين استندا على أقوالهم في ادانة الطاعن لا يبين منه موضوع شهادتهم ومؤداها وكانت المحكمة الاستثنائية بعد أن أجرت تحقيقا في الدعوى لم تورد في حكمها شيئا يزيل قصور الحكم الابتدائي ذاته يتعين نقض الحكم .

(١٩٥٤/٢/٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٧ ص ٣٢٨)

٤١٢٨ - إذا كان الحكم المظعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة بالادانة لأسبابه ، وعلى أن المتهم طلب استعمال الرأفة ، وعلى اعتبارات

لا نصل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى ، مما لا يتبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح فإن حكمها يكون مشوباً بالاضطراب والقصور مما يستوجب نقضه .

(١٧/١١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٣٣ ص ٩٨)

٤١٢٩ - إذا كان الحكم قد أشار إلى أن المتهم اعترف للضابط الذي قام بالتفتيش بأنه يتعاطى الأفيون من غير أن يبين وجه عدم أخذه بهذا الاعتراف . فإن المحكمة تكون قد قصت بالبراءة دون أن تتعرض لتمحيص دليل مطروح أمامها ويكون حكمها لذلك قاصر البيان .

(٢٠/١١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨ ص ٥١)

٤١٣٠ - إذا اكتفى الحكم من أقوال الشاهد بعبارة متبهم لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة إذ هي أقوال مرسلة لا تنهض دليلاً على ما قضى به ثم قضى في الدعوى بناء على ما أورده هذا الشاهد ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه ، إذ يجب لسلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة الثبوت وما تضمنه كل منها حتى يمكن الكشف عن وجه استناد المحكمة إلى الأدلة التي أشارت إليها .

(١٩/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٢ ص ٩٧٠)

٤١٣١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من تهمة التزوير وأدانتها فيها ولم يبين واقعة الدعوى التي أسندتها إليه بيانا كافيا ، كما لم يشر إلى النص القانوني الذي عاقبته بموجبه فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه .

(٤/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٩٣ ص ٢٤٨)

٤١٣٢ - إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع فنده باعتباره مقصوراً على التمسك بالدفاع عن والده المتهم ولم يتعرض لنفي حالة الدفاع الشرعي عن نفسه ، فإن الحكم يكون قاصراً ، إذ أن ما نفى به قيام حالة الدفاع الشرعي عن والده المتهم أبس فيه ما ينفي حتماً قيام هذه الحالة بالنسبة له .

(٢٢/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢ ص ٧٧)

٤١٣٣ - إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن الشاهد الوحيد في الدعوى تخلف عن الحضور في بدء المحاكمة فاكتمل بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية ثم ما لبث أن حضر وسمعت أقواله تفصيلا ، ومع ذلك فإن الحكم اعتمد في ادانة الطاعن على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية وهي تخالف أقواله بالجلسة قائلا إن ذلك الشاهد لم يحضر بالجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة فذلك مفاده أن المحكمة حين أصدرت الحكم لم تلتفت إلى أن هذا الشاهد حضر الجلسة وأدى الشهادة أمامها وأنها لم تدخل هذه الشهادة في تقديرها وبذلك تكون قد حكمت في الدعوى دون الالتام بكافة عناصرها مما يعيب المحاكمة ويبطل الحكم .

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٦٠ ص ٩٨٨)

٤١٣٤ - أن تسليم محامى المتهم بدليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم انكاره له ، واذن فمتى كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة تزوير ورقة أميرية قد استندت فيما استندت إليه في الاقتناع بثبوت التهمة قبل المتهم إلى اعتراف محاميه في دفاعه بأن الصورة الملتصقة بتذكرة تحقيق اثبات الشخصية المزورة هي للمتهم وهو الأمر الذى ظل المتهم منكرا له أثناء التحقيق والمحاكمة فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور وبفساد الاستدلال مما يعيبه .

(١٣/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤١ ص ٦٣٠)

٤١٣٥ - إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعترافات الصادرة من متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الاكراه الذى نزل بهما أثر جروح أثبتها وكيل النيابة المحقق فى محضره كما أثبتها التقرير الطبى وكان الحكم قد استند بين ما استند إليه فى ادانة المتهم الى هذه الاعترافات دون أن يتحدث عن هذا الدفاع الذى من شأنه لو صح احتمال تغيير رأى المحكمة فى قيمة الدليل المستند من هذه الاعترافات فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٨ ص ١٩٣)

٤١٣٦ - إذا كان الحكم قد أدان المتهمين فى الضرب الذى نشأت عنه عاهة بالمجنى عليه دون أن يبين أن كليهما أحدث من الإصابات ما ساهم

فى تخلف العامة ، وذلك مع خلوها مما يدل على سبق اصرارها على مقارفة جريمة الضرب أو اتفاقها على مقارفتها . فذلك يكون قصورا فى البيان مستوجبا لنقضه .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٩ ص ٢٠٢)

٤١٣٧ - يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى فى بيان واف وأن تورد بأسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التى أقامت عليها قضاءها بالإدانة ، فإذا هى فى صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد اكتفت بالإشارة إليها فى محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصرا يستوجب نقضه .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٠ ص ١٧٧)

٤١٣٨ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة السب العلنى قد استندت فى إثبات ذلك الى إجماع اقوال الشهود فى محضر البوليس على حصول السب من المتهم علنا فى الطريق ولم تبين فى حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم ، وكان انشأت من منف الدعوى لا يفيد هذا الإجماع المدعى الذى أسست عليه المحكمة قضاءها وشارت إليه فى الأسباب فحكمها فضلا عن قصوره قد استند الى دليل لا وجود له وذلك يعيبه ويستوجب نقضه .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٧ ص ١٧٠)

(٢٨/١١/١٩٥٠ ق ١٠٣ ص ٢٧٦)

٤١٣٩ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب إليه لم يكن صحيحا بل هو اكراه عليه بالتعذيب البدنى واستدل على ذلك بما قدمه من أدلة منها وجود إصابات بجسمه ومع ذلك أدانته المحكمة بناء على الاعتراف دون أن ترد على هذا الدفاع ، فهذا يكون قصورا مستوجبا لنقض الحكم .

(١٠/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨١

ص ٧٤٧)

٤١٤٠ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل يعتمد عليه ، وليس يكفى فى بيان مضمون الشهادة أن يقول الحكم أن شهادة

فلان لا تخرج عما تقدم ، وخصوصا مع اختلاف الأدلة المحال عليها .
(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٤ ص ٧١٠)

٤١٤١ - الحكم القاضي بتأييد الحكم المعارض فيه دون بيان الأسباب
التي ارتكن إليها في ذلك هو حكم قاصر الأسباب يتعين نقضه .
(١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٣ ص ٦٥٥)

أسباب ، صور لتناقض الأسباب

٤١٤٢ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي
يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى أمرين
قصدته المحكمة .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١
هيئة عامة ١٩٨٢/٥/٥ س ٣٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧ ، ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩
ق ٩١ ص ٤٩٤ ، ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤
ق ١٤١ ص ٥٩٦ ، ١٩٩٣/٤/١٤ ط ٣٥٣١ س ٦١ ق)

٤١٤٣ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون من شأنه أن
يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شيء باقيا منه يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة
يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ،
١٩٧٣/٥/٢٧ س ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩ ، ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ق ١١١
ص ٥٦٢)

٤١٤٤ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث
ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة
والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شيء فيه باقيا يمكن
أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح اعتماد عليها .

(١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٠ ص ٣٢١ ،
١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٥ ص ٤٧)

٤١٤٥ - التناقض الذي يبطل الحكم هو ما يكون بين أسبابه ونصه المنطوق ، أما ما يكون بين الأسباب بعضها والبعض فلا يكون من شأنه الإبطال إلا إذا تماحت الأسباب وتعذر معرفة أيهما المقصود للمحكمة والمنتج لما قضت به .

(١٩٢٩/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٤)

(ص ٣٥٤)

٤١٤٦ - التناقض المبطل للحكم هو الذي يقع بين أسباب الحكم ومنطوقه .

(١٩٢٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٢)

(ص ٧٠)

٤١٤٧ - تصريح الحكم في أسبابه يوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن وقضاؤه بعقوبة الغرامة في المنطوق يجعله متخاذلا .

(١٩٨٨/١٢/٢٩ ط ٧٤٠ س ٥٨ ق)

٤١٤٨ - إذا كان ما انتهى إليه الحكم في منطوقه مناقضا لأسبابه التي بني عليها ، فإنه يكون معيبا بالتناقض والتخاذل ويكون الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي ، بل تجاوزه إلى اضطراب يبنى من اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما يتعين معه نقضه .

(١٩٨٧/١٠/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٢ ص ٧٨٠)

٤١٤٩ - وصف الحكم المطعون فيه الطاعن مرة بأنه شريك في جريمة التزوير وأخرى بأنه فاعل أصلي تناقض وتخاذل يعيب الحكم .

(١٩٨٦/٤/١ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٤١٥٠ - من المقرر أنه لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام ، ما دام توافرها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض .

(١٩٨٥/١/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩ ص ٨٢)

٤١٥١ - ان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . . .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢١ ص ٦٢٥ ، ١٩٧٨/١٠/٢٩ ق ١٤٨ ص ٧٢٨ ، ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١)

٤١٥٢ - لا يعيب الحكم تعويله على أقوال المجنى عليها بفرض صحة ما شاب أقوالها من تناقض ما دام قد استخلص الادانة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه .

(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٩ ص ٧٢٢)

٤١٥٣ - التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦ ، ١٩٧٣/٤/١ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٤١٥٤ - لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل بأنه تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها ، وتناقض الشاهد أو تضاربه أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٤٧٣ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦١ ص ٧٧٢ ، ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ق ١٤٣ ص ٦٣٦)

٤١٥٥ - لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت في الحكم أنه استخلص أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها في تكوين عقيدته .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣)

٤١٥٦ - لا يعيب الحكم أن يكون قد أورد أقوالاً متعارضة لشاهد

واحد أو شهود مختلفين ما دام قد أخذ منها بها اطمأن الى صحته واطرح ما عداه ، اذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

(١٢/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ١ ص ١)

١٥٧ - ليس بلام أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملامة والتوفيق .

(٢٥/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٣ ، ٢٥/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ ، ٥/٢/١٩٦٨ ق ٢٨ ص ١٥٦) .

١٥٨ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . ومتى كان ما خلص اليه الحكم من عدم قيام دليل على اتجاه ارادة المتهم الى احداث الغش فى عقد التوريد مع علمه بالغش الذى استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل فان ما تعيبه الطاعنة على الحكم بالتناقض يكون فى غير محله .

(٨/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

١٥٩ - اذا كانت المحكمة قد اخذت بأقوال المجنى عليه واعتمدت عليها فى ادانة المتهم ورات فى الوقت ذاته أن سلوك هذا المجنى عليه فى دعواه المدنية يعتبر تنازلا منه عن هذه الدعوى ، فلا يصح بناء على ذلك الطعن فى الحكم بمقولة انه وقع فى تناقض .

(١٥/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٤ ص ٤٨٢)

١٦٠ - اذا كانت التهمة التى أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط دقيق قمح بدقيق ذرة وكان النابت فى الحكم أنه لا اختلاف بين نتيجة تحليل العينتين اللتين أخذتا من المخلوط فى صدد حصول الخلط ، فلا يؤثر فى صحة الحكم بالادانة أن يكون بين نتيجة تحليل العينتين اختلاف فى درجة الحموضة .

(٢٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧ ص ٦٦)

٤١٦١ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حوى كلمات كثيرة غير مقروءة وعبارات عديدة يكتنفها الإبهام ، كما وأنه غلبه الغموض وشابه التناقض الذى وقع فى أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبتها الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

(١٩٦٩/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤١ ص ١٢٠٩)

٤١٦٢ - انتهاء الحكم فى أسبابه الى عدم ثبوت التهمة الأولى فى حق الطاعنة ثم العودة الى اثبات جميع التهم فى حقها ، تناقض وتخاذل يعيب الحكم .

(١٩٨٧/٥/٩ الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦)

٤١٦٣ - اضطراب الحكم فى بيان وقت حصول واقعة الدعوى فتارة يقرر انها وقعت ليلاً ، وتارة أخرى يقول انها وقعت نهاراً ، الأمر الذى يفصح عن أن عناصر الواقعة لم تكن مستقرة فى ذهن المحكمة .

(١٩٨١/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٩ ص ١٠٦٣)

٤١٦٤ - اذا كان الحكم قد أورد صوراً متعارضة لكيفية وقوع الحادث وأخذ بها جميعاً ، فإن ذلك يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذى يجعله متخاذلاً متناقضاً بعضه مع بعض معيباً بالقصور .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١)

٤١٦٥ - اذا كان ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فبناءً على حكمها مضطرباً بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك فى الجريمة ، ولا ما قصدت اليه من ادانة أى المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادى لا يؤثر فى سلامة الحكم بل تجاوزته الى عدم فهم الواقعة على حقيقتها فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويتعين نقضه .

(١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٨ ص ٦٦٦)

٤١٦٦ - اذا كان الحكم فى الدعوى المدنية قد أيد الحكم المستأنف

لأسبابه ومع ذلك فإنه في منطوقه قضى بتعديل التعويض المحكوم به بزيادته ، فإن منطوقه يكون قد جاء مناقضا لأسبابه ويتعين نقضه .

(١٩٥٢/١٠/٦ أحكام النقض س ٤ ق ٤ ص ٧)

١٦٧ - إذا كان الحكم بعد أن أسس ادانة المتهم على رؤية شاهد اياه في مكان الحادث يمتدى على اثنين من المجنى عليهم عاد فنفي حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصابين وأسس على ذلك قضاء ببراءة متهم آخر فإن هذا تخاذل وتناقض يعينان الحكم بما يستوجب نقضه .

(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠١ ص ١٠٩٩)

١٦٨ - إذا كان الحكم قد ذكر واقعة الدعوى على صورتين تتعارض احداهما مع الأخرى واستند في ادانة المتهم الى أقوال الشهود واعترافات المتهم مع ايراده روايات مختلفة دون أن يبين بأيهما أخذ فإنه يكون متخاذل البيان قاصر الأسباب واجبا نقضه .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨١ ص ٧٤٥)

١٦٩ - إذا أوردت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين في ظاهرهما واخذت بهما معا وجعلتهما عمادها في ثبوت ادانة المتهم دون أن تتصدى لهذا التعارض وتبين ما يفيد أنها وهى تقضى في الدعوى كانت منتبهة له فمحضته واقتنعت بعدم وجوده في الوقائع فإنها تكون قد اعتمدت على دليلين مساقطين لتعارضيهما ، وهذا يجعل حكمها كأنه غير مسبب متعينا نقضه .

(١٩٣٩/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢٤)

(ص ٤٢٢)

١٧٠ - أخذت محكمة ثانى درجة بجميع الأسباب التى استندت اليها محكمة أول درجة بما فيها الأسباب التى بنت عليها الأمر بإيقاف التنفيذ ثم النص فى منطوق الحكم الاستثنائى على إلغاء ذلك الأمر إنما هو تناقض بين أسباب الحكم المطعون فيه ومنطوقه وهذا عيب جوهرى يبطله .

(١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦)

(ص ٦٣)

٤١٧١ - عدم رفع التناقض بين الدليلين القولي والفني يعيب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال ، فما أورده الحكم من الصور المتعارضة لوقائع الدعوى وأخذه بها جميعا يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرائية الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة فضلا عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى يؤمن به الخطأ في تقدير مسئولية المحكوم عليه ، الأمر الذى يجعل الحكم متخاذلا ومتناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور .

(١٩٧٣/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٨ ص ٧٥٨)

٤١٧٢ - اذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القولي والدليل الفنى مما يزيل التعارض بينهما فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٠ ص ٣٦٣)

٤١٧٣ - متى كان الحكم قد استند في القول بثبوت الواقعة وحسب تحصيله لها الى أقوال الشاهدين والى التقرير الطبى الشرعى معا على ما فيهما من تعارض دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض فانه يكون قاصر البيان وفى ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٥ ص ٨٩٨)

٤١٧٤ - اذا اعتمد الحكم على شهادة شاهد وعلى تقرير الصفة التشريعية معا فى حين انهما متناقضان دون أن يفسر هذا التناقض بما يرفعه ويسوغ فى العقل الاستناد الى هذين الدليلين فانه يكون قاصرا .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣١ ص ٧٥)

أسباب ، التزيد فيها غير المؤثر فى الحكم

٤١٧٥ - لا ينال من سلامة الحكم ما استطرد اليه تزيدا اذا لم يكن بحاجة الى هذا الاستطرد فى مجال الاستدلال ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد اليه فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى اليها .

(١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ،

١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ق ١٦٩ ص ٧٦٥ ، ١٩٨١/٢/٤ س ٣٢ ق ١٩
(ص ١١٨)

١٧٦ - تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيب طالما أنه غير مؤثر
في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها .

(١٩٨٥/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٦ ص ٢٧٣)

١٧٧ - لا يقدح في سلامة الحكم ما تزيد إليه في تبرير علم الرد
على الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم تسببيه من أن في الدعوى دليلا مستقلا
عن الاذن وواقعة الضبط وهو اعتراف الطاعن أمام النيابة ما دام أن هذا
الدفع ظاهر البطلان وأن الحكم قد استوفى دليله من أقوال الشهود واعتراف
الطاعن .

(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢)

١٧٨ - البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه
اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع ،
وتزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيب طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو في
النتيجة التي انتهى إليها .

(١٩٨٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٦ ص ٤٢٣ ،
١٩٧٩/١/١٥ س ٣٠ ق ١٨ ص ١٠٦ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١٢٠
ص ٥٨٦)

١٧٩ - تزيد المحكمة فيما لم تكن في حاجة إليه لا يعيب حكمها
ما دام أنها أقامت قضاها على سند صحيح .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٩ ص ٥٨٠ ،
١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٦ ص ١٠٤٤)

١٨٠ - لا يعيب الحكم ما استطرد إليه من تقارير قانونية خاطئة
لا تؤثر في النتيجة التي انتهى إليها .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،
١٩٧٣/٤/٢٩ س ١١٨ ق ٥٧٥)

٤١٨١ - من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على قرارات قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .
(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٨ ص ٤٣٤)

٤١٨٢ - لا يعيب الحكم بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة من أن يتزايد فيخطئ في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن له شأن فيه .
(١٩٥٦/٣/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٧ ص ٤٤٤)

٤١٨٣ - لا يجدى الطاعن ما ينسبه إلى الحكم من خطأ في الاسناد أو تناقض في التسييب وهو في معرض حديثه عن المتهم الأول في الدعوى ، ذلك أن البسادی من مدونات الحكم أنه لم يعول في تكوين عقيدته بادانة الطاعن على أقوال ذلك المتهم ، وبفرض تردى الحكم في ذلك الخطأ فلا أثر له في منطقته أو على سلامة النتيجة التي انتهى إليها .
(١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٧ ص ٨٠٣)

٤١٨٤ - اشارة الحكم عرضا في نهاية ما أورده بيانا لواقعة الدعوى الى واقعة لم يرتب عليها أية نتيجة ولم يسأل المتهم عنها أو يضمنها وصف الجريمة التي انتهى الى ادانة المتهم عنها لا ينال من سلامة الحكم .
(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٥ ص ١١٢٢)

٤١٨٥ - لا عبرة بقول الطاعن ان المحكمة أسندت اليه دفاعا لم يقله ما دامت المحكمة لم تعول على هذا الدفاع في ادانته .
(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٤١٨٦ - لا مصلحة للمتهم فيما ينعاه على الحكم من أنه نسب اليه ترديد دفاع معين أمام المحكمة الاستئنافية في حين أنه لم يتمسك بهذا الدفاع في الاستئناف ، اذ ليس مما يعيب الحكم أن يتعرض لدفاع أبداه المتهم أمام محكمة أول درجة وان لم يردده بعد ذلك في الاستئناف .
(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠ ص ٥٥)

٤١٨٧ - متى كان الحكم قد بين وافعة الدعوى وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه هذا الدفاع فإنه لا يعيبه أن يكون قد استطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع وقال فيه قولاً مقبولاً في القانون أنه بفرض حصوله لا يؤثر على الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها .

(١٩٥٢/١/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٥ ص ٤٠٩ -)

٤١٨٨ - لا يقدح في الحكم أن يكون في تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع قد أورد فروضاً واحتمالات ساقها استخلاصاً من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام أن ما ذكره من تلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التي أثبتتها على وجه اليقين من أن دفاع الطاعن غير صحيح .

(١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٢ ص ٦٣٤)

٤١٨٩ - إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التي ثبت لديها وطبقت حكم القانون عليها قد قالت أنه بفرض مسaire النيابة فيما تذهب إليه من تصوير الواقعة فإنه لا تكون هناك جريمة لأسباب بينتها صحيحة قانوناً ، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها .

(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨ ص ٦٩)

أسباب ، أثر الخطأ والسهو على الحكم

٤١٩٠ - أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمعاني ، وأن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فلا يعيب الحكم كونه قد أسند إلى شهود الإثبات القول بسبق رؤيتهم للطاعنين يتداولون المخدرات على خلاف أقوالهم بالتحقيقات من أنهم شاهدوا الطاعنين أثناء المراقبة يأتون بأفعال تنبئ عن أنهم يتعاملون بالمواد المخدرة ، لأن المعنى المشترك بين التعبيرين واحد في الدلالة على أن الطاعنين يتعاملون في المواد المخدرة ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد .

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٣ ط ٤٦٨ س ٥٧ ق)

٤١٩١ - أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو ذلك الذي يقع

فيما هو مؤثر. في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، فلا يقدر في سلامة الحكم الخطأ في الاسناد فيما خرج عن سياق استدلاله وجوهر تسببه .

(١٩٨٥/٦/٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣١ ص ٧٤٥ ، ١٩٩١/١/١٦ ط ٤٤ س ٦٠ ق ، ١٩٩١/١/١٧ ط ٨١ س ٦٠ ق)

١٩٢ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٦ ص ٤٥١ ، ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ق ١٠٩ ص ١٠ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

١٩٣ - الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٢ ص ٤٥٦ ، ١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٠ ص ٣٢١)

١٩٤ - لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد حين أثبت في مدوناته أن المجنى عليها أبلغت بالحادث فور وقوعه على خلاف الثابت بالأوراق طالما أنه بفرض صحته غير مؤثر فيما استخلصته من نتيجة .

(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٩ ص ٧٢٢)

١٩٥ - لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطقه ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما ينسبه الى الحكم من خطأ في تحديد الحجرة التي عثر بها على المخدرات المضبوطة .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩)

١٩٦ - الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره .

(١٩٨٥/١/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٠ ص ٩٠)

١٩٧ - اذا كان الظاهر مما ينيره انطاعن من خطأ الحكم في اسناد اجراءات التحريات واستصدار الاذن ومباشرة اجراءاته الى الضابط الذي

تولى تنفيذ الاذن به بدلا من الضابط الذى تولى التحريات خطأ ماذى لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على احراز الطاعن للمخدر المضبوط فان ما يشتره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

١٩٨٨ - ان خطأ الحكم فى تحديد الأشخاص الذين بدأوا المشاجرة ليس بذى أثر على جوهر الواقعة من اعتداء الطاعن على المجنى عليه واحداه اصابته التى تخلفت عنها العامة المستديمة .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

١٩٩٩ - متى كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له مأخذه الصحيح من أقواله بمحضر ضبط الواقعة ، وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال هذا الشاهد الى كل من محضر الضبط وتحقيقات النيابة ، اذ الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم مسألة الخطأ فى الاسناد .

(١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٧ ص ٢٥٦)

٢٠٠٠ - الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره طالما أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له مأخذه الصحيح فى محضر الجلسة .

(١٩٦٨/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ ، ١٩٦٨/١٢/١٦ ق ٢٥ ص ١١٠٣ ، ١٩٨٣/٤/١٤ س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٢٠٠١ - الخطأ فى الاسناد فى خصوص وصف مكان الحادث لا يعيب الحكم فى شئ ما دام وصف ذلك المكان لم يكن بذى أثر فى منطق الحكم ولم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٢٠٠٢ - لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد الى التحقيقات فى حين أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة ، اذ الخطأ فى بيان مصدر

الدليل لا يضيع أثره .

(١٩٦٤/١١/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٧ ص ٦٣٧)

٤٢٠٣ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم بفرض وجوده ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٣ ص ٩٦٤)

٤٢٠٤ - اذا كانت المحكمة قد أخطأت في ترتيب الطاعن بين باقى المتهمين الا أنها عنيت بذكر اسمه عند اسناد الوقائع المسندة اليه بما لا يدع مجالاً لأى لبس أو غموض فى أنه هو المقصود ، فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها خلطت بينه وبين آخر فى حكمها .

(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٥ ص ٦٠٤)

٤٢٠٥ - ايراد الحكم فى ديباجته تاريخاً خاطئاً للواقعة وعودته لذكر التاريخ الصحيح لدى تحصيله لها هو خطأ مادى لا يعيبه لخروجه عن موضوع استدلاله .

(١٩٧٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٦ ص ١٢٥٨)

٤٢٠٦ - الخطأ فى ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣)

٤٢٠٧ - ايراد الحكم فى ديباجته قبول المعارضة شكلاً وانتهاؤه فى منطوقه خطأ بقبول الاستئناف شكلاً زلة قلم لا تخفى على من يراجع الحكم كله .

(١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٣ ص ٩٨)

٤٢٠٨ - الخطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته لا يؤثر فى سلامته .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٣)

(١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

٤٢٠٩ - اذا كان الاختلاف فى تاريخ الواقعة بين الحكم الابتدائى والاستئنافى سببه خطأ كتابى فلا يكون وجها من أوجه النقض .

(١٩٢٦/٥/٤ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٥٢)

٤٢١٠ - ما وقع فيه الحكم من خطأ فى منطوقه بتقدير أتعاب للمحامى المنتدب مع أن محاميا موكلا حضر مع الطاعن وتولى الدفاع عنه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى سلامته .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١)

٤٢١١ - الحكم لأحد المتهمين بأتعاب المحاماة فى حالة أنه لم يكن له محام هو من قبيل الخطأ المادى الذى يجوز لمحكمة النقض ملافاته ، ولا تأثير لهذا الخطأ المادى على جوهر الحكم فى أصل العوى .

(١٩٣٣/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٢)

(ص ١٥٤)

٤٢١٢ - خطأ الحكم فى تسمية ورقة باسمها الصحيح أو فى صفة مقدمها لا يعيبه طالما هو غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنه فحواها .

(١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٨١ ص ٤٣٠)

٤٢١٣ - خطأ الحكم فى ترتيب الوقائع التى رواها الشاهد لا يقدح فى سلامته ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التى استند اليها الحكم بين ما استند اليه وأوردها بما تؤدي اليه .

(١٩٦٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦١٨)

٤٢١٤ - خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

(١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٥ ص ٦٢٥)

٤٢١٥ - لا يعيب الحكم الخطأ الذى يقع فى ذكر مادة من مواد قانون

الاجراءات الجنائية .

(١٦/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ ص ٣٠٨)

٤٢١٦ - لا عبرة بالخطأ المسمى الذى يرد على تاريخ الحكم انما العبرة هى بحقيقة الواقع بشأنه .

(٣/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٧ ص ٩٠٨)

٤٢١٧ - لا عبرة بالخطأ المسمى الواضح الذى يرد على تاريخ الحكم وانذى لا تأثير له على ما حكمت به المحكمة .

(٢٩/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٩ ص ٩٨)

٤٢١٧ مكرر - الخطأ المسمى فى ذكر التاريخ الذى صدر فيه الحكم لا يمس سلامته .

(٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٩ ص ٢٩٤)

٤٢١٨ - الخطأ فى اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص لا يؤثر فى سلامته .

(١٧/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢٣ ص ٦٠١)

٤٢١٩ - اذا لم تكن ثمة شبهة فى أن خطأ المحكمة بذكرها المجنى عليه بدلا من المتهم انما كان زلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى فذلك لا يقدر فى سلامة حكمها .

(٢٠/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٧٣ ص ١٩٧)

٤٢٢٠ - اذا وقع خطأ مسمى فى ذكر اسم المحامى الذى حضر عن المتهم بسبب اتفاق اللقب فى اسمى المحامين فذلك لا يقدر فى سلامة الحكم .

(٨٠/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨١ ص ٤٧٦)

٤٢٢١ - ذكر اسم مستشار فى الحكم بدلا من اسم المستشار المذكور فى محضر الجلسة سنها لا ينقض الحكم .

(٢٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١٦ ص ٨٤٥)

٤٢٢٢ - الخطأ المادى فى ذكر اسم المتهم لا أهمية له ما دام أنه لم يترتب عليه أى اشتباه فى شخصيته .

(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٩ ص ٤٧٠)

٤٢٢٣ - لا بطلان اذا أخطأت المحكمة فى ذكر رقم القضية فى حكمها لأن ذلك ليس له أى أساس بجوهر القضية .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣ ، ١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩٣ ص ٢٣٥)

٤٢٢٤ - ان مجرد السهو المادى الذى وقع فى الحكم لا يؤثر فى سلامته .

(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣)

٤٢٢٥ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى فى يوم معين ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة تالية ثم استكملت نظر الدعوى بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم وكان ذلك بحضور المتهم ومحاميه فان الواضح الذى لا شك فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى لم ينشأ الا عن سهو من كاتب الجلسة وهو لا يمس سلامة الحكم .

(١٩٦١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١١ ص ١٠٠٤)

٤٢٢٦ - متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن وكيلًا للنائب العام كان حاضرا وتزافع فى القضية غير أن اسمه لم يثبت فى المحضر ، وكان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة عند نظر الدعوى تمثيلا صحيحا فان عدم اشتغال الحكم على اسمه سهوا لا يترتب عليه البطلان .

(١٩٥٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٩ ص ٨٣٧)

٤٢٢٧ - ان سقوط كلمة سهوا من الكاتب فى الحكم لا يؤثر فى سلامته ما دام المعنى المفهوم من الحكم لا يستقيم الا على أساس وجود هذه الكلمة .

(١٩٥٣/٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٤ ص ٤٥٤)

٤٢٢٨ - تغيير اسم المتهم ومحل ميلاده بالحكم سيهوا من كاتب المحكمة أو عمدا بفعل المتهم عند سؤاله في التحقيق لا يضر بجوهر الحكم ولا يمنع من تنفيذه . وليس للمتهم أن يطعن فيه بزعم أنه يضر به أو بالغير . أما دعواه بأنه يضر به فغير صحيحة لأن الأحكام الجنائية ليست حجة في اثبات حقيقة الاسم وحقيقة المولد . إذ هي وكل الإجراءات الجنائية إنما تأخذ الاسم والمولد والصناعة من أقوال المسئولين أنفسهم وقد تكون كاذبة غير مطابقة للحقيقة وأما دعواه بأنه يضر بغيره فهي دعوى مردودة بأن لا شأن له هو بالغير .

(١٧/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٠

ص ٣٥٢)

٤٢٢٩ - ان اغفال النص على سن الطاعن وصناعته في الحكم لا يعيبه أو يبطله ما دام هو لا يدعى أنه كان في سن تؤثر في مسئوليته أو عقابه .

(٢٨/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض ص ٦٦ ق ١٩٢)

٤٢٣٠ - عدم ذكر سن المتهم في الحكم لا يبطله ما دام هو لا يدعى أنه غير أهل للمسئولية الجنائية أو أنه قد حرم بسبب عدم ذكر سنه من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن .

(١١/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٦

ص ٢٦٧ ، ١٩٣٠/٣/٦ ج ٢ ق ٦ ص ٣)

٤٢٣١ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

(١٨/١/١٩٨٤ أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٢ ص ٦٥ ،

٢٣/٤/١٩٧٨ ص ٢٩ ق ٧٦ ص ٣٩٩ ، ١٩٧٣/٢/٥ ص ٢٤ ق ٣٠

ص ١٣٠)

٤٢٣٢ - ان اشهار الطاعن باللقب الذي أطلق عليه أو عدم اشهاره به - بفرض صحة دعواه في ذلك لا أثر له في استدلال الحكم ما دام أنه بذاته المقصود بالاثهام ، فضلا عن أنه لم يثر هذا المعنى أمام قضاء

الموضوع ، ومن ثم فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٨ ص ١١٩٤)

٤٢٣٣ - لا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الصلح المبرم بين الطاعن والمجنى عليه ما دامت أركان الجريمة قد توافرت ، إذ لا تأثير لهذا الصلح في بقائها .

(١٩٨٢/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٥ ص ١٠٥٤)

٤٢٣٤ - على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في النزاع على الحيازة دون المساس بأصل الحق - طبقا للمادة ٣٧٣ عقوبات - واغفاله الفصل فيها يخول للطاعن الرجوع الى ذات المحكمة للفصل فيما أغفلته طبقا للمادة ١٩٣ مرافعات لمحو قانون الاجراءات من نص مماثل ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الذي أغفل الفصل في مسألة الحيازة ، لأن الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

(١٩٨٧/٣/٣ الطعن رقم ٥٩٨٤ لسنة ٥٦)

أسباب ، الحكم الصادر بالبراءة

٤٢٣٥ - لا تلزم المحكمة بالرد على كل دليل عند القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

(١٩٨٨/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٧٢ ص ١١٢١)

٤٢٣٦ - محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد داخلتها الريبة والشك في عناصر الاثبات ولأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المتهمين .

(١٩٩٣/٤/١٢ ط ١٤٨٨١ س ٦١ ق)

٤٢٣٧ - ان كان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها

وبإدلة الشبوت التي قام الاتهام عليها ، وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصرا في بيانه بما ينبىء بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة ويوجب نقضه .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٤٢٣٨ - من المقرر أنه يكفي للقضاء بالبراءة أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضي للمتهم بالبراءة الا أن حد ذلك أن يكون قد ألم بواقعة الدعوى وأدلتها وخلا حكمه من عيوب التسبيب ومن الخطأ في القانون .

(١٩٨٢/٥/١٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٥ ص ٦٢١)

٤٢٣٩ - لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى تكفي وحدها لحمله .

(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٧ ص ٦٧٤)

٤٢٤٠ - القاضي الجنائي عملا بمفهوم المادة ٣١٠ اجراءات ليس ملزما ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة ، كما أنه غير ملزم ببياناتها اذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى بالحق المدني معا . وحسبه أن يكون حكمه مسببا تسبيبا كافيا ومقنعا . وأن هذه المادة لا توجب الاشارة الى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه الا في حالة الحكم بالادانة .

(١٩٨١/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٥٦ ص ٩٠٧ ،

٤٢٤١ - لاجدوى للنيابة - الطاعنة - من النعى على الحكم القاضي بالبراءة أنه لم يرد الحادث الى وصف قانوني بعينه ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٤ ص ١١٢٥ ،

١٩٧٢/٤/٢٣ ق ١٣٢ ص ٥٩٣)

٤٢٤٢ - لم تشترط المادة ٣١٠ اجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، وأنه يكفي لسلامة الحكم الاستئنافي بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى

المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالادانة السابق القضاء بها ،
وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث
عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة .

(١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٠ ص ٦٣٨)

٤٢٤٣ - ليس على المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن ترد على
كل دليل من أدلة الاتهام ، بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من حكمها
بالبراءة استنادا الى ما اطمأنت اليه من أدلة ، ومن ثم فإن اغفال المحكمة
التحدث عن فحوى مستندات الطاعن يدل على أنها أطرحتها .

(١٩٦٨/٦/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٨)

٤٢٤٤ - من المقرر أنه ليس على المحكمة الاستثنائية متى كونت
عقيدتها ببراءة المتهم يعد الحكم ابتدائيا بادانته أن تلتزم بالرد على كل
أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد
بنى على أساس سليم .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٤ ص ٤٧٢)

٤٢٤٥ - اذا ألغت المحكمة الاستثنائية الحكم الابتدائي القاضي
بالبراءة وحكمت بالادانة وجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي بنت
عليها ثبوت التهمة والا كان حكمها معيبا .

(١٩٢٣/٦/٤ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٥٠)

٤٢٤٦ - اذا ألغت المحكمة الاستثنائية حكما قاضيا بالبراءة
وحكمت بالعقوبة وجب عليها أن تبين الأسباب التي بنت عليها الحكم
بالعقوبة ، ومجرد القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات لا يفي بغرض
القانون .

(١٩١٧/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٥)

٤٢٤٧ - اذا قضت المحكمة الاستثنائية بإلغاء حكم البراءة الصادر
من المحكمة الابتدائية وحكمت بعقاب المتهم وجب عليها أن تبين في حكمها
الأوجه التي بنت عليها ادانته وتناقش أسباب الحكم الابتدائي والا كان

حكمها باطلا .

(١٩١٥/١١/٢٠ المجموعة الرسمية من ١٧ ق ٤٨)

٤٢٤٨ - لا تشترط المادة ٣١٠ اجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، ويكفى أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد منها ما يؤدي الى ادانة المتهم .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض من ١٩ ق ١١١ ص ٥٦١)

٤٢٤٩ - انه وان كانت القضية مشتملة على أكثر من تهمة واحدة وقد جاء في أسباب الحكم قوله عدم ثبوت التهمة بلفظ المفرد مما يوهم البراءة من واحدة دون الأخرى ، الا أن ذلك كاف لشمول البراءة من التهم جميعا اذا كانت التهمة موضحة في عنوان الحكم .

(١٨٩٦/٢/٨ الحقوق من ١١ ق ١٣ ص ٢٨٥)

٤٢٥٠ - الحكم الذي لا يبين فيه بيانا كافيا الواقعة المنسوبة في المتهم ولو كان صادرا بالبراءة باطل بطلانا جوهريا . فالحكم الصادر بالبراءة في تهمة احداث جروح لسبب اهمال عملية جراحية باطل ان لم يحتو أصلا على بيان العملية ولا على بيان حالة الجروح المحدثة .

(١٩٠٠/١٢/١٥ المجموعة الرسمية من ٣ ق ٥٨)

أسباب ، حكم محكمة الدرجة الثانية

٤٢٥١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها صادرة منها .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض من ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥ ،

١٩٧٩/٨/٨ من ٣٠ ق ٧ ص ٤٩ ، ١٩٧٨/٤/٣ من ٢٩ ق ٦٧ ص ٣٥٣ ،

١٩٧٧/١/٣١ من ٢٨ ق ٣٦ ص ١٦٤ ، ١٩٧٣/١٢/١٦ من ٢٤ ق ٢٤٨

من ١٢٤٣ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ من ١٨ ق ٢٧٣ ص ١٢٨٠ ، ١٩٨٥/٣/٧

من ٣٦ ق ٥٩ ص ٣٤٣)

٤٢٥٢ - لم يرسم القانون شكلا خاصا تصاغ به الأحكام ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم دالا في مبناه ومعناه على أخذه بأسباب الحكم الغيابي الابتدائي الذي أورد واقعة الدعوى بأركانها وظروفها ، فانه بذلك يكون حكم المعارضة الجزئية قد اعتمد في قضائه على أسباب الحكم الغيابي واعتنقها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييده فانه بذلك يكون قد أخذ بأسباب الحكم الغيابي الصادر من محكمة اول درجة .

(١٧/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠ ص ١٠٥)

٤٢٥٣ - احالة الحكم المطعون فيه الى حكم سبق نقضه سواء في تحصيله وقائع الدعوى أو في أسبابه يعيبه .

(٢٢/١٢/١٩٨٨ ط ٦٠٦٤ س ٥٨ ق)

٤٢٥٤ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من المحكمة الاستئنافية .

(١٦/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠)

٣٢٥٥ - لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافي أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لما قضى به ، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستئنافي .

(٤/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٥)

٤٢٥٦ - ايراد الحكم الاستئنافي أسبابا مكمله لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتنقه مفاده أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .

(١١/٤/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩٦ ص ٥٥٨ ،

١١/١٢/١٩٨٨ ط ٣٤٥٢ س ٥٨ ق)

٤٢٥٧ - ليس ما يمنع المحكمة الاستئنافية ان هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسبابا لحكمها .
وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها .

(٢٩/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٥ ص ٨٧٣)

٤٢٥٨ - ليس على المحكمة الاستثنائية متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بادانته أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

(١٩٨٧/٤/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٩٢ ص ٥٥٧)

٤٢٥٩ - المحكمة الاستثنائية ليست ملزمة عند الغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة بأن تناقش أسباب هذا الحكم ما دام حكمها مبنيًا على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

(نقض ١٩٨٨/٥/٣٠ ط ٥٠٤ ص ٥٦ ق)

٤٣٦٠ - من حق المحكمة الاستثنائية أن تقول بصلاحيه الحكم الابتدائي وأن تأخذ بأسبابه ، وفي هذه الحالة تكون قد جعلت من أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لحكمها .

(١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٠ ص ٦٠٨)

٤٣٦١ - إذا كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم مادة القانون التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه ، فلا يصح نقض الحكم الاستثنائي إذ أن في أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها .

(١٩٨٠/٤/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٩٤ ص ٥٠٠)

٤٣٦٢ - إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي أدان الطاعن عنها واستخلص ثبوتها وقضت المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فذلك لا يعيب حكمها . إذ في أخذها بأسباب الحكم الابتدائي ما يغني عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تر أنه يغير عقيدتها في ادانة المتهم .

(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩ ص ٧٢)

٤٣٦٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى أورد الحكم الاستثنائي أسبابا جديدة لقضائه وقرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب

الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له فان ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع أسبابه الجديدة .

(١٠/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٩ ص ٤٧٦)

٤٢٦٤ من المقرر أن مؤدى إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة التي اعتنقته أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافتها .

(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠ ،

٤/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٨)

٤٢٦٥ - لاجناح على المحكمة الاستثنائية اذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التنافر منتفيا بين ما عولت عليه من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

(١٨/٥/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٠ ص ٦٤٥ ،

١٩/٥/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٢٦ ص ٦٤٧ ، ١١/١/١٩٧٩ س ٣٠ ق ١٠

ص ٦٧ ، ٢/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥ ص ٣ ،

٢٣/١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٨ ص ١٣٢)

٤٢٦٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها ، غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف فان هذا يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير .

(١٨/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣)

٤٢٦٧ - لا محل للطعن بخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام اذا كان الحكم الاستثنائي الذي قضى بتأييده قد استوفاه .

(٤/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٥)

٤٢٦٨ - يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون قد اشتمل على

ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالأدلة السابقة القضاء بها .
(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥١ ص ٩٧٠)

٤٢٦٩ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة عند الغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم ما دام مبنياً على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
(٢٥/٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨)

٤٢٧٠ - من المقرر أنه متى كونت المحكمة الاستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائية بإدانته فليس عليها بعد أن اقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .
(٢٠/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢)

٤٢٧١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة أول درجة من أسباب بوالا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً تقضياً جوهرياً .
(١٨/١١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٥ ص ٩٦٩)

٤٢٧٢ - إذا كان المتهم لم يتقدم بدفاع جديد يختلف في جوهره عن الدفاع الذي تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان الحكم الابتدائي ملوياً لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع وفنده لاعتبارات عديدة ذكرها ، فلا وجه للنعي على هذا الحكم بالنقض .
(٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١١٣ ص ٣٠٦)

٤٢٧٣ - ما دام الحكم الاستئنافي مشتملاً على أسباب فليس من الضروري أن يرد به تنفيذ أسباب الحكم المستأنف سبباً سبباً ، لأن المحكمة ليست مقيدة بالرد إلا على طلبات الدفاع والدفع الفرعية .
(٢٩/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١)

٤٢٧٤ - لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد أن استجابت الى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه اذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقا أو تعقيبا من جانبها .

.. (١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٨ ص ٢٣٧ ،
١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ق ٣٦ ص ١٦٤)

٤٢٧٥ - سكوت المحكمة الاستئنافية عن الاشارة الى أقوال شاهد أدلى بشهادته أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر من شهادته ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة .
(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥١ ص ٢٦٦)

٤٢٧٦ - ان سكوت المحكمة الاستئنافية عن الاشارة الى أقوال الشهود الذين سمعتهم وقضائها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يفيد ضمنا أنها لم تر فيما شهدوا به أمامها ما يقنعها بغير ما اقتنعت به محكمة أول درجة .

(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩٢ ص ٢٤٥ ،
١٩٥٢/٥/٧ ق ٣٣٤ ص ٨٩٩)

٤٢٧٧ - اختلاف مواد القانون التي ذكرها الحكم المستأنف ودان الطاعن بموجبها عن تلك التي ذكرت في ديباجة الحكم الاستئنافية وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أنه في محله ، ما يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة المطعون ضده عليها ، الأمر الذي يصمه بالغموض المعجز للمحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠١ ص ٤٥٢)

٤٢٧٨ - بيان الحكم المطعون فيه أسباب تعديل ما قضى به الحكم الابتدائي من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه

من ثبوت التهمة دون أن يحيل في هذا الخصوص الى أسباب الحكم المستأنف يخالف حكم المادة ٣١٠ اجراءات بما يجعله باطلا .

(١٩٨٤/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٨ ص ٧٩٣)

٤٢٧٩ - اذا ذكرت الوقائع في الحكم الابتدائي ولم تذكر في الحكم الاستئنافي المؤيد له فلا يعتبر السكوت عنها في الاستئنافي بطلانا للاجراءات ، لأن تأييد الحكم يشمل جميع ما حواه .

(١٨٩٧/٣/٢٧ الحقوق س ٥١٢ ق ٧١ ص ٣١٧)

٤٢٨٠ - اقتصار الحكم الاستئنافي على تعديل العقوبة المقررة بها دون بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التي بنى عليها ودون احواله في ذلك الى الحكم المستأنف فيه مخالفة للمادة ٣١٠ اجراءات جنائية بما يجعله باطلا .

(١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣ ص ٢٨٦)

٤٢٨١ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي أن أسبابه تتعلق بواقعة أخرى لا شأن له بالمحكوم عليه ولا بالواقعة المسندة اليه وأن الحكم يكون في واقعه غير قائم على أسباب باطلا متعينا نقضه .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٥ ص ٧٦٢)

٤٢٨٢ - الحكم الصادر من محكمة استئنافية غير مبنى على أسباب أو غير محيل على أسباب الحكم المستأنف باطل بطلانا جوهريا .

(١٩٠٦/٦/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٢٥)

٤٢٨٣ - اذا لم يذكر في حكم الاستئناف ما بنى عليه من الأسباب ولم يؤخذ فيه بأسباب الحكم الابتدائي فهو باطل ويجب نقضه .

(١٩٠٣/١/٣١ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٨١)

٤٢٨٤ - لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه خلا من الأسباب التي استندت اليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف

فيما قضى به من ادانة الطاعن والزامه بتعويض فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المذكور ولا جاء بأسباب أخرى تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها فإنه يكون قاصر البيان بما يبطله .

(١٩٧٦/١/١٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢ ص ٦٣ ،
١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٢٩ ص ١١٢١)

٤٢٨٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وكان الحكم قد صدر في المعارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفي لإقامته واثبات التهمة التي ادان الطاعن بها أو يستند الى أسباب ذلك الحكم الغيابي ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر الأسباب متعينا نقضه .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤ ص ٥٨)

٤٢٨٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما اذا كان قد أخذ بالأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي الذي أيده أو أن هناك أسبابا أخرى غيرها رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ، فهذا الحكم يكون خاليا من الأسباب التي أقيم عليها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٧ ص ١٠٦٣)

٤٢٨٧ - ان خلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المعدوم فاذا أيد هذا الحكم استئنافيا لأسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الاستئنافي باطلا لقيامه على أسباب لا وجود لها قانونا .

(١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣ ص ٣١)

اسباب ، الدعوى المدنية

٤٢٨٨ - من المقرر أن اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه يتضمن بذاته الاحاطة بآركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، ولا على المحكمة - من بعد - ان هي لم تبين الضرر الذي حاق بالمدعى بالحقوق المدنية بنوعيه المادى والأدبى ، وذلك لما هو مقرر من انه اذا كانت المحكمة قد حكمت

للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المخكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه فهذا يكفى تبريرا للقضاء بالتعويض المؤقت أما بيان الضرر فانما يستتجبه التعويض النهائي الذى يطلب به بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به .

(١٨/١٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠١ ص ٩٠٧)

٤٢٨٩ - يكفى فى القضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهم وهو ما لم يغب أمره عن الحكم المطعون فيه .

(١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٤ ص ٨٤٣)

٤٢٩٠ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تثبته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه بشرط أن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

(٢٢/٣/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٨٧)

٤٢٩١ - من المقرر أنه متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كاملة ولا تثريب عليه بعد ذلك ان هو لم يبين عناصر الضرر .

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٨ ص ٦٨٠)

٤٢٩٢ - لا تلتزم المحكمة ببيان عناصر الضرر الذى قرر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ما دامت قد بينت عناصر المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

(٣/١/١٩٨٩ ط ٥٦٠٨ س ٥٨ ق)

٤٢٩٣ - النعى على الحكم بالبطلان لاغفاله الاشارة الى اجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم فى الدعوى المدنية مردود بأن

هذا البيان لا يكون لازما الا فى حالة الحكم فى الدعوى المدنية لصالح رافعيها والقضاء لهم بالتعويض الذى تقدره المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء ، وأما فى حالة الحكم برفض الدعوى المدنية فان هذا البيان لا يكون لازما فى الحكم لعدم قيام الموجب لاثباته فى مدوناته .
(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٥ ص ٤٤٩)

٤٢٩٤ - العبرة فى صحة الحكم هى بصدوره موافقا للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التعويض المقضى به على الطاعن ووجه المسئولية فانه لا يبطله فى خصوص الدعوى المدنية عدم ذكر مواد القانون التى طبقها على واقعة الدعوى ، متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التى أوردها .

(١٩٨٧/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٤ ص ٣٠٥)

٤٢٩٥ - تقدير التعويض هو من المسائل التى تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب سواء أكان نهائيا أم مؤقتا ، فلا محل للقول بأنه لا يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المؤقت .

(١٩٥٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٣ ص ٥٤٤)

٤٢٩٦ - يكفى فى القضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهم .

(١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٢ ص ٥٤٠)

٤٢٩٧ - اذا برأت المحكمة المتهم ورفضت الدعوى المدنية قبله فليس محتما عليها ذكر أسباب الرفض لأن التبرئة تغنى عن ذكر أسباب خاصة .

(١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١٣

ص ٢٥٩)

٤٢٩٨ - اذا حكمت محكمة الجنايات بتعويض للمدعين بالحق المدنى ولم تبين لا بالحكم ولا بمحضر الجلسة صفة هؤلاء المدعين ولا علاقتهم بالمجنى عليه ولا الضرر الذى أصابهم من الجريمة فان حكمها يكون باطلا واجبا نقضه

لتجرده من الأسباب التي اقتضته .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٣ ص ١٠٩)

٤٢٩٩ - ينقض الحكم القاضي برفض دعوى المدعى بالحق المدني لسبق الفصل فيها اذا لم تبين فيه الوقائع الدالة على وحدة الموضوع في الدعويين السابقة والحالية . وذلك لأن محكمة النقض والابرام لا يتسنى لها عند عدم استيفاء هذا البيان مراقبة صحة تطبيق القانون .

(١٩١٣/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٤)

٤٣٠٠ - اذا لم يذكر حكم محكمة الجنايات القاضي بالتعويض للمدعى انه كان هناك محل للتعويض أو أن المدعى المدني لحقه ضرر حقيقي كان الاغفال سببا لبطلان الحكم فيما يختص بالتعويض .

(١٩١٣/٤/٥ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٧)

٤٣٠١ - الحكم الصادر استثنافيا في مادة جنائية بالغاء العقوبة الجنائية المحكوم بها ابتدائيا وبتأييد الحكم بالتعويضات يكون مشتملا على وجه من أوجه البطلان الجوهرية المؤدية الى نقضه اذا هو لم تذكر فيه الأسباب التي بنى عليها الحكم بهذه التعويضات .

(١٩٠٥/٦/١٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٥)

٤٣٠٢ - يجب على المحكمة حتى في حالة الحكم ببراءة المتهم أن تبين الأسباب التي بنت عليها رفض طلب ثتتعويض المقدم من المدعى بالحق المدني ، وفي ذلك مندوحة لنقض الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية بدون ابداء أسباب الرفض بناء على الخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٠٤/١/٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٨)

٤٣٠٣ - اذا قضى الحكم بمبلغ للمدعى المدني وقدره ولم يبين أسبابا لتقديره ولا ما أوجب الحكم به على سبيل التعويض كان ناقصا من هذا الوجه فقط لا الوجه الجنائي ، وتعين نقضه فيما يختص بمسألة التعويض واعدة القضية لدائرة أخرى لتحكم في هذه المسألة من جديد ليس الا .

(١٨٩٨/١١/١٩ الحقوق س ١٤ ق ٥٩ ص ١٣٠)

٤٣٠٤ - ان العبرة فيما تقضى به الأحكام هو بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء وبما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بما لا تجوز الحاجة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير .

(١٩٧٧/٥/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٤ ص ٥٢٨)

٤٣٠٥ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم فى مجلس القضاء عقب نظر الدعوى ، فلا يعول على الأسباب التى يدونها فى حكمه الذى يصدره الا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق .

(١٩٧٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٠ ص ٦٦٣)

٤٣٠٦ - العبرة فى تحديد ماهية الحكم بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى أسبابه ومنطوقه سهوا .

(١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٩ ص ٦٢٢)

٤٣٠٧ - العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع ، ومن ثم فان لازم ذلك هو الاعتداد بما يتبين يقينا من المفردات من أن العقوبة المحكوم بها قد شملت بوقف التنفيذ لا بما تضمنته نسخة الحكم الأصلية من تجردها من هذا الوصف .

(١٩٦٦/١٠/١١ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٣ ص ٩٣٦)

٤٣٠٨ - اذا قرر الحكم المستأنف أن العبرة فى حجية الحكم بمنطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت فى حكمها الذى قبلت فيه المعارضة شكلا لمجرد الإشارة فى الأسباب الى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فان هذا التقرير يكون صحيحا فى الواقع سديدا فى القانون .

(١٩٥٨/٦/٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٠ ص ٦٢٧)

٤٣٠٩ - يشترط أن يكون الحكم مبينا بذاته على قدر العقوبة

المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

(١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨١ ص ٨٠٠)

٤٣١٠ - لما كان اليقين من الحكم أنه قد قضى بجسب المتهم دون أن يحدد مدة الحبس التي أوقعها عليه ، فإنه بذلك يكون قد جهل العقوبة التي قضى بها على الطاعن مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه ، ولا يقدر في ذلك أن يكون محضر الجلسة قد بين مدة عقوبة الحبس - طالما أن ورقة الحكم لم تستظهرها - إذ يتعين أن يكون الحكم مبينا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان خارج منه .

(١٩٨٢/١/٣١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٢ ص ١٢١)

٤٣١١ - لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبدتها المتهم في المرافعة إكتفاء بما ورد في أسبابه ، إذ في قضائه بالادانة ما يفيد ضمنا أنه أطرح هذه الدفوع ولم يأخذ بها .

(١٩٦٠/١١/١ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٤ ص ١٧٥١)

(١٩٥٦/١١/٥ س ٧ ق ٣١٣ ص ١١٣٤)

٤٣١٢ - ان الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستند من التفتيش ، فإذا أشارت إليه المحكمة في أسبابها وزدت عليه وانتهت الى أنه دفع في غير محله ثم أصدرت حكمها بادانة المتهم فان هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستند من التفتيش ولا يترتب البطلان على خلوه منطوق الحكم من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه .

(١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٦٥ ص ١٩٦)

٤٣١٣ - لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أي دفع ، مهما كان نوعه - الى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد ، ثم ان تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد اخلافا بحق المتهم في الدفاع لأنه ليس ثمة حرمان له من ابداء دفاعه كاملا .

(١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٢)

ص ٧٥٧ ، ١٩٣٥/١٢/٢ ج ٣ ق ٤٠٣ ص ٥٠٨)

٤٣١٤ - ان المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع ، بل لها أن تضم هذه الدفوع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا ، ولا يصح أن يعد ذلك منها اخلافا بحق الدفاع ، فانه ليس فيه حرمان للمتهم من ابداء دفاعه كاملا على الوجه الذى يراه .

(١١/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٨ ص ٢٧٢)

٤٣١٥ - اذا لحق منطوق الحكم عيب فى تعيين المتهم المحكوم عليه وكان فى أسباب هذا الحكم ما يكشف عن حقيقة المتهم المقصود فان هذا العيب لا يعد من العيوب الجوهرية التى تستوجب نقض الحكم .

(١٩/٤/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٢ ص ٦٦)

٤٣١٦ - لا نص فى القانون يوجب على القاضى تعيين المتهم باسمه فى منطوق الحكم بل يكفى أن يكون اسمه واردا فى ديباجته .

(١٩/٤/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٢ ص ٦٦)

٤٣١٧ - اذا كان البطلان منبسطا الى كافة أجزاء الحكم بما فى ذلك منطوقه وكان الحكم المطعون فيه قد أيدىه رغم بطلانه فان البطلان يستطيل اليه بدوره ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسبابا خاصة به ما دام قد أحال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدى الى امتداد البطلان اليه هو الآخر .

(٩/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢١ ص ٥٧٨)

أسباب ، متابعة الدفاع

٤٣١٨ - المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها ، فانه يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة وتبين الأدلة على وقوعها من المتهم .

(لا نقض ٤/٥/١٩٩١ ط ٥١٩ س ٦٠ ق)

٤٣١٩ - محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي المختلفة. والرد على كل شبهة يثيرها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول .

(١٩٨٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٨ ص ٨١١)

٤٣٢٠ - لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٢ ص ٨٧٩ ،

١٩٩١/١/٢٤ ط ٢٧ س ٦٠ ق)

٤٣٢١ - اذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أننا فطننا إليها ووازننا بينها . فاذا هي التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فان حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا بقضه .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ ،

١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤)

٤٣٢٢ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن ينعقبه في كل جريئة من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنه أنه أطرحها .

(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨ ص ٤٩)

٤٣٢٣ - من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا ، وانما

يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .
(١٩٨٢/٢/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٤ ص ٢١٨ ،
١٩٨٢/٢/٢٠ ق ٤٨ ص ٢٣٧)

٤٣٢٤ - من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين غقيدها ، وإن في اغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانا الى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

(١٩٨٣/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٦ ص ٢٨٩)

٤٣٢٥ - لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بانرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعة لأن ارد عليها يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي اخذت بها ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن التقرير الفني أو أوجه الدفاع التي أبداها بمذكرته المقدمة الى محكمة ثاني درجة بفرض صحته يكون في غير محله .

(١٩٨٣/٣/٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٦ ص ٣٣١)

٤٣٢٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، إذ في اطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها ما يبيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها إياها .

(١٩٧٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦١ ص ٧٧٢)

٤٣٢٧ - لا تلزم المحكمة أن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم .

(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢)

٤٣٢٨ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح اليه من أدلة الثبوت وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ما دام ردها مستفادا ضمنا من قضائها بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت .

(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣)

٤٣٢٩ - حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطراحها .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥ ، ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١ ، ١٩٩١/١/١٧ ط ٧٥ س ٦٠ ق)

٤٣٣٠ - ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا ، بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن نبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به ، لأن ذلك يفيد حتما أنها وجدت الشبهة والاستنتاجات التي أقامها الدفاع غير جديرة بالرد عليها .

(١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠١ ص ٥٧٢ ، ١٩٥١/٣/١٢ ق ٢٨٦ ص ٧٥٦)

٤٣٣١ - قاضي الموضوع ليس ملزما بتعقب الدفاع في جزئياته بالرد الصريح ، اذ ان ايراد أدلة الثبوت التي أخذ بها ينضمن بذاته الرد على ما تمسك به المتهم من ذلك الدفاع .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٨ ص ٢١)

أسباب ، دفاع لا يستلزم ردا خاصا

٤٣٣٢ - يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده ، أما اذا كان عاريا عن دليله فان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلاا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها .

(نقض ١٩٩١/١/٢٤ ط ٤٧ س ٦٠ ق)

٤٣٣٣ - ان المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت

التي أخذت بها .

(١٩٧٨/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩ ص ١٠٨ ،
١٩٧٣/٤/١ س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٤٣٣٤ - طلب احالة الدعوى للتحقيق الذى لا يتجه الى نفي الفعل
أو اثبات استحالة حصوله بل بقصد اثارة الشبهة في الدليل الذى اطمأنت
اليه المحكمة هو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .
(١٩٨٧/١/٢١ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٦ ص ١١٩)

٤٣٣٥ - نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل
ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥)

٤٣٣٥ - متى كان الرد على الدفاع مستفادا من الحكم بالأدانة استنادا
الى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة فلا وجه للنعي على الحكم بأنه لم يرد
على مثل هذا الدفاع ردا ضريحا .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٩ ص ٢٣ ،
١٩٥٠/١١/٢٧ ق ٩٤ ص ٢٤٥)

٤٣٣٧ - الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا
موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة وقوع الضبط والتفتيش بناء على
هذا الاذن أخذًا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .
(١٩٨٧/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٥ ص ٧٩٩)

٤٣٣٨ - الدفاع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب
ردا على استغلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها
الحكم .

(١٩٨٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٣ ص ٩٦٤)

٤٣٣٩ - الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي
لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي

تطمئن اليها بما يفيد اطراحه .

(١٩٧٧/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٤ ص ١٥٦)

٤٣٤٠ - الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا ، اذ في قضائها بادانة الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحه .

(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢ ،

١٩٧٢/٦/٥ ق ٢٠٢ ص ٩٠١)

٤٣٤١ - انه وان كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها ، الا أنها متى تعرضت للرد عليه تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وان يكون لما توردته أصل ثابت في الأوراق .

(١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٠ ص ٨١٧)

٤٣٤٢ - الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال ، ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(١٩٨٧/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٥ ص ٧٩٩)

٤٣٤٣ - الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها .

(نقض ١٩٨٨/٥/٣٠ ط ٥٠٤ س ٥٦ ق)

٤٣٤٤ - التناقض بين الدليلين القولي والفني ، لا تسوغ اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك لأنه دفاع موضوعي ، ولا يقبل منه النعي على المحكمة باغفالها الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها .

(نقض ١٩٨٧/٢/٢ ط ٥٨٧٢ س ٥٦ ق)

٤٣٤٥ - نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل

ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
(١٩٨٦/٢/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤٦ ص ٢٢٣)

٤٣٤٦ - استناد حكم الادانة الى تقرير الحبير دون أن يعرض
لأسانيد التقرير أو يرد على طلب مناقشه الحبير في أسس تقديره يجعله
قاصرا .

(١٩٨٥/١/٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦ ص ٦٣٠)

٤٣٤٧ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد استقلالا على تقرير
الحبير الاستشاري الذي لم تأخذ به .

(١٩٨٥/٤/١١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩٦ ص ٥٥٨)

٤٣٤٨ - اذا كان النابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم
حين تقدم للمحاكمة بطلب معاينة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد الا اثارة
الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ولم ينازع في قوة
ابصار شهود الرؤية ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم
ردا صريحا من المحكمة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم
بالادانة استنادا الى أقوال الشهود الذين اطمأنت اليهم المحكمة .

(١٩٦٠/١٢/١٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٧٣ ص ٨٨٧)

٤٣٤٩ - اذا كان التابت من محضر الجلسة على لسان المدافع عن
المتهم « وقد طلبت النيابة المعاينة والمعاينة تريخ عدالة المحكمة » ، فان
هذه العبارة لا تدل على أن الطاعن قد طلب من المحكمة اجراء المعاينة .
ولما كانت المحكمة هي صاحبة الحق في استيفاء العناصر التي ترتاح اليها
في تكوين عقيدتها وهي من جانبها لم تر ضرورة لهذا الاجراء فلا محل لما يثيره
الطاعن من أن المحكمة لم ترد على طلب المعاينة .

(١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٩ ص ٧٢٤ ،

١٩٥٤/٧/٥ ق ٢٨٤ ص ٨٩٣)

٤٣٥٠ - ان عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته -
لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم

التفاتة عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني لعدم أدائهما الرسم الا أمام المحكمة الاستئنافية ذلك أنه من المقرر أنه لا الزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان .

(١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥)

٤٣٥١ - عدم الدفع صراحة بقيام سبب من أسباب موانع العقاب مما يتعين على المحكمة أن تفصل فيه صراحة في حكمها ، هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا صريحا ، ويكفي أن يكون رد المحكمة عليه مستفادا من عدم أخذها به والحكم بالادانة .

(١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٤ ص ٦٣٧)

٤٣٥٢ - الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا اذ تكفي أدلة الثبوت التي استند اليها الحكم ردا عليه .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ .

١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨١ ص ٣٨٢)

٤٣٥٣ - لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شاهد الأثبات وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة ، بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فان منعاه في هذا الصدد يكون على غير أساس متعين الرفض .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

٤٣٥٤ - تجريح أقوال الشاهد اشارة الى تلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٤٣٥٥ - ان الدفاع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفي للرد عليه بأن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالادانة ،

إذا أخذ بتلك الأدلة يفيد حتما أطراح ذلك الدفاع .
(١٨/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٦ ص ٣٦٨)

٤٣٥٦ - إذا كان الحكم قد طرح التسجيل ولم يأخذ بالدليل
المستمد منه وبنى قضاءه على ما اطمأن اليه من اعتراف المتهمين الآخرين في
التحقيقات الى جانب باقى أدلة الثبوت السابقة التى قام عليها فقد انحسر
عنه الالتزام بالرد استقلالا على أى دفاع يتصل بهذا التسجيل .
(١٥/١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥ ص ٤٧)

٤٣٥٧ - لا تلتزم المحكمة بالرد استقلالا على التقرير الاستشارى
وتقرير الطبيب المعالج .
(٢٧/١١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥١ ص ١١٩١)

٤٣٥٨ - الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع
موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن
أخذا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها فى حكمها .
(٦/١١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ ص ١٠٨٧)

٤٣٥٩ - دفع المتهم بأن المنزل الذى ضبط فيه المخدر ليس له هو
من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا ، بل يكفى
أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .
(٢٢/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٣ ص ٥٣٩)

٤٣٦٠ - الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفع
الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا
من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردتها .
(٢٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٤٣٦١ - ان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفع
الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا ، بل يكفى أن يكون
الرد مستفادا من الأدلة التى استند اليها الحكم فى الادانة .
(٢٧/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٩٠ ص ٢٣٦)

٤٣٦٢ - ان عدم ردا المحكمة صراحة على دفاع المتهم لا يبطل الحكم اذا كان هذا الدفاع متعلقا بأمور لاحقة لوقوع الجريمة .
(١٢/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٤ ص ٤٦٥)

٤٣٦٣ - الدفع بابهام وصف التهمة وغموضه هو من الدفع الواجب ابدائها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد .
(١٤/١/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٧ ص ٤١٢)

حق الدفاع مباشرة الدفاع

٤٣٦٤ - من المقرر أن كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - على ما تقضى به المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه ، الا اذا نفاه أثناء نظر القضية بالجلسة . والدفاع وان تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع انما ينطق بلسان موكله ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم .

(١٥/٥/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٨ ص ٦٦٢)

٤٣٦٥ - من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره حسبما يعليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته .

(٢٧/١١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠١ ص ٩٧٦ ،
١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٤٣٦٦ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، ومن ثم فان ما ينعى به الطاعن على الحكم من حالة الاخلال بحقه في الدفاع لعدم توفيق المحامي المنتدب في الدفاع عنه لا يكون مقبولا .

(٣١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨١ ص ٧٧٧)

٤٣٦٧ - ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، متى كان لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٣٦٧)

٤٣٦٨ - ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى اليه ضميره واجتهاده ، واذن فمتى كان المتهم لم يتمسك بحضور محاميه الموكل فلا يصح القول بأن المحامي الذي ندبته المحكمة وقام بالدفاع عنه قد انتدب قبل نظر القضية بفترة غير كافية للاستعداد .

(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠١ ص ٥٩٢)

٤٣٦٩ - ان استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداد موكل الى تقديره هو على حسب ما يمليه عليه ضميره واجتهاده ، فاذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما قد ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الادلاء بها فلا يكون ثمة اخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٦ ص ٢٢٣)

٤٣٧٠ - ما دام المحامي الذي ندبته المحكمة قد أدلى بأوجه المدافعة التي عنت دون أن يبدي في الجلسة أنه لم يكن مستعدا للمرافعة أو أنه لم يكتمل استعداده ، وما دام الاستعداد موكولا لذمة المحامي ومبلغ تقديره لمواجهه حسب ما تقضى به اصول مهنته وتقاليدها ، فلا محل للنعي على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٥ ص ١٩)

٤٣٧١ - ما يقرره الوكيل بحضور موكله هو بمثابة ما يقرره الموكل ، ما لم ينفه بنفسه بالجلسة .

- الدفاع - وان تعود المدافعون - وحدة لا تتجزأ ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع انقسم على وكيليه ، واغفال المحكمة الرد على طلب تمسك به أحد المدافعين ونزل عنه الآخر ، ليس فيه اخلال بحق الدفاع .

(١٩٩٢/١٠/٢١ ط ٨٦١ س ٦١ ق)

٤٣٧٢ - إذا لم تترك المحكمة المتهم يستوفى دفاعه الى النهاية وجكمت عليه بالعقوبة كان في ذلك حرمان له من حق الدفاع ووجب لهذا السبب نقض حكمها .

(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١١٢)

٤٣٧٣ - حق الدفاع حر يجب احترامه الا أنه من الواجب أيضا تفسير هذا الحق بمراعاة حقوق غير المتهمين من الأفراد وحقوق الهيئة الاجتماعية على العموم وعلى ذلك اذا منع رئيس الجلسة أحد المجامين من ذكر عبارات خارجة عن الموضوع يحتمل اعتبارها طعنا في حق أحد الأفراد أو ينبهه الى نصوص قانون العقوبات الخاصة بتحسين الجرائم فلا يعتبر ذلك مساسا بحق الدفاع .

(١٩١٠/٦/١١ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٠٧)

٤٣٧٤ - أن المحكمة غير ملزمة بأن ترسم للمتهم الطريق الذي يسلكه في دفاعه ، وما دام الطاعن لا يذهب الى أن المحكمة قد منعت من تقديم الدليل على عذر المرض فلا يحق له من بعد أن ينفي عليها الاخلال بحقه في الدفاع .

(١٩٨٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٩ ص ٤٩٥ ،

١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ ق ١٩٣ ص ٨٧٧)

٤٣٧٥ - من المقرر أن الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع عنه يكون وحدة ولا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطقة دون مبرر .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤)

٤٣٧٦ - حرصت الدساتير المتعاقبة والقوانين المنظمة لاجراءات التقاضي على تقرير حق الدفاع وكفالاته بما لا يسوغ حرمان أي من أطراف الخصومة في الدعوى من عرض أوجه دفاعه وتحقيقها والا كان في ذلك مخالفة لما تقضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . وما كان الحكم قد رد على الدفع المبدي من الطاعن (بعدم سماع دفاع المطعون ضده لأنه مرتد عن الاسلام ويعتبر في حكم الميت ساقط الحقوق)

بقوله ان القانون الوضعي لم يأت به ما يحرم المرتد من الدفاع عن نفسه في اتهام جنائي منسوب اليه أو قضية مدنية رفعت عليه ، وكان ما أورده الحكم سائغا وصحيحا في القانون فان ما تثيره الطاعة لا يكون سديدا .
(١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٣ ص ١٤٤٠)

٤٣٧٧ - للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصنيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، واصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل ، والتفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر ، دون الافصاح عن علة عدم اجابة هذا الطلب يعتبر اخلاا بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .
(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٦ ص ٧٨٣)

٤٣٧٨ - متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته ، واذا استأجل نظر الدعوى ورأت المحكمة ألا تجيبه الى طلبه وجب عليها أن تنهيه الى رفض طلب التأجيل حتى يبدى دفاعه أو يتخذ ما يشاء من اجراءات يملئها عليه واجبه ويرأها كفيلا بصون حقوق موكله .
(١٩٨٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٠ ص ٥٩٤)

٤٣٧٩ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يضح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .
(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦ .
١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ٥٥٩)

٤٣٨٠ - يستوى أن يكون المحامي الذي شهد اجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل أو نيابة عن محاميه أو متدبنا من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، طالما انه لم يبد من المتهم اعتراض ، اذ الذي يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذي يتطلبه القانون .

(١٩٧٠/١/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠ ص ٤٦)

٤٣٨١ - من المقرر أن خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده ، فلا يجوز للمحكمة أن تستند الى شيء من أقواله فى ادانة المتهم .
(١٩٦٥/١١/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٨ ص ٨٧٩)

٤٣٨٢ - من المقرر أن الخصم فى الدعوى هو الأصيل فيها ، أما المحامى فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفى حق هذا الأخير فى أن يتقدم بما يعن له من دافع أو طلبات وعلى المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض ما يبدية الخصم مع وجهة نظر محاميه وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .
(١٩٦٥/٦/١٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٥ ص ٥٧٦)

٤٣٨٣ - ان موقف المحامى عن المتهم لا يعدو أن يكون موقف وكيل عن موكله ، ولا مشاحة فى أن الوكيل لا يملك من الأمر أكثر مما يملك الأصيل فليس له إذن أن يعارض فى تنازل حصل من موكله ، أما أن يتخذ المحامى لنفسه صفة القيامة على موكله فى المسائل الجنائية فتلك دعوى لا تستند الى أصل من الواقع ولا من القانون لأن قيامة شخص على آخر لا تثبت الا بحكم يصدر بذلك ممن يملكه .

(١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧١ ص ٣٦٦)

٤٣٨٤ - من المقرر أن للمحامى - موكلا كان أو منتدبا - أن يسلك السبيل الذى يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذى يرضى ضميره ويتفق وشرف مهنته وعلى هدى من خبرته .

(١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٨ ص ١٧١)

٤٣٨٥ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة انه فى اليوم المحدد لنظر الدعوى لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ولم يعتذر عن حضوره فندبت المحكمة محاميا آخر للمرافعة عن الطاعن وسلمته ملف الدعوى ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء ولم يطلب هو ولا المحامى المنتدب أجلا للاستعداد ثم سئل الشهود وترافعت النيابة وأدلى المحامى المنتدب بدفاعه عن الطاعن ، فانه لا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم اخلاا بحق الدفاع ، وذلك لأن المحامى هو الذى يقدر ما تستلزمه وقائع الدعوى

وملابساتها وظروف المتهم فيها من بحث واعداد لمناحي الدفاع التي تحقق مصلحة المتهم وتوفى حق الدفاع طبقا لما يملية عليه ضميره وتقتضيه معلوماته القانونية وخبرته وتقاليده مهنته .
(١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٦ ص ٨٦٢)

٤٣٨٦ - متى كان المتهم قد أعلن للجلسة اعلانا قانونيا فانه يجب عليه أن يحضر مستعدا للدفاع فاذا هو طلب التأجيل للاستعداد للمحكمة أو ترفض طلبه ما دام لم يستند فيه الى عذر قهوى .
(١٩٤١/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٣ ص ٥٦٤)

٤٣٨٧ - اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن المتهم حضر ومعه محام يطلب تأجيل الدعوى لمرض المتهم آخر معه وليحضر المحامي الأصيل فعارض محامي المدعى المدني ، فقررت المحكمة عقب ذلك تأجيل القضية لآخر الجلسة ثم أصدرت حكما في موضوع الدعوى فانها باصدارها هذا الحكم بدون مرافعة تكون قد قضت في الدعوى بدون محاكمة مخالفة بذلك ما تقضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية ويكون حكما باطلا بطلانا جوهريا متعيينا نقضه .
(١٩٣٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٩ ص ٤٢٨)

٤٣٨٨ - عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يمكن قطعا اعتباره اخلالا بحق الدفاع ، اذ الاخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من ابداء اقواله بكامل الحرية أو اهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو في الدفوع الفرعية التي يبدئها في دفاع صريح خاص بعذر قانوني من الأعذار المبيحة أو المانعة من العقاب . أما أن يبدى المتهم دفاعا عاديا منصبا على نفي ما أسند اليه من الأفعال ومستنتجا بما تم في القضية من التحقيقات فلا تقره المحكمة عليه ولا تأخذ به ، فليس فيه أدنى اخلال بحق الدفاع .
(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧ ص ١٦)

٤٣٨٩ - يجب على المحكمة عند رفضها طلب التأجيل لحضور محامي

«المتهم أن تسأل المتهم نفسه عن التهمة وتسمع دفاعه فإذا حكمت في الدعوى قبل سؤاله وسماع دفاعه كانت المحاكمة باطلة والحكم فاسدا .

(١٩٣٠/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧ ص ٧)

٤٣٩٠ - إذا حضر المتهم ومعه محاميه جلسة المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية وحكمت هذه المحكمة في الدعوى بعد أن سمعت دفاع محامي المدعى بالحق المدني وقبل أن يبدى محامي المتهم دفاعه فإن حكمها يقع باطلا ويبتعن نقضه لما وقع في اجراءات المحاكمة من اخلال بحقوق الدفاع .

(١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٨

ص ٣٩٣)

٤٣٩١ - لا مساس بحق الدفاع فيما لو اقتصر المحامي - الذي ندبته المحكمة للمرافعة عن المتهم - على طلب الزافة به ، فإن المحامي موكول في أداء واجبه الى ذمته ، وهو لا يكلفا بخلق أوجه للدفاع من العدم ، فإذا لم يجد ما يدفع به الا طلب الزافة فقد أدى واجبه ولا سبيل للمتهم الى الاعتراض عليه .

(١٩٢٩/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٥

ص ١٦٧)

٤٣٩٢ - شهادة محام في تحقيق دعوى لا تمنعه من المرافعة فيها .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٧ ص ١١٨)

دفاع ، طلب التأجيل

٤٣٩٣ - للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه ، في المدة التي أوجب القانون اعطاءه آياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة .

(١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

٤٣٩٤ - ان تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المتهم في عدم

حضوره جلسات المحاكمة متروك لمحكمة الموضوع .

(١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٩ ص ٣٦١)

٤٣٩٥ - اجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عدم اجابته من اطلاقات محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها .
(١٩٦٧/٣/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٩ ص ٣٨٠)

٤٣٩٦ - ان المتهم متى أعلن اعلانا صحيحا بجلسة المحاكمة وجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لابداء أوجه دفاعه ، فاذا طرأ عليه عذر قهرى حال بينه وبين هذا الاستعداد فى المدة التى أوجب القانون اعطاءه اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التى يكون عليها حينئذ متى تبينت صحة عذره أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه . ولا فرق فى هذا الصدد بين المتهم ومحاميه فى مواد الجنب والمخالفات حيث لا يكون وجود المجامى واجبا .
(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٩ ص ٣٩٢)

٤٣٩٧ - من المقرر أنه اذا كان المتهم قد أعلن بالحضور اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعدا لابداء أوجه دفاعه وللمحكمة ألا تقبل التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم فى عدم تحضير دفاعه فى المدة التى أوجب القانون اعطاءه اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة ، فاذا حضر غير مستعد فتبعة ذلك لا يقع الا عليه ، اذ لا شأن للمحكمة عنه ولا فرق فى هذا الصدد بين المتهم ومحاميه اذا كان وجود المحامى أثناء المحاكمة غير واجب .
(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٢٢٥)

٤٣٩٨ - تقدير طلبات التأجيل من سلطة محكمة الموضوع ما دام انطاعن لم يدع أنه لم يعلن بالجلسة فى الميعاد القانونى .
(١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٣ ص ٣٤٩)

٤٣٩٩ - رفض طلب التأجيل من المتهم المعلن قبل الجلسة بيومين فقط فيه اخلال بحق الدفاع مبطل للحكم حتى لو كان المتهم ترفع فى موضوع النهمة مرغما .

(١٩٢٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٥)

(ص ١٥١)

٤٤٠٠ - مطلق القول بعدم الاطمئنان الى الشهادة المرضية وبسهولة الحصول عليها لا يصلح سببا لاهدارها ولا ينبني عليه بالضرورة أنها قدمت ابتغاء تعطيل انفصل في الدعوى ، وبأن الوكالة تلزم في ابداء العذر القهرى المانع للمتهم من حضور الجلسة وتقديم دليله ، بل ان القانون لم يحدد وسيلة بعينها لعرضها على المحكمة .

(١٧/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٥ ص ٤٩٧)

٤٤٠١ - متى كان المحامى الحاضر عن المتهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقرر صحة العذر فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(٢٢/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٦ ص ١٠٤٥)

٤٤٠٢ - المرض عذر قهرى فعلى المحكمة صونا لحق الدفاع الذى كفله القانون للمتهم ان نم تروجها لتأجيل القضية بسبب مرض المتهم الذى قدم عنه شهادة أن تعرض فى حكمها لهذا العذر الذى أبداه وتقول كلمتها فيه والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه .

(١٢/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٠ ص ٧٩٧)

٤٤٠٣ - المرض عذر قهرى فيتعين على المحكمة متى ثبت لديها قيامه أن تؤجل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، فاذا رفضت المحكمة التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذى أدلى به محامى المتهم فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(٤/٦/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤١ ص ١٢٠٨)

٤٤٠٤ - المرض من الأعذار القهرية ، فاذا ما حضر عن المتهم محام وقال انه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فانه يكون لزاما على المحكمة أن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها فى العذر الذى أبداه المحامى وعززه بالشهادة المرضية فان هي لم تفعل كان حكمها معيبا لاخلاله بحق الدفاع .

(٧/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٨ ص ١٠٦٤)

٤٤٠٥ - المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مستندات مادام

قد كان في استطاعته تقديمها .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٤٤٠٦ - يتعين نقض الحكم الاستثنائي الصادر على متهم حضر الجلسة مع عدم اعلانه اعلانا قانونيا وطلب التأجيل للاستعداد للدفاع عن نفسه فرفض طلبه ، وذلك لاخلاله بحق الدفاع وبمواعيد الاعلان .

(١٩٠٤/٤/١٢ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٠٩)

٤٤٠٧ - مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الارتباط ودون الدفع بانطباق المادة ٢٢ عفوبات هو مما لا تلتزم المحكمة باجابه أو الرد عليه .

(١٩٦١/١/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١ ص ٢٨)

٤٤٠٨ - انه وان كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فاذا ما عهد الى محام بمهمة الدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته وأن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى . فاذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل هو عرقلة سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .

(١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٤ ص ٩٣٨)

٤٤٠٩ - ان المحكمة بعد أن تؤجل نظر الدعوى لأي سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها بغير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته ، اذ بغير ذلك لا يجوز لأي سبب من الأسباب أن يحكم في موضوع القضية الا في الجلسة التي أجلت لها ، لأنه بمجرد صدور أمر التأجيل الى جلسة معينة يكون للمتهم أن يعتمد عليه فلا يجوز الرجوع فيه بغير تنبيه المتهم الى ذلك .

(١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٩)

(ص ٤٥٣)

دفاع ، وقت ابدائه

٤٤١٠ - ان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، ومن ثم فان نزول المدافع عن الطاعنين - بادىء الامر - عن سماع ضابط المباحث بمثابة أحد شهود الاثبات واسترساله فى المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد .

(١٩٧٨/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٣ ص ٩٨٠ ، ١٩٧٨/١/٣٠ ق ٢١ ص ١٢٠ ، ١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤ ، ١٩٥٩/١٢/١ س ١٠ ق ١٩٨ ص ٩٦٨)

٤٤١١ - لا يقدر فى التزام المحكمة بوجوب تضمين حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والالام بها أن يكون الطاعن قد أمسك عن إثارة دفاعه المشار اليه من قبل أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ، ولا أن يوصف بأنه جاء متاخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للتحقيق وهداية الى الصواب .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ ، ١٩٧٧/٢/٢٠ س ٢٨ ق ٦٠ ص ٢٧٧ ، ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ق ١٠١ ص ٤٧٤)

دفاع ، مذكرات الدفاع

٤٤١٢ - من المقرر أن الدفاع فى مذكرة مصرح بها هو تنمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمونها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له اذا لم يسبقها دفاع شفوى أن يضمونها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى

الدعوى والمتعلقة بها .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٢ ص ٣٧٨ ،
١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ق ١١٠ ص ٥٧٩ ، ١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ق ١٣ ص
٦٣ ، ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣ ، ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق
٣٤٩ ص ١٢٢٨ ، ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨١ ص ١٣٧٨)

٤٤١٣ - اذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة
الاستثنائية أن المدافعين عن المتهم طلبا حجز الدعوى للحكم مع التصريح
لهما بتقديم مذكرة بدفاعه فصرحت المحكمة بذلك فان ما يثيره المتهم من عدم
سماع دفاعه الشفوي يكون غير مقبول منه .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٦ ص ١١٤٤)

٤٤١٤ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن
المحكمة سمعت أقوال الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماعه ، ثم طلب المدافع
عن المتهم التأجيل لحضور المحامي الأصلي أو حجز القضية للحكم ، فأجلت
المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فان مفاد ذلك ان ما انتهت
اليه المحكمة من حجز القضية للحكم انما كان بناء على طلب محامي المدعى
الحاضر ، ومن ثم فان ما ينعاه هذا الأخير على الحكم من قالة الاخلال بحق
الدفاع يكون غير سديد .

(١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ٩٧ ص ٣٨٨)

٤٤١٥ - ان حق الخصوم في أن يعدلوا طلباتهم أو أن يتقدموا
بطلبات جديدة في المذكرات التي يعلنها بعضهم لبعض انما يجوز اذا كانت
هذه المذكرات في أثناء المرافعة ، وتصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء
بعد اقفال باب المرافعة لا يمكن اعتباره استمرارا للمرافعة ما دامت المحكمة
لم تحدد فيه موعدا لكل منهم ليقدم مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر في أن
يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم ، مما مفاده أن هذه المذكرات
لا يمكن أن تعدو كونها توضيحا للطلبات التي أبديت قبل انتهاء المرافعة ،
واذن فتعديل المدعى المدني طلباته بالحكم بمبلغ واحد وخمسين جنيها
في مذكرة قدمها على هذه الصورة بعد حجز القضية للحكم يكون عديم الأثر
في رفع الدعوى الى النصاب الجائز استئنافه .

(١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٤٦ ص ٣٧٨)

٤٤١٦ - لما كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن مثل ومعه محاميه أمام محكمة ثانى درجة وحجرت المحكمة الدعوى للحكم وصرح بتقديم مذكرات فاقصر الطاعن فى دفاعه على التحدث فى الموضوع باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون ابداءه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه فان ما يشير الطاعن من - - روى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له وجه .

(١٩٧٥/٢/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣ ص ١٠٠)

٤٤١٧ - اذا كان قرار المحكمة بحجز القضية للحكم مع الاذن لكل من المدعى المدنى والمتهم فى تقديم مذكرة بدفاعه ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيقصر على الدفع الذى ابداه المتهم بل جاء مطلقا غير مخصص فانه كان على الطاعن أن يضمن مذكرته اليها كل ما لديه من دفاع فاذا هو قصره على الدفع فليس له أن ينعى على المحكمة انها قضت فى الدعوى دون أن تسمع دفاعه فى موضوعها .

(١٩٥٢/١١/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤)

٤٤١٨ - ما دام الحكم قد تعرض للدفع الذى ابداه محامى الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٦٠ ص ١٤٦)

٤٤١٩ - اذا كان الطاعن قد طلب الى المحكمة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له فى تقديم مذكرة بدفاعه ، فأجابته المحكمة الى طلبه أنه يكون عليه أن يبدى فى هذه المذكرة كامل دفاعه ، فاذا هو قصرها على دفع دون أخرى أو دون التعرض للموضوع فلا يقبل منه من بعد القول بأنها قد اخلت بحقه فى الدفاع .

(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٥٦ ص ١٣٨)

٤٤٢٠ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجرتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذى يبدىه الطاعنون فى مذكرتهم التى يقدمونها فى فترة حجز القضية للحكم ، الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطالبوا

ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، ويكون النعى لذلك بقالة الاخلال بحق الدفاع والقصور في غير محله .

(١٩٨٤/٥/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٥ ص ٥١٧ ،
١٩٧٨/٢/٦ س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ١٩٧٨/٣/٢٠ ق ٤٢ ص ٢٢٨ ،
١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ ق ١٥٤ ص ٦٨٥)

٤٤٢١ - تعديل المدعية بالحقوق المدنية طلباتها في المذكرة المصرح بتقديمها في فترة حجز الدعوى للحكم من قرش واحد الى واحد وخمسين جنيها دون اعلان المطعون ضده . لا يترتب عليه أثر .

(١٩٨٠/٦/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣٨ ص ٧١٢)

٤٤٢٢ - حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما ان باب المرافعة ما زال مفتوحا .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦ ، ١٩٨٥
س ٣٦ ق ٢٢ ص ١٦٣)

٤٤٢٣ - من المقرر ان المحكمة متى امرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقق الذي يبديه المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو ثم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . ولما كان يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة اليها أن الطاعنة لم تطلب ضم دفتر تحركات سيارات مكتب الآداب الا في المذكرة التي قدمتها الى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فلا تشرىب على المحكمة اذا هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧)

٤٤٢٤ - كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة الى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بابدائها قبل قفل باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم ابداء طلبات جديدة وأوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فمتى كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بتقديم مذكرات فائه بفرض صحة ما يقوله الطاعن من

أنه طلب في مذكرته المقدمة قبل حجز الدعوى للحكم واقفال باب المرافعة ضم دفتر الأحوال فان هذا الطلب لا يكون على المحكمة الزام باجابته أو الرد عليه .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٩ ص ٦٦١)

٤٤٢٥ - لا تلتزم المحكمة باجابة طلب التحقيق الذي يبيده الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح بتقديمها ما دام أنه لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة ، ذلك أن سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد ومواصلة المرافعة دون اصرار على طلب سماعه إنما يفيد أنه قد نزل عنه ضمنا ، ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيبا .

(١٩٦٩/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٢١ ص ١١٢٤)

٤٤٢٦ - محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يبيد في مذكرة مقدمة بعد حجز الدعوى للحكم ، سواء بتصريح منها أو بغير تصريح - ما دام قد سبقها دفاع شفوي بجلسة المحاكمة لم يتمسك فيه الطاعن بهذا الطلب .

(١٩٨٤/٣/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٢ ص ٢٩٩ ، ١٩٨٤/٤/٨ ق ٩٥ ص ٤٦٨)

٤٤٢٧ - لا تلتزم المحكمة بأن تصرخ للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه ما دامت قد سرت وأتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوي بجلسة المحاكمة .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٤٤٢٨ - لا تلتزم المحكمة بعد سماع الدعوى واقفال باب المرافعة وحجز القضية لاصدار الحكم باجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرته بشأن مسألة يريد تحقيقها .

(١٩٧١/١/١٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣ ص ٥١ ، ١٩٧٢/٣/٢١ س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٤٤٢٩ - من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فيها

فانها لا تلتزم باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها .

(١٨/١١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٠ ص ٩٨٧ ،
٢٠/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢١٩ ص ١١١٥)

٤٤٣٠ - ليس في القانون ما يلزم المحكمة باعادة القضية الى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم ما دام ذلك منها بعد أن أفسحت لطرفي الخصومة استيفاء دفاعهما .

(٣/٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٨ ص ٤٦٦)

٤٤٣١ - المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بإجابة طلب اعادة القضية للمرافعة أو الرد عليه ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم .

(٢٦/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٩ ص ٩٩٤)

٤٤٣٢ - الدفاع ينتهي بإقفال باب المرافعة فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .

(١٥/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٩ ص ٣٩)

٤٤٣٣ - ليست المحكمة مجبرة بعد اقفال باب المرافعة على البحث في طلب الدفاع في توقييع الكشف الطبي على شاهد يدعي الدفاع أنه لا يمكنه أن يرى الحادثة .

(٣/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٢ ص ١٢٢ ،
٢٩/١/١٩٤٠ ج ٥ ق ٥٦ ص ٨٥)

٤٤٣٤ - ان الدفاع اذا كانت له الحرية المطلقة في ابداء ما يريد وطلب ما يريد مما يتعلق بالدعوى الا أنه متى أتم كلامه وأقفل باب المرافعة فقد استوفى قسطه من الحرية ، وليس على المحكمة أن يكون هو قصر أو سها فان للمرافعات مدى يجب أن ينتهي اليه .

(٣/١/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٢ ص ١٢٢)

٤٤٣٥ - اشارة الحكم الى تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه لم

يعول عليها في قضائه مفادها التفاته عنها ، ونعى الطاعن في هذا الشأن
غير منديد .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٢ ص ١٦٣)

٤٤٣٦ - لا يصح في الدعاوى الجنائية بعمامة ، وفي مواد الجنايات
بخاصة أن يجبر الخصوم على الاكتفاء بالمذكرات في دفاعهم .

(١٩٨٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٠ ص ٥٩٤)

٤٤٣٧ - اغفال المحكمة مذكرة للطاعنين قدمت بغير اذن منها في
فترة حجز الدعوى للحكم لا يعيب الحكم .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠ ص ١٥٤)

٤٤٣٨ - اغفال المحكمة مذكرة قدمها الطاعن بعد الاجل المحدد
لا عيب فيه .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٢ ص ١٦٣)

٤٤٣٩ - من المقرر أنه اذا كانت المذكرة التي أبديت فيها وجوه
الدفاع لم تقدم الا بعد اقفال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة ،
في تقديم مذكرات فانها لذلك لا تستوجب ردا من المحكمة .

(١٩٧٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩)

٤٤٤٠ - لا تشريب على المحكمة ان هي اغفلت مذكرة للطاعن قدمها
بغير اذن منها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فيها .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٤٤٤١ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه
فانه لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها
من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

(١٩٥٧/٥/٢٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٥٠ ص ٥٤٥)

٤٤٤٢ - ما دامت المذكرة التي طلب فيها المتهم سماع الشهود

وقد تمت بعد أن تمت المرافعة وحجزت القضية للحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات فان المحكمة تكون في حل من الالتفات اليها .

(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٣ ص ١٠٨)

٤٤٤٣ - خلو مدونات الحكم مما يفيد تعويله على ما جاء بمذكرة قدمها المدعى بالحق المدني مفاده التفات المحكمة عن هذه المذكرة ، ولا يقدح في ذلك اشارة الحكم اليها في معرض بيان وقائع الدعوى وما تم منها من اجراءات .

(١٩٨٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨)

٤٤٤٤ - اذا كان المتهم لم يتقدم في الجلسة بوجه الدفاع الذي اراد تحقيقه وكانت المحكمة لم تأذن في تقديم مذكرة بعد المرافعة الشفوية فان نعيه على المحكمة انها لم تحقق الدفاع الذي أبداه في مذكرة قدمها لا يكون له محل .

(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٦ ص ٣٩٨)

٤٤٤٥ - اذا كانت المحكمة قد سمعت الدعوى وأوجه المرافعة فيها شفويا ثم قررت تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد المداولة ولم تصرح للخصوم في تقديم مذكرات كتابية فان وجود مذكرة في ملف الدعوى لم يعلن سائر الخصوم بها لا يصح بناء عليه القول بأن المحكمة اطلعت عليها وقدرتها عند الحكم ما دام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها أو بأى طريق آخر ، فان الأصل المفروض في القاضي أن يعلمه هو أنه لا يدخل في تقديره عند الفصل في الدعوى الا العناصر التي تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعا ليتناولوها بالمناقشة .

(١٩٤٧/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٠ ص ٣٤٨)

٤٤٤٦ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استبعدت مذكرة الطاعن لورودها بعد الميعاد المصرح له فيه بتقديم المذكرات فليس له من بعد ذلك وهو المقصر في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد النعى

عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٤٤٤٧ - متى كانت المحكمة قد أجلت القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة في خلال عشرة أيام فإنه يكون عليه أن يقدم المذكرة في هذا الموعد ، فإذا كان هو قد قصر في استعمال حقه فلا تكون المحكمة قد أخلت بحقوقه في الدفاع .

(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٥٦ ص ١٣٨)

٤٤٤٨ - متى كانت المحكمة قد قررت تأجيل القضية ثلاثة أسابيع للحكم مع تقديم مذكرات فيها في ظرف أسبوعين ثم أصدرت حكمها في الدعوى في نهاية الأسبوعين اللذين رخصت للمتهم بتقديم مذكراته فيهما أى قبل أن ينتهى اليوم الأخير الذى كان من حقه أن يقدم فيه مذكرته فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١١٢ ص ٢٩١)

٤٤٤٩ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الدفاع لمدة الأجل لتقديم مذكرة بعد الأجل الذى حددته لتقديم مذكرة فيه .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٨)

(ص ١٠٦)

٤٤٥٠ - ان تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع خصمه عليها فيه اخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذى لم يعلن بها من مناقشة الخصم الذى قدمها فيما أدلى به فيها من بيانات .

(١٩٣٥/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٠)

(ص ٥٠٢)

٤٤٥١ - اذا قدم المدعى بالحق المدنى للمحكمة مذكرات كتابية بلغها للنياابة العمومية فقط ، دون أن يطلع عليها الخصم الآخر أو تبلغ اليه فان هذا يعتبر وجها من أوجه النقض .

(١٩٢٣/٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٣١)

دفاع ، الدفاع الجوهري

٤٤٥٢ - الدفاع الجوهري ، على المحكمة أن تعرض له استقلالا ،
كشفا لمدى صدقه أو ترد عليه بما يفنده .
(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦٠٥٠ س ٥٨ ق)

٤٤٥٣ - يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالتعرض
له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فاذا
كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فان المحكمة تكون في حل من
الالتفات اليه دون أن يتناوله حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلاا بحق
الدفاع ولا قصورا في حكمها .

(١٩٨٣/٣/١٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧٢ ص ٣٥٨ ،
١٩٧٨/١٠/٣٠ س ٢٩ ق ١٥٤ ص ٥٧٣ ، ١٩٧٥/١٢/٢٢ س ٢٦ ق ١٨٨
ص ٨٦١ ، ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٢ ص ٩٧٠)

٤٤٥٤ - يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة
بالالتفات اليه والرد عليه ، أن يكون مع جوهريته جديا وأن يشهد له الواقع
ويسانده ، أما اذا كان عاريا عن دليله فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت
عنه لما ارتأته من عدم جديته وعدم استناده الى واقع يظاهره ، ولا يعيب
حكمها حلوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الأدلة التي صحت لديه على
ما استخلصه من وقوع الجريمة .

(١٩٨٣/٥/٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢١ ص ٦١٢)

٤٤٥٥ - الدفاع الجوهري هو الذي يترتب عليه - لو صح - تغيير
وجه الرأى في الدعوى فتلتزم المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه
دون تعلق ذلك على ما يبيديه المتهم تأييدا لدفاعه أو ترد عليه بأسباب سائفة
تؤدى الى اطراحه .

(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٣ ص ٢١٤)

٤٤٥٦ - سكوت الحكم عن دفاع جوهري ايرادا له وردا عليه يصمه
بالقصور المبطل بما يوجب نقضه .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١)

٤٤٥٧ - يتعين على المحكمة اذا تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الاثبات المعلنين من قبل النيابة العامة ، وهو يكون كذلك اذا كان وجوده غير مجعود أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا يكون ثمة مظنة في اجتلابه أو اختلاق وجوده ، والا كان الاعراض عن سماعه حكما مسبقا على شهادته التي لم تسمع وانكارا لكل حق للمتهم في التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديد مع أن للمحكمة هي ملاذه الأخير في ابداء ما يعن له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى .

(١٩٨٧/١/٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢ ص ٣١)

٤٤٥٨ - تمسك الطاعن بسماع شاهد لم يكن سببه قد قام الا أمام محكمة ثانى درجة ، وعدم اجابته فيه اخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٧/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٢ ص ١٤٨)

٤٤٥٩ - التمسك بطلب سماع شهود الحكم في الدعوى دون اجابته واضطرار الدفاع لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع شهود فيه اخلال بحق الدفاع ولا يغير من ذلك جواز الاستغناء عن سماع الشهود في حالة تعذره أو قبول المتهم أو المدافع عنه عدم سماعهم .

(١٩٨٠/١١/٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٥ ص ٩٥٧)

٤٤٦٠ - لما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه لو صح تغيير وجه الرأى فيها ، واذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لاطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي الى النتيجة التي رتب عليها ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣ ص ٩٥)

٤٤٦١ - اذا كان الدفاع الذى تمسك به الطاعن وأيده فيه الشاهدان اللذان سئلا أمام المحكمة الاستئنافية يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تمحصه وأن

تناوله في حكمها بيانا لوجه ما انتهى اليه قضاؤها بشأنه ، أما وهي قد النفست كلية عن التعرض له بما يكشف عن أنها قد أطرحته وهي على بينة من أمره فان حكمها يكون قاصر البيان .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣ ص ١٢)

٤٤٦٢ - التفات الحكم المطعون فيه عن مذكرة الطاعن المتضمنة لدفاعه بنقض الحكم الذي كان سندا للتحقيق الابتدائي والذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده دون أن يلقي بالا لهذا الدفاع الجوهرى يشيبه بالقصور .

(١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣ ص ١٣)

٤٤٦٣ - ما يسيره الطاعن من أن الحكم أغفل الرد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تمحصه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للأدلة التى أوردتها المحكمة فى حكمها .

(١٩٦٢/٣/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٦ ص ٢٤٩)

٤٤٦٤ - انه وان كان الثابت من المستندات التى يعتمد عليها الطاعن فى اثبات دفاعه قد قدمت منه بعد حجز القضية للحكم ولم يكن مرخصا له من المحكمة فى تقديمها ، فذلك مما يسوغ للمحكمة الالتفات عنها . ولكن اذا كان الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة وكان دفاعه جوهريا قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى وكانت المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٤ ص ٩٧٧)

٤٤٦٥ - لا على المحكمة ان هى التفتت عن دفع قانونى ظاهر البطلان .

(١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٢ ص ٥٧٣ ، ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ق ٢٢٧ ص ١١٢ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ ، ١٩٦٨/١٢/١١ س ١٩ ق ١٨٨ ص ٩٤٠)

٤٤٦٦ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى فى جريمة التبديد أو عدم قبولها لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أن المتهم لا يلتزم برد منقولات الشقة الا عند انتهاء الاجارة لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٢٤٤)

٤٤٦٧ - لما كان ما أثاره الطاعن بصدد محضر الحجز هو دفاع جوهري اذ يقصد به نفي الركن المعنوي للجريمة التى دين بها ونفى صفته كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع وكان الحكم لم يلتفت الى هذا الدفاع ايرادا له أو ردا عليه فانه يكون مشوبا بالقصور واخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٤/٣/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٧ ص ٢٧٩)

٤٤٦٨ - لا يقدح فى سلامة الحكم عدم تعرضه لدفاع ظاهر البطلان .

(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٦)

٤٤٦٩ - اذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن الضابط قام بتنفيذ اذن التفتيش وتولى بنفسه القبض على الطاعن وتفتيشه فلا محل لتعيبه الحكم بالتفاتة عن الرد على الدفع ببطلان حصوله من رجال الشرطة السريين، طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفعا ظاهر البطلان .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨١ ص ٣٨٢)

٤٤٧٠ - المحكمة الاستئنافية غير مطالبة بالرد على دفاع لم يشر أمامها .

(١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤ ص ٨٩)

٤٤٧١ - ان طلب استعمال الرأفة لا يقتضى من المحكمة ردا .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٠ ص ٥٠٣)

٤٤٧٢ - لا عبرة بما يقوله الطاعن عن وجود خطأ فى تحصيل

شطر من دفاعه ما دام هذا الخطأ بفرض حدوثه غير منصب على دفاع جوهرى
فى الدعوى .

(١٩٤٩/١١/١ أحكام النقض س ١ ق ٧ ص ٢٠)

٤٤٧٣ - ان تقدير طلبات الدفاع من الأمور التى تدخل فى سلطة
محكمة الموضوع باعتبارها من أدلة الدعوى ووسائل تحقيقها .

(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٣ ص ٥٦٣)

٤٤٧٤ - للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها غير
مؤيد بدليل ، والنعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٠ ص ١٣٧٥)

٤٤٧٥ - أوجب القسانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع
وطلبات التحقيق المنتجة واجابته والرد عليها .

(١٩٦٩/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٠ ، ٢٢٢ ص ١١٢٩)

٤٤٧٦ - قاضى الموضوع ملزم بالرد ايجابا أو سلبا على ما يقدمه
له الخصوم من الطلبات الجوهرية واغفاله هذه الطلبات وعدم رده عليها
موجب لبطلان حكمه .

(١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٩)

ص ٦١٠)

٤٤٧٧ - ابداء الطاعن دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين جريمة اصدار
شيك بدون رصيد المنسوبة اليه وبين جرائم اصدار شيكات أخرى موضوع
دعاوى كانت منظورة مع الدعوى الأولى ، هو دفاع جوهرى على المحكمة أن
تعرض له والا كان حكمها معيبا .

(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٧ ص ٤٨٨)

٤٤٧٨ - الدفع ببطلان القبض لعدم وجود دلائل كافية هو دفع
جوهري ، يجب تمحيصه أو الرد عليه ولو لم يعاود الطاعن اثارته بعد اعادة

الدعوى للمرافعة .

(١٩٨١/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٢ ص ١١٨٨)

٤٤٧٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ما دام الدفاع قد تمسك به .

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٦ ص ١٠٠٩)

٤٤٨٠ - من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة للوقوف على وجه الحق فيه ، فإذا ما أطرحته تعين أن تقيم ذلك على أسباب سائغة .

(١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩ ص ٩٠ ،
١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٦ ص ٩٧٤)

٤٤٨١ - الدفع ببطلان أقوال الشاهدة لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطمئن الى أقوال الشاهدة ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال إنما أدلت بها نتيجة الإكراه الذي وقع عليها .

(١٩٧٢/٦/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٠٦)

٤٤٨٢ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا ، يستوى في ذلك أن يكون المتهم هو المقر الذي وقع عليه الإكراه أو أن يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذي يعتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يكون كذلك - ولو صادقا - إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائن ما كان مقدار هذا التهديد وذلك الإكراه .

(١٩٧٣/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٨ ص ٩٩٩)

٤٤٨٣ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على المحكمة مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاعتراف .
(١٥/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٤ ص ١٠٤٩)

٤٤٨٤ - متى كان الحكم قد استند فى الادانة الى اعتراف المتهم فى تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكراه ، وأنه لم يعترف تلقائيا ، وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تحققه لتبين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكمها ردا عليه فان الحكم يكون مشوبا بالقصور .

(٢٨/٤/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٢ ص ٤١٦)

٤٤٨٥ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان أم أثاره متهم آخر فى الدعوى ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاقرار .
(١٦/٢/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤٦ ص ٢٤٤)

٤٤٨٦ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب الى متهمة أخرى عليه كان وليد اكراه ، وكان الحكم قد اعتمد فى ادانة المتهم على هذا الاعتراف دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع فانه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(٢٤/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢ ص ٦١٩)

٤٤٨٧ - تقرير حالة المتهم العقلية وان كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها الا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مانع أو امتناع عقاب المتهم ، فان لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطعن ، وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة .

(١/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٦ ص ٨٠٦)

٤٤٨٨ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحقيق شخصية الجاني ورفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد وتبريرها ذلك بأن الدعوى فى غير حاجة لمناقشته وأن الطاعن لم يوضح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء فى امر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الأقوال التى نسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦)

٤٤٨٩ - لا يقدر فى اعتبار دفاع الطاعن جوهرى أن يسكت الدفاع عن طلب دعواه أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة للطاعن فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحدث يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١)

٤٤٩٠ - لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن فى الدعوى المطروحة عن تعارض الوقت الذى حدده الشاهدان للحدث مع ما جاء بتقرير الصفه التشريعية عن حالة التيبس الرمى يعد دفاعا جوهرى لتعلفه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدى الاثبات ، وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يفتضى من المحكمة وهى تواجه مسأله تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحق أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا ، بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١)

٤٤٩١ - يتعين لسلامة الحكم أن يورد مؤدى الأدلة التى استند اليها مما يتضح به وجه استدلاله بها ، واذا استند الى نتيجة تحليل لزم أن يعين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة . واذا كان دفاع الطاعن القائم على المنازعة فى سلامة التحليل يعد دفاعا جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأى فيها ، واذا لم تفتن المحكمة الى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، فان حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه

والاحالة .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٨ ص ١٧٣)

٤٤٩٢ - تمسك الطاعن بدلالة مستندات مقدمة منه في نفى ركن الخطأ عنه يمد دفاعا هاما في الدعوى ومؤثرا في مصيره ، واذا لم تلق المحكمة بالا الى هذا الدفاع في جوهره ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن الى فحواه ولم تعطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة في نفى عنصر الخطأ ولو انها عنيت ببحتها لجاز ان يتغير وجه الراى في الدعوى فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٤٦)

٤٤٩٣ - الدفاع المثبت في صفحات حافظة المستندات المقدمة للمحكمة الاستئنافية بعدم استيفاء الشيك محل الاتهام شرائطه القانونية سكوت الحكم عنه ، ايرادا له وردا عليه يصبه بالقصور المبطل له .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١)

٤٤٩٤ - اذا كانت ادانة المتهم في جريمة الاقراض بفوائد ربوية تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا قد اقيمت على أساس قرضين لم نمض بينهما ثلاث سنوات ، وكان الثابت أن المحكمة الاستئنافية رخصت لمحامي في تقديم مذكرة بدفاعه فتمسك المحامي في المذكرة التي قدمها بأن القرضين قد مضى بينهما مدة تزيد على الثلاث سنوات ودل على صحة دفاعه هذا بمستندات قدمها ، ومع هذا فان المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الذي لو صح لترتب عليه عدم قيام الجريمة التي أدانته فيها ، وذلك على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر فان حكمها يكون قاصرا لعدم رده على هذا الدفاع الجوهرى .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩ ص ٤٥)

٤٤٩٥ - اقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه استنادا الى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم اصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية هو دفاع جوهرى .

لما ينبني عليه لو صح النيل من أقوال شاعدي الاثبات بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن اليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه .

(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١ ص ٨٧)

٤٤٩٦ - اذا طلب المتهم الى المحكمة معاينة مكان الحادث لتبين ما اذا كان هو المخطئ أم أن الخطأ راجع الى سائق اسرام فلم تأبه لهذا الطلب ، فهذا منها فصور يعيب الحكم وقد كان عليها ان تجيب هذا الطلب الهام لتعلقه بواقعة لها اثرها فى الدعوى او ترد عليه بما يفنده ان لم تر اجابته .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١ ص ١)

٤٤٩٧ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة اجراء معاينة المكان الذى وقع فيه الحادث لاثبات أن به حواجز تحول دون رؤية الشهود لما يقع منه على المسافات التى ذكروها فى أفوانهم وكان التحقيق خلوا من هذه المعاينة ولم تجب هذا المطلب ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصرا ، اذ طلب المعاينة هو من الطلبات الهامة التى يجب على المحكمة اذا لم تر حاجة الدعوى الى اجابته أن تتحدث فى حكمها عنه .

(١٩٥١/٤/١٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٨ ص ٩٤٤)

٤٤٩٨ - اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الانتقال الى مكان الحادث لمعاينة مكان اصابة المجنى عليه لتحقيق دفاعه من أن المجنى عليه انما أصيب من مقذوف عيارين طائشين ، كما طلب اليها مناقشة المأمور فيما أثبتته بمحضره من أقوال المجنى عليه من أنه ضرب بعضا وسكين . ومع ذلك أدانته المحكمة فى جناية الاشتراك فى قتل المجنى عليه دون أن تجيبه الى هذين الطلبين أو ترد عليهما بما يفندهما مع أنهما من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٨ ص ٤٤٤)

٤٤٩٩ - اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية معاينة مكان الحادث لاثبات أن السرقة من خزانة المجنى عليه كانت مستحيلة ماديا على الصورة التى قال بها ، ومع ذلك أدانته المحكمة المتهم دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر فى ثبوت التهمة

التي دين بها فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .
(١١/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٣ ص ٣٦١)

٤٥٠٠ - اذا كان المتهم بالقتل الخطأ قد تمسك أمام محكمة الدرجة الاولى وأمام محكمة الدرجة الثانية بنفى الخطأ المسند اليه بدفاع موضوعي جوهري وطلب الى محكمة الدرجة الثانية اجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع فأدانت هذه المحكمة مؤيدة الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها دون أن تشير الى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائي قد أسس الادانة على أسباب ليس فيها ما يصلح للرد على ذلك الدفاع ولا على طلب المعاينة الذي تمسك به المتهم ، فتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(٢٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣١ ص ٧٤)

٤٥٠١ - متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا فان ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين عن شك في التهمة ، انما هو دفاع يشهد به الواقع ويسانده ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى - بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكت عنه ايرادا له وردا عليه فان حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض .

(٢٧/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٥ ص ١١٤٢)

٤٥٠٢ - الدفع المبدى من المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة اليه لقصره هو من الدفوع الجوهريّة التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها .

(٣٠/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٦ ص ١١٠)

٤٥٠٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهريّة التي يتعين الرد عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذا لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الادانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط موضوع الجريمة فانه يكون قاصرا .

(١٠/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٠ ص ٦٨٩)

٤٥٠٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع ببطلان التفتيش اذا لم يقدم الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٤٥٠٥ - الدفع بقدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها .

(١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٩ ص ٦٠٠)

٤٥٠٦ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب اصابته يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لابداء الراى فيها ، فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى .

(١٩٧٤/٣/٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٤٨ ص ٢١٤ ،

١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٩ ص ٨٨٩)

٤٥٠٧ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب اصابته دفاع جوهري يتعين على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا ولو سكت الدفاع عن المطالبة به صراحة واستطاعة التحدث عقب الاصابة لا يعنى أن الحالة الصحية تسمح بالاجابة بتعقل .

(١٩٩٣/٧/٤ ط ١٠٨١ س ٦٣)

٤٥٠٨ - قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هى من المسائل الجوهريّة التى قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الراى فى الدعوى ، ويتعين على المحكمة أن تحقق ما ابداه الطاعن من دفاع جوهري فى خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . ولا يغنى فى هذا الصدد ما أثبتته المحقق فى محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وان كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه النطق الا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالاجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق

«الخبير الفني يكون قد أخل بحقه في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٢/١٠/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١١٣ ص ٥٨١)

٤٥٠٩ - إذا كان الثابت أن الدعوى حجزت للحكم لجلسة معينة مع الاذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، ولم يسبق هذا الحجز استيفاء دفاع المتهم شفهيًا ، وفي الأجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه انتهى منها الى طلب ندب خبير لمعرفة عمل العمال المشار اليهم في موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التي يمكن أن تصرف لهم ، وهل تكفي الملابس التي تصرفها الشركة فعلا للوقاية من عدمه ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالادانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بإجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها فان اغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوبًا بالفصور مستوجبًا للنقض .

(٢٨/٣/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٣ ص ٢٨٢)

٤٥١٠ - إن طلب ندب خبير لتحقيق دفاع جوهرى وهو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لاثبات وجه الحق فيها ، فاذا لم تر المحكمة اجابته لعدم حاجة الدعوى اليه وجب الرد عليه في الحكم بما يبرر رفضه فاذا هى لم تفعل كان حكمها معيبًا لقصوره فى البيان .

(٢٩/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٢ ص ١١٨٣)

٤٥١١ - إذا كان الدفاع عن المتهم - إذا تعارض رأى الخبيرين الفنيين فى صدد مضاهاة الامضاتين المطعون عليهما - قد طلب الى محكمة الدرجة الثانية اعادة الأوراق الى قلم الطبيب الشرعى لمضاهاة الامضاتين المطعون عليهما على امضاتين معترف بهما ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده مع كونه طلبًا هامًا لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى فان حكمها يكون قاصرًا .

(٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠١ ص ٢٧١)

٤٥١٢ - إذا كان الظاهر من جلسة محكمة الدرجة الثانية أن المدافع عن الطاعن (الذى أدانته الحكم فى جريمة البلاغ الكاذب) قد طلب

تعيين خبير فنى ليثبت صحة الوقائع التى نسبها الى المدعى بالحق المدنى معقبا على ذلك بأن مفتش الآثار الذى أخذ الحكم المطعون فيه بالمعاينة التى أجراها ليس خبيرا فنيا ، ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب ولم ترد عليه فان حكمها بادانته يكون معيبا ، لأن هذا الطلب من الطلبات المهمة لتعلقه بدفاع المتهم فى مسألة فنية .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ١٥ ص ١٢٩)

٤٥١٣ - اذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الابكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد الى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير فى نتيجة الفصل فيها فانه لا يعد من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالرد عليها فى حالة رفضها .

(١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٤ ص ٨٤٨)

٤٥١٤ - متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت بادانته دون أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع الجوهري وتفصل فيه فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(١٩٥٧/٦/٢٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٨ ص ٦٩٥)

٤٥١٥ - اذا كان المجنى عليه قد قرر أمام المحكمة أن يده المصابة شفيت دون تخلف عاهة وكان المتهم قد تمسك تعقيبا على هذا القول بأن الواقعة أصبحت جنحة ضرب ، فان المحكمة اذا أدانت المتهم بجريمة العاهة المستديمة دون أن تعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهري تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٢ ص ٤٤٩)

٤٥١٦ - اذا كان المتهم يبيع لبن مغشوش قد طعن فى محضر أخذ العينة بالتزوير فانه يكون على المحكمة أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهري وترد عليه ، فاذا هى تعرضت له وكان ما أوردته فى سبيل الرد عليه لا يصلح لتفنيده تعيين نقض حكمها .

(١٩٥٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٧ ص ٧٦٦)

٤٥١٧ - اذا كان المتهم بالضرب مع سبق الاصرار قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الاصرار لديه ومع ذلك فانها قضت بتأييد الحكم الغيابي القاضى بادانته لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى أو تقييم الدليل على توفر سبق الاصرار فان حكمها يكون معيبا متعينا نقضه ، ولا يغير من ذلك أن تكون العقوبة المقررة بالمضى بها داخلة فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة بغير سبق الاصرار ، اذ المحكمة - فى حالة سبق الاصرار - مقيدة بالحكم بعقوبة الحبس ، مما لا يستطاع معه معرفة الراى الذى كانت تنتهى اليه لو أنها تحللت من ذلك القيد .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٨٠ ص ٢١٤)

٤٥١٨ - متى كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال انه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، وكان الحكم قد تحدث عن الشق الأول من هذا الدفاع وأغفل الشق الثانى ، فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه ، اذ أن ذلك الدفاع الجوهرى كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه .

(١٩٥١/٣/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٤ ص ٧٧٦)

٤٥١٩ - اذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه كان فى حالة دفاع شرعى فانه يكون من المتعين على هذه المحكمة اذا لم تأخذ بهذا الدفاع أن ترد عليه بما ينفى قيام تلك الحالة لديه ، أما اذا هى أيدت الحكم الصادر بادانته لأسبابه وأغفلت الاشارة الى دافه فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥ ص ٣٧ ،

١٩٥١/٢/٦ ق ٢٢٣ ص ٥٩٣)

٤٥٢٠ - يتعين على المحكمة اذا ما تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الاثبات المعلنين من قبل النيابة العامة وهو يكون كذلك اذا كان وجوده غير مجعود ، أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا تكون ثمة مظنة فى اجتلابه أو اختلاق وجوده والا كان الاعراض عن سماعه حكما مسبقا على شهادته التى لم تسمع وانكارا لكل حق للمتهم فى التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديد مع أن المحكمة هى ملاذه الأخير فى ابداء ما يعن له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة

• فى الدعوى •

(١٩٧٠/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٢ ص ٧٢٩)

٤٥٢١ - ان طلب سماع شهود النفى هو دفاع موضوعى يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته ، والا فالمحكمة فى حل من عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة فى حكمها •

(١٩٥٨/١١/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٥ ص ٨٧٤)

٤٥٢٢ - متى كانت المحكمة قد صرحت للمتهمة باعلان شهود نفى فأعلنت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا فتمسك الدفاع بهما مبدىا فى مرافعته أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته فى الدعوى ، فان المحكمة اذ لم تجبه لمطلبه تكون قد أخلت بحق المتهمة فى الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أنه تكون المحكمة غير ملزمة أصلا بإجابة المتهمة الى طلب سماع شاهدها لأنها لم تتقدم بهما فى الميعاد القانونى ما دام أن المحكمة قد صرحت لها باعلانهما وقامت بذلك فعلا •

(١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨٠ ص ٢٩١)

٤٥٢٣ - اذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قام من جانبه باعلان شهوده للجلسة ثم تمسك بسماعهم لما لم يحضروا بعد هذا الاعلان ، ثم أعاد التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب فلم تجبه ولم ترد عليه وايدت الحكم الابتدائى لأسبابه المؤسس على رفض الدعوى لعجز المدعى عن الاثبات ، ذلك يكون قصورا واخلالا بحق الدفاع •

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٦ ص ٩٠٦)

٤٥٢٤ - اذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشهود الذين عولت فى ادانة المتهم على أقوالهم رغم طلب المتهم سماعهم وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم الابتدائى بناء على الأسباب التى قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم رغما من تمسك المتهم بسماع الباقين ولم ترد فى حكمها على ما جاء بمذكرته فى هذا الشأن فان حكمها يكون معيبا متعيئا

• نقضه .

(١١/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٢ ص ٣٣٣)

٤٥٢٥ - على المحكمة أن تعاون الدفاع في أداء مأموريته وأن تأمر بالبحث عن الشاهد واحضاره ولو بالقوة لأداء الشهادة ما دام الدفاع قد لجأ إليها في ذلك وأثبت أن الشاهد يتهرب من تسلم الاعلان ليتخلص من أداء الشهادة ، وما دامت المحكمة نفسها قد تبينت احقية الدفاع في تمسكه بوجوب مناقشته ، وانه لم يكن في طلبه مراوغا أو قاصدا تعطيل سير الدعوى ، فاذا قصرت المحكمة في ذلك فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

(٢٨/٣/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٦ ص ١٧٦)

٤٥٢٦ - متى كان الطاعن - وهو متهم بالتبديد - قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة فحجزت المحكمة القضية للحكم في الدفع ، الا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المتهم دون أن تسمع دفاعه في موضوع التهمة ودون أن تعنى بالرد على هذا الدفع الذي أبداه فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه .

(٥/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣١ ص ١١٧)

٤٥٢٧ - تمسك المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع وطلب ضم أوراق لاثبات ذلك وادانته دون اشارة الى هذا الدفاع يجعل الحكم قاصرا .

(١٤/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٠ ص ١٠٩٦)

٤٥٢٨ - اذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المسندة اليه بأن العقد محل الدعوى ليس عقد وديعة وانما هو حرر بصيغتها لكي يكرهه صاحب العقد على دفع دين مدنى وطلب اعلان شهود نفى لتأييد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه الى ما طلب ولم تعن بالرد على طلبه وقضت بادانته فتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الأخرى ولم ترد عليه ؛ فهذا منها قصورا يوجب نقض الحكم ، اذ هذا

الدفاع لو صح لأدى الى براءة المتهم فكان عليها اما أن تحققه أو ترد عليه بما يفنده .

(٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١١٧ ص ٣١٦)

دفاع ، الطلب غير المنتج

٤٥٢٩ - انه ولئن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا أنه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها أن تعرض عنه مع بيان العلة في ذلك .

(٢٠/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٦ ص ٨٠٤ ،

١٧/١٢/١٩٨٧ س ٣٨ ق ٢٠٢ ص ١١٠٣)

٤٥٣٠ - أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا ان كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .

(نقض ١١/٢/١٩٩١ ط ٤٠٢ س ٦٠ ق)

٤٥٣١ - الأصل في طلب التحقيق الذي تلتزم المحكمة باجابه أن يكون لازماً للفعل في الموضوع ذاته ومنتجاً فيه .

(١١/١١/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨١ ص ٨٧٩)

٤٥٣٢ - لا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه .

(٢٢/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥١ ص ٨٣٥)

٤٥٣٣ - طلب الدفاع غير المنتج في الدعوى لا تثريب على المحكمة ان هي لم تحققه .

(٣/٢/١٩٨٨ ط ٢٣٤٦ س ٥٧ ق)

٤٥٣٤ - المحكمة غير ملزمة باجابة الدفاع الى ما طلبه من اعادة تحليل العينة ، ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها

حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

(١٩٨٧/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥١ ص ٨٣٥)

٤٥٣٥ - ان القانون كما اهتم بحقوق الاتهام فانه قدس حقوق الدفاع ورتب للمتهمين ضمانات لا يجوز الاخلال بها ، اولها انه اوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع ، وتحقيقه ، وهذه الضمانة قاعدة أساسية عامة مستفادة من حق الدفاع ذاته تلازمه في كل مواطن استعماله . وهذه القاعدة العامة لا يحد منها الا أحد أمرين الأول ان يكون وجه الدفاع الذي يبيده المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول والثاني أن يكون القاضي قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحا كافيا ، ففي هاتين الحالتين يجوز للقاضي أن لا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه في هاتين الصورتين فان من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب ، وعلة ذلك أن طلب التحقيق حق للمتهم ، وكل مطالبة بحق يرفضها القاضي لا بد من بيان سبب رفضه اياها .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧

ص ٧٢)

٤٥٣٦ - لئن اوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا أنه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها ان هي أغفلت الرد .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٢ ص ٤٥٦ ،

١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٢ ص ٤٢٨)

٤٥٣٧ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع أن تكون ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى ، أو أن يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ومنتجا فيه .

(١٩٦٧/١١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

٤٥٣٨ لا يجدى الطاعن ما يثيره عن اغفال النيابة ادخال المجنى عليه متهما في الدعوى طالما أن ادخال المذكور لم يكن ليحول دون مساءلة

الطاعن عن الجريمة التي دين بها ، فان منعه في هذا الشأن يكون غير سديد .
(١٩٨٢/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٥ ص ١٠٥٤)

٤٥٣٩ - محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .
(١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠١ ص ٩٧٦)

٤٥٤٠ - انه وان كان القانون قد أوجب على المحكمة سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب ، كما أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
(١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٤١)

٤٥٤١ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به اثاره الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة طبقا للتقرير الذي أخذت به يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة .

(١٩٧٦/٦/٢١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٢ ص ٦٧٨ ،
١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤ ، ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢ ،
١٩٨٤/١٠/٨ س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٤٥٤٢ - لا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب غير منتج في الدعوى وغير متعلق بموضوعها .

(١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٣)

٤٥٤٣ - لا تثريب على المحكمة اذ هي لم تحقق الدفاع غير المنتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩ ،
١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٧ ص ١١٣٣)

٤٥٤٤ - طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهرة تتعلق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته والا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة اليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣)

٤٥٤٥ - لا تلزم المحكمة بإجابة طلب نظر الدعوى مع قضية أخرى إذا كان القصد منه تجريح أقوال الشاهد وليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة القائمة في الدعوى .

(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤١ ص ١١٨٨)

٤٥٤٦ - إذا كان طلب ضم قضية لا يتجه مباشرة إلى نفي الأقوال المكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاهد الإثبات بل المقصود منه تجريح أقوال هذين الشاهدين ، فإن المحكمة لا تلتزم بإجابته .

(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٥ ص ١٢٢٤)

٤٥٤٧ - تكون المحكمة في حل من إجابة طلب ضم قضايا بناء على طلب الدفاع إذا لم يبين أرقام القضايا المذكورة وما يرمى إليه من هذا الطلب .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧)

٤٥٤٨ - من المقرر أن طلب ضم قضية تدعيماً لرأي قانوني لا يقتضي رداً صريحاً طالما أنها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٩ ص ٦٥٨ ،

١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ ق ٣٣ ص ١٥٥)

٤٥٤٩ - الأصل أن طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها في هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة .

(١٩٦٥/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٠ ص ٢٧٨)

٤٥٥٠ - انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من مأوجه الدفاع وتحقيقه ، الا أنه للمحكمة اذا كانت الدعوى قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فيها أن تعرض عنه بشرط أن تبين علة رفضها لهذا الطلب .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٣٤ ، ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢ ، ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ص ١٤ ص ٨١)

٤٥٥١ - لما كان طلب اجراء تجربة رؤية للشاهد مع ما يرتبط به من طلب ضم قضية وطلب معاينة مكان الحادث هي طلبات لا تتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في أدلة النبوت التي اطمأنت اليها المحكمة فلا عليها ان هي أعرضت عنها والتفتت عن اجابتها .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٣)

٤٥٥٢ - لما كان التخالص اللاحق لا تأثير له على قيام الجريمة فإنه لا يجدى الطاعن ثبوت صحة المخالصة المقدمة منه أو تزويرها ، ومن ثم فإن طلب تحقيقها عن طريق قسم أبحاث التزييف والتزوير يكون غير منتج في الدعوى ولا على المحكمة ان هي الفتت عن اجابته .

(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٦ ص ٢١٣)

٤٥٥٣ - متى كان ما رد به الحكم كافيا وسائغا لرفض المحكمة طلب ضم الحرز ومعاينته دون أن يوصم حكمها بالاخلال بحق الدفاع ، فضلا عن أن الظاهر من أسباب الطعن أن طلب ضم جهاز التليفزيون لتجرى المحكمة معاينته لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة ، وانما الهدف منه مجرد التشكيك فيها واثارة الشبهة حول علم الطاعن بوجود المادة المخدرة المضبوطة بداخل الجهاز وهو ما لا تلتزم المحكمة باجابته فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤١ ص ١٩٢)

٤٥٥٤ - اذا كان الطلب الذي أبداه الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا

لا تلتزم المحكمة بإجابته .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨)

٤٥٥٥ - إذا كان الحكم لم يعول في قضائه على وجود آثار للمخدر في جيب صديري الطاعن فانه لا يجدي النعى بعدم ارسال الصديري للتحليل .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٤٥٥٦ - لا تثريب على المحكمة ان هي سكنت عن الطلب المجهل ايرادا له وردا عليه ما دامت قد اطمأنت الى ما أوردته في أدلة الثبوت في الدعوى .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤ ص ٤٢)

٤٥٥٧ - من المقرر أن التحقيق الذي تلتزم المحكمة بإجرائه هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومنتجا فيها . ولما كن يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الأسئلة التي منعت المحكمة توجيهها كانت أسئلة افتراضية لا تتصل مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون منتجا فيها فانه لا تثريب على المحكمة ان امتنعت عن توجيهها .

(١٩٦٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥١ ص ٨٣٩)

٤٥٥٨ - اذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم الى أحد الشهود ، وكان هذا الرفض على أساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها اليه في ظهور الحقيقة فهذا من سلطتها .

(١٩٤٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٢٤

ص ٩٠٦)

٤٥٥٩ - اذا كان المتهم قد طلب استدعاء الطبيب الشرعي المناقشته في واقعة لم يعتمد عليها الحكم المطعون فيه في أدانته ورفضت المحكمة هذا الطلب فلا اخلاص بحق الدفاع .

(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٨ ص ٦٨٣)

٤٥٦٠ - لما كانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعي الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى ، كما أشارت بعض المراجع الطبية العلمية الى بيان طريقة اجراء بحث الفصائل المنوية والخطوات التي تتبع فيها ، فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعي .

(١٩٥٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥ ص ٥٢)

٤٥٦١ - طلب تحليل المواد المنوية التي وجدت بملايس المجنى عليه لمعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب غير منتج ورفضه لا اخلال فيه بحق الدفاع .

(١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٠ ص ١٠٧١)

٤٥٦٢ - الأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت أثناء المحاكمة ، فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم سئل عن التهمة المسندة اليه فأبكرها ولم يرد في هذا المحضر أن محامياً حضر معه فإن ما يثيره المتهم في طعنه أنه قد حضر للدفاع عنه محام وأن كاتب الجلسة امتنع عن إثبات مرافعة المحامي بحجة أنه لم يقدم تمغة المحاماة ذلك لا يقبل منه .

(١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٥ ص ٢٩٢)

٤٥٦٣ - اذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين في غيابه وأدانت الآخر بناءً على ما أوردته في حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه للنفي عليها انها لم تؤجل الدعوى لسماع دفاع الغائب لاحتقال أن يعترف هو بالحادث ويقرر أن المحكوم عليه لا شأن له به .

(١٩٤٩/١١/٢ أحكام النقض س ١ ق ١٣ ص ٣٧)

٤٥٦٤ - ليسيت المحكمة ملزمة قانوناً باجابة الدفاع الى طلبه الانتقال محل الواقعة اذا كانت هي ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يقتضيه .

(١٩٣٦/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٨)

(ص ٥٩٢)

دفاع ، الطلب الجازم

٤٥٦٥ - ان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨ ، ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠٧ ، ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٢ ق ٧٠ ص ٣٠١ ، ١٩٨٧/١/٦ س ٣٨ ق ٣ ص ٣٨)

٤٥٦٦ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه ويصر عليه مقدمه فى طلباته الختامية .

(١٩٧٧/٢/١٣ أحكام النقض س ٨ ق ٥١ ص ٢٣٠ ، ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

٤٥٦٧ - من المقرر أن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد به سوى مجرد التشكيك فى مدى ما إطمأنت اليه المحكمة من أدلة الثبوت .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩ ، ١٩٧٤/٥/٢٠ ق ١٠٧ ص ٤٩٧)

٤٥٦٨ - من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع الا اذا كان من قدمه قد أصر عليه ، أما الكلام الذى يلقي فى غير مطالبة بجائزة ولا اصرار فلا تشريى على المحكمة اذا هى لم ترد عليه .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩ ، ١٩٧٤/٥/٢٠ ق ٢٥ ص ٤٩٧)

٤٥٦٩ - من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع الا اذا كان مقدمه قد أصر عليه .

(١٩٨٧/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٤ ص ٧٨٧)

٤٥٧٠ - التفات المحكمة عن اجابة طلب ايدى أمام هيئة سابقة أو الرد عليه لا اخلال فيه ، ما دام مقدمه لم يصر عليه أمام الهيئة الجديدة .
(١٩٨٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٣ ص ١٦٨)

٤٥٧١ - طلب الدفاع فى ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا ندب خير مخاسبى لتحقيق واقعة الاختلاس طلب جازم ، تلتزم المحكمة باجابته اذا لم تنته الى البراءة .
(١٩٨٥/٥/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٣ ص ٦٩٩)

٤٥٧٢ - لما كان طلب الدفاع فى ختام مرافعته أصليا بالبراءة واحتياطيا استدعاء الشاهدة لمناقشتها أمام الهيئة الجديدة التى فصلت فى الدعوى يعد طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة ، وكانت المحكمة قد بررت رفض الاستجابة لهذا الطلب يسبق سماع الشاهدة أمام هيئة سابقة وقيام الدفاع بمناقشتها ، ويسبق اكتفائه بتلاوة أقوالها بجلسة لاحقة فان ذلك منها لا يسوغ رفضها اجابة الطلب المذكور ، لما هو مقرر من أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة مفتوحا ، ونزول الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشاهدة لا يسلبه حقه فى العدول عن هذا النزول والعودة الى التمسك بسماعه ما دامت المرافعة مستمرة ، ولأن التحقيقات التى جرت فى جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد رفضت طلب سماع شاهدة الاثبات بما لا يسوغه ، فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٣/٥/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣١ ص ٦٥٠)

٤٥٧٣ - نزول المدافع عن الطاعن - بادى الأمر - عن سماع الضابط بمثابة أحد شهود الاثبات ، واسترماله فى المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعهد . واذا كان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته عن طلبه أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا استدعاء الضابط لسماع شهادته يمد على هذه الصورة بمثابة

طلب جازم تلتزم المحكمة باجابه عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن اكتفاء باستناده الى أقوال الضابط في التحقيقات وما أثبتته بمحضره - دون الاستجابة الى طلب سماعه - يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يفسر من ذلك انه قد انضم للمدافع عن الطاعن محام آخر ، وأن هذا الأخير لم يتمسك بسماع شهادة الضابط فيما أبداه من أوجه دفاع - ذلك أن انضمامه الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعته الأخيرة واعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها ، مما يكون معه الحكم معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(١١/٥/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٩ ص ٥٩١)

٤٥٧٤ - متى كان ما اختتم به المدافع عن الطاعنين مرافعته من طلبه أصليا القضاء ببراءتهما واحتياطيا استدعاء ضابط المباحث لمناقشته يعد - على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابه عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعنين اكتفاء باستناده الى أقوال الضابط في التحقيقات وما أثبتته في محضره دون الاستجابة الى طلب سماعه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

(٢٨/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩٩ ق ٢٠٣ ص ٩٨٠)

٤٥٧٥ - اذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب أصليا القضاء ببراءته واحتياطيا ضم محضر الشرطة المشار اليه ، فان هذا الطلب يعد - على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابه عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة .

(١٧/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٦ ص ٤٢٠)

٤٥٧٦ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد اثبات أو اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابه متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(٢٣/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٦ ص ٤٦٧ ،

١/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦)

٤٥٧٧ - متى كان المدافع عن الطاعن قد طلب في مستهل نظر الدعوى سماع الشاهدين ثم طلب في ختام مرافعته أصليا الحكم بالبراءة

واجتياطيا استدعاء الشاهدين لمناقشتها أمام المحكمة . فان هذا الطلب يعتبر جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .
(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢)

٤٥٧٨ - طلب الطاعن في مذكرته أمام أول درجة أصليا البراءة واجتياطيا سماع الشهود اثباتا ونفيا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته ما دامت لم تنته الى القضاء بالبراءة ، تبرير المحكمة الاستثنائية لاطراح محكمة أول درجة لهذا الطلب بأنه على سبيل الاحتياط ويدل على التنازل عن سماعهم غير سديد .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٨ ص ٤٤٨)

٤٥٧٩ - الطلب الأصلي بالبراءة والاحتياطي به يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، مما يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره وإن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطراحه والا يكون حكمها معيبا بالقصور .

(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦ ص ١٠٥)

٤٥٨٠ - الدفاع سواء صدر من المتهم أو المدافع عنه يكون وحدة ولا يحق الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في موطن الدفاع دون مبرر .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤)

٤٥٨١ - لا يقدح في اعتبار دفاع الطاعن جوهريا أن يسكت عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١)

٤٥٨٢ - التفات المحكمة الاستثنائية عن طلب ضم حافظة بمستندات سبق تقديمها الى محكمة أول درجة لا يعيب الحكم ، لعدم تمسك الطاعن بالطلب في الجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستثنائية ولأنها لا تعدو صور

أحكام سبق صدورها في قضايا مماثلة .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٠ ص ٣٧٢)

٤٥٨٣ - إذا كان الطاعن أصر حتى انتهاء المرافعة في الدعوى على سماع شاهد نفى وطلب تمكينه من اعلان الشاهد على يد محضر بارشاده وكان لا جريرة له في التحريف الذي وقع عند نقل اسم الشاهد لرجال الادارة الذين كلفوا بالبحث عنه ، فان المحكمة اذ لم تجب الطاعن الى طلب سماع شاهد مع عدم قيام الدليل على تعذر ذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها .

(١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٧ ص ٨٦٦)

٤٥٨٤ - اعلان المتهم شهود نفى بترخيص من المحكمة الاستئنافية وحضور الشهود عدة جلسات وتأجيل القضية دون سماعهم ثم صدور الحكم في الدعوى يكون اخلاا بحق الدفاع .

(١٩٥٢/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٩ ص ١٠٩٤)

٤٥٨٥ - المحكمة ملزمة بالرد على ما يديه الخصوم من أوجه الدفاع المهمة التي يتأثر بنتيجة تحقيقها الفصل في الدعوى .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦١)

(ص ١٥٦)

دفاع ، الطلبات غير الجازمة

٤٥٨٦ - اذا كان المدافع قد اقتصر على القول ببطلان تفهيش المتهمين في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منه ، فان المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه اذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(١٩٧٧/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠)

٤٥٨٧ - العتدول من الدفاع عن طلب أبذاه دون إصرار عليه لا يستأهل من المحكمة ردا .

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٠ ص ٢١٥)

٤٥٨٨ - اذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافقة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم يبداه أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .
(١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥)

٤٥٨٩ - اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته واجابته المحكمة الى ذلك الا انه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتخلف الطبيب عن حضورها لم يتمسك بضرورة حضوره ومناقشته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم تقم بإجراء مكنت هو أمامها عن المطالبة بتنفيذه .
(١٩٥٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٠ ص ٨٤١)

٤٥٩٠ - متى كان المدافع عن المتهم قد طلب في إحدى الجلسات ضم ملف قضية لتطلع المحكمة عليه قبل الفصل في الدعوى ، ثم تداولت بعد ذلك عدة جلسات وترافع المحامي في آخر جلسة دون أن يعاود طلب الضم أو يتمسك به في مرافعته مما يفيد تنازله عنه فليس للمتهم أن ينعى على المحكمة عدم اجابة هذا الطلب .
(١٩٥٤/٦/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧)

٤٥٩١ - اذا كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بضم قضية بناء على طلب المتهم ولم ينفذ القرار ولكن نظرت القضية بعد ذلك في جلسات متعددة ثم حجزت للحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعن بضرورة تنفيذ قرار الضم فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم تنفيذه .
(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٩ ص ٥٠٢)

٤٥٩٢ - اذا كان الطاعن عند حجز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلبا من طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للمرافعة لم يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٨١ ص ٢١٦)

٤٥٩٣ - اذا كان محامى المتهم لم يصر عند المرافعة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستشارى الثانى الذى وعد بتقديمه فلا اخلاص بحق الدفاع اذا لم تجبه المحكمة الى طلبه .
(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٩ ص ٩١٧)

٤٥٩٤ - اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شهود النفى حضروا وأبعدوا خارج الجلسة فى المكان المخصص للشهود وأنه بعد أن سمعت المحكمة شهود الاثبات وأبدت النيابة العمومية طلباتها ترفع الدفاع طويلا ولم يشر من قريب أو من بعيد الى طلب سماع شهود ، فهذا يعتبر من جانبه تنازلا ضمنيا عن سماعهم ولا يحق له من بعد أن يعود فيدعى فى طعنه على الحكم أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع اذا لم تسمع شهوده .
(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٦ ص ٩٠٩)

٤٥٩٥ - اذا انتهى الدفاع الى طلب البراءة أو استدعاء مهندس فنى لمناقشته دون أن يحدد طلبه وسبب استدعاء الخبير ، كان للمحكمة أن تلتفت عن هذا الطلب ولا تجيبه اليه على اعتبار انه طلب غير جدى .
(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٣ ص ٨٣٥)

٤٥٩٦ - ما دام المتهم لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية لطلب سماع شاهد فلا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه .
(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٩ ص ٥٧٨)

٤٥٩٧ - اذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفى أو يطلب ارسال الورقة التى ضبط المخدر ملفوفا بها الى التحليل فليس له أن ينعى على الحكم اغفال ذلك بمقولة أن تحقيق دفاعه كان يقتضيه .
(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٢ ص ٤٥٧)

٤٥٩٨ - متى كان الثابت أن المدافع عن المتهم لم يعترض على ما أمرت به المحكمة من تلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم يحضرا ، وأنه أبدى دفاعه وناقش أقوالهما المدونة بمحضر التحقيق دون أن يصر على حضورهما فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمعهما .
(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥٦ ص ٤١٤)

٤٥٩٩ - إذا تخلف الشاهد عن الحضور ولم يتمسك محامي المتهم بوجوب سماعه ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض ، بل وافق على تلاوة أقواله فتليت بالجلسة ثم اعتمدت المحكمة على هذه الشهادة فإن الاجراءات تكون صحيحة .

(١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥)

٤٦٠٠ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تقدم بطلب سماع باقى شهود الاثبات فى الدعوى أمام محكمة أول درجة ، ولكنه لم يلبث بعدئذ أن ترفع فى موضوعها دون أن يصر على هذا الطلب فلم يتمسك بطلب سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية مما يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب ، وكانت أقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة فإن الحكم إذا عول على أقوال هؤلاء الشهود دون قراءتها لا يكون قد أخطأ .

(١٩٥١/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٨٣ ص ٢١٤)

٤٦٠١ - لا يؤثر فى سلامة حكم المحكمة أنها لم تعرض لباقى ما ورد بالتقرير الاستششارى ما دام المتهم لم يتمسك به فى طلب صريح جازم .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٤٧ ص ١١٩)

٤٦٠٢ - إذا طلب من محكمة ثانى درجة ضم قضية للاطلاع عليها بدعوى أنها تقوم مقام شهادة شهود النفى ورفضت المحكمة اجابة هذا الطلب فلا يجوز الطعن فى الحكم بطريق النقض ارتكانا على ذلك ، لأن الطلب على هذه الصورة لا يتضمن طلب سماع شهادة شهود نفى ولا يفهم منه أنه لدى الطالب شهود نفى .

(١٩٢٣/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٧)

٤٦٠٣ - لا يترتب نقض ما على رفض المحكمة سماع شهادة شهود نفى إذا كان المتهم لم يبين عند تقريره بوجود شهود لديه أسماءهم ولم يطلب تأجيل الدعوى لسماعهم .

(١٩٠٣/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٢)

دفاع ، طلب لم يقدم

٤٦٠٤ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة امساكها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١
هيئة عامة)

٤٦٠٥ - لا يطلب من القاضى أن يرد على أوجه الدفاع الا اذا كانت مقدمة من المتهم بصفة دفع فرعى أو بصفة دفع بعدم قبول الدعوى .
(١٩٠١/٥/٢٥ المجموعة الرسمية س ٣ ق ١١)

٤٦٠٦ - ليس للطاعن النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولو لم تر هى حاجة الى اجرائه بعد أن اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

(١٩٨٣/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٦ ص ٢٨٩ ،
١٩٧٨/١/٢٣ س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ١٩٨٧/١٠/٢٢ س ٣٨ ق ١٥١
ص ٨٣٥)

٤٦٠٧ - تعيب التحقيق الذى جرى فى مرحلة سابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم ، وليس للطاعن النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه بعد أن اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها شاهدى الأثبات .

(نقض ١٩٨٧/٢/١٦ ط ٦٢١٩ س ٥٦ ق)

٤٦٠٨ - من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ ،
١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣ ، ١٩٨٢/١١/١٤ س ٣٣ ق ١٨١
ص ٨٧٩)

٤٦٠٩ - لا يصح للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام

باجراء أمسك عن المطالبة به .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦ ،
١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤)

٤٦١٠ - لا يجوز للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها أو اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي موجبا لاجرائه .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٤٦١١ - لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .

(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٥ ص ٤٤٢)

٤٦١٢ - من المقرر أنه لا محل للنمى على المحكمة بأنها أسقطت النظر فى عذر لم يطرح عليها أو فى دليل لم يقدم اليها .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

٤٦١٣ - لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتمسك بتزوير الشيك محل الاتهام أو يطلب سلوك طريق الطعن بالتزوير عليه فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه .

(١٩٨٤/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٩ ص ١٤٦)

٤٦١٤ - اذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق عن حالة الضوء وامكان الرؤية خارج المقهى فانه لا يحق له من بعد أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٤٦١٥ - اذا كان الطاعن لم يطلب اجراء معاينة لمكان الحادث وانما قال ان الرؤية مستحيلة للظلام وان رجال البوليس استعانوا بكلوب للاضاءة فردت المحكمة على ذلك بما يفنده فليس له أن ينمى على المحكمة

أنها لم تجر معاينة .

(١٢/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩)

٤٦١٦ - متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معاينة محل الحادث فلا يصح النعي عليها بأنها لم تجر معاينة لم تره هي حاجة لأجرائها .

(٣٠/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٧ ص ١١١٣)

٤٦١٧ - اذا كانت المحكمة قد اكتفت بسماع بعض شهود الاثبات ولم يطلب الطاعن الى المحكمة سماع باقى الشهود فلا يقبل منه أن ينعي عليها أنها لم تسمعهم .

(٢١/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٦ ص ٧٩٠)

٤٦١٨ - اذا كان المتهم لم يطلب الى المحكمة تحقيق دفاعه فلا يقبل منه النعي على الحكم لنقص التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية .

(١٠/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٣ ص ٥٩٨)

٤٦١٩ - اذا كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت شهادى الاثبات فى الدعوى ثم أبدى محامى المتهم دفاعه عنه دون أن يطلب سماع شهود النفى فلا يحق من بعد أن يدعى الاخلال بحقه فى الدفاع بحجة أن المحكمة لم تسمع شهود النفى الذين رخصت له فى اعلانهم من قبل .

(٢٧/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٣ ق ٨٥ ص ٢٢١)

٤٦٢٠ - اذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث بفندق عينه ولكنه لم يطلب الى المحكمة ضم دفتر الفندق لاثبات صحة هذا الدفاع ، فلا يصح له أن ينعي على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم الدفتر ومراجعته .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨١ ص ٢٠٧)

٤٦٢١ - ان استناد الحكم الى ما شهد به بعض الشهود فى التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم بالجلسة أو مثل أمام المحكمة لا يعيب الحكم ما دام

المتهم لم يمتنعك بسماع أولئك الشهود ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨٠ من ٢٠٥)

٤٦٢٢ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب إلى المحكمة تدب خير لتحقيق وجه دفاع أدلى به فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تدب خيرا لهذا الغرض .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٣ من ١٨٦)

٤٦٢٣ - إذا كان الدفاع عن المتهم في احراز حشيش قد اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع أو ضم قضية أو مناقشة الخير المحلل ليبين كيفية وجود آثار الحشيش بالجوزة التي ضبطت فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بناء على ذلك .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٢ من ١٨٣)

٤٦٢٤ - ما دام المتهم لم يطلب من المحكمة تدب الطبيب الشرعي لمناقشته في سبب الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تستدعه .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢ من ٥١)

دفاع ، اخلال بحق الدفاع

٤٦٢٥ - عدم تمكن الطاعن من ابداء دفاعه أمام المحكمة بجلسته الاستثنائية بسبب تأجيل نظره ، ثم اصدارها الحكم المطعون فيه بعد انصرافه ، رغم عدم عدولها عن قرار التأجيل يرتب بطلانا شاب اجراءات الحكم ويوجب نقضه .

(١٩٨٤/٢/٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٢ من ١١٢)

٤٦٢٦ - القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه هو الذي يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(١٩٨٣/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٩ من ١٦٦)

٤٦٢٧ - إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور

كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، واغفال الحكم الاشارة الى ذلك فيه مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه .

(١٩٧٨/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٠ ص ٨٦٨)

٤٦٢٨ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار محاميه الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك أصيل ، واذ كان ما تقدم وكان يبين أن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه أو حجز الدعوى للحكم والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات قاطعة في مدنية النزاع ، غير أن المحكمة التفتت عن هذين الطلبين ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بتأييد الحكم المستأنف مكتفية بقول المحامي الحاضر ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى فان ذلك منها اخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

(١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٩ ص ٢١٧)

٤٦٢٩ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فانه لا يجوز أن تعدل عنه إلا لأسباب تبرر هذا العدول ، واذا كانت المحكمة على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية - مما يبين منها أنها قدرت جدية الطلب - قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون حاجة الى اجابة الدفاع الى طلبه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الدفاع للطاعن .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٩ ص ١٧٦)

٤٦٣٠ - لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة ، بل يجب كاجراء من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور خصوم الدعوى ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن الى أن هذه الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها وهو ما فات محكمة أول درجة اجراؤه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣١ ص ١١٧٤)

٤٦٣١ - لا يصح القضاء المستبق على دليل لم يطرح .

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٢ ص ٧٠٦)

٤٦٣٢ - متى كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية قررت بالجلسة السابقة على إصدار الحكم تأجيل نظر الدعوى لضم قضية طلب المدافع عن الطاعن ضمها وصرحت بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وبالجلسة الأخيرة أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم ، وكان الحكم بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم انتهى الى أن المحكمة قررت التأجيل مع ضم القضية المطلوبة والتصريح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وأثبت الاطلاع على القضية المضمونة ثم عرج الى مذكرة قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الأخيرة ورأى استبعادها لورودها بعد الميعاد ، ولما كانت اجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانونا اذ لم نتج المحكمة للطاعن فرصة ابداء دفاعه وكان من المتعين عليها أن تسمعه وتعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته المذكرة المصرح بتقديمها دون أن تعلق استبعادها بتجاوزه الأجل الذي حددته لايداعها ، طالما أنه لم تكن قد أصدرت قرارها باقفال باب المرافعة عملا بالمادة ٢٧٥ اجراءات جنائية ، بل ان قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن الا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم ، ومن ثم فان النعي على الحكم بانطوائه على بطلان الاجراءات والاخلال بحق الدفاع يكون سديدا ويتعين نقضه .

(١٧/٦/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٣ ص ٥٣٦)

٤٦٣٣ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد رفضت طلب سماع الشاهدين الذي استشهد بهما المتهم أمام محكمة أول درجة فلم تسمعهما وبنت المحكمة الاستئنافية رفضها سماعهما على أنهما سيصرران أقوالا لا تطابق ما قاله شاهد ثالث في تحقيق البوليس وأن ما قرره الشاهد غير صحيح ، فان الحكم يكون منطويا على اخلال بحق الطاعن في الدفاع ، وذلك بالحكم بكذب الشاهدين دون سماعهما .

(١٣/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٩ ص ٢٦)

٤٦٣٤ - اطراح الحكم الدفع ببطلان الاعتراف استنادا الى انه حدث أمام النيابة دون أن يذكر المعترف أن اكراها وقع عليه وأن النيابة

العامة ناظرته وأثبتت خلوه من الاصابات - يعتبر اخلايا بحق الدفاع ، ما دام أنه ينازع في صحة ذلك الاعتراف أمام تلك المحكمة ، وسكون الطاعن عن اثارة واقعه الاكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق لا تنفي وقوع الاكراه في أية صورة من صورته مادية كانت أم أدبية .

(١٩٨٣/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٣ ص ٢٧٤)

٤٦٣٥ - طلب المتهم أمام المحكمة الجزئية أن تسمع شهوده ولكن المحكمة استغنت عن سماعهم وحكمت بالبراءة فاستأنفت النيابة والمحكمة الاستئنافية حكمت بعقاب المتهم ولكن مع اغفال سماع شهود النفي وبدون ذكر أسباب ذلك في الحكم ، ومحكمة النقض والابرام حكمت بأن طلب سماع الشهود جاء ضمنا أمام المحكمة الاستئنافية في طلب المتهم تأييد الحكم المستأنف ، وانه كان يجب على المحكمة الفصل فيه بحكمها مع ذكر الأسباب ، وبما أنها لم تفعل ذلك فالنقض مقبول .

(١٩١٢/٢/٩ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥٥)

٤٦٣٦ - اذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم في الدعوى أسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحددة للحكم أصدرت حكمها مستندة الى تلك الأوراق دون أن تعطى المتهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسكه بأنه لا يعرف محتوياتها فذلك منها اخلايا بحقه في الدفاع .

(١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢٠ ص ١١٥١)

٤٦٣٧ - الأعمال القضائية التي انتقلت أثناءها المحكمة الى محل الواقعة لاجراء تحقيق تكميلي بدون اعلان المتهم وبغير حضوره باطلة . ولا يزول البطلان بسكوت المتهم عن التمسك به أثناء المرافعة في الموضوع اذا استبان من أوراق القضية ما يدل على عدم علم المتهم بذلك الانتقال .

(١٩٠٢/٥/٣ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣٥)

٤٦٣٨ - تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع خصمه عليها ينطوى على اخلايا بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة وجهة النظر التي احتوتها المذكرة .

(١٩٥١/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٤ ص ٨٧٤)

٤٦٣٩ - اذا سمعت محكمة أول درجة شهود الدعوى فى غيبة المتهم وقضت بالادانة وعند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن هذا الحكم طلب اعلان الشهود واجلت القضية عدة مرات لهذا الغرض ، ولكن المحكمة قضت بالتأييد دون أن تسمعهم ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية كان الظاهر من دفاع المتهم أنه تمسك بأن التهمة ملفقة عليه من المجنى عليه مما كان يتحتم معه على المحكمة أن تسمع الشهود اذا ما رأت تأييد حكم محكمة أول درجة وعولت على ما أخذ به فى أقوالهم ، فان ادانة المتهم استنادا الى شهادة أولئك الشهود الذين سمعوا فى غيبته تكون منطقية على اخلال بحق الدفاع ، اذ أن من حق المتهم أن تسمع الشهود وفى مواجهته كيما يستطيع مناقشتهم ما دام ذلك ممكنا .

(١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٧ ص ٦٧٨)

٤٦٤٠ - اذا كان المتهم قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع ببطلان الحكم الاستئنافية الغيابى لعدم اعلانه للجلسة كما دفع ببطلان الحكم الابتدائى لأنه لم يتمكن من حضور الجلسة بسبب مرضه وأن محاميه قدم شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة ، وطلب اعادة القضية الى محكمة أول درجة فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مرارا لارفاق الشهادة المرضية ثم حكمت المحكمة فيها دون أن ترفق تلك الشهادة ودون أن تسمع دفاع المتهم فى موضوع التهمة فانها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع .

(١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٣ ص ٦٦٧)

٤٦٤١ - اذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبير الذى طلب الطاعن سماعه بأن رايه سيكون استشاريا ولها ألا تأخذ به ، فهذا منها لا يصلح ردا على طلبه ، لأن تقدير الأدلة انما يكون بعد تحقيقها ، وبهذا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

(١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٤ ص ٦١٦)

٤٦٤٢ - اذا كان المتهم قد تمسك بأنه لا تصح مساءلته على أساس ما جاء بتقارير فى الدعوى المكتوبة باللغة الانجليزية ، ومع ذلك أدانته المحكمة استنادا الى هذه التقارير دون ترجمتها فهذا عيب فى الاجراءات يقتضى نقض

حكمها .

(١٣٠/١٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢٥

ص ٦٧٩)

٤٦٤٣ - اذا كان كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة الاستثنائية ان تضم دعويين الى الدعوى المنظورة لأن بهما مستبندات تفيد المتهم في دفاعه ، فأجلت الدعوى الى آخر الجلسة ، ثم اطلعت على الدعويين المطلوب ضمهما نى غيبة الدفاع ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف انقاضى بادائه المتهم لأسبابه ، فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق الدفاع ، اد الظاهر انها أجلت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها فى صدر ضم القضيتين ثم أمرت بالضم ونفذ أمرها واطلعت على الأوراق ثم أصدرت حكمها دون أن تسمع دفاعا فى الموضوع .

(١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨٧

ص ٤٤٨)

٤٦٤٤ - اذا طلب المتهم ضم قضية قال انها تفيد فى الدفاع ورفضت المحكمة طلبه وأصر الحاضر عنه على عدم المرافعة الا اذا ضمت القضية ، ثم رأت المحكمة أن تحكم فى الدعوى فقضت بادانة المتهم وأوردت فى أسباب حكمها ما يفيد اطلاعها على هذه القضية واتخاذها فيها دليلا على هذه التهمة ، فان هذا يكون اخلالا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم لحرمان المتهم من حقه فى مناقشة ما فى تلك القضية وبيان وجه استفادته منها .

(١٩٣١/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٤

ص ٢٧٣)

٤٦٤٥ - لا يصح للمحكمة أن تطلع بعد انتهاء المرافعة وفى أثناء المداولة فى الحكم على أوراق غير التى قدمت اليها فى أثناء نظر الدعوى ما لم تكن أطلعت المتهم عليها ليتمكن من مناقشتها والدفاع عن نفسه فيها ، والا كان عملها مخلا بحقوق الدفاع وموجبا لبطلان الحكم .

(١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٠

ص ١٦١)

٤٦٤٦ - ان المادة ١٥ من لائحة الاجراءات الداخلية تحرم على أى خصم أن يقدم بعد اقفال باب المرافعة أوراقا أو مذكرات الا اذا رخصت المحكمة فى ذلك وصار تبليغها لخصمه من قبل تقديمها . ومفهوم هذا ان المحكمة أيضا محرم عليها أن تقبل الأوراق التى لم ترخص بها ولم تبلغ للخصم ، وأن تطلع عليها وتضمها بملف الدعوى ، بل واجبها أن لا تطلع على تلك الأوراق وأن تستبعدهما لأول وهلة ان فرض وعرضها قلم الكتاب عليها ولم يقم بواجبه من عدم قبولها . وهذا المفهوم منصوص عليه صراحة بمادتي ٩٤ و ٩٥ مرافعات كما أنه نتيجة حتمية لازمة عن مبدأ وجوب مواجهة الخصوم بعضهم بعضا بالدفاع وتمكين كل خصم من مناقشة ما يدلى به خصمه من الحجج ، فان خولفت هذه القاعدة فى حكم كانت تلك المخالفة مما يفسده ويمنع الاطمئنان اليه وكان من المتعين نقضه لاخلاله بحقوق الدفاع .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٦

ص ٤٦٣ .

٤٦٤٧ - اذا قررت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المرافعة فى الدعوى تأجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى مع ضم قضية أخرى ثم حكمت ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية معتمدة على ما استخلصته وحدها من أوراق القضية المضمومة وقع حكمها هنا باطلا لاخلاله بحقوق دفاع المدعى بالحق المدنى اذ كان ينبغى عليها أن تفتح له باب المرافعة وتمكنه من الاطلاع على القضية التى أمرت بضمها ليبدى دفاعه عما عساه يوجد بملفها من الأوراق .

(١٩٢٩/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٢

ص ٣٩٥)

٤٦٤٨ - اذا حضر المتهم أمام محكمة أول درجة شهود نفى ولكن المحكمة أبت سماعهم ورأت أن شهود الاثبات غير كافية لاثبات التهمة وقضت بالعقوبة دون أن تسمع شهود النفى كان الحكم بالعقوبة مخالفا للمادتين ١٣١ و ٢٠٥ جنايات ويعد وجها مهما لبطلان الاجراء .

(١٨٩٧/١٢/٤ الحقوق س ١٣ ق ٥ ص ٢٠)

دفاع ، لا اخلال بحق الدفاع

٤٦٤٩ - من المسلمات فى القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتيها لابتداء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه ، إلا أن قعوده عن ابتداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(١٧/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٤٦٥٠ - إذا فوضت النيابة الراى وتولدت عند الدفاع عقيدة ثابتة بأن المتهم سيقضى ببراءته فاكتفى بطلب البراءة دون دفع التهمة فلا يكون هذا اخلالا بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم لأن المحكمة غير مقيدة بعقيدة المتهم أو النيابة .

(٢٣/٥/١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١١٠)

٤٦٥١ - من المقرر أن سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة فى موضوع الدعوى واقتصار الدفاع على المرافعة فى الدفع دون الموضوع لا يجوز أن ينبنى عليه الطعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة فى الموضوع .

(١٨/١١/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٢ ص ٧٥٠)

٤٦٥٢ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محكمة ثانى درجة أجلت الدعوى عدة مرات ثم حجزتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقتصر المدافع عن الطاعن فى مذكرته على التحدث فى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتمامه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه ، فإن ما يشير الطاعن من أن المحكمة اذ قضت بادانته قد أخلت بحقه فى الدفاع لا يكون له وجه .

(٢٩/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٤ ص ١٤٨٨)

٤٦٥٣ - متى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى أرحأت النطق بالحكم لجلسة أخرى استجابة لطلب الخصوم وأذنت لهم فى تقديم مذكرات بدفاعهم ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذى أثاره الطاعن بل أطلقت ، فإذا كان الطاعن - مع هذا الاطلاق - قصر دفاعه

في المذكرة التي قدمها على الدفع فقط ولم يضمنها كل ما عن له من دفاع ، فليس له أن ينعى على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها .

(١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

٤٦٥٤ - الدفع ببطلان القبض هو دفاع في موضوع الدعوى ، لأنه في واقعة يقوم على الدفع بعدم صحة الدليل المستفاد من هذا القبض ، فإذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم إليها بهذا الدفع ما يفيد أنها ستقتصر نظرهما عليه ، فإنه يكون على المتهم حينئذ أن يدلي بجميع ما يعن له من دفاع . وإذا كان الثابت أن محامي الطاعن قد قال أنه يطلب البراءة ويدفع ببطلان القبض وبالتالي بطلان الاجراءات ، ثم بعد أن ترفع في الدفع المشار إليه انتهى الى تكرار طلب البراءة فقررت المحكمة اصدار حكمها في الدعوى في آخر الجلسة دون أن تجعل قرارها هذا مقصورا على الدفع فانها اذ حكمت فيه وفي الموضوع معا لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٥ ص ٢٧٨)

٤٦٥٥ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

(١٩٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٤ ص ٥١٣)

٤٦٥٦ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم بشأن طلب سماع شاهد ، الا أنه استحالة عليها تحقيق هذا الطلب لعدم استدلالها عليه ، فإنه لا تشري على المحكمة أن فضلت في الدعوى دون سماعه ولا تكون قد أخطأت في الاجراءات أو أخلت بحق الدفاع ، إذ أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٣ ص ١٦٣)

٤٦٥٧ - اذا طلبت النيابة من المحكمة أن نسمع شهادة شهود لاثبات وقائع اعترف بها المتهم فلا تلزم المحكمة بسماع الشهود اذا استنتجت من الوقائع أن الفعل المسند الى المتهم لا يحاقب عليه القانون لأن

ذلك لا يضر بحقوق الاتهام ومن ثم يرفض النقض المبني على هذا السبب .

(١٩٢٣/٥/٧ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٤٩)

٤٦٥٨ - متى كان الحكم قد انصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احداتها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدثها ، فليس فى حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع الى أنه لم يفتن لها .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٤٦٥٩ - انه وان كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن أحد المحامين قد تولى الدفاع عن الطاعن وعن المتهم الآخر الا أن كلا منهما انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنتفى معه مظنة الاخلال بحق أيهما فى الدفاع .

(١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩)

٤٦٦٠ - لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة دفاعه ما دامت قد يسرت وأتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوى بجلسة المحاكمة ، ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذى التفت الحكم المطعون فيه عن ايراده أو الرد عليه بل أرسل القول ارسالا ، وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناول بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا ، ومن ثم فان اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه انه لم يكن محيطا بدفاع الطاعن . ويكون النعى على الحكم فى غير محله .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٤٦٦١ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يهمل تدوينه أن يطلب صراحة اثباته فى المحضر ، كما أن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه فى الدفاع قبل اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها

هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره عن ما كان يتعين عليه تسجيله واثباته .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٤٦٦٢ - لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجرح الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٤٦٦٣ - سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

(١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٧ ص ٦١١)

٤٦٦٤ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يصح أن يبنى عليه طعنا ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .

(١٩٦١/٥/١٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٧ ص ٥٦٤)

٤٦٦٥ - من المقرر أنه على صاحب الشأن ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

(١٩٧٠/١٠/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٧ ص ٩٦٠)

٤٦٦٦ - لما كان الدفاع عن الطاعن وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع انما ينطق بلسان موكله ولم يكن الدفاع مقسما بين المدافعين ، وهو ما لم يشر اليه الطاعن في أسباب طعنه - فان ما يثيره في شأن اعراض المحكمة عن طلبات تمسك بها أحد المدافعين ثم نزل عنها - من بعد مدافع آخر يكون غير سديد .

(١٩٨٢/٥/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧)

٤٦٦٧ - ان قيام المحامي الذى ندب من مستشار الاحالة للمرافعة عن الطاعن - بفرض حصول هذا الندب - بالمرافعة عن المدعى بالحقوق المدنية ليس من شأنه أن يقدح فى صحة الحكم أو يؤثر فى سلامته ما دام الثابت من محضر الجلسة ان الطاعن قد وكل محاميا تولى المرافعة بالفعل .

(١٩٧٦/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٢ ص ٨٩٢)

٤٦٦٨ - من المقرر أنه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فان ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع ما دام أن المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ، ولم يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٣٦٧)

٤٦٦٩ - اذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من ابداء دفاعه ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة، فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .

(١٩٦٢/١/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧ ص ٢٨)

٤٦٧٠ - اذا كان مؤدى ما هو ثابت بمحضر الجلسة أن نقاشا دار بين المحكمة والدفاع وانتهى بتبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه الأمر الذى اقتنع به الدفاع ، فان تأويل الأمر على أنه ينطوى على تهديد لا يكون له محل .

(١٩٦١/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢)

٤٦٧١ - لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع ثنييه المحكمة لمحامي المتهم بأن لا يتعرض فى دفاعه لأمور يترتب عليها المساس بشرف المجنى عليه .

(١٩٢٢/١١/٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٧٢)

٤٦٧٢ - اذا نبه رئيس محكمة الجنايات الشهود عند سماع أقوالهم ما يجب عليهم من ذكر الحقيقة حتى ولو كانت بطريقة التحذير فلا يعتبر هذا اخلافا بحق الدفاع ومن ثم فلا يترتب عليه بطلان الاجراءات .

(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١٠٧)

٤٦٧٣ - انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها . ومن ثم فاذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل والآخر منتدب وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي ترافع عنه غير مقيد بجدول المحاماة وانضم الآخر اليه فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(١٢/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٦٧ ص ٢٣٥)

٤٦٧٤ - ما دام محضر الجلسة خاليا مما يؤيد زعم الطاعن أن المحكمة حجرت على حريته في الدفاع أو أنها منعت مجاميه من استيفاء مرافعته فلا يقبل منه ادعاؤه أنه لم يوف ذلك الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته .

(١٥/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٦ ص ١١١٤)

٤٦٧٥ - أن مجزؤ الاضطراب في ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة - بفرض حدوثه - لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع أو بمهمة المدافع عنه ، ذلك لأن الأحكام الجنائية تبنى في الأصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة والمرافعات الشفوية التي تسمعها .

(٦/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢١ ص ٥٨٥)

٤٦٧٦ - لا يصح أن يستنتج إخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع من الوقت الذي استغرقه نظر الدعوى ، كما لا يصح أن يدعى المتهم الإخلال بحقه في الدفاع بقوله أن المدافع عنه إنما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور براءته استنتاجا من إشارة بدت من المحكمة ما دامت المحكمة لم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، فإن مجرد إشارة مبهمه باليد لا يصح الاعتداد بها ولا اتخاذها سببا لعدم اتمام المرافعة ان لم تكن تمت .

(٢/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٥ ص ٤٧٣)

٤٦٧٧ - من المقرر أنه متى عجزت المحكمة القضية للحكم فانها

لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة لأجراء تحقيق فيها .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٤٦٧٨ - لما كان يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعة وإن تمسك بطلب مناقشة شاهد الإثبات أمام محكمة أول درجة وصمم عليه أمام محكمة ثانية درجة إلا أنه استحال تحقيق هذا الطلب بسبب عدم الاستدلال على الشاهد ، وكانت الطاعة لا تدعى أن له محل إقامة معروف يمكن الاستدلال فيه عليه فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماعه .

(١٩٦٧/٢/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٢ ص ١٦٧)

٤٦٧٩ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآته ، وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورجحت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطمأنت إلى أقوالهم من الشهود على دفاع المتهم فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٨ ص ٧٣)

٤٦٨٠ - العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي لا بالصورة المنسوخة .

(١٩٨٣/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٦ ص ٢٨٩)

٤٦٨١ - لما كان ما يثيره الطاعن في شأن خلو الملف المطبوع من صورة التقرير المقدم من الطبيب المعالج فإنه - بفرض ثبوته مردود بأنه لا إخلال في ذلك بحق الدفاع ، ذلك لأنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الإطلاع على أصل التقرير المودع ملف القضية .

(١٩٨٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣ ص ٢٠)

٤٦٨٢ - إذا كان الملف المطبوع قد أغفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت على ملابس المتهم فإنه لا يجوز الدعي على المحكمة أنها أخلت

بحقه في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذه النقص أن يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية .

(١٩٥٨/١/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢ ص ١١)

٤٦٨٣ - إذا كانت المحكمة قد بينت أنها اقتنعت للأسباب التي أوردتها بأن المتهم إنما يدعى المرض ادعاء توسلا الى التهرب من المحاكمة ، وكانت قد سمعت بالجلسة الأخيرة شهادة من حضر من الشهود ولم يكن في القانون ما يلزمها بإجابة ما طلبه المتهم من إعادة القضية الى المرافعة بعد أن أفسحت له بناء على طلب محاميه ليقدم مذكرة بدفاعه فإنه يكون في غير محله النعى عليها بأن أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٧٣ ص ٥١١)

٤٦٨٤ - ان القانون لا يلزم المحكمة بإعادة القضية الى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم ما دام ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرفي الخصوم استيفاء دفاعهما .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٣ ص ٢١٥)

٤٦٨٥ - إذا أجلت المحكمة قضية ليتمكن المتهم فيها من الاستعداد للدفاع عن نفسه فليس لهذا المتهم ان رفضت المحكمة تأجيل الدعوى مرة ثانية لهذا الغرض أن يدعى بأنه حرم من حقه في الدفاع .

(١٩٥٣/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٠)

٤٦٨٦ - إذا كانت المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان الشاهد الغائب ، وتغيب في الجلسة الأخيرة ، فطلب المدافع عن الطاعن إعادة اعلانه فردت النيابة بأن هذا الشاهد تعذر اعلانه ، ثم نظرت المحكمة الدعوى وتلت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يعترض الدفاع عن الطاعن وترافع في موضوعها فإنه لا اخلال بحق الدفاع .

(١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤ ص ٦٨)

٤٦٨٧ - ما دام الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الاستثنائي وقبلت معارضته فلا محل لما يثيره في شأن عدم اعلانه للجلسة التي صدر

فيها هذا الحكم اذ لم يمس له حق ولم يحرم من ابداء دفاعه في الموضوع .
(١٩٥٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٨ ص ٧٦٨)

٧٦٨٨ - ان تقديم محامى المتهم طلبا لفتح باب المرافعة والاعراض عنه بعد أن أجل نظر الدعوى عدة مرات وبعد اقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر اخلالا بحقوق الدفاع .
(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٥ ص ٥٦٩)

٤٦٨٩ - اذا كان المدافع عن المتهم قد اقتصر على القول بأن ملف الدعوى لم يصله وترافع فعلا في الدعوى من غير تحفظ ما ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع ، اذ أن عبارته فضلا عن كونها غير صريحة في طلب التأجيل فانه ترافع دون أن يعقب عليها بشيء .
(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٨ ص ٢٦٤)

٤٦٩٠ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة أن تجرى تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذى كان يضىء مكان الحادث وقت وقوعه فى مثل الظروف التى وقع فيها لمعرفة ما اذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن ، فرد المحكمة على ذلك بقولها انه لا جدوى من اجراء هذه التجربة اكتفاء بالمعاينة التى أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح ولزوال المعالم والعناصر التى تؤدى الى النتيجة المبتغاء من اجرائها فهذا يعتبر ردا سائغا .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢١ ص ٤٩)

٤٦٩١ - اذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر عيه عناصر الجريمة التى دان المتهم بها ، ولم تكن تلك الواقعة حسبا بينها الحكم بحاجة الى الكشف الطبى الذى ينعى الطاعن على المحكمة عدم اجرائه ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم الى المحكمة بطلب اجراء هذا الكشف فلا يقبل منه النعى على الحكم لهذا السبب .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٨ ص ٤٣)

٤٦٩٢ - اذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حجزت القضية للحكم.

قررت اعادتها للمرافعة لتسمع شهودا عينتهم ، ثم بالجلسة المحددة أصدرت قرارا مماثلا ثم نظرت الدعوى بجلسة أخرى وسمعت المدعية بالحق المدني وترافع محامي المتهم فى الموضوع ، ولم يطلب سماع أى شاهد ثم لما صدر الحكم بادانة المتهم استأنف ، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ترافع كذلك دون أن يطلب سماع أى شاهد ، فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٠ ص ٢٦)

٤٦٩٣ - إذا كانت المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت الدفاع قد أحالتها إلى جلسة أخرى لسماع شهود ، وفى الجلسة لم يترافع المحامي بل أحال ما أبداه فى الجلسة السابقة فلا يصح القول بأن المتهم لم يستوف دفاعه ، إذ أن تلك الحالة معناها أن المحامي لم يرد جديدا يضيفه إلى الدفاع السابق ابتداءه .

(١٩٤٥/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١ ص ١)

٤٦٩٤ - ما دام المتهم قد نودى عليه فى الجلسة فحضر ولم يفل أن محاميا سيتولى الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت صحيحة ، وإذا كان المحامي - رغم وجوده فى قاعة الجلسة - لم يسمع النداء على المتهم ولم يتنبه عند نظر القضية فلم يتقدم بدفاعه عنه فإن ذلك لا يعيب الحكم .

(١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٧٦)

(ص ٥١٦)

٤٦٩٥ - إذا اعتمدت المحكمة الابتدائية فى حكمها بادانة المتهم على أوراق مقدمة فى الدعوى محررة بلغة أجنبية ترجمتها بنفسها إلى العربية ولم يعترض المتهم على هذه الأوراق مما يفيد أنه كان ملما بمحتوياتها فلا يجوز له بعد ذلك أن يطعن فى الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

(١٩٤٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٢)

(ص ٣١٧)

٤٦٩٦ - إذا كان الثابت أن محكمة الجنايات طأبت إلى المحامي

المدافع عن المتهم أن يستعد للمرافعة في القضية في اليوم التالي وتركت له تقدير موقفه فقبل وترافع بعد ذلك طائعا مختارا ، فلا يقبل من المتهم أنه يدعى - بعد صدور الحكم - أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢ ص ٣٠)

٤٦٩٧ - إذا طلب الدفاع عن المتهم تأخير القضية الخاصة به حتى ينتهى من قضية أخرى فأخرتها المحكمة لكن المتهم اعتقد أنها أجلت ليوم آخر فانصرف ، ولما طلبت القضية نودى عليه ولم يمثل أمام المحكمة وبين المحامى علة غيابه وطلب تأجيل القضية فرفضت المحكمة طلبه ، فذلك من حق المحكمة ولا يمكن أن يعد اخلاا منها بحق الدفاع ، لأن انصراف المتهم من المحكمة قبل التثبت من مصير قضيته يجب أن يتحمل هو تبعاتها ولا يصح أن يترتب عليها التزام المحكمة بتأجيل قضيته .

(١٩٣٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٠)

(ص ١٠٣)

٤٦٩٨ - إذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت المرافعة ودونت بمحضر الجلسة ولم يذكر من من المحامين هو الذى قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا السهو ما دام الدفاع عن المتهمين قد حصل فعلا كما يقضى به القانون .

(١٩٣١/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٣)

(ص ٣٥١)

٤٦٩٩ - إذا اشتبه الأمر على مدافع عن متهم وطلب إلى المحكمة أن تبين له على أى وجه يترافع ، هل على اعتبار أنه فاعل أصلى أم على أنه شريك ، فأفسحت له المحكمة المجال ليترافع كما يريد ، ثم حكمت بادانته باعتباره فاعلا أصليا ، وقد كان حكم محكمة الدرجة الأولى يعتبره شريكا ، فلا يجوز للمتهم بعد ذلك أن يطعن فى الحكم بدعوى أنه لم يترافع فى التهمة على هذا الاعتبار ، وأن هذا فيه اخلاا بحقوق الدفاع ، إذ هو من جهة قد مكن لدى المحكمة الاستثنائية من المرافعة فى كلا الأمرين ومن جهة أخرى فإن الاشتراك يساوى الفعل الأصلى فى العقوبة .

(١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٢٢٢)

(ص ٢٨٤)

٤٧٠٠ - للمحكمة الحق في منع المحامي من تكرار عباراته لما في ذلك من ضياع وقتها الذي خصصته لا لقضية موكله فقط ، بل لها ولغيرها من القضايا الأخرى ضياعا بلا ثمرة ، فاذا انسحب المحامي لأخذ المحكمة بحقها في هذا فلا يسوغ له أن يطعن من بعد في حكمها بدعوى أنها مست بحقه في الدفاع .

(١٢/٢٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٩)

(ص ١٧٥)

١٧٠١ - انه واذا كان للدفاع حريته التامة فللمحكمة - اذا تعدد المحامون عن مصلحة واحدة - أن تلتفت من يريد الكلام منهم الى ما سبق لغيره من زملائه الكلام فيه لعدم التكرار ، وعلى هذا المحامي أن ينتقل الى كلام آخر الا اذا كان لا يزال في الدفاع متسعا لقول آخر ، فاذا لم يجبها بالامتناع عن المرافعة لا تكون المحكمة هي التي منعتة وانما تكون تبعة ذلك عليه لأنه امتناع عن الدفاع في غير ما يوجبه .

(١٩/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٨ ص ٥٠)

٤٧٠٢ - ما دام المتهمون قد أعلنوا بساعة افتتاح الجلسة فترتيب قضاياهم في رول الجلسة لا يمكن أن يرتب لهم حقا في عدم نظرها والفصل فيها الا في دورها . فمتى طلبت المحكمة عند افتتاح الجلسة بين المتهمين الذين لهم محامون أن يلفتوا نظرها ليتسنى ارجاء النظر في قضاياهم الى حين حضور المحامين عنهم ، ثم نظرت قضية متهم ولم يحصل اعتراض منه على نظر قضيته بدون حضور محاميه فلا يكون في ذلك مساس بحقوق الدفاع .

(٢٠/٣/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣ ص ٥)

٤٧٠٣ - يجب أن يكون لوجود الدعاوى بمجالس القضاء حد تنتهي اليه ، وليس على القاضي أن يتابع الخصوم في دفعوهم التي يرى أنها لا ترمى الا الى المثل والتشويق .

(٢٤/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٥)

(ص ٣٥٥)

٤٧٠٤ - ليست المحكمة ملزمة بسماع أوجه دفاع ليست في حاجة

اليها بعد أن تكون قد تنورت في الدعوى ، بل لها الحق دائما في أن تطلب من الدفاع الكف عن الاسترسال في بيان نقط قد ظهرت ظهورا جليا ، فاذا أشارت المحكمة على المحامي بالاكْتفاء بما أبداه من الدفاع فلا يعتبر ذلك منها اخلا لا بحقوق الدفاع يبطل الحكم .

(١٨/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٦

ص ٢٧٣)

دفاع ، حضور محام في جنحة

٤٧٠٥ - من المقرر أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب

قانونا .

(٩/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧١ ص ٣٦٩)

٤٧٠٦ - الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، ولما كان الثابت أن الطاعنين مثلوا أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامي الحاضر معهم التأجيل لحضور محاميهم الأصلي ، فكان لزاما على المحكمة اما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهمين الى رفض الطلب حتى يبدأوا دفاعهم ، إما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع .

(٤/٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧ ص ١٢٤ .

١٩٩٣/٧/٢١ ط ٥٥٢٩ س ٦٢ ق)

٤٧٠٧ - متى كان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة عنه غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فان المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى . واحكام المحامي الحاضر والذي سبق أن منحته المحكمة في جلسة سابقة أجلا للاطلاع والاستعداد عن ابداء دفاعه دون أن تمنعه عنه ، وترخيصها للطاعن بتقديم

مذكرة بدفاعه في فترة حجز الدعوى للحكم ومنحها بذلك المحامي الاصيل
فرصة ابداء هذا الدفاع مكتوبا لا اخلاص فيه بحق الدفاع .

(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٧ ص ١٢٤٠ ،
١٩٨٢/٣/١١ س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٤٧٠٨ - الأصل أن حضور محام عن المتهم ليس بلازم في مواد
الجنح ، الا أن المتهم اذا كان قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه
فانه يجب على المحكمة أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، واذا لم يتمكن
من ذلك بسبب قهرى كان من المتعين عليها أن تؤجل الدعوى لحضوره أو لتمكين
المتهم من توكيل محام غيره .

(١٩٥٤/٣/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٣ ص ٤٢٥)

٤٧٠٩ - ان القانون لا يوجب في مواد الجنح أن يحضر مع المتهم
محام يتولى الدفاع عنه ، فاذا كانت المحكمة قد استجابت لما طلبه المتهم
في مذكرته التي قدمها في دفع ابداء من اعطائه مهلة لاعداد دفاعه في موضوع
التهمة وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعلن المتهم اليها اعلانا صحيحا
فحضر ودافع عن نفسه ، فلا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلب
بحقه في الدفاع اذ هي لم تجبه الى طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٠ ص ٧٤١)

٤٧١٠ - طلب الطاعن (متهم في جنحة) تأجيل نظر الدعوى
لحضور المحامي الاصيل ، يلزم المحكمة اما أن تؤجل نظر الدعوى أو أن ترفض
المتهم الى رفض طلبه حتى يبدى دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكما
في الموضوع بتأييد حكم الادانة فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد قصت
في الدعوى بدون سماع دفاع الطاعن مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب
مراعاتها في المحاكمات الجنائية .

(١٩٨٤/١٢/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٧ ص ٨٩٥)

٤٧١١ - القانون لا يحتم استعانة المتهم بمحام في قضايا الجنح
أو الجنايات الجنحة ، ولما كان الثابت أن المتهم حضر بشخصه وكانت
لديه فرصة للدفاع عن نفسه بنفسه فإن ما يشير الطاعن بشأن عدم اجابته
الى اعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محامية الشفوي لا يكون له محل سواء

بأن كانت المحكمة قد صرحت له بتقديم مذكرة كما يزعم أو لم تصرح كما يستفاد من محضر الجلسة .

(١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٦ ص ٦٤٦)

٤٧١٢ - ان تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة حتى عند اختلاف المصلحة لا يخل بحق الدفاع ، اذ الاستعانة بمحام أمام محكمة الجنب ليست لازمة بحكم القانون ، فضلا عن أن المتهم ما دام حاضرا بنفسه فقد كان في مقدوره أن يبدى هو دفاعه وهو لم يدع أن أحدا منعه من ابداء دفاعه أو استكمال له .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٨١ ص ٤٧٦)

٤٧١٣ - لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنحة ، اذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه اذا لم يوافق على دفاعه .
مواذن فحضور محام عن متهمين في جنحة تتعارض مصلحتيهما لا يصح أن يرتب عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع ما دام لكل منهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته . واذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح الا بالنسبة الى أحد المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض الاخلال بحقه في الدفاع ، اذ المحامي عنه كان حرا طليقا في أن يترافع عنه بما يشاء .

(١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠ ص ٩٩)

٤٧١٤ - ان تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة ، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما عن مصلحة الآخر ، ذلك لا يسوغ النعى على المحكمة أنها اخلت بحق المتهم في الدفاع ، فان حضور المحامين للدفاع عن المتهمين في مواد الجنب والمخالفات ليس لازما بمقتضى القانون ، بل الواجب أن يحضر المتهم أمام المحكمة مستعدا للمرافعة عن نفسه بنفسه أو بمن يختاره من المحامين ، وما دام المتهم كان في مقدوره أن يبدى هو دفاعه ، ولم يدع أن أحدا منعه من ابداء دفاعه فلا يكون ثمة وجه لما يدعيه من الاخلال بحقه في الدفاع .

(١٩٤٦/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٩)

ص ١٦٠)

٤٧١٥ - ليس من المحتم قانونا أن يحضر محام عن المتهم بجنحة بل يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه .

(١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٩ ص ٦١٧)

٤٧١٦ - فى مواد الجنح عدم حضور المحامى عن المتهم فى الجلسة لا يكون سببا للنقض اذا كان الحكم لم يصدر الا بعد أن دافع المتهم عن نفسه شخصيا .

(١٩٠٨/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٦)

٤٧١٧ - توسط المحامين فى الدفاع عن المتهمين بما دون الجنايات من الجرائم ليس واجبا قانونا ، بل ان الواجب على المتهم أن يحضر مستعدا للمرافعة بنفسه أو بمن يختاره من المحامين متى صار تكليفه بالحضور فى الميعاد القانونى ، فان حضر غير مستعد هو أو محاميه فعليه هو تبعة تقصيره فى حق نفسه ما دام انه قد استوفى الزمن الذى رآه الشارع كافيا ليحضر من بعده مستعدا للمرافعة . واذن فلا يعد اخلاا بحق الدفاع أن تأمر المحكمة بالمرافعة مع معارضة المتهم أو محاميه فى هذا الأمر بأنه لم يطلع على أوراق الدعوى .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٦ ص ٨٠)

دفاع ، طلب الطعن بالتزوير

٤٧١٨ - الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فيجوز لها أن تحقق بنفسها الطعن بالتزوير والا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه والا تقف الفصل فى الدعوى الأصلية اذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية .

(١٩٧٣/١٢/١٠ احكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٥ ص ١٢٠٨)

٤٧١٩ - طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة اليه ، الا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى

ذلك الاجراء .

(١٧/٤/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٠١ ص ٥٧٨)

٤٧٢٠ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

(١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١ ، ٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٢٠ ص ٥٨٢)

٤٧٢١ - الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث .

(٢٠/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٦ ص ٨٠٤)

٤١٣٢ - قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(٨/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٤ ص ٥٩٣ ، ٢٣/١/١٩٧٨ س ٤٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ٢١/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ ، ٢٠/١٠/١٩٨٧ س ٣٨ ق ١٤٧ ص ٨١١)

٤٧٢٣ - ان القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . فالمحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها - بعد ما أجرت من تحقيق المسالة الفنية في الدعوى - حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . وليس بذى شأن ان تكون المحكمة قد أصدرت قرارها بدعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ثم عدلت عن قرارها .

(٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

٤٧٢٤ - قرار المحكمة بتأجيل الدعوى لاعلان محرر المحضر لمناقشته ، هو قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب العمل على تنفيذه .

(١٦٠/٩/١٩٩٣ ط ٢١٢٦٤ س ٦٠ ق)

٤٧٢٥ - اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق . وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في صدد هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم في الدعوى .

(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٣ ص ٢١٤)

٤٧٢٦ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فانه لا يجوز لها من بعد أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .

(١٩٨٣/٥/١١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢٤ ص ٦٢١)

٤٧٢٧ - من المقرر أنه اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه اظهارا لوجه الحق فيه ، فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل ما دام ذلك ممكنا ، فان استحال تحقيق الدليل أو تمذر فلا على المحكمة ان هي مضت في نظر الدعوى وفصلت في أدلتها القائمة ولا يكون هناك محل للنعي عليها أنها حكمت في الدعوى دون اجراء هذا التحقيق التي أمرت نفسها بتحقيقه ما دام هذا التحقيق لم يكن في مقدورها تنفيذه .

(١٩٨٢/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٤ ص ١٠٤٦)

٤٧٢٨ - تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه يوجب على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ، واستغناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمنها حكمها أسبابا سائفة دعتها الى العدول عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل لا يعيب حكمها .

(١٩٨٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨)

٤٧٢٩ - من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، كما انه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا نفي دليل لم يمرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى .

(١٧/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٦ ص ٤٢٠)

٤٧٣٠ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة والى المذكرة الختامية المقدمة من محامى الطاعن ، انه لم يصر فيها على طلب سماع شاهد النفى ، مما مفاده أنه قد عدل عنه ، ولم تر المحكمة بعد ذلك محلا لاسندعائه لسماعه ، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا باعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى ، لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا يتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع يكون غير سديد .

(١٢/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ،

١/٩/١٩٦٧ س ١٨ ق ٧ ص ٤٦)

٤٧٣١ - ان القرار الصادر من المحكمة الاستئنافية باعلان شاهد ليس من قبيل الأحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما ستقضى به المحكمة ، فلا يصح العدول عنها ، بل هو مجرد قرار تحضيرى القصد منه تجهيز الدعوى للفصل فيها مما لا يترتب عليه أى حق للخصوم لتعلقه بالمحكمة وحدها ، فاذا تيقنت المحكمة بعد اصدار هذا القرار أن الدعوى لم تكن بحاجة اليه لوجودها ما يغنى عنه فلم تؤجلها مرة أخرى لتنفيذه فلا تثريب عليها فى ذلك .

(٢٥/١٢/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩

ص ٦٤)

٤٧٣٢ - متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا

العدول .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٦ ، ص ٦٦٢ ،
١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١٢٢ ص ٦٤٩ ، ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٩
ص ٦٣٣)

٤٧٣٣ - اذا طعن المتهم أمام محكمة ثانية درجة في أعمال الخبير ،
وعرضت المحكمة عليه دفع أمانة خبير آخر رأت تعيينه فدفعها ثم قضت
بعد المداولة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولم تذكر شيئاً مما حصل من
الدفاع والمحكمة بمحضر الجلسة ، كان حكمها باطلاً لأن الدفاع قد يتأثر
بهذه الاجراءات لترجيح تعيين خبير جديد ، وفي ذلك مضرة بحق الدفاع .

(١٩٢٣/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١٠٩)

٤٧٣٤ - لما كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى أول الأمر كطلب
الدفاع لاستدعائه الطبيب الشرعى ، مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب ،
قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى طلبه ، ودون
أن تعرض فى حكمها لهذا الطلب دون أن تبرر سبب عدولها عن تنفيذ
ما سبق أن أمرت به وقررت من استدعاء الطبيب الشرعى فانها تكون قد
أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(١٩٦٣/٦/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٦ ص ٤٩٢)

٤٧٣٥ - طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة ان سماعه لازم
لظهور الحفيفة وردّها على ذلك بأنها أجلت القضية مرارا لحضور شهود النفى
فلم يحضروا فهي فى حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد .

(١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٧٤ ص ٢٠٠)

٤٧٣٦ - اذا كانت ادانة المتهم قد بنيت على انه وهو وقاد للقطار
الذى حصلت فيه السرقة قد اتفق مع سائقه وسائر المتهمين على ايقاف سيره
ثم أوقفه حتى تمكن المتهمون من انزال الأشياء التى سرقوها منه مما أدى الى
ان قطع القطار المسافة بين المحطتين اللتين حصلت السرقة فى مكان واقع
بينهما فى مدة تزيد كثيرا على المدة المقررة ، الأمر الذى يؤيد ما قرره بعض
الشهود من أن وقف القطار كان متعمدا لتسهيل اتمام السرقة ، وكان المتهم
قد عزا تاخير القطار الى خلل بالقاطرة وطلب ضم ملف القاطرة المذكورة

لتحقيق هذا الدفاع فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها عادت وعدلت عن تنفيذ قرار الضم بانية على ما تبين لها من اقوال من سألته من موظفي مصلحة السكة الحديدية من أن القاطرة ليلة الحادث لم يكن بها خلل ، فانها لا تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ، اذ ما دام قد ثبت أن القاطرة لم يكن بها الخلل المدعى في ليلة الحادث فان تجرى حالتها السابقة لا يكون له محل لانقطاع الصلة بين تلك الحالة السابقة وبين واقعة الدعوى .

(١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض نس ١ ق ١٣٠ ص ٣٨٦)

مادة ٣١١

يجب على المحكمة ان تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند اليها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٤٧٣٧ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧)

٤٧٣٨ - حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لا زال مفتوحا حتى ولو أبدى هذا الطلب بصفة احتياطية لأنه يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابهته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(١٩٨٧/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٢ ص ١٤٨)

٤٧٣٩ - المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذي يبديه المتهم في مذكرته التي قدمت في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه ، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ، ويكون النعى لذلك بقالة

الاخلال بحق الدفاع والقصور في غير محله .

(١٩٨٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٣ ص ١١٥١)

٤٧٤٠ - محكمة الموضوع غير ملزمة بفقد حجز القضية للحكم
باجابة طلب فتح باب المرافعة .

(١٩٨٥/٢/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤١ ص ٢٥٠)

٤٧٤١ - ان الدفع الذي تلتزم المحكمة بمواجهته والرد عليه في
حكمها هو الذي يبدى في عبارة صريحة تشتمل على المراد منه .

(١٩٨٥/٥/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٦ ص ٦٥٤)

٤٧٤٢ - تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها
له ، ليس لها العدول عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .

(١٩٨٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١١١ ص ٥٦٥)

٤٧٤٣ - الدفاع المسطور يكون مطروحا دائما على المحكمة في اى
مرحلة تالية ولو لم يتمسك به امامها .

(١٩٨٧/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٩ ص ١١٤٩)

٤٧٤٤ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة اجراء تحقيق لم يطلب
منها .

(نقض ١٩٩١/٥/٢ ط ٥١٩ س ٦٠ ق)

٤٧٤٥ - النعى على المحكمة عدم اطلاعها على حرزى النقود المضبوطة
والتسجيلات الصوتية غير جائز ما دام الطاعن لم يطلب منها ذلك .

(١٩٨٧/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥ ص ١١٦)

مادة ٣١٢

يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره بقدر
الامكان . ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس

يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ، وإذا كان الحكم صادرا من المحكمة الجزئية وكان القضاة الذين أصدره قد وضع أسبابه بخطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية ، أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب ، فإذا لم يكن للقاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم تخلوه من الأسباب .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، ما لم يكن صادرا بالبراءة . وعلى قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه شهادة بعدم توقيع الحكم في الميعاد المذكور .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- قارن المادة ٢/٢٣١ من القانون السابق ، والمادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الحمايات .

مادة ٣١٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
يجب أن يحرر الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره . وإذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وكان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بخطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب . فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم تخلوه من الأسباب .
ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية . وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع .

الأحكام

جاسة النطق بالحكم

٤٧٤٦ - من المقرر قانه أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا .

(٢٨/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠)

٤٧٤٧ - لم ينص القانون على البطلان في حالة النطق بالحكم في

جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك ، وتحديد أيام انعقاد جلسات الدوائر المختلفة بالمحكمة هو اجراء تنظيمي لحسن سير العمل بما لا يترتب البطلان لمخالفته .

(١٩٧٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢ ،
١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠)

٤٧٤٨ - مجموعة الاجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حجز الدعوى للحكم - تأجيل اصداره أكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم وجب اتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها مهما تعدد تأجيل النطق به .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٧ ص ٢٨٢)

٤٧٤٩ - انه وان كان في تلاوة أسباب الحكم عند النطق به أهمية عظيمة لا يبطل الحكم اذا لم يفعل ذلك ، ومن المسموح به في مصر كما في فرنسا أن ينطق بصيغة الحكم وحدها ويؤخر تحرير أسبابه الى ما بعد .

(١٩٠٤/١٢/١٩ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٥)

٤٧٥٠ - يجب تمام النطق بالحكم بحضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة ، وحصول مانع لأحدهم يوجب توقيعه على مسودة الحكم ، ومخالفة ذلك تبطل الحكم .

(١٩٨٧/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥ ص ١١٦)

٤٧٥١ - اشترك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة أثره بطلان الحكم عملاً بالمادة ١٦٧ مرافعات .

- وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، حصول مانع لأحدهم ، يوجب توقيعه على مسودته ، عملاً بالمادة ١٧٠ مرافعات .

- يجب اشتغال الحكم على بيان المحكمة التي أصدرته وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته .
- عدم توقيع كاتب الجلسة على ورقة الحكم لا يبطله .

(١٩٩٢/٤/٢٣ ط ١٧١٤٩ س ٦٠ ق)

٤٧٥٢ - حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم واجب ، حصول مانع لأحدهم يوجب توقيعه على مسودته ، ومخالفة ذلك تبطل الحكم ، اعمالا للمادة ١٧٠ من قانون المرافعات .
(١٩٨٦/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٢ ص ١٥٨)

٤٧٥٣ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة النطق بالحكم لا يعيبه ما دام قد وقع على مسودته .
(١٩٨٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٧ ص ١١٧١)

٤٧٥٤ - العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أحد الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، أما مسودة الحكم فانها لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغيير وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ،
١٩٧٩/١/٢٥ ق ٣١ ص ١٦٤ ، ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ ق ٣٥ ص ١٩٦ ،
١٩٨١/٢/٥ س ٣٢ ق ١٨ ص ١٢٧ ، ١٩٨٦/١/١٣ س ٣٧ ق ١٣ ص ٥٩ ،
١٩٨٧/١٤/١٥ س ٣٨ ق ١٧٦ ص ٩٦٨)

٤٧٥٥ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ في ملف الدعوى وتكون هي المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليها من ذوى الشأن ، أما ورقة الحكم قبل التوقيع والایداع - سواء كانت مسودة أو أصلا - وهي لا تعدو أن تكون مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغيير وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن فانها لا تغنى عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

(١٩٨٠/١/٣١ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٣ ص ١٦٥ ،
١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ق ١٧ ص ٨٠ ، ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ ق ٩٧ ص ٤٧٩)

٤٧٥٦ - العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، ولا تعدو المسودة أن تكون ورقة لتحضير الحكم وللمحكمة كامل الحرية في أن تجرى فيها ما يتراءى لها من تعديل في

• شأن انقائ والاسباب الى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .

(١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٢ ص ٨٠٢)

٤٧٥٧ - ان العبرة فى الأحكام هى بالصورة التى يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، لأنها هى التى تحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وغيرها .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٠)

٤٧٥٨ - لما كان رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم قد وقع على نسخته الأصلية - وفقا للمادة ٣١٢ اجراءات - وكان القاضى الذى وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصفه محررا أسبابه ومشاركا فى المداولة فيه لا بوصفه نائبا عن رئيس المحكمة التى أصدرته ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من بطلانه بدعوى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٤٧٥٩ - ان القانون لا يوجب وضع امضاء رئيس المحكمة على الورقة التى يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الأصلية ، متى كان لرئيس المحكمة التى أصدرت الحكم توقيع ثابت على مسودة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب والمنطوق فلا يكون ثمة اخلال بما يوجب القانون .

(١٩٤٨/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٩ .

ص ٥٠٠)

٤٧٦٠ - الحكم هو القرار الذى ينبته كاتب المحكمة موقعا عليه منه ومن رئيسها ويحفظ فى ملف الدعوى وتؤخذ منه الصورة التنفيذية والصور الأخرى . وهو الذى أوجب القانون اشتماله على البيانات الجوهرية المكونة له ، فلا يصح الطعن فى حكم بسبب وجود اختلاف بين هذا الحكم وبين مسودته .

(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٤ .

ص ١٥٨)

٤٧٦١ - لا ينشأ بطلان ما من اغفال الكاتب التوقيع على صورة:

الحكم ارضائية من القاضى فى الميعاد القانونى لأن القانون لم يجعل عليه فى ذلك الا مسئولية ادارية .

(١٩٠٣/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٢)

٤٧٦٢ - ان صورة الحكم الواجب على قلم الكتاب اعطاؤها لذي الشأن عملا بالمادة ٢٢١ ت ج فى ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدوره يجب أن تكون مشتملة على أسبابه والا كان الحكم لاغيا ، فان معرفة أسباب الحكم ضرورية لرافع النقض حتى يتسنى له طبقا للمادة المذكورة تسبيب طعنه فى ظرف الثمانية عشر يوما .

(١٩٠٠/٣/١٠ المجموعة الرسمية س ١ ق ٢١١)

مسودة الحكم

٤٧٦٣ - لا يلزم فى الأحكام الجنائية أن يوقم القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، موافا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه فى اصداره ، ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين اشتركوا فى المداولة على مسودة الحكم ، الا اذا حصل مانع له من حضور تلاوة الحكم عملا بما نصت عليه المادة ١٧٠ مرافعات .

(١٩٨٥/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤١ ص ٢٥٠)

٤٧٦٤ - تحرير مسودة الحكم غير لازم ، الا فى حالة وجود مانع لدى القاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد اصداره .

(١٩٨١/١٢/١٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٨ ص ١١١١)

٤٧٦٥ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة والذى أثبت فى ورقة الحكم عدم اشتراكه فى تلاوته قد وقع على قائمة الحكم بما يثبت اشتراكه فى اصداره طبقا لما توجسه المادة ١٧٠ مرافعات فان الحكم يكون سليما بمنأى عن دعوى البطلان .

(١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٢ ص ٩٥)

٤٧٦٦ - توجب المادة ١٧٠ مرافعات أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم ، فاذا حصل مانع لأحدهم وجب أن يوقع مسودته . ولما كان القاضي الذي اشترك في الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ولم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٧ ص ٥١٥)

٤٧٦٧ - لا محل للاستناد للمادة ٣٤٦ مرافعات التي توجب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٤ ص ١١٦٣)

٤٧٦٨ - ان المادة ٣١٢ اجراءات انما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودة ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته على مسودته .

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٤ ص ١١٦٣)

٤٧٦٩ - ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات انما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع القضاة الذين أصدروه على مسودته .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٤ ص ٥٩٥)

٤٧٧٠ - لا ينال من صحة الحكم كون أن أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق املائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقضى بطلانه ما دام الثابت على نحو ما سلف بيانه أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

(١٩٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٠ ص ٩٣٢)

٤٧٧١ - المادة ٣١٢ اجراءات جنائية لا توجب تحرير مسودة

بأسباب الحكم بخط القاضي الا في حالة فريدة ، هي حالة وجود مانع للقاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بسبب اصداره ، فانه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة او القاضي الذي يندبه أن يوقع على الحكم الا اذا كان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بخطه .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢ ،
١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ق ١٢١ ص ٤١٨)

٤٧٧٢ - لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر نذره ما دام النابت أن هذا القاضي قد وقع بامضائه على مسودة الحكم بما يفيد اشتراكه في المداولة .

(١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥١ ص ١٣٥)

٤٧٧٣ - اذا لم يوجد أى توقيع للقاضي الذى سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشترك بالفعل فى اصدار الحكم ، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلا ، وكلما ثبت اشتراك هذا القاضي فى الحكم كان صحيحا مهما كانت طريقة الثبوت ، فالتوقيع على مسودة الحكم لا على نسخته الأصلية لا يبطل الحكم .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٤٧٧٤ - ان عدم توقيع القاضي الذى سمع المرافعة فى الدعوى على مسودة الحكم الذى اشترك فى اصداره ولم يحضر النطق به ، كما هو مقتضى المادة ١٠٢ مرافعات لا يستوجب البطلان ، لأن القانون اذ لم ينص فى هذه المادة على البطلان فى هذه الحالة ، مع أنه قد نص عليه فى المادتين ١٠٠ و ١٠٣ من القانون المذكور قد دل بذلك على أنه لا يعتبر هذه المخالفة مستوجبة للبطلان .

(١٩٤١/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٧ ص ٣٩٧)

٤٧٧٥ - لا يبطل الحكم بسبب النطق به فى غياب أحد القضاة حتى ولو لم يوقع عليه اذا كان قد أمضى مسودته قبل النطق به .

(١٩٠٧/٨/٢٠ المجموعة الرسمية س ٩ ق ١١)

التوقيع على الحكم

٤٧٧٦ - دل الشارع بالمادة ٣١٢ اجراءات على أن التوقيع على الحكم إنما قصد به استيفاء ورقته شكلها القانوني الذي تكتسب به قوتها في الاثبات ، وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاض ممن اشتركوا فى إصداره . أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده ، فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداونة الأعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين فلا يصح أن ينعى على ذلك الاجراء بالبطلان لاستناده فى ذلك الى قاعدة مقررة فى القانون بما لا تحتاج الى اناة خاصة أو اذن فى اجرائه .

(١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩ ص ١٠٨)

٤٧٧٧ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية استلزمت أن يوقع على الحكم رئيس المحكمة وكاتب الجلسة فقط ، كما أنها تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى عدم توقيع أحد آخر من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم عليه وعدم توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون فى غير محله .

(١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠)

٤٧٧٨ - القانون لم يستوجب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على ورقته ، ويكفى توقيع رئيسها وكاتب الجلسة طبقا لنص المادة ٣١٢ اجراءات .

(١٩٨١/١٢/١٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٨ ص ١١١١)

٤٧٧٩ - لا يلزم فى الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس وقع أحد القضاة الذين اشتركوا فى إصداره .

(١٩٥٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٢٠ ص ١٠٧٢)

٤٧٨٠ - دل الشارع بنص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أن التوقيع

على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل ، فيكفى فيه أن يكون من أى واحد ممن حضروا المداولة ، وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع الا بمصد تنظيم العمل وتوحيده ، اذ الرئيس كزملائه فى ذلك ، فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب - التى كانت محل مداولتهم جميعا ، فوقع الحكم بدلا منه زميله ، وهو العضو الذى يليه فى الأقدمية فلا يصح أن ينعى عليه بالبطلان .

(١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥١ ض ٦٨١)

٤٧٨١ - ما دام الطاعنون لا يدعون أن اجراءات المحاكمة قد تمت على غير ما هو ثابت فى محضر الجلسات التى يقولون انها خالية من توقيع رئيس الجلسة ، وما دام الحكم - وهو ما ينبغى أن يوجه اليه الطعن - موقعا عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخيرة فالطعن فى الحكم استنادا الى عدم توقيع محاضر الجلسات لا يقبل .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٩ ض ٥٠٢)

٤٧٨٢ - اذا ما توفى رئيس الجلسة بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى ، فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه فهذا لا يبطل الحكم ، ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن محل مداولة من جميع القضاة أو أنها لم تكن هى التى تناولتها المداولة لأن المفروض أن الحكم لا ينطق به الا بعد المداولة فيه وفى أسبابه .

(١٩٤٨/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٩

ص ٥٦٩)

عدم التوقيع على الحكم

٤٧٨٣ - اذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه والمتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة ، فانها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته .

(١٩٨٣/٥/٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢٠ ص ٦١٠)

٧٤٨٤ - خلو ورقة الحكم الابتدائى من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله فى حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنه من بيانات.

وأسباب لا وجود لها قانونا ، واذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٩ ص ٧٤٤ ،
١٩٧٠/١٢/١٣ س ٢١ ق ٢٩٣ ص ١٢١٠)

٧٤٨٥ - من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطا لقيامه اذ ان ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها . ولما كان يبين من الاطلاع عليها حتى نظر الطعن في الحكم ورغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها يترتب عليه بطلان الحكم ما لم يكن صادرا بالبراءة .

(١٩٦٨/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣١ ص ٦٥١)

٧٤٨٦ - من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعتبر شرطا لقيامه ، اذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصفحة الأخيرة المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه ، فإنها تكون مشوبة بالبطلان يستتبع حتما بطلان الحيم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم .

(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٨ ص ١١٥٩)

٤٧٨٧ - كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقع عليه القاضي الذي أصدره والا يعتبر غير موجود ، واذن فيكون باطلا الحكم الاستثنائي الذي يقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه متى كان الحكم الابتدائي غير موقعة ورقته من القاضي والكاتب .

(١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٤ ص ١٧١)

٤٧٨٨ - الحكم لا يعتبر له وجود في نظر القانون الا اذا كان قد حرر ووضعت أسبابه ووقعه القاضي الذي أصدره ، ثم هو من حيث انه ورقة أميرية لا يكتسب صفته الرسمية الا اذا كان موقعه موطفا عند التوقيع ، واذن فمتى زالت صفة القاضي عن رئيس المحكمة التي قضت في الدعوى فان

وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعه إياه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجس منها بالنال حكما مستوفيا اشكل القانوني ، وإذا لم يكن موجودا في الدعوى غير تلك الورقة ولم يدل عليها توقيع آخر ممن اشتركوا مع موقعها في الفصل في القضية فان الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٣)

(ص ١٥٧)

مدة الثمانية أيام

٤٧٨٩ - لم يرتب القانون البطلان على تأخير توقيع الأحكام الا اذا مضى ثلثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار اليه في المادة ٣١٢ اجراءات جنائية قد اوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ ،

١٩٧٢/٤/٣ ق ١١٤ ص ٥١٨)

٤٧٩٠ - ان الشارع في المادة ٣١٢ اجراءات جنائية انما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو أن يكون للمحكوم عليه اذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر باللطعن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بايداعه قلم الكتاب .

(١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٠ ص ٩٩٦)

٤٧٩١ - لا يمتد أجل التوقيع على الحكم لأي سبب من الأسباب حتى ولو صادف اليوم الأخير عطلة رسمية .

(١٩٨١/٥/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨١ ص ٤٦٤)

٤٧٩٢ - اذا كان آخر يوم في ميعاد ثمانية الأيام المقررة لامضاء الأحكام واقعا أول يوم من أيام عيد متوالية امتدت المدة الى أول يوم يلي أيام العيد .

(١٩٠٦/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٨٤)

٤٧٩٣ - لم ينص القانون على البطلان لتعذر النطق بالحكم أو لعدم التوقيع على نسخة الحكم في الثمانية الأيام التالية ليوم صدوره .
(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٩ ص ٤٧٠)

مدة الثلاثين يوما

٤٧٩٤ - قانون الاجراءات الجنائية لم يحدد أجلا للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها ، على أن لا تبطل الا اذا مضت مدة ثلاثون يوما من صدورها دون التوقيع عليها ، ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الاجراءات الجنائية ، ولا تشريب على المحكمة ان هي مدت أجل الحكم أكثر من مرة .

(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨)

٤٧٩٥ - وجوب وضع أحكام الادانة والأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، اعمالا للمادة ٣١٢ اجراءات ، واستثناء أحكام البراءة من هذا البطلان لا ينصرف الى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية .

(١٩٩٣/١٠/١٣ ط ٦٢٧٢٠ س ٥٩ ق ١)

٤٧٩٦ - لا يغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، ما أشر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية الصادرة منه من تحرير أسباب الحكم وايداعها غير موقعة ممن أصدره . لأن القانون أوجب حصول الايداع والتوقيع معا في ميعاد الثلاثين يوما ، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية . وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم

عند ارادة الطعن .

(١٨/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٥ ص ٢١٦ ،
٧/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٠١ ص ٤٨٤)

٤٧٩٧ - يترتب البطلان حتما على عدم توقيع الحكم فى الميعاد ،
سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون
دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذى استلزمه القانون ، واعتبره
شرطا لقيام الحكم ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خاليا
من التوقيع .

(١/٣/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٨ ص ٣١٦)

٤٧٩٨ - فصلت المادة اجراءات جنائية نظام وضع الأحكام
والتوقيع عليها ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وايداعها
الا اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ولم تفرق بين الأحكام التى
تصدر فى جلسة المرافعة أو تلك التى تصدر فى جلسة حجزت اليها الدعوى
للنطق به ، ومن ثم فانه لا يصح الاستناد الى ما أورده المادة ٣٤٦ مرافعات
بشأن التوقيع على الحكم وايداع مسودته .

(٢٥/٣/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٦ ص ٣٢١)

٤٧٩٩ - لم يرتب القانون البطلان على تأخير التوقيع على الحكم الا
اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار
اليها بنص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية فقد أوصى الشارع بالتوقيع على
الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .

(٣/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٥ ص ٤٩٨)

٤٨٠٠ - لم يحدد قانون الاجراءات أجلا للنطق بالحكم وانما أوجب
فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن
تبطل اذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها .
وعلى ذلك فلا محل للقول ببطلان اجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم فى
خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة .

(٦/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٥ ص ٣١٥)

٤٨٠١ - قانون الاجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق ، والمحكمة اذ قررت تأجيل النطق بالحكم عدة مرات ولمدة طويلة لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(١٩٨٠/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣٤ ص ٦٩٢)

٤٨٠٢ - متى كان الطاعن حين توجه الى قلم كتاب المحكمة للاطلاع على الحكم في اليوم الثلاثين من يوم صدوره لم يجده مودعا به وقد حصل على شهادة بذلك محررة في آخر ساعات العمل من ذلك اليوم فان الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣١٢ اجراءات جنائية .

(١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٩ ص ٣٣٤)

٤٨٠٣ - ان القانون - على ما اولته هذه المحكمة - قد اوجب وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة .

(١٩٥٢/١/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٩ ص ٤٤٦ ،
١٩٥٠/١١/٧ س ٢ ق ٦٢ ص ١٥٥)

٤٨٠٤ - لا يمتد أجل التوقيع على الحكم وايداعه لأي سبب من الاسباب حتى ولو صادف اليوم الأخير عطلة رسمية وملحوظ في هذا اعتبارات تتأبى بطبيعتها أن يمتد هذا الأجل لأي سبب من الاسباب التي تمتد بها مواعيد السقوط .

(١٩٨٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٢ ص ٢٩٨)

٤٨٠٥ - اذا لم يكن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره بل ترافع في موضوع الدعوى فلا يقبل منه أن يثير هذا الطعن أمام محكمة النقض .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٨ ص ٣٩٠)

٤٨٠٦ - اذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي

لعدم توقيعه في بحر ثلاثين يوما ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فانها لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولايتها باصدار حكمها في الموضوع فلا سبيل الى اعادة القضية اليها ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ملزمة بسماع الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة من جديد ، لأن البطلان انما ينسحب الى الحكم الابتدائي ولا يتعدى الى اجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون .

(١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤)

توقيع أحكام البراءة

٨٠٧ - التعديل الذي جرى على المادة ٣١٢/٢ اجراءات جنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ، وذلك أن مؤدى التعديل على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا . أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاح في انحسار الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المقرر في المادة ٣١٢ اجراءات جنائية ، فيبطل اذا أمضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٧ ص ٧٠٢ ، ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٢٥٣ ص ١٢٤٦ ، ١٩٦٨/١٢/٩ س ١٩ ق ٢١٩ ص ١٠٧٣ ، ١٩٦٥/٥/١ س ١٦ ق ٧٤ ص ٣٦٣)

الشهادة السلبية

٨٠٨ - يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انتهاء ذلك الميعاد .

(١٩٨٧/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٢ ص ١١٠٣)

٤٨٠٩ - للمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشهادة السلبية للتدليل على عدم ايداع الحكم ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته خلال ثلاثين يوما من النطق به عملا بالمادة ٣١٢ اجراءات .
(١٩٨٣/١١/٩ أحكام النطق س ٣٤ ق ١٨٥ ص ٩٣١)

٤٨١٠ - قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .
(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٤٨١١ - يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه فى الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، ولا يغنى عن الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .
(١٩٨١/٤/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٩ ص ٣٩٢ ،
١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٦ ص ٤٥١ ، ١٩٧٢/٥/١٤ س ٢٣ ق ١٥٦
ص ٦٩٦)

٤٨١٢ - الشهادة السلبية لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بالأجراء الذى استتازمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .
(١٩٧٧/٥/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢١ ص ٥٧٨ ،
١٩٨٠/١٢/٢٤ س ٣١ ق ٢١٥ ص ١١٣)

٤٨١٣ - مؤدى نص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أن البطلان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التى أشار اليها فى مذكرة أسبابه أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء فى الميعاد الذى حدده القانون .

(١٩٧٧/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٣ ص ٤٩١)

٤٨١٤ - يجب ايداع أحكام الادانة والتوقيع عليها معا في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها والا بطلت ، ولا يغير من ذلك ما تضمنته الشهادة السلبية من وجود مسودة الحكم بملف الدعوى وأن نسخة الحكم الاصلية وقعت من رئيس الجلسة في الميعاد القانوني ولكن كاتب الجلسة لم يكن قد أودعها ملف الدعوى حتى طلب الشهادة ، وذلك أن القانون أوجب حصول التوقيع والايداع معا في ميعاد ثلاثين يوما .

(١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧ ص ٨٠)

٤٨١٥ - الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الموعد القانوني ينبغي أن تكون على السلب ، أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكاتب موقعا عليه وقت صدورها ، لأن قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد اثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محررة أسبابه وموقعا عليها ممن أصدره وقت تحرير الشهادة .

(١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥ ص ٧٢)

٤٨١٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . ولما كانت الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفي ايداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٧ ص ٣٦٢)

٤٨١٧ - لا يغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، ما أشر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية الصادرة منه من تحرير أسباب الحكم وايداعها غير موقعه فمن أصدره لأن القانون أوجب حصول الايداع والتوقيع معا في ميعاد ثلاثين يوما ، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وهي أساس الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره واجراء

ما تراه في شأن الوقائع والأسباب معا لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٥ ص ٢١١ ،
١٩٧٣/١٢/١٠ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١)

٤٨١٨ - الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره انما هي الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتي تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، ولا يغني عن تقديم تلك الشهادة تأشيرة أحد مستخدمي قلم الكتاب أن القضية لا زالت طرف القاضي لكتابة الأسباب

(١٩٧١/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٨ ص ١٦٠)

٤٨١٩ - ان مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ اجراءات جنائية أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني انما هي الشهادة التي تثبت أن الطاعن قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه الطعن فلم يجده به ، فاذا هو أهمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم ايداع الحكم في الميعاد فان طعنه لا يكون مقبولا ، لأن الأمر في ذلك ليس بعدم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيتسنى له تقديم أسبابه في الميعاد واذن فلا يجوز للطاعن أن يتمسك بما جاء في اعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين .

(١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٦ ص ٧٥٨)

٤٨٢٠ - لا يقبل الطعن في الحكم بأنه لم يوقع الا بعد ثلاثين يوما على صدوره ما دام الطاعن لم يؤيد هذا الطعن بشهادة رسمية من قلم الكتاب قبل التوقيع على الحكم دالة على ذلك .

(١٩٥٣٢/٢٥/٢٥٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٩ ص ٥٠٢)

حساب المدة

٤٨٢١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مدة الثلاثين يوما تحسب

كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر فيه الحكم .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٣ ص ١٢٤٦ ،
١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ق ٦٩ ص ٢١٩)

٤٨٢٣ - لم تفرق المادة ٣١٢ اجراءات الأحكام التى تصدر
فى الجلسة ذاتها والتى تمت فيها المرافعة وتلك التى تصدر فى جلسة حجت
اليها الدعوى للنطق بها . ومن ثم لا محل للرجوع الى مادة قانون المرافعات
فى شأن ختم الحكم وايداع مسودته موقعا عليها من الرئيس والقضاة فور
النطق به .

(١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٩ ص ٦٥٩)

٤٨٢٣ - بطلان الحكم بسبب التأخير فى ختمه أكثر من ثلاثين يوما
ملحوظ فى تقريره اعتبارات تأبى بطبيعتها أن يمتد الأجل لآى سبب من
الأسباب التى تمتد بها المواعيد بحسب قواعد المرافعات .

(١٩٦٣/٣/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٣١ ص ١٤٢)

توقيع الكاتب

٤٨٢٤ - ان نص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية اوجبت تحرير
الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ،
وتوقيع رئيس المحكمة وكاتبها عليه ، ثم بينت ما يتبع عند قيام مانع
بالرئيس يمنعه من توقيع الحكم ولم يواجه حالة قيام المانع بكاتب الجلسة
ولم يرنب بطلانا على خلو الحكم من توقيعيه .

(١٩٥٦/٤/٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٣ ص ٥٢٣)

الخطا المادى

٤٨٢٥ - اذا كان قد ذكر فى مسودة الحكم الى جانب امضاء
الرئيس تاريخ غير التاريخ الذى صدر فيه الحكم فذلك لا يترتب عليه بطلان
الحكم اذ هذا لا يعدو أن يكون خطأ ماديا .

(١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٨

ص ١٣٦)

الفصل العاشر

في المصاريف

مادة ٤١٣

كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الزامه بالمصاريف كلها
أو بعضها .

- تنال المادة ٢٥٠ من القانون السابق .

الأحكام

٤٨٢٦ - عدم الفصل في المصاريف في حكم قاض بالعقوبة لا يعد
بطلانا جوهريا مؤديا الى نقضه .

(١٤/١٠/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٦)

٤٨٢٧ - من القواعد الأساسية أن المحكوم عليه بالاعدام يعفى
من المصاريف القضائية وتتحملها الحكومة ، ولكن لما كانت القواعد
المذكورة تقضى بأن المصاريف يحكم بها في الأمور الجنائية بالتضامن على
جميع المحكوم عليهم فاعفاء المحكوم عليه بالاعدام في تلك الحالة لا يشمل
زملاءه في الجناية المحكوم عليهم فيها بعقوبة أخرى تلزمهم المصاريف جميعها
حينئذ دون أن تتحمل الحكومة شيئا منها .

(١٤/٤/١٨٩٦ الحقوق س ٢١ ق ٢٢ ص ١٧٣)

مادة ٣٢٤

إذا حكم في الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي جاز الزام المتهم
المستأنف بكل مصاريف الاستئناف أو بعضها .

- تنال المادة ٢٥٢ من القانون السابق .

مادة ٣١٥

إذا برىء المحكوم عليه غيابيا بناء على معارضته يجوز الزامه بكل

أو بعض مصاريف الحكم الغيابي واجراءاته .

- تقابل المادة ٢٥١ من القانون السابق .

مادة ٣١٦

لمحكمة النقض أن تحكم بمصاريف الطعن كلها أو بعضها على المتهم المحكوم عليه اذا لم يقبل طلبه أو اذا رفض .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣١٧

اذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء ، فالمصاريف التي يحكم بها تحصل منهم بالتساوي ، ما لم يقض الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك أو الزامهم بها متضامنين .

- تقابل المادة ٢٥٢ من القانون السابق .

مادة ٣١٨

اذا لم يحكم على المتهم بكل المصاريف وجب أن يحدد الحكم مقدار ما يحكم به عليه منها .

- تقابل المادة ٢٥٤ من القانون السابق .

مادة ٣١٩

يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ، ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية .

- تطابق المادة ٢٥٥ من القانون السابق .

الأحكام

٤٨٢٨ - أن مجال اعمال نص المادة ١٨٩ مرافعات هو عندما يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير ، فيتعين لتقديرها استصدار أمر على عريضة

يقدمها المحكوم له لرئيس الهيئة التي أصدرت الحكم .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٤ ص ٤٩٠)

٤٨٢٩ - لما كان الثابت أن المتهمين والمستول عن الحقوق المدنية (الطاعن) قد خسروا دعواهم الاستثنائية فانهم يلزمون بمصاريفها ، وإذا كانوا متضامنين في أداء التعويض المحكوم به للمدعين بالحق المدني على ما قضى به الحكم الابتدائي وأيده في ذلك الحكم الاستثنائي فإن الطاعن يكون ملزما - فضلا عن المصروفات الابتدائية - بالمصاريف المدنية الاستثنائية ويكون تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا ، وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، وذلك عملا للمادتين ٣٢٠ اجراءات جنائية و ١٨٤ مرافعات .

(١٩٧٤/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥ ص ٦٥)

٤٨٣٠ - إذا كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا لكل من المدعين بالحقوق المدنية والذي يقل عن المبلغ الذي طلب من كل منهما الحكم له به ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزامهما بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٤٨٣١ - الأصل أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى ، ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المستول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع اعمال أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤

فى شأن الرسوم القضائية ورسم التوثيق فى المواد المدنية فيما يخالفه ،
ولم يبق لقوانين الرسوم فى هذا الشأن الا أن ينظم تقدير المصاريف وكيفية
تحصيلها كما جاء بعجز المادة ٣١٩ سالفه الذكر .
(١٨/١١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣٠ ص ٩٣٩)

مادة ٣٢٠

إذا حكم بإدانة المتهم فى الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق
المدنية بالمصاريف التى تحملها . وللمحكمة مع ذلك أن تخفض مقدارها
إذا رأت أن بعض هذه المصاريف كان غير لازم .
الا أنه إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات ، تكون عليه
المصاريف التى استلزمها دخوله فى الدعوى . أما إذا قضى له ببعض
التعويضات التى طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين فى
الحكم .

الأحكام

٤٨٣٢ - قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية
ومقابل أتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة
لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم وإنما اعمالاً لحكم القانون فى المواد ٣٢٠
إجراءات جنائية و ٣٠٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(١٢/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٧ ص ٨٦١)

٤٨٣٣ - لمحكمة الموضوع الحرية المطلقة فى تقسيم مصاريف
الدعوى بين المتهم المحكوم عليه جنائياً ومدنياً وبين المدعى بالحق المدنى
المحكوم له ببعض التعويض كما يتراءى لها .

(١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٩)

ص ٢٥٧)

٤٨٣٤ - حضور الخصم الى الجلسة ومرافعته فى الدعوى بلا واسطة
محام لا يمنع من تقدير أجره محام له إذا كان قد لزمه أن يستفتى محام
فامستفاه .

(استئناف ١٩٠٢/٢/٢٠ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٩٧)

٤٨٣٥ - يلزم المحكوم عليه بمصاريف القضية ، فاذا لم يحكم عليه بكل طلبات المدعى ألزم من المصاريف بنسبة ما حكم عليه . فاذا تعدد المتهمون في المواد الجنائية روعي حينئذ أمران ، فان أمكن تمييز ما وقع من كل متهم عن الآخر حكم على الواحد بنسبة ما يلحقه من المصاريف بدون تضامن مع الآخرين ، ولذلك لم يكن على المحكوم عليه أن يقوم بمصاريف من برئت ساحته ، وان لم يمكن تجزئة الأفعال حكم عليهم جميعا بالمصاريف بالتضامن وألزم المحكوم عليه بمصاريف من حكم ببرائته .

(قنا الاستئنافية ٢٣/١٠/١٩٨٤ الحقوق س ١٠ ق ٢٧ ص ١٠٥)

مادة ٣٢١

يعامل المسئول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف
الدعوى المدنية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٢٢

اذا حكم على المتهم بمصاريف الدعوى الجنائية كلها او بعضها وجب
الزام المسئول عن الحقوق المدنية معه بما حكم به ، وفي هذه الحالة تحصل
المصاريف المحكوم بها من كل منهما بالتضامن .

الفصل الحادى عشر

فى الأوامر الجنائية

مادة ٣٢٣

للىابة العامة فى المخالفات وفى مواد الجنح التى لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بغرامة يزيد حدها الأدنى على مائة جنيه إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تدفى فيها عقوبة الغرامة لغاية مائة جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف أن تطلب من قاضى المحكمة الجزئية التى من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر وشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

- المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ : وكذلك بشأن نظام الأوامر الجنائية فلقد حقق هذا النظام فى التطبيق العمل العالى التى تفيهاها المشرع من الأخذ به ، والتى تشمل فى تبسيط إجراءات الفصل فى الجرائم قليلة الشأن واصحة البيان ، تحقيقا لسرعة البت فيها ، وتخفيفا عن كاهل المحاكم حتى تتفرغ لنظر غير ذلك من الدعاوى . وليس فى نظام الأوامر الجنائية الذى قطعت المحكمة العليا بشرعيته ودستوريته بقرارها الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٧٨ فى القضية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ ق ثمة افتئات على حقوق الخصوم ، وإنما يقيم هذا النظام فى واقع الأمر توازنا عادلا بين تحقيق العدالة سريرة المناه وبين حماية حقوق الخصوم ، وذلك بعد ما أعطى المشرع الخصوم جميعا حق الاعتراض على الأمر الجنائى ، ورتب على هذا الاعتراض سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن ووجوب نظر الدعوى وفقا للإجراءات العادية ، كما أن المشرع قد ارتأى فى الآونة الأخيرة - وفى سبيل العمل على انضباط المجتمع المصرى - تشديد العقوبات فى بعض الجرائم وذلك برفع حدتها الأدنى والأقصى مراعىا فى ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما استتبع خروج الكثير من هذه الجرائم من نطاق نظام الأوامر الجنائية . ولكى تعود لنظام الأوامر الجنائية فاعليته ويواكب التعديلات التشريعية التى لحقت بالوانين الجنائية المكملة لقانون العقوبات فلقد رأى تعديل المواد ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية بهدف توسيع نطاق الأوامر الجنائية على النحو التالى :

- ١ - رفع نصاب الأمر الجنائى إلى مائة جنيه سواء بالنسبة للقاضى أو النيابة العامة ، وإعطاء النيابة العامة سلطة إصدار الأمر الجنائى بالعقوبات التكميلية أيضا .
- ٢ - بسط اختصاص النيابة العامة فى إصدار الأوامر الجنائية بالنسبة لمواد الجنح التى

لا يوجب القانون الحكم فيها شعوبه الحبس او الغرامة التي يزيد حدها الأدنى على مائة جنيه متى رأت ان الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية مائة جنيه ، ذلك أن قصر اختصاص النيابة في اصدار الأوامر الجنائية على جمع ذون غيرها فيه تفريد لاجراءات خاصة في هذا النوع من الجنح دون مقتضى يميزها عن جمع كثيره اخرى منصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين الجنائية المكمله له .

٣ - أصبح الاختصاص في اصدار الأوامر الجنائية من النيابة العامة مخول لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى ، فلا يحق لمن دون ذلك اصدارها ضمانا لحسن تطبيقها .

ونتيجة لهذا رأى أن يكون حق الغائها للمحامي العام أو رئيس النيابة ان صدر الأمر من وكيل النيابة من الفئة الممتازة ، وللمحامي العام ان صدر الأمر من رئيس النيابة .
- معدلة بالمرسوم بانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٣٠ ، ونشر في ١٩٥٢/٨/٤ .

والمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٥/٢١ ، ونشر في ١٩٥٢/٥/١
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١٩ .

- ١ - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١٩ .
- تقابل المادة الأولى من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .
- مادة ٢٢٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للنيابة العامة في مواد الجنح التي لا يحكم فيها بغير الحبس والغرامة ، اذا رأت ان الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنيهات غير التضمينات وما يجب رده بالمصاريف ، أن تطلب كتابة من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة للاثبات الأخرى بغير اجراء تحقيق أو سماع مرافعة .

مادة ٣٢٣ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :

يجوز للنيابة السومية أن تطلب كتابة من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدر على الطلب وبناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الاثبات الأخرى بغير اجراء تحقيق أو سماع مرافعة وذلك في الجرائم الآتية .

أولا : جمع المخالفات التي لا يعاقب عليها بغير الحبس والغرامة .

الثانيا : في الجنح التي لا يعاقب عليها بغير الحبس والغرامة متى رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنيهات غير التضمينات وما يجب رده بالمصاريف .

مادة ٣٢٣ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :

للنيابة العامة في مواد الجنح والمخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بغرامة يزيد حدها الأدنى على عشرة جنيهات اذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة لغاية عشرة جنيهات غير العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده بالمصاريف أن تطلب من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الاثبات الأخرى بغير اجراء تحقيق أو سماع مرافعة .

مادة ٣٢٤

لا يقضى فى الأمر الجنائى بغير الغرامة والعقوبات التكميلية والتضمينات
وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز فى مواد الجنج أن تتجاوز الغرامة
مائة جنيه .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن
يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٢٣ .
- وبالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/٧/٣٠ ، ونشر فى
١٩٥٢/٨/٤ .

والمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩٥٣/٥/٢١ ونشر فى ١٩٥٣/٥/٢١
راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ تحت
المادة ١٩ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ١٩ .

- تقابل المادة الثانية من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .

مادة ٣٢٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يقضى فى الأمر بغير الغرامة والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز أن
تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣٢٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :

لا يقضى فى الأمر بغير الغرامة والتضمينات وما يجب رده والمصاريف ولا يجوز فى مواد
الجنج أن تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣٢٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ :

لا يقضى فى الأمر الجنائى بغير الغرامة والعقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده
والمصاريف ، ولا يجوز فى مواد الجنج أن تتجاوز الغرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣٢٥

يرفض القاضى اصدار الأمر اذا رأى :

اولا : انه لا يمكن الفصل فى الدعوى بحالتها التى هى عليها ،
او بدون تحقيق او مراعاة .

ثانيا : ان الواقعة نظرا لسوابق المتهم او لآى سبب آخر تستوجب
توقيع عقوبة اشد من الغرامة التى يجوز صدور الأمر بها .

ويصدر القاضى قراره بالرفض بتأشير على الطلب الكتابى المقدم له ،
ولا يجوز الطعن فى هذا القرار .

• ويترتب على قرار الرفض وجوب السير فى الدعوى بالطرق العادية •

— تقابل المادة الثانية من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ •
 — تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تقضى هذه المادة بأن القاضى يرفض إصدار الأمر اذا رأى وجوب الحكم بالبراءة أو برفض طلبات المدعى بالحقوق المدنية بينما المادة السابقة بوجب فى حالة الادانة الحكم بالتعوية وبالتعويض ورات اللجنة أن لا مبرر لهذه التفرقة وأنه يجب أن يكون للقاضى الحكم فى الحالتين سواء بالادانة أو بالبراءة أو بالتعويض أو برفضه ، ولا ضرر من ذلك ما دام أن النيابة أو للمدعى بالحقوق المدنية حق المعارضة فى الأمر كالمتهم •

حكم

٤٨٣٦ — اذا قدمت النيابة أوراق الدعوى العمومية الى القاضى الجزئى ليصدر أمرا جنائيا بمعاينة المتهم فرفض ، فان هذا الرفض ليس من شأنه ولا يصح أن يكون من شأنه أن يمنع النيابة العمومية من تقديم الدعوى الى المحكمة للسير فيها ضد هذا المتهم بالطريق العادى •

(١٩٤٦/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٢)

(ص ١١٤)

مادة ٣٢٥ مكررا

لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالمحكمة التى من اختصاصها نظر الدعوى إصدار الأمر الجنائى فى المخالفات وفى الجناح التى لا يوجب القانون الحكم فيها بالحبس أو الغرامة التى يزيد حدها الأدنى عن مائة جنيه ولم يطلب فيها التضمنات وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة التى لا تزيد عن مائة جنيه والعقوبات التكميلية •

وللمحامى العام ولرئيس النيابة ، حسب الأحوال ، أن يلغى الأمر خطأ فى تطبيق القانون فى ظرف عشرة ايام من تاريخ صدوره • ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كأن لم يكن ووجوب السير فى الدعوى بالطرق العادية •

• معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .
 - راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
 مادة ٣٢٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ :
 لوكليل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي في
 المخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس او بعقوبة تكميلية او التي لا يطلب
 فيها التضمينات او الرد . ولا يجوز ان يؤمر فيه بغير الغرامة على الا تزيد على خمسين قرشا .
 ولرئيس النيابة او من يقوم مقامه ان يلغى الامر خطأ في تطبيق القانون في ظرف
 عشرة ايام من تاريخ صدوره . ويترتب على ذلك اعتبار الامر كان لم يكن ووجوب السير في
 الدعوى بالطرق العادية .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ :
 صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل قانون الاجراءات الجنائية ونصت المادة الاولى
 منه على تعديل بعض المواد من بينها المادة ٣٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .
 وقد ترتب على المادة المذكورة ايراد احكام جديدة من شأنها ان يكون لوكليل النائب
 العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي في المخالفات بالشروط
 المبينة بذلك التعديل .

وقد ترتب على تعديل المادة ٣٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بالكيفية المشار اليها
 بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ ان ألغيت الاحكام التي كانت واردة بتلك المادة قبل تعديلها
 مع انه لا غنى عن تلك الاحكام ولم يعصد المشرع العاءها بل قصد اضافة احكام جديدة
 باضافة مادة جديدة ونقاء المادة ٣٢٥ القديمة على حالها وقد نص صراحة على ذلك المشروع
 المقدم اصلا لمجلس الدولة .

ولما كان من المتعين تحقيقا للغرض المقصود تعديل المادة ٣٢٥ من قانون الاجراءات
 الجنائية واعادة نصها كما كان اولا قبل صدور القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ واطسادة مادة
 جديدة الى قانون الاجراءات الجنائية برقم ٣٢٥ مكررا تتضمن الاحكام الجديدة .

المادة ٣٢٥ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :
 لوكليل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي
 في الجنح التي يعينها وزير العدل بقرار منة وفي المخالفات متى كان القانون لا يوجب الحكم
 فيها بالحبس او بعقوبة تكميلية ولم يطلب فيها التضمينات او الرد . ولا يجوز ان يؤمر فيه
 بغير الغرامة على الا تزيد في مواد الحسح على مائتي قرش .
 ولرئيس النيابة او من يقوم مقامه ان يلغى الامر خطأ في تطبيق القانون في ظرف
 عشرة ايام من تاريخ صدوره . ويترتب على ذلك اعتبار الامر كان لم يكن ووجوب السير في
 الدعوى بالطرق العادية .

مادة ٣٢٦

يجب ان يعين في الامر فضلا عما قضي به اسم المتهم والواقعة التي
 عوقب من اجلها ومادة القانون التي طبقت .

ويعلن الأمر الى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النحو الذى يقرره وزير العدل ، ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

- معدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/٧/٣٠ ، ونشر فى ١٩٥٢/٨/٤ .

- وبالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ ، ونشر فى ١٩٥٣/٨/٦ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١٩ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٢٣٤ .
- تقابل المادة الخامسة من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .
- مادة ٣٢٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يجب أن يعين فى الأمر ، فضلا عما قضى به اسم المتهم والواقعة التى عوقب من أجلها ومادة القانون التى طبقت والأسباب التى بنى عليها .
- ويعلن الأمر الى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذى يقرره وزير العدل .
- مادة ٣٢٦ معدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :
- يجب أن يعين فى الأمر فضلا عما قضى به اسم المتهم والواقعة التى عوقب من أجلها ومادة القانون التى طبقت .
- ويعلن الأمر الى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذى يقرره وزير العدل .

مادة ٣٢٧

للنيابة العامة أن تعلن عدم قبولها للأمر الجنائى الصادر من القاضى ، ولباقى الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الصادر من القاضى أو من وكيل النائب العام ، ويكون ذلك بتقرير فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للنيابة العامة ، ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لباقى الخصوم .

- ويترتب على هذا التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن .
- ويحدد الكاتب اليوم الذى تنظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة فى المادة ٢٣٣ . وينبى على المقرر بالحضور فى هذا الميعاد ويكلف باقى الخصوم والشهود بالحضور فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٠٠ .

أما إذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المتقدمة يصبح نهائيا واجب التنفيذ .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٣ ، ونشر في ١٩٥٣/٥/٢١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ١٩ .
- قارن المادتين ٦ و ٨ من قانون الاوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .
- مادة ٣٢٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- لكل من الخصوم أن يعلن عدم قبوله للأمر الجنائي ويكون ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للنياحة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لباقي الخصوم .
- ويترتب على هذا التقرير سقوط الامر واعتباره كأن لم يكن .
- ويحدد الكاتب اليوم الذي تنظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة في المادة ٢٣٣ وينبه على المقرر بالحضور في هذا اليوم ويكلف باقى الخصوم والشهود بالحضور في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ .
- أما اذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المتقدمة يصبح بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ .

مادة ٣٢٨

إذا حضر الخصم الذى لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته وفقا للاجراءات العادية .

وللمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر الجنائي .

أما اذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٣ ، ونشر في ١٩٥٣/٥/٢١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ تحت المادو ١٩ .
- قارن المادة ١/٧ من قانون الاوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .

مادة ٣٢٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا حضر الخصم الذى لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته وفقا للاجراءات لعادية .

وللمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر الجنائي .

أما اذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ .

الأحكام

٤٨٣٧ - المتهم المحكوم عليه اذا عارض فى الأمر الجنائى الصادر ضده وحضر جلسة المعارضة فان المحاكمة تجرى طبقا للاجراءات العادية على اعتبار أن الدعوى لم يصدر بها أمر جنائى . واذن فالمحكم الذى يصدر على المتهم فى حضرته بناء على معارضة يكون قابلا للاستئناف أو غير قابل له على حسب الأوضاع المعتادة .

(١٤/١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٨٥)

(ص ٢٧٣)

٤٨٣٨ - اذا كانت النيابة قد اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وقدمت الأوراق الى القاضى الجزئى فأصدر أمرا جنائيا بتفريم المتهم خمسين قرشا ، ثم أعلن هذا الأمر الى العمدة لغياب المحكوم عليه ومضى الميعاد المقرر للمعارضة فأصبح نهائيا ، ثم حدث بعد ذلك أن توفى المجنى عليه فجاء بالمتهم الى النيابة وأعلن بالأمر الجنائى شخصا وأخذ منه تقرير يفيد معارضته فيه ، ونظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى ، ثم أعيد التحقيق بمعرفة النيابة وقدم المتهم الى محكمة الجنايات فقضت بادانته فى الجناية ، فطعن بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائى المشار اليه وأصبح نهائيا بانقضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الاعلان الحاصل فى مواجهه العمدة ، فانه اذا كان المتهم يسلم بأنه لما أعلن شخصا بالأمر الجنائى الصادر ضده عارض فيه بتقرير عمل فى قلم كتاب النيابة وأنه حضر فى الجلسة المحددة لنظر معارضته فجرت محاكمته طبقا للاجراءات العادية فقضى بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لأنها جنائية ، اذا كان ذلك لا يكون ثمة محل للقول ببطلان الاجراءات التى تمت احواله الى محكمة الجنايات ، اذ أن حضور المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الأمر الجنائى كأن لم يكن مما يستتبع أن يكون للمحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التى كان محكوما بها عليه أو بعدم الاختصاص اذا تبين لها أن الواقعة جنائية ، وخصوصا اذا كان الثابت ان المتهم لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الجنايات بل أثاره فقط أمام محكمة الجنج عند نظر المعارضة فى الأمر الجنائى فلم تقره على وجهة نظره .

(٨/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٩)

(ص ٥٨٧)

٤٨٣٩ - هدف الشارع من تطبيق نظام الأوامر الجنائية في الجرائم التي عينها تبسيط إجراءات الفصل في تلك الجرائم وسرعة البت فيها . وهو ان كان قد رخص في المادة ٣٢٧ إجراءات جنائية للنيابة العامة ولباقي الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الجنائي الصادر من القاضي بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم وترتب على ذلك التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن ، فإذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالصورة المتقدمة أصبح نهائيا واجب التنفيذ ، إلا أنه نص في المادة ٣٢٨ على أنه إذا حضر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة لتنظر الدعوى في مواجهته طبقا للإجراءات العادية ، وإذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ ، فدل بذلك على أن الاعتراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الأحكام الغيابية بل هو لا يعدو أن يكون اعلانا من المعارض بعدم قبوله انهاء الدعوى بتلك الإجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الأمر بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن ، غير أن نهائية هذا الأثر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه ، فإذا تخلف عنها عد اعتراضه غير جدي واستعاد الأمر قوته وأصبح نهائيا واجب التنفيذ مما مؤداه عدم جواز المعارضة منه أو استئنافه رجوعا إلى الأصل في شأنه .

(١٩٧٥/٥/٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٩ ص ٢٨٩ ، ١٩٧٢/٢/١٠ س ٢٣ ق ٢٥ ص ١٠٨ ، ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٤٩ ص ٦٢٢ ، ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ق ٢٣ ص ١٢٥)

مادة ٣٢٩

إذا تعدد المتهمون وصدر ضدهم أمر جنائي وقرروا عدم قبوله وحضر بعضهم في اليوم المحدد لنظر الدعوى ولم يحضر البعض الآخر تنظر الدعوى بالطرق المعتادة بالنسبة لمن حضر ويصبح الأمر نهائيا بالنسبة لمن لم يحضر .

- لا مقابل لها في قانون الأوامر الجنائية السابق .

مادة ٣٣٠

إذا ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الأمر الجنائي لا يزال قائماً لعدم اعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب ، أو أن مانعاً قهرياً منعه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، أو إذا حصل اشكال آخر في التنفيذ ، يقدم الاشكال الى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه بغير مرافعة ، إلا إذا رأى عدم إمكان الفصل فيه بحالته أو بدون تحقيق أو مرافعة ، يحدد يوماً لينظر في الاشكال وفقاً للإجراءات العادية ويكلف المتهم وباقي الخصوم بالحضور في اليوم المذكور ، فإذا قبل الاشكال تجري المحاكمة وفقاً للمادة ٣٢٨ .

- تقابل المادة التاسعة من قانون الأوامر الجنائية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٦ -

الفصل الثاني عشر

فى أوجه البطلان

مادة ٣٣١

يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء
جوهري .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : خلا القانون الحالى (الملغى) من بيان القواعد العامة التى تتبع فى أحوال البطلان الذى يشأ عن عدم مراعاة الاجراءات المقررة للتحقيق أو المحاكمة واكتفى بالنص على البطلان عند مخالفة بعض الاجراءات دون البعض الآخر مما قد يؤدى الى الوقوع فى الخطأ ، ولذلك رؤى لتلافى هذا النقص وضع القواعد التى تبين الأحوال التى يحكم فيها بالبطلان والى لا تدعو لذلك والاجراءات التى تتبع للتمسك بالبطلان ومدى البطلان اذا حسم به . فاذا كان العرص من الاجراء ليس الا الارشاد والتوجيه فلا بطلان اذا لم يراع هذا الاجراء لانه ليس جوهريا فى لتحقيق أو المدعى ، فمثلا اذا نص القانون على وجوب الحكم فى الاستئناف فى ظرف ثلاثين يوما ولم يراع هذا الميعاد فلا بطلان . أما اذا كان الغرض من الاجراء هو المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو غيره من المحصوم فانه يكون جوهريا ويترتب على عدم مراعاته البطلان . ولتعرف الاحكام الجهرية يجب دائما الرجوع الى علة التشريع .

الأحكام

٤٨٤ - القاعدة فى القانون أن ما بنى على الباطل فهو باطل .

(١٠/٣/١٩٩٣ ط ١١٣٨٣ س ٦١ ق)

٤٨٤١ - الأصل فى الأعمال الاجرائية أنها تجرى فى حكم الظاهر ، وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما يتكشف من أمر واقع .

(١/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

٤٨٤٢ - لصفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما فى الدفع ببطلانه .

(٩/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧١ ص ٣٦٩)

٤٨٤٣ - لاصفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، ومن ثم فانه ليس للطاعن أن يثير الدفع ببطلان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي من أقوال باقى المتهمات فى الدعوى .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ، ١٩٨٣/١٠/٤ س ٣٤ ق ١٥٧ ص ٧٩٩)

٤٨٤٤ - ان قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة ومن ثم فلا تقبل اثاره أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨ ، ١٩٦٧/٣/٢٨ س ١٨ ق ٨٧ ص ٤٥٧)

٤٨٤٥ - ان أوجه البطلان الذى يقع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط الحق فيها .

(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٢ ص ٨٨٢)

٤٨٤٦ - ان المادة ٢٣٦ تحقيق جنايات تنص على وجوب تقديم أوجه البطلان الذى يقع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها ، فاذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن النيابة لم تقدمه لقاضى الاحالة عن تهمة من التهم التى حوكم وحكم عليه من أجلها فلا يكون له أن يثير هذا الطعن أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٩ ص ٧٠٩)

٤٨٤٧ - ليس للمحاكم أن تبحث فى صحة اجراءات التحقيق الأولية أو عدم صحتها الا لمناسبة بحث الدليل المقدم اليها والنظر فى قبوله فى الاثبات أمامها . فاذا كان الحكم لم يستند فى ادانة المتهم الى دليل مستمد من استجواب المتهم فى التحقيقات ، ذلك الاستجواب الذى يعيبه

الدفاع ، فلا محل للتعرض لهذا الاسن جواب من حيث صحته أو عدمها .
(١٦/٦/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٨ ص ٣٦٠)

٤٨٤٨ - للنياية مثل المتهم والمدعى بالحق المدني حق على العموم في التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بالنظام العام سواء كان الحكم بالبراءة أو بالعقوبة لأن الشارع وضع نصا عاما ولكن وجود المدافع وضع في مصلحة المنهم خاصة نالاخلال به وان كان فيه مخالفة ظاهرة لأحكام القانون الا أن لا يضر بأى وجه من الوجوه النياية العمومية التي ليس لها بناء على ذلك أى فائدة من التمسك به .

(٣٠/١/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٧)

٤٨٤٩ - الاجراءات التي لا يذكر القانون أن الحكم يكون لاغيا بسببها بنص صريح لا تكون سببا للنقض ولو أوجبها القانون بأن قال يجب من الحكم : ولقد اهتم قانون تحقيق الجنايات بضمانة حقوق المتهم أكثر من ضمانة غيرها . اذ أنه يهم الهيئة الاجتماعية أن لا يحكم على برىء بصفته مجرما ففي هذا ضياع حرية أفراد الهيئة الاجتماعية وهو أول أمر يترتب عليه صيانة هذه الهيئة .

(١٥/٦/١٨٩٢ الحقوق س ٧ ق ١٩٣)

مادة ٣٣٢

إذا كان البطلان رابعا لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الحنائية لمجلس الشيوخ : نصت هذه المادة على البطلان المتعلق بالنظام العام وقالت انه يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به الخصوم . وقد ذكرت هذا النوع من البطلان الناشئ عن عدم تشكيل المحكمة تشكيلا قانونيا أو عن عدم ولايتها أو اختصاصها من حيث نوع الجريمة ، ثم قالت أو غير ذلك مما يتعلق بالنظام العام ، وهذا يدل على أن الأحوال المنصوص عليها فيها ذكرت على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

حكم

٤٨٥٠ - ان الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة في المادة ٣٣١ اجراءات جنائية وما بعدها ، الا أن هذه النصوص تدل عبارتها الصريحة على أن الشارع لم يحصر - وما كان في مقدوره أن يحصر والقوانين السياسية والادارية والمالية والجنائية أبدا متغيرة - المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه المسائل في المادة ٣٣٢ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه .

(١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٦ ص ٦٠٩)

مادة ٣٣٣

في غير الأحوال المشار اليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنج والجنائيات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .

أما في مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحا اذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة .

وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياحة العامة اذا لم تتمسك به في حينه .

- لا مقابل لها في النانون السابق .

الأحكام

٤٨٥١ - من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط اذا لم يبيده بجلسة المعارضة .

(١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٣)

٤٨٥٢ - اذا كانت الطاعنة تسلم في أسباب طعنها بأن التحقيق

معها تم بحضور محاميها الذي لم يبد ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق.
فان ما تنيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(١٩٧٣/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٣٠٩)

٤٨٥٣ - العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم فيها أمام المحكمة الاستثنائية ، وسكوت الطاعن عن اثارة شيء في دفاعه أمام المحكمة الاستثنائية عن وصف التهمة أو القصور في بيان الخطأ ليس له التحدث من بعده عن بطلان أمام محكمة أول درجة .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣)

٤٨٥٤ - متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن سماع المحكمة أقوال أحد الشهود دون حلف يمين كان في حضور الطاعن والمدافع عنه وبغير اعتراض من أيهما فان هذا يسقط الحق في الدفع بالبطلان .

(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٤٨٥٥ - اذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة فلا يسوغ الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٤٨٥٦ - العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، فاذا كان ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون تعيينا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة فانه لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠)

٤٨٥٧ - لا يصح أن يكون ما ينعاه الطاعن بشأن اجراءات تحقيق الشرطة سببا للطعن على الحكم بالنقض ما دام أن هذا التحقيق جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٤٨٥٨ - الدفع يبطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه
لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

٤٨٥٩ - اذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة
ثانى درجة أن الطاعة لم تدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع
عليه فى الميعاد المحدد قانونا ، فإنه لا يقبل منها اثاره ذلك لأول مرة أمام
محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض
موضوعا .

(١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢١ ص ٥٥٢)

٤٨٦٠ - حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات المبني على أن
المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢٣ اجراءات جنائية
اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه لأن ذلك يدل
على أن مصلحته لم تتأثر بالاستجواب .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٤٨٦١ - منعى الطاعن على تصرف النيابة العامة من سؤالها الضابط
الشاهد فى غيبته والتفتاتها عن سؤال الشرطيين السريين لا يعدو أن يكون
تعييبا للاجراءات السابقة على المحاكمة ، ولا يصح أن يكون سبباً للطعن على
الحكم .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٤٨٦٢ - اذا كان الطاعن لا ينازع فى أسباب طعنه أن التحقيق
معه تم بحضور محاميه الذى لم يبد ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق ،
ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن فى هذا الخصوص يضحى ولا محل له .

(١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٥١١)

٤٨٦٣ - متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن استجواب
الطاعن تم بموافقة الدفاع دون اعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من
بعد ان استجوبته ، هذا الى أن حقه فى الدفع ببطلان الاجراءات المبني على

هذا السبب قد سقط وفقا للمادة ١/٣٣٣ اجراءات جنائية لحصوله بحضور محامى الطاعن بدون اعتراض منه عليه .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ١٤٣١)

٤٨٦٤ - لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبى الابتدائى لعدم أداء محرره اليمين القانونية طالما أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع ببطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فيسقط حقه فى التمسك ببطلان هذا الاجراء وفقا للمادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

(١٩٦٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٥ ص ٨٤٠)

٤٨٦٥ - دل الشارح بما نص عليه فى المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ اجراءات جنائية فى عبارة صريحة على أن التمسك بالدفع بالبطلان انما يكون أثناء نظر الدعوى التى وقع البطلان فى اجراءاتها ، وهذا الاجراء الباطل - أيا كان سبب البطلان - يصححه عدم الطعن به فى الميعاد القانونى ، ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشئ المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ، وألا يخالطها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه عليها وذلك تغليباً لأصل اكتساب الحكم قوة الشئ المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة المناسبة بالنظام العام .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٤٨٦٦ - متى كان المتهم لم يشر دفعه ببطلان التحقيق الذى بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع ، واكتفى بكتابة مذكرة لغرفة الاتهام لم يشر اليها أمام المحكمة فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٦ ص ٤٢٩)

٤٨٦٧ - تعيب التحقيق الذى أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على

سلامة الحكم .

(١٩٥٧/٤/٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٦ ص ٣٩١)

٤٨٦٨ - اذا كان سماع الشاهد بدون حلف يمين قد تم بحضور محامى المتهم فى جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الاجراء فان حقه فى الدفع ببطلانه يكون قد سقط .

(١٩٥٥/١٠/٣ أحكام النقض س ٦ ق ٣٤٢ ص ١١٧٥)

٤٨٦٩ - ان حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محامى المتهم ولم يبد اعتراضا عليه .

(١٩٥٥/٥/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ٢٩١ ص ٩٧٦)

٤٨٧٠ - ان البطلان الذى يترتب على اجراء عضو النيابة تحقيقا فى غير اختصاصه هو بطلان نسبى ، فاذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يتمسك ببطلان التحقيق عند اجرائه فان الحق فى الدفع به يسقط عملا بالمادة ٣٣ اجراءات جنائية .

(١٩٥٥/٥/٣ أحكام النقض س ٦ ق ٢٨٣ ص ٩٤٥)

٤٨٧١ - لا جدوى للمتهم مما يثيره فى خصوص بطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائى لأن الذى أجراه معاون نيابة من غير انتداب خاص اذا كان الثابت أن محاميا حضر عن المتهم فى ذلك التحقيق من مبدئه وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، الأمر الذى يترتب عليه سقوط حقه فى الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٥٩ ص ٤٧٩)

٤٨٧٢ - اذا كانت المحكمة قد نذبت النيابة لاجراء معاينة وكان هذا النذب قد تم بحضور محامى الطاعنين دون اعتراض منه ، كما أنه لم يثر بشأنه اعتراضا فى جلسة المرافعة التالية لحصوله ، وكان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المحكمة استندت فى ادانة الطاعنين الى هذه المعاينة فان

ما ينعاه الطاعنان على هذا الاجراء لا يكون مقبولا .

(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٧ ص ٧١٤)

٤٨٧٣ - الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنب والجنائيات يسقط اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعراض منه .

(١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٧ ص ٩٥٦)

مادة ٣٣٤

اذا حضر المنهم في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه .

- فارر المادة ٢٣٦ من القانون السابق .

الأحكام

٤٨٧٤ - أوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فاذا حضر المتهم الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف واستيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعادا ليحضر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .

(١٩٩٣/١/٣ ط ٦٤٦٠ س ٦١ ق)

٤٨٧٥ - لما كان من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالتكليف بالحضور ليست من النظام العام فاذا حضر المتهم بالجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وكان الثابت أن الطاعن مثل أمام المحكمة ومعه المحامي المنتدب ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم اعلانه بقرار الاتهام أو بتاريخ الجلسة يكون غير سديد .

(١٩٨٤/٦/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٧ ص ٥٦٠)

٤٨٧٦ - من المقرر قانونا أن أوجه البطلان المتعلقة باجراءات

التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، ويسقط الحق في الدفع بها وفقا للمادة ٣٣٤ اجراءات جنائية بحضور المتهم في الجلسة بنفسه ، وانما له أن يطلب تصحيح التكليف واستيفاء أى نقص فيه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٤ ص ٥٥٤ ،
١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٥ ص ٢٠٢)

٤٨٧٧ - لا يقبل من الطاعن أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان اجراء اعلانه الذى صححه حضوره جلسة المحاكمة .
(١٩٦٨/٢/١٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٥ ص ٢٠٢)

٤٨٧٨ - أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ويسقط الحق في الدفع بها لعدم التمسك بها قبل سماع أحد الشهود .
(١٩٥٩/٣/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ ص ٣٠٨)

٤٨٧٩ - ان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٣٣٤ اجراءات جنائية .
(١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٦ ص ٥٤٠)

٤٨٨٠ - من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشتمل عليها التهمة الموجهة الى المتهم يجب ابدائه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات .
(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٩ ص ٢٤٧)

٤٨٨١ - اذا كانت ورقة التكليف بالحضور المعلنة من المدعية بالحقوق المدنية قد اشتملت على بيان الأفعال المنسوبة الى المعلن اليه وهى تكون جريمة خيانة الأمانة ولكنها لم تذكر فيها مادة القانون التي تقضى بالعقوبة ، ولكن في الجلسة بحضور المعلن اليه طلبت في مواجهته تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات فانه بهذا يكون قد حصل تدارك النقص الموجود في

ورقة التكليف بالحضور ويزول ما فيها من بطلان .
(١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٦
ض ١٣٥)

مادة ٣٣٥

يجوز للقاضي أن يصحح - ولو من تلقاء نفسه - كل إجراء يتبين له
بطلانه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٣٦

إذا تقرر بطلان أى إجراء فانه يتناول جميع الآثار التى تترتب عليه
مباشرة ، ولزم اعادته متى أمكن ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : تناولت المادة ٣٢٤ ، ٣٢٦ مدى البطلان اذا ما حكم به .
فصت على أن البطلان فى هذه الحالة لا يتناول الا الاجراء المطعون فيه والآثار المترتبة عليه
مباشرة ، فاداً لحق اجراء التفتيش عيب يبطله يضى ببطلانه وبطلان الدليل المستمد منه
فقط .

الأحكام

٤٨٨٢ - القاعدة أن ما بنى على الباطل فهو باطل ، ولما كان
لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فتات
مخدر الحشيش بجيب صديرى المطعون ضده بعد ابطال مطلق القبض عليه
والتقرير ببطلان ما تلاه متصلاً به ومرتباً عليه ، لأن ما هو لازم بالافتضاء
العقل والمنطقى لا يحتاج الى بيان . لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم
سائغاً ويستقيم به قضاؤه ومن ثم تنحسر عنه دعوى القصور فى التسبيب .

(١٩٧٣/٤/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦)

(١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٦ ص ٥٦٨)

٤٨٨٣ - ان البطلان طبقاً للمادة ٣٣٦ اجراءات جنائية لا يلحق
الا بالاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يلحق

بما سبقه من اجراءات ، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان ان صح اعادة القضية الى النيابة بل يكون للمحكمة أن تصحح الاجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ اجراءات .

(١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٧ ص ٣٦١)

٤٨٨٤ - بطلان الاجراء يترتب عليه بطلان شهادة من أجراه ، الا أن شرط ذلك أن تكون الشهادة وليد هذا الاجراء الباطل .

(٢/٢/١٩٩٣ ط ٨٥٢٤ س ٦١ ق)

مادة ٣٣٧

إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، ولم يكن يترتب عليه البطلان ، تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وذلك بعد تكليفهم بالحضور .

ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر .

- مدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي عبارة عن « أو من مستشار الاحالة » .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

• المذكرة الايضاحية : وقد رؤى تخويل جهات الحكم والتحقيق الحق في تصحيح الأخطاء المادية التي تقع في الحكم أو في الأمر ولم يكن يترتب عليها بطلان ، وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم فإذا حصل خطأ مادي في اسم القاضي أو عضو النيابة أو الخصوم أو في تاريخ الجلسة يمكن تداركه .

مادة ٣٣٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ولم يكن يترتب عليه البطلان ، تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وذلك بعد تكليف الخصوم بالحضور .

ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ، ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر .

ويتبع هذا الاجراء في تصحيح اسم المتهم ولنبه .

الأحكام

٤٨٨٥ - وقوع خطأ مادي في الحكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ولم يترتب عليه البطلان ، يجوز تصحيحه بمعرفة الهيئة التي أصدرته ، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم بعد تكليفهم بالحضور ، اعمالا لنص المادة ٣٣٧ إجراءات .

(١٨/٧/١٩٩٣ ط ١٨٠٠ س ٥٢ ق)

٤٨٨٦ - يجب أن تكون الأخطاء المادية المطلوب تصحيحها واردة في منطوق الحكم دون الوقائع أو الأسباب ، ما لم تكن الأسباب جوهرية مكونا جزءا من منطوق الحكم أو مؤثرة فيما يستفاد منه .

(١٨/٧/١٩٩٣ ط ١٨٠٠ س ٥٢ ق)

٤٨٨٧ - سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق الحكم قاصر على الأخطاء المادية البحتة التي لا تؤثر على كيانه وتفقده ذاتيته . يجب أن يكون للخطأ المادي الجائز تصحيحه أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح منه في نظر الحكم .

(١٨/٧/١٩٩٣ ط ١٨٠٠ س ٥٢ ق)

٤٨٨٨ - الخطأ المادي الذي يرد في تاريخ الحكم لا عبرة به ، ولا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

(٣/٢/١٩٩٣ ط ٨٥٧٠ س ٦١ ق)

٤٨٨٩ - حق المحكمة منعقدة في غرفة مشورة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم ، عدم لزوم توقيع كاتب الجلسة على هذا التصحيح .

(١٠/١/١٩٩٣ ط ٣٩٧٢ س ٦١)

٤٨٩٠ - قانون الاجراءات الجنائية أجاز في المادة ٣٣٧ للمحكمة منعقدة في غرفة المشورة تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع التأشير

بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم .

(١٩٨٣/١٠/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥٥ ص ٧٩٠)

٤٨٩١ - انتهاء الحكم الى ادانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته على أساسها ، وإيراده لفظ الشروع في بداية وصف التهمة زلة قلم لا تقدر في سلامته .

(١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠)

٤٨٩٢ - الخطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته لا يؤثر فى سلامته .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢)

٤٨٩٣ - لم يرسم قانون الاجراءات الجنائية طريقا للطعن فى أوامر التصحيح التى تصدر اعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٢/٢٩١ مرافعات التى أجازت الطعن استثناء فى حالة تجاوز المحكمة حقها فى التصحيح ولم تجزه على استقلال فى حالة رفض الطلب . ولما كان حكم المادة ٢/٢٩١ مرافعات هو من الأحكام التى لا تتعارض مع أحكام قانون الاجراءات الجنائية وانما تكمل نقصا فيها يتمثل فى عدم رسم طريق الطعن فى قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فانه يتعين الرجوع الى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه فى الحدود الواردة فيه .

(١٩٧٠/١١/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٧ ص ١٠٣)

٤٨٩٤ - صدور أمر من المحكمة بالتصحيح فى الحدود المرسومة فى المادة ٣٣٧ ج ١ لا يجوز الطعن فيه بالنقض . وظيفة محكمة النقض هى مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح . الخطأ المادى فى الحكم ، تصحيحه من سلطة محكمة الموضوع ، أو الطعن فيه بالطرق العادية أو رفع دعوى مبتدأة بتصحيح الحكم ، والطعن بالنقض فى ذلك غير جائز .

(١٩٨٥/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩٥ ص ١٠٦١)

٤٨٩٥ - لم يجرؤ قانون المرافعات فى المادة ١٩١ منه الطعن فى

القرار الصادر بتصحيح الحكم من الأخطاء المادية البحتة كتابية كانت أم حسابية ، إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه ، وذلك بطريق الطعن الجائز في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

(١٩٧٠/١١/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٧ ص ١٠٣٠)

٤٨٩٦ - الأصل أن الغاء الحكم أو تعديله يكون بالطعن بالطرق المقررة قانوناً . وسلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مقصورة على الأخطاء المادية البحتة كتابية أو حسابية ، تجاوز هذا النطاق يجيز الطعن في التصحيح بالطرق المقررة ، استناداً الى المادة ١٩١ مرافعات ، والأخطاء غير المادية لا يجوز الرجوع في شأنها الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٥٧٣٦ س ٥٨ ق)

الفصل الثالث عشر

فى المتهمين المعتوهين

مادة ٣٣٨

إذا دعا الأمر الى فحص حالة المتهم العقلية يجوز لقاضى التحقيق او للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة او للمحكمة المنظورة امامها الدعوى حسب الأحوال أن يأمر بوضع المتهم اذا كان محبوسا احتياطيا تحت الملاحظة فى أحد المحال الحكومية المخصصة لذلك لمدة أو لمدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم ان كان له مدافع .

ويجوز اذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا أن يؤمر بوضعه تحت الملاحظة فى أى مكان آخر .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- راجع ما جاء بالمذكور الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- مقابل المادة ٢٤٩ من القانون السابق .
مادة ٣٣٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
إذا دعا الأمر الى فحص حالة المتهم العقلية يجوز لقاضى التحقيق او للمحكمة المنظورة امامها الدعوى حسب الأحوال أن يأمر بوضع المتهم اذا كان محبوسا احتياطيا تحت الملاحظة فى أحد المحال الحكومية المخصصة لذلك لمدة أو لمدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم ان كان له مدافع .
ويجوز اذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا أن يؤمر بوضعه تحت الملاحظة فى أى مكان آخر .

مادة ٣٣٩

إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله طرات بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه او محاكمته حتى يعود الى

• رشده .

ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، اصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله .

— معدنه بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

والتانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
— قارن المادة ٢٤٧ من القانون السابق .
مادة ١٣٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود اليه رشده .
ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، إذا كان الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، اصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله .
مادة ٣٣٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
فقرة ثانية :

ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو غرفة الاتهام أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس اصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله .

حکمان

٤٨٩٧ - ثبوت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوجب ايقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود اليه رشده عملاً بالمادة ٣٣٩ اجراءات جنائية .

(١٩٧٨/٦/٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٣ ص ٥٤٦ .
١٩٨٦/١٠/٢٦ الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٥٦ ق)

٤٨٩٨ - اصابة المتهم بعاهة في العقل بعد وقوع الجريمة يوجب وقف اجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يعود اليه رشده ويكون في مكنته الدفاع بذاته عن نفسه والأسهام مع المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ،

لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه
خيما هو مسند اليه .

(١٩٨٦/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٥٥ ص ٨٠٤)

مادة ٣٤٠

لا يحول إيقاف الدعوى دون اتخاذ إجراءات التحقيق التي يرى أنها
مستعجلة أو لازمة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٤١

في الحالة المنصوص عليها في المادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ تخصم المدة التي
يقضيها المتهم تحت الملاحظة أو الحجز من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٤٢

إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم ، وكان
ذلك بسبب عاهة في عقله تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم إذا كانت
الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم في أحد المحال المعدة
للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بالافراج
عنه ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة ،
وأجراء ما تراه للثبوت من أن المتهم قد عاد الى رشده .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في
١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ٢٤٨ من القانون السابق .

مادة ٣٤٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهة
في عقله ، تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم ، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها
الحبس بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهات المختصة باخلاء
سبيله .

حکمان

٤٨٩٩ - الأمر بإيداع المتهم أحد المحال المعدة للأمراض العقلية في حالة الحكم ببراءته ، وفق أحكام المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية شرطة أن يكون المتهم وقت صدور الحكم مصابا بعاهة في عقله .

(١٩٨٤/١/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣ ص ٢٧)

٤٩٠٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده جناية الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة انتهى الى تبرئته منها بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها ولم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقا لما توجبه المادة ٣٤٢ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فانه يكون من الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(١٩٧٦/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٣ ص ٨٥٢ ،

١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٧ ص ٤٤٥ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٠ ص ٧٤٨)

الفصل الرابع عشر في محاكمة الأحداث

المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤

- عدلت المادة ٣٤٤ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥
• ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- وعدلت بالمادة ٣٤٥ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥
• ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وعدلت المادة ٣٥٠ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥
• ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- والغيت المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤ بموجب قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
- ويعتبر قانون الأحداث ملغيا بموجب المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
باصدار قانون الطفل في ١٩٩٦/٣/٢٨ والتي تنص على أن يعمل بأحكام قانون الطفل المرافق ،
ويُلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه .
- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ عن تعديل
المواد ٣٤٤ - ٣٥٠ قبل الغائها .
- راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ٦٣ عن تعديل
المادتين ٣٤٤ - ٣٥٠ قبل الغائهما .

الفصل الرابع عشر في محاكمات الأحداث

- نصوص المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والتعديلات التي
أدخلت عليها قبل الغائها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ :
- مادة ٣٤٣ : تشكل محكمة الأحداث في دائرة كل محكمة جزئية من قاص يندب لها
بالطريقة التي يندب بها القاضى الجزئى . وتشكل في عاصمة كل مديرية وفي كل محافظة
محكمة للأحداث لنظر القضايا التي تختص بها المحاكم التي مقرها في عاصمة المديرية
أو المحافظة .
- مادة ٣٤٤ : تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم
فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .
- وفي مواد الجنايات تدم القضية مباشرة الى محكمة الأحداث بمعرفة قاضى التحقيق .
- فإذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس

الى محكمة الأحداث أو احالة القضية الى غرفة الاتهام باليسية الى جميع المتهمين لتأمر باحالتهم الى محكمة الجنايات فاذا كانت سن الصغير تقل عن اثنى عشرة سنة كاملة ، وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث .
 أما فى مواد الجنب والمخالفات فتكون محكمة الأحداث هى المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين .

وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر فى قضايا الأحداث المشردين .

مادة ٣٤٤ : معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنب والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

وفى مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة الى محكمة الأحداث بمعرفة رئيس النيابة أو قاضى التحقيق . فاذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنى عشرة سنة ، جاز لرئيس النيابة أو لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث أو احالة القضية الى غرفة الاتهام بالنسبة الى جميع المتهمين لتأمر باحالتهم الى محكمة الجنايات . فاذا كانت سن الصغير تقل عن اثنى عشرة سنة كاملة ، وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث .

أما فى مواد الجنب والمخالفات ، فتكون محكمة الأحداث هى المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين .

وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر فى قضايا الأحداث المشردين .

مادة ٣٤٤ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تختص محكمة الأحداث بالفصل فى الجنايات والجنب والمخالفات التى يتهم فيها الصغير لم يبلغ من العمر خمس عشر سنة كاملة .

وفى مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة الى محكمة الأحداث بمعرفة رئيس النيابة أو قاضى التحقيق . فاذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنى عشرة سنة ، جاز لرئيس النيابة العامة أو لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث أو احالة القضية الى مستشار الاحالة بالنسبة الى جميع المتهمين لتأمر باحالتهم الى محكمة الجنايات . فاذا كانت سن الصغير تقل عن اثنى عشرة سنة كاملة ، وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث .
 أما فى مواد الجنب والمخالفات ، فتكون محكمة الأحداث هى المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين .

وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر فى قضايا الأحداث المشردين .

مادة ٣٤٥ : لا يجوز أن يحبس الصغير الذى تقل سنه عن اثنى عشرة سنة كاملة احتياطيا ، على أنه اذا كانت ظروف الدعوى تستدعى اتخاذ احراء تحفظى ضده ، يجوز للنيابة العامة أو قاضى التحقيق كما يجوز للمحكمة عند احالة الدعوى اليها الأمر بتسليمه مؤقتا حتى يفصل فى الدعوى الى شخص مؤتمن أو الى معهد خيرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية أو جمعية خيرية مشغولة بشئون الأحداث ومعترف بها كذلك لملاحظته وتقديمه عند كل طلب . ولا يجوز أن تزيد مدة ايداع الصغير على أسبوع اذا كان الأمر صادرا من النيابة العامة

ما لم يوافق قاضى التحقيق على مدها .

مادة ٣٤٥ معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦٢ :

لا يجوز أن يحبس الصغير الذى تقل سنه عن اثنتى عشرة سنة كاملة احتياطيا ، على أنه اذا كانت الظروف تستدعى اتخاذ اجراء تحفظى ضده ، يجوز للنيابة العامة أو القاضى الجزئى كما يجوز للمحكمة عند إحالة الدعوى اليها الأمر بتسليمه مؤقتا حتى يفصل فى الدعوى الى شخص مؤتمن أو الى أى معهد خيرى معترف به من وزارة الشئون الاجتماعية أو الجمعية خيرية مشتغلة بشئون الأحداث ومعترف بها كذلك للملاحظة وتقديمه عند كل طلب .

ولا يجوز أن تزيد مدة ايداع الصغير على أسبوع إذا كان الأمر صادرا من النيابة العامة ، ما لم يوافق القاضى الجزئى على مدها .

مادة ٣٤٦ : اذا كانت ظروف الأحوال تقتضى حبس الصغير الذى يزيد سنه على اثنتى عشرة سنة احتياطيا ، وحسب وضعه فى مدرسة اصلاحية أو محل معين من الحكومة أو فى معهد خيرى معترف به .

مادة ٣٤٧ : يجب فى مواد الجناح والجنايات قبل الحكم على المتهم الصغير التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التى نشأ فيها والأسباب التى دفعته الى ارتكاب الجريمة ، ويجوز الاستعانة فى ذلك بموظفى وزارة الشئون الاجتماعية وغيرهم من الأطباء والخبراء .

مادة ٣٤٨ : يكون للموظفين الذين يعينهم وزير الشئون الاجتماعية صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع من الأحداث .

مادة ٣٤٩ : تتبع أمام محكمة الأحداث فى جميع الأحوال الاجراءات المقررة فى مواد الجناح ما لم يوجد نص يخالف ذلك .

مادة ٣٥٠ : يجب فى مواد الجنايات أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه ، فاذا لم يكن قد اختار محاميا ، عين له قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام أو المحكمة من يدافع عنه من المحامين ، ويتبع فى ذلك ما هو مقرر أمام محكمة الجنايات .

مادة ٣٥٠ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

يجب فى مواد الجنايات أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه . فاذا لم يكن قد اختار محاميا عين له قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو غرفة الاتهام أو المحكمة من يدافع عنه من المحامين ويتم فى ذلك ما هو مقرر أمام محكمة الجنايات .

مادة ٣٥٠ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

يجب فى مواد الجنايات أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه ، فاذا لم يكن قد اختار محاميا عين له قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة أو المحكمة من يدافع عنه من المحامين ، ويتبع فى ذلك ما هو مقرر أمام محكمة الجنايات .

مادة ٣٥١ : لا تقبل المطالبة بحقوق مدنية أمام محكمة الأحداث .

مادة ٣٥٢ : تعقد جلسات محاكم الأحداث فى غرفة المشورة ، ولا يجوز أن يحضر المحاكمات سوى أقارب المتهم ومندوبى وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المشتغلة بشئون الأحداث .

مادة ٣٥٣ : للمحكمة أن تسمع الشهود فى غير مواجهة المتهم ، على أنه لا يجوز الحكم بالادانة الا بعد افهامه بمؤدى شهادتهم عليه .

ويجب أن يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية .

مادة ٣٥٤ : لا يقبل من المتهم الصغير استئناف الحكم الصادر عليه بالتوبيخ أو بتسليمه

لوالديه أو لمن له الولاية عليه .

مادة ٣٥٥ : كل اجراء مما يوجب القانون اعلانه الى المتهم يبلغ بقدر الامكان الى والديه أو الى من له الولاية على نفسه ، ولهؤلاء أن يستعملوا في مصلحة الصغير كل طرق الطعن المقررة له في الحكم الصادر ضده على أن يكون ذلك على أساس الاجراءات التي تتخذ في حقه هو .

مادة ٣٥٦ : الحكم الصادر بارسال المتهم الى اصلاحية أو محل آخر أو بتسليمه الى غير والديه أو الى غير من له الولاية عليه يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول استئنافه .

مادة ٣٥٧ : المتهم المحكوم عليه بارساله الى مدرسة اصلاحية أو الى محل آخر يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة يحزر على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

مادة ٣٥٨ : يرفع الاستئناف في قضايا الأحداث الى دائرة المحكمة الابتدائية التي تخصص لذلك ، وتنظره على وجه السرعة .

مادة ٣٥٩ : يراقب قاضى محكمة الأحداث تنفيذ الاحكام الصادرة على المتهمين الصغار في دائرة محكمته .

مادة ٣٦٠ : يكون لكل اصلاحية أو محل آخر معد لقبول الأحداث المتهمين أو المحكوم عليهم لجنة للاشراف عليه وللمباشرة الاختصاصات الأخرى المخولة لها في القانون . وتشكل هذه اللجنة من قاضى محكمة الأحداث رئيسا وممثل النيابة العامة أمام المحكمة المذكورة وموظف من وزارة الشؤون الاجتماعية يندبه لذلك وزيرها .

مادة ٣٦١ : للمحكمة التي أصدرت الحكم على المتهم الصغير أن تعيد النظر في أى وقت فى الحكم الصادر منها بناء على طلب النائب العام متى رأى أن العقوبة المحكوم بها أيا كان نوعها لا تلائم حالة المحكوم عليه ، ولا يجوز عند النظر الحكم بغير العقوبات الخاصة بالأحداث .

مادة ٣٦٢ : اذا حكم على متهم على اعتبار أن سنه أكثر من خمس عشرة سنة ثم تبين بأوراق رسمية أنها دون ذلك ، يرفع النائب العام الأمر للمحكمة التي أصدرت الحكم لاعاده النظر فيه ، وفى هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم . ويجوز اتخاذ الاجراءات التحفظية المنصوص عليها فى المادة ٣٤٥ . ويتبع عند اعادة النظر القواعد والاجراءات المقررة لمحاكم الأحداث .

واذا حكم على المتهم بعقوبة من العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه تزيد على خمس عشرة سنة جاز للنائب العام أن يطلب من المحكمة التى أصدرت الحكم أن تعيد النظر فى حكمها وتحكم وفقا للقانون .

مادة ٣٦٣ : يكون الافراج عن المحكوم عليهم الموضوعين بالاصلاحية أو أى محل آخر بناء على طلب اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٠ بعد أخذ رأى مدير الاصلاحية أو المحل وتبلغ قرارات الافراج لوزارة الشؤون الاجتماعية بمجرد صدورهما .

مادة ٣٦٤ : يكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على من يبلغوا سن السابعة عشرة فى أماكن خاصة منفصلين عن غيرهم من المحكوم عليهم .

الأحكام

مادة ٣٤٤

٤٩٠١ - العبرة فى سن المتهم فى باب المجرمين الأحداث هى

بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها .

(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٥ س ٧٩٠ ،
١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٨ ص ٢٢٣)

مادة ٣٤٧

٤٩٠٣ - ان التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت
بذلك المادة ٣٤٧ اجراءات جنائية متروك كله للمحكمة فان هي حصلت
بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق التي تجريه بنفسها أو بأوراق
الدعوى كان لها أن تكتفى بذلك دون معقب عليها وان تعذر عليها ذلك كان
لها أن تستعين بموظفي وزارة الشئون الاجتماعية وغيرهم .

(١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٩ ص ١٠٥)

مادة ٣٥٢

٤٩٠٣ - ان خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٣٥٢ اجراءات
جنائية من انعقاد جلسات محاكم الأحداث في غرفة المشورة يتجه أصلاً
بطريق الاستثناء من الأصل العام ، الى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم
التي يجب أن تكون جلساتها علنية وفق نص المادة ٢٦٨ منه مادام
الاختصاص قد انعقد لها قانوناً ، واذا كان ذلك وكانت الدعوى قد أحيلت
الى محكمة الجنايات باعتبارها المختصة طبقاً للمادة ٣٤٤ اجراءات جنائية
لتجاوز سن المتهم الحدث اثنى عشرة سنة ، فانه يجب أن تكون جلساتها
علنية ارتداداً الى الأصل العام .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠١ ص ١٢٤٥)

مادة ٣٥٤

٤٩٠٤ - استهدف المشرع بما قرره في المادة ٣٥٤ اجراءات جنائية
(قبل الغائها) رعاية مصلحة المتهم الحدث بالوقوف بالدعوى عند مرحلة
أولى لا تتعداها لتفاهتها اذ من الطبيعي أن تسليم الصغير لوالديه أو لمن له
الولاية عليه لا يضار به ذلك الصغير ، كما أنه لا جدوى من الطعن على حكم
صادر بالتوبيخ بعد أن وجه بالفعل على الحدث .

(١٩٧/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٥٧)

مادة ٣٦٢

٤٩٠٥ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز إعادة النظر في حكمها السابق وانصادر بحبس المتهم قد أسست قضاءها على القول بأن المادة ٢/٣٦٢ اجراءات جنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز إعادة النظر أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث ، والمقصود من ذلك العقوبات النوعية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم ، فانها تكون قد أولت عبارة العقوبات الخاصة بملتهمين الأحداث الواردة في المادة ٢/٣٦٢ اجراءات جنائية تأويلا صحيحا متفقا مع مقصود الشارع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٥ ص ٢٢٦)

الفصل الخامس عشر

فى حماية المجنى عليهم الصغار المعتوهين

مادة ٣٦٥

يجوز عند الضرورة فى كل جناية أو جنحة تقع على نفس الصغير الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه ، أو الى معهد خرى معترف به من وزارة الشئون الاجتماعية حتى يفصل فى الدعوى . ويصدر الأمر بذلك من قاضى التحقيق ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة ، أو من القاضى الجزئى بناء على طلب النيابة العامة ، أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

وإذا وقعت الجناية أو الجنحة على نفس المعتوه جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتا فى مصحة أو مستشفى الأمراض العقلية أو تسليمه الى شخص مؤتمن على حسب الأحوال .

- مدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى ألغى عبارة مستشار الاحالة .
- وبالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٣٦٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

- يجوز عند الضرورة فى كل جناية أو جنحة تقع على نفس الصغير الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه ، أو الى معهد خرى معترف به من وزارة الشئون الاجتماعية حتى يفصل فى الدعوى . ويصدر الأمر بذلك من قاضى التحقيق ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة ، أو من غرفة الانهام ، أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

واذا وقعت الجناية أو الجنحة على نفس معتوه ، جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتا في مصحة أو مستشفى الأمراض العقلية أو تسليمه الى شخص مؤتمن على حسب الأحوال .

مادة ٣٦٥ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

فقرة أولى :

يجوز عند الضرورة في كل جناية أو جنحة تقع على نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه أو الى معهد جبرى معترف به من وزارة الشئون الاجتماعية حتى يفصل في الدعوى . ويصدر الأمر بذلك من قاضى التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو من القاضى الجزئى بناء على طلب النيابة العامة أو من غرفة الاتهام أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى على حسب الأحوال .

الباب الثالث

فصل محاكم الجنايات

الفصل الأول

فى تشكيل محاكم الجنائيات وتحديد أدوار انعقادها

مادة ٣٦٦

تشكل محكمة أو أكثر للجنائيات فى كل محكمة من محاكم الاستئناف ،
تؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاريها •

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر فى
١٩٦٢/٦/١١ •

وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٥ ، ونشر فى ٢٢/٧/١٩٦٥ فى
شان السلطة القضائية •

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •
- تقابل المادة ٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات •
مادة ٣٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تشكل محكمة أو أكثر للجنائيات فى كل محكمة من محاكم الاستئناف ، وتؤلف كل منها
من ثلاثة من مستشاريها •

ماده ٣٦٦ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تشكل محكمة أو أكثر للجنائيات فى كل محكمة من محاكم الاستئناف ، تؤلف كل منها
من ثلاثة من مستشاريها •

ومع ذلك تشكل محكمة الجنائيات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر
فى جنائية من الجنائيات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفى القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شان الأسلحة والذخائر والقوانين الممدلة له ما لم تكن هذه الجنائية
مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجنائية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنائيات المشكلة
من ثلاثة مستشارين هى المختصة بنظر الدعوى برمتها •

ولا يجوز للمستشار الفرد أن يقضى بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن مدة تزيد على
خمس سنين ، فإذا رأى أن ظروف الدعوى تستوجب القضاء بعقوبة تتجاوز هذا الحد أو أن
الجنائية المعروضة عليها ليست من اختصاصه أو أنها مرتبطة بجنائية أخرى لا تختص بها
يجب عليه إحالة الدعوى الى محكمة الجنائيات المشار اليها فى الفترة الاولى التى يتعين عليها
فى هذه الأحوال أن تفصل فيها •

وإذا رأت محكمة الجنايات المذكورة أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة جناية من الجنايات التي يختص المستشار الفرد بنظرها فلها أن تحيلها إليه .

مادة ٣٦٦ مكررا

تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ، وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة .

— مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١/٢/١٩٧٣ ، ونشر في ١/٣/١٩٧٣ .
تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ :
نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية واستعادت نظر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية ، كما نظر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تعديل بعض أحكام القانون المذكور ، فتبين لها أن الجنايات المصوص عليها في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي الخاصة بجرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفدر والتزوير ، يقتضى الصالح العام سرعة الفصل فيها لما في تأخير ذلك من مضار تصيب أجهزة الدولة والأموال العامة وأموال القطاع العام وتصيب كذلك الثقة في المحررات الرسمية وما في حكمها . فضلا عما في تعليق مصير المتهمين فيها من الموظفين العموميين ومن اليهم مدة طويلة من ضرر يحيق بهم وينال في الوقت نفسه من حسن سير العمل وانتظامه .

لذلك رؤى مراعاة لصالح الجماعة وصالح المتهم نفسه تخصيص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر هذه الجرائم وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى ، على أن ترفع الدعوى إلى هذه الدوائر مباشرة من النيابة العامة ، أي دون عرضها على مستشار الإحالة ، لأنه إيا ما كان المدى في تغليب العقاب في مثل هذه الجرائم فلن يؤتى ثماره المرجوة في الزجر والردع ما لم توجد إجراءات مبسطة تكفل سرعة الفصل في القضايا .

من أجل ذلك كان هذا المشروع مخصصا في مادته الأولى دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة .

وإذا قصد إلى سرعة الفصل في هذه القضايا بهذا المشروع فقد لزم التحفيف من بعض الشكليات دون مساس بالضمانات الأساسية في المحاكمة ، فنص في المادة الثانية من المشروع على إحالة الدعاوى المشار إليها في المادة الأولى منه والقائمة أمام مستشار الإحالة ولم يكن قد تم الفصل فيها بعد إلى الدوائر المختصة في محاكم الجنايات بحالتها وبدون رسوم .

وقد رأت اللجنة استبدال عبارة « ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة » بعبارة « ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد على ثلاثين

يوما « الواردة في نهاية المادة الأولى من المشروع سسيقا بين حكم هذه المادة وما أوردته المادة ٢٧٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية المضافة اليه بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وافساحا للمجال أمام الدوائر المختصة بحيث يكون لها أن تتصرف وفق مقتضيات القضية وصالح العدالة .

مادة ٣٦٧

تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

واذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها . ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

— معدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر في ١٩٥٣/١١/١٢ .

— قارن المادة ١/٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ٣٦٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ :

رات، وزارة العدل سهلا لاجراءات التقاضي أن تعيد النظر في بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

وقد كانت المادة الرابعة من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة بالقانون رقم ٤ الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ تنص على أنه اذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين الملحقين بمحكمة الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية .

ولما صدر قانون الاجراءات الجنائية نصت المادة ٣٧٢ منه على أنه اذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستعجال والى أن يتدب مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة

الابتدائية أو وكيلها عند وجود مانع لدى رئيس المحكمة .
ولا يجوز أن يستمر ذلك أكثر مما يلزم لحضور المستشار ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

وهذه المادة تضع فيودا شديدة نفى بعدم تشكيل محكمة الجنايات إلا من المستشارين في غير حالة الضرورة عندما يحدث مانع لأحد المستشارين ، وهي تقضى أيضا بأنه لا يجوز أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة وألا يندب رئيس المحكمة أو وكيلها إلا في حالة الاستعجال وتعذر ندب مستشار بدلا من المستشار الغائب وألا يدوم الندب أكثر من المدة اللازمة لندب المستشار المذكور .

ولما كان القيد الذي قرره هذه المادة خاصا بعدم جوار أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة في محله نظرا لخطورة القضايا التي تعرض على هذه المحكمة وضرورة أن يتوافر لمن يجلس بها الخبرة والتجربة التي تتوافر عادة فيمن مارسوا القضاء مدة أطول من غيرهم إلا أن العمل قد أظهر وجوب التخفيف من بعض القيود الأخرى الواردة بهذه المادة ، ذلك لأن المادة ٢٠ من قانون استقلال القضاء قد أوجبت أن تجرى التعيينات والترقيات والتناولات بين القضاة مرة واحدة كل سنة في غير حالات الضرورة القصوى - وقد ترتب على تطبيق هذا النص أن ظلت مناصب المستشارين شاغرة أثناء السنة القضائية ، الأمر الذي تعذر معه تشكيل محكمة الجنايات من ثلاثة من المستشارين ، وبذلك ظهرت صعوبة التقيد بالقيود الواردة بالمادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقد رأى ضمنا لحسن سير العمل أن يعدل هذا الوضع بأن ينص على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ، وأنه يجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، وأنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكيلها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها وأنه لا يجوز ندبه لأكثر من دور واحد إلا بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وقد نصت المادة الثالثة من قانون نظام القضاء على أن يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وأسيوط والمنصورة وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء يقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة من المستشارين .

وقد طعن أمام محكمة النقض في حكم من إحدى محاكم الجنايات التي كان يرأسها أحد المستشارين استنادا إلى أن المادة الثالثة المذكورة من متضاها وجوب تشكيل محكمة الجنايات برئاسة رئيس أو وكيل استئناف وأن الحكم الصادر من الهيئة المشار إليها برئاسة أحد المستشارين يكون قد شابه بطلان في الاجراءات .

وقد قضت محكمة النقض برفض هذا الطعن وقررت أنه لم يقصد بما ورد في تلك المادة الا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يرتب على مخالفتها البطلان ودلت على ذلك بأن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على أن تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف هذا

الى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بعد قانون نظام القضاء من أنه تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين (يراجع حكم محكمة النقض رقم ٤٤١ لسنة ٢١ قضائية) وحكم محكمة النقض المشار اليه وان كان قاطعا في هذا المعنى غير أنه رؤى دفعا لكل لبس وإزالة لكل غموض أن يضاف الى المادة الرابعة من قانون نظام القضاء فقرة تنص على أنه يرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد وكلائها وأنه عند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها .

وبذلك يتأكد جواز هذه الرئاسة ويسهل تشكيل هذه المحكمة فيما اذا بقيت بعض وظائف وكلاء محاكم الاستئناف شاغرة أثناء السنة القضائية ، وذلك تمثيلا مع خطة التفسير التي قصد اليها من تعديل قانون الاجراءات الجنائية .

كما أن المادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على أنه « اذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة تؤجل المحكمة الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور ، ويجوز أن تصدر أمرا بالقبض عليه ان كان مفرجا عنه .

ونصت المادة ٣٨٥ على أنه « يجب أن ينشر قبل الجلسة المؤجلة اليها الدعوى بشمانية أيام صورة من أمر الاحالة ومن ورقة التكليف بالحضور بالجريدة الرسمية وأن تعلق صورة منها على باب قاعة الجلسة وصورة أخرى على مسكن المتهم اذا كان معلوما وصورة ثالثة على باب مقر جهة الإدارة التي بها مسكنه » .

ويتبين مما تقدم أن نص المادة ٣٨٤ تقضى حتما أن تؤجل محكمة الجنايات الدعوى اذا لم يحضر المتهم ولو كان قد أعلن بورقة التكليف بالحضور مخاطبا مع شخصه ، وكثيرا ما يعمد المتهم المعلن الى التحلف كسبا للوقت ، وفي ذلك تعطيل للفصل في الدعوى بغير مبرر ، وقد رؤى تلافا لذلك وبسيطا للاجراءات تعديل نص المادة ٣٨٤ بحيث يكون للمحكمة أن تحكم في الدعوى في غيبة المتهم متى كان قد أعلن بورقة التكليف بالحضور اعلانا قانونيا .

وقد رؤى أيضا حذف الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ التي كانت تجيز للمحكمة أن تصدر أمرا بالقبض على المتهم ان كان مفرجا عنه اكتفاء بما ورد في هذا الشأن بنص المادة ٣٨٠ الذي تضمن أن لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا .

ولما كان قد ثبت أن اجراءات النشر والتعليق المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ من اجراءات عديمة الجدوى ولا تحقق مصلحة ما للمتهم أو لغيره ومن ناحية أخرى فانه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ اجراءات ، وقد رؤى إلغاء المادة ٣٨٥ من القانون المذكور .

وقد قضى اجراء التعديل السابق أن تعدل المادة ٣٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية وأن تحذف عبارته « وحصول النشر والتعليق » منها ، وأن تلغى أيضا المادة ٣٨٩ من القانون المذكور .

الأحكام

٤٩٠٦ - يجوز نذب رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية فى حالة الاستعجال للجلوس بمحكمة جنايات أمن الدولة العليا لدور من أدوار انعقادها عملا بالمادة ٣/٣٦٧ اجراءات جنائية .

(١٥/١٢/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٠ ص ١٠٢٠)

٤٩٠٧ - العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع الذى يبين يقينا من المفردات ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الواقع من محكمة الجنايات مشكلة وفق قانون الاجراءات الجنائية وليست باعتبارها أمن دولة عليا ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد بدعوى بطلان الاجراءات والخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

(١٦/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٨ ص ٨٦٦)

٤٩٠٨ - ان القانون لا يرتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات الا فى الحالة التى تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ اجراءات جنائية .

(١/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦ ص ٧٧٧ ، ٢/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٨٣ ص ٩١٥)

٤٩٠٩ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التى أصدرته كانت مشكلته من اثنين من مستشارى محكمة استئناف أسبوط وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة أسبوط الابتدائية فان تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم يكون صحيحا ولا يحتاج فى هذا الشأن بما خولته المادة ٣٧٢ اجراءات جنائية لوزير العدل من أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذه المادة ، فان هذا محله على ما نصت عليه المادة المذكورة أن يكون النذب لحضور دور أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة .

(١٤/٤/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٦ ص ٤٠٣)

٤٩١٠ - النذب للعمل بإدارة التفتيش القضائى لا يرفع عن القاضى المنتدب صفته أو يخلع عنه ولاية القضاء ، ولا يترتب على جلوس المفتش

القضائي بمحكمة الجنايات بطلان تشكيلها ولا يرتب القانون بطلان تشكيل محكمة الجنايات الا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين .

(١٩٧٢/٤/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٩ ص ٦٢٢)

٤٩١١ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة استئناف القاهرة فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ، ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد اليه من المستشارين للفضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيماً إدارياً بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١)

٤٩١٢ - صدور حكم من محكمة الجنايات من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين واحد قضاة المحاكم الابتدائية لا عيب في الشكل .

(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٨٩ ص ٢٣١)

٤٩١٣ - لا محل للقول بأن تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين وقاض فيه انتقاص للضمانات التي تحراها القانون في محاكمة المتهمين ما دام القانون نفسه قد أجاز ندب قاض بدلا من مستشار والا لصح القول بأن اشعار فرط في حق المتهمين إذ أجاز أن يحاكموا أمام محكمة الجنايات مشكلة على هذا النحو وهو ما لا يمكن التسليم به . وحالة السرعة التي أجاز القانون فيها ندب قاض بدلا من مستشار لا يقصد بها الحالة التي يتعذر فيها وصول المستشار المنتدب الى مقر محكمة الجنايات فحسب بل أيضا كل حالة أخرى يتعذر فيها انعقاد المحكمة في الوقت المقرر لانعقادها .

(١٩٤٧/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٦)

(ص ٤٢٦)

٤٩١٤ - لا داعي لأن تذكر المحكمة الأسباب التي تستلزم ندب.

قاضٍ ليكمل هيئة محكمة الجنايات .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٤

ص ٩٥)

٤٩١٥ - لا يبطل الحكم الصادر من محكمة الجنايات اذا لم يبين التاريخ الذي حصل فيه ندب قاضٍ من المحكمة الابتدائية جلس فيها بدل مستثنان لمرض منعه من شهود الجلسة أو لم يبين مدة انتداب هذا القاضي ، لأن هذا البيان لا يعنى المتهم البتة ، وانما الذى يعنيه أولا أن يكون القاضي ضالما ليندب لمحاكمته وأن يكون ندب فعلا ، ومتى ذكر ندبه بحضور الجلسة كان ذلك حجة على الكافة .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٠

ص ٩٣)

مادة ٣٦٨

تتعقد محاكم الجنايات فى كل جهة بها محكمة ابتدائية . وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، ويجوز اذا اقتضت الحال أن تعقد محكمة الجنايات فى مكان آخر يعينه وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

- صدر المادة يتأهل المادة الثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٤٩١٦ - تنص المادة ٣٦٨ اجراءات جنائية على أن محاكم الجنايات تنعقد فى كل جهة بها محكمة ابتدائية . ولما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات الزقازيق وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة ٢ انعقدت فى جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة ، وكان من المقرر أن الأصل فى اجراءات المحاكمة أنها قد روعيت فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم يكون غير سديد ، هذا فضلا عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على ٣ اغفالها بطلان الحكم ما دام قد ذكر فيه اسم المحكمة التى أصدرته .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٤٩١٧ - مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية أن اختصاص محكمة الجنايات إنما ينعقد صحيحا بالنسبة لجميع الجنايات التى تقع بدائرة المحكمة الابتدائية ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر فى توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المنعقد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر ، بل هو تنظيم ادارى لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر .

(١٧/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٣ ص ٣٦٨)

٤٩١٨ - صدور قرار وزير العدل إنما يكون واجبا اذا كان محل انعقاد محكمة الجنايات فى مكان آخر خارج المدينة التى تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(٢٦/٤/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٤٩١٩ - لم يشترط القانون أن تنعقد محكمة الجنايات فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية .

(٢٦/٤/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

مادة ٣٦٩

تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

- تقابل المادة ٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

حكم

٤٩٢٠ - الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ اجراءات جنائية أن تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

(٢٦/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢)

مادة ٣٧٠

يحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية .

- تطابق المادة السادسة من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

حكم

٤٩٢١ - ان ما نصت عليه المادة ٣٧٠ اجراءات جنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم يهدف الا الى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٣ ص ٤١٩)

مادة ٣٧١

يعد في كل دور جدول للقضايا التى تنظر فيه ، وتوالى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيمة بالجدول .

- نقابل المادتين ٧ و ٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٤٩٢٢ - لمحكمة الجنايات أن توالى عملها فى نظر الدعاوى المعروضة عليها فى دور الانعقاد حتى تنتهى منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته .

(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٦ ص ٣٥٣ ،

١٩٥٤/٣/٣١ س ٥ ق ١٤٩ ص ٤٣٩)

٢٩٢٣ - القانون لا يقضى ببطلان الاجراءات الجنائية التى تحصل فى أيام الأعياد ، وعليه فلا يكون انعقاد جلسة محكمة الجنايات فى أول يوم من أيام عيد الفطر سببا للبطلان .

(١٩١١/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٦)

٤٩٢٤ - انه وان كان الأصل أن اجراءات المحاكمة لا تجوز مباشرتها في الأعياد وأيام العطلة الرسمية ، الا أن ذلك ليس من النظام العام ، فلا بطلان اذا ما باشر المحكمة أى اجراء في تلك الأيام ما دام الخصوم لم يعترضوا عليها .

(١٩٤١/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٧ ص ٥٢٥)

مادة ٣٧٢

يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، ويجوز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

- معدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر في ١٩٥٣/١١/١٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٢٦٧ .
- نقابل المادة ٣/٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ٣٧٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .
ويجوز عند الاستعجال ، والى أن يندب مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها عند وجود مانع لدى رئيس المحكمة . ولا يجوز أن يستمر ذلك أكثر مما يلزم لحضور المستشار ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

الأحكام

٤٩٢٥ - البين من مقارنة نص المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ اجراءات جنائية أن المشرع أطلق حق الندب لوزير العدل عند توافر حالة الضرورة ليتسع بحيث يشمل ندب أى رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس في أى محكمة من محاكم الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ولم يقيد بالفيد الذى نص عليه في المادة ٣٦٧ ، اذ قصرت الندب الوارد بها عند توفر حالة الاستعجال على رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها

• محكمة الجنايات أو وكيلها .

(١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٧ ص ٤٥٨)

٤٩٢٦ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية لم ينسخ مما أورده من أحكام ، أحكام المادتين ٣٦٢ و ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، فبقيت هاتان المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد ، ومن ثم يبقى لرؤساء المحاكم الابتدائية ولاية القضاء المخولة لهم بموجب المادتين سالفتي الذكر .

(١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٦ ص ٨٧٥)

٤٩٢٧ - المادة ٣٧٢ اجراءات جنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢/١١/١٩٥٣ تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، كما تجيز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

(١٩٥٦/٣/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ١١٦ ص ٣٩٤)

مادة ٣٧٣

تحال الدعوى الى محكمة الجنايات بناء على أمر من المحامى العام أو من يقوم مقامه .

تعتبر هذه المادة معدلة بموجب المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الصادرة فى ٤/١١/١٩٨١ ، وكذلك بمقتضى المادة الثالثة من القانون الاخير التى تنص على أن تحذف كلمة مستشار الاحالة من نصوص المواد ١٥١ و ١٥٩ و ٢٣٢ أو أينما وردت فى قانون الاجراءات الجنائية .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .

وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٥ ، ونشر فى ٢٢/٧/١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- فارن المادة ١/٩ من قانون تشكيل محكمة الجنايات .
مادة ٣٧٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
بحال الدعوى فى الجنايات بناء على أمر من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة
استئنافية .
مادة ٣٧٣ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
بحال الدعوى الى محكمة الجنايات أو المستشار الفرد بناء على أمر من مستشار الاحالة .
ويتبع فى الدعوى التى ينظرها المستشار الفرد الأحكام والأوضاع المقررة أمام محاكم
الجنايات ، ويكون له ما لرئيس محكمة الجنايات من سلطة فى ذلك .

حكم

- ٤٩٢٨ - ان دعوى الجناية يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنايات
أن تحال اليها من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية
وفقا لما نصت عليه المادة ٣٧٣ اجراءات جنائية ، واذن فاذا كانت النيابة
العامة اذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنايات بوصف أنه ارتكب جناية
عامة لم تسلك الطريق التى رسمها القانون وانما أقامت الدعوى على المتهم
بالجلسة فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنايات .
(١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض س ٦ ق ١٣٥ ص ٤٠٩)

الفصل الثاني

في الاجراءات أمام محكمة الجنايات

مادة ٣٧٤

يكون تكليف المتهم والشهود بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة على الأقل .

- مقابل المادتين ١/٢١ ، ٢٣ من قانون تشكيل محكمة الجنايات .

الأحكام

قاعدة عامة

٤٩٢٩ - من المقرر أن من القواعد الأساسية في القانون أن اجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة .

(١٩٨٧/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٢ ص ١١٠٣)

٤٩٣٠ - المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الاحالة وأمام محكمة الجنايات مقرررة لمصلحة المتهم نفسه ، فإذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلا عنها لأنه قدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٤ ص ٣١٩)

٤٩٣١ - اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد بالمادة ٣٧٤ اجراءات جنائية لا يؤثر في صحة الاعلان ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني ، وإنما يصح للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في

الميعاد الذي حدده القانون ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٤ ص ٣١٩)

٤٩٣٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن نص المادة ١٨٧ أ ج - قبل الغائها بمقتضى القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى بدأ العمل به اعتبارا من ٥ نوفمبر سنة ١٩٨١ - صريح فى وجوب اعلان شهود النفى الذين لم يدرجوا فى قائمة الشهود التى يضعها مستشار الاحالة المنصوص عليها فى المادة ١٨٥ من ذلك القانون قبل عقد الجلسة بثلاثة أيام كاملة على الأقل والا كان للمحكمة أن تلتفت عن طلب التأجيل لسماعهم ، الا أن مناط ذلك أن يتم تكليف المتهم بالحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة على الأقل عملا بحكم المادة ٣٧٤ أ ج حتى يتسنى له اعلان شهوده خلال الميعاد الذى حددته المادة ١٨٧ .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢ ص ٢٩)

مادة ٣٧٥

فيما عدا حالة العذر او المانع الذى يثبت صحته يجب على المحامى سواء اكان منتدبا من قبل قاضى التحقيق او النيابة العامة او رئيس محكمة الجنايات ام كان موكلا من قبل المتهم ان يدافع عن المتهم فى الجلسة او يعين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مع عدم الاخلال بالمحاكمة التأديبية اذا اقتضتها الحال .

وللمحكمة اعفاؤه من الغرامة اذا اثبت لها انه كان من المستحيل عليه ان يحضر فى الجلسة بنفسه او ينيب عنه غيره .

- مدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى الفى عبارة مستشار الاحالة .
وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .
وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٥ ، ونشر فى ٢٢/٧/١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية .

ملاحظة - قانون السلطة القضائية الفى المستشار الفرد .

- تقابل المادة ٣٦ من قانون تشكيل محكمة الجنايات .

مادة ٣٧٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

فيما عدا حالة العذر او المانع الذى يثبت صحته يجب على المحامى سواء اكان معيناً من

قبل عبوة الاتهام أو رئيس المحكمة أم كان موكلا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه ، والا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مع عدم الاحلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال .
وللمحكمة اعفاؤه من الغرامة إذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو ينيب عنه غيره .

الأحكام

٤٩٣٣ - وجود مدافع عن المتهم في مواد الجنايات أمر واجب والاخلال به يستوجب بطلان الاجراءات والحكم ، وهذا التقرير الذي وضعه الشارع للمحافظة على الدفاع عن المتهم دفاعا تاما أمر يتعلق بالنظام العام حتى أن المصمم اذا أراد أن يتنازل عنه فلا يقبل منه ذلك .

(١٩٠٤/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٧)

٤٩٣٤ - عدم حضور المحامي عن المتهم في التحقيق التكميلي في قضايا الجنايات لا يترتب عليه بطلان .

(استئناف ١٩٠١/١٠/١٧ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٥)

٤٩٣٥ - ندب محكمة الجنايات محاميا ليتولى الدفاع عن الطاعن بعد أن قعد عن توكيل محام يكون صحيحا .

(١٩٨١/١/٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١ ص ٢٣)

٤٩٣٦ - يجب أن يكون للحدث في مواد الجنايات محام للدفاع عنه حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا دفاعا شكليا .

(١٩٨٧/٤/١٥ الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦)

حق المتهم في اختيار محام

٤٩٣٧ - المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع عنه ، وقبول محام أردني الجنسية للمرافعة أمام محكمة الجنايات شرطه أن يكون مقيدا بجدول المحامين المستقلين بجمهورية مصر العربية .

(١٩٨٣/١/٣١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٣ ص ١٨٦)

(١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٤٩٣٨ - يوجب القانون أن يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حر في اختيار محاميه وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا اختار المتهم محاميا فليس للقاضي أن يفتات على اختياره ويعين به مدافعا آخر ، إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى .

(١٩٨٣/١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢ ص ٨٥ ،
١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ق ١٨٥ ص ٩٢٦)

٤٩٣٩ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه ، وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنايات وإجازة ذلك في مواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته ومساعدته في الدفاع فحسب . وبالتالي فإذا عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المسندة إليه فانه ولو ان مسئوليته الجنائية لا تسقط في هذه الصورة إلا أنه يتعين أن توقف اجراءات التحقيق والمحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود إليه رشده ويكون في مكانته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند إليه وأن يسهم مع وكيله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومرافعته وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية .

(١٩٦٥/٦/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٦ ص ٥٨٠)

٤٩٤٠ - المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، إلا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر للمحكمة حين ندبت محاميا عنه أنه وكل محاميا آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فان المحامي الذي ندبته المحكمة يكون حرا في أداء مهمته .

(١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٦ ص ٩٧٦)

٤٩٤١ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له فإذا كان يبين أن الطاعن اعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأصر هو - والمحامي الحاضر - على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه إلا أن المحكمة التفتت عن هذا

الطلب ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر والمحامي المنتدب ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابة طلب الطاعن وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى ، فان ذلك منها اخلاص بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة .

(١٥/١٠/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٥ ص ٦٦٧)

٤٩٤٢ - طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ، والتفات المحكمة عن هذا الطلب دون افصاح عن العلة التي تبرر عدم اجابته ، يعد اخلاصا بحق الدفاع مبطلا لاجراءات المحاكمة .

(٣١/١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٣ ص ٢٨٦)

٤٩٤٣ - انه لما كان مقتضى ما نص عليه القانون من وجوب حضور محام عن كل متهم بجناية للمرافعة عنه أمام محكمة الجنايات أن يكون الدفاع حقيقية يبيده المحامي بعد أن يكون قد ألم بكل ظروف الدعوى وما تم فيها ، سواء في التحقيقات الابتدائية أو في التحقيقات التي تجريها المحكمة ، ولما كان المتهم هو في الأصل صاحب الحق في اختيار من يقوم بالدفاع عنه من المحامين فلا يصح أن يعين له محام الا اذا كان هو لم يوكل محاميا ، أو كان المحامي الذي وكله قد بدا منه العمل على عرقلة سير الدعوى .

(١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٥)

(ص ٤٤٥)

٤٩٤٤ - لا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع . فاذا اختار المتهم مدافعا فليس للقاضي أن يفتأ عليه في ذلك وأن يعين مدافعا آخر ، ولكن هذا المبدأ اذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق ادارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى وجب بالبداهة اقرار الرئيس في حقه وتخويله الحرية التامة في التصرف على شرط واحد هو ألا يترك المتهم بلا دفاع .

(٢٣/١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٨)

(ص ١١٣)

يكفى محام واحد

٤٩٤٥ - انه وان كان من المقرر أنه لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد ، الا أنه متى كان الثابت أن الطاعنين قد وكلوا اثنين من المحامين للدفاع عنهم وأشاروا في مذكرة أسباب طعنهم الى أن المحامين الموكلين اتفقا على المشاركة في ابداء الدفاع وتقسيمه بينهما وكان يبين من الاطلاع على جلسة المحاكمة أن أحدهما حضر الجلسة وتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور زمينه الذي حال عذر قهرى دون حضوره ، وأصر في ختام مرافعته على هذا الطلب الا أن المحكمة التفتت عنه ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابة الطلب وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من التأجيل لم يكن الا عرقلة سير الدعوى فان ذلك منها يعد اخلافا بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة .

(٢٠/١٠/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٤٨ ص ٦٩١)

٤٩٤٦ - لا ينال من سلامة الحكم مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى فى غيبة بعض المحامين من الطاعنين ، ذلك أن ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد .

(١٣/٥/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١)

٤٩٤٧ - لا يوجب القانون أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .

(٢٢/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٧ ص ١٨ ،

١٠/١٢/١٩٥٦ س ٧ ق ٣٤٩ ص ١٢٦١)

٤٩٤٨ - ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلا كان أو منتدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد .

(١/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٣ ص ٣٨٣)

يشترط عدم تعارض المصالح صور فيها تعارض المصالح

٤٩٤٩ - تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ، ولا يبنى على احتمال ما كان بوسع كل متهم أن يبديه من أوجه الدفاع ، ما لم يبديه بالفعل .

(١٩٩٣/٢/٢ ط ٨٥٢٤ س ٦١ ق)

٤٩٥٠ - تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر معه ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا ، أما إذا التزم كل منهما جانبا الانكار ، ولم يتبادلا الاتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما .

(١٩٩٣/٤/١٣ ط ٤٩٢٧ س ٦١ ق)

٤٩٥١ - تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم من الدفاع ما يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يدافع عنهما معا ، أما إذا التزم كل منهما جانب الانكار ولم يتبادلا الاتهام فلا محل للقول بقيام التعارض .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٤٩٥٢ - مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع أن يكون القضاء بادانة أحد المتهمين يترتب عليه القضاء ببراءة الآخرين أو يجعل اسناد التهمة شائعا بينهم شيوعا صريحا أو ضمنيا .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩)

٤٩٥٣ - مناط التعارض في المصلحة أن يكون لأحد المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما .

(١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٧ ص ٩١٨)

٤٩٥٤ - يوجب القانون عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين نفي جناية واحدة أن يكون لكل منهم محام خاص حتى تتوافر له الحرية الكاملة

فى الدفاع عنه فى نطاق مصلحته. دون غيرها .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٧ ص ١٥٤)

٤٩٥٥ - ان التعارض بين مصلحة متهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ، لأن قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يهيئ له الحرية الكاملة فى تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر ، ويترتب عليه الاخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

(١٩٥٤/١٢/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٩١ ص ٢٦٦)

٤٩٥٦ - لا يمنع القانون أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة على نحو ما استخلصه الحكم لا يؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٢ ص ٢٠٥)

٤٩٥٧ - لا يرقع عوار حضور مدافع واحد عن متهمين كان من المحتم فصل دفاع كل منهما عن الآخر أن المحكمة قد فطنت أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود الى وجود ذلك التعارض وندبت مدافعا مستقلا للطاعن الأول ، ذلك بأن الغرض من ايجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن تحقيقه على الوجه الاكمل الا اذا كان المدافع متتبعا اجراءات المحاكمة بالجلسة من اولها الى آخرها بما يكفل له حرية مناقشة الشهود والتعقيب على أقوالهم فى حدود مصلحة موكله الخاصة .

(١٩٧٣/١٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٨ ص ١١١٢)

٤٩٥٨ - اسناد تهمة احراز المخدر الى الطاعنة وتهمة حيازة المخدر ذاته الى زوجها يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما ويوجب اقامة محام لكل منهما .

(١٩٧٢/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٨ ص ٥٨١)

٤٩٥٩ - متى كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول فى ادانة المطعون ضده الأول - ضمن ما عول عليه - على اقرار زوجته المطعون ضدها الثانية لضابط الشرطة بأن المخدرات المضبوطة لزوجها ، وكان مؤدى

هذه الأقوال أن يجعل مقررها شاهد اثبات ضد المطعون ضده الأول مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتيهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، ومن ثم فإن المحكمة بإسماحها لمحام واحد بالمرافعة عن المطعون ضدهما مع قيام هذا التعارض تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٣ ص ١٠٠٠)

٤٩٦٠ - إذا كانت واقعة الدعوى أن رجلا وابنه اتهما بضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنه عاهة وكان لهما المتهمين محام واحد وكلاهما للدفاع عنهما ، فأعلن المحامي شهود نفي شهدوا أمام المحكمة بما ينفي التهمة عن الأب ويحصرها في الابن . فهذا اختلاف ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام - فإذا كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك واكتفت بالمحامي الموكل وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم .

(١٩٤٨/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩٥

ص ٥٥٩)

صور ليس فيها تعارض مصالح

٤٩٦١ - القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . ومناطق التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع هو أن القضاء بإدانة أحد المتهمين يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر .

(١٩٧٢/١/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩ ص ٣٠ ، ٣١/١/

١٩٨٠ س ٣١ ق ٢٩ ص ١٤٨)

٤٩٦٢ - من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر معه بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا ، أما إذا التزم كل منهما جانب الإنكار ولم يتبادلا الاتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما ومن ثم يضحى هذا

الوجه من النعى غير سديد .

(١٩٧٩/٤/١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨٦ ص ٤١١)

٤٩٦٣ - ان تعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل متهم محام خاص يتولى الدفاع يبنى على أساس الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩ ،

١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠)

٤٩٦٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٣ ص ٧٥٨)

٤٩٦٥ - ان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . وتعارض المصلحة الذى يوجب افراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤ ص ٢٤)

٤٩٦٦ - لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . ومتى كان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أحد المتهمين لم يكن من شأنه أن يؤدى الى تبرئة الآخر منهما أو يجعل اسناد التهمة اليهما شائعا شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب افراد محام لكل منهما يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل ، فان مصلحة

كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٣ ص ٣٠٥ ،

١٩٨٢/٤/١٤ ق ٩٩ ص ٤٨٥)

٤٩٦٧ - اذا كان الواضح من الأدلة التي استند اليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حدود القدر المتيقن وهو الشروع في القتل في حق أحد المتهمين لا يؤدي الى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت اليه ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، فلا تقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٢ ص ٩٠٤)

٤٩٦٨ - لما كان من الواضح من الأدلة التي استند اليها الحكم في ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي الى تبرئة المتهم الآخر من التهمة التي نسبت اليه ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، فلا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به .

(١٩٦٦/٢/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٦ ص ١٤٥)

٤٩٦٩ - انه وان كان الواجب قانونا على المحكمة ألا تقبل أن يتولى مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المرافعة عن متهمين في جريمة مطروحة أمامها في حالة تعارض مصالحهم في الدفاع تعارضا من شأنه ألا يهيء للمدافع الواحد الحرية الكاملة في تنفيذ ما يقرره أى المتهمين ضد الآخر بحيث اذا أغفلت مراعاة ذلك فانها تخل بحق الدفاع اخلايا يبطل حكمها ، الا أنه اذا كان الثابت أن هيئة الدفاع رغم تقديمها للمحكمة على أساس المدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص قد عنيت بتقسيم الدفاع عن المتهمين فتولى منها مساعدة كل متهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر ، ومحض كل فريق بها الأدلة القائمة على كل متهم اختص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه ، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج المحامي في المدافعة عن مصليحتين متعارضتين منتفية في الواقع . وما دام كل متهم قد أخذ حقه في الدفاع واتيح له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسنده زميله

اليه فقد انهار كل أساس يقوم عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع .
(١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٥ ص ٥٠٠)

مباشرة المحامي للدفاع

٤٩٧٠ - من المقرر أن الشارع قد أوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بجناية أحيات الى محكمة الجنايات كي يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا منه بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، فان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من اجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم فقد تعين أن يتم سماع الشهود ومرافعة النيابة العامة وباقي الخصوم في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن يقوم مقامه .

(١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢ ص ١٧)

٤٩٧١ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول الى تقديره هو حسبما يوصى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨)

٤٩٧٢ - من المقرر أن استعداد المدافع أو عدم استعداده أمر موكول الى تقديره حسبما يمليه عليه ضميره ويوصى به اجتهادات وتقاليده مهنته .

(١٩٨٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٩ ص ٤٨٥)

٤٩٧٣ - لما كانت الطاعنة لم تطلب توكيل محام للدفاع عنها وكان المحامي المنتدب قد ترفع في الدعوى حسبما أملته عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليدها فان دعوى الاخلال بحق الدفاع أو بطلان الاجراءات لا يكون لها وجه .

(١٩٨٢/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٥ ص ٣٧٠)

٤٩٧٤ - المحامي حر في أداء مهنته حسبما يمليه عليه ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ما دام الثابت أن محاميا حضر مع المتهم وأدلى بما

رآه من دفاع فلا يقبل من المتهم أن ينعى على الحكم أنه أخل بحقه في الدفاع بمقولة أن محاميا واحدا حضر عنه وعن متهم آخر معه ولم يدافع عنه الا دفاعا ضئيلا .

(١٩٥١/١١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥٤ ص ١٤٣)

٤٩٧٥ - لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ندبت محاميا لكل من الطاعنين اللذين لم يبدوا اعتراضا على ذلك ، كما أثبت بالمحضر أن المحكمة أعطت الدفاع الوقت الكافي للاطلاع وقد ترفع المحاميان في الدعوى على الوجه المثبت بمحضر الجلسة دون أن يطلب أيهما أجلا للدفاع ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، فانه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعنان في هذا الخصوص .

(١٩٨٤/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٢ ص ٦٥١)

٤٩٧٦ - ان وجود محام بجانب المتهم في المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى أن يلتزم المحامى خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه ، بل للمحامى أن يرتب الدفاع كما يراه هو فى مصلحة المتهم ، فاذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها أو من قيام أدلة أخرى كان له أن يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة اليه مكتفيا ببيان أوجه الرأفة التى يطلبها له . وما دامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند الى شئ من أقواله فى ادانة المتهم .

(١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤١

ص ٤٤٦)

٤٩٧٧ - انه لما كانت مهمة المحامى فى المواد الجنائية هى مساعدة المتهم ومعاونيه فى الدفاع بتقديم جميع الأوجه التى يرى أن الدفاع يقتضيها ، سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون ، كان للمتهم - وهو صاحب المصلحة - أن يتقدم بما يبدو له هو نفسه من دفاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض مع وجهة نظر المحامى .

(١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٠

ص ٣٥٩)

٤٩٧٨ - المدافع عن المتهم الذي يندب لهذا الغرض يجب أن يكون دفاعه حقيقيا لا شكليا ، ولكن لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة في الدفاع ، بل ان له يرتب دفاعه طبقا لما يراه هو في مصلحة المتهم فان وجد المتهم معترفا اعترافا صحيحا بجريمة كان له أن يبني دفاعه على طلب الرأفة فقط دون أن ينسب اليه أى تقصير فى ذلك .

(١٩٣٥/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٣

ص ٤٥٥)

٤٩٧٩ - فرض الشارع عقوبة الغرامة على كل محام - منتدبا كان أو موكلا - فى جناية اذا لم يدافع عن المتهم أو يعين من يقوم مقامه فى الدفاع عنه ، فضلا عن المحاكمة التأديبية .

(١٩٨٧/٤/١٤ الطعن رقم ٩٣٤٨ لسنة ٥٦)

٤٩٨٠ - الحكم الذى تصدره محكمة الجنايات بتفريم محام وفق نص المادة ٣٧٥ اجراءات هو من قبيل الأحكام الولاية أو الادارة القضائية والتظلم منه يكون بالالتجاء الى المحكمة التى أصدرته .

(١٩٨٦/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣١ ص ١٥٢)

صور فيها اخلال بحق الدفاع

٤٩٨١ - ان من القواعد الأساسية التى أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية أحيلت على محكمة الجنايات لنظرها ، حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان الا بحضور محام أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع ، وعدم اثبات أن الحاضر مع المتهم ترافع عنه أو قدم أى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت الى ادانة المتهم فان حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر عن بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره ، ومن ثم تكون اجراءات المحاكمة قد وقعت باطلا .

(١٩٧١/٣/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥٥ ص ٢٢٥)

٤٩٨٢ - لا فرق بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع وما دام المحامي المنتدب ظل يقوم بواجبه ولم يتنح عنه ، فيكون الحكم الذي رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام منتدب وهو يقوم بواجب الدفاع معيبا بالاخلاق بحق الدفاع ويتعين لذلك نقضه .

(١٩٦٠/١/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٢١ ص ١١٠)

٤٩٨٣ - ان القانون قد اوجب حضور محام مع المتهم في جناية ، واذن فاذا كانت المحكمة بعد أن امتنع المحامي الحاضر عن ابداء الدفاع ، وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامى المتهم الاصيل قد رأت عدم اجابته الى طلبه ولم تندب محاميا آخر يطلع على أوراق الدعوى ويتراجع بما يراه محققا لمصلحة المتهم فيما جد من تحقيق ومعاينة ، بل فصلت فيها بادانة المتهم دون أن تتيح الفرصة لبدء دفاعه كاملا ، فان هذا التعسف من جانبها ينطوى على اخلاق بحق المتهم فى الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٥/٤/٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٠ ص ٨٣٧)

٤٩٨٤ - اذا كان المحامى الذى ندبته محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم بجناية لم يتتبع اجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود اذ كان ندبه بعد ذلك ، فان اجراءات المحاكمة تكون باطلة ، ذلك بأن الغرض من ايجاب القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من اولها الى آخرها مما يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة اما بنفسه او بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع .

(١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٤ ص ٦٨٤)

٤٩٨٥ - اذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت الى دفاع المتهمين أعادتها الى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محامى المتهمين اللذين حضرا التحقيق الاولى من مبدئه وترافعا فى الدعوى على أساسه فانها تكون أخلت بحق المتهمين فى الدفاع ، اذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بجناية محام يتولى عنه الدفاع ، وهذا الدفاع الذى أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك الا اذا

كان المدافع عالما بما تجريه المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها .
(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦٨ ص ١٠١٣)

٤٩٨٦ - ان الغرض من ايجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأكمل الا اذا كان المدافع متتبعا اجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها الى آخرها مما يجب معه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة ، اما بنفسه واما بواسطة زميل له يختاره هو من هيئة الدفاع . فاذا كان المحامي المنتدب من المحكمة لم يحضر سماع الشهود بالجلسة يل كان عمله مقصورا على ابداء أوجه المدافعة بعد أن كان الشهود قد سمعوا في حضرة محام آخر هو المحامي الأصيل ، ولم يعد سماعهم في حضرته فان الحكم الصادر على المتهم يكون مقاما على اجراءات منطوية على الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٨)

(ص ١٦٠)

٤٩٨٧ - حضور أحد المحامين عن المحامي الأصيل في الجلسة تطوعا من باب المجاملة المحضنة وبدون قبول المتهم لا يجعل مناقشة المحكمة للشهود في الجلسة المذكورة حاصلة في وجه المحامي الأصيل ، ويكون ذلك الاجراء مبطلا للحكم لاخلاله بحق الدفاع .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧)

(ص ٧٢)

صور لا اخلال فيها بحق الدفاع

٤٩٨٨ - من المقرر أنه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فان ذلك لا يعد اخلالا بحق الدفاع ما دام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فان ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(١٩٧٨/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٨ ص ٩٥٥ ،

١٩٦٥/٣/٢٩ س ١٦ ق ٦٧ ص ٣١٤)

٤٩٨٩ - من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر

عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فان ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(١٩٦٣/٤/١ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٤ ص ٢٧٠)

٤٩٩٠ - ان ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوسا لا يلزم عنه استحالة اتصاله بمحاميه اذ كان فى وسعه أن يطلب من ادارة السجن اخطار محاميه بتاريخ الجلسة التى أعلن بها ، وهو لم يفعل فليس له أن ينعى على ادارة السجن اهمالا أو تقصيرا فى هذا الشأن .

(١٩٦٥/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٧ ص ٣١٤)

٤٩٩١ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ أوجب فى المادة ٢٧٤ اعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل قد حدد بذلك المدة الكافية للمتهم للاستعداد وليوكل المحامى الذى يرى توكيله ، فان لم يفعل فللمحكمة أن تكتفى بالمحامى المعين بمعرفة غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة . فاذا كان الثابت أن الطاعن قد استوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامى الذى أشار اليه فى طعنه والذى طلب التأجيل للاستعداد لأنه وكل حديثا ، فانه لا يكون لهذا الطاعن أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .

(١٩٥٣/٤/٢١ أحكام النقض س ٤ ق ٢٧١ ص ٧٤٦)

٤٩٩٢ - ما دام المحامى الذى ندبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم قد اطلع على أوراق الدعوى وحضر سماعها بالجلسة ثم أدلى فعلا بأوجه الدفاع التى رأى الادلاء بها دون أن يبدو منه ما يفيد أنه فى الظروف التى ندب فيها لم يتم اطلاعه أو يكمل استعدادده ، فلا يكون ثمة محل للنظمن على الحكم الذى يصدر على المتهم بحجة أن الفرصة التى أعطيت للمحامى للاستعداد كانت قصيرة وأن دفاعه لذلك كان صوريا وشكليا لا حقيقيا .

(١٩٤٦/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٠)

(ص ٢٦٥)

٤٩٩٣ - ليس من الاخلاص بحق الدفاع أن يقصر المحامى مرافعته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجنحة ما دامت المحكمة

من جانبها لم يقع منها ما منعه من القيام بواجب المدافعة عن موكله كليهما ،
بل كان ذلك راجعا الى تصرفه هو .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٣

ص ٤٠٤)

٤٩٩٤ - ما دام الثابت أن المتهم بالجناية قد حضر عنه محام وشهد
اجراءات محاكمته وتولى الدفاع عنه من غير أن يبدو من المتهم أى اعتراض ،
فانه يستوى أن يكون المحامى قد حضر بناء على توكيل من المتهم أو نيابة
عن المحامى الموكل أو منتدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، اذ الذى يهم
هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون .

(١٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥ ص ٧)

٤٩٩٥ - اذا لم تقبل محكمة الجنايات ما طلبه المتهم من التأجيل
لحضور المحامى الموكل من قبله بل نذبت للدفاع عنه محاميا آخر كان حاضرا
عن المحامى الموكل وقام هذا المحامى المندوب بمهمة الدفاع فعلا فقد استوفى
حقه المقرر له قانونا من حيث وجوب وجود مدافع عنه وأصبح لا يستطيع
الادعاء بحصول اخلال بحقه فى الدفاع .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧١

ص ٥٩)

مادة ٣٧٦

للمحامى المنتدب من قبل قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس
محكمة الجنايات أن يطلب تقدير أتعاب له على الخزانة العامة اذا كان المتهم
فقيرا ، وتقدر المحكمة هذه الأتعاب فى حكمها فى الدعوى .

ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بأى وجه .

ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة فقر المتهم أن تستصدر عليه
من الأمر بالتقدير أمرا بأداء الأتعاب المذكورة .

— معدلة بالتانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى ألغى عبارة مستشار الاحالة .

— وبالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ ، ونشر فى ١٩٥٣/٨/٦ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .

وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ١٩/٨/١٩٦٥ ، ونشر في ٢٢/٧/١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .

- - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٢٣٤ .
- - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- ملاحظة : قانون السلطة القضائية المي المستشار العرد .
- - تقابل المادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ٣٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- للمحامي المعين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير ائعاب له على الخزانة العامة اذا كان المتهم فقيرا ، وتقدر المحكمة هذه الأئعاب في حكمها في الدعوى .
- ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .
- مادة ٣٧٦ معدلة بالنانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ :
- للمحامي المعين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير ائعاب له على الخزانة العامة اذا كان المتهم فقيرا ، وتقدر المحكمة هذه الأئعاب في حكمها في الدعوى .
- ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .
- ويجوز للخزانة العامة مي زالت حالة فقر المتهم أن نستصدر عله من الأمر بالتقدير أمرا بأداء الأئعاب المذكورة .

مادة ٣٧٧

المحامون المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

- - تقابل المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٤٩٩٦ - من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه . والمحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ، ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العاملين فيه اخلال بحق الدفاع .

(٢٢/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٩ ص ٧٩٣ ،
٢٩/٦/١٩٥٤ س ٥ ق ٢٦٨ ص ٨٣٥)

٤٩٩٧ - ان المشرع بما أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة

رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ و ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، قد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يتم بسداد الاشتراك في الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يرتب على اجترائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم ببطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذي كان موكلًا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعدًا من الجدول يكون في غير محله ما دام مقبولا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه في الدفاع أمام محكمة الجنايات .

(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٠ ص ٧٠٠)

٤٩٩٨ - من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وتقضى المادة ١٣٧ إجراءات بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصون دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٠ ص ١١٤)

٤٩٩٩ - ان القانون يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامي من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإذا كان المحامي الذي ندبته المحكمة غير مقبول للمرافعة أمام هذه المحاكم فإن ذلك يكون فيه إخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب بطلان الإجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها تبعًا لذلك .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٧ ص ١٩٧)

٥٠٠٠ - إذا حضر مع المتهم محام مقرر أمام المحاكم الجزئية دون غيرها فيكون هذا المتهم قد حوكم بدون أن يدافع عن نفسه دفاعًا مستوفيا ، وهذا إخلال يستوجب بطلان الإجراءات وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها .

(١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧)

(ص ٢٦)

٥٠٠١ - يتعين على محكمة الجنايات أن لا تقبل حضور محام تحت

التمرين أمامها ولو في استكمال ما أرادت استيفاءه من تحقيق في نقطه
فرعية كاستدعاء طبيب للاطلاع على تقرير الطبيب الشرعي ومناقشته فيه ،
لأن هذا التحقيق جزء من اجراءات الدعوى . والمأمور به قانونا وجوب
حضور محام لمساعدة المتهم بجناية وأن يكون هذا المحامي من درجة المقبولين
للمرافعة باسمهم أمام المحاكم الابتدائية على الأقل . فقبول محاميا تحت
التمرين فيه اخلال بحق الدفاع مبطل للاجراءات لا يصححه أن تأخذ المحكمة
فيه بسماع المتهم لهذا المحامي بالحضور عن وكيله الذي ترافع في الدعوى .

(١١/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٨)

(ص ٢٦٨)

٥٠٠٣ - مرافعة المحامي الذي تحت التمرين أمام محكمة الجنايات
وان كانت ممنوعة قانونا ، الا ان حصولها من مدع بحق مدنى لا يصح أن
يكون مكا لطعن المتهم في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي قبلت هذه
المرافعة لعدم مساسها بعموف المتهم في الدفاع .

(٢٨/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨١)

(ص ٢٢٠)

مادة ٣٧٨

على رئيس محكمة الاستئناف عند وصول ملف القضية اليه أن يحدد
الدور الذي يجب أن تنظر فيه القضية ، وعليه أن يعد جدول قضايا كل
دور من أدوار الانعقاد ، ويرسل صور ملفات القضايا الى المستشارين المعيّنين
للدور الذي أحييت اليه ، ويأمر بإعلان المتهم والشهود بالدور وباليوم الذي
تحدد لتنظر القضية .

واذا دعت اسباب جدية لتأجيل نظر القضية فيجب أن يكون التأجيل
ليوم معين سواء في ذات الدور أو في دور مقبل .

- مدلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في

١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايصاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- يقابل المادتين ٢٢ ، ٢٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ٣٧٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

على رئيس محكمة الجنايات عند وصول ملف القضية اليه أن يحدد الدور الذي يجب أن
تنظر فيه القضية ، وعليه أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد ، ويرسل صور

ملفات القضايا الى المستشارين المعيّنين للدور الذي أحيلت اليه ، ويأمر باعلان المتهم والشهود
ناليوم الذي تحدد لنظر القضية .

مادة ٣٧٩

لكل من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها
ان يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانهم بأسمائهم .

- تقابل المادة ٤٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٥٠٠٣ - من المقرر أن عدم اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات
لا يترتب عليه البطلان وانما يجيز فقط - طبقا للمادة ٣٧٩ أ ج - لصاحب
الشان الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود .
(١٩٨٢/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٥ ص ٣٧٠)

٥٠٠٤ - لم توجب المادة ٣٧٩ اجراءات جنائية جزاء على عدم
اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات ، وانما أجازت فقط لصاحب الشان
الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود . والحق
في الدفع ببطلان الاجراءات بفرض وقوعه يكون قد سقط لحصول الاجراء
بحضوره بدون اعتراض منه طبقا للمادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .
(١٩٦٦/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٨ ص ١٢٨٨)

٥٠٠٥ - مخالفة الاجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ اجراءات
جنائية لا يترتب عليها الا الأثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون
وهو حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود في الميعاد المحدد أن يعارض
في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانه بأسمائهم .
(١٩٥٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧)

٥٠٠٦ - اذا طلب المتهم عدم سماع شهادة شهود المدعى المدني
لأنه لم يعلن بهم وأجابت المحكمة طلبه فلا يكون هذا سببا للطعن على الحكم
لأن ذلك من حق المتهم والمحاكمة طبقا للمادة ١٩ من قانون تشكيل محاكم

• الجنايات

(١٩٣١/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٨)

(ص ٢٨٢)

٥٠٠٧ - إذا لم يستحضر المتهم شهود النفي الطالب سماع شهادتهم
فمحكمة الاستئناف غير مكلفة باحضارهم ولا يكون عدم سماعهم وجهاً
للقض .

(١٨٩٥/١٢/٢١ الحقوق س ١١ ق ٣٦ ص ١٨٤)

مادة ٣٨٠

لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم واحضاره ،
ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً وإن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم
المحبوس احتياطياً .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٥٠٠٨ - حق محكمة الجنايات في الأمر بالقبض على المتهم وحبسه
احتياطياً مستمد من حكم المادة ٣٨٠ أ ج وقد جاءت مطلقة غير مقيدة
بأى قيد ولا يصح أن يعتبر القبض على المتهم وحبسه عن أنه ينم عن اتجاه
المحكمة للادانة أو أنها كونت رأيها في الدعوى قبل اكمال نظرها ، إذ أنه
لا يعدو أن يكون اجراء تحفظياً مما يدخل في السلطة المخولة لها بمقتضى
القانون .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٥٠٠٩ - من المقرر قانوناً طبقاً للمادة ٣٨٠ اجراءات جنائية أن
لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً ، ومن
ثم فانه لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة أن تستعمل المحكمة حقها بحبس
المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

(١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٣ ص ٣٨١)

٥٠١٠ - لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطيا على ذمة الدعوى ، فان ذلك منها كان استعمالا لحفها المقرر بالمادة ٣٨٠ اجراءات جنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود ، أما وهو لم يفعل بعله غير مقبولة هو أنه أكره على التنازل عن سماعهم فان نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير شديد .

(١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦)

٥٠١١ - لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل اكمال نظرها باصدار الأمر بالقبض عليه وحبسه ما دام أن ذلك لا يعدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(١٩٧٣/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٣ ص ٨٨٦ ،
١٩٨١/١٠/٢٧ س ٣٢ ق ١٣٣ ص ٧٦٢)

٥٠١٢ - اذا كانت المحكمة قد استجابت بطلب محامى الطاعن فى الجلسة الأولى وأجلت نظر الدعوى لمرضه ، وكانت قد استعملت الحق الذى خولته لها المادة ٣٨٠ اجراءات جنائية وأمرت بحبس الطاعن احتياطيا فان ذلك منها لا اخلال فيه بحق الدفاع .

(١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨٣ ص ٢٥٠)

٥٠١٣ - القبض على المتهمين عملا بالمادة ١٥ جنايات يختلف عن الحبس الاحتياطى اذ هو عبارة عن احتياطات وقتية تسرى عليها قواعد مخصوصة .

(١٩١٢/٦/١٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٠٢)

مادة ٣٨١

تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة فى الجنج والمخالفات ما لم ينص القانون على اختلاف ذلك .

ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالاعدام الا باجماع آراء

أعضائها ، ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ، ويجب ارسال أوراق القضية اليه • فإذا لم يصل رأيه الى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لارسال الأوراق اليه حكمت المحكمة في الدعوى •

وفي حالة خلو وظيفة المفتى أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه •

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات الا بطريق النقض أو إعادة النظر •

— معدلة بالقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٢/٢١/١٩٥٥ ، ونشر في ١٩٥٥/١٢/٢٥ •

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ •

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •

— تقابل المادتين ٢٤ و ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات •

مادة ٣٨١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تسعى أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجرح والمخالفات ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك •

ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ، ويجب ارسال أوراق القضية اليه ، وإذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة الأيام التالية لارسال الأوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى •

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات الا بطريق النقض أو إعادة النظر •

مادة ٣٨١ معدلة بالقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ :

تسعى أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجرح والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك •

ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الديار المصرية ، ويجب ارسال أوراق القضية اليه ، وإذا لم يصل رأيه خلال عشرة الأيام التالية لارسال الأوراق اليه حكمت المحكمة في الدعوى •

وفي حالة خلو وظيفة المفتى أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل - بقرار منه - من يقوم مقامه •

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات الا بطريق النقض أو إعادة النظر •

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاحراءات الجنائية على أنه يجب على محكمة الجنايات قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ، ويجب ارسال أوراق القضية اليه ، وإذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة الأيام التالية لارسال الأوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى •

ولما كانت المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ، قد نصت على أنه فيما عدا محكمة القاهرة يؤدي نائب المحكمة الشرعية أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها ، وكان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد قضى بإلغاء المحاكم الشرعية اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦ ، فمن أجل ذلك رؤى ابتداء من هذا التاريخ جعل الافتاء في قضايا الاعدام جميعا مفتى الديار المصرية ، فان شغرت وظيفته أو قام لديه مانع ، أصدر وزير العدل قرارا بئدب من يقوم مقامه .

ولما كان هذا التعديل يقتضى الافساح للمفتى من أجل الافتاء فمن ثم رؤى مد هذا الأجل الى عشرة أيام .

الأحكام

الفقرة الأولى

٥٠١٤ - متى كان المدافع عن الطاعنين لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات فلا تثريب على المحكمة اذا هى أعرضت عن طلب سماعهم .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٢ ص ٤٢٨)

٥٠١٥ - ان القانون لم يجعل الاعلان شرطا لسماع الشاهد ، لمحكمة الجنايات أن تسمع أقواله ولو لم يتم اعلانه بالحضور طبقا للقانون متى رأت أنه يدلى بأقوال من شأنها اظهار الحقيقة .

(١٩٧٧/١٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٥٠١٦ - يجوز للمحاكم - ومحكمة الجنايات من بينها - أن تسمع أثناء نظر الدعوى ، وفى سبيل استكمال اقتناعها والسعى وراء الوصول الى الحقيقة شهودا ممن لم ترد أسماؤهم فى القائمة أو لم يعلنهم الخصوم ، سواء آكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أو بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان وأن تستدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٦ ص ٦٠٥)

٥٠١٧ - نص المادة ٢٧٢ اجراءات جنائية يتعلق بنظر الدعوى

وترتيب الاجراءات فى الجلسة مما لا يترتب - فى الأصل - البطلان على مخالفته . واذ كان الواضح من مدونات الحكم أن أساس رفض دعوة شاهدى النفى هو ما استخلصته المحكمة من نكول الطاعن عن سلوك الطريق القانونى المنظم لتلك الدعوة فانها تكون قد تصرفت فى حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن تؤجل الدعوى لهذا الغرض ما دامت أنها لم تر حاجة الى الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى .

(١٩٦٥/١١/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٦ ص ٧٧٥)

٥٠١٨ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادتين ٣٨٦ و ٢٧١ اجراءات جنائية أن تكتفى باعتراف المتهم ، وتحكم عليه بغير سماع شهود ، فاذا كان المتهم قد اعترف فى جلسة المحاكمة باقتراف الجريمة المسندة اليه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سديدا .

(١٩٦٥/٥/٢٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٢ ص ٥٠٥)

٥٠١٩ - ان المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ من هذا القانون فى باب الاجراءات أمام محاكم الجنايات وان كانت قد نصت على أن ينادى الشهود بأسمائهم وبعد الاجابة منهم يحجزون فى الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ، فانها لم ترتب على مخالفة هذه الاجراءات أو عدم الاشارة الى اتباعها فى محضر الجلسة بطلانا .

(١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٨ ص ١٣١٧)

٥٠٢٠ - انه وان كان من الواجب على المتهم المحال الى محكمة الجنايات أن يعلن شهود النفى قبل جلسة المرافعة ، وليس على المحكمة أن ترد على طلب التأجيل لاعلان شهود النفى ، فانه متى كان طلب المتهم شهودا غير من حضروا مقرونا ببيان العذر فى عدم اعلانهم يكون من المتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فى صدد العذر الذى لو كان صحيحا لأوجب عليها التأجيل ، فاذا هى لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١١

ص ١٠٨)

٥٠٢١ - متى أعلن المتهم بجناية شهود نفى طبقا للقانون فانه

يكون له أن يطلب سماعهم ويكون على المحكمة أن تجيبه الى طلبه ، ولا يؤثر في ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل المرافعة وابداء أوجه المدافعة ، ما دامت المحكمة نفسها هي التي رأت بعد سماع مرافعة المحامي في الدعوى أن تسأل المتهم المائل أمامها عن طلباته وأوجه دفاعه التي يريد هو ابداءها، مما مفاده أنها لم تر أن فرصة سماع الشهود قد ضاعت عليه . ولا يهم ما جاء على لسان المحامي من التنازل عن الشهود ، اذ المتهم وهو صاحب الشأن الأول في الدعوى المقامة عليه ، متى أبدى بلسانه طلبا من الطلبات المتعلقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بغض النظر عن مسلك المدافع عنه بشأن هذا الطلب .

(١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٥

ص ٧٢٢)

٥٠٢٣ - اجراءات دعوة شهود نفى أمام محكمة الجنايات يجب حصولها قبل انعقاد الجلسة أما بعدها فليس للمتهم ولا لغيره حق التمسك باعلان شهود نفى جدد .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٩

ص ١٢٥)

الحكم بالاعدام

٥٠٢٣ - ان النص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد في النص الثاني من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية الخاص بالاجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأى المفتي وهو الاجراء الذي كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لاصدار الحكم بالاعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالفى الذكر بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالاجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته ، ولكنه لا يمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا يمال الجرائم التي يعاقب القانون عليها بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفيها أعدارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قرر أن عقوبة القتل العمد مع سبق

الأصرار هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأياً على توقيع عقوبة الاعدام يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(١٩٨٠/٣/٩ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٤ ص ٣٤٣ ،
١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٣ ص ١٢ ، ١٩٦٢/١١/٢٧ س ١٣ ق ١٩٢
ص ٧٨٩)

٥٠٢٤ - الشارع اذا استوجب انعقاد الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام انما دل على اتجاه مراده الى أن يكون الاجماع معاصراً لصدور الحكم وليس تالياً له لأن ذلك هو مما تتحقق به حكمة تشريعه ، ومن ثم فإن النص على اجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالاعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة . واذ كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فانه لا يكفي أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الاجماع ما دام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علناً بجلسته النطق به مع المنطوق ، واذ كان الثابت أن منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلواً مما يفيد صدوره بالاجماع بالنسبة الى المتهم المحكوم عليه بالاعدام ، كما خلا من ذلك رول الجلسة الموقع عليه من هيئة المحكمة وكذلك محضرها فان الحكم يكون متعين النقض .

(١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٠ ص ٣٦٨)

٥٠٢٥ - لا يوجد نفي لقانون عند الحكم بالاعدام بعد أخذ رأى المفتي أن تبين المحكمة هذا الرأى فى حكمها ، وكل ما أوجبته المادة ٢/٢٨١ اجراءات جنائية هو أن تأخذ رأيه قبل اصدار الحكم بالاعدام .

(١٩٦٠/٣/١٥ أحكام النقض س ١١ ق ٥١ ص ٢٤٢ ،
١٩٨٥/٦/١٢ س ٣٦ ق ١٣٧ ص ٧٧٢)

٥٠٢٦ - ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة - عند الحكم بالاعدام - أن تبين رأى المفتي فى الحكم ولا أن تفنده .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٥
ص ١٨٥ ، ١٩٨٦/١/٢٣ الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ ق ، ١٩٨٦/١/٢٣
أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٩ ص ١٣٧)

٥٠٢٧ - ان كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأى المفتى قبل اصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا الرأى اذ أجاز لها القانون أن تحكم دونه اذا ما فات الميعاد من غير أن يبدية ، فمتى ما اتخذت المحكمة هذا الاجراء كان حكمها سليما لا مطعن عليه ، وذلك النص لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا فى الاثبات. غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام .

(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٨ ص ١١٢٠)

٥٠٢٨ - لا يصح أن يكون حساب مدة الثلاثين يوما المقررة للتوقيع على الحكم - فيما يتعلق بالحكم الصادر بالاعدام - ابتداء من تاريخ قرار المحكمة باحالة الأوراق على المفتى . اذ هذا القرار لا يقصد به الا استطلاع رأى المفتى فى أمر المتهم ، وليس من شأنه قانونا أن يقيد المحكمة فى شئ بعد أن يرد اليها الرأى ، بل للمحكمة - سواء لما يبدية المفتى أو لآى سبب آخر يبدو - أن تحكم فى الدعوى على مقتضى ما ينتهى اليه رأيا مما لا يصح معه بحال اعتباره حكما صادرا فى الدعوى انتهى به الفصل فيها .

(١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦١

ص ٧٢٧)

٥٠٢٩ - ان القانون اذ اوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الاعدام قبل توقيعها انما قصد أن يكون القاضى على بينة مما اذا كانت أحكام الشريعة الاسلامية تجيز الحكم بالاعدام فى الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزما بالأخذ بمقتضى الفتوى ، فليس المقصود اذن من الاستفتاء تعرف رأى المفتى فى تكييف الفعل المسند الى الجانى ووصفه القانونى .

(١٩٣٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٧

ص ٤٢٤)

٥٠٣٠ - لا يشترط قانونا لتوقيع عقوبة الاعدام توافر أدلة خاصة ، بل ان شأنها شأن باقى العقوبات يوقعها القاضى متى اطمأن الى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له ، اذ هو حر فى تكوين اعتقاده وليس مقيدا بدليل خاص ، كما أنه غير مفيد بفتوى المفتى فى القضايا التى يحكم

• فيها بالاعدام .

(١٩٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٥ ص ٣١٢)

٥٠٣١ - لا يعيب الحكم القاضي بالاعدام عدم نصه على ذكر طريقة ذلك الاعدام ، أو كون اعدام يتم تنفيذه بالشنق كما قضت بذلك المادة ١٣ عقوبات أو بأية طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ولا شأن فيه لسلطة الحكم .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦ ص ٤٥ ، ١٩٣٤/١٠/٢٩ ق ٢٨٤ ص ٣٧٧)

٥٠٣٢ - يجب في تأويل القانون في مواد العقوبات التزام نص القانون وحينئذ يجب نقض حكم محكمة الجنايات القاضي بالاعدام اذا كانت المحكمة قبل اصدارها حكمها المذكور أخذت رأى مفتى نظارة الحفانية بدلا من رأى مفتى الجهة .

(١٩٠٦/٦/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٣٦)

٥٠٣٣ - لا محل لاعادة المرافعة فى القضية بعد أخذ رأى المفتى عملا بالمواد ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ عقوبات ، لأن القانون لم يشترط ذلك بل أباح للمحكمة الحكم بالعقوبة بعد الفتوى بدون سماع أقوال جديدة .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

٥٠٣٤ - المحكمة غير مقيدة بنص الفتوى فى أمر الحكم بعدم الاعدام ، بل يسوغ لها أن تحكم فى ذلك بما يخالف الفتوى .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

مادة ٣٨٢

إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

أما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق تحكم فيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٥٠٣٥ - يميز المشرع بين حالتين تتغاير كل منهما عن الأخرى الأولى منهما اذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة الواردة بأمر الاحالة تشكل جنحة وكان ذلك قبل تحقيقها بالجلسة فقد أجاز لها أن تحيلها الى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها ، والثانية منهما اذا لم يتضح ذلك لتلك المحكمة الا بعد اجراء التحقيق بالجلسة فقد ألزمها المشرع في هذه الحالة بنظرها ، وهو ما أفصح عنه بقوله تحكم فيها .

(١٩٨٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٩ ص ٤٧٩)

٥٠٣٦ - لمحكمة الجنايات أن تفصل الجنحة المحالة اليها مرتبطة بجناية واحالتها الى المحكمة الجزئية متى تبين لها قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط ، ومخالفة ذلك لا يرتب البطلان ، ولا تلتزم محكمة الجنايات ببيان أسباب فصل الجنحة عن الجناية .

(١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩٨ ص ١٠٣٩)

٥٠٣٧ - احالة الدعوى الى محكمة الجنايات بوصفها جناية ، وثبوت أنها جنحة بعد التحقيق والمرافعة يوجب على المحكمة الفصل فيها .

(١٩٨٦/١٠/٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤ ص ٧٣٦)

٥٠٣٨ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أحيلت الى محكمة الجنايات بوصفها جناية قتل عمد ولم تر هي أن الواقعة تعد جنحة الا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن ، فانه كان متعينا عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك عملا بنص المادة ٢/٣٨٢ اجراءات جنائية ، أما الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الجزئية فلا مجال له الا اذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

(١٩٧٧/١١/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٧ ص ٩٠٢)

٥٠٣٩ - فصل محكمة الجنايات فى اللجنة واجب ما دامت لم تبين
تكييفها الا بعد تحقيقها وسماع الدفاع .

(١٩٨١/١/١٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧ ص ٦٠)

٥٠٤٠ - اذا لم تر محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبينة فى
أمر الاحالة لجنة الا بعد التحقيق فانه يتعين عليها أن تحكم فيها .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٤٥)

٥٠٤١ - المادة ٣٨٢ اجراءات جنائية صريحة فى أنه اذا لم تر
محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبينة فى أمر الاحالة لجنة الا بعد
التحقيق فانه يتعين عليها أن تحكم فيها .

(١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٢)

٥٠٤٢ - القول بوجوب اعادة محكمة الجنايات القضية الى محكمة
الجنح للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة
جناية لا يتفق مع حكم القانون .

(١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٧ ص ٥٢٣)

٥٠٤٣ - اذا كانت محكمة الجنايات لم تتحقق من أن الواقعة السى
دانت المتهمين من أجلها لجنة الا بعد التحقيق الذى أجرته ، فانها اذ قضت
فيها تكون قد أعملت حكم القانون على الوجه الصحيح .

(١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٧ ص ٥٢٣)

٥٠٤٤ - اذا تبين لمحكمة الجنايات قبل اجراء التحقيق أن الواقعة
المطروحة تشكل لجنة وليست جناية ، فقد كفل لها القانون اختصاصا
جوازيا بين أن تنظر الدعوى وتفصل فيها أو تحياها الى المحكمة الجزئية وفى
الحالتين على السواء يكون قضاؤها متبفقا مع القانون .

(١٩٨٠/٥/١٤ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٩ ص ٦١٨)

٥٠٤٥ - لمحكمة الجنايات وفقا لنص المادة ٣٨٢ اجراءات جنائية
اذا رأت أن الواقعة كما هى مبينة فى أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد

جنحة أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، أما اذا لم تر ذلك الا بعد تحقيقها فانه يتعين عليها أن تفصل فيها .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٩١ ص ٥٦٢)

مادة ٣٨٣

لمحكمة الجنايات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها ان لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٥٠٤٦ - من المقرر أن ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٢ ج ، وهي اذ تقرر توافر الارتباط أو عدم توافره غير ملزمة ببيان الأسباب التي يترتب عليها قرارها في هذا الخصوص .

(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٨ ص ٦٦٩)

٥٠٤٧ - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنايات استنادا الى حكم المادة ٣٨٣ ج والقاعدة التي أتت بها هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلانا على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الاجراءات الجوهرية المشأ راليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون .

(١٩٨٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٩ ص ٤٨٥)

٥٠٤٨ - أجازت المادة ٣٨٣ اجراءات جنائية لمحكمة الجنايات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، وتقدير ارتباط الجنحة بالجناية من الأمور التي تخضع لتقدير المحكمة .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٣ ص ٩١٥)

٥٠٤٩ - تجيز المادة ٢٨٣ اجراءات جنائية لمحكمة الجنايات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنح المختصة . وارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات أو عدم ارتباطها من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، ولا تأثير لذلك على المتهم في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك الجنحة .

(١٩٦٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٦٥ ص ٣٢٩)

٥٠٥٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وان كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت اليه المحكمة من قيام الارتباط بينها ، فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم والتي تعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥)

٥٠٥١ - لا مانع في القانون من سماع المتهمين في الجنحة - بعد فصلها عن الجناية عملاً بالمادة ٢٨٣ اجراءات جنائية - كشهود في الجناية وتحليفهم اليمين ما داموا ليسوا مقدمين للمحاكمة في ذات الدعوى .

(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٣ ص ٦٩٩)

٥٠٥٢ - محكمة الجنايات غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها أمرها بفصل الجنحة عن الجناية .

(١٩٥٤/٣/١ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٧ ص ٣٨٥)

٥٠٥٣ - ان ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، فاذا كانت المحكمة قد فصلت الجنحة المسندة الى الطاعن عن الجناية فانه لا يضار بذلك في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها بالجنحة ، كما يكون من حقه ألا توقع عليه محكمة الجنح عقوبة عن

الجنة اذا تبين لها من التحقيق الذى تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التى عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٦ ، ١٢/٤/١٩٥٤ ق ١٦٩ ص ٥٠١)

٥٠٥٤ - ان القاعدة التى أتت بها المادة ٣٨٣ اجراءات جنائية انما هى قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلانا على عدم مراعاتها ، ولا هى تعتبر من الاجراءات الجوهرية المشار اليها فى المادة ٣٣١ من ذلك القانون . واذن فاذا كان المتهم لم يعترض على فصل الجنة عن الجناية بعد تحقيق الدعوى ولا على سماعها المتهم فى الجنة شاهدا فى الجناية بعد سماعه أقوال الشهود فانه لا يكون له أن يدفع ببطلان الاجراءات أمام محكمة النقض .

(١٩٦١/١١/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٦ ص ٨٨٤ ، ١٩٥٢/١١/٢٥ س ٤ ق ٦٤ ص ١٥٩)

٥٠٥٥ - لا تثريب على محكمة الجنايات اذا ما أمرت بفصل الجناية عن الجنة واستبقت الجناية ثم حكمت فيها وحدها متى رأت أن الارتباط الذى أحيلت بسببه الجنة اليها لا يستلزم لحسن سير العدالة أن تنظرها مع الجناية ، وخصوصا اذا كان الدفاع من جانبه لم يبد أى اعتراض على ذلك فى الجلسة .

(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٧ ص ٧٢)

الفصل الثالث

فى الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين

مادة ٣٨٤

اذا صدر أمر باحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة بعد اعلانه قانونا بأمر الاحالة وورقة التكليف بالحضور يكون للمحكمة أن تحكم فى غيبته ، ويجوز لها أن تؤجل الدعوى وتأمر باعادة تكليفه بالحضور .

- معدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر فى ١٢/١١/١٩٥٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .

- قارن المادة ٢٥ من القانون السابق .

ماده ٣٨٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا صدر أمر باحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة ، تؤجل المحكمة الدعوى لاعاده تكليفه بالحضور .
ويجوز أن يصدر أمرا بالقص عليه ان كان معرعا عنه .

الأحكام

٥٠٥٦ - التفات الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن بشأن عدم اعلانه بالحضور أمام محكمة الجنايات بما لا يجوز للمحكمة أن تحكم فى غيبته فلم تعرض له ايرادا له وردا عليه مع كونه دفاعا جوهريا ينبنى على صحته بطلان اجراءات المحاكمة الغيابية ، وما لذلك من أثر على انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة .

(٢/٣/١٩٩٣ ط ٨٥٢٢ س ٦١ ق)

٥٠٥٧ - مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية - فى

مفهومه المخالف - أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم فى غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة ، لأن الاعلان القانونى شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

(١٩٩٣/٣/٢ ط ٨٥٢٢ س ٦١ ق)

٥٠٥٨ - مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم فى غيبته الا بعد اعلانه علانا قانونيا بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه . فاذا كان الثابت أن المتهم قد بحث عنه رجال الادارة فلم يستدلوا عليه ولا على محل اقامته ، فان اعلانه وهو هارب فى مواجهة النيابة يكون صحيحا ، فضلا عن أنه قد أعلن اعلانا قانونيا للادارة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيايبا قد تمت بعد اعلانه علانا قانونيا .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،

١٩٦٧/٧/٢٦ س ١٨ ق ١٧٤ ص ٨٦٦)

٥٠٥٩ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجنج والمخالفات (م ٢٣٧ وما بعدها) ، كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التى أعيدت الدعوى فيها للمرافعة .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧ ، ١٩٥٧/٥/٢٨

س ٨ ق ١٥٤ ص ٥٥٨ ، ١٩٨٦/٣/١٣ الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٥٥ ق)

مادة ٣٨٥

- النيت بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر فى

١٩٥٣/١١/١٢ .

وكانت المادة ٣٨٥ من ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل الغائها على أنه :

يجب أن تنشر قبل الجلسة المؤجلة اليها الدعوى بشمانية أيام صورة من أمر الاحالة ومن ورقة التكليف بالحضور بالجريدة الرسمية ، وأن تعلق صورة منها على باب قاعة الجلسة وصورة أخرى على مسكن المتهم اذا كان معلوما وصورة ثالثة على باب مقر جهة الادارة التى بها مسكنه .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .

مادة ٣٨٦

يتلى فى الجلسة أمر الاحالة ثم الأوراق المثبتة لاعلان المتهم وتبدي النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ان وجد أقوالهما وطلباتهما وتسمع المحكمة الشهود اذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل فى الدعوى .

- مدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر فى ١٢/١١/١٩٥٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .

- مقابل المادة ٢١٨ من القانون السابق .

مادة ٣٨٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يتلى فى الجلسة أمر الاحالة ثم الأوراق المثبتة لاعلان المتهم وحصول النشر والتعليق ، ويبدي النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ، أن وجد ، أقوالهما وطلباتهما ، وتسمع المحكمة الشهود اذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل فى الدعوى .

مادة ٣٨٧

اذا كان المتهم مقيما خارج مصر يعلن اليه أمر الاحالة وورقة التكليف بالحضور بمحل اقامته ان كان معلوما ، وذلك قبيل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل غير مواعيد المسافة ، فاذا لم يحضر بعد اعلانه يجوز الحكم فى غيبته .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٣٨٨

لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ، ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصحابه ويبدي علره فى عدم الحضور . فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها .

مادة ٣٨٩

- ألغيت بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر فى ١٢/١١/١٩٥٣ .

- وكانت المادة ٣٨٩ من ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل الغائها على أنه :

« تعلق صورة الحكم الصادر على المتهم الغائب بالعقوبة فى الأماكن المبينة بالمادة ٣٨٥ ، وتنشر فى الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة » .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .

مادة ٣٩٠

كل حكم يصدر بالادانة فى غيبة المتهم يستلزم حتما حرمانه من ان يتصرف فى امواله او ان يديرها او ان ترفع اى دعوى باسمه . وكل تصرف او التزام يتعهد به المحكوم عليه يكون باطلا من نفسه .

وتعين المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها اموال المحكوم عليه حارسا لادارتها بناء على طلب النيابة العامة او كل ذى مصلحة فى ذلك ، وللمحكمة ان تلزم الحارس الذى تنصبه بتقديم كفالة ، ويكون تابعا لها فيما يتعلق بالحراسة وتقديم الحساب .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٣٩١

تنتهى الحراسة بصدور حكم حضورى فى الدعوى او بموت المتهم حقيقة او حكما وفقا لقانون الاحوال الشخصية ، وبعد انتهاء الحراسة يقلم الحارس حسابا عن ادارته .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٣٩٢

ينفذ من الحكم القيايى كل العقوبات التى يمكن تنفيذها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٣٩٣

يجوز تنفيذ الحكم بالتضمنيات من وقت صدوره . ويجب على المدعى بالحقوق المدنية ان يقدم كفالة ، ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك او تقرر المحكمة الابتدائية اعفاء منها .

وتنتهى الكفالة بمضى خمس سنوات من وقت صدور الحكم .

- قارن المادتين ٢١٩ ، ٢٢٠ من القانون السابق .

مادة ٣٩٤

لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات فى جناية بمضى المدة وانما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها .

- قارن المادتين ١/٢٢٤ ، ١٨١ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاحراءات الجنائية لمجلس الشيوخ ، المبدأ العام هو أن الدعوى بما دامت لم تنته بحكم نهائى يمكن أن يسقط بمضى المدة ، والحكم العياني ليس نهائيا . ولا ينهى الدعوى بل هو من ضمن اجراءاتها القاطعة للمدة ، ولذلك فهو يستط معها بمضى المدة المقررة لسقوط الدعوى . ولكن المادة ٣٨٤ من أصل المشروع التى أصبحت المادة ٣٩٥ فى باب محاكم الجنايات نصت على أنه اذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة فلبطل الحكم السابق صدوره ، ومعنى ذلك أن الذى يسقط فى هذه الحالة هو العقوبة وليست الدعوى ، وأن المادة ٣٨٤ انما هى تطبق لهذا المبدأ الذى يخالف القاعدة العامة والذى لم يذكر بنص صريح فترأت اللجنة ضرورة النص صراحة على هذا المبدأ أولا وجعله قاصرا على الجنايات وأضافت لذلك المادة ٣٩٧ من مشروع اللجنة التى تعتبر المادة ٣٨٤ من مشروع الحكومة نتيجة طبيعية لها .

حكما

٥٠٦٠ - ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية فان الحكم الذى يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات وهى عشرون سنة ، عملا بالمواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ اجراءات جنائية ، وذلك بغض النظر عما اذا كانت العقوبة المقضى بها هى عقوبة جناية أو عقوبة جنحة .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،

١٩٥٣/٧/٩ س ٤ ق ٣٨٩ ص ١١٦٠)

٥٠٦١ - ما دامت الدعوى الجنائية قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية فان الحكم الذى يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات ، وهى عشرون سنة ، وذلك عملا بالمواد ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أن

محل ذلك أن يكون هذا الحكم صحيحا .

(١٩٩٣/٢/٨ ط ٨٣٢٥ س ٦٠ ق)

مادة ٣٩٥

إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنيات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

وإذا كان الحكم السابق بالتضمنيات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها .

وإذا توفي من حكم في غيبته ، يعاد الحكم في التضمنيات في مواجهة الورثة .

- تقابل المواد ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ من القانون السابق .

الأحكام

٥٠٦٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية ضرب نشأت عنه عامة مستديمة ارتبطت بها جناية احراز سلاح أبيض بغير ترخيص ، إلا أنه لا يعتبر أنه قد أضر بالمطعون ضده لأنه لم يدينه بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو بالقبض عليه لأن البطالان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ اجراءات .

(١٩٨٧/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ٦٩ ص ٤٤٧)

٥٠٦٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بإدانة المطعون ضده عن التهمة الأولى بوصف أنها جنحة شروع في سرقة ، إلا أنه لا يعتبر حكما غيابيا صادرا من محكمة الجنايات في جنحة وقابلا للمعارضة ، إذ العبرة في مثل تلك الحالة هو بالوصف الذي رفعت به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جناية فيسرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات

الجنائية .

(١٢/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

٥٠٦٤ - العبرة في شأن سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى .

(١٣/٤/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٥ ص ٥١١)

٥٠٦٥ - لما كان ما ذهب اليه الطاعن في أسباب طعنه من أن الحكم الذي صدر عليه في غيبته حكم غيابي صادر في جنحة وقابل للمعارضة مردود بما هو مقرر من أن مناط التفرقة في مثل هذه الحالة هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فاذا رفعت بوصفها جناية سرى في حقها المادة ٣٩٥ ج .

(٦/٦/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٨ ص ٦٦٩)

٥٠٦٦ - اذا حكمت محكمة الجنايات على غائب وقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة وجب أن يحاكم من جديد طبقا لنص المادة ٢٢٤ ت ج سواء كان قد حكم عليه في جناية أو كانت محكمة الجنايات قد اعتبرت جريمته جنحة .

(٣٠/٨/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٣)

٥٠٦٧ - تنص المادة ٣٩٥ إجراءات جنائية على أن الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية يبطل بحضور المحكوم عليه في غيبته أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة .

(٦/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

٥٠٦٨ - لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنايات أن تعاد المحاكمة أمام الدائرة ذاتها التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة كشرط لصحة الإجراءات .

(٢٩/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٧ ص ٣١٤)

٥٠٦٩ - لا يبنى على سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية بطلان ما تم صحيحا من اجراءات قبل سقوطه .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٥٠٧٠ - من المقرر أن سقوط الحكم الغيابي واعادة المحاكمة في مواجهة المتهم لا يترتب عليه اصدار الأقوال والشهادات التي أبديت أمام المحكمة في المحاكمة الاولى بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، ومن ثم فان للمحكمة أن تستند اليها في قضائها .

(١٩٧٤/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢ ص ٥٤)

٥٠٧١ - مقتضى نص المادة ٣٩٥ اجراءات جنائية أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره ويعاد النظر في الدعوى أمام المحكمة ، هو سقوط الحكم الغيابي ذاته دون اجراءات المحاكمة ، ومن ثم فانه يجوز للمحكمة عند اعادة المحاكمة أن تستند الى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .

(١٩٦٤/١/٢٧ أحكام النقض س ١٥ ق ١٨ ص ٨٧)

٥٠٧٢ - اعادة المحاكمة الجنائية طبقا للمادة ٣٩٥ اجراءات ليس مبنياها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فانه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الغيابي .

(١٩٨٥/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٩ ص ٧٨٩)

٥٠٧٣ - اعادة المحاكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبنياها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وبالتالي فان لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الغيابي ، ودون أن تكون ملزمة بالاشارة اليه في حكمها .

(١٩٩٣/١/٣ ط ٦٤٦ س ٦١ ق)

٥٠٧٤ - إعادة المحاكمة الجنائية هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، ولمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها .
(١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٣ ص ٣٣٩)

٥٠٧٥ - مقتضى المادة ٣٩٥ اجراءات جنائية أن بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم أو بقاءه قائما - مرهون بحضور المحكوم عليه أو تخلفه أمام المحكمة عند اعادة نظر الدعوى - فاذا مثل أمامها وحضر محاكمته بطل الحكم الصادر في غيبته حتما بحكم القانون وتصبح اعادة محاكمته بمثابة دعوى مبتدأة يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل فيها بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الغيابي .
(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٠ ص ٤١١)

٥٠٧٦ - من المقرر أن اعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ اجراءات جنائية ليس مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هو بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وبالتالي فان لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن تشدد العقوبة أو تخفضاها ، وحكماها في كلا الحالتين صحيح قانونا .

(١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠ ص ١٠٩٨ ،
١٩٨٢/٥/٩ س ٣٣ ق ١٦٣ ص ٥٦١ ، ١٩٨٠/٥/١٥ س ٣١ ق ١٢٠
ص ٦٢١ ، ١٩٨٥/٣/٧ س ٣٦ ق ٥٩ ص ٣٤٣)

٥٠٧٧ - ان المادة ٢٤٤ تحقيق جنايات قد افادت صراحة انه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي الصادر من محاكم الجنج والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم ، بل للمتهم - كما يشاء - أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضي دون أن يقرر بها . أما الحكم الصادر في القضية من محكمة الجنايات فلا يتوقف أمره على ارادة المتهم ان شاء قبله وان شاء طعن فيه اذ هو يسقط حتما بحضوره . وينبنى على ذلك أن المحكمة تفصل في الدعوى بكامل حريتها دون نظر الى رغبة المتهم وغير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الغيابي الصادر في غيبته ، لأن اعادة الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة ، ومن الخطأ القياس على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنج والمخالفات أو حالة الحكم غيابيا بالبراءة في مواد الجنايات ، لأنه وان كان

صحيحاً في الأولى أن المتهم لا يجوز أن يضار بمعارضته ، إلا أن هذا محله أن يكون قد تظلم بمعارضته في الحكم الغيابي ، أما الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات فإن القياس عليها مع الفارق لأن المادة ٢٢٤ تتحدث عن المحكوم عليه وهو لا يكون كذلك إلا إذا قد قضي عليه بالعقوبة . واذن فلا يسقط الحكم ان كان قد صدر في غيبة المتهم بالبراءة . ولا يصح الأخذ بطريق التنظير للقول بسريان مقتضى القانون في حالة البراءة على حالة الحكم بالعقوبة ، وانه لذلك لا يجوز أن تستبدل بالعقوبة المحكوم بها عقوبة أخرى أشد منها ، لا يصبح الاحتجاج بذلك ما دام القانون قد قصر بسقوط الحكم على حالة الادانة مما يمتنع معه القياس .

(١٢/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣١ ص ٦٠٩)

٥٠٧٨ - ان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم الغيابي مردود بأن قاعده عدم وجوب تسوية مركز الطاعن لا ينطبق على الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في مواد الجنايات ، ذلك بأن الحكم الصادر منها في هذه الحال يبطل حتماً اذ حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضي المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة .

(١٣/٣/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٣ ص ٣٤٠)

٥٠٧٩ - لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالادانة .

(١٣/٣/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥١ ص ٢٧١ ،

١٣/٣/١٩٦١ س ١٢ ق ٦٥ ص ٣٤٠)

٥٠٨٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي طبقاً لنص المادة ١/٣٩٥ اجراءات جنائية مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى ، أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه مترائياً بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها ، فإن لا معنى لسقوط الحكم الأول واستمراره قائماً ، ومن ثم كان التحدى

بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد :
(١٩٦٤/١٢/٧ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٦ ص ٧٩٢)

٥٠٨١ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى ، أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائما .

(١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩ ص ٧٨ ، ٣/١١/١٩٨١ س ٣٢ ق ٤٠ ص ٢٤١ ، ١٩٨٥/٤/٤ س ٣٦ ق ٩٣ ص ٥٤٨)

٥٠٨٢ - أن مجرد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا أو مجرد حضوره إذا كان يترتب عليه بطلان الحكم الغيابي ، فإن هذا البطلان مشروط بحضوره أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى . أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه متراثيا بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا لإصدار حكم جديد عليه ، بل الواجب ما دام المحكوم عليه لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما .

(١٩٣٢/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥٧ ص ٦٤)

٥٠٨٣ - مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ إجراءات جنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، ولا تعاد القضية الى غرفة الاتهام للنظر في حالتها للمرة الثانية ولو كان القرار الصادر منها غيابيا ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الاحالة الأول حتى تقضى فيها بحكم نهائي .

(١٩٦٣/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٢ ص ٩٤٦)

٥٠٨٤ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات جنائية هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في الجناية المنسوبة

الى المطعون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن غير ذي موضوع ، فان الطعن المقدم عن الحكم الغيابي يعتبر ساقطا بسقوط ذلك الحكم الذي كان محلا للطعن .

(١٩٦٠/٦/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١١٢ ص ٥٨٧ ،
١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ق ١٦٦ ص ٩١٧)

٥٠٨٥ - ان المادة ٢٢٤ تحقيق جنایات تنص على أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته في جناية أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، واذن فإنه اذا كان قد عارض في الحكم الصادر في غيبته فلم تلتفت المحكمة الى هذه المعارضة وقضت في الدعوى بادانته فانها لا تكون قد جانبت الصواب .

(١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٧ ص ٦٤٩)

مادة ٣٩٦

لا يترتب على غياب المتهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه .

- تقابل المادة ٢٢٥ من القانون السابق .

حكم

٥٠٨٦ - ان المادة ٣٩٦ اجراءات جنائية تنص على أنه لا يترتب على غياب المتهم تأخير الحكم في الدعوى بالنسبة الى غيره من المتهمين ، فاذا كانت محكمة الموضوع قد رأت اعمال هذا النص فاصدرت قرارها في بداية الجلسة بنظر الدعوى بالنسبة للحاضرين من المتهمين وتأجيلها بالنسبة الى الغائب لاتخاذ الاجراءات قبله ، ولم يعترض المتهمون الحاضرون وبينوا للمحكمة مصلحتهم في نظر الدعوى بالنسبة اليهم والى الغائب جميعا في وقت واحد فلا يقبل من بعد أن ينعوا على حكمها لهذا السبب .

(١٩٥٢/٦/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩١ ص ١٤٠٧ ،
١٩٨٠/١/٦ س ٣١ ق ٨ ص ٤٤)

مادة ٣٩٧

إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة الى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الاجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح . ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

- تقابل المادة ٢/٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

حکمان

٥٠٨٧ - الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجنح المقدمة اليها لارتباطها بجناية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجنح والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ اجراءات .

(١٢٦٨ / ١٢ / ٢٤ ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨)

٥٠٨٨ - الحكم الصادر في جنحة من محكمة الجنايات في غيبة المتهم يقبل المعارضة عملا بنص المادة ٣٩٧ اجراءات ، والطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا الا اذا ثبت أنه أصبح نهائيا قبل التقرير بالطعن بالنقض .

(١٩٦٧ / ٤ / ١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٤ ص ٥٣٨)

الكتاب الثالث

فى طرق الطعن فى الاحكام

الباب الأول

نفي المعارضة

مادة ٣٩٨

تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح وذلك من المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية في ظرف العشرة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف المسافة القانونية ، ويجوز أن يكون هذا الاعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

ومع ذلك اذا كان اعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فان ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الاعلان ، والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة .

ويجوز ان يكون اعلان الاحكام الغيابية والاحكام المعتبرة حضورية طبقا للمواد ٢٣٨ الى ٢٤١ بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ .

- الفقرة الاولى معدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ .
- وكانت معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١١/٤/١٩٨١ على أن يعمل به من اليوم التالي لنشره .
- نص المادة ١/٣٩٨ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :
تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح ما لم يكن استئنافها جائزا ، وذلك من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق ، ويجوز أن يكون هذا الاعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

- نص المادة ١/٣٩٨ بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
« تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف مسافة الطريق ، ويجوز أن يكون هذا الاعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل » .
- المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ . . . وتمشيا مع تقرير مبدأ حق المتهم في أن ينيب عنه وكلاء في الحضور أمام محكمة أول درجة حتى في الجنح المساقب عليها بالحبس الا ما استثنى ، وهو ما ينفي عنه الشفاعة في التخلف عن المحاكمة ويقابله في ذات الوقت قصر المعارضة في الأحكام الغيابية الابتدائية على تلك التي لا يجوز استئنافها ، هذا الى وجوب الاعتداد بتاريخ الجلسة المحدد في تقرير المعارضة أو الاستئناف واعتباره اعلانا لها ولو كان التقرير بتوكيل ، وذلك ليكون دافعا يلزمه تتبع اجراءات المحاكمة وسيرها لا سيما وأن التجربة قد أفصحت عن تسويق الفصل في هذه القضايا بل وتادها أحيانا تحت ستار ذريعة الاعلان .

- الفقرة الثانية مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ ، ونشر في ١٩٥٣/٨/٦ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .
- تقابل المادتين ١/١٣٣ ، ١٦٣ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : استبدلت بعبارة حتى يسقط العقوبة في آخر المادة عبارة حتى تستلغ الدعوى لأن القاعدة العامة هي أنه ما دامت الدعوى لم يصدر فيها حكم نهائي فانها تسقط بمضي المدة ، والحكم الغيابي ليس نهائيا وتبقى الدعوى قائمة رغم صدوره ، ويجوز السير فيها بطريق الاستئناف أو الطعن بطريق النقض ، ويسقط الدعوى يسقط تبعاً لها الأحكام غير النهائية الصادرة فيها ، وقد استتست الجنايات من هذه القاعدة .

الأحكام

من يحق له الطعن بالمعارضة

- ٥٠٨٩ - من المقرر في المادة ٣٩٨ اجراءات جنائية جواز المعارضه في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات لكل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية .

(١٤/٦/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٥ ص ٦٥٠)

- ٥٠٩٠ - من المقرر أن الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم ، وأن المادة ٢١١ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى .
- والأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بالطعن .

(١٢/٤/١٩٩٣ ط ١٧٧٦٨ س ٥٩ ، ١١/٣/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٦٦ ص ٤٢١)

- ٥٠٩١ - رفع المعارضة من غير المحكوم عليه الصادر ضده الحكم الغيابي المعارض فيه يوجب القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة .

(٢٧/١٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢١٠ ص ١١٥٢)

الحكام التي تجوز فيها المعارضة

٥٠٩٢ - من المقرر أن المعارضة لا تقبل الا في الأحكام الغيابية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٨ اجراءات جنائية .

(١٩٦٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٠ ص ٥٧١)

٥٠٩٣ - المعارضة لا تقبل الا في الأحكام الغيابية فقط ، عملا بالمادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فالحكم المطعون فيه هو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الاستثنائي الحضورى . لما كان ذلك وكان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة عن حكم حضورى فحسب ، دون الحكم الاستثنائي الحضورى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فإنه لا يقبل منه أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم الأخير .

(١٩٩٣/٤/٢٠ ط ٢٦٤٨٤ س ٥٩ ق)

٥٠٩٤ - عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى اذا لم يحضر المعارض جلسة المعارضة ليبدى عذره فى تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه ، الحكم بعدم جواز المعارضة يلتقى فى النتيجة مع الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

(١٩٨٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٨٤ ص ٩٧٢)

٥٠٩٥ - الأحكام انصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة لها لا يجوز الطعن فيها بطريق المعارضة عملا بالمادة ٢١ من القانون السابق .

(١٩٨٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٩ ص ١٩٤)

٥٠٩٦ - لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ .

(١٩٨٣/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٨٠ ،

١٩٨٣/٥/١١ ق ١٢٦ ص ٦٢٧)

٥٠٩٧ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة ، ولما كان الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الذي وصف خطأ بأنه حضوري اعتباري وقضى باعتبار معارضته كان لم تكن بما لا مضارة منه للطاعن ، وكان الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه والذي أبان عن واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها التي دين الطاعن بها بما لا قصور فيه وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ، ومن ثم يكون نعي الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

٥٠٩٨ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة . ولما كان الثابت أن المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون غيابيا وإن جرى في منطوقه خطأ بالقضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وبالتالي يجوز للمتهم المعارضة فيه ، ويظل باب الطعن بطريق المعارضة مفتوحا طالما أن المتهم لم يعلن به .

(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٢ ص ٥٢٦)

٥٠٩٩ - العبرة في وصف الحكم هي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق ، وصف المحكمة الحكم بأنه حضوري ، وهو في حقيقته غيابي وعدم اعلان الطاعن به يستمر انفتاح باب المعارضة فيه ، ولا يجوز الطعن فيه بالنقض .

(١٩٨٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ٨١ ص ٣٨٩)

٥١٠٠ - العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلاف هذا الواقع .

(١٩٨٣/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٥ ص ٦٦٦)

٥١٠١ - لا يصدر الحكم ولا ينفذ الا على ذات الشخص المكلف بالحضور لسماع الحكم عليه ، فاذا حضر في الجلسة شخص غيره وصدر الحكم عليه باعتبار أنه الشخص المكلف بالحضور فلا يمكن تنفيذ الحكم على الحاضر

لأنه لم يصدر عليه في الحقيقة ، اذ لم يكن هو مكلفا بالحضور ، ولا يكون هذا الحكم باطلا بالنظر للشخص المطلوب حقيقة ، بل يعتبر حكما غيابيا ولو حصل وصفه بكونه حضوريا ، وعليه فمثل هذا الحكم قابل للطعن بطريق المعارضة لا بطريق النقض .

(١٨٩٨/١٢/١٠ الحقوق س ١٤ ق ١٤٨ ص ٢٦٧)

٥١٠٢ - الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فاذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيابي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضوري اعتباري بقوة القانون فلا ينبغي على هذا الخطأ نشوء حق المتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد الى حكم القانون ، وكذلك الحصومة الناشئة عن تلك الأحكام .

(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٢ ص ٧٠٩)

٥١٠٣ - قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيدا الحرية يوم صدور الحكم الأخير دون تقصي ثبوت قيام هذا العذر يعيب الحكم بالاخلال بحق الدفاع ويشوبه بالقصور في التسبيب .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٢ ص ٥٦٩)

ميعاد المعارضة

٥١٠٤ - يبدأ ميعاد المعارضة بالنسبة للحكم الحضوري الاعتباري من تاريخ اعلانه ، ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(١٩٨١/٣/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٠ ص ١٩٠)

٥١٠٥ - الاعلان هو الذي يبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون للطعن في الحكم بالمعارضة ولا يقوم مقامه تنفيذ الطاعن للحكم .

(١٩٨٤/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٧٦٣)

٥١٠٦ - من المقرر وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فان تخلف الطاعن وحضر جلسة أجلت اليها الدعوى في حضرته بغير عذر يجعل ميعاد

الطعن بالمعارضة يبدأ من يوم صدوره .

(١٩٧٨/٣/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٤ ص ٢٤٢)

٥١٠٧ - المستفاد من نص المادة ٣٩٨ اجراءات جنائية أنه اذا حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدور الحكم الغيابي ، أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته قد وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها باثبات العكس .

(١٩٧٠/١٢/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨٢ ص ١١٦٨ ، ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ ق ٩٦ ص ٤٧٦ ، ١٩٦٤/٦/٣٠ س ١٥ ق ١٠٥ ص ٥٣٢)

٥١٠٨ - يجب لسريان ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية من تاريخ اعلانها أن يحصل الاعلان لشخص المحكوم عليه ، فاذا لم يتسلم هو شخصيا الاعلان وتسلمه ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه في مسكنه فلا يسرى الميعاد الا من تاريخ علمه بهذا الاعلان . والأصل أن هذا الاعلان يعتبر قرينة على العلم الى أن يثبت المحكوم عليه أن الاعلان لم يصله فعلا . أما اذا أنكر المعلن صفة من تسلم عنه الاعلان ليدلل على عدم علمه به فيكون على النيابة أن تثبت هي صفة من تسلم الاعلان وأنه ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عن المحكوم عليه .

(١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٧)

٥١٠٩ - متى كان الحكم المطعون فيه مع ما بدا له من الاعلان لم يحصل لشخص الطاعن قد اقتصر على البحث فيما اذا كان الاعلان قد تم في موطنه أم في غير موطنه ولم يستظهر ما اذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الاعلان وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ فيه ميعاد المعارضة بالنسبة اليه طبقا للقانون فان هذا الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

(١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٧ ص ٦٨٢)

٥١١٠ - اعلان الحكم الغيابي لحادم المتهم القاطن معه هو اعلان

قانونى يترتب عليه قرينة قانونية وهى أن ورقة الاعلان قد سلمت الى ذات الشخص المعلن اليه الا اذا اثبت عدم علمه بالاعلان .

(١٩١٤/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٦)

٥١١١ - تكون معارضة المحكوم عليه بالحبس غيابيا مقبولة الى أن يعلم بوجود الحكم ولا يؤثر على حق المحكوم عليه اعلان الحكم فى النيابة عند عدم وجود محل اقامة معلوم به .

(١٩٠٥/٢/٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٦٣)

٥١١٢ - ان المادتين ١٣٣ ، ١٦٣ تحقيق جنايات جاءتا مطلقتين فيما يتعلق بجعل اعلان الحكم مبدأ لميعاد المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجناح . وهذا الاطلاق يدل على أن الاعلان الذى يوجه للمتهم كما يجوز أن يحصل من النيابة يجوز أيضا ان يحصل من المدعى بالحق المدنى الذى هو خصم ذو شأن فى الدعوى . واذا حصل منه ترتبت عليه نفس النتيجة التى تترتب على حصوله من النيابة ، وهو قبول المعارضة فى ظرف الثلاثة أيام التالية لتاريخ وصول الاعلان للمتهم .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٥)

(ص ٣٢٣)

٥١١٣ - يجوز نقض الحكم الغيابى الصادر فى معارضة حصل التكليف فيها بالحضور لجلسة أقل من الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٢٧ ت ج .

(١٩٠١/٣/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٤٥)

٥١١٤ - ان القانون صريح فى وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع ميعاد المعارضة فى الحكم الغيابى .

(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٩)

(ص ٣٩٤)

الحكم فى شكل المعارضة

٥١١٥ - ميعاد المعارضة - ككل مواعيد الطعن فى الأحكام - من

النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٥/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣١ ص ١٥٣)

٥١١٦ - للمحكمة أن تقضى في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام ، فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة قد استتمت الى دفاع الطاعن ثم أجلت الدعوى ليقدم دليل الوفاء ، فان ذلك لا يعتبر فصلا حتميا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد القانوني .

(٢٠/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٦ ص ١٢٨٢)

٥١١٧ - الميعاد المقرر لرفع المعارضة في الحكم الغيابي هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، فعلى المحكمة أن تفصل في شكل المعارضة وذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى ما دامت هي لم تعرض له من قبل . وتقرير المحكمة سماع الشهود لا يعتبر فصلا في قبول المعارضة شكلا ، ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفعها في الميعاد القانوني .

(١٦/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج٤ ق ١٢ ص ١٤)

٥١١٨ - حق المعارضة في الحكم الغيابي جائز للمتهم نفسه ولولييه الشرعى ان كان قاصرا لأن الولاية عامة تشمل المال والنفس .

(أحداث القاهرة ٢٦/٢/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤

ق ٦٨)

٥١١٩ - تمد القوة القاهرة حتما ميعاد المعارضة فلا يسرى هذا الميعاد اذن على شخص لم يمكنه مرضه من عمل المعارضة لوجوده في مستشفى . تحرم قوانينه خروج المرضى قبل شفائهم تماما .

(باب الشعرية ٩/١/١٩٠٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٥٦)

٥١٢٠ - ميعاد المعارضة المخول لمحبوس لا يسرى الا من يوم اعلان

مأمور السجن الحكم اليه لا من يوم تسليم صورة الحكم الى المأمور .
(أسوان الجزئية ١٥/٧/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٠)

٥١٢١ - مواعيد المعارضة تبندى من يوم اعلان الحكم الغيابى ،
ولا يجوز علم المتهم بصدور حكم مثل هذا وبدون اعلانه مبدأ لسريان ميعاد
الأيام المحددة لتقديم المعارضة .

(استئناف ٢٥/٣/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٣٤)

٥١٢٢ - من الأمور المقررة أنه اذا حضر المتهم مرة أو غير مرة
أمام المحكمة ثم تخلف عن الحضور بدون أن يكون قد أبدى شيئاً من أوجه
الدفاع فان الحكم يكون غيابياً ، وذلك لأن الحضور فى هذا المقام لا يراد به
مجرد الاتيان أمام الهيئة القضائية بل يقصد به أيضاً دفع التهمة ؛ لكن
الحال ليس كذلك فيما اذا كان قد حضر المتهم وأقام الأدلة على براءته ثم
تخلف عن الجلسة الأخيرة ، فان الحكم الذى يصدر حينئذ يكون حضورياً
لا محالة .

(جنح بنى سويف ٢٨/٦/١٨٩٩ الحقوق س ١٤ ق ١٢٧ ص ٥٢٨)

٥١٢٣ - أوجب قانون المرافعات أن تعلن الأحكام الغيابية لشخص
المحكوم عليه أو لمحله الأصل ، وبناء على ذلك لا يكون اعلان الحكم الغيابى
الجنائى صحيحاً الا اذا حصل باحدى الصورتين المذكورتين .

(استئناف مصر ٨/١١/١٨٩٧ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٢٧)

٥١٢٤ - انما وضعت المعارضة للأحكام الغيابية والأحكام الغيابية
هى الأحكام التى كان يمكن أن تكون حضورية . ولما كانت الأحكام
القاضية بتغريم الشاهد المتخلف عن الحضور لا يمكن أن تكون حضورية ،
فلذلك لا يمكن أن تعتبر من الأحكام الغيابية الجائزة فيها المعارضة بالطرق
الاعتيادية . على أن القانون قد أجاز المعارضة الشفاهية فيها بطريقة خصوصية
موضحة فى المادة ١٦٧ تحقيق جنايات فاذا حصلت كذلك قبلت شكلاً
والا فهى مرفوضة .

(مينا القمح ٤/٤/١٨٩٤ الحقوق س ٩ ق ٥٥ ص ١٧٨)

مادة ٣٩٩

• لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية •

• تقابل المادة ٣/١٣٣ من القانون السابق •

• المدكرة الايضاحية : نصت المادة ٤٣٣ (٣٩٩) صراحة على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، وهذا مطابق للدعانون الحال بالنسبة للمخالفات وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أخيرا بالنسبة للجنج •

الأحكام

٥١٢٥ - لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية ، يستوى فى ذلك أن تكون المعارضة أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثانى درجة •

(١٩٨٦/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٤ ص ٥٢٦)

٥١٢٦ - لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية •

(١٩٨٦/٤/٣٠ الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤)

٥١٢٧ - من المقرر بنص المادة ٣٩٩ اجراءات جنائية أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم فلا مصلحة له من وراء ما يثيره من المنازعة فى وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية ، لأن وصف الحكم بأى الوصفين لا ينشئ له حقا ولا يهدره •

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٩ ص ٢١١)

٥١٢٨ - لا تجوز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية •

(١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٠ ص ٦٢٧)

مادة ٤٠٠

تحصل المعارضة بتقرير في قلم كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم
يثبت فيه تاريخ الجلسة التي حددت لنظرها ويعتبر ذلك اعلانا لها ولو كان
التقرير من وكيل ، ويجب على النيابة العامة تكليف باقى الخصوم فى الدعوى
بالحضور واعلان الشهود للجلسة المذكورة .

- معدله بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على
أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكور الايصاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٩٨ فقرة
أولى .

ماده ٤٠٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
يحصل المعارضة بتقرير فى قلم كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم وستلزم الحضور
فى الجلسة التى يحددها كاتب المحكمة فى التزير مع مراعاة أن تكون أقرب جلسة يمكن نظر
المعارضة فيها . ويجب على النيابة العامة تكليف باقى الخصوم فى الدعوى بالحضور فى ميعاد
أربع وعشرين ساعة وعلان الشهود للجلسة المذكورة .
- تقابل المادة ١٣٣/ من القانون السابق .

حكم

التقرير بالمعارضة

٥١٢٩ - التقرير بالمعارضة يصح فى القانون أيا كان الشكل
الذى يتخذه ما دام يحقق الغرض منه وهو حصول المعارضة فى الحكم الغيابى ،
طالما أن التقرير بالطعن لا يعدو عملا اجرائيا يباشره موظف مختص بتحريره
ولما كان الطاعن لا يمارى فى أن التقرير الذى ينعى عليه شكله - لتحريره
على نموذج معد بحسب الأصل للتقرير بالاستئناف قد أدى الغرض منه من
ناحية علمه بالجلسة المحددة والمحكمة التى ستنظر دعواه ولم يتخلف عن
الحضور الا بسبب آخر لا صلة له بما يثيره فى وجه طعنه ، ومن ثم يكون
منعاه فى هذا الصدد فى غير محله .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

٥١٣٠ - ليس من الضرورى أن يحصل التقرير بالمعارضة فى الحكم
الغيابى من المحامى الموكل بذلك ، بل ان لهذا المحامى أن ينيب عنه فى

التقرير بالمعارضة زميلا له ما دام له أن يوكل عنه أحد زملائه في اجراء العمل
محل التوكيل .

(١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٩ ص ٢٧٠)

الاعلان لجلسة المعارضة

٥١٣١ - اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه
أو في محل اقامته ، جرى قضاء النقض على أن المحضر غير مكلف بالتحقيق
من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان ، وان تسليمه لمن خاطبه المحضر في
هذه الحال يعد قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ، الا أنه له أن يدحض
هذه القرينة باثبات عكسها .

(١٩٨٧/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥١ ص ٣٣٩)

٥١٣٢ - التقرير بالمعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي عن وكيل
الطاعن يعد اعلانا له بالجلسة المحددة به على ما تنص به المادة ٤٠٠
اجراءات .

(١٩٨٦/٣/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ٧٦ ص ٣٤٧)

٥١٣٣ - اعلان المعارض لجهة الادارة ، وثبت أنه مقيم بدولة
أجنبية ، وعدم اتباع ما رسمه القانون في اعلان ورقة التكليف بالحضور
للمقيم خارج البلاد يترتب عليه بطلانها وكذا اجراءات المحاكمة والحكم ،
اعمالا للمادتين ٢٣٤ اجراءات و ١٣ مرافعات .

(١٩٨٢/٥/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٤ ص ٥٦٦)

٥١٤٣ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة
يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ولا ينفي عن اعلانه لتلك الجلسة
علم وكيله بها .

(١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥١ ص ٢٥٢)

٥١٣٥ - المستفاد من نص المادة ٣٩٨ اجراءات أنه اذا حصل
الاعلان في شخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على عمله بصدور
الحكم الغيابي ، أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا

بل استلمه غيره ممن يجوز لهم الاستلام قانونا ، فان ذلك يعد قرينة على أن ورقته قد وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بأثبات العكس .

(١٩٨١/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣ ص ١٠٤)

٥١٣٦ - لما كان من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، وكان قضاء محكمة النقض وإن جرى على أن المحضر غير مكلف بالتحقيق من صفة من يتقدم له باستلام الاعلان وأن تسليمه لمن خاطبه في هذه الحالة يعد قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ، إلا أن له أن يدحض هذه القرينة بأثبات عكسها .

(١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٨ ص ٥٥٢)

٥١٣٧ - إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة وذكر بتقريرها أنه حدد لنظرها جلسة ٠٠٠٠ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فان لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التي تحددت لنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا اعلانا صحيحا بيوم الجلسة ولا ضرورة معه لاعلانه على يد محضر ، ولا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبت بتقرير المعارضة إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(١٩٧٦/١/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥ ص ٧٦)

٥١٣٨ - متى كان الثابت أن الطاعن أعلن للحضور في محل اقامته اعلانا صحيحا بالجلسة التي نظرت بها معارضته أمام محكمة الدرجة الثانية ولم يحضر هذه الجلسة ثم حجزت الدعوى لحكم وقضى فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم اعلانه للحضور بجلسة المحاكمة أو انتفاء علمه بها لا يكون له أساس .

(١٩٧٢/١٠/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢٨ ص ١٠٢٩ ،

١٩٧٢/١١/٥ ق ٢٦٤ ص ١١٦٣)

٥١٣٩ - ان توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحرر به تاريخ الجلسة المعينة لنظرها يفنى عن اعلانه بها .

(١٩٧٩/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠)

٥١٤٠ - متى كان المحكوم عليه قد قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي وأخبر بالجلسة التي تنظر فيها الدعوى ، فإن هذا يعتبر اعلانا صحيحا بيوم الجلسة ولا ضرورة معه لاعلانه على يد محضر .

(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩ ، ص ٥٢٠)

٥١٤١ - النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جسسه يمكن نظر المعارضة فيها مفاده ان الشارع رأى أن الدعوى تكون مرفوعة امام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة ، وأن المعارض بناء على ذلك وبغير حاجة الى اعلان يكون مكلفا بالحضور مباشرة في مواد المخالفات أو الجنح حسب الأحوال ، الا أن العمل جرى على ان يحدد لنظر المعارضات جلسات على خلاف ما هو مشار اليه في نصوص القانون ، وذلك بالنظر الى ما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات . وهذا وإن كان يتعارض مع مقضى نصوص القانون ، الا أن التعارض لا وجود له الا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة ، وهذا لا يجب له في القانون تكليف بالحضور ما دامت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما مر القول ، بل يكفي فيه اخبار المتهم بصفة رسمية على أية صورة ، كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات باعلان من القاضي . واذن فاخطار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم الذي عين لنظر المعارضة حسبما سمحت به الظروف كاف في اثبات علمه بيوم الجلسة .

(١٩٤٥/٤/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥١ ص ٦٩٤)

٥١٤٢ - لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم المحكوم عليه غيابيا من غير أن يكون قد أتيخ له الدفاع عن نفسه . وبذلك فانه يجب قانونا أن يكون تسليم اعلان طلبات التكليف بالحضور في هذه الحالة الى شخص المطلوب اعلانه ، فاذا لم يوجد صحح اعلانه بمحل اقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من أقرباء أو خدم ويعتبر الاعلان في هذه الحالة الأخيرة مجرد قرينة على أن ورقته قد وصلت الى الشخص المراد اعلانه ، ويكون له أن يدحض هذه القرينة باثبات عدم وصول الورقة اليه ولا يجوز بأية حال أن يصل الاعلان للنياية .

(١٩٤١/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٨)

(ص ٥٩٥)

٥١٤٣ - من المقرر أنه إذا لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى وجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة .

(١٩٧٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٩ ص ٦٦٥)

٥١٤٤ - من المقرر أنه إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة استثنافا للسير فيها تحتم دعوة الخصوم للاتصال بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوى الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون وثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار . ولما كان اعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ولا يصح أن ينبني على اعلان للنياية العامة الحكم في معارضته ، وكان الثابت أن الطاعن أعلن للنياية العامة بالجلسة التي حددت لاستئناف السير في معارضته بعد اعادتها للمرافعة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلا .

(١٩٧٣/٤/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٦ ص ٤٦٨)

٥١٤٥ - تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كأن لم تكن وتأجيل الدعوى الى جلسة أخرى يفتضى اعلانه اعلانا قانونيا للحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر معارضته ، على اعتبار ان اعلانه بواسطه قام الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر معارضته ينتهي أثره بعدم حضوره في تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته باعتبار معارضته كأنها لم تكن . فاذا حضر عنه محام في هذه الجلسة وقرر بأنه لم يحضر لمرضه فأجلت المحكمة القضية لجلسة أخرى وجب اعلان المعارض بالحضور .

(١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٨ ص ٣٦٣ ،

١٩٦٨/١٢/٢ ق ٢١٥ ص ١٠٥٦ ، ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٣ ق ١٠٣ ص ٤٦٥)

٥١٤٦ - من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة ، ذلك أنه لا يغنى سبق اعلان الطاعن بالجلسة الأولى التي حددت لنظر معارضته أو علمه بها وقت التقرير

بالمعارضة - الذي انتهى أثره بعدم حضور تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها
فى غيبة - عن وجوب إعادة اعلانه اعلانا قانونيا بالجلسة التى أجلت اليها
الدعوى وصدر فيها الحكم المطعون فيه .

(١٩٨٧/٤/٢٧ النقض س ٣٨ ق ١١٢ ص ٦٥٣)

٥١٤٧ - من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى
الجلسة المحددة لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كأن لم يكن وتأجيل
الدعوى الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى
أجل اليها نظر معارضته .

(١٩٨٥/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٧ ص ٤٥٦)

٥١٤٨ - تأجيل المعارضة من جلسة لأخرى فى غيبة المعارض يوجب
اعلانه بالجلسة الجديدة ولو كان أعلن بالجلسة السابقة عليها .

(١٩٨٦/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ١١٥ ص ٥٨٣)

٥١٤٩ - عدم اعلان المعارض بالجلسة التى أجلت اليها فى غيبته
يبطل الحكم الصادر فى المعارضة .

(١٩٨٥/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٧ ص ٤٥٦)

٥١٥٠ - اذا تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر
معارضته وتأجلت الدعوى الى جلسة أخرى فانه يجب اعلانه لشخصه أو فى
محل اقامته بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر معارضته والا كان الحكم
الصادر فيها معيبا .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٤ ص ٧١٧)

٥١٥١ - من المقرر أن تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى
الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا
قانونيا بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر المعارضة .

(١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩ ص ١٠٢)

٥١٥٢ - تأجيل نظر المعارضة بناء على طلب المحامى يوجب اعلان

المعارض اعلانا قانونيا .

(١٩٨٠/٦/٢٥ أحكام النقض سن ٣١ ق ١٥٦ ص ٨١٠)

٥١٥٣ - توجب المادة ١١ مرافعات عند تسليم الاعلان لمأمور القسم أن يخطر المحضر المعلن اليه بخطاب مسجل يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الادارة ، ورتبت المادة ١٩ من هذا القانون البطلان على مخالفه المادة ١١ ، ولما كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطاعن للجنسية التي تأجل اليها نظر معارضته أن المحضر دون بها أنه توجه لاعلان الطاعن فلم يجده وامتنعت زوجته عن الاستلام فقام باعلانه مخاطبا مع مأمور القسم دون أن يخطره بذلك بخطاب مسجل فان الحكم المطعون فيه اذ نضى برفض المعارضة استنادا الى هذا الاعلان الباطل يكون معيبا .

(١٩٧٠/١/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٢ ص ٢١٣)

٥١٥٤ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسية المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في موطنه ، ولما كان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ مدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله موطنه له . ولما كان الثابت أن اعلان الطاعن (المعارض) بالجلسة التى تقرر حجز القضية فيها للحكم قد جرى بعنوان مكتبه حيث سلم الى وكيل المكتب فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه تأسيسا على صحة ذلك الاعلان يكون مخطئا فى القانون ومعيبا بالبطلان .

(١٩٧٣/١١/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٠ ص ٩٦١)

٥١٥٥ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسية المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في موطنه ، والموطن كما عرفته المادة ٤٠ مدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله موطنه له .

(١٩٦٦/٣/١ أحكام النقض س ١٧ ق ٤١ ص ٢١٨)

٥١٥٦ - الأصل فى اعلان الحكم الغيابى أن يكون لنفس المحكوم عليه أو فى موطنه فاذا لم يوجد فيه فيسلم الاعلان الى وكيله أو خادمه أو لمن

يكون مقيماً معه من أقربائه أو أصهاره طبقاً لنص المادتين ١١ و ١٢ مرافعات ، وفي هذه الحالة الأخيرة لا يسرى ميعاد المعارضة إلا من يوم علم المحكوم عليه بهذا الاعلان . واذن فإذا كان المتهم قد أعلن في محل التجارة عن أعمال تتعلق بإدارة أعمال تجارية وكان هذا المحل لا يعتبر في حكم القانون موطناً إلا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة وحدها ، فإن اعلان الحكم الغيابي بالمتجر يكون قد وقع باطلاً .

(١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢٢ ص ٥٩٩ ،
١٩٥٢/٥/٧ ق ٣٣١ ص ٨٩٠)

٥١٥٧ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، والاعلان الذي يتم لجهة الادارة بعد توجيهه الى محل لا يقيم فيه يكون باطلاً .
(١٩٧٧/٥/١ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٢ ص ٥٢٩)

٥١٥٨ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، ومن ثم فإن اعلانه لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته . ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان اعلان الطاعن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه اليه بمحل اقامته وإنما وجه اليه بمكتبه . ولما تبين أنه ترك هذا المحل بحكم طرد ولم يستدل عليه تم اعلانه لجهة الادارة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بناء على ذلك الاعلان الباطل فإنه يكون باطلاً بما يوجب نقضه .

(١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٠ ص ٤٨٨ ،
١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ق ٢٥ ص ١٣٣)

٥١٥٩ - من المقرر أن اعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، فإذا كان الثابت من ورقة الاعلان أن المحضر اكتفى فيها باعلان المعارض لجهة الادارة لعدم الاستدلال عليه بمحل اقامته فإن هذا الاعلان يكون باطلاً وبالتالي غير منتج لآثاره فلا تنقطع به المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٩ ص ٢٠١ -
١٩٧٢/٣/٢٦ ق ١٠٣ ص ٤٦٥)

٥١٦٠ - استقر قضاء محكمة النقض على أن اعلان المتهم لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم الذي يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة ، وأن الحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا ، وميعاد الطعن في هذا الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به أو علمه رسميا .

(١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٥ ص ٦٠٥)

٥١٦١ - اعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حددت لنظر معارضته ينتهى أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته ، ومن ثم لا يصح من بعد الحكم في معارضته بناء على اعلانه الى جهة الادارة لجلسة تالية .

(١٩٦٦/٥/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٩ ص ٧٠٢)

٥١٦٢ - اذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع معارضته لجهة الادارة في شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل اقامته رغم ما هو ثابت من أن له محل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم الغيابي الابتدائي فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لابتناؤه على اجراءات باطلة .

(١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض س ١٣ ق ١١٦ ص ٤٦٤)

٥١٦٣ - اذا كان المحكوم عليه قد أعلن لجلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الغيابي الاستثنائي في مواجهة النيابة العمومية فهذا الاعلان لا يصلح في القانون أساسا لاصدار حكم صحيح عليه في المعارضة والحكم الذي يصدر بناء عليه يكون باطلا .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٣ ص ٦٩٤)

٥١٦٤ - ان اعلان المتهم في النيابة لا يصح أن يبنى عليه الا الحكم الذي يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة فيه ، واذا كان الحكم الذي يصدر في المعارضة في غيبة المعارض لا يجوز المعارضة فيه فانه يجب أن يكون اعلان المحكوم عليه بالجلسة التي تحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه لشخصه أو في محله ، واذا كان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بناء على

اعلان المعارض فى مواجهة النيابة العمومية يكون باطلا لايتناؤه على اعلان باطل

(١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٥ ص ٣٤٥)

٥١٦٥ - من المقرر قانونا أنه يجب اعلان المتهم بالحضور اعلانا قانونيا بالجلسة أو التنبيه عليه شخصيا بحضورها ، واذن فاذا كان الثابت أن المتهم قرر بالمعارضة فى الحكم الاستثنائى الغيابى بواسطة محاميه بصفته وكيلا عنه ، وذكر بالتقرير بالمعارضة أنه حدد لنظرها يوم كذا ولم يذكر شىء فى خانة التكليف بالحضور فى الجلسة المحددة ، وتبين من محضر جلسة المعارضة فى ذلك اليوم أن المتهم لم يحضر ولم يحضر عنه أحد ، فإن الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون قد شابه بطلان فى الاجراءات يستوجب نقض الحكم .

(٣٠/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨ ص ٩٥)

اعلان وكيل المعارض بالجلسة

٥١٦٦ - اكتفت المادة ٤٠٠ أ ج بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بحصول اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته بمجرد التقرير من وكيله .

(٣٠/١٠/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٣ ص ٦٩٩)

٥١٦٧ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته ، ولا يغنى عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، طالما أن التقرير بالمعارضة قد تم قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

(٢٣/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٢ ص ٤٠٣)

٥١٦٨ - من المقرر أنه لا ينبنى عن اعلان الطاعن لشخصه أو فى محل اقامته بالجلسة الأولى التى حددت لنظر المعارضة علم وكيله الذى قرر بالمعارضة نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصيل الذى

لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، كما أن تخلف المعارض عن الحضور
بشخصه في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب
اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة .

(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٧ ص ١٦٧ ،
١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ق ١٥٥ ص ٤٧٥ ، ١٩٨٢/٥/١٠ س ٣٣ ق ١١٤
ص ٥٦٦)

**٥١٦٨ مكرر - الأصل أنه لا يغنى عن اعلان المعارض بالجلسة
المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت
التقرير بها .**

(١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٨ ص ١٣٣٠)

٥١٦٩ - اذا كان الثابت أن محاميا تقدم عن المحكوم عليه لقلم
الكتاب وقرار بالمعارضة بتوكيل عنه في الحكم الصادر ضده غيايبا فحدد قلم
الكتاب لنظر المعارضة جلسة وأثبت ذلك بالتقرير ولكن أحدا لم يحضر
الجلسة فحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون بحث فيما اذا كان المحكوم
عليه نفسه قد أخطر بيوم الجلسة ودون أن تتقصى المحكمة علمه به ولو عن
طريق وكيله ، اذ علم المحامي الذي وكل لامل المعارضة لا يفيد حتما علم
الموكل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير وتحديد اليوم ، فهذا الحكم يكون
قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٤٨/٤/٢٠ مجموعة القسواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨٠)

(ص ٥٤٤)

الحكم في شكل المعارضة

٥١٧٠ - من المقرر أن للمحكمة أن تفصل في شكل المعارضة في
أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالتنظيم العام ، فاذا كانت
المحكمة عند نظر الدعوى قد قطعت شوطا في طريق الفصل في موضوعها
فان ذلك لا يعتبر فصلا ضمينيا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم
بعد ذلك بعدم قبولها .

(١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٠ ص ١٢٩٣)

مادة ٤٠١

يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي ، ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه .

ومع ذلك اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، تعتبر المعارضة كأنها لم تكن وللمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف بالنسبة للتعويضات المحكوم بها ، وذلك على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ .

ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته .

- لا مقابل لها في القانون السابق ، عدا الفقرة الثانية فتقابل المادة ١٣٣ منه .
- المذكرة الايضاحية : أما بالنسبة للأثر الذي يترتب على المعارضة فقد نص صراحة في المادة ٤٢٦ (٤٠١) على أنها تعيد نظر الدعوى بالنسبة للمعارض فقط ، كما نص على أنه لا يجوز بأية حال أن يترتب عليها تسوية مركزه ، وهذا الحكم مطابق لما استقر عليه العمل الآن رغم عدم وجود نص على ذلك .

الأحكام

إعادة نظر الدعوى

٥١٧١ - ان القانون قد أوجب أن تنظر الدعوى بالنسبة الى المعارضة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي . وليس ثمة ما يمنع القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي من نظر المعارضة فيه .

(١٠/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٤ ض ٣٧٧)

٥١٧٢ - لا يترتب على المعارضة في الحكم الغيابي في مواد المخالفات والجنح سقوط الحكم وجعله كأن لم يكن بل يبقى قائماً حتى ينقضى بالفائه أو تعديله ، وذلك لحلو القانون من نص يقضى بذلك .

(٢/٥/١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٨)

٥١٧٣ - لا يترتب على المعارضة في مواد الجنح والمخالفات سقوط الحكم الغيابي حتماً ، فاذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة وحكم

بسبب ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بقى الحكم الغيابى قائما .

(١٩١٨/٧/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ١٦)

٥١٧٤ - ان المعارضة لا تعيد الدعوى لنظرها من جديد الا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده .

(١٩٥٣/١/٦ احكام النقض س ٤ ق ١٤١ ص ٣٦١)

٥١٧٥ - انه لما كانت المعارضة فى الحكم الغيابى تعيد الدعوى الى حالها فان المحكمة الاستئنافية اذ تنظر المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيابى الصادر منها انما هى فى الواقع تنظر فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى ، فلا يكون ثمة ما يمنعها وهى تقضى فى هذه المعارضة بتأييد حكمها الغيابى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى من أن تجعل أسباب هذا الحكم أسبابا لحكمها وأن يحيل فى بيان واقعة الدعوى عليه .

(١٩٥٢/١١/٣ احكام النقض س ٣ ق ٢٩ ص ٦٥)

٥١٧٦ - ان من شأن المعارضة فى الحكم الغيابى اعادة نظر الدعوى امام المحكمة بالنسبة الى المعارض ، واذن فما دام الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة ويتحقق به أساس الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه ، وأشار الى نص القانون الذى حكم بموجبه فان ما يثار من ذلك فى خصوص بطلان الحكم الغيابى وانسحاب أثر هذا البطلان الى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(١٩٥٢/٤/٢٩ احكام النقض س ٣ ق ٣٢٨ ص ٨٧٩)

عدم الاضرار بالمعارض

٥١٧٧ - وقف تنفيذ العقوبة من عناصر تقديرها ، القضاء به فى المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه تعديل للعقوبة الى أخف .

(١٩٨١/٣/٩ احكام النقض س ٣٢ ق ٣٧ ص ٢٢٧)

٥١٧٨ - لا يجوز لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم فى الدعوى بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية حتى لا تسوى مركز رافع المعارضة والا فانها تكون قد خالفت نص المادة ١/٤٠١ اجراءات

جنائية .

(١٩٧٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٥ ص ٦٠٣)

٥١٧٩ - المعارضة هي نظام مقدم من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده ، فلا يجوز للمحكمة التي أصدرت هذا الحكم الغيابي أن تسيء حالته عند نظر معارضته وتحكم بعدم اختصاصها بحجة ظهور قرائن لها تدل على أن الواقعة جنائية لا جنحة .

(١٩٣٠/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠١

ص ٩٦)

٥١٨٠ - لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهو حكم عام ينطبق في جميع الأحوال مهما تضمن الحكم الغيابي من خطأ في تقدير الوقائع أو خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

٥١٨١ - ان المادة ٤٠١ اجراءات جنائية تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون .

(١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٤١ ص ٣٦١)

٥١٨٢ - المعارضة اجراء سنه التانون ضمانا لحق المحكوم عليه غيابيا في سماع دفاعه أمام المحكمة ، ومن المقرر فقها وقضاء أن المعارضة وان أعادت نظر الدعوى من جديد الا أنها وهي اجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه لا يصح أن يضار به ان لم يفد منه .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٧ ص ٤٦٩ ،

١٩٥١/٢/٢٧ ق ٢٥٨ ص ٦٨٠)

٥١٨٣ - ان المحكمة التي تنظر المعارضة لا تكون مطالبة قانونا بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته الا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط فكل ما تجريه في هذه الحدود من

تصحیح الحكم الغيابي ، سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه المعارضة ، ما دامت المحكمة لم تغير في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه ، وما دامت المحكمة تراعى فيما تجريه مقتضيات حقوق الدفاع كما هي معروفة في القانون .

(١٨/١١/١٩٤٤ مجموعة القسواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢٧ ص ٥٦٤)

التخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة

١ - الجلسة الأولى للحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن

٥١٨٤ - من المقرر أن عدم حضور المعارض أية جلسة من الجلسات التي حددت لنظر معارضته رغم علمه بها يقتضى عند الفصل فيها القضاء باعتبارها كأن لم تكن .

(٤/١٠/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٩ ص ٧٠٥)

٥١٨٥ - لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته ، أما اذا حضر هذه الجلسة فانه يكون متعينا على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور بعد ذلك ، ذلك أن المادة ٢/٤٠١ اجراءات جنائية اذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض في الجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى فانها أرادت بذلك ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقضت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي يحضر الجلسة الأولى ثم يتخلف بعد ذلك فان فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا .

(٢/٢/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٥ ص ١٩٧ ، ٥/٢/١٩٧٩ س ٣٠ ق ٤٣ ص ٢١٩ ، ٢٩/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٤٥ ص ١٠٩١ ، ٢٩/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٣١٢ ص ١٥٠٨ ، ٩/١/١٩٦٧ س ١٨ ق ٨ ص ٦٠)

٥١٨٦ - لا يجوز قانونا الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن

الا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته ، أما اذا حضر هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع .

(١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧)

(ص ٢٠)

٥١٨٧ - المحكوم عليه غيابيا بالحبس يجب - على مقتضى القانون - أن يكون حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه ، ولا يكون له أن ينوب عنه غيره ، فاذا حضر عنه محام في هذه الجلسة فإنه هو يكون في الواقع لم يحضرها ، فاذا أجلت المعارضة الى جلسة ثانية ولم يحضرها أيضا مع تكليفه بالحضور تنفيذا لقرارات المحكمة في الجلسة الأولى ، فإنه يصح في هذه الجلسة الثانية الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن .

(٣/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٦)

(ص ٧٠٦)

٥١٨٨ - ان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن هو جزاء يجب ألا يصيب الا المعارض المتخلف عن الجلسة الأولى للمعارضة ، لا المعارض الذي يحضر مرة أو أكثر ثم يتخلف بعد ذلك .

(٢٢/١٠/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٦)

(ص ٣٧١)

٥١٨٩ - ان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن صدوره الا في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة اذ هذا الحكم هو من قبيل الجزاء والأحكام الجزائية لا تحتمل التوسع في تفسير مداها . واذن فالمعارض الذي يتخلف عن حضور الجلسة الأولى هو وحده الذي يحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن الا اذا أثبت أن قوة القاهرة حالت دون حضوره تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن او عند الطعن فيه بطريق النقض .

(١٥/٢/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٨)

(ص ٤٥٣)

٥١٩٠ - اذا عارض متهم في حكم غيابي فإنه يصبح مدعيا في

الدعوى فليس له أن يتمسك بميعاد الثلاثة أيام التي يتض عليها القانون في بابو الجئح لأجل الحضور أمام المحكمة التي تنظر في المعارضة .
(١٩١٧/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٦)

٥١٩١ - إذا لم تستأنف النيابة حكما غيابيا صادرا بالعقوبة من أجل جنحة فليس لها عند نظر المعارضة التي يرفعها المحكوم عليه أن تطلب الحكم عليه بعدم الاختصاص باعتبار أن الواقعة جنائية .
(١٩٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٢)

ب - صور لا يجوز فيها القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن

٥١٩٢ - صحة الحكم في المعارضة في غيبة المعارض رهينة بأن يكون تخلفه عن الحضور بدون عذر ، قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة ، ومحل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .

(١٩٨٧/٤/٢٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١١٢ ص ٦٥٣)

٥١٩٣ - عدم جواز الحكم في المعارضة في غيبة المعارض ما لم يكن تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، محل نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن في الحكم ولو بطريق النقض .

(١٩٨٨/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٦١ ص ١٠٦٣)

٥١٩٤ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان عدم حضوره حاصلًا بغير عذر ، قيام عذر قهرى حال دون حضور المعارض يعيب اجراءات المحاكمة ، محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم ، ثبوت أن تخلف الطاعن يرجع لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية لا يصح معه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(١٩٨٧/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٣ ص ١١٢٤)

٥١٩٥ - متى كان لا يبين من المفردات أن الطاعن أعلن اعلانا قانونيا لحضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا ، ويتعين على المحكمة الاستئنافية أن

تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوتت على الطاعن احدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعوى فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(١٣/٦/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١١ ص ٤٥٥)

٥١٩٦ - لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن الا اذا كان المعارض قد اعلن بالجلسه التى حددت لنظر معارضته اعلانا صحيحا لشخصه أو مى محل اقامته اما اعلانه للنيابة فلا يصح أن يبنى عليه الحكم بذلك .

(٨/٦/١٩٤٢ مجموعة الفواعد القانونيه ج ٥ ق ٤٢ ص ٦٧٤)

٥١٩٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن تخلف الطاعن عن جسسه المعارضه الابتدائيه انما كان لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبيه فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة لان لم يذن قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمه الاستئنافيه أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وإعادة القضية لمحكمه اول درجة للفصل فى المعارضة .

(١١/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٠ ص ٨٧٢)

٥١٩٨ - لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن احكم المعارض فيه باعتبارها كأن لم يذن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا ونأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع الطاعن ، الا اذا كان تخلفه عن حضور بالجلسه حاصله بغير عذر وانه وان كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسه التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فان الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمه على اجراءات معييه من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ، ومحل نظر العدر يدون عند استئناف الحكم أو عند الطعن منه بطريق النقض . ولا يعير من ذلك عدم وقوف المحكمه وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهرى لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره ابدائه مما يجور التمسك به لأول مرة أمام محكمه النقض واتخاذ وجهه لنقض الحكم ، ولمحكمه النقض أن تقدر الشهادة الطبيه المثبتة لهذا العذر والتى تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تظمن اليه .

(٥/٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٦ ص ٥٥٦ ،

١٩٨٤/٦/١١ ق ١٣١ ص ٥٨١ ، ١٩٧٩/١/٢٨ س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ،
 ١٩٧٩/١/١ ق ١ ص ١٠ ، ١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧ ؛
 ١٩٧٨/٢/١٣ ق ٢٨ ص ١٦٢ ، ١٩٧٨/٥/٢٩ ق ١٠٢ ص ٥٤٢ ، ١٩٧٨/٣/١٩
 ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥ ، ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ق ١٠٥ ص ٤٧٥ ،
 ١٩٨٦/٢/٢٠ س ٣٧ ق ٦١ ص ٣٠٠ ، ١٩٨٧/٦/١٥ ط ٦٤٩٩ س ٥٦ (ق)

٥١٩٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض ، ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى لأن المقتضى فى الحالتين واحد .

(١٩٧٨/١١/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٩ ص ٧٧٨)

٥٢٠٠ - لما كان عدم حضور الطاعنة الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها أمام المحكمة الاستئنافية يرجع الى عدم المناداة عليها باسمها الصحيح المثبت فى الأوراق ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضورها بالجلسة مما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبتها باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٩ ص ٤٣٢)

٥٢٠١ - إذا لم يتمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة فى الحكم الغيابي الاستئنافية بسبب لا يد له فيه ، وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة مغايراً لاسمه الحقيقى على ما يبين من مطالعة الأوراق فإن الحكم المطعون فيه الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، يكون قد شابته البطلان فى الاجراءات مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى الى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد .

(١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٦ ص ١٢٧٥ ،

١٩٨٧/٣/٢٦ س ٣٨ ق ٧٩ ص ٤٩٣)

٥٢٠٢ - حضور المعارض الجلسة المحددة لنظر المعارضة وادراج

اسم برول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي مما ينتج عنه عيب تمكينه من المثول في الدعوى ، فان صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون قد جاء باطلا اذ لم يمكن الطاعن ابداء دفاعه بالجلسة لسبب لا يد له فيه ، وهو ادراج اسم في رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقي ، مما يعيب الحكم بالبطلان في الاجراءات ويستوجب نقضه .

(٢٢/١٠/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٢ ص ٦٥٤)

٥٢٠٣ - لما كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بخمس الطاعن مع ايقاف تنفيذ العقوبة وكان الطاعن قد اناب عنه وكيله حضر بالجلسة ، فان المحكمة اذ قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(٢٩/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢١ ص ١٠٧٦)

٥٢٠٤ - اذا كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم ، وكان هذا المتهم قد اناب عنه وكيله حضر جلسة المعارضة وطلب التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة الى طلبه وأجلت نظر الدعوى الى جلسة أخرى ، فانها اذا قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس أن المتهم تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٣/٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥١ ص ٩٣٩)

٥٢٠٥ - من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تقول كلمتها في شأنه بالقبول أو الرفض ، وفي اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الدفاع يعيبه .

(٤/٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٣ ص ٥٤٦)

١٩٨٧/٣/٢٦ الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٥٦ ق)

٥٢٠٦ - لا يكلف الطاعن مؤونة اثبات أنه كان سجيناً وقت الحكم في معارضته ، بل على المحكمة ان كانت في شك من ذلك أن تحققه .

(٣١/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩)

٥٢٠٧ - اذا ثبت ان الطاعن كان محبوسا في الفترة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه القاضى باعتبار معارضته كان لم تكن فانه يكون باطلا لا بتناؤه على اجراءات باطلة .

(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٦ ص ٨٢٨)

٥٢٠٨ - ان الحكم في المعارضة في غياب المعارض حال كونه مسجوناً لا يمكنه الحضور شخصياً هو وجه مبطل للاجراءات .

(١٨٩٧/١٢/٤ الحقوق س ١٣ ق ٧ ص ٢٢)

٥٢٠٩ - اذا تبين أن المتهم كان محبوساً على ذمة قضية أخرى في يوم صدور الحكم الذى قضى باعتبار معارضته كان لم تكن فان محاكمته تكون قد وقعت باطلة لأن تخلفه عن حضور الجلسة كان لعذر قهرى .

(١٩٥١/٣/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠١ ص ٧٩٣)

٥٢١٠ - اذا كان المتهم محبوساً ولم يتمكن بسبب ذلك من الحضور أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر معارضته في الحكم الغيابى الذى أصدرته عليه وحكمت المحكمة مع ذلك باعتبار المعارضة كان لم تكن فذلك وجه موجب للنقض .

(١٩٠٩/٩/١ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٣)

٥٢١١ - يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض راجعاً الى سبب قهرى والحبس لا شك من الأسباب القهرية .

(١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١٨)

(ص ١٩٨)

٥٢١٢ - اذا عجز المتهم بسبب حبسه عن الحضور عند نظر معارضته في الحكم الاستئنافية الصادر غيابياً وحكمت المحكمة مع ذلك باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، فان ذلك يعد سبباً لنقض الحكم .

(١٩١٩/١١/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٥)

٥٢١٣ - اذا كان المعارض قد استحال عليه لسبب خارج عن ارادته حضور جلسة المعارضة لكونه ملحقا بالجيش وبسبب فرض اجراءات الحجر الصحي على مركز التدريب الذي كان به ، فان الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن يكون غير صحيح .

(١٥/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧ ص ٦٥)

٥٢١٤ - ان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو من قبيل الجزاء على تخلف المعارض عن حضور الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته ، واذا كان موعد عقد الجلسات بالحكمة الذي حددته جمعيتها العمومية هو الساعة التاسعة صباحا فقد ارتبط حق قاضيه وهو ينزل به ذلك الجزاء بحلول هذا الميعاد .

(١٧/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥٤ ص ٢٤٠)

٥٢١٥ - يبطل الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن اذا كان قد صدر في غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ما دام أن المتهم لم يعلن بالجلسة الجديدة .

(٢٩/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٤ ص ١٤٧٧)

٢٥١٦ - انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة بسبب هطول أمطار غزيرة يعتبر عذرا قهريا يبرر التخلف عن الحضور ، والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم ذلك فيه اخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض الى الشهادة المتضمنة هذا العذر المقدمة من الطاعن عند استشكله في التنفيذ يوجب نقض الحكم .

(٧/٥/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٧ ص ٦٢١)

٥٢١٧ - اذا لم يكن الثابت بملف الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور للجلسة التي حددت لنظر الدعوى بعد تأجيلها اداريا بسبب العطلة وأن هذا التكليف حصل في الميعاد القانوني ، فان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيبا .

(٢/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٧ ص ٨٨٣)

٥٢١٨ - من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة

المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهري ، وكان المرض من الأعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان ما دام يخشى عاقبة الاهمال فيه ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في اطراحه الشهادة الطبية الى مطلق القول بأنها مصطنعة ولم تطمئن اليها المحكمة دون أن يبين فعواها ودليل المحكمة فيما اعتقدته على اصطناعها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الأسباب التي من أجلها رفض الحكم التعويل عليها فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(١٩٨٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٥ ص ٢٧٠)

٥٢١٩ - لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، الا انه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشر الى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر منعه من حضور جلسة المعارضة ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفيه بل اكتفت بفولها بأنها لا تطمئن الى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسباب تنال بها منها أو تهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت اليها ، فان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٣ ص ٢٤)

٥٢٢٠ - ان خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض ومدة العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بأنه كان مريضا ، ولا يستقيم به وحده للتدليل على أنه كان في مكنته حضور جلسة المعارضة حتى يصح للمحكمة أن تقضى في المعارضة في غيبته دون أن تسمع دفاعه ، مما كان يقتضى منها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر للوقوف على مدى صحة هذا العذر القهري المانع من الحضور بالجلسة .

(١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٤ ص ٣٧٥)

٥٢٢١ - تقديم المدافع عن المعارض شهادة بمرضه وتأجيل الدعوى بناء عليها لجلسة تدخل في المدة المقررة بها ، وقضاء المحكمة في الجلسة المحددة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عذره بالمرض ما يزال قائما بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها ، يكون .

مبنيا على بطلان في اجراءات المحاكمة اثر في حكمها .

(١٢/١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٨٠ ص ٢٤٢)

٥٢٢٢ - اذا كانت المحكمة في قضائها باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأن لم تكن قد أسست رفضها اعتذاره عن حضور جلسة المعارضة على أن مرض الروماتزم المفصل لا يمنعه من الحضور ، وذلك دون أن يتبين وجه استنادها فيما قالتة ولا في ايجابها عليه الحضور محمولا كما ذكرت في حكمها فان حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(١٨/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٠ ص ٣٧٦)

٥٢٢٣ - لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن الا اذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة بدون عذر . فاذا كان المحكوم عليه الذي أعلم قانونا بالجلسة المحددة لنظر المعارضة المرفوعة منه لم يحضر فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن وتبين أنه كان مريضا بالمستشفى يوم الجلسة فلم يستطع حضورها ، فان الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن مع قيام هذا الظرف القهرى الذى حال دون حضوره قد حرمه من استعمال حقه في الدفاع . ولا يؤثر في ذلك عدم وقوف المحكمة وقت أن أصدرت الحكم على هذا العذر القهرى ، حتى كان يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابدائه لها ، واذن فيجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .

(٥/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٩ :

ص ٣٦٨) .

٥٢٢٤ - المرض الذى يحول دون الحضور هو من الأعذار القهرية الواجب قبولها عند ثبوتها ، فعدم الأخذ بالشهادة الطبية دون تعليل واعتبار المعارض غائبا بغير عذر ، ثم الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن ذلك فيه اخلال بحق الدفاع مبطل للحكم .

(٣/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٤ :

ص ١٣٩)

٥٢٢٥ - اذا كان عدم حضور المعارض جلسة المعارضة راجعا الى

سبب قهرى فالحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يقع باطلا ويتعين نقضه .
(١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج٤ ق ٥١ ص ٥٠) .

٥٢٢٦ - ان القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره فى ابداء عذره فى عدم الحضور أو يرسم طريقا معيناً لابلأغ قاضيه بالعذر القائم لديه . بل ان له أن يعرضه بأية طريقة تكفل ابلاغه الى المحكمة .

(١٩٧١/٦/٦٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٦ ص ٤٣١)

٥٢٢٧ - من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد عدم قيام عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وفى اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع عن نفسه بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩ ص ١١٢ ، ١٩٧١/٢/١ ، س ٢٢ ق ٣٢ ص ١٣٣ ، ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ق ١٥٢ ص ٦٤٤ ، ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦ ق ٣١ ص ١٣٧)

٥٢٢٨ - اذا كان محضر جلسة المحاكمة عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم تبين أن محامى المتهم قدم برقية ، وتبين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن من بينها برقية تحمل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها من المحكمة ومذيلة باسم المتهم وفيها يقول انه مريض ويلتمس التأجيل ، ومع ذلك حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فانها تكون قد أخطأت اذ كان لزاما عليها وقد تقدم المدافع عن المتهم اليها بما يفيد قيام عذره فى عدم الحضور أمامها أن تعنى بالرد على ذلك بالقبول أو بالرفض . واذا هى لم تفعل ذلك يعتبر ماسا بحق المتهم فى الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٩ ص ١٧٥)

٥٢٢٩ - اذا تخلف المعارض عن الحضور وكان لديه عذر قهرى كاضطراره للسفر لاقامة شعائر ماتم قريب له لا عميد لعائلته غيره ، فلا محل للحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاذا حكم بذلك وجب نقض الحكم .

(١٩٢٥/٢/٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٩)

٥٢٣٠ - انه وان كان للمحكمة بحسب الأصل أن تقبل طلب التأجيل أو لا تقبله ، الا أنه ينبغي عليها اذا ما رفضت الطلب في غيبة المعارض وحكمت باعتبار معارضته كأنها لم تكن أن تبين أسباب الرفض .

(١٧/٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٩

ص ٣٩٨)

٥٢٣١ - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم بذاته مختلف اختلافاً كلياً عن الحكم الغيابي المعارض فيه ، ان هذا الحكم الغيابي إنما يقضى في الموضوع بعد بحثه ، أما حكم اعتبار المعارضة كأن لم يكن فيصدره القاضي بدون أي بحث في الموضوع بل لمجرد أن المعارض لم يحضر في الجلسة ، فهو في الحقيقة عقاب للمعارض المهمل يحرمه من حقه في نظر معارضته أمام قاضيه .

(٢٥/١/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢١

ص ٤٣٠)

٥٢٣٢ - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكفي في تسببه أن يذكر أن المتهم المعارض غاب عن الجلسة .

(٣/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٧

ص ١٢٤)

٥٢٣٣ - ان السفر بإرادة المعارض بغير ضرورة ملحة ودون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سبباً خارجاً عن إرادة المعارض يعذر معه في التخلف عن الحضور .

(١٢/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٥ ص ٤١٤)

٥٢٣٤ - متى كان الطاعن قد تخلف عن الحضور بالجلسة التي نظرت فيها معارضته أمام محكمة أول درجة وكان لا يدعى في أسباب طعنه أنه قام لديه عذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بجلسة المعارضة فإن الحكم اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد صدر صحيحاً .

(٢٩/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١)

٥٢٣٥ - ان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب تعطل السيارة التي استقلها الى مقر المحكمة لا يصح فى القانون اعتباره نتيجة قوة قاهرة فاذا حكمت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن صح حكمها .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٣ ص ٢٦)

٥٢٣٦ - ان رفع المحامى المعارضة بناء على توكيل صحيح من المحكوم عليه ثم الفصل فيها ذلك من شأنه ان يمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه .

(١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٩ ص ٢٧٠)

٥٢٣٧ - الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة - سواء فى موضوعها أو باعتبارها كان لم تكن - لا يمكن أن يكون محلا لمعارضة أخرى ، فالمعارضة غير مقبونه من يوم صدوره .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨)

(ص ٣٦)

٥٢٣٨ - اذا حضر المعارض فى أول جلسة وأبدى دفاعه ثم تغيب فى جلسة تالية كانت قد أجلت اليها الدعوى لاعلان شهود ، يجب على المحكمة فى هذه الحالة أن تحكم فى موضوع المعارضة .

(الاقصر الجزئية ١٩٢٠/٣/٤ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٤٣)

٥٢٣٩ - المعارضة فى الحكم الغيابى تجعله كان لم يكن ويجب على المحكمة عند نظر المعارضة أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اذا وجدت شبهة تدل على أن الواقعة جنائية .

(الجيزة الجزئية ١٩١١/١/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٤٣)

٥٢٤٠ - المحكمة الجزئية مقيد بوصفها للجريمة فى حكمها الغيابى ضد المتهم وليس لها عند المعارضة أن تغير وصف الجريمة اضرارا به ، اذ أن قانون تحقيق الجنايات المصرى خلافا للقانون الفرنساوى يعتبر أن المعارضة

لا تمحو الحكم الغيابي .

(مصر الابتدائية ١٩١٣/٦/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٣٧)

٥٢٤١ - ليس للمدعى بالحق المدني الذي حكم برفض طلبه في مواجهته وفي غيبة المتهم أن يحضر عند نظر المعارضة المرفوعة من هذا الأخير ويتناقش في موضوع دعواه مرة ثانية لأن المعارضة في هذه الحالة لا تجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل الا بالنسبة للحق الجنائي فقط ، فلا يتناول مطلقا الحق المدني المحكوم برفضه قطعيا في مواجهة المدعى .

(استئناف ١٩٠٠/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ١ ص ٣١٩)

الباب الثانى فى الاستئناف

مادة ٤٠٢

يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنج .

أما الأحكام الصادرة منها في مواد المخالفات فيجوز استئنافها :

- (١) من المتهم اذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف .
- (٢) من النيابة العامة اذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبه .

وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة الا خطأ تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
مادة ٤٠٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الخس :

- (١) من المتهم اذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات .

(٢) من النيابة العامة اذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .
ماده ٤٠٢ معدلة بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

بصاف فقرة جديدة الى نهاية المادة ٤٠٢ يكون نصها كالاتى :
« وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة الا سبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » .

الأحكام

٥٢٤٢ - استئناف النيابة العامة مقصور على الدعوى الجنائية ، تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية في هذه الحالة . خطأ في القانون يوجب نقض

الحكم .

(١٩٩٣/٩/١٢ ج ١٩٢٥٧ س ٦٠ ق)

٥٢٤٣ - لكل من النيابة العامة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح ، وهو خاص لكل منها ، ولاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم أن يباشر حق النيابة العامة فيه ، سواء كان ذلك عن طريق رفعه أو عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة العامة فيه ، فإذا كان الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ووارد على ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم جواز استئناف النيابة ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً ، ذلك أنه ليس للمتهم أن يتذرع في تحدّثه عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، إذ أن استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون استئنافها مقبولاً .

(١٩٦٢/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٠ ص ٦٤٨)

٥٢٤٤ - المادة ٤٠٢/١ أ ج دلت على أن القانون لا يقيّد حق المتهم أو النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد الجنح بأي قيد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر حين قضى بعدم جواز استئناف المتهمة على سند من قوله أن الثابت أن المتهمة لم تقم بسداد الغرامة المقرّرة بها وهي أحكام واجبة النفاذ ولعدم حصول الاستئناف طبقاً للمادة ٤٦٣ أ ج ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يؤذن لمحكمة النقض تصحيحه وفق القانون ، إذ أن هذا الخطأ يمس حق الاستئناف وهو من الحقوق الأساسية للخصوم في الدعوى الجنائية ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قيد حق استئناف المتهمة للحكم الصادر بالغرامة ضدها في جنحة من محكمة جزئية بشرط على خلاف صريح نص المادة ٤٠٢/١ أ ج ، على ما تقدم بيانه . أما ما نصت عليه المادة ٤٦٣ أ ج فإنه منبّت الصلة بحق المتهمة في استئناف الأحكام الصادرة ضدها بالغرامة من المحكمة الجزئية في مواد الجنح إذ أن هذا النص صريح في عباراته وواضح في دلالة على أنه لا يترتب على الطعن بالاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة .

(١٩٨٣/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٠ ص ٦٩٥)

٥٢٤٥ - من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه يتعلق بالنظام العام ، لا يجوز حرمانه منه الا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الغيابية ، ومن ثم يكون استئناف المطعون ضدها للحكم الغيابي الابتدائي رغم سبق معارضتها فيه وصدور الحكم باعتبار معارضتها كأن لم تكن صحيحا في القانون طالما أنه قد رفع في الميعاد ومستوفيا لشرائطه القانونية .

(١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٧ ص ٢٣٢ ، ١٩٧٧/١/٢٤ س ٢٨ ق ٢٩ ص ١٣٥)

٥٢٤٦ - ان المادة ١٧٥ تحقيق جنايات لم تنص صراحة على ضرورة رفع الاستئناف في المواد الجنائية من المحكوم عليه نفسه والا كان باطلا ، ومن ثم فالاستئناف المرفوع من الوكيل عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل قانوني يكون صحيحا يصح الأخذ به .

(١٩٢٢/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٥١)

٥٢٤٧ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين .

(١٩٨٦/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١١٠ ص ٥٦١ ، ١٩٨٦/١١/٢٧ س ٣٧ ق ١٨٤ ص ٩٧٢ ، ١٩٨٨/٦/١٤ س ٣٩ ق ١١٩ ص ٨٠٠)

٥٢٤٨ - الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن هو حكم جائز استئنافه .

(١٩٠٩/٥/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٠٩)

٥٢٤٩ - استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف .

(١٩٧٩/٥/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١١ ص ٥٢١)

٥٢٥٠ - ان المحكوم عليه غيابيا ليس مضطرا لانتظار فوات المعارضة بل له ان ينزل عن حقه في رفعها ويتخذ سبيله الى التقرير بالاستئناف في الحال .

(١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٥ ص ٩١٠)

٥٢٥١ - استئناف الحكم الابتدائي الغيابي مفاده تنازل المتهم عن حقه في المعارضة .

(١٩٨٦/١١/١٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٦٨ ص ٨٧١)

٥٢٥٢ - يجوز لمن حكم ببراءتهم مع الزامهم بالمصاريف أو برفض ما طلبوه من التعويض ان يستأنفوا الأحكام الصادرة ضدهم في مواد الجنح ، كما يجوز ذلك لمن صدر الحكم ببراءته لوجود سبب من أسباب الإباحة كمن يسرق مال زوجته فله ان يستأنف حكم البراءة ليتوصل الى اثبات عدم ارتكابه الفعل ، ذلك لأن القانون لم يقصر حق الاستئناف على المحكوم عليهم بالادانة فقط وإنما أطلقه لكل محكوم عليه طبقا للمادة ١٧٥ ت ج .

(المنصورة الابتدائية ١٩٢٦/٢/٢١ المجموعة الرسمية س ٢٩

ق ٥)

٥٢٥٣ - اذا وصفت المحكمة حكما بأنه حضوري مخالفة للواقع فعارض المحكوم ضده ولكنه استأنفه في آن واحد خشية أن لا تقضى المحكمة الابتدائية بقبول المعارضة ثم ظهر بعد ذلك أن المعارضة قبلت فيصبح الاستئناف غير مقبول ، ذلك لأنه رفع عن حكم يجوز أن تغيره المحكمة الابتدائية ولأنه لا يشمل تاريخ الحكم في المعارضة ولا موضوع ذلك الحكم . ومن الواجب لأجل أن يكون الاستئناف مقبولا أن يرفع عن الحكم الذي يصدر في المعارضة .

(استئناف ١٩٢٢/١٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٦٦)

٥٢٥٤ - من المقرر أن استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف ، ومن ثم فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت لما اذا كان الحكم المستأنف قابلا للمعارضة من

عدمه ، أو أن تستجلى موافقة الطاعن على النزول عن هذا الطريق من طرق الطعن ، وخاصة أن دفاعه لديها انحصر في مجرد طلب معاملته بمزيد من الرأفة ولم يشر لديها شيئا مما يثيره بطعنه مما لا يقبل معه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٤/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٣ ص ٥٧٠)

٥٢٥٥ - مفساد نص المادة ١/٤٠٢ اجراءات جنائية هو اطلاق حق الاستئناف في الجنب لكل من المتهم والنيابة .

(٨/١١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥١ ص ١٠٧٦)

٥٢٥٦ - ليس لمساعد النيابة ما هو مخول للنائب العمومي أو أحد وكلائه من الحق في رفع الاستئناف في مواد الجنب الا اذا ثبت أن مساعد النيابة قام بإدارة أعمال النيابة لدى محكمة جزئية .

(٥/٤/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٧)

٥٢٥٧ - لناظر الحقانية الحق بموجب الأمر العالي الرقيم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ أن يلحق بأقلام النيابة من ينتخبهم من متخرجي مدرسة الإدارة (مدرسة الحقوق الآن) ويحق لهؤلاء أن يؤديوا وظيفة مساعد وكيل النيابة في حضور الجلسات وغيره ولكن ذلك لا يمنحهم حق رفع الاستئناف عن النيابة فاذا ما فعلوا كان استئنافهم باطلا والحكم المترتب عليه باطلا تنقضه محكمة النقض .

(٢٤/١١/١٨٩٤ الحقوق س ١٠ ق ٢ ص ٥)

٥٢٥٨ - الاستئناف الذي يرفعه شخص أجنبي عن الدعوى دون أن يكون وكيلاً مولى من قبل القانون ولا من قبل الخصوم هو استئناف باطل .

(٤/٤/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٣)

٥٢٥٩ - حق النيابة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزاً استئنافه ، ولها كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم . ومتى كان

ذلك ، وكان الحكم الصادر فى المعارضة المرفوعة من المتهم حكما قائما بذته ، فللنيابة حق الطعن عليه اذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم ولا يخول المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الغيابى المعارض فيه الا اذا كانت النيابة قد استأنفته أيضا . ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية اذ قضت بعدم قبول استئناف النيابة للحكم المذكور يكون حكمها معيبا ، اذ كان على المحكمة المذكورة أن تعرض للحكم المستأنف وتعمل على تصحيح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء .

(١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٩ ص ٩٤٠ ، ١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٩ ص ٥٤١)

٥٢٦٠ - من المقرر أن حق النيابة العامة فى الاستئناف مطلق مباشره فى الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه ، وكان الحكم الصادر فى معارضة المتهم هو حكم قائم بذاته ، فللنيابة حق الطعن عليه بالاستئناف اذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أنها اذا استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التى قضى بها الحكم الغيابى المعارض فيه . كى لا يضار المعارض بمعارضته ، اللهم الا اذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابى .

(١٩٨٢/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٥ ص ٨٠٧)

٥٢٦١ - اذا فوضت النيابة الأمر للمحكمة فى قضية جنحة رفعها المدعى المدنى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فلا يمنعها ذلك من استئناف الحكم الصادر من تلك المحكمة ببراءة المتهم .

(١٩١٩/٧/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٩٧)

٥٢٦٢ - استئناف النيابة العامة للحكم الغيابى يظل قائما اذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة ، أما اذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب تجديد الاستئناف اذا رأت النيابة لزوما لذلك .

(١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٤)

(ص ٤٠٥)

٥٢٦٣ - اذا استأنفت النيابة الحكم الغيابي القاضي بادانة المتهم ثم عارض فيه المحكوم عليه وحكم ببراءته عند نظر المعارضة أصبح استئناف النيابة عن الحكم الغيابي غير مقبول اذ أنه لا يمكن اعتباره شاملا للحكم الثانى الذى قضى بالغاء الحكم المستأنف هذا بقطع النظر عن أن استئناف النيابة للحكم القاضي بالادانة يتضمن عدم قبولها لحكم البراءة الصادر فيما بعد .

(١٩١٢/٥/٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٩٩)

٥٢٦٤ - للنياحة العمومية الحق فى استئناف حكم البراءة فى قضية جنحة مباشرة سواء أبدت طلبات ام لم تبد امام محكمة اول درجة .

(١٩٠٩/٥/١ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٧٤)

٥٢٦٥ - ينظر فى قيمة الدعاوى الجنائية الى طلب النيابة ، فالدعاوى المرفوعة منها بصفة جنحة تستأنف احكامها مهما كانت ولو كان الحكم بأن التهمة مخالفة لا جنحة .

(جنح الزقازيق ١٨٩٨/١٠/٢٤ الحقوق س ١٤ ق ١٠١ ص ٤٥٧)

٥٢٦٦ - المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا الى أن يقضى فيها ، فاذا صدر الحكم فيها بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد ايدانا بعدم تغيير مركز الخصوم ، وباتصال القضاء الاول الذى تأكد بالثانى واتحادهما معا ، وكان استئناف النيابة للحكم الاول الذى تأكد بالثانى هو استئناف لم يسقط لأن ذلك الحكم الاول لم يسقط ، بل ان هذا الاستئناف أصبح منسحبا أيضا على الحكم الثانى بطريق التبعية وال لزوم . ولم يكن على النيابة أن تجدد ، أما اذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله فيتعين على النيابة أن تجدد استئنافها لأن الحكم الغيابي المعارض منه قد أمحى ولا أثر له واستتبع زواله زوال استئناف النيابة له .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٤)

ص ٤٢٣ ، ١٩٣٢/١/٤ ج ٢ ق ٣١٩ ص ٤٢٨)

٥٢٦٧ - حق النيابة فى الاستئناف مطلق تباشره فى الموعد المقرر

له متى كان الحكم جائزاً استثنافه ، ويكون على غير أساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استثناف النيابة لارتضاؤها الحكم الابتدائي .

(١٠/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٧ ص ٥٣٨)

٥٢٦٨ - التعبير بعبارة اذا طلبت النيابة العامة الحكم انما ينصرف الى ما تطلبه في الواقع من المحكمة سواء أكان هذا الطلب قد ضمنته ورقة التكليف بالحضور أو أبدته شفاهاً بالجلسة ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه الى المحكمة ، وسواء في ذلك أكانت أبدته في مواجهه المتهم أو في غيبته بجلسة أعلن لها ، ويستوى كذلك ان تم في الجلسة أن يكون قد أبدى قبل أن تبدأ المحكمة في التحقيق وقبل النداء على الحضور أو بعد ذلك ما دام المتهم قد أعلن بتلك الجلسة .

(١/٦/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١ ص ١)

٥٢٦٩ - اذا كان طلب النيابة الحكم بأقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم يعلن بها المتهمان ولم يحضراها فانه لا يعتد بهذا الطلب عليهما ، فاذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بحبس المتهمين في حدود مادة الاتهام المطلوبة ، فانها تكون قد أجابت النيابة الى طلباتها وبالتالي يكون استثنافها غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحاً في القانون .

(٣/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٥٢٧٠ - يبين من نص المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ اجراءات جنائية أن هذا القانون عرض لحالة البطلان الذي يلحق الاجراءات أو يلحق الحكم وخص المتهم والنيابة العامة وهدهما باستثناف الأحكام التي تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحقوق المدنية ، ومن ذلك ما يكون قد لحق الحكم الابتدائي من بطلان بسبب عدم تبادل المذكرات والرد عليها .

(١٦/١٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٥ ص ٢٠٤)

٥٢٧١ - ان الشارع اذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ اجراءات جنائية على أنه فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون

أو في تأويلها لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا على المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات المشار إليها في تلك المادة ، ذلك بأنه من غير المقبول أن ينغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار إليها بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزا ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للفرقة بين الحالتين ، ومن ثم يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار إليها .

(١٩٥٤/١٢/٢ أحكام النقض س ٦ ق ٨٠ ص ٢٣٧)

٥٢٧٢ - مؤدى نص المادة ٤٠٢ اجراءات جنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجلسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنايات ، فإذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة اهانة وقعت عليها فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا لم يخالف القانون في شيء .

(١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٤ ص ٤٩٦)

٥٢٧٣ - متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى فينبغي على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٥٦/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٧ ق ٢٩٤ ص ١٠٧١)

٥٢٧٤ - لا تصح مطالبة الخصم باستئناف الحكم بسبب خطأ في أسبابه متى كان الحكم قد قضى له بكل مطالبه ، فإن استئنائه في هذه الحالة لا يكون مقبولا لعدم المصلحة .

(١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٧)

(ص ٦١٨)

مادة ٤٠٣

يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها

أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً .

- تقابل المادتين ١٥٣/٣ ، ١٧٦ من القانون السابق .

الأحكام

استئناف المدعى المدني حق مستقل قاصر على الدعوى المدنية

٥٢٧٥ - ان استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون الا عن طريق النيابة العامة والمتهم .

(١٩٨٧/١٠/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٢ ص ٧٨٠)

٥٢٧٦ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية دون المتهم للحكم الصادر من محكمة أول درجة يوجب على محكمة ثاني درجة عدم التصدي للدعوى الجنائية .

(١٩٨٥/٥/٢٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٥ ص ٧٧٣)

٥٢٧٧ - قضاء محكمة أول درجة بالإدانة وإحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة ، واستئناف المتهم لهذا الحكم يوجب أن تقتصر محكمة ثاني درجة على الدعوى الجنائية التي نقلها الاستئناف اليها .

(١٩٨٧/٣/٢٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ٨١ ص ٤٩٩)

٥٢٧٨ - قضاء محكمة أول درجة في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعدم الاختصاص والإحالة الى المحكمة المدنية خطأ في تطبيق القانون ، يجب الحكم في الاستئناف بإلغاء وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها .

(١٩٨٥/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٨ ص ٧٢٩)

٥٢٧٩ - يتحدد نطاق الاستئناف بصفة رافعة ، واستئناف المدعى بالحقوق المدنية - وهو لا صفة له الا في التحدث عن الدعوى المدنية ولا بشأن

له في الدعوى الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن .
(١٩٨٤/٣/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٥ ص ٣١٠)

٥٢٨٠ - ان المادة ٤٠٣ اجراءات جنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به الا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مفيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين الجنائية والمدنية وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(١٩٧٧/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٧ ص ٦٥١ ،
١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٩ ص ٨٨٤)

٥٢٨١ - من حق المدعى بالحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها متى جاوزت النصاب الجزئي ، ورفع الاستئناف يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم ، ولا تقتيد بحكم محكمة أول درجة ولو حاز قوة الأمر المقضى ، لأن الدعويين الجنائية والمدنية . وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي ، والا تعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ، وتعطلت وظيفة محكمة الجنح المستأنفة في شأنه اذا كان المدعى بالحقوق المدنية هو المستأنف وحده .

(١٩٩٣/١/١٤ ط ١٨٢٦٦ س ٥٩ ق)

٥٢٨٢ - من المقرر أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر على الدعوى المدنية ولا يمتداه الى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان

هو الذى حركها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون
الا عن طريق استئناف النيابة والمتهم .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٧ ص ١٤٠)

٥٢٨٣ - من المقرر أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى
الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات
المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وانطوى
العيب الذى شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٧ ص ١٤٠)

٥٢٨٤ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية وحده
وان كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل
عن حق كل من النيابة العامة والمتهم ، الا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها
منشأ العمل الضار المؤثم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التى يتعين
عليها أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق
عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل ما عليها من قيد ألا توجه
أفعالا جديدة للمتهم .

(١٩٦١/١١/١٤ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٥ ص ٩١٢)

٥٢٨٥ - ان المادة ٢٢٩ تحقق جنايات صريحة فى أن طعن المدعى
بالحق المدنى لا يصح الا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط ، واذن فانه لا تكون
له صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى العمومية ولا تأثير لها
فى حقوقه المدنية .

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٧

ص ٧١٢)

٥٢٨٦ - ان حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية
بالمادة ٤٠٣ اجراءات جنائية انما هو حق مستقل عن حق النيابة العامة
والمتهم ، فعلى المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف ذلك المدعى أن تبحث
أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم ، بغير أن يكون حكمها
هى نفسها الصادر فى الدعوى الجنائية حائلا دون ذلك ، لأن الدعويين الجنائية

والمدنية وان نشأتا عن سبب واحد الا أن الموضوع في كليهما مختلف مما لا يسيغ التمسك بقوة الأمر المقضى ، والا لتعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولبطلت وظيفة محكمة الجناح المستأنفة في شأنه اذا ما نظر استئنافه على استقلال في جلسة لاحقة لتلك التى سبق أن فصل فيها في استئناف النيابة العامة ، اذ قد لا يتحد ميعاد الاستئناف في بدايته أو في مداه وفق المادتين ٤٠٦ و ٤٠٧ من ذلك القانون بالنسبة الى المتهم أو النيابة العامة أو النائب العام ، وقد لا يتحد تاريخ الجلسة الذى تحدد فى تقرير الاستئناف وفق المادة ٤٠٨ وقد لا يتحد تاريخ تقديم الاستئناف الى الدائرة المختصة عملا بالمادة ١/٤١٠ اجراءات جنائية .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٥ ص ٢٨٠)

٥٢٨٧ - يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، وى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرتها من حقوق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، كما أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون الا عن طريق النيابة العامة والمتهم ومن ثم فلا محل لما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن استئنافه ينصب على الدعويين الجنائية والمدنية ، ولما كان النابت أن المدعى المدنى وحده دون النيابة العامة هو وحده انذى استأنف حكم محكمة أول درجة الذى قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية فان الحكم الصادر منها فى الدعوى الجنائية بعدم قبولها يصبح نهائيا حائزا لقوة الشئ المحكوم فيه .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١)

٥٢٨٨ - ليس للمحكمة الاستئنافية التعرض للدعوى المدنية ، طالما أن المدعية بالحق المدنى الأولى لم تستأنف الحكم الابتدائى القاضى برفض دعواها ، وأن باقى المدعين قد ادعوا بمبالغ لا تزيد عن النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٥٢٨٩ - استئناف المدعى المدنى وحده لا يحرك الدعوى العمومية ، لأنه على مقتضى النص الصريح للمادة ١٧٦ ت ج يكون قاضرا على حقوقه

• المدنية

(١٩٢٤/٤/٧ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ١٢)

٥٢٩٠ - ليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بالتعويض للمدعى المدني الذي لم ينضم الى النيابة في استئناف الحكم الصادر ببراءة المتهم .

(١٩١٣/٢/١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٤٣)

٥٢٩١ - اذا كان الحكم قاضيا برفض دعوى المدعى في غيبة المدعى عليه ، ففي هذه الحالة يكون الاستئناف جائزا ، لأن الخصم لم يحكم عليه بشيء تصح المعارضة فيه .

(بنى سوييف الابتدائية ١٩٣٣/٣/١٢ المجموعة الرسمية س ٣٤ ق ١٤٥)

استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية

٥٢٩٢ - مفاد نص المادة ٤٠٣ اجراءات جنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهائي للقاضي الجزئي اذا كان قاصرا على الدعوى المدنية وحدها . أما اذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوتين الجنائية والمدنية ايا ما كان مبلغ التعويض المطالب به فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة الى احدهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة .

(١٩٦٣/٦/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠١ ص ٥٢١)

٥٢٩٣ - يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقييد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا .

(١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٥ ص ١٥٧)

٥٢٩٤ - الأحوال التي يجوز فيها للمتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وحدها لاختلاف نصاب الأحكام في كل من

الدعويين .

(١٥/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٥٥ ص ١٦٤)

٥٢٩٥ - مجرد تبرئة المتهم من الجريمة لا ينقله الى صف المسؤولين عن الحقوق المدنية المشار اليها بالمادة ١٧٦ تحقيق جنايات ، بل ان الحكم عليه بالتعويض مع تبرئته لا يخرججه عن أنه محكوم عليه ينتفع في الاستئناف من حيث جوازه وعدمه بالنص العام الواردة بالمادة ١٧٥ تحقيق . فاذا حكم بنبرئة متهم من الجريمة مع الزامه بالتعويض المدني فانه يجوز له أن يستأنف هذا الحكم من جهة التعويض ، ولا يصح الدفع بعدم قبول الاستئناف بزعم أن التعويض أقل من النصاب الجائز فيه الاستئناف .

(١١/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٤

ص ١٦٧)

استئناف المسئول مدنيا

٥٢٩٦ - تجيز المادة ٤٠٣ اجراءات جنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحقه فى ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة وعن حق المتهم لا يقيد به الا النصاب .

(٢٠/٣/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٥٢٩٧ - لا يجوز للمسئول عن الحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده فى الدعوى المدنية المقامة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض .

(٣/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٢ ص ٤٨٥)

عدم جواز الاستئناف اذا كان أقل من النصاب

٥٢٩٨ - انصرف مراد الشارع فى المادة ٤٠٣ اجراءات جنائية الى وضع قاعدة عامة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أمرها الى الطعن بالنقض اذ لا يقبل أن يكون فى الوقت الذى أوصد فيه باب الطعن

بالاستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنح نقلة النصاب أن يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، وسوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنح ومحكمة الجنايات ، اذ القول بغير ذلك يؤدي للمغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير مبرر وهو ما ينزه عنه الشارع ويخرج عن مقصده ، فلا يتصور أن يكون الحكم الصادر من محكمة الجنح غير جائز الطعن فيه بالنقض لنقلة النصاب ويكون في الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنايات ورغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافرا .

(١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥ ص ٥٢ ، ٩/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧ ، ١٨/١/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٥ ص ٦١)

٥٢٩٩ - لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يتجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض اذ لا يقبل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض .

(١٩/١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦ ص ٨٠ ، ١٠/٦/١٩٧٤ س ٢٥ ق ٢٥ ص ٥٨٩)

٥٣٠٠ - اذا كان الطاعن في دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت .

(٧/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ص ٦٤٦ ، ٩/١٢/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧)

٥٣٠١ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة والطعن بطريق النقض شرطه أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ولو وصف التعويض بأنه مؤقت .

(١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥ ص ٥٢)

٥٣٠٢ - لا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي حتى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت .

(١٩٦٣/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٧١ ص ٣٥٤)

٥٣٠٣ - تخضع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . فللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها اذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، فاذا لم يتجاوز هذا النصاب فليس لهما حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . وتسرى هذه القاعدة ولو وصف التعويض في هذه الدعاوى بأنه مؤقت ، اذ لا يقبل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها في الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض ، فينغلق باب الطعن بالنقض في وجهها في هذه الحالة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة والتعويض .

(١٩٧٩/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٦ ص ٢٧٥ ،

١٩٧٩/١/٤ ق ٢ ص ١٥ ، ١٩٦٦/٣/٢٨ س ١٧ ق ٧٠ ص ٣٥٤)

تقدير قيمة الدعوى

٥٣٠٤ - العبرة في جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في التعويضات بالمبلغ المطالب به لا بما تقضى به المحكمة .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٥٣٠٥ - العبرة في تقدير قيمة التعويض هي بما يطالب به الخصوم لا بما يحكم به فعلا .

(١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠١ ص ٥٢٧)

٥٣٠٦ - ان دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائما

يمكن تقدير مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .
 (١٠/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٤٥ ص ١٥٧ ،
 ٨/٦/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٥ ص ٥٩٢)

٥٣٠٧ - الالتزام بدفع المصروفات هو من الالتزامات التي يعتبر القانون مصدرا لها وفقا لنص المادة ٣٥٦ مرافعات ولا يقصد بالحكم بالمصروفات على خصم الزامه بتعويض خطأ ارتكبه في حق الخصم الآخر وإنما أوجب القانون الحكم بها على من خسر الدعوى فلا تعتبر من الملحقات المنوه عنها في المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ولا تدخل في تقدير قيمة موضوع الدعوى .

(١٦/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٢ ص ٥٦١)

٥٣٠٨ - تقدر قيمة الدعوى اذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم بقيمة المدعى به بتمامه بغير التفتات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد ، فاذا طلب المجنى عليهما في جريمة ضرب مبلغ ٥١ جنيها تعويضا عن هذا العمل الضار فانه يجوز استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى التعويض هذه .

(١٦/١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢ ص ٥٧)

٥٣٠٩ - اذا كان التائب بالحكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون وأن السبب الذي يستند اليه المدعى في طلب التعويض هو الجريمة وأن المدعى عليهم وان كان قد نسب الى بعضهم تزوير الشهادة الادارية والى بعض الاشتراك في هذا التزوير والى بعض استعمال الشهادة المزورة مما لا يغير من وحدة السبب وهو جريمة التزوير ، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعا على المدعى فانه لا يجوز في هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف .

(٢٧/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٩ ص ٧٤٤)

٥٣١٠ - انه تطبيقا لنص المادة ١٠ مرافعات اذا رفعت الدعوى بمقتضى سندات مختلفة فيكون التقدير باعتبار نصيب كل من المدعين في المبلغ المطالب به . والسندات تكون مختلفة متى كانت لا تتطابق في أى عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها ولو كان مصدر الالتزام فيها

واحدًا . واذن فالدعوى التى ترفع من عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر الذى لحقهم من جريمة واحدة أو من فعل واحد ضار تكون فى الحقيقة مؤسسة على سندات مختلفة بالنسبة الى كل واحد من المدعين فيها ، وذلك لانه وان كان مصدر الالتزام واحدا بالنسبة اليهم جميعا فان الأساس القانونى للمطالبة ليس هو الفعل الضار وحده ، بل هو هذا الفعل والضرر الذى وقع على كل من المضرورين . ولما كان هذا الضرر يتفاوت ويختلف باختلاف الأشخاص فان كلا من المدعين يعد مستندا فى دعواه الى سند خاص به ويجب اذن تقدير دعواه باعتبار نصيبه وحده .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٦

ص ١٤٤)

٥٣١ مكرر - اذا طلب مدعون بالحق المدنى متعددون الحكم بالزام متهمين متعددين بأن يدفعوا لهم متضامنين مبلغا معيناً تعويضاً عن الضرر الذى أصابهم فى جرائم وقعت عليهم من المتهمين سوياً فى زمان واحد ومكان واحد فانهم يرفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق استئناف الحكم ما دام المبلغ الذى طلبوه يزيد على نصاب الاستئناف بغض النظر عن نصيب كل منهم .

(١٩٤٠/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٨

ص ٢٢٣)

أحكام لا يجوز استئنافها

٥٣١١ - المحكمة الاستئنافية انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل فى الدعوى المدنية فان اختصاصها يكون لا زال باقياً بالنسبة لها ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فى أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها فى الفصل فيه ، والا فوئت بذلك درجة من درجات التقاضى على المتهم .

(١٩٨٥/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٢ ص ٢٥٦)

٥٣١٢ - جرى قضاء النقض على أنه ليس للمدعى بالحقوق المدنية ، الذى فات على المحكمة الجزئية أن تحكم فى دعواه أن يلجأ الى المحكمة الاستئنافية لمدارك هذا انقضى ، بل يرجع الى محكمة أول درجة للفصل

فيما أغفلته عملا بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٥٣١٣ - لا يجوز استئناف الحكم الصادر بإثبات تنازل المدعى عن دعواه المدنية ما دام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحدوث هذا التنازل .

(١٩٣٢/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٣

ص ٤٤١)

٥٣١٤ - لا يقبل من المتهمين الاحتجاج بعدم دفع المدعى بالحق المدني الرسوم المستحقة على الاستئناف اذ هذا من شأن فلم الكتاب وحده وهما ليسا نائبين عنه .

(١٩٥٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٨ ص ٣٤٨)

مادة ٤٠٤

يجوز استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولو لم يكن الاستئناف جائزا الا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية وقد بين المشروع في المادة ٤٣٠ (٤٠٤) حالة صدور حكم في جرائم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة وكان بعض هذه الجرائم لا يجوز استئناف الحكم الصادر فيه ، فأباح لمن يجوز له استئناف الحكم بالنسبة لبعض الجرائم أن يستأنفه بالنسبة للبعض الآخر ، وذلك منعا للتعارض فاذا اتهم شخص بمخالفة لائحة السيارات وسبب بذلك في قتل انسان وقدم للمحاكمة عن الجريمتين فانه يجوز للمحكوم عليه أن يستأنف الحكم بالنسبة للجريمتين معا ، ولو كان الحكم في المخالفة غير جائز استئنافه استقلالا بناء على القواعد المتقدمة .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : المفهوم من عبارة الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة الجرائم الذي يجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لاشدها طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وبذلك رأت اللجنة أن يضيف بعد عبارة ارتباطا لا يقبل التجزئة عبارة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

مادة ٤٠٥

لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية والصادرة في مسائل فرعية .

ويترتب حتما على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام .

ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يجوز استئنافها ، كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية نص في المادة ٤٣١ (٤٠٥) على عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وهي الأحكام التحضيرية والتمهيدية والأحكام التي تصدر في مسائل فرعية ولم تنته بها الخصومة أمام المحكمة ، وذلك لعدم اطالة سير الدعوى ، على أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه حتما استئناف هذه الأحكام ، واستثنى من ذلك الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص فنص على جواز استئنافها . ومثلها الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى ، وذلك لأن أحكام عدم الاختصاص تنهى الخصومة أمام المحكمة ، ولأنه لا يستتبع في الحالة الثانية أن تستمر المحكمة في نظر الدعوى وهي لا ولاية لها مطلقا .

حكم

٥٣١٥ - أن الحكم القطعي هو الذي يحسم النزاع في موضوع الدعوى أو في سق منه ، والعبرة في وصف الحكم بأنه تمهيدى أو قطعي هي بحقيقة ما قضى به ، ولا مانع من أن بعض المقضى به يكون في الأسباب . وقضاء الحكم في أسبابه بأن العمال المعينين بعد أول مارس سنة ١٩٥٠ لا يستحقون اعانة غلاء معيشة هو قضاء قطعي وتنسحب حجية الأمر المفضى به على أسباب الحكم باعتبارها مكملة للمنطوق .

(١٧/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٣ ص ٧٠١)

مادة ٤٠٦

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو اعلان الحكم الغيابى

أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي يجوز فيها ذلك .
وللنائب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور
الحكم ، وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر
الاستئناف .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على
أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٩٨
فقرة أولى .

- تقابل المادتين ١/٥٤ ، ١٧٧ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : رأت اللجنة ان تنص صراحة على انه
في هذه الحالة - حالة الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم
الغيابي الا من تاريخ الحكم في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أى ان رفع المعارضة يوقف
سريان استئناف الحكم العياني ، ولذلك اضافت في آخره الفقرة الاولى من المادة عبارة
أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .

مادة ٤٠٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في ظرف عشرة ايام
من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد
المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .
وللنائب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم ، وله أن يقرر
بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

الأحكام

التقرير بالاستئناف

قاعدة عامة

٥٣١٦ - لا يترتب الاستئناف قانوناً الا على التقرير به .

(١٩٥٩/٣/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

٥٣١٧ - يجب وجود تقرير الاستئناف بملف القضية عند الفصل
فيها ، ولا يغنى عن ذلك تأشيرة النيابة على ملف القضية بالرغبة في
استئنافها .

(١٩٨٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٥ ص ٤٤٤)

٥٣١٨ - تأجيل المحكمة الدعوى لتحقيق دفاع المتهم عن طريق ندب خبير من غير أن تكون قد فصلت في الدعوى أو الاستئناف من حيث الشكل لا يعتبر في صحيح القانون فصلا ضمنيا بقبول الاستئناف شكلا ولا يمنعها - عند اصدار حكمها - من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير بعد الميعاد .

(١٩٨٥/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٦ ص ٨٢٤)

٥٣١٩ - الشخص المحكوم عليه بعقوبة في جنحة لا يصح استئنافه الا بتقرير ودفع الكفالة لا يقوم مقام هذا التقرير .

(١٩٠٨/٦/١٣ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣٢)

٥٣٢٠ - يجب أن يرفع الاستئناف بتقرير صريح يقبله من يد المستأنف قلم الكتاب ولا يجوز أن يرفع الاستئناف بخطاب بسيط يرسله رئيس النيابة الى كاتب المحكمة يكلفه فيه برفع الاستئناف .

(١٩٠٨/٥/٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٨)

٥٣٢١ - يحصل الاستئناف ويعتبر قائما بتقرير كتابي يحرر في قلم كتاب المحكمة المختصة بتلقيه ، وهذا التقرير يحصل من رافع الاستئناف ، وليس في القانون ما يمكن أن يفهم أنه يكفي لحصول الاستئناف التقرير به شفها في الجلسة أو تقريره كتابة بغير الصورة التي نص عليها القانون . ولهذا يكون تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف القضية بعبارة يستأنف غير كاف لاعتبار الاستئناف قائما .

(١٩٣٤/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٣)

(ص ٣٦٩)

٥٣٢٢ - متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء من اجراءات الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول الاجراء ، وكان الواجب على ذوى الشأن استيفاءه حتى يكون الاجراء معتبرا مهما استعاض عنه بغيره مما قد يؤدي المراد أو يدل عليه بأن هذه الاستعاضة بل يبقى الاجراء في نظر القانون معدوما لا أثر له . فالدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحرره موظف قلم الكتاب مثبتا فيه حضوره

صاحب الشأن أمامه وطلب تدوين ارادته استئناف الحكم . أما عده من عريضة تقدم لقلم الكتاب أو للنياية العامة أو خطاب يرسله النائب العمومي أو أحد وكلائه لقلم الكتاب فكله لا يغني مهما تكن ارادة الاستئناف منصوصا عليها فيه . ومن باب أولى لا يغني أن يكون قصد الاستئناف ثابتا من عمل آخر ولو كان متصلا بقلم الكتاب ومن شأنه عادة أن لا يأتيه الا مريد الاستئناف كدفع المحكوم عليه الكفالة المقررة لايقاف تنفيذ الحكم المراد استئنافه .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٩ ص ٤٣٢)

٥٣٢٣ - يجب عملا بالمادة ١٧٨/٢ جنايات أن يقدم الاستئناف المرفوع من النائب العمومي الى قلم كتاب المحكمة الاستئنافية والا كان العمل لاغيا .

(١٩١١/٥/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٢٠)

٥٣٢٤ - يقبل استئناف المحكوم عليه المرفوع عن حكم غيابي في مواد العقوبات قبل مضي مواعيد المعارضة .

(١٩٠٠/١٢/٢٩ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٣٩)

٥٣٢٥ - تسرى القواعد الخاصة بميعاد الاستئناف وطريقة رفعه في مواد الجنج على الحكم الصادر بتقدير المصاريف في هذه المواد .

(مصر الابتدائية ١٩٢٨/٢/١٣ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠١)

٥٣٢٦ - انه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناتها ومن بينها صفة من تقدم للتقرير به ، الا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادي فإنه لا يستد به اذ العبرة بحقيقة الواقع .

(١٩٧١/٤/٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٤ ص ٣٤٢)

٥٣٢٧ - اذا كان الثابت بالأوراق أن المحامي قرر استئناف الحكم

الابتدائي بصفته وكيلًا عن المدعى بالحقوق المدنية ، في حين أن هذا الأخير كان قد توفي قبل التقرير بالاستئناف ، فإن الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية يكون قد تقرر به من غير ذي صفة ولا يغير من الأمر حضور ورثة المجنى عليه جلسات المحاكمة الاستئنافية ، إذ أن مثولهم أمام هذه المحكمة لا يغنى عن وجوب التقرير بالاستئناف ممن له صفة في ذلك .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤)

٥٣٢٨ - التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمحكوم عليه فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إذا رأى عدم استعماله والتقرير بالاستئناف بشخصه .

(١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣ ص ٨٠)

٥٣٢٩ - ان القانون لم يوجب على المتهم أن يوكل عنه محاميا أو غيره في استئناف الحكم الصادر عليه ، بل انه أعطى حق الاستئناف للمتهم يستعمله بنفسه أو بواسطة وكيل عنه اذا شاء .

(١٩٤٢/٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٠ ص ٦٢١)

٥٣٣٠ - للمحامي الحاصل على توكيل عام أن يرفع استئنافا عن موكله ولا يشترط أن يكون بيده توكيل خاص .

(١٩١٩/٢/١٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٣٨)

٥٣٣١ - الاستئناف في المواد الجنائية حق منوط بشخص المتهم يستعمله بنفسه أو بواسطة أى شخص آخر - محاميا أو غير محام - يوكله لهذا الغرض اذا شاء . واذن فاذا قرر وكيل محام باستئناف الحكم الصادر ضد المتهم بناء على توكيل يبيع له ذلك فقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة انه رفع من غير ذي صفة فانها تكون قد أخطأت .

(١٩٥٢/٣/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٤)

(ص ٦٢٦)

شكل التقرير

٥٣٣٢ - تأجيل الدعوى أو قبول مذكرة فى الموضوع لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفق القانون قبل النظر فى موضوعه .

(١٠/٥/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٩ ص ٤٩٥)

٥٣٣٣ - من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف ان هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى رسمه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم خلال الأجل المحدد فى المادة ٤٠٦ اجراءات جنائية ، فمتى حضر طالب الاستئناف فى قلم الكتاب وقرر أمام الموظف المختص شفاها برغبته فى رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة فى التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه هو فان الاستئناف يعد قائما قانونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الاجراء دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به .

(٢٩/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٢ ص ٧٢٩ ، ٢٦/١١/١٩٨١ س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

٥٣٣٤ - التقرير بالطعن ما هو الا عمل اجرائى يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير به ، فمضى أثبت الكاتب رغبة الطاعن فى الطعن فانه يكفى لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنافية اذ قضى ببطلان تقرير الاستئناف استنادا الى أنه غير موقع عليه بامضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح فى القانون .

(٩/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٩ ص ١٧٩)

٥٣٣٥ - انه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى حدود اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، الا أنه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادى فانه لا يعتد به ، اذ العبرة بالتاريخ الحقيقى الذى قرر فيه المحكوم

عليه بالاستئناف .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٢ ص ١٤٤)

٥٣٣٦ - الاستئناف الذي يرفعه متهم عن الحكم الصادر بإدانتته يجب أن يكون بتقرير من المتهم نفسه (م ١٧٨ ت ج) الا في أحوال استثنائية كحالة الوصى الذي يرفع استئنافا عن القاصر أو المحامي الذي بيده توكيل . وعلى ذلك فالاستئناف المرفوع بالنيابة عن المتهم من شخص لم تتوفر فيه الشروط السابقة يعد باطلا حتى ولو كان المتهم قد أعطى ذلك الشخص توكيلا خاصا لهذا الغرض .

(قنا الابتدائية ١٩٢٠/٤/٦ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٢٧)

اثبات اجراء التقرير

٥٣٣٧ - متى كانت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بأن الحكم ما دام ثابتا فيه أن هذا الاجراء قد استوفى فلا سبيل لمجده الا بالطعن بالتزوير ما دام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلا .

(١٩٧٨/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٧ ص ٦٠٧)

٣٥٣٨ - ان فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوبا بعدم قبول الاستئناف شكلا .

(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٦ ص ١٠٦٠)

٥٣٣٩ - ثبوت التأشير بجدول النيابة بحصول الاستئناف يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل .

(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٦ ص ١٠٦٠)

٥٣٤٠ - اذا اطمأنت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية الى قيمة الشهادة المستخرجة من جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنه من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعى المدني ووجدت

فيها بحق غناء عن الاطلاع على الجدول ما دامت قد برئت من الطعن فان الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه من قبول الاستئناف .

(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٦ ص ١٠٦٠)

نطاق التقرير

٥٣٤١ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم ، ومن المقرر أن استئناف النيابة وان كان لا يتخصص بسببه الا أنه يتحدد حتما بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي طرح عليها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب .

(١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٤ ص ٥٨٦)

٥٣٤٢ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف من أجزاء الحكم ، واستئناف النيابة لا يتخصص بسببه ، ولكن يتحدد بموضوعه ، ومجاوزة المحكمة الاستئنافية فيه لما استؤنف من أجزاء الحكم يعيب حكمها .

(١٩٨٥/١/٣١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣٠ ص ١٩٥)

٥٣٤٣ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من اجراء الحكم ونطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٧ ص ٦٤٤ ،

١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٣٨ ص ٧٤٧)

٥٣٤٤ - تتصل محكمة ثاني درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف ، فهي تتقيد بما جاء به وبالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية ، فاذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم في واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها ، فان هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة أساس في التحقيقات وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل .

(١٩٥٩/١/١٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١١ ص ٤٠)

٥٣٤٥ - انه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بيساناته ، تاريخ التقرير به الا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد ، فانه لا يعتد به وتكون العبرة بحقيقة الواقع .

(١٩٨٣/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٠ ص ٢٦٢)

٥٣٤٦ - اذا قضت محكمة الدرجة الأولى في الاتهامات الموجهة الى المتهم بعضها بالعقوبة وبعضها بالبراءة واستأنف منهم الحكم عن الأجزاء التي جاءت مضرّة به ولم تستأنف النيابة عن الأجزاء التي كانت في صالحه لم يجر لمحكمة الدرجة الثانية أن تنظر في تلك الأجزاء التي لم تستأنف ، لانها تكون قد اكتسبت قوة الشيء المحكوم به ، فاذا فعلت المحكمة ذلك تكون قد اغتصبت حق النيابة التي لها وحدها حق رفع الدعوى العمومية .

(١٨٩٨/٢/١٢ الحقوق س ١٣ ق ٣٣ ص ٩٤)

ميعاد الاستئناف للنائب العام

٥٣٤٧ - الميعاد المقرر بالطعن بالاستئناف هو عشرة أيام وللنائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم . استئناف وكيل النيابة - في الميعاد المذكور - بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون .

(١٩٧٢/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

٥٣٤٨ - الحق المخول بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ ت ج للنائب العمومي في أن يستأنف الأحكام الصادرة في مواد الجناح في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدورها ، مخول أيضا لكل من يقوم بوظيفة النائب العمومي مؤقتا من أعضاء النيابة .

(١٩٢١/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٢٣)

٥٣٤٩ - اذا كان استئناف النيابة الابتدائية بناء على توكيل من النائب العمومي فيعتبر في ذلك ميعاد الاستئناف المعطى للنائب العمومي وهو ٣٠ يوما لا الميعاد الممنوح للنياحة الابتدائية وهو ١٠ أيام .

(١٨٩٦/٢/٨ الحقوق س ١١ ق ٦٨ ص ٢٧١)

٥٣٥٠ - يشترط في جواز النظر في استئناف النائب العام أن لا تكون المحكمة قد فصلت من قبل في استئناف رفعه اليها أحد الخصوم في الدعوى ، لأنه لا يجوز النظر من جديد في دعوى خرجت من قضاء المحكمة للفصل فيها . وهذا الشرط من النظام العام لارتباطه بقوة الشيء المحكوم به ، وعند عدم توفره تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف .

(الزقازيق الابتدائية ١٩٢٧/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٨

ق ٥١)

بدء ميعاد الاستئناف

١ - عام

٥٣٥١ - ميعاد الاستئناف من النظام العام ، تجوز اثارة أى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض ، بشرط أن يكون مستندا الى وقائع أثبتها الحكم وألا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٨٥/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٦ ص ٨٢٤)

٥٣٥٢ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدءا لميعاد ، فان أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه .

(١٩٨٢/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٤ ص ٨٠١)

٥٣٥٣ - ميعاد الاستئناف هو عشرة أيام من يوم صدور الحكم الابتدائي ، واليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٥ ص ١٣٥٤ ،

١٩٥١/٢/١٣ س ٢ ق ٢٣٨ ص ٦٢٤)

٥٣٥٤ - اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن ميعاد الاستئناف .

(١٩٧٧/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٩ ص ٩٦٧)

٥٣٥٥ - لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف . فانه القواعد العامة تقضى بعدم احساب هذا اليوم ضمن المواعيد المبررة

للاعلان ، سواء أكان الاعلان فى مواد مدنية أم فى مواد جنائية .
(١٣/٥/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٠ ص ٤٧١)

٥٣٥٦ - للنيابة العامة استئناف الحكم انصادر بالمعارضة بالرفض والتأييد ولو لم يستأنف الحكم الغيابى ، ويبدأ ميعاد استئناف هذا الحكم من تاريخ صدوره ، ولا يجوز تشديد العقوبة فى هذه الحالة عن تلك المقضى بها غيابيا .

(٩/٥/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٥ ص ٤٧٨)

٥٣٥٧ - اذا لم يكن المتهم حاضرا الجلسة التى أجلت فيها القضية للجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف القاضى بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه ، ولم يكن قد أعلن بهذه الجلسة الأخيرة ، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد علمه بصدور ذلك الحكم ، ففي هذه الصورة يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة له غير مقيد بمبدأ ما لسريانه .

(٨/١١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٨ ص ٩٥)

٥٣٥٨ - لا يدخل يوم النطق بحكم صادر فى جنحة فى الميعاد المقرر لاستئناف هذا الحكم ، واذا اتفق وقوع اليوم الأخير من الميعاد فى يوم عطلة رسمية جاز رفع الاستئناف فى اليوم التالى .

(٢٢/٥/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢٦)

٥٣٥٩ - مدة العشرة الأيام المقررة لرفع الاستئناف فى مواد الجناح تحسب بدون أن يدخل فيها يوم النطق بالحكم ، وهذا بناء على القاعدة العامة التى تقضى باحتساب المدد القانونية أيام كاملة ما لم يوجد نص صريح يخالف ذلك .

(٣٠/٣/١٩١٢-١ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥٧)

٥٣٦٠ - اذا كان آخر يوم لميعاد الاستئناف المنصوص عنه فى المادة ١/١٧٧ جنايات يوم جمعة فلا يجوز امتداد الميعاد الى اليوم الذى

بعده .

(١٩٠٩/١١/٦ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٥)

٥٣٦١ - اذا كان اليوم الأخير من الميعاد المقرر لرفع الاستئناف عن حكم جنائي يوم عيد جاز الاستئناف في اليوم الذي بعده .

(١٩٠٣/٦/١٣ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠٣)

٥٣٦٢ - يصير الحكم الغيابي نهائيا بالنسبة للنسبة للنيابة العمومية اذا لم تستأنف في الميعاد القانوني ، ولهذا السبب لا يقبل الاستئناف المرفوع من النيابة عن الحكم الصادر في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي .

(١٩٠٤/٦/١٢ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٨)

٥٣٦٣ - يمتد ميعاد الاستئناف اذا وافقت نهايته عطلة رسمية .

(١٩٨٠/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٩٣ ص ٤٩٧)

ب - ضرورة الاعلان

٥٣٦٤ - وصف المحكمة الحكم خطأ بأنه حضوري لا ينفذ به ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف ان اخنار المنهم طريق الطعن مباشرة بالاستئناف ، الا بعد اعلانه اعلانا قانونيا عملا بالمادتين ٣٩٨ ، ٤٠٦ اجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١)

٥٣٦٥ - الحكم المطعون فيه اذ حاسب الطاعن على عدم التفريغ بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها تأسيسا على أن ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم مما يقوم مقام الاعلان القانوني يكون قد أخطأ صحيح القانون .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١)

٥٣٦٦ - متى كان يبين من الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بادانة المطعون ضده لهذا الحكم - وان كان قد قرر به قبل سريان مواعيد استئنافه بالاعلان - يكون صحيحا وفي مواعده القانوني ، ولا يغير من الأمر أن يكون

المطعون ضده قد علم بصدور الأمر عن طريق رفع المعارضة فيه ، اذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين ، كان هذا الشكل وحده مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه .

(١٩٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣)

ج - الحكم الحضورى

٥٣٦٧ - من المقرر أنه متى كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ فى حضرة المتهم نانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان أن يتتبع سيرها من جلسة الى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة ، ويكون الطاعن اذا استأنف الحكم بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم فان استئنافه يكون غير مقبول شكلاً .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٩ ص ٢٤٦)

٥٣٦٨ - ما دام أول تأجيل للحكم فى الدعوى كان فى حضرة المتهم فانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان أن يتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا يقبل منه ادعاؤه بأنه تغيب الجلسات التى نطق فيها بغرامات التأجيل ولم يقف بالتالى على الجلسة الأخيرة التى صدر فيها الحكم ، فان شأنه أن يكون شأن من يوجه اليه الاعلان ليحضر الجلسة ثم يهمل العمل على مقتضاه ، واذن فان ذلك المتهم اذا استأنف بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم فاستئنافه لا يكون مقبولا شكلاً .

(١٩٤٥/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٦)

(ص ٦٥٥)

٥٣٦٩ - يبتدى ميعاد استئناف المتهم للحكم الحضورى من يوم صدوره لا من يوم اعلانه ، والعبرة فى اعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هى بشهود المتهم جلسة المحاكمة والمرافعة وعدم شهوده اياها ، لا بحضوره وغيابه بجلسته النطق بالحكم .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٥)

ص ٥٧ ، ١٩٣٠/١١/١٣ ق ٩٧ ص ٩٤)

٥٣٧٠ - يبدأ ميعاد استئناف الأحكام المعتبرة حضورياً من تاريخ

اعلان المتهم بها ، ويسرى هذا أيضا على المسئول عن الحقوق المدنية من باب القياس .

(١٩٨٢/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٤ ص ٨٠١ ، ١٩٨٠/٦/١٥ س ٣١ ق ١٤٨ ص ٧٦٦)

د - الحكم فى المعارضة

٥٣٧١ - ميعاد الطعن بالاستئناف فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من تاريخ صدوره عملا بالمادة ٤٠٦ اجراءات جنائية، الا اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التى حددت لنظر معارضته راجعا الى أسباب قهرية لا شأن لارادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم .

(١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٢ ص ٣٣٥)

٥٣٧٢ - اذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت مما يفيد اعلان المتهم للجلسة التى نطق فيها بالحكم الصادر فى معارضته مع وجوب ذلك قانونا فان ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ الا من يوم اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمى .

(١٩٦٢/٢/١٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٢ ص ١٥٥)

٥٣٧٣ - الحكم الصادر فى المعارضة بالتأييد يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره لا من يوم اعلانه .

(١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢٥ ص ١١٦١)

٥٣٧٤ - الأصل أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى غيبة المتهم المعارض بتأييد الحكم المعارض فيه يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، الا اذا كان المحكوم عليه لم يعلن اعلانا صحيحا بالجلسة التى صدر فيها هذا الحكم ، ففي هذه الحالة لا يمكن أن يبدأ ميعاد الاستئناف الا من تاريخ العلم به رسميا .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٥

ص ٤٠٦)

٥٣٧٥ - ميعاد الاستئناف يتبدى من يوم صدور الحكم الا فى

حالة صدوره غيابيا فلا يبتدىء فيما يتعلق بالمتهم الا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، فان كان الحكم الغيابي صادرا فى معارضة ، فهو لعدم جواز المعارضة فيه يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ولا ضرورة اذن لاعتلاله .

(ر ١٦٣٧/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٤ ص ٧٩ ، ١٩٣٧/١٢/١٣ ق ١٢٥ ص ١١٧)

٥٣٧٦ - الحكم الغيابي الذى تقرر فيه عدم قبول المعارضة هو فى الواقع حكم لا يمكن المعارضة فيه ، وفى هذه الحالة يبتدىء ميعاد الاستئناف من يوم النطق بالحكم .

(١٩١٤/٧/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١١٦)

٥٣٧٧ - ميعاد الاستئناف المرفوع عن حكم غيابي صادر فى المعارضة فى مواد العقوبات يبتدىء من يوم النطق بالحكم .

(١٩٠١/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٧٨)

ه - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن

٥٣٧٨ - ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره عملا بالمادة ٤٠٦/١ إجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١ ، ١٩٥٢/٤/١٤ س ٣ ق ٣١٣ ص ٨٣٥)

٥٣٧٩ - اذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة بغير عذر قهرى فان الحكم اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون بريئا من شائبة البطلان ، ومن ثم يبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملا بالمادة ٤٠٦ إجراءات جنائية .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٨ ص ١١٣٣)

٥٣٨٠ - اذا تبين أن الطاعن لم يعلن بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن بوجه رسمى حتى يوم التقرير بالاستئناف فيكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد مخطئا شئ

القانون .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٢ ص ٢٦٣)

٥٣٨١ - ميعاد الاستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ اجراءات جنائية
انما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولا محل
للاحتجاج بأن الحكم الغيابي لم يعلن للمتهم ما دام قد ثبت انه عارض فعلا
في هذا الحكم .

(١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٧ ص ٧٠١)

٥٣٨١ مكرر - الحكم الصادر في مواد الجنب باعتبار المعارضة كأن لم
تكن هو حكم غيابي لصدوره في غيبة المحكوم عليهم ، فهو كسائر الأحكام
الغيابية التي تصدر في حضور المحكوم عليهم - وعدم قبول المعارضة فيه
ليس آتيا من كونه حضوريا بل تطبيقا لمبدأ عدم جواز المعارضة في حكم
مرتين ، ومن ثم يجب اعلان هذا الحكم لأجل سريان مواعيد الاستئناف .

(١٩٢٧/١١/١ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٤٨)

٥٣٨٢ - الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور
المعارض هو حكم غيابي فلا يصح أن يترتب عليه سقوط مواعيد الطعن
الا بعد اعلانه .

(١٩٢٣/٥/٧ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٦٢)

٥٣٨٣ - اذا حكم في معارضة المتهم المحكوم عليه غيابيا باعتبارها
كأن لم تكن لتخلفه عن الحضور في الجلسة فميعاد الاستئناف بالنسبة له
من تاريخ الحكم الثاني الذي صدر بشأن المعارضة وليس من تاريخ اعلان
الحكم الغيابي الأول .

(١٩١٩/١١/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٧)

٥٣٨٣ مكرر - انه وان كان ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن يبدأ من يوم النطق به الا أنه يشترط لذلك أن يكون هذا الحكم
قد صدر بعد اعلان المعارض اعلانا قانونيا بيوم الجلسة ، وأن يكون المعارض
قد تخلف عن الحضور فيها بغير عذر مقبول حتي يصح أن يفترض في حقه
علمه بصدور الحكم عليه . أما اذا كان لم يعلن بيوم الجلسة أو كان عدم

حضوره فيها راجعا الى عذر قهرى فانه يجب لسريان ميعاد الاستئناف فى حقه أن يعلن بالحكم الذى صدر فى معارضته ، ولا يبدأ ميعاد استئنافه الا من يوم اعلانه به .

(١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج٥ ق٤١٧ ص ٦٧٢)

٥٣٨٤ - يبدأ ميعاد الطعن فى الأحكام الغيابية من تاريخ اعلانها ، الا أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المعارض يبدأ ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره لأن القانون يحتم حصول المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة من نفس المعارض أو وكيله ويستلزم التكليف بالحضور لنظر المعارضة والمتهم لا يقرر بالمعارضة الا اذا كان قد علم بالحكم علما يقينيا، وبتقريره المعارضة يعلم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ولا عذر له فى عدم العلم بالحكم الذى يصدر . وعليه فلا محل لاعلان الحكم بعد ذلك اليه ، وانما يصح استئنافه فى ظرف العشرة الأيام التالية لصدوره طبقا لنص المادة ١٥٤ ت ج .

(مصر الابتدائية ١٩٢٦/١٢/٢٣. المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٦)

و - الحكم الغيابي

٥٣٨٥ - الحكم الغيابي يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة وهو الثلاثة أيام التالية لاعلانه .

(١٩٧٠/١١/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦١ ص ١٠٨٢)

٥٣٨٦ - متى كانت محكمة ثانى درجة وان أقرت الطاعة (المتهمة) على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري فى حين أنه غيابي ، الا أنه عقببت على ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها فى المعارضة فى هذا الحكم يعتبر أنها تجاوزت استعمال حقها فى المعارضة اكتفاء منها باستئناف الحكم الذى يبدأ ميعاده من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة فان ما قاله الحكم من ذلك صحيح فى القانون ويتفق مع ما قضت المادة ٤٠٦ اجراءات جنائية .

(١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢١ ص ٩٧)

٥٣٨٧ - للمتهم فى المواد الجنائية أن يتنازل عن مواعيد المعارضة فى الحكم الغيابي فلو استأنف هذا الحكم قبل فوات ميعاد المعارضة صح

استئنافه ولم يجرى قبل أوانه .

(١٨٩٨/٢/٣١ الحقوق س ١٤ ق ٩٦ ص ٢٤٨)

٥٣٨٨ - اذا صدر الحكم فى غير حضور المتهم ولم يعلن اليه بعد ذلك ، بميعاد الاستئناف يبتدىء بالنسبة لذلك المتهم من اليوم الذى يتثبت علمه فيه بصدور الحكم .

(اسيوط الابتدائية ١٩١٨/٣/٤ المجموعة الرسمية س ١٩

ق ٧٩)

الاعتذار بالمرض

٥٣٨٩ - وجود شهادة طبية بملف الدعوى تفيد مرض الطاعن لا تحمل تاريخا غير معلاة فى الأوراق وغير مؤشر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر اليها الطاعن بجلسة المحاكمة ، لا تجعل للطاعن وجهها للنعى بها على المحكمة أنها أسقطت النظر فى عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٥ ص ١٦٤)

٥٣٩٠ - المرض من الأعذار القهرية التى تحول دون تتبع اجراءات المحاكمة فى المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والقيود بالتالى اذا استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا . ومن المقرر أنه يتعين على الحكم اذا ما قام عذر المرض أن يعرض لهذا الدليل ويقول كلمته فيه .

(١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣١ ص ١٦٤ ،

١٩٨٢/١١/٢٠ س ٢٣ ق ٢٨٣ ص ١٢٦١ ، ١٩٦٧/١/٢٣ س ١٨ ق ١٣ ص ٨٠)

٥٣٩١ - القضاء بتأييد الحكم الغيابى بالاستئنافى وبعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد فيه اخلال بحق الدفاع .

(١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٨ ص ٩٣٩)

٥٣٩٢ - لا تشفع للطاعن في تجاوز ميعاد التقرير بالاستئناف. الشهادة المرضية المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية التي تلزمه الاعتكاف لمدة عشرة أيام اذ كان عليه أن يبادر في اليوم التالي مباشرة للتقرير بالاستئناف فور زوال المانع .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١)

٥٣٩٣ - متى كانت محكمة ثاني درجة قد سمعت الدعوى في حضور المتهم ومكنته من ابداء دفاعه ولكنه لم يثر شيئاً في خصوص مرضه الذي حال بينه وبين تتبع جلسات معارضته فانه لا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٩ ص ٢٤٦)

٥٣٩٤ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى ، تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة . فاذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ولم تعول على الشهادة التي قدمها المستأنف بمرضه من طبيب موظف بالحكومة لكونها غير جديّة في نظرها ، فلا يقبل منه الطعن على الحكم لعدم أخذ المحكمة بها .

(١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٣ ص ٦٦٦ ،

١٩٥٠/١٠/٩ س ٢ ق ١ ص ١)

٥٣٩٥ - المسكوك عليه غير ملزم بمثل تقرير الاستئناف في قلم الكتاب بوكيل عنه أو في ذات اليوم الذي صدر فيه الحكم ، بل ان من حقه أن يعمل التقرير بنفسه وفي أي وقت شاء غير متجاوز الأجل المحدد في القانون . فاذا هو مرض أثناء هذا الأجل مرضاً يقعه عن الانتقال الى فلم الكتاب فهذا المرض يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يجب أن يكون لها اعتبار عند حساب الأجل .

(١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٤

ص ١٨٨)

٥٣٩٦ - ان الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم ، ومن ثم فاذا كان الطاعن قد منعه عذر قهري عن أن يطعن في الحكم فان

ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان يتعين عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن ، لأن الطعن بواسطة وكيل هو حق خوله القانون له ، فلا يصح أن يؤخذ عليه عدم استعماله والتقرير به بشخصه ، وإذا كان الظاهر من الحكم أنه لم يعرض لمرض المدعى بالحقوق المدنية لاستجلاء ما إذا كان عذرا كافيا أو غير كاف لتبرير تأخيره عن رفع الاستئناف تأسيسا على أنه كان في استطاعته أن يوكل محاميا لرفعه في الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في تاويل القانون .

(١٦/١١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦٦ ص ١٠٩٩)

٥٣٩٧ - ان التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمتهم ، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه الا اذا رأى عدم استعماله وقرر الاستئناف بشخصه بعد الميعاد لعذر قهرى كالمرض .

(٢/٥/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٨٠ ص ٩٢٨)

٥٣٩٨ - الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الخصوم أنفسهم . وإذا هم وكلوا فيه غيرهم وجب قبول الاجراء بناء على هذا التوكيل ، فذلك مرجعه الرغبة في تيسير السبيل لهم . وهذا لا يصح معه بأية حال من الأحوال اعتبار توكيل الغير عنهم ولو في الظروف الاستثنائية الخاصة واجبا عليهم - فان التوكيل قد يتعذر لاعتبارات خارجة عن ارادة الخصم ، كعدم قبول عرض التوكيل منه أصلا أو طلب مقابل ليس في وسعه ان يقوم به ، فالحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة ان المتهم حتى لو صح أنه مريض كان في استطاعته أن يستأنف في الميعاد القانونى بتوكيل يكون قد أخطأ .

(١٩/٣/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٦)

(ص ٦٦٥)

٥٣٩٩ - ان مواعيد الاستئناف لا هوادة فيها ، ولا يقبل الاعتذار عن تجاوزها بعلّة المرض ، ما دام التقرير بالاستئناف ليس محتوما أن يباشره المستأنف بشخصه وما دام التوكيل فيه جائزا ما دام المريض في وسعه هذا

• التوكيل

(١٩٣٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٣)

(ص ١٩٦)

٥٤٠٠ - ميعاد الاستئناف بالنسبة للمتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب حدوث عاهة عقب صدور الحكم الابتدائي لا يبتدىء الا متى عاد اليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه .

(١٩١٤/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٦٠)

• عند السجن

٥٤٠١ - مجرد تقييد حرية المتهم وتواجده بالسجن لا يعتبر عذرا يحول بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ما دام نظام السجن يمكنه من التقرير بوجود الدفاتر المعدة لهذا الغرض .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٨ ص ١١٣٣)

٥٤٠٢ - يجب على محكوم عليه أن يرفع استئنافه عن الحكم الصادر ضده في الميعاد القانوني ولا يشفع له في مخالفة ذلك أن يكون مسجوناً ما دام نظام السجن يمكنه من ذلك بوجود الدفاتر المعدة لهذا الغرض فيها .

(١٩٤٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٥ ص ٤٢)

٥٤٠٣ - متى كان المتهم مقيد الحرية في اليوم الذي صدر فيه الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسمياً بصدور هذا الحكم فإنه يتعين احتساب ميعاد الطعن به من تاريخ التقدم للتنفيذ .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢١ ص ٨٢)

٥٤٠٤ - وجود المتهم في السجن يعد مانعاً قهرياً حال دون شهوده الجلسة وعلمه بالحكم الذي صدر فيها ، ويترتب على ذلك أن ميعاد استئناف ذلك الحكم لا يسرى في حقه الا من يوم علمه رسمياً بصدوره لا من يوم صدوره .

(١٩٥٣/١١/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦ ص ٧٥)

٥٤٠٥ - القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانونا ، فيقبل شكلا الاستئناف المرفوع بعد الميعاد القانوني متى ثبت ان المستأنف كان مسجوناً وأن قوة القاهرة خارجة عن ارادته منعتة من الحضور للمحكمة في اليوم الذي حدد لنظر معارضته ومن العلم بصدور حكم فيها فلم يتمكن من استئنافه في الميعاد القانوني .

(١٧/٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٣

ص ٥٤٩)

٥٤٠٦ - ان حق المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض هو من الحقوق الأساسية لخصوم الدعاوى الجنائية ، وسقوط هذا الحق بمضي المواعيد التي قررها القانون للأخذ بها هو سقوط يقوم على أساس العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه علما حقيقيا أو حكما . فان امتنع هذا العلم الحقيقي أو الحكمي كان اسقاط هذا الحق أمر لا يقره القانون ولا العدل . وفكرة تحقق هذا العلم لدى من يكونون محبوسين في الدعاوى هي أساس العادة المتبعة لدى النيابة العمومية في استحضار هؤلاء المحبوسين يوم جلسة الحكم ليسمعوا هذا الحكم ويعلموه وليتمكنوا بذلك من الأخذ بحقوقهم القانوني في الطعن ان أرادوا .

(١٩/٦/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٢

ص ١٩٥)

عذر السفر للخارج

٥٤٠٧ - متى كان الطاعن مسلما في طعنه بأن سفره خارج القطر إنما كان في شئون عمله المعتاد فلا يقبل منه أن يتذرع لعدم تقريره بالاستئناف في الميعاد بهذا السفر باعتباره حادثا قهريا .

(٥/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٤ ص ٥٦٧)

تقدير العذر

٥٤٠٨ - تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف من حق قاضي الموضوع ، فمتى انتهى الى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض الا اذا كانت علة الرفض غير سائغة .

(١٩/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٢ ص ١٠١٩

١٩٦٢/٤/٢٣ س ١٣ ق ٩٨ ص ٣٩٢ ، ١٩٥٢/٣/١٣ س ٣ ق ٢١٩
ص ٥٩٢)

٥٤٠٩ - تقديم الطاعة ما يدحض قرينة وصول ورنة الاعلان اليها ، أثره اعتبار تخلفها عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية راجعا لعذر قهري .

(١٩٨٢/٢/٢٦ ط ٣٥٩٠ لسنة ٥٦)

٥٤١٠ - اذا كانت المحكمة حين قضت بعدم قبول الاستئناف المقدم من المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد على أساس أنها لا نظمئن الى الشهادات التي قدمها لاثبات مرضه لحداثة تاريخها ، وكانت هذه الشهادات واضحة في أن المتهم كان ولا يزال مريضا ، فان حكمها يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، اذ كان من الميسور للمحكمة ان لم تثق بصحة الشهادات المقدمة أن تحقق دفاع المتهم عن المرض ودرجة خطورته ومدته بأى طريق آخر تراه .

(١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٦ ص ٧٣٧)

عدم جواز الاعتذار بالجهل بميعاد الاستئناف

٥٤١١ - اعتذار المستأنف بجهله بميعاد الاستئناف لا يصلح عذرا .

(١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٢ ص ٤٠٧)

٥٤١٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن من محكمة أول درجة وكان يتبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستثنائية أن الطاعن اعتذر من تخلفه عن الحضور بأنه لا يعرف المواعيد ، وكان الحكم قد رد عليه بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون وأخذه بناء على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف في الميعاد فانه لا يكون مخطئا في القانون .

(١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٦٤ ص ٧٢٨)

٥٤١٣ - اذا كان الطاعن معترفا أنه أعلن بالحكم ولم يعارض فيه

ولم يستأنف في الميعاد واعتذر بجهله القانون ، فهذا العذر لا يعتد به ،
ويكون الحكم الفاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا في محله .
(١٧١ / ٢٨ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١)

ميعاد الاستئناف من النظام العام

٥٤١٤ - ميعاد الاستئناف يتعلق بالنظام العام ، ويجوز الفصل فيه في أية حالة كانت بها الدعوى ، وتأجيل المحكمة الدعوى لتقديم مستندات لا يمنعها عند اصدار حكمها من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .
(١٧٨ / ١٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٣ ص ٨٨٣)

٥٤١٥ - من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٠ / ٥ / ١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٩ ص ٤٩٥ ،
١٧٩ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ، ١٢ / ٣ / ١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٧٩
ص ٨٦٤ ، ١٠ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ ق ١٦٢ ص ٧١٥ ، ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٢
س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

٥٤١٦ - ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٢ / ٥ / ١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٧٣ ص ٣٧٦ ،
١٩٨٣ / ٢ / ٧ س ٣٤ ق ٣٨ ص ٢٠٦)

٥٤١٧ - من المستقر عليه في قضاء النقض أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو الأمور المتعلقة بالنظام العام واشتغال الحكم الاستئنافي على ما يفيد أن المستأنف قرر بالاستئناف بعد الميعاد وانتهأؤه الى عدم قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تعلل بها المستأنف كعذر لتجاوز ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسوية ما قضى به يشوبه بالقصور .

(١٦ / ١ / ١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨ ص ٦٥)

٥٤١٨ - الحكم المطعون فيه اذ ذهب - على خلاف الواقع - الى أن المتهم لم يقرر بالاستئناف الا بعد الميعاد ، ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا يكون قد أخطأ في الاستناد خطأ جره الى الخطأ في تطبيق القانون .

(١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٦ ص ٤٤٧)

أثر امتداد ميعاد الاستئناف

٥٤١٩ - متى كان الحكم المستأنف قد صدر في ١٨/١٠/١٩٥٦ وكان اليوم العاشر لميعاد الاستئناف هو ٢٨/١٩/١٩٥٦ الذي وافق عطلة بلغت حد الرسمية حيث أضربت الأمة العربية بموافقة حكومتها مشاركة لشعور أبناء الجزائر وتعطل العمل في دواوين الحكومة فان المستأنف اذ استأنف الحكومة يوم ٢٩/١٠/١٩٥٦ أى في اليوم التالي لعطلة يوم الجزائر فان استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني .

(٢٨/٤/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٠ ص ٤٤١)

٥٤٢٠ - يجب رفع الاستئناف في موعده محسوبا من اليوم المقرر لبدئه ، فاذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهري منعه من ذلك كان عليه بمجرد زوال المانع أن يبادر على الفور الى رفعه .

(٢/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٦ ص ١٠١١)

٥٤٢١ - عدم مبادرة المتهم الى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع الذي منعه من التقرير به في الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا .

(١٢/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٨ ص ٦١٧)

اثبات التقرير في الميعاد

٥٤٢٢ - تعتبر ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .

(٦/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٤ ص ٥٣٣)

مادة ٤٠٧

الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا طبقا للمواد ٢٢٨ الى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضافت اللجنة في المادة النقرة الأخيرة التي تنص بأن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها لأن الواقع أن هذه الأحكام غيابية وإن كانت لا تجوز المعارضة فيها .

الأحكام

٥٤٢٣ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى وفقا للمادة ٤٠٧ اجراءات جنائية لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه .

(١٢/٥/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٧٣ ص ٣٧٦)

٥٤٢٤ - الحكم المعتبر حضوريا لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمحكوم عليه الا من تاريخ اعلانه ولو كان قد عم بصدوره من طريق آخر غير الاعلان .

(٥/٧/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٣ ص ٨٨٨)

٥٤٢٥ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر حضوريا اعتباريا فهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة الى المحكوم عليه الا من تاريخ اعلانه بغض النظر عما اذا كان قد علم من طريق آخر بصدور الحكم . ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه لم يعلن بهذا الحكم الا فى ذات اليوم الذى قرر فيه استئنافه ، فإن الحكم اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا . ولما كان هذا الحطأ القانونى قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف فانه يتعين أن يكون النقض مع الاحالة .

(١/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦ ص ٢٣ ، ٢٣/١٠/١٩٦٧)

(١٩٦٧ س ١٨ ٢٠٣ ص ١٠٠٢)

٥٤٢٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف - الحضورى الاعتبارى - يكون قد أخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نفضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا والاحالة ، ولا يقدح فى هذا أن يكون الطاعن لم يثر الأمر أمام محكمة الموضوع اذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن فى الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٥/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٠ ص ١٠٣٦)

٥٤٢٧ - مجال تطبيق المادة ٤٠٧ اجراءات جنائية هو الأحكام الغيابية المعتبرة حضورية فلا تطبق على الأحكام الصادرة فى المعارضة .

(٤/٤/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٢ ص ٣٣٥)

٥٤٢٨ - نص المادة ٤٠٧ اجراءات جنائية على أن الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضورية يعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها ، ذلك بأن هذه الأحكام - على ما يبين من المذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية - غيابية فى حقيقتها ، غاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة ، فأوجب القانون أن يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ اعلان المتهم بها .

(٢٣/١١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣)

٥٤٢٩ - فرق قانون الاجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف ، فنص فى المادة ٤٠٦ منه على بدء سريان استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التى يجوز المعارضة فيها واعتبر الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى ، ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضوريا واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها ، ذلك بأن هذه الأحكام على ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية غيابية فى حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون أن يكون بدء ميعادها من

تاريخ اعلان المتهم بها .

(١٥/١٢/١٩٦٤ أحكام النقص س ١٥ ق ١٦٣ ص ٨٢٩)

٥٤٣ - الحكم الغيابي اصدر تطبيقا لاحكام الفانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالفانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ نى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطره لا تقبل المعارضه بنص المادة ٢١ منه وان جاز استئنافها فهو يخرج من تعداد الأحكام الغيابية المنصوص عليها فى المادة ٤٠٦ اجراءات جنائية ويبدأ ميعاد استئنائه بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه به اخذا بما نص عليه فى المادة ٤٠٧ اجراءات جنائية بشأن الحكم الصادر فى الغيبة والمعتبر حضوريا . ولا يغنى عن ذلك علم المتهم بصدوره عن طريق المعارضة فيه ، لأنه منى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانونى على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدى المراد منه .

(١٥/١٢/١٩٦٤ أحكام النقص س ١٥ ق ١٦٣ ص ٨٢٩)

مادة ٤٠٨

يحدد قلم الكتاب للمستأنف فى تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التى حددت لنظره ويعتبر ذلك اعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضى ثلاثة أيام كاملة ، وتكلف النيابة الدسمة الخصوم الآخرين بالحضور .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ٤/١١/١٩٨١ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٩٨ فقرة أولى .

- دابل المادتين ٣/٥٤ ، ١٨٤ من القانون السابق .

مادة ٤٠٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يحدد قلم الكتاب للمستأنف فى تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضى ثلاثة أيام كاملة . وتكلف النيابة العامة الخصوم الآخرين بالحضور فى الجلسة التى حددت .

الأحكام

٥٤٣١ - يجب نظر الاستئناف بالجلسة المحددة بالتقرير ، والقضاء في الدعوى بجلسة غير تلك التي سبق تحديدها بالتقرير دون اعلان الطاعن ورغم تخلفه عن حضورها ، يؤدي الى بطلان في الاجراءات ويؤثر في الحكم مما يستوجب نقضه .

(١٩٨٧/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٧ ص ٨٧١)

٥٤٣٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجلسة ١٩٧٣/٣/١٨ التي لم يعلن بها الطاعن وتخلف عن حضورها برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف على الرغم من أن هذه الجلسة غير تلك التي كانت محددة في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه فان الحكم يكون قد ابتنى على اجراءات باطلة أثرت فيه فيتعين نقضه مع الاحالة .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٥ ص ٨٠)

٥٤٣٣ - اذا كان الطاعن قد قرر بالاستئناف بنفسه ووقع بامضائه على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه - وهو ما يقوم مقام الاعلان - فان ما يثيره من بطلان بدعوى عدم اعلانه لتلك الجلسة يكون غير سديد .

(١٩٧٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦١ ص ١٢٨٣)

٥٤٣٤ - على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين - عدا المستأنف - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف والا بنى الحكم على بطلان في اجراءات المحاكمة .

(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٨ ص ٤٤٥)

٥٤٣٥ - على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، وادعاء مصلحة الجمارك مدنيا في جريمة عدم تأدية رسم الانتاج المقرر على المواد الكحولية يوجب اعتبارها خصما في الدعوى ، وصدر الحكم دون اعلانها يكون قد بنى على بطلان اجراءات المحاكمة مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة فيما قضى به

في الدعوى المدنية .

(١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٤ ص ١٠٣ ،
١٩٦٧/٥/١٥ س ١٨ ق ١٢٤ ص ٦٤٢)

٥٤٣٦ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ، فمن غير أن يسمع دفاعه في الدعوى اعمالا لنص المادة ٤٠٨ اجراءات جنائية ، فان الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة بما يبطله .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٣ ص ٣٨٢ ،
١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ق ٥٣ ص ١٨٣)

مادة ٤٠٩

إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة .

- لا منابل لها في القانون السابق .

- المذكور الايضاحية : وما استحدثه المشرع الاخذ بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سار عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسى وما اخذ به قانون تحقيق الجنايات المختلط فنصت المادة ٤٣٥ (٤٠٩) على أنه اذا استأنف أحد الخصوم فان ميعاد الاستئناف يمتد خمسة أيام أخرى بالنسبة الى من له حق الاستئناف من باقى الخصوم فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يعاجى خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه ، فمن العدل أن تتاح له الفرصة فيستأنف اذا اراد صونا لحقوقه ، وعلى ذلك اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى . وعنى عن البيان أن الاستئناف الفرعى لا يجوز الا اذا كان الاستئناف الاصلى مردوعا فى ميعاد العشرة أيام . وينبنى على ذلك أن الاستئناف الذى يرفع من النائب العام بعد هذا الميعاد فى مدة الثلاثين يوما المقررة له لا يعطى حق رفع الاستئناف الفرعى لاحد الخصوم .

الأحكام

٥٤٣٧ - نص المادة ٤٠٩ اجراءات جنائية مستحدث أخذ فيه الشارع بفكرة الاستئناف الفرعى جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات

كالقانون الفرنسى وقانون تحقيق الجنايات المختلط لما فى ذلك من حكمة ظاهرة أوضح عنها الشارع فى المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرفقة للقانون بقوله « فقد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه ، فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف اذا أراد صونا لمصلحه ، وعلى ذلك اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنسبة للمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى ، وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعى لا يجوز الا اذا كان الاستئناف الأصلي مرفوعا فى ميعاد العشرة الأيام » . ولا يشترط لامتداد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي فى نهاية المدة المقررة للتقرير به ، ذلك لأن نص هذه المادة عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصلي قد تم فى نهاية المدة او خلالها .

(١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٧٧ ص ٣٧٧)

٥٤٣٨ - تنص المادة ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا استأنف أحد الخصوم فى مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة ، وقد جاء بالمذكرة الايضاحية المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية تعليقا على نص المادة ٤٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ - « انه قد يستأنف أحد الخصوم فى نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه ، فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف اذا أراد صونا لمصلحه . . . وعلى ذلك اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنسبة للمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى - لما كان ذلك - فان القول بأن من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنفه فى الخمسة أيام التالية لانتهاء العشرة أيام المقررة قانونا لاستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون ، اذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذى يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانونى فيعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المنضامن مع التابع .

(١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦ ص ٩٧)

مادة ٤١٠

يرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم . ويقدم في مدة ثلاثين يوما على الأكثر الى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في مواد المخالفات والجناح .

واذا كان المتهم محبوسا وجب على النيابة العامة نقله في الوقت المناسب الى السجن بالجهة الموجودة بها المحكمة الابتدائية ، وينظر الاستئناف على وجه السرعة .

- تقابل المادتين ١٧٩ و ١٨٢ من القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية . اذا كان الفرص من الاجراء ليس الا الارشاد والتوجيه فلا بطلان اذا لم يراع هذا الاجراء لانه ليس جوهريا في التحقيق أو الدعوى ، فمتلا اذا نص القانون على وجوب الحكم في الاستئناف في طرف ثلاثين يوما ولم يراع هذا الميعاد فلا بطلان .

حكم

٥٤٣٩ - انه وان نصت المادة ٤١٠ اجراءات جنائية على أن يقدم الاستئناف في مدة ثلاثين يوما على الأكثر الى الدائرة المختصة بنظره ، الا أن ذلك ليس الا من قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها .

(٢٢ / ١١ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧١ ص ١١١٨)

مادة ٤١١

يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا موقعا عليه منه ، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت .

وبعد تلاوة هذا التقرير - قبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء - تسمح أقوال المستأنف والأوجه المستند اليها في استئنافه ، ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم ، ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

- مقابل المادة ١٨٥ من القانون السابق .

- المذكور الايضاحية : ابقى المشروع القواعد المعمول بها فى نظر الدعوى فى دور الاستئناف ، وإنما ضمما لجدية تقرير التلخيص الذى يقدمه أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية نص فى المادة ٤٤١ (٤١١) على أنه يجب أن يكون موقعا عليه منه وأن يكون مشتملا على جميع العناصر اللازمة للفصل فى الدعوى من بيان وقائعها وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع المسائل الفرعية التى أثرت والاجراءات التى تمت .

الأحكام

الفقرة الأولى

تقرير التلخيص والغاية منه

٥٤٢ - أوجب القانون فى المادة ٤١١ اجراءات جنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الاثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وأوجبت تلاوته قبل أى اجراء آخر حتى يلم القضية بما هو مدون فى أوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من اقوال وليتسنى مراجعة الأوراق قبل اصدار الحكم والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(١٩٧٥/٣/٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٨ ص ٢١٧)

٥٤٤١ - ان المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات اذ أوجبت أن يقدم أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية تقريراً وأن يتلى هذا التقرير فقد دلت دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها . فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تفصيلاً فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله . لا يغنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائى . فان هذا عمل غير جدى لا يغنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح أن يعول عليه القاضيان الآخرا تفهم الدعوى .

(١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٧)

(ص ١٧٤)

شكل التقرير

٥٤٤٢ - عدم وضع تقرير التلخيص كتابة يبطل الحكم ، ولا يغنى عن التقرير قراءة أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي .
(١٦/١٠/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٦ ص ٨٧٢)

٥٤٤٣ - دلت المادة ٤١١ اجراءات جنائية دلالة واضحة على أنه تقرير التلخيص يكون موضوعا بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيرا فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله . ولا يغنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فإن هذا عمل غير جدى لا يغنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح أن يعمل عليه القاضيان الآخران فى فهم الدعوى .

(١٢/٦/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٧ ص ٦٠٧)

٥٤٤٤ - وضع تقرير التلخيص من الهيئة التى فصلت فى الدعوى غير لازم ، يكفى تلاوة المقرر لتقرير وضعته هيئة سابقة .
- ورود نقص أو أخطاء فى تقرير التلخيص لا يرتب البطلان .
- عدم اشتراط القانون كتابة تقرير التلخيص بشكل أو فى ورقة معينة ، تحريره بوجه ملف الدعوى لا يرتب البطلان .
- وجوب توافر البيانات التى تضمنتها المادة ٤١١ اجراءات فى تقرير التلخيص اذا ما اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى . اقتصار فصل المحكمة على الشروط الشكلية اللازم توافرها لقبول الاستئناف لا يوجب من البيانات الا ما اتصل بالشكل .

(٨/٣/١٩٩٣ ط ٢٥٧٠٤ س ٥٩ ق)

٥٤٤٥ - ذكر البيانات الواردة فى المادة ٤١١ اجراءات جنائية بتقرير التلخيص واجب اذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى ، أما اذا كانت بصدد الفصل فى الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتفى فى تقرير التلخيص بالقدر الذى يتطلبه الفصل فى شكل الاستئناف .

(٢٧/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣١ ص ١١٩١)

٥٤٤٦ - لا يعيب الحكم أن يكون تقرير التلخيص قد حرر على غلاف الدوى .

(١٩٤٢/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٢ ص ٦٠٨)

٥٤٤٧ - ان القانون لا يشترط أن يكون تقرير القاضى الملخص محررا بخطه ، فاذا وجد بعد مراجعة القضية تقريراً كافياً قد وضعه من قبل زميل له فلا حرج عليه أن يتخذ لنفسه ويتلوه فى الجلسة .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٨ ص ٤٠٩)

٥٤٤٨ - لا يقدح فى صحة الاجراء أن يكون التقرير من وضع هيئة أخرى غير التى فصلت فى الدعوى ، اذ شئ تلاوة المقرر لهذا التقرير ما يفيد أنه - وقد اطلع على أوراق الدعوى - رأى أن ما اشتمل عليه التقرير من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخلصه من جانبها وأنها لم يجد داعياً لوضع تقرير آخر .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٥٤٤٩ - من المقرر أن المادة ٤١١ اجراءات جنائية وان استلزمت توقيع المقرر على تقرير التلخيص الا انها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع أو على خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه ، كما جرى قضاء محكمة النقض على أن الحكم يكمل محضر الجلسة فى اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

(١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض ص ٢٩ ق ٢٨ ص ١٦٢)

٥٤٥٠ - لا جدوى من النعى بأن تقرير التلخيص خلو من توقيع القاضى الذى تلاه ، ذلك أن المادة ٤١١ اجراءات وان استلزمت توقيع المقرر على التقرير الا انها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥ ،

١٩٦٤/٣/٢ س ١٥ ق ٣٣ ص ١٥٩)

الخطأ أو النقص في التقرير

٥٤٥١ - تقرير التلخيص هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات. ولم يرتب القانون بطلان جزاء ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ . ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض اذ كان عليه ان رأى أن التقرير قد أغفل واقعة تهمة أن يوضحها في دفاعه ومن ثم كان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

(١٩٨٤/١٠/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٣ ص ٦٥٨ ،
١٩٨٢/٢/٨ س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٥٤٥٢ - ان تقرير التلخيص مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات. ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق الحكم الصادر في الدعوى .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٨ ص ٦٩٩ ،
١٩٧١/١٠/٣ س ٢٢ ق ١٢٥ ص ٥١٧)

٥٤٥٣ - متى كان البين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ولا على تلاوته بعد ابداء دفاعه ، ومن ثم فلا يجوز له اثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٧١/١٠/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٥ ص ٥١٧)

٥٤٥٤ - على الطاعن اذا رأى أن التقرير قد أغفل واقعة تهمة أن يوضحها في دفاعه .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٦ ص ١٠٤٧)

٥٤٥٥ - ان مجرد عدم الاشارة في تقرير التلخيص الى واقعة من وقائع ادعوى كعدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية لا يترتب عليه أى بطلان ، اذ عدم ذكر هذه الواقعة يفيد أن القاضى الملخص لم ير أهمية

لذكرها فاذا كان المتهم يرى من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة فانه يجب عليه أن يوضحها في دفاعه الذي يتقدم به اليها .

(١٩٣٩/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣ .

ص ٢٩)

٥٤٥٦ - التقرير الذي يتلوه أحد قضاة الهيئة على زملائه انما هو مجرد بيان به يلم القضاة بموضوع الدعوى المعروضة عليهم وبما تم فيها من التحقيقات والاجراءات ، ولذلك لم يجعل القانون له شكلا خاصا ولم يرتب على ما قد يكون به من الخطأ أية نتيجة تلحق الحكم الصادر في القضية .

(١٩٢٩/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٨

ص ٢٥٨ ، ١٩٣٦/١١/٩ ج ٤ ق ٦ ص ٤)

تلاوة التقرير

٥٤٥٧ - أوجبت المادة ٤١١ اجراءات أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا يشتمل على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وجميع ما اتخذ فيها من اجراءات وقراءته قبل أى اجراء . واغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستئنافية يرتب بطلان اجراءات المحاكمة ، ولا يقدر في ذلك سبق تلاوته ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض مما يستلزم اعادة الاجراءات .

(١٩٨٧/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٥ ص ٣١٠ ،

١٩٨٦/١٢/٢٥ س ٣٧ ق ٢١٧ ص ١١٣٥)

٥٤٥٨ - يجب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا متضمنا ملخص وقائع الدعوى وظروفها والأدلة فيها . المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت عملا بالمادة ٤١١ اجراءات . ويجب تلاوة تقرير التلخيص قبل أى اجراء آخر ولو كان قد سبق تلاوته ابان المحاكمة الغيابية والا كان الحكم باطلا . واشارة الحكم الى تلاوة التقرير بعبارة غامضة لا يبين منها صفة واضح التقرير وصفة من قام

بتلاوته لا يعصمه من البطلان .

(١٩٨٩/٣/٢ ط ٥٤٠ س ٥٩ ق)

٥٤٥٩ - تغيير هيئة المحكمة الاستئنافية بعد تلاوة تقرير التلخيص أمامها لا يغنى عن تلاوته أمام الهيئة الجديدة ، واغفال ذلك يرتب بطلان الحكم .

(١٩٨٥/٥/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٥ ص ٦٥١)

٥٤٦٠ - لما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الاجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير ، فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولا يقدح في ذلك أن يكون اثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلى التقرير من أعضاء المحكمة ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٢٩٣)

٥٤٦١ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة وبالحكم المطعون فيه أن عضو يمين الدائرة التي أصدرت الحكم قد تلى تقرير التلخيص فلا يقدح في صحة ذلك الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي فصلت في الدعوى اذا كان ما يدعيه من ذلك - على فرض صحته - لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع من أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المذكور يكفي في التعبير عما استخلصه هو من دراسته .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥)

٥٤٦٢ - لا يقدح في سلامة الاجراءات أن يكون اثبات تلاوة تقرير التلخيص قد ورد في ديباجة الحكم المطعون فيه ، ما دام أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقاً للمادة ٤١٢ اجراءات جنائية بما يفيد اقراره ما ورد من بيانات .

(١٩٥٩/٦/٢٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٧ ص ٧١١)

٥٤٦٣ - لا توجب المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء الدائرة ، فلا يعيب الحكم خلوه من الاشارة لاسم من تلا التقرير ما دام الثابت أنه قد تلى فعلا .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١)

٥٤٦٤ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية فلا يقبل من المتهم اثبات عكس ذلك الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

(١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٧ ص ٧٠١)

٥٤٦٥ - اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ اجراءات جنائية تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة ، والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(١٩٨٤/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٢ ص ٧٧٢ ، ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ق ٧٤ ص ٢٤٧)

٥٤٦٦ - ان القانون لم يجعل للتقرير الذي أوجب تلاوته شكلا خاصا يترتب على مخالفته نتيجة تلحق الحكم الصادر في الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع عضو الهيئة التي تسمع الدعوى أن يتخذ تقرير تلخيص عنها وضعه عضو هيئة سابقة تقريراً له هو .

(١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥١ ص ١٣٥)

٥٤٦٧ - اذا كانت الهيئة قد قامت بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقيقات تكميلية أخرى فلا يكون هناك والهيئة محيطة بكل ما جرى في الدعوى من ضرورة لعمل تقرير آخر لمجرد تلاوته علنا في الجلسة .

(١٩٣٩/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١)

(ص ١٧)

٥٤٦٨ - متى كان ثابتاً بمحضر الجلسة أن القاضي الملخص تلا تقرير
الدعوى فإن ذلك لا يقبل معه الادعاء بعدم حصول التلاوة إلا عن طريق الادعاء
بالتزوير في المحضر .

(١٩٣٩/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ١١)

٥٤٦٩ - لم يفرض القانون على القاضي تلاوة التقرير بنفسه بل
يكفى أن تحصل تلاوته بحضوره .

(١٩٣٥/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٣)

(ص ٥٠٨)

٥٤٧٠ - لم يشترط القانون أن يتلى التقرير حتماً بواسطة القاضي
الذي أعده لتعذر ذلك في بعض الأحوال فإذا كتب ذلك أحد القضاة وندبت
المحكمة قاضياً آخر ليكمل الهيئة فقرأ القاضي المنتدب الملخص الذي كان
أعده القاضي المنسحب فلا شائبة في ذلك .

(١٩٣٥/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٢)

(ص ٤٤١)

٥٤٧١ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول
تلاوة تقرير التلخيص .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٥٤٧٢ - عدم تلاوة التقرير في قضايا الجناح المستأنفة في جلسة
المرافعة الأخيرة لا يكون سبباً جوهرياً لبطلان الاجراءات اذا سبق لنفس
الهيئة تلاوته في جلسة سابقة .

(١٩٠٨/٥/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣)

٥٤٧٣ - اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة
الاستئنافية ، يترتب عليه بطلان اجراءات المحاكمة ، ولا يقدح في ذلك سبق
تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الغيابية الاستئنافية .

(١٩٨١/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦١ ص ٩٣٨)

٥٤٧٤ - يتعين نقض الحكم الاستثنائي متى اتضح من محضر الجلسة ومن الحكم أنه إصدار دون تلاوة تقرير القضية في الجلسة ، لأن عدم تلاوة التقرير يترتب عليه بطلان الاجراءات .
(١٩٠٣/١١/٧ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٨)

٥٤٧٥ - نصت المادة ١٨٥ جنايات على أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن الفضية ، وهذا النص عام يجب العمل به سواء أنظرت الدعوى حضورياً أو غيابياً .
(لجنة المراقبة القضائية ١٩٠٩/٤/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣)

اثبات وجود التقرير

٥٤٧٦ - فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الاجراءات بعد صحته .
(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١ ص ١١٥)

٥٤٧٧ - عدم وضع تقرير تلخيص مفاده قعود المحكمه عن وضعه ولو نصت في حكمها على استيفائه ، ولو لم يجحد هذا البيان عن طريق الادعاء بالتزوير .
(١٩٨٥/١٠/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٦ ص ٨٧٢)

الفقرة الثانية

٥٤٧٨ - من المقرر أنه اذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة لا زال ممسداً امام المحكوم عليه غيابياً فيتعين ايقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها .
(١٩٧٥/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٦ ص ٥٦٣)

٥٤٧٩ - الأصل أن محكمة الدرجة الثانية انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تلتزم باجراء تحقيق الا ما فات محكمة أول درجة اجراءه أو ما ترى هي مزوما لاجراءه .
(١٩٨٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٠ ص ٣٥١ ،
١٩٧٨/٤/٢ س ٢٩ ق ٦٢ ص ٣٣٣)

٥٤٨٠ - ان المحكمة الاستئنافية انما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة باجراء تحقيق الا ما ترى هي لزوما له ، أو ما تستكمل به النقص في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .
(١٩٥٣/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦٢ ص ١٨٣)

٥٤٨١ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما رأت لزوما لاجرائه ، ولا تلزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .

(١٩٨٤/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٤ ص ٤٢٥)

٥٤٨٢ - ان المحكمة الاستئنافية انما تحكم على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بسماع شهود الا اذا رأت هي من جانبها ضرورة ذلك .
(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٠ ص ٢٠ ، ١٩٥٢/٢/١٩ ق ٢٦٣ ص ٧٠٤)

٥٤٨٣ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أمرت باستدعاء شهود لسماعهم ثم لما تغيرت هيئتها لم تر هذه الهيئة الجديدة ما يدعو لسماع أولئك الشهود فعدلت عن ذلك فلا يصح أن ينعى عليها أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢)

٥٤٨٤ - اذا تغير قضاة دوائر الجناح أثناء نظر قضية جنحة فلا يتعين حتما على القضاة الذين حلوا محلهم أن يعيدوا سماع الشهود الذين شهدوا أمام الهيئة السابقة ، ولا ينبغي على عدم سماعهم ثانيا بطلان الاجراءات .
(١٩١٨/٨/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٢٩)

٥٤٨٥ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم تر هي لزوما لاجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ، فاذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة تأجيل الدعوى لسماع شاهد.

نفى فلم تجبه المحكمة الى طلبه فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٣ ص ٤٣٣ ،
١٩٥١/٤/٢٣ ق ٣٧٣ ص ١٠٢٧)

٥٤٨٦ - اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد فلم تجبه الى ذلك قائلة ان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تستند الى ما جاء في الأوراق ما دام أنها كانت معروضة على المتهم وعلى الدفاع عنه ، وأنه ما دام المتهم لم يتمسك بضرورة سماع أقوال هذا الشاهد أمام محكمة أول درجة فان لها أن تعتمد على أقواله بمحضر ضبط الواقعة ، وأن المتهم ما دام لم يتمسك أمام محكمة أول درجة لسماع من لم يحضروا من الشهود فلا يكون له أن يطلب سماعهم أمامها هي ، وان من أقوال من سمع أمام تلك المحكمة مضافا اليها ما ورد في التحقيق ما يكفي لثبوت التهمة ، اذا كان الأمر كذلك فانه لا يصح النعي على الحكم لهذا السبب اد لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣ ص ١٠٨)

٥٤٨٧ - انه لما كانت المحكمة الاستئنافية تقضى بناء على الأوراق من واقع الأدلة التي سمعت أمام محكمة أول درجة ، ولا تلزم بسماع الدليل ، فانها اذا ما سمعت الشاهد في جلسة ثم تغيب أحد الأعضاء الذين سمعوه وحل محله قاض آخر يكون لها أن تعتمد على تلك الشهادة ولو أن العضو الجديد لم يسمعها .

(١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٧ ص ٦١٧)

٥٤٨٨ - للمدعى بالحقوق المدنية أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وان لم يكن قد استأنفه ، وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية ، وله في هذه السبيل أن يتعرض لجميع الأسس التي تبرر طلباته فلا يمنعه من ذلك أن يكون المتهم مسلما بالمبلغ الذي قضى به عليه ابتدائيا .

(١٩٤٤/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨٥)

ص ٥٢٣)

٥٤٨٩ - متى كان المتهم محكوما ببراءته ابتداءً ورفع الاستئناف من النيابة والمدعى المدني فهما اللذان يسألان ، وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة في هذه الحالة أن النيابة أبدت طلباتها وترافع المدعى بالحق المدني ثم ترافع محامي المتهم كانت الاجراءات صحيحة لا غبار عليها .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٩ ص ١٨٦)

٥٨٩٠ - ان المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بسؤال المتهم عن تهمته كما هو الشأن لدى محكمة أول درجة انما هي مكلفة بسماع ظلامة المستأنف سواء أكان المتهم أو النيابة أو المدعى بالحق المدني أو المسئول عن هذا الحق المدني ثم سماع كلام خصمه في هذه الظلامة على أن يكون المتهم آخر من يتكلم .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٦ ص ٨٠ ،

١٩٣٢/١٢/٥ ج ٣ ق ٥٠ ص ٥٧ ، ١٩٣٣/١/١٦ ق ٧٥ ص ١٠٨)

مادة ٤١٢

يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : منعا لاساءة استعمال حق الاستئناف واحتراما للحكم الواجب النفاذ نصت المادة ٤٤٢ (٤١٢) على أن يقبل الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ما لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

الأحكام

٥٤٩١ - لا يسقط الاستئناف متى تقدم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة . ومثول المحكوم عليه أمام المحكمة الاستئنافية وقضاتها رغم ذلك بسقوط استئنافه خطأ يوجب نقض الحكم .

٥٤٩٢ - مفاد المادة ٤١٢ اجراءات أن المتهم لا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته في يوم الجلسة ، ما دام

التنفيذ عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ومن المقرر أنه يكفي أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون الاعتداد بما اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أم بعدها .

(١٩٨٤/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١٤ ص ٩٥٨ ،
١٩٨٢/٢/٣ س ٢٣ ق ٢٦ ص ١٣٣ ، ١٩٨٢/١٢/١٤ ق ٢٠٤ ص ٩٨٨)

٥٤٩٣ - لما كانت المادة ٤١٢ اجراءات تنص على أن يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم ينعدم للتنفيذ قبل الجلسة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الغرامة المفضى بها ضده ابتدائيا ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

(١٩٨١/١٢/٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٧ ص ١٠٥٨)

٥٤٩٤ - يكفي أن يكون المتهم وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة ليصبح التنفيذ عليه أمرا واقعا ، ولا اعتداد بما اذا كانت السلطة اتخذت اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها .

(١٩٨٦/٣/٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٢ ص ٤٤٩)

٥٤٩٥ - تقدم المحكوم عليه للتنفيذ وقت النداء على القضية في يوم الجلسة يجعل التنفيذ عليه أمرا واقعا ، ومن أثر ذلك عدم سقوط الاستئناف .

(١٩٨٦/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٩ ص ١١٤١)

٥٤٩٦ - لا يشترط في تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيدا لايداع المتهم السجن طبقا للمادة ٤٧٨ اجراءات ، بل يكفي أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون اعتداد بما اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها .

(١٩٨٦/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢١٩ ص ١١٤١)

٥٤٩٧ - مفاد نص المادة ٤١٢ اجراءات جنائية أنها جعلت سقوط

الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف .

(١٩٧٨/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٦ ص ٦٩٢ ،
١٩٦٠/٢/٢ س ١١ ق ٢٨ ص ١٣٩)

٥٤٩٨ - ان المادة ٤١٢ اجراءات جنائية جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ونم توجب أن يكون ذلك قبل يوم الجلسة ، فأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته من يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف .

(١٩٥٤/١/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ٩٠ ص ٢٧٢)

٥٤٩٩ - يجب لكي يسأل المحكوم عليه عن عدم تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف أن يكون عالما بتاريخ هذه الجلسة اما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف بما يفيد العلم أو بإعلامه به ، ولا يغني عن إعلامه علم وكيله الذي قرر بالاستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالاستئناف .

(١٩٧٦/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٠ ص ٩٢٦ ،
١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١١ ص ٦٥ ، ١٩٥٦/٥/١ س ٦ ق ١٩٤ ص ٩٦٣)

٥٥٠٠ - ان قانون الاجراءات الجنائية يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . لا بمجرد استئنافه الحكم الصادر عليه . واذن فاذا كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه ، فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة . وهي اذ أجلت نظر الاستئناف الى جلسة أخرى فان هذه الجلسة الأخيرة تكون هي وحدها التي تصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ فيها .

(١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٥ ص ١٠٥٧)

٥٥٠١ - اذا كان الحكم القاضى بسقوط استئناف المتهم قد اقيم على أن المتهم لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة وذلك على خلاف ما هو ثابت بالاوراق سانه يكون معيبا متعينا نفضه .

(١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٩ ص ٩٦٣)

٥٥٠٢ - عدم سداد المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية للكفالة المحكوم بها ابتدائيا لاييقاف التنفيذ يترتب عليه سقوط الاستئناف المرفوع منه .

(١٩٨٠/٤/٢ أحكام النقض س ٣١ ق ٨٩ ص ٤٧٨)

٥٥٠٣ - عدم تقدم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ قبل الجلسة ، أثره سقوط الاستئناف المرفوع منه ، ولا يسرى ذلك عند سداد الغرامة المقضى بها ابتدائيا ، ومخالفة الحكم المطعون فيه هذا انظر خطأ فى القانون .

(١٩٨٨/١٢/٨ ط ١٥٣٧ س ٥٧ ق)

٥٥٠٤ - يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر أول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما اذا كان النفاذ واجبا ، فاذا كان غير واجب فانه يتعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل فى الدعوى ، ومن ثم فاذا تبين أن الكفالة التى دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الافراج عنه من النيابة ، وهى تعادل الكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ ، لا زالت باقية بالحزانه الى الآن على ذمة المتهم ولم تدع النيابة العامة أن اخلاها بشروط هذه الكفالة مد وقع أو أن لها حقا عليها ، فان الحكم اذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٣ ص ٨١٤)

٥٥٠٥ - ان البداهة القانونية تقضى بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ اجراءات جنائية لقبول الاستئناف تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون الا عندما يكون ذلك التنفيذ واجبا عليه قانونا ، وهو لا يتحقق فى حالة الخطأ فى الأمر بالنفاذ ما دام المحكوم عليه قد استأنف الحكم .

(١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ١١١ ص ٢٨٥)

٥٥٠٦ - مناط الحكم بسقوط الاستئناف طبقا لحكم المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ألا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه راجعا الى عذر قهرى .
(١٠/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٤٠٨)

مادة ٤١٣

تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق .

ويسوغ لها فى كل الأحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود .

ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة بذلك .

- تقابل المادة ١٨٦ من القانون السابق .

الأحكام

٥٥٠٧ - الدفاع المسطور بأوراق الدعوى يعد مطروحا على المحكمة فى أية مرحلة تالية .

(١١/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٨ ص ٣٧٣)

٥٥٠٨ - انه وان كان الأصل وفق المادة ٤١١ اجراءات جنائية أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا وانما تحكم على مقتضى الأوراق الا أن حقها فى ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل ان المادة ٤١٣ اجراءات جنائية توجب على المحكمة أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق ، وترتبيا على ذلك عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها نظنت اليها ووازنت بينها .

(٣/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤ ص ٢٥ ، ١٦/٢)

١٩٧٣ ص ٢٤ ق ٢٤٩ ص ١٢٢٨ ، ١٠/٣١/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٩٧ ص ١٠٤٩ ، ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ٣٥ ص ١٧٨)

٥٥٠٩ - محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مفتضى الأوراق ،
لا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .
عدم تمسك الطاعن بسماع محرر المحضر أمام محكمة أول درجة ، أثره
اعتباره متنازلا عنه .

(١٩٩٣/٩/٢٦ ط ٢١٢٦٤ س ٦٠ ق)

٥٥١٠ - لا تلتزم محكمة ثانى درجة بسماع أقوال من كان يجب
سماع أقوالهم أمام محكمة أول درجة ، وحد ذلك مراعاة مقتضيات الدفاع .
فيجوز النمساك لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية بسماع أقوال متهمين
آخرين كانا ايحاكمان أمام محكمة الأحداث وعول الحكم المستأنف على أقوالهما
فى ادانة الطاعن ، متى كان سبب هذا الطلب قد قام بانقشاع الاتهام نهائيا
عنهما بعد انتهاء محاكمته أمام محكمة الدرجة الأولى .

(١٩٩٢/١٢/٢ ط ٣٥٧٤ س ٦٠ ق)

٥٥١١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مفتضى
الأوراق المطروحة عليها وهى ليست ملزمة باجراء تحقيق الا ما يستكمل به
النقص الذى شاب اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو اذا رأت هى
لزوما لاجرائه .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢ ، ١٦/٤/١٩٧٣
ق ١٠٩ ص ٥٢٦ ، ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢)

٥٥١٢ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مفتضى
الأوراق المطروحة عليها وهى ليست ملزمة باجراء تحقيق الا ما تستكمل به
النقص الذى شاب اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو اذا ارتأت هى
لزوما لاجرائه . واذا كان النابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة
أن الطاعن لم يبد طلبه سماع محرر المحضر أمام محكمة أول درجة الا على
سبيل الاحتياط ، كما أنه وان تمسك به أمام محكمة ثانى درجة الا أنه لم
يصر عليه فى ختام مرافعته ، فانه لا على هذه ان التفتت عن ذلك الطلب ولم
ترد عليه لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو

الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به
والإصرار عليه في طلباته الختامية .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢ ، ٤/١٦ /
١٩٧٣ ق ١٠٩ ص ٥٢٥)

٥٥١٣ - ما دامت محكمة ثانى درجة لم تر من جابها حاجة الى
سماع الشهود نظرا لوضوح الواقعة أمامها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا
عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة أول درجة فان ما يثيره
بشأن التفات المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود يكون غير سديد .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٨٤ ،
١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٥٥١٤ - اذا كان شهود الاثبات في الدعوى لم يحضروا الجلسة
الآخيرة أمام محكمة الدرجة الأولى فأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم ثم سمعت
من حضر من شهود النفي ثم ترفع المتهم دون أن يتمسك بحضور الشهود
الفائين وسماعهم في مواجهته ، ثم لما حجزت القضية للحكم ورخص
للمتهم في تقديم مذكرة بدفاعه لم يطلب في هذه المذكرة شيئا عن الشهود
فان اجراءات المحكمة الابتدائية تكون صحيحة ، واذا كانت المحكمة
الاستئنافية بعد ذلك قد رفضت طلب المتهم سماع شهود الاثبات فانها
لا تكون مخطئة ، اذ هي بحسب الأصل تحكم بناء على أوراق القضية دون
أن تجري تحقيقا فيها الا ما ترى هي لزوما له .

(١٩٥١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٧١ ص ١٩٢)

٥٥١٥ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية - مع أنها في الأصل تحكم
على مقتضى الثابت في الأوراق - قد أجابت الطاعن الى ما طلب من سماع
شهود ثم لما حضروا عدا واحدا سمعتهم ولم يعترض الطاعن أو يصر على
سماع من لم يحضر ، مما يفيد أنه تنازل ضمنا عن سماعه ، فانه اذا
ما حجزت القضية للحكم وصرح له بتقديم مذكرة لا يكون له أن يعود الى
ما تنازل عنه ضمنا ويطلب في مذكرته سماع هذا الشاهد بعد أن تم
تحقيق الدعوى .

(١٩٥١/٤/١٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٥ ص ٩٣٤)

٥٥١٦ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية - وهى
نفصل فى الدعوى - من اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق اذا هى رأت
لزوماً لذلك لاستظهار وجه الحق فى الدعوى ، ولو كان هذا بعد نقض الحكم
بناء على طعن المنهم او كان المنهم وحده هو المستأنف ، ما دامت لم تسوى
مركزه بالعقوبة التى قضت بها عليه .

(٢٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٢ ص ٨٦٧)

٥٥١٧ - اذا كان محامى الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الدرجة
الأولى بسماع شهود غير الذين سمعته بل ترفع فى موضوع الدعوى على
أساس التحقيقات الابتدائية وما أجرته المحكمة من تحقيق شفوى بالجلسة ،
فلا يجوز له أن ينعى على محكمة الدرجة الثانية أنها لم تجبه الى طلب سماع
الشهود ، فان هذه المحكمة غير ملزمة فى الأصل بسماع شهود ما لم تر
ضرورة لذلك .

(٢٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦ ص ٦٤)

٥٥١٨ - للمحكمة الاستئنافية دائماً أن تأمر بما ترى لزومه من
استيفاء تحقيق أو سماع شهود ، ومفاد ذلك أن استيفاء التحقيق ليس
ممتنعاً عليها بل هو حق خوله اياها القانون كلما رأت ضرورة له ، سواء
أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على ما يقدمه لها الخصوم من الأدلة
الجديدة .

(٢٤/٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٦
ص ٤٠٨)

٥٥١٩ - ان محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة فى الأصل
بسماع شهود الا اذا رأت هى ضرورة ذلك ، فاذا رأت احدى الدوائر ما يدعو
الى سماع الشهود وسمعته ثم تغيرت وحلت محلها دائرة أخرى فانها تكون
مطلقة الحرية كسابقتها فى اتخاذ ما ترى من الاجراءات .

(٨/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٦
ص ١٧٦ ، ١١/١٢/١٩٣٩ ج ٥ ق ٣٠ ص ٤٧)

٥٥٢٠ - اذا كان الحكم الابتدائى قد قضى ببإدانة الطاعن بناء على
ما استخلصته المحكمة من التحقيقات الابتدائية ودون أن تسمع شاهده

الاثبات ، ثم لما استأنف المتهم هذا الحكم طلب الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد الاثبات وشهود النفي فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون اجابة المتهم الى طلبه فان حكمها يكون مبنيا على اجراءات باطلة تعيبه وتوجب نقضه .

(١٤/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٦ ص ٤١٢)

٥٥٢١ - اذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بدون تحقيق بالجلسة اعتمادا على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية ، فان من حق المتهم المستأنف تصحيحا لاجراءات المحاكمة أن يطلب الى محكمة الدرجة الثانية أن تسمع شهود الدعوى وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تجيب هذا الطلب أو تبين سبب رفضه فاذا هي لم تفعل كان حكمها باطلا .

(٣/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٥

ص ١٤٠)

٥٥٢٢ - القاعدة العامة التي تحتم تكليف شهود النفي بالحضور أمام محكمة أول درجة حتى يجوز سماعهم أمام محكمة الاستئناف لا تسرى على الحالة التي لم تسمع فيها ظروف الدعوى للمتهم بتكليف شهوده بالحضور أمام محكمة أول درجة . وفي هذه الحالة اذا لم تسمع محكمة ثانية درجة شهادة شاهد النفي الذي أعلنه المتهم قانونا أو أغفلت في حكمها ذكر سبب عدم سماعه يكون ذلك سببا في بطلان هذا الحكم بطلانا جوهريا .

(١/٣/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٧٥)

٥٥٢٣ - رفض محكمة استئنافية سماع شهادة شهود نفي حضروا عقب تأجيل لم تأذن به المحكمة لهذا الغرض هو أمر غير موجب للبطلان ، لأن المحكمة مطلقة السلطة في تقدير تلك الأحوال .

(٢٨/١١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٥٣)

مادة ٤١٤

اذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحكم بعدم الاختصاص وتحيل الدعوى الى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ ، ونشر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- قارن المادة ١/١٨٦ من القانون السابق .
- مادة ٤١٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الجريمة من اختصاص محكمة الجنايات تحكم بعدم الاختصاص .
- وإذا كان العمل حمحة من الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق الشر على غير الأفراد ، يحيلها الى محكمة الجنايات .
- أما إذا كان العمل حماية ، وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة ورأت أن الأدلة كافية على المتهم وترجحت لديها ادانته تحيلها الى محكمة الجنايات ، وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق اليها فورا ، وإذا لم تكن قد تم تحقيقها تحيلها الى قاضي التحقيق .
- وإذا رأت الأدلة غير كافية تصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى .
- ويكون الأمر الصادر من المحكمة بأحالة الدعوى الى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه لاقامتها قابلا للطعن طبقا للمواد ١٩٣ الى ١٩٦ كما لو كان صادرا من غرفة الاتهام .
- مادة ٤١٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
- تستبدل عبارة النيابة العامة بعبارة قاضي التحقيق في المادة ٤١٤ فقرة ثالثة .

حكم

- ٥٥٢٤ - ان القول بأنه يتعين على المحكمة الاستئنافية - والمتهم عائد - أن تقضى بعدم اختصاصها طبقا لما جاء بالمادتين ٤١٤ ، ٤١٥ اجراءات جنائية تأسيسا على ما تكشف لها من مراجعة صحيفة سوابق المتهم ، هذا القول انما يكون محل اعتبار اذا كان استئناف النيابة جائزا ومقبولا حتى يتسنى للمحكمة الموضوعية أن تتصل عن طريق استئنافها بالموضوع .
- (١١/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٢ ص ٧٧٧)

مادة ٤١٥

- ألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- كانت المادة ٤١٥ من ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل الغائها على أنه :

- « للمحكمة الاستئنافية اذا رأت أن الفعل المحكوم فيه باعتباره جنحة يعد من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها الى المحكمة الجزئية طبقا للمادة ١٥٨ ، أن تصدر قرارا بنظرها وتحكم فيها .
- وللنائب العام أن يطمئن في القرار الصادر بنظر الجناية في هذه الحالة بطريق التقاضي .
- إذا كان قد بنى على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ويفصل في الطعن على وجه الاستعجال ، وينبنى على رفعه إيقاف الفصل في الدعوى » .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤١٦

- إذا ألغى الحكم الصادر بالتعويضات وكان قد نفذ بها تنفيذاً مرفوعاً
ترد بناء على حكم الإلغاء .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤١٧

- إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة للمحكمة أن تؤيد الحكم
أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .
- ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة
إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة .
- أما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فلايس للمحكمة
إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف ، ويجوز لها إذا قد
بسقوط الاستئناف أو بعدم قبواه أو بعدم جوازه أو برفضه أن تحكم
رافعه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في
١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد أدخل المشروع تعديلا هاما فيما يتعلق بتشديد الحكم
المحكوم بها ابتداء وإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة اذ نص في المادة ٤١٧
٢/٤١٧) على أنه لا يجوز التشديد ولا الإلغاء إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة فالأغلبية لا تكون
في هذه الحالة ، وذلك على أساس أن رأى قاضي أول درجة يجب أن يكون محل اعتبار عدم

الفصل في الدعوى استثنافيا ، فان كان رأى أحد قضاة الاستئناف مطابقا لرأى قاضى محكمة أول درجة فلا يجوز الغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة ، لأنه اذا كان هناك محل للترجيح فانما يرجح كفة الرأى الذى يشترك فيه القاضى الذى أجرى تحقيقا فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو القاضى الجزئى ، فضلا عما فى ترجيح هذا الرأى من مراعاة لمصلحة المتهم .

مادة ٤١٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ، فللمحكمة أن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة .

أما اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف .

الأحكام

٥٥٢٥ - نطاق اعمال حكم المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض .

(١٩٨٧/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٦ ص ٣١٣)

سقوط استئناف النيابة

٥٥٢٦ - من المقرر أن استئناف النيابة العامة للحكم الغيابى يسقط اذا ألغى هذا الحكم أو عدل فى المعارضة لأنه بالغاء الحكم الغيابى أو تعديله بالحكم الصادر فى المعارضة لا يحصل اندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الأخير وكأنه وحده الصادر فى الدعوى ، والذى يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف .

(١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٤ ص ٧٦١ ،

١٩٧١/٣/٢٢ س ٢٢ ق ٦٦ ص ٢٧٨ ، ١٩٦٧/٢/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

٥٥٢٧ - يسقط استئناف النيابة للحكم الغيابى بصدور حكم فى المعارضة الذى قضى بتخفيف العقوبة المقضى بها غيابيا بإيقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر التقدير وله أثره فى كيانها .

(١٩٦١/٢/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٦ ص ٢٦٠)

٥٥٢٨ - الحكم الغيابى يسقط حتما بمجرد صدور الحكم فى

المعارضة ، ويسقط تبعاً لها استئناف النيابة اياه ، ويكون الحكم الصادر في المعارضة هو وحده الذي يصح استئنافه ، فاذا اعتبرت المحكمة الاستئنافية استئناف النيابة للحكم الغيابي منصبا على الحكم الصادر في المعارضة وبناء على ذلك شددت العقوبة على المتهم كان هذا الاعتبار غير صحيح وكان حكمها بالتشديد باطلا .

(١٤/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٤)

(ص ١٦٦)

٥٥٢٩ - ليس للنيابة العمومية أن تتنازل عن الاستئناف المرفوع منها فاذا تنازلت عنه تعين على المحكمة رغم ذلك أن تفصل في الاستئناف .

(١٤/٦/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٩٥)

ايقاف استئناف النيابة

٥٥٣٠ - من المقرر أنه اذا استأنفت النيابة الحكم وكان ميعاد المعارضة لا زال ممتدا أمام المحكوم عليه غيابيا فيتعين ايقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتبا على هذا الأصل يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل انفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المحكوم عليه غيابيا معيبا بالبطلان ، الا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى ببراءة المحكوم عليه غيابيا وقد أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه فانه ينتج أثره القانوني وتنتهى به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٤٥٤ اجراءات جنائية ، وتكون لذلك المعارضة التي رفعت من المحكوم عليه غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع ، ويترتب على ذلك سقوطها اذا كان الحكم الغيابي - المعارض فيه - غير قائم عند نظر المعارضة. بعد أن ألغاه الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة بناء على استئناف النيابة .

(١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٦ ص ٢٩)

٥٥٣١ - من المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الابتدائي الغيابي الصادر عليه لما يفصل فيها بعد فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم ، بل يجب عليها في هذه الحالة أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة

والا كان حكمها بإطلا ، ذلك لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها اذا كان الحكم المستأنف ما زال قابلا للمعارضة فيه من المتهم ، كما ان استئناف النيابة يكون معلقا كذلك على تأييده أو الغائه أو تعديله .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١٤ ص ١٥١٥ ،
١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ق ١٨٧ ص ٩٣٧ ، ١٩٨٧/١/١ س ٣٨ ق ١٢٨
ص ٧٢٥)

٥٥٣٢ - الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية ضد المتهم المحكوم عليه غيابيا لا يصح أن تفصل فيه المحكمة ما دامت المعارضة فيه من المحكوم عليه جائزة على مقتضى القانون بمراعاة الأوضاع العادية المرسومة لها ، والواجب عليها أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يتم الفصل في المعارضة .

(١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١١
ص ١٩٣)

٥٥٣٣ - ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الابتدائي الغيابي الصادر عليه لم يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم ، سواء أكان بالنسبة لتقدير الكفالة أم بالنسبة للموضوع ، بل يجب في هذه الحالة أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة فان هي فصلت في الاستئناف فانها تكون قد حرمت المتهم من حق المعارضة في الحكم الابتدائي وأضاعت عليه درجة من درجات التقاضي .

(١٩٤١/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٤
ص ٥٧٩)

٥٥٣٤ - اذا استأنفت النيابة حكما غيابيا عارض فيه المتهم وجب على محكمة الاستئناف ايقاف نظر الدعوى حتى يفصل في المعارضة ، فان لم تفعل صح نقض حكم الاستئناف وكل ما جاء من الاجراءات بعد الحكم الغيابي لبطلان الاجراءات بطلانا جوهريا .

(١٩٠٥/١/٧ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٦٠)

٥٥٣٥ - استئناف النيابة لحكم غيابي تبطله المعارضة التي يرفعها

بعده المتهم على أنه يبقى صحيحا اذا انتضى ميماد المعارضة ولم تكن قد رفعت .

(استئناف ١٩٠٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٤١)

أثر استئناف النيابة

٥٥٣٦ - من المقرر ان نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، فان استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن .

(١٩٧٨/٤/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦١ ص ٣٢٩)

٥٥٣٧ - لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأى قيد الا اذا نص في التقرير عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة . فاستئناف النيابة لا يتخصص بسببه وانما هو ينقل الدعوى برمتها الى محكمة ثانى درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل بها بما يخول النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديه في الجلسات من الطلبات .

(١٩٨٤/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٠ ص ٢٤٣ .

١٩٧٦/٣/٢٥ س ٢٧ ق ١٧٨ ص ٧٨٥ ، ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ق ٧٣ ص ٣١٦ ، ١٩٧١/١٢/١٢ س ٢٢ ق ١٧٨ ص ٧٣٤ ، ١٩٥٦/٣/٦ س ٧ ق ٩١ ص ٢٩٧)

٥٥٣٨ - من المقرر أن استئناف النيابة لا يتخصص بسببه بل هو يدين طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية غير مفيدة فيه بطلب النيابة سواء أكان ذلك لمصلحة المتهم أم عليه .

(١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٤ ص ٦٣٠)

٥٥٣٩ - استئناف النيابة للحكم الغيابي يشمل الحكم الذى

يصدر فى المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .
(١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧ ص ٢٠)

٥٥٤٠ - ان استئناف النيابة لا يصح قانونا أن يتعدى الدعوى الجنائية ولا يمكن من يكون له تأثير فى الدعوى المدنية . فإذا كان الثابت أن النيابة دون المدعى بالحقوق المدنية هى التى استأنفت الحكم الابتدائى فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم للمدعى بتعويض على المتهم ، لأنه ما دام لم يرفع استئنافا فان الحكم الابتدائى يصير نهائيا بالنسبة اليه .
(٢٥/١٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٣ ص ٥٧٨)

٥٥٤١ - ان الاستئناف الذى ترفعه النيابة العامة عن الحكم يترتب عليه نقل الموضوع برمته الى المحكمة الاستئنافية فتتصل هذه المحكمة به اتصالا يخولها النظر فيه من جميع نواحيه دون أن تكون مفيدة فى ذلك بما تضعه النيابة فى تقرير الاستئناف أو تبديه فى الجلسة من الطلبات .
(٤/٥/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠١ ص ٦٥٨)

٥٥٤٢ - ان بناء النيابة استئنافها على أسباب ما لا يقيد بها بتلك الأسباب عند المرافعة فى الدعوى ، فإذا هى استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق المتهم لاحتمال أن يتبين منها عند ورودها أن المتهم عائد ، فذلك لا يمنعها من أن تطلب تشديد العقوبة حتى ولو اتضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق للمتهم .
(١٥/٦/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٥ ص ٦١٠)

٥٥٤٣ - اذا كانت النيابة قد قصرت استئنافها على طلب تغيير وصف التهمة واعتبار المتهم فاعلا أصليا لا شريكا فقط . فإن هذا لا يمكن أن يحد من سلطة المحكمة الاستئنافية فى نظر الموضوع والحكم بما تراه فى حدود القانون .
(١١/٤/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٩٨ ص ٢٠٣)

٥٥٤٤ - ان مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها في حدود هذا الاستئناف . ومتى اتصلت بها كان لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوها والتصرف فيها كأنها لم تقدم من بادىء الأمر الا اليها طبقا لما تراه من الدواعى والمقتضيات دون أن تتقيد بأى قيد تضعه النيابة العامة في تقرير الاستئناف ، سواء وقت الادلاء به في قلم اكتاب أو بعد هذا الادلاء ، وكل قيد يوضع في هذا التقرير لا تقيد به ولا تأثير له فيما وجب للمحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوها والتصرف فيها بكامل الحرية ، حتى انفيد الذى يكون ظاهر مفهومه أنه يجعل الاستئناف معلقا على شرط فاسخ لا يقيد المحكمة فى شىء ولو تحقق هذا الشرط بل يكون الاستئناف مع ذلك صحيحا منتجا أثره والشرط غير معتبر لاخلاله بموجب الاستئناف . انما تنفيذ المحكمة بما ورد فى تقرير الاستئناف فى صورتين ، صورة ما اذا رددت التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر فى بعضها دون الصادر فى البعض ، وصورة ما اذا تعدد المتهمون وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض ، ووجه التقيد هو أن الاستئناف لا ينفل للمحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ولا يبيع لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩ ص ٧)

الفصل فى شكل الاستئناف

٥٥٤٥ - مجرد مثول الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية بجلسته المحاكمة وسؤال المحكمة الأخير عن تخالسه مع الطاعن لا يعتبر أنها فصلت ضمنا فى شكل الاستئناف .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٨ ص ١٠١٥)

٥٥٤٦ - الاشكال فى التنفيذ ليس من طرق الطعن فى الأحكام ، وقضاء محكمة الاشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا لا يحوز قوة الأمر المقضى ولا ينال من صحة الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا .

(١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧١ ص ١١١٨)

٥٥٤٧ - لا يحول تأجيل نظر الدعوى دون القضاء بعدم قبول

الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقا للقانون قبل النظر فى موضوعه .

(١٤/١٠/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٠ ص ٧٨٣)

٥٥٤٨ - اذا قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتأجيل القضية لسماع شهود الدعوى ثم قضت بعد ذلك فى جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا فان هذا الحكم الأخير يكون باطلا لأن المحكمة بحكمها الأول الصادر بقبول الاستئناف شكلا قد استنفدت سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف .

(١١/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٦ ص ٧٨٧)

٥٥٤٩ - متى كان يبين من مطالعة ديباجة الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة استأنفت حكم محكمة أول درجة ، وقد طرح استئنافها مع استئناف الطاعنين فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بما مفاده أن المحكمة نظرت الاستئنافين معا وقضت برفضهما موضوعا ، فان ما تثيره الطاعنتان من أن محكمة ثانى درجة أغفلت الفصل فى استئناف النيابة بما ينبىء عن أنها لم تحيط احاطة كافية بأوراق الدعوى ووقائعها وأطراف الاستئناف المطروح عليها لا يكون له محل .

(٨/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤)

٥٥٥٠ - اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت فى صدره استئناف الطاعن واستئناف المسئول عن الحقوق المدنية وتاريخ كل منهما ثم قال ان الاستئناف مقدم فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا ، ثم انتهى الى القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فانه وان كانت كلمة الاستئناف قد وردت بصفة المفرد الا انها تنصرف الى الاستئنافين معا ، ومن ثم لا يقبل الطعن على هذا الحكم بمقولة ان المحكمة لم نفطن الى أن هناك استئنافين .

(٢/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٧ ص ١٠١٢)

٥٥٥١ - لما كان من المقرر أن الطعن فى الأحكام من شأن المحكوم

عليهم دون غيرهم وكانت المادة ٢١١ مرافعات - وهي من كليان القانون - لا تجيز الطعن في الأحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى ، وكانت النيابة العامة لا تمارى في أن الأب هو الذي قرر بالاستئناف بصفته المحكوم عليه وليس بصفته وكيلا عن ابنه المتهم الحقيقي ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به من غير ذي صفة يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٦ ص ١٦٧)

٥٥٥٢ - من المقرر أنه متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى فينبغي على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٦ ص ١٦٧)

٥٥٥٣ - يتعين على المحكمة وقد اعتبرت أن من ارتكب الحادث ليس هو المحكوم عليه غيابيا الذي عارض في الحكم الغيابي الابتدائي واستأنفه ومثل أمام الهيئة الاستئنافية بل هو شخص مجهول تسمى باسمه أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعها من غير ذي صفة .

(١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٠ ص ١٨١)

٥٥٥٤ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية ، وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

(١٩٧٨/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٩ ص ٨٢٦)

٥٥٥٥ - الأصل أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطى

الوقائع التي سبق طرحها على القاضى الابتدائى. وصفها القانونى الصحيح وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم أو أن تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده .

(١٩٦٥/٥/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٥ ص ٤١٥)

٥٥٥٦ - لا يجوز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

(١٩٥٩/٣/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٦١ ص ٢٧٩)

٥٥٥٧ - يمتنع على محكمة الاستئناف منعا باتا أن تعدل التهمة المسندة الى المتهم وتقيمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه .

(١٩٥٩/٣/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٦١ ص ٢٧٩)

نطاق استئناف بعض الأحكام

حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن

٥٥٥٨ - استئناف المتهم للحكم الصادر فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن يشمل كذلك الحكم الغيابى - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - نظرا الى أن كلا الحكمين متدخلان ومندمجان أحدهما فى الآخر مما يلزم عنه أن استئناف المتهم للحكم الصادر فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن يطرح على المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه .

(١٩٧٦/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٠ ص ٧٠٩ ،

١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ق ١٦٢ ص ٨٤١ ، ١٩٥٥/٥/٢ س ٦ ق ٢٧٨ ص ٩٣٣)

٥٥٥٩ - استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض لا يطرح أمام المحكمة العليا الا هذا الحكم بالذات ولا يمكن بحال أن ينصرف الى الحكم الغيابى الصادر قبله فى موضوع الدعوى .

(١٩٣٢/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٨

ص ٤٥٢)

٥٥٦٠ - الاستئناف المرفوع عن الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل حتما الحكم الأول الصادر بالعقوبة ، وعليه تختص المحكمة الاستئنافية بالنظر في موضوع الدعوى .

(١٩١٢/٥/٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٩٨ ، ١٩١٨/١/١٩)

س ١٩ ق ٢٥)

٥٥٦١ - اذا حكم على متهم غيابيا وعارض ولم يحضر فحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستئناف هذا الحكم ، فان استئنافه وإن كان من جهة اشكل قاصرا على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، الا أنه اذا لم يدع الحضور في جسسه المعارضة او تغيب عنها لعذر مهري ولم يطلب إعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة وطلب النظر في الموضوع دل ذلك على أن قصده من الاستئناف استئناف الموضوع وأنه تعمد عدم الحضور أو نازل عن حقه في الحضور امام محله أول درجة لينتهي فيها وليكون حكمها بمثابة حكم بتأييد العقوبة الغيابية والعبرة بقصد المنهم لا بتعبيره في تقرير الاستئناف . فضلا عن ذلك فان الراى اراجع الى ان أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن جسما واحدا مع الحكم الغيابي ويندمج فيه ، وأن الأحكام الصادرة باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو رفضها ينتج اتارا واحدة .

(شبين الكوم الابتدائية ١٩٣٣/٤/٢٣ المجموعة الرسمية

س ٣٤ ق ٢١٧)

٥٥٦٢ - اذا عارض المتهم في الحكم الغيابي القاضي بادانته ولم يحضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن واستأنف المتهم هذا الحكم فيجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر في الحكم الغيابي الأول القاضي بالادانة .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١١/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٢

ق ١٤٢)

٥٥٦٣ - اذا عارض المتهم في الحكم الغيابي القاضي بادانته ولم يحضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن واستأنف المتهم هذا الحكم فلا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تنظر

فى الحكم الغيابى الأول القاضى بالادانة .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١١/٢/٨ المجموعة الرسمية س ١٢

ق ١٤١)

حكم بعدم قبول المعارضة شكلا

٥٥٦٤ - متى كان الحكم المعارض فيه لم يقض الا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض الى الموضوع ، فان المحكمة يكون متعينا عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولا فى الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فان رأت ان قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وان رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفى هذه الحال فقط يكون لها ان تتعرض للعقوبة فتعدلها فى مصلحة المعارض ، أما اذا هى قضت بالبراءة متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر فى موضوع الدعوى ، فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه واعادة القضية الى المحكمة التى اصدرته لنظر المعارضة من جديد .

(١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٥١ ص ٦٢٩ ،

١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ق ١١٤ ص ٥٢٨ ، ١٩٨٢/٢/٢ س ٣١ ق ٢٣ ص ١٢٣)

٥٥٦٥ - استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابى الابتدائى لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فان الحكم المطعون فيه اذا أغفل الفصل فى شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ فى صحيح القانون .

(١٩٨٧/٣/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٩ ص ٣٨٣)

٥٥٦٦ - من المقرر أن استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جواز نظرها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابى لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فاذا أغفل الحكم الاستئنافى الفصل فى شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الغلق وهو ما لم يكن مطروحا

فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٠/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٧ ص ٧٥٣ ،
١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ق ٨٨ ص ٣٨٦)

٥٥٦٧ - من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين .

(١٩٨٤/٥/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٠ ص ٤٦٨ ،
١٩٨٤/٣/١٢ س ٣٥ ق ٤٧ ص ٢٣٢)

ما فات محكمة أول درجة الفصل فيه

٥٥٦٨ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة عامة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الأسباب الى ثبوت التهمة قبله - لما كان ذلك فانه يجب اعمال المادة ٣٦٨ مرافعات في الدعوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة الى المطعون ضده بالطريق السوى أمام النيابة أن ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها اكماله بالفصل فيما غفلته ، وليس للنيابة أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لاكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة انما تعيد النظر فيما نصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، والا فوتت بذلك درجة من درجات النقاضي على المتهم .

(١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٨ ص ٥٤٦)

٥٥٦٩ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات

إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحاله اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، فإن الطريق السوي أمام المدعية بالحقوق المدنية أن ترجع لذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن نطلب منها الفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ٣٦٨ مرافعات ، وليس لها أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص لأن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال باقياً بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه .

(١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣١ ص ١١٢٧)

٥٥٧٠ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحاله اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٣٦٨ منه ، فإن اغفال محكمة أول درجة للفصل في الدعوى المدنية لا يكون للمدعى المدني اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لتدارك النقص وعليه الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .

(١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٠ ص ٨٤٠)

٥٥٧١ - اختصاص محكمة ثاني درجة مقصور على النظر في المسائل التي تكون قد طرحت أمام محكمة أول درجة موضوعية كانت أو قانونية إذ أن مهمتها تنحصر في اقرار أو عدم اقرار ما قضى به قاضي الدرجة الأولى فإذا لم يكن قد فصل في موضوع الدعوى مثلاً ، فلا تكون المحكمة الاستئنافية مختصة بالفصل فيه لأول مرة بل يجب أن تترك الفصل فيه للقاضي الابتدائي والا تكون قد حرمت المتهم من حقه في نظر دعواه أمام

درجتين ، ولا بد لهذا الحرمان من نص فى انقانون يجيزه .

(١٩٢٧/٦/٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٨٢)

٥٥٧٣ - الاستئناف المرفوع عن حكم جنائى لم يفصل فى تهمة أحد المتهمين جائز فيما يتعلق بهذا المتهم ، فيجب على محكمة ثانى درجة أن تفصل فى تهمة من غير أن تحيل الدعوى بالنسبة اليه على القاضى الابتدائى .

(١٩٠١/٣/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣٢٤)

الدعوى المدنية أمام محكمة الدرجة الثانية

٥٥٧٣ - للمحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها المدنية أن تتعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما لو كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة ، ما دامت المدعية بالحقوق المدنية قد استمرت فى السير فى دعواها المدنية المؤسسة على ذات الواقعة ، ولا يؤثر فى هذا الأمر كون الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ، اذ لا يكون ملزما للمحكمة وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع عن هذه الدعوى المدنية وحدها ، ذلك أن الدعويين وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع فى احدهما يختلف عنه فى الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى . كما أن من المقرر كذلك أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالعقوبة ويجوز الحكم به حتى فى حالة القضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك .

(١٩٨٤/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٤ ص ٤٢٥)

(١٩٧٨/٥/٢٨ س ٢٩ ق ١٠٠ ص ٥٣٣)

٥٥٧٤ - من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم وتقرير التعويض المترتب على ذلك ، ومن ثم فانه لم يكن هناك ثمة وجه لاصرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر استئناف الطاعن مع استئناف المتهم طالما أن من شأن نظر استئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة

عناصرها بما فيها ركن الخطأ المممل في الفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فلا سريب على المحكمة ان هى أطرحت هذا الطلب لانتفاء ما يبرره .

(١٩٧٨/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٥٥٧٥ - اذا كان الثابت أن محكمة أول درجة قد دانت المطعون ضده بجريمة القتل الخطأ المسندة اليه ، وأحالت الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية فقد كان يتعين على محكمة ثانى درجة أن تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التى نقلها استئناف المتهم اليها وألا تتصدى للدعوى المدنية وتفصل فى موضوعها اذ لم تكن مطروحة عليها ، الا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه على انتفاء الخطأ من جانبه ، وهو بهذه المثابة قضاء يمس أسس الدعوى المدنية أساسا يقيد حرية القضاى المدنى اعتبارا بأن نفى الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة فى رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعوى مما يكون مصيرها حتما الى القضاء برفضها اعمالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائيا أمام المحاكم المدنية ، فان مصلحة الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - من وراء طعنهم فيما قضى به الحكم من رفض دعواهم المدنية تكون منتفية .

(١٩٨١/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٤ ص ١٦٠)

٥٥٧٦ - اذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بالبراءة فى الدعوى الجنائية بحكم نهائى لعدم استئناف النيابة العامة له ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وأسست قضاءها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ فى حق المطعون ضده فان هذا القضاء ينطوى ضمنا على الفصل فى الدعوى المدنية مما يؤدي الى رفضها . واستئناف المدعية بالحق المدنى لهذا الحكم يجعل احالة الدعوى المدنية الى محكمة أول درجة لا طائل منه لحتمية القضاء برفضها ، وعلى محكمة ثانى درجة التصدى لها والفصل فى موضوعها ، فان تخلت عن نظرها باحالتها الى المحكمة المدنية يكون هذا خطأ فى القانون واخلال بحق الدفاع .

(١٩٦٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٩ ص ٣٤٨)

٥٥٧٧ - من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، ومن ثم فان استئناف النيابة العامة وهى لا صفة لها فى التحدث الا عن الدعوى

الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينتقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها فان تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلا فيما لم ينتقل اليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون .

(١٣/٦/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥١ ص ٨٠٢)

٥٥٧٨ - ان الدعويين - الجنائية والمدنية - وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي ، ومن ثم فانه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى .

(١٨/١١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٩ ص ٩٨٤)

٥٥٧٩ - يقتصر أثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذى حركها - لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة .

(١٦/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٥ ص ٢٠٤)

٥٥٨٠ - استئناف المدعى المدني لحكم عدم الاختصاص يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الدعويين الجنائية والمدنية .

(٢٤/١/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٦٤)

٥٥٨١ - الحكم الابتدائي القاضى بالادانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية عن الدعوى

المدنية على أساس أن هذا الحكم قد جعله نهائيا فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استثنائه من المتهم او من النيابة ، حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من المصوم في الدعوى الواحدة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعا ، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين في صدقه ، فان مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم في استعمال حقه ، واذن فاذا كانت المحكمة قد أسست قضائها برفض الاستئناف المرفوع من المستنول عن الحقوق المدنية على ما قالته من حجية للحكم الجنائي تتعدى الى الاستئناف المرفوع منه فان حكمها يكون مخالفا للقانون .

(١٥/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٨ ص ٤١٦)

٥٥٨٢ - للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ولو كان قد قضى ببراءة المتهم ولم تستأنف النيابة . ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية بمقتضى القانون أن تعرض للفصل في موضوع الدعوى من جهة وقوعه وصحة نسبته الى المدعى عليهم لترتب على ذلك آثاره القانونية . ولا يمنعها من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا ، لأن الدعويين وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(٢٢/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠ ص ٩٧)

٥٥٨٣ - ان القانون اذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد الى تخويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معا أمام محكمة أول درجة وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة .

(١/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٠ ص ٤٥٢)

٥٥٨٤ - من واجب المحكمة الاستئنافية وهي تنظر في الاستئناف أمامها عن الدعوى المدنية المحكوم فيها ابتدائيا بالرفض مع براءة المتهم أن.

تقدر ثبوت الواقعة المطروحة أمامها سواء أكانت المحكمة الابتدائية قد عرضت لها أم لم تكن ، بل ان من واجبها أن تتحرى ما فات المحكمة الابتدائية وتعرض له فلعل أن يكون له أثر فى قضائها .

(١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٩

ص ٧٨٣)

٥٥٨٥ - ان القانون اذ خول المدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف حكم محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بحقوقه فقد قصد الى تخويل المحكمة الاستئنافية وهى تفصل فى هذا الاستئناف أن تتعرض للدعوى وتناقشها كما لو كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى . واذن اذا هى قضت فى الدعوى المدنية على خلاف الحكم الابتدائى فلا يصح أن ينعى عليها أنها خالفت الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الذى صار انتهائيا بعدم استئناف النيابة اياه ما دام القانون نفسه قد حللها من التقيد به فى هذه الحالة .

(١٩٤٨/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٩

ص ٥٣٣)

٥٥٨٦ - اذا رفع المدعى بالحق المدنى دعواه مباشرة ضد المتهم لقتله اياه علنا طالبا عقابه على ذلك والحكم عليه بتعويض ، ثم قضت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض فاستأنف المدعى ولم تستأنف النيابة . فأيد الحكم استئنافيا ، فطعن بطريق النقض فنقض الحكم ثم أعيدت المحاكمة ف قضى على المتهم بالتعويض عملا بالمادتين ١٥٠ و ١٥١ مدنى ، فلا يصح من المتهم أن ينعى على المحكمة أنها فى حكمها قد تعرضت لاثبات واقعة القذف ، ولا أنها أقامت التعويض ، على هاتين المادتين المذكورتين ، وذلك (أولا) لأن المحكمة لها بل عليها أن تتعرض الى اثبات تلك الواقعة ما دامت تفصل فى طلب التعويض عن الضرر المدعى حصوله منها ، ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم امكان الحكم لآى سبب من الأسباب بالعقوبة على المتهم ، ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معا أمام المحكمة الجنائية وما دام المدعى بالحق المدنى قد استمر فى السير فى دعواه المدنية ، مما لا يصح معه القول بأن الحكم فى الدعوى الجنائية بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية قد حاز قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة اليه (وثانيا) لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتين ١٥٠ و ١٥١ مدنى ولو كان الفعل

الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

(١٦/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٤

ص ٦٩٨)

٥٥٨٧ - اذا حكم ببراءة المتهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، فاستأنفه المدعى بالحق المدنى وحده فلا يجوز للمحكمة أن تنظر الاستئناف بالنسبة للدعوى الجنائية ، لأن اتصالها بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة .

(٣/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٨

ص ٢٢٣)

٥٥٨٨ - ليس لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تنتزع دعوى الحق المدنى المحكوم بعدم قبولها من قاضى الدرجة الاولى وتفصل فيها ، غير أنه اذا رضى المدعى بالحق المدنى أن تنظر موضوع دعواه لأول مرة لدى المحكمة الاستئنافية ولم يطلب اليها أن نعيد القضية للمحكمة الاولى اعتبر سلوكه هذا تنازلا منه عن الانفعال بالدرجة الاولى ورتب تنازله هذا لحصمه حقا لا يستطيع هو المساس به ، وهذا الحق هو صحة حكم المحكمة الاستئنافية فيما قضى به لأول مرة فى موضوع الخلاف المدنى الذى بينهما .

(٢٨/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٧

ص ١٩٢)

٥٥٨٩ - استئناف المدعى بالحق المدنى فى دعاوى الجنح لا يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الا الدعوى المدنية فى حدود ما هو مستأنف من الأحكام الصادرة فيها وقد جرى الفقه والقضاء فى فرنسا على اعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية منتهيا بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجنح لكفاية هذا القدر من تحريكها فى اتصال القضاء بها اتصاله بالدعوى المدنية . أما ما يجرى بعد ذلك فى الدعوى العمومية من طلب العقوبة واستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال النيابة العمومية دون غيرها . فإذا حكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها مخالفة واستأنف المدعى المدنى وحده هذا الحكم ولم تستأنفه النيابة كان حكم المحكمة الاستئنافية باعتبار الدعوى جنحة باطلا ووجب اعتبار حكم محكمة

أول درجة نهائيا .

(١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٦ ص ١٨٥)

٥٥٩٠ - استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية اذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم .
(١٩٨١/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٦ ص ٩٠٧)

تقيد محكمة الدرجة الثانية بوجه الاستئناف

٥٥٩١ - الواجب أن تتقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذي أقيم عليه الاستئناف فان غفلت أو لم تلتفت اليه كان حكمها معيبا .
(١٩٦٠/١١/١٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٢ ص ٧٩٢)

٥٥٩٢ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية انما تتصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .
(١٩٨٠/١/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٢ ص ١١٧)

٥٥٩٣ - اذا كان الحكم الابتدائي قد قضى برفض الدعوى المدنية ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بالزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية فان حكمها يكون في غير محله ، اذ لم يكن معروضا عليها سوى الاستئناف المرفوع من الطاعنة عن الحكم الصادر في الدعوى العمومية .
(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٢ ص ٨٢٣)

٥٥٩٤ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بقبول استئناف النيابة ومتهم والغاء الحكم المستأنف بالنسبة اليه وقضت بعدم قبول استئناف متهم آخر شكلا ولم تتعرض للموضوع بالنسبة اليه فان حكمها يكون مخالفا للقانون .

(١٩٥٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦١ ص ٧٠٠)

٥٥٩٥ - الأشخاص الذين صدر عليهم حكم واحد بالعقوبة في جنحة

إذا استأنف بعضهم فلا يستفيد البعض الآخر من هذا الاستئناف .

(١٣/٦/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣٢)

سلطة محكمة الدرجة الثانية في نظر موضوع الاستئناف

٥٥٩٦ - المحكمة الاستئنافية وإن كانت مفيدة بالوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي غير مقيدة بالنسبة إلى الدفوع وطرق الدفاع ، فلها أن تعرض لجميع ما يعرضه الخصوم نأييذا للتهمة أو دفعا لها ولو كان جديدا . فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بحثها على القرابة كمانع من الاستحصال على كتابه ثم جاءت المحكمة الاستئنافية أضافت إلى ذلك حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب القيود المفروضة على تداول السلعة المدعى بتبديدها والظروف التي تمت فيها الوديعة لقيام الأحكام العرفية والتخوف منها من جانب المتهم بالتبديد وهو عمه فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(٣٠/١/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٦١ ص ٢٧٩)

٥٥٦٧ - الاستئناف يعيد الدتوى بجميع وقائعها أمام المحكمة الاستئنافية ويطرحها على بساط البحث بكامل أجزائها ، فليس على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت المتهم إلى أى دفاع منعلق بوقائع الدعوى .

(٣/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٨

ص ٦٤٠)

٥٥٩٨ - لاسند فى القانون للقول بأن أحد المتهمين يستفيد - فى صدد الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد - من استئناف النيابة بالنسبة إلى المتهمين الآخرين معه .

(١٤/٦/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٣٦

ص ٦٠٤)

٥٥٩٩ - المقصود من عرض الأحكام على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع من محكمة أول درجة من أخطاء فيها . فإذا كان الخطأ شكليا وتداركته المحكمة قبل نظر الموضوع أصبح الحكم صحيحا فى شكله . واذن فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان

محضر الجلسة والحكم الابتدائي لعدم التوقيع عليهما من القاضى فأعادت المحكمة الاستئنافية الأوراق الى المحكمة الابتدائية لتدارك هذا النقص ، وبعد أن تم التوقيع قضت برفض الدفع وتأييد الحكم الابتدائي فذلك لا يعيب حكمها متى كان التابت أنه فى التاريخ الذى صدر فيه كان الحكم الابتدائي من حيث الشكل مستوفيا جميع شرائط الصحة التى يقتضيها القانون . وليس من شأن ارسال أوراق الدعوى الى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف عقب التقرير به وقبل توقيع القاضى على الحكم أن يغير من ذلك ما دام هذا التوقيع قد تم قبل الفصل فى الاستئناف وما دامت العبرة فى كل ما يتعلق بالحكم الاستئنافية هى بالوقت الذى صدر فيه .

(١٤/٦/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٣٧

ص ٦٠٥)

٥٦٠٠ - لا تجوز محاكمة المتهم أمام محكمة الدرجة الثانية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وذلك يعد مخالفة للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له .

(٣٠/٣/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٥

ص ٦٣٤)

٥٦٠١ - يترتب على الاستئناف المرفوع من أحد الخصوم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتى سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة الثانية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف ، والمحكمة الاستئنافية وان كانت ترتبط بالوقائع التى أوردتها محكمة أول درجة الا أن لها اذا ما رأت أن هذه المحكمة أخطأت واستبدلت بواقعة الدعوى واقعة أخرى أن ترجع الأمور الى نصابها وتفصل فى الموضوع الذى رفعت به الدعوى ، وليس فيما تجريه من ذلك تسوى لمركز المستأنف ما دام منطوق الحكم لم يمس به بما يضره .

(١٦/٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٧

ص ٦١٨)

٥٦٠٢ - اذا حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد حكم ابتدائي قاض يرفض دفعين فرعيين ولم تأخذ فى حكمها بأسباب الحكم المستأنف بل بنته على أسباب جديدة ليس فيها ما يدل على أنها قد أعادت النظر فى هذين

الدفعين فان حكمها هذا لا يمكن اعتباره قد فصل حقيقة فيهما ويتعين اذن نقضه .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩ ص ٢٥)

٥٦٠٣ - ليس فى القانون المصرى نص يماثل المادة ٢١٥ تحقيق جنايات فرنسى يوجب على محكمة استئناف الجنج انتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية فى بعض الأحوال والفصل فيهما ، ولا يصح الأخذ بفقه هذا النص لوروده فى القانون الفرنسى استثناء لأصل عام هو حد سلطة المحكمة الاستئنافية بما يطلب منها فيما قام عليه الاستئناف أمامها بين طرفيه .

(١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٦ ص ١٨٥) .

٥٦٠٤ - الأصل فى الطعون بعامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تجاوز موضوع الطعن فى النظر ، ولا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يتعدى أثره الى غيره ، وذلك كله طبقا لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبى للطعن ، فاذا كان المتهم قد استأنف وحده ، فان المحكمة الاستئنافية لم تتصل بغير استئنافه ، وحضور المدعى بالحقوق المدنية أمام تلك المحكمة لا يكون الا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض .

(١٩٨٣/٦/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٥ ص ٧٢٥)

٥٦٠٥ - من المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية فى حدود مصلحة رافع الاستئناف ، وأن استئناف المتهم وحده انما يحصل لمصلحته الخاصة ، وأن حضور المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية اذا لم يكن قد استأنف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية لا يكون الا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض .

(١٩٧٤/١٠/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٤٠ ص ٦٤٨)

٥٦٠٦ - استئناف النيابة والمدعى المدنى يرجعان القضية لحالتها

الأولى قبل صدور الحكم المستأنف .

(جنایات بنی سويف ١٩٢٧/١/١٨ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٣٥)

الفقرة الأولى

٥٦٠٧ - من المقرر في تفسير المادة ٤١٧ إجراءات أن استئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده ، عدا استئناف النيابة العامة فإنه ينفل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحته طرفيها من المتهم والنيابة ، ومن ثم يجوز للمحكوم عليه أن يعارض في الحكم الذى يصدر من المحكمة الاستئنافية غيابيا طبقا لما هو مقرر بالمادة ٣٩٨ إجراءات جنائية التى أطلقت للمتهم الحق فى المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى مواد المخالفات والجنح ، سواء كانت صادرة من محكمة أول درجة أو من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة أو بناء على استئنافه هو .

(١٩٦٦/١١/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٣ ص ١٠٨٦)

٥٦٠٨ - ينسحب استئناف النيابة للحكم الغيابي على الحكم الصادر فى المعارضة بطريق التبعية واللزم ما دام الحكم فى المعارضة صادر بالتأييد ، ويسوغ بالتالى للمحكمة الاستئنافية أن تصحح ما وقع فيه الحكم المستأنف من خطأ فى العقوبة ولو بتشديدها على المتهم على أساس أن استئناف النيابة للحكم الغيابي قائم .

(١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٧٨ ص ١٣٠٠)

٥٦٠٩ - متى كانت العقوبة التى قضى بها الحكم لا تتعدى حدود النص الذى يعاقب على الجريمة التى أدان المتهم فيها ، وكانت المحكمة لم تقل بأنها شددت العقوبة عليه بسبب العود ، وكان لا يصح فى القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأى قيد الا اذا نص فى التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة أو عن متهم دون آخر من المتهمين فى الدعوى ، فان النعى على الحكم الاستئنافية بأنه شدد العقوبة المقضى بها ابتدائيا مع خلو ملف الدعوى من سوابق للمتهم واستئناف النيابة لم يكن الا لاحتمال وجود سوابق له ، ذلك لا يكون

مقبولا .

(١٩٤٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩١٦ ص ٨٩٢)

٥٦١٠ - ان استئناف النيابة الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم ثم طلبها بعد ذلك في المعارضة المرفوعة منه عن هذا الحكم تأييده في ذلك لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب على هذا المتهم .

(١٩٤٧/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٦ ص ٢٩٩)

٥٦١١ - استئناف النيابة لا يستفيد منه المدعى بالحق المدني ، فاذا حكم ابتدائيا بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية واستأنفت النيابة العمومية هذا الحكم دون المدعى بالحق المدني فلا يجوز الحكم بالتعويض لهذا الاخير ولو قضى استئنافيا بقبول الدعوى .

(١٩٣٠/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢ ص ٤٥)

٥٦١٢ - حصول استئناف المتهم للحكم الابتدائي قبل استئناف النيابة ، لا يمنع المحكمة من تشديد العقوبة ما دام استئناف النيابة قد حصل في الميعاد القانوني .

(١٩٢٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٩ ص ١٤٥)

٥٦١٣ - استئناف النيابة يعيد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية ويجعل المحكمة الاستئنافية في حل من أن تقدر التهمة وأدلتها والعقوبة ومبلغها التقدير الذي تراه فتبرئ أو تدين وتنزل بالعقوبة لحدها الأدنى أو ترفعها الى حدها الأقصى بدون أن تكون ملزمة ، ان هي شددت العقوبة ، بإبداء أسباب هذا التشديد .

(١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩ ص ٦٥ ، ١٩٣٠/٢/١٣ ق ٣٩٦ ص ٤٦٨)

الفقرة الثانية

محل الاجماع

٥٦١٤ - ايجاب اجماع قضاة محكمة ثانى درجة عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة قاصر على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة ، ولا ينصرف الى حالة الخطأ فى القانون ، فلا يتصور أن يكون الاجماع ذريعة الى تجاوز حدود القانون أو اغفال حكم من أحكامه .

(١٥/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٤ ص ٥٨٦)

٥٦١٥ - مراد الشارع من النص فى المادة ٤١٧/٢ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع .

(٣١/١/١٩٩٣ ط ١٤٨٧٨ س ٥٩ ق)

٥٦١٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مراد الشارع من النص فى المادة ٤١٧ اجراءات جنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة ، وأن نكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه العقوبة أو اقامة المناسب بين هذه المسئولية وتقدير العقوبة ، وكل ذلك فى حدود القانون ايثارا من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط اجماع القضاء قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير فى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور أن يكون الاجماع ذريعة الى تجاوز حدود القانون أو اغفال حكم من أحكامه .

(١٠/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٠ ص ٦٧٧ ،

١٤/٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٥٦١٧ - أنه يستبين من المذكرة الايضاحية للمادة ٤١٧ اجراءات جنائية ومن تقرير اللجنة التي شكلت للنسيق بين مشروعى قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة او الغاء حكم البراءة انما هو مفسور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة ، وان تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون وإثارة من الشارع لمصلحة المتهم ، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون النقض الذى يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه . لما كان ذلك وكانت المذكرة الايضاحية قد أفصحت فى بيانها لعللة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة فى حالة عدم توافر اجماع مرجعه الى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى ، وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحى بأن اشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يزد عليه خلاف والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع بل لا يتصور أن يكون اجماع الا لتمكن القانون واجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة الى تجاوز حدوده أو اغفال حكم من أحكامه .

(١٦/٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٣ ص ١٤٤)

٥٦١٨ - من المقرر أن مراد الشارع من النص فى المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وان تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون إثارة من الشارع لمصلحة المتهم ، فاشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد ان انتهى الى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى فى موضوع الدعوى بإدائته والزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به ، تأسيسا على ثبوت الخطأ فى جانبه وإهماله فى اغلاق باب الترام وتركه مفتوحا عند

مبارحة المحطة مما أدى الى وقوع الحادث ، مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذى كان يتعين معه صدور حكمها باجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، واذا كان القانون لا يستوجب النص على الاجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع الا ان الحكم المطعون فيه قد تضمن الى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة خلو الأوراق من القضاء بادانة المتهم بعد أن نضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الاجماع ، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره باجماع آراء القضاة الذين أصدروه فانه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء برفضها والزام رافعها بالمصروفات .

(١٩٧٩/٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤١ ص ٢١٠)

٥٦١٩ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أنه وان جاء منطوق الحكم المطعون فيه خلوا مما يفيد صدوره بالاجماع الا أن رول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة قد أثبت فيه هذا البيان ، كذلك نص بمحضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه على صدوره باجماع الآراء . لما كان ذلك وكان الشارع قد استوجب صدور الحكم بالاجماع معاصرا لصدور الحكم فى الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو الغاء الحكم الصادر بالبراءة انما دل على اتجاه مراده أن يكون الاجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له ، لأن ذلك مما يتحقق به حكمة تشريعه ، ومن ثم فان النص على اجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالغاء الحكم الصادر بالبراءة أو برفض الدعوى المدنية شرط لازم لصحة صدور الحكم بالالغاء والقضاء بالادانة أو بالتعويض ، واذا كانت العبرة فيما يقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فان اثبات هذا البيان برول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة وبمحضر تلك الجلسة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم .

(١٩٨٤/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٤ ص ٤٢٥)

٥٦٢٠ - قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة يجب صدوره باجماع الآراء ، تخلف النص فيه على

الاجماع يبطله ويوجب تأييد حكم البراءة المحكوم به ابتدائيا .

(١٩٨٧/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٦ ص ٣١٢)

٥٦٢١ القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي
انصادر بالغاء حكم البراءة الابتدائي ، وجوب صدوره باجماع الآراء ، واغفال النص فيه على صدوره بالاجماع يبطله ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد نص فيه على صدوره باجماع الآراء .

(١٩٨٥/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٢ ص ١٠٠٢)

في الدعوى المدنية

٥٦٢٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٤١٧/٢
اجراءات جنائية يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه . فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه لا يجوز الغاء هذا الحكم في شفه الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيه استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولا ارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى .

(١٩٧٩/٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤١ ص ٢١٠ ،

١٩٧٣/١٠/٣١ س ٢٤ ق ١٧٨ ص ٨٥٩ ، ١٩٧٠/٣/١٩ س ٢١ ق ٩٧
س ٦٥ ، ١٩٧٦/١٠/٢١ س ٢٧ ق ١٨٢ ص ٨٠٠)

٥٦٢٣ - ان مسلك المشرع في تقرير قاعدة اجماع آراء قضاة
المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو الغاء حكم البراءة - التي هي استثناء من القاعدة العامة التي رسمها القانون لاصدار الأحكام بأغلبية الآراء - وإيراده اياها في المادة ٤١٧ في الفقرة الثانية مكملة الفقرة الأولى الخاصة بالاستئناف من النيابة العامة وحدها ظاهر والدلالة في قصرها على حالة تسمى مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها أو عندما ينصل التعويض المدني المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، بثبوت تلك الواقعة الجنائية للعلة ذاتها التي يقوم عليها

- ذلك الاستثناء - سواء استأنفت النيابة العامة الحكم أم لم تستأنفه ، فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ اذا ما تعلق الأمر بتسوية مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلالاً بناء على استئناف من المدعى بالحقوق المدنية بغية زيادة التعويض المفضى به ابتدائياً بعد أن تحققت نسبة الواقعة الجنائية الى المتهم مما لا يصح معه اعمال حكم اقياس بالتسوية بين هذه الحالة التي لم يرد حكم الاجماع بشأنها وبين حالة استئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه ورودها لاختلاف العلة في الحالتين .

(١٩٦٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٧ ص ٩٦٧)

٥٦٢٤ - يسرى حكم المادة ٤١٧/٢ اجراءات على الحكم الصادر في استئناف المدعى المدني دعواه المدنية المرفوضة ، فلا يجوز الغاء الحكم والقضاء بالتعويض الا باجماع الآراء .

(١٩٨٧/٤/٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٩٧ ص ٥٨٢)

٥٦٢٥ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بالغاء الحكم برفض الدعوى المدنية يجب صدوره باجماع الآراء والنص على ذلك ، ولا يعنى عن ذلك صدور الحكم الغيابي الاستئنافي باجماع الآراء .

(١٩٨٧/٤/٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٩٧ ص ٥٨٢)

٥٦٢٦ - لا يجوز الغاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض نظراً للتبعية بين الدعويين من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، فاذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر باجماع آراء القضاة فانه يكون مخطئاً في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩ ص ١١٣ ، وقارن

١٩٥٤/١٢/٦ س ٦ ق ٨٣ ص ٢٤٥ ، ١٩٥٦/٤/٢٤ س ٧ ق ١٨ ص ٦٤٦)

٥٦٢٧ - ان المادة ٤١٧ اجراءات جنائية التي تقضى بأنه اذا كان

الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء القضاة ، يسرى حكمها على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى قضى برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفت معه النيابة الحكم الابتدائى أو لم تستأنفه ، فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن فى الحكم الصادر بالبراءة عند استئنافه وذلك نظرا لارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية .

(١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٨٣ ص ٢٤٥)

صور عملية

٥٦٢٨ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بإلغاء الحكم بالبراءة الصادر من محكمة أول درجة يجب صدوره باجماع الآراء ، والنص فيه على ذلك ، ولا يغنى عن ذلك أن يكون الحكم الغيابى الاستئنافى قد صدر باجماع الآراء .

(١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٢ ص ٢١٢)

٥٦٢٩ - ان مقتضى الجمع بين حكمى المادتين ٤٠١ ، ٤١٧ اجراءات يجعل النص على أن تشديد العقوبة كان باجماع الآراء واجبا لصحة كل من الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بناء على استئناف النيابة العامة والحكم الصادر فى معارضة المتهم فى ذلك الحكم . واذا كان ذلك وكان الحكم الغيابى الاستئنافى الذى ألقى القضاء ببراءة المتهم وقضى بادانته لم يصدر بالاجماع فانه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهى تقضى فى المعارضة الا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم فان الحكم الاستئنافى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يحق معه لمحكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه وتؤيد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم ، وذلك اعمالا لنص المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٢ ص ٢٤٠)

٥٦٣٠ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتعديل الحكم المستأنف الصادر فى المعارضة من محكمة أول درجة والقاضى بتغريم الطاعن

عشرة جنيهاً الى حبسه اسبوعين مع الشغل ولم يذكر أنه صدر باجماع آراء القضاة الذين أصدروه ، فان هذا من شأنه أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة وفقا للقانون ، ولا ينال من ذلك أن النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٢ ص ٨٥٧)

٥٦٣١ - المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة فانه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ، لأن الحكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة .

(١٩٦٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٠ ص ٧٠٥)

٥٦٣٢ - اذا رأت المحكمة الاستثنائية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة فانه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر باجماع آراء القضاة ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به اذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٥ ص ٥٧٠)

٥٦٣٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، فان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من بطلانه لعدم النص على صدوره باجماع آراء قضاة المحكمة لا محل له ، لأن هذا البيان لا يكون لازما الا اذا كانت المعارضة جائزة وقضى بقبولها شكلا ، ثم يمضى الحكم بعد ذلك الى الفصل في موضوعها بتأييد الادانة التي قضى بها الحكم المعارض فيه لأول مرة ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب .

(١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٢ ص ١٢٦)

٥٦٣٤ - ان اجماع آراء القضاة على الحكم انما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة اول درجة أمام المحكمة الاستثنائية ، والتي يكون موضوعها طلب الغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة

المحكوم بها فيخرج من نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطعن بإبطال الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالألا وجه لاقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة .

(١٠/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٤ ص ٥٢٦)

٥٦٣٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر في أي الحكمين أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافا لما تقضي به المادة ٤١٧ اجراءات جنائية فان من شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي ألغى حكم البراءة وأن يصبح الحكم الغيابي الاستثنائي أيضا باطلا لتخلف شرط صحة ما قضى به وفقا للقانون وبالتالي يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنة .

(١٧/٥/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٩٩ ص ١٠٠١)

٥٦٣٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإبطال الحكم الغيابي الاستثنائي لتخلف شرط الاجماع وكان المتهم هو الذي قرر بالطعن في ذلك الحكم بالمعارضة ، ولا يجوز بأية حال أن يضار الطاعن بمعارضته وكان مقتضى الجمع بين المادتين ٤٠١ و ٤١٧ اجراءات جنائية يجعل النص على أن التشديد كان بإجماع الآراء واجبا لصحة الحكم الغيابي بناء على استئناف النيابة الحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم فانه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في المعارضة الا أن تؤيد الحكم المستأنف ما دام الحكم الغيابي الاستثنائي لم يصدر بالاجماع .

(١٧/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٦ ص ٦٤٥)

٥٦٣٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضي به المادة ٤١٧ اجراءات جنائية ، فان من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن

الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد ذكر فيه أنه صدر
باجماع آراء القضاة اذ أن حكمها في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيابي
الاستثنائي الا انه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من
محكمة أول درجة .

(١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٠ ص ٣١٣)

٥٦٣٨ - اذا كان الحكم الاستثنائي الغيابي قد صدر قبل العمل
بقانون الاجراءات الجنائية وقضى بتشديد العقوبة على المتهم ، ثم حكم في
المعارضة بالتأييد بعد العمل بقانون الاجراءات الجنائية دون أن يذكر في
الحكم أنه صدر باجماع آراء القضاة فان الحكم يكون قد صدر باطلا فيما قضى
به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي في خصوص تشديد العقوبة المحكوم
بها من أول درجة .

(١٩٥٣/١٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٤ ص ١٦١)

٥٦٣٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية
بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر
باجماع آراء القضاة على خلاف ما تقضى به المادة ٤١٧ اجراءات جنائية فهذا
الحكم يصبح باطلا فيما قضى به من الغاء البراءة لتخلف شكط صحة الحكم
بهذا الالفاء . ولما كان لمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٤٢٥ اجراءات
جنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه
مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فانه يكون من
المتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة دون
حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

(١٩٥٢/١٠/٦ أحكام النقض س ٤ ق ٢ ص ٣)

٥٦٤٠ - اذا كان الحكم قد قضى بتشديد العقوبة بإلغاء وقف تنفيذ
عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا دون أن ينص على أنه صدر باجماع آراء
القضاة فانه يكون باطلا فيما قضى به من التشديد لتخلف شرط صحة الحكم
به وفقا للقانون .

(١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٤ ص ١١٠٨)

الفقرة الثالثة

٥٦٤١ - قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية وغير عادية .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨ ، ١٩٨٥/١٠/٢١ س ٣٦ ق ١٦٣ ص ٩٠٥)

٥٦٤٢ - العبرة في تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات . قضاء محكمة أول درجة بنوعيه من العقوبة (الحبس والغرامة) لا يجوز للمحكمة الاستئنافية زيادة مقدار الغرامة وان أبقى عقوبة الحبس .

(١٩٨٨/١٢/٨ ط ٥٦٤٧ س ٥٨ ق)

٥٦٤٣ - لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٣ ص ٤٣٩ ، ١٩٦٦/١٢/١٣ س ١٧ ق ٢٤٠ ص ١٢٥٣ ، ١٩٥٥/١١/١٤ س ٦ ق ٣٨٥ ص ١٣١٠ ، ١٩٨٧/٣/١٩ س ٣٨ ق ٧١ ص ٤٦٠)

٥٦٤٤ - ليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة المتهم المستأنف .

(١٩٥٣/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٦٠ ص ١٧٨)

٥٦٤٥ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية تشديد العقوبة عند نظر استئناف النيابة للحكم القاضي بتأييد المعارضة المرفوعة من المتهم .

(١٩٧٨/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٧ ص ٩٥٤)

٥٦٤٦ - الغاء المحكمة الاستئنافية للحكم الصادر من محكمة أول درجة بمعاقبة المتهم بعقوبة الجنحة باعتبار أن الواقعة جنائية رغم أنه المستأنف وحده ، خطأ في القانون .

(١٩٨٨/١٢/١٥ ط ٦٠٤١ س ٥٨ ق)

٥٦٤٧ - تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا ، بناء على استئناف المتهم وحده ، خطأ في القانون .

(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦٢٣١ س ٥٨ ق)

٥٦٤٨ - الغاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر شديدا للعقوبة حتى مع تخفيف مدة الحبس المقضى بها ، قضاء الحكم المطعون فيه بلغاء وقف التنفيذ الذي أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن المحكوم عليه هو المستأنف وحده ، خطأ في القانون .

(١٩٨٥/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٩٢ ص ١٠٤٩)

٥٦٤٩ - استئناف الطاعن وحده دون النيابة العامة للحكم الصادر بادانته في جنحة نصب ، ليس للمحكمة الاستئنافية الا أن تؤيد ذلك الحكم أو تلغيه لمصلحة الطاعن اعمالا للمادة ٤١٧/٣ اجراءات جنائية ، ومخالفة ذلك وقضاؤها بالبراءة لأن الواقعة جنائية تفاديا للحكم بعدم الاختصاص حتى لا يضار الطاعن بطعنه خطأ في القانون ، اذ أن الحكم بالبراءة لا يتأتى الا بعد أن تعرض المحكمة للواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية من حيث القانون والموضوع .

(١٩٩٣/٣/١٧ ط ١٩٤٠٣ س ٥٩ ق)

٥٦٥٠ - عدم استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي الغيابي الذي قضى بالغرامة والتصحيح واستئنافها الحكم الصادر بالبراءة في المعارضة التي قرر بها الطاعن وحده ليس للمحكمة الاستئنافية وقد اتجهت للادانة أن تقضى عليه بما يجاوز الجزاء المحكوم عليه به غيابيا حتى لا يضار بناء على المعارضة التي رفعها .

(١٩٨٨/١٢/١ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٨٤ ص ١١٩٣)

٥٦٥١ - حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق تباشره في الموعد المقرر له ولو لمصلحة المتهم متى كان الحكم جائزا استئنافه ، اذا رأت هي وجها لذلك ، وغاية الأمر أنها اذا ما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تجاوز العقوبة التي نص عليها الحكم الابتدائي الغيابي المعارض فيه ، كي لا يضار المعارض بمعارضته اللهم الا اذا كانت

النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم .

(١٩٧٤/٢/٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢١ ص ٩٤)

٥٦٥٢ - من المقرر أن الطاعن لا يضر بطعنه اعمالا لما تقضى به المادة ٣/٤١٧ اجراءات . ولما كان الثابت أن الدعوى قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنب لاثامه بارتكاب جنحة شروع فى سرقة وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنتين مع الشغل والنفاذ فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى ما قالته من أن سوابق المتهم تجعله عائدا فى حكم المادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات ، فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠١ ص ٤٩٠ ، ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٣ ق ٢٢٦ ص ١٠٢٢ ، ١٩٧٢/١٢/٣٠ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

٥٦٥٣ - ان الطعن بالاستئناف المرفوع من المتهم فى الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به فى المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحا عليها .

(١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٤١ ص ١٤٥)

٥٦٥٤ - ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية فى حدود مصلحة رافع الاستئناف ، فاذا كان حكم محكمة الدرجة الأولى قد ألزم الطاعن بفرق العلاوة ولكنه جهلها فجاء الحكم الاستئنافية وفصلها فانه لا يكون قد خرج على هذه القاعدة ولم يتصد الى واقعة جديدة ، بل انه يكون قد حقق مصلحة الطاعن فى عدم تكبيده مؤونة القضاء مستقبلا فى سبيل تحديد قيمة العلاوة المقضى بها .

(١٩٥٣/٣/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٢٤ ص ٦١١)

٥٦٥٥ - متى كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا بحبس الطاعنة لمدة اربعة أشهر مع الشغل وكانت النيابة لم تستأنف هذا الحكم بل

استأنفت الحكم الصادر في المعارضة الذي قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا فان المحكمة الاستئنافية لا يكون لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا وهي حبس الطاعة أربعة أشهر مع الشغل ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعة ستة أشهر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القوانين ويتعين لهذا السبب نقضه سيما زاد على عقوبة الحبس لمدة أربعة أشهر المحكوم بها غيابيا من محكمة الدرجة الأولى .

(١٣/١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٢ نص ٣٩٢)

٥٦٥٦ - ان الخطأ في اثبات طلبات النيابة بالحكم ليس من شأنه الاضرار بالمتهم اذ أن المحكمة لا تتقيد بهذه الطلبات ولها أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك .

(١٥/١٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٩٦ ص ٢٤٤)

٥٦٥٧ - ما دام الطعن في الحكم مرفوعا من المتهم وحده فلا يجوز عند قبول طعنه واعادة القضية لمحكمة الموضوع أن تشدد هذه المحكمة الحكم عليه ، حتى لا يضار بتظلمه .

(٧/١١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤٨ ص ١٢٢)

٥٦٥٨ - محكمة الجنج المستأنفة ممنوعة من أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية ، متى كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده ، ومعنى هذا انها ليس لها أن تحكم بعدم الاختصاص الا اذا كان هناك استئناف مرفوع من النيابة العمومية .

(٢٨/١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١ ص ٦٨)

٥٦٥٩ - ان الأصل قانونا أن الأحكام الصادرة في مواد الجنج تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة ، فاذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذي يجوز لها فيه استئناف الحكم الغيابي ، فان هذا لا يترتب عليه الا أن المحكمة يكون ممتنعا عليها أن تشدد العقوبة المقضى بها في هذا الحكم ، ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذي يصدر فيما بعد في المعارضة اذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابيا ولو من

طريق وقف تنفيذها ، فان وزن العقوبة لا يكون بنوعها ومقدارها فحسب بل أيضا بتنفيذها وعدم تنفيذها ، اذ وقف التنفيذ باعتبارها من صميم عمل القاضى حين يصدر الحكم داخل فى تقدير أثر العقوبة فى الزجر ، فهو اذن عنصر من عناصرها التى تراعى عند ايقاعها .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٠)

ص ٦٣٠)

٥٦٦٠ - الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر عليه ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها أمام محكمة الدرجة الأولى الى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها بكامل حريتها فى تقدير عناصرها ، غير مقيدة بشئ الا بمقدار العقوبة الذى يعتبر فى حالة استئناف المتهم وحده حدا أقصى لا يجوز للمحكمة أن تتعداه . وللنيابة أيضا فى هذه الحالة أن تستند أمام المحكمة الاستئنافية فى طلب تأييد الحكم الى كل الأدلة التى كان يجوز لها الاستناد اليها فى ادانة المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى حتى ما كان منها قد استندت اليه فعلا ورفضته تلك المحكمة ، كما أن للمحكمة الاستئنافية من تلقاء نفسها أن تستخلص من وقائع الدعوى أدلة أخرى غير التى ذكرها الحكم المستأنف وتعتمد عليها فى تأييد ادانة المتهم .

(١٩٣٧/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٩ ص ٦٣)

٥٦٦١ - اذا حكم غيابيا على متهم بالعقوبة فعارض وطلبت النيابة تأييد الحكم المعارض فيه وقضت المحكمة بالبراءة فاستأنفت النيابة حكم البراءة فليس للمحكمة الاستئنافية اذا ألغت هذا الحكم أن تقضى بعقوبة أشد من العقوبة التى حكم بها غيابيا ، لأنه من جهة لم يكن للنيابة قانونا الا الوصول الى العقوبة التى قضى بها الحكم الغيابى الابتدائى بما أنها لم تستأنف ذلك الحكم ، ومن جهة أخرى لا يصح أن يضار المرء بعمله .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٧ ص

٥٨ ، ١٩٣١/١١/٢ ق ٢٧٩ ص ٣٤٧)

٥٦٦٢ - اذا حكمت المحكمة الجزئية لمدعى مدنى على متهمين بالتعويض مع العقوبة ولم تنص فيه على التضامن ، ثم استأنف المتهمون الحكم دون المدعى المدنى وحكمت المحكمة الاستئنافية ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحد منهم والزمته بمبلغ من التعويض يزيد على ما كان يصيبه من

مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائيا عليه وعلى المتهمين الذين برءوا استئنافيا كان هذا الحكم باطلا لصدوره بأكثر مما يخصه فيما صدر به الحكم الابتدائي في حين أن الاستئناف رفع من المدعى بالحق المدني ، وكان لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تطبق القانون بجعل التعويض مساويا لما استحق بالحكم الابتدائي .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢)

(ص ٢٦)

٥٦٦٣ - ان المبدأ الذي يحرم على محكمة الاستئناف تشديد العقوبة على المتهم ما دامت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي انما ينصب على مقدار العقوبة الذي يعتبر في هذه الحالة حدا أقصى لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعداه . ولا يتناول هذا المبدأ المسائل الأخرى اذ تحتفظ محكمة الاستئناف بحريتها في تقدير جمع العناصر الأخرى الخاصة بالعقوبة المستأنف بسببها . فلها أن تقضى بالبراءة من بعض التهم التي يكون الحكم الابتدائي اعتبرها ثابتة وحكم فيها جميعا بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .

(٨/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣ ص ١٤)

٥٦٦٤ - من المقرر قانونا أنه يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا ألغت عقوبة الحبس - في حالة استئناف المتهم وحده - أن تبدلها مهما قلت مدتها بالغرامة مهما بلغ قدرها ، وليس في ذلك تشديد للعقوبة لأن العبرة بنوع العقوبة في ترتيب العقوبات .

(٨/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦)

٥٦٦٥ - اذا استأنف المحكوم عليه وحده الحكم القاضي بإدانته في جنحة شروع في سرقة فان قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية يكون مخالفا للقانون .

(٧/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦ ص ٩١)

٥٦٦٦ - ان تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحق المدني لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة اذ العبرة في تقدير التعويض بمقدار الضرر الذي وقع

وهذا لا يحول من استعمال الرأفة مع المتهم .

(١٠/٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٦ ص ٥٣٤)

٥٦٦٧ - اذا كان المدعى قد أقام دعواه المدنية ابتداء طالبيا الحكم له بقرش دون أن يذكر أنه طلب مؤقب ، ففضى له ابتدائيا بما طلب ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت له على الطاعن في الاستئناف المدفوع اليها منه وحده بتعويض قدره قرش واحد مؤقتا ، فان حكمها يكون مخطئا بقضائه للمدعى المدني بما لم يطلبه .

(٢٥/١١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤)

٥٦٦٨ - لا يقدح في حكم المحكمة الاستئنافية أنها - مع عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي - قد أضاف مادة العود الى المواد التي عاقبت المتهم بها محكمة الدرجة الأولى ما دامت لم تشدد العقوبة المحكوم بها عليه ولم ترتب على ذلك أى اثر .

(٥/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٦ ص ٤٧٤)

٥٦٦٩ - قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بالزامه به ، أما أتعاب المحاماه فان تقديرها يرجع الى ما تتبينه المحكمة من الجهد الذى بذله المحامى فى الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أتعاب محاميه ، والأمر فى هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تشريب عليها فى تقديرها أتعابا للمحاماة نريد على نك السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه .

(٦/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٥٦٧٠ - تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة اجراءات جنائية لا ينطوى على قاعدة من قواعد التجريم المقررة فى قانون العقوبات قصد بها حماية حق الاستئناف بما يمنع من اساءة استعماله - على ما يبين من المذكرة الايضاحية لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى أمام المحكمة الجنائية وضعت لحسن سير العدالة وحمايتها من أسباب العثار والانحراف فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل .

(٨/١/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٢ ص ١٦)

٥٦٧١ - اذا قضت محكمة الدرجة الأولى على متهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المسندتين اليه فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم فرأت المحكمة الاستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان احدهما بالأخرى وطبقت المادة ٣٢ عقوبات ، فانه يتعين عليها ألا تقضى عليه الا بإحدى العقوبتين المقضى بهما ابتدائيا ، أما ان تضم هاتين العقوبتين وتجعل من مجموعهما عقوبة واحدة توقعها على المتهم فهذا خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٣٥/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٠)

(ص ٤١٤)

٥٦٧٢ - يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا رفع اليها استئناف من المتهم وحده أن تبدل الحبس البسيط الذي حكمت به محكمة أول درجة بالحبس مع الشغل لمدة أقصر من الأولى .

(١٩١٦/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٢٨)

٥٦٧٣ - في مواد الجنج اذا كان الاستئناف مرفوعا من المحكوم عليه وحده لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحيل المتهم الى النيابة العمومية اذا روى لها أن الواقعة جنائية .

(١٩٠٨/١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٨٤)

٥٦٧٤ - اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه بالعقوبة ولم تستأنفه النيابة لم يجز لمحكمة الاستئناف أن تنظر في تشديد عقوبة المتهم زيادة عما في الحكم المستأنف فاذا فعلت كان ذلك وجها مهما لبطلان حكمها ووجب نقضه .

(١٨٩٤/٧/٥ الحقوق س ٩ ق ٥٠ ص ١٥٩)

٥٦٧٥ - اذا كان الحكم الصادر في جنحة مستأنفا من المتهم وحده فلا يجوز تعديله الا في مصلحة المتهم وحده ، ومن ثم فانه ان ظهر في الأثناء أن الواقعة جنائية فانه لا يسوغ لمحكمة ثاني درجة أن تحكم بعدم الاختصاص .

(بنى سوييف الابتدائية ١٩٢٥/٢/١٤ المجموعة الرسمية س

٢٦ ق ١٠٠)

٥٦٧٦ - يجوز لمحكمة الاستئناف أن تقضى ببراءة المتهم ولو لم يكن الاستئناف مرفوعا الا من النيابة وبقصد اضافة عقوبة من الملحقات أغفلتها محكمة أول درجة .

(قنا الابتدائية ١٩٠١/٧/٢٩ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٤٤)

٥٦٧٧ - اذا تنازل المحكوم عليه جنائيا بتقرير فى قلم الكتاب عن الاستئناف المرفوع منه فله العدول عن تنازله أمام محكمة الاستئناف ما دامت المحكمة المشار اليها لم تكن اعتمدت هذا التنازل .

(استئناف ١٩٠٠/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢ ص ١١٥)

مادة ٤١٨

يتبع فى الأحكام الغيابية والمعارضة فيها أمام المحكمة الاستئنافية ما هو مقرر أمام محكمة أول درجة .

حكم

٥٦٧٨ - المادة ٢٤١ اجراءات جنائية واجبة الاعمال بالنسبة الى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق بين أحكام الدرجة الأولى التى يجوز استئنافها من بين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ اجراءات جنائية .

(١٩٧٤/١/٢١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠ ص ٤٥ ،

١٩٦٦/٣/٢١ س ١٧ ق ٦٥ ص ٣٣٣)

مادة ٤١٩

إذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى .

أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص

المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : لا يوجد بقانون تحقيق الجنايات الملغى نص خاص بهذا الموضوع وكان المقرر الى الآن أنه اذا حكمت محكمة أول درجة بعدم الاحتصاص أو بعدم قبول الدعوى لآى سبب ثم ألغت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وجب اعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظرها ولا يجوز لها الحكم فيها حتى لا يحرم المتهم من التمتع بمزية الدرجتين ، ولكن جاءت المادة ٤٤٨ (٤١٩) فى أصل المشروع مقررة لمبدأ جديد وهو أنه يجب على المحكمة الاستئنافية فى هذه الحالة أن تفصل فى الموضوع بنفسها رغم أن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ، ولم توافق اللجنة على هذا المبدأ ورات الابقاء على المبدأ المعمول به الآن والنص عليه صراحة . كذلك رأت اللجنة ضرورة النص على أنه اذا أصدرت محكمة أول درجة حكمها فى الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً فى الاجراءات أو فى الحكم فتحكم فى الموضوع بنفسها وتصحح البطلان وليس لها أن تنصرف على إلغاء الحكم واعادة القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد .

الأحكام

الفقرة الأولى

٥٦٧٩ - اعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز الا فى الحالتين المنصوص عليهما فى المادة ٤١٩/٢ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد استنادا الى خلو الحكم المستأنف من توقيع القاضى ومن بيان الهيئة التى أصدرته وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل فى الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الذى أصدرته بادانة المتهم فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم فى موضوعها ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم فى موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(١٩٧٣/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٧ ص ٩٩٦)

٥٦٨٠ - لما كانت المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت تحرير الحكم بأسبابه والتوقيع عليه من القاضى الذى أصدره وقضت ببطلان الحكم اذا حصل مانع للقاضى ولم يكن قد كتب الأسباب بخطه أو اذا

مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادرا بالبراءة ، فان قول الطاعن بانعدام الحكم الابتدائي لعدم التوقيع عليه من القاضى الذى أصدره وخطأ محكمة ثانى درجة فى التصدى للموضوع لما ينطوى عليه ذلك من تفويت احدى درجات التقاضى على المتهم غير سديد ، وتكون المحكمة الاستئنافية قد أصابت حين نظرت موضوع الدعوى وقضت فيها بحكمها المطعون فيه نزولا منها على حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من ذلك القانون .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩)

٥٦٨١ - متى كان الثابت أن محكمة أول درجة قد استنفذت ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد فانه كان على المحكمة الاستئنافية وفقا للمادة ١/٤١٩ اجراءات جنائية وقد رأت أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم لعدم اعلان المتهم اعلاانا صحيحا أن تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى .

(١٩٧٠/٣/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٤ ص ٣٣٨ ، ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٥ ص ١٤٣٠)

٥٦٨٢ - من المقرر أن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة الا اذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى . أما فى حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ اجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحكم فى الدعوى . ولا ينال من هذا النظر أن محكمة أول درجة لم تفصل فى الدفع المبداء من المتهمين عند فصلها فى الموضوع لأن عدم فصلها فى هذه الدفع لا يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة التى فصلت فى الموضوع ، مما يجعل هذه الدفع معروضة مع موضوع الدعوى على المحكمة الاستئنافية .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٧ ص ٦٤٤)

٥٦٨٣ - لما كان من المقرر أنه اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى الموضوع ، فلا تملك أن تقتصر على الغاء الحكم بل تصحح البطلان وتحكم فى

الدعوى ، وذلك وفقا لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ إجراءات ،
فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف لإبطلانه ولم يتصد
لموضوع الدعوى ورتب على هذا البطلان عدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية
يكون قد خالف القانون .

(١٩٨٦/٦/٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٢ ص ٦٤٣)

٥٦٨٤ - وجود بطلان فى إجراءات أو فى حكم محكمة أول درجة
الذى فصل فى الموضوع يوجب على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان
والحكم فى الدعوى عملا بالمادة ٤١٩ إجراءات ، إلغاء المحكمة الاستئنافية
الحكم المستأنف الذى حكم فى الموضوع لحلوه من تاريخ صدوره وبيان
المحكمة واسم المتهم وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة خطأ فى القانون .

(١٩٨٦/١١/١٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

٥٦٨٥ - استئناف محكمة أول درجة ولايتها بالفصل فى موضوع
الدعوى يمتنع معه أعادتها إليها ، عملا للمادة ٤١٩ إجراءات ، وقضاء
المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لحلوه من تاريخ إصداره
وتصديها للفصل فى الموضوع صحيح .

(١٩٨٥/١٠/١٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٠ ص ٨٤٦)

٥٦٨٦ - يتعين على محكمة ثانى درجة وقد رأت أن هناك بطلانا
فى الحكم الابتدائى أن تصحح هذا البطلان وتقضى فى الدعوى من جديد ،
أما وقد تنكبت هذا السبيل وقضت بتأييد الحكم المستأنف على الرغم من
سبق قضائها بإبطلانه فإنها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما
يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة .

(١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٣ ص ٣١)

٥٦٨٧ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستئنافية أن تعيد
القضية الى محكمة أول درجة الا اذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو
بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى ، أما فى حالة بطلان
الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى

المادة ٤١٩. اجراءات جنائية أن تصبح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(٢٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١ ص ٧١ ،
١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ق ٥ ص ٢٤ ، ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ ق ٩٣ ص ٣٣٩)

٥٦٨٨ - متى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بالحكم الصادر في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإن المحكمة الاستئنافية اذ قضت بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفضل في معارضة المتهم بالرغم من سابق فصلها في موضوعها تكون قد خالفت القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئناف عن الحكم في موضوع الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤ ص ٦٤)

٥٦٨٩ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملا بالمادة ٤١٩ اجراءات جنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن يمتد الى الحكم الذي تصدره لما ينطوي عليه من افتئات على حجية الأحكام .

(١٩٥٩/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٥ ص ٣٣٧)

٥٦٩٠ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف واعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم وأسست قضاءها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك أن اعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز الا في الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٢/٤١٩ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/١١/١٢ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٦ ص ١١٤٤)

٥٦٩١ - اذا رأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك المحكمة أن تقتصر على إلغاء الحكم واعادة القضية الى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد ، بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقا لما تقضى به.

المادة ١/٤١٩ اجراءات جنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية عند نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة من جديد ، اذ أن البطلان انما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه الى اجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما أن محكمة الدرجة الأولى كانت مختصة بنظر الدعوى وكانت الدعوى قد رفعت أمامها على وجه صحيح .

(١٠/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٧ ص ٥٢٨)

٥٦٩٢ - اذا دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لعدم ختمه في الميعاد القانوني فقبلت هذا الدفع وقضت ببطلان الحكم ، فانه يكون عليها أن تقضى في موضوع الدعوى ولا تعيدها الى محكمة أول درجة ، اذ هذه المحكمة قد استنفدت كل سلطتها في الدعوى بالحكم الذي أصدرته في موضوعها .

(١١/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٧

ص ٦١٧)

٥٦٩٣ - الدفع ببطلان التفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي من شأنها لو صحت أن تمنع المحكمة من نظر موضوع الدعوى بل هو دفاع في موضوعها مؤداه عدم صحة الدليل المستمد من التفتيش ، فاذا رأت المحكمة الابتدائية الأخذ بهذا الدفع وقضت ببراءة المتهم بناء على ذلك ، ثم رأت المحكمة الاستئنافية الأخذ به تعين عليها أن تفصل في الدعوى على ما اقتضاه نظرها فيه .

(٢٣/٣/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٦

ص ٥٢٩)

٥٦٩٤ - اذا دفع لدى محكمة الدرجة الأولى ببطلان التفتيش الواقع على منزل المتهم فقبلت الدفع ثم قضت ببراءة المتهم لعدم وجود دليل على ادانته ، فانها تكون قد استنفدت سلطتها في نظر الدعوى بحيث لا يجوز لها اعادة نظرها اذا ما رأت المحكمة الاستئنافية عدم صحة رأيها في صدد التفتيش ويكون من الواجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تفصل في الدعوى .

(٩/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٩ ص ١١٨)

٥٦٩٥ - ان محكمة الدرجة الأولى متى قضت ببراءة المتهمين في جريمة شهادة الزور المرفوعة بها الدعوى عليهم وبرفض الدعوى المدنية قبلهم ، فانها تكون قد استنفدت سلطتها في الفصل في موضوع الدعويين الجنائية والمدنية ، ولا تملك المحكمة الاستثنائية لأى سبب من الأسباب أن تعيد انيها القضية لفصل في موضوعها .

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٧ .

ص ٧١٢)

٥٦٩٦ - اذا حكمت المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية ثم استأنفت النيابة هذا الحكم ، فانها يتعين على المحكمة الاستثنائية اذا رأت الغاء هذا الحكم أن تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها ، فان هذا الحكم هو فى الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر فى موضوع الدعوى ، اذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستثنائية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها ، وهى حين تفصل فى الموضوع فى هذه الحالة انما تفعل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع أمامها فى الحكم الابتدائى ، ولا يصح القول منها بأنها تصدت لموضوع لم يكن داخلا فى الاستئناف بل ان تخليها يعد امتناعا عن الفصل فى هذا الاستئناف .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤١٣

ص ٥٤٤)

٥٦٩٧ - اذا حكمت المحكمة الابتدائية فى موضوع القضية واستؤنف حكمها الى محكمة الاستئناف لم يجز لهذه المحكمة احوالة القضية على المحكمة الابتدائية ثانية ، بل عليها أن تحكم فيها بما يترامى لها .

(١٨٩٨/١/٢٢ الحقوق س ١٣ ق ٥٧ ص ١٧٣)

الفقرة الثانية

٥٦٩٨ - قضاء محكمة أول درجة بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى إندعوى يوجب على المحكمة الاستثنائية عند الغاء الحكم ورفض الدفع الفرعى أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى موضوعها .

وتتصدى المحكمة الاستئنافية للفصل فى الموضوع خطأ فى القانون . وكان الحكم المطعون فيه بالرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة لم يقض بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها ، بل قضى فى موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليه احدى درجتى التقاضى .

(١٩٩٢/١١/٢٩ ط ٩٩٧٤ س ٥٩ ق)

٥٦٩٩ - قضاء محكمة أول درجة بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يمنعها من السير فيها ، الغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية يوجب اعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها ، ومخالفة ذلك والتصدى لموضوع الدعوى خطأ فى القانون .

(١٩٩٣/٨/١٢ ط ١٩٢٥٧ س ٦٠ ق ، ١٩٩٣/٧/٤ ط ١٩٢٥٧)

س ٦٠ ق)

٥٧٠٠ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها ، والغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية يوجب اعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، ومخالفة ذلك وانتصدى لموضوع الدعوى خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم واعادة الفضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها .

(١٩٨٧/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦٤ ص ٨٩٨)

٥٧٠١ - ان استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الابتدائى الفاصل فى الموضوع لاختلاف طبيعة الحكمين .

(١٩٨٧/١٢/٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٢ ص ١٠٥٧)

٥٧٠٢ - الحكم الابتدائى بعدم قبول الدعوى المدنية يوجب على المحكمة الاستئنافية عند الغائه اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت على المتهم احدى درجتى التقاضى .

(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢)

٥٧٠٣ - على المحكمة الاستثنائية أن نقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذى قضى خطأ بعدم جواز قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى الموضوع حتى لا تفوت على المتهم احدى درجتى التقاضى .
(١٩٧٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤)

٥٧٠٤ - متى كانت محكمة أول درجة وان قضت فى موضوع الدعوى الا انه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها فانه لا يعتد به كدرجة أولى للتقاضى ولا يجوز لمحكمة نانى درجة تصحيح هذا البطلان - عملا بالمادة ٢/٤١٩ اجراءات جنائية - لما فى ذلك من تهويت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقص مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى المستأنف وحالة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر .
(١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ ص ٩١٤)

٥٧٠٥ - ان استئناف الحكم الصادر نى المعارضة بعدم جواز نظرها يقتصر فى موضوعه على هذا الحكم وحده باعتباره حكما شكليا قائما بذاته ، دون أن ينصرف أثر الاستئناف الى الحكم الغيابى لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ أغفل الفصل فى شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد اخطأ صحيح القانون ، اذ كان من المتعين فى هذه الحال ان ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب اما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه واعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للنظر فى المعارضة عملا بنص المادة ٤١٩ اجراءات جنائية .
(١٩٧٠/١٠/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٦ ص ٩٥٧ ،
١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ق ٢٢٢ ص ١٠٧٩)

٥٧٠٦ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى يمنعها من السير فيها ، وإلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستثنائية يوجب اعادتها الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها ، ومخالفة ذلك والتصدى لموضوع الدعوى هو خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم واعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها .
(١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٦ ص ٢٦٩ ،
١٩٧٠/٤/٥ ق ١٢٣ ص ٥١٠)

٥٧٠٧ - اذا كان الثابت أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهرى أقره الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وبإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة ، أما وهى لم تفعل وفوتت على الطاعن احدى درجتى التقاضى بقضائها فى موضوع الدعوى فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٨ ص ١٤٤١)

٥٧٠٨ - اذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد الغته المحكمة الاستئنافية وأعادت القضية اليها للحكم فى موضوعها فلا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضى فى الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

(١٩٥٤/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٠ ص ٣٦٩)

٥٧٠٩ - الغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف وقبولها الدعوى المدنية وتصديها لموضوع الفصل فيها فصلا مبتدأ ، خطأ فى القانون ، اذ كان يتعين عليها أن تقضى بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى موضوعها حتى لا تفوت على المتهم احدى درجتى التقاضى طبقا لنص المادة ٤١٩ اجراءات جنائية .

(١٩٨٤/٣/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٥ ص ٣١٠)

٥٧١٠ - اذا قضت محكمة الجناح المستأنفة بالغاء حكم صادر من المحكمة الجزئية بسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية ، فليس لها حق الفصل فى موضوع التهمة بل عليها أن تحيل الدعوى على المحكمة الجزئية للفصل فيها حتى لا تضيع على المتهم درجة من درجات التقاضى منحها ايام القانون .

(الزقازيق الابتدائية ١٩٢١/١٠/٥ المجموعة الرسمية س ٢٢

ق ١١٣)

٥٧١١ - متى كان يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الطاعن

تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى المباشرة وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي وقضى بقبول الدعوى ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقا للمادة ٤١٩ اجراءات جنائية ، لا أن تتعرض للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا تحرم الطاعن من الانتفاع بإحدى درجتى التقاضى .

(١٩٥٣/٦/٢٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٠ ص ١٠١٦)

٥٧١٢ - ليس للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لنظر موضوع الدعوى قبل أن تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى ، لأن فى هذا التصدى حرمانا للمتهم من احدى درجتى التقاضى ، فاذا هى فعلت فانها تخل بحق الدفاع اخلا لا يستوجب نقض حكمها .

(١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٦ ص ٥٥)

٥٧١٣ - اذا حكمت المحكمة الجزئية حكما غيابيا بادانة متهم وعارض فى الحكم وحكمت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد ثم استأنف المتهم هذا الحكم الأخير وطلبت النيابة الحكم بعدم قبول الاستئناف لرفع المعارضة بعد الميعاد فتناولت المحكمة الاستئنافية موضوع الدعوى وحكمت ببراءة المتهم من التهمة فانها تكون قد تخطت حكم رفض المعارضة المستأنف لديها ونظرت فى موضوع الدعوى دون أن يكون مطروحا أمامها ، وكان الواجب عليها أن تقتصر على بحث حكم عدم قبول المعارضة والفصل فيها اذا كان للمتهم وجه فى استئنافه أم لا ، فاذا كان له وجه ألغت الحكم وأعادت القضية للمحكمة الأولى لتسير فى نظر المعارضة ، وان لم يكن له وجه أيدت الحكم ، وفى هذه الحالة اذا كان المتهم لم يستأنف الحكم الغيابى يصبح نهائيا بالنسبة له نافذا عليه ، واذا كان قد استأنفه فينتظر استئنافه على حدة ويقضى فيه بما يستحقه .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٨)

(ص ١٢٥)

٥٧١٤ - متى تبين للمحكمة الاستئنافية أن الحكم الصادر فى المعارضة من محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها لوجود شبهة جنائية

كان خطأ اذ أنها تجاوزت فيه حدود سلطتها فلا تصح معالجة هذا الخطأ بتعديل الحكم الثابت وتأيد الحكم الغيابي القاضي باعتبار الواقعة صحيحة بل يتعين على المحكمة الاستئنافية الغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة وتقضى فيها موضوعاً .

(١٣/١١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠١

ص ٩٧)

الباب الثالث فى النقض

المواد ٣٠ الى ٤٦ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض

مادة ٣٠

لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن حقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة حتى مواد الجنايات والجنح ، وذلك في الأحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

(٢) اذا وقع في الحكم بطلان .

(٣) اذا وقع في الاجراءات بطلان اثر في الحكم .

ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية .

والأصل اعتبار أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الاجراءات أهملت أو خولت وذلك ما لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم ، فاذا ذكر في أحدهما أنها اتبعت فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق الطعن بالتزوير .

— المواد من ٤٢٠ الى ٤٤٠ ملغاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩/٢/١٩٥٩

ونشر في ١٩/٢/١٩٥٩ .

والمعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ ونشر في ١٧/٦/١٩٦٢

وفد أوردنا نصوصها بعد الأحكام .

الأحكام

٥٧١٥ - (وقائع الدعوى)

قد تبين من أوراق القضية أن النيابة العمومية اتهمت سعيد عبد السلام بقتل علي المفتي عمدا بأراضي ناحية وهلة في يوم ١٩ يونية سنة ١٨٩٣ .

ومحكمة بنى سويف الابتدائية الأهلية حكمت بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٨٤ طبقا للمادة ٢١٠ جنایات حضوريا ببراءة ساحة سعيد عبد السلام من هذه التهمة وأمرت بالافراج عنه فورا ان لم يكن محبوسا لسبب آخر ورفعت المعساريف على جانب الحكومة وان النيابة العمومية استأنفت هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت لغوه وعقاب المتهم بالمادة ٢١٢ عقوبات .

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤ طبقا للمادة ٢١٣ و ٢٠ عقوبات ودكريتو ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢ حكما غيابيا بإلغاء الحكم المستأنف وحكمت على سعيد عبد السلام بالأشغال الشاقة عشر سنين يخصم له منها مدة حبسه الاحتياطي وألزمته بالمصاريف وان لم يدفعها يحبس عن كل ثلاثين قرشا أربعاً وعشرين ساعة .

وان المحكوم عليه ضبط بعد ذلك وصار هذا الحكم كأنه لم يكن وان النيابة العمومية طلبت لغو الحكم الابتدائي وتطبيق المادة ٢١٣ عقوبات .

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٨٩٤ طبقا للمواد ٢١٣ و ٢٠ عقوبات ودكريتو ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢ حكما حضوريا برفض المسألة الفرعية وإلغاء الحكم المستأنف وحكمت على سعيد عبد السلام بالأشغال الشاقة مدة خمس سنين يخصم له منها مدة حبسه الاحتياطي وألزمته بالمصاريف وان لم يدفعها يحبس عن كل ثلاثين قرشا أربعاً وعشرين ساعة .

وفي يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٩٤ تقرر بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام بناء على المادة ٣٢٠ جنايات .

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن رافع النقض والابرام وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

من حيث ان المحامي عن المتهم رفع مسألة فرعية بأن النيابة العمومية شرعت في تنفيذ الحكم الصادر ضد المتهم بعد الطعن فيه بطريق النقض والابرام وطلب ايقاف التنفيذ واحضار المتهم أمام الجلسة بصفة محبوس احتياطيا فقط لأن الطعن المذكور يوقف التنفيذ قانونا .

وحيث ان النيابة طلبت رفض هذه المسألة لأن الحكم المطعون فيه نهائي ولم يوجد في القانون نص يمنع تنفيذه مع حصول الطعن فيه .

وحيث ان القانون أجاز للمتهم ان يطعن بطريق النقض والابرام في الأحكام الصادرة من ثاني درجة في مواد الجنع والجنايات في الثلاثة أيام التالية لصدورها وذلك بقصد الحصول على لغوها ونقض العقوبة المحكوم بها متى كان فيها ما يخالف القانون .

وحيث ان هذه الفائدة لا تتم اذا جاز أن تنفذ هذه الأحكام قبل الفصل في الطعن المرفوع عنها اذ يتفق كثيرا أن تستغرق دعوى الطعن مدة العقوبة المحكوم بها أو معظمها وحينئذ لا يستفيد المتهم من نجاحه فيها الفائدة التي قصد القانون أن يتمتع بها .

وحيث ان القانون قد خول النقض والابرام سلطة الغاء الأحكام الصادرة من آخر درجة ونقضها ولا تكون هذه السلطة حقيقية الا اذا أمكن أن تمحو هذه الأحكام محوا تاما وتعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورها ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ .

وحيث ان العدالة الانسانية التي وضع القانون لاحترامها تأبى ايلام نفس بعقوبة قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ في القضاء ومخالفة لأحكام القانون ولا يمكن تعويضها بعد استيفاء آلامها .

وحيث انه اتماما لتلك الفائدة وتحقيقا لمعنى سلطة النقض والابرام واحتراما للعدالة تقررت قاعدة ان الطعن بطريق النقض والابرام يوقف التنفيذ حين الفصل فيه وجرى العمل بها في المحاكم الفرنسية وعم تطبيقها حتى فيما لم ينص عنه قانون كالجنح والمخالفات واعتبرت من القواعد الجوهرية الأساسية وغدت مخالفتها خروجاً عن الحد في السلطة .

وحيث ان القانون المصري وان لم ينص عليها بمباراة مخصوصة غير انه لم يهمل شأنها ولم ينصر في الدلالة عليها بما أراده في المادة ٢٠ عقوبات من أن مدة العقوبة تبتدىء في حق المحبوس احتياطيا من يوم صيرورة الحكم غير قابل للطعن اذ لا شك في ان الأحكام الصادرة من ثانى درجة قابلة للطعن بطريق النقض والابرام فجعل ابتداء العقوبة من يوم صيرورتها غير قابلة للطعن لا من يوم صدورها انما هو تفريع على تلك القاعدة وتطبيق من تطبيقاتها .

وحيث انه يترتب على حصول الطعن ارتباط محكمة النقض والابرام بدعواه والفصل فيها وفيما ينتج عنها .

وحيث ان توقيف التنفيذ من النتائج القانونية المترتبة على حصول الطعن فللمتهم الحق في أن يطلب من محكمة النقض والابرام أن تمتعه به ما دامت مرتبطة بدعواه وهو تحت حمايتها .

وحيث انه من جهة أخرى فان اختصاص محكمة النقض والابرام بلفو الأحكام المخالفة للقانون وإعادة الحالة الى ما كانت عليه يستلزم حتما أن يكون لها حق النظر في الاجراءات المخالفة للقانون التي تمنع من إعادة الحالة الى ما كانت عليه في الدعوى المنظورة أمامها حفظا لقوة أحكامها وتحقيقا لمعنى السلطة اللازمة لقراراتها ولا شك في ان حصول التنفيذ يمنع من إعادة الحالة الى ما كانت عليه .

وحيث ان طلب توقيفه لم يتقدم استقلالا بصفة كونه وجها للنقض والابرام ضد عمل من أعمال النيابة حتى يكون خارجا عن الأوجه التي يسوع لهذه المحكمة النظر فيها بل تقدم تبعا للدعوى الأصلية المنظورة أمامها بصفة كونه نتيجة من نتائجها ضامنة لفائدة الحكم ان صدر لصالحه فيها .

وحيث انه بناء على ما ذكر يكون شروع النيابة في تنفيذ الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ولهذا يتعين توقيفه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بايقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه والمرافعة في طلب النقض والابرام في جلسة يوم السبت الآتى ٥ يناير سنة ١٨٩٥ وأبقت الفصل في المصاريف لحين الحكم في الموضوع .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ م الموافق ٢ رجب سنة ١٣١٢ هـ .

(مجلة الحقوق عدد ٢٤ بتاريخ ١٥/٦/١٨٩٥ ص ١٩٣)

قواعد عامة

٥٧١٦ - الطعن بالنقض لا يزد الا على الأحكام ، عدا ما نص عليه القانون على سبيل الاستثناء .

(١٩٨٦/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣١ ص ١٥٢)

٥٧١٧ - الأصل عدم جواز الطعن بالنقض - وهو طريق استثنائي - الا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهى بها الدعوى .

أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد حرص على تسمية ما يصدر من محكمة الجنح المستأنفة في غرفة المشورة في الطعون المرفوعة اليها في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق والنيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنح والمخالفات قرارات لا أحكاما واعتبر هذه القرارات نهائية ، فان الطعن فيها بطريق النقض يكون غير جائز .

(١١/٤/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩٧ ص ٥٦٤)

٥٧١٨ - القرار الذي يصدر من المحكمة بما لها من سلطة ولائية لا يعد حكما ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . النص في المادة ٩٩ مرافعات في شأن القرار الصادر من المحكمة بالغرامة على من يتخلف من العاملين بها أو من المحصوم عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعة في الميعاد الذي حددته له ، عمل ولائى من أعمال الادارة القضائية لا يجوز الطعن فيه بطرق الطعن المقررة بالنسبة لطرق السلطة العادية .

(٢٧/١/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣١ ص ١٥٢)

٥٧١٩ - الأصل أن لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بهذا الحكم .

(نقض ١٠/١٢/١٩٩٠ ط ٢٨٩٠٩ ص ٥٩ ق)

٥٧٢٠ - الطعن بالنقض لا يكون الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

(٩/٣/١٩٩٣ ط ١١٦٤٦ س ٦١ ق ، ٩/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٧٤ ص ٣٥٩)

٥٧٢١ - محكمة النقض هي خاتمة المطاف وأحكامها باتة لا سبيل للطعن فيها .

(٢٩/٤/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٠٢ ص ٥٨٦)

٥٧٢٢ - لدوائر محكمة النقض دون غرفة المشورة اذا رأت العدول

عن مبدأ قانوني قروته أحكام سابقة إحالة الطعن الى الهيئة العامة ،
(الهيئة العامة ١٩٨٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢ ق ٢
ض ١٢)

٥٧٢٣ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا
لقانون الطوارئ لا يجوز الطعن فيها. بأي طريق من طرق الطعن .
(١٩٨٧/٣/٣٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٦ ص ٣٧٠)

٥٧٢٤ - لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة
المشككة وفقا لقانون الطوارئ ، وقضاء المحكمة الاستئنافية خطأ في جريمة
من جرائم أمن الدولة طوارئ ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه
طريقا من طرق الطعن. يحظره القانوني .

(١٩٨٥/١٣/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٥ ض ١١٦٧)

٥٧٢٥ - الأصل في الطعون عامة أن المحكمة المطعون أمامها
لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الدعوى في النظر ،
ولا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يتعدى أثره الى غير ذلك ، وذلك كله طبقا
لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي للطعن .

(١٩٧٦/١١/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨٩ ص ٨٣)

٥٧٢٦ - الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره امتدادا للخصومة بل هو
خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام
من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون وفيما يكون قد عرض عليها
من طلبات وأوجه دفاع .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٩٦٥/٦/٢١ س ١٢٠ ق ٦١ ض ٦١١ ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ق ٧٨
ص ٣٤١)

٥٧٢٧ - الطعن بطريق النقض والابرام هو من طرق الطعن غير
الاعتيادية التي شرعت لاصلاح ما يقع في الأحكام من الأخطاء المتعلقة
بالقانون . ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلا حين تكون قد استنفدت كل

الطرق العادية التي سنّها القانون ولاستدراك ما يشوب الأحكام من الأخطاء
ما تعلق منها بالوقائع أو بالقانون .

(١٩٣٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٣
ص ٤٩٤)

٥٧٢٨ - بين القانون طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المعارضة
والاستئناف والنقض ورسم أحوال وإجراءات كل منها ، والطعن في تلك
الأحكام الجنائية بالبطالان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز
في القانون مما يقتضى الحكم بعدم جواز سماع دعوى البطلان فيها .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٥٧٢٩ - دل الشارع بما نص عليه في المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة
بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطلان
الأصلية غير جائز .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٥٧٣٠ - لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى
غير مدى بدعوى أن يجد المحكوم عليهم سبيلا للطعن بالبطلان مما يتحتم معه
القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن الممنوحة للمتهم
والمذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده الأحكام
ضمانا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها
كلمة القضاء .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٥٧٣١ - إذا جاز القول في بعض الصور بإعدام الأحكام لفقدانها
مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره الطاعن بشأن تشكيل
المحكمة التي نظرت الدعوى .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٥٧٣٢ - النظر في شكل الطعن بالنقض إنما يكون بعد الفصل
في جوازه .

(١٩٨٣/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٠ ص ٩٥٤)

٥٧٣٣ - جواز الطعن من عدمه مسألة سابقة على النظر في شكله .

(١٩٨٨/١/١٩ أحكام النقض س ٣٩ ق ٢١ ص ١٩٠)

٥٧٣٤ - يجوز لمحكمة النقض والابرام أن تأخذ بسبب من أسباب النقض قدمته النيابة بالطرق القانونية ولو تركت التمسك به بعد ذلك .
(١٩٠٠/١٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٥٨)

شرط توافر المصلحة

قواعد عامة

٥٧٣٥ - المصلحة شرط لقبول الطعن .

(١٩٨٥/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧)

٥٧٣٦ - المصلحة أساس الدعوى أو الطعن ، فإذا انعدمت فلا تقبل الدعوى أو الطعن اعتبارا بأن أيهما في هذه الحالة يكون مسألة نظرية بحته لا يؤبه بها .

(١٩٨٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨١ ص ٩٩٨)

٥٧٣٧ - من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه وأن يكون هذا الحكم قد أضر به .

(نقض ١٩٨٧/٤/٢ ط ٦٤٦٥ س ٥٦ ق)

٥٧٣٨ - الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، فانه لا يقبل من الطاعن من قبلة فساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن الأول ببطلان تحقيق النيابة العامة منه .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٨٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٩ هيئة عامة ص ٥ ، نقض ١٩٨٧/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٢ ص ١١٠٣)

٥٧٣٩ - الأصل في الطعون بعامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تتجاوز موضوع الطعن في النظر . ولا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يتعدى أثره الى غيره ، وذلك كله طبقا للقاعدتي استقلال الطعون والأثر النسبي للطعن .

(١٥/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٩ ص ٢٩٩)

٥٧٤٠ - من المقرر أن المصلحة مناط الطعن فحيث تنتفي لا يكون الطعن مقبولا .

(١٧/٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٩ ص ٢٧١)

٥٧٤١ - العبرة في قيام المصلحة في الطعن انما هي بتوافرها وقت صدور الحكم المطعون فيه ولا أثر لزوالها من بعد .

(١٨/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١ ص ٢٦ - في الواقعة كانت عقوبة الحبس مع الشغل قد نفذت فعلا)

٥٧٤٢ - اذا لم تكن النيابة العامة كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى .

(١٥/٢/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٢ ص ٢٠٩)

٥٧٤٣ - الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

(هيئة عامة ٢٤/٥/١٩٨٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١
هيئة عامة ٨/٥/١٩٨٢ س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩ ، ١٣/١١/١٩٦٧ س ١٨
ق ٢٣٠ ص ١١٠٥)

٥٧٤٤ - يشترط لقبول الطعن وجود مصلحة للطاعن تضافى عليه الصفة في رفعه ومناط توافر هذه المصلحة هو ما يدعيه زافع الطعن من حق ينسببه لنفسه ويريد من القضاء حمايته .

(١٤/٦/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣)

في الدعوى المدنية

٥٧٤٥ - حق الطعن بالنقض مناطه أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، وأن يكون هذا الحكم قد أضر به . وعدم استئناف المستولة عن الحقوق المدنية للحكم الابتدائي أو اختصاصها في الاستئناف المقام ، من أثره عدم جواز طعنها بالنقض على الحكم الاستئنافي .

(١٩٩٣/٤/٢٨ ط ١٧٢٩٦ س ٥٩ ق)

٥٧٤٦ - لا يجوز الطعن بالنقض المقدم من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الذي أغفل الفصل في الدعوى المدنية ، فالطعن بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .

(١٩٨٨/٨/٢٧ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٢٦ ص ٨٤٢)

٥٧٤٧ - لا يقبل طعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بأسباب خاصة بهذه الدعوى .

(١٩٨٨/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٧٢ ص ١١٢١)

٥٧٤٨ - إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده ، إلا أنه وقد قضي بالبراءة ورفض الدعوى المدنية لا يعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز .

(١٩٨٧/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦٧ ص ٩٠٨)

٥٧٤٩ - قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للطاعن حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى انتفت صفته في الطعن عليه ابتداء بطريق الاستئناف ما دام أنه في واقع الأمر ليس خصماً في الدعوى المدنية ولم يلزمه الحكم بشيء .

(نقض ١٩٨٧/٤/٢ ط ٦٤٦٥ س ٥٦ ق)

٥٧٥٠ - لا يجوز للنياابة العامة الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية لأنها ليست خصماً البتة فيها .

(١٩٨٦/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٤ ص ٥٢٦)

٥٧٥١ - انفلاق باب الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في الدعوى المدنية يترتب عليه عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك صدور حكم من محكمته ثاني درجة بعد استئناف المتهم الحكم الابتدائي .

(١٦٦/٤/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩٩ ص ٥٧١)

٥٧٥٢ - لما كان العيب الذي يرمى به المسئول المدني الحكم في شقة المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على المساس بالتزاماته المدنية المتعلقة بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم « تابع الطاعن » ، عملاً بالمادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فاذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه من عدم قبول الدعوى الجنائية قبل تابعه وهو دفع يجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(٨٥٥/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥)

٥٧٥٣ - من حكم له بما طلب لا يقبل منه الطعن في هذا الحكم لانتهاء مصلحته في الطعن .

(٢١/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٨ ص ٨١٤)

٥٧٥٤ - ان مجرد أداء مبلغ التعويض الى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولاً يمنع من الطعن فيه بطريق النقض ، وعلى الأخص اذا كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في هذا الحكم قبل ذلك .

(٣/٤/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧١ ص ٥٠٩)

٥٧٥٥ - في المواد الجنائية لا يعتبر المحكوم عليه قد قبل الحكم الا بانقضاء مواعيد الطعن فيه بالنسبة له وبالنسبة للنيابة ، فاذا استأنفت النيابة وحدها صح اعتبار هذا الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه أيضاً ويكون له في هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراءته دون أن يحتج عليه بأنه

لم يستأنف . واذا لم يستأنف المتهم الحكم الصادر ضده واستأنفنه النيابة وقضى بتأييده ، فلهذا المتهم الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم الاستثنائي ولو أنه مؤيد للحكم الابتدائي الذي لم يكن قد استأنفه .

(١٩٣٧/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٥ ص ٦٨)

٥٧٥٦ - لا يجوز للنياحة العامة الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية .

(١٩٨٦/٤/٣ الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤)

٥٧٥٧ - ان نقض الحكم بناء على طعن النيابة العامة وحدها يكون قاصرا على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية .

(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤ ص ٥٨)

ضرورة تنفيذ فيها المصدحة

٥٧٥٨ - لما كان الاصل أن الطعن بالنقض يبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان فان ما يثيره الطاعن هي بطلان الاجراءات لعدم اخطار المدعى المدني بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدور الحكم في غيبته ، مما لا شأن له به - لا يكون له محل .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٥٧٥٩ - لا جدوى للنياحة - الطاعنة - من النعي على الحكم انه لم يقض بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لكون المطعون ضده حدثا ما دامت اليراعة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده .

(١٩٨٠/١/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦ ص ٨٠)

٥٧٦٠ - لما كان النعي على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف دون القضاء بقبول المعارضة شكلا والغاء الحكم الغيابي المعارض فيه فيما قضى من سقوط الاستئناف وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف لا جدوى منه ما دام الحكمان يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه

بها مما يتعين معه الالتفاف عن هذا الوجه من وجوه الطعن .

(١٧/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٦ ص ١٠١٢)

٥٧٦١ - الطعن المقدم من النیسابة العمومية فی حکم استثنائی بطریق النقض اذا كان مؤیدا لحکم محكمة اول درجة القاضی بالعقوبة بجميع أجزائه وكان الطعن مبنیا علی أن استثناف المتهم غیر مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد يكون مجردا عن الفائدة ويجب بناء علی ذلك رفضه .

(١٣/١٢/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٤٠)

٥٧٦٢ - لا جسدوى للطاعن من التمسك بادخال شخص آخر فی الدعوى طالما أن ادخال ذلك الشخص فیها لم یکن لیحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التى دین بها .

(١٠/٦/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤١ ص ٦٦٢)

٥٧٦٣ - ان المصلحة شرط لازم فی كل طعن فاذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا ، واذا كان ذلك وكان الطاعن قد استأنف الحكم وقضى بقبول استثنافه شكلا فانه لا يكون له ثمة مصلحة فی النعی علی ورقة اعلان الحكم من بیان وصف التهمة والعقوبة المقضى بها .

(٩/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٣ ص ٦٨١)

٥٧٦٤ - ما ذهب الیه الطاعن من خطأ الحكم بالتصدى لدعواه المدنية وقضائه بعدم جواز الاستئناف لقلّة النصاب لم یضر به ، وقد سلم فی أسباب طعنه بأنه قبل الحكم الصادر من محكمة اول درجة برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية المقامة منه بالطریق المباشرة قبل المطعون ضده ولم یستأنف هذا الحكم وما كان له أن یستأنفه ما دام التعویض المطالب به لا یجاوز النصاب الانتهائی للقاضی الجزئى ومن ثم فلا مصلحة له من الطعن علی الحكم .

(٥/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٥ ص ٣٩٠)

٥٧٦٥ - لا یقبل من الطاعن (المستول عن الحقوق المدنية) ما یشیره من بطلان الاجراءات لعدم اعلان المتهم بالجلسة الاخيرة التى حددت لنظر

معارضته بعد فتح باب المرافعة طالما أن هذا الاجراء غير متصل بشخصه ولا مصلحة له فيه .

(١٩٧٨/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٥٧٦٦ - من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا انطوى الغيب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية .

(١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٨ ص ٨٨٣)

٥٧٦٧ - لما كان الحكم قد قضى ببراءة المطعون ضدهم تأسيسا على عدم ثبوت الاتهامات المسندة اليهم فانه لا يجدى النياية الطاعنة النعى عليه خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٧ ص ٦٧٤)

٥٧٦٨ - لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتبار أن المصلحة مناط الطعن ، فحيث تنتفى لا يكون الطعن مقبولا ، واذا كان ذلك فان ما يثيره الطاعن من عدم القضاء بمصادرة الخبر يكون غير سديد .

(١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦٩ ص ١١١٠)

٥٧٦٩ - الأصل في القانون أن المصلحة هي مناط الطعن فاذا كان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون ، اذ أوقع الحد الأدنى لعقوبة الجريمة التي دانه بها مع أنه كان يتعين مضاعفة العقوبة المقررة به ما دام قد تحقق من جانبه وصف العود ، فان ذلك مما تنتفى به مصلحته في النعي على الحكم ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨ ص ٣٩)

٥٧٧٠ - المصلحة شرط لازم في كل طعن ، فاذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا ، ولا مصلحة للمتهم فيما يثيره من اغفال الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده ، اذ أن مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق المدنية وحده .

(١٩٧١/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٧٣ ص ٣١٨)

١٧/٥/١٩٦٥ س ١٦ ق ٩٤ ص ٤٦٧ ، ١/٥/١٩٥٠ س ١ ق ١٨١ ص ٥٥٤ ، ١/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٧ ص ١١٨ .

٥٧٧١ - لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التعويض ما دام أنه هو الذي استفاد من تخفيضه .
(١٦/١١/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ٦٢ ص ٨٧)

٥٧٧٢ - لا يجوز للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم بطريق النقض بناء على أن محكمة ثاني درجة لم تحكم في الاستئناف المرفوع ضده من المدعى بالحق المدني .
(٣٠/١٢/١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ١ ص ١١٧)

٥٧٧٣ - ما دام الطاعن لا يدعى أنه من الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فلا جدوى له من الطعن على الحكم بأنه لم يبين سنه .
(٨/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٢ ص ٤١١)

٥٧٧٤ - إذا كان الطعن مقصورا على ما قضى به الحكم من مصادرة سيارة استعملت في ارتكاب الجريمة وكان الطاعن يقرر أن هذه السيارة ليست ملكا له ، فلا تكون له مصلحة من وراء طعنه .
(٤/١١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٥ ص ٣٨٩)

٥٧٧٥ - إذا أدانت محكمة الجناح المتهم على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه فلا مصلحة له في الطعن على الحكم إذ هو لم يضر به وإنما انتفع منه بمحاكمته عن جريمة أخف عقوبة من الجريمة التي يجب أن يحاكم عنها .

(٢٠/١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٠ ص ٣٦٢)

٥٧٧٦ - لا صفة للمدعى المدني في الطعن أمام محكمة النقض على

حكم محكمة الجنايات القاضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة بل الصفة فى ذلك للنيابة العامة وحدها .

(١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٠ ص ٤١)

٥٧٧٧ - مؤدى القضاء فى الاستئناف المرفوع من المطعون ضده بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو سقوط الحكم المستأنف مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع .

(١٩٨٤/٦/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٥ ص ٥٥٢)

٥٧٧٨ - لا يقبل النقض المقدم من المدعى المدنى المبني على عدم اعلانه بالحضور أمام محكمة الاستئناف اذا كان حضر فعلا وأنا ب عنه محاميا .

(١٩٠٦/١٠/١٣ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٤٩)

٥٧٧٩ - طلب النقض الذى يقدمه شخص استعملت معه المحكمة الرافة مستندا على أنه لم يرد فى الحكم الصادر عليه بالعقوبة أن المحكمة عاملته بمقتضى المادة ٣٥٢ عقوبات هو طلب يجب رفضه بأنه لا مصلحة للمتهم فيه .

(١٩٠٣/٨/٧ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٩)

النيابة العامة وشرط المصلحة فى الطعن

٥٧٨٠ - النيابة العامة - فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن - هى خصم عادل تنفرد بمركز قانونى خاص باعتبار أنها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون ، ومن مصلحة المجتمع أن تبني الأحكام على تطبيق قانونى صحيح خال من شائبة الخطأ والبطلان ، ومن ثم يجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه .

(نقض ١٩٨٧/٣/٢ ط ٦٢٣٣ س ٥٦ ق ، ١٩٨٦/١/٢٩)

(أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٥ ص ١٦٩)

٥٧٨١ - حق النيابة العامة فى الطعن رهن بتوافر المصلحة لها

أو للمحكوم عليه ، انتفاء هذه المصلحة أثره عدم قبول الطعن .

(١٩٨٩/٢/٩ ط ٤٥٣٩ س ٥٧ ق)

٥٧٨٢ - لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون ، فلها أن تطعن في الأحكام وأنه لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بادانة المطعون ضده .

(١٩٨٤/١/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١ ص ٦٢ ، ١٩٨٤/٢/٥ ق ٢٥ ص ١١٢ ، ١٩٧٨/٥/٢٨ س ٢٩ ق ٩٩ ص ٥٣٠ ، ١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٧ ص ٢٦١)

٥٧٨٣ - لما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

(١٩٨٣/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٠ ص ٩٦٥)

٥٧٨٤ - النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، وطالما أنه لا ينبني على طعنها - في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة - تسويء مركز المتهم .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨ ، ١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٥٨ ص ٢٤٢ ، ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢ ق ٨١ ص ٣٧٧)

٥٧٨٥ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم وان لم يكن

لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه . ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فان مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضي بمعاقبة المطعون ضده .

(١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٧ ص ٢٦١ ،
١٩٧٣/١/١ س ٢٤ ق ٦ ص ٢٣ ؛ ١٩٨٢/١/٥ س ٣٣ ق ٢ ص ١٦ ،
١٩٨٢/٢/١٠ ق ٣٨ ص ١٩٣ ، ١٩٨٢/٢/٢٨ ق ٥٧ ص ٢٧٦)

٥٧٨٦ - يحق للنيابة العامة الطعن في الحكم لصالح المتهم ولو قضي بإدائته حتى تبني الأحكام على اجراءات صحيحة وتطبيق قانوني خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان .

(١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٣ ص ٩٨)

٥٧٨٧ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم لمصلحة المتهم مفيد بقيود طعنه .

(١٩٨٨/١٢/١ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٨٤ ص ١١٩٣)

٥٧٨٨ - ان النيابة في طعنها لمصلحة المتهم انما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تجعل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده .

(١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٧ ص ٩٧٧)

٥٧٨٩ - الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وأن النيابة العامة سواء انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم لا صفة لها في التحدث الا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها ، ومن ثم فان طعنها على الأمر الصادر من مستشار الاحالة فيما قضي به في الدعوى المدنية لا يكون مقبولا .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٨ ص ٢٦٨ ،
١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٤١ ص ٧٠٣)

٥٧٩٠ - يجوز للنيابة العمومية أن تطعن في جميع الأحكام حتى

ما كان منها صادرا بالعقوبة ، اذ أن من وظيفتها أن تحافظ أيضا على الضمانات التي فرضها القانون لمصلحة المتهمين ، واذن فإذا هي رأت وقوع أى بطلان فى الاجراءات فإنه ينبغى عليها أن تتقدم به الى المحكمة وتطلب نقض الحكم .

(١٢/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٢ ص ١٠٠)

٥٧٩١ - لا جدوى لنعى النيابة على الحكم صدوره من محكمة غير مختصة ما دامت لا تنعى على الحكم ما قضى به من براءة المتهم .

(١٩٨٩/٢/٦ ط ٢٥٢٦ نس ٥٧ و)

٥٧٩٢ - القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصانح يلتفى فى النتيجة مع القضاء بالبراءة .

(١٢/١٠/١٩٩٢ ط ٢٢٤٩ نس ٥٩ و)

٥٧٩٣ - اذا لم يكن للنيابة العامة كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى .

(١٩٧٢/٦/٤ أحكام النقض نس ٢٣ ق ١٩٦ ص ٧٨٣ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ نس ١٩ ق ١٧٢ ص ٨٧١)

٥٧٩٤ - المصلحة العامة التى تحميها النيابة العامة لا تتسع لحماية المصالح المالية للأفراد ، ومن ثم فلا يجب لها الطعن لمصلحة مالك السيارة والذى لم يكن طرفا فى الحكم المطعون فيه ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله .

(١٩٨٣/٤/١٨ أحكام النقض نس ٣٤ ق ١١١ ص ٥٦٩)

٥٧٩٥ - الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة

خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة من ان المصلحة أساس الدعوى ، فاذا انعدمت فلا دعوى . والنيابة العامة في طعنها لمصلحة المتهم انما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده ، ولما كان المتهم لم يحرم من ابداء دفاعه في شكل الاستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى نسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم ، واذا صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما يوحي بانتفاء مصلحته فيه ، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة على غير أساس ويتعين رفضه .

(١٣/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٢ ص ١٢٠٧ ،
١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩٧ ص ٩٧٧ ، ١٢/٢/١٩٧٩ س ٣٠ ق ٥٠
ص ٢٥٥)

٥٧٩٦ - من المقرر أنه اذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فان هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة ، فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحداً ، أما اذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فان الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تماماً عن قضاء محكمة أول درجة ، ويصح قانوناً أن يكون محل طعن بالنقض من جانب النيابة العامة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية مركز المتهم .

(١٦/٢/١٩٩٣ ط ١٧٧٠٨ س ٥٩ ق)

الطعن لمصلحة القانون

٥٧٩٧ - لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون ، لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك - مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها ، ومن ثم فان لا مصلحة لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم

عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا دون القضاء بعدم قبولها طالما أنه لا جدوى منه ما دام كل من الحكمين فيما يتعلق بالفصل في شكل المعارضة بقبولها أو بعدم قبولها في خصوصية الدعوى يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم قضاء لا مطعن عليه منه أو من النيابة العامة .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٢ ص ٨٧١ ،
١٩٨٦/٢/٥ س ٣٧ ق ٤٩ ص ٢٣٩)

٥٧٩٨ - لم يجز المشرع الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٢٦٤)

٥٧٩٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن المحكمة ترى أن العقوبة السابق توقيعها كافية للنشاط الاجرامى كله ، وهو ما يدخل في مطلق سلطتها في تقدير العقوبة ، فإن خطأ الحكم بعد ذلك بالقضاء في منطوقه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يجيز للنيابة أن تطعن فيه بالنقض لمصلحة القانون لأن مصلحتها وطعنها والحالة هذه مسألة نظرية صرف لا يؤبه بها .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٣ ص ٢٩٩)

الصفة أساس المصلحة

١ - طرف في الحكم المطعون فيه

٥٨٠٠ - مناط الحق في الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز .

(١٩٨١/١٠//٣١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٦ ص ٧٩١)

٥٨٠١ - ان مناط الحق في الطعن بالنقض هو أن يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من

محكمة أول درجة أو فوت على نفسه استئنافه في ميعاده ولم يختصم أمام محكمة ثاني درجة ، فلم يقض ضده بشيء ما ، فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز .

(١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٠ ص ٢٧٥)

٥٨٠٢ - الطعن بالنقض لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ومن ثم فلا يكون الا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه ، وليس يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثاني درجة .

(١٩٧٢/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٠ ص ٥٨٧)

٥٨٠٣ - يشترط لقبول الطعن وجود صفة الطاعن في رفعه ، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفا فيه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٨٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٢ ص ٤٢٠)

٥٨٠٤ - يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . ولما كان الثابت أن محكمة الجنايات قررت فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة لعدم استيفائها اجراءاتها الشكلية ومنعاً من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ثم قضت في الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضدهم فقرر المدعى المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفا فيه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٧٠/١٢/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨٦ ص ١١٨٠)

٥٨٠٥ - لما كان الطعن موجها من المستول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون النقض ، الا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقه المتصل بالدعوى.

الجنائية ينطوى على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطعن - عملا بنص المادة ٣/٦٢ اجراءات وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى تابعة للدعوى الجنائية ، فاذا كانت الأخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مستثولا عن الحقوق المدنية حقه فى النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره فى طعنه ، وهو دفع يجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٦ ص ١٠٠٩)

٥٨٠٦ - لما كان الثابت فى الأوراق أن الأحكام فى الدعوى صدرت ابتدائيا واستثنافيا باسم ، وكان الطاعن لا يدعى أنه اتخذ اجراءات الطعن أمام درجتى التقاضى باسم يغاير الاسم الذى صدرت به هذه الأحكام - لا بالاسم الذى يزعم بأسباب هذه الأحكام ، فانه يكون لزاما أن ينادى على الطاعن عند معارضته الاستثنافية باسم اذ أنه الاسم الذى اتخذت جميع الاجراءات وصدرت الأحكام به - لا بالاسم الذى يزعم بأسباب طعنه أنه الاسم الحقيقى له ، فضلا عن أن الحرص اللازم توافره فى الرجل العادى من شأنه أن يحتم على الطاعن ازاء علمه سلفا بأن قضيته منظورة مع قضيتين أخريين له مثل فيهما أمام المحكمة ذاتها وفى اليوم ذاته - وهو ما يسلم بأسباب طعنه - أن يتابعها وأن يمثل فيها أمام المحكمة ،

(١٩٨١/٦/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١١٣ ص ٦٤٥)

٥٨٠٧ - من المقرر بنص المادة ٢١١ مرافعات وهى من كليات القانون أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا فى الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التى كان متصفا بها فى الدعوى .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٥ ص ٥٠٥)

٥٨٠٨ - لا يشمل نقض الحكم المطعون فيه المحكوم عليه الذى لم يكن طرفا فيه لعدم استئنافه الحكم الابتدائى .

(١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٦ ص ٧٩٩)

٥٨٠٩ - الطعن في الحكم في شقه الجنائي من المدعى بالحق المدني غير جائز عملا بالمادة ٣٠ من قانون حالات اجراءات الطعن بالنقض .
(١٩٨٠/١١/٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٦ ص ٩٦٠)

٥٨١٠ - الطعن بطريق النقض لا يكون الا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها وكانت له مصلحة في الطعن ، وليس يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد اخضع أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثاني درجة .

(١٩٨٣/٢/٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٦ ص ٢٠٠ ،
١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٨ ص ١٢٤٦)

٥٨١١ - اذا صدر حكم على متهمين فطعن أحدهما فيه ونقض ، فالحكم الصادر بعد احالة الدعوى الى محكمة الموضوع لا يقبل الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة الى المتهم الآخر الذي انتهت محاكمته بالحكم الأول الذي لم يطعن فيه .

(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٨
ص ٤٠٠)

ب - لا صفة للتكلم عن الغير

٥٨١٢ - لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا
بشخص الطاعن .

(١٩٨٤/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٩ ص ٦٨٥ ،
١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦)

٥٨١٣ - لا مصلحة للمتهم فيما ينعاه على الحكم متى كان ذلك
متعلقا بغيره من المتهمين ولا يمس حقا له .

(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣ ص ٧ ، ١٢/٢١/١٢
١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٠ ص ٧٠٦)

٥٨١٤ - لا يقبل من الطاعن أن يثير مطعنا على اجراء متعلق بالمدعى

المدنى مما لا شأن له به .

(١٤/٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٧ ص ٢٤٣)

٥٨١٥ - لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا
ما كان متصلا بشخص الطاعن ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى شأنه
عدم قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة والده لا يتصل بشخصه ولا
مصلحة له فيه بعد أن أثبت الحكم مسئوليته الجنائية وقضى بأدائته ، فلا
يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الشأن .

(١٥/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٥ ص ٩٠١)

٥٨١٦ - الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التى بنى عليها الحكم
لا تقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، وما يثيره الطاعن من بطلان الاجراءات
لعدم اخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدور
الحكم فى غيبته - مما لا شأن له به - لا يكون له محل .

(٨/١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢ ص ٣٢)

٥٨١٧ - اذا كان كل ما يستند اليه الطاعن فى طعنه على الحكم
الصادر ضده هو حصول عيب فى الاجراءات التى اتخذت فى حق غيره من
المتهمين معه ، فهذا الطعن لا يقبل لانعدام مصلحة الطاعن فيه ، اذ أن العيب
الذى ينعاه على الحكم لا يتعدى أثره اليه بل هو يقتصر على من اتخذ فى حقه
الاجراء المعيب .

(٢/١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢ ص ٣٠)

٥٨١٨ - الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التى بنى عليها الحكم
لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى شأنه
عدم اعلان المسئول عن الحقوق المدنية بجلسته نظر المعارضة مردود بأنه مادام
هذا الاجراء يتعلق بغيره وكان لا يمارى فى صحة اجراءات محاكمته هو فانه
لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الاجراء .

(١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٥٨١٩ - الأصل أن لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان

منها متصلا بشخص الطاعن ، ولما كان ما ينعاه الطاعن (المحكوم عليه) على المحكمة في شأن عدم اشعار المسئول عن الحقوق المدنية وحده الذي لم يطعن على الحكم ولم يتصل في شأنه بشيء فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

(١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٠٠ ص ١٣٣٨)

٥٨٢٠ - الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن وليس للخصم صفة في التحدث الا فيما يتصل بشخصه في خصوص ما حكم عليه به مما له مصلحة فيه .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٣ ص ٨١٧)

٥٨٢١ - لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضائه ببراءة المتهمين الاخرين بل ذلك للنيابة العامة وحدها ما دام قد برىء من عيوب التسبب فيما قضى به .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٦ ص ٧٧٢)

٥٨٢٢ - متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المدعية بالحق المدني أمام محكمة ثاني درجة كان من مواجهة الطاعن (المتهم) فانه لا شأن له بما ينعاه على الحكم من بطلان اجراءات الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا الشأن .

(١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١١٤ ص ٤٥٣)

الطعن بالنقض حق شخصي

٥٨٢٣ - الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يباشره أو يذره حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن يباشره ، الا اذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله هذا الحق .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٥٨٢٤ - استعمال المحكوم عليه لحقه في الطعن بطريق النقض الأمر فيه مرجعه اليه دون غيره ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على رأي قد

تراه النيابة العامة لنفسها بشأن ماهية الحكم وقابليته أو عدم قابليته للطعن .

(١٩٨١/١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦ ص ٥٥)

٥٨٢٥ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذن منه ، وقصر التوكيل على المرافعة دون ذكر للتقرير بالطعن بالنقض ، أثره هو عدم قبول الطعن بالنقض من الوكيل .

(١٩٧٨/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٤ ص ٧٢٢ ، ١٩٧٨/٥/١٤ ق ٩٣ ص ٥٠٤ ، ١٩٧٠/٣/٣٠ س ٢١ ق ١٢٠ ص ٢٠١ ، ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١٠٥ ص ٥٠٥ ، ١٩٧٩/١/٤ س ٣٠ ق ٢ ص ١٥ ، ١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ق ١٣ ص ٧٢)

٥٨٢٦ - من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذنه أو باذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه متى كان حدثا وذلك طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(١٩٧٩/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٨ ص ٨٤٣)

٥٨٢٧ - ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره من الأحكام التي تصدر على قاصره .

(١٩٨٤/٦/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٦ ص ٥٥٦)

٥٨٢٨ - الطعن في المواد الجنائية منوط بالحضور أنفسهم ، فإذا كان الخصم قد مدَّه عذر قهرى عن أن يطعن في الحكم فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن .

(١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٣)

(ص ٦١٦)

٥٨٢٩ - العبرة في تحديد موضوع التوكيل هو بعبارة ولفاظه ،
وعبارة التوكيل أنه خاص في قضية واحدة غير معينة دون الطعن في الأحكام
بطريق النقض ، يترتب عليه عدم قبول الطعن شكلا .

(٢٩/١٠/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٦٣ ص ٨٩٥)

٥٨٣٠ - الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو
توكيل عام ، ولا يجوز التقرير بالطعن من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتاً
وقت التقرير بالطعن .

(٣٠/٣/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٠ ص ٥٠١)

٥٨٣١ - الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص ولا يغير
من ذلك صدور توكيل لاحق .

(٣/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٢ ص ١٨٩)

٥٨٣٢ - قضاء محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم
وكيل الطاعن أصل سند وكالته الذي قرر بالطعن بمقتضاء ، تبين أن صورة
التوكيل المرفقة مؤشر عليها بما يفيد مطابقتها للأصل ومبصومة بخاتم شعار
الدولة ، يوجب الرجوع في القرار .

(٢٦/٩/١٩٩٣ ط ٢٠٣٢٨ س ٦٠ ق)

٥٨٣٣ - ما يسكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون
خارجاً عن حدود الوكالة .

(١٢/٦/١٩٩٣ ط ١٦٧٤٨ س ٥٩ ق)

٥٨٣٤ - من المقرر أن التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا بمقتضى
توكيل رسمي أو بورقة عرفية بشرط أن يصدق على الامضاء . ولما كانت
المادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة
بالإجراءات قانون البلد الذي تباشر فيه تلك الإجراءات ، وكان التوكيل
الذي قدمه محامى المحكوم عليه لا يعدو أن يكون توكيلاً عرفياً مصدقاً عليه
من السلطات الأردنية دون أن تصدق عليه وزارة الخارجية الأردنية
والقنصلية المصرية بعمان أو من يقوم مقامها طبقاً للمادة ١٤/٦٤ من القانون

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي حتى يكون التوكيل حجة في اسباغ صفة الوكالة للمحامى الذى قرر بالطعن فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(٢٠/٥/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٣ ص ٥١١)

٥٨٣٥ - لما كان البين من التوكيل انه بعد ان ورد بصيغة التعميم فى التقاضى عاد فخصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل مباشرتها بالنيابة عن الموكل - ليس من بينها الطعن بطريق النقض - فان مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة مما يفصح عن عدم قبول الطعن شكلا .

(٢٥/١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٠ ص ٨٥٨)

٥٨٣٦ - تقديم المحامى الذى قرر بالطعن نيابة عن المحكوم عليه توكيلا صادرا من والد الآخر الذى خلت الأوراق مما يفيد أنه قاصر يترتب عليه عدم قبول الطعن للتقرير به من غير ذى صفة .

(١٩/٥/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٩ ص ٦٣٧)

٥٨٣٧ - ليس لأحد أن ينوب عن المحكوم عليه فى مباشرته الطعن بطريق النقض الا اذا كان موكلا توكيلا يخوله هذا الحق ، والا فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير من غير ذى صفة .

(٢٧/١/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨ ص ١٠٠)

٥٨٣٨ - عدم تقديم والد المحكوم عليه الذى قرر بالطعن نيابة عن ابنه التوكيل الذى يخوله ذلك ، أثره عدم قبول الطعن شكلا .

(١٨/٤/١٩٩٣ ط ١١٤٩٩ س ٥٩ ق)

٥٨٣٩ - الكتاب المرسل من المحامى العام الأول لدى محكمة الاستئناف الى المحامى العام للنيابة الكلية بالموافقة على التقرير بالطعن لا يعد توكيلا منه بالطعن .

(١٣/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٩ ص ٣٧٤)

٥٨٤٠ - الأصل أن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون الا بناء على ارادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٣ ص ١٨)

٥٨٤١ - اذا اقتضت عبارات التوكيل على التقرير بالاستئناف رغم سابق صدور الحكم الاستئنافي النهائي على هذا التوكيل ، فان هذا يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي ويكون التخصيص على التقرير بالاستئناف خطأ ماديا فحسب ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧١ ص ١٣٣٥)

٥٨٤٢ - انه وان كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، الا انه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ ، وكان هذا التوكيل قد أجرى في ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ أى في تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بيومين على ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٦ - تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فان ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر للقانون .

(١٩٧٩/١/١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١ ص ١٠)

٥٨٤٣ - الطعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو بمن يوكله توكيلا خاصا لهذا الغرض . ولكن لما كان ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس أو بالمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصره .

(١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٧)

(ص ٤١٧)

٥٨٤٤ - لما كان من المقرر أنه لا يجوز الطعن في الحكم الا من

المحكوم عليه وكان هذا الطعن قد قرر به من محام بإدارة قضايا الحكومة لم يفصح - في التقرير - عن صفته في الطعن في الحكم ، فان هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة .

(١٩٨٧/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢١٣ ص ١١٧٥)

٥٨٤٥ - عدم تقديم والد القاصر الذي قرر بالطعن نيابة عنه ما يدل على أنه قاصر ، أثره عدم قبول الطعن .

(١٩٩٣/٣/١ ط ١٩٨٦١ س ٥٩ ق)

٥٨٤٦ - لما كان الثابت أن وزير الاقتصاد حين قرر بالطعن لم يكن نائباً عن مصلحة الجمارك الخصم الأصيل في الدعوى فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .

(١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠ ص ٥٢٣)

٥٨٤٧ - الخطاب الصادر من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن .

(١٩٦١/٥/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٥ ص ٥٥٩)

٥٨٤٨ - اذا تولى التقرير بالطعن محام وكان التوكيل الذي بيده مبدوءاً بصيغة التعميم في التقاضى ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بها نيابة عن الموكل ولم يذكر من بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فان مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلا .

(١٩٣٤/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٥)

(ص ٣٠٣)

٥٨٤٩ - الطعن بطريق النقض إن لم يحصل من الطاعن شخصيا خلافاً أن يكون التوكيل بعمله توكيلاً خاصاً أو على الأقل أن يكون تفويضاً خاصاً ضمن توكيل عام ، فلا يقبل الطعن المقدم من محام بيده توكيل عام

من المتهم وليس فيه تفويض خاص بالطعن بطريق النقض .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٢)

(ص ٢١٨)

٥٨٥٠ - اذا كان محامي الطاعن هو الذي قرر بالطعن بالنقض وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الرسمي السابق على الطعن انه لا يخول الوكيل هذا الحق نيابة عن الموكل فان الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة .

(١٩٦٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٦ ص ٧٦٤)

٥٨٥١ - الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحة ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذنه ، ولما كان المحامي الذي قرر بالطعن نيابة عن الطاعن الثاني لم يقدم التوكيل الذي يخوله الطعن فان الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة .

(١٩٦٤/٣/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٤ ص ١٦٦)

٥٨٥٢ - الطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه وحده له أن يستعمله أو يدعه بحسب ما يترأى له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق الا باذنه ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله لذا الغرض توكيلا خاصا أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . فاذا كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما اذا كان مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٤ ص ٤٨٧)

٥٨٥٣ - لما كان للمحكوم عليه وفقا لنص المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية أن يقرر بالطعن بالنقض اما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك ، وكان وكيل الطاعن الذي قرر بالطعن نيابة عنه لم يقدم توكيله حتى يبين منه ما اذا كان مفوضا من ذي الشأن في الطعن بطريق النقض أم غير

مفوض بذلك ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٩ ص ٥٥٨ ،
١٩٥٤/٧/٥ ق ٢٨٤ ص ٨٩٣)

٥٨٥٤ - لا يقبل الطعن شكلا اذا كان التقرير به فى قلم الكتاب
حاصلا من كاتب المحامى بناء على توكيل صادر من المحامى الموكل أصلا فى
هذا الطعن يخوله فيه حق الطعن فى الحكم الصادر ضد هذا الموكل ، ومثل
هذا التوكيل باطل لما فيه من اسباب ولاية من المحامى على كاتبه فى أمر
قضائى بحث هو الطعن فى الحكم مما لا يملك المحامى أن ينيب عنه من
لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

(١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٢ ص ٣٨)

٥٨٥٥ - لا يقبل الطعن شكلا اذا كان التقرير به فى قلم الكتاب
حاصلا من كاتب المحامى بناء على توكيل عام صادر له من المحامى الموكل فى
هذا الطعن يخول له فيه الطعن فى جميع الأحكام الجنائية الصادرة فى
القضايا الموكل فيها هذا المحامى لأن هذا التوكيل العام باطل قانونا لما فى
أعماله من اسباب ولاية من المحامى على كاتبه فى أمر قضائى بحث هو فحص
الأحكام والطعون فيما يرى الطعن فيه منها مما لا يملك المحامى أن يندب
عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

(١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١ ص ٤٠)

٥٨٥٦ - تغيير اسم الطاعن سهوا بتقرير أسباب الطعن لا يمنع من
قبول الطعن شكلا ما دام واضحا للمحكمة اسم الطاعن الحقيقى .

(١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٢

ص ٣٦٨)

٥٨٥٧ - ان الطعن بطريق النقض هو حق شخصى متعلق بالمحكوم
عليه وحده فيجب أن يكون اظهار الرغبة فى هذا الطعن بالتقرير به فى قلم
الكتاب حاصلا بمعرفته شخصيا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض
توكيلا ثابتا . ولا يكفى فى الوكالة أن يكون المقرر هو المحامى الذى ترفع
عن الطاعن لدى المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه . ولا يصح فى

هذا الصدد القول بأن المحكوم عليه هو ان شاء أجاز تقرير محاميه وان شاء لم يجزه وتنازل عنه ، لأن الأخذ بهذا القول يجعل الأمر راجعا الى اجازة عمل الفضولي وعدم اجازته وحيث ان مستوى أن يكون المقرر هو المحامي الذي دافع عن المحكوم عليه أو أى محام أو شخص غير محاميه ، وهذا كاف للدلالة على أن القول بهذا غير سديد .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٩)

(ص ١٧٤)

سقوط طعن النيابة

٥٨٥٧ مكرر - ان مؤدى القضاء فى المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بالالغاء هو سقوط الحكم الغيابى المطعون فيه بالنقض مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع ، واذ كان ذلك فان الطعن المقدم من النيابة العامة فى الحكم المذكور يعتبر ساقطا بسقوطه .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٩ ص ٥٢٠)

١٨٥٨ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ اجراءات بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم واعتباره كان لم يكن اذا حضر المتهم أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، ولما كان هذا البطلان الذى اصاب الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى الجناية المنسوبة الى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع ، ومن ثم فان الطعن المقدم من النيابة العامة يعتبر ساقطا بسقوطه .

(١٩٦٧/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٣ ص ٦٨٧ ،

١٩٨٤/٤/١٢ س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

العبرة فى الطعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى

٥٨٥٩ - العبرة فى قبول الطعن هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذى تقضى به المحكمة .

(١٩٨٧/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٧٦ ص ٩٦٧ ،

١٩٨٦/٢/١٢ س ٣٧ ق ٥٥ ص ٢٦٤)

٥٨٦٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة فى قبول الطعن

هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذى تقضى به المحكمة ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت على المطعون ضده على أساس أن التهمة المسندة اليه جنحة فان الطعن فى الحكم وان كان قد صدر فى التهمة باعتبارها مخالفة يكون جائزا له .

(١٦٦/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٦ ص ٥٧٥ ، ١٢/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٣٦ ص ٦٧٠ ، ١٧/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ق ١٢٣ ص ٥٧٨)

٥٨٦١ - العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التى يضعها القانون لتحديد حق الطعن فى الأحكام هى طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى المحكمة فيها ، اذ لا يقبل أن يكون الحكم المتظلم منه هو المناط فى جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن فى ذلك للأسباب التى يكون الحكم قد بنى عليها بالمخالفة للوصف المرقوعة به الدعوى .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧ ، ١٢/٥/١٩٣٥ س ٥ ق ٤٨ ص ١٤٥)

٥٨٦٢ - العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التى يضعها القانون لتحديد حق الطعن فى الأحكام طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة منها ، اذ لا يقبل أن يكون الحكم المقصود التظلم منه هو المناط فى جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن فى ذلك للأسباب التى يكون الحكم بنى عليها مخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى .

(١٩٤٦/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤٢ ص ٢٣٦)

لا يجوز الطعن فى مصاد المخالفات

٥٨٦٣ - لا يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى المخالفات الا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحة عملا بنص المادة ٣٠ من قانونه النقض .

(١٩٨٦/٣/١٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٧٦ ص ٣٦٧)

٥٨٦٤ - لا يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحة ، وثبت أن الحكم المطعون فيه صادر في مخالفة يوجب الحكم بعدم جواز الطعن ولو تم التقرير بالطعن وإبداء الأسباب بعد الميعاد أو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ، ذلك أن مناط البحث في هذه الأمور هو اتصال الطعن بحكمة النقض اتصالا صحيحا يبيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .

(١٤/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤٥ ص ٧٥٧)

٥٨٦٥ - لا يقبل الطعن بطريق النقض الا في الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح ، طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، والمخالفة الغير مرتبطة بجناية أو جنحة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض .

(١٩٩٣/٤/٥ ط ٢٣٦٧٤ س ٥٩ ق)

٥٨٦٦ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات الا ما كان مرتبطا بها .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٣ ص ٢١١ ، ١٩٧٦/٢/٢٣ س ٤٧ ق ٥٧ ص ٢٧٣ ، ١٩٨٦/٣/١٠ الطعن رقم ٣٩٦٤ س ٥٥ ق)

٥٨٦٧ - قصرت المادة ٣٠ حق الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات الا ما كان منها مرتبطا بها .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٨ ص ١١٦٧ ، ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٥ ص ٨٧٩)

٥٨٦٨ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مردده الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، ويجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معا وان تميزت الواقعة في كل منهما اذا كان الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد ، وحسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والاحالة بالنسبة للتهمتين .

(١٩٧٢/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٤ ص ٩٤٩)

٥٨٦٩ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة بالنسبة لجريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٥ ص ٥٥١)

٥٨٧٠ - من المقرر أنه إذا كانت الجريمتان المسندتان الى المتهم قد ارتكبتا لغرض واحد وكانت كل منهما مرتبطة بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد ، فإن الطعن في هذا الحكم - وإن اقتصر على إحدى الجريمتين - يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية حتى يمكن انزال حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد ، ولا يحول دون ذلك أن تكون إحدى هاتين الجريمتين مخالفة ، ذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، أما إذا كانت المخالفة مرتبطة بجنحة فإنها تصح أن تكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن جريمة الجنحة معا .

(١٩٦٧/٣/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٠ ص ٤٢٥)

٥٨٧١ - الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، فإذا كان الحكم صادرا في اشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(١٩٥٦/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٧ ق ٢٩٨ ص ١٠٨١ ،

١٩٧٩/١٠/٢٢ س ٣٠ ق ١٦٣ ص ٧٧٣)

٥٨٧٢ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محله الطعن الموجه الى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها . أما إذا كون الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصفه مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا .

(١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٥ ص ٢٥٠)

٥٨٧٣ - ان المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات .

(١٩٥٣/١١/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣٧ ص ١١٠)

٥٨٧٤ - الحكم الصادر في مخالفة قيادة ترام بسرعة بعدم جواز الاستئناف عن الدعوى الجنائية المقضى فيها بتغريم المتهم المستأنف بخمسين قرشا والغاء الحكم المستأنف فيما يخص بالدعوى المدنية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، لانه حكم صادر في مخالفة .

(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١١ ص ٨٣٠)

٥٨٧٥ - ان الطعن بطريق النقض قاصر على أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنح ، فالحكم الصادر بادانة المتهم في مخالفة تنظيم لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٩ ص ٤٧٢)

٥٨٧٦ - ان النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، أما اذا كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بجنة فانها يصح أن تكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنة معا .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٧ ص ٥٤١ ، ١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

٥٨٧٧ - لأجل معرفة ما اذا كان الحكم قابلا للطعن فيه بطريق النقض والابرام ينظر لوصف الجريمة عند تقديمها الى المحكمة لا الى ما قد توصف به بعد ذلك في أثناء سير الدعوى . فاذا قدمت القضية للمحكمة على أن الواقعة جنحة فعدتها المحكمة مخالفة كان الحكم الذي يصدر فيها قابلا - رغم ذلك - للطعن بطريق النقض والابرام .

(١٩١٧/٢/١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٤٢)

٥٨٧٨ - متى قدمت قضية باعتبارها مخالفة وقضت فيها المحكمة

بهذه الصفة فالطعن فيها بطريق النقض غير مقبول .

(١٧/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨ ص ٢٤)

أوجه الطعن توجه الى حكم نهائى صادر من آخر درجة

٥٨٧٩ - لئن كان الاصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه فى الدعوى يكون قد تحدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على انفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابيا .
الا أن هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة الى متهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، فانه يكون الحكم الابتدائى قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة والاستئناف بالنسبة الى المتهم وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث ، وقد يؤدى ذلك الى ثبوت انه لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت اليه ، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التى هى أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع ، مما كان يقتضى انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام ، فان الطعن فى هذا الحكم لا يكون جائزا .

(٢٢/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٧ ص ١٨٧)

٥٨٨٠ - معنى كون الحكم قد صدر انتهايا أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن ، واذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر انتهايا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه فى الميعاد فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجر له من بعد الطعن فيه بطريق النقض . والعلة فى ذلك أن الطعن بالنقض ليس طريقا عاديا من طرق الطعن فى الأحكام ، وانما هو طريق استثنائى لم يجره الشارع الا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون . فاذا كان الخصم قد أوصد على نفسه طريق الطعن بالاستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان بسعته استدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون أو فيهما معا لم يجر له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض . وهذا

من البداهة ذاتها .

(١٩٨٣/٦/١ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٤٥ ص ٧٢٥)

٥٨٨١ - لما كان الحكم قد صار نهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه في ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز بعد الطعن فيه بطريق النقض ، والعلة في ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا كان الطاعن قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو القانون ، لم يجز له بعد أن يلج طريق النقض .

(١٩٨٧/٤/٢ أحكام النقض من ٣٨ ق ٩١ ص ٥٥٢)

٥٨٨٢ - ولئن كان ممن المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل ، فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تماما عن قضاء محكمة أول درجة ويصلح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا تبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوى مركز المتهم .

(١٩٨٢/٤/٣ أحكام النقض من ٣٣ ق ٨٧ ص ٤٣٠)

٥٨٨٣ - من حيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه ، وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر أنه قد أضر به حتى يصبح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن طعن النيابة العامة فيه بالنقض من تاريخ صدوره جائز .

(١٩٨٠/١/١٦ أحكام النقض من ٣١ ق ١٦ ص ٨٠)

٥٨٨٤ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .

(١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٦٠ ص ٧٨٢ ،

١٩٦٦/١٢/١٩ من ٢٧ ق ٢٤٤ ص ١٢٧٦)

٥٨٨٥ - جاء نص المادة ٣٠ من قانون النقض صريحا ومطلقا وقاطعا في الدلالة على اجازة الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات وذلك دون التقييد بنصاب معين ، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن بطريق النقض في تلك الأحكام بأي قيد أو تخصيص عموم النص بغير مخصص .
(١٩٨٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١١ ص ١١٣٨)

٥٨٨٦ - قصرت المادة ٣٠ من قانون النقض حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما الأوامر والقرارات المتعلقة بالتحقيق أو بالأحالة أيا كان نوعها فإنه لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص .
(١٩٨٤/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٦ ص ٢٧٤)

٥٨٨٧ - العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن واردا على الحكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق أو بالأحالة ، هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه به المحكمة من أوصاف .
(١٩٨٤/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٦ ص ٢٧٤)

٥٨٨٨ - الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يشمل الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه .
(١٩٨٣/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٥ ص ٦٦٦)

٥٨٨٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يقبل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف في الحكم في الدعوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يجيز الطعن بطريق النقض .
(١٩٧٤/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٥ ص ٥٨٩ ، ١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ ق ٥٦ ص ٢٧٥)

٥٨٩٠ - انغلاق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف مؤداه انغلاق باب الطعن فيه بطريق النقض ، صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن خطأ ، لا ينشئ للمتهم طريقا

للطعن بالنقض حظره القانون .

(١٩٨٧/٣/٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٦ ص ٣٧٠)

٥٨٩١ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون غيرها . وعدم استئناف النيابة العامة الحكم الصادر من محكمة أول درجة لا يجيز لها الطعن فيه بالنقض .

(١٩٨٦/٢/٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤٣ ص ٢١١)

٥٨٩٢ - من المقرر أنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف ينغلق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن وقضى بقبول الاستئناف شكلا ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظره القانون .

(١٩٨٢/٢/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٥ ص ١٣٠)

٥٨٩٣ - من المقرر أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم فيها أمام المحكمة الاستئنافية ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم يثر أمامها شيئا من البطلان المدعى به في اجراءات محاكمة أول درجة ، فانه ليس له من بعد أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ص ١٩٦ ص ٩٤٧ ،

١٩٨٧/١١/٢٦ س ٣٨ ق ١٨٨ ص ١٠٤١)

٥٨٩٤ - لما كان الغاء الحكم الغيابي الاستئنافي بالحكم المطعون فيه لا يدع أى سبيل لاندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر من محكمة آخر درجة ، ولما كان لا يجوز الطعن بطريق النقض الا فى الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة ، فان ما ينعاه الطاعن فى طعنه على الحكم الغيابي الاستئنافي يكون غير مقبول .

(١٩٨٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٥ ص ٤٦٨)

٥٨٩٥ - لما كان الطعن بطريق النقض واردا على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها دون الحكم الاستئنافي الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم أو الحكم

الابتدائي الذي قضى بتأييده .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٤ ص ٩٤٠ ،
١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٦ ص ٧٤٨)

٥٨٩٦ - لما كان الطعن بطريق النقض قد انصب فحسب على الحكم الاستثنائي القاضي بعدم قبول المعارضة منه دون الحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض فى سائر أوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو للحكم المستأنف .

(١٩٧٨/١١/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٩ ص ٧٧٨ ،
١٩٧٥/٦/١٦ س ٢٦ ق ١٢٢ ص ٥٢٤)

٥٨٩٧ - لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستثنائية كان لم تكن يندمج فى الحكم المعارض فيه الذى قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم بدعوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه الا اذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي الذى قضى فى الموضوع ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٣ ص ٨٨٦)

٥٨٩٨ - لما كان البين من أسباب الطعن أنها لم ترد الا على الحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى المؤيد له - الذى لم تقرر الطاعنة الطعن فيه بطريق النقض فحاز قوة الأمر المقضى ولا يعقل أن يتعرض له فى هذا الطعن - دون الحكم المطعون فيه الصادر فى المعارضة بعدم جوازها والذى لم تنع عليه الطاعنة أى منعى فان طعنها يكون على غير أساس .

(١٩٨١/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٥ ص ٩٥٤)

٥٨٩٩ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يفصل الا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله فلا يقبل الطعن فيه بأية أوجه خاصة بالموضوع لان هذه الأوجه لا تكون موجهة الا الى حكم محكمة الدرجة الأولى ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٣ ص ١٨٣)

٥٩٠٠ - اقتصار الحكم الابتدائي على الفصل في موضوع الدعوى ، وقضاء المحكمة الاستئنافية وفقا للقانون بعدم قبول الاستئناف شكلا .
حيازة الحكم الابتدائي قوة الأمر المقضى ، وعدم جواز تعرض محكمة النقض لما شاب هذا الحكم الابتدائي من عيوب .
(١٩٨٥/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤٦ ص ٨٢٤)

٥٩٠١ - متى كان ما أثاره الطاعن في أسباب طعنه واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما ، فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب والا كان منعظا عليه وهو ممتنع .
(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ، ١٩٧٩/١/١ ق ١ ص ١٠ ، ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ق ٩٠ ص ٤٨٧ ، ٦/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١١٩ ص ٥٦٢)

٥٩٠٢ - متى كان ما يثيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذى اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى ، دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه الذى يندمج مع الحكم الغيابي الاستئنافي الذى كان قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .
(١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٨ ص ١٦٢)

٥٩٠٣ - لما كان الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة الا أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر استئنافه ، كما أنه تخلف عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية دون عذر مقبول فانه لا يقبل منه بعد ذلك اثاره الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه فى الميعاد المحدد قانونا لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٧٧/٥/٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٩ ص ٥٦٥)

٥٩٠٤ - اذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فان هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر بناء على

استئناف المتهم قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكمين قد اندمجا وكونا قضاء واحداً ، أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل ، فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة العامة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .
(١٩٨٤/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٣ ص ٧٧٥ ،
١٩٨٦/١/١٤ س ٣٧ ق ١٥ ص ٧٠ و ق ١٦ ص ٧٦)

٥٩٠٥ - لما كان الغاء الحكم الغيابي الاستئنافي بالحكم المطعون فيه لا يدع أى سبيل لاندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر من محكمة آخر درجة ، لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن إنما ينصرف الى الحكم الغيابي الاستئنافي دون الحكم المطعون فيه والذي انصب عليه الطعن بطريق النقض ، وكان لا يجوز الطعن بطريق النقض الا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة فان ما ينعاه الطاعن في طعنه على الحكم الغيابي يكون غير مقبول ومن ثم يتعين رفض طعنه موضوعاً .
(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٩ ص ١٠١٨)

٥٩٠٦ - معنى كون الحكم قد صدر انتهاياً أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن . واذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهاياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه في ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض . والعلة في ذلك أن النقض ليس طريقاً عادياً للطعن على الأحكام إنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع الا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون . فاذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف وهو طريق عادى حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو القانون لم يجز من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض .

(١٩٧٥/١١/١ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٥٢ ،
١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ق ١٨٩ ص ٨٣٠ ، ١٩٧٢/١/١٦ س ٢٣ ق ١٩ ص ٦٦ ، ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٥٩ ص ٢٩٨)

٥٩٠٧ - متى كان الحكم الاستئنافي لم يفصل الا في شكل

الاستئناف بعدم قبوله وكانت بفية الأوجه التي يثيرها خاصة بالموضوع فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة الا الى حكم محكمة اول درجة وهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٧٣/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٢ ص ١٠١٩)

٥٩٠٨ - منى كان الطعن واردا على الحكم الاستئنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، فانه لا يجوز الطعن عليه الا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا ، والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمه المنص ان يعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المفضى به .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١)

٥٩٠٩ - اذا كان ما أثاره الطاعن في طعنه واردا على الحكم الابتدائي الذي استتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى ، دون الحكم الاستئنائي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقصاؤه في ذلك سليم ، فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لاية أسباب أخرى ، لأنه حاز قوة الأمر المفضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(١٩٧٣/١/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠ ص ٨٤ ، ٢/٢٨/٢٨)

(١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٩ ص ٢٤٦)

٥٩١٠ - انه وان كان من المقرر أنه اذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة اول درجة ، فان هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، الا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم صادرا بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة اول درجة بحيث يمكن القسور بأن الحكمين أحدهما نفي والاستئنافي به اندمجا وكونا قضاء واحدا . أما اذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فان الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة اول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن من جانب النيابة مع مراعاة ألا ينبنى على طعنهما ما دامت لم تستأنف حكم محكمة اول درجة تسوى مركز المتهم .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠ ص ٣٥)

٥٩١١ - ورود الطعن بالنقض على الحكم الابتدائي الصادر في

المعارضة والذي حاز قوة الأمر المقضى به دون الحكم المطعون فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، ليس لمحكمة النقض أن تعرض لمبا شاب الحكم الابتدائي من عيوب أو تنقضه لصـدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

(١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٢ ص ٣٣٥ ، ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٧١ ص ١١١٨)

٥٩١٢ - الطعن بالنقض لا يصح أن يوجه الى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة ، ولما كان الحكم قد اقتصر على تأييد الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - وفضاؤه بذلك سليم - فان الحكم الابتدائي القاضى فى موضوع الدعوى بالادانة يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به ، مما لا يجوز معه لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب .

(١٩٨٥/٣/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٣ ص ٤٣١)

٥٩١٣ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهائيا ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٧١/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٦ ص ٢٧٨ ، ١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ١٠١ ص ٥٢٧)

٥٩١٤ - لا يجوز أن يوجه الطعن بالنقض الا الى الحكم الانتهاى الصادر من محكمة آخر درجة وليس للمتهم أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٨ ص ١١٥٤)

٥٩١٥ - متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وكان قضاؤه بذلك سليما فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب ، والا كان الطعن منعظا عليه وهو ممتنع .

(١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩٨ ص ٨٤١)

٥٩١٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم النيابى الاستئنافى القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان

ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من قصوره عن بحث سقوط الحجز أو عدم إعلانه بيوم البيع أو تكليفه نقل المحجوزات لا يكون له محل لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث عنه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧١ ص ٦٣٣٥)

٥٩١٧ - إذا كان ما يثيره الطاعن من وجوه نعى موجهها الى الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى لأن الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه كان قد قضى بسقوط الاستئناف لقعود الطاعن عن التنفيذ وعن سداد الكفالة ، فان ذاك الحكم مما لا يجوز الطعن عليه بطريق النقض .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٢ ص ١١١٣)

٥٩١٨ - متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها دون الحكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن عليه ، فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٩ ص ٧٨٨)

٥٩١٩ - ليس لطاعن أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٤ ص ١٢٧٦)

٥٩٢٠ - لا يقبل من الطاعن اثارة بطلان حكم محكمة أول درجة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يثر شيئا من ذلك أمام محكمة ثاني درجة .

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣ ص ٦٢)

٥٩٢١ - يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لمبديه حق استئناف الحكم الابتدائي .

(١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٥ ص ٢٠٤)

٥٩٢٢ - من المقرر أنه حيث ينسد طريق الاستئناف وهو طريق عادي من طرق الطعن ينسد من باب أولى الطعن بطريق النقض . ومن ثم فان الطعن على الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم الى والده أو ولي أمره بطريق

النقض مباشرة لا يكون جائزا .

(١٢٧٢ ص ٣٥١ ق ٧ س ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض)

٥٩٢٣ - لا يجوز الطعن على الحكم الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا الا من حيث ما قضى به والا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به .

(١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٠٥ ص ٧٣٠)

٥٩٢٤ - ان المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية لا تجيز الطعن بالنقض الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ، واذن فمتى كان الطاعن لا يوجه طعنه الى الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، ولكنه يرمى به الى الطعن في الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بالغرامة والازالة ، والذي أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بسبب تراخي المتهم في استئنافه في الميعاد الذي حدده القانون ، فانه يكون من المتعين رفض الطعن موضوعا .

(١٩٥٤/٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٩٦ ص ٣٠٥)

٥٩٢٥ - اذا كان الطعن منصبا على الحكم الاستثنائي القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان الطاعن لم يوجه الى هذا الحكم شيئا بل كانت أسباب الطعن كلها واردة على الحكم الابتدائي القاضي بالادانة فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠١ ص ٨٠٤)

٥٩٢٦ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٣ ص ٨٨٦)

٥٩٢٧ - ما دام الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في طعنه للحكم الغيابي .

(١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٠ ص ٦٢٧)

٥٩٢٨ - صيرورة الحكم الابتدائي حائزا لقوة الأمر المقضى يترتب عليه عدم جواز الطعن عليه بطريق النقض .

(١٩٨٧/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٦ ص ١٠٧٨)

٥٩٢٩ - ان حكم محكمة أول درجة لا يصح أن يكون محل طعن أمام محكمة النقض ، وانما يكون الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٥ ص ٥٩٧)

٥٩٣٠ - ورود الطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة أول درجة رغم عدم الطعن عليه بالاستئناف غير مقبول .

(١٩٨٧/٣/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٥٩ ص ٣٨٣)

٥٩٣١ - الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى انما يكون أمام المحكمة الاستئنافية لا أمام محكمة النقض ، واذن فلا يكون مقبولا أمام محكمة النقض النعى على محكمة الدرجة الأولى انها أخذت بأقوال شاهد لم تسمعه وانها لم تعن بالرد على دفاع المتهم .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٠ ص ٢٦)

٥٩٣٢ - الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا اذا طعن فيه بطريق النقض فيجب أن يدور الطعن عليه وحده دون التعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع غير صحيح شكلا لرقعه بعد الميعاد .

(١٩٤٦/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٨)

(ص ٨٨)

٥٩٣٣ - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ،

١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥ ، ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٧ ص

٦١١ ، ١٩٧٤/٣/٣ س ٢٥ ق ٤٤ ص ٣٤٥ ، ١٩٧٣/١٢/٣٠ س ٢٤ ق

٢٦١ ص ١٢٨٣)

٥٩٣٤ - ان استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن

فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي الأول .
(١٩٣٥/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤١ ص ٤٣٦)

٥٩٣٥ - اذا لم تفصل المحكمة الجنائية في طلبات المدعى بالحق المدني سهوا ، فلا يكون هذا سببا لجواز الطعن في الحكم بطريق الالتماس ، بل ان مثل هذا الحكم يكون خاضعا فيما يتعلق بطرق الطعن فيه للاجراءات الخاصة بالأحكام الجنائية ومن ثم فمتى كان الحكم نهائيا يطعن فيه بطريق النقض .

(ميت غمر الجزئية ١٩٢٣/٦/١١ المجموعة الرسمية س ٢٥ و ٩)

الطعن على الاجراءات التي تمت أمام آخر درجة

٥٩٣٦ - ان أوجه البطلان في الاجراءات التي يجوز أن يتمسك بها أمام محكمة استعص هي التي يقع أو يحصل التمسك بها أمام محكمة آخر درجة ، فاذا لم يكن الطاعن قد أثار وجه البطلان أمام هذه المحكمة فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٨١/٢/٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨ ص ١٢٧ ، ٥/٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٥ ص ٢٢٦)

٥٩٣٧ - لما كان الثابت أن الطاعن لم يثر في دفاعه بالجلسة التي حضرها أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الحكم الغيابي الابتدائي لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، فانه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به أمام محكمة أول درجة ، لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .
(١٩٧٩/٢/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٢ ص ٢١٥)

٥٩٣٨ - طلبات التحقيق التي يترتب على عدم اجابتها أو الرد عليها ببطلان الحكم هي التي تقدم الى المحكمة الاستئنافية ، فالتمسك بطلب من هذا القبيل لدى محكمة الدرجة الأولى وعدم اجابة المحكمة اليه ، وعدم الاصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة الثانية ، ذلك لا يصلح وجها للطعن على حكم محكمة الدرجة الثانية .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٨ ص ١٠٦ ، ١٩٣٨/٢/٧ ق ١٦١ ص ١٤٩)

٥٩٣٩ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من ابداء دفاعه ، فانه لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذي كان محددًا لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة .
(١٩٧٩/١/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٥ ص ١٨٢)

٥٩٤٠ - ان العبرة في بطلان الاجراءات هي بما تم فيها أمام المحكمة الاستئنافية .

(١٩٣٧/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١١ ص ٩٧)

صور لأحكام منية للخصومة يجوز الطعن فيها

٥٩٤١ - يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم الاختصاص اذا كان منيها للخصومة على خلاف ظاهره .

(١٩٨٧/٣/١٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ٦٩ ص ٤٤٧ ، ١٩٨٥/١٢/٤ س ٣٦ ق ٢٠٠ ص ١٠٨٨ ، ١٩٨٦/١٠/١٢ س ٣٧ ق ١٤١ ص ٧٤٠)

٥٩٤٢ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت غيابيا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لوقف التنفيذ ، ولما عارض قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة وبعدم قبولها للتقرير بها من غير ذي صفة ، فان هذا الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى فانه يعتبر منيها للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية اذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها في موضوع المعارضة ويكون الطعن بالنقض فيه جائزا .

(١٩٧٣/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٧ ص ١٩٣)

٥٩٤٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها يعد منيها للخصومة على خلاف ظاهره ، لأن محكمة الجنح

سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت اليها ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون جائزا .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٢٣ ، ٤/٢١ / ١٩٨٠ س ٣١ ق ١٠٤ ص ٥٤٩ ، ١٩٨٥/٣/٢٨ س ٣٦ ق ٧٩ ص ٤٧٩)

٥٩٤٤ - لما كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لاحتالها اليها بوصف اللجنة يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك أن المحكمة الجزئية وقد سبق لها القضاء فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جنائية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها لو رفعت اليها ، فان الطعن على هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

(١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٧ ص ٥٣٠)

٥٩٤٥ - استئناف المحكوم عليه وحده للحكم ، وقضاء المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى باعتبار أن الواقعة المرفوع بها الدعوى فى حقيقتها جنائية خطأ فى القانون ، وهو حكم منه للخصومة على خلاف ظاهره ، يجوز الطعن فيه بالنقض .

(١٩٨٥/١/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣ ص ١٠٥)

٥٩٤٦ - لما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص محكمة ثانى درجة بنظر الاشكال قد جاء منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، ذلك أن محكمة أول درجة ستقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الاشكال فيما لو رفع اليها فان الطعن بالنقض فى هذا الحكم يكون جائزا .

(١٩٨٦/١٠/٢١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤٩ ص ٧٧٩)

٥٩٤٧ - لما كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، لأن محكمة جنايات أمن الدولة العليا (طوارئ) سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت اليها ، فان الطعن بالنقض يكون جائزا .

(١٩٨٦/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٦٥ ص ٣١٦)

٥٩٤٨ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بالغناء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد ، خطأ منها على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كأن لم تكن في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي ، هذا الحكم على خلاف ظاهره هو حكم منه للخصومة ، إذ أن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فالطعن في هذا الحكم يتعين قبوله شكلا وموضوعا ونقضه وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية لتفصل فيه من جديد .

(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥٣ ص ٤٠٦)

٥٩٤٩ - الأحكام الصادرة بقبول دفع فرعى من الدفوع الفرعية كسبق نظر الدعوى والحكم فيها نهائيا أو سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضى مدة أو لصدور عفو شامل هي من قبيل الأحكام الصادرة نهائيا في الموضوع منه للخصومة ، فالطعن فيها بطريق النقض جائز لأن تلك الأحكام وإن لم تفصل فعلا في الموضوع إلا أنها منهيبة للخصومة ومانعة من نظرها لدى المحاكم الجنائية . ويقاس على تلك الأحكام في جواز الطعن فيها بطريق النقض الحكم الصادر من محكمة الجناح الاستئنافية القاضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع بسقوط الدعوى العمومية لصدور عفو شامل لما أنه هو أيضا مانع من نظر الدعوى ثانية أمام تلك المحكمة .

(١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٢

ص ٢٥٩)

٥٩٥٠ - أن محكمة أول درجة اذ قضت باعتبار معارضة المتهم كأن لم تكن لتخلفه عن حضور الجلسة الأولى لها بغير عذر وقضاؤها بذلك سليم ، تكون استنفدت ولايتها بما لا يصح معه إعادة الدعوى اليها لنظر المعارضة من جديد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بذلك يكون منهيا للخصومة على خلاف ظاهره ويكون الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض جائزا .

(١٩٧٨/٤/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٥ ص ٣٤٧)

٥٩٥١ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى

واحالتها الى محكمة الجنح رغم سبق قضاء الأخيرة بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية هو قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ، ويعتبر طعن النيابة العامة في حكم محكمة الجنايات طلبا بتعيين المحكمة المختصة .

(١٢/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

٥٩٥٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية منها للخصومة على خلاف ظاهره - لأن محكمة الجنايات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جنحة فيما لو رفعت اليها ، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة في الحكم جائزا .

(١/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠ ص ١٠٢)

٥٩٥٣ - الطعن بطريق النقض والابرار في الحكم الاستثنائي مقبول لأن المدعى المدني لا يملك طريقا آخر يصل بها الى الفصل في دعواه المدنية ، فيكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه بمثابة حكم نهائي في الموضوع .

(٢٤/١/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٦٤)

٥٩٥٤ - ان الحكم بعدم الاختصاص الصادر من محكمة الجنح يعد منها للخصومة على خلاف ظاهره اذا كان سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها فيما لو رفعت اليها الدعوى ، ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا .

(٣٠/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٨ ص ١١٩٨)

٥٩٥٥ - ان الحكم بعدم الاختصاص الصادر من محكمة الجنايات يعد منها للخصومة على خلاف ظاهره اذا كان سوف يقابل حتما من محكمة الجنح بعدم اختصاصها فيما لو رفعت اليها الدعوى ، ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا ، ويكون اذ قضى بعدم الاختصاص على خلاف القانون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(٢١/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩)

٥٩٥٦ - لما كان قضاء الحكم المطعون فيه باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة يعد منها للخصومة على خلاف ظاهره ما دام أن

المحكمة المدنية المحالة اليها الدعوى غير مختصة بنظرها ومآل طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون جائزا .

(١٥/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٠ ص ٢٨٩)

٥٩٥٧ - صور لأحكام غير منهي للخصومة لا يجوز الطعن فيها

٥٩٥٧ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، ولما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني لا يعد منهي للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى المدنية اذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا ، ذلك بأنه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها حتى لا يترتب على الفصل في موضوعها ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فان منعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مردودا بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواهما المدنية غير منه للخصومة .

(٢٣/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٢ ص ٧١٥)

٥٩٥٨ - الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة غير جائز لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى .

(١٩/١٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٤ ص ٩٢١)

٥٩٥٩ - انفتاح باب الطعن بالنقض رهن بصدور حكم منه للخصومة في موضوع الدعوى ، والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لا يعد منهي للخصومة .

(٢٩/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٧ ص ١٨٦)

٥٩٦٠ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية باعتبار أن الفعل المسند الى المطعون ضده غير معاقب عليه تقانونا ، هو حكم غير منه للخصومة أو مانعا من السير فيها ، فهو لا يجوز الطعن فيه بالنقض .

(٩/٤/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٩٤ ص ٤٦٦)

٥٩٦١ - منعى الطاعن على الحكم لعدم قضائه بعدم قبول الدعوى المدنية مردود بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى ، فمصلحته فيه منعدمة اذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ أ ج .

(١٩٨٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٧ ص ١٠١٨)

٥٩٦٢ - لا يفتح باب الطعن بطريق النقض الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، واذ كان الحكم المطعون فيه والقاضى بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة واحالة الأوراق للنيابة لاجراء شئونها فيها لا يعد منها للخصومة أو مانعا للسير في الدعوى ، ذلك أن الحكم المستأنف كان باطلا بطلانا أصليا ، واذ اتصلت محكمة أول درجة بعد ذلك بالدعوى اتصالا صحيحا فلها أن تفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة مبتدأة ، فان الطعن بالنقض لا يكون جائزا ويتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩ ص ٣٦)

٥٩٦٣ - تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها ، لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

(١٩٨٤/١/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤ ص ٧٤)

٥٩٦٤ - الحكم بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى ليس من شأنه منع السير في الدعوى ، ويترتب على ذلك عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

(١٩٧١/٣/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٠ ص ٢٤٩)

٥٩٦٥ - الحكم الصادر بعدم الاختصاص المكانى بنظر الدعوى اذا كان لا يبنى عليه منع السير في الخصومة لا يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨)

٥٩٦٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى، وليس مانعا من السير فيها فإن الطعن بطريق النقض لا يكون جائزا . مثال حكم محكمة الدرجة الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فيها .

(١٩٨٣/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٠ ص ٩٥٤)

٥٩٦٧ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكمة الجنح بعدم الاختصاص ، أن هذا الحكم كان مقصورا على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى أحد المجنى عليهم عاهة مستديمة ، ومن ثم فهو لم يشمل الجنح المسندة الى باقى المتهمين الا بحكم ارتباطها ارتباطا بسيطا بواقعة الجناية ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكمة الجنايات بفصل الجنح وقصر نظرها للدعوى على الجناية فقط ، فانه لم يعد هناك مانع قانونى يحول دون الفصل فى الجنح المسندة الى باقى المتهمين من محكمة الجنح بعد أن زال الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التى قضت فيها محكمة الجنايات بالحكم المطعون فيه ، وبين الجنح المسندة الى باقى المتهمين والتى قضى باحالتها الى محكمة الجنح ، وهو الشق الذى ينصب عليه الطعن - وبالتالى فان الحكم فيما قضى به من الاحالة لا يكون منهيًا للخصومة ، ولا ينبنى عليه منع السير فى الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٩ ص ١٣٧)

٥٩٦٨ - متى كان الحكم المستأنف قد قضى فى معارضة المتهم فى الأمر الجنائى باعتبارها كأن لم تكن ، وكان الحكم الاستئنافى المطعون فيه قد صدر بالالغاء وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، فان هذا الحكم الأخير لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعا من السير فى الدعوى وبالتالى فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦ ص ٢٩)

٥٩٦٩ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة من جديد لا يعد منهيًا للخصومة

أو مانعا من السير في الدعوى ، فالطعن بطريق النقض لا يكون جائزا .

(١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٤ ص ١٠٨)

٥٩٧٠ - الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمحكمة الجنح وبرفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وتحديد جلسة لنظر الموضوع هو حكم لم ينفذ الخصومة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٩ ص ٥٣٢)

٥٩٧١ - اذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة طالبة القضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، ففضت محكمة ثاني درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة القضية الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها ، متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون منهيًا للخصومة موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز قانونا .

(١٩٥٤/١/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٩٤ ص ٢٩٥)

٥٩٧٢ - الحكم الصادر بوقف السير في اجراءات الدعوى المقامة على نائب حتى يأذن مجلس النواب في استمرار الاجراءات هو حكم غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٤٨/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٨)

(ص ٤٧٧)

٥٩٧٣ - الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى هو حكم غير منه للنزاع بين الخصوم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٨٤/١/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥ ص ٧٨ ،

١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٠ ص ٦٦٩)

٥٩٧٤ - الحكم الفاضى بقبول دعوى اللجنة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية واعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى للفصل في

موضوعها هو حكم غير فاصل في موضوع الدعوى ولا منه للخصومة ،
فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٠/٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩٩

ص ٢٩١)

٥٩٧٥ - الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض
لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن اذا كان الحكم
بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية - بحسب البيانات الواردة فيه - دالا بذاته
على خطأ المحكمة ومفيدا في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها انما في
الحقيقة خالية من شبهة الجنائية المدعاة ، فان محكمة النقض لا يكون في
وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكما بعدم جواز الطعن ، بل يكون لها
ما دامت الظروف كما جاءت بالحكم تدل على أنه سيقابل حتما من المحكمة
التي قيل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، أن تعتبر
الطعن بالنقض المقدم اليها طلبا بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل
في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم ،
أما اذا كان الحكم صحيحا في ظاهره وتخطيئه انما يكون بناء على تحقيق
يجرى وتمحيص للوقائع مما ليس من شأن محكمة النقض وهي تنظر في
طعن بطريق النقض ، فانه يكون من المتعين القضاء بعدم جواز الطعن ما دام
باب محكمة الجنايات مفتوحا لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة
الجنائية في الظاهر مما استوجب التحقيق المقول بأنه أزالها . وهذه بطبيعة
الحال لا يمنع من طلب تعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى في أى وقت
وبغض النظر عما سبق صدوره من أحكام الى الجهة ذات الاختصاص طبقا
للمادة ١٤١ تحقيق جنايات ، وذلك اذا ما توافر سببه وتحقق السبب
بالفعل ، فان اختلاف نظر المحاكم في صدد اختصاصها لا يصح بحال أن
يؤدى الى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع الدعوى .

(١٥/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٥

ص ١٣٢)

٥٩٧٦ - الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر
الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية بناء على سوابق
المتهم هو حكم غير منه للخصومة لأن موضوع الدعوى باق لم يفصل فيه ،

فالطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز .

(١٥ ص) ١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨

٥٩٧٧ - الحكم الذي لم يقض الا بصحة التفتيش وبإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها لا يجوز الطعن فيه استقلالا لأنه غير منه للخصومة .

(٤٥ ص) ١٩٣٩/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩

٥٩٧٨ - الحكم الصادر من محكمة استئنافية بعدم اختصاصها بالنظر في قضية جنحة لأنها رأت فيها شبهة الجنائية لا يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض والابرار لأنه ليس حكما نهائيا في الموضوع .

(١٩٢١/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٢٦ ، ١٩٢٢/١/٣١ س ٢٣ ق ٨٦)

أحكام لا يجوز الطعن فيها

٥٩٧٩ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يجوز الطعن فيها بطريق النقض .

(١٩٨٧/٢/١٢ الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦)

٥٩٨٠ - الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بالمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ .

(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٠ ص ٧٢٦ ، ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٣ ص ١٢٢٥)

٥٩٨١ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن وفقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . وصدور الحكم المطعون فيه من محكمة الجنح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن لحكم صادر من محكمة

أمن الدولة طوارئ ، خطأ لا ينشئ للمتهم طريقاً من طرق الطعن حظره القانون .

(١٩٨٧/٣/٣ الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦)

٥٩٨٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً .

(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٨١ ص ٩٠٣)

٥٩٨٣ - ان المادتين ٨ و ٨ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تنصان في صراحة على أن السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة قانوناً بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراقبة صحة اجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة التهمة . واذن فلا يجوز بأية حالة ولا لأي سبب من الأسباب الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة عسكرية سواء من جهة قضائه في الاختصاص أو في الموضوع .

(١٩٥٠/٢/٢٠ أحكام النقض س ١ ق ١١٥ ص ٣٤٤)

لا يقبل وجه الطعن في الأحوال التالية :

١ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة في آخر درجة .

٥٩٨٤ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للنقض على الحكم .

(نقض ١٩٩١/٥/٢ ط ١٥١٩ س ٦٠ ق ، ١٩٨٧/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٤ ص ٧٨٧)

٥٩٨٥ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة دون طلب اتخاذ اجراء معين في شأنها لا يصح أن يكون سبباً للطعن .

(١٩٩٣/٢/٢١ ط ١٠٥٦٠ س ٦١ ق)

٥٩٨٦ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح سببا للطعن على الحكم اذ العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .
(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ هيئة عامة ص ٥)

٥٩٨٧ - ان أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب ابدائها امام محله الموضوع ، فالدفع ببطلان قرار الاحالة لأول مرة امام محله النقض غير جائز .
(١٩٩٣/١/٧ ط ٦١٢٤ س ٥٩ ق ، ١٩٩٣/٤/٧ ط ١٣٥٨ س ٦١ ق ، في شأن بطلان قرار الاتهام)

٥٩٨٨ - ادعاء وجود نص بتحقيقات النيابة ، هو تعيب للاجراءات اسببه على المحاكمة لا يجوز اثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٨٦/١/١٤ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤ ص ٦٤)

٥٩٨٩ - قرار الاتهام اجراء سابق على المحاكمة ، والطعن ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض غير مقبول .
(١٩٨٦/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٦ ص ١٢٠)

٥٩٩٠ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، اذ العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .
(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤ ، ١٩٨٣/١١/١٠ س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠)

٥٩٩١ - لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الاحالة ، وكان هذا القرار اجراء سابقا على المحاكمة فانه لا يقبل من الطاعن اثاره أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .
(١٩٧٨/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٦ ص ٢٩٥)

٥٩٩٢ - من المقرر أن تعيب التحقيق الابتدائي أمام محكمة النقض غير جائز ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان تحقیقات النيابة العسكرية يكون في غير محله .

(١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩)

٥٩٩٣ - الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٦/٣/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦١ ص ٢٨٨ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١ ، ١٩٨٢/٣/١٣ س ٣٤ ق ٦٨ ص ٣٤٤)

٥٩٩٤ - ما ينهائ الطاعن من سؤال الشاهد الأول بالتحقیقات في غيبته لا يعدو أن يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة ، وهو ما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤٤١)

٥٩٩٥ - لما كان ما يثيره الطاعن من تعيب لتحقيق النيابة بدعوى أنها لم توجه اليه تهمة القتل انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤ ص ٢٤)

٥٩٩٦ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقیقات التي تحصل أمام المحكمة .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠ ، ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢٠ ق ٨٤ ص ٣٨٨)

٥٩٩٧ - تعيب اجراءات تحقيق الشرطة لا يصح سببا للطعن على الحكم بالنقض ما دام قد جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٥٩٩٨ - من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط اذا لم ييده بجلسة المعارضة .
واذ كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يدفع ببطلان ذلك الاجراء فانه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٣ ص ١٠٣٤)

٥٩٩٩ - من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب ابدؤها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فانه اذا كان يبين عن الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنتين لم تدفعا ببطلان قرار الاحالة فانه لا يجوز لهما اثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

٦٠٠٠ - تعيب الطاعنة لتحقيق النيابة بما تراه فيه من نقص دون أن تترك بطلب استكمالها لا يصح أن يكون محل طعن .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

٦٠٠١ - لا يجوز لمحكمة النقض أن تبحث في الخطأ في الاجراءات التي حصلت أمام النيابة العمومية الا اذا كان طعن في هذه الاجراءات أمام المحكمة التي حكمت نهائيا في الموضوع .

(١٩٠٨/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٩)

٦٠٠٢ - لما كان ما يثيره الطاعن من تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة بدعوى أن معاون النيابة قد باشر التحقيق بغير انتداب كتابي انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٧/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٧ ص ١٠٥٩)

٦٠٠٣ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون

سببا للطعن على الحكم .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٤ ص ٧٦٧)

٦٠٠٤ - لا يقبل اثاره الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٧/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

٦٠٠٥ - الدفع بتعيب اجراءات الاستكتاب التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٢/٤/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٩ ص ٣٥٢)

٦٠٠٦ - لا يصح التمسك أمام محكمة النقض والابرام بعدم تحليف الشهود اليمين القانونية اذا لم يتمسك بهذا الوجه أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف .

(١٩٠٠/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٤٢)

٦٠٠٧ - الدفع ببطلان قرار الاحالة الى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع ببطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٧/١/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٠ ص ٣٩)

٦٠٠٨ - بطلان الاجراءات انذى يحصل أمام المحكمة الابتدائية يزول بسكوت ذى الشأن عنه في الدرجة الاستئنافية .

(١٩٠٣/١/١٠ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩٩)

٦٠٠٩ - اذا كان المتهم لم يعد يتمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية فانه لا يقبل منه أن يشير أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/١٠/٤ أحكام النقض س ٥ ق ٩ ص ٢١)

٦٠١٠ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان

الاجراءات ، وكانت الواقعة حسبما أثبتتها الحكم ليس فيها ما يفيد انها وقعت.
نتيجة لتحريض الشاهد فان ما يثيره لا يكون له محل .

(١٣/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٠ ص ٢٩)

٦٠١١ - قعود الطاعن عن توجيه طعنه على اجراءات محكمة أول
درجة أمام المحكمة الاستئنافية لا يجيز له اثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

(١/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦)

٦٠١٢ - اذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية
ببطلان الاجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى لاستجوابها اياه دون طلب منه.
فلا يكون له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢٢/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٤ ص ٥٤١)

٦٠١٣ - لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة
الاستئنافية أن الطاعن لم يوجه طعنا ما على اجراءات محكمة أول درجة
في شأن عدم قبول عذره في طلب التأجيل فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة
أمام محكمة النقض .

(١٦/٦/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٥٢ ص ٧٨٩)

٦٠١٤ - لا يصح اثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول
مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه في عداد الدفوع الموضوعية المختلطة
بابواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم
ترشح لقيام ذلك البطلان .

(٢٨/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٤ ص ٩٩٧)

٦٠١٥ - لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة
النقض بعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة .

(١/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٥ ص ١٠٠٥)

٦٠١٦ - اذا كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية أن الذي

أمر برفع الدعوى العمومية هو معاون النيابة الذي لا يجوز له ذلك حتى كانت تحققه وتفصل فيه على ضوء ما يتبين لها من الوقائع فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩/٤/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٥

ص ٥٣٨)

٦٠١٧ - ان القول ببطلان اجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٧ ص ٦٧٨)

٦٠١٨ - بطلان الحكم لعدم اعلان المتهم بالتهمة هو بطلان متعلق بالاجراءات التي تحصل قبل المحاكمة ، فمن الواجب ابدؤها قبل سماع أول شاهد بالجلسة والا سقط الحق فيه ، فاذا كان المتهم قد حضر بنفسه جلسة المحاكمة ولم يدفع بهذا الدفع فلا يجوز أن يتمسك به من بعد .

(١٩٣٨/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٩ ص ٢٢٨)

٦٠١٩ - اذا لم يعترض الطاعن على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع بل ترفع على أساسه فلا يقبل منه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض .

(١٩٣٧/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢١

ص ٩٧)

٦٠٢٠ - اذا قرر الطاعن في الميعاد بالطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وقدم تقرير الأسباب في الميعاد ، وكان بعض الوجوه التي تضمنها تقريره راجعا الى الحكم الغيابي السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالطعن فيه استبعدت الوجوه المتعلقة بالحكم الغيابي وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه .

(١٩٣٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٠

ص ١٠٢)

٦٠٢١ - جرى قضاء محكمة النقض على عدم قبول الطعن أمامها بنقض اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة بعد السكوت عليها وعدم التظلم منها لمحكمة الاستئناف .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٣

ص ١٨٤)

٢ - دفاع يحتاج لتحقيق موضوعي

٦٠٢٢ - من المقرر أن محكمة النقض ليس من شأنها بحث الوقائع ولا يقبل أمامها طلب جديد أو دفع جديد لم يسبق عرضه على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، لأن الفصل في مثل هذا الطلب أو الدفع يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦ ،

١٩٩٣/٣/١٧ ط ١١٨٤٢ س ٦١ ق)

٦٠٢٣ - من المقرر أن يعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٦٠٢٤ - لا يجوز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره ، ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

(١٩٩٣/٤/٢٠ ط ١٥٦٦٠ س ٦١ ق)

٦٠٢٥ - يجب على المحاكم في جميع الأحوال أن تسمع شهود النفي ما دامت شهادتهم متعلقة بالموضوع لكي تعطى الدفاع حقوقه كما تعطى النيابة حقوقها لكن الطعن أمام محكمة النقض والابرام لا يكون الا عن أحكام المحاكم الاستئنافية ، فاذا وقع خلل في الاجراءات الابتدائية (كعدم سماع شهود النفي) ولم يطعن فيها أمام الاستئناف فلا يمكن لمحكمة النقض والابرام أن تعمل شيئا لاصلاح هذا الخطأ .

(١٨٩٧/٤/١٧ الحقوق س ١٢ ق ٧٧ ص ٣٤٣)

٦٠٢٦ - لاحق للمحكوم عليه أن يطعن أمام محكمة النقض والابرام في الحكم المطلوب نقضه ارتكانا الى أنه لم يصر استجوابه في التحقيق ما دام قد حضر أمام محكمته أول وثاني درجة وسكت عن هذا الطعن .

(١٢/١٢/١٨٩٦ الحقوق س ١٢ ق ٣٥ ص ١٤٩)

٦٠٢٧ - انه وان كان من المسلمات في القانون أن حضور المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه اليه الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي امامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(١١/١١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٣ ص ٨٨٦)

٦٠٢٨ - لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .

(٢٩/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٢ ص ٥٤٢)

٦٠٢٩ - الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من المحامي العام دون بيان أساسه لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لحاجته الى تحقيق موضوعي .

(٢٤/١/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦ ص ١١٧)

٦٠٣٠ - الدفع ببطلان اذن التفتيش أو ببطلان اجراءاته من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته ، والذي يجب ابداءه في عبارده صريحة تشمل على بيان ما يراد منه .

(٢٠/١٠/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٧ ص ٨٤١)

٦٠٣١ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اذن النيابة العامة بضبطه لأنه غير مسبوق بتحريات جديده ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة فان ما يثيره الطاعن

فى هذا الشأن يغدو غير مقبول .

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

٦٠٣٢ - الدفع ببطلان تسجيل واقعة عرض الرشوة دفع قانونى يخالطه الواقع لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

٦٠٣٣ - الدفع بخلو الاذن برفع الدعوى من تاريخ صدوره بما يجوز معه القول بصدوره لاحقا لاجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية هو من الدفع التى يختلط فيها القانون بالواقع مما يستلزم تحقيقا موضوعيا ويخرج عن اختصاص محكمة النقض ولا يقبل اثارته أمامها لأول مرة .

(١٩٧٥/١/٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥ ص ٢٠)

٦٠٣٤ - انه وان كان من المسلمات فى القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لبدء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(١٩٧٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦١ ص ١٢٨٣ ،

١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٧ ص ٨٧٩)

٦٠٣٥ - لا تجوز اثارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥١ ص ٧٢٩)

٦٠٣٦ - الادعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية استنادا الى عدم مثوله أمام محكمة الموضوع هو دفاع موضوعى ، ومتى كانت الطاعنة لم تبده أمام محكمة الموضوع فلا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥)

٦٠٣٧ - مجادلة المتهم فيما أسفرت عنه معاينة المحكمة هو جدل فى تقدير الدليل غير جائز اثارته أمام محكمة النقض .

(١٩٩٣/١٠/١٨ ط ٣٢٧٩ س ٦٢ ق)

٦٠٣٨ - طلب اجراء تحقيق عن حالة الضوء وامكان الرؤية لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٦٠٣٩ - اذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش امام محكمة ثانى درجة لا يقبل منه أن يثير هذا الدفع امام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع ويقتضى تحقيقا موضوعيا لا شأن لهذه المحكمة به .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٧ ص ٣٩٤)

٦٠٤٠ - الأصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر امتداد للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام من قبيل أخذها بحكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالحالة التى كانت عليها أمام محكمة الموضوع . فلا يقبل اثاره أمر الارتباط لأول مرة امام محكمة النقض لما تتطلبه من تحقيق موضوعى لا يصح أن تطالب هذه المحكمة باجرائه .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤١ ص ٦٨)

٦٠٤١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التى يخالطها الواقع ، ذلك أن أمر التيقن من صحة أو عدم صحة بلوغ المتهم سن الرشد يحتاج الى تحقيق تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٨ ص ٦٨٠ ،
١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦)

٦٠٤٢ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وان كان من الدفوع الجوهرية التى يتعين التصدى لها عند ابدائها ، الا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يصح اثارها امام محكمة النقض لأول مرة .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٨ ص ٦٨٠)

٦٠٤٣ - متى كان الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع أنه كان

واقعا تحت تأثير اكراه مخدومه ، فانه لا يحق له التحدث عن هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

٦٠٤٤ - الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى تقتضى تحقيقا موضوعيا ، فلا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩٠ ص ٨٩١ ، ١٩٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

٦٠٤٥ - لا يجوز للطاعن اثاره امر اكراه الشاهد لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٧/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

٦٠٤٦ - لا يقبل من الطاعنين ان ينازعا فى صفة المدعين بالحقوق المدنية لأول مرة أمام محكمة النقض لانطواء ذلك على امر يستدعى تحقيقا . فلا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

٦٠٤٧ - الادعاء بحصول تزوير فى امر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التى تحتاج الى تحقيق فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٩ ص ٤٦٦)

٦٠٤٨ - الدفع بوجود العاهة العقلية هو من الدفوع التى تقتضى تحقيقا موضوعيا ، فاذا كان الطاعن لم يبد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فانه لا تقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٣/١ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٩ ص ٣٩٠)

٦٠٤٩ - قعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من

وظيفة تخرج عن وظيفتها .

(نقض ١٩٩١/٢/٦ ط ١٣١ س ٦٠ ق)

٦٠٥٠ - ليس للطاعن أن يثير أمام محكمة النقض دفاعا موضوعيا
لم يطلب إلى المحكمة الاستثنائية تحقيقه .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٧ ص ١٠٣٦)

٦٠٥١ - إذا كان الطاعن لم يدفع التهمة أمام محكمة الموضوع بأنه
كان في حالة دفاع شرعي وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تدل بذاتها على
قيام هذه الحالة فإنه لا يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض
لأول مرة .

(١٩٥١/١/٢٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٧ ص ٥٤٧)

٦٠٥٢ - متى كان وجه الطعن يتطلب تحقيقا موضوعيا فإنه لا يقبل
من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٢ ص ٢٤٠)

٦٠٥٣ - لا يقبل من الطاعن أن يثير دعوى الارتباط لأول مرة أمام
محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي لا يصح أن تطالب
باجرائه .

(نقض ١٩٩٠/١٢/١٠ ط ٢٨٩٠٩ س ٥٩ ق)

٦٠٥٤ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما
يدعى وقوعه في صحيفة الدعوى من بطلان . فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام
محكمة النقض .

(١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٣)

ص ٦٢٦)

٦٠٥٥ - إذا حصل أمام المحكمة الاستثنائية قبل المرافعة بطلان
في الاجراءات كما لو لم يحلف الشهود اليمين القانونية ولم يعترض عليه
فلا يمكن أن يتمسك به فيما بعد أمام محكمة النقض والابرام .

(١٩١١/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٧٨)

٣ - المسائل، التي يكون تقديرها لمحكمة الموضوع.

٦٠٥٦ - الجدل في مسائل واقعية وفي تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع بغير تعقيب .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ، ١٩٧٣/٤/١ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٦٠٥٧ - لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في تقديرها لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

٦٠٥٨ - اذا أثبت الحكم أنه عندما تم استيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات اللقافة التي يحملها فقد دل بهذا على قيام حالة التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما ذهب اليه الطاعن من المنازعة في واقعة قراره وما تعرض له للطريقة التي تم بها الاستيقاف ، لأن ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(١٩٥٨/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٢ ص ١١٢٢)

٦٠٥٩ - الارتباط من المسائل التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا يسوغ اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٩ ص ٥٨٥)

٦٠٦٠ - اذا كانت المحكمة قد برأت المتهم مستندة الى القول بأنه ليس هو المقصود بالاذن الصادر من النيابة بالتفتيش فان الطعن من النيابة بأنه هو بذاته الذي كان مقصودا بالاذن المذكور وأن الخطأ في اسمه لا يؤثر في صحة الاجراءات ، هذا الطعن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الأدلة التي لم تر محكمة الموضوع فيها ما يكفي لاقتناعها بأن الاذن قد قصد به في الواقع تفتيش شخص الطاعن ولا منزله مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٨ ص ٩١٠)

٦٠٦١ - متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فان ذلك

يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع على عدم الأخذ بها ،
ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .
(١٩٥١/١/٢٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٠ ص ٥٥٥)

٦٠٦٣ - متى ورد باذن التفتيش خطأ أنه صدر فى الساعة كذا
مساء واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى وما أثبتته وكيل النيابة فى
محضر استجواب المتهم أنه صدر فى هذه الساعة من الصباح فانه لا تجوز
اثاره الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧١ ص ١٨٠)

٦٠٦٣ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأسانيد
التي استخلصها استخلاصا سائغا فلا يكون للنياية العامة من بعد أن تجادل
فى تصوير الواقعة تأسيسا على ما استخلصته هى من التحقيقات .

(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨ ص ٦٩)

٦٠٦٤ - ما دام الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى أقام
عليها قضاءه بإدانة المتهم وكأنت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب
عليها فإن ما ينعاه المتهم على الحكم مما هو متعلق بتقدير هذه الأدلة لا يكون
الا محاولة موضوعية مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة
النقض به .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢ ص ٥١)

٦٠٦٥ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود أن
الطاعن ضرب المجنى عليه بالصنورة الواردة بحكمها وكان لهذه الصورة سند
من أقوال الشهود فى التحقيقات فالطعن على حكمها من هذه الناحية يكون
على غير أساس لتعلقه بمناقشة أدلة الدعوى .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٧ ص ١٩)

٦٠٦٦ - ان محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع
وتقديرها ، وانما وظيفتها الاشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه
وتأويله على الوجه الصحيح . فاذا وقع فى الحكم مجرد خطأ مادي فتصححه

من سلطة محكمة الموضوع ، وسبيله الطعن فى الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية ما دام ذلك ميسورا والا فترفع عنه دعوى تصحيح الى ذات المحكمة التى أصدرته لتفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائزة ، ولا يجوز أن يلجأ الى محكمة النقض والابرام لتصحيح مثل هذا الخطأ المادى لأن طريق الطعن لديها غير اعتيادى لا يسار فيه الا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع الى تصحيح ما وقع من خطأ .

(١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٤

ص ٥٢٠)

٦٠٦٧ - لمحكمة النقض والابرام الحق فى مراقبة التقدير القانونى للواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وليس لها أن تراقب محكمة الموضوع على تقديرها للوقائع وأدلة الاثبات فى الدعوى أو على صحة ما رتبته عليها من الاستنتاجات فان هذا من اختصاصها دون سواها .

(١٩٢٣/٦/٢ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٧٣)

امثلة لأوجه غير مقبولة

٦٠٦٨ - لا تختص محكمة النقض الا بتقويم المعوج من جهة القانون ليس الا ، فهى مكلفة بأن تأخذ ما أثبتته قاضى الموضوع قضية مسلمة وأن تبحث فيه . فاذا أوجدت ما أثبتته قاضى الموضوع لا عقاب عليه أو أن هذا القاضى قد أخطأ فى وصف ما أثبتته فطبق مادة ليست هى المطبقة أو انه أهمل إجراء من الإجراءات القانونية الأساسية التى بدونها تفسد المحاكمة أو انه أخل بضمانة قانونية من ضمانات الاتهام أو الدفاع أو انه أهمل بيان ركن من أركان الجريمة أو ظرف مشدد مثلا مع انه عاقب على اعتبار ثبوت هذا الذى أهمله أو غير ذلك مما يخالف نصا صريحا فى القانون أو مبدأ قانونيا متفقا عليه ، ان وجدت محكمة النقض شيئا من تلك الأمور وأشباهاها التى تأتى مخالفة للقانون - فهناك فقط يكون لها حق التدخل فيما أثبتته قاضى الموضوع . اما أن يتظلم المتهم لديها من ضعف أدلة الثبوت أو عدم احسان القاضى تقديرها أو من عدم الدوران مع الدفاع فى كل منحنى ومسلك من مناحى أقواله ومسالكها والاجابة فى حكمه على كل صغيرة وكبيرة فى بياناته واستنتاجاته ، الا ما كان طلبا معينا صريحا مأمورا قانونا باجابته

أو رفضه رفضا مسببا ، فهذا التظلم لا سبيل لمحكمة النقض الى النظر فيه مهما يكن في ذاته مؤيدا بأمتن الأدلة . ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استثنائية تعيد عمل قاضي الموضوع فتتظر في الادلة وتفومها بما يستأهل وتترى ان كانت منتجة للادانة أو غير منتجة ، وانما هي درجة استثنائية مختصة ميدان عملها مقصور على سلطة الرقابة على عدم مخالفة القانون .

(١٧/١/١٩٢٦ مجموعة السوائد القانونية ج ١ ق ١١٥)

(ص ١٤١)

٦٠٦٩ - لما كان ما ينيره الطاعن - من أن استئناف النيابة للدعوى الجنائية للمحرم الصادر من محكمة الجرح قد تقرر به بعد الميعاد وأن محكمة الجرح المستأنفة قد أخطأت بقبوله شكلا - في غير محله ما دام أن الطاعن لم يطعن في ذلك الحكم الاستثنائي بطريق النقض لما يدعيه من حق قانوني ، واذ فوت على نفسه الطعن بهذا الطريق فان القضاء بقبول الاستئناف شكلا يجب احترامه لأنه قد حار بهانيا هذا الشيء المقضي به ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ووضي برفض دفاع الطاعن في هذا الخصوص فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٧ ص ٢٩٤)

٦٠٧٠ - عدم ابداء الطاعن بجلسة المعارضة عذره في التخلف عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى ، يوجب الحكم بعدم جواز المعارضة وقضاء المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا جدوى من النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لانتفاء مصلحة الطاعن .

(٢٦/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٨٤ ص ٤٥٩)

٦٠٧١ - لا وجه لنقض الحكم بحجة الخطأ في تطبيق القانون في حالة ما اذا كانت صحيفة السوابق المنسوبة الى شخص متهم بسرقة لم ترفق بأوراق الدعوى ، فحكمت المحكمة عليه باعتبار أن تهمته جنحة لأنه لم يكن في وسعها الأخذ بسوابقه ، مع أنه كان يترتب على تلك السوابق أن تصير الجنحة جناية ، وأن تكون تلك المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى .

(٣٠/١٠/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٣٥)

٦٠٧٢ - اذا ترأى لمحكمة الاستئناف كما رأيت محكمة أول درجة

ان شهادة النفي غير لازمة فلا يحد رفض طلب سماعها وجها للنقض .
(١٨٩٧/٦/١٢ الحقوق س ١٢ ق ١٥ ص ٣٦)

٦٠٧٣ - خطأ الحكم المطعون فيه في بيان صندوق قرار الاحالة لا يعدو ان يكون خطأ ماديا غير مؤثر في منطق الحكم او في النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم يصح هذا النفي غير شديد .
(١٩٧٨/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٦ ص ٢٩٥)

٦٠٧٤ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها الا اذا دفع بذلك امامها ، فاذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الاعفاء من العقاب اعمالا للمادة ٢٠٥ عقوبات فليس له من بعد ان يثير هذا لأول مرة امام محكمة النقض ولا ان ينعي على الحكم قعوده عن التحدث عنه .
(١٩٨٣/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٥ ص ١٤٧)

٦٠٧٥ - اذا كان الحكم الصادر بالعقوبة محتويا على أسباب كافية وكان حكم الاستئناف القاضي بالبراءة مشتملا ايضا على أسباب كافية اقتضت وظيفة محكمة النقض والابرار على التحقق من أنه لا تناقض هناك بين أسباب ومنطوق الحكم المطعون فيه وليس لها ان تبحث في موضوع الدعوى لتقضي بأرجحية أحد الحكمين على الآخر .
(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٧٦)

٦٠٧٦ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية لحكم البراءة لا يمنع من صيرورة الحكم فيه قوة الشيء المحكوم به وفي مثل هذه الحالة ينبغي أن لا يبني حكم محكمة الاستئناف القاضي بتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية الا بناء على قواعد القانون المدني . وينتج من ذلك أن لا وجه لنقض الحكم لسبب من الأسباب الآتية : ١ - لعدم اشتماله على النص القانوني المعمول به .
٢ - لعدم ذكر تاريخ الواقعة . ٣ - لعدم بيان نوع الأفعال التي يماقب عليها القانون وتدخل الجريمة في عدادها .

(١٩٠٤/١٠/١٣ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٤)

٦٠٧٧ - متى أخذ من محضر الجلسة أن المرافعة والنطق بالحكم

حصلاً في يوم واحد وأن القضاة الذين أصدروا الحكم هم هم بعينهم الذين سمعوا المرافعة فذكر اسم قاض آخر لم يحضر المرافعة في الحكم خطأ لا يوجب نقضه .

(١٤/١٠/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٣)

٦٠٧٨ - إذا كان الطاعن ينص على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لمجرد مخالفته قضاء محكمة النقض ، وكانت هذه المخالفة يفرض وقوعها لا يصح أن تكون بذاتها وجها للطعن على الحكم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٠ ص ٨٠٢)

٦٠٧٩ - من غير المجدى النص على الحكم بعدم الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش اللذين لم يستمد الحكم مما أسفرا عنه دليلاً قبل الطاعن .

(١٩٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٤ ص ٥١٣)

٦٠٨٠ - لا مصلحة للتخصوم ولا للنيابة العامة في النص على خصوصية اغفال اثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة .

(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨)

٦٠٨١ - وصف الحكم بشروع المتهم بالقتل مع الترسد والتربص دون أن يذكر لفظة عمدا بعد لفظة القتل لا يكون سبباً لنقضه .

(١٨٩٧/٦/٥ الحقوق س ١٢ ق ٥٥ ص ٢٤٨)

٦٠٨٢ - ان تعيين الطاعن لمسلك السدفاع عنه - حين طلب الى المحكمة معاملته بالرافعة دون أن يطلب من المحكمة تبرئته - لا يصلح وجها للنص على قضاء الحكم بأدائه .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

٦٠٨٣ - الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته لأن يكون سبباً للطعن يثار أمام محكمة

النقض إذا لا شأن لهذه المحكمة في تنفيذ الأحكام الجنائية .

(١٨/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢)

٦٠٨٤ - عدم دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع والطعن على الإجراءات من هذه الناحية لا يكون له في حقيقته الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم وهذا وجده لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(٣١/٥/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٦ ص ٥٢٣)

٦٠٨٥ - إذا كان ما نسب إلى الطاعن ثلاث وقائع تزوير وكان الطاعن قد قصر طعنه على واقعة واحدة ولم يتناول في طعنه الواقعتين الأخريين اللتين أثبتتهما عليه الحكم وكان الحكم إذ دانه في الجرائم المنسوبة إليه قد أوقع من أجلها عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات فإن الطعن يكون على غير أساس .

(٢٢/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦١ ص ٨٠٨)

٦٠٨٦ - إذا كان أحد المدعين بالحقوق المدنية قد توفي قبل أن يفصل في الدعوى ، وكان قد حضر عنه محام لم يذكر للمحكمة أنه توفي ، ولم يكن المتهم على علم بوفاة ، فلا وجه للطعن على الحكم الصادر في هذه الدعوى بأن إجراءاته باطلة .

(١٩/٤/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٤)

ص ٥٣٧)

أمثلة لأوجه طعن مقبولة

٢ - القصور

٦٠٨٧ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى ، والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها ببيان كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي له

الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .
(نقض ١٩٨٨/١١/٢٤ ط ٥٥٨٥ س ٥٧ ق)

٦٠٨٨ - القصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ هو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما تثيره الطاعة بوجه الطعن .

(١٩٨٤/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١١ ص ٩٤٦)

٦٠٨٩ - للقصور الصدارة على سائر أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون لأن من شأن القصور أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٠ ص ٢٥٠)

٦٠٩٠ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

(١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧ ص ١٠٣ ، ١٩٦٦/١/١٧ س ١٧ ق ١١ ص ٦٠ ، ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ق ١٤٧ ص ٧٧٩ ، ١٩٨٧/٥/١٢ س ٣٨ ق ١١٧ ص ٦٧٣ ، ١٩٨٨/١٢/١١ ط ٥٩٧٦ س ٥٨ ق)

٦٠٩١ - القصور في التسبب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فإذا كان الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما انساق إليه من تقارير قانونية في شأن المال المختلس أو العقوبة التي يجب انزالها تبعاً لذلك ، إذ ليس في وسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها أن تبحث نوع المال المختلس وأن تقضى بالعقوبة المقررة في القانون إذا رأت أن تدين المتهم .

(١٩٦٨/٢/١٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٣ ص ١٩٤ ،

١٩٦٩/٣/٣ س ٢٠ ق ٦٦ ص ٣٠٨)

٦٠٩٢ - سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق النص القانوني الذي أدين بمقتضاه هو قصور له الصنادرة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .

(١٩٨٢/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٢ ص ٨٨٤)

٦٠٩٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض دون أن يبين البتة أساس قضائه به ، فانه يكون قاصر البيان في شقه الخاص بالتعويض بما يوجب نقضه والاعادة ، ومتى تقرر ذلك فان حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا فيما قضى به في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر القضية برمتها .

(١٩٨١/١١/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٠ ص ٩٧٤)

٦٠٩٤ - السبب الذي يتمسك به الطاعن في طعنه وان كان غير صحيح على الصورة التي أوردتها الا أنه يتسع لعيب القصور في بيان الأدلة والظروف التي يستدل منها على أن الطاعن كان يعلم بأن ما أخفاه من مسروقات متحصل من جناية ، الأمر الذي يقتضى نقض الحكم بالنسبة اليه .

(١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٠ ص ٥٢١)

٦٠٩٥ - القصور في التسبب له الصنادرة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، فلا تملك محكمة النقض ازاء قبوله التعرض لما انساق اليه الحكم من قرارات قانونية خاطئة ، وهو بسبيل رده على ما تمسك به المتهم من دفع قانونية .

(١٩٨٣/٤/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٧ ص ٤٧٦ ، ٢٣/٣/

١٩٥٩ س ١٠ ق ٧٧ ص ٣٤٤)

ب - مخالفة القانون

٦٠٩٦ - القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض .

(١٩٦٢/١٢/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٦٠٩٧ - ادانة المحكمة المطعون ضده بجريمة الضرب المفضي الى

الموت واعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن ،
احدى العقوبتين التخييرتين للجريمة ، خطأ في تطبيق القانون ، اذ عليها أن
تنزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس .

(١١٥٩ ص ٢٦٣ ق ٢٣ احكام النقض من ١٩٧٢/١١/٥)

٦٠٩٨ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
لعدم تبينها وجود تقرير الاتهام وقائمة شهود الاثبات من بين مرفقات
الدعوى ، خطأ في القانون .

(١٩٨٠/٤/٢١ احكام النقض س ٣١ ق ١٠٤ ص ٥٤٩)

٦٠٩٩ - اذا كان يبين من مطالعة الأوراق أنه صدر من المحكمة
الاستئنافية حكمان نهائيان متعارضان في دعوى واحدة أحدهما باعتبار
المعارضة كان لم تكن والآخر بالغاء الحكم المستأنف واعادة القضية لمحكمة
الدرجة الأولى لنظر معارضة المتهم من جديد ، فهذا خطأ في تطبيق القانون
نشأ عن تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى
في استئناف المتهم ، فان ذلك مما يعيب الحكمين ويستوجب نقضهما .

(١٩٧٠/٣/١ احكام النقض س ٢١ ق ٧٩ ص ٣١٩)

٦١٠٠ - اذا ألغت محكمة ثانية درجة حكم المحكمة الجزئية الصادر
بعدم الاختصاص في جنحة فان القاضى الجزئى يجب عليه أن يحترم حكم
الاستئناف ويعمل به متى رفعت اليه القضية مرة ثانية . فاذا أصر على رأيه
الأول وحكم ثانية بعدم اختصاصه ورفع استئناف عن هذا الحكم فان محكمة
الاستئناف يجب عليها أن تقبل الاستئناف من حيث شكله وتحكم في موضوع
الدعوى ، فمن ثم اذا رفضت محكمة ثانية درجة استئنافا رفع في مثل هذه
الظروف فيجوز نقض حكمها في هذه الحالة .

(١٩٠١/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٨١)

٦١٠١ - مناط الطعن بالنقض فى أمر التصحيح أن تتجاوز المحكمة
حقها فى تصحيح الأخطاء المادية بما فى ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه .

(١٩٦٢/٦/١٢ احكام النقض س ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٥٠)

٦١٠٢ - اذا كانت المحكمة قد صرحت في أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملا للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة الى العقوبة الأصلية وحدها ، فهذا الحكم يكون متخاذلا متعينا نقضه .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض من ٢ ق ٥٢ ص ١٣١)

٦١٠٣ - اذا استند الحكم في ادانة المتهم الى خلاف الثابت بالأوراق كان منخطئا في الاسناد وتعين نقضه .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض من ٢ ق ٤٩ ص ١٢٥)

٦١٠٤ - الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد حكم قضى برفض المعارضة شكلا وتعديل هذا الحكم المعارض فيه هو حكم باطل بطلانا جوهريا مؤديا الى نقضه .

(١٩٠٦/٤/٢٨ المجموعة الرسمية من ٧ ق ١٠٨)

٦١٠٥ - لا يجوز لمحاكم الجنح في دعاوى غصب العقار القهرى من يد حائزه أن تحكم برد ذلك العقار المقتصب ، فان حكمت بذلك تجاوزت اختصاصها وكان حكمها باطلا بطلانا أصليا يجوز نقضه لدى محكمة النقض والابرام .

(١٨٩٤/٣/١٧ الحقوق من ٩ ق ٧٩ ص ٢٤٧)

٦١٠٦ - من الخطأ المبطل للحكم عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المفروضة عليها من أحد الخصوم لأنها تعتبر بذلك قد فصلت في الدعوى بدون أن تكون ملزمة بجميع أطرافها مستعرضة نواحي النزاع فيها ، ولا سبيل في المواد الجنائية الى اصلاح هذا الخطأ الا الطعن بطريق النقض ، لأن التماس إعادة النظر غير مقرر فيها كما هو الحال في المواد المدنية .

(١٩٣٧/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨٥ ص ٧٣)

٦١٠٧ - ان الدعوى بالتعويضات المدنية هي دعوى خصوصية قائمة بذاتها وان كانت تتابع الدعوى العمومية وتسير معها بالفصل في احدهما لا يكون فصلا في الأخرى . وان اغفال المحكمة الفصل في طلب

من الطلبات الأصلية التي رفعت إليها وتعلقت به بعد وجها من الأوجه المهمة لبطلان الحكم فيما يختص بالطلب المذكور .

(١٠٠/٦/٢٨٩٩ مجموعة الرسمية س ١ ص ٣٠٩)

٦١٠٨ - لا نزاع في أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكييفه لها حتى إذا رأت أن الحكم الصادر فيه انحرافا أو زيغا عن نصوص العقد موضوع الدعوى ، كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر الى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

(٢١٠/٥/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣

ص ٣٣٢)

٦١٠٩ - إن المعول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو الوقائع التي يشتملها قاضي الموضوع في حكمه لا الوقائع التي ترد على السنة الخصوم، أو المدافعين عنهم أو الشهود في التحقيقات وبمحاضر الجلسات وهذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما تمحص ولم يعتبرها القانون عنوانا للحقيقة .

(٤١/١٠/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٦

ص ٦٠٩)

ج - بطلان الحكم

٦١١٠ - من المقرر أن بطلان الحكم ينبسط أثره حتما الى كافة اجزائه اسبابا ومنطوقا .

(٤/٦/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٣٢ ص ٧٤٢)

٦١١١ - نظر الدعوى والحكم فيها في غيبة الطاعن بعد صدور قرار تأجيلها في مواجهته هو ما تندفع به السلامة عن مسلك المحكمة ويتحقق به الاخلال بحق الطاعن في الدفاع مما يبطل حكمها ويصح اتخاذ هذا البطلان وجها لطلب نقضه .

(١٢/١٢/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٦٧ ص ٨٦٨)

٦١١٢ - يجب صدور أحكام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية من

ثلاثة أعضاء سمعوا المرافعة وتمت المداولة بينهم دون غيرهم ، عملاً بنص المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية والمواد ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وصدر الحكم من هيئة مشكيلة من أربعة أعضاء تغاير الهيئة التي سمعت المرافعة يجعل الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

(١٩٨٤/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨ ص ٩١)

٦١١٣ - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي للمعارض أيضاً ، وإذا كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الصادر حضورياً امتثالاً من المحكمة الاستئنافية قد خلا من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته وكان من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقيامه ، فإذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم يعتبر معيداً ، وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناءً على الأسباب التي أقيم عليها ، فإن بطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته .

(١٩٧١/١/٣٠ أحكام النقض س ٤٢ ق ٣ ص ١٣)

٦١١٤ - الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يشمل الحكم الغيابي ، فإذا كان هذا الحكم قد فقد ولا تعرف أسبابه حتى كان يمكن الرجوع اليها لتقدير صحة الادانة ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا تتضمن من الأسباب أكثر من أن المتهم لم يحضر بعد أن قرر بالمعارضة وبعد أن أعلن بالحضور للجلسة ، فإنه يكون من المتعين اعتبار الحكم المطعون فيه كأنه خال من الأسباب ويجب إذن نقضه .

آ ١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٥

(ص ٦٧٢)

د - بطلان الاجراءات

٦١١٥ - لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وإذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر فهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة .

فإن الحكم يكون غير صحيح متعينا نقضه لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمانه من استعمال حقه في الدفاع ويكون للنيابة حق الطعن فيه . ومحل نظر العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة وتقديره ، يكون عند استئناف الحكم المطعون فيه أو عند الطعن بطريق النقض .

(١٩٧١/١/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤ ص ١٦)

الفقرة الثانية

٦١١٦ - ولئن كان من المقرر أنه إذا فوت المدعى بالحق المدني على نفسه حق استئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينتقل أمامه طريق الطعن بالنقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكيم الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب المدعى بالحق المدني مع مراعاة ألا يبنى على طعنه - ما دام لم يستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوى لمركز المتهم .

(١٩٨٤/١٢/٢٠٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٦١١٧ - لما كان مفاد نص المادة ٣٠ من قانون النقض أن لا يقبل من المدعى المدني أو المسئول مدنيا الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته في ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن - المسئول مدنيا - على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القسانون ، اذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المحالة وحدها بحكم النقض الأول الى محكمة الاعادة إنما فصل في الدعوى الجنائية أيضا لا يكون مقبولا .

(١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥١ ص ٧٤٩)

٦١١٨ - من المقرر أن الطعن لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه وفيما يختص بحقوقه فقط ، فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم مساءلته ، ولية عن الحقوق المدنية بوصفه مسئولاً عنها على الرغم من مجاوزة الطاعن المشمول بولايته سن الخمس عشرة سنة ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يمسه

في هذا الصدد .

(١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦١ ص ٨٤٤)

٦١١٩ - اقرار المتهم بقبوله الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية ، تقتصر حجته عليه ولا تمتد الى المسئول عن الحقوق المدنية ، ولو كان محكوما عليه بالتعويض متضامنا مع المتهم اعمالا للمادة ١/٢٩٥ مدني .

(٢٠/٣/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٦١٢٠ - يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناطق توافر هذه الصفة ان يكون طرفا في الحكم المطعون فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المسئول عن الحقوق المدنية طرفا فيه فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

(٢٧/٣/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٣ ص ٣٩٠)

٦١٢١ - لا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية ان يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، وبالتالي لا يكون له حق الطعن في هذه الحالة بطريق النقض ، لانه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض .

(٩/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧)

٦١٢٢ - لا يغير من عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في الادعاء بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ان يكون هذا الحكم قد صدر من محكمة الدرجة الثانية بعد ان استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة والتعويض ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه ان ينشئ للمدعي حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن بطريق الاستئناف ، والقول بغير ذلك وبجواز الطعن بالنقض من المدعي في هذه الحالة يؤدي الى التفرقة في القضية الواحدة بين المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، اذ بينما لا يجوز للأخير في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية

بالغرامة بالتعويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي بتلك المحكمة ، أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للمدعى إذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمته الدرجة الثانية برفض الدعوى المدنية أن يطعن على الحكم بطريق النقض ، وبذلك يباح للمدعى ما حرم منه المسئول من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض . في حين أن القانون قد سوى في المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه ولو اخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله إذا كانت التعويضات المطلوبة في حدود النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧)

٦١٢٣ - من المقرر أن الالتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس اعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها فمحلله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ، ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض ففي الحكم الصادر بالعقوبة ، فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطيعه المضي في نظر الدعوى ويتعين نسيها التقرير بعدم جواز نظر الطعن . ولما كان من المقرر أن العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية التي تظل عالقه به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا . لما كان ما تقدم وكان أثر العفو عن الطاعن ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل ذاته لا إلى العقوبة المقضى بها عنه . وكان الطاعن قد طلب في أسباب طعنه نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية .

(١٩٧٩/٤/٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٨ ص ٤٦١)

٦١٢٤ - قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس

من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ، وذلك حيث يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٥ ص ٦٤٦)

٦١٢٥ - متى انغلق باب الاستئناف امتنع الطعن في الحكم بطريق النقض ، واذ كان لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي ، فانه لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(١٩٦٦/٦/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٣ ص ٨١٢)

٦١٢٦ - حدد المشرع في صراحة ووضوح لا لبس فيه - في المواد ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ من المانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع الى غيرها سي خصوص الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من محاكم الجنايات ، وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحا ومطلقا وقاطعا في الدلالة على اجازة الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التنفيذ بنصاب معين ، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن بطريق النقض في تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بغير مخصص . لما كان ما تقدم فان ما أثارته النيابة العامة من عدم جواز الطعن أخذا من القاعدة السارية بالنسبة للطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجناح اذ التعويض المطلوب لا يجاور النصاب النهائي للقاضي الجزئي لا يساير هذا النظر التطبيق الصحيح لأحكام القانون .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٠ ص ٥٣١)

٦١٢٧ - تنص المادة ٣٠ نقض على أنه لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة (المستولة عن الحقوق المدنية) من أن الحكم المطعون فيه لم يورد نص القانون الذي عاقب المتهم بموجبه لا يكون مقبولا لتعلق ذلك بالدعوى الجنائية مما لا شأن للطاعنة به .

(١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٥ ص ٧٣٣)

٦١٢٨ - انه وان كان الطعن موجها من المستول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ نقض ، الا أنه لما كان العيب الذى يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه فى شقة المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بضحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بالمادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فاذا كانت هذه الأخيرة غير مقبولة لتعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ذلك فانه يكون للطاعن بوصفه مستولا عن الحقوق المدنية صفة فى النعى على الحكم المطعون فيه فيما أثاره فى طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة يجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٥ ص ٦٦٤)

٦١٢٩ - الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليهما فى الأمر الصادر بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليها ، دون أن يسبق لهما الادعاء فى التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديره ممن لا صفة له .

(١٩٦١/١/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٤ ص ٤٢)

٦١٣٠ - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وانطوى العيب الذى شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية .

(١٩٥٩/١١/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٨ ص ٨٣٤)

٦١٣١ - متى تبين أن الحكم الابتدائى قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة ولم يطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن العادية المخولة له فى القانون فلا يقبل من المستول عن الحقوق المدنية التحدث فى بطلان اعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم يمنح المستول عن الحقوق المدنية حق الطعن

الا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(١٩٥٧/٥/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ١٥٦ ص ٥٦٧)

٦١٣٢ - متى كان المجنى عليه لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم فلا تكون له صفة في الطعن في الحكم الصادر ببراءة المتهم وفقا لحكم المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/٦/١١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣٩ ص ٨٦٨)

الفقرة الثالثة

٦١٣٣ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت ، عملا بالمادة ٣٠ من قانون النقض ، واثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة أو بالحكم لا يكون الا بالطعن بالتزوير .

(١٩٨٥/٥/١٦ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٢٢ ص ٦٨٨)

٦١٣٤ - الأصل في الاجراءات أن تكون قد روعيت ، وعلى من يدعى أنها خولفت اقامة الدليل على ذلك .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢)

٦١٣٥ - الأصل طبقا للمادة ٣٠ من قانون النقض أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت .

(١٩٦٤/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٢ ص ٢٠٦ ، ١٩٩٣/١/١٠ ط ٣٩٧٢ س ٣١ ق)

٦١٣٦ - الأصل في الاجراءات الصحة .

(١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧)

٦١٣٧ - من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم .

(١٩٧٧/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦٨ ص ٨٠٣)

٦١٣٨ - الأصل في الأحكام اعتبار الاجراءات المتعلقة بالشكك سواء أكانت أصلية أم يوجب عند عدم استيفائها بطلان العمل ، قد روعيت أثناء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات قد أهملت أو خولفت ، وذلك ما لم تكن مذكورة في محضر الجلسة وفي الحكم .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٢ ص ٤٧٩)

٦١٣٩ - نصت المادة ٢٢٩ جنايات على أن عدم مراعاة الاجراءات الجوهرية يجوز اثباته بكافة الطرق القانونية أمام محكمة النقض والابرام ولكن هذا النص قاصر على حالة ما اذا لم يذكر في محضر الجلسة أو في الحكم أن هذه الاجراءات قد روعيت ، وفي غير هذه الحالة لا يوجد طريق غير الطعن بالتزوير في محضر الجلسة .

(١٩١٠/٦/١١ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٠٧)

٦١٤٠ - محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٦ ص ٢٥١ ،
١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨ ص ٥٦)

٦١٤١ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية والحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص فانه لا يجوز للطاعنين أن يجحدوا ما أثبت من تمام هذا الاجراء الا بطريق الطعن بالتزوير .

(١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦)

٦١٤٢ - علنية الجلسة مفروضة ما لم يقر الدليل على العكس ، فاذا خلا محضر الجلسة عن ذكر العلنية ، ولم يتقدم اثبات على أن الجلسة كانت غير علنية فلا يكون ذلك سببا لنقض الحكم .

(١٩٢٦/١/٥ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٥٢)

٦١٤٣ - من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير

ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن قوله ان الحكم صدر بجلسة غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ، ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير سديد .

(١١/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٦١٤٤ - متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد تضمن في مدوناته ما يفيد حصول المداولة قانونا ، وكان الطاعن لا يدعى عدم حصول المداولة ، فان ما ينعيه في صدد ما تقدم لا يكون له محل .

(٢/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٦١٤١ - لا يقبل النعي بصدور الحكم في جلسة غير علنية على خلاف ما أثبت به وبمحضر الجلسة ، ما دام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .

(٧/٩/١٩٩٣ ط ٣٩٦٩ س ٦٢ ق)

٦١٤٦ - لما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الاجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما آتبه الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ولا يفدح في ديت ان يكون اثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلى التقرير من أعضاء المحكمة ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

(٢٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣)

(١٦/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٢٣ ص ١٠٩٥)

٦١٤٧ - متى ذكر الحكم أن الاجراءات قد اتبعت فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق الطعن فيها بالتزوير ، وليس يقدر في ذلك أن يكون اثبات اجراء تلاوة تقرير التلخيص قد ورد في ديباجة الحكم ما دام أن رئيس الدائرة قد وقع مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ اجراءات جنائية بما يفيد اغراره ما ورد به من بيانات .

(٣/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٤ ص ٥١٨)

٦١٤٨ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت فلا يجوز للطاعن أن

يجحد ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضا من تلاوة تقرير التلخيص
بجلسة المرافعة الأخيرة الا بالطعن بالتزوير .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٦١٤٩ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت ، فاذا اثبت الحكم
تلاوة تقرير التلخيص فليس للطاعن أن يجحد اثبات تلك التلاوة الا بالطعن
بالتزوير ولو وردت في ديباجة الحكم المطبوع ما دام الحكم قد وقع من رئيس
الدائرة التي أصدرته وكاتبها .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨)

٦١٥٠ - ضياع محضر الجلسة بعد تمام الاجراءات وصدور الحكم
لا يصلح سببا لنقض الحكم ، لأن الأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات
القانونية قد روعيت أثناء الدعوى ، ولذى الشأن في حالة عدم ذكر اجراء
من الاجراءات في المحضر أو الحكم أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك
الاجراءات أهملت أو خولفت . وضياع المحضر يعتبر بمثابة عدم ذكر بعض
تلك الاجراءات القانونية في المحضر ، فحكمه أن تعتبر الاجراءات قد وقعت
صحيحة وللمحكوم عليه أن يثبت ما يدعيه فيها من نقص أو بطلان بكافة
طرق الاثبات ، فلا يقبل الطعن في الاجراءات بناء على مجرد ضياع المحضر
أو بدعوى وجود عيوب احتمالية تذكر من غير تحديد ويفترض وقوعها افتراضا
لأن العيوب الاحتمالية لا تصلح لأن تتخذ وجها للطعن ، بل يجب أن يكون
الطعن مؤسسا على عيوب معينة مجردة .

(١٩٣٧/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٣ ص ٦٧)

مادة ٣١

لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في
الموضوع الا اذا انبنى عليها منع السير في الدعوى .

الأحكام

٦١٥١ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل

الفصل فى الموضوع الا اذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى .

(١٩٨٢/١٢/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٠٦ ص ٩٩٦ ،

١٩٨٦/١/٢٧ س ٣٧ ق ٣١ ص ١٥٢)

٦١٥٢ - قرار المحكمة الاستئنافية بوقف السير فى الدعوى الجنائية
لحين الفصل نهائيا فى موضوع الدعوى المدنية هو فى حقيقته حكم قطعى ،
وان كان صادرا قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة ، الا انه يمنع
من السير فيها ، ويجوز الطعن فيه بطريق النقض اعمالا لنص المادة ٣١ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٤ ص ٤٣٢)

٦١٥٣ - المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع
والتي يبنى عليها منع السير فى الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ اجراءات
جنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة انما هى الأحكام التى من شأنها
أن تمنع السير فى الدعوى الأصلية .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ ص ٢٠٢)

٦١٥٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الفصل فى
الموضوع ولم يبنى عليه منع السير فيها اذ هو لم ينه الخصومة كلها أو بعضها
فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٧٠/٢/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٦ ص ٢٢٥)

٦١٥٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض الا بالغاء ما قضى به
الحكم المستأنف من عدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها بعد التحقيق
الذى اجرتة النيابة العامة برفض هذا الدفع فانه لا يجوز الطعن فيه استقلالا
لأنه حكم مقصور على مسألة فرعية ولم ينه الخصومة فى الدعوى . ولا محل
للقول بأن هذا الحكم سوف يقابل من محكمة أول درجة بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها باعتبار أنها قد استنفدت ولايتها ، ذلك أن
المادة ٢/٤١٩ اجراءات جنائية قد نصت على أنه اذا حكمت المحكمة
الاستئنافية برفض الدفع الفرعى بنظر الدعوى الذى قبلته محكمة الدرجة
الأولى وجب عليها أن تعيد القضية للحكم فى موضوعها مما لا يتسنى معه

أن يحكم بعدم جواز نظرهما .

(١٩٧٠/١/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٣ ص ١٤١)

٦١٥٦ - الأحكام الصادرة نهائياً في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استقلاً بطريق النقض هي تلك التي تتعلق بالاختصاص فيها بولاية المحكمة أو تلك التي تصدر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم في هذه الحالة مانعاً من السير في الدعوى ، أما ما عدا ذلك من الأحكام التي تصدر باختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل يلزم أن يقترن الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧)

٦١٥٧ - اعتبر المشرع المجنى عليه - ولو لم يكن مدعياً بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى ، فلا يفتح باب الطعن بطريق النقض له - فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعاً عن الخصومة الأصلية - الا بصدر حكم ينهي الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية ، وبعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية ، ولا استثناء لهذه القاعدة الا بالنسبة للأحكام التي يبنى عليها منع السير في الدعوى .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٢ ص ٥٧٢)

٦١٥٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منهيّة للخصومة في دعوى الرد الا أنها لا تنهي الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٢ ص ٥٧٢ ،

١٩٥٧/٣/٥ س ١٨ ق ٥٨ ص ٥٠٢)

٦١٥٩ - لما كان الحكم المطعون فيه انما فصل في شكل الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بنذب خير حسابي في الدعوى ، وقضى بعدم قبوله شكلاً لرفعه

بعد الميعاد فهو على خلاف ظاهره لم ينف الخصومة أمام محكمة الموضوع ، ولم ينف عليه منع السير في الدعوى إذا زال أمرها معروضا على محكمة أول درجة ولم يصدر فيها حكم نهائي بعد ، ولهذا لا يجوز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٦ ص ٢٠١)

٦١٦٠ - الطعن بطريق النقض في الحكم الذي صدر قبل الفصل في الموضوع والذي لم ينف عليه منع السير في الدعوى لا يكون جائزا . ومن ثم فلا يجوز الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول المعارضة ما دام باب استئناف الحكم السالف الذكر الصادر في الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم اعلان المتهم به .

(١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٦ ص ٦٩٩)

٦١٦١ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التعويض .

(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٥ ق ١٦ ص ٤٣)

٦١٦٢ - لا يقبل الطعن بطريق النقض والابرام في حكم صدر بالفصل في دفع فرعي وبتحديد جلسة أخرى للمرافعة في الموضوع .

(١٩٥٥/٤/١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٦)

٦١٦٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه انما صدر برفض الدفع ببطلان الحكم الغيابي وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، كان الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(١٩٥١/١/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٨ ص ٥٢٧)

٦١٦٤ - الحكم الصادر برفض دفع فرعية بسقوط الدعوى العمومية وبعدم وجود صفة للمبلغ وبقبول دفع ببطلان تقرير الخبير الأول وندب خبير آخر لفحص الأوراق وعمل حساب قبل الفصل في الموضوع هو من الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، لأنه ليس منهيًا للخصومة ، بل ما زالت الدعوى بعد صدوره قائمة حتى ينفذ الحكم التمهيدي

• ويقتضى فى موضوعها •

(١٦/٥/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٣

ص ٢٣٥)

٦١٦٥ - الحكم القاضى بصحة تفتيش منزل متهم لا يجوز الطعن فيه استقلا لا بطريق النقض لانه غير منه للتقصومة •

(٢١/٦/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٧

ص ٨١)

٦١٦٦ - الأحكام التى أبيع الطعن فيها بطريق النقض هى الأحكام التى تفصل فى أصل الدعوى وتنتهى بها الخصومة اما بالبراءة أو بالعقوبة ، وبهذا القيد تخرج سائر الأحكام التى تصدرها محكمة الموضوع تمهيدا لمليت فى موضوع الدعوى ، وعلى ذلك فلا يصح الطعن فى الحكم التمهيدى القاضى بتعيين خبراء لتحقيق الخطوط التى أسند الى الطاعن تزويرها •

(٢٣/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٢

ص ٣٠٣)

٦١٦٧ - لا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر بجواز نظر الدعوى العمومية لانه حكم لم يفصل نهائيا فى موضوع الدعوى ، أما بعد الفصل فى موضوع الدعوى فعندئذ يصح الطعن فى آن واحد فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر فى الموضوع •

(١٢/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٩ ص ٤١)

٦١٦٨ - الطعن بطريق النقض لا يكون الا فى الأحكام الفاصلة نهائيا فى الموضوع أو يشبهها ، فالحكم الإستئنافى الذى يقتضى بقبول الدعوى المدنية دون أن يتعرض لموضوع الحق المطلوب من المتهمين لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض •

(٣١/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٦

ص ١٥٢)

٦١٦٩ - الأحكام النهائية الفاصلة فى موضوع القضية الصادرة

من ثاني درجة • هي التي يجوز الطعن فيها دون غيرها أمام محكمة النقض ،
أما ما عداها من الأحكام فلا يجوز رفعها أمام محكمة النقض الا مع الحكم
في أصل الدعوى •

(١٩٠٠/١/١٣ المجموعة الرسمية س ١ ص ١٧٩)

٦١٧٠ - الأحكام الفرعية غير الصادرة في الموضوع والتي لا تدل
على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض.
والإبرام قبل صدور الحكم في الموضوع •

(١٨٩٧/١٢/٤ الحقوق س ١٣ ق ٦ ص ٢١)

مادة ٣٢

لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق
المعارضة جائزا •

الأحكام

٦١٧١ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه
بالمعارضة جائزا •

(١٩٨٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٧ ص ١٨٧ ،
١٩٧٣/١٢/٢٤ س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨)

٦١٧٢ - الحكم الحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن في الدعوى
بصفة نهائية دون توقف على قبول طعنه على المعارضة التي قد يرفعها متهم
آخر معه في الدعوى ، ويحد من هذا المبدأ صدور الحكم غيابيا أو حضوريا
اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية
أو المستول عنها ، وكان الحكم ما زال قابلا للمعارضة يترتب عليه عدم جواز
طعنهما لما قد يؤدي اليه إعادة طرح الدعوى الجنائية من تغيير الأساس الذي
بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية •

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٨ ص ١١٦٧)

٦١٧٣ - الحكم الحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن في الدعوى

بصفة نهائية ، ولا يتوقف قبول طعنه على المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر في الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا أو قابلا للمعارضة . وصدور الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، وكون الحكم ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم ، يكون طعن أيهما بالنقض غير جائز والا يكون قد خالف نص المادة ٣٢ من قانون النقض ، اذ كان يتعين عليه أن يتربص حتى صيرورة الحكم بالنسبة الى المتهم نهائيا قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض .

(١٩٨٧/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٧٧ ص ٤٨٦)

٦١٧٤ - حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالغرامة أمام محكمة ثاني درجة يجعل الحكم حضوريا حائزا الطعن فيه بالنقض .

(١٩٨٨/١٢/١ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٨٥ ص ١٢٠١)

٦١٧٥ - صدور الحكم حضوريا نهائيا بالنسبة الى متهم لا يتوقف قبول طعنه بالنقض في هذا الحكم على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر مع في الدعوى محكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل للمعارضة .

(١٩٨٥/١/٣١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣١ ص ١٩٩)

٦١٧٦ - حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالغرامة أمام محكمة ثاني درجة يجعل الحكم حضوريا ويجوز الطعن فيه بالنقض وان وصفه المحكمة بأنه حضوري اعتباري .

(١٩٨٤/٤/٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٣ ص ٢٥٤)

٦١٧٧ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الحضوري الاعباري ما دام الطعن بالمعارضة جائزا .

(١٩٧٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣١٧ ص ١٤١٠ ،

١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

٦١٧٨ - عدم اعلان المطعون ضده بالحكم الغيابي - وان وصف خطأ بأنه حضوري - مقتضاه أن باب المعارضة ما زال مفتوحا والطعن في

هذا الحكم بالنقض غير جائز .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٢ ص ١١٥٦ ،
١٩٦٦/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٥ ص ٢٥٤ ، ١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ١٠٢
ص ٥٣١)

٦١٧٩ - العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو حضوري اعتباري
أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، والحكم
الحضوري الاعتباري هو حكم قابل للمعارضة اذا أثبت المحكوم عليه قيام
عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة ، فاذا كان الحكم
المطعون فيه لم يعلن للطاعة وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة
ويبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون ، فان باب المعارضة في هذا الحكم
ما يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٨ ص ١١٦٧)

٦١٨٠ - اذا كان الثابت أن الحكم الحضوري الاعتباري المطعون فيه
لم يعلن بعد للمتهم وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به
سريان الميعاد المحدد في القانون ، فان باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال
مفتوحا والطعن بالنقض فيه جائز عملا بالمادة ٣٢ نقض .

(١٩٧٢ / ٢ / ٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣)

٦١٨١ - صدور حكم حضوري نهائي بالنسبة الى أحد المتهمين
يؤذن له بالطعن فيه فلا يوقف على الفصل في المعارضة المرفوعة من متهم
آخر معه صدر الحكم بالنسبة اليه غيابيا أو حضوريا اعتباريا .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣)

٦١٨٢ - صدور الحكم غيابيا أو بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم
وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، على المدعى
أو المسئول عن الحق المدني أن يتربص حتى فوات ميعاد المعارضة في الحكم
قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض والا كان طعنه غير جائز .

(١٩٨٥/١/٣١ أحكام النقض س ٣٦ ق ٣١ ص ١٩٩)

٦١٨٣ - على المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها التربص لحين

فوات ميعاد المعارضة بالنسبة الى المتهم أو الفصل في معارضته قبل الطعن في الحكم بطريق النقض ، ولو كان الحكم حضوريا بالنسبة لهما ، مخالفة ذلك يوجب الحكم بعدم جواز الطعن .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣)

٦١٨٤ - انتفاء مصلحة المطعون ضده في المعارضة في الحكم لكونه لم يضربه يجعل من حق النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية الطعن عليه بالنقض .

(١٩٩٣/٤/١٨ ط ٩٤٦٠ س ٥٩ ق)

٦١٨٥ - صدور الحكم من محكمة ثانى درجة فى غيبة المتهم بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى بتبرئته ، يبدأ ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم .

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠ ص ١٥٤)

٦١٨٦ - لما كان الحكم المطعون فيه ولئن صدر فى غيبة المطعون ضدها الا أنه قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية فانه لا يعتبر قد أضر بهما حتى يصح لهما أن يعارضا فيه ومن ثم فان طعن المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزا .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٠ ص ٣٣٠)

٦١٨٧ - حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر فى غيبة المطعون ضده ، الا وأنه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فان الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

(١٩٨٢/٢/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٢ ص ٢٠٩)

٦١٨٨ - اعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصور على الحكم الصادر بالعقوبة فى غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥

طجرات ومن ثم فان ميعاد الطعن بطريق النقض فى هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره .

(١٩٨٣/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٩ ص ٨٥٤)

٦١٨٩ - من حيث ان الحكم المطعون فيه - وان صدر غيابيا من محكمة ثانى درجة - الا أن البين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده قد أعلن بالحكم مع شخصه وفوت على نفسه ميعاد المعارضة ، ومن ثم فان طعن النيابة فى الحكم يكون جائزا .

(١٩٨١/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٦ ص ٩٥٧)

٦١٩٠ - لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا من محكمة أول درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة ، الا أن الطعن مقبول شكلا ، لأن الحكم المطعون فيه صدر فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة غير جائزة بنص المادة ٢١ منه .

(١٩٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٢)
(١٩٧٢/١٢/١٨ س ٢٣ ق ٣١٦ ص ١٤٠٦ ، ١٩٧٣/١/٢٨ س ٢٤ ق ٢١ ص ٩٩)

٦١٩١ - لما كان الحكم الصادر غيابيا بعدم الاختصاص بنظر اللجنة لا يعتبر أنه أضر بالمطعون ضده حتى يصح له أن يعارض فيه ، ولهذا فان الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم .

(١٩٨٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

٦١٩٢ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجناح ، ولا يقبل ما دام الطعن فى الحكم بطريق المعارضة جائزا .

(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٢ ص ٥٢٦)

٦١٩٣ - طعن النيابة العامة على الحكم الحضورى الاعتبارى بالنسبة

الى المتهم يكون غير جائز طالما أن الثابت أنه لم يعلن به ، الا بعد تاريخ تقرير النيابة بالطعن ولم يعارض فيه .

(١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٣ ص ٣٧١)

٦١٩٤ - الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر في الدعوى محكوم عليه غيابيا ، الا أن هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه في حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها ، فانه لكون ذلك الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة الى المتهم - وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث - وقد يؤدي ذلك الى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي اسندت اليه ، وهو ما ينبني عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض ، طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما يقتضى انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض الذي هو طريق غير عادى للطعن في الأحكام ، ومتى كان ذلك فان طعن المستول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزا .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٤ ص ٢٩٣)

٦١٩٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد تحدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه غيابيا في جريمة أخرى غير تلك التي دين الطاعن بها .

(١٩٥٤/٣/٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٣٤ ص ٤٠٥)

٦١٩٦ - ان العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، فاذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه حضوري فذلك لا يمنع المحكوم عليه من الطعن فيه بطريق

المعارضة فاذا هو لم يفعل بل طعن فيه بطريق النقض فان طعنه لا يكون مقبولا عملا بالمادة ٤٢٢ اجراءات جنائية .

(١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٠٨ ص ٥٦٨)

٦١٩٧ - اذا صدر الحكم حضوريا بالنسبة الى المدعى بالحق المدني والمسئول عن الحقوق المدنية وغيايبا بالنسبة الى المتهم وعارض المتهم فيه فان عدم الفصل في المعارضة يوجب وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة .

(١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٢ ص ١١٠١)

٦١٩٨ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالعقوبة ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزا . فالطعن المرفوع من النيابة في حكم صدر غيايبا بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم لم يعلن بعد للمتهم لا يكون مقبولا .

(١٩٥٢/٦/١ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٤ ص ١٠٧٩)

٦١٩٩ - انه لما كان المتهم يستفيد من استئناف النيابة للحكم الصادر عليه بالعقوبة ولو لم يستأنفه هو ، فانه متى صدر حكم غيابي بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة اول درجة الذي قضى بانذار المتهم في جريمة اشتباه ، فان حق المتهم في المعارضة يكون قائما ويكون الطعن في هذا الحكم غير جائز لانه لم يصبح نهائيا بعد .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٦ ص ٤٦٧)

٦٢٠٠ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في الاحكام النهائية ، فاذا كان الثابت ان الحكم المطعون فيه صدر غيايبا ضد المتهم وقررت النيابة الطعن فيه ثم تبين ان هذا الحكم لم يعلن الى المتهم الا بعد التقرير بالطعن ، فهذا الطعن لا يكون جائزا .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٣ ص ٣٣٦)

٦٢٠١ - لا يجوز بمقتضى القانون لاي خصم من الخصوم في الدعوى الجنائية بما فيهم النيابة العمومية ان يطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي

ما دام باب المعارضة فيه مفتوحا للمحكوم عليه في غيبته ، اذ هذا الطريق العادى قد يؤدى الى رفع وجه التظلم من الخطأ المدعى به .

(١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣)

(ص ٣٢)

٦٢٠٢ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا اذا كان الحكم نهائيا لا بالنسبة لمن يريد أن يطعن فيه فقط بل بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى . واذن فاذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة لأحد المتهمين فانه لكونه قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة لا يجوز للمدعى بالحق المدنى أن يطعن فيه بطريق النقض . ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادرا لمصلحة هذا المتهم في الدعوى المدنية ، لأن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث قد يؤدى الى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية المسندة اليه ، وهذا ينبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض ، طالما أن الواقعة الجنائية التى هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع .

(١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٣)

(ص ٦٠٨)

٦٢٠٣ - انه وان كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة الى متهم وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة الى متهم آخر ، فان ما قضى به فى شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، كما أن ما قضى به فى شقه الثانى يعد بمثابة حكم البراءة ومن ثم فان طعن النيابة بالنقض فى الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز .

(١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٨ ص ٣١)

٦٢٠٤ - متى كان الحكم المطعون فيه وان صدر فى غيبة المطعون ضده الا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة لا يعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فان طعن النيابة العامة بالنقض فى الحكم من تاريخ صدوره جائز .

(١٩٧٤/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٦ ص ٧٦٩)

مادة ٣٣

للنيابة العامة وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية .

الأحكام

٦٢٠٥ - ان المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم .

(١٩٨٧/٤/١٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٤ ص ٦١٢ ، ١٩٩١/٥/٢ ط ٤٩٣٠ س ٦٠ ق)

٦٢٠٦ - لا تجيز المادة ٣٣ للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٧ ص ٧٨٠)

٦٢٠٧ - أجازت المادة ٣٣ للنيابة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية .

(١٩٨٣/٣/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٥ ص ٤١٦ ، ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٤ ص ٨٦٦)

٦٢٠٨ - طعن النيابة العامة في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية جائز اعمالا لنص المادة ٣٣ من قانون النقض .

(١٩٨٧/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٤ ص ١١٢٨)

٦٢٠٩ - خول الشارع في المادة ٣٣ حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم بجناية لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

لا يفيد من نقضه ، لأن المادة ٣٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات ، ومن لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض لا يمتد اليه أثره .

(نقض ١٩٨٦/١٠/٨ ط ٧٢٦ س ٥٦ ق)

٦٣١١ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بحضور المحكوم عليه فيه معنى سقوطه ، أثر ذلك اعتبار الطعن بيه بالنقض من النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها غير ذي موضوع .

(١٩٨٧/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٠٤ ص ١١٢٨)

مادة ٣٤

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء مهلة المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة .

ويجب ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد ، ومع ذلك اذا كان الحكم صادرا بالبراءة وحصل الطاعن على شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بايداع الحكم قلم الكتاب ، وعلى الطاعن فى هذه الحالة أن يعين فى طلبه المقدم للحصول على الشهادة المذكورة محلا مختارا فى البلدة الكائن بها مركز المحكمة ليعان فيه بايداع الحكم والا صح اعلانه فى قلم الكتاب .

واذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل .

واذا كان مرفوعا من غيرها فيجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض .

- حل معاد الطعن ستين يوما بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر فى ١٩٩٢/٦/١ .

- مدلة القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١٧ ، ونشر فى

١٩٦٢/٦/١٧ .

المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ :

« ويجب ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد » .

المذكرة الايضاحية : « تضمن المشروع تعديلا للفقرة الثانية من المادة ٣٤ كي تتماشى مع الحكم الوارد في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لا تجيز الطعن بالبطلان في أحكام البراءة لمجرد عدم ايداع أسبابها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصدارها ، بأن أتبع للطاعن الذي يحصل على شهادة بذلك من قلم كتاب المحكمة المختصة التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه في محله المختار او في قلم الكتاب بايداع الحكم » .

الأحكام

الفقرة الأولى

قواعد عامة

٦٢١٢ - التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وتقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، والتقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم بها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، ولما كان البعض من الطاعنين وان قرروا بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه الا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم فانه يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧ ، ٢/١١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٩٠ ص ٦١٩ ، ١٩٧٣/٦/١٠ س ٢٤ ق ١٤٩ ص ٧٢٢ ، ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٨ ص ١٠١٨ ، ١٩٨٧/٣/٢ ط ٦٢٣٣ س ٥٦ ق ، ١٩٨٧/١١/٢ ط ١٢٨١٠ س ٥٧ ق)

٦٢١٣ - الأصل أن الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد وأيضا التي هي شرط لقبول الطعن وتعد لاحقة بتقرير الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر .

(١٩٧٥/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٦ ص ٦٠٨)

٦٢١٤ - التقرير بالطعن بالنقض المحرر بالسجل الخاص والموقع عليه من الكاتب المختص وان تضمن اسم رئيس النيابة المختص دون توقيعه الا أن الطعن يعتبر قائما قانونا ، اذ يترتب على مجرد التقرير به دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك أن القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا اجرائيا - سوى افصاح للطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨١/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٢ ص ٧٥٧)

٦٢١٥ - تقرير الطعن بالنقض ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه الوجهة المعبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

(١٩٨٢/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٢٠ ص ١٠٨٣ ، ١٩٨٢/٢/١٠ ق ٣٧ ص ١٩٠ ، ١٩٨٧/٤/٢ ط ٦٤٦٥ س ٥٦ ق)

٦٢١٦ - التقرير بالطعن أثره دخول الطعن في حوزة محكمة النقض ، وأثر تخلفه عدم قبول الطعن شكلا .

(١٩٨٩/٣/٢ ط ٨٩٨٨ س ٥٨ ق)

٦٢١٧ - التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذوي الشأن عن رغبة فيه ، ومن ثم فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه تقديم الطاعن الأسباب الى قلم الكتاب في الميعاد ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠ ، ١٩٨١/١٠/٣١ س ٣٢ ق ١٣٦ ص ٧٩١)

٦٢١٨ - التقرير بالطعن بالنقض لا يعدو أن يكون عملا ماديا

لا يستلزم وجود الحكم عند القيام به ، هذا الى أن الطاعن لم يثبت استحالة حصوله على صورة من الحكم المطعون فيه في الوقت المناسب ليتمكن من ايداع أسباب طعنه في الميعاد .

(١٩٨١/٢/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦ ص ٥٥)

٦٢١٩ - عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه تقديم أسباب له .

(١٩٨٢/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٢١ ص ١٠٨٧ ،

١٩٨٨/١/١٩ ط ٦٤٢٥ س ٥٧ ق)

تقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم

٦٢٢٠ - اثبات ايداع أسباب الطعن قلم الكتاب في الميعاد منوط بالطاعن ، والا يصال الصادر من قلم الكتاب دون غيره هو الذي يصلح في اثبات تقديم أسباب الطعن بالنقض في الميعاد .

(١٩٨٥/٤/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٨٧ ص ٥٢١)

٦٢٢١ - متى كان النابت أن المتهم قد أبدى وهو بالسجن رغبته في أن يطعن في الحكم الصادر ضده بطريق النقض في الميعاد ، وأثبتت هذه الرغبة كتابة بالأوراق ووقع عليها ، فإن ذلك يعتبر قانوناً تقريراً بالطعن ، ولو أنه لم يحرر طبقاً لما يتطلبه القانون في هذا الشأن ويكون الطعن مقبولا شكلاً .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٩ ص ٤٧٢)

٦٢٢٢ - ان المادة ٢٣١ تحقيق جنايات توجب بصريح النص لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن ، وموجب ذلك أن لا تقوم للطعن قائمة ولا تتصل محكمة النقض به الا عن طريق هذا التقرير ولا يغني عنه أي إجراء آخر مهما قيل في وحدة الواقعة أو وجود المصلحة ، ومن ثم فالتدخل الذي يقول به محكوم عليه آخر غير الطاعن ولا يكون مقبولا .

(١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض س ١ ق ١٣٢ ص ٣٩٢)

٦٢٢٣ - لا تعتبر أسباب النقض المقدمة بمثابة التقرير .

(١٩٠٨/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٩٧)

٦٢٢٤ - اذا ختم المحكوم عليهم على تقرير النقض وكان للجميع وكيل واحد فعدم ذكر اسم احدهم فى التقرير المقدم منهم بأسباب النقض لا يحرمه من الانتفاع بالنقض .

(١٩٠٧/٩/٢٨ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٢٥)

٦٢٢٥ - معرفة ما حكم به مما لم يحكم به يرجع الى نص الحكم دون غيره . فبناء على ذلك اذا ثبت من أسباب حكم أن محكمة النقض رفضت طلب المتهم بناء على عدم وجود تقرير بأوجه النقض ولم يذكر شئ من ذلك فى نص الحكم ، فاذا ثبت أن التقرير وان كان قد قدم ضاع ثم وجد جاز قبول النقض .

(١٩٠٤/١/٢ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٤)

٦٢٢٦ - يجب لقبول الطعن بطريق النقض أن يكتب به تقرير فى قلم الكتاب أو فى السجن ان كان رافعه معتقلا . وبالتعلل لمخالفة ذلك بان ادارة السجن والنيابة العامة لم تمكنا طالب الطعن من عمل التقرير لا يكون محل اعتبار الا فى الاحوال التى يكون فيها الطعن جائزا فى ذاته .

(١٩٤٥/٨/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٦)

(ص ٧٣٨)

٦٢٢٧ - التقرير بالطعن يجب أن يكون فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ، فاذا كان المحكوم عليه قد أرسل الى رئيس النيابة اشارة تلغرافية من مرسى مطروح يقول فيها انه يطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر عليه فهذا لا يعتبر تقريراً منه بالطعن ، ولا يشفع له فى عدم التقرير كونه مجندا فى الجيش وان أحدا من رؤسائه بالجهة التى كان يعمل بها لم يقبل منه التقرير بالطعن ما دام هو حين ترك تلك الجهة وجاء الى القاهرة لم يعمل هذا التقرير فور حضوره لا بالسجن ولا بقلم الكتاب ، ولو بعد انقضاء الميعاد محسوبا من يوم الحكم .

(١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٧٧)

(ص ٦١٩)

٦٢٢٨ - التقرير بالطعن يجب أن يحصل بأشهاد رسمي في قلم الكتاب ولا يغني عن ذلك أى إجراء آخر ، فالطلب الذى يقدم الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن اعتباره تقريراً بالطعن ولا بيانا لأسبابه .

(١٩٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٦ ص ٩٠)

٦٢٢٩ - العريضة التى يتقدم بها الراغب فى الطعن الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض اذا كانت تتضمن الأسباب التى يستند اليها فى الطعن على الحكم الذى يتظلم منه يتعين اعتبارها تقريراً بالطعن وبيانا بالأسباب معا .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢ ص ٢٧)

٦٢٣٠ - تنص المادة ٢٣١ تحقيق جنايات على أن الطعن يكون بتقرير يحصل بقلم كتاب المحكمة وأن أسبابه تبين فى الميعاد المقرر . وقضاء محكمة النقض ثابت على أن قلم الكتاب المشار اليه هو قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم ، فهو دون غيره الذى يحصل فيه التقرير بالطعن ، كما أنه هو الذى يقدم اليه بيان الأسباب ، ولم يتساهل القضاء الا فيما يتعلق بالجهة التى يقدم اليها بيان الأسباب فأجاز أن يكون تقديمه فى الميعاد لقلم كتاب محكمة النقض مباشرة ، فاذا قدمت الأسباب لغير هاتين الجهتين كان الطعن غير مقبول شكلا .

(١٩٣١/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٠ ص ٣٠٢)

٦٢٣١ - العبرة فى تحرى حقيقة تاريخ التقرير بالطعن عند فقد أصل الورقة المثبتة له هى بحقيقة الواقع .

(١٩٦٧/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٧ ص ١٠٩٧)

٦٢٣٢ - ميعاد التقرير بالطعن أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى .

(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٧ ص ١٠٩٧)

٦٢٣٣ - لما كان اليوم الأخير لميعاد الطعن يوم الجمعة - وهو عطلة رسمية - فإن ميعاد الطعن يمتد إلى اليوم التالي .
(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨)

٦٢٣٤ - المراد بالثلاثة أيام الكاملة التي يجب تقديم طلب النقض في أثنائها من تاريخ الحكم أن تكون كلها أيام عمل بحيث لا يحسب من جملتها أيام الأعياد ولا يوم صدور الحكم أو تقديم الطلب .
(١٨٩٤/١١/١٧ الحقوق س ٩ ق ١٠٢ ص ٣٢٥)

٦٢٣٥ - لا يحسب من ضمن المواعيد القانونية يوم العمل الذي تبدى منه تلك المواعيد ، كيوم صدور الحكم أو يوم اعلانه لأنه مخصص لذلك العمل ، وإنما يبتدىء الميعاد من اليوم الذي يليه . فإذا صار حسبانه من جملتها كان ذلك خطأ في تطبيق القانون موجبا لنقض الحكم .
(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق س ٨ ق ٨٥ ص ٣٤٩)

٦٢٣٦ - لا يحسب من الميعاد القانوني اليوم الذي جعله القانون مبدأ للميعاد بخلاف اليوم الأخير فإنه يحسب منه .
(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق س ٩ ق ٨٠ ص ٢٥٥)

(١٩٧٥/٦/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٧ ص ١٠٩٧)

٦٢٣٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجزاء أو بدء ميعاد ، فإن أى طريق آخر لا يقوم مقامه .
(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٤ ص ٥٥٤)

٦٢٣٨ - توجب المادة ٣٤ نقض التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم الحضورى ، وعلة احتساب بدء ميعاد الطعن في الحكم الحضورى بيوم صدوره هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لمأنع قهرى فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم ، وهو في هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور

الحكم المراد الطعن فيه .

(١٩٧٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٠ ص ١٧٩)

٦٢٣٩ - ميعاد الطعن بالنقض وايداع الأسباب التي بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى وهذا الميعاد لا يضاف اليه ميعاد مسافة ، والأصل أن ميعاد المسافة يمنع حيث يوجب القانون حصول اعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٢٢)

٦٢٤٠ - لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فى جناية السرقة يعود التى اتهم بها ، الا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدنه بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان واعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة فى غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ اجراءات ، ولهذا فان ميعاد الطعن بطريق النقض فى هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٣٩٥)

٦٢٤١ - ان مجرد سفر الطاعن الى الخارج اختيارا بعرض صحته لا يتوافر به العذر المانع .

(١٩٧٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٩ ص ٦٥٨)

٦٢٤٢ - متى كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن كان حبيسا فى اليوم الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه على ذمة احدى الدعاوى ، وكانت علة احتساب ميعاد الطعن على الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مبدءا له . هى افتراض علمه به فى اليوم الذى صدر فيه ، فاذا ما انتفت هذه العلة بنبوت وجود المتهم فى السجن فى اليوم المذكور فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم ، وكان لا يبين من الأوراق أن هذا الطاعن قد أعلن بالحكم أو علم به رسميا قبل اليوم الذى جرى فيه التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب فان ميعاد الطعن لا يفتح الا من ذلك اليوم ومن ثم يتعين قبول طعنه شكلا .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٩)

٦٢٤٣ - انه وان كان ميعاد الطعن على الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا الى أسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت الأسباب قهرية ولا شأن لارادته دخل فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهرى ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن فى مقدوره ابدائه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

(١٩٧٨/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٤ ص ٢٨٨)
 ١٩٧٢/١٠/٣٠ س ٢٣ ق ٢٥٠ ص ١١٠٩ ، ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٧
 ص ١٠١٥)

٦٢٤٤ - ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره ، الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا الى أسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بالحكم مانعا من مباشرة اجراءات الطعن ، ففي هذه الحالة جرى قضاء النقض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع الا لعشرة أيام .

(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٦ ص ٨٢٩ ،
 ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٤٧٥)

٦٢٤٥ - ان علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له هي افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه ، فاذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام لنقض س ٢٠ ق ٥١ ص ٢٣٧)

٦٢٤٦ - الطعن بطريق النقض فى الحكم الغيابى الصادر فى

المعارضة يبتدىء ميعاد من يوم صدوره لا من يوم اعلانه .

(١٩٣٢/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٢ ص ٤٣٦)

٦٢٤٧ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لاستناده على اعلان المعارض بجهة الادارة يترتب عليه عدم انفتاح ميعاد الطعن بطريق النقض وايداع أسبابه الا في تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره ، كون علم الطاعن بصدور الحكم لم يثبت قبل اليوم الذي استشكل فيه في تنفيذه ذلك يوجب اعتبار هذا اليوم مبدأ للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون النقض .

(١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٨ ص ١٣٣٠)

٦٢٤٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن يبدأ في حق المعارض عند ثبوت أن تخلفه عن حضور الجلسة التي نظرت فيها المعارضة كان لعذر قهري هو المرض من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطاعن حضر بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال المرفوع منه عن الحكم المذكور ، وبذلك يكون قد علم بالحكم رسميا منذ ذلك التاريخ ، فانه كان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بنى عليها طعنه في ظرف أربعين يوما من ذلك العلم الرسمي بالحكم الصادر في المعارضة ، أما وانه لم يقم بايداع أسباب الطعن الا بعد فوات الميعاد المحدد قانونا للقيام بذلك الاجراء ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٦٨/١٢/٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٣ ص ١٠٥١)

٦٢٤٩ - الحكم الصادر غيابيا في مواد الجرح يعد بمثابة حكم نهائي من يوم صدوره بالنسبة الى المحكوم ببراءته لانتفاء مصلحته حتما في المعارضة فيه ، ومن ثم فميعاد الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية بالبراءة يبدأ من تاريخ صدوره .

(١٩٦٨/٣/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٥ ص ٣٤٨)

٦٢٥٠ - لما كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بتبرئته فانه لا يعتبر

أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من صدوره .

(١٩٦٥/٥/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٢ ص ٣٩٨)

٦٢٥١ - ان ميعاد الطعن بطريق النقض من النيابة في الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة فيه بالنسبة للمتهم .

(١٩٥٨/٢/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٥١ ص ١٨٠)

٦٢٥٢ - متى كان الحكم الاستئنافي غير قابل للمعارضة وان صدر في غيبة المتهم ، فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يحسب من يوم صدوره لا من يوم اعلانه .

(١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٣ ص ٨٣٧)

٦٢٥٣ - اذا صدر الحكم في غيبة المتهم بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى لكون الواقعة جنحة لا جنائية ، فانه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ، ولهذا فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ فوات المعارضة بالنسبة الى هذا المتهم .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣)

٦٢٥٤ - لا يتبدى ميعاد الطعن بالنقض من النيابة في الحكم الاستئنافي الغيابي الا من يوم صيرورته نهائيا بفوات ميعاد المعارضة .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٣ ص ٢١٩)

٦٢٥٥ - ان الظروف التي مرت بها بور سعيد أثناء العدوان الثلاثي من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التي يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الى حين زوالها الذي لم يتم الا في ٢٦ من ديسمبر ١٩٥٦ .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣ ص ٨٨)

٦٢٥٦ - متى كان قد بان من خطاب مدير منطقة طرة الموجه الى رئيس النيابة أن الطاعن أبدى رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني وأنه قد ثبت اهمال السجن في تحرير هذا الطلب وعدم تقديمه في الميعاد لأسباب خارجة عن ارادة الطاعن فانه يتعين قبول الطعن شكلاً .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٠ ص ٨٥٩)

٦٢٥٧ - ان وجود الطاعن في السجن وقت التقرير بالطعن لا ينهض بمجرد عذرا لتقديم أسبابه بعد الميعاد ما دام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه .

(١٩٨٥/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٧ ص ٩٦٠)

٦٢٥٨ - يكون الطعن مقبولا شكلاً ولو كان التقرير به وتقديم أسبابه قد حصل كلاهما بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم ، وذلك متى ثبت أن الطاعن وهو جندي بالجيش قد استجبال عليه مراعاة الميعاد ، وبعد أن كان قد أظهر في خلاله رغبته في الطعن ثم بمجرد زوال عذره بادر الى التقرير بالطعن .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٣ ص ٦٥٤)

٦٢٥٩ - اذا كان المحكوم عليه لم يستطع الطعن في الحكم في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن ارادته (كوجود الجندي في ميدان القتال) فانه يجب عليه أن يقرر بالطعن في أول فرصة بعد انقضاء عذره والا كان طعنه غير مقبول شكلاً .

(١٩٤١/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٨ ص ٤٣٤)

٦٢٦٠ - ابداء المتهم السجين رغبته في الطعن بالنقض من سجنه في الحكم الصادر ضده في الميعاد واثبات هذه الرغبة كتابة وتوقيعه عليها ، اعتبار ذلك تقريراً بالطعن وان لم يحضر حسب الأوضاع المقررة قانوناً .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٧ ص ٥٣٧)

٦٢٦١ - اذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابة في

الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوحده ما يفيد انه يطعن على الحكم بطريق النقض ، وقدم الأسباب بواسطة محاميه في الميعاد وكانت ادارة الجيش لم تبعت بالسجين الطاعن الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال الى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن ، فان هذا الأخير يكون في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

(١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٨ ص ١١٣)

٦٢٦٢ - يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن أثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا ، أما اعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فسحة من الوقت جرى قضاء هذه المحكمة على انها لا تمتد بعد زوال المانع الا بعشرة أيام .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٣ ص ١١٧٩)

٦٢٦٣ - من المقرر أنه اذا حال عذر قهري دون التقرير بالطعن في الميعاد الذي حدده القانون امتد هذا الميعاد الى ما بعد زوال المانع ، الا أنه يجب المبادرة الى التقرير به فور زواله مباشرة .

(١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٤ ص ٩٠٦)

٦٢٦٤ - ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية الحضورية هو أربعون يوما من تاريخ صدورها - وفقا لنص المادة ٣٤ نقض - فاذا قام عذر مقبول يحول دون الطعن بالنقض خلال هذا الأجل امتد ميعاد التقرير بالطعن ووجب القيام به اثر زوال المانع ، ويمتد ميعاد تقديم الأسباب عشرة أيام أخرى من تاريخ التقرير .

(١٩٦٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١٤ ص ٨٨٣)

٦٢٦٥ - ان ادعى الطاعن أنه لم يستطع أن يقرر الطعن في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن ارادته وأنه بادر مقررا الطعن في اليوم التالي لانقضاء عذره ، لم يرق بايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن اثر زوال هذا المانع أيضا ، ولم يدع في طعنه أنه حال بينه وبين ايداع

هذه الأسباب مانع قهرى كذلك ، فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .
(١٩٥٢/٦/٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٨٢ ص ١٠٢٣)

٦٢٦٦ - انه حتى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة التى نظرت فيها معارضته فى الحكم الغيابى الاستثنائى وقضى فيها بتأييد الحكم الصادر بادانته ، فذلك لا يشفع له فى تجاوز الميعاد القانونى فى التقرير بالطعن فى الحكم محسوبا من اليوم الذى ثبت فيه رسميا علمه بصدور هذا الحكم عليه .

(١٩٥٠/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧ ص ٩٣)

٦٢٦٧ - عدم ايداع الحكم الصادر بالادانة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب ، فيجب التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فى الأجل المحدد تأسيسا على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم فى الميعاد المذكور .

(١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٣ ص ٧٤٣ ،
١٩٧١/١٠/٢٤ س ٢٢ ق ١٣٧ ص ٥٦٩)

٦٢٦٨ - عدم ايداع الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب اذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجها لابطال الحكم بشرط أن يتقدم فى الميعاد الذى ضربه القانون وهو أربعون يوما وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة الى الدعوى الجنائية .

(١٩٨٤/٤/١٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٦ ص ٣٤٣ ،
١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ ص ٤٠١)

٦٢٦٩ - ان مرض المحامى عن الطاعن لا تأثير له فى الميعاد المحدد فى القانون للطعن ، لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامى عنه ، فاذا لم تقدم أسباب الطعن الا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار

عن التأخير بمرض المحامي .

(١٩٨٣/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٩ ص ٨٥٤ ،
١٩٧٢/٤/٢٣ س ٢٣ ق ١٣١ ص ٥٩٠ ، ١٩٤٠/١/٨ مجموعة القواعد
القانونية ج ٥ ق ٤٣ ص ٦٦)

٦٢٧٠ - تقديم طلب الاعفاء من المصاريف القضائية الى لجنة
المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يوقف سريان ميعاد الطعن .
(١٩٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٦
ص ٩٠)

٦٢٧١ - ليس للمدعى المدني أن يطعن إلا فيما يختص بحقوقه
المدنية فقط ، ولا يصح له أن يتمسك بقبول طعنه شكلا ، اذا كان قد مضى
الميعاد المقرر بحجة أن حكم الدعوى العمومية الذي صدر أخيرا يحفظ له هذا
الميعاد ، لان الدعوى العمومية هي من حق النيابة فقط ، وليس له سلطان
عليها .
(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٤
ص ٢١٩)

الفقرة الثانية

تقديم الأسباب وميعاده

٦٢٧٢ - متى كانت مذكرة أسباب الطعن بالنقض لم تقدم لقلم
كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد
المحدد قانونا فانها لا تنتج أثرها القانوني .
(نقض ١٩٨٨/٤/٧ أحكام النقض س ٣٩ ق ٨٥ ص ٥٦٠)

٦٢٧٣ - توجب المادة ٣٤ ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن
بالنقض في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكون المرض الذي
تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد ايداع الأسباب ليس من شأنه أن يعد
به عن تقديمها أو الاتصال بمحاميه لهذا الغرض لا يعتبر عذرا ويكون طعنه
غير مقبول شكلا .

(١٩٧٢/٤/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤١ ص ٦٣٠)

٦٢٧٤ - اذا كانت الأسباب التي بنى عليها الطعن لم تودع الا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ١/٣٤ من قانون النقض - وهو أربعون يوما - من تاريخ الحكم المطعون فيه ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .
(١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣)

٦٢٧٥ - ميعاد الطعن بالنقض وايداع الأسباب التي بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وهذا الميعاد لا يضاف اليه ميعاد مسافة .

(١٩٧٩/٤/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩١ ص ٤٣٠ ، ١٩٨٧/٣/١٢ الطعن رقم ٦٢٥٠ س ٥٦ ق ، ١٩٨٧/١/٤ س ٣٨ ق ٢ ص ٣١ ، ١٩٨٧/٧/٧ ق ١٣٣ ص ٧٤٥ ، ١٩٨٦/١/١٦ س ٣٧ ق ٢٢ ص ٦٩)

٦٢٧٦ - يمتد ميعاد الطعن بالنقض اذا صادف نهايته عطلة رسمية الى اليوم التالى لنهاية هذه العطلة .
(١٩٨٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٨ ص ١٠٢٥)

٦٢٧٧ - ان ميعاد ايداع أسباب الطعن بالنقض لا يضاف اليه ميعاد مسافة .
(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٧ ص ١٩٨)

٦٢٧٨ - الأصل أنه على من قرر بالطعن بالنقض أن يثبت ايداع أسباب طعنه فلم الكتاب فى خلال الميعاد الذى حدده القانون والا كان طعنه غير مقبول شكلا .

(١٩٨٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٦٢٧٩ - فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعنة من ملف القضية نتيجة اهمال لا دخل لارادتها فيه يترتب عليه تصديق محكمة النقض للعذر القهرى الذى منع الطاعنة من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية وعدم سريان ميعاد الطعن بالنقض الا من يوم علم الطاعنة رسميا بالحكم .

(١٩٨٤/٦/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٣ ص ٥٤٦)

٦٢٨٠ - اذا صح أنه كان ثمة مانع من تقديم أسباب الطعن في الميعاد لم يكن في الامكان التغلب عليه ، فانه يكون من الواجب تقديم تلك الأسباب على اثر زوال ذلك المانع .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٦٢٨١ - السفر الى الخارج بارادة الطاعن ولغير ضرورة ملجئه اليه ودون عذر مانع من عودته لتقديم طعنه في الميعاد القانوني لا يعتبر سببا خارجا عن ارادته يعذر معه في التخلف عن الحضور .

(١٩٨٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٢ ص ٣٨٩)

٦٢٨٢ - مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير أسباب الطعن بالنقض في الميعاد .

(١٩٧١/٣/١٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٢٤٦ ، ١٩٩٣/٩/١٢ ط ٥٢٣٩ س ٦٢ ق)

٦٢٨٣ - مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن ، لأن التقرير بالطعن وأسبابه من شأن الطاعن لا المحامي عنه .

(١٩٨٠/٣/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٩ ص ٤٢٤)

٦٢٨٤ - متى كانت الطاعنة قد قدمت أسبابا تكميلية لاحقة لتلك التي بنى عليها الطعن لا تحمل تاريخا ، وغير مؤشر عليها بما يفيد ايداعها ولم تقيّد في السجل المعد لذلك في الميعاد المحدد قانونا ، فانها تكون قد فقدت شرط قبولها ويتعين لذلك الالتفات عنها .

(١٩٧٨/٥/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٩ ص ٤٧٩)

٦٢٨٥ - تقدم النيابة العامة أسباب الطعن بالنقض بعد الميعاد ، يستوجب القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(١٩١٧/١١/١١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٧٢ ص ٩٣٥)

٦٢٨٦ - تقديم مذكرة اضافية بأسباب الطعن بعد الميعاد غير

• مقبول

(١٩٨٠/٥/١٢ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٢ ص ٥٩٨)

٦٢٨٧ - خلو تقرير الأسباب التكميلي من التاريخ وثبوت عدم قيده في السجل المعد لذلك يوجب الالتفات عنه .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٢ ص ٥٨٥)

٦٢٨٨ - متى كان تقرير الأسباب التكميلي الذي قدمه الطاعن لا يحمل تاريخاً ولا ما يدل على اثبات تاريخ ايداعه بالسجل المعد لذلك في قلم الكتاب ، وكان يبين أيضاً من كتاب نيابة بنها انكليه أن أسباب هذا التقرير لم تثبت في دفتر اثبات التاريخ فلا يلتفت الى سبب الطعن الوارد بهذا التقرير .

(١٩٧٤/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١١ ص ٥١٩)

٦٢٨٩ - تقرير أسباب الطعن الذي يقدم الى مأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة للطعن في الأحكام ليوقع عليه من محكوم عليه ثم يرسله الى قلم كتاب المحكمة أو يرده الى مقدمه ليتخذ بشأنه الاجراءات اللازمة يعتبر أنه مقدم في الميعاد القانوني ، ولو طرأ بعد ذلك بما تسبب عنه تأخير توقيع المسجون على التقرير أو تأخير ارساله من السجن الى قلم الكتاب حتى فاتت المواعيد القانونية .

(١٩٣٥/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٨ ص ٤٣٤ ، ١٩٣٥/٤/٢٢ ق ٣٦٣ ص ٤٦٨ ، ١٩٤٢/١٠/٢٦ ج ٥ ق ٤٤٨ ص ٦٩٦)

٦٢٩٠ - اقتصار الطاعن في بيان أسباب طعنه على الاحالة الى أسباب طعن آخر يجعل طعنه خلواً من الأسباب .

(١٩٨٢/٦/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٠ ص ٦٨٠)

٦٢٩١ - اذا قرر الطاعن الطعن في الحكم في الميعاد ولكنه لم يقدم أسباب الطعن الا بعد انقضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولا شكلا .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٢ ص ٣٠)

٦٢٩٢ - لما كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها الا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدنه ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه ، ولهذا فان ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره .

(١٢/١٠/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٤١ ص ٧٤٠)

٦٢٩٣ - ثبوت عدم علم الطاعن رسميا بالحكم الصادر في معارضته لتخلفه عن حضور الجلسة ، اعتبار هذا العلم من يوم الطعن ، أثر ذلك انفتاح ميعاد الطعن من هذا اليوم .

(٢٥/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٧ ص ٤٥٦)

٦٢٩٤ - من المقرر أنه وان كان ميعاد الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره الا أن ذلك علقه افتراض علم الطاعن بالجلسة التى صدر فيها الحكم فان الميعاد لا يبدأ الا من يوم العلم رسميا بصدوره .

(٢٥/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٧٧ ص ٤٥٦)

٦٢٩٥ - اذا كان المحكوم عليه قد قام لديه عذر قهرى منعه من مباشرة اجراءات الطعن فى الميعاد القانونى ، فانه يتعين عليه المبادرة الى التقرير بالطعن اثر زوال ذلك المانع على أساس أن هذا الاجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا ، كما يتعين عليه تقديم أسباب الطعن خلال مهلة جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد الا لعشرة أيام بعد زوال المانع .

(١١/١/١٩٨١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦ ص ٥٥)

٦٢٩٦ - بطلان الحكم واعادة نظر الدعوى امام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة فى غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات ، ولهذا فان ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى يفتح من تاريخ صدوره .

(١٧/١٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩٩ ص ١١١٧)

الحكم الصادر بالبراءة

الشهادة

العشرة أيام

٦٢٩٧ - الالتزام بإعلان ذوى الشأن بإيداع الحكم ليبدأ سريان مهلة العشرة أيام التى نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشروط على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة وليس بالادانة . ولا وجه لقياس أحكام الادانة على أحكام البراءة فى هذا المجال لعدم انطباق الحكمة التى من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضى ببراءة المتهم اذا مضى عليه الأجل سالف الذكر دون التوقيع عليه وهى عدم الإضرار به لسبب لا يدخل له فيه .

(١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٣ ص ٧٣٤ ، ١٩٧١/١٠/٢٤ س ٢٢ ق ١٣٧ ص ٥٦٩ ، ١٩٦٥/٣/١٦ س ١٦ ق ٥١ ص ٢٣٨)

٦٢٩٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة السلبية التى يعتد بها هى التى تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة فى القانون متضمنة ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء هذا الميعاد وأن الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفى ايداع الحكم بعد ذلك ، لأن تحديد ميعاد العمل فى أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدى عملا بغد انتهاء الميعاد . كما استقر قضاء هذه المحكمة على حساب مضي الثلاثين يوما كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر الحكم فيه . ولما كانت الشهادة السلبية المقدمة من النيابة الطاعة قد حصلت عليها من قلم الكتاب فى اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم ، وكان من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى فى نفي حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥ ص ٢٩ ، ١٩/٣/١٩)

(١٩٧٣ ق ٧٧ ص ٣٦٢)

٦٢٩٩ - الشهادة التي يستند اليها الطاعن في عدم ختم الحكم وايداعه قلم الكتاب في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره اذا كانت محررة ولو بعد ظهر يوم الثلاثين بساعة ونصف وهو الوقت المحدد لانتهاء العمل بأقلام الكتاب فانها لا تجدى ، اذ هي لا تنفى أن يكون الحكم قد أودع بعد ذلك في اليوم ذاته قلم الكتاب لأن تحديد ميعاد العمل بأقلام الكتاب ليس معناه أن الأقلام تقفل حتما ويمتنع عليها أن تؤدي عملا .

(١٩٤٥/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١ ص ١)

٦٣٠٠ - ان امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ اجراءات جنائية غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن ، ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ، ويكفى وحده سببا لنقض الحكم ، فهو بهذه المثابة يغنى صاحب الشأن عن الاطلاع على أسباب الحكم ، ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في قلم الكتاب في الثمانية الأيام ان كان حريصا على الطعن أن يبادر بالاستعلام من قلم كتاب المحكمة عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره ، فاذا وجدته قد أودع به اطلع عليه وقدم أسباب طعنه ان رأى محلا لذلك . أما اذا لم يجده فقد انفتح أمامه سبيل لابطال الحكم لا يقتضيه الا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما ، فاذا هو أهمل ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قرر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن أو يقدم الأسباب فهذا منه لا معنى له الا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه اعتباره نازلا عنه ، ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار اليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لاعلانه بايداع الحكم ، فإن هذا الاعلان لا يكون له محل الا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له ما دام الحكم اما قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه ، واما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب ابطاله لهذا السبب وحده .

(١٩٥٤/١٠/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ٣٢ ص ٩١)

٦٣٠١ - ميعاد الطعن بالنقض وايداع أسبابه في حالة عدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة خلال الثلاثين يوما المحددة يمتد عشرة أيام من تاريخ

اعلان النيابة بايداع الحكم قلم الكتاب بشرط حصول النيابة على شهادة سلبية .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥ ص ١٩)

٦٣٠٢ - الشهادة السلبية تعطى النيابة العامة الحق في أن تتربص اعلانها ايداع حكم البراءة لتقرر بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانها بالايداع عملاً بالمادة ٢/٣٤ من قانون النقض ، وخلو الأوراق مما يدل على اعلان النيابة بايداع الحكم قلم الكتاب قبل عشرة أيام سابقة على تقريرها بالطعن وايداع أسبابه ، أثره قبول الطعن شكلاً .

(١٩٨٧/٥/١٠ أحكام النقض س ٣٨ ق ١١٥ ص ٦٦٦)

٦٣٠٣ - ما دام قلم الكتاب قد أعلن الطاعن بايداع الحكم بعد ختمه ، ومع ذلك لم يقدم أسباباً لطعنه في العشرة الأيام التالية لحصول الاعلان فان طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

(١٩٥٢/١١/٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥ ص ٥٧)

٦٣٠٤ - أسباب الطعن المقدمة بعد مهلة العشرة الأيام كاملة لا يلتفت اليها لتقديمها بعد الميعاد .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢١ ص ٢٩)

٦٣٠٥ - ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قلم الكتاب المشار اليه في المادة ٤٢٦ اجراءات جنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم ، فهو الذي يجب أن يحصل فيه التقرير بالطعن وهو وحده الذي يستعلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليطلع عليه أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعاً به ، واذن فالشهادة التي يستخرجها الطاعن من قلم كتاب محكمة الاستئناف بدلاً من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم لا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٤٢٤ اجراءات جنائية .

(١٩٥٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٩ ص ٥٤٥)

٦٣٠٦ - الشهادة المثبتة لعدم ايداع الحكم بقلم الكتاب في الميعاد

هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، أما الشهادة الصادرة من محكمة الاستئناف التابع لها مستشار محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم فلا يعتد بها .

(١٩٥٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧١ ص ٨٤٤) .

٦٣٠٧ - متى كان الطاعن لم يحصل على الشهادة البنى تفيد عدم ختم الحكم المطعون فيه في الثمانية أيام المقررة بالقانون لا بنفسه ولا بواسطة غيره بل حصل عليها شخص آخر ولم يبين صفته في الطلب فان الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(١٩٥٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٢ ص ٧٦٩)

٦٣٠٨ - أن الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي التي تنبت أن الطالب قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده رغم مضي ثلاثين يوما من يوم صدوره .

(١٩٥٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨ ص ٨١)

٦٣٠٩ - اقرار وكيل الطاعن بعلمه بإيداع الحكم يقوم مقام اعلانه بإيداعه .

(١٩٥٣/١٢/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٤٩ ص ١٤٨)

٦٣١٠ - أن اعلان الطاعن في قلم الكتاب بإيداع الحكم إنما رخص به القانون للتيسير على النيابة في الحالات التي لا يبين صاحب الشأن فيها محلا مختارا في الجهة التي بها مقر المحكمة . واذن فمتى كانت النيابة لم تستعمل هذه الرخصة التي خولها القانون وأعلنت صاحب الشأن وهو المحامي الذي حصل على الشهادة من قلم الكتاب في مكتبه ، فليس للطاعن الذي حصل على الشهادة أن يتضرر من ذلك بمقولة أنه كان يتعين اعلانه في قلم الكتاب .

(١٩٥٣/١٠/٩٢ أحكام النقض س ٥ ق ٧ ص ٢٠٠)

٦٣١١ - إذا كان الثابت على هامش الحكم أن وكيل مكتب المحامي

الطاعن هو الذى أخطر بإيداع الحكم فان هذا الاخطار لا يصح الاعتداد به .
 ما دام الطاعن أو محاميه لم يعلن بإيداع الحكم حسب القانون .
 (١٠/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١)

٦٣١٢ - يجب لكى يترتب على تأخير التوقيع على الحكم وقف .
 سريان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وتقديم أسباب هذا الطعن الى تاريخ
 اعلان المحكوم عليه اعلانا رسميا بإيداع الحكم قلم الكتاب أن يثبت عدم
 وجود الحكم فى الميعاد المذكور بشهادة من قلم كتاب المحكمة بذلك .
 (٢/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٨١ ص ١٠٢١)

٦٣١٣ - اذا كانت الشهادة التى يستند اليها الطاعن فى طعنه
 صريحة فى ان الحكم كان مختوما فى اليوم الذى ذهب فيه لقلم الكتاب .
 وطلب اعطائه الشهادة فانها لا تجديه فى طلب اعطائه مهلة لتقديم أسباب
 الطعن ، اذ كان من الواجب عليه أن يطلع على الحكم ويعد أسباب الطعن
 ويقدمها فى المدة الباقية له من الثمانية عشر يوما المحددة فى القانون ، لأنه
 هو الذى قدر كفاية هذه المدة من وقت ذهابه الى قلم الكتاب ، فاذا كان قد
 أساء الحساب وأهمل الذهاب الى قلم الكتاب فى الوقت المناسب فلا يكون له
 أن يقحم فى طعنه واقعة عدم ختم الحكم فى الميعاد .

(٥/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٨ ص ٦٩٣)

٦٣١٤ - الشهادة التى يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم
 فى الموعد القانونى انما هى الشهادة التى تدل على عدم وجود الحكم بقلم
 الكتاب موقعا عليه وقت صدورها .
 (١٧/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢ ،
 ١٢/٥/١٩٥٢ ق ٣٤٧ ص ٩٢٨)

٦٣١٥ - الشهادة السلبية لا تعدو أن تكون دليل اثبات ، يغنى
 عنه اشارة رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم من بقائه دون توقيع الى ما بعد
 الميعاد القانونى .
 (١٠/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٦ ص ٣٦١)

٦٣١٦ - الشهادة التى يستدل بها على أن الحكم لم يختم فى الموعد

القانوني يجب أن تكون على السلب ، أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها .

(١٩٥١/٣/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٨ ص ٧٨٧)

٦٣١٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وايداع الأسباب لا تكون مجدية فى امتداد ميعاد الطعن .

(١٩٨١/٦/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١١٥ ص ٦٥٢)

توقيع تقرير الأسباب

٦٣١٨ - أوجبت المادة ٣٤ فى حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها ومن صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . وتقرير رئيس النيابة بالطعن وتقديمه أسبابا لم يوقع عليها يجعل الطعن غير مقبول شكلا .

(١٩٧٢/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٦ ص ١٣٦٠ ،

١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٨ ص ٦٣٩)

٦٣١٩ - من المقرر أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمدة منها . وتقديم محام لطلب لمحكمة النقض للرجوع عن الحكم بعدم قبول الطعن شكلا باعتباره صاحب التوقيع غير الواضح على مذكرة بالأسباب لا يصح العيب الذى شاب الشكل .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٨ ص ٩٣٧)

٦٣٢٠ - اعتماد رئيس النيابة لمذكرة أسباب الطعن الموقعة من وكيل أول النيابة يكفى لقبول الطعن بالنقض المرفوع من النيابة .

(١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١٠ ق ٤٦ ص ١٨٧)

٦٣٢١ - ان الطعن اذا وقع أسبابه وكيل أول النيابة الكلية يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٩ ص ١١٨٦)

٦٣٢٢ - استلزمّت المادة ٢/٣٤ نقض في حالة رفع الطعن بالنقض من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، فإذا كان الثابت بالأوراق أن الذي وقع أسباب الطعن هو وكيل أول نيابة جنوب القاهرة فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(١٩٦٢/٦/١١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٣ ص ٥٣٠)

٦٣٢٣ - تستلزم المادة ٢/٣٤ من قانون النقض أن يوقع أسباب الطعن بالنقض المرفوع من النيابة العامة رئيس نيابة على الأقل والا كان الطعن غير مقبول ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيتعين أن يوقع ورقتها بما يفيد اقراره اياها أو الموافقة عليها . إذ أن الأسباب هي جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه ، وإذا كانت الحال في الطعن المائل أنه وإن وضع أسبابه وكيل نيابة إلا أنها عرضت على المحامي العام الذي أشر عليها باعتمادها يفيد اقراره لها والموافقة عليها .

(١٩٨٤/٣/٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٣ ص ٢٥٤)

٦٣٢٤ - وجوب توقيع الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض ، التوقيع بالتصوير الضوئي أو الآلة الكاتبة أو بأية وسيلة فنية أخرى لا يقوم مقام أصل التوقيع ، خلو الأسباب من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن ، أثره عدم قبول الطعن شكلا .

(١٩٩٣/١/١٤ ط ٦٦٢ س ٦١ ق)

٦٣٢٥ - توقيع أسباب الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض ، يجعل الطعن غير مقبول شكلا ولو كان ذلك نيابة عن محام مقبول أمام هذه المحكمة ، عمالا لحكم المادة ٣٤ من قانون النقض . وتكليف المحامي المقيّد أمام محكمة النقض أحد زملائه من غير المقبولين أمامها بأعداد مذكرة أسباب الطعن ، يوجب توقيع الأول عليها والا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .

(١٩٨٥/١/٢١ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٤ ص ١١٠)

٦٣٢٦ - يجب توقيع تقرير الأسباب من محام مقبول أمام محكمة النقض ، محامو الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم ومخالفة ذلك ترتب بطلان العمل . وتوقيع الاسباب من محام باحدى شركات القطاع العام لغير جهة عمله يرتب عدم قبول الطعن شكلا .

(١٩٨٦/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩٧ ص ١٠٥٣)

٦٣٢٧ - محامو الادارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية لا يجوز مزاولتهم أعمال المحاماة لغير جهة عملهم ، ومخالفة ذلك يرتب بطلان العمل استنادا الى المادة ٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحاماة .

(١٩٨٥/١٠/١٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥٩ ص ٨٨٧)

٦٣٢٨ - من حيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة أسباب الطعن انها وان كانت تحمل ما يشير صدورها من مكتب المحامي ، الا أنها وقعت بامضاء غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ولم يحضر الطاعن أو أحد عنه لتوضيح صاحب هذا التوقيع ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٨٥/١١/١٢ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٤ ص ١٠٠٧)

٦٣٢٩ - اذا كانت ورقة الأسباب المقدمة في الطعن قد بقيت غفلا من التوقيع حتى فوات ميعاد الطعن ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا يشفع في ذلك ما هو ظاهر من ورقة الأسباب من أنها صورة ضوئية مأخوذة من أصل ومخصصة لهذا الطعن بما قد يشير الى أن للمحكوم عليه طعنا أو طعوناً أخرى أعدت لها جميعاً مذكرة أسباب واحدة وقع على أصلها محام مقبول أمام محكمة النقض ، ثم خصصت صورة ضوئية منها لكل طعن بعد اثبات البيانات الخاصة به في فراغات تركت لهذا الغرض بالأصل ، ما دام أن الثابت من ورقة الأسباب المقدمة في الطعن المائل أنها ظهرت بها صورة التوقيع المثبت على الأصل الذي أخذت منه ، الا أنها قد خلت بذاتها من التوقيع ، كما لا يجزى في هذا المقام القول بأن في تقديم مذكرة الأسباب على هذا النحو ما يتضمن الاحالة على الأصل المقدم في طعن آخر .

(١٩٨٧/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٢٧ ص ٧٢١)

٦٣٣٠ - ان المشرع حين أوجب أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليه موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض انما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن . فان كلف أحد أعوانه من المحامين غير المقبولين أمام محكمة النقض بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها ، ذلك لأن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه ، فاذا لم تكن ورقة الأسباب موقعا عليها من صاحب الشأن فيها عدت ورقة عديمة الأثر في الحصومة وكانت لغوا .

(١٥/١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩ ص ٥٢)

٦٣٣١ - التقرير بالطعن حق شخصي لمن صدر الحكم ضده ، مباشرة غيره هذا الاجراء شرطه أن يكون موكلا عنه ، عدم افصاح المحامي المقرر بالطعن مباشرة هذا الاجراء نيابة عن زميله الموكل ، أثره عدم قبول الطعن شكلا ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

(٢/١٢/١٩٩٢ ط ١٩٩٨٨ س ٥٩ ق)

٦٣٣٢ - عدم افصاح المقرر بالطعن عن صفته في التقرير ، أثره عدم قبول الطعن شكلا .

(١٨/٤/١٩٩٣ ط ٩٤٦٦ س ٥٩ ق)

٦٣٣٣ - صدور التوكيل بعد الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن ، دلالاته انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض وان لم ينص فيه على ذلك .

(١٣/١٢/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٩٦ ص ١٠٧٨)

٦٣٣٤ - عدم توقيع مذكرة أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض يجعل الطعن غير مقبول .

(١٦/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٢ ص ٩٦٢)

٦٣٣٥ - توجب المادة ٣٤ توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض . وتقرير المحامي النى تحمل ورقة الأسباب توقيعاً باسمه بأن التوقيع لم يصدر منه ، تكون ورقة الأسباب قد خلت من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .
(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩٦ ص ١٠٤١)

٦٣٣٦ - جرى قضاء النقض على تقرير البطلان جزاء اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن تكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت معدومة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، ولو كانت تحمل ما يشير الى صدورهما من مكتب محام وعليها طابع دمغة يحمل اسمه ما دام لم يوقع على الورقة ذاتها .
(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧ ص ٨٢)

٦٣٣٧ - الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم يجب أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، فقد دل المشرع بموجب المادة ٣٤ على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات فى الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر قانوناً ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧ ص ٨٢)

٦٣٣٨ - المشرع حين أوجب فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ نقض أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليه موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها ، ذلك لأن الأسباب هى جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه .

(١٩٨٢/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨١ ص ٤٠٠)

٦٣٣٩ - لم تستلزم المادة ٣٤ من قانون النقض فى الطعن من غير النيابة العامة. الا أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فهى

لم توجب المفايرة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محامياً مقبولا أمام محكمة النقض .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦)

٦٣٤٠ - اذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحامي الموقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه هو بذاته الذي وقع على تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية الأمر الذي يمتنع عليه طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة ، إلا أن هذه المخالفة المهنية لا تستتبع تجريد العمل الاجرائي الذي قام به من آثاره القانونية ، وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت للاجراء المذكور الذي تم وفقاً للأوضاع التي تطلبها القانون ، ومن ثم فلا يضار أي الطاعنين بتلك المخالفة .

(١٩٦٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٥ ص ٧٥٣)

٦٣٤١ - الواضح من جماع نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن قبول المحامي للمرافعة أمام محكمة النقض يكون في إحدى حالتين ، الأولى أن يكون اسم المحامي مقيداً بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملاً بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها عملاً لحكم المادة ١٦ منه .

(١٩٦٢/٣/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٦٢ ص ٢٤٣)

٦٣٤٢ - جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظي المحامين المقبولين للمرافعة والمقررين للمرافعة أمام محكمة النقض واستعملتها في أداء معنى واحد .

(١٩٦٢/٣/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٦٢ ص ٢٤٣)

٦٣٤٣ - يكفي أن يكون المحامي مقبولا أمام محكمة النقض للتوقيع على أسباب الطعن دون أي شرط آخر ، ذلك أن اجازة المحامي للمرافعة أمام إحدى المحاكم إنما يقتضي بطريق التضمن أن يخول المحامي اتخاذ الاجراءات القضائية التي يوجب القانون اتباعها والسير بخطواتها حتى تنتهي بإبداء المحامي مرافعته عن الخصم الذي وكله للدفاع عنه .

(١٩٦٢/١/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٦٢ ص ٢٤٣)

٦٣٤٤ - إذا كان المحامي حين قرر الطعن لم يكن مفوضا في ذلك بتوكيل خاص كما يقضى بذلك القانون فلا يكون هذا التقرير صادرا ممن يملكه قانونا ، فهو باطل لا تصححه الاجازة اللاحقة .

(١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٤ ص ١١٣٦)

٦٣٤٥ - دل المشرع على أن تقرير أسباب الطعن بالنقض ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مفومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج غير مستمد منها .

(١٩٧٩/١/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥ ص ٩٤)

٦٣٤٦ - التوقيع على أسباب الطعن بالنقض هو السند الوحيد الذي يشهد على صدورها ممن وقعها ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها ، ومخالفة ذلك يترتب عليه عدم القبول ، ولا يغنى عن ذلك التوقيع على الدمغة الملصقة على تقرير الأسباب .

(١٩٨٠/١٠/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٥ ص ٨٥٩)

٦٣٤٧ - جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ، والا عدت الورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٨ ص ٨٣٨ ،

١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٨ ص ٦٣٩)

٦٣٤٨ - إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد وكانت الأسباب المقدمة منه غفلا من التوقيع مما لا يمكن معه القول بصدورها منه أو معرفة من صدرت عنه لتعرف صفته في تقديمها من المحكوم عليه ، فهذا لا يكون مقبولا شكلا .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٢ ص ٢٤)

٦٣٤٩ - إذا كانت الأسباب المقدمة في الطعن لا تحمل توقيعها من

أحد فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون .

(١٦/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٩ ص ٥٢٩)

٦٣٥٠ - كل ورقة من أوراق الاجراءات الصادرة من الخصوم يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة ، فتقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغوا لا قيمة له ويتعين عدم قبوله شكلا .

(٦/١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٣)

(ص ٥٣٣)

٦٣٥١ - اذا كانت أوجه الطعن مقدمة من زوج المحكوم عليها وموقعة بامضائه ولم يكن قدم ما يثبت أنها وكلته في ذلك فالطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(١٩/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٧)

(ص ٤٦٣)

٦٣٥٢ - اذا كان الطاعن لا ذنب له في عدم توقيعه على تقرير الأسباب الذي قدم في الميعاد للجهة التي كان مظنونا وجوده فيها تعين اعتبار أن تقرير الأسباب صحيح في ذاته شكلا وأنه قدم في الميعاد .

(٢٣/١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٠ ص ١٢٧)

يشترط أن تكون الأسباب محددة وواضحة لقبول الطعن

٦٣٥٣ - تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا لوجهه ، بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الاجراءات الذي يكون قد أثر فيه .

(هيئة عامة ٢٤/٢/١٩٨٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

هيئة عامة ، نقض ١٢/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ق ٦٣ ص ٣٦٦)

٦٣٥٤ - يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة بحيث

إذا لم يكشف الطاعن في طعنه عن ماهية الدفاع الجوهرى الذى يقول انه ضمنه مذكرته المقدمة لمحكمة الموضوع وينمى على الحكم عدم الرد عليه فان منعه فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

(١٩٧٨/٣/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٣ ص ٢٣٥ ، ١٣/٣/١٩٧٨ ق ٥٣ ص ٢٨٣ ، ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ق ١٨٤ ص ٨٥٨ ، ١/٢/١٩٨٤ س ٣٥ ق ٢١ ص ١٠٥)

٦٣٥٥ - جرى قضاء محكمة النقض انه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحدداً .

(١٩٨٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٠ ص ٨٢٩ ، ١٣/٤/١٩٨٧ ط ٥٨٧٣ س ٥٦ ق)

٦٣٥٦ - يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى اليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدي ايراداً له ورداً عليه .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٦٣٥٧ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، ولما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التى يقول بأنه أثارها فى مذكراته التى قدمها للمحكمة وأغفل الحكم التعرض لها ، وذلك حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(١٩٨٢/٣/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٢ ص ٢٩٩ ، ٨/٤/١٩٨٢ ق ٩٥ ص ٤٦٨ ، ١٩٨٢/٢/٨ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٦٣٥٨ - يجب أن يكون وجه الطعن واضحاً محدداً ، والنمى على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع الجوهرية المبداه من الطاعن دون الافصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها ، أثره عدم قبول النمى .

(١٩٨٩/٨/٣ ط ٥٦٠٨ س ٥٨ ق)

٦٣٥٩ - من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً

مبيناً به ما يرمى اليه مقدمه ، حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها . ولما كان الطاعن لم يبين فى أسباب طعنه أوجه الدفاع الجوهرية التى أبدائها المدافع عنه والتى قصر الحكم فى استظهارها والرد عليها فان منعاه فى هذا الشأن يكون غير ذى وجه .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠)

٦٣٦٠ - من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، واذ كان الطاعن لم يكشف فى طعنه عن ماهية الدفاع الذى ينعى على الحكم الابتدائى اعراضه عنه ، بل أرسل القول عنه رسالا ، كما لم يوجه طعنا الى هذا الحكم عند نظر الدعوى استثنافيا فليس له أن ينعى على الحكم الاستثنافى خطأ بعد أن أفسحت له المحكمة المجال لاستيفاء دفاعه فقصر فى إبدائه حتى تمت المرافعة ، وليس له أن يثير طعنه فى الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣)

٦٣٦١ - لا يجوز للطاعن استكمال ما عرى من أسباب طعنه من نقص ، أو تحديد ما أهمل منها ، أو جلاء ما أبهم منها ، الا فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨٧/٤/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٠٧ ص ٦٣٢)

٦٣٦٢ - متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلا ولم يحدد الطاعن فيه ما أثاره من أن المحكمة بنت قضاءها بالادانة على غير التثبت واليقين فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٢ ص ٨٠١)

٦٣٦٣ - يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، ٤/٩/١٩٧٣)

(١٩٧٣ ق ١٠٦ ص ٥١٠ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥)

٦٣٦٤ - يتعين لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى اليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه

منتجا فيها مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدي له اير اذا وردا عليه .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠ ،
١٩٧٢/١/٩ ق ٩ ص ٣٠)

٦٣٦٥ - من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة ، بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الاجراءات الذى يكون أثر فيه .

(١٩٧٠/١٠/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣٢ ص ٩٧٦ ،
١٩٦٠/٥/٣١ س ١١ ق ١٠٠ ص ٥٢١)

٦٣٦٦ - اذا كان وجه الطعن لا يشخص العيب القانونى الذى لحق بالحكم المطعون فيه تشخيصا دقيقا ، ولكن كان يتسع فى جملته لأن تقدر محكمة النقض المسألة المتخذة أساسا للدعوى تقديرها القانونى صح وجه الطعن وحق لمحكمة النقض أن تقضى فى الدعوى على وفق ما تراه هى منافيا للقانون .

(١٩٢٣/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٣ ص ١٣٦)

الجهة التى تقدم لها الأسباب

٦٣٦٧ - يجب لقبول الطعن بالنقض أن تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد القانونى الذى حددته المادة ٣٤ .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٦٣٦٨ - يجب لقبول الطعن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أو لقلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد المحدد قانونا ، والا فانه يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠ ص ٧٣)

٦٣٦٩ - الأصل في تقديم أسباب الطعن ان يكون الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولو كان ذلك في الأجل الذي تحدده محكمة النقض عند عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني ، فاذا كان الطاعن قد تقدم بأسباب الطعن في الميعاد الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فامتنع هذا القلم عن قبولها فبادر هو الى ارسالها في ذات اليوم بطريق البريد الى قلم كتاب محكمة النقض ولكن وصلته بعد الميعاد ، ولم يكن للطاعن شأن في هذا التأخير فان الطعن يكون مقبولا شكلا .

(١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٧

ص ٧٢٥)

٦٣٧٠ - تقديم تقرير الأسباب بالطعن بالنقض الى مأمور السجن في الميعاد - وهو جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليه أو ارسالها - لا ينتج أثره القانوني اذ العبرة هي بتاريخ وصول تقرير الأسباب الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو الى قلم كتاب محكمة النقض .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٦٣٧١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني . ومن ثم فان تقديم الأسباب في الميعاد القانوني الى قلم كتاب محكمة أخرى وهي غير مختصة ، أو الى المحامي العام لدى محكمة النقض وهو لا يمثل قلم كتاب محكمة النقض لا ينسج أثره القانوني .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٢ ص ٦٧١)

٦٣٧٢ - لم يخول القانون لمكتب النائب العام حق تلقي التقارير التي يتقدم بها المحكوم عليهم أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص ، فتقديم عريضة أسباب الطعن اليه لا ينتج أثره القانوني .

(١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٥ ص ٦٦٥)

٦٣٧٣ - اذا أرسلت الأسباب بطريق البريد أو عن طريق جهة

أخرى كان المعول عليه هو تاريخ وصول هذه الأسباب فعلا الى قلم الكتاب
في الميعاد لا تاريخ تسليمها الى الجهة التي تولت توصيلها .

(١٩٣٧/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٠ ص ٧٧ ،
١٩٤٢/٢/٢٣ ج ٥ ق ٣٦١ ص ٦٢٤)

٦٣٧٤ - على من قرر بالطعن أن يثبت ايداع أسباب طعنه في قلم
الكتاب من خلال الميعاد الذي حدد القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن
غير مقبول شكلا . والمعول عليه في الاثبات في هذا الشأن هو بما يصدر
من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ولا يقوم مقام هذا الاقرار
أية تأشيرة من خارج هذا القلم .

(١٩٧٥/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٦ ص ٦٠٨)

٦٣٧٥ - من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه
عملا اجرائيا شكلا معيناً فإنه يجب ان يستوفى هذا العمل الاجرائي بذاته
شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه . ولما كان
المعول عليه في خصوص اثبات ايداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر عن
هذا القلم ذاته من بيان حصول ايداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها
من المختص ، فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان أية تأشيرة من خارج
هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة لانعدام ولايتهم في هذا
الخصوص .

(١٩٦٦/٦/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤١ ص ٧٥٩)

٦٣٧٦ - متى كان المحكوم عليه وان قرر بالطعن بطريق النقض
في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

(١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥١ ص ٢٣١)

٦٣٧٧ - ان عدم ختم الحكم في الثمانية الايام المقررة بالقانون
لا يكفي وحده لنقضه ، فاذا كان الطاعن قد بنى طعنه في الحكم على هذا
السبب ثم مكن من أن يقدم في خلال عشرة ايام كاملة ما عسى أن يكون لديه
من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولكنه لم يقدم فطعنه يكون مرفوضا .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ١١ ص ٢١)

٦٣٧٨ - لا يجوز في بيان وجه الطعن الاحالة الى طعن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى ، فان محكمة النقض وهي تفصل في طعن لا تصح مطالبتها بالبحث عن اسباب نقض مقدمة في طعن آخر .

(١٩٤٤/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨٦

ص ٥٢٤)

٦٣٧٩ - لا يجوز لمن قرر في الميعاد القانوني بالطعن بطريق النقض في الحكم أن يتراخى في تقديم أسباب طعنه الى ما بعد انقضاء الميعاد القانوني لتقديمها اعتمادا على تقديمه شهادة من قلم الكتاب بأنه لم يتمكن من الحصول على صورة من الحكم المطعون فيه في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره بل ان عليه - مع التقرير بالطعن - أن يقدم في الميعاد أسباب طعنه ولو كانت مقصورة على السبب الوارد في الشهادة وذلك لكي يضمن قبول طعنه شكلا .

(١٩٣٨/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٣

ص ٢١٥)

٦٣٨٠ - اذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم أسباب له في الميعاد القانوني ثم تبين ان هذه الأسباب كانت قد قدمت في الميعاد ولم تعرض على المحكمة فانه يكون من المتعين الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبول هذا الطعن شكلا .

(١٩٤٩/١١/٨ احكام النقض ص ١ ق ١٥ ص ٤٣)

مادة ٣٥

لا يجوز ابداء أسباب اخرى امام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور في المادة السابقة .

ومع ذلك فللمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون او على خطأ في تطبيقه او في تأويله او أن المحكمة التي اصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، او لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، او اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

الأحكام

٦٣٨١ - الأصل أنه لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أى خصم غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من قانون النقض .

(١٠/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١ ص ٥٢)

٦٣٨٢ - تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب من جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذى وقع فيه . ومن غير الجائز قبول أية أسباب بالجلسة أو بالذكرات .

(١٠/١٠/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٣ ص ٧١٨)

٦٣٨٤ - لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض سواء من النيابة العامة أو من أى خصم ، غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد وان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة فى حالات معينة وردت على سبيل الحصر .

(٥/٣/١٩٨٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ٧٠ ص ٣٤٢)

٦٣٨٥ - الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض يخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ٢٤/٢/١٩٨٨ أحكام النقض

س ٣٩ ص ٥)

٦٣٨٦ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم .

(١٩/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣ ص ٦٩)

(١٧/١٠/١٩٨٣ س ٣٤ ق ١٦٦ ص ٨٣٨)

٦٣٨٧ - كون الخطأ الذي شاب الحكم المطعون فيه لا يخضع لأي تقدير موضوعي وانتهاء محكمة الموضوع الى صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده يوجب تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون عملا بالمادتين ٣٥ و ٣٩ من قانون حالات واجراءات النقض .

(١٩٨١/٥/٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٢ ص ٤٦٧)

٦٣٨٨ - انه وان كان الأصل طبقا للمادة ١/٣٥ نقض هو ان تتقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، الا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

(١٩٦٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٧ ص ٩٨٦)

٦٣٨٩ - تجيز المادة ٢/٣٥ من قانون النقض للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه انه بني على خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٧/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٦ ص ٨٩٧ .

١٩٩٣/٢/٢١ ط ٢١١٤ س ٦١ ق)

٦٣٩٠ - المادة ٣٥ من قانون النقض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٥ ص ٤٠٦ ،

١٩٨٢/١٠/١٩ س ٣٣ ق ١٥٩ ص ٧٧٦)

٦٣٩١ - نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا للمادة ٢/٣٥ على خلاف الأصل هو رخصة استثنائية حولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر .

(١٩٧٧/١/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١ ص ٥٢)

٦٣٩٢ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تستوجب قيام الارتباط بين هذه الجرائم واعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٦٣٩٣ - لمحكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وتنقضه بالنسبة الى الطاعن والى المتهم الآخر معه في الدعوى اذا اتصل سبب النقض به .

(١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٢ ص ٣١٢)

٦٣٩٤ - حق محكمة النقض ان نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها للخطأ في تطبيق القانون ، ونقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعن يقتضى نقضه بالنسبة للمحكوم عليه الآخر لاتصال وجه الطعن به .

(١٩٨٨/١٠/١٢ ط ٣٠٤٢ س ٥٨ ق)

٦٣٩٥ - تجيز المادة ٢/٣٥ من قانون النقض للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين ما هو ثابت فيه أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون ، دون أن يمتد أثر الطعن الى باقى المحكوم عليهم لأنهم لم يكونوا أطرافا في الخصومة الاستئنافية .

(١٩٨٧/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٥٨ ص ٨٧٤)

٦٣٩٦ - لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(١٩٧٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٨ ص ١٩٧ ،

١٩٧٢/٥/٢٩ ق ١٩٣ ص ٨٥٥)

٦٣٩٧ - اغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها عملا بالمادة ١٥

من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه عملا بالمادة ٢/٣٥ من اندون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٧٣/١/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤)

٦٣٩٨ - الأصل هو التقييد بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقا للمادة ٢/٣٥ الا ان يكون ذلك لمصلحة المتهم .

(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩ ص ١٢٠ ،

١٦٩١/٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٧ ص ١٤٠٠)

٦٣٩٩ - لما كان الحكم المطعون فيه وان اخطأ في تطبيق القانون حين لم يصادر جهاز التليفزيون الذى كانت بداخله المادة المخدرة ، الا ان الأصل هو التقييد بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقا للمادة ٢/٣٥ الا ان يكون ذلك لمصلحة المتهم الأمر المنتفى في هذه الدعوى .

(١٩٧٥/٤/١٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٧ ص ٣٣١)

٦٤٠٠ - ان صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته ، وخلوه من هذا البيان يفقده السند التشريعى لاصداره . ولما كان الحكم الابتدائى قد خلا مما يفيد صدوره باسم الأمة فان الحكم المطعون فيه وان أورد ذلك البيان الا أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة ، وكان هذا العوار يكمن في مخالفة حكم من أحكام الدستور رائد كل النوانين فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم ينره الطاعن في أسباب طعنه عملا بالحق المقرر في المادة ٢/٣٥ نقض .

(١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٢ ص ٢٨ ، ١٩٦٦/٦/٢

س ٢٠ ق ١٦١ ص ٨٠٨)

٦٤٠١ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وتصحيحه على مقتضى القانون لمصلحة المتهمين عملا بالمادة ٢/٣٥ . ولما كان الأمر متعلقا ببطلان أصلى شاب اتصال قضاء الاحالة بالدعوى الجنائية فانه يتعين القضاء بعدم

قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني ، وذلك بما تضمنته من تهمة لا وجه
للازام قضاء الاحالة الاجتزاء بأيهما ، ما دامت قد سعت اليه جملة - باعتبارها
مرتبطة ببعضها البعض - باجراءات باطلة بطلانا أصليا .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤١)

٦٤٠٢ - نقض محكمة النقض للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء
نفسها طبقا لنص المادة ٣٥/٢ هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة
في حالات معينة على سبيل الحصر اذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه
مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو نى تاويله أو أن المحكمة
التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى
أو اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعه الدعوى . وخلو
الحكم المطعون فيه من بيان مواد القانون التي قضى بموجبها لا يندرج تحت
احدى هذه الحالات بل انه يدخل تحت حالات البطلان التي تفتح سبيل
الطعن عملا بالمادة ٣٠ البند ثانيا .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٣ ص ٢٤٣)

٦٤٠٣ - لمحكمة النقض في حالة خطأ الحكم المطعون فيه في
القانون عملا بنص المادة ٣٥ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم وتصحيحه .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٦٤٠٤ - لا تتصل محكمة النقض بالحكم المطعون فيه الا من
الوجوه التي بنى عليها الطعن التي حصل تقديمها في الميعاد ، ما لم تكن
أسباب متعلقة بالنظام العام حددتها المادة ٣٥/٢ ، فيجوز عندئذ للطاعن
أن يتمسك بها لأول مرة أمامها ، بل انه يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من
تلقاها نفسها لصالح المتهم ، غير أنه يشترط لذلك أن تكون مقوماتها واضحة
في مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبولها بغير
حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠)

٦٤٠٥ - الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة لا يندرج
تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تاويله الذي يعطى محكمة
النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم لتعلقه بالشروط

الاجرائية اللازمة لصحة الأحكام واجراءات المحاكمة .
(١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٢ ص ٤٨٣)

٦٤٠٦ - لما كان المتهم لم يطعن في الحكم المطعون فيه فلا تملك المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحته من تلقاء نفسها عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ نقض على رغم اتصال العيب في الحكم به وابتناؤه على مخالفة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل في الدعوى ، وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الذي صدر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفا في الحكم المطعون فيه .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٥ ص ٦٦٤)

٦٤٠٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي بعدم قبول الاستئناف شكلا فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

(١٩٥٨/٣/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٧٦ ص ٢٧٨)

٦٤٠٨ - يجوز لمحكمة النقض والابرام نقض الحكم المطعون فيه اذا رأت وحها لذلك ولو لم يكن طعن طالب النقض مبنيا على الوجه المذكور .

(١٨٩٤/١٢/٢٩ الحقوق س ١٠ ق ٦ ص ١٧)

مادة ٣٦

اذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ، يجب لقبوله أن يودع رافعه خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة ما لم يكن قد أعفى من ايداع هذا المبلغ بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على ذلك الايداع ، وتعفى الدولة من هذا الايداع وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية .

وتحكم المحكمة بمصادرة المبلغ المذكور اذا لم يقبل الطعن أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه ، ويجوز لها في مواد الجرح الحكم بفراشه لا تزيد على مائتين وخمسين جنيها على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يقبل طعنه أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه .

— مدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر في ١٩٩٢/٦/١ .

الأحكام

٦٤٠٩ - يجب ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض في الحكم القاضي بالتدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة ٤٨ مكررا من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن المخدرات ، وتخلف الايداع أو الحصول على قرار من لجنة المساعدة القضائية بالاعفاء منها يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(١٩٧٣/١١/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٩ ص ٩٥٨ ،
١٩٨٠/١٢/١٠ س ٣١ ق ٢٠٩ ص ١٠٩٠)

٦٤١٠ - ايداع الحدث احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وان كان تدبيرا احترازيا الا أنه مقيّد للحرية بما يعتبر معه في تطبيق قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض صنوا لعقوبة الحبس فلا يلزم لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه به ايداع الكفالة المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

(١٩٨٤/٦/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٧ ص ٥٦٠)

٦٤١١ - تدبير الوقف عن العمل بدون مرتب اعمالا لحكم المادة ٣/١١٨ مكررا عقوبات ليس من العقوبات المقيدة للحرية ، ومن ثم يجب ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون النقض لقبول الطعن شكلا .

(١٩٨٢/١٢/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٧ ص ١٩٥١)

٦٤١٢ - عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقا للمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ عقوبة أصلية ماثلة

لعقوبة الحبس فى تطبيق قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية فلا يلزم لقبول الطعن بالنقض ايداع الكفالة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨١/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٥ ص ٩٥٤)

٦٤١٣ - اذا كان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزينة المحكمة التى اصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة فى القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٧ ص ٢٢٥)

٦٤١٤ - عدم ايداع الكفالة من المحكوم عليه بعقوبة الغرامة أو عدم حصوله على قرار باعفائه منها ، أثره عدم قبول الطعن شكلا .

(١٩٨٩/١/١٥ ط ٣٥٩٣ س ٥٧ ق)

٦٤١٥ - وجوب ايداع المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٣٦ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مخالفة ذلك بجعل الطعن غير مقبول شكلا .

(١٩٩٣/١٠/٢٧ ط ١٧٦٨٣ س ٥٩ ق)

٦٤١٦ - متى كان الطاعنان ، واحدهما محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية والثانى مسئول عن الحقوق المدنية ، وان لم يوردا سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة عنهما معا ، الا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاصل هو أن تعدد الكفالة الواجب ايداعها عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما اذا جمعهم مصلحة واحدة ، كما هو الحال فى الدعوى فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(١٩٨٠/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٩ ص ١٠٩٠ ،

١٩٦١/١١/٦ س ١٢ ق ١٧٥ ص ٨٨٠)

٦٤١٨ - الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين ما لم تجمعهم مصلحة

• واحدة

(١٩٨٥/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢٠ ص ١٥٤)

٦٤١٩ - أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ايداع الكفالة المبينة بالمادة ٣٦ منه ، ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها القانون فان طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

(١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٧ ص ٨١٧)

٦٤٢٠ - متى كان الطعن مقاما من المدعى بالحقوق المدنية فعليه أن يؤدي للخزانة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض ، فاذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، وإعادة عرض الطعن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالزامه وصيرورتها نهائية .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٦٤٢١ - ان ذمة الطاعن لا تبرأ من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بأدائه ، فان لم يوف به فامت المحكمة بتقديره واعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٦٤٢٢ - لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن انما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٦٤٢٣ - استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطعن ممن لم يعجل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى والحكم في هذه الحالة نهائي لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك ، على عكس الحال بشأن الرسوم اذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لا حجية له ويمكن إعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم

بعد ذلك .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٦٤٢٤ - متى كان الطاعن وان قرر الطعن في الميعاد الا أنه لم يودع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ اجراءات جنائية ولم يقدم قرار لجنة المساعدة القضائية يفيد اعفاءه منها فانه يتعين عدم قبول طعنه .

(١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٧ ص ١٣٢)

٦٤٢٥ - متى كان الطاعن بصفته مدعيا بالحقوق المدنية نم يودع الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها فان طعنه لا يكون مقبولا .

(١٩٥٣/٣/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٧ ص ٦٥٣)

٦٤٢٦ - ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجيز مصادرة الكفالة الا حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه ، فما دام التنازل عن الطعن مقبولا وواقعا قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم في الطعن فمن المتعين رد الكفالة له ، ولا محل للبحث فيما اذا كان الطعن الوارد عليه التنازل هو طعنا من شأنه في ذاته أن يقبل أو لا يقبل ، ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح اذا كان الطعن في ذاته غير مقبول .

(١٩٣٣/٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٤ ص ١٣٠)

٦٤٢٧ - لما كان مناط الحكم بمصادرة الكفالة وفق المادة ٣٦/٢ نقض في حالة القضاء بعدم قبول الطعن أو بعدم جوازه أو بسقوطه أن يكون الطعن من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ، فان كان محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية انتفى موجب القضاء بمصادرتها بل ايداعها أصلا ، يستوى في ذلك أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية، أو في اشكال في تنفيذ هذا الحكم ، لما هو مقرر من أن الاشكال في التنفيذ يتبع الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، فان مصادرة الكفالة لا يكون لها محل .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣١٨ ص ١٠٠)

٦٤٢٨ - ان طلب صرف الكفالة أمر يعود الى الجهة الادارية

المسئولة عن خزانة المحكمة المودع بها الكفالة ، ومن ثم فلا يقبل الرجوع فيه الى المحكمة .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٤ ص ٤٩٠)

مادة ٣٦ مكررا

١ - يجوز للطاعن في حكم صادر من محكمة الجنايات بعقوبة مقيدة او سالبة للحرية ان يطلب في مذكرة أسباب الطعن وقف تنفيذ الحكم الصادر ضده مؤقتا حين الفصل في الطعن ، ويحدد رئيس المحكمة على وجه السرعة جلسة لنظر هذا الطلب تعلن بها النيابة .

وعلى المحكمة اذا امرت بوقف تنفيذ العقوبة ان تحدد جلسة لتنظر الطعن امامها في ميعاد لا يجاوز ستة شهور ، وتحيل ملف الطعن الى النيابة لتودع مذكرة برأيها خلال الأجل الذي تحدده لها .

٢ - تخصص دائرة او أكثر منعقدة في غرفة مشورة لفحص الطعون في أحكام محكمة الجنج المستأنفة تفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا او موضوعا ، ولتقرير احالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة على وجه السرعة ، ولها في هذه الحالة ان تأمر بوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية الى حين الفصل في الطعن .

٣ - ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال اذا امرت بوقف التنفيذ ان تأمر بتقديم كفالة او بما تراه من اجراءات تكفل عدم هرب الطاعن .

- هذه المادة صدرت بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر في ١٩٩٢/٦/١ . وهي معدلة للمادة ٣٦ مكررا التي اُضيفت للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بشأن حالات واحراءات الطعن امام محكمة النقض . وكانت هذه المادة تنص على ما يأتي :

تخصص دائرة او أكثر منعقدة في غرفة المشورة لفحص الطعون في أحكام محكمة الجنج المستأنفة لتفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا او موضوعا . ولتقرر احالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة ، ولها في هذه الحالة ان تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للجريمة الى حين الفصل في الطعن .

- من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

٢ - وقف التنفيذ :

اثار حكم المادة ٢٥١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي يجبر لمحكمة النقض ان تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى وكان يخشى من التمسك

وفوق صرر جسيم يتعذر تداركه ، أثار هذا الحكم جدلا بشأن الأحكام الصادرة بعقوبات مقيدة للحرية في الجنايات ، حيث لا يوجد نص مقابل لهذا النص في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، والذي ينظم الأوضاع الخاصة بالطعن في المواد الجنائية ، بما مؤداه أن محكمة النقض لها أن توقف التنفيذ في حكم صادر في مادة مدنية ، في حين أنه ليس لها أن توقف تنفيذ عقوبة مقيدة للحرية نقض بها في جناية ، وهذا الأمر الذي يتعارض مع وجوب اعلاء اعتبار الحرية على اعتبار المال ، أيا كان مقداره .

وكان مما يزيد من حدة المقارنة أن لمحكمة النقض فعلا هذه السلطة في الجنج ، حسبما نصت عليه المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض دون أن يكون لها في الجنايات ، وإزاء ذلك فقد اتجه المشروع الى اجراء تعديل شامل لحكم المادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . حيث أجازت الفقرة الأولى من هذه المادة للطاعن في حكم صادر من محكمة الجنايات بعقوبة مقيدة أو سالبة للحرية أن يطلب في مذكرة أسباب الطعن وقف تنفيذ الحكم الصادر ضده مؤقتا حين الفصل في الطعن ، والنص على أن يكون الحكم صادرا من محكمة الجنايات بعقوبة مقيدة أو سالبة للحرية ، مؤداه جواز اداء هذا الطلب طالما كان الحكم صادرا من محكمة الجنايات ، سواء أكان صادرا في حياية أو حنحة ، وعلة اطلاق النص ليشمل الجنج الصادرة فيها أحكام من محكمة الجنايات هو أن هذا النوع من الجنج لم يطرح أمام قضاء الموضوع الا في درجة واحدة ، على خلاف الجنج التي تنظر لأول مرة أمام محكمة الجنج حيث تتوافر الفرصة لأن تنظر موضوعها على درجتين .

وقد تضمن النص الجديد تنظيما للأوضاع الخاصة سير الطعن في حالة وقف تنفيذ العقوبة .

شابه مع التنظيم القائم في شأن الحالات التي تأمر المحكمة فيها بوقف تنفيذ الأحكام المضطرون فيها أمامها في المواد المدنية .

وإذا أنقت الفقرة الثانية من النص الحكم الخاص بسلطة غرفة المشورة في الأمر بوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية المتقضى بها بموجب أحكام صادرة من محكمة الجنج المستأنفة ومطعون عليها بالنقض فإن الفقرة الثالثة قد أوردت حكما عاما يسرى على جميع الحالات التي تأمر فيها المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، يخولها السلطة أن تأمر بتنفيذ كفالة أو بما تراه من إجراءات تكفل عدم هروب الطاعن .

حكم

٦٤٢٩ - يقتصر اختصاص غرفة المشورة (محكمة النقض) على فحص الطعون في أحكام الجنج المستأنفة وإصدار قرار مسبب بعدم قبول ما يفصح منها عن ذلك شكلا أو موضوعا ، وإحالة ما عداه الى دوائر المحكمة لنظره بالجلسة ، عملا بالمادة ٣٦ مكررا من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الهيئة العامة ١٩٨٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢ ص ١٢)

مادة ٣٧

تحكم المحكمة في الطعن بعد تلاوة التقرير الذي يضعه أحد أعضائها ، ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم اذا رأت لزوماً لذلك .

الأحكام

٦٤٣٠ - دلت المادة ٣٧ على أن سماع الخصوم من الاجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به وبالتالي لا يلزم دعوة الخصوم أيا ما كانت صفاتهم باعلانهم أو اخطارهم بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن سواء كانوا هم الطاعنين أو المطعون ضدهم متهمين أو مدعين بحقوق مدنية أو مسئولين عنها ، لأن من لا يجب سماعه لا يلزم دعوته . كما ان محكمة النقض لا يجوز بنص المادة ٣٨ من القانون المعارضة في أحكامها لأية علة مهما سمت ، الأمر المستفاد بنفس القدر من ابقاء المادة ٤٣٠ اجراءات جنائية والتي كانت تجيز للخصم الغائب المعارضة في موضوع الأحكام الصادرة من هذه المحكمة اذا ثبت أنه لم يعلن للجلسة اعلانا قانونيا ، واذ امتنعت المعارضة في الأصل بعلة عدم الاعلان انتفت المعارضة بالضرورة في أساس الالتزام بالرسوم باعبارها فرعا من الأصل المقضى به ، وانما يقتصر بحث المحكمة على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير مقدار الرسوم في ضوء القواعد التي أرستها القوانين المتعلقة بها .

(١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦١ ص ٢٤٨)

٦٤٣١ - للمتهم أن يبدى أوجه دفاعه بكافة الطرق القانونية التي يراها أمام محكمة النقض عن أسباب الطعن المقدمة من المدعى المدني في الحكم الصادر لمصلحة المتهم ولمحكمة النقض أن تقدرها وتفصل فيها .

(١٩٢٦/٤/٦ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٦٨)

٦٤٣٢ - الأصل أنه لا يلزم لاعبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضى الموضوع وانما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور

على الرقابة على عدم مخالفة القانون .

(١٩٦٨/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٢ ص ٣٧٧)

٦٤٣٣ - الأصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض أن يكلف الخصوم بالحضور أمامها لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، كما أن سماع الخصوم من الاجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بنسأ على التقرير به ، وبالتالي فلا يلزم دعوة الخصوم أيا كانت صفتهم للحضور بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن .

(١٩٨١/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٥ ص ٨٣٤)

٦٤٣٤ - ان مجرد التقرير بالطعن فى قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير فى ميماده القانونى ، ويتعين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة باعلانه .

(١٩٦٨/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٢ ص ٣٧٧)

٦٤٣٥ - يتعين على الطاعن بالنقض أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة باعلانه .

(١٩٨٥/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٠٢ ص ٥٨٦)

٦٤٣٦ - ان طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح للقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احوالها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

(١٩٨٥/٦/٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣١ ص ٧٤٥)

٦٤٣٧ - ولو انه ليس من المحتم حضور المتهم أمام محكمة النقض والابرام الا انه له هذا الحق كما يستنتج ذلك ضرورة من تكليفه بالحضور أمام المحكمة . أعلن المتهم بالحضور فلم يمكنه ذلك لأنه كان محبوسا ولكن

بناء على طلب والد المتهم أوصت محكمة النقض النيابة العمومية بعمل اللازم
لإحضار المتهم .

(١٢/٣/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٨)

٦٤٣٨ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص
على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، وأصبحت المرافعة
الشفوية أمام محكمة النقض جوازية ، إذا رأت لزوما لذلك ، فإن الطعن
يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على
الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون وفي الأجل الذي حدده ويترتب على هذا
الاجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به ، ولا يلزم لاعتبار
الطعن مرفوعا لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض
ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع ، وإنما هي درجة استئنائية
ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون .

(٢/١٠/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٨ ص ٥٩٠)

٦٤٣٩ - يجوز لمحكمة النقض أن تقبل تنازل النيابة عن الطعن
المقدم منها .

(٢٥/٥/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٠٠)

مادة ٣٨

إذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بآية حال لمن دفعه أن يرفع طعنه
آخر عن ذات الحكم لأي سبب ما .

الأحكام

٦٤٤٠ - لا تجيز المادة ٣٨ للطاعن الذي رفض طعنه موضوعا أن
يرفع طعنه آخر عن ذات الحكم لأي سبب ما ، ومن ثم يكون الحكم الصادر
في الموضوع قد أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه . ولما كان من
المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى
الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، وكان الحكم
المطعون فيه قد صدر في اشكال في تنفيذ حكم من محكمة الجنايات سبق

أن رفض الطعن بالنقض موضوعا فإن الطعن بالنقض فى هذا الحكم لا يكون جائزا ويتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(١٨/١٠/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣٣ ص ٥٥٧) .

٦٤٤١ - من حيث أن الطاعن كان قد سبق له أن قدم طعنا بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه وقضى بعدم قبوله شكلا ، تأسيسا على عدم ايداع الطاعن اسبابا لطفه ، وكان الطاعن قد عاود الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم وهو ما لا يجوز قانونا ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(٣٠/١٠/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٢ ص ٩٣٩)

٦٤٤٢ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق له أن رفع طعنا عن ذات الحكم قضى برفضه موضوعا فإنه لا يجوز قانونا طبقا لنص المادة ٤٣١ اجراءات جنائية أن يرفع طعنا للمرة الثانية عن ذات الحكم .

(٢١/١٠/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٤ ص ٧٩٨)

٦٤٤٣ - قضاء محكمة النقض فى الطعن بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ، تدوين منظومه خطأ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، يوجب تصويبه ونظره بالجلسة والحكم بتصحيحه .

(٦/٢/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٨ ص ١٨٩)

٦٤٤٤ - متى قضى برفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .

(٢٨/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٥٦ ص ٥٦٧)

مادة ٣٩

إذا قدم الطعن أو أسبابه بعد الميعاد تحكم المحكمة بعدم قبول الطعن ، وإذا كان الطعن مقبولا وكان مبنيا على الحالة الأولى المبينة بالمادة ٣٠ تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

وإذا كان مبنيًا على الحالة الثانية من المادة المذكورة ، تنقض المحكمة الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى .

وإذا كان الحكم المنقوض صادرًا من محكمة استئنافية أو من محكمة جنائيات في جنحة وقعت في جلستها ، تعاد الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى لتنظرها حسب الأصول المعتادة .

الأحكام

الفقرة الأولى

الحكم في شكل الطعن

٦٤٤٥ - النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جواز الطعن من جانب الشركة المسئولة المحتملة عن الحقوق المدنية .

(١٩٨١/١/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢ ص ٣٢)

٦٤٤٦ - أن قبول الطعن شكلاً هو مناط اتصال المحكمة بالنقض فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون ما دام الطعن غير مقبول شكلاً .

(١٩٧٠/١/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤ ص ٦٢)

٦٤٤٧ - متى كان التوكيل المرفق بتقرير الطعن - بعد أن حرر بصيغة التعميم في التقاضي - عاد فخصص بنص صريح أموراً معينة أجاز للوكيل القيام بها نيابة عن الموكل ولم يذكر من بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فإن مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن .

(١٩٧٨/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٧ ص ٩٥٣)

٦٤٤٨ - التقرير بالطعن وتقديم الأسباب من النيابة العامة

متجاوزة ميعاد الأربعين يوما المحدد قانونا يجعل الطعن غير مقبول شكلا ، ولا يغير من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المتهم المطعون ضده طالما أنه لا يضار به حتى يصح له المعارضة فيه .

(١٠١/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٥ ص ٨٩٢)

٦٤٤٩ - افتصار الطاعن في بيان أسباب طعنه على الاحالة على أسباب طعن آخر يجعل طعنه خلوا من الأسباب ، ذلك أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا اجرائيا شكلا معيننا فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه .

(٣١/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٥ ص ٩٩٠)

٦٤٥٠ - متى كان الطاعن وان قرر بالطعن بالنقض في الميعاد الا أنه لم يودع أسبابا لطحنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا .

(٣٠/١١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٣ ص ٨٤٠ ،

٢٦/١/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٢٥ ص ١٢٨)

٦٤٥١ - اذا كان الطاعن قدم مذكرة بأسباب طعنه موقعا عليها من محاميه وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى واختمها بأنه طعن على الحكم للأسباب التكميلية التي سيقدمها فيما بعد ، غير أنه لم يفعل ومن ثم فإنه لا يكون قد قدم أسبابا لطحنه في الميعاد القانوني مما يهين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

(٢٣/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٣ ص ٤١٣)

٦٤٥٢ - ايداع أسباب الطعن بالنقض قبل توقيعها من المختص وقبل الانتهاء الى رأى في التقرير بالطعن ، لا تكتمل معه لهذه الأسباب مفوماتها مما يعتبر معه الطعن خاليا من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول .

(٢٠/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٦ ص ١٦٩)

٦٤٥٣ - النظر في شكل الطعن انما يكون بعد الفصل في جوازه من جانب الطاعن .

(٢١/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٦٤٥٤ - اذا كانت النياية العامة قد قررت الطعن فى الحكم الصادر ببراءة جميع المتهمين ولكنها قصرت أسباب طعنهما على وجهين أولهما خطأ الحكم فى قضائه ببطلان اجراءات التفتيش وهو يشمل جميع المتهمين والثانى قصوره لعدم تعرضه لاعتراف المتهمين الأول والثانى ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة باقى المتهمين لسبق حفظ الدعوى العمومية قبلهم ولم تتعرض النياية لذلك فى أسباب طعنهما فان الطعن بالنسبة اليهم لا يكون مقبولا ما دام القضاء ببراءتهم مقاما أيضا على سبب آخر يكفى وحده لحمله ولا يتأثر بقبول وجه الطعن الخاص بالاجراءات .

(١٩٥٣/٧/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٩ ص ١٠٥٩)

٦٤٥٥ - متى تبين أن التقرير بالطعن وتقرير الأسباب مقدمان فى الميعاد القانونى فان الطعن بالنقض يكون مقبولا شكلا ويتعين الرجوع فى الحكم الصادر بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه بما دام قد تبين أنه قدم هذه الأسباب فى الميعاد ولم تعرض على المحكمة بسبب تقصير يرجع الى قلم الكتاب .

(١٩٧٤/٦/٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٣ ص ٥٢٧ ، ١٩٧٠/١/١٩ س ٢١ ق ٣١ ص ١٢٩ ، ١٩٤٩/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٢ ص ٧٧٨)

٦٤٥٦ - متى كانت المحكمة قد استندت فى قضائها السابق بعدم قبول الطعن شكلا الى أن المحامى الذى قرر بالطعن هو الذى وقع الأسباب التى بنى عليها الطعن بتوقيع غير مقروء وأنه غير مقبول أمام محكمة النقض ثم تبين فيما بعد أن الذى وقع هذه الأسباب من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة فانه يتعين الرجوع فى هذا الحكم والنظر فى الطعن من جديد .

(١٩٦٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨)

٦٤٥٧ - التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة يترتب عليه وفق المادة ٤٣ مرافعات الغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك التقرير بالطعن .

(١٩٧٠/٦/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩٤ ص ٨٢٨)

٦٤٥٨ - متى كان الطاعن قد تقدم باقرار الى مأمور السجن يقر

فيه تنازله عن الطعن فانه يتعين اثبات نزول الطاعن عن طعنه .

(١٠/٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٠ ص ٢٣٥)

٦٤٥٩ - لا محل للاعتداد بالتنازل المقدم من الطاعن معلقا على شرط عند عدونه عن تنازله وتمسكه بالطعن .

(٢٢/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٧ ص ٨١٧)

الحالة الأولى من المادة ٣٠

٦٤٦٠ - من المقرر أن لمحكمة النقض أن تفصل في الطعن على ما نراه متفقا وحقيقة العيب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن .

(نقض ٢٧/٥/١٩٨٦ ط ٦٣٩ س ٥٦ ق)

٦٤٦١ - لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الحكم بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

(٣١/١/١٩٩٣ ط ١٤٨٧٨ س ٥٩ ق)

٦٤٦٢ - لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على مخالفة القانون ، فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن .

(٢٨/١/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ٢٣ ص ١٥٣)

٦٤٦٣ - القصور في التسبب له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(٧/١١/١٩٩٣ ط ٩٢١٨ س ٥٩ ق)

٦٤٦٤ - من المقرر أن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا تمنع - على ما تقضى به المادة

١٣١ من قانون المرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية ، وتعتبر الدعوى مهيأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني .

(١٩٨١/٣/٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٨ ص ٢٣٢)

٦٤٦٥ - إذا كان الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لآى تقدير موضوعى ، فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

(١٩٨١/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٩ ص ٦٨)

٦٤٦٦ - لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون النقض أن تحكم هذه المحكمة فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(١٩٧٨/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٣ ص ٢٨٣ ، ١٩٧٦/٣/٢٨ س ٢٧ ق ٧٤ ص ٣٤٨ ، ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ٩٨ ص ٩٥٥ ، ١٩٨٤/٣/١٥ س ٣٥ ق ٦٢ ص ٢٩٦)

٦٤٦٧ - اذا قضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم من تهمة أسندت اليه وعاقبته على تهمة جديدة فألغت محكمة النقض هذا الحكم استنادا الى أن التهمة الجديدة لم يشملها الدفاع ولم يلفت نظر المتهم اليها . وأعادت القضية لدائرة أخرى للحكم فيها ، فليس لهذه الدائرة أن تعاقب المتهم من جديد على التهمة التى قضى ببراءته منها ، لأن حكم البراءة أصبح نهائيا لعدم رفع نقض عنه من النياية ولأن الحكم بالادانة يعتبر اخلافا بالحق المكتسب وموجبا لنقض الحكم وبراءة المتهم .

(١٩٢٨/٦/٥ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٢١)

٦٤٦٨ - لئن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية الا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فانه يتعين

حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(١٥/٥/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١١ ص ٢٠٥ .
٢٩/١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨ ، ٢١/١٠/١٩٧٣ ق ١٧٨ ص ٧٥٩ ،
٢٣/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤)

٦٤٦٩ - عقوبة جريمة احراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص هي السجن والغرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين وفقا للمادتين ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل ، وادانة المتهم بجرائم احداث جرح عمد واحراز سلاح وذخيرة واغفال الحكم عند توقيعه عقوبة جريمة احراز السلاح باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات ، القضاء بالغرامة والمصادرة مخالفة للقانون يوجب نقضه وتصحيحه .

(٥/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٨ ص ١٢٠)

٦٤٧٠ - تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن « يستتبع الحكم بالادانة في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون اخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين » . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد للحكم المطعون فيه لم يحدد مبدأ المراقبة ومدتها فانه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على أن يبدأ تنفيذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس .

(٨/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤)

٦٤٧١ - اذا كان الحكم المطعون فيه خالف القانون بنزوله بالعقوبة المقضى بها عن الحد الأدنى المقرر قانونا ، فان هذا يقتضى نقضه جزئيا وتصحيحه .

(١/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤ ص ١٦)

٦٤٧٢ - لمحكمة النقض متى رأت لظروف الدعوى وماضى المتهم ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف لا يعود مستقبلا لمخالفة القانون أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ٥٥ ، ١/٥٦ عقوبات .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠ ص ٣٥)

٦٤٧٣ - لمحكمة النقض وهي تحدد العقوبة التي توقعها طبقا للقانون أن تراعى ظروف الواقعة وتعمل المادتين ١٧ و ٥٥ عقوبات .

(١٩٦٧/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٢ ص ٧١٧)

٦٤٧٤ - لمحكمة النقض الحق فى القضاء بوقف تنفيذ العقوبة متى كانت محكمة الموضوع قد قضت به .

(١٩٨٢/٢/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٨ ص ١٤٢)

٦٤٧٥ - قضاء المحكمة الاستئنافية نهائيا فى الاستئناف المرفوع من النيابة تأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم شهرا مع الشغل ثم قضاؤها فى استئناف المتهم بوقف تنفيذ العقوبة يعد خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون عملا بالمادة ٣٩ نقض .

(١٩٦٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٧ ص ١٢٨٥)

٦٤٧٦ - اذا رأت محكمة النقض ان ما أوردته محكمة الموضوع للتدليل على سبق الاصرار لا يتحقق به هذا الظرف وأن الدعوى ليس فيها ما يقتضى احوالها الى التحقيق فان لها أن تستبعد ظرف سبق الاصرار وتطبق القانون على الواقعة كما هى مثبتة بالحكم .

(١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٨ ص ٥٨٢)

٦٤٧٧ - ان العقوبة المقررة بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ عقوبات على جريمة دخول فى منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه هى الحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، فالحكم بالغرامة عن هذه الجريمة يكون مخطئا والمحكمة النقض أن تصلح هذا الخطأ وتقضى بالحبس مدة تراها مناسبة .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٧٨ ص ٤٧١)

٦٤٧٨ - ان جريمة العود للاشتباه جعل القانون الحد الأدنى لعقوبة المراقبة مدة سنة ، واذن يكون الحكم قد أخطأ اذ قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالنسبة الى العقوبة .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٥ ص ١٣٨)

٦٤٧٩ - لمحكمة النقض على أساس أن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قاطعة في أن المعارض ليس هو المتهم الحقيقي ، أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة ، وذلك بما لها من سلطة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم .

(١٩٥٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٠ ص ٤٥٧)

٦٤٨٠ - الخطأ فى تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة بالحكم لا يستوجب بطلان الحكم ومحكمة النقض أن تطبق المادة الصحيحة على الواقعة كما هي ثابتة به .

(١٩٤٧/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨١

ص ٤٤٤)

٦٤٨١ - القصور فى التسبب له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

٦٤٨٢ - اذا أهملت محكمة الموضوع اثبات القصد الجنائى الذى هو أحد الأركان المكونة للجريمة وكانت الوقائع الثابتة بالحكم لا تمكن محكمة النقض والابرار من استنتاج وجوده وجب نقض الحكم لخطأ فى تطبيق القانون .

(١٩١١/٤/١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٨٩)

٦٤٨٣ - اذا صدر الحكم بعقوبة واحدة عن جريمة التزوير والاستعمال والغنى ذلك الحكم من محكمة النقض والابرار بالنسبة لاحدى

الجريمنين وجب على محكمة النقض أن تحيل الدعوى برميها على المحكمة المختصة للفصل فيها مجدداً ، وذلك لانه يتعذر على محكمة النقض تحديد العقوبة المناسبة للجريمة الباقية .

(١٩٠٧/٣/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ١٠٩)

الفقرة الثانية

٦٤٨٤ - لئن كان الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بالحالة التي كانت عليها لتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عند قبل صدور الحكم المقوض ، الا أن حد ذلك ألا تتعرض محكمة الاعادة لما ابرمته محكمة النقض من الحكم المنفوض ولا لما تم تعرض له هذه المحكمة منه ، ضرورة أن اتصال محكمة النقض بالحكم المطعون فيه لا يكون الا من الوجوه التي بنى عليها الطعن والمتصله بشخص الطاعن وله مصلحة فيها وألا يضار الطاعن بطعنه اذا كان قد انفرد بالطعن على الحكم واذا كانت الدعوى المدنية قد خرجت من حوزة المحكمة بسبق احالتها الى المحكمة المدنية المختصة اعمالا لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، لما ارتأته من أن الفصل فيها يقتضى اجراء تحقيق ، ولم يطعن المتهمون فى الحكم من هذه الناحية لانه غير منه للخصومة ولا مانع من السير فيها ولا انتفاء مصلحتهم ، ولو أنهم قد فعلوا لقضت محكمة النقض بعدم قبول طعنهم ، ومن ثم فما كان يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يدعى مدنيا أمام محكمة الاعادة من جديد ، لأن ذلك منه ليس الا عودا الى أصل الادعاء الذى سبق أن قضى باحاليته الى المحكمة المدنية يستوى فى ذلك أن تكون هذه المحكمة قد نظرت ادعاءه وفصلت فيه أو لم تكن قد شرعت فى نظره ، ولأن افراد المتهمين بالطعن فى الحكم يوجب عدم اضرارهم بطعنهم ، يستوى فى ذلك أن يكون الضرر من ناحية العقوبة الجنائية او التعويض المدنى ، ولأن طلبة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد احالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على قبول الدعوى المدنية لدى محكمة الاعادة وألزم المتهمين بالتعويض ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله بما يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة للطاعن الأول والمحكوم عليهما الآخرين . لاتصال وجه الطعن بهما ، وذلك دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع

ما دام العوار الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى القانون .

(١٣/٣/١٩٨٥ أحكام النقض س ٣٦ ق ٦٥ ص ٣٨٣)

٦٤٨٥ - كلما وجب تصحيح الحكم حظر نقضه كله أو بعضه ،
وكلما وجبت الاعادة تعين النقض .

(١٣/٥/١٩٨٧ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٤٣ ص ١٧٨٤)

٦٤٨٦ - لما كانت المادة ١٩/٤/٢ اجراءات جنائية توجب على المحكمة الاستئنافية اذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها بعدم الاختصاص وحكمت هى بالغائه وباختصاص المحكمة أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة للحكم فى موضوعها فان الحكم المطعون فيه اذ فصل فى موضوع الدعوى بعد ما ألغى الحكم الابتدائى القاضى بعدم الاختصاص ولم يعد القضية لمحكمة أول درجة يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه .

(١١/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٨ ص ٤٠٧)

٦٤٨٧ - من المقرر أن الطعن فى الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وان المادة ٣١١ مرافعات وهى من كليات القانون لا تجيز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا فى الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التى كان متصفا بها فى الدعوى ، الا أنه لما كان البين فى خصوص هذه الدعوى أن ما كان مطروحا على المحكمة هو تحقيق شخصية المطعون ضده وهل هو مرتكب الجريمة من عدمه فقبله كان لزاما عليها أن تحقق النظر فى هذا الموقف وتستجلى غوامضه لتبين حقيقة الأمر فيه ، أما وقد قعدت عن ذلك متخذة من مجرد اختلاف الاسم دليلا على أن المطعون ضده هو شخص آخر غير مرتكب الفعل فان ذلك يحول دون تبين محكمة النقض صحة الحكم من فساد ما يعيبه ويوجب نقضه .

(٩/٢/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٨ ص ١٨٧)

٦٤٨٨ - لمحكمة النقض أن تفصل على ما تراه متفقا وحقيقة العيب الذى شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن ، فتأسيس الحكم قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على

دعويين غير اللتين أسس عليهما الطاعن دفعه يعيبه بالفساد في الاستدلال .

(١٩٧٥/٢/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٤ ص ١٠٥)

٦٤٨٩ - اذا كان الحكم قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها او عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من انزال صحيح القانون عليها فانه يتعين نقض الحكم واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(١٩٧٤/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٢ ص ٨٤٦)

٦٤٩٠ - اذا كانت المحكمة بتقريرها القانوني الحاطيء قد حجبت نفسها عن نظر الموضوع فانه يتعين ان يكون النقض مع الاحالة .

(١٩٧٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٧ ص ٣٠٧ .
١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ٨ ص ٣٣ ، ١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨)

٦٤٩١ - تقدير العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاقات قاضي الموضوع فانه يتعين ان يكون نقض الحكم مع الاحالة .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩ ص ١٠٣)

٦٤٩٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦ ص ٢٣)

٦٤٩٣ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم الحد الأدنى لعقوبة القتل الخطأ بل قضى بأقل منه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، الا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخيرتين وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٢ ص ١٤٢٠)

٦٤٩٤ - متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث الموضوع فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٧ ص ٦٢٧)

٦٤٩٥ - اذا كانت المعارضة لم تتمكن من ابداء دفاعها بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر قبلها لسبب لا يد لها فيه ، وهو ادراج اسمها في رول الجلسة والمناداة عليها باسم مغاير لاسمها الحقيقي ، فان الحكم يكون قد شابه بطلان في الاجراءات مما يتعين معه نقضه .

(١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧٧ ص ١٢٩٨)

٦٤٩٦ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت في المعارضة بعدم قبولها الأمر الذي منع عليها السير في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم المعارض فيه أمام محكمة أول درجة ، الا أنه لم يقض باعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة بل قضى في موضوع الدعوى . وفوت بذلك على المطعون ضدهما احدي درجتى التقاضى فانه يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والاحالة الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة المرفوعة من المطعون ضدهما .

(١٩٦٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٨ ص ٣٤٣)

٦٤٩٧ - قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى استنادا الى بطلان التحقيق الابتدائي ، اذا كان مخطئا في تطبيق القانون وتأويله ، فانه يكون قد حجب المحكمة عند نظر موضوع الدعوى ، ويتعين مع نقض الحكم المطعون فيه اعادة الدعوى الى محكمة الجنايات المختصة لمحاكمة المتهمين من جديد .

(١٩٩٣/٦/٦ ط ٧٦٠١ س ٦١ ق)

٦٤٩٨ - اذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الغيابي الاستئنافي لأسبابه أنه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول

المعارضة ، وهو الحكم الذى انصب عليه الاستئناف أصلاً ، فإن محكمة النقض لا تستطيع ازاء هذا الخطأ والاضطراب البادى فى الحكم أن تراغب صحة التطبيق القانونى مما يتعين معه نقض الحكم وإحالة القضية الى محكمة ثانى درجة لتبدى رأيها فيما تناب الحكم المعارض فيه من خطأ جارتها هى فيه .

(١٥/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٢ ص ٧٩٢)

٦٤٩٩ - اذا كانت المادة ٥٥ عقوبات لا تجيز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس الا اذا كانت لمدة لا تزيد على سنة ، فاذا كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين فانه يكون قد أخطأ . وهذا الخطأ يستوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع فى العقوبة التى يحكم بها ولا يجوز أن يكتفى بتصحيحه من محكمة النقض . اذ أن إيقاف التنفيذ عنصر يجب مراعاته فى تقدير العقوبة بل هو جزء ينصل بها كل الاتصال .

(٢/٦/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٠ ص ٥٨٦ ، ٣١/٥/١٩٤٩ ق ٩٢٣ ص ٩٠٥)

٦٥٠٠ - اذا حكمت محكمة النقض بإلغاء حكم الادانة الصادر من محكمة الجنب بسبب اغفال الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه فهذا الالغاء يشمل أيضاً التعويض المحكوم به للمدعى المدنى .

(٢٢/٣/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٧٦)

٦٥٠١ - الحكم الذى يصدر ضد المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسمع دفاعه فى الدعوى ودون اعلانه بالحضور أمام المحكمة يكون باطلا متعينا نقضه لابتناؤه على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة .

(٢٨/١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦ ص ٦١)

٦٥٠٢ - من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاعادة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بها بشئ ، فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فان ذلك لا يصلح اتخاذه وجهاً للطعن الا اذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح فى ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد .

(١٠/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٩ ص ٩١٠ ،

١٠/١١/١٩٨١ س ٣٢ ق ١٤٥ ص ٨٣٥ ، ١٦/٢/١٩٨٧ س ٣٧ ق ٥٩
(ص ٢٨٣)

٦٥٠٣ - من المقرر أن الدعوى المنقوض حكمها تعود سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها ، وسبق حضور المعارض الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته يمتنع معه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن عند تخلفه عن الحضور أمام محكمة الاعادة .
(٣/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٦ ص ٨٥١)

٦٥٠٤ - الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تتقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في اعادة تقديرها بكامل حريتها ، كما أن نقض الحكم السابق لقصوره في الرد على دفاع الطاعن لا يلزم محكمة الاعادة بتحقيقه ما دام الطاعن لم يطلب منها اجراء تحقيق معين ولم تر هي لزوماً لذلك وأطرحت دفاعه بأسباب .

(١٩/١٢/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٣ ،
١/٨/١٩٨٢ س ٣٣ ق ١٧٠ ص ٨٣٠)

٦٥٠٥ - اذا نقض الحكم وأحيلت القضية على محكمة أخرى وجب أن تكون هذه المحكمة مؤلفة من قضاة ليس منهم أحد من قضاة المحكمة التي أصدرت الحكم الملغى .

(٣١/٣/١٩٠٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٩٥)

٦٥٠٦ - الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة تعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تتقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى .

(١٧/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٤ ص ١٢٥)

٦٥٠٧ - قضاء محكمة الجنايات - بهيئة جديدة - بوصفها المحكمة المحال عليها في الدعوى المدنية بعد اعادتها اليها من محكمة النقض لا خطأ

فيه ، والنعى عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وانه كان يتعين على محكمة الجنايات أن تحيل الدعوى الى محكمة مدنية غير سديد .

(١٩٨٠/٢/٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٢ ص ٢٠٨)

٦٥٠٨ - القضاء بنقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيدما بشيء من قضائه .

(١٩٧٠/٥/٤ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٥ ص ٦٥٥)

٦٥٠٩ - اذا نقض الحكم وأحيلت الدعوى على محكمة أخرى وجب على هذه أن تحكم حكما بانائى موضوعها فلا يجوز لها أن تحيل الدعوى على المحكمة التي حكمت فيها ابتدائيا ، فان القضية قد خرجت من سلطتها بالحكم الذى أصدرته .

(١٩٠٠/٥/٥ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٠٣)

٦٥١٠ - الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فى شأن وقائع الدعوى ، فلا تنقيد تلك المحكمة (محكمة الاحالة) بما ورد بالحكم الأخير فى شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير فى الاجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل وهى فوق ذلك كله لها كامل الحرية فى تغيير الوقائع وتكييفها وتحقيقها غير مقيدة فى كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه فى شأنها ولها فى سبيل ذلك أن تقضى فى الدعوى بما يطمئن اليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجها للطعن على الحكم من جديد .

(١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٣ ص ٣٨٣)

٦٥١١ - الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تنقيد محكمة الاحالة بما ورد بالحكم الأخير فى شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير فى الاجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل ، وأن تستمع الى كل ما يقدمه الخصوم من أوجه الدفاع ولو لم يسبق لهم

التمسك بها أمام المحكمة الأولى ما لم يكن قد سبق لهم التمسك بدفع
 فرعية وقضى برفضها بحكم نهائي لم يطعن فيه . وهي فوق ذلك كله
 لها كامل الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها واسباغ الوصف القانوني الذي
 تراه غير مقيدة في ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه في شأنها
 ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بما يطمئن اليه وجدانها ولو خالفت
 ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجها للطعن فيما عدا ما اذا كان
 محل المخالفة يصلح في حد ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم الجديد .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٦ ص ٦٠٥)

٦٥١٢ - لا يصح النعي على حكم محكمة الاحالة بمجرد مخالفته
 اتجاهها ورد في حكم محكمة النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى ، الا اذا
 كان محل المخالفة صالحا بذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم .

(١٩٦٦/٥/١٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١١ ص ٦١٩)

٦٥١٣ - نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها
 الأولى قبل صدور الحكم المنقوض . ولما كانت المحكمة التي أعيدت اليها
 الدعوى لم تبحث بنفسها في صحة شكل الاستئناف استنادا الى أن هذا
 الاستئناف سبق أن قضى بقبوله شكلا بالحكم المنقوض فان حكمها يكون
 مخالفا للقانون .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٠ ص ٧٧٨)

٦٥١٤ - نقض الحكم يترتب عليه الغاؤه ويعتبر بالتالي معدوم الأثر
 فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا ، فان الحكم المطعون فيه اذ حال
 سواء في تحصيله وقائع الدعوى أو في أسبابه - على ما أورده الحكم السابق
 القضاء بنقضه ، يكون قد حال على حكم ملغى عديم الأثر مما يعيبه
 بما يوجب نقضه .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٨ ص ٣٤٥)

٦٥١٥ - نقض الحكم لقصوره في الرد على طلب المعاينة لا يلزم
 محكمة الاعادة بأن تجرى المعاينة التي طلبها الدفاع ما دامت لم تر لزوما لها
 وبررت رفض طلبها بأسباب سائغة .

(١٩٦١/١/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢ ص ٨٣)

٦٥١٦ - اذا قضت محكمة النقض والابرار. ينقض الحكم المرفوع اليها واحالة الدعوى على محكمة أخرى فان النقض لا يتناول الاجراءات التي وقعت أمام المحكمة الأولى . وعلى ذلك فليس من المحتم على المحكمة التي أحيلت اليها الدعوى بعد نقض الحكم أن تعيد سماع شهود النفي الذين شهدوا أمام المحكمة الأولى ولا يترتب على عدم سماعها لهم بطلان حكمها .

(١٩١٨/١٢/٧ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٥١)

٦٥١٧ - نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة الى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ويقتضى ذلك أن تجرى المحاكمة فى الدعوى على أساس أمر الاحالة الأصيل . فاذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهمة المسندة الى المتهمين أمام محكمة الاحالة قد أسندت اليهم تهما جديدة لم ترد فى أمر الاحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة اليهم فى أمر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذى رسمه القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان بما يعيبه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهم قبل المرافعة فى الدعوى بعد التعديل ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهمة الجديدة الى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفاً للقانون وفى أمر يتعلق بالنظام العام لاتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرسى الشارح قواعدهما على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(١٩٦٠/٣/١ أحكام النقض س ١١ ق ٣٦ ص ١٩٢)

٦٥١٨ - القول بالتزام محكمة الاحالة بتصحيح العيب الذى نقض الحكم الأول من أجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

(١٩٥٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ٥٦ ص ١٩٤)

٦٥١٩ - اذا أحالت محكمة النقض قضية الى احدى محاكم الجنايات للحكم فيها مجددا فلا تنقيد هذه المحكمة مطلقا بالحكم المنقوض بل لها أنه تبنى اعتقادها على وقائع جديدة لم تظهر الا بعد صدور ذلك الحكم المنقوض .

(١٩١٧/٧/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٠٢)

٦٥٢٠ - لا تلتزم محكمة الاحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له بعد نقضه .

(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٥ ص ٦٠٢)

٦٥٢١ - ان طبيعة الطعن بالنقض وأحكامه واجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحق المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احوالها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم ، واذن فمن الخطأ أن يقبل الحكم الدعوى المدنية عند اعادة نظر الدعوى الجنائية .

(١٩٤٨/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٣١

ص ٦٠٢)

٦٥٢٢ - من المبرر ان الدعوى المنقوض حكمها تعود الى سيرتها الاولى قبل صدور احكم المنقوض وتسانف سيرها من النقطة اسي وقفت عندها ، ونلتزم محكمة الاحالة في هذا الصدد بحدود الدعوى كما كانت وقت صدور الحكم المنقوض وبعدم ابداء طلبات جديدة ، كما أن حدود الدعوى في هذا الصدد ليست رهنا بارادة الخصوم . لما كان ذلك فانه ما كان للمدافع عن المدعيتين بالحق المدني أن يعدل طلباته أمام محكمة الاحالة والمطالبة بأزيد مما طلبه أمام المحكمة قبل نقض الحكم أول مرة .

(١٩٨٦/١/٣٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٨ ص ١٨٢)

٦٥٢٣ - لما كانت محكمة الاعادة تتقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الاولى ، فانه لا يجوز للطاعن أن يضيف أمام المحكمة طلب التعويض عن باقى اصاباته ، بعد أن نقضت محكمة النقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية وأعادت القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

(١٩٨٥/٤/٣ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩٠ ص ٥٣٥)

٦٥٢٤ - نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه وأيضا بالنسبة للمستئول عن الحقوق المدنية .

(١٩٨٨/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٩ ق ٢١١ ص ١٣٨٦)

٦٥٢٥ - لا تتقيد المحكمة عند نظر الطعن المقام من المدعين بالحق المدني بالحكم الصادر في الشق الجنائي ولو كان حائزا لقوة الأمر المقضى ، وطرح الدعوى المدنية وحدها على محكمة الجنايات ، من حقها بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم .

(١٩٨٦/١/٣٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ٣٨ ص ١٤٢)

٦٥٢٦ - الحكم الذي يصدر من محكمة النقض والابرام في المواد الجنائية في مسألة معينة لا يكون ملزما لمحكمة الموضوع التي تحال اليها الدعوى بعد هذا الحكم لاعادة الفصل فيها ، اذ المحكمة يجب عليها دائما أن تنظر الدعوى وتفصل فيها من جميع نواحيها بكامل حريتها غير مقيدة في هذا بما قالته محكمة النقض في تلك المسألة ، فاذا كان لها رأى مخالف فرأيها يكون دون سواء هو الواجب عاينها أن تسير على درجته في قضائها .

(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٤)

(ص ١٢٧)

٦٥٢٧ - ان الحكم متى قضى بنقضه يصبح لا وجود له ، فلا يكون ثمة محل لمناقشته أو الرد عليه عند اعادة المحاكمة .

(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨١ ص ٧٤)

٦٥٢٨ - مركز المدعى المدني مرتبط بالدعوى الجنائية بمعنى أنه اذا نقض الحكم القاضى بتقرير تعويض له لبطلان جوهري فيه فانه يعود الى مركزه الاصلى قبل المحاكمة الجنائية الاولى وتعتبر دعواه المدنية أمام محكمة الاحالة دعوى جديدة يقدرها كيفما شاء دون التقيد بطلباته السابقة التي تعتبر أنها قد زالت بنقض الحكم الذي قررها اللهم الا اذا صدر منه ما يفيد قبوله الحكم المنقوض ، ففي هذه الحالة يكتسب الحكم المنقوض قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للتعويض المدني ، وعليه فان محكمة الاحالة التي تملك تشديد العقوبة في الدعوى العمومية التي هي الاصل تملك بالتبعية زيادة التعويض الناشئ من الجريمة المطروح أمامها النظر فيها وتقدير ظروفها ونتائجها .

(١٩٢٩/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٩)

(ص ٣٨٣)

٦٥٢٩ - نقض الحكم نقضا كاملا لعيب جوهري فيه يعيد الدعوى العمومية الى ما كانت عليه قبل المحاكمة الاولى ويصبح الحكم الاول لا اثر له مطلقا فتتظر الهيئة الثانية الدعوى دون أن تتقيد بأى اجراء من الاجراءات السابقة . والقول بأن المتهم لا يصح أن يضار بسعى نفسه وان كان يسلم به المنطق لأول وهلة الا أنه يجب ألا يغيب عن الذهن ان طلب المتهم نقض الحكم بأكمله يفيد طلبه الرجوع الى ما كانت عليه حالته قبل المحاكمة ، فيجب أن يتحمل جميع النتائج الاحتمالية لهذا الطلب .

(١٩٢٩/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٩

ص ٣٨٣)

٦٥٣٠ - انه وان كانت احالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن يكون الى ذات المحكمة التى أصدرته مشكلة من قضاة غير الذين حكموا فيها أول مرة ، الا أنه لا مناص من أن يستثنى من ذلك الدعاوى التى تكون الطعون فيها مرفوعة عن أحكام صدرت فى جرائم الجلسات من محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل فى الجريمة ، ففى هذه الصورة يجب أن تكون الاحالة الى المحكمة المختصة أصلا بالفصل فى الدعوى ، لأن المحكمة الأخرى انما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن المتهم قد قارف جريمة أمامها بالجلسة فلم يكن ثمة موجب لأن تتبع فى شأنه الاجراءات المعتادة ، أما بعد نقض الحكم وزوال حالة التلبس التى استلزمت عقاب الجانى فور ارتكاب جريمته فانه يجب الرجوع الى القواعد العامة .

(١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٨ ص ١٦٥)

٦٥٣١ - اذا ألغت محكمة النقض حكما صادرا من محكمة الجنايات وأحالت الدعوى على دائرة أخرى لنظرها من جديد ، كان للهيئة الجديدة أن تحكم بعقوبة أشد مما حكم به أول مرة حتى ولو كان المتهم هو رافع النقض ، اذ أنه من المقرر أن نقض الحكم يترتب عليه الغاؤه .

(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١٨ ، ٩/٢٥/

١٩١٥ س ١٧ ق ٤٦)

٦٥٣٢ - اذا ألغت محكمة النقض والابرام الحكم المطعون فيه وقررت احالة الدعوى على دائرة أخرى من دوائر المحكمة للحكم فيها مجددا ،

فللدائرة التي أحييت عليها الدعوى تمام الحرية فى فحص القضية من جميع وجوها ، كما لو لم يصدر الحكم المطعون فيه فهى حينئذ غير مرتبطة بما اشتمل عليه الحكم المطعون فيه ويكون لها أن تحكم بعقوبة أشد من الصادر بها الحكم المطعون فيه ولو كان المتهم هو الذى طاب نقض الحكم المذكور .

(١٩١١/٥/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٠٤)

٦٥٣٣ - للمحكمة التي أحييت عليها الدعوى من محكمته النقض والابرام أن تشدد العقوبة التي حكم بها قضاة الاستئناف فى المرة الأولى ولو كان المتهم هو رافع النقض ، لأن النقض يجعل حكم الاستئناف كأن لم يكن .

(١٩٠٥/٢/١١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٦٥)

٦٥٣٤ - اذا قضت محكمة النقض بنقض حكم صادر من محكمة استئنافية وأحالت القضية الى دائرة أخرى لاعادة النظر فيها ، فلا تقتيد هذه الدائرة بالحكم المنقوض اذ أن قبول طلب النقض يترتب عليه ابطال الحكم بجميع أجزائه . ومن ثم فإن للدائرة الجديدة أن تزيد قيمة التعويض السابق الحكم به للمدعى المدنى حتى ولو كان طلب النقض مرفوعا من المتهم وحده .

(طنطا الكلية ١٩٢١/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣٤)

مادة ٤٠

اذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ فى القانون أو اذا وقع خطأ فى ذكر نصوصه . فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقررّة فى القانون للجريمة ، وتصحح المحكمة الخطأ الذى وقع .

الأحكام

العقوبة المبررة وانتفاء المصلحة

٦٥٣٥ - النعى على الحكم عدم استظهار ظرف الطريق العام لا مصلحة فيه ، ما دامت الواقعة حسبما أثبتتها الحكم توفر فى حق الطاعن . - بغير توافر هذا الظرف - جناية السرقة باكراه الذى ترك أثر جروح المقرر

لها العقوبة ذاتها .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠)

٦٥٣٦ - لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقضى بها عنيه مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .

(١٩٨٤/١٠/١٥ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٤٦ ص ٦٧٠)

٦٥٣٧ - لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنتين هي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة فانه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من قصور الحكم في استظهار ظرف التربص .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣)

٦٥٣٨ - لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم الذي دانه بجريمة العاهة المستديرة قعود المحكمة عن مناقشة الطبيب الشرعى في التحقيق من أن الاصابة قد تخلف عنها عاهة ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل في حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٦٥٣٩ - اذا كان البين من مدونات الحكم انه أوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر عن الجريمتين المسندتين اليه وهما جريمة النصب وجريمة اقتضاء مقدم ايجار ، وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الخاص بايجار الأماكن فانه لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن عدم توافر أركان جريمة النصب لأن مصلحته في هذه الحالة تكون منتفية .

(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٦ ص ٢١٣)

٦٥٤٠ - لا مصلحة في النعى بتخلف ظرفي سبق الاصرار والترصد في جريمة احداث العاهة المستديرة طالما أن العقوبة الموقعة منع استعمال المادة ١٧ عقوبات تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة مجردة عن أى

• ظرف مشدد .

(١٩٧٢/٣/١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٦ ص ٩٧٢)

٦٥٤١ - معاقبة المتهم بجريمتي هتك العرض والنصب بعقوبة الجريمة الأولى الأشد لا يجديه نعيه بانتفاء جريمة النصب .

(١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠ ص ٣٨)

٦٥٤٢ - لا مصلحة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم في اغفال وصف الواقعة التي قارفها باعتباره شريكا ما دام أن العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل في نطاق عقوبة الشريك .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠١ ص ١٤٥١)

٦٥٤٣ - لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الاكراه في جريمة السرقة ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٦ ص ١٣٩٦)

٦٥٤٤ - لا مصلحة للنعي في الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب ما دام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق خيانة الأمانة .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤)

٦٥٤٥ - لا جدوى من النعي على الحكم في شأن عدم تحقق جريمة الضرب المفضي الى الموت في حق المتهم باعتبار أن القدر المتيقن في حقه هو جنحة الضرب البسيط ، ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ عقوبات في حق المتهم ، ذلك بأن المحكمة انما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة في الظروف التي وقعت فيها ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليها لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٤ ص ١١٨١ ،

١٩٦٩/١٢/٢٢ ق ٣٠١ ص ١٤٥١)

٦٥٤٦ - اذا كان الحكم قد أدان المتهم بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وادفع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، فانه لا يجدى المنهم ما يثيره في بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر اركانها أو عدم اطلاق المحكمه على الاوراق المثبتة لها .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

٦٥٤٧ - لا مصلحة للمتهم في التمسك بانطباق المادة ١١٣ عقوبات على الواقعة المسندة اليه دون المادة ١١٢ من ذات القانون ، لكون العقوبة المقررة بها عليه مقررة في القانون لأى من جنايتي الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

٦٥٤٨ - منى كان الحكم لم يوقع على الطاعن سوى العقوبة المقررة لجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد ، فانه لا جدوى لما ينيره الطاعن عن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمتي الاهانة والتعدي ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة الى جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٦ ص ٣٠٠)

٦٥٤٩ - لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم اعماله في حقه المادة ١١٣ مكررا بدلا من المادة ١١٢ عقوبات الواجبة التطبيق ، طالما أن العقوبة التي أوقعها عليه - دون أن يعامله بالمادة ١٧ عقوبات - أقل درجة من العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس ، وذلك حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

(١٩٦٧/٣/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٤ ص ٤٠٠)

٦٥٥٠ - لا جدوى للطاعنين من المنازعة في قيام ظرف سبق الاصرار طالما أن العقوبة المحكوم بها مقررة لجريمة الضرب المفضي الى الموت المسندة اليهما بغير سبق الاصرار .

(١٩٦٧/٢/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٣١ ص ١٦٣)

٦٥٥١ - لا مصلحة للطاعن فيما يشير من خطأ الحكم فى استبعاد ظرف الاكراه واعتبار ما ارتكبه الطاعن هو شروع فى قتل المجنى عليه عمدا بقصد التآهب لارتكاب جنحة سرقة ، ما دامت العقوبة التى أوقعتها المحكمة (وهى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين) تدخل فى العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى القتل العمد مستقلة عن أى ظرف آخر .

(١١/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ١٦ ص ٤٣)

٦٥٥٢ - اذا كانت العقوبة التى قضت بها المحكمة على الطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد . فلا يجدى الطاعن الاحتجاج بانتفاء هذين الطرفين .

(٧/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٤ ص ٧٣٧)

٦٥٥٣ - لا يعيب الحكم قصوره فى بيان ظرف سبق الاصرار والترصد متى كانت العقوبة التى وقعها على المتهم هى عقوبة القتل العمد المجرد مع سبق الاصرار .

(١٢/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٨ ص ٤٩٨)

٦٥٥٤ - تقدير ظروف الرأفة انما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التى ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة الى وصفها القانونى ، ولو انها رأت أن تلك الظروف كانت تقضى النزول بالعقوبة الى أكر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك اعتبار الطاعنين جميعا فاعلين ، فهى اذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بها مع الواقعة التى أثبتتها .

(١٢/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٧ ص ٤٩٤)

٦٥٥٥ - اذا كانت الواقعة المبينة بالحكم المطعون فيه تكون جريمة السرقة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ من قانون العقوبات فانه لا يعيب الحكم أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت فى وصف هذه الواقعة - اذ اعتبرت جريمة تبديد ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة السرقة .

(٥/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٧ ص ٤٦٣)

٦٥٥٦ - اذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن جريمة تزوير وجريمة

اخناس أموال أميرية ، وكان قد دانه بجريمة أخرى لا تتوافر عناصرها ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمتين اللتين آتبنهما الحكم عليه فانه لا يكون له جدوى من انعى على الحكم بالنسبة للعقوبة الاصلية ، الا أنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من العقوبة التكميلية واستبدال قيمه الاشياء المختصة من عقوبة الرد المحكوم بها وما يساويها من الغرامة .

(١٩٥٤/١/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ٨٨ ص ٢٦٣)

٦٥٥٧ - لا جدوى للطاعن مما يبره من اعباره شريكا لا فاعلا أصليا لأن العقوبة المقررة للشريك في السرقه هي ذات العقوبة المقررة للفاعل .

(١٩٥٣/١٠/١٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٠ ص ٢٩ ، ١٩٥٤/٧/٣ ق ٢٨٢ ص ٨٨٥)

٦٥٥٨ - الحكم الصادر بعقوبة على شخصين باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة واحدة مع ان احدهما في الواقع شريك لا يكون قابلا للنقض لهذا السبب لأن العقوبة واحدة بالنسبة للفاعل الأصلي والشريك .

(١٩٥٨/٢/١٥ المجموعه الرسميه س ٩ ق ٥٦)

٦٥٥٩ - لا مصححه للطاعن فيما يبره في صدد وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا في جريمة القتل ما دامت العقوبة التي وفعت عليه هي الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة لجنايه الاشتراك في القتل ، ولا يغير من ذلك القول بان المحكمه احده بالرافه وانها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تاير الوصف الذي اعطيه لنوافقه ، اذ ان تقدير المحكمه للعقوبة مرده ذات الواقعه الجنائيه التي ساروها الجاني وما احاط بها من ظروف لا الوصف القانوني التي تعطيه لها ، والوصف الذي طبقه المحكمه لم يكن ليمعها لو أرادت من أن تنزل الى ما دون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها عليه ، وهي اذ لم تفعل تكون قد رأت أنها هي التي تناسب واقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني .

(١٩٥٢/٦/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٣٨٨ ص ١٠٣٩٩)

٦٥٦٠ - ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق عقوبة جريمة

القتل والشروع فيه التى أدين فيها المتهم فلا جدوى من المجادلة فيما اذا كان ما وقع منه من أعمال فى سبيل السرقة يعد شروعا فى ارتكاب جريمة السرقة أو لا يعد .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦ ص ٧٠)

٦٥٦١ - تنتفى مصلحة الطاعن من النعى على الحكم بالقصور فى استظهار ظرف الاكراه فى جريمة السرقة والشروع فيها ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا الركن .

(١٩٨٢/٥/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٣ ص ٥٦١)

٦٥٦٢ - لا جدوى للطاعن مما يثيره فى صدد عدم ثبوت الاكراه فى السرقة ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٣١٧ عقوبات للسرقة التى تحصل ليلا وهو ما يسلم به .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٤ ص ١٠٥٤)

٦٥٦٣ - ما دام الحكم قد استظهر أن المتهم قد ساهم فى مفارقة الجريمة بقيامه بعمل من أعمال التنفيذ فيها مما يجعل منه فاعلا أصليا لا شريكا وما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فان مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف التهمة لا يكون لها محل ولا مصلحة فيها .

(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٧ ص ٩١٢)

٦٥٦٤ - ليس مما يستوجب نقض الحكم أن المحكمة تبريرا لتغليظ العقاب على المتهم اعتبرت ما وقع منه اهانة لهيئة المحكمة جميعها ثم انتهت الى وصفها على اعتبار ما وقع منه اهانة لأحد أعضاءائها اذ العقوبة المقررة بالمادة ٢/١٣٣ عقوبات واحدة فى الحالتين .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٥ ص ٨٤٢)

٦٥٦٥ - اذا كان ما أثبتته الحكم من وقائع الدعوى تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية السرقة باكراه الذى ترك أثر جروح المعاقب عليها بالمادة ٣١٤ عقوبات ، وكانت العقوبة التى أوقعها على المتهم تدخل فى نطاق

المعقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فلا جدوى من الطعن على هذا الحكم بأنه قد اعتبر تلك الجريمة سرقة باكراه فى طريق عمومى وطبق عليهم المادة ٣١٥ عقوبات .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٢ ص ٦٩١)

٦٥٦٦ - ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة للتزوير فى المحررات غير الأميرية وما دامت المحكمة قد بينت فى حكمها توافر الضرر فلا جدوى للطاعن من التمسك بأن الورقة محل التزوير ليست ورقة رسمية .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٢ ص ٢٧٣)

٦٥٦٧ - ما دام الحكم قد بين أن جريمة القتل قد وقعت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، ولكنه قد شابته غموض فى بيان من باشر القتل بنفسه ، فذلك منه لا يعدو أن يجعل كلا منهما شريكا للآخر المجهول من بينهما فى ارتكاب الجريمة التى دينا بها باعتبارهما فاعلين أصليين ، وما دامت العقوبة المقررة المقضى بها عليهما تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فانه لا جدوى للطاعنين من الطعن على هذا الحكم ، من أنه مع قوله أن بندقية واحدة هى التى استعملت فى القتل فانه لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين فى ارتكاب الحادث .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٩ ص ٢٦٦)

٦٥٦٨ - اتهام الطاعن بعدة جرائم ومؤاخذته عنها بمقوبة تدخل فى الحدود المقررة لاحداها - لم تكن محل طعن - اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات ، تجعل نعيه على باقى الجرائم غير مقبول .

(١٩٨٣/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢)

٦٥٦٩ - خطأ الحكم فى تحديد الجريمة ذات العقوبة الأشد لا يبطله ولا يقتضى نقضه اكتفاء بتصحيح أسبابه عملا بالمادة ٤٠ من قانون النقض .

(١٩٨٣/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٥ ص ١٤٧)

٦٥٧٠ - انتهاء الحكم الى اعتبار جرائم السرقة مع حمل سلاح

واحراز ذخيرته بغير ترخيص جريمة واحدة وتوقيع العقوبة الأشد المقررة في القانون لأولهما تنتفى به المصلحة في النعى بعدم صلاحية السلاح .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩)

٦٥٧١ - اذا أدانت المحكمة المتهم في جريمتين وطبقت عليه المادة ٣٢ عقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشدهما، فلا جدوى من الطعن على الحكم في صدد توافر أركان الجريمة الأخرى .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٥ ص ٢٤٨)

٦٥٧٢ - اذا قدم متهمون الى المحكمة بتهمة الاشتراك في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص بقصد ارتكاب جرائم وبتهمة الشروع في القتل فأدانتهم المحكمة في هذه الجرائم جميعا وطبقت عليهم المادة ٣٢ عقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط وأوقعت عليهم عقوبة الشروع في القتل فلا جدوى لهم من النعى على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر .

(١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢ ص ١٠٥)

٦٥٧٣ - متى كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم الذي أدانته المحكمة في القتل العمد مع سبق الاصرار داخلية في نطاق عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد ، فلا جدوى له من الطعن على الحكم من جهة ظرف سبق الاصرار .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣ ص ٥)

صور لا تنطبق فيها نظرية العقوبة المبررة

٦٥٧٤ - لا محل - في خصوصية الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها وهي السجن ثلاث سنوات تدخل في العقوبة المقررة لجناية احداث الجرح الذي نشأت عنه العاهة المستديمة ، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجناية الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول الى أدنى

• عما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة
• عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى .

(١٩٧٦/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٨ ص ٧٠١)

٦٥٧٥ - لا يغير من خطأ الحكم فى تطبيق القانون أن العقوبة المفضى
بها - وهى السجن لمدة ثلاث سنوات - تدخل فى العقوبة المقررة لجناية
احراز السلاح مجردة عن الظرف المشدد ، اذ الواضح من الحكم أن المحكمة
مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد
الأدنى المقرر لجناية احراز السلاح مع قيام الظرف المشدد الذى طبقه خطأ ،
وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم
تستطع النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذى يحتمل معه
أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى .

(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ ص ٣١٥ ،

١٩٦٩/٣/٣ س ٣٠ ق ٦٦ ص ٣٠٨)

٦٥٧٦ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم
الجدوى من الطعن فى الحكم باعتبار أن العقوبة المفضى بها مقررة قانونا
لاحدى الجرائم التى دين الطاعن بها ، ما دام الطاعن ينزع شى طعنه فى
الواقعة بأكملها التى اعتنقها الحكم والتى تعددت أوصافها فقضى بعقوبة
واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات للارتباط .

(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٨ ص ٤٨٧)

٦٥٧٧ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم
الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المفضى بها مقررة فى المادة ٢٨ من
قانون الأسلحة ، ما دام أن الطاعن ينزع فى الواقعة التى اعتنقها الحكم
بأكملها .

(١٩٨٥/٦/١١ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٣٦ ص ٧٦٩ ،

١٩٨٦/١١/٣٠ س ٣٧ ق ١٨٨ ص ٩٨٥)

٦٥٧٨ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم
الجدوى من الطعن طالما أن الحكم قد طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات
فأوقع العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس التى دان الطاعن بها ، وذلك لأن

جريمة التزوير هي الأساس الذي بنيت عليه الادانة في جريمة الاختلاس ، هذا فضلا عن أن الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة التي اعتنقها الحكم بأكمله .

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٧ ط ٦٣٩ س ٥٦ ق)

٦٥٧٩ - يعتبر قرار وزير التموين رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانونا أصلح من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ لتركه للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القرار القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معا بحد أدنى ، وهو الواجب التطبيق . ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت اليه مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٤ ص ٩٦٥)

٦٥٨٠ - إذا كانت العقوبة المقضى بها على المتهم هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر في جناية احدث عاهة ثم ثبت لدى محكمة النقض أن الحكم واجب نقضه من جهة ثبوت العاهة ، فلا يصح في هذه الحالة رفض الطعن لانعدام المصلحة على أساس أن العقوبة المقضى بها تدخل في العقوبة المقررة للجنة الضرب ، وذلك لأنه ما دام الظاهر أن المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ حكمت على المتهم بالحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية العاهة فهذه حال تشعر بأنها إنما وقفت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يجيز لها أن تنزل دونه ، فهي - مع صحة هذا الاعتبار - لا تكون قد قدرت العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه المتهم في نظرها بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال الرأفة في مواد الجنايات ، مما يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو لم تكن مقيدة بوصف الواقعة بأنها جناية ، أما لو أنها كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلا إذن لصح القول بأنها قدرت العقوبة التي رأتها مناسبة للواقعة بغض النظر عن وصفها القانوني ولجاز القول بانعدام مصلحة الطاعن من طعنه .

(١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٠ ص ٥٢٠)

مادة ٤١

يسقط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ويجوز للمحكمة اخلاء سبيله بكفالة .

الأحكام

٦٥٨١ - الأصل في جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها .

(١٩٨٥/٤/٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٩٤ ص ٥٥١)

٦٥٨٢ - يجوز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن متى تبينت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل اصدار حكمها .

(١٩٧٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٢ ص ٢٨٦ ، ١٩٩٣/٢/١٤ ط ٢٨٦٣ س ٥٩ ق)

٦٥٨٣ - قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ، وثبوت أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بإيقاف التنفيذ مؤقتاً لحين الفصل في الاشكال ، يوجب الرجوع في الحكم السابق صدوره بسقوط الطعن .

(١٩٦٨/٤/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٢ ص ٤٨٦)

٦٥٨٤ - دلت المادة ٤١ نقض على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى ، وأن التقرير به لا يترتب عليه وفقاً للمادة ٤٦٩ اجراءات جنائية ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالأحكام الواجبة التنفيذ .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ، ٥٩ ص ٢٥٥ ،

١٩٨٧/٢/٢٣ ط ٣٦٩٣ س ٥٦ ق)

٦٥٨٥ - الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يسقط اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كان الطاعن لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة وليس يجديه التذرع بالخطاب المقدم من المحاضر عن وكيله بالجلسة في شأن سفره في مأمورية خارج البلاد ، اذ أن ذلك لا يعد عذرا قهريا يحول بينه وبين تقدمه للتنفيذ ، فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٢ ص ٢٥٩ ، ١٩٧٢/٣/١٩ ق ٨٧ ص ٧٩٤ ، ١٩٧٢/١٢/١٨ ق ٣١٧ ص ١٤٠)

٦٥٨٦ - لما كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بطريق التوكيل ولم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة فان قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن يكون قد صادف صحيح القانون .

(١٩٦٨/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٢ ص ٣٧٧)

٦٥٨٧ - ان الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يسقط وفقا للمادة ٤٣٤ اجراءات جنائية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

(١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥٤ ص ٨٢٦)

٦٥٨٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ولم يتقدم لتنفيذ هذا الحكم عليه الى اليوم المحدد لنظر طعنه فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن .

(١٩٥٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٢ ص ٦٥٢)

مادة ٤٢

لا ينقض من الحكم الا ما كان متعلقا بالأوجه التي بنى عليها النقض ما لم تكن التجزئة غير ممكنة . واذا لم يكن الطعن مقلما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم الا بالنسبة الى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه ، وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة اليهم ولو لم يقدموا طعنا .

الأحكام

٦٥٨٩ - نقض الحكم بالنسبة لتهمة يقتضى نقضها بالنسبة لجميع التهم المسندة الى الطاعن ما دام أن الحكم قد اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المشددة لأشدها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(١٩٨٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٩ ص ٤٤٠)

٦٥٩٠ - نقض الحكم فى تهمة يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .

(١٩٨٨/٩/٢٧ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٢٧ ص ٨٤٦)

٦٥٩١ - وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه النعى بطاعة قضى بسقوط طعنها يوجب نقض الحكم بالنسبة لها .

(١٩٨٧/٤/٢٣ الطعن رقم ٦٢٣٤ لسنة ١٩٥٦)

٦٥٩٢ - الأصل فى الطعون عامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر فى طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن فى النظر ولا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يتعدى أثره الى غيره ، وذلك كله طبقا لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبى للطعن .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٣ ص ٦٥٢)

٦٥٩٣ - نقض الحكم بالنسبة الى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التى دين بها الطاعن .

(١٩٧٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٤ ص ٨٨٨ ، ١٩٧٤/٣/١١ س ٢٥ ق ٥٦ ص ٢٥١ ، ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ ق ٥٦ ص ١٠٥)

٦٥٩٤ - لما كان الوجه الذى بنى عليه النقض يتصل بالمحكوم عليهم الآخرين فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة لهم أيضا ، ولو لم يطعنوا فيه ، وذلك عملا بنص المادة ٤٢ من قانون النقض .

(١٩٨٧/٥/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ١١٣ ص ٦٥٩)

٦٥٩٥ - متى كان الوجه الذى بنى عليه النقض، بالنسبة الى الطاعنين يتصل بالمحكوم عليه الذى لم يقدم طعنا فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليه عملا بالمادة ٤٢ نقض .

(١٩٧٥/١/٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١ ص ١)

٦٥٩٦ - اذا كان السبب الذى من أجله نقض الحكم يتصل بالمتهم الذى لم يطعن فى الحكم بالنقض فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة بالنسبة الى الطاعن والى المتهم أيضا .

(١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٨ ص ٩١٢)

٦٥٩٧ - متى كان الوجه الذى بنى عليه النقض والاحالة بالنسبة الى الطاعن الأول يتصل بالطاعن الثانى الذى قرر بالطعن بعد الميعاد القانونى ، فانه يتعين كذلك نقض الحكم والاحالة بالنسبة اليه .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٩)

٦٥٩٨ - اذا كانت البيانات التى أثبتت بمحاضر الجلسات قد شابها من الاضطراب والغموض ما يتعذر معه تحديد من حضر من المدعين بالحقوق المدنية فى هذه الجلسات ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد اعلان الطاعن الأول للحضور أمام المحكمة الاستئنافية فان الحكم المطعون فيه اذ صدر ضده بالغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم - المطعون ضده - ورفض الدعوى المدنية قبله والزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصروفات يكون قد بنى على اجراءات باطلة بالنسبة اليه وانطوى على اخلال بحقه فى الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية محل الطعن ، وذلك بالنسبة الى الطاعنين معا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

(١٩٧٣/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٩ ص ٣٢٢)

٦٥٩٩ - ان اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليهما الآخرين يستوجب نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن وكذلك اليهما ولو أن كليهما لم يقدم طعنا وذلك عملا بالمادة ٤٢ نقض .

(١٩٧٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٦ ص ٦٠٦ ،

١٢٦ ق ٣ س ١٩٥١/١٢/٢٥ ، ١٠٣١ ص ٢٠٩ ق ١٩ س ١٩٦٨/١١/٢٥
(ص ٢٢٨)

٦٦٠٠ - نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن والى غيره من المتهمين اذا اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعنا مشروط بان تعين محكمة النقض فى حكمها من الذى يتعدى اليه أثر النقض لأنها هى وحدها التى يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه . وخلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض الى غير الطاعن مفاده اقتصار نظر الدعوى فى مرحلة الاعادة على هذا الطاعن وحده ، قضاء محكمة الاعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليه لسابقة الفصل فيها هو قضاء صحيح .

(١٦/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٤ ص ٥٦٨)

٦٦٠١ - ان حسن سير العدالة يوجب عند نقض الحكم بالنسبة للمتهم نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية ، ولو أنه لم يقرر بالطعن ، طالما أن مسئوليته عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى ضد المتهم .

(٢٤/١٠/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣٦ ص ٥٦٥)

٦٦٠٢ - نقض الحكم فى خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية يوجب نقضه كذلك بالنسبة للمتهم ، متى كان وجه الطعن يتصل به نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(٨/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥ ،
١١/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨)

٦٦٠٣ - متى كان العيب الذى شاب الحكم يتناول مركز المسئول عن الحقوق المدنية الذى لم يطعن فيه لقيام مسئوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المسندة الى الطاعن فانه يتعين نقضه بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية أيضا عملا بالمادة ٤٢ من قانون النقض .

(٢٨/١٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٧٢ ص ٨٧٧)

٦٦٠٤ - تناول العيب الذى شاب الحكم مركز المسئول عن الحقوق

المدنية يوجب نقض الحكم بالنسبة اليه أيضا ولو لم يطعن فيه عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧٨ ص ٩٣٨)

٦٦٠٥ - ان نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذى يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه عملا بنص المادة ٤٣٥ اجراءات جنائية .

(١٩٥٨/١٠/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٢ ص ٧٩٠)

٦٦٠٦ - يمتد أثر الطعن لغير الطاعن الذى لم يودع أسبابا لطعنه، وذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(١٩٨٣/١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣ ص ٨٥)

٦٦٠٧ - اذا رأت محكمة النقض قبول الطعن المقدم من أحد المتهمين وكان هناك اتصال بين أحد الأحكام الموقعة على جميع المتهمين فى الحكم المطعون فيه بجعل حكم محكمة النقض ذا تأثير عليهم جميعا تحكم بنقض الحكم المطعون فيه بجميع أجزائه حتى ما اختص منه بالمتهمين الذين لم يقبل الطعن منهم لعدم تقديم الأسباب .

(١٩١٢/٦/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١٠٣)

٦٦٠٨ - نقض الحكم بالنسبة الى متهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم الآخر معه ولو أنه لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة .

(١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٥ ص ٦٧٤)

٦٦٠٩ - اذا كان قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان على المتهم فى دعوى واحدة بسبب تجزئة المحكمة للدعوى بالفصل مرة فى استئناف النيابة وأخرى فى استئناف المتهم فان هذين الحكمين يجب نقضهما ولمحكمة النقض ان تطبق القانون على واقعة الدعوى .

(١٩٥١/٤/١٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٠ ص ٩٥٠)

٦٦١٠ - ان نقض الحكم بالنسبة لأحد المتهمين تقتضى نقضه

بالنسبة للمتهم الآخر الذي لم يقرر بالظعن ، ولكنه قدم تقريراً بأسباب طعنه على الحكم متى كانت وحدة الواقعة التي اتهم فيها تقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة الى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .

(١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٨ ص ٦٥١)

٦٦١١ - نقض الحكم بالنسبة الى متهم - لندب محام غير مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات - يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعنين الآخرين الذين أدينوا بالاشتراك معه نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٧ ص ١٩٧)

٦٦١٢ - اذا كان مما أدين فيه هذا الطاعن الذي نقض الحكم بالنسبة اليه أنه شرع في قتل شخص آخر كان متهما بالشروع في قتل شخص ثالث ، وكان هذا الآخر قد حكم عليه في ذات الحكم وطقن في الحكم الصادر عليه ، ولكنه لم يقدم أسباباً لطقنه فان نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الأول يقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة نقضه بالنسبة الى هذا الطاعن الثاني نظراً لوحدة الواقعة والارتباط القائم بين موقف الطاعنين .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥ ص ٦٠)

٦٦١٣ - اذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التي عاقب المتهم بموجبها فانه يكون باطلاً متعيناً نقضه . واذا كان مع هذا المتهم متهم آخر لم يستند في طعنه على هذا الحكم الى هذا الوجه بل لم يفعل أكثر من أنه قرر بالظعن فيه دون أن يقدم لطقنه أسباباً ، فانه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور ما دام ثمة ارتباط وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول . فان ذلك مقتضاه - تحقيقاً للعدالة - أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى الاثنين معاً .

(١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٩)

(ص ٦٦٧)

٦٦١٤ - ما دام العيب الذي نقض الحكم من أجله يمس جميع

الطاعنين فان النقض يكون بالنسبة لهم جميعا ، حتى من اقتصر منهم على التقرير. بالظعن ولم يقدم له اسبابا .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٤

ص ٥٣٧)

٦٦١٥ - اذا كان نقض الحكم متعينا بالنسبة لواحد من الطاعنين باعتباره صاحب الأسباب التي بنى عليها النقض ، فان باقى الطاعنين الذين قرروا بالظعن فى الحكم الصادر عليهم معه يستفيدون أيضا من هذه الأسباب متى كانت متعلقة بعيب فى الحكم يتصل بهم أيضا فينقض الحكم بالنسبة لهم كذلك .

(١٩٤٠/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٤

ص ٢٥٧)

٦٦١٦ - اتصال وجه الظعن بالمحكوم عليه الذى لم يقبل طعنه شكلا يوجب امتداد أثر نقض الحكم اليه .

(١٩٨٨/١١/١٠ ط ٣٠٣ س ٥٦ ق)

٦٦١٧ - لما كانت الواقعة التي دين الطاعنان بها واحدة ، فان حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الآخر الذى لم يقبل طعنه شكلا كذلك .

(١٩٨٥/١/٢٠ احكام النقض س ٣٦ ق ١٢ ص ١٠١)

٦٦١٨ - اتصال وجه الظعن بغير الطاعن يوجب نقض الحكم بالنسبة اليه لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(١٩٨٩/١/٥ ط ٦١٧٣ س ٥٨ ق)

٦٦١٩ - اذا كان ظعن أحد الطاعنين غير مقبول بذاته شكلا وكان طعنه الآخر مقبول شكلا ، فالأول ينتفع من نقض الحكم بناء على ظعن الثانى متى كان الموضوع واحدا غير قابل للتجزئة ، فاذا عاقبت المحكمة متهمين لثبوت جريمة القتل مع سبق الاصرار عليهما ، ورات محكمة النقض وهى تبحث فى موضوع الظعن للمقبول شكلا أن سبق الاصرار غير متوافر ويجب

استبعاده بالنسبة لمقدم هذا الطعن فيجب استبعاده كذلك بالنسبة لزميله الذي لم يقدم أسبابا لطعنه .

(١٩٣٧/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٦ ص ٨٠)

٦٦٢٠ - اذا بنى الطعن المرفوع من اثنين على سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية لمضى المدة وكان أحد الطعنين صحيحا شكلا والآخر غير صحيح لعدم تقرير صاحبه بالطعن فى قلم الكتاب مكتفيا بتقديم أسبابه وكان وجه الطعن صحيحا فى موضوعه فلمحكمة النقض أن تحكم بقبول الطعن ونقض الحكم وسقوط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة لكلا الطاعنين لعدم امكان تجزئة السقوط بالنسبة لكليهما ، ولأن سقوط الحق فى اقامة الدعوى هو من النظام العام .

(١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥)

(ص ٦٣)

٦٦٢١ - اذا قضى بمعقوبة واحدة على جريمتين طبقا للمادة ٣٢ عفوبات وكان هناك بطلان بالنسبة لواحدة منهما فينقض الحكم بتمامه .

(١٩١٠/٣/٢٦ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٧٩)

٦٦٢٢ - وجوه النقض المقدم من أحد المحكوم عليه يفيد الباقي متى كان عاما كما لو كان متعلقا ببطلان الحكم أو مبنيا على أن الفعل غير معاقب عليه قانونا .

(١٩٠١/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣)

٦٦٢٣ - الطعن المقدم من أحد المحكوم عليهم يستفيد منه زملاؤه ولو أنهم لم يقدموه متى كان هذا الوجه عاما يمس بصحة الحكم أو بطلانه ، فان القانون الذى حرم على القضاة النظر فى أوجه غير التى قدمت من المدعين لم يكن من غرضه قطأن يحرم متهما من الاستفادة من وجه عام تمسك به متهم معه فى الجريمة .

(١٩٠١/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١)

٦٦٢٤ - يسوغ لمحكمة النقض والإبرام أن تنقض الحكم المطروح

لديها للنظر بجملته اذا وجدت سببا لنقضه ولو كان بعض المحكوم عليهم لم يطلبوا ذلك منها .

(١٩٨٤/١١/١٧ الحقوق س ٩ ق ١٠٣ ص ٣٢٦)

صور لا ينطبق فيها النص

٦٦٢٥ - لا يمتد أثر الطعن بالنقض لمن لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية .

(١٩٨٧/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٧ ص ١٠٣٥)

٦٦٢٦ - نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن من الخصوم مشروط باستئناف الحكم الابتدائي واتصال المحكمة الاستئنافية بموضوع الدعوى .
(١٩٨٨/١٢/١ ط ١٣٦٣ س ٥٧ ق)

٦٦٢٧ - من ليس له حق الطعن بالنقض لا يمتد أثر الطعن اليه ولو اتصل به وجه النعى .

(١٩٨٧/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٨ ق ١١١ ص ٦٤٨)

٦٦٢٨ - من لم يكن له حق الطعن بالنقض لا يفيد من نقض الحكم .
(١٩٨٨/١١/٣ أحكام النقض س ٣٩ ق ١٥٤ ص ١٠١٦)

٦٦٢٩ - لما كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر ، الا أنه لما كان الحكم في حقيقته غايبيا بالنسبة له فان أثر الطعن لا يمتد اليه لأنه لم يكن له أصلا حق الطعن .

(١٩٨٧/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣٨ ق ٧٤ ص ٤٧٥)

٦٦٣٠ - لئن كان وجه الطعن قد اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى الذي لم يستأنف حكم محكمة أول درجة ، الا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ولم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض ، لا يمتد اليه أثره .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠١ ص ٤٨٤)

٦٦٣١ - لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين في الدعوى الا انهما لا يفيدان من نقض الحكم المطعون فيه لأنهما لم يكونا طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لهما أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما أثره .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٥ ص ٣٩٠ ، ١٩٨٣/٤/٢٨ س ٣٤ ق ١٨ ص ٦٠٢)

٦٦٣٢ - اذا كان المتهم الآخر الذي تم يقرر بالطعن قد ارتضى الحكم الابتدائي الصادر بتغريمه ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وصار باتا وكانت الاحكام الصادرة من محكمة أول درجة كما لا يجوز الطعن فيها لا يجوز كذلك أن يتعدى اليها أثر الطعن ، فان نقض الحكم بالنسبة للطاعن يقتصر عليه وحده .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٥ ص ١٤٣)

٦٦٣٣ - وان كان وجه الطعن سالف البيان يتصل بالمتهم الأول ، الذي لم يطعن في الحكم . الا أن الحكم بالنسبة اليه غير نهائي لصدوره عليه غيابيا فلا يمتد اليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه من قبل الطاعنين .

(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٨ ص ٦٨٧ ، ١٩٨١/١/١٤ س ٣٢ ق ٨ ص ٦٤)

٦٦٣٤ - لا يمتد النقض لمحكوم عليهما آخرين لم يوصد أمامهما باب المعارضة في الحكم ولو اتصل بهما سبب الطعن .

(١٩٨٧/١٠/١ الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٧)

٦٦٣٥ - انه وان كان وجه الطعن المبدي من المسئول عن الحقوق المدنية يتصل بالمتهم إلا أنه لا محل لتطبيق المادة ٤٢ من قانون النقض ما دام المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده .

(١٩٦٦/١١/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٨ ص ١١١١)

٦٦٣٦ - متى كانت التهمة المسندة الى أحد الطاعنين هي واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت الى الطاعن الثاني فان نقض

الحكم بالنسبة لأحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة الى الآخر .

(١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٤ ص ١٨٦)

٦٦٣٧ - اذا توفى طاعن وانقضت بذلك الدعوى العمومية قبله فلا يجوز لآخر لم يقدم أسبابا لطعنه أن يستفيد من طعن هذا المتوفى ، لأن استفادة طاعن من طعن غيره لا تكون الا اذا قررت محكمة النقض قبول ذلك الطعن موضوعا ، اذ تتطلب العدالة عندئذ أن لا تجزا الدعوى لعييب فى شكل أحد الطعنين فتحرم صاحبه ومركزه فى الدعوى هو نفس مركز الطاعن الذى صح شكل طعنه - من نوال قسطه من تمحيص الدعوى على الوجه الصحيح .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج١ ق ٩٢ ص ١٠٨)

مادة ٤٣

اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه .

الأحكام

٦٦٣٨ - من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقررة بها عليه بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن المتهم فيه بالنقض حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

(١٩٧٨/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦ ص ٩٤)

٦٦٣٩ - العبرة فى تشديد العقوبة او تخفيفها هى بدرجة العقوبة فى ترتيب العقوبات ، الا أنه اذا كان الحكم المنقوض قد قضى على الطاعن بنوعين من العقوبة الحبس والغرامة فليس لمحكمة الاعادة ان هى انقصت مدة الحبس أن تزيد مقدار الغرامة التى قضى بها الحكم السابق ، والا تكون قد أضرت الطاعن بطعنه ، وليس لها ذلك طالما هو الطاعن وحده .

(١٩٨٥/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٦٢ ص ٩٠٠)

(١٩٨٥/١٠/٢٢ ق ١٦٥ ص ٩١٥)

٦٦٤٠ - ان المادة ٤٣ من قانون النقض قد افادت بأنه لا يجوز لمحكمة الاعادة تشديد أو تغليظ العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن الا اذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناءً على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعوى الجنائية ، فاذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائياً في مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فان نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوى اعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافعي الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الاعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تغليظها عما قضى به الحكم السابق . ولا سنه للفرقة عند اعادة المحاكمة بين من قبل طعنه وغيره ممن امتد اليه اثر الطعن استثناء عملاً بالمادة ٤٢ من قانون النقض ، ذلك انه اذا كان المشرع لم يتوخ بهذا الاستثناء سوى تحقيق العدالة التي تأبى التفرقة بين مراكز الخصوم المتماثلة عند وحدة الواقعة ، فانه يتعين الالتزام بهذه القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين في الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ولم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبلهم .

(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢١ ص ١١٨ ،

١٩٨٧/٣/٢ ط ٦٢٣٣ س ٥٦ ق)

٦٦٤١ - ان النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فان مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة ولو ان الحكم قد قضى بمعاقبة المظنون ضده .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦ ص ٢٣ ، ١٩٧٣/١/٢٩

ق ٢٦ ص ١٠٨)

٦٦٤٢ - لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه لأنه في مقدوره أن يقبل الحكم الابتدائي ولا الطعن عليه بالمعارضة أو الاستئناف .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠ ص ٣٥)

٦٦٤٣ - ليس لمحكمة الاعادة أن تتعدى العقوبة المقررة بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن المتهم حتى لا يضار بطعنه .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٢ ص ٩١٦)

٦٦٤٤ - الأصل المقرر بالمادة ٤٣ نقض أن الطاعن لا يضار بطعنه .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٦٦٤٥ - من المقرر أنه لا يضار الطاعن بطعنه ، ولما كانت النيابة العامة لم تطعن في الحكم بطريق النقض ، بل طعن فيه المحكوم عليه وحده فإن محكمة الموضوع لا تستطيع اصلاح الخطأ الذي وقع فيه الحكم .

(١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٠ ص ١١١٩)

٦٦٤٦ - اذا نقض الحكم بناء على طلب المحكوم عليه فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، اذ لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .

(١٩٥٤/٦/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٦ ص ٧٤٥)

٦٦٤٧ - اذا كان الطاعن قد حوكم عن جريمة وقضى عليه بعقوبة معينة فطعن في ذلك الحكم بطريق النقض وقبل طعنه فلا يجوز عند اعادة محاكمته تشديد العقوبة عليه .

(١٩٥٣/٥/١٢ أحكام النقض س ٤ ق ٢٨٩ ص ٧٩٤ ، ١٩٨٤/١٢/١٣ س ٣٥ ق ١٩٨ ص ٨٩٧)

٦٦٤٨ - لا يجوز للمحكمة عند اعادة المحاكمة بناء على نقض الحكم أن تشدد العقاب على المتهم ما دام نقض الحكم كان بناء على طعنه .

(١٩٤٧/١١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٦ ص ٣٩١ ، ١٩٤٩/٤/١٨ ق ٨٧٧ ص ٨٣٩)

٦٦٤٩ - من المقرر أن قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطعنه لا تنصرف الا الى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقررى به ، أما أتعاب المحاماة فان تقديرها يرجع الى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي

فى الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أتعاب لمحاميه والأمر فى هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون معقب عليها فيه .

(١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣)

٦٦٥٠ - من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاضلا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطعنه وان طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

(١٩٦٤/١٠/٥ أحكام النقض س ١٥ ق ١١٠ ص ٥٥٩)

٦٦٥١ - لا يستفيد المدعى بالحق المدنى من طعن النيابة العامة اذ أن نقض الحكم فى هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية وتكون هذه الدعوى هى التى أعيد طرحها على محكمة ثانى درجة دون الدعوى المدنية .

(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٧ ص ١٠١٣)

٦٦٥٢ - مبدأ عدم جواز الاضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به فى الطعن بطريق النقض انما يكون اعماله من ناحية مقدار العقوبة الذى يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو ما لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تقدير الوقائع واعطاء الحادث وصفه الصحيح .

(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٥ ص ٦٠٢ ، ١٩٥١/١/٥ س ٣ ق ٥٦ ص ١٥٠)

مادة ٤٤

اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا بقبول دفع قانونى مانع من السير فى الدعوى ونقضته محكمة النقض وأعادت القضية الى المحكمة التى أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض .

وكذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع فى جميع الأحوال أن تحكم بعكس ما قرره الهيئة العامة للمواد الجزائية بمحكمة النقض .

حكم

٦٦٥٣ - كل ما تقتيد به محكمة الاحالة الا يضار الطاعن بطعنه طبقا لاحكام المادة ٤٣ الى جانب ما تقضى به المادة ٤٤ التى يجرى نصها « » والحالة الاولى على ما يبين من تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ آيتها أن تكون المحكمة قد حكمت ببراءة المتهم لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون أو سقوطه بمضى المدة . وبناء على طعن النيابة رأت محكمة النقض أن الفعل يعاقب عليه القانون أو انه لم يسقط بمضى المدة ، وألفت حكم البراءة وأعادت القضية الى محكمة الموضوع لنظره فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم مرة ثانية بأن الفعل لا يعاقب عليه القانون لأن حكم محكمة النقض فى هذه الصورة يكون له قوة الشئ المحكوم به .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٦ ص ٦٠٥)

مادة ٤٥

إذا طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى تحكم محكمة النقض فى الموضوع ، وفى هذه الحالة الحالة تتبع الاجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت :

الأحكام

٦٦٥٤ - الطعن بالنقض لثانى مرة يكون القضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع ، شرطه أن يكون الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يغنى عن التصدى للموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨٧/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٦ ص ٣١٣)

٦٦٥٥ - تعرض محكمة النقض لنظر الموضوع فى الطعن المرفوع للمرة الثانية يستوجب شرطين أساسيين ، أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه ، كما حكمت بذلك فى المرة الثانية ، وثانيهما أن يكون كلا الحكمين الذين نقضتهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى . واذا كان الحكم السابق نقضه بناء على الطعن فى المرة الأولى قد قضى بعدم قبول المعارضة شكلا وهو ليس حكما فاصلا فى موضوع

الدعوى ، فان نقض الحكم موضوع الطعن المائل لا يكفي لايجاب اختصاص محكمة النقض بالفصل فى موضوع الدعوى .

(١٣/١٠/١٩٩٣ ط ٦٢٧٢ س ٥٩ ق)

٦٦٥٦ - نقض الحكم للمرة الثانية يترتب عليه وجوب الفصل فى موضوع الدعوى .

(١٠/١٠/١٩٨٧ الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧)

٦٦٥٧ - اشتراط اجماع آراء القضاة فى حالة الغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة قاصر على حالات الخلاف بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة أول درجة فى تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة ، ونطاق اعمال هذا الحكم مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض .

(٢٢/٢/١٩٨٧ الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦)

٦٦٥٨ - الطعن بالنقض لثانى مرة ، يشترط للقضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع أن يكون الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يغنى عن التصدى للموضوع .

(٢٢/٢/١٩٨٧ الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦)

٦٦٦٠ - لما كانت المعارضة قد سبق أن قضى بقبولها شكلا بالحكم المنقوض بناء على الطعن المقدم للمرة الأولى ، فانه يتعين الفصل فى موضوع المعارضة .

٦٦٦١ - طعن المتهم لثانى مرة فى الحكم الصادر بقبول معارضته بالاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتحديد محكمة النقض جلسة لنظر موضوع طعنه ، وتخلقه عن حضور هذه الجلسة لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ما دام قد سبق له الحضور بجللسة المعارضة ، ذلك لأن أثر نقض الحكم هو معاودة الدعوى سيرتها من النقطة التى وقفت عندها قبل الحكم المنقوض .

(٢٨/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٠ ص ٥٣٣)

٦٦٦٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة في تهمة وبالادانة في أخرى ونقض الحكم للمرة الثانية يقصر نظر الموضوع على التهمة المحكوم فيها بالادانة .

(١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١ ص ٣)

٦٦٦٣ - اذا كان العيب الذي شاب الحكم - عند الطعن فيه لثاني مرة - مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما سار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٢٩ نقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام الترار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(١٩٦٦/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٦ ص ١٢٣٦)

٦٦٦٤ - يجوز لمحكمة النقض - وهي تنظر موضوع الدعوى في الأحوال التي يجيز بها القانون فيها ذلك أن تندب أحد أعضائها لاجراء معاينة والاطلاع على الأوراق اذا رأت ذلك لازما . ولا ضرورة لأن تقوم المحكمة بذلك بكامل هيئتها ما دام التحقيق المطلوب مقصورا على معاينة ماديات والمحضر الذي يحرر عنها سيطرح على بساط البحث بالجلسة .

(١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٢)

ص ١٧٥)

٦٦٦٥ - لا يكفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض والابرام لكي تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل في موضوع القضية اذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك في المرة الثانية ، وثانيهما أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما قد فصل في موضوع الدعوى .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢ ص ٢٧)

٦٦٦٦ - اذا كان الطعن الذي قبل قد حصل في القضية للمرة الثانية فمحكمة النقض هي التي تحكم في أصل الدعوى ، ولو كان الطعن في المرة

الأولى من المتهم وفى الثانية من المدعى بالحق المدنى .
(١٩٣٨/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٦٢ ص ١٥٠)

٦٦٦٧ - حيث انه مع التصريح بالمعارضة وبيان مواعيدها وكييفيتها بالنسبة للأحكام الصادرة من جميع المحاكم ، لم ينص عليها بالنسبة للأحكام التى تصدر من محكمة النقض والايرام ولم يبين مواعيدها فيها ، فلهذا لا يمكن قبولها فى الأحكام التى تصدر من المحكمة المذكورة وان تكن فى غير مواجهة المحكوم عليه لعدم وجود نص يجيزها ولعدم بيان ميعاد لها ، فانه لو فرض قبولها فى أحكام المحكمة المذكورة لاستلزم ذلك وجوب قبولها الى ما شاء الله بالغه ما بلغت المدة التى تمضى بعد صدور الحكم المراد الطعن فيه بالمعارضة او بعد اعلانه واصح قبولها فى أى وقت لعدم تحديد ميعاد لها نى القانون ، وفى هذا من عدم انتهاء الدعوى الجنائية وبقائها الى الأبد معلقة بدون حكم نهائى فيها ما يكفى وحده لاثبات عدم جمل مثل هذه الأحكام قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة .

(١٨٩٢/١/١٣ - الحقوق س ٧ ص ١١)

مادة ٤٦

مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة اذا كان الحكم صادرا حضوريا يعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة بريها فى الحكم ، وذلك فى الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ .

الأحكام

٦٦٦٨ - لا يجوز عرض النيابة العامة للحكم الصادر بالاعدام من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ على محكمة النقض .

(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦٦٧٨ س ٥٨ ق)

٦٦٦٩ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام

ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم فى أى حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو بمعنى الراى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٩٣/٣/٧ ط ٨٤٩٣ س ٦١ ق)

(١٩٨٤/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١٧ ص ٩٧١)

٦٦٧٠ - اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى القضايا المقضى بها حضوريا بالاعدام غير لازم ، وتتصل محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .

(١٩٨٩/١/١٢ ط ٦١٧٨ س ٥٨ ق)

٦٦٧١ - انه وان كانت النيابة العامة قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة - عملا بنص المادة ٤٦ من قانون النقض - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فى مضمونها الى طلب اقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من اعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوما المعين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، الا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة - بل ان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الراى الذى تضمنه النيابة مذكرتها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من ثيوب ، يستوى فى ذلك أن يكون عرض النيابة فى الميعاد المحدد أو بعد فواته ، فانه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

(١٩٧٨/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠ ص ١١٣ ،

١٩٧٨/٢/٢٧ ق ٣٨ ص ٢٠٧ ، ١٩٧٨/١٠/١ ص ٦٤٩ ، ١٩٨٢/١/١٩

س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧ ، ١٩٨٢/١/٢١ ص ٧٢ ، ١٩٨٢/١/٣ ق ١ ص ١١)

٦٦٧٢ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية

وشكلية وتقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨٢/١/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١ ص ١١ ، ١٩٨٢/١/٢١ ق ١٣ ص ٧٢ ، ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ق ١٣٥ ص ٦٤٢)

٦٦٧٣ - انه وان كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة برأيا بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليها فى المادة ٣٤ إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة طبقا لما جرى عليه قضاء النقض .
(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١٧٧)

٦٦٧٤ - مفاد نص المادة ٤٦ أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ القانونى أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه لخلوه من تاريخ اصداره يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فانه يتعين نقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه والاحالة .
(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٩ ص ٤٦٠)

٦٦٧٥ - تقييد عرض قضايا الاعدام بميعاد الأربعين يوما قد ينتقص من المهلة الممنوحة للنيابة العامة والمحكوم عليه وسائر أطراف الدعوى الجنائية للطعن بطريق النقض ، بما يستلزم بقاء الأوراق بقلم الكتاب طوال مدة الأربعين يوما حتى ينتهى الميعاد المذكور .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٤ ص ٣٦٥)

الباب الثالث في النقض قانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

نصوص قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، قبل الغائها
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩/٢/١٩٥٩ وبشر في ١٩/٢/١٩٥٩ :

مادة ٤٢٠ لكل من الميابة العامة والمحكوم عليه وكذا المسئول عن الحقوق المدنية
والمدعى بها فيما يختص بحقوقهم فقط الطعن أمام محكمة النقض في الاحكام النهائية الصادرة
من آخر درجة (في مواد الجنائيات أو الجنح) * ، وذلك في الاحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو في
تأويله .

(٢) اذا وقع في الحكم بطلان ، أو اذا وقع في الاجراءات بطلان اثر في الحكم .

والأصل اعتبار أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن
يشت بكافة الطرق أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت ، وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر
الجلسة ولا في الحكم . فاذا ذكر في أحدهما أنها اتبعت فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق
الطعن بالتزوير .

مادة ٤٢١ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
الا اذا ابني عليها منع السير في الدعوى .

ومع ذلك فالاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص المتعلق بالولاية يجوز الطعن فيها
على حدة .

مادة ٤٢٢ - لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة
جائزا .

مادة ٤٢٣ - للنياية العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به
الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في عيبة المتهم بجناية .

مادة ٤٢٤ - يحصل الطعن بتقرير في فلم كتاب المحكمة الى أصدرت الحكم في ظرف

* ألغت عبارته بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢
وسر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ .

ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، أو الصادر فى المعارضة أو فى تاريخ انقضاء
سيعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

ويجب ايداع الاسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا والا سقط الحق فيه .

مادة ٤٢٥ لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة بغير الأسباب التى سبق بيانها فى
الميعاد المذكور .

ومع ذلك فللمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، اذا تبين لها
صما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون ، أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، أو أن
المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى ،
أو اذا صدر بعد الحكم المظنون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

مادة ٤٢٦ - على قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم
فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فاذا تصدر ذلك يقبل الطعن من صاحب الشأن فى
ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداعه قلم الكتاب .

ويجب على صاحب الشأن فى هذه الحالة أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم
وجود الحكم فى الميعاد المذكور . وعليه أن يخطره فى ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر
بالمحل الذى يختاره فى البلدة الكائن بها مركز المحكمة ليعلن فيه بإيداع الحكم والا صح
اعلانه فى قلم الكتاب .

مادة ٤٢٧ - اذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة
للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة يخصص لوفاء الغرامة المنصوص
عليها فى هذه المادة . ولا يسرى ذلك على من يعفى من ايداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة
المساعدة القضائية .

ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على هذا الايداع أو شهادة
رسمية من جهة الادارة دالة على فقر رافعه .
ويحكم على رافع الطعن بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، اذا لم يقبل الطعن أو اذا
سوفى .

(وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٣/٨/١٩٥٦ .
ونشر فى ١٨/٨/١٩٥٦)

مادة ٤٢٧ المعدلة :

اذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ،
يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ عشرة جنيهات كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها
فى هذه المادة . ولا يسرى ذلك على من يعفى من ايداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة
القضائية .

ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على ذلك الايداع أو بشهادة
رسمية من جهة الادارة دالة على فقر رافعه .

• ويجب الحكم على رافع الطعن بغرامة عشرة جنيهات اذا لم يقبل الطعن أو اذا رفض .
• ويجوز الحكم بغرامة فى مواد الجنح والمخالفات على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يقبل طعنه أو اذا رفض .

مادة ٤٢٨ - يكلف الخصوم بالحضور بناء على طلب النيابة العامة قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

مادة ٤٢٩ - تحكم المحكمة فى الطعن بعد تلاوة التقرير الذى يضعه أحد اعضائها وسماع أقوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم ، ولا يجوز للخصوم انفسهم ان يتكلموا الا اذا أذنت لهم المحكمة .

مادة ٤٣٠ - اذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه ، يحكم فى الدعوى فى غيبته ، ولا تجوز المعارضة فى الحكم الذى يصدر الا اذا ثبت أن الغائب لم يعلن اعلانا قانونيا .

مادة ٤٣١ - اذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم السابق الطعن فيه لاي سبب كان .

مادة ٤٣٢ - اذا قدم الطعن أو أسبابه بعد الميعاد أو كانت الأسباب غير مقبولة لتعلقها بالموضوع ، تحكم المحكمة بعدم قبول الطعن .

• واذا كان الطعن مقبولا وكان مبنيا على الحالة الأولى المبينة بالمادة ٤٢٠ ، تصح المحكمة اخطا وتحكم بمقتضى القانون .

• واذا كان كان الحكم المنقوض صادرا من محكمة استئنافية أو من محكمة جنائيات فى لجنة (أو مخالفة) * وقعت فى جلستها ، تعاد الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة أصلا بنظر الدعوى لتنظره حسب الأصول المعتادة .

مادة ٤٣٣ - اذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ فى القانون أو اذا وقع خطأ فى ذكر نصوصه ، فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مبررة فى القانون للجريمة ، وتصح المحكمة اخطا الذى وقع .

مادة ٤٣٤ - يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

مادة ٤٣٥ - لا ينقض من الحكم الا ما كان متعلقا بالأوجه التى بنى عليها النقض .
• ما لم تكن التجزئة غير ممكنة .

* رفعت العبارة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وإذا لم يكن الطعن مقدماً من النيابة العامة ، فلا ينقض الحكم الا بالنسبة الى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه في الدعوى . وفي هذه الحالة تحكم بنقض الحكم بالنسبة اليهم أيضاً ولو لم يقدموا طعناً .

مادة ٤٣٦ - إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة . فلا يضار بطلانه .

مادة ٤٣٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ، ونقضته محكمة النقض ، وأعدت القضية الى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع . فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض .

مادة ٤٣٨ - إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع . وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المبررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت .

مادة ٤٣٩ - إذا كان الحكم صادراً بعقوبة الاعدام ، فعلى المحامي الذي قام بالدفاع عن المتهم موكلًا كان أو معينًا أن يقوم باجراءات الطعن بطريق النقض في الحكم اذا كان لذلك وجه ، وهذا بغير اخلاص بما للمحكوم عليه من الحق في رفع الطعن بنفسه أو بواسطة محام آخر .

مادة ٤٤٠ - استثناء من الأحكام المتقدمة ، يجوز للنائب العام أن يطلب من محكمة النقض الحكم بالبراءة ما يقع في أي حكم أو قرار أو أمر أو احراء صادر من أية هيئة قضائية في المواد الجنائية يكون فيه بجوارر لسلطتها . ولا يقبل هذا الطلب ما دام من الممكن اصلاح الخطأ بطريقة أخرى .

ويرفع الطلب بتقرير في قلم الكتاب بين فيه الأسباب ، ويحكم فيه بعير مراعاة .

ولا يقبل الطلب اذا قدم بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو القرار أو الأمر أو الاجراء المطعون فيه .

- المواد ١/٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٣ و ٥٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٩ و ٤٤٠ لا مقابل لها في القانون السابق .

- المادة ٤٢٠ تقابل المادة ٢٢٩ من القانون السابق .

٢/٤٢١ تقابل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من القانون السابق .

٤٢٣ تقابل المادة ٢٣٠ من القانون السابق .

٤٢٤ تقابل المادة ١/٢٣١ من القانون السابق .

١/٤٢٥ تقابل المادة ١/٢٣١ من القانون السابق .

٤٢٦ يقابل صدرها المادة ٢/٢٣١ من القانون السابق .

٤٢٧ تقابل المادتين ٣٦ و ٣٧ من قانون اشاء محكمة النقض .

المادة ٤٢٨ تقابل المادة ٣/٢٣١ من القانون السابق .

المادة ٤٣٢ مقابل المادة ٢/٢٣٢ من القانون السابق .

المادة ٤٣٨ مقابل المادة ٢/٢٣٢ من القانون السابق .

- المدكرة الايضاحية للقانون السابق .

مادة ٤٢٢ - العلة في ذلك أنه ما دام هناك سبيل عادي للطعن في الحكم يحتمل منه الفاء الحكم أو تعديله فانه يجب انتظار هذه الوسيلة قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض وهو طريق غير عادي ، فاذا كان الحكم غايبيا بالنسبة الى المتهم فلا يجوز للنيابة أن تطعن فيه الا بعد الحكم في المعارضة أو فوات ميعاده ، وكذلك الحال اذا كان الحكم قابلا للاستئناف بالنسبة الى النيابة ، فيجب عليها أن تنتظر الفصل في الاستئناف أو فوات ميعاده .

مادة ٤٢٥ - ففي هذه الأحوال التي تظهر للمحكمة وجه الخطأ من مجرد الاطلاع على الحكم ليس من المقبول النفاذ عن الخطأ الملموس منه والذي يتعلق بأمور تمس النظام العام مما يجب على القاضي وفقا للقواعد العامة أن يراعيها من تلقاء نفسه . وقد أثر المشرع في هذه الحالة تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وتجزئ للمحكمة أن تستند اليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده ، فان ذلك قد يؤدي الى التوسع أكثر مما يجب . ويلاحظ أن حق محكمة النقض هذا لا يقوم الا اذا كان الطعن مقبولا شكلا أي حصل التقرير به وقدمت عنه أسباب جدية في الميعاد وأن يكون وجه الخطأ ظاهرا من الاطلاع على ذات الحكم بغير الرجوع الى أوراق أخرى . واستعمال هذا الحق مقصور على الحالات التي يستفيد منها المتهم سواء أكان الطعن مرفوعا منه أم من النيابة .

مادة ٤٢٦ - رؤى وضع حد للاشكالات التي تنشأ عن عدم التوقيع على الحكم في الميعاد المقرر في القانون ، فنص في المادة ٤٥٤ (٤٢٦) على أن ميعاد الطعن بالنقض لا يبدأ في هذه الحالة الا من تاريخ علم صاحب الشأن رسميا بالتوقيع على الحكم ولا يثبت هذا الحكم الا بورقة صادرة منه أو باعلانه بايداع هذا الحكم في قلم الكتاب لعدم التوقيع على الحكم في الميعاد وأن يخطر قلم الكتاب في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر من تاريخ هذه الشهادة بالمحل الكائن بها مركز المحكمة ليحصل منه الاعلان سالف الذكر .

مادة ٤٢٧ - رؤى أنه لا يجوز أن يكون من وراء قصر ميعاد النقض ما يمنع الفقراء من الانتفاع بحقوقهم في الطعن فنص في المادة ٤٥٦ (٤٢٧) على أن قلم الكتاب يقبل من هؤلاء التقرير بالطعن اذا ما صحبتته شادة من جهة الادارة دالة على الفقر حتى لا يضيع عليهم ميعاد الطعن ، على أنه اذا لم يحصل الطعن بعد ذلك على قرار لجنة المساعدة القضائية باعفائه من هذه الكفالة بحكم المحكمة بعدم قبول طعنه الا اذا قام بدفع الكفالة قبل الجلسة .

مادة ٤٣٠ - قررت المادة ٤٦٠ (٤٣٠) قاعدة استقر عليها قضاء محكمة النقض في حالة غياب الخصوم فمضت على أنه اذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم في الدعوى في غيبته ولا تجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر والنص عام فسيان كان الغائب هو رافع الطعن أو غيره من الخصوم .

مادة ٤٣١ - ورغبة في كبح الطعون التي ترفع بغير ترو نص صراحة في المادة ٤٦١

(٤٣١) على قاعدة عدم جواز الطعن في حكم واحد أكثر من مرة لاي سبب كان . وعلى ذلك اذا رفع أحد الخصوم طعنا في حكم غيابي بالنسبة لبعض الخصوم الآخرين ورفض طعنه لرفعه قبل أن يصبح الحكم نهائيا للجميع ، لم يجز لهذا الطاعن أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم بعد أن يصبح نهائيا بالنسبة للباقيين لاي سبب من الأسباب .

مادة ٤٣٣ - كذلك أقرت المادة ٤٦٣ (٤٣٣) ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من عدم قبول الطعن كلما كانت الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها مهما كان هناك من الخطأ في وصفها القانوني . وهذه القاعدة تبررها مصلحة العمل وهي مقرر في التشريعات الأجنبية كالتشريع الفرنسي والتشريع البلجيكي . وفي هذه الحالة لا تقتصر محكمة النقض على رفض الطعن وإنما تصحح الخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه وتبين الوصف الصحيح في منطوق حكمها لكي تعمل النيابة على تنفيذه في صحيفة سوابق المحكوم عليه وغيرها من الأوراق الرسمية .

مادة ٤٣٤ - ونص في المادة ٤٦٤ (٤٣٤) كما هو الحال في الاستئناف على عدم قبول طعن المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ ، فقد لوحظ أن كثيرا من المحكوم عليهم يهزبون من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم ويطعنون فيها في نفس الوقت بطريق التوكيل . ولما كان في هذا تحايل على أحكام القانون التي تقضي بأن النقض لا يوقف تنفيذ الحكم وجب وضع هذا النص لمنع التحايل .

مادة ٤٣٥ - وبينت المادة ٤٦٥ (٤٣٥) الآثار التي تترتب على نقض الحكم فنصت على أنه لا ينقض من الحكم الا ما كان معلقا بالأوجه التي بنى عليها النقض ما لم يكن من غير الممكن فصله من أجزاء أخرى من الحكم ، فاذا نقض الحكم لأسباب تتعلق بالتعويض المحكوم به فلا يتناول ذلك العقوبة التي يشتمل الحكم عليها ، وأقرت المادة المذكورة مبدأ جرى عليه قضاء محكمة النقض وهو أن نقض الحكم لا يمتد أثره لغير الطاعن اذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة ، وذلك ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه في الدعوى فان هؤلاء الآخرين يستفيدون من نقض الحكم ولو لم يقدموا أي طعن . ولكن يجب في هذه الحالة أن تعين محكمة النقض في حكمها من الذين يتعدى اليهم أثر النقض ، لأنها هي وحدها التي يجب أن يترك لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه .

مادة ٤٣٧ - كما اذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون أو لسقوطه بمضي المدة وبناء على طعن النيابة رأت محكمة النقض أن الفعل يعاقب عليه القانون أو انه لم يسقط بمضي المدة وألغت حكم البراءة وأعادت القضية الى محكمة الموضوع لنظره فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم مرة ثانية بأن الفعل لا يعاقب عليه القانون لأن حكم محكمة النقض في هذه المسألة يكون له قوة الشيء المحكوم به ولذلك عدلت اللجنة عبارة المادة بما يفيد هذا المعنى .

مادة ٤٣٩ - جاءت المادة ٤٦٨ (٤٣٩) بحكم جديد يقضي بالزام المحامي الذي قام بالمرافعة عن المتهم الذي حكم عليه بالاعدام بالقيام بإجراءات الطعن بطريق النقض اذا كان

لهذا وجه والحكمة في ذلك هي الرغبة في التأكد تماما من سلامة الحكم في هذه الحالة الخطيرة ،
حالة اشتماله على عقوبة الاعدام . والزام المحامي الذي ترفع بهذا الواجب لا يخل بطبيعة الحال
بحق المحكوم عليه في رفع الطعن بنفسه أو بواسطة محام آخر .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦ :

أوجبت المادة ٤٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية اذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة
العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أن يودع رافع الطعن مبلغ خمسة جنيهات
كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة ولا يسرى ذلك على من يعفى من
ايداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

ولا يقبل قلم الكتاب التتيرير بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على هذا الايداع أو بشهادة
رسمية من جهة الادارة دالة على فقر رافعه .

ويحكم على رافع الطعن بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات اذا لم يقبل الطعن أو اذا
رفض .

ويجوز الحكم بهذه الغرامة في مواد الجنح والمخالفات على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة
للحرية اذا لم يقبل طعنه أو اذا رفض .

وقد حددت قيمة هذه الكفالة على الوجه المتقدم منذ صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١
ونقيت بدون تغيير منذ ذلك التاريخ للآن . ونظرا لتطور الحالة الاقتصادية في البلاد فقد أصبحت
هذه القيمة لا تحقق الغرض المقصود من الكفالة وهو وضع حد للطعون غير الجدية أو التي ترفع
بدون بحث أو ترو .

لذلك رؤى وضع المشروع الحالي بتعديل المادة ٤٢٧ المتقدمة ورفع قيمة الكفالة الى مبلغ
عشرة جنيهات حتى يتحقق الغرض المقصود من الكفالة .

كما رؤى النص على أن يكون الحكم بالغرامة وجوبيا في حالة الحكم بعدم قبول الطعن
أو رفضه .

كما رؤى رفع قيمة الغرامة التي يجوز الحكم بها في مواد الجنح والمخالفات على المحكوم
عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يقبل طعنه أو اذا رفض وذلك تحقيقا لنفس الغاية .

وهذا التعديل تترتب عليه فائدة ظاهرة فهو يحقق الغرض من الكفالة ويقلل من تراكم
القضايا فيتيسر الفصل فيها من غير ابطاء .

الباب الرابع

فصل إعادة النظر

مادة ٤٤١

يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجناح في الأحوال الآتية :

- (١) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا .
- (٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .
- (٣) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم .
- (٤) إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم .
- (٥) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

- فإرن المادتين ١/٢٣٣ ، ٢٣٤ من القانون السابق .
- المذكور الايضاحية : نص في المادة ٥/٤٦٩ (٥/٤٤١) على صورة عامة تنص عليها أعقب الفوايس الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصابا بعمالة في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان مجبوسا في هذا الوقت أو عشر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عشر على اتصال برد الأمانة ، والمفهوم من ذلك هو أن تكون هذه الوقائع والأوراق مجهولة من المحكمة ومن المتهم . فلو كان المتهم عالما بها ولم يتقدم بها إلى المحكمة فلا يصح له بعد ذلك أن يتقدم طلب إعادة النظر استنادا إليها .

الأحكام

٦٦٧٦ - الحالات الأربع الأولى الواردة في المادة ٤٤١ إجراءات جنائية يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى

قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكميني بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، واما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالادانة ، كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو الغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم . وقد قصد المشرع من الحالة الخامسة الواردة بالمادة المذكورة على ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الايضاحية أنها تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته أو على تحمله التبعية الجنائية ، فلا يكتفى فيها بمعدل مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه .

(١٩٦٦/٥/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٠ ص ٥٥٥)

٦٦٧٧ - الأصل أنه لا يكفي لاعادة نظر الدعوى الادعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها .

(١٩٦٦/٥/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٠ ص ٥٥٥)

٦٦٧٨ - العبرة في قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٤ ص ٣٨٥)

٦٦٧٩ - لما كان الطلب المقدم مفتقدا لقوة القانون وهو لا يعدو أن يكون في حقيقته محاولة جديدة لتوجيه الدعوى وجهة غير التي أخذ بها الحكم فهو يعد وسيلة التماس طريق لم يرسمه القانون للحصول على ترخيص ومن ثم تعين القضاء برفض الطلب .

(١٩٩٣/٧/١٨ ط ١٨٠٠ س ٥٢ ق)

٦٦٨٠ - العبرة في قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه ، ومعاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في اطار مختلف استنادا الى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول هو محاولة يراد بها - افتثاتا على الأوضاع المقررة في القانون - أن يعرض الطلب على محكمة

النقض وجوباً ومباشرة بغير الطريق السوى ، وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .

(١٦/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦ ص ٦٣)

الفقرة الثانية

٦٦٨١ - نص المادة ٤٤١ ثانياً إجراءات يشترط لقبول الطلب صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين هذين الحكمين تناقض يستنتج منه براءة أحدهما . ومفاد ذلك أن يكون هذان الحكمان قد صدرا بالادانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق فيما قضيا به في منطوقهما .

(٣٠/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٥ ص ٤٦٧)

٦٦٨٢ - يشترط نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات لقبول طلب التماس إعادة النظر صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون هذان الحكمان كلاهما قد صدر بالادانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما . وإذا كان ما تقدم وكان الحكمان قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب وكان أحد الحكمين لم ينص فيه على المصادرة ، فإن ذلك لم يكن متأتياً لأن المضبوطات كانت قد صودرت فعلاً قبل ذلك تنفيذاً لما قضى به الحكم الآخر مما يرتفع به التناقض بينهما .

(١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٩ ص ١٠٦٥)

٦٦٨٣ - بعد صدور الحكم على زيد وبكر في جنائية تزوير باعتبار الأول فاعلاً أصلياً والثاني شريكاً له قرر بكر أنه هو الفاعل الأصلي للتزوير ، فأراد زيد أن ينتفع من هذا الاقرار ورفع نقضاً عن الحكم . وقد حكم بأنه يشترط لقبول النقض المرفوع من زيد أن يصر بكر على اقراره فيحكم عليه باعتباره فاعلاً أصلياً للتزوير بحكم نهائي ، وبما أنه لم يصدر حكم من هذا القبيل فلا محل لتطبيق المادة ٢٣٣ ت ج .

(٢٩/١١/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٩)

٦٦٨٤ - تشترط الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات - فضلاً

عن صدور حكمين نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة - أن يكون الحكمان صادريين ضد شخصين ، أما إذا كان الحكمان صادريين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثمة تناقض في تقدير الوقائع يوفر التماس إعادة النظر ، وإن شاب الحكم الثانى عندئذ خطأ تطبيق القانون لخلاله بحجية الشيء المحكوم فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

٦٦٨٥ - مناط تطبيق الفقرة ثانيا من المادة ٤٤١ اجراءات أن تكون الواقعة المسوغة لاعادة نظر الدعوى جديدة أى خارجة عن سياق الحكم الذى قضى بادانة الملتمس وتنسب عن قيام تناقض بين هذا الحكم وبين حكم آخر قضى بادانة آخر بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما . أما الوقائع التى وردت فى سياق حكم واحد قضى بادانة الملتمس وآخر وتثير دعوى التناقض بما يشوب هذا الحكم فإن طريق تصحيحها هو الطعن على الحكم وليس طلب إعادة نظر الدعوى إذ أن هذا الطريق هو طريق غير عادى سمح به القانون لتصحيح الأخطاء الجسيمة التى تشوب الأحكام الباتة والتى لا يمكن تصحيحها الا عن هذا الطريق .

(١٩٨٣/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩١ ص ٤٤٨)

الفقرة الثالثة

٦٦٨٦ - ان المادة ٢٣٤ تحقيق جنايات أفادت أنه لا يصح التمسك بها لالغاء الحكم الا اذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزويره فى الشهادة ، فما دام الشاهد لم يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لالغاء الحكم ، كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بإرجاء الفصل فى طعن إمامها حتى يقول القضاء الموضوعى كلمته فى شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها .

(١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٦٠

ص ٤٩٧)

٦٦٨٧ - ان أقوال متهم على آخر ما دامت تصدر من غير يمين فلا تعتبر شهادة بالمعنى القانونى حتى يصح القول بأن ما يجرى على الشهادة يجرى عليها . فاذا اعترف المتهم بعد أن أخذت المحكمة بأقواله فى ادانة متهم

آخر بأن أقواله تلك لم تكن صحيحة فلا يجوز بناء على ذلك طلب الغاء حكم بالادانة بحجة أن القانون قد أجاز الغاء الحكم عن طريق التماس إعادة النظر إذا حكم على شاهد الاثبات بأنه شهد زورا في الدعوى .

(١٩٤٠/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٣

ص ٢٩٧)

٦٦٨٨ - إذا كان البين من الحكم أنه لم يشر الى التقرير الطبى فى مدوناته ولم يستند اليه من بين الأدلة التى استند اليها فى قضائه بالادانة ، ومن ثم فان الحكم بتزوير هذا التقرير ليس من شأنه أن يؤدى بذاته الى ثبوت براءة الطالبة ولا يلزم عنه سقوط الدليل على ادانتها أو تحملها التبعة الجنائية ما دام أنه لم يكن له تأثير فى الحكم وبالتالى فانه لا ينهض بذاته وجهها لطلب إعادة النظر .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٤ ص ٣٨٥)

الفقرات الأربع

٦٦٨٩ - يبين من نص المادة ٤٤١ اجراءات التى حددت حالات طلب إعادة النظر ومما ورد بمذكرتها الايضاحية ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسى المستمدة منه أن الحالات الأربع الاولى التى وردت فى المادة المشار اليها هى حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى اما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، واما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة فى الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد والحبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور والحكم بتزوير ورقة قدمت فى الدعوى أو الغاء الأساس الذى بنى عليه الحكم . والملاحظ أن القانون المصرى كان فى صدد الحالات التى يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القانون الفرنسى ، اذ بينما تنص الفقرة الاولى من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب وجود المدعى قتله حيا لاعتباره وجهها لإعادة النظر يترخص القانون الفرنسى ليكتفى بظهور أوراق من شأنها ايجاد الأمارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسى أمام الشارع المصرى وقت وضع قانون الاجراءات ومنع ذلك ففسد أثر احتراماً لحجية الأحكام الجنائية ألا يكتفى بتطلب مجرد

ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا يل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتمل ، بل انه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على ادانته .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

الفقرة الخامسة

٦٦٩٠ - مناط قبول طلب التماس اعادة النظر في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ اجراءات جنائية هو ظهور وقائع أو أوراق جديدة لم تكن معلومة عند الحكم تثبت براءة المحكوم عليه ، وظهور الدليل على عاهة المتهم العقلية التي كان عليها وقت ارتكابه الجريمة بعد المحاكمة النهائية يترتب عليه قبول طلب التماسه اعادة النظر ولو سبقت الإشارة الى هذه العاهة عرضا على لسان المتهم ما دام هو سقيم العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يسأل عن أفعاله .

(١٩٧٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٥ ص ٣٥٣)

٦٦٩١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالحالة المنصوص عليها في المادة ٤٤١/٥ اجراءات جنائية أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم على براءة المحكوم عليه ، أو يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته أو تحمله التبعة الجنائية .

(١٩٧٠/٥/٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٥٣ ص ٦٤٦)

٦٦٩٢ - مؤدى استصحاب سياسة التشريع مع القاعده العامة التي أرشد الشارع الى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ والفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ والمادة ٤٥٥ اجراءات أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام واحترامها - التي عملها المصلحة العامة - تفرض قيда على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم بالإدانة فيها ، فهي وان كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بإدانة - سواء كان فاعلا منضما أو شريكا - الا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه اذا أقامت الدعويين على أساس وحدة الفاعل

بأن اتجهت في دعواها الأخيرة الى اسناد الواقعة ذاتها الى متهم جديد بدلا ممن صدر الحكم بإدانته اذ يمتنع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة طالما بقي الحكم الاول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة .

وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ اجراءات للنياية العامة أن تطلب - عن طريق التماس اعادة النظر - الغاء الحكم متى قدرت الوقائع الجديدة قد حسمت الأمر وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فاذا ما تم لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم الآخر . وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار اليها مقصور على حالات الأخطاء الاجرائية التي لا ينكشف أمرها الا بعد صدور حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل الى تداركها الا عن هذا الطريق . أما ما أشارت اليه النياية في طعنها من أنها كانت تسعى ابتداء الى محاكمة الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهدي الزور حسب تصويرها بغية الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ سالفه الذكر ، ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار اليها التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى ، فضلا عما فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومجلبة لتناقضها ومضيعة لقوتها وهيبتها التي حرص القانون دائما على صوتها مقرررا لها في سبيل ذلك من الضمانات والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تغليبا له عما عداه من اعتبارات أخرى ، ولا تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن المقام ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم وانما هو مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤٠١)

٦٦٩٣ - الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ اجراءات وان جاء نصها عاما فلم يقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين ، الا أن المذكرة الايضاحية للقانون جاء بها تعليق على هذه الفقرة أنه « نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على المتهم أنه كان مصابا بالغاثة في

عقله وقت ارتكابها أو أنه كان مجبوسا في هذا الوقت أو عمر على الشيء. المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على إيصال برد الأمانة » ، وقد استمد الشارع حكم المادة سالفة البيان من المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ التي صار موضعها المادة ٦٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ومن غير المقبول أن يتشدد الشارع في الحالات الأربع الأولى للمادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التي تستوعب بعمومها ما تقدمها وانما قصد بها - في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الايضاحية - أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على ادانته أو على تحمله التبعة الجنائية . فالغاية التي تغيهاها الشارع من اضافة هذه الفقرة الى قانون الاجراءات الجنائية الى حالات الالتماس الواردة في الفقرات السابقة عليها أن تكون نصا احتياطيا ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها والتي قد يتعذر فيها اقامة الدليل على الوجه المطلوب قانونا ، مما لازمه عدم الاكتفاء فيها بجدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع أو بمجرد قول مرسل لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع أو بمجرد قول مرسل لشاهد أمام محكمة أخرى ما لم يصاحب هذا القول أو ذلك الجدول ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه ، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا افراط فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذي يضره المساس في غير سبب جازم بقوة الشيء المقضى فيه جنائيا ، وهي من حالات النظام العام التي تمس مصلحة المجتمع وتقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، الأمر الذي سجلته المادة ٤٥٥ اجراءات . فأصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها ، مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غير حاسمة ، كما لا يجوز أن تكون محلا للمساومة بين الأفراد . والقول بغير ذلك مضيعة لوقت القضاء وهيبته ومجلبة لتناقض أحكامه ما بقى الأمر معلقا بمشيئة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع واعادة طرحه على القضاء .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

٦٦٩٤ - اشترط القانون في الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم

وتكون سببا للالتماس أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا إبان المحاكمة .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

مادة ٤٤٢

في الأحوال الأربعة الأولى في المادة السابقة يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لأقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر .

وإذا كان الطالب غير النيابة العامة فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذي يستند عليه ويشفعه بالمستندات المؤيدة له .

ويرفع النائب العام الطلب سواء كان مقلما منه أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد أجراها الى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التي يستند عليها .

ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديمه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٣

في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام موحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى محلا له يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها الى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها . ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها .

وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق ، وتأمّر بأحواله الى محكمة النقض اذا رأت قبوله .

ولا يقبل الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام أو الأمر الصادر من اللجنة المشار اليها بقبول الطلب أو عدم قبوله .

- معدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر في

١٩٥٣/١١/١٤ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .
- لا . مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ٤٤٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب اعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن . وإذا رأى له محلا ، يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها الى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثني من مستشاري محكمة الاستئناف يعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها . ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند اليها .
- ونفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق ، وتأمر بإحالة الى محكمة النقض اذا رأت قبوله .
- ولا يقبل الطعن في الأمر الصادر فيها بقبول الطلب أو عدم قبوله .

الأحكام

٦٦٩٥ - مناط قبول طلب اعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ اجراءات رهن بعرضه من النائب العام وحده دون سواء ، على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ اجراءات وقبول اللجنة لهذا الطلب .

(١٩٨٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٥ ص ٤٦٧)

٦٦٩٦ - مفهوم نصوص المواد ٤٤١ ، ٤٤٣ اجراءات جنائية وما تضمنته المذكرة الايضاحية أن الشارع خول حق طلب اعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ ، أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على النائب العام وحده . وإذا كان الشارع قد أردف ذلك بعبارة « سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » ، فانه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى ، وهي حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم ألغى ، أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الوضوح بمثل الحالات الأربع الأولى وانما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر الى هذا الخلاف الواضح من بين الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فان الشارع لم يخول حق طلب اعادة النظر في الحالة الأخيرة

الا للنائب العام وحده ، ولم يكتف بهذا القيد بل وضع قيودا آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائيا .
وقصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا يهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

٦٦٩٧ - المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ اجراءات جنائية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر ، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنيا على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

٦٦٩٨ - ان نصوص قانون الاجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في أن طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ اجراءات جنائية خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم اليه من أصحاب الشأن ، فان رأى له محلا رفعه الى اللجنة المشار اليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون ، وتقديره في ذلك نهائى لا معقب عليه والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الاتهام غير جائز قانونا .

(١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٥٣ ص ٣٩٦)

مادة ٤٤٤

لا يقبل النائب العام طلب إعادة النظر من المتهم أو من يحل محله في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ الا اذا أودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيها كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٩ ما لم يكن قد أعفى من ايداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

٦٦٩٩ - استلزمت المادة ٤٤٤ اجراءات لقبول طلب اعادة النظر المبني على الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ اجراءات أن يودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهاً كفالة ما لم يكن قد أعفى من ايداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

مادة ٤٤٥

تعلن النيابة العامة الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٦

تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة والخصوم ، وبعد اجراء ما تراه لازماً من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندبه لذلك . فإذا رأت قبول الطلب تحكم بالغاء الحكم وتقضي ببراءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة ، والا فتحيل الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم مشككة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ما لم تر هي اجراء ذلك بنفسها .

ومع ذلك اذا كان من غير الممكن اعادة المحاكمة كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو عتته أو سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ، ولا تلغى من الحكم الا ما يظهر لها خطؤه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٧

اذا توفي المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقلماً من أحد الأقارب أو الزوج تنظر المحكمة الدعوى في مواجهة من تعينه للدفاع عن ذكره ، ويكون بقدر الامكان من الأقارب . وفي هذه الحالة تحكم عند الاقتضاء بمحو ما يمس هذه الذكرى .

مادة ٤٤٨

لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادرا بالاعدام •

— لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٤٩

في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ يحكم على طالب إعادة النظر إذا كان غير النائب العام بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات إذا لم يقبل طلبه •

— لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٥٠

كل حكم صادر بالبراءة بناء على إعادة النظر يجب نشره على نفقة الحكومة في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة وفي جريدتين يعينهما صاحب الشأن •

— لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٥١

يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به بدون اخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة •

— لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٥٢

إذا رفض طلب إعادة النظر فلا يجوز تجديده بناء على ذات الوقائع التي بنى عليها •

— لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٥٣

الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناء على إعادة النظر من غير محكمة النقض يجوز الطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون .
ولا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الباب الخامس
في قوة الأحكام النهائية

مادة ٤٥٤

تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها اليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالادانة .

واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

الفقرة الأولى

٦٧٠٠ - تنقضى الدعوى بالحكم النهائى ، ولا يجوز نظرها من جديد ، ومعاودة الحكم المطعون فيه نظر الدعوى والفصل فى موضوعها بناء على استئناف المطعون ضده رغم صدور حكم نهائى فيها بناء على استئناف النيابة العامة خطأ فى القانون ، يوجب الحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى للفصل فيها .

(١٩٨٧/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٨ ق ٤٧ ص ٣٢١)

٦٧٠١ - قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى أثرها اعتباره عنوانا للحقيقة وحجة على انكافة بما لا يقبل الجدل والمناقشة ، ومن حق المحكمة أعمال قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى من تلقاء نفسها ، لتعلق الحجية بالنظام العام .

(١٩٨٦/٤/٣٠ الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤)

٦٧٠٢ - لا تجوز محاكمة الشخص الواحد عن فعل واحد مرتين ، ذلك أن الازدواج فى المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتأتذى به العدالة .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨)

٦٧٠٣ - محظور محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين اعمالا

لحكم المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(١٩٨٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٦٧٠٤ - لا يصح فى القانون محاكمة المتهم أكثر من مرة عن واقعة واحدة .

(١٩٤٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٨ ص ٦٤٠)

٦٧٠٥ - من المقرر انه متى أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى فلا تملك اعادة نظرها الا بالطعن فيه بالطرق المقررة فى القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ اجراءات جنائية ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه .

(١٩٧٦/٦/٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٣١ ص ٥٩٢ ،
١٩٦٩/١/٣١ س ٢ ق ٨٧ ص ٤٠١)

٦٧٠٦ - متى أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى فلا تملك اعادة نظرها الا بالطعن فيه بالطرق المقررة فى القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ اجراءات ، لأن حكم القضاء هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها . ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وصفة ذات المحكوم عليه . ومن ثم فان المحكمة اذ عادت الى نظر الدعوى فصلت فى موضوع الاستئناف من جديد بالنسبة الى المطعون ضده بعد أن زالت ولايتها بإصدار حكمها الأول يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٨٦/٢/٣ أحكام النقض س ٣٧ ق ٤٨ ص ٢٣٥)

٦٧٠٧ - من المقرر أن مناط حجية الأحكام هى وحدة الموضوع والموضوع والسبب ، واذ كان ذلك وكان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له تتحد موضوعا وسببا وأشخاصا مع الدعوى المائلة وصدر فيها حكم معين ، فان منعى الطاعن على الحكم بأن القضاء بادانته اخلال بقاعدة قوة الشيء المقضى يكون غير سديد .

(١٩٧٤/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٤ ص ٢٣٦)

٦٧٠٨ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى الجنائية (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين (ثانيا) أن يكون الحكم صادرا في موضوع الدعوى سواء قضى بالادانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها ، أما اذا صدر الحكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع فانه لا يحوز حجية الشيء المقضى به ، ومن ذلك الأحكام التي تخرج الدعوى من حوزة المحكمة بغير أن تفصل في النزاع كالحكم الصادر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(١٩٨٤/٥/١٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١١٠ ص ٤٩٨ ،
١٩٧٣/٦/١١ ص ٢٤ ق ١٥٢ ص ٧٣٢)

٦٧٠٩ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة (ثانيا) أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في أشخاص رافعي الدعوى والمتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى .

(١٩٣٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨١
ص ٣٧٤)

٦٧١٠ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة .

(١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

٦٧١١ - مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم تستنفذ فيه ، ولا يقدح في ذلك أن تكون مسودة الحكم مرفقة بالأوراق .

(١٩٨٦/١/١٣ أحكام النقض من ٣٧ ق ١٣ ص ٥٩ ،
١٩٨٧/١/٢٩ ص ٣٨ ق ٢٦ ص ١٦٦)

٦٧١٢ - ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا وأن حكمة نهائيا صدر بالادانة في احدهما وحاز قوة الأمر المقضى قبل الفصل في الأخرى يوجب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ومخالفة ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨)

٦٧١٣ - دل الشارع بالمادة ٤٥٤ اجراءات جنائية على أن تعيب الأحكام لا يكون الا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون عادية كانت أو غير عادية وهي المعارضة والاستئناف والنقض واعادة النظر ، ورسم الشارع احوال واجراءات كل منها باعتبار أن سنوك هذه الطرق يكفل اصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء . فاذا توافر سبيل الطعن فيه وضيعه صاحب الشأن فلا يلومن الا نفسه ويعتبر الحكم عنوانا للحقيقة بما جاء فيه حجة على الكافة . كما دل الشارع بذلك على أنه لا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية الى غير مدى اذ أن الشارع قصد بغير شك أن يجل لطرق الطعن المذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده ضمانا لحسن سير العدالة واستقرارا للأوضاع النهائية التي انتهت اليها كلمة القضاء .

(١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٩ ص ٢٩٦)

٦٧١٤ - المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكما في الدعوى فانها لا تملك تعديله أو تصحيحه لزوال ولاينها في الدعوى ، وذلك في غير الحالات المبينة في المواد ٣٣٧ اجراءات جنائية و ٣٦٧ و ٢٦٨ مرافعات ، وفي غير حالة الحكم الغيابي .

(١٩٥٩/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٥ ص ٣٣٧)

٦٧١٥ - ان صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه الا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ اجراءات جنائية ، ومن ثم فاذا كانت المحكمة قد أمرت باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم نهائيا فانها

تكون قد أخطأت .

(١٠/٦/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٤ ص ٦٤٤)

٦٧١٦ - العبرة في الكشف عن حقيقة ما قضى به الحكم هي بحقيقة الواقع .

(٦/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٦٧١٧ - ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم تستنفذ فاذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق ان ملف اللجنة المطعون في الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ اجراءات جنائية القضاء باعادة المحاكمة .

(١٤/١١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٨٤ ص ٩١٠ ،

٤/٥/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٠٩ ص ٥٧٤)

٦٧١٨ - الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية من الجرائم الصغرى طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات انما ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(٢٠/١٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٦٧١٩ - مقتضى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في حالة الجرائم المرتبطة ان يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، وتوقيع عقوبة الجريمة الأخف على المتهم لا يمنع من محاكمته عن الجريمة الأشد .

(١/٣/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٧ ص ٢٩٤)

٦٧٢٠ - اذا أقيمت الدعوى عن الجريمة الأخف وصدر فيها حكم بات فانه يتعين تحريك الدعوى ثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بها ابتغاء تطبيق القانون تطبيقا صحيحا باعتبار أن القانون يقرر العقوبة المقررة لأشدها . وهذه الأخيرة هي الواجبة التنفيذ دون الأولى . ولكن لما كان المتهم

ينبغي ألا يضار من اجراء غير صحيح لم يكن فى وسعه أن يحول دونه ، فان المحكمة الثانية التى تنظر الجريمة الأشد يجب أن ستنزل من العقوبة التى ستحكم بها العقوبة التى سبق أن قضى عليه فى الاولى وأن تبين ذلك فى مدونات حكمها ، بحيث لا تقضى فى منطوقه الا بالقدر الزائد - مراعاة للعدالة وعدم ترك الامر الى جهات التنفيذ - فان هى رأت ان العقوبة الموقعة فى الجريمة الاولى كافية كعقوبة للجريمة الأشد فيما هى لو حكمت فى الجريمتين ابتداء ، فان من سيطتها النطق بالعقوبة مع عدم تنفيذها اكتفاء بتنفيذ العقوبة المقضى بها فى الجريمة الأخف .

(١٨/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٣ ص ٢٩٩)

٦٧٢١ - مجرد عرض المطعون ضده الصلح وسداده نصف التعويض دون أن يصادف ذلك قبولا من وزير الخزانة أو من ينيبه عنه لا يرتب الأثر الذى نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ من انقضاء الدعوى الجنائية .

(١٧/١١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٤ ص ٩٦٨)

٦٧٢٢ - مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب الجمركى على جميع الأحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ، أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ، ويحدث أثره بقوة القانون ، فانه يتعين على المحكمة اذا ما تم الصلح أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى ، أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل فى الدعوى فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .

(١٩/١/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧ ص ٤٦)

الحجية للمنطوق وللأسباب المكمل له

٦٧٢٣ - من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان مكملا للمنطوق .

(١٣/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٠ ص ١٥٣)

٦٧٢٤ - حجية الأحكام هي للمنطوق والأسباب المتصلة له .

(١٩٩٣/١/١٧ ط ١٠٥٦ س ٦١ ق)

٦٧٢٥ - الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به، أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجاً من واقعة مطروحة عليها فإن هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقاً وملابسات الدعوى المطروحة عليها ، هذا إلى أن تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الأمر المقضى في دعوى أخرى .

(١٩٩٣/٥/٢٤ ط ١٦١٤٥ س ٥٩ ق)

٦٧٢٦ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم . ولا تمتد إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق . وتحدث الحكم المطعون فيه في مدوناته عن الدعوى المدنية وفصله فيها لا أثر له طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة لها .

(١٩٨٥/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ٤٢ ص ٢٥٦)

٦٧٢٧ - قوة الأمر المقضى تكون للأحكام النهائية الباتة التي فصلت في موضوع الدعوى الجنائية عملاً بالمادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات ، وصدور حكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى لا يجوز الحجية ولا تكون له قوة الأمر المقضى .

(١٩٨١/٤/١٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٠ ص ٤٩٩)

٦٧٢٨ - قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي سواء أمام المحكمة الجنائية أو أمام المحكمة المدنية لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بأنه ، والحكم متى صار كذلك أصبح عنواناً للحقيقة فلا يصح النيل منه ولا مناقشة المراكز القانونية التي استقرت به ، ويضحي الحكم بذلك حجة على الكافة ، حجية متعلقة بالنظام العام بما يوجب على المحاكم أعمال هذه الحجية ولو من تلقاء نفسها .

(١٩٨٦/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٠٤ ص ٥٢٦)

٦٧٢٩ - الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية الا على منطوقها ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا ما كان منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزى ولا يكون للمنطوق قوام الا به ، أما اذا استنتجت المحكمة استنتاجا ما من واقعة مطروحة عليها فان هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقاً وملايسات الدعوى المطروحة عليها لانتفاء الحجية بين حكمين في دعويين مختلفين موضوعا وسببا .

(١٩٨٤/٥/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٨ ص ٤٩١)

٦٧٣٠ - لما كان الحكم المطعون فيه وان سكت في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها عن الجريمة التي قضى ببراء المطعون ضده عنها الا أنه بينها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءا لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من أنه وان كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية الا على منطوقها ، الا أن هذه الحجية تمتد بالضرورة الى ما يكون من الأسباب مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزى بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها ، وكان لا يوجد أى تناقض بين ما أورده الحكم في أسبابه بشأنها وما انتهى اليه في منطوقه ومن ثم فان دعوى الخطأ في تطبيق القانون والتناقض لا يكون لها وجه .

(١٩٨٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٧ ص ٢٧٦)

٦٧٣١ - اذ كانت العبرة في الأحكام هي بالمعاني لا بالألفاظ والمباني ، وكان منطوق الحكم المطعون فيه واضحا في غير لبس ولا غموض عما قصده من معاقبة الطاعن بالعقوبة الواردة به فلا يبطله من بعد ما يشير الطاعن في شأن ما ورد في عبارته من تقديم وتأخير ما دام أنه لا يدعى أن ذلك من شأنه ايقاع اللبس في تفهم ما قضت به المحكمة .

(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٦ ص ٣٥٣)

٦٧٣٢ - من المقرر أن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية الا على منطوقها ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا لما يكون مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزى لا يكون للمنطوق قوام الا به . ولما كان ما أورده الحكم في خصوص عرض زيت عليه علامة مقلدة لم يطبقه في حق

الطاعن ولم يعاقبه عليه بل انتهى في منطوقه الى تأييد ما قضى به الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن عن التهمة الأولى وهى تهمة عرض زيت اكثيول مغشوش وبراءته من التهمة الثانية ، فان ما ينعاه الطاعن فى خصوص ادانته عن هذه التهمة الأخيرة دون لفت نظر الدفاع لا يكون له محل .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٥ ص ٢٤٨ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٧ ص ١١٠٧ ، ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٣ ص ٧٢)

٦٧٣٣ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ولا يعول على الأسباب المدونة بالحكم الا بقدر ما تكون موضحة ومدعمة للمنطوق ، وايراد الحكم فى أسبابه ان المقصود بما ورد فى منطوقه من السجن لمدة سنتين أنه الحبس مع الشغل لمدة سنتين لا يغير من خطئه فى تطبيق القانون .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٣ ص ١١٥٩)

٦٧٣٤ - اذا كان انبين من مطالعة النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه وان كان منطوق الحكم قد خلا من النص على وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن الا أن الثابت من محضر الجلسة ورول القاضى أن النطق بالحكم جرى موصوفا بوقف تنفيذ العقوبة ، وتأكد ذلك بما ورد بأسباب الحكم التى تكمل منطوقه فى هذا الشأن فان واقع الحال فى الدعوى يفيد صدور الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ .

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٧ ص ١١٧٦)

٦٧٣٥ - اذا كان الحكم المنقوض قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن جرائم الشروع فى قتل واحراز سلاح نارى واحراز ذخيرة ورفض الدعوى المدنية عن تهمة قتل ذكر الحكم فى أسبابه أنه برأ المتهم منها ومن جريمة قتل مماثلة ، فان هذه الأسباب تكون مكملة للمنطوق ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ وتترد عليها قوة الأمر المقضى وتمنع من محاكمة المتهم عنها أو إعادة نظر الدعوى المدنية المحكوم برفضها بعد أن أصبح الحكم نهائياً بعدم الطعن عليه من الخصوم .

(١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٣ ص ٩٠٥)

٣٧٣٦ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا لما كان مكملا للمنطوق . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فانه لا أثر لذلك طالما ان الحكم لم ينته في منطوقه الى قضاء معين بالنسبة له .

(١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٨ ص ٥٤٦)

٦٧٣٧ - تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولانتفاء الحجية بين حكمتين في دعوتين مختلفتين موضوعا وسببا .

(١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٥ ص ١٠٥٢)

٦٧٣٨ - من المقرر أن مناط حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب فلا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة جنائية معينة بل يجب أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص الخصوم .

(١٩٩٣/٥/٢٤ ط ٦١٤٥ س ٥٩ ق)

٦٧٣٩ - مناط حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب فلا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة معينة ، بل يتعين أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص المتهمين .

(١٩٨٥/٥/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٦ ص ٦٥٤)

٦٧٤٠ - انه مهما قيل في مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة أو الصادرة بالعقوبة فيما يختص بالدعوى المدنية المترتبة على الجريمة ، فانه في المواد الجنائية يجب دائما للتمسك بحجية الأحكام الصادرة بالعقوبة تحقيق الوحدة في الموضوع والسبب والخصوم ، فالحكم بادانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مانعة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة ، ولا يكون كذلك بالنسبة الى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وایجاب تحقق هذه الوحدة أساسه ما تتطلبه المبادئ الأولية لأصول المحاكمات الجنائية من وجوب تمكين كل متهم من الدفاع عن نفسه فيما هو

منسوب اليه قبل الحكم عليه حتى لا يجابه متهم بما يتضمنه حكم صادر بناء على اجراءات لم تتخذ في حقه .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٥

ص ٦٨٢)

٦٧٤١ - لا تحوز الأحكام النهائية قوة الشيء المحكوم به الا بالنسبة للأشخاص الذين كانوا متهمين في الدعوى المحكوم فيها ، ولا مانع يمنع من رفع الدعوى على من لم يسبق اتهامه فيها فاعلين أصليين أو شركاء .

(جنايات مصر ١٩٢٦/٦/١٤ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٦)

وحدة السبب

٦٧٤٢ - صدور حكم نهائي بالادانة في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة اذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة وفي جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها .

(١٩٨١/٥/٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٣ ص ٤٧٥)

٦٧٤٣ - من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة المحكوم والموضوع والسبب ، ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد اذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة بما يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما .

(١٩٨٢/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩ ،

١٩٧٦/١٢/٢٦ س ٢٧ ق ٢٢٢ ص ٩٨٧ ، ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٣

ص ٧٢)

٦٧٤٤ - لا يكفي للقول بوحدة السبب - لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه - أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن

تتخذ معها في الوصف القاتوني ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة في سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما ، كأن تكون كل منها مستقلة بزمانها وبمكانها وبشخص المجنى عليه فيها وليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضي النظر إليهما على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائي واحد ، كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات ويقع تنفيذها بعدة أفعال متتالية داخلية كلها تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٦

ص ٢٧٠)

٦٧٤٥ - قد يختلف السبب على الرغم من وحدة الغرض متى كان الاعتداء المتكرر على الحق قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص .

(١٩٦٦/٥/٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٧ ص ٥٤١)

٦٧٤٦ - من المقرر أن الحكم الصادر في جريمة من الجرائم إما يقيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .

(١٩٨٧/٤/٥ أحكام النقض س ٣٨ ق ٩٢ ص ٥٥٧)

٦٧٤٧ - قوة الشيء المقضي به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، ودعوى إصدار شيك بدون رصيد تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره .

(١٩٧٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٤ ص ٥٥٨)

٦٧٤٨ - واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير البيع موضوع هذه الدعوى ، وذلك أن لكل منهما ذاتية وظروف خاصة يتحقق بها الغيرية التي يمتنع بها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

(١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض س ١١ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٦٧٤٩ - إذا توقع حجز واحد على عدة أشياء اتهم الحارس عليها بتبديدها تعتبر الواقعة بشأن هذا التبديد واحدة ، ولا محل لتوقيع العقاب على تبديد كل جزء من الأشياء المحجوز عليها .

(١٩٢٥/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٢)

٦٧٥٠ - لا تعدد جريمة الاختلاس بتعدد المبالغ المختلسة لأن الأفعال التي ترتكب متلاحقة ومنفصلة عن بعضها وتعتبر جريمة واحدة ولو أن كلا منها يقع تحت طائلة القانون وذلك في مكان صدورهما عن فكرة واحدة وعن تصميم جنائي واحد ، ولا يشترط فيها اتحاد الزمن أو المجنى عليه .

(مصر الابتدائية - قرار احالة ١٩٢٨/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٢)

٦٧٥١ - لتسوية الدفع بقوة الشيء المحكوم به يلزم أن يكون موضوع الدعوى الثانية هو نفس موضوع الدعوى السابق الفصل فيها ، وإذا تقدمت دعوى وحكم فيها نهائيا فلا يمكن رفعها من جديد بنفس وصف الجريمة التي فصل فيها الا اذا اضيفت الى التهمة الاولى تهمة تخالفها موضوعا وسببا لم تكن موضع بحث في الدعوى الاولى وليس مجرد تغيير في الوصف .

(جنایات مصر ١٩٢٦/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٨٦)

٦٧٥٢ - اذا فصل على حدة في احدى الجرائم الناشئة عن فعل واحد او التي ارتكبت لغرض واحد ثم رفعت الدعوى العمومية بعد ذلك عن باقى الجرائم الأخرى ، فلا يحول المبدأ القانونى القاضى بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها دون قبولها لأن موضوع الدعوى ليس واحدا في الحالتين ، وإنما يجب في هذه الحال أن تراعى المحكمة ما قضت به المادة ٣٢ عقوبات من وجوب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم مع النص فيه بخصم العقوبة السابق الحكم بها في الدعوى الأولى .

(جنایات أسسوط ١٩٢٦/٦/١٦ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٣)

٦٧٥٣ - إذا ارتكب شخص جريمة شروع في نصب بأن حاول بيع

شيء سرقه وجريمة التعدي على أحد رجال السلطة العمومية عندما أراد أن يقبض عليه ، فإن هاتين الجريمتين تكونان مع السرقة مجموعة من الجرائم غير قابلة للتجزئة بالمعنى المقصود من المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، وينبنى على ذلك أن المتهم اذا حكم عليه من أجل جريمة السرقة وحدها فلا يجوز أن يقدم للمحاكمة بعد ذلك من أجل جريمة الشروع في النصب والتعدي على رجال السلطة العمومية لأن قوة الشيء المحكوم فيه تحول دون ذلك .

(جنایات قنا ٢١/١٠/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١١٣)

٦٧٥٤ - برأت محكمة النقض زيدا من تهمة اتهمه بها بكر وحكم عليه من أجلها بعقوبة وبتعويض ، فقضى الأول والثاني طالبا رد التعويض الذي كان دفعه اليه قبل صدور حكم محكمة النقض ، فقضت المحكمة الجزئية التي أقيمت أمامها الدعوى برفض طلب المدعى بناء على أن محكمة النقض وإن كانت قد قضت بالبراءة إلا أنها لم تتعرض للبحث في مسألة التعويض ، فيلجأ زيد الى محكمة النقض وطلب اليها تفسير حكمها فقضت بأن حكمها بالبراءة يتضمن أيضا إلغاء الحكم بالتعويض . فعاد زيد مستندا على هذا التفسير يطالب بكر أمام المحكمة الجزئية برد التعويض ، فقضت هذه المحكمة أن حكمها الأول الذي قضى برفض طلب زيد قد حاز قوة الشيء المحكوم به ، وعلى ذلك فلا يجوز إعادة نظر الدعوى .

(الواسطي الجزئية ١٧/١١/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢٢

ق ١٣)

١ - الجريمة المستمرة

٦٧٥٥ - محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة يشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فاذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل ارادته فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها .

(٢/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٥ ص ٦٦٧ ،

٢/١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨)

٦٧٥٦ - محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال

أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها .
 فإذا كان الثابت أن الدعويين المقامتين على الطاعن لم يصدر فيهما بعد حكم
 بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد
 دانه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر
 فيهما حكما واحدا بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فانها تكون قد أخطأت
 في تطبيق القانون .

(١٤/١١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٥ ص ١٠٩٤)

٦٧٥٧ - الجرائم المستمرة استمرارا متتابعا أو متجددا يتوقف
 استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل ارادة الجاني تدخلا متعاقبا متجددا
 بخلاف الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا فان الأمر المعاقب عليه فيها يبقى
 ويستمر بغير حاجة الى تدخل جديد من جانب الجاني . والمتفق عليه أنه في
 حالة الجريمة المستمرة استمرارا ثابتا يكون الحكم على الجاني من أجل
 هذه الجريمة مانعا من تجديد محاكمته عنها مهما طال زمن استمرارها ،
 فإذا رفعت عليه الدعوى العمومية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز التمسك
 بقوة الشيء المحكوم فيه ، أما في حالة الجريمة المستمرة استمرارا متتابعا
 فمحاكمة الجاني لا تكون الا عن الأفعال أو عن الحالة الجنائية السابقة على رفع
 الدعوى . وفيما يتعلق بالمستقبل فتتجدد ارادة الجاني في استمرار حاله
 الجنائية يكون جريمة جديدة تصح محاكمته من أجلها مرة أخرى ولا يجوز له
 التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه .

(٧/٥/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٨ ص ٣٢٥)

٦٧٥٨ - جريمة ادارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة
 استمرارا متتابعا متجددا ، ومحاكمة الجاني عن جريمة مستمرة يشمل الحالة
 الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وعلى المحكمة
 الاستئنافية ضم دعاوى المقامة على المحكوم عليه لادارته محل واحد على
 الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة ما دام
 لم يصدر فيها حكم بات ، مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون يستوجب
 نقض الحكم نقضا جزئيا والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعا
 بالاضافة الى عقوبة الغلق المقضى بها .

(٦/٥/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٣ ص ٦٠٧ ،

١٨/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣١٦ ص ١٤٠٦)

٦٧٥٩ - ان جريمة ادارة محل عمومى بدون رخصة من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة المتهم . وفى الجرائم التى من هذا القبيل لا تشمل المحاكمة الا الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . أما ما يحصل من ذلك فان تدخل ارادة الجاني فى استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها ، ولا يكون للحكم السابق أية حجية أو اعتبار فى صدرها .

(١٦/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٣

ص ٦٧)

٦٧٦٠ - ان الجريمة المستمرة اما أن تكون مستديمة واما أن تكون متعاقبة ، فالجريمة المستمرة المستديمة هى التى تنشأ عن حالة ثابتة دائما ، كالبناء خارجا عن خط التنظيم ، وحكمها أنه اذا رفعت الدعوى فيها وقضى بالادانة أو البراءة وأصبح الحكم نهائيا فلا يمكن رفع الدعوى من جديد ، فاذا رفعت دعوى جديدة أمكن التمسك بالشئ المحكوم فيه . والجريمة المستمرة المتعاقبة هى التى تتدخل فيها ارادة الفاعل تكرارا طالما استمرت الجريمة ، كفتح محل من المحلات الخطرة والمقلقة والمضرة بالصحة بلا رخصة أو حبس الأشخاص أو محل الأسلحة بلا رخصة أو التحلى بنيشان أو قيادة سيارة بلا رخصة ، ولا توجد فى هذه الحالة الا جريمة واحدة طالما أنه لم يصدر حكم ، فاذا استمر المتهم فى الجريمة بعد هذا الحكم فللنيابة الحق فى رفع دعوى جديدة . فاذا كان للمخالف فى جريمة قيادة السيارة بدون رخصة جملة مخالفات وقدم للمحاكمة من أجلها فيجب ضم هذه المخالفات واعتبار الأمر مخالفة واحدة والقضاء فيها بعقوبة واحدة .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٣٢/٥/٢٩ المجموعة الرسمية س ٣٥

ق ١٠٦٧)

ب - الجريمة المتتابة

٦٧٦١ - مناط حجية الأحكام هى وحدة الحضور والموضوع والسبب ، ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التى يحاكم المتهم عنها هى بعينها الواقعة التى كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفى للقول بوحدة السبب فى الدعويين بأن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى

أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد ، إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما ، أما الجريمة المتلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية فهي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر - على أن يجزىء نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منتظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها تلك الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها جميعاً تكون جريمة واحدة .

(١٩٨٦/١/١٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٧ ص ٧٨ ،
١٩٨٧/٤/٢ س ٣٨ ق ٨٩ ص ٥٣٧) .

٦٧٦٢ - الجريمة المتلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة واحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة تصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر ، على أن يجري نشاطه على أزمنة مختلفة وبصورة منتظمة ، بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على مثل تلك الأفعال متشابهاً أو كالمتشابه مع ما سبق من جهة ظروفه وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها تكون جريمة واحدة .

(١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٤ ص ٦٥٨)

٦٧٦٣ - لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فإن اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الواقعة .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٠ ص ٧٤١)

٦٧٦٤ - لا يصح في المواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إذا لم يتوافر شرط اتحاد السبب في الدعويين . ويجب للفول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة التي كانت محل الحكم السابق ، وفي الجرائم التي تتكون من

سلسلة أفعال متتابعة ترتكب لغرض واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بهذه الأفعال عند تكرارها الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فاذا اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط اجرامى خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب فى مناسبات مختلفة فان السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض .

(١٧/٦/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٨)

٦٧٦٥ - اصدار عدة شيكات بغير رصيد فى وقت واحد عن دين واحد وان تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطا اجراميا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدور حكم نهائى واحد بالادانته أو بالبراءة فى اصدار أى شيك منها .

(٢٩/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٥ ص ٧٢٠)

٦٧٦٦ - من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص ان هى الا جريمة متتالية الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هى حينئذ تقوم على نشاط - وان اقترف فى أزمنة متوالية - الا أنه يقع تنفيذا لمشروع اجرامى واحد ، والاعتداء فيها مسلط على حق أحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى جعل منها وحدة احرامية فى نظر القانون ، بمعنى أنه اذا صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم ينكشف أمرها الا بعد صدور الحكم .

(٢٣/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٣ ص ٧١٨)

٦٧٦٧ - جريمة البناء بغير ترخيص متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، اذ هى حينئذ تقوم على نشاط وان اقترف فى أزمنة متوالية الا أنه يقع تنفيذا لمشروع اجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وان تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة احرامية فى نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فان كل فترة من الفترات الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من أفعال ، ومتى صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت منها ، حتى لو لم ينكشف أمرها الا بعد صدور

الحكم . فان وقع بعد الحكم فعل جديد وليد ارادة اجرامية انبعثت لمناسبة الفعل الاجرامى الجديد فانه لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبق وان تحقق التماثل بينها .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٣ ص ٤٦٨ ،
١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ق ٧ ص ٤٠)

٦٧٦٨ - ان اختلاس الأموال اذا وقع بأفعال متتابعة بناء على تصميم واحد عد من الجرائم المتتالية . وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها كل أفعال الاختلاس المقترفة قبل المحاكمة حتى ما كان منها لم يعرض على المحكمة .

(١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٨ ص ٤١٣)

حجية أحكام البراءة

٦٧٦٩ - لا يحوز الحكم الصادر بالبراءة قوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٥ ص ٧١٩)

٦٧٧٠ - ان من شأن القضاء بالبراءة ان يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الاجراءات ورفع الدعوى الجنائية .

(١٩٦٧/٣/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

٦٧٧١ - من المقرر فى قضاء النقض ان أحكام البراءة لا يعتبر عنوانا للحقيقة - سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم عليهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥ ،
١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ق ٢٦ ص ١٣٧ ، ١٩٩٤/٤/٤ ط ١٢٦٦٣ س ٦١ ق ،
١٩٩٣/١١/٢ ط ١٠٤٥٣ س ٦١ ق)

٦٧٧٢ - من المقرر انه متى صدر حكم بالبراءة بناء على أسباب

عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا ، أو أنها ليست في ذاتها من الأفعال التي يعاقب عليها القانون فإنه يكتسب حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم ، وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والاثـر العيني للحكم وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في ذات الجريمة فضلا عن أن ضمير المجتمع يرفض المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة الذين تتكافأ مراتبهم في الانتهام اذا قضى ببرئة أحدهم وبإدانة غيره مع اتحاد العلة ولا كذلك اذا كان الحكم بالبراءة مبني على أسباب خاصة بأحد المساهمين دون غيره فيها ، فإنه لا يحوز الحجية الا في حق من صدر لصالحه ولا يفيد منه الآخرون .

(٢٢/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧١ ص ٣٣٥)

٦٧٧٣ - من المقرر أن أحكام انبـراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر فنوانا للحقيقة ، سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أي حق مقرر في القانون .

(١٢/٦/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٦ ص ٥٣٩ ،

٢٢/٥/١٩٨٦ س ٣٧ ق ١١٣ ص ٥٧٧)

٦٧٧٤ - لا يصح عند محاكمة أي متهم عن واقعة أن يحتج لسبق صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفته ذاعلا معه أو شريكا له فيها الا اذا كانت الأسباب التي أقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها الى براءة المتهم المطلوبة محاكمته أيضا بحيث لو أن محاكمة المتهمين الاثنين كانت قد حصلت في دعوى وحيدة لرمى الحكم فيها بالتناقض البين اذا هو أدان أحدهما وبرأ الآخر . وهذا هو الشأن في أحكام البراءة التي يكون أساسها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها في حد ذاتها مهما كانت أشخاص المتهمين بها . أما الأحوال الأخرى التي يمكن أن يتصور فيها قانونا براءة متهم وإدانة آخر في ذات الواقعة فإنه لانعدام التناقض فيها يكون حكم البراءة مقصورا أثره على من قضى له بها دون غيره . ومن ذلك القبيل الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لانعدام القصد الجنائي لديه ، فهي لا تصلح لأن يحتج بها بالنسبة للشريك المقدم للمحاكمة على أساس توافر القصد الجنائي عنده .

(٢٧/٤/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩٢

ص ٤٦٨)

٦٧٧٥ - أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم حتى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم بالقانون فالحكم النهائي الذى ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا وينبنى على ذلك براءة متهم فيها يجب قانونا أن يستفيد منه كل من يتهمون فى ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء قدموا للمحاكمة معا أو قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة ، وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى اليه المساهمة فيها فاعلا أصليا أو شريكا ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة أحوالهم المستمدة من العامل المشترك بينهم وهو الواقعة التى اتهموا فيها متحدة اتحادا يقتضى أن يستفيد كل متهم من كل دفاع مشترك .

(١٩٣٩/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٤ ص ٥٧١ ، ١٩٤١/١١/١٧ ج ٥ ق ٣٠٥ ص ٥٧٩) .

٦٧٧٦ - اذا كانت واقعة الدعوى هى أن عدة جرائم قد ارتكبت فى أماكن مختلفة تنفيذا لغرض واحد ، فانه لا يلزم عن ذلك أن الحكم بالبراءة فى واحدة منها لسبب من الأسباب يقتضى البراءة فى الجرائم الباقية مع ثبوتها .

(١٩٤٠/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٢ ص ٢١٦)

٦٧٧٧ - اذا حصل المتهم بطريق الغش والتدليس على حكم قضى ببراءته فان هذا الحكم لا يمنع من محاكمته والقضاء عليه بالعقوبة من أجل الجريمة نفسها .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٩ ص ٥٠)

٦٧٧٨ - اذا كان الحكم الابتدائى الصادر فى واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المجرى عليه المعين فى وصف التهمة هو الذى قضى بادانة المتهم باخفاء الاشياء المسروقة مع علمه بسرقتها ، فان استئناف النيابة لهذا الحكم بالنسبة الى هذا المتهم دون المتهمين فى السرقة لا يمكن قانونا ان تنقض به سلطة المحكمة الاستئنافية فى تقدير الواقعة المعروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى أنه هو الحاصل من

أمرها ، ولو جاء قضاؤها متعارضا مع إلقاء القبض الابتدائي الذي صار انتهايا بالنسبة الى من لم يرفع ضدهم استئناف وهذا التعارض لا يصح بحال النظر اليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه انما كان ضرورة اقتضاها استعمال المحكمة الاستئنافية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى .

(١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١١)

ص ٤٧٨ -

٦٧٧٩ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه .

(١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض ج ١٥ ق ١٦٠ ص ٨١٥ ،

١٩٤٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٨ ص ٨٥٧)

٦٧٨٠ - الحكم الصادر بالبراءة في دعوى الجنيحة المباشرة المرفوعة من المتهم بسرقة عقد ضد من اتهمه بالسرقه بأنه أبلغ في حقه كذبا بالسرقه لا تأثير له على دعوى السرقة وهي المعتبرة أنها الأصل منه .

(١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض ج ٢ ق ٣٥٦ ص ٩٧٠)

٦٧٨١ - الأسباب الشخصية بأحد المتهمين والتي بنيت عليها براءته واعفائه من العقوبة أو عدم توفر أركان الجريمة بالنسبة له لا تعداه الى غيره من المتهمين وعليه فلا يستفيد منهم لم تسبق محاكمته من حكم البراءة المبني على تلك الأسباب .

(جنايات مصر ١٤/١٠/١٩٢٦ المجموعة الرسمية ص ٢٨ ق ٨٦)

٦٧٨٢ - إذا صدر حكم في جريمة وبني على فقد ركن من أركانها أو على انعدامها بالمرّة أو على سقوطها بمضي المدة أو على صدور عفو عنها فإنه يحوز قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للأشخاص الذين لم يكونوا حضورا فيها لأنه لو كانت الدعوى العمومية رفعت عليهم أول الأمر لاستفادوا من هذه الأسباب وبالتالي يجب أن يستفيدوا منهم حتى ولو لم ترفع عليهم .

(جنايات مصر ١٤/١٠/١٩٢٦ المجموعة الرسمية ص ٢٨ ق ٨٦)

٦٧٨٣ - من المقرر أن الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، وأن قوة الأمر المفضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون الا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية .
(١٩٨١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٢ ض ١١٣١)

حجية الأحكام الصادرة في الجرائم العسكرية

٦٧٨٤ - الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها اخلاا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ومن بين هذه الجرائم ما يعجره القانون العام فهي جرائم معاقب عليها فى كل من القانونين .
(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٤ ض ٢٠١١)

٦٧٨٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحكمة العادية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .
(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٤ ض ٢٠١١)

٦٧٨٦ - قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت اليه المذكرة الايضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم فى القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض فى هذا الصدد بالعبارة التى اختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ولا بعدم الإشارة الى مواد قانون الأحكام العسكرية التى يشترك مع المحاكم العادية فى الاختصاص . لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات والتى ينص عليها كذلك فى قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد

سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وينبنى على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها بالطريق القانوني . الا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا فان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى فى نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج فى المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى منه العدالة ، اذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء ومن أجل واقعة واحدة .

(١٤/٦/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٨ ص ٥٦٧)

٦٧٨٧ - اذا صدر حكم من المجلس العسكرى بمقوبة من نوع العقوبات المقررة فى القانون الجنائى ، فانه لا يحوز قوة الشيء المقضى به ولا يمنع من محاكمة الجانى من جديد أمام المحاكم العادية ، وذلك اعمالا لنص المادتين ٢ و ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية .

(١٩/٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٤٧ ص ١٦٠)

٦٧٨٨ - ليس للمحاكم الأهلية ان تحاكم شخص من أجل تهمة سبق الحكم عليه فيها من مئجلس عسكرى مختص لأن أحكام المحاكم العسكرية تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام تلك المحاكم .

(اسيوط الابتدائية ١٩٢٨/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٩

ق ٨٦)

الدفع من النظام العام

٦٧٨٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

(٣٠/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٠ ص ٦٢٧ ،

٢٠/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٩ ص ١٢٠)

٦٧٩٠ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وان

كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(نقض ١٩٩٠/١٢/١٠ ط ٢٨٩٠٩ س ٥٩ ق)

٦٧٩١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي .

(١٩٨٦/١١/٦ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٦١ ص ٨٣٣)

٦٧٩٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام الا أن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بأن تحمل مدونات الحكم مقومات صحيحة .

(١٩٨٥/٥/١٤ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٦ ص ٦٥٤)

٦٧٩٣ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام فتجاوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض الا أن قبوله مشروط بأن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٩٨١/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢ ، ١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ق ١٦٥ ص ٧٤٨ ، ١٩٧٣/١/١٩ س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨ ، ١٩٧١/١٠/١٨ س ٢٢ ق ١٣١ ص ٥٤٩ ، ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٣ ق ٣٧ ص ٥٤٢)

٦٧٩٤ - لا يجوز اثاره الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما تتطلبه من تحقيق موضوعي .

(١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٨١ ص ٤٣٠)

٦٧٩٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة - متى أبدى أمامها - أن تتحرى حقيقة الواقع بشأنه وأن تجرى ما تراه لازما من تحقيق يلوغا الى غاية الأمر فيه .

(١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣)

٦٧٩٦ - لما كان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام ويجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وكان البين أن الطاعن أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان .

(١٩٧٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٠ ص ٧٠٩)

٦٧٩٧ - متى كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهري من شأنه أن يعدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(١٩٧٦/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٦ ص ٢٧١)

٦٧٩٨ - اذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فأمرت المحكمة بضم هذا الدفع الى الموضوع ومع ذلك أصدرت حكمها في الدعوى بالإدانة دون أن تتعرض له أو ترد عليه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(١٩٤٧/٥/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦١)

(ص ٣٤٣)

٦٧٩٩ - انه وان كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقا بالنظام العام وجائزا اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ألا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلصت من مقومات صحيحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وتطبيقه فإن ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بالجلسة وبعد قوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(١٩٧٧/١/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١ ص ٥٢)

٦٨٠٠ - طلب المتهم بجريمة اضداد شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك يفيد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨)

حجية الأمر بان لا وجه لاقامة الدعوى امام المحكمة

٦٨٠١ - الأصل ان الأمر بعدم وجود وجه المبنى على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك إذا كان مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يحوز حجيته الا في حق من صدر لصالحه .

(١٩٧٥/٥/١٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٠ ص ٤٣١)

٦٨٠٢ - من المقرر بتص المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ اجرامات جنائية ان قوة الأمر المفضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها بآته متى توافرت شروطها القانونية ، وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(١٩٧٣/٥/٢٧ أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٣٤ ص ٦٥٣ ،

١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ق ٩٤ ص ٤٩٦)

٦٨٠٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرهما لسبق صدور أمر حفظ من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادرة فيها أمر الحفظ .

(١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦)

٦٨٠٤ - متى كان الحكم المطعون فيه أذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة لم يبلغ ، وهو ما يلتقى في نتيجته مع القضاء بعدم

قبول الدعويين الجنائية والمدنية يكون قد اقترن بالصواب .

(١٩٨٠/١١/٥ احكام النقض س ٣١ ق ١٨٦٠ - ص ٩٦٠)

٦٨٠٥ - الأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(١٩٨٧/١/٢٩ الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥)

الفقرة الثانية

٦٨٠٦ - اذا كان الطعن المقدم في حكم المحكمة الاستئنافية القاضي برفض الاشكال في التنفيذ الذي رفعه الطاعن يتضمن أن الطاعن انما يرمى من وراء الاشكال محل هذا الطعن الى اعادة البحث في موضوع الدعوى الأصلية بعد أن صدر فيها حكم على المتهم بالأدانة في الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائيا فانه يكون متعينا برفضه ، إذ هذا الحكم يصيرورته نهائيا في الخصوص الذي قضى فيه يكون مانعا للمحكوم عليه ولغيره من اعادة المناقشة في خصوص ما قضى به .

(١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٧)

(ص ١٨١)

٦٨٠٧ - اذا اتهم متهم بجريمتين وحصلت المرافعة فيهما وحكمت محكمة الدرجة الأولى بالعقوبة في كل منهما ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وتبرئة المتهم مما أسند اليه فإن حكمها هذا بصفة عامة يعتبر صادرا في التهمتين ولو أن المحكمة لم تتناول في أسباب حكمها إلا أحدهما . ولا يجوز للنسابة أن تقدم الدعوى ثانية الى المحكمة الاستئنافية ، فاذا فعلت وسمعت المحكمة الاستئنافية الدعوى وأعادت النظر في موضوع التهمة التي أهملت الإشارة إليها في الأسباب كائنت في عملها هذا خارجة على القانون ، إذ هي مهما كانت مخطئة في حكمها الأول فمن المحرم عليها أن ترجع فيه ، وتصحيح هذا الخطأ يكون من شأن المحاكم الأخرى على وفق القانون .

(١٩٣١/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٧)

(ص ٣٣١)

مادة ٤٥٥

لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور ادلة جديدة او ظروف جديدة او بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة .

الأحكام

٦٨٠٨ - لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على تغيير الوصف القانونى للجريمة اعمالا للمادة ٤٥٥ اجراءات .
(١٩٨٦/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٠٥ ص ١٠٨٠)

٦٨٠٩ - من المقرر أنه اذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها ، بوصف جديد ، كما ان أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم عليه بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم فى القانون فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب .
(١٩٧٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٧ ص ٣٦٢)

٦٨١٠ - مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم ، فاذا كانت الواقعة المادية التى تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التى خولها القانون سلطة الفصل فيها فانه يمتنع بعد الحكم النهائى الصادر فيها اعادة نظرها حتى ولو تباين الوصف القانونى طبقا لأحكام القانون الذى يطبقه قضاء الاعادة ، والى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ اجراءات جنائية .

(١٩٦٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٨ ص ٥٦٧)

٦٨١١ - متى كان الثابت بالحكم أن الطاعن لم يعقد سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه بالادانة فان الحكم المطعون فيه يكون مخطئا فيما قضى به من ادانة الطاعن تأسيسا على أنه وان لم يتعاقد بعد الحكم الا عن قرض واحد ، الا أن هذا منه يدل على أن عادة الاقراض بالفوائد الربوية

لا تزال متصلة فيه ، ذلك بأن الحكم السابق صدوره على الطاعن قد عاقبه على الوفائع السابقة عليه باعتبارها عنصرا من عناصر الاعياد الذي دانه به ، ومن ثم فلا يصح اتخاذها عنصرا لاعتیاد جديد والا لكان ذلك تكرارا للمحاكمة على ذات الوفائع .

(١٩/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ١١ ص ٣٣)

٦٨١٢ - اذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها ببراءة فلا يجوز بعد ذلك إعادة الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، لكن اذا كانت قد اقترنت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمته مستتفه مخالفه للجريمة الأصلية فان الحكم الاول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى . فاذا رفعت الدعوى على شخص بوصف بونه سارقا وحكم ببراءته من السرقة فانه يجوز أن رفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفيا للأشياء المسروقة ولو كانت الواقعة المكونة لجريمته الاخفاء قد ذكرتها النيابة في مرافعتها في قضيه اسرقه على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة كذلك قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلا قدمته النيابة لها على التهمة المذكورة .

(١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٢

ص ٤١٥)

٦٨١٣ - اذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ويستوى الأمر اذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة .

(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٥ ص ٦٣٧)

مادة ٤٥٦

يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة

سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٦٨١٤ - ان الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية الا لدى المحاكم المدنية وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها ، وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٥ ص ٢٨٠ ، ١٩٨٥/٥/٣٠ س ٣٦ ق ١٢٨ ص ٧٢٩ ، ١٩٩٣/١/١٤ ط ١٨١٦٦ س ٥٦ ق)

٦٨١٥ - شرط الحكم بالتعويض المدني رغم القضاء بالبراءة ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها الى المتهم ، لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن نقضى بالتعويض على المتهم اعتبارا بأن قوام المسئوليتين الجنائية والمدنية كليهما هو ثبوت حصول الواقعة وصحة نسبتها الى مقارفها .

(١٩٨٦/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٢٧ ص ١٢٧)

٦٨١٦ - ان الحكم برفض الادعاء بتزوير مخالصة لا حجية له في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ما دام الفصل فيه لم يكن لازما للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة اصدار الشيك بدون رصيد أو في وصفه القانوني وفي نسبته الى المتهم .

(١٩٧٤/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٠ ص ٤٧٠)

٦٨١٧ - من المقرر قانونا أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضى الا في نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وستبيا ، وأن القاضى المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا .

(١٩٧٤/٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠ ، ٢/٢٠)

(١٩٦٨ س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٦٨١٨ - الحكم الجنائي الصادر فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة الى الدعوى المدنية التى ترفع من بعد أمام المحاكم المدنية الا فيما فصل فيه فصلا لازما من وقوع هذا الفعل منسوبا الى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذى استطرد اليه من أنه أعطى مقابل دين معين .

(١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

٦٨١٩ - مؤدى نص المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية أن حجية الحكم الجنائي فى موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالادانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو بالادانة .

(٢٠/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٦٨٢٠ - الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الأمر المقضى فى حق الكافة أمام المحاكم المدنية الا فيما يكون لازما ضروريا للفصل فى التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها . فاذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم أمام المحكمة العسكرية هى أنه عمل أو حاول التأثير فى أسعار السوق والتموين بأن حبس بضائع عن التداول فحكمت له هذه المحكمة بالبراءة وتعرضت وهى تبحث أدلة الادانة الى مالك هذه البضاعة فقالت انها ملك للمتهم ، فقولها هذا لا يمكن عده قضاء له قوة الأمر المقضى اذ أن تعيين المسالك للبضاعة لم يكن أصلا عنصرا لازما فى تلك التهمة .

(١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٧)

(ص ٣٣٥)

٦٨٢١ - للحكم الجنائي قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للأشخاص المسئولين مدنيا فيما يختص بموضوع التهمة وبادانة المتهم ، وشأنهم فى ذلك شأن المتهم نفسه ، وعليه فمتى حكم بالادانة على متهم فيمنع هذا الحكم المحكمة المدنية التى تنظر دعوى التعويض من أن تعيد النظر فيما اعتبرته المحكمة الجنائية أساسا لحكمها حتى ولو لم يكن الشخص المسئول مدنيا خصما فى الدعوى الجنائية .

(مصر الابتدائية ١٩/١/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٨)

(ق ١٣٢)

٦٨٢٢ - اذا حكمت المحكمة الجنائية بادانة المتهم وبالزامه بأن يدفع تعويض للمدعى المدنى فليس للمستول مدنيا بالتضامن مع المتهم اعادة المناقشة أمام المحكمة المدنية فى هذا التعويض اذا كان داخلا ومتعلقا بموضوع التهمة التى طرحت أمام المحكمة الجنائية ، أما اذا كان التعويض قضى به فى مقابل الضرر الذى لحق المدعى المدنى وقدرته المحكمة الجنائية حسبما رآته من ظروف الدعوى ، فللمستول مدنيا الحق فى مناقشته اذ أنه لم يتمكن أمام المحكمة الجنائية من تقديم جميع أوجه دفاعه فى هذا الموضوع .

(مصر الابتدائية ١٩٢٦/٤/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٦

ق ٤٣)

٦٨٢٣ - الحكم النهائى الصادر بعقوبة فى المواد الجنائية له قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للشخص المستول مدنيا ولو لم يكن قد أدخل فى الدعوى الجنائية .

(استئناف ١٩٠٦/٣/٢٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٨٩)

٦٨٢٤ - ان القاعدة التى تقضى بأن الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية تكون حجة أمام المحاكم المدنية لا يؤخذ بها على اطلاقها بل يشترط لتطبيقها تطبيقا صحيحا أن لا يكون هناك تناقض بين الحكم الجنائى الذى صدر والحكم المدنى الذى سيصدر ، فاذا برأت المحكمة الجنائية المتهم من تهمة اصابة شخص خطأ فحكمها باعتبار أنه لم يفصل الا فى أمر انطباق أو عدم انطباق التهمة على أحكام قانون العقوبات لا يمنع القاضى المدنى من أن يبحث فيما اذا كانت الوقائع المنسوبة للمتهم تعتبر شبه جنحة مدنية يترتب عليها مسئولية مدنية .

(طنطا الابتدائية ١٩٢٦/١/١٣ المجموعة الرسمية س ٢٨

ق ١١)

٦٨٢٥ - يجب فيما يختص بالنتائج القانونية والعملية المترتبة على مبدأ تقييد المحاكم المدنية بقوة الشئ المحكوم فيه من المحاكم الجنائية أن يفصل بين الأحكام الصادرة بالادانة والأحكام الصادرة بالبراءة ، فالحكم بالادانة هو والأسباب التى بنى عليها مقيد للقاضى المدنى الذى تطرح عليه دعوى التعويض تقييدا لا يقبل جدلا فى كون الواقعة ارتكبت وأن المتهم هو

المرتكب لها وأن الفعل يعاقب عليه قانونا . أما أحكام البراءة فانها وان تكن مقيدة للقاضي المدني فيما يختص ببراءة المتهم الا أنه فيما يختص بتأثيرها على الدعوى المدنية يجب أخذها مرتبطة بأسبابها غير المنفصلة عنها ، ولذلك فانه يختلف تأثير حكم البراءة على الدعوى المدنية فيما يختص بقوة الشيء المحكوم فيه ، باختلاف تلك الأسباب ، فاذا ذكر في أسباب البراءة أن الجريمة لم تقع أو أنها وقعت ولكن لم يرتكبها المتهم يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به في الدعوى المدنية المقامة أمام القاضي المدني ، ويكون حكما لا يقبل الجدل بأن الجريمة لم تقع أو أنها وقعت ولم يرتكبها المتهم ، أما اذا كان حكم البراءة مبنيا مثلا على وجود أسباب قانونية لإعفاء المتهم من العقوبة أو على سبب عدم توافر أركان الجريمة فان الحكم بالبراءة لا يمنع من جواز النظر في التعويض المدني .

(استئناف ٨/٥/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٢٥)

٦٨٢٦ - الأحكام الجنائية التي أصبحت نهائية يجب أن يكون لها قوة الشيء المحكوم فيه من جهة ادانة المتهم أو براءته ومن جهة الوقائع الثابتة والتي تكون مع منطوق الحكم بالادانة أو البراءة وحدة غير قابلة للتجزئة . ولذلك فانه ليس للمحاكم المدنية اذا رفعت أمامها دعوى مدنية ممن وقعت عليه الجريمة بطلب تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة المحكوم فيها بالعقاب من المحاكم الجنائية أن تبحث من جديد في ثبوت التهمة على المدعى عليه من عدمه ، بل هي مقيدة بقوة الشيء المحكوم فيه جنائيا ، وكذلك ليس لها أن تبحث في حالة الحكم بالبراءة اذا كان المتهم بريئا أم لا .

(استئناف ٨/٥/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٢٥)

٦٨٢٧ - لما حكمت المحكمة ببراءة المتهم قضت برفض دعوى المدعى بالحق المدني الذي قدر التعويض بألف قرش ، ولم يستطع المدعى المدني استئناف الحكم بالنظر لمقدار التعويض المطلوب ، وقد حكم بأنه لا يجوز للمدعى المدني أن يتمسك بحكم الادانة الذي صدر فيما بعد بنسأ على استئناف النيابة لأجل أن يجدد دعواه أمام المحكمة المدنية ، وذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا تحول دون ذلك .

(بنى مزار الجزئية ٢١/٤/١٩٢٠ المجوعة الرسمية س ٣٢

ق ٧٥)

٦٨٢٨ - ليس لحكم البراءة المبني على عدم كفاية الأدلة قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية التي يرفعها المتهم بعدئذ بسبب البلاغ الكاذب الذي قدم ضده ، ومن ثم فلا يمنع هذا الحكم بالمحكمة المدنية من النظر في ظروف الدعوى الجنائية وتقديرها من الوجهة المدنية .

(استئناف ١٩١٤/١/١٩ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٦١)

٦٨٢٩ - الحكم النهائي الصادر من محكمة الجناح ببراءة المتهم من تزوير عقد يمنع من الطعن بتزوير هذا العقد في دعوى مدنية ، إنما يشترط أن يكون حكم البراءة قد بني على عدم ثبوت تزوير العقد لا على أسباب خاصة بالمتهم .

(استئناف ١٩١٣/١/٢١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٥٠)

٦٨٣٠ - ليس للمحاكم المدنية أن تفصل في مسأله سبق ان فصلت فيها المحاكم الجنائية وذلك احتراماً للشيء المحكوم به واثقاء لما قد يحصل من تضارب بين الأحكام . وانه وان كان هذا المبدأ مختلفاً فيه اذا لم يدخل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى العمومية غير انه لا خلاف فيه اذا دخل المدعى المدني في الدعوى لأن المحاكم الجنائية تؤدي في هذه الحالة وظيفة المحاكم المدنية والحكم الذي يصدر منها يعتبر كأنه صادر من محكمة مدنية .

(استئناف ١٩٠٣/٤/٢١ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٤)

٦٨٣١ - بما أنه لا نص في القانون يقضى على المحاكم المدنية بوجوب ارتباطها بأحكام المحاكم الجنائية فيجوز لمحكمة مدنية أن تبحث في صحة ورقة مطعون فيها بالتزوير في أثناء قيام دعوى مدنية ولو أن المنسوب اليه فعل التزوير قد برأته محكمة جنائية تكون قد بنت حكمها على عدم الثقة بشهادة شهود الاثبات وعدم كفاية أوجه الثبوت المقدمة .

(استئناف ١٩٠١/١٠/٣١ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٥)

٦٨٣٢ - اذا حكمت المحكمة الجنائية ببراءة شخص من تهمة التزوير لما تبين لها أن الورقة المدعى بتزويرها هي حقيقية فلا يجوز بعد ذلك الطعن في تلك الورقة بالتزوير في الدعوى المدنية .

(ملوى الجزئية ١٩٠٠/١٠/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢)

مادة ٤٥٧

لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٦٨٣٣ - من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ اجراءات جنائية أن لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم يقض القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب برىء أو يفلت مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون .

(١٩٨٤/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٠ ص ٨٠٢ ، ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٤ ص ٤٣٢ ، ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨ ، ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨ ، ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ق ٢٢٨ ص ٨٢٤ ، ١٩٨٦/١١/١٩ س ٣٧ ق ١٧٩ ص ٩١٢)

٦٨٣٤ - من المقرر وفق المادتين ٢٢١ و ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظر الدعوى .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩ ص ٦٠)

٦٨٣٥ - ان المحكمة الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم

المعروضة عليها لا يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برى أو يفلت مجرم ؛ ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون مما يلزم عنه ألا يكون للحكم الصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن فى الحد من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع ، لا كما تقرره تلك الجهات مقيدة بما فى القانون المدنى أو المرافعات من قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنايات وملتزمة حدود طلبات الخصوم وأقوالهم فى تكييفهم هم للوقائع المتنازع عليها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها .

(١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٨)

(ص ٣١١)

٣٨٣٦ - الدفع أمام المحاكم الجنائية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها لا يكون من النظام العام اذا كان متعلقا بالدعوى المدنية فقط .

(١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٨)

(ص ٣١١)

٣٨٣٧ - من المقرر أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة الأخيرة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما اذا اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(٣/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨١ ص ٣٧٥ ،

١٣/٣/١٩٦٧ س ١٨ ق ٧٧ ص ٤١٢)

٦٨٣٨ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى

خاعلها ، ولما كان بين مما أوردته الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى بالادانة أشنار الى أخذه بما جاء بمحضر التحقيق وما أثبت في الحكم القاضي برد وبطلان السند مثار الاتهام مستدلا بذلك أنه مزور وعلى ثبوت جريمتي تزويره واستعماله في حق الطاعن ، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر مؤوجه اتخاذه دليلا ضد الطاعن ، ودون أن تقوم المحكمة بنفسها بتمحيص عناصر الدعوى واجراء ما تراه من تحقيق موصل الى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجريمتين المسندتين الى الطاعن ، اجتزاء منها بمجرد سرد وقائع الدعوى المدنية نقلا عن الحكم الصادر فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعين النقض مع الاحالة .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٥ ص ٣٢٢ .

١٩٦٧/١١/٢٠ ق ٢٣٦ ص ١١٣٠) .

٦٨٣٩ - ان من المتفق عليه أن ما يقضى به مدنيا من رد بطلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا لدى المحكمة الجنائية وأن لهذه المحكمة بالرغم من الحكم المدني أن تبحث كل ما يقدم لها من الدلائل والاسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها ، وأن تقدر تلك الاسانيد والدلائل من بينات قولية أو دلائل حسية بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هي من ضعف أو قوة ، بحيث لو خامرها أى شك في صحة الأدلة التي قامت بادىء ذى بدء لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضى ببراءة المتهم بذلك التزوير .

(١٩٣٣/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٧

ص ١٠١)

٦٨٤٠ - القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم مدني بصحة سند أن تقضى بتزوير ذلك السند ومعاينة مقترف التزوير ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا لأن شروط اكتساب الأحكام النهائية لقوة الشيء المحكوم فيه لا تعد متوافرة في هذه الحالة .

(١٩٣٠/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٥ ص ٩٣)

٦٨٤١ - لا يكون في الجنائي للحكم المدني القاضي بصحة ورقة قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمنع النيابة العمومية من رفع الدعوى الجنائية

بالتزوير فيما يتعلق بالورقة عينها .

(١٥/١١/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٢٥)

٦٨٤٢ - ليس للمحكمة الجنائية بعد الفصل نهائيا من المحكمة المدنية بتزوير سند أن يناقش صحة هذا السند وكل ما تملكه في هذه الحالة اذا ما رفعت اليها الدعوى العمومية عن السند المقضى مدنيا بتزويره هو مناقشة أدلة الاتهام لمعرفة ان كان المتهم ارتكب جرما يستحق عليه العقاب أم لا .

(أسيوط الابتدائية ١٩٣٤/٣/٢١ المجموعة الرسمية س ٣٥ ق ٢٣٩)

٦٨٤٣ - الأحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تكون حجة قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا المدعى به ، لأن المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

(٨/٤/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩١ ص ١٦٥)

مادة ٤٥٨

تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية .

الكتاب الرابع

في التنفيذ

الباب الأول

فصل الأحكام الواجبة التنفيذ

مادة ٤٥٩

لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك .

- تقابل المادة الأولى من القانون السابق .

مادة ٤٦٠

لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الا متى صارت نهائية
ما لم يكن فى القانون نص على خلاف ذلك .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٦١

يكون تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقا لما هو مقرر بهذا القانون .

والأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية وفقا لما هو مقرر بقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

حكم

٦٨٤٤ - مفاد نص المادة ٤٦١ اجراءات أن تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية منوط بالنيابة العامة وحدها ، فان هى رأت ايقاف تنفيذها وأمرت به فلا رقابة عليها ولا معقب . ولما كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أمرت بايقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية على الطاعن فان التزامه بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحدد لنظر الطعن يكون قد سقط عنه .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٥ من ١٣٣)

مادة ٤٦٢

على النيابة العامة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ الصادرة في الدعوى الجنائية ، ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية مباشرة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت عبارة الواجبة التنفيذ لانه لا يجب على النيابة المبادرة الى تنفيذ غيرها من الأحكام .

حكم

٦٨٤٥ - أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ اجراءات جنائية على النيابة العامة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ ولم يرسم لذلك شكلا خاصة كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

(١٩٥٧/١١/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٠ ص ٨٨٤)

مادة ٤٦٣

الأحكام الصادرة بالفرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا ولو مع حصول استئنافها . وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة ، أو على متهم عائد ، أو ليس له محل اقامة ثابت بمصر ، وكذلك الحال في الأحوال الأخرى اذا كان الحكم صادرا بالحبس ، الا اذا قلم المتهم كفالة بانه اذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف ، وانه اذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر . وكل حكم صادر بعقوبة الحبس في هذه الأحوال يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم الكفالة به .

واذا كان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا يجوز للمحكمة ان تأمر بتنفيذ الحكم تنفيذا مؤقتا .

وللمحكمة عند الحكم بالتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية ان تأمر بالتنفيذ المؤقت ، ولو مع حصول الاستئناف على حسب المقرر بالمادة ٤٦٧ .

- تقابل المادتين ١٥٥ و ٢٨٠ من القانون السابق .

٦٨٤٦ - اذا حكمت محكمة ابتدائية بالحبس دون أن تقدر مبلغ الضمان تمسلا بالمنادين ١٥٥ و ١٨٠ ت ج ورفع المحكوم عليه استئنافا أمرت محكمة الاستئناف بحكم قبل الحكم فى الموضوع - بالافراج عنه بالضمان وقدرت مبلغه .

(استئناف ٢٨/١١/١٠٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٦٦)

مادة ٤٦٤

تنفذ أيضا العقوبات التبعية المقيدة للحرية المحكوم بها مع عقوبة الحبس اذا نفلت عقوبة الحبس طبقا للمادة السابقة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وفيما يتعلق بتنفيذ العقوبات التبعية نص فى المادة ٤٣٨ (٤٦٤) على تمتد العقوبات التبعية المقيدة للحرية المحكوم بها مع عقوبة الحبس اذا نفلت عقوبة الحبس طبقا للمادة ٤٣٧ (٣٦٣) وعلى ذلك فالوضع تحت المراقبة والحرمان من تصايط بعض المهى والصاعات وسحب الرخص والوضع فى ملجأ وما الى ذلك من العقوبات التى يقيد حرية المحكوم عليه من ناحية ما تمتد عليه متى كان سفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها واجبا ، وسيان فى ذلك آكان الحبس واجب النفاذ فورا من أول الأمر أم وجب تنفيذه لعدم قيام المحكوم عليه بتقديم كفالة مثلا .

مادة ٤٦٥

يفرج فى الحال عن المتهم المحبوس احتياطيا اذا كان الحكم صادرا بالبراءة أو بعقوبة أخرى لا يقتضى تنفيذها الحبس ، أو اذا أمر فى الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، أو اذا كان المتهم قد قضى فى الحبس الاحتياطى مدة العقوبة المحكوم بها .

- تقابل المادة ١٨١ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ولما كان الأصل أن الاستئناف يترتب عليه ايقاف التنفيذ فقد رأى أن ما جاء فى النص الحال للمادة ١٨١ من قانون تحقيق الجنائيات من وجوب الافراج عن المتهم اذا قضى له بالبراءة استثناء من هذا الحكم ، لا يشمل جميع الصور التى يجب الافراج فيها عن المتهم المحبوس احتياطيا . ومن ذلك حالة الحكم بوقف تنفيذ العقوبة وكون المتهم قد قضى فى الحبس الاحتياطى المدة المحكوم بها أو أكثر منها . ففى هذه الأحوال الافراج واجب رغم الاستئناف ولو أنه لا يمكن قياسها على حالة البراءة لأن ادانة المتهم ثابتة بالحكم الابتدائى ، لذلك نص فى المادة ٤٣٩ (٤٦٥) على وجوب الافراج فورا فى هذه الأحوال .

مادة ٤٦٦

في غير الأحوال المتقدمة يوقف التنفيذ أثناء الميعاد المقرر للاستئناف
بالمادة ٤٠٦ وأثناء نظر الاستئناف الذي يرفع في المدة المذكورة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٦٧

يجوز تنفيذ الحكم الغيابي بالعقوبة اذا لم يعارض فيه المحكوم عليه
في الميعاد المبين بالفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ .

وللمحكمة ، عند الحكم بالتضمنات للمدعى بالحقوق المدنية ان تامر
بالتنفيذ المؤقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة او الاستئناف
بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به او بعضه ، ولها ان تعفى المحكوم له من
الكفالة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وفيما يتعلق بتنفيذ الحكم الغيابي نص في المادة ٤٢٤ (٤٦٧)
على جواز التنفيذ متى مضت الثلاثة ايام المحددة للمعارضة بصفة عامة ولم يعارض المحكوم عليه
أثناءها ، وحصول التنفيذ ليس معناه امتناع المعارضة . فقد يعلن المتهم مثلاً في محله ولا يصل
الاعلان الى علمه الا بعد ثلاثة ايام ، فمضى الثلاثة الايام يجيز التنفيذ وعدم علمه بالاعلان
الا بعد مضي هذه الثلاثة الايام يسوغ امتداد ميعاد معارضته ، وما استحدثه المشروع فيما يتعلق
بالتنفيذ اجازة شمول الحكم الغيابي الذي يتضمن بالتعويضات للمدعى المدني بالنفاذ بالنسبة
لكل المبلغ المحكوم به او بعضه ، وذلك بالرغم من المعارضة او الاستئناف ، وذلك لكيلا يضار
المجنى عليه من جراء تصد المتهم عدم الحضور .

مادة ٤٦٨

للمحكمة عند الحكم غيابيا بالحبس مدة شهر فاكثر ، اذا لم يكن
للمتهم محل اقامة معين بمصر ، او اذا كان صادرا ضده امر بالحبس الاحتياطي
ان تامر بناء على طلب النيابة العامة بالقبض عليه وحبسه .

ويحبس المتهم عند القبض عليه تنفيذا لهذا الامر حتى يحكم في
المعارضة التي يرفعها او ينقض الميعاد المقرر لها . ولا يجوز باية حال ان
يبقى في الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها . وذلك كله ما لم تر المحكمة
المرفوعة اليها المعارضة الافراج عنه قبل الفصل فيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد لوحظ انه كثيرا ما يؤمر بحبس المتهمين احتياطيا على أن تنفذ هذه الاوامر عند ضبطهم ، ولما كان تنفيذ مثل هذه الاوامر عند ضبط المتهمين بعد صدور الاحكام العيانية عليهم غير جائز قانونا وكان في هذا ضرر محقق اذ يؤدي الى افلات المجرمين بعد ضبطهم ، رؤى وصح حكم سريع يتفق والمصلحة العامة فنص في المادة ١/٤٢٥ (١/٤٦٨) على تخويل القاضى عند اصدار الحكم القيايى أن يأمر فى الحكم بحبس المتهم بناء على طلب النيابة وذلك فى حالتين احدهما الا يكون للمتهم محل اقامة معين بالملكة المصرية والثانية اذا كان المتهم قد صدر امر بحبسه احتياطيا ولم ينفذ بسبب هربه ، على أنه يشترط لذلك فى الحالتين أن تكون العقوبة على شىء من الجسامة حتى يجوز اتخاذ هذا الاجراء . فيجب أن تكون مدة الحبس شهرا على الأقل . وقد نظمت المادة ٢/٤٢٥ (٢/٤٦٨) طريقة تنفيذ أمر الحبس فى هذه الحالة فنصت على حبس المحكوم عليه غيايبا تنفيذا لهذا الأمر حتى يحكم فى المعارضة . ولا يجوز بأى حال أن يبقى المحكوم عليه فى الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها غيايبا ، وللمحكمة المرفوع اليها المعارضة الافراج عنه قبل الفصل فيها .

مادة ٤٦٩

لا يترتب على الطعن بطريق النقض ايقال التنفيذ الا اذا كان الحكم صادرا بالاعدام او كان صادرا باختصاص فى الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢١ .

- يقابل صدرها المادة ٥/٢٣١ من القانون السابق .

- راجع قانون النقض ، بعد الغاء المادة ٤٢١ .

حكم

٦٨٤٧ - الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى ، والتقارير به لا يترتب عليه وفقا للمادة ٤٦٩ اجراءات ايقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة التنفيذ .

(١٢/١١/١٩٨٥ احكام النقض س ٣٦ ق ١٨٣ ص ١٠٠٥ ،

١٩٨٨/١٢/٢٥ ط ٣٢٨٠ س ٥٧ ق)

الباب الثاني
في تنفيذ عقوبة الأعدام

مادة ٤٧٠

متى صار الحكم بالاعدام نهائيا وجب رفع الدعوى فورا الى رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل .

وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بالعفو او بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما .

— تقابل المادة ٢٥٨ من القانون السابق .

حكم

٦٨٤٨ — ان ممثل النيابة ذو صفة في التقرير بأن الاجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠ اجراءات جنائية قد تمت ، لأن النيابة العامة هي صاحبة الشأن في تنفيذ حكم الاعدام ولا يستطيع اجراء التنفيذ دون اتمامها .

(١٠/١٠/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٧ ص ١٢٢١)

مادة ٤٧١

يودع المحكوم عليه بالاعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل الى ان ينفذ فيه الحكم .

— تقابل المادة ٢٠٩ من القانون السابق .

مادة ٤٧٢

لأقارب المحكوم عليه بالاعدام ان يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم ، على أن يكون ذلك بعيدا عن محل التنفيذ .

واذا كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراف او غيره من الفروض الدينية قبل الموت وجب اجراء التسهيلات اللازمة لتمكين احد رجال الدين من مقابله .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

— المذكرة الايضاحية : قد خول اقارب المحكوم عليه بالاعدام الحق في مقابله في

اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم بعيدا عن محل التنفيذ وذلك ليتمكن المحكوم عليه من عمل وصيته الأخيرة . كما نص على وجوب تمكين أحد رجال الدين من مقابلته اذا كانت ديانته تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت .

مادة ٤٧٣

تنفذ عقوبة الاعدام داخل السجن أو في مكان آخر مستور بناء على طلب بالكتابة من النائب العام يبين فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٧٠ .

- قارن المادة ٢٦٠ من القانون السابق والمادة ٨٤ من لائحة السجون الصادرة عام ١٩٤٩ .

مادة ٤٧٤

يجب أن يكون تنفيذ عقوبة الاعدام بحضور أحد وكلاء النائب العام ومأمور السجن وطبيب السجن أو طبيب آخر تندبه النيابة العامة . ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضروا التنفيذ إلا باذن خاص من النيابة العامة ، ويجب دائما أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور .

ويجب أن يتلى من الحكم الصادر بالاعدام منطوقه والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه ، وذلك في مكان التنفيذ بمسمع من الحاضرين . وإذا رغب المحكوم عليه في ابداء أقوال ، حرر وكيل النائب العام محضرا بها ، وعند تمام التنفيذ ، يحرر وكيل النائب العام محضرا بذلك ويثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها .

- راجع المادة ٨٥ من لائحة السجون الصادرة عام ١٩٤٩ .

مادة ٤٧٥

لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام في أيام الأعياد الرسمية أو الأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه .

- تقابل المادة ٢٦١ من القانون السابق .

مادة ٤٧٦

يوقف تنفيذ عقوبة الاعدام فى الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها .

— معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/٧/٣٠ ، ونشر فى ١٩٥٢/٨/٤ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ٣٢٣ .

— تقابل المادة ٢٦٣ من القانون السابق .

مادة ٤٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

اذا أصيب المحكوم عليه بالاعدام بجنون يوقف تنفيذ الحكم عليه ويوضع فى أحد المحال المنعده للأمراض العقلية بالمكان المخصص للمسجونين بناء على أمر من النيابة العامة حتى يبرأ .
ويوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها .

مادة ٤٧٧

تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام ، ما لم يكن له اقارب يطلبون القيام بذلك .

— تقابل المادة ٢٦٢ من القانون السابق .

الباب الثالث

فـى تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية

مادة ٤٧٨

تنفذ الأحكام الصادرة بالعقوبات المقيلة للحرية في السجون المدة لذلك بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل .

— تقابل المادة ٢٦٤ من القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : أضيفت عبارة فى السجون المدة لذلك لأن العقوبة يجب أن تنفذ بالسجون الرسمية المخصصة لتنفيذها وفى ظل النظام المقرر لها .

مادة ٤٧٩

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب بدل تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر بالمواد ٥٢٠ وما بعدها ، وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

— تقابل المادة ٢/١٨ من قانون العقوبات .

مادة ٤٨٠

يحسب اليوم الذى يبدأ فيه التنفيذ من مدة العقوبة ، ويفرج عن المحكوم عليه فى اليوم التالى ليوم انتهاء العقوبة فى الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

— تقابل المادة ٢١ من قانون العقوبات .

مادة ٤٨١

إذا كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم أربعاً وعشرين ساعة ينتهى تنفيذها فى اليوم التالى للقبض عليه فى الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

— لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٨٢

تبتدىء مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه
بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس
الاحتياطى ومدة القبض .

- تقابل المادة ٢١ من قانون العقوبات .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت عبارة ومدة القبض فى آخر
الفقرة الاولى من المادة لانه مقيد لحرية المتهم كالحبس ويجب ان يخصم من مدة العقوبة مثله .

مادة ٤٨٣

اذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التى حبس احتياطيا من اجلها وجب
خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها فى اية جريمة اخرى يكون قد ارتكبها
او حقق فيها فى اثناء الحبس الاحتياطى .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : اذا برىء المتهم من الجريمة التى حبس احتياطيا من اجلها تخصم
مدة الحبس الاحتياطى من المدة المحكوم بها عليه فى اى قضية اخرى يكون قد ارتكبها او حقق
معه فيها اثناء الحبس الاحتياطى لانه يعتبر ان يكون محبوسا احتياطيا على ذمة القضية
المذكورة .

مادة ٤٨٤

يكون استئزال ثلثة الحبس الاحتياطى عند تعدد العقوبات المقيدة
للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الاخف اولا .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٨٥

اذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلى فى الشهر السادس
من الحمل ، جاز تاجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين
من الوضع .

فاذا رؤى التنفيذ على المحكوم عليها او ظهر فى اثناء التنفيذ انها حبلى

وجبت معاملتها في السجن معاملة المحبوسين احتياطيا حتى تمضى المدة المقررة بالفقرة السابقة .

— قارن المادة ١٩ من لائحة السجن الواردة سنة ١٩٤٩ .

مادة ٤٨٦

إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصابا بمرض يهدد بلذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٨٧

إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون ، وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ . ويجوز للنياذة العامة أن تأمر بوضعه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، وفي هذه الحالة تستنزل المدة التي يقضيها في هذا المحل من مدة العقوبة المحكوم بها .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٨٨

إذا كان محكوما على الرجل وزوجته بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر . وذلك إذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة ، وكان لهما محل إقامة معروف بمصر .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٨٩

للنياذة العامة في الأحوال التي يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه أن تطلب منه تقديم كفالة بأن لا مفر من التنفيذ عند زوال سبب التأجيل ويقدر مبلغ الكفالة في الأمر الصادر بالتأجيل .

ولها أيضا أن تشترط لتأجيل التنفيذ ما تراه من الاحتياطات الكفيلة

يمنع المحكوم عليه من الهرب •

- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٩٠

لا يجوز في غير الأحوال المبينة في القانون اخلاء سبيل المسجون المحكوم عليه قبل أن يستوفي مدة العقوبة •

- لا مقابل لها في القانون السابق •

الباب الرابع

فصل الإفراج تحت شرط

المواد من ٤٩١ الى ٥٠٤

- ألغيت بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون الصادر في ١٩٥٦/١١/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٦/١١/٢٥ .

- قبل الغاء المواد السابقة :

• عدلت المواد ١/٩٤٩ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ .

• وألغيت المادة ٤٩٨ .

وذلك بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٣/٢٠ ، ونشر في ١٩٥٤/٣/٣٠

- راجع المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه .

النانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

مادة ٤٩١ : يجوز الافراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا كان قد أمضى في السجن ثلاثة ارباع مدة العقوبة ، وتبين أن سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو الى الثقة بتقويم نفسه وأنه سوف يكون له بعد الافراج وسيلة مشروعة للارتزاق ، على ألا يقل المدة التي تفضى في السجن عن تسعة شهور على أية حال .

أما اذا كانت العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الافراج الا اذا أمضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل .

مادة ٤٩٢ : اذا كان المحكوم عليه من المجرمين الأحداث الذي تقل سنهم عن خمس عشرة سنة كاملة ، يجوز الافراج عنه متى توافرت الشروط المبينة بالمادة ٤٩١ بغض النظر عن المدة التي قضاها في السجن .

مادة ٤٩٣ : اذا تعددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه السجن ، يكون الافراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات .
أما اذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة يكون الافراج عنه على أساس المدد الباقية عليه وقت ارتكابه هذه الجريمة مضافا اليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجلها .

مادة ٩٤٩ : اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى مدة في الحبس الاحتياطي واجبا خصمها من مدة العقوبة يكون الافراج عنه على أساس باقى المدة المحكوم بها عليه .
واذا صدر العفو بتخفيض مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضاؤها في السجن للافراج المدة التي لا يصح بمقتضى العفو التنفيذ بها .

مادة ٤٩٥ : يكون الافراج تحت شرط بأمر يصدر من الوزير الذي تتبعه مصلحة السجون بناء على طلب مدير عام السجون .

مادة ٤٩٧ : لا يجوز منح الافراج تحت شرط الا اذا وفى المحكوم عليه الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية في الجريمة ، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها .

المذكورة الايضاحية : روعي في ذلك أنه ليس من العادل يتمتع الجاني بحرية كاملة على مرأى من المجنى عليه قبل أن يكفر عن ذنبه ويعوض الضرر الذي أحدثه .

مادة ٤٩٧ : تبين في الأمر الصادر بالافراج تحت شرط الشروط التي يرى الزام المفرج عنه بمراعاتها من حيث محل اقامته وطريقة تعيشه .

مادة ٤٩٨ : يوضع المفرج عنه تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من العقوبة ، ولا يجوز أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنوات ، وتحسب هذه المراقبة من مدة المراقبة الواجبة بناء على الحكم .

ومع ذلك يجوز أن تخفض مدة المراقبة أو أن يعفى المحكوم عليه عنها كلية .

مادة ٤٩٩ : يبلغ أمر الافراج الى وزير الداخلية بمجرد صدوره ، ويسلم المسجون الى جهة الادارة مع أمر الافراج وعلى جهة الادارة أن تفرج عنه فوراً ، وأن تسلمه مذكرة يبين فيها اسمه والعقوبة المحكوم بها عليه ومدتها والتاريخ المقرر لانقضاءها وتاريخ الافراج تحت شرط ، ويذكر فيها الشروط التي وضعت للافراج عنه والواجبات المفروضة عليه وينبه فيها الى أنه اذا خالف الشروط والواجبات المذكورة أو اذا وقع منه ما يدل على سوء سيره يلغى الافراج عنه ويعاد الى السجن كما هو مقرر بالمادة التالية .

مادة ٥٠٠ : اذا خالف المفرج عنه الشروط التي وضعت للافراج أو لم يقم بالواجبات المفروضة عليه أو وقع منه ما يدل على سوء سيره ، يلغى الافراج ويعاد الى السجن ليستوفى المدة الباقية من عقوبته في يوم الافراج عنه .

مادة ٥٠١ : يكون تخفيض مدة المراقبة أو الاعفاء منها كلية أو العاء الافراج تحت شرط طبقاً للمادتين ٤٩٥ و ٤٩٧ بأمر من الوزير المختص بناء على طلب رئيس النيابة العامة أو مدير أو محافظ الجهة التي بها المفرج عنه ويجب أن يبين في الطلب الأسباب المبررة له .

مادة ٥٠٢ : لرئيس النيابة العامة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ اذا رأى الغاء الافراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه الى أن يصدر الوزير قراراً بشأنه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشرة يوماً الا بأذن من الوزير .

واذا ألغى الافراج تبخضم المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد الغاء الافراج .

مادة ٥٠٣ : اذا لم يبلغ الافراج المؤقت حتى التاريخ الذي كان مقرراً لانتهاء العقوبة المحكوم بها يصبح الافراج نهائياً . فاذا كانت العقوبة المحكوم بها الاشغال الشاقة المؤبدة ، يصبح الافراج نهائياً بعد مضي عشر سنوات من تاريخ الافراج المؤقت .

ومع ذلك اذا حكم في أى وقت على المفرج عنه في جناية أو جنحة من نوع الجريمة السابق الحكم عليه من أجلها ارتكبتها في مدة الافراج المبينة بالفترة السابقة لجاز العاء الافراج اذا لم يكون قد مضى خمس سنوات من تاريخ الحكم الثاني .

مادة ٥٠٤ : يجوز بعد الغاء الافراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى اذا توافرت.

الشروط المبينة بهذا الباب . وبني هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد الغاء الافراج كأنها مدة عقوبة محكوم بها . فإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز هذا الافراج قبل مضي خمس سنوات .

- لا مقابل في القانون السابق للمواد من ٤٩١ الى ٥٠٤ .

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ :

مادة ١/٤٩٤ : اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الافراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها .

مادة ٤٩٧ : يصدر بالشروط التي يرى الرام المخرج عنهم تحت شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل .

وبين في الأمر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التي يفرض على المخرج عنه من حيث محل اقامته وطريقة عيشته وصحان حسن سيره .

مادة ٥٠١ : يكون الغاء الأمر الصادر بالافراج تحت شرط طبقا للمادة السابقة بأمر من الوزير الذي أصدر أمر الافراج بناء على طلب رئيس النيابة العامة أو المدير أو محافظ الجهة التي بها المخرج عنه ، ويجب أن يبين في الطلب المذكور الأسباب المبرره له .

المذكور الايضاحية للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ :

تنص المادة ٤٩٤ فقره أولى من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قضى مدة في الحبس الاحتياطي واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الافراج عنه تحت شرط على أساس باقى المدة المحكوم بها .

ولما كانت هذه القاعدة التي وضعها المشرع والتي تنضى بعدم احتساب مدة الحبس الاحتياطي عند تحديد تاريخ الافراج تحت شرط لا تحقق المساواة بين المحكوم عليهم ولا تتفق مع المبادئ الحديثة التي تهدف الى الفرق بالمجرم ومعاملته بالعطف والرحمة ، فقد رؤى تعديل هذا النص بأن يكون الافراج تحت شرط عن المحكوم عليه على أساس كل مدة العقوبة المحكوم بها عليه .

وأوجبت المادة ٤٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية وصح المخرج عنه تحت شرط تحت مراقبة البوليس مدة توازى المدة الباقية من العقوبة على ألا تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ولما كانت هذه المراقبة تفرض على المخرج عنه تحت شرط شروطا قاسية كالمبيت فى مركز البوليس أو التردد عليه فى أوقات معينة ومثل هذه الشروط قد تنزع العير منه ويقف عقبه فى سبيل انتظامه فى صفوف المواطنين الصالحين وحصوله على عمل شريف - فقد رؤى الغاء المادة ٤٩٨ المذكورة لأنه ثبت عملا أن حكم المادة ٥٠١ قبل تعديلها بمقتضى التعديل المقترح والذي يتضمن تخويل الوزير المختص حق تخفيض مدة المراقبة أو الاعفاء منها كلية ظل دائما من النصوص المعطلة فلم يمارس الوزير المختص استعمال حقه المذكور وظل كثير من المحكوم

عليهم يجهلون حقهم في طلب تطبيق هذا النص والغليل ممن تنبهوا الى وجوده وطالبوا بتطبيقه
لم تسعفهم الاجراءات المعقدة المطولة في الحصول على بغيتهم .

ويقضى المء المادة ٤٩٨ تعديل المادتين ٤٩٧ و ٥٠١ من قانون الاجراءات الجنائية
والنص في المادة ٤٩٧ على انه يبين في الامر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التي يرى
الزام المفرج عنه بمراعاتها من حيث محل اقامته وطريقة عيشه وصمان حسن سيره وأن يصدر
بالشروط التي يرى الزام المفرج عنه بمراعاتها بوجه عام قرار وزير العدل والنص في المادة
٥٠١ على أن يكون الغاء الافراج تحت شرط طبقاً للمادة ٥٠٠ بأمر من الوزير المختص ، بناء
على طلب رئيس النيابة أو مدير أو محافظ الجهة التي بها المفرج منه ويجب أن يبين في
الطلب الأسباب المبررة له .

الباب الخامس

فـي تنفيذ المبالغ المحكوم بها

مادة ٥٠٥

عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف ، يجب على النيابة العامة قبل التنفيذ بها اعلان المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ ما لم تكن مقدرة في الحكم .

- تقابل المادتين ٢٦٥ و ٢٦٦ من القانون السابق .

مادة ٥٠٦

يجوز تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية او بالطرق الادارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية .

- لا مقابل لها في القانون السابق وقارن المادة ٢٦٩ منه .

مادة ٥٠٧

اذا لم يدفع المتهم المبالغ المستحقة للحكومة تصدر النيابة العامة امرا بالاكره البدني وفقا للاحكام المقررة بالمواد ٥١١ وما بعدها .

- قارن صدر المادة ٢٦٧ من القانون السابق .

الأحكام

٦٨٤٩ - المصاريف المحكوم بها في المسائل الجنائية اذا كانت على المتهم سرت عليه المادة ٤٩ عقوبات أى أنه يحبس اذا لم يدفعها واذا كانت على المدعى بالحق المدني لم تسر عليه المادة المذكورة .

(١٨٩٥/١/٥ الحقوق س ١١ ق ٧ ص ٢٥)

٦٨٥٠ - ليس هناك ما يمنع قانونا من تعدد عقوبة الاكره البدني تنفيذا لحكم الغرامة كلما تعددت عقوبة الغرامة وتوقف المحكوم عليه عن اداؤها بشرط أن لا يزيد مجموع مدتها في هذه الحالة عن المدة المقررة قانونا لعقوبات الحبس في حالة تعددها أى ست سنوات .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٣٧/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣٨

ق ١٧٦)

٦٨٥١ - للغرامات الجمركية صفتان فهي بمثابة تعويض عما نال الخزانة من ضرر بسبب حرمانها من الضرائب الجمركية كما أنها في الوقت نفسه تعتبر عقوبة جنائية إذ لا يكفى فيها بالحكم بغرامة مماثلة للضريبة الجمركية المستحقة بل هي تعادل ضعفها على الأقل ، وفى حالة العود يجوز أن تصل الى أربعة أو ستة أضعافها ، كما أن من يتوقف عن دفعها يصير التنفيذ عليه بالاكراه البدنى .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٣٧/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣٨

ق ١٧٦)

٦٨٥٢ - للاكراه البدنى فى القانون المصرى حكمتان أولاهما انه (طريق غير مباشر) للتنفيذ من شأنه حمل ذوى اليسار من المحكوم عليهم بالغرامة الذين يخفون أموالهم على وفاء ما حكم به عليهم . وثانيهما أنه عقاب احتياطى لازم بالنسبة للمعسرین اذ لولاه لكانوا فى مأمن من العقاب كلما كانت الجريمة معاقبا عليها بالغرامة فقط .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٣٧/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣٨

ق ١٧٦)

٦٨٥٣ - تنفيذ الاكراه البدنى لا يبرى ذمة المحكوم عليه من الغرامة الا بالقدر المنصوص عليه فى المادة ٢٧٠ ت ج ، وأنه اذا بقى شيء منها بعد عمل الحساب طبقا لهذه المادة فيصبح التنفيذ بالباقي على أملاكه .

(استئناف أسيوط ١٩٣٤/٥/١٣ المجموعة الرسمية س ٣٦

ق ١٩٠)

٦٨٥٤ - لا فرق بين الأحكام الصادرة بالغرامة فى قضايا المواد المخدرة والأحكام الصادرة بهذه العقوبة فى غيرها من القضايا فيما يتعلق بتنفيذ الغرامة بالاكراه البدنى والعذر الذى يبرى منه هذا الاكراه .

(استئناف أسيوط ١٩٣٤/٥/١٣ المجموعة الرسمية س ٣٦

ق ١٩٠)

٦٨٥٥ - النص فى المادة ٢٦٧ ت ج على أن مدة الاكراه البدنى لا يجوز أن تزيد على أربعة عشر يوما فى المخالفات ولا عن تسعين يوما فى

الجنح والجنايات لا يفيد اعفاء المحكوم عليه من باقى الغرامة ، بل مفاده أن هذا الباقي لا يمكن التنفيذ به بطريق الاكراه البدنى وانما يمكن تحصيله بالتنفيذ على ممتلكاته . والقول بأن التنفيذ بالاكراه البدنى لأقصى مدة يعفى من الغرامة بالغة ما بلغت لا سند له فى القانون . ثم أنه يؤدى الى نتيجة غير مقبولة وهى التسوية فى العقاب بين المحكوم عليهم بالغرامات مهما تفاوتت قيمتها ، ولا يمكن أن يكون هذا غرض الشارع .

(استئناف مصر ١٩٣١/١٢/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣٣

ق ١٢٢)

مادة ٥٠٨

إذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا ، وكانت أموال المحكوم عليه لا تفى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى :

- (أولا) المصاريف المستحقة للحكومة .
- (ثانيا) المبالغ المستحقة للمدعى المدنى .
- (ثالثا) الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتعويض .

- يعادل المادة ٢٧٥ من القانون السابق .

مادة ٥٠٩

إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بالغرامة ، وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا ، وكانت المدة التى قضاها فى الحبس الاحتياطى تزيد على مدة الحبس المحكوم به ، وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

- يعادل المادة ٢٣ من قانون العقوبات .

مادة ٥١٠

لقاضى المحكمة الجزئية فى الجهة التى يجرى التنفيذ فيها أن يمنح المتهم فى الأحوال الاستثنائية بناء على طلبه وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة ، أو يأذن له بدفعها على أقساط ، بشرط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر • ولا يجوز الطعن فى الأمر الذى يصدر بقبول الطلب أو رفضه •

وإذا تأخر المتهم عن دفع قسط حلت باقى الأقساط • ويجوز للقاضى الرجوع فى الأمر الصادر منه إذا جد ما يدعو لذلك •

- لا مقابل لها فى القانون السابق •

الباب السادس
فصل الاكراه البدني

مادة ٥١١

يجوز الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة . ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل .

ومع ذلك ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الاكراه على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

وفى مواد الجنح والجنايات لا تزيد مدة الاكراه على ثلاثة أشهر للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذى جعل المبلغ مائة قرش بدلا من عشرة قروش .

- تقابل المادة ٢٦٧ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجبائية لمجلس الشيوخ : قيدت المبالغ المنقضى بها للحكومة بانها الناشئة عن الجريمة ، لأنها هى وحدها التى يجوز تنفيذها بالاكراه البدنى ، فاذا برى المتهم لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون وحكم عليه مع ذلك بالتعويض للحكومة لم يجر تنفيذ هذا الحكم بالاكراه ، كذلك قيدت المبالغ المحكوم بها بأن تكون محكوما بها ضد مرتكب الجريمة ، لأنه هو وحده الذى يجوز التنفيذ عليه بالاكراه البدنى فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق ضد المسئول عن الحقوق المدنية .

مادة ٥١٢

لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ .

- تقابل صدر المادة ٢٤٦ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ان الأحداث فى الغالب لا مال لهم حتى يكرهوا على التنفيذ فيه فضلا عما فى حبسهم من الخطر عليهم ، أما المحكوم عليهم بالحبس مع ايقاف التنفيذ فان التنفيذ عليهم بطريق الاكراه البدنى لتحصيل ما قد يكون محكوما عليهم ايضا من غرامة أو تعويضات أو رد أو مصاريف فيه تقويت للغرض المقصود من ايقاف عقوبة الحبس .

مادة ٥١٣

تسرى أحكام المواد ٤٨٥ الى ٤٨٨ فيما يتعلق بالتنفيذ بطريق الاكراه البدنى .

- لا مقابل لها فى القانون انسابق .
المذكرة الايضاحية : ولما كان الاكراه البدنى ينفذ بالحبس البسيط فقد أجاز تأجيل التنفيذ بهذه الطريقة فى الأحوال التى يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية .

مادة ٥١٤

إذا تعددت الأحكام وكانت كلها فى مخالفات أو جنح ، أو فى جنایات ، يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها . وفى هذه الحلة لا يجوز أن تزيد مدة الاكراه على ضعف الحد الأقصى فى الجنح والجنایات ولا على واحد وعشرين يوما فى المخالفات .

أما إذا كانت الجرائم مختلفة النوع ، يراعى الحد الأقصى المقرر لكل منها . ولا يجوز بأية حال أن تزيد مدة الاكراه على ستة أشهر للغرامات وستة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٥١٥

إذا كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة تستنزل المبالغ المدفوعة أو التى تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولا من المبالغ المحكوم بها فى الجنایات ثم فى الجنح ثم فى المخالفات .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٥١٦

يكون تنفيذ الاكراه البدنى بأمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل ويشرع فيه فى أى وقت كان بعد اعلان المتهم طبقا للمادة ٥٠٥ ، وبعد أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها .

- تقابل المادة ٢٦٧ من القانون السابق .

مادة ٥١٧

ينتهي الاكراه البدنى متى صار المبلغ الموازى للمدة التى قضاه
المحكوم عليه فى الاكراه محسوبا على مقتضى المواد السابقة مساويا للمبلغ
المطلوب اصلا ، بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه او تحصل منه
بالتنفيذ على ممتلكاته .

- يعادل المادة ٢٦٩ من القانون السابق .

مادة ٥١٨

لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات
بتنفيذ الاكراه البدنى عليه ، ولا تبرأ من الغرامة الا باعتبار مائة قرش عن
كل يوم .

- راجل المادة ٢٧٠ من القانون السابق .

معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذى جعل المبلغ مائة قرش بدلا من عشرة قروش .

مادة ٥١٩

اذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لغير الحكومة بالتعويضات
بعد التنبيه عليه بالدفع ، جاز لمحكمة الجنج التى بناثرتها عمله ، اذا ثبت
لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يمتثل ، أن تحكم عليه بالاكراه
البدنى ، ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الاكراه على ثلاثة أشهر ، ولا يخصم
شئ من التعويض نظير الاكراه فى هذه الحالة ، وترفع الدعوى من المحكوم
له بالطرق المعتادة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- تقرير لجنة التنسيق - أضيفت لتمكين المجنى عليه من الحصول على التعويض المحكوم
له به من المحكمة الجنائية قبل المحكوم عليه المماطل ، ولحكم هذه المادة نظير فى التشريع
الفرنسى وهو قريب من الحبس المقرر استيفاء لدين النفقة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ،
وعنى عن البيان أن المحكوم عليه بالتعويض يستطيع أن يطلب اخلاء سبيل غريمه فى أى
وقت . ولما كان غير ملزم بفعات غريمه فى السجن فليس له حق فيما قد يستحق هذا مقابل
تشغيله فى السجن أو خارجه .

مادة ٥٢٠

للمحكوم عليه أن يطلب فى أى وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالاكراه البدنى ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به .
- تقابل المادة ٢٧١ من القانون السابق .

مادة ٥٢١

يشتغل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ عليه بها ، وتبين الأعمال التى يجوز تشغيل المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الأعمال بقرار يصدر من الوزير المختص .
ولا يجوز تشغيل المحكوم عليه خارج المدينة الساكن بها أو المركز التابع له ، ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه فى ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته .
- تقابل المادة ٢٧٢ من القانون السابق .

مادة ٥٢٢

المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٥٢٠ ولا يحضر الى المحل المعد لشغله أو يتغلب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا ، يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ، ويخصم له من مدته الأيام التى يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال .
ويجب التنفيذ بالاكراه البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكراه ، اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .
- تقابل المادة ٢٧٣ من القانون السابق .

مادة ٥٢٣

يستنزى من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مائة قرش عن كل يوم .

معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذى جعل المبلغ مائة قرش بدلا من عشرة قروش .
- تقابل المادة ٢٧٤ من القانون السابق .

الباب السابع

فصل الأشكال في التنفيذ

مادة ٥٢٤

كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى محكمة الجنايات اذا كان الحكم صادرا منها والى محكمة الجنح المستأنفة فيما عدا ذلك ، وينعقد الاختصاص في الحالين للمحكمة التي تختص محليا بنظر الدعوى المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر منها .

- معدله بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على ان يعمل به اليوم التالى لتاريخ نشره .
- المذكور الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ : ونظرا لما تكشف عنه العمل من تباين الراى والتقدير في شأن اشكالات التنفيذ وكانت محاكم الجنايات هي الاقدر والاجدر بنظر الاشكالات في تنفيذ احكامها ، وكذلك الحال بالنسبة لمحكمة الجنح المستأنفة فيما عدا ذلك ، فقد رؤى تعديل المادة ٥٢٤ على هذا الاساس ، وينعقد الاختصاص للمحكمة المختصة اصلا ومحليا بنظر الدعوى لتفصل فيه في غرفة المشورة حسبما افصحت عنه المادة التالية .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٢٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي اصدرت الحكم ، ومع ذلك اذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع الى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية .

ماده ٥٢٤ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي اصدرت الحكم . ومع ذلك اذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع الى محكمة الجنح المستأنفة منعده في غرفة المشورة .

الأحكام

٦٨٥٦ - الاشكال - تطبيقا للمادة ٥٢٤ اجراءات - لا يعتبر نعيها على الحكم بل نعيها على التنفيذ ذاته ، ويشترط طبقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ اجراءات لاختصاص جهة القضاء العادى بنظر الاشكال في التنفيذ والفصل فيه ، أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك الجهة وأن يكون مما يقبل الطعن فيه باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا .

(١٩٨٥/١٠/٣ احكام: النقض س ٣٦ ق ١٤٥ ص ٨٢٠) .

٦٨٥٧ - الاشكال في التنفيذ يرد على تنفيذ حكم بطلب وقفه

مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن
ما زال مفتوحا ، رفض الطعن بالنقض فى الحكم المستشكل فى تنفيذه ، عدم
جدوى الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال لصيرورة الحكم المستشكل فى
تنفيذه نهائيا .

(١٩٨٥/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٧٦ ص ٩٧٩)

٦٨٥٨ - اذا كان الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من محكمة
أمن الدولة العليا ، وهى جهة قضاء استثنائى ، وكانت المادة ١٢ من القانون
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأى وجه من
الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، كما نصت على أن تلك
الأحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، فانه
يفقد جليا أنه لا اختصاص ولائى لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة
المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ الحكم .

(١٩٨١/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٤٩ ص ٢٨٣)

٦٨٥٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن فى الأحكام
مبينة فى القانون بيان حصر ، وليس الاشكال فى التنفيذ من بينها ، وانما
هو تظلم من اجراء تنفيذها مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل
باجراء تنفيذه .

(١٩٦٢/١٠/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٩ ص ٥٩٦ ،

١٩٦٠/١١/١٤ س ١١ ق ١٥١ ص ٧٨٨)

٦٨٦٠ - من المقرر أن الحكم الصادر فى الاشكال يتبع الحكم الصادر
فى موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن بطريق
النقض .

(١٩٨٢/٤/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٦ ص ٤٧٦ ،

١٩٨٥/٢/١٢ س ٣٦ ق ٣٨ ص ٢٤٠)

٦٨٦١ - الأصل فى الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ولم
يستثن المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية من هذا الأصل الا ما نصت عليه
المادة ٤٦٩ ، وما جاء فى الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الاشكال

فى التنفيذ .

(١٨/٥/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٩ ص ٥٤٠)

٦٨٦٢ - من المقرر أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال ذاته الذى لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا وفقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فهو نعى على التنفيذ لا نعى على الحكم .

(٢٨/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٤ ص ١٧٩)

٦٨٦٣ - سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال ذاته الذى لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا وفقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ اجراءات ، فهو نعى على التنفيذ لا على الحكم . ولما كان السابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاشكال قد تصدت فى فضائها الى موضوع الحكم المستشكل منه فأيدته ثم استظهرت مبررات وقف التنفيذ مستندة الى أمور هى فى جملتها سابقة على الحكم ، فانها بذلك تكون قد جاوزت ولايتها وأهدرت حجية الحكم المستشكل منه . ومن ثم فانه ينعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف وايفاف تنفيذ العقوبة وتصحيحه بالغاء ما أمر به من وقف تنفيذ تلك العقوبة .

(١٤/٣/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٩ ص ٤٢٢)

٦٨٦٤ - مفاد نص المادتين ٥٢٤ ، ٥٢٧ اجراءات جنائية أن الاختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذ الأحكام الجنائية ينعقد للمحكمة الجنائية أو المحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المقررة فى القانون .

(٢١/١٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨١ ص ٩٥٠)

٦٨٦٥ - ما يدعيه المتهمان من تزوير لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال فى تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ، ويستوى فى ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع ، ذلك أن الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ اجراءات جنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته ، ومن ثم فان سببه

يجب أن يكون حاصلا بعد صدور هذا الحكم ، أما اذا كان سببه حاصلا قبل صدوره فانه يكون قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به في الدعوى أم كان لم يدفع به .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

٦٨٦٦ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يرد على طلب ايقاف دعوى الاشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا ظاهر البطلان لا يلتزم بالرد عليه .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

مادة ٥٢٥

يقدم النزاع الى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ويعلن ذوو الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره . وتفصل المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن . وللمحكمة أن تجرى التحقيقات التي ترى لزومها ، ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع .

وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا .

- نقابل المادة ٢٧١ من القانون السابق .

الأحكام

٦٨٦٧ - الاشكال في التنفيذ لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن في ذلك الحكم مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ اجراءات جنائية . فاذا كان الثابت أن المحكوم عليه قد طعن بالنقض في الحكم الصادر غيابيا باعتبار المعارضة كان لم تكن وقضى في الطعن بعدم قبوله شكلا ، فان طلب النيابة العامة الحاصل بعد هذا القضاء بتعيين الجهة المختصة بنظر الاشكال يكون قد اتخذ به صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا وبعد أن أصبح الاشكال

لا محل له ، ومن ثم لا يكون مقبولا لعدم جدواه .

(١٩٧٦/١/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨ ص ٨٧ ،
١٩٧٤/١٢/٣٠ س ٢٥ ق ١٩٦ ص ٨٩٩ ، ١٩٨٢/٣/١١ س ٣٣ ق ٦٩
ص ٣٤٨)

٦٨٦٨ - لا يرد الاشكال الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى
يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى ذلك
الحكم ما زال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ اجراءات جنائية ، فاذا
كان الطعن بالنقض فى الحكم المستشكل فى تنفيذه قد انتهى الى القضاء
يرفضه ، فانه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن فى الحكم الصادر فى الاشكال
لعدم الجدوى منه بصيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ ،
١٩٧٠/٣/٢٠ س ٢١ ق ١١٤ ص ٤٧٤)

٦٨٦٩ - يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية
أن الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى
النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا ،
واذ كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق
النقض فى الحكم المستشكل فى تنفيذه ، فمن ثم يكون الطعن المقدم من
الطاعن غير جائز ما دام انتابت أن طعنه قد ورد على الحكم الصادر فى
الاشكال وهو حكم وقتى انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا
بعدم الطعن فيه مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(١٩٦٨/١٢/٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٤ ص ١٠٥٣)

٦٨٧٠ - الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى
يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن ما زال
مفتوحا ، وذلك طبقا للمادة ٥٢٥ اجراءات جنائية ، ولما كان يبين من
الأوراق أن المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم المستشكل
منه ، فان الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز ، ما دام الثابت أن طعنها
قد ورد على الحكم الصادر فى الاشكال ، وهو حكم وقتى انقضى أثره بصيرورة
الحكم المستشكل منه نهائيا بعدم الطعن فيه مما يتعين معه انتضاء بعدم جواز

الطعن .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٦ ص ٤٤٢ ،
١٩٨١/٤/٢٩ س ٣٢ ق ٧٤ ص ٤١٩)

٦٨٧١ - لا يفرق القانون في دعوى الاشكال بين طلب ايقاف نهائي وطلب ايقاف مؤقت ، اذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون الا بالايقاف المؤقت للتنفيذ ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ فصل في عبارة صريحة في طلب الايقاف المؤقت فلا محل لما ينعاه الطاعنان عليه من فالة اغفاله الفصل في الطلب .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٤٧)

٦٨٧٢ - لا يرد الاشكال الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وليس لمحكمة الاشكال التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه أن تبحث الحكم الصادر أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤ ،
١٩٦٠/١١/١٤ س ١١ ق ١٥١ ص ٧٨٨)

٦٨٧٣ - لما كانت طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر وليس الاشكال في التنفيذ من بينها لأنه تظلم من اجراء التنفيذ ونعى عليه لا على الحكم ، فلا تملك محكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجهها لتصل بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله وليس لها أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى لما في ذلك مساس بحجية الأحكام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة التي أصدرته فانه يكون قد أهدر حججه بعد صيرورته باتا بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكري مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

(١٩٨١/٣/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٤ ص ٢١٤)

٦٨٧٤ - ان المادة ٣٣٧ اجراءات جنائية انما وردت فى الفصل الثانى من الباب الثانى الخاص باعلان الحضور أمام محكمة الجنح والمخالفات لمحاكمتهم عن جنحة وأ. مخالفة منسوبة اليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر اشكال فى تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام ، بل تطبق المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين ، وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التى حددت لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه فى موضوع الاشكال ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ، فان البطلان - اذا كان ثمة بطلان - يزول وفقا للمادة ٢٦ مرافعات ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا ما دام محاميه قد حضر وسمعت أقواله ، وهو يمثل الطاعن فتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم . وما دامت الغرفة لم تر محلا لاحضار المستشكل نفسه لسماع ايضاحاته ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ اجراءات جنائية ذلك بأن هذه المادة انما تهدف الى أن يكون الحضور تحت تصرف الغرفة لتسمع ايضاحاتهم اذا رأت محلا لذلك .

(١٠/١٠/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٧ ص ١٢٢١)

٦٨٧٥ - من المقرر أن للمستشكل اذا لم يكن طرفا فى الحكم المستشكل فيه أن يبنى اشكاله على أسباب سابقة على صدور الحكم ، وليس فى ذلك مساس بحجية الأحكام لقصور أثرها على أطرافها ، ولما هو مقرر من عدم جواز طعنه فيها بأى طريقة من الطرق التى رسمها القانون .

(٢١/١٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨١ ص ٩٥٠)

٦٨٧٦ - من المقرر أن الاشكال المرفوع من انغير الذى يطلب فيه وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه يشترط لقبوله موضوعا أن يكون الحكم بالاستمرار فى التنفيذ يتعارض مع حقوق الغير الذى يعارض فى التنفيذ ، وكان تنفيذ عقوبة الغلق على العين المؤجرة لا يتعارض مع حقوق المؤجر المترتبة على عقد الايجار ، وانما يتعارض مع حيازة العين وهى للمستأجر لا للمؤجر ، وكان المطعون ضده لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يفيد أن عقد الايجار قد انقضى وأصبحت حيازة العين المحكوم بغلقها خالصة له بحيث يكون فى التنفيذ مساس بهذه الحيازة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، ولما

كانت محكمة الموضوع متأثرة بهذا الرأي غير الصحيح الذي انتهت اليه قد حجبت نفسها عن بحث حيازة العين محل عقوبة الغلق بحيث لا يمكن القول - من واقع ما جاء بالحكم - بأن المحكمة اعتبرت حيازة العين قد آلت للمطعون ضده المستشكل فيتعين إعادة القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا على هذا الأساس .

(١٩٧٩/٣/١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٣ ص ٣١٠)

مادة ٥٢٦

إذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه يفصل في ذلك النزاع بالكيفية والأوضاع المقررة في مادتين السابقتين .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : لما كان النزاع في شخصية المحكوم عليه هو نزاع في التنفيذ فقد نص على أن الفصل فيه يكون بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين .

حكم

٦٨٧٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الاشكال في تنفيذ حكم باغلاق محل أثبت أن رخصة المحل الذي يستشكل الطاعن في الحكم الصادر باغلاقه ليست باسم المستشكل وانما هي باسم الذي صدر ضده محضر المخالفة وصدر عليه الحكم بالغرامة والاغلاق فان اجراءات المخالفة تكون صحيحة ولا تكون للطاعنة صفة في رفع هذا الاشكال ويكون قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليما .

(١٩٥٣/٣/٩ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٩ ص ٥٩٧)

مادة ٥٢٧

في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه اذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها ، يرفع الأمر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الباب الثامن

**فـى سقـوط العقوبة بمضى المدة
ووفاة المحكوم عليه**

مادة ٥٢٨

تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية
الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة .

وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين .

وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين .

- تقابل المواد ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ من القانون السابق .

الأحكام

٦٨٧٨ - ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة
يعتبرها القانون جناية فان الحكم الذى يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع
لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات وهى عشرين سنة .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨)

٦٨٧٩ - اذ نصت المادة ٥٢٨ اجراءات جنائية على سقوط العقوبة
المحكوم بها بمضى المدة التى حددتها فان أثر هذا السقوط أنه يحول دون
تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبرا يصح اتخاذه أساسا لتوافر
الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٣٦ من قانون الأسلحة والذخائر
الا اذا رد الى المحكوم عليه اعتباره بحكم القانون أو قضاء .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٢ ص ١٢٦٤)

مادة ٥٢٩

تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائيا ، الا اذا كانت العقوبة محكوما
بها غيابيا من محكمة الجنايات فى جناية تبدأ المدة من يوم صدور الحكم .

- قارن المادتين ٢٧٧ و ٢٧٨ من القانون السابق .

مادة ٥٣٠

تنقطع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل اجراء من اجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته او تصل الى علمه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

٦٨٨٠ - سقوط العقوبة المحكوم بها في مواد الجنب بمضى خمس سنوات من وقت صيرورة الحكم نهائيا ، انقطاع هذه المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وباجراءات التنفيذ التي تتخذ في مواجهته او تصل الى علمه .

(١٩٩٢/١/٢٨ ط ٢٧٦ س ٥٩ ق)

مادة ٥٣١

في غير مواد المخالفات تنقطع المدة ايضا اذا ارتكب المحكوم عليه خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من اجلها او مماثلة لها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : تنقطع المدة ايضا في غير مواد المخالفات اذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة مماثلة للجريمة المحكوم عليه من اجلها او نوعها ، وهذا التصديل الذي طالما نادى به المستفلون بالعلوم الجنائية وقرره كثير من القوانين الحديثة واخذ به في وقت لم يرتدع فيه المتهم بل تمادى في الاجرام والاساءة .

مادة ٥٣٢

يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونيا ام ماديا .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣٣

لا يجوز للمحكوم عليه بالاعدام او بالاشغال الشاقة في جناية قتل

أو شروع فيه أو ضرب أفضى إلى موت أن يقيم بعد سقوط عقوبته بمضى المدة في دائرة المديرية أو المحافظة التي وقعت فيها الجريمة إلا إذا رخص له في ذلك المدير أو المحافظ ، فإذا خالف ذلك يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على سنة .

وللمدير أو المحافظ أن يأمر بإلغاء الترخيص إذا رأى ما يدعو لذلك ويكلف المحكوم عليه أن يتخذ في مدة عشرة أيام محل إقامة خارج دائرة المديرية أو المحافظة ، وإذا خالف المحكوم عليه ذلك يعاقب بالعقوبة المتقدمة .

ولوزير الداخلية في جميع الأحوال المذكورة أن يعين للمحكوم عليه محل إقامته ، وتتبع في ذلك الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ولما كانت إقامة المحكوم عليه في جناية من جنایات الدم بعد سقوط عقوبته بمضى المدة في الجهة التي ارتكب فيها الجناية مما يؤلم شعور المجنى عليه أو أهله ويستفزهم إلى الانتقام والأخذ بالنار منه فقد حرم على كل محكوم عليه بالإعدام أو الأشغال الشاقة في جناية قتل أو شروع فيه أو ضرب أفضى إلى موت أن يقيم بعد سقوط عقوبته بمضى المدة في دائرة المديرية أو المحافظة التي وقعت فيها الجريمة ما لم يحصل على ترخيص من المدير أو المحافظ .

مادة ٥٣٤

تتبع الأحكام المقررة لمضى المدة في القانون المدني فيما يختص بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف المحكوم بها . ومع ذلك فلا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدني بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣٥

إذا توفي المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائياً تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الباب التاسع
فى رد الاعتبار

مادة ٥٣٦

يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه فى جناية او جنحة ويصدر
الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه ، وذلك
بناء على طلبه .

- تقابل المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ فى شأن اعادة الاعتبار .

الأحكام

٦٨٨١ - ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١
صريحة فى اجازة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه لجنائية او جنحة ونصها
مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التى صدر من أجلها الحكم أو على
العقوبة المحكوم بها ، فسواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به
وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك وسواء أترتب
عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك
فالنص يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وآخر منها .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٦
ص ٤٢٢)

٦٨٨٢ - ان المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١
وان نصت بطريقة عامة على جواز اعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه لجنائية
او جنحة مما يستنتج منه أنه نص شامل لهذه الجرائم ، الا أنه يبين من
مراجعة المذكرة الايضاحية لهذا لقانون أن الشارع قصد من وضعه اعادة
الاعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة من شأنها أن يترتب عليها عدم الأهلية أو
الحرمان من الحقوق دون سواهم ، فلا تجوز اذن اعادة الاعتبار من أجل عقوبة
محكوم بها فى جنحة قتل خطأ .

(جنایات مصر ١٩٣١/٦/٢٧ المجموعة الرسمية ص ٣٣ ق ١٤ ،
١٩٣١/١/٣ ص ٣٣ ق ١٣)

مادة ٥٣٧

يجب لرد الاعتبار :

(اولا) ان تكون العقوبة قد نفلت تنفيذا كاملا ، او صدر عنها عفو

أو سقطت بمضى المدة .

(ثانيا) أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة سبت سنوات اذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة . وتضاعف هذه المدة في حالى الحكم للموود وسقوط العقوبة بمضى المدة .

- تقابل المادة ١٢ أولا وثانيا من المرسوم بقانون فى شأن اعاده الاعتبار .

حكم

٦٨٨٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد اعتبار المطعون ضده اليه فى حين أن البين من صحيفة الحالة الجنائية أن مدة الايقاف لم تكن قد انقضت بعد مما مقتضاه أن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، اذ العقوبة فى هذه الحالة ما زالت معلقة تنفيذها ويتعين الانتظار حتى تنقضى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(١٤ / ١١ / ١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٥ ص ٦٤٣)

مادة ٥٣٨

اذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية تبتدىء المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة .

واذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبتدىء المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذى يصبح فيه الافراج تحت شرط نهائيا .

- تقابل المادة ٢ ثانيا من المرسوم بقانون فى شأن اعاده الاعبار .

حكم

٦٨٨٤ - ان كشف القانون بما قرره فى الفقرة الأولى من المادة ٥٣٨ اجراءات عن قاعدة عامة تسرى على نوعى رد الاعتبار القضائى والقانونى ، مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت رقابة البوليس من العقوبات التى لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها الا بعد انتهاء مدتها ،

ومن ثم فهو رد استغنى بعد أن أوردتها. في صدد أحكام ردا الاعتبار بحكم القانون عن العودة الى ترديدها عند بيان أحكام رد الاعتبار بحكم القانون .
ولما كان ذلك فان ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٥٠ من القانون المذكور لزوال أثر الحكم انما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية وهو تخصيص لا يحمله نص هذه المادة التي لم تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية .

(٢٨/٣/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٨ ص ٤٦١)

مادة ٥٣٩

يجب للحكم برد الاعتبار أن يوفى المحكوم عليه ما حكم به عليه . من غرامة أو رد أو تعويض أو مصاريف وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا اذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء .

واذا لم يوجد المحكوم له بالتعويضات أو الرد أو المصاريف أو امتنع عن قبولها ، وجب على المحكوم عليه أن يودعها طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . ويجوز له أن يستردها اذا مضت خمس سنوات ولم يطلبها المحكوم له .

واذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن يكفي أن يدفع مقدار ما يخصه شخصا من الدين ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة الحصة التي يجب عليه دفعها .

- تقابل المادة ٢ ثالثا من المرسوم بقانون بشأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٠

في حالة الحكم في جريمة تفالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم برد اعتباره التجاري .

- تقابل المادة الثانية فقرة أخيرة من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤١

اذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام ، فلا يحكم برد اعتباره

٤٦ لا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة الى كل حكم منها ، على أن يراعى في حساب المدة استنادها الى أحدث الأحكام .

- تقابل المادة الثالثة من المرسوم بقانون في شأن اعادة الاعتبار .

حكم

٦٨٨٥ - ان اعادة الاعتبار الى المحكوم عليه معناها عده نقي السيرة حسن الخلق ، ولذلك لا يصح الحكم باعادة الاعتبار الى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون البعض ، بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابق صدورها عليه . ولا محل لرد الاعتبار اذا كانت الأحكام السابق صدورها على طالبه معلقا تنفيذها على شرط ، فانه بمجرد مضي المدة القانونية المعلق التنفيذ فيها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه يفتضى الغاء وقف التنفيذ ويعتبر الحكم بقوة القانون كأن لم يكن كما هي الحال تماما في رد الاعتبار .

(١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٣ ص ٦٨٧)

مادة ٥٤٢

يقدم طلب رد الاعتبار بعريضة الى النيابة العامة . ويجب أن تشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين .

- تقابل المادة السادسة من المرسوم بقانون في شأن اعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٣

تجرى النيابة العامة تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الاقامة للوقوف على سلوكه ووسائله ارتزاقه ، وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازما من المعلومات ، وتضم التحقيق الى الطلب وترفعه الى المحكمة في الثلاثة اشهر التالية لتقديمه بتقرير مدون فيه رايها . وتبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب :

(١) صورة الحكم الصادر على الطالب .

(٢) شهادة سوابق .

(٣) تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن .

- تقابل الماديين ٧ و ١/٨ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٤

تنظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المشورة ، ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والطالب ، كما يجوز لها استيفاء كل ما تراه لازما من المعلومات .

ويكون اعلان الطالب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

ولا يقبل الطعن في الحكم الا بطريق النقض خطأ في تطبيق القانون او تاويله . وتتبع في الطعن الأوضاع والمواعيد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام .

- تقابل الماديين ٢/٨ ، ٣ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٥

متى توافر الشرطان المذكوران في المادة ٥٣٧ تحكم المحكمة برد الاعتبار اذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو الى الثقة بتقويم نفسه .

- تقابل المادة ٤ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٦

ترسل النيابة صورة من حكم رد الاعتبار الى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة للتأشير به على هامشه ، وتأمّر بان يؤشر به في قلم السوابق .

- تقابل المادة التاسعة من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٧

لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة .

- تقابل المادة ٥ من المرسوم بقانون في شأن اعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٨

إذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع الى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين . أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازم توافرها .

- لا مقابل لها في المرسوم بالقانون السابق .

مادة ٥٤٩

يجوز إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده احكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها ، أو اذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله .

ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت برد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة .

- لا مقابل لها في المرسوم بالقانون السابق .

مادة ٥٥٠

يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الآجال الآتية على المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بquam السوابق .

اولا : بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية ، أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة اثنتا عشرة سنة .

ثانيا : بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات ، الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة تكون المدة اثنتى عشرة سنة .

- معدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٤/٦/١٩٥٥ ، ونشر في ١٦/٦/١٩٥٥ .

- لا مقابل لها في المرسوم بالقانون السابق .

مادة ٥٥٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
يرد الاعتبار بحكم القانون :

(أولا) الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو احفاء اشياء مسروقة أو نصب أو حيازة امانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات ، متى مضى على تنفيذها أو العفو عنها أو سقوطها اثنتا عشرة سنة بدون أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة في جنحة أو جنحة .

(ثانيا) الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة أو في أية جريمة أخرى متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه حكم في جنائية أو جنحة الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة تكون المدة اثنتى عشرة سنة .

المذكورة الايضاحية : للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ :

جعلت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية رد الاعتبار بحكم القانون رهنا بأن لا يصدر على المحكوم عليه - خلال الأجل المضروبة بتلك المادة - حكم بعقوبة جنائية أو جنحة .

ولما كان فلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية لا يخطر الا بالأحكام الصادرة في الجنايات جميعا والجسج الخطيرة ولا يحفظ صحفا الا عنها ، أما ما دونها فبعضه يبلغ الى أقلام السوابق المحلية بالمحافظات أو مراكز ومراكز البوليس والبعض الآخر لا يبلغ عنه أصلا .

ولما كان اطلاق شرط عدم صدور حكم في جنائية أو جنحة يقتضى تبيان هذه الطوائف الثلاث من الأحكام جميعا وهو أمر ان كان يسيرا بالنسبة للأحكام المبلغة لقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية فانه جد عسير بالنسبة للأحكام المبلغة لأقلام السوابق المحلية لما يتطلبه من كشف عن الأحكام في هذه الأقلام بالجمهوريّة جميعا ، أما الأحكام التي لا تبلغ الى هذه الأقلام أو القلم الآنف ، فيكاد يكون الكشف عنها ضربا من المحال ، فقد لا يكون واقعا على أمرها سوى المحكوم عليه وقد أسفر ذلك كله عن اضطرار قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية الى الاحتفاظ بصحف الأحكام المتوّه عنها بذلك النص مخافة أن يكون المحكوم عليه قد أدين خلال تلك الأجل في جنح مما لا يخطر عنه ذلك القلم ، فكان أن ثقل كاهل القائمين بالعمل فيه ونعتيل تطبيق تلك المادة .

وقد فطن الشارع الفرنسي الى ذلك - فشرط أن يكون الحكم الجديد بالحبس أو عقوبة أشد لجناية أو جنحة (م ٦٢٠ من ق.ت.ج.ج. الفرنسية المعدلة بالأمر الرقيم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٥) .

وقد رأى تعديل المادة ٥٥٠ المشار اليها بقصر الحكم الجديد على ما تحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، وهو لا يعنى الا قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية ، ذلك لان هذا القلم لا يخطر الا بالأحكام الصادرة فى الجنايات جميعا والجنح الخطيرة مما تنص عليه اللائحة المنفذة للأمر العالى الصادرة فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق كما سلف البيان فلا يسوغ أن يقف ما دونها حائلا دون رد الاعتبار وسيما فى تراكم الصحف بقلم السوابق وتحميل العاملين به ما لا طاقة لهم به .

الأحكام

٦٨٨٦ - مضمون المادة ٥٥٠ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ رد الاعتبار للمحكوم عليه بعقوبة جناية ، والمدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه تنقطع بصدور حكم لاحق لا بمجرد الاتهام ، وقضاء الحكم المطعون فيه يتوافر الظرف المشدد والمستمد من وجود سابقة للطاعن مضى على انتهاء تنفيذها حتى صدور الحكم أكثر من اثنتى عشرة سنة هو خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ ص ٣١٥ ، ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٦ ص ٨٧٣ ، ١٩٦٠/٥/٥ س ١١ ق ٧٣ ص ٣٢١)

٦٨٨٧ - قضاء المحكمة برفض طلب رد الاعتبار القضائى تأسيسا على عدم مضى المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون هو خطأ فى تطبيق القانون بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٧)

٦٨٨٨ - لا يجوز رد الاعتبار بحكم القانون طبقا للمادة ٥٥٠ اجراءات الا بمضى اثنتى عشرة سنة محسوبة من تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٢ ص ٣١٢)

٦٨٨٩ - ان مواد العود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر وتتأثر فقط بالعقوبة المحكوم بها وهل هى عقوبة جناية أو جنحة بقطع النظر عن وصفها .

الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(١٩٥٨/٥/٢٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٤٤ ص ٥٦٦)

٦٨٩٠ - إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة ، فإن
رد اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين
٥٥٠ و ٥٥١ اجراءات جنائية الا بمضى ١٢ سنة على انقضائها .

(١٩٥٩/٢/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٦ ص ٢٠٩)

٦٨٩١ - يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة الى المحكوم عليه
بعقوبة جنحة في غير ما ذكر في البند أولا من المادة ٥٥٠ اجراءات أن
يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد
اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون
المدة اثنى عشرة سنة .

(١٩٦١/٦/٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٣ ص ٦٤١)

مادة ٥٥١

إذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام ، فلا يرد اعتباره
بحكم القانون الا اذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها
في المادة السابقة . على أن يراعى في حساب المدة اسنادها الى أحدث
الأحكام .

- لا مقابل لها في المرسوم بالقانون السابق .

مادة ٥٥٢

يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل
وزوال كل ما يترتب من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار
الجنائية .

- تقابل المادة ١٠ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

حكم

٦٨٩٢ - المادة ٥٥٠ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد قضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، ورتبت المادة: ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار معو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

(١٥/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٥٠ ص ٢٣٣)

مادة ٥٥٣

لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب على الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات .

- تقابل المادة ١١ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعسار .

أحكام عامة فى الإجراءات التى تتبع فى حالة فقد الأوراق أو الأحكام

مادة ٥٥٤

إذا وجدت النسخة الأصلية للحكم قبل تنفيذه أو فُقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه تتبع الإجراءات المقررة فى المواد الآتية .

— لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٥٥٥

إذا وجدت صورة رسمية من الحكم ، فهذه الصورة تقوم مقام النسخة الأصلية .

وإذا كانت الصورة تحت يد شخص أو جهة ما تستصدر النيابة العامة أمرا من رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم بتسليمها . ولمن أخذت منه ان يطلب تسليمه صورة مطابقة بغير مصاريف .

— لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٥٥٦

لا يترتب على فقد نسخة الحكم الأصلية إعادة المحاكمة متى كانت طرق الطعن فى الحكم قد استنفدت .

— لا مائل لها فى القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : إذا لم توجد صورة رسمية من الحكم فلا يجوز أن يترتب على فقد نسخة الحكم الأصلية إعادة المحاكمة متى كانت طرق الطعن فى الحكم قد استنفدت لأن إعادة المحاكمة تتعارض مع قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا .

مادة ٥٥٧

إذا كانت القضية المنظورة أمام محكمة النقض ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، تقضى بإعادة المحاكمة متى كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن قد استوفيت .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٦٨٩٣ - لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ، ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد ، لما كان ذلك وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ اجراءات جنائية نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية الى محكمة الجنايات لاعادة محاكمة الطاعن .

(١٩٧٥/٤/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٨ ص ٣٣٥ ، ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ق ٢٠٩ ص ٧٨١ ، ١٩٨٤/٥/٢٨ س ٣٥ ق ١١٧ ص ٥٢٤)

٦٨٩٤ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً ما دامت طرق الطعن لم تستنفذ بعد ، ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين عملاً بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ اجراءات جنائية القضاء بإعادة المحاكمة بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا في الحكم وذلك بسبب قيام مسئوليتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهم

جميعا .

(١٩٦٥/١/٥ أحكام انقض س ١٦ ق ٦ ص ٢١)

٦٨٩٥ - ان فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بفقدتها كاملة ، ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ورقة من نسخة الحكم الأصلية قد فقدت وكان من غير المتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم فان مثله لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم تستنفد . ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ اجراءات جنائية أن يقضى باعادة المحاكمة .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٥ ص ٢٣٢ ،
١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ق ٢٠٩ ص ٧٨١)

٦٨٩٦ - متى كانت التحقيقات الأولية التي تضمنها محضر جمع الاستدلالات قد فقدت ، مما تعذر معه على محكمة النقض تحقيق ما يشيره الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه في الاسناد اذ عول في ادانته على ما قرره شاهد الاثبات في ذلك المحضر من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة رغم أن ذلك لا أصل له في الأوراق وكان هذا الذي يشيره انطاعن هو ما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبعثه وتقول كلمتها فيه وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها ، فانه يتعين تحقيقا لحسن سير العدالة نقض الحكم والاحالة لاعادة المحاكمة من جديد .

(١٩٦٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٦ ص ٤٩٢)

مادة ٥٥٨

اذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه .

واذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي اجراء ما تراه من التحقيق .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٦٨٩٧ - اذن التفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب اثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى وقد دلت المادة ٥٥٨ اجراءات جنائية على أن الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد كأصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها ، واذا كانت الحال في الدعوى الماثلة أن فقد أوراق التحقيق قد وقع أثناء نظر الدعوى بمرحلة الاحالة وهي المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، ومن ثم قامت النيابة العامة باعادة التحقيق ، وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى وهو ما لا يكفي وحده لحمل قضائها ، ولكن عليها ان هي استرابت في الأمر وحتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهى الى ما انتهت اليه ، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٥ ص ٤٢٦)

٦٨٩٨ - الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد كأصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . فاذا رفعت الدعوى الى المحكمة كانت هي المختصة دون غيرها باجراء التحقيق وذلك بالنظر الى الفصل بين سلطة التحقيق وقضاء الحكم باعتباره من الضمانات الأصلية الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، ولا تعتبر الدعوى أنها دخلت في حوزة محكمة الجنايات الا اذا رفعت اليها طبقا للمادة ٢١٤ اجراءات بقرار الاحالة .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٦٨٩٩ - اذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام باجراء المعاينة نظرا الى فقد محضرها ، فان المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأته أخذا بما يجرى به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٦٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٥ ص ٩٤٧)

٦٩٠٠ - دلت المادة ٥٥٨ اجراءات جنائية على أن الفصل بين

سلطتى الاتهام والمحاكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن يحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هى صاحبة الشأن وحدها فى أن تتولى هى دون غيرها ما تراه من التحقيق فى حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها . والعبرة تكون بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها . ومن ثم فاذا اعتمدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية فى ثبوت التهمة على المتهم على أقوال الشاهد الغائب من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهى ليست من أوراق التحقيق ولا صورة رسمية منها فانها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٦ ص ٣٩٤)

٦٩٠١ - ان العبرة فى المحاكمات الجنائية هى بالتحقيقات التى تجريها المحكمة بنفسها فى جلساتها ، فاذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المحكمة اعتمدت على عناصر الاثبات التى طرحت أمامها بالجلسة ومنها صورة محضر الحجز والصورة الرسمية لمحضر التبييد الذى حرره المحضر واستخلصت مما دار أمامها بالجلسة ومن أقوال المتهم نفسه أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة أو بعضها فى اليوم المحدد للبيع وناقشت دفاعه فى هذا الشأن وبينت الأدلة التى اعتمدت عليها فى ثبوت التهمة قبله ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما انتهت اليه من ادانته ، فان ما يثيره هذا المتهم من طعن على الحكم ببطلان الاجراءات بسبب فقد ملف القضية لا يكون له محل .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٢ ص ٥١٠)

مادة ٥٥٩

إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقض ، فلا تعاد الاجراءات الا اذا رأت المحكمة ذلك .

- لا مماثل لها فى القانون السابق .

الأحكام

٦٩٠٢ - فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها أثناء نظر القضية أمام محكمة النقض مع وجود الحكم لا يبرر إعادة الاجراءات الا اذا رأت المحكمة محلا لذلك ، وقد أفصحت المذكرة الايضاحية عن علة هذا الحكم في المادة ٥٥٩ ج في قولها ان الطعن بطريق النقض انما يوجه الى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجودا أمكن الفصل في التحقيق ففي هذه الحالة يكون هنا محلا لاعادة الاجراءات .
(١٩٨٣/٥/١١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٤ ص ٦٢١ ،
١٩٨٦/١/١ س ٣٧ ق ٣ ص ٣٤)

٦٩٠٣ - فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها مع وجود الحكم ونظر القضية أمام محكمة النقض لا يقتضى إعادة الاجراءات الا اذا رأت المحكمة محلا لذلك . دشت أوراق التحقيق بما يجعل تحقيق وجه الطعن متعذرا .
يوجب النقض والاعادة الى محكمة الاحالة .
(١٩٨٧/٤/٢ الطعن رقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٥٥)

٦٩٠٤ - أفصحت المذكرة الايضاحية عن علة الحكم انوارد في المادة ٥٥٩ اجراءات في قولها « ان الطعن بطريق النقض انما يوجه الى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجودا أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة الى الرجوع الى الأوراق اللهم الا اذا كان الطعن منصبا على التحقيق ، ففي هذه الحالة يكون هناك محل لاعادة الاجراءات » . لما كان فقد أوراق التحقيق في الدعوى الماثلة قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذرا . فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه واحالة الدعوى الى المحكمة المختصة لاعادة المحاكمة .

(١٩٦٧/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٣ ص ١٧١)

في حساب المدد

مادة ٥٦٠

جميع المدد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

فهرس أبجدي

رقم المادة

(١)

اثبات

(انظر : أدلة ، استدلال ، خبراء ، شهود)

احالة

١٥٨ و ١٥٦	الى محكمة الجنح
١٥٨	الى مستشار الاحالة
١٥٨ و ١٥٩	التصرف فى الدعوى
١٦٠	مشمات امر الاحالة
١٩٠	تبليغه للنياية واعلانه للخصوم
١٩١	امر الاحالة فى الغيبة
١٩٢	التحقيقات التكميلية بعد امر الاحالة
٣٠٥	الاحالة بواسطة المحكمة الجزئية
٤١٤	احالة جنح النشر لمحكمة الجنائيات

أحداث

(ألغيت المواد ٣٤٣ الى ٣٦٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بعضها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، وحل محلها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الأحداث ، وألغى القانون الاخير بموجب قانون الطفل لسنة ١٩٩٦)

اختصاص

١٨٣ و ١٨٢	فى حالة الارتباط
٢١٩ و ٢١٧	اختصاص بالنسبة للمكان
٢٢٤ و ٢٢٣	احالة مسائل الأحوال الشخصية للمحكمة المختصة
٢٣١ و ٢٢٦	تنازع الاختصاص
٢٣٢	البطلان لعدم الاختصاص

رقم المادة

الطعن في الأحكام الصادرة في الاختصاص ٤٠٥ و ٤٢١ (٣٠ نقض)
اختصاص بالنسبة للموضوع ٤١٤ و ٣٠٥ و ٢٢١
وقف الدعوى ٢٢٢

أدلة

٢١ جمعها
١٩٧ أدلة جديدة
٢٠٥ تقديرها
٤٥٥ ظهور أدلة بعد الحكم النهائي

ارتباط الجرائم

١١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٢٢٦ المحكمة المختصة بنظرها
٢٨٣ فصل الجنبعة عن الجناية لعدم الارتباط
٤٠٤ استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة

استئناف

١٤٤ استئناف أوامر الافراج
١٧٥ و ١٦٩ و ١٦٧ و ١٦٤ و ١٦١ استئناف أوامر قاضي التحقيق
١٦٦ و ١٦٥ ميعاد استئناف الأمر
٢٤٣ استئناف جرائم الجلسات
٤٠٧ استئناف الأحكام الحضورية حكما
٣١٣ مصاريف الاستئناف
٤٠٥ و ٤٠٢ الأحكام الجائز استئنافها
٤١٠ و ٤٠٦ ميعاد الاستئناف
٤١١ تقرير التلخيص
٤١٢ سقوط الاستئناف
٤١٧ سلطة المحكمة في تعديل الحكم
٤١٨ المعارضة في الاستئناف
٤١٩ الفصل في الموضوع

استجواب

٢٦ بمعرفة النيابة
١٢٣ و ١٢٥ اجراءات الاستجواب

رقم المادة

١٣١	بمعرفة قاضى التحقيق
٢٧٤	بمعرفة المحكمة

لاشكال فى التنفيذ

٥٢٤	المحكمة المختصة بنظره
٥٢٥	اجراءاته
٥٢٦	النزاع فى شخصية المحكوم عليه
٥٢٧	النزاع على الاموال المطلوب التنفيذ عليها
٢٣٠	الاشكال فى الامر الجنائى

اعادة النظر

٤٤١	أحواله
٤٤٢	من له الحق فى طلبه
٤٤٣	متى يكون للنائب العام وحده هذا الحق
٤٤٤	تقديم كفالة
٤٤٥	ميعاد اعلان الخصوم بالجلسة
٤٤٦	الفصل فى الطلب
٤٤٧	وفاة المحكوم عليهم
٤٤٨	ايقاف الحكم
٤٤٩	الحكم بالغرامة اذا لم يقبل الطلب
٤٥٠	نشر الحكم الصادر بالبراءة
٤٥١	ما يترتب على الغاء الحكم المطعون فيه
٤٥٢	عدم جواز تجديد الطلب بعد رفضه
٤٥٣	جواز الطعن فى الأحكام الصادرة بناء على اعادة النظر

اعضاء النيابة

٢٣	اعتبارهم من مأمورى الضبط انقضائى
٣٦	استجواب المتهم
٤٢	رقابة السجون العامة
٦٣ - ٦١	التصرف فى الدعوى
٧٥	المحافظة على سرية التحقيق

رقم المادة

٢٠١	أمر الحبس - نفاذه
٢٤٨	تقدم جواز ردهم
٢٦٩	حضور جلسات المحاكم الجنائية

اعلان

٦٢	اعلان أمر الحفظ
٢٥٥ و ٧٩	اعلان الخصوم في قلم الكتاب
٨٣	اعلان أوامر قاضي التحقيق
١١ و ١٨٦ و ١٨٧ و ٢٧٧	اعلان الشهود
١٢٨	اعلان أوامر الضبط والاحضار
١٩٠	اعلان أمر الاحالة
٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٣٨ و ٢٤٠	اعلان الخصوم بالحضور في الجنع
٢٣٥	اعلان المحبوسين
٢٥١	اعلان المتهم بناء على طلب المدعى المدني
٢٩٣	اعلان الخبراء
٣٢٦	اعلان الأمر الجنائي للخصوم
٣٢٧	اعلان رفض الأمر الجنائي
٤٤٥	اعلان الخصوم في اعادة النظر
٥١٦ و ٥٠٥	اعلان المحكوم عليه بالتعويضات والغرامة والمصاريف
٥٢٥	اعلان الاشكال في التنفيذ
٥٤٤	اعلان طالب رد الاعتبار

افراج مؤقت

١٤٤ و ١٥١ و ٢٠٤	أحوال صدوره
١٤٥ و ١٥٤	شروطه
١٤٦	تقديم كفالة
١٥٠	جواز الغائه

أمر افراج

١٥٤	من قاضي التحقيق
١٧٩	من مستشار الاحالة

رقم المادة

٢٠٩	من النيابة العامة
	افراج تحت شرط
	راجع : حكم عقوبة
	أمر جنائي
٢٢٢	حالاته
٢٢٤	العقوبة الجائز توقيعها
٣٢٥	رفض القاضي اصداره
١٢٦	مشمولاته واءلانه
٣٢٧	الاعتراض عليه وسقوطه
٣٢٨	منى يكون بمثابة حكم نهائى
٣٢٩	تعدد المتهمين
٣٣٠	الاشكال فى تنفيذه
	أمر حبس
٤٠	الاذن به
١٢٧	مشمولاته
١٢٨	اعلانه للمتهم
١٣٤	الأحوال التى يصدر فيها
١٣٥	الحبس الاحتياطى فى جنح الصحافة
١٣٦	صدوره من قاضى التحقيق
١٣٧	جواز طلبه من النيابة
١٣٩ و ١٣٨	تنفيذه
١٤٢ و ١٤٣ و ٢٠٢	مدته
٢٠١	صدوره من النيابة العامة
٢٠٣	صدوره من المحكمه قبل النطق بالحكم
٣٨٠	صدوره من محكمة الجنايات
	أمر حفظ
٦٢ و ٦١	صدوره واءلانه
١٠٦	التصرف فى المضبوطات

رقم المادة

أمر ضبط

٣٤ و ٣٥	صدوره من مأمور الضبط القضائي
١٢٧	شروط أمر الضبط
١٢٨	اعلانه للمتهم
١٢٩ و ٢٠١	سقوطه وتجديده

أوراق ومستندات

٤٧	ضبط الأوراق بمعرفة رجال الضبط
٥٦	حفظها في أحراز
٥٨	المحافظة على سريتها
٩١	ضبطها بمعرفة قاضي التحقيق
٢٠٦	ضبطها بمعرفة النيابة (انظر خطابات)

(ب)

بطلان

٣٣١	عدم مراعاة اجراء جوهري
٣٣٢	بطلان متعلق بالنظام العام
٣٣٣ و ٣٣٤	سقوط الحق في الدفع به
٣٣٥ و ٣٣٧	تصحیح البطلان
٣٣٦	أثر البطلان

(ت)

تبليغ

٢٤ - ٢٦	عن وقوع الجرائم
٢٨	ما يعتبر من قبيل التبليغات
٤٣	تبليغ شكوى المسجون
٨٣	تبليغ أوامر قاضي التحقيق
١٠٠	تبليغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة
١٩٠	تبليغ أمر الاحالة

رقم المادة

٣٦٣ تبليغ قرارات الافراج عن الأحداث
٤٩٩ تبليغ أمر الافراج تحت شرط (أنظر شكوى)

تحقيق

١٧	انقطاع المدة بالتحقيق
٢١	جمع الاستدلالات
٤٣	تحقيق شكوى المسجون
٧٥	سريه اجراءات التحقيق ونتائجها
٩٧ و ٢١٣	العودة الى التحقيق
٢٢٦	تنازع الاختصاص فى التحقيق
٢٩٤	نسب أحد أعضاء المحكمة
٣٠٠ و ٣٠١	حجية التحقيق الابتدائى
٣٣٣	الدفع ببطلان التحقيق
٣٤٠	تحقيقات مستعجلة
٥٢٥	فى اشكالات التنفيذ
	تحقيق بمعرفة الضبطية القضائية :
٢٤	تحريرات أولية
٧٠	بانتداب من قاضى التحقيق
٢٠٠	بانتداب من النيابة العامة
	تحقيق بمعرفة قاضى التحقيق :
٦٥	ندب مستشار
٦٧ و ٦٩ - ٧١	مباشرة التحقيق
٧١	بيان المسائل المطلوب تحقيقها لمن يندب للتحقيق
٧٠	انتقاله لمحل الواقعة
٧٦	الادعاء بحقوق مدنية
٧٧	حضور الخصوم
٨٥	الاستعانة بالخبراء
١٢٣	اثبات شخصية المتهم
١٢٤	مواجهة ، شروطها
١٢٥	اطلاع المحامى على التحقيق
١٩٢	تحقيقات تكميلية
٢٠٧	عرض تحقيق النيابة على قاضى التحقيق .

رقم المادة

١٧٤ - ١٧٨	تحقيق بمعرفة مستشار الاحالة
١٩٧	نحسين بدميلي
٦٣	العودة الى التحقيق
١٩٩	نحنيق بمعرفة النيابة العامة :
٢٠٠	التصرف فى مواد الجنح والمخالفات
٧٠ و ٧١	مباشرة التحقيق فى مواد الجنح
٧٧ و ٨٠	تكليف مأمورى الضبط ببعض الأعمال
١٣٢	بانتداب من قاضى التحقيق
٢٠٨	حضور التحقيق والاطلاع عليه
٢٩٧	نحقيق شخصية المتهم
٥٤٣	سماع الشهود
١٥٢	دعوى التزوير الفرعية
	تحقيق طلب رد الاعتبار
	انتهاء التحقيق

تعدد الجرائم

٢٢٦	المحكمة المختصة
٤٩٣	تنفيذ العقوبة

تعدد المتهمين

٤	تقديم شكوى ضد أحدهم
١٨	انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم
٣٤٠	عدم حضور بعضهم الجلسة
٣١٧	مصاريف الدعوى
٣٢٩	فى الأوامر الجنائية
٣٩٦	غياب أحدهم أمام محكمة الجنايات
٤٠٦	استئناف أحدهم

تعدد المجنى عليهم

٤	كفاية تقديم شكوى من أحدهم
١٠	تنازل أحدهم عن الشكوى

رقم المادة

تعويضات

٢٨	طلبها بمعرفة المدعى المدنى
١٢٢	تعويض الشهود بسبب حضورهم
١٦٩	أحوال تعويض المتهم
٢٢٠ و ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٦٤	طلبها أمام المحكمة الجنائية
٢٦٠ و ٢٦٧	حق المتهم فى طلبها
٣٠٩ و ٣٢٠ و ٢٦٧	الفصل فى التعويضات
٤٠٣	استئناف الحكم الصادر بها
٤١٦	إلغاء الحكم الصادر بها
٢٥١	سقوط الحكم الصادر بها
٤٦٣	شمول الحكم بالتنفيذ المؤقت
٥٠٥	إعلان المحكوم عليه بها
٤٠٨	إسفيد بها

تفتيش

	بمعرفة مأمورى الضبط القضائى :
٤٥	أحوال دخولهم فى محل مسكون
٤٧	حالة التلبس بالجريمة
٤٨	بعيش منازل الموضوعين تحت المراقبة
٤٩	توفر قرائن قوية ضد المتهم
٥٠	إذن التفتيش
٥١	حضور المتهم أو من يمثله
٥٨	سرية المضبوطات
٩١ - ٩٤	نفتيش بمعرفة قاضى التحقيق
٢٠٦	نفتيش غير المتهمين

تكليف بالحضور

١١١ و ١١٧ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨٢ و ٤١٣	الشهود
١٢٦ - ١٢٩ و ١٣٩	بأمر قاضى التحقيق
١٩٠ و ٢٠١ و ٢٠٨ و ٢٣٢ و ٢٣٣	بأمر النيابة
٢٣٢ و ٢٣٣	بطلب من المدعى المدنى
٢٣٤ و ٢٣٥	إعلانه

رقم المادة

٢٣٨	تخلف الخصوم عن الحضور
٣٢٧	فى الأمر الجنائى
٣٣٤	الدفع ببطلان ورقة التكليف
٣٣٧	تصحيح حكم أو أمر
٣٧٤ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٨	أمام محكمة الجنايات
٣٨٧	متهم خارج القطر
٤٠٠	فى المعارضة
٤٠٨	فى الاستئناف

تلبس

٣٠	تعريفه
٣١ - ٣٣	تحقيق بمعرفة مأمور الضبط القضائى
٣٤ و ٣٧ و ٣٩	القبض على المتهم
٤٧	تفتيش منزل المتهم
١٣٠	أمر القبض
١٩٨	انتقال النيابة
٢٣٣	تكليف المتهم بالحضور
١٢٤	استجواب المتهم
٢٧٧	تكليف الشهود بالحضور

تنفيذ

٤٥٩ و ٤٦٠	وجوب صدور الحكم بالعقوبة
٤٦١ و ٤٦٢	تنفيذ العقوبة بطلب النيابة
٤٦٤	تنفيذ العقوبات التبعية
٤٦٧ و ٤٦٨	تنفيذ الاحكام الغيابية
٤٦٩	أثر الطعن بالنقض فى التنفيذ
	(انظر عقوبة)

رقم المادة

(ج)

جرائم النشر

١٣٥
١٥٦ - ١٥٨
١٥ و ٢١٩ و ٤١٤

الحبس الاحتياطي فيها
التصرف في الدعوى
المحكمة المختصة

جلسة

٢٤٣
٢٤٤ و ٢٤٦
٢٤٥

ضبطها
وقوع جريمة في الجلسة
اخلال المحامي بالنظام

جناية

٦٣ و ٢١٤ و ٢٤٤
١٣٤
٢١٥ و ٢١٦
٢٤٤
١٥
٣٠٦
٤٤١ و ٤٤٢
٥٢٨

احالة الدعوى الى قاضى التحقيق
حبس المتهم احتياطيا
المحكمة المختصة
جناية في الجلسة
انقضاء الدعوى فيها
نظرها امام محكمة الجناح
اعادة النظر في الحكم
سقوط العقوبة

جناية

٦٣
١٣٤ و ١٣٥
١٤٢ و ١٤٣
١٥٦ و ١٥٧
٢١٤ و ٢١٥
٢٤٤
٢٣٣ و ٢٣٥
٢٣٧
٣٢٣

تحقيقها
حبس المتهم احتياطيا
الافراج عن المتهم
التصرف في الدعوى
المحكمة المختصة
جناية في الجلسة
اعلان الخصوم
عدم حضور الخصوم بالجلسة
اوامر جنائية بها

رقم المادة

٣٩٧	غياب المتهم بجنحة أمام محكمة الجنايات
٣٩٨ و ٤٠٠	المعارضة فى الأحكام الغيابية
٤٠٢	استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية
٤٤١ و ٤٤٢	اعادة النظر فى الحكم
٥٢٨	سقوط العقوبة

(ح)

حبس احتياطى

١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٥٩ و ١٨٤ و ٤٦٨	أحواله
١٣٦	سماع أقوال النيابة
١٣٨	تسليم صورة الأمر لمأمور السجن
١٢٩ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ٢٠٢ و ٢٠٣	تجديده
١٤١	الاتصال بالمحبوس
٤٦٥	الافراج عن المتهم
٤٨٢ و ٤٨٤	أثره فى التنفيذ بعقوبة
٥٠٩	أثره عند الحكم بغرامة

حراسة

٣٩٠ و ٣٩١	تعيين حارس على أموال المحكوم عليه غيابيا
-----------	--

حقوق مدنية

(أنظر مدعى مدنى)

حكم

٢٢٧	تنازع فى الاختصاص
٣١٠	تسبيب الحكم وبيان الواقعة
٣١٢	تحرير الحكم
٣٣٧	تصحيح خطأ فى الحكم
٤٥٤ و ٤٥٨	قوة الأحكام النهائية

رقم المادة

استئناف الحكم (أنظر استئناف)
طعن بالنقض (أنظر نقض)
معارضة في الحكم (أنظر معارضة)
تنفيذ الحكم (أنظر عقوبة)

حكم غيابي

غياب المتهم من الجلسة ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٣
الاجراءات التي تتبع في مواد الجنايات ٣٨٩ و ٣٩٠
ما ينفذ من الحكم الغيابي ٣٩٢ و ٣٩٤

(خ)

خبراء

الاستعانة بهم لاثبات الحالة ٨٥
حلفهم اليمين ٨٦
وجوب تحديد ميعاد لتقديم التقرير ٨٧
خبير استشاري ٨٨
رد الخبير ٨٩
استعانة المحكمة بهم ٢٩٢ و ٢٩٣

خطابات ومراسلات

ضبط الأوراق والخطابات والرسائل ٤٧ و ٥٥ و ٩١ و ٩٥ و ٩٦
عدم جواز فضها ، تحريزها ، تحريم افشائها ٥٢ و ٥٦ و ٥٨
الاطلاع عليها وأخذ صورة منها وتبليغها للمتهم ٥٩ و ٩٧ و ١٠٠
ضبطها لدى الغير ٩٩ و ٢٠٦
(أنظر مراسلات ، أوراق ومستندات)

(د)

دعوى التزوير

ميعاد الطعن بالتزوير ٢٩٥
اجراءات الدعوى ٢٩٦ و ٢٩٧
الحكم بغرامة على مدعى التزوير ٢٩٨
الغاء أو تصحيح الورقة الرسمية ٢٩٩

رقم المادة

دعوى جنائية

١ و ٣ و ٨ و ٩	رفعها
٢	مباشرتها
١٠	التنازل عنها
١١ و ١٣	اقامتها من محكمة الجنايات أو النقض
١٤	انقضاؤها بوفاة المتهم
١٥	انقضاؤها بمضى المدة
١٦	سريان المدة
١٧ و ١٨	انقطاع المدة
٢٢٣	ايقافها
٣٢٢	مصاريفها
٤٤٥	عدم جواز الرجوع اليها
٢٣٦	الاطلاع على أوراق الدعوى
٣٠٩ و ٤٥٤ و ٤٥٦ و ٤٥٨	الحكم فيها

دعوى مدنية

٢٧ و ٢٨ و ٧٦ و ٢٢٠ و ٢٥٣	الادعاء مدنيا
٢٥٨	القرار الصادر بشأنها وأثره
٢٥٩	انقضاؤها بمضى المدة
٢٦٠ و ٢٦٣	تركها
٢٦٤ و ٢٦٦	الفصل فيها أمام المحاكم الجنائية
٢٦٧	المطالبه بتعويض عن رفعها
٤٦١	تنفيذ الأحكام الصادرة فيها
٤١٣	سماعهم فى الاستئناف

دفع

٨١	تقديمها لقاضى التحقيق
٤١٩ و ٢٣٧	الحكم فى الدفع

(و)

رجال السلطة

٣٨ و ٣٩ و ١١١ و ١٢٧ و ١٢٨	واجباتهم
٤٥	دخولهم محلا مسكونا

رقم المادة

رد الاعتبار

٥٣٦	المحكمة المختصة
٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩	شروطه
٥٤٠	فى جرائم التفالس
٥٤١	فى تعدد الأحكام
٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦	اجراءاته
٥٤٧	عدم جواز الحكم به أكثر من مرة
٥٤٨	رفضه وتجديده
٥٤٩	الغاء الحكم الصادر به
٥٥٠ و ٥٥١	رد الاعتبار بحكم القانون
٥٥٢	أنر رد الاعتبار
٥٥٣	عدم الاحتجاج به على الغير

رد القضاة

٢٤٧	أحوال تنحى القاضى
٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩	أحوال الرد
٢٥٠	التصل فى طلب الرد

(س)

سجن

٤١	توقيع العقوبة
٤٢	تفتيش السجنون
٤٣ و ٤٤	قبول شكاوى
١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩	تنفيذ أمر الحبس
١٤٠	اتصال رجال السلطة بالسجنون
٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٦	تنفيذ عقوبة الاعدام
٤٨٥ و ٤٨٧	تنفيذ الأحكام المقيدة للحرية

(ش)

شكوى

رفع الدعوى الجنائية بشكوى من المجنى عليه ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩

رقم المادة

٧	انقضاء الحق في الشكوى
١٠	التنازل عنها
٢٤ و ٢٧ و ٢٨	التصرف فيها
٤٤	اعلان الشاكى بأمر الحفظ (انظر تبليغ)

شهود

٢٧٧	تكليفهم بالحضور
٧٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠	سماع شهادتهم
٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨٢	تخلفهم عن الحضور
٢٨١	انتقال المحكمة الى الشاهد
٢٨٤ و ٢٩٢	حلف اليمين
٢٨٥	عدم جواز ردهم
٢٨٦	امتناعهم عن الشهادة
٢٨٨	سماع المدعى المدنى كشاهد
١١٠	الشهود أمام قاضى التحقيق
١١١	اعلانهم بمعرفة النيابة
١١٢	سماع كل شاهد على انفراد
١١٣	بيانات عنهم
١١٤	توقيع الشهود على المحضر
١١٥	ابداء ملاحظات الخصوم
١١٦	الشروط اللازم توافرها فى الشهود
١١٧	امتناع الشاهد عن الحضور
١١٨	اعفاؤه من الغرامة
١١٩	الحكم عليه عند الامتناع عن الشهادة
١٢٠	الطعن فى الأحكام الصادرة على الشهود
٢٧٣	حق المحكمة فى سماع شهادة الشهود
٢٨٧	القواعد المقررة لمنع الشهادة أو الاعفاء منها

رقم المادة

(ص)

صحف

أنظر جرائم النشر

(ض)

ضبط

٩١ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧	بمعرفة قاضي التحقيق
٥٢ و ٥٥ و ٥٧	بمعرفة مأمور الضبط
٢٠٦	بمعرفة النيابة
٥٢ و ٩٥ و ١٠٠ و ٢٠٦	حفظ الرسائل
٥٢ و ٥٤	العقارات
٩٦	ما لا يجوز ضبطه من الأوراق والمستندات
١٠١ و ١٠٩	التصرف في الأشياء المضبوطة

ضبطية قضائية

أنظر مأموري الضبط القضائي

(ط)

طعن

١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦	قرار مستشار الاحالة
	طعن بالنقض (أنظر نقض)
	طعن بالمعارضة (أنظر معارضة)
	طعن بالاستئناف (أنظر استئناف)

(ع)

عامة عقلية

٢٣٨	وضع المتهم تحت الملاحظة
٣٣٩ و ٣٤٠	ايقاف رفع الدعوى

رقم المادة:

٣٤٢	حالة الحكم بالبراءة للعامة
٢٦٥	حماية المجنى عليه الصغير والمعتوه
٤٧٦ و ٤٨٧	وقف تنفيذ العقوبة

نوبة

٤٥٩ و ٤٦٠	وجوب صدور الحكم بها
٤٦١ و ٤٦٢	نفيدها بطلب النيابة
٤٦٤	تنفيذ العقوبات التبعية
٤٦٧ و ٤٦٨	تنفيذ الأحكام الغيابية
٤٦٩	أثر الطعن بالنقض في تنفيذها
٥٢٨ - ٥٣٤	سقوط العقوبة بمضي المدة
٥٣٥	سقوط العقوبة بوفاة المتهم
٥٦٠	احتساب المدة بالتاريخ الميلادي
	عقوبة الاعدام :
٤٧٠ - ٤٧٤ و ٤٧٧	اجراءات التنفيذ
٤٧٥ و ٤٧٦	تأجيل تنفيذها
	عقوبة مقيدة للحرية :
٤٧٨	تنفيذها بأمر من النيابة
٤٧٩	التشغيل خارج السجن
٤٨٠ - ٤٨٢	حساب مدتها
٤٨٣	حساب مدتها من الحبس الاحتياطي
٤٨٥ - ٤٨٩	تأجيل تنفيذها
٤٩٠	الافراج بعد استيفاء العقوبة
	الافراج تحت شرط :
٤٩١ - ٤٩٦	شروطه
٤٩٧ - ٥٠٤	اجراءاته
	غرامة :
٤٦٣	الاستئناف لا يوقف تنفيذها
٤٦٤	تنفيذ العقوبات التبعية
٤٦٣ و ٥٠٧ و ٥٠٩	تنفيذ الغرامة
٥١٠	تقسيم الغرامة
	الاكراه البدني :

رقم المادة

٥١١ و ٥١٤ و ٥١٧	حسابه
٥١٢	أحوال عدم جوازه
٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٩ و ٥٢٣	اجراءاته
	اشكال فى التنفيذ :
٥٢٤	المحكمة المختصة
٥٢٥ - ٥٢٧	اجراءاته

(غ)

غرامة

١١٩ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨٤	توقيعها على الشاهد والاعفاء منها
٢٤٣	فى جرائم الجلسات
٢٨٢	الطعن فى الحكم بالغرامة
٢٩٨	الغرامة فى دعوى التزوير الفرعية
٣٢٤	الغرامة فى الأوامر الجنائية
٣٧٥	توقيعها على المحامى
٤٢٧ - ٣٦ نقض	حالة عدم قبول الطعن بالنقض
٤٤٩	حالة عدم قبول طلب اعادة النظر
٤٦٣	الحكم بها واجب التنفيذ
٥٠٥	اعلانها للمحكوم عليه
٥٠٨	ترتيبها فى التوزيع
٥٠٩	أثرها فى الحبس الاحتياطى
٥٣٩	وجوب تنفيذها لرد الاعتبار

غرفة المشورة

٢٤٩	اختصاصها فى حالة رد القاضى أو تنحيه
٣٣٧	اختصاصها بتصحيح الخطأ
٥٤٤	نظر طلبات رد الاعتبار

(ق)

قاضى التحقيق

٧٣ و ٦٧	احالة الدعوى اليه من النيابة العامة
٦٤ - ٦٦	ندبه واختصاصه

رقم المادة

٦٧ - ٧٣	مباشرة التحقيق
٦٨	جواز جلوسه للحكم في غير ما حققه
٧٠ و ٧١	ندب أحد أعضاء النيابة أو مأموري الضبط
٧٢	الطعن في أحكامه
٧٢	رقابه رئيس المحكمة
٧٥	سرية التحقيق
٧٦	فصله في الادعاء المدني
٧٧	أحوال اجراء التحقيق في غيبه الخصوم
٧٨	اخطار الخصوم بزمان ومكان التحقيق
٨١ و ٨٢	الدفع والطلبات والفصل فيها
٨٣	ابلاغ أوامره للنياحة العامة
٨٥	وجوب حضوره في حالة ندب الخبراء
٩٠	انتقاله
٩١ و ٩٢	تفتيش المنازل وشروطه
٩٣	اخطار النيابة بانتقال قاضي التحقيق
٩٤	تفتيش الأشخاص
٩٥	ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات والطرود
٩٦	ما لا يجوز ضبطه من الأوراق والمستندات
٩٧	حق الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق المضبوطة
٩٨	ما يتبع نحو الأشياء المضبوطة
٩٩	حق الاطلاع على الشيء المراد ضبطه لدى حائزه
١٠٠	تبليغ الخطابات والرسائل المضبوطة للمتهم
١٥٣	ارسال أوراق التحقيق للنياحة

قبض

٣٩	القبض في الجريمة التي يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى
٣٤	بواسطة مأمور الضبط القضائي
٣٦	بواسطة النيابة العامة
١٢٦	بواسطة قاضي التحقيق
١٢٧ و ١٢٨	مستملات أمر القبض واعلانه
٢٤٤	في جرائم الجلسة
٢٧٩	في حالة تخلف الشاهد عن الجلسة

رقم المادة:

٢٨٠ و ٣٨٤

بأمر من محكمة الجنايات
(أنظر أمر الضبط)

(ك)

كفالة

١٤٦	فى حالة الافراج المؤقت
١٤٧	كيفية دفعها
١٤٨	متى تصير ملكا للحكومة
١٤٩	الاعفاء منها
٢٠٤	تقديرها من النيابة العامة
٢٠٥	تقديرها من قاضى التحقيق
٣٩٠	تقديرها من الحارس على أموال المحكوم عليه
٣٩٣	تقديمها من المدعى المدنى
٤٢٧ (٣٦ نقض)	فى الطعن بالنقض
٤٤٤	فى طلب اعادة النظر
٤٦٣	تقديمها عند الحكم بالحبس
٤٨٩	طلبها بواسطة النيابة عند تأجيل تنفيذ الحكم

(م)

مأمورى الضبط القضائى

٣ و ٢١ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ و ٥٠ و ٥٥ و ٢٧٧	اختصاصهم
٢٢	تبعيتهم
٢٣ و ٣٤٨	بيانهم
٣١ و ٣٦ و ٤٧ و ٥٠	واجباتهم
٤٦	حقهم فى تفتيش المتهم
٢٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦	سلطتهم
٧٠ و ٢٠٠	جواز تكليفهم بأعمال معينة
٢٤٨	عدم جواز ردهم

رقم المادة

محتهم

٤	تعدد المتهمين
١٤	انقضاء الدعوى ب وفاة المتهم
١٨	انقطاع المدة بالنسبة لأحد المتهمين
٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ١٢٦ و ١٢٧	حالات جواز القبض على المتهم
١٣٠ و ١٣٤ و ١٥٠ و ١٥٩ و ٣٨٠	حضوره التفتيش
٥١	تكليفه بالحضور
٦٣	حضوره أثناء التحقيق
٧٧	حقه فى طلب صور من أورا ق التحقيق
٨٤	جواز استعانتة بخبير استشارى
٨٨	تفتيشه بمعرفة قاضى التحقيق
٩٤	حقه فى دعوة محام
١٢٤	استجوابه أمام قاضى التحقيق
١٢٣ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣	الافراج عنه
١٤٤ - ١٥٢ و ١٥٤ و ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٣٨٠	
٤٦٨ و ٤٦٥ و	
١٥٥ - ١٦٠ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٩١	احالة للمحكمة المختصة
١٨٥	تكليفه باعلان شهوده
٢٣٢ - ٢٣٥ و ٢٥١ و ٣٧٤ و ٣٨٧	اعلانه بالحضور وميعاده
٢٧٠ و ٣٨٤ و ٣٨٨	حضوره بالجلسة
٣١٣ - ٣١٨ و ٣٢٠ و ٣٢٢	الزامه بالمصاريف
٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤١ و ٣٤٢	حالته العقلية وأثرها فى الدعوى
٣٠٤	الحكم بإدانتة أو ببراءته
٣٠٧	الواقعة التى يعاقب عليها المتهم
	سلطة المحكمة فى تغيير الوصف القانونى وتعديل التهمة
٣٠٨	واصلاح الخطأ المادى
	(أنظر تعدد المتهمين)

مجنى عليه

٣	أحوال رفع الدعوى بناء على شكواه وميعاد وقبول الشكوى منه
٤ و ١٠	تعدد المجنى عليهم

رقم المادة

٥ و ٦	شكوى المجنى عليه الصغير
٩	اذن لاتخاذ الاجراءات
٦٢	اعلانه بأمر الحفظ
٧٧	حضوره التحقيق
٧٩	تعيينه محلا مختارا
٨٤	طلبه صوراً من التحقيق
١٥٢	عدم جوار مناقشته في الافراج
١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٥	حقه في استئناف أوامر قاضي التحقيق
١٦٧ و ١٦٩ و ٢١٠	
١٩٣ و ١٩٥ و ١٩٦	طعنه في أوامر مستشار الاحالة
٢٧١ و ٢٧٢	حقه في استجواب الشهود
٣٦٥	الصغير المعتوه
٢١٢	الطعن بطريق النقض في قرار مستشار الاحالة

مخادشات تليفونية

٩٥	مراقبتها
----	----------

خام

٩٦	عدم جواز ضبط أوراق المتهم لديه
١٢٤ و ١٢٥	حضوره التحقيق
١٤١	اتصاله بالمحبوس
١٨٨ و ١٨٩ و ٣٥٠ و ٣٧٥	نعيين مدافع للمتهم بجناية
٢٤٥	اخلاله للنظام في الجلسة
٢٧٥ و ٢٧٦	سماع أقوال المحامي بالجلسة
٣٧٦	تقدير أتعاب المحامي المنتدب
٣٧٧	المحامون أمام محكمة الجنايات
٤٣٩	واجبه عند الحكم على المتهم بالاعدام
٤٧٤	حضوره تنفيذ حكم الاعدام

محكمة جنايات

١١ و ١٣	حقها في اقامة الدعوى
١٥١	الافراج عن المتهم



رقم المادة.

١٥٦ و ٢١٦ و ٢١٩ و ٣٥٥ و ٣٨٣	اختصاصها
١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٥ و ١٨٨ و ١٩١	احالة اندعوى
٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٧٢	تشكيلها
٣٦٨	دوائر اختصاصها
٣٦٩	ادوار انعقادها
٣٧٠ و ٣٧١	تحديد تاريخ افتتاح كل دور
٣٧٣	احالة الدعوى فى الجنايات
٣٨٦	الاجراءات التى تتبع فى حق المتهمين الغائبين
٣٧٤	التكليف بالحضور
٣٧٥ و ٣٧٧	المرافعة امامها
٣٧٨	تحديد دور نظر القضية
٣٨٠ و ٣٨٤	حقها فى القبض والحبس والافراج
٣٨١	الاجراءات التى تتبع امامها او الطعن فى احكامها
٣٨٢ و ٣٩٧	نظرها فى جنحة
٥٢٤	اشكال فى حكم صادر منها
٥٣٦	اختصاصها فى رد الاعتبار
٣٩٥	حضور المحكوم عليه غيابيا او القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة

محكمة النقض

١٣	حقها فى اقامة الدعوى
١٩٣ و ١٩٣ و ١٩٦	الطعن فى اوامر مستشار الاحالة
٢٢٧ و ٢٣٠	تعيينها المحكمة المختصة
٣١٦	حكمها بالمصاريف
٤٣٧ (٤٤ نقض)	تقيد محكمة الموضوع بما قضت به
٤٣٨ (٤٥ نقض)	حكمها فى الموضوع
٤٣٩ (٤٦ نقض)	الطعن فى الحكم بالاعدام
٤٤٠ و ٤٤٢	الطعن من النائب العام
٤٤٥	اعلان الخصوم للحضور امامها
٤٤٦ و ٤٤٧	فصلها فى الدعوى

رقم المادة

محكمة جزئية

١٥٥ و ١٥٨ و ٢٢٥ و ٥١٠
٣٠٥
٣١٢
٣٨٢ و ٣٨٣
٤٠٢

اختصاصها

قرارانها بالاحالة

اشتروط الشكلية للحكم الصادر منها

الاحالة اليها

استئناف الاحكام الصادرة منها

مدافع

(انظر محام)

مدعى مدنى

٢٧ و ٢٨
٧٦
٦٢
٧٧
٧٩ و ٢٥٥
٨٤
١٥٢
١٦٢
١٦٩
١٨٥
١٩٤ و ٢١٢
٢١٠
٢٢٣
٢٣٢ و ٢٣٣
٢١٥ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٨
٢٤٦
٢٦٠ و ٢٦٤
٢٦٧
٢٨٨
٣٠٩
٣٢٠

تقديم الشكوى من المدعى المدنى

الادعاء مدنيا فى التحقيق

اعلانه بأمر الحفظ

حضوره التحقيق

تعيينه محل اقامة

طالبه صور التحقيق

عدم جواز طلبه حبس المتهم

استئناف أوامر قاضى التحقيق

الحكم عليه بالتعويض

تكليفه بتقديم شهود

طعنه فى أوامر مستشار الاحالة

طعنه فى أوامر النيابة

تكليفه برفع دعواه الى المحكمة المدنية

تكليفه المتهم مباشرة بالحضور

الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية

تحمله الرسوم القضائية

حقه فى ترك الدعوى وأثره

الرجوع عليه بالتعويض

سماعه كشاهد

الحكم له بالتعويضات

الحكم عليه بالمصاريف

رقم المادة

٣٢٦	اعلان الأمر الجنائي اليه
٣٧٩	معارضته فى سماع شهادة الشهود
٣٩٣	تقديمه كفالة
٣٩٩	عدم قبول المعارضة منه
٤٥٣	استئنافه الحكم فى الدعوى المدنية
٤٢٠ و ٤٢٤ (٣٠ و ٣٣ نقض)	طعنه بالنقض
٤٦١	طلبه تنفيذ الحكم
٤٦٢ و ٤٦٧	التنفيذ المؤقت فى التعويضات
٢٥٤	معارضته فى تدخل المسئول عن الحقوق المدنية
٢٥٧	من له حق المعارضة فى قبول المدعى بالحقوق المدنية

مراسلات

٢٠٦	أنظر خطابات وأوراق
-----	--------------------

مراقبون

٣٤	القبض على المراقب
٤٨	تفتيش منزله
٤٩٨ و ٥٠١	مراقبة المفرج عنهم تحت شرط

مستشار الاحالة

١٦٧	استئناف أوامر قاضى التحقيق معه
١٧٠ و ١٧١ و ١٧٣	الاجراءات التى يباشرها
١٧٤	اجراؤه للتحقيقات التكميلية
١٧٥ و ١٧٦	حالة التصدى للتحقيق
١٧٧ و ١٨٥	احالة الدعوى للمحكمة المختصة
١٨٤	فصله فى الحبس الاحتياطى
١٨٨	تعيينه مدافعا عن المتهم بجناية
١٩٣ - ١٩٦	الطعن فى أوامره
١٧٢	اجراءات العرض على مستشار الاحالة

مسئولون عن التحقيق المدنية

٧٧	حضوره التحقيق
٧٩	تعيينه محل اقامة

رقم المادة

٨٤	طالبه صور التحقيق
٢٥٣	رفع الدعوى المدنية عليه
٢٥٤	جواز تدخله من تلقاء نفسه
٢٥٧	حقه في المعارضة
٢٦٣	استبعاده من الدعوى
٣٢٢ و ٣٢١	مصاريف الدعوى
٣٧٩	معارضته في سماع الشهود
٣٩٨	معارضته في الحكم الغيابي
٤٠٣	استثناؤه الحكم في الدعوى المدنية
٤٢٠ و ٤٢٣ (٣٠ و ٣٣ نقض)	طعنه بالنقض

مستندات

(انظر أوراق)

مصادرة

١٤	وفاة المتهم لا يمنع الحكم بها
١٠١	مضبوطات

مصاريف

١٢٢ و ٢٥٦	مصاريف الشهود
١٤٦	توزيع المصاريف من الكفالة
٢٥٢ و ٢٥٤	المكلف بالمصاريف
٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٢٠	إلزام المدعى المدني بالمصاريف
٣١٣ و ٣١٩	إلزام المتهم بالمصاريف
٣٢٢ و ٣٢١	إلزام المستول عن الحقوق المدنية بالمصاريف
٤٦٣ و ٥٠٥ و ٥١٠	التنفيذ بها
٥١١ و ٥١٥ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥٢٣	تنفيذها بالاكراه البدني
٥٣٤	سقوطها بمضي المدة
٥٣٥	تنفيذ المصاريف في حالة الوفاة

رقم المادة



٥٢	المحافظة عليها
٥٥	تحرير محضر بالمضبوطات
٥٦	ما يجب اتخاذه بشأنها
٥٧	نقض الأختام الموضوعة عليها
١٠١ و ١٠٣	ردها
١٠٨	متى تصبح ملكا للحكومة
١٠٩	مضبوطات قابلة للتلف

معارضة

٣٩٨	المعارضة في المخالفات والجنح
٣٩٩	عدم قبولها من المدعى المدني
٤٠٠	اجراءات المعارضة
٤٠١	اثرها
٤١٨	معارضة في الأحكام الاستثنائية الغيابية
٤٠٦	عدم جواز الاستئناف قبل انتهاء ميعادها
٤٢٢ (٣٢ نقض)	عدم جواز الطعن بالنقض قبل انتهاء ميعادها
٤٦٧ و ٤٦٨	جواز تنفيذ الحكم الغيابي بالعقوبة

(ن)

نقض

٤٢٠ و ٤٢٣ (٣٠ و ٣٣ نقض)	من له الحق في الطعن
٤٢٠ و ٤٢٢ (٣٠ و ٣٢ نقض)	أحواله وشروطه
٤٢٥ و ٤٢٩ و ٤٣٣ و ٤٣٥ و ٤٣٧	التقرير به في ميعاده
(٣٥ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ نقض)	
٤٢٦ و ٤٣٧ (٤٤ نقض)	الفصل في الدعوى
٤٣٤ (٤١ نقض)	سقوط الطعن
٤٣٨ (٤٥ نقض)	أحوال تعرض المحكمة للموضوع
٤٣ (٤٦ نقض)	تقديمه من المحامي

رقم المادة

٤٦٩
٤٢٥ (٣٥ نقض)

أثر الطعن على تنفيذ الحكم
نقض المحكمة للحكم من تلقاء نفسها

(ي)

تعيين

٢٩
٨٦
٨٣ و ٢٨٤
٢٨٨

تحليف بمعرفة رجال الضبط
تحليف الخبراء
تحليف الشهود
تحليف المدعى المدنى

فهرس

بأرقام مواد قانون الاجراءات الجنائية

صفحة

١٩	قانون الاصدار
١٩	المادة الأولى
٢٠	المادة الثانية
٢٠	قواعد عامة
٢١	نشر قانون الاجراءات الجنائية
٢٢	الغاء التشريع
٢٢	المفاضلة بين قانون عام وقانون خاص
٢٤	تفسير القانون
٢٦	تفسير الأحكام
٢٦	سريان قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للزمان
٢٩	الأعمال الاجرائية تجرى على حكم الظاهر
٣٠	الرجوع الى قانون المرافعات
٣٢	كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون يبقى صحيحا
٣٣	اللغة العربية هى اللغة الرسمية
٣٣	المحاكم العادية ومحاكم أمن الدولة
٣٣	من العام العام : تفتيش المسافرين بالطائرات

الكتاب الأول

فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

٣٧	الباب الأول : فى الدعوى الجنائية
	الفصل الأول : فى رفع الدعوى الجنائية وفى الأحوال
٣٩	التي يتوقف فيها رفعها على شكوى او طلب
٣٩	مادة ١
٣٩	مادة ٢
٤٠	الأصل اختصاص النيابة العامة بالدعوى الجنائية بدون قيد
٤٤	التعليمات الادارية واثرها على حق النيابة العامة
٤٥	ليس للنيابة العامة أن تتنازل عن الدعوى

صفحة

٤٥	أثر الحصانة الدبلوماسية على حق النيابة العامة
٤٦	علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى التأديبية
٤٧	عدم جواز رد أعضاء النيابة
٤٨	ضرورة توافر الصفة لأعضاء النيابة العامة
٤٩	مساءلة أعضاء النيابة
٥٠	استقلال النيابة العامة
٥١	اختصاص النائب العام
٥٢	اختصاص المحامي العام
٥٥	اختصاص أعضاء النيابة الكلية
٥٧	اختصاص مساعد النيابة
٥٧	اختصاص معاون النيابة
٦٠	ندب أعضاء النيابة العامة
٦٢	الاختصاص المكاني
٦٤	أثر مباشرة النيابة العامة للتحقيق
٦٥	مادة ٣
٦٥	لا يشترط في الشكوى اجراء خاص
٦٥	الادعاء المباشر والشكوى
٦٧	حالات الشكوى في جرائم محصورة : قواعد عامة
٦٨	صور لحالات الشكوى
٦٨	النفقة
٦٨	السرقه
٦٩	الزنا
٧٥	صور لا حاجة فيها لشكوى
٧٦	أثر تقديم الشكوى
٧٧	بيان الشكوى في الحكم
٧٧	بدء المدة
٧٩	حساب المدة
٨٠	قرينة التنازل
٨١	مادة ٤
٨١	مادة ٥

صفحة

٨١	مادة ٦
٨١	مادة ٧
٨٢	مادة ٨
٨٢	الطلب فى جرائم محددة
٨٣	حالات الطلب
٨٥	الصفة فى تقديم الطلب
٨٦	اجراءات الطلب
٨٧	أثر تقديم الطلب
٨٩	أثر عدم تقديم الطلب
٩٠	حكم الاستدلالات قبل تقديم الطلب
٩١	بيان الطلب فى الحكم
٩٢	مادة ٨ مكررا
٩٣	مادة ٩
٩٤	حالات الاذن
٩٥	اثبات صدور الاذن
٩٨	مادة ١٠
٩٨	الفقرة الأولى
٩٨	حق التنازل عن الشكوى
٩٩	شكل التنازل
٩٩	اثبات التنازل
١٠٠	أثر التنازل
١٠٢	حق التنازل عن الطلب
١٠٢	أثر التنازل عن الطلب
١٠٣	الفقرة الثالثة
١٠٣	تعدد المتهمين
١٠٥	الفصل الثانى : فى اقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات او محكمة النقض
١٠٥	مادة ١١

صفحة

١٠٧	حق التصدي اختياري للمحكمة
١٠٨	ليس لمحكمة الجنج حق التصدي
١٠٨	أثر حق التصدي
١١٠	ندب عضو بالمحكمة للتحقيق
١١٠	أثر حق التصدي (عند الارتباط)
١١١	مادة ١٢
١١١	مادة ١٣
١١٣	الفصل الثالث : في انقضاء الدعوى الجنائية
١١٣	مادة ١٤
١١٣	انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة
١١٤	أثر الوفاة والصفة في الطعن
١١٥	أثر الوفاة بعد حكم نهائي
١١٦	أثر الوفاة في الدعوى المدنية
١١٦	حكم بالانقضاء والمتهم حي
١١٨	مادة ١٥
١١٨	تكييف الواقعة في صدد قواعد التقادم
١٢٠	التقادم في المخالفات
١٢٠	التقادم في الجنج
١٢١	بدء مدة التقادم (القاعدة العامة)
١٢٢	التقادم في جرائم الاعتياد
١٢٢	التقادم في الجرائم الوقتية
١٢٥	التقادم في الجرائم المستمرة
١٢٩	الدفع بالتقادم من النظام العام
١٣١	الحكم في التقادم
١٣٢	التقادم وأثره على الدعوى المدنية
١٣٣	تقويم حساب مدة التقادم
١٣٣	مادة ١٦
١٣٣	مادة ١٧

صفحة

١٣٤	اشتراط صحة الاجراءات لقطع التقادم
١٣٥	قاعدة عامة
١٣٥	اجراءات التحقيق
١٣٦	اجراءات الاتهام
١٣٨	اجراءات المحاكمة
١٤٢	اجراءات الاستدلال
١٤٢	اجراءات الدعوى المدنية
١٤٣	أثر انقطاع المدة
١٤٤	بيانات فى الحكم
١٤٤	مادة ١٨
١٤٤	تعدد المنهمين
١٤٥	مادة ١٩
١٤٦	مادة ٢٠

الباب الثانى : فى جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

الفصل الأول : فى مامورى الضبط القضائى وواجباتهم

١٥١	مادة ٢١
١٥١	اختصاصات البوليس والنيابة
١٥٩	مهمة مامورى الضبط (الاستدلالات والتحريات)
١٦١	مشروعية الاجراءات وعدم التدخل لخلق الجريمة
١٦٣	مادة ٢٢
١٦٤	مادة ٢٣
١٦٧	مامورو الضبط القضائى
١٦٩	وقت العمل الرسمى
١٦٩	النطاق المكاني
١٧١	امتداد الاختصاص
١٧٣	صور لاختصاص عام
١٧٦	صور لاختصاص خاص

صفحة

١٧٨	تجاوز الاختصاص المكانى
١٧٩	الدفع بعدم الاختصاص
١٧٩	مادة ٢٤
١٧٩	واجبات مأمور الضبط
١٨٠	تبليغ النيابة
١٨١	استمرار الاستدلالات مع تحقيق النيابة
١٨٢	الاستدلالات والشهود
١٨٢	المساعدون والمرؤوسون
١٨٤	تحرير المحضر
١٨٥	مشتملات المحضر والنقص فيه
١٨٦	مكان تحرير المحضر
١٨٦	الدفاع وتحرير المحضر
١٨٧	عدم تحرير محضر
١٨٧	مادة ٢٥
١٨٩	مادة ٢٦
١٩٠	مادة ٢٧
١٩٠	مادة ٢٨
١٩٠	مادة ٢٩
١٩١	السؤال والاستجواب
١٩٣	المواجهة
١٩٤	الاستعانة بخبير
١٩٧	الفصل الثانى : فى التلبس بالجريمة
١٩٧	مادة ٣٠
١٩٨	تعريف التلبس
٢٠٠	حالات التلبس محصورة
٢٠٠	الزمن فى التلبس
٢٠١	المظاهر الخارجية
٢٠٤	اثبات التلبس

صفحة

٢٠٧	تقدير توافر التلبس ، موضوعي
٢٠٩	التلبس في جريمة الزنا
٢١٠	صور يتوافر فيها التلبس
٢١٦	صور لا يتوافر فيها التلبس
٢٢١	صور للتخلي الاختياري
٢٢٧	مشروعية الكشف عن حالة التلبس
٢٢٩	صور لاجراءات غير مشروعة
٢٣٠	مادة ٣١
٢٣١	مادة ٣٢
٢٣١	مادة ٣٣
٢٣٣	الفصل الثالث : في القبض على المتهم
٢٣٣	مادة ٣٤
٢٣٣	الاستيقاف
٢٣٣	تعريف الاستيقاف
٢٣٥	مبررات الاستيقاف
٢٣٥	صور عملية للاستيقاف
٢٣٨	تلبس اثر الاستيقاف
٢٤٢	صور لا تبرر الاستيقاف
٢٤٤	القبض
٢٤٤	قاعدة عامة
٢٤٤	تعريف القبض
٢٤٤	صور لا تعد قبضا
٢٤٦	من يباشر القبض
٢٤٦	تحديد عقوبة الجريمة
٢٤٦	المتهم الذي يكون محلا للقبض عليه
٢٤٩	تقدير دلائل الاتهام
٢٥٠	القبض في حالة التلبس
٢٥٢	صور لا تبرر القبض
٢٥٤	اثر القبض الباطل

صفحة

٢٥٦	صور للقبض قبل تعديل النص
٢٥٨	مادة ٣٥
٢٦٠	مادة ٣٦
٢٦٠	مادة ٣٧
٢٦١	مادة ٣٨
٢٦٣	مادة ٣٩
٢٦٤	مادة ٤٠
٢٦٥	مادة ٤١
٢٦٥	مادة ٤٢
٢٦٥	مادة ٤٣
٢٦٦	مادة ٤٤

الفصل الرابع : في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش
الأشخاص

٢٦٧	مادة ٤٥
٢٦٧	الدستور والمادة ٤٥ اجراءات جنائية
٢٦٨	صور عملية
٢٧٠	دخول المحلات العامة وتفتيشها
٢٧٠	حق مأمور الضبط القضائي في دخول المحلات العامة وشرطه
٢٧٢	محل عام بالفعل
٢٧٣	التفتيش الذي لا يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة المسكن
٢٧٦	مادة ٤٦
٢٧٧	عمومية النص
٢٨٠	صور عملية لاشتراط مشروعية الاجراءات السابقة على التفتيش
٢٨٥	صور لعدم مشروعية الاجراءات السابقة

صفحة

٢٨٧	تنفيذ التفتيش
٢٨٩	صور في ظل النص قبل التعديل
٢٨٩	تفتيش المسجون
٢٩١	تفتيش السيارات
٢٩١	تفتيش السيارات الخاصة
٢٩٢	تفتيش سيارات الأجرة
٢٩٣	تفتيش السيارات الحالية
٢٩٣	الرضاء بالتفتيش
٢٩٤	الدفع بالبطلان
٢٩٤	تفتيش المهاجر
٢٩٦	الفقرة الثانية
٢٩٦	مجال تطبيق النص
٢٩٧	المساعدة الى بعد التفتيش
٢٩٧	الحكم بالنسبة الى الطبيب
٢٩٧	صور لا مخالفة فيها للنص
٢٩٨	صور فيها مخالفة للنص
٢٩٩	مادة ٤٧
٢٩٩	تلبس سابق
٣٠١	شرط مشروعية الاجراءات
٣٠٢	مادة ٤٨
٣٠٢	مادة ٤٩
٣٠٣	شرط توافر القرائن
٣٠٣	صور عملية لتفتيش غير المتهم
٣٠٤	مادة ٥٠
٣٠٥	التقيد بالغرض من التفتيش
٣٠٥	صور صحيحة
٣٠٦	صور فيها تجاوز الغرض من التفتيش
٣٠٦	التقدير موضوعي

صفحة

٣٠٧	شرط ظهور الأشياء عرضاً
٣١١	صورته أن لا يتوافر فيهما الشرط
٣١١	تقدير توافر الشرط موضوعي
٣١١	مادة ٥١
٣١٢	عدم حضور المتهم لا يرتب البطلان
٣١٣	متى يجب حضور الشاهدين
٣١٣	مادة ٥٢
٣١٤	مادة ٥٣
٣١٤	مادة ٥٤
٣١٤	مادة ٥٥
٣١٦	مادة ٥٦
٣١٦	قاعدة عامة
٣١٦	غاية التحريز ، وأثر مخالفته ، تقدير موضوعي
٣١٨	مادة ٥٧
٣١٨	مادة ٥٨
٣١٨	مادة ٥٩
٣١٨	مادة ٦٠
	الفصل الخامس : في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد
٣١٩	جمع الاستدلالات
٣١٩	مادة ٦١
٣١٩	لا حجية لأمر الحفظ
٣٢٠	صور لأمر حفظ لم يسبقه تحقيق
٣٢٢	مقارنة بين أمر الحفظ والقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى
٣٢٥	مادة ٦٢
٣٢٦	الغرض من النص

صفحة

٣٢٦	مادة ٦٣
٣٣٢	رفع الدعوى
٣٣٤	نطاق الاستثناء
٣٣٧	صور لا مخالفة فيها للنص
٣٣٧	صورة مخالفة للنص
٣٤١	الباب الثالث : في التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق
٣٤٣	الفصل الأول : في تعيين قاضى التحقيق
٣٤٣	مادة ٦٤
٣٤٧	مادة ٦٥
٣٤٧	مادة ٦٦
٣٤٧	مادة ٦٧
٣٤٨	مادة ٦٨
	الفصل الثانى : فى مباشرة التحقيق وفى دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها فى التحقيق
٣٤٩	مادة ٦٩
٣٤٩	مادة ٧٠
٣٥٠	مادة ٧١
٣٥٠	مادة ٧٢
٣٥١	مادة ٧٣
٣٥١	تحديد الكاتب المختص
٣٥٢	تحرير المحضر
٣٥٢	ندب غير الكاتب عند الضرورة
٣٥٣	عدم وجود كاتب مع عضو النيابة
٣٥٤	مادة ٧٤

صفحة

٣٥٥	مادة ٧٥
٣٥٥	مادة ٧٦
٣٥٥	مادة ٧٧
٣٥٦	قواعد عامة
٣٥٧	ضور لمباشرة التحقيق في غيبة الخصوم
٣٥٨	موقف الدفاع عن المتهم
٣٥٩	مادة ٧٨
٣٥٩	مادة ٧٩
٣٥٩	مادة ٨٠
٣٦٠	مادة ٨١
٣٦٠	مادة ٨٢
٣٦٠	مادة ٨٣
٣٦٠	مادة ٨٤
٣٦١	الفصل الثالث : في نذب الخبراء
٣٦١	مادة ٨٥
٣٦٣	مادة ٨٦
٣٦٣	حلف اليمين عند مباشرة الوظيفة
٣٦٣	استناد الخبير الى رأى أخصائى
٣٦٤	الدفع بعدم حلف اليمين
٣٦٤	مادة ٨٧
٣٦٤	مادة ٨٨
٣٦٤	مادة ٨٩
	الفصل الرابع : في الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة
٣٦٥	بالجريمة
٣٦٥	مادة ٩٠

صفحة

٣٦٦	مادة ٩١
٣٦٧	المسكن فى صدد التفتيش
٣٧٢	شروط تفتيش المسكن
٣٧٤	عدم اشتراط تحقيق سابق
٣٧٥	تسبيب الأمر بالتفتيش
٣٧٨	التفتيش فى قضايا المحاكم العسكرية
٣٧٩	التحريرات للتفتيش
٣٧٩	تقدير التحريات
٣٨٣	صور لجدية التحريات
٣٨٦	عدم جدية التحريات
٣٨٦	دفاع جوهرى
٣٨٧	اذن التفتيش
٣٨٧	الشروط الشكلية للاذن وبعض صورها
٣٩٣	اثبات صدور الاذن
٣٩٥	الدفع بالبطلان
٣٩٦	اذن التفتيش ، مدته
٣٩٦	حساب مدة الاذن
٣٩٨	امتداد الاذن ومسوغاته
٤٠٠	تنفيذ التفتيش
٤٠٠	من يباشر التفتيش
٤٠٢	التفتيش تحت اشراف مأمور الضبط
٤٠٥	طريقة تنفيذ التفتيش
٤٠٧	الحد من الحرية
٤٠٨	الوقت
٤١٠	المكان
٤١٠	محضر التفتيش
٤١٠	الرضاء بالتفتيش
٤١١	شروط الرضاء
٤١٢	ممن يصدر الرضاء
٤١٣	الرضاء بتفتيش يباشره شخص عادى

صفحة

٤١٤	صور نلرضاء
٤١٦	اثبات الرضاء
٤١٧	بطلان التفتيش
٤١٧	الدفع ببطلان التفتيش ونوعه
٤١٩	دفع لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
٤٢٢	صاحب المصلحة فى التمسك بالدفع
٤٢٦	شروط الدفع بالبطلان
٤٢٦	وجوب الرد على الدفع بالبطلان
٤٢٨	أثر البطلان فى أدلة الدعوى
٤٣٣	صور لا محل فيها للتمسك بالبطلان
٤٣٤	مادة ٩٢
٤٣٤	فقرة أولا
٤٣٤	حضور المتهم أو من ينبيه ليس شرطا جوهريا
٤٣٥	فقرة ثانية
٤٣٥	منزل غير المتهم : حالة تتوافر فيها الصورة
٤٣٦	مادة ٩٣
٤٣٦	مادة ٩٤
٤٣٦	تفتيش الشخص
٤٣٧	المنزل لا ينسحب على الشخص
٤٣٧	لا يشترط للاذن شكل معين
٤٣٧	الخطأ فى اسم الشخص
٤٣٨	تحديد الشخص المأذون بتفتيشه
٤٤١	من يتصادف وجوده مع المأذون بتفتيشه
٤٤٣	التفتيش لجريمة واقعة لا مستقبلية
٤٤٥	لا يشترط تسبب الأمر بتفتيش الشخص
٤٤٦	التفتيش الوقائى ، صورة لبطلانه
٤٤٦	التفتيش فى الجمارك
٤٤٦	حق مستمد من قانون الجمارك
٤٤٨	الدائرة الجمركية

صفحة

٤٤٨	اعتبارات الاشتباه
٤٤٩	ضبط جريمة غير جمركية
٤٤٩	مادة ٩٥
٤٥٠	مادة ٩٥ مكررا
٤٥٠	وضع جهاز التليفون تحت المراقبة
٤٥١	مادة ٩٦
٤٥١	مادة ٩٧
٤٥١	مادة ٩٨
٤٥٢	مادة ٩٩
٤٥٢	مادة ١٠٠
٤٥٣	الفصل الخامس : في التصرف في الأشياء المضبوطة
٤٥٣	مادة ١٠١
٤٥٣	مادة ١٠٢
٤٥٤	مادة ١٠٣
٤٥٤	مادة ١٠٤
٤٥٤	مادة ١٠٥
٤٥٥	مادة ١٠٦
٤٥٥	مادة ١٠٧
٤٥٥	مادة ١٠٨
٤٥٦	مادة ١٠٩
٤٥٧	الفصل السادس : في سماع الشهود
٤٥٧	مادة ١١٠
٤٥٧	مادة ١١١
٤٥٨	مادة ١١٢

صفحة

٤٥٨	ليس للتعرف صورة خاصة
٤٥٩	النقص في فن التحقيق
٤٦٠	مادة ١١٣
٤٦١	مادة ١١٤
٤٦١	مادة ١١٥
٤٦١	مادة ١١٦
٤٦٢	مادة ١١٧
٤٦٢	مادة ١١٨
٤٦٢	مادة ١١٩
٤٦٢	مادة ١٢٠
٤٦٣	مادة ١٢١
٤٦٣	مادة ١٢٢
٤٦٥	الفصل السابع : في الاستجواب والمواجهة
٤٦٥	مادة ١٢٣
٤٦٦	مادة ١٢٤
٤٦٧	حضور المحامي استجواب المتهم
٤٦٨	دعوة المحامي لحضور الاستجواب
٤٦٨	الدفع بالبطلان
٤٦٨	مادة ١٢٥
٤٧١	الفصل الثامن : في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار
٤٧١	مادة ١٢٦
٤٧١	مادة ١٢٧
٤٧٢	مادة ١٢٨
٤٧٢	مادة ١٢٩

صفحة

٤٧٢	مادة ١٣٠
٤٧٢	مادة ١٣١
٤٧٣	مادة ١٣٢
٤٧٣	مادة ١٣٣

الفصل التاسع : في أمر الحبس

٤٧٥	مادة ١٣٤
٤٧٥	مادة ١٣٥
٤٧٦	مادة ١٣٦
٤٧٦	مادة ١٣٧
٤٧٦	مادة ١٣٨
٤٧٧	مادة ١٣٩
٤٧٧	مادة ١٤٠
٤٧٨	مادة ١٤١
٤٧٩	مادة ١٤٢
٤٧٩	مادة ١٤٣

الفصل العاشر : في الافراج المؤقت

٤٨١	مادة ١٤٤
٤٨١	مادة ١٤٥
٤٨٢	مادة ١٤٦
٤٨٣	مادة ١٤٧
٤٨٣	مادة ١٤٨
٤٨٣	مادة ١٤٩
٤٨٤	مادة ١٥٠
٤٨٤	مادة ١٥١
٤٨٥	مادة ١٥٢

الفصل الحادى عشر : في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

٤٨٧	مادة ١٥٣
-----	----------

صفحة

٤٨٧	مادة ١٥٤
٤٨٨	مادة ١٥٥
٤٨٨	مادة ١٥٦
٤٨٨	مادة ١٥٧
٤٨٩	مادة ١٥٨
٤٩٠	مادة ١٥٩
٤٩١	مادة ١٦٠
٤٩١	مادة ١٦٠ مكررا

الفصل الثاني عشر : في استئناف أوامر قاضي التحقيق

٤٩٣	مادة ١٦١
٤٩٤	مادة ١٦٢
٤٩٤	مادة ١٦٣
٤٩٥	مادة ١٦٤
٤٩٥	مادة ١٦٥
٤٩٦	مادة ١٦٦
٤٩٧	مادة ١٦٧
٤٩٨	مادة ١٦٨
٤٩٩	مادة ١٦٩

الفصل الثالث عشر : في مستشار الاحالة

٥٠١	مادة ١٧٠
٥٠٢	الفقرة الثانية
٥٠٢	مادة ١٧١
٥٠٣	مادة ١٧٢
٥٠٤	مادة ١٧٣
٥٠٥	الفقرة الأولى
٥٠٥	الفقرة الثالثة
٥٠٥	المراد بتسبيب أوامر مستشار الاحالة

صفحة

٥٠٧	صور لا يشوبها بطلان
٥٠٩	مادة ١٧٤
٥١٠	مادة ١٧٥
٥١١	مادة ١٧٦
٥١٢	مادة ١٧٧
٥١٣	مادة ١٧٨
٥١٤	مادة ١٧٩
٥١٦	مادة ١٨٠
٥١٨	مادة ١٨١
٥١٩	مادة ١٨٢
٥١٩	تعريف الارتباط
٥٢٠	الفقرة الأولى
٥٢١	الفقرة الثانية : أثر الارتباط
٥٢٢	مادة ١٨٣
٥٢٣	مادة ١٨٤
٥٢٤	مادة ١٨٥
٥٢٥	مادة ١٨٦
٥٢٦	مادة ١٨٧
٥٢٨	مادة ١٨٨
٥٢٨	مادة ١٨٩
٥٢٩	مادة ١٩٠
٥٣٠	مادة ١٩١
٥٣١	مادة ١٩٢
٥٣٣	الفصل الرابع عشر : في الطعن في أوامر مستشار الاحالة
٥٣٤	مادة ١٩٣
٥٣٣	من له حق الطعن
٥٣٦	القرار الذي يجوز الطعن فيه
٥٣٩	أثر الطعن

صفحة

٥٤٧	مادة ١٩٤
٥٤٨	مادة ١٩٥
٥٥١	مادة ١٩٦

الفصل الخامس عشر : في العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة

٥٥٣	
٥٥٣	مادة ١٩٧

الباب الرابع : في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

٥٥٩	مادة ١٩٨
٥٥٩	مادة ١٩٩
٥٦٠	مادة ١٩٩ مكرر
٥٦١	مادة ٢٠٠
٥٦١	الندب لاجراء التحقيق
٥٦١	قواعد عامة
٥٦٢	شروط الندب
٥٦٤	تنفيذ الندب
٥٦٦	صور للندب
٥٦٧	مادة ٢٠١
٥٦٨	مادة ٢٠٢
٥٦٨	مادة ٢٠٣
٥٦٩	مادة ٢٠٤
٥٦٩	مادة ٢٠٥
٥٧٠	مادة ٢٠٦
٥٧٢	فقرة ثانية
٥٧٢	فقرة ثالثة
٥٧٣	مادة ٢٠٧
٥٧٣	مادة ٢٠٨
٥٧٣	مادة ٢٠٨ مكررا

صفحة

٥٧٤	مادة ٢٠٨ مكررا (أ)
٥٧٤	مادة ٢٠٨ مكررا (ب)
٥٧٥	مادة ٢٠٨ مكررا (ج)
٥٧٥	مادة ٢٠٨ مكررا (د)
٥٧٦	مادة ٢٠٩
٥٧٧	العبارة في القرار بالواقع
٥٧٩	شروط القرار
٥٨٠	القرار يسبقه تحقيق
٥٨٢	صور لشرط صراحة القرار
٥٨٥	الحفظ الضمني
٥٨٨	حجية القرار
٥٩٢	مادة ٢١٠
٥٩٣	قرارات غير قابلة للطعن
٥٩٤	من يطعن في القرار
٥٩٥	النظر في الطعن
٥٩٧	مادة ٢١١
٥٩٨	مادة ٢١٢
٥٩٩	مادة ٢١٣
٦٠٤	مادة ٢١٤
٦٠٨	تعيين المحامي
٦١٢	مادة ٢١٤ مكررا
٦١٤	مادة ٢١٤ مكررا (أ)

صفحة

الكتاب الثانى
فى المحاكم

٦١٧	الباب الأول : فى الاختصاص
٦١٩	الفصل الأول : فى اختصاص المحاكم الجنائية بامواء الجنائية
٦١٩	مادة ٢١٥
٦٣٧	مادة ٢١٦
٦٣٩	مادة ٢١٧
٦٣٩	قواعد عامة
٦٤١	صور عملية
٦٤٣	الدفع بعدم الاختصاص
٦٤٤	أثر الحكم بعدم الاختصاص
٦٤٥	مادة ٢١٨
٦٤٦	مادة ٢١٩
٦٤٧	الفصل الثانى : فى المسائل المدنية التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية
٦٤٧	مادة ٢٢٠
٦٤٧	مادة ٢٢١
٦٥٢	مادة ٢٢٢
٦٥٣	مادة ٢٢٣
٦٥٦	مادة ٢٢٤
٦٥٦	مادة ٢٢٥
٦٥٦	قاعدة عامة
٦٥٦	أحكام الادانة دون البرائة
٦٥٧	الوقائع المادية تثبت بكل الطرق
٦٥٩	تفسير العقد

صفحة

٦٥٩	صورىة العقد
٦٥٩	المواد التجارىة
٦٥٩	مبدأ الاثبات
٦٦٠	الاقرار

٦٦١	المسانع الأدبى
٦٦٢	قواعد الاثبات المدنىة لىست من النظام العام
٦٦٤	الدفع فى شأن الاثبات من الدفعوع الجوهرىة

٦٦٧ الفصل الثالث : فى تنازع الاختصاص

٦٦٧	مادة ٢٢٦
٦٦٩	مادة ٢٢٧
٦٧٠	المحكمة العليا
٦٧١	صور لتنازع سلبى
٦٧٤	مادة ٢٢٨
٦٧٤	مادة ٢٢٩
٦٧٥	مادة ٢٣٠
٦٧٨	مادة ٢٣١

٦٧٩ الباب الثانى : فى محاكم المخالفات والجنح

٦٨١ الفصل الأول : فى اعلان الخصوم

٦٨١	مادة ٢٣٢
٦٨٣	النكليف بالحضور
٦٨٦	تحريك الدعوى المباشرة
٦٩٢	اجراءات تحريك الدعوى المباشرة
٦٩٥	أثر تحريك الدعوى المباشرة
٦٩٨	توجيه التهمة من النيابة العامة
٦٩٩	مادة ٢٣٣
٧٠٠	طلب التأجيل للاستعداد
٧٠١	بيانات الاعلان
٧٠٣	مادة ٢٣٤

صفحة

٧١٣	مادة ٢٣٥
٧١٣	مادة ٢٣٦
٧١٥	الفصل الثاني في حضور الخصوم
٧١٥	مادة ٢٣٧
٧١٩	مادة ٢٣٨
٧٢٠	فقرة أولى
٧٢٥	فقرة ثانية
٧٢٦	مادة ٢٣٩
٧٢٩	مادة ٢٤٠
٧٣٠	مادة ٢٤١
٧٣٤	الدرجة الثانية
٧٣٤	مادة ٢٤٢
٧٣٥	الفصل الثالث : في حفظ النظام في الجلسة
٧٣٥	مادة ٢٤٣
٧٣٦	مادة ٢٤٤
٧٣٩	مادة ٢٤٥
٧٤٠	مادة ٢٤٦ :
٧٤٣	الفصل الرابع : في تنحي القضاة وردهم عن الحكم
٧٤٣	مادة ٢٤٧
٧٤٣	قواعد عامة
٧٤٥	صور لا تمنع من صلاحية القاضي لنظر الدعوى
٧٥٤	صورة تنتفى فيها صلاحية القاضي
٧٥٩	مادة ٢٤٨
٧٦١	مادة ٢٤٩
٧٦٢	مادة ٢٥٠
٧٦٩	الفصل الخامس : في الادعاء بدعوى مدنية

صفحة	
٧٦٩	مادة ٢٥١
٧٩٨	مادة ٢٥٢
٧٩٩	مادة ٢٥٣
٨٠٠	قواعد عامة
٨٠٣	مقاضاة القاصر
٨٠٥	المفلس
٨٠٥	مسئولية الراعى
٨٠٧	مسئولية المتبوع
٨١٧	مادة ٢٥٤
٨١٩	مادة ٢٥٥
٨١٩	مادة ٢٥٦
٨٢٠	مادة ٢٥٧
٨٢١	مادة ٢٥٨
٨٢١	مادة ٢٥٨ مكررا
٨٢١	مادة ٢٥٩
٨٢٤	مادة ٢٦٠
٨٢٧	مادة ٢٦١
٨٣٠	مادة ٢٦٢
٨٣١	مادة ٢٦٣
٨٣١	مادة ٢٦٤
٨٣١	قاعدة عامة
٨٣٢	اتحاد الدعويين
٨٣٥	السبب
٨٣٥	دعوى مرفوعة
٨٣٦	الدفع بسقوط حق المدعى المدنى
٨٣٧	مادة ٢٦٥
٨٣٨	مادة ٢٦٦
٨٤١	مادة ٢٦٧

صفحة

الفصل السادس : في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في
الجلسة

٨٤٣	
٨٤٣	مادة ٢٦٨
٨٤٧	مادة ٢٦٩
٨٤٨	مادة ٢٧٠
٨٤٩	مادة ٢٧١
٨٥٢	مادة ٢٧٢
٨٥٤	مادة ٢٧٣
٨٥٤	مادة ٢٧٤

٨٥٥	تعريف الاستجواب والايضاحات
٨٥٩	التنازل عن الدفع بالبطلان
٨٦٠	الدفع ببطلان الاستجواب
٨٦١	مادة ٢٧٥
٨٦٦	مادة ٢٧٦
٨٧٥	مادة ٢٧٦ مكررا

الفصل السابع : في الشهود والأدلة الأخرى

٨٧٧	مادة ٢٧٧
٨٧٧	تعريف الشهادة
٨٧٧	لا يجوز رفض سماع الشاهد مسبقا
٨٧٩	صور يجوز فيها عدم سماع الشاهد
٨٨٠	حق المحكمة في سماع أى شاهد
٨٨٢	طريقة اعلان الشهود
٨٨٣	صور لمن يجوز استدعاؤه من الشهود
٨٨٤	مادة ٢٧٨
٨٨٦	مادة ٢٧٩
٨٨٧	مادة ٢٨٠
٨٨٧	مادة ٢٨١
٨٨٧	مادة ٢٨٢

صفحة

٨٨٧	مادة ٢٨٣
٨٨٨	تعريف
٨٨٨	الأهلية
٨٩٢	طريقة الحلف
٨٩٣	الحلف مرة واحدة
٨٩٤	عدم الحلف
٨٩٦	مادة ٢٨٤
٨٩٨	مادة ٢٨٥
٨٩٩	مادة ٢٨٦
٩٠٠	مادة ٢٨٧
٩٠٢	مادة ٢٨٨
٩٠٥	مادة ٢٨٩
٩٠٦	شفوية المرافعة
٩١١	صور تتحقق فيها شفوية المرافعة
٩١٤	صور لا تتحقق فيها شفوية المرافعة
٩١٨	شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية
٩٢٢	التنازل عن شفوية المرافعة ، قواعد عامة
٩٢٤	التنازل الضمني
٩٢٦	صور لتعذر سماع الشاهد
٩٢٧	صور لعدم تعذر سماع الشاهد
٩٣٠	تلاوة أقوال الشهود
٩٣٣	مباشرة القاضي لاجراءات المحاكمة
٩٣٦	مادة ٢٩٠
٩٣٧	مادة ٢٩١
٩٤٠	مادة ٢٩٢
٩٤٠	الاستعانة بخبير
٩٤٣	المسائل الفنية
٩٤٥	تعيين الخبير
٩٤٧	تقدير رأى الخبير

صفحة	
٩٥٤	مادة ٢٩٣
٩٥٤	مادة ٢٩٤
٩٥٧	الفصل الثامن : في دعوى التزوير الفرعية
٩٥٧	مادة ٢٩٥
٩٥٨	مادة ٢٩٦
٩٥٨	مادة ٢٩٧
٩٦١	مادة ٢٩٨
٩٦٢	مادة ٢٩٩
٩٦٣	الفصل التاسع : في الحكم
٩٦٣	مادة ٣٠٠
٩٦٤	مادة ٣٠١
٩٦٥	مادة ٣٠٢
٩٦٥	اثبات ، قواعد عامة
٩٨٠	اثبات ، المحكمة نستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
٩٨٢	اثبات ، الدليل يقتنع به القاضي
٩٨٩	اثبات ، البراءة والاستدلال
٩٨٩	اثبات ، مشروعية الدليل
٩٩٣	اثبات ، الدليل له سند في الأوراق
٩٩٩	اثبات ، عدم جواز الأخذ بدليل لم يعرض
١٠٠١	اثبات ، جائز بكل الطرق
١٠٠٥	اثبات ، القرائن
١٠٠٩	اثبات ، العبرة بالحقائق الصرف
١٠١١	اثبات ، الادانة تبني على الجزم واليقين
١٠١٣	اثبات ، تقدير الدليل مسألة موضوعية
١٠١٦	اثبات ، تساند الأدلة
١٠١٩	اثبات ، استبعاد دليل لا يمنع من الأخذ بالأدلة الأخرى
١٠٢٤	اثبات ، الاعتراف
١٠٤٣	اثبات ، سكوت المتهم
١٠٤٣	اثبات ، قول متهم على آخر

صفحة	
١٠٤٦	اثبات ، المسائل الفنية
١٠٥١	اثبات ، دلالة المحررات
١٠٥٣	اثبات ، المعلومات العامة والعلم الشخصى
١٠٥٥	اثبات ، فى جريمة الزنا
١٠٥٩	اثبات ، دلالة البصمات
١٠٥٩	اثبات ، استعراف كلاب الشرطة
١٠٦٠	اثبات ، شهادة الشهود
١٠٦٠	شروط الشهادة
١٠٦٠	الاختيار
١٠٦١	التمييز
١٠٦٢	فهم اقوال الشاهد على حقيقتها
١٠٦٤	تقدير المحكمه للشهادة مسألة موضوعية
١٠٧٠	بعض صور عملية للتقدير الموضوعى
١٠٧٤	الاحد بأقوال الشاهد فى أية مرحلة للدعوى الجنائية
١٠٧٧	جزئته الشهادة
١٠٨١	تقدير الشهادة على سبيل الاستدلال
١٠٨٢	الشهادة المنقولة عن آخر
١٠٨٤	تسبيب اخذ المحكمة بالشهادة أو طرحها
١٠٨٦	مادة ٣٠٣
١٠٨٧	مادة ٣٠٤
١٠٩٢	مادة ٣٠٥
١٠٩٣	مادة ٣٠٦
١٠٩٤	مادة ٣٠٧
١١٠٠	مادة ٣٠٨
١١١٠	صور عملية
١١٢٨	مادة ٣٠٩
١١٣٢	أسس الحكم فى الدعوى المدنية
١١٣٣	تقدير التعويض
١١٣٩	الخطأ المشترك
١١٤٤	الحكم فى الدعويين معا
١١٤٧	الحكم بالتعويض رغم البراءة

صفحة	
١١٥٣	التضامن فى التعويض
١١٥٥	تحديد نصيب الملزم بالتعويض
١١٥٧	مادة ٣١٠
١١٥٨	بيانات الديباجة
١١٦٥	بيان اسم الشعب
١١٦٧	تاريخ الحكم
١١٧٢	أسباب الحكم
١١٧٢	مشمولات الأسباب
١١٩١	بيان الواقعة المستوجبة للعقاب
١١٩٥	بيان نص القانون
١٢٠٥	صور خاصة من الأسباب
١٢٠٥	بيان مؤدى الشهادة
١٢٠٨	الاحالة فى أقوال الشهود
١٢٠٩	الرد على شهود النفى
١٢١١	أسباب تقدير العقوبة
١٢١٣	بيان مكان وقوع الجريمة
١٢١٣	بيان أداة الجريمة
١٢١٤	بيان وقت وقوع الحادث
١٢١٦	بيان الباعث على ارتكاب الجريمة
١٢١٧	بيان أسباب الاعفاء من المسئولية
١٢١٧	بيان الأسباب للشهادات المرضية
١٢٢٠	أسباب ، صور للقصور فى بيان الواقعة أو مؤدى الأدلة
١٢٣٠	أسباب ، صور لتناقض الأسباب
١٢٣٦	أسباب ، التزيد فيها غير المؤثر فى الحكم
١٢٣٩	أسباب ، أثر الخطأ والسهو على الحكم
١٢٤٧	أسباب ، الحكم الصادر بالبراءة
١٢٥٠	أسباب ، حكم محكمة الدرجة الثانية
١٢٥٧	أسباب ، الدعوى المدنية
١٢٦١	منطوق الحكم

صفحة

١٢٦٣	أسباب ، متابعة الدفاع
١٢٦٦	أسباب ، دفاع لا يستلزم ردا خاصا
١٢٧٢	حق الدفاع
١٢٧٢	مباشرة الدفاع
١٢٧٨	دفاع ، طلب التأجيل
١٢٨٢	دفاع ، وقت ابدائه
١٢٨٢	دفاع ، مذكرات الدفاع
١٢٩١	دفاع ، الدفاع الجوهرى
١٣٠٨	دفاع ، الطلب غير المنتج
١٣١٥	دفاع ، الطلب الجازم
١٣١٩	دفاع ، الطلبات غير الجازمة
١٣٢٣	دفاع ، طلب لم يقدم
١٣٢٣	دفاع ، لا اخلال بحق الدفاع
١٣٤٥	دفاع ، حضور محام فى جنحة
١٣٤٨	دفاع ، طلب الطعن بالتزوير
١٣٤٩	دفاع ، القرارات التحضيرية
١٣٥٣	مادة ٣١١
١٣٥٤	مادة ٣١٢
١٣٥٥	جلسة النطق بالحكم
١٣٥٧	اعبرة بسسخه الحكم الاصلية
١٣٥٩	مسودة الحكم
١٣٦٢	التوقيع على الحكم
١٣٦٣	عدم التوقيع على الحكم
١٣٦٥	مدة الثمانية أيام
١٣٦٦	مدة الثلاثين يوما
١٣٦٩	توقيع أحكام البراءة
١٣٦٩	الشهادة السلبية
١٣٧٢	حساب المدة
١٣٧٣	توقيع الكاتب
١٣٧٣	الخطأ المادى

صفحة

١٣٧٥

الفصل العاشر : في المصاريف

١٣٧٥

مادة ٣١٣

١٣٧٥

مادة ٣١٤

١٣٧٥

مادة ٣١٥

١٣٧٦

مادة ٣١٦

١٣٧٦

مادة ٣١٧

١٣٧٦

مادة ٣١٨

١٣٧٦

مادة ٣١٩

١٣٧٨

مادة ٣٢٠

١٣٧٩

مادة ٣٢١

١٣٧٩

مادة ٣٢٢

١٣٨١

الفصل الحادى عشر : فى الأوامر الجنائية

١٣٨١

مادة ٣٢٣

١٣٨٣

مادة ٣٢٤

١٣٨٣

مادة ٣٢٥

١٣٨٤

مادة ٣٢٥ مكررا

١٣٨٥

مادة ٣٢٦

١٣٨٦

مادة ٣٢٧

١٣٨٧

مادة ٣٢٨

١٣٨٩

مادة ٣٢٩

١٣٩٠

مادة ٣٣٠

١٣٩١

الفصل الثانى عشر : فى أوجه البطلان

١٣٩١

مادة ٣٣١

١٣٩٣

مادة ٣٣٢

١٣٩٤

مادة ٣٣٣

١٣٩٩

مادة ٣٣٤

١٤٠١

مادة ٣٣٥

١٤٠١

مادة ٣٣٦

١٤٠٢

مادة ٣٣٧

صفحة

١٤٠٧	الفصل الثالث عشر : في المتهمين المعتوهين
١٤٠٧	مادة ٣٣٨
١٤٠٧	مادة ٣٣٩
١٤٠٩	مادة ٣٤٠
١٤٠٩	مادة ٣٤١
١٤٠٩	مادة ٣٤٢
١٤١١	الفصل الرابع عشر : في محاكم الجنايات
١٤١١	المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤
١٤١٧	الفصل الخامس عشر : في حماية المجنى عليهم الصغار المعتوهين
١٤١٧	مادة ٣٦٥
١٤١٩	الباب الثالث : في محاكم الجنايات
١٤٢١	الفصل الأول : في تشكيل محاكم الجنايات وتحديد ادوار انعقادها
١٤٢١	مادة ٣٦٦
١٤٢٢	مادة ٣٦٦ مكررا
١٤٢٣	مادة ٣٦٧
١٤٢٨	مادة ٣٦٨
١٤٢٩	مادة ٣٦٩
١٤٣٠	مادة ٣٧٠
١٤٣٠	مادة ٣٧١
١٤٣١	مادة ٣٧٢
١٤٣٢	مادة ٣٧٣
١٤٣٥	الفصل الثاني : في الاجراءات امام محكمة الجنايات
١٤٣٥	مادة ٣٧٤
١٤٣٦	مادة ٣٧٥

صفحة

١٤٣٧	حق المتهم في اختيار محام	
١٤٤٠	يكفى محام واحد	
١٢٢١	يشترط عدم تعارض المصالح	
١٤٤١	صور فيها تعارض المصالح	
١٤٤٣	صور ليس فيها تعارض مصالح	
١٢٢٦	مباشرة المحامي للدفاع	
١٢٤٨	صور فيها اخلال بحق الدواع	
١٤٥٠	صور لا اخلال فيها بحق الدفاع	
١٤٥٢	مادة ٣٧٦	
١٤٥٣	مادة ٣٧٧	
١٤٥٥	مادة ٣٧٨	
١٤٥٦	مادة ٣٧٩	
١٤٥٧	مادة ٣٨٠	
١٤٥٨	مادة ٣٨١	
١٤٦٠	الفقرة الأولى	
١٤٦٢	الحكم بالاعدام	
١٤٦٥	مادة ٣٨٢	
١٤٦٨	مادة ٣٨٣	
	الفصل الثالث : في الاجراءات التي تتبع في مواد الجنايات	
١٤٧١	في حق المتهمين الغائبين	
١٤٧١	مادة ٣٨٤	
١٤٧٢	مادة ٣٨٥	
١٤٧٣	مادة ٣٨٦	
١٤٧٣	مادة ٣٨٧	
١٤٧٣	مادة ٣٨٨	
١٤٧٣	مادة ٣٨٩	
١٤٧٤	مادة ٣٩٠	
١٤٧٤	مادة ٣٩١	
١٤٧٤	مادة ٣٩٢	

صفحة

١٤٧٤	مادة ٣٩٣
١٤٧٥	مادة ٣٩٤
١٤٧٦	مادة ٣٩٥
١٤٨٢	مادة ٣٩٦
١٤٨٣	مادة ٣٩٧

الكتاب الثالث
في طرق الطعن في الأحكام

١٤٨٧	الباب الأول : في المعارضة
١٤٨٩	مادة ٣٩٨
١٤٩٠	من يحق له الطعن بالمعارضة
١٤٩١	الأحكام التي تجوز فيها المعارضة
١٤٩٣	ميعاد المعارضة
١٤٩٥	الحكم في شكل المعارضة
١٤٩٨	مادة ٣٩٩
١٤٩٩	مادة ٤٠٠
١٤٩٩	التقرير بالمعارضة
١٥٠٠	الاعلان لجلسة المعارضة
١٥٠٨	اعلان وكيل المعارض بالجلسة
١٥٠٩	الحكم في شكل المعارضة
١٥١٠	مادة ٤٠١
١٥١٠	اعادة نظر الدعوى
١٥١١	عدم الاضرار بالمعارض
١٥١٣	التخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة
١٥١٣	أ - الجلسة الأولى للحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن
١٥١٥	ب - صور لا يجوز فيها القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن

صفحة

١٥٣٧	الباب الثاني : في الاستئناف
١٥٢٩	مادة ٤٠٢
١٥٣٧	مادة ٤٠٣
١٥٢٨	١ استئناف المدعى المدني حق مستقل قاصر على المدعى المدنية
١٥٤٢	٢ استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية
١٥٤٣	استئناف المسئول مدنيا
١٥٤٣	عدم جواز الاستئناف اذا كان أقل من النصاب
١٥٤٥	تقدير قيمة الدعوى
١٥٤٧	أحكام لا يجوز استئنافها
١٥٤٨	مادة ٤٠٤
١٥٤٩	مادة ٤٠٥
١٥٤٩	مادة ٤٠٦
١٥٥٠	التقرير بالاستئناف
١٥٥٠	قاعدة عامة
١٥٥٢	توافر الصفة في المقرر
١٥٥٤	شكل التقرير
١٥٥٥	اثبات اجراء التقرير
١٥٥٦	نطاق التقرير
١٥٥٧	ميعاد الاستئناف للنائب العام
١٥٥٨	بدء ميعاد الاستئناف
١٥٥٨	أ - عام
١٥٦٠	ب - ضرورة الاعلان
١٥٦١	ج - الحكم الحضورى
١٥٦٢	د - الحكم فى المعارضة
١٥٦٣	هـ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها تم تكن
١٥٦٥	و - الحكم الغيابى
١٥٦٦	الاعتذار بالمرض
١٥٦٩	عذر السجن
١٥٧٠	عذر السفر للخارج

صفحة	مادة
١٥٧٠	تعذير العذر
١٥٧١	عدم جواز الاعتذار بالجهل بميعاد الاستئناف
١٥٧٢	ميعاد الاستئناف من النظام العام
١٥٧٣	أنر امتداد ميعاد الاستئناف
١٥٧٣	انبات التقرير في الميعاد
١٥٧٤	مادة ٤٠٧
١٥٧٦	مادة ٤٠٨
١٥٧٨	مادة ٤٠٩
١٥٨٠	مادة ٤١٠
١٥٨٠	مادة ٤١١
١٥٨١	الفقرة الأولى
١٥٨١	درير انملخص والغاية منه
١٥٨٢	شكل التقرير
١٥٨٤	الخطأ أو النقص في التقرير
١٥٨٥	بلاوة التقرير
١٥٨٩	انبات وجود التقرير
١٥٨٩	الفقرة الثانية
١٥٩٢	مادة ٤١٢
١٥٩٦	مادة ٤١٣
١٦٠٠	مادة ٤١٤
١٦٠١	مادة ٤١٥
١٦٠٢	مادة ٤١٦
١٦٠٢	مادة ٤١٧
١٦٠٣	سقوط استئناف النيابة
١٦٠٤	إيقاف استئناف النيابة
١٦٠٦	أنر استئناف النيابة
١٦٠٨	افصل في شكل الاستئناف
١٦١٠	حق المحكمة الاستئنافية بالنسبة لوصف التهمة
١٦١١	نطاق استئناف بعض الأحكام

صفحة

١٦١١	حكم باعتبار المعارضة كان لم تكن
١٦١٣	حكم بعدم قبول المعارضة شكلا
١٦١٤	ما فات محكمة اول درجة الفصل فيه
١٦١٦	الدعوى المدنية أمام محكمة الدرجة الثانية
١٦٢٢	تقيد محكمة الدرجة الثانية بوجه الاستئناف
١٦٢٣	سلطة محكمة الدرجة الثانية فى نظر موضوع الاستئناف
١٦٢٦	الفقرة الأولى
١٦٢٨	الفقرة الثانية
١٦٢٨	محل الاجماع
١٦٣١	فى الدعوى المدنية
١٦٣٣	صور عملية
١٦٣٧	الفقرة الثالثة
١٦٤٥	مادة ٤١٨
١٦٤٥	مادة ٤١٩
١٦٤٦	الفقرة الأولى
١٦٥١	الفقرة الثانية
١٦٥٧	الباب الثالث : فى النقض
١٦٥٩	مادة ٣٠
١٦٦٢	قواعد عامة
١٦٦٦	شرط توافر المصلحة
١٦٦٦	قواعد عامة
١٦٦٨	فى الدعوى المدنية
١٦٧٠	صور تنتفى فيها المصلحة
١٦٧٤	النيابة العامة وشرط المصلحة فى الطعن
١٦٧٨	الطعن لمصلحة القانون
١٦٧٩	الصفة أساس المصلحة
١٦٧٩	أ - طرف فى الحكم المطعون فيه
١٦٨٢	ب - لا صفة للتكلم عن الغير
١٦٨٤	الطعن بالنقض حق شخصى

صفحة

١٦٩٢	سقوط طعن النياابة
١٦٩٢	العبرة فى الطعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى
١٦٩٣	لا يجوز الطعن فى مواد المخالفات
١٦٩٧	أوجه الطعن توجه الى حكم نهائى صادر من آخر درجة
١٧٠٩	الطعن على الاجراءات التى تمت أمام آخر درجة
١٧١٠	صور لأحكام غير منهيبة للخصومة لا يجوز الطعن فيها
١٧١٤	صور لأحكام منهيبة للخصومة يجوز الطعن فيها
١٧١٩	أحكام لا يجوز الطعن فيها
١٧٢٠	لا يقبل وجه الطعن فى الأحوال التالية
١٧٢٠	١ - تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة فى آخر درجة
١٧٢٧	٢ - دفاع يحتاج لتحقيق موضوعى
١٧٣٣	٤ - المسائل التى يكون تقديرها لمحكمة الموضوع
١٧٣٥	أمثلة لأوجه طعن غير مقبولة
١٧٣٩	أمثلة لأوجه طعن مقبولة
١٧٣٩	أ - القصور
١٧٤١	ب - مخالفة القانون
١٧٤٤	ج - بطلان الحكم
١٧٤٥	د - بطلان الاجراءات
١٧٤٦	الفقرة الثانية
١٧٥١	الفقرة الثالثة
١٧٥٥	مادة ٣١
١٧٥٩	مادة ٣٢
١٧٦٧	مادة ٣٣
١٧٦٨	مادة ٣٤
١٧٦٩	قواعد عامة
١٧٦٩	الفقرة الأولى
١٧٧١	تقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم
١٧٨٢	الفقرة الثانية
١٧٨٢	تقديم الأسباب وميعاده
١٧٨٧	الحكم الصادر بالبراءة

صفحة

١٧٨٧	الشهادة
١٧٨٧	بمادة ٣٥
١٧٩٢	توقيع تقرير الأسباب
١٧٩٩	بشترط أن تكون الأسباب محددة وواضحة لقبول الطعن
١٨٠٢	الجهة التي تقدم لها الأسباب
١٨٠٥	مادة ٣٥
١٨١١	مادة ٣٦
١٨١٦	مادة ٣٦ مكررا
١٨١٨	مادة ٣٧
١٨٢٠	مادة ٣٨
١٨٢١	مادة ٣٩
١٨٢٢	الفقرة الأولى
١٨٢٢	الحكم في شكل الطعن
١٨٢٥	الحالة الأولى من المادة ٣٠
١٨٣٠	الفقرة الثانية
١٨٤٢	مادة ٤٠
١٨٤٢	العقوبة المبررة وانتفاء المصلحة
١٨٥٠	صور لا تنطبق فيها نظرية العقوبة المبررة
١٨٥٣	مادة ٤١
١٨٥٤	مادة ٤٢
١٨٦٢	صور لا ينطبق فيها النص
١٨٦٤	مادة ٤٣
١٨٦٧	مادة ٤٤
١٨٦٨	مادة ٤٥
١٨٧١	مادة ٤٦

صفحة

١٨٧٥	الباب الثالث : في النقص
١٨٧٥	٠ قانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠
١٨٨٣	الباب الرابع : في اعادة النظر
١٨٨٥	مادة ٤٤١
١٨٨٧	الفقرة الثانية
١٨٨٨	الفقرة الثالثة
١٨٨٩	الفقرة الرابعة
١٨٩٠	الفقرة الخامسة
١٨٩٣	مادة ٤٤٢
١٨٩٣	مادة ٤٤٣
١٨٩٥	مادة ٤٤٤
١٨٩٦	مادة ٤٤٥
١٨٩٦	مادة ٤٤٦
١٨٩٦	مادة ٤٤٧
١٨٩٧	مادة ٤٤٨
١٨٩٧	مادة ٤٤٩
١٨٩٧	مادة ٤٥٠
١٨٩٧	مادة ٤٥١
١٨٩٧	مادة ٤٥٢
١٨٩٨	مادة ٤٥٣
١٨٩٩	الباب الخامس : في قوة الاحكام النهائية
١٩٠١	مادة ٤٥٤

صفحة	
١٩٠١	الفقرة الأولى
١٩٠١	قواعد عامة
١٩٠٦	الحجية للمنطوق وللأسباب المكمل له
١٩٠٩	وحدة المتهم
١٩١١	وحدة السبب
١٩١٤	أ - الجريمة المستمرة
١٩١٦	ب - الجريمة المتتابة
١٩١٩	حجية أحكام البراءة
١٩٢٣	حجية الأحكام الصادرة في الجرائم العسكرية
١٩٢٤	الدفع من النظام العام
١٩٢٧	حجية الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أمام المحكمة
١٩٢٨	الفقرة الثانية
١٩٢٩	مادة ٤٥٥
١٩٣٠	مادة ٤٥٦
١٩٣٦	مادة ٤٥٧
١٩٣٩	مادة ٤٥٨

صفحة :

الكتاب الرابع
في التنفيذ

الباب الأول : في الأحكام الواجبة التنفيذ ١٩٤٣

١٩٤٥ مادة ٤٥٩

١٩٤٥ مادة ٤٦٠

١٩٤٥ مادة ٤٦١

١٩٤٦ مادة ٤٦٢

١٩٤٦ مادة ٤٦٣

١٩٤٧ مادة ٤٦٤

١٩٤٧ مادة ٤٦٥

١٩٤٨ مادة ٤٦٦

١٩٤٨ مادة ٤٦٧

١٩٤٨ مادة ٤٦٨

١٩٤٩ مادة ٤٦٩

الباب الثاني : في تنفيذ عقوبة الأغنام ١٩٥١

١٩٥٣ مادة ٤٧٠

١٩٥٣ مادة ٤٧١

١٩٥٣ مادة ٤٧٢

١٩٥٤ مادة ٤٧٣

١٩٥٤ مادة ٤٧٤

صفحة

١٩٥٤	مادة ٤٧٥
١٩٥٥	مادة ٤٧٦
١٩٥٥	مادة ٤٧٧
١٩٥٧	الباب الثالث : في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية
١٩٥٩	مادة ٤٧٨
١٩٥٩	مادة ٤٧٩
١٩٥٩	مادة ٤٨٠
١٩٥٩	مادة ٤٨١
١٩٦٠	مادة ٤٨٢
١٩٦٠	مادة ٤٨٣
١٩٦٠	مادة ٤٨٤
١٩٦٠	مادة ٤٨٥
١٩٦١	مادة ٤٨٦
١٩٦١	مادة ٤٨٧
١٩٦١	مادة ٤٨٨
١٩٦١	مادة ٤٨٩
١٩٦٢	مادة ٤٩٠

١٩٦٣	الباب الرابع : في الافراج تحت شرط
١٩٦٥	المواد ٤٩١ - ٥٠٤

١٩٦٩	الباب الخامس : في تنفيذ المبالغ المحكوم بها
١٩٧١	مادة ٥٠٥

صفحة	
١٩٧١	مادة ٥٠٦
١٩٧١	مادة ٥٠٧
١٩٧٣	مادة ٥٠٨
١٩٧٣	مادة ٥٠٩
١٩٧٤	مادة ٥١٠
١٩٧٥	الباب السادس : في الاكراه البدني
١٩٧٧	مادة ٥١١
١٩٧٧	مادة ٥١٢
١٩٧٨	مادة ٥١٣
١٩٧٨	مادة ٥١٤
١٩٧٨	مادة ٥١٥
١٩٧٨	مادة ٥١٦
١٩٧٩	مادة ٥١٧
١٩٧٩	مادة ٥١٨
١٩٧٩	مادة ٥١٩
١٩٨٠	مادة ٥٢٠
١٩٨٠	مادة ٥٢١
١٩٨٠	مادة ٥٢٢
١٩٨٠	مادة ٥٢٣
١٩٨١	الباب السابع : في الاشكال في التنفيذ
١٩٨٤	مادة ٥٢٤
١٩٨٦	مادة ٥٢٥

صفحة	
١٩٩٠	مادة ٥٢٦
١٩٩٠	مادة ٥٢٧
١٩٩١	الباب الثامن : في سقوط العقوبة بمضى المدة ووفاء المحكوم عليه
١٩٩٣	مادة ٥٢٨
١٩٩٣	مادة ٥٢٩
١٩٩٤	مادة ٥٣٠
١٩٩٤	مادة ٥٣١
١٩٩٤	مادة ٥٣٢
١٩٩٤	مادة ٥٣٣
١٩٩٥	مادة ٥٣٤
١٩٩٥	مادة ٥٣٥
١٩٩٧	الباب التاسع : في رد الاعتبار
١٩٩٩	مادة ٥٣٦
١٩٩٩	مادة ٥٣٧
٢٠٠٠	مادة ٥٣٨
٢٠٠١	مادة ٥٣٩
٢٠٠١	مادة ٥٤٠
٢٠٠١	مادة ٥٤١
٢٠٠٢	مادة ٥٤٢
٢٠٠٢	مادة ٥٤٣
٢٠٠٣	مادة ٥٤٤
٢٠٠٣	مادة ٥٤٥

صفحة

٢٠٠٣	مادة ٥٤٦
٢٠٠٤	مادة ٥٤٧
٢٠٠٤	مادة ٥٤٨
٢٠٠٤	مادة ٥٤٩
٢٠٠٤	مادة ٥٥٠
٢٠٠٧	مادة ٥٥١
٢٠٠٧	مادة ٥٥٢
٢٠٠٨	مادة ٥٥٣

احكام عامة

في الاجراءات التي تتبع في حالة فقد الاوراق او الاحكام

٢٠٠٩	مادة ٥٥٤
٢٠٠٩	مادة ٥٥٥
٢٠٠٩	مادة ٥٥٦
٢٠١٠	مادة ٥٥٧
٢٠١١	مادة ٥٥٨
٢٠١٣	مادة ٥٥٩

في حساب المدد

٢٠١٤	مادة ٥٦٠
٢٠١٥	فهرس أبجدي

(انتهى بحمد الله وعونه)

رقم الايداع ١٩٩٦/٧٨٥٨

I. S. B. N

977 — 03 — 0232 — 5

مطبعة أطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٥٧٨٧٧٩٧ — القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0647990